

الاقتصاد الكلي

الإختيار العام والخاص

تأليف

جيمس جوارتيني

ريجارد استروب

ترجمة وتعريب

د. عبد الفتاح عبد الرحمن
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

د. عبد العظيم محمد
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم



الاقتصاد الكلي

الاختيار العام والخاص

تأليف

جيمس جوارتيني　　ريجارد استروب

ترجمة وتعريب

د. عبد الفتاح عبد الرحمن
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

د. عبد العظيم محمد
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

مراجعة

د. كامل سلمان العاني
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

تقديم

د. سلطان المحمد السلطان
عميد كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم
(سابقاً)



ص. ب. : ١٠٧٢٠ - الرياض: ١١٤٤٣ - فاكس: ٤٦٥٧٩٣٩
المملكة العربية السعودية - تلفون ٤٦٥٨٥٢٣ - ٤٦٤٧٥٣١

ردمك : ٨ ـ ٤٢ ـ ٠٤٢ ـ ٢٤ ـ ٩٩٦٠

هذا الكتاب تم ترجمته وتعريبه بتصرف من كتاب:
Macroeconomics, Private and Public Choice
By: James Gwartney; Richard Stroup, New York,

الطبعة العربية

بسم الله الرحمين الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين .

وبعد

فإن كلية الاقتصاد والادارة اذ تقدم هذه الترجمة لهذا الكتاب في «الاقتصاد الكلي» ، إنما تبرهن على أنها قد عقدت العزم على السير بمنهجها الفريد في ترجمة الكتب العلمية الحديثة وتوفيرها للقارىء السعودي بشكل خاص والعربي بشكل عام .

وكتاب «الاقتصاد الكلي» لجوارتني واستروب يعتبر أحد كتب مبادىء الاقتصاد الكلي الحديثة والهامة . وقد قام بترجمته الدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن والدكتور عبد العظيم محمد مصطفى ، ونظراً لأهمية الكتاب فقد قررت الكلية تدريسه في مقرر ١٠٦ قصد : مبادىء الاقتصاد(٢) لتمكين طلابها من الوقوف في مصاف خريجي جامعات بلاد العالم المتقدم .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أحيي هذا الجهد الصادق الذي بذله الدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن والدكتور عبد العظيم محمد مصطفى متمنياً لهما دوام التوفيق .

د. سلطان المحمد السلطان
عميد كلية الاقتصاد والادارة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلفين

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبي الهدى محمد بن عبد الله ومن والاه الى يوم الدين ، وبعد :

فنود أن نشير بادىء ذي بدء إلى أهمية المنهج التعليمي الذي تبنته كلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك سعود ـ فرع القصيم والذي يرتكز على ترجمة أمهات الكتب الدراسية الأجنبية الحديثة وتدريسها لطلابها . ذلك أن هذا المنهج يقدم للطالب السعودي أحدث المعارف العلمية في الدول المتقدمة ومن ثم يختصر الطريق إلى تكوين الملكة الفكرية لدى الطالب ليكون أداة فعالة للتنمية في بلده الساعي للتقدم في قوة واصرار .

والكتاب الذي بين أيدينا يعرض أدوات التحليل الاقتصادي الكلي بأسلوب سهل دون التضحية بعمق المفاهيم الاقتصادية . وهو أسلوب يمكن القارىء من فهم وتحليل الأحداث والسياسات الاقتصادية . إذ يقدم المؤلفان للقارىء اطاراً نظرياً يمكنه من فهم وتحليل التفاعل بين القوى الاقتصادية العاملة في الاقتصاد . وقد قدما ذلك من خلال التركيز على أسلوب التفكير الاقتصادي الذي يعمق قدرة القارىء على فهم واستخدام أدوات التحليل الاقتصادي ، ويتم ذلك في اطار اقتصادي يتسم بالمنطق والاتساق ويرتكز على مبادىء علم الاقتصاد .

وقد نجح المؤلفان في عرض المادة العلمية لهذا الكتاب بأسلوب سهل تتضاءل معه المشاكل التي تواجه الطالب المبتدىء الى أدنى الحدود دون التضحية بعمق وأصالة المادة العلمية . كما نجحا في تأكيد أهمية منهج التفكير الاقتصادي وتطبيقاته وادخال التحليل الجزئي كمكون أساسي للتحليل الاقتصادي الكلي ، وتطبيق أدوات التحليل الاقتصادي على كل من السوق والعملية السياسية ، والتركيز على دور الإنسان كصانع للقرارات .

وقد قام الدكتور عبد العظيم محمد مصطفى الاستاذ المشارك بالكلية بترجمة تسعة فصول من الكتاب وهي : الفصول الأول والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن والعاشر والسابع عشر والثامن عشر . كما قام الدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد الاستاذ المشارك بنفس الكلية بترجمة الفصول الرابع والخامس والتاسع والفصول الحادي عشر حتى السادس عشر ومن التاسع عشر حتى الثاني والعشرين والملاحق (أ ، ب ، ج) . كما قام بتنقيح الفصول التي قام بترجمتها الدكتور عبد العظيم محمد مصطفى .

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن ما قدمته كلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك سعود من تسهيلات كان الدافع الرئيسي لهذا العمل ، فضلاً عن الدعم المتواصل الذي لقيناه من الدكتور سلطان المحمد السلطان عميد الكلية ، كما كان لمشاركة الدكتور كامل سلمان العاني - رئيس قسم الاقتصاد - اكبر الأثر في انجاز هذا العمل . ونود أن نقدم خالص شكرنا لكل من ساعد على إتمام هذا الكتاب وبخاصة الأخوة العاملون في سكرتارية القسم الأساتذة/يحيى عبد الحميد السروجي ، أحمد زكي ، محسن خليل ومحمود عبد الحميد فرج على ما بذلوه من جهد في نسخ الكتاب .

ونأمل أن يكون جهدنا المتواضع هذا اضافة الى المكتبة العربية ومشاركة في توفير أساس علمي قوي للقارىء .

والله من وراء القصد .

المترجمان

د. عبد الفتاح عبد الرحمن   د. عبد العظيم محمد

الفهرس

الجزء الثاني
الاقتصاد الكلي

الجزء الثالث
الاقتصاد الدولي والنظم المقارنة

الجزء الرابع
الاختيار العام

الجزء الأوّل
طريقة التفكير الإقتصادي

الفصل الأوّل
المنهج الإقتصادي

الفصل الأول
المنهج الاقتصادي

The Economic Approach

لقد بين «جون مينارد كينز[١]» أن للأفكار نتائجاً وآثاراً على الأحداث في دنيا الواقع ، كما أن هذه الأفكار بدورها تتأثر بالخبرات التي تتولد عن الممارسات العملية . وليست الأفكار الاقتصادية استثناء من ذلك . فأحداث السنوات الأخيرة ـ تضخم شديد وبطالة متنامية وانخفاض في الدخول الحقيقية ـ قد مارست آثارا قوية على ممارسة البحث الاقتصادي ، وولدت اهتماما اكبر بالموضوعات الاقتصادية . فقد تزايد اهتمام الناس بالبحث عن حلول للقضايا الاقتصادية .

وهذه الدراسة محاولة لمساعدة القارىء على فهم التقلبات الاقتصادية الحديثة والافكار المرتبطة بها ، والسياسات التي ساهمت فيها والاتجاهات المتاحة والتي يمكن الأخذ بها لعلاج ما بها من نقص وقصور . ولا يعني هذا أن الاقتصاديين لديهم الاجابة على القضايا التي يواجهها عالم يتسم بعدم الاستقرار . ذلك أن علم الاقتصاد ليس اجابة على هذه المسائل ولكنه اسلوب للتفكير . والواقع ان علم الاقتصاد اقدر على أن يبرز حدود الاقتراحات المتعلقة «بمشروع كبير» من تقديم حلول مثالية . ومع ذلك فنحن نعتقد أن «التفكير الاقتصادي» اداة قوية وقادرة على كشف النقاب عن كثير من الاحداث الواقعية . وهدفنا من هذه الدراسة هو أن نبرز أساسيات علم الاقتصاد وأن نبين فعاليتها .

ماهي المجالات التي يبحث فيها علم الاقتصاد ؟ What is Economics about

يهتم علم الاقتصاد بالناس وما يقومون به من اختيارات . ولهذا فان وحدة التحليل في هذا العلم هي الفرد . وبالطبع فان الأفراد ينضمون معا ليكونوا منظمات جماعية ، مثل الشركات ، واتحادات العمال ، والحكومات . ومع ذلك تظل اختيارات الأفراد هي التي توجه هذه المنظمات . ولذلك فان دراسة المنظمات الجماعية تتطلب اهتماما

بمدى تأثر هذه المنظمات عند اتخاذ قراراتها باختيارات الأفراد .

ان النظرية الاقتصادية قد نشأت عن افتراضات أساسية عن كيفية تصرف الانسان في مواجهة مشكلة الندرة ، وفي استجابته للتغير . ولما كانت الموارد الانتاجية التي تستخدم في انتاج السلع محدودة ، فان السلع والخدمات تعتبر أيضا محدودة . وعلى العكس من ذلك فان رغبات الانسان واحتياجاته غير محدودة في الواقع . وهذه الحقائق تضع أمامنا عنصرين أساسيين في علم الاقتصاد وهما الندرة scarcity والاختيار choice

والندرة هي اصطلاح يستخدمه الاقتصاديون لايضاح أن رغبة الانسان في «شيء ما» تفوق المتاح منه في الطبيعة . لذلك فان الانسان في صراع مستمر مع الطبيعة لاشباع حاجته .

والسلعة النادرة هي سلعة اقتصادية . ويتضمن العمود الأول في الشكل رقم (١) قائمة بمجموعة من السلع النادرة أو الاقتصادية . وتتضمن هذه القائمة الغذاء ، والملبس ، وكثيراًمن البنود التي تعرف بالسلع المادية كما تشتمل على بعض بنود تثير الدهشة .

فهل يعتبر وقت الفراغ سلعة ؟ وهل تريد وقت فراغ أطول من المتاح لك الآن ؟ ليس ثمة ريب أن أغلبنا يرغب في ذلك . ولهذا فان وقت الفراغ يعتبر سلعة نادرة . وماذا عن الهواء النقي ؟ منذ سنوات قليلة مضت ذهبت الكثير من المراجع الاقتصادية الى تصنيف الهواء النقي على أنه سلعة حرة ومتاحة بوفرة بحيث يمكن لكل انسان أن يأخذ منها بقدر ما يريد ويرغب . ولم يعد الأمر كذلك الآن ، حيث أن استخدامنا للهواء في التخلص من العوادم والمخلفات قد جعل من الهواء النقي سلعة نادرة . لذلك فان الكثير من سكان المدن مثل لوس انجلوس ونيويورك وشيكاغو وغيرها من المدن الكبرى الأخرى يريدون مزيدا من الهواء النقي .

وقليل من الناس من يفكر في مثل هذه الظروف البيئية كسلعة اقتصادية ومع ذلك فان كل من يبحث عن الأماكن المفتوحة والمناطق الخضراء أو الغابات فانه سوف يدرك أن هذه الأشياء تتسم بالندرة ، ومن ثم فهي أيضا سلع اقتصادية .

شكل رقم (١)
قائمة بالسلع الاقتصادية المرغوبة والموارد المحدودة

السلع الاقتصادية	الموارد المحدودة
الغذاء (الخبز ـ اللبن ـ اللحم ـ البيض ـ الخضروات ـ القهوة ـ . . الخ)	الأرض (درجات خصوبة مختلفة)
الملبس (القمصان ـ البنطلونات ـ البلوزات ـ الأحذية ـ البلوفرات ـ البلاطي ـ الجلاليب . . الخ)	موارد طبيعية (أنهار ـ أشجار ـ معادن ـ محطات . . الخ) .
سلع استخدام المنزل (المائدة ـ الكرسي ـ السجاد ـ السراير ـ التلفزيون)	الموارد الطبيعية (المصانع ـ الآلات)
التعليم	الموارد الحيوانية (الماشية ـ الخيول ـ الأبقار ـ الأغنام)
الدفاع القومي	التكنولوجيا
الزمن	الموارد البشرية (المعرفة ـ المهارة)
الهواء النقي	
الظروف البيئية الجيدة (الأشجار ـ البحيرات ـ الأنهار ـ الخلاء المفتوح . . الخ)	
الظروف الجيدة للعمل	
المزيد من الموارد الانتاجية	
وقت الفراغ	

ويعد الزمن أيضا سلعة اقتصادية . ذلك أن معظم الناس يريدون أن يكون لديهم الوقت لمشاهدة التلفزيون والتنزه في الغابات وأداء أعمالهم أو النوم ولكن هناك محدد هام وهو أن اليوم ٢٤ ساعة فقط . وعلى ذلك فان ندرة الزمن تضع حدا حاسما على قدرة الانسان على أداء الأشياء التي يرغب في أدائها . ولما كانت ندرة الموارد الانتاجية والزمن والدخل تحد من البدائل المتاحة للانسان فانه لابد من الاختيار .

والاختيار هو عملية المفاضلة بين البدائل المحدودة . ولا يخفى أن جانبا كبيرا من علم الاقتصاد يدور حول كيفية قيام الناس بالاختيار عندما تكون البدائل المتاحة لهم محدودة . فاختيار الأسرة لمشترياتها محدودة بميزانيتها . كما أن اختيارات صانعي القرارات في منشآت الأعمال محدودة بمنافسة المنشآت الأخرى وتكلفة عناصر الانتاج ، والتقنية كما أن الاختيارات المتعلقة بالانفاق والمتاحة لصانع القرار السياسي محدودة بدخل الفرد الخاضع للضريبة ، والأصوات المعارضة للضرائب .

وليس ثمة ريب أن اختيار أحد البدائل يعني ضياع فرصة اختيار بدائل أخرى . فلو أنك اخترت أن تنفق ٥٠ ريال لمشاهدة سباق للخيل فان هذا يعني أنك سوف تتنازل عن الانفاق على مشاهدة مباراة في تنس الطاولة (أو الاشتراك في أي نشاط آخر) . فليس من الممكن أن تأكل الكعكة ومع ذلك تظل سليمة بين يديك .

اننا نقوم كل يوم بمئات الاختيارات الاقتصادية ، ومع ذلك فاننا لا ندرك ذلك عادة ، فالاختيارات التي تتمثل في متى تستيقظ من النوم ، وماذا تتناول في وجبة الفطور ، وكيف تذهب الى العمل ، وماذا تشاهد من برامج التلفزيون . . . كل هذه اختبارات اقتصادية . وهي كذلك لأنها تتعلق باستخدام موارد نادرة (الوقت والدخل على سبيل المثال) وهكذا نقوم جميعا وباستمرار باختيارات اقتصادية .

صراعنا الخاسر مع الندرة Our losing struggle with scarcity

ان الندرة تفرض قيودا على قدراتنا ، فكيف نتغلب عليها ؟ فالموارد متضمنة مهارات الانسان يمكن استخدامها في انتاج سلع اقتصادية . اذ يمكن الجمع بين جهود الانسان وابداعه ، والآلات والأرض والموارد الطبيعية وغيرها من العناصر الانتاجية لزيادة القدرة على انتاج السلع الاقتصادية (انظر العمود الثاني من الشكل رقم ١) . وهذه هي أدواتنا في الصراع مع مشكلة الندرة . وهكذا فان الطاقة البشرية تعد دائما أحد مقومات انتاج السلع الاقتصادية .

وتؤكد الدروس المستقاة من التاريخ أن رغباتنا في انتاج السلع الاقتصادية تفوق بكثير الموارد المتاحة لانتاجها . ولكن هل كتب علينا أن نحيا حياة بائسة تمتلىء بؤسا وشقاء

بسبب معركتنا الخاسرة مع الندرة ؟ قد تكون احدى الاجابات الممكنة بالايجاب استنادا الى أن نسبة كبيرة من سكان العالم تذهب الى النوم كل ليلة وبطونها خاوية وتعاني من ألم الجوع ذلك أن الدخل السنوي للعامل النموذجي في دول مثل باكستان والهند أقل من ٢٠٠ دولار ، وأن السكان في هذه البلدان وغيرها من دول العالم يتزايدون ، غالبا بمعدلات عالية تساوي معدلات انتاج السلع المادية .

على أن مشكلة الندرة قد خفت حدتها في أغلب دول شمال أمريكا ، وغرب أوروبا واليابان والاتحاد السوفييتي . ذلك أن معظم الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين يحصلون على قدر كاف من الغذاء والكساء والمأوى . وكثير منهم يحصلون على سلع الرفاهية مثل غسالة الأطباق الآلية وأجهزة الفيديو وأدوات المطبخ الكهربائية . وفضلا عن ذلك فقد انخفض متوسط عدد ساعات العمل من ٦٠ ساعة في الاسبوع في القرن الماضي إلى نحو ٤٠ ساعة في الاسبوع في معظم الدول الغربية . ومن الناحية المادية فان الحياة قد أصبحت أكثر سعادة لهؤلاء الناس عما كانت عليه حياة الاباء منذ ٢٥ عاما وبرغم كل هذا التقدم فان الندرة لاتزال حقيقة من حقائق الحياة حتى في الدول التي تتسم بالوفرة النسبية . فأغلبها لازال يمتلك سلعا وموارد ووقتا أقل كثيرا مما يرغب فيه .

على أن الندرة والفقر ليسا شيئا واحدا . حيث أن الفقر يتضمن حدا معينا من الاحتياجات من الناحية المطلقة أو النسبية . كما أن اختفاء هذا الفقر يعني ان الاحتياجات الأساسية متوفرة . وعلى العكس من ذلك فان غياب الندرة لا يعني أننا قد حصلنا على حد معين من الأساسيات ولكن يعني أننا نملك الكميات التي نرغب فيها من كل السلع . فالفقر لا يخضع جزئيا على الأقل للقياس الموضوعي ، بينما يوجد اختبار موضوعي لتحديد ما إذا كانت سلعة ما نادرة أم لا . والسلعة النادرة هي تلك السلعة التي يدفع الناس - شيئا ما - للحصول عليها . وبرغم أن الحرب ضد الفقر يمكن أن يكسبها الانسان تماما ، فان الحرب ضد الندرة عملية شاقة بصورة واضحة ، وذلك أن قدراتنا الانتاجية ، ورغباتنا المادية قد جعلت السلع والخدمات تتسم دائما بالندرة .

طريقة التفكير الاقتصادي THE Economic Way of Thinking

ان الاقتصاد وسيلة اكثر منه نظاما ، انه جهاز يعتمد على العقل ، وأسلوب فني يستند إلى التفكير الذي يمكن صاحبه من استخلاص نتائج صحيحة «ج . م . كينز»

في تعليق على مناقشة علنية بين الاقتصادي سامولسون P. Samuelson وغيره من أقطاب العلوم الاجتماعية (غير الاقتصاديين) ، بين ميلتون فريدمان بأنه قد أدهشه أن يجد أن الاقتصاديين برغم تباين مذاهبهم الفكرية ، يؤيدون وجهة نظر العلماء الاجتماعيين الآخرين[٢] . ولا يحتاج الأمر أن ننفق وقتا طويلا لنتعرف على «أسلوب التفكير الاقتصادي» . ولنا أن نعترف بأن الاقتصاديين شأنهم شأن غيرهم يختلفون بشدة في وجهات نظرهم المذهبية . ومع ذلك فان هناك أرضية مشتركة يقوم عليها منهج الاقتصاديين في البحث .

وهذه الأرضية المشتركة هي النظرية الاقتصادية ، والتي نشأت عن افتراضات أساسية للسلوك الانساني . وقد شاع عن النظرية الاقتصادية أنها تتسم بالغموض والصعوبة ، ولكن الأمر ليس كذلك بالضرورة .

فالنظرية الاقتصادية تشبه إلى حد ما خريطة لطريق أو كتابا مرشدا فهي تضع نقاطا أساسية يستند إليها بحث موضوع ما ، وما يجب أن يعتبر هاما في الدراسات الاقتصادية . وهي بذلك تساعدنا في فهم العلاقات بين الظواهر المعقدة ، والتي قد تبدو غالبا كأنها أحداث لا علاقة بينها في دنيا الواقع . ولا يخفى أن الفهم الأفضل لأسباب ونتائج هذه العلاقات سوف يدعم قدراتنا على التنبؤ بدقة بالنتائج المحتملة والممكنة للاختيارات البديلة بين السياسات المختلفة .

وقد يطلق أحيانا على علم الاقتصاد انه علم «الفطرة السليمة» وهذا ما يجب أن يكون . وفضلا عن ذلك فان الفطرة السليمة لا تعدو أن تكون مجموعة من المعتقدات بنيت على أساس من النظريات التي تم اختبارها خلال فترة ممتدة من الزمن وثبت صلاحيتها .

ركائز التفكير الاقتصادي Guideposts to Economic Thinking

وتتضمن طريقة التفكير الاقتصادي مجموعة عناصر ارشادية معينة ـ أو ما يمكن أن نسميه اللبنات الأساسية في بنية النظرية الاقتصادية ـ تحكم عملية التفكير . وحين يسود التناسق بين هذه العناصر تسهل السيطرة نسبيا على علم الاقتصاد .

ان الصعوبة التي تواجه الطلاب في دراسة علم الاقتصاد تنشأ عن فشلهم في تنمية

---

٢ ـ تختلف الآراء الفلسفية لكل من «فريدمان» و «سامولسون» الى حد بعيد . وهما عادة على طرفي نقيض بالنسبة لقضايا السياسة الاقتصادية .

قدراتهم على التفكير الاقتصادي . اذ يفتقدون بعض المفاهيم الاقتصادية أو العناصر الارشادية التي تحكم عملية التفكير . أما الطلاب الذين يحققون نتائج طيبة عند دراسة علم الاقتصاد يكونون قد تعلموا كيف يستخدمون هذه المفاهيم الاقتصادية الأساسية في التحكم في عملية التفكير . وسوف نتناول سبعة مبادىء رئيسية يمكن اعتبارها سمات أساسية للتفكير الاقتصادي وهي ضرورية لفهم المنهج الاقتصادي .

(١) للسلع النادرة تكلفة :

يمكن الحصول على الفوائد الناجمة عن ندرة السلع ، عندما يكون شخص ما مستعدا لأن يقدم جهدا فرديا أو أن يضحي بشيء ما . وباستخدام المصطلحات الاقتصادية فان السلع النادرة تكلف من يريد الحصول عليها شيئا ما . وتكلفة الكثير من السلع الاقتصادية ليست خافية على أحد . فاذا كانت تكلفة الحصول على سيارة جديدة تقدر بنحو ٣٠ ألف ريال ، فان هذا يعني أن المشتري يجب عليه أن يدفع ٣٠ ألف ريال من القوة الشرائية المخصصة لشراء السلع الأخرى ليمتلك هذه السيارة ولا يختلف الأمر عندما يرغب المشتري في الحصول على وجبة شهية أو ملابس جديدة أو قضاء اجازة في الأماكن السياحية . فالتكلفة هنا واضحة جلية ولكن ماهو الموقف من سلعة مثل خدمة التعليم الابتدائي ؟ ونجيب على ذلك بأنه حتى اذا كان هذا التعليم مجانيا ، عادة للطلاب ، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة للمجتمع . ذلك أن تكلفة المباني وثمن الكتب ومرتبات المدرسين تدفع من الايرادات العامة للحكومة . ولا يخفى أنه لو لم يتم انفاق هذه الموارد النادرة على التعليم الابتدائي فانه كان يمكن انفاقها في مجالات الترفيه ، والاسكان ، والسلع الأخرى . وعلى هذا فان توفير خدمة التعليم العام يعني التنازل عن سلع نادرة أخرى وبالمثل فان توفيرالخدمة الطبيةالمجانية ، والمتنزهات العامة والملاعب وساحات انتظار السيارات تعني استخدام موارد نادرة . وهكذا فانه لا مناص من التنازل عن أشياءمعينة اذا أردنا انتاج هذه السلع . وهكذا تصبح الفكرة الأساسية التي نناقشها واضحة . فالفكر الاقتصادي يعترف بأن توفير سلعة نادرة ، أية سلعة نادرة ، يتطلب تكلفة ذلك أنه لابد من التنازل عن أشياء أخرى إذا أردنا أن نحصل على سلعة نادرة ، فالسلع الاقتصادية ليست سلعا مجانية .

(٢) اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف معينة :

وعلى ذلك فان سلوك صانعي القرارات لابد أن يتسم بالاقتصاد والتدبر . فمادامت الموارد نادرة فلابد أن تتخذ القرارات بشكل هادف بحيث لا يحدث فقد في

الموارد وهذا يعني عدم قيام صانعي القرارات بعمل اختيارات تحكمية بشكل يؤدي الى ضياع أو تبديد في الموارد النادرة . ففي ضوء القيود المفروضة على الموارد المحدودة (الدخل ـ الوقت ـ الذكاء . . . الخ) لابد أن يتم الاختيار بحكمة وتدبر ، بمعنى أنه لابد من أن ينتقوا أفضل البدائل التي تحقق أهدافهم الشخصية . وعلى ذلك فان هذه الاختيارات تعكس أهداف أو تفضيلات الأفراد .

وينشأ عن الأسلوب الهادف لاتخاذ القرارات ما يسمى بالسلوك الاقتصادي . فالأفراد المقتصدون يسعون الى تحقيق هدف ما بأقل تكلفة ممكنة . وعلى ذلك فانه عند الاختيار بين أشياء تولد نفعا متساويا ، فان الفرد المقتصد سوف يختار أقلها تكلفة . فاذا توقع فرد ما أن المنافع التي يحققها استهلاكه لكل من السلع «أ ، ب ، ج» مثلا متساوية ، فان السلوك الاقتصادي يفرض عليه أن يختار أقل هذه السلع البديلة تكلفة . وبالمثل فان الاختيار بين بدائل ذات تكاليف متساوية يتطلب من صانعي القرارات المقتصدين أن يختاروا البديل الذي يحقق لهم أعلى نفع (أي أعلى منفعة أو أكبر اشباع) وهذا يعني أن صانعي القرارات الذين يسعون لتحقيق أهداف معينة لن يدفعوا عن عمد من شيء ما أكثر مما يجب دفعه .

ان الاختيار الهادف يتطلب أن يكون لدى صانعي القرارات قدرا من المعلومات يستندون إليه في تقويم البدائل المحتملة . ويشير الاقتصاديون الى هذا التقويم على أنه منفعة utility ـ فالمنفعة إذن ، هي الفائدة الذاتية أو الاشباع الذي يتوقعه الفرد من اختياره لبديل ما .

(٣) هيكل الحوافز :

يتأثر اختيار الانسان للأشياء بالتغير في الحوافز الاقتصادية . وهذا المبدأ الأساسي للتفكير الاقتصادي يمكن أن نطلق عليه الافتراض الأساسي للدراسات الاقتصادية . فكلما زادت المنافع التي يحققها الشخص من اختياره بديل ما ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، اشتدت رغبة هذا الشخص في انتقاء هذا البديل . وعلى العكس من ذلك ، كلما ارتفعت تكاليف اختيار بديل ما ، فان هذا الشخص يكون أقل رغبة في اختياره . واذا ما طبقنا هذا الفرض الأساسي على مجموعة من الأفراد فانه يمكن القول انه كلما كان اختيار بديل ما أشد جاذبية فان عددا اكبر من الناس يختارونه . وعلى عكس ذلك ، كلما كانت تكلفة بديل ما أعلى بالنسبة لأفراد مجموعة ما ، فان عددا أقل منهم يقومون بأختياره .

ان هذا المفهوم الاقتصادي الأساسي يمدنا بأداة قوية لتحليل الأنواع المختلفة

للسلوك الانساني . دعنا نتساءل الآن ؛ ماذا يحدث في دولة رأسمالية مثل الولايات المتحدة لو أنها أ) قامت بالغاء الاعفاء من ضريبة الدخل الممنوح تخفيفا لعبء الاعالة . ب) قامت بفرض ضريبة قدرها ١٥٠٠ دولارا على الوالدين كضريبة ميلاد «birth tax» ج) وفرت وسائل تنظيم النسل مجانا . لاشك أن معدل المواليد سوف ينخفض . وماذا يحدث لو أن الحكومة قامت بفرض ضريبة عالية على السيارات التي تولد نسبة عالية من العادم عند تشغيلها ، وأقرت تخفيضا ضريبيا قدره ١٠٪ مثلا للشركات التي تنتج سيارات لا تلوث الهواء بالعادم ، والاجابة على ذلك هي انخفاض تلوث الهواء . ففي هذين المثالين نجد أن السياسة قد استهدفت زيادة التكاليف و/أو خفض المنافع لنشاط معين ومن وجهة نظر علم الاقتصاد سوف ينخفض مستوى هذه الأنشطة في الحالتين بسبب التأثير المتوقع الذي يتولد عن التغيرات في المنافع والتكاليف على السلوك الانساني ، وعلى ذلك يمكن القول أن طريقة التفكير الاقتصادي تؤكد الحقيقة القائلة بأن تغيرات الدوافع تولد آثارا قوية متوقعة على القرارات الانسانية .

(٤) التفكير الاقتصادي تفكير حدي :

إن الآثار التي تتولد عن اصدار قرارات لتغيير الظروف القائمة تلعب دورا أساسيا في كل من الفكر والسلوك الاقتصادي . ويشير الاقتصاديون الى مثل هذه القرارات بانها قرارات حدية marginal . ولا يخفى أن الاختيارات الحدية تشمل دائما الآثار الناتجة عن الاضافات الصافية أو النقص الصافي في مستوى الظروف القائمة . والواقع أن كلمة «اضافي» تستعمل عادة بديلا عن كلمة حدي . وقد نتساءل مثلا : ماهي التكلفة الحدية «أو الاضافية» لانتاج سيارة اضافية ؟ أو ماهي المنفعة الحدية أو الاضافية التي يولدها شرب كأس اضافي من الماء ؟

والقرارات الحدية لا تستلزم بالضرورة تغيرات طفيفة . فالقرار المتعلق بانشاء مصنع جديد يعتبر قرارا حديا ، على سبيل المثال . وهو حدي لا نه يتضمن تغيرا ما . وقد نتساءل ، ماهي المنافع الحدية (الايرادات الاضافية من المبيعات) المتوقعة من اقامة ذلك المصنع وماهي التكاليف الحدية لانشاء هذا المصنع ؟

ومن الأهمية بمكان أن نميز بين «متوسط» و «حدي» ، فعلى الرغم من أن متوسط التكاليف الجارية لانتاج السيارات تبلغ ٣٥٠٠٠ ريال فان التكلفة الحدية لانتاج سيارة اضافية (أو ١٠٠٠ سيارة اضافية) قد تكون أقل كثيرا ، ١٨٠٠٠ ريال مثلا ، ذلك أن تكاليف البحث والاختيار والتصميم ، والمعدات الثقيلة ، وعناصر الانتاج المماثلة

يجب أن تؤخذ في الاعتبار سواء كان المنتج يقوم بانتاج ١٠٠٠ وحدة أو ١٠٠٠٠ أو ١٠٠ ألف وحدة ، ومثل هذه التكاليف تدخل ضمن التكاليف المتوسطة للسيارة الواحدة . ومع ذلك ، وعلى أساس أنه لابد من القيام بهذه الأنشطة لتحقيق المستوى الجاري للانتاج ، فانها قد تضيف قدرا ضئيلا الى تكلفة انتاج وحدات اضافية وعلى ذلك فان التكلفة الحدية قد تكون أقل كثيرا من التكلفة المتوسطة . على أن قرار التوسع في الانتاج أو تخفيضه يجب أن يبنى على أساس التكاليف الحدية وليس التكاليف المتوسطة الجارية . وغالبا ما نواجه قرارات تحدث تغيرا في الوضع القائم . ولا يخفى أن المنافع الحدية والتكاليف الحدية المرتبطة باختيار ما هي التي تحدد الحكمة من اتخاذ هذه القرارات . وعلى ذلك فان ما يحدث عند الحد يشكل جزءا هاما من التحليل الاقتصادي .

(٥) المعلومات نادرة مثل الموارد الأخرى :

وهذا يعني أن صانعي القرارات الهادفة لن تكون لديهم المعرفة التامة بظروف المستقبل عندما يقومون بالاختيارات . ولا يغيب عن فكر صانعي القرارات أن الحصول على المعلومات واجراء الحسابات المعقدة بالنسبة للمستقبل يحتاج الى كثير من النفقات . وبرغم أن المعلومات الاضافية ، والأساليب الفنية التي تحسن امكانيات صنع القرار تتسم بالندرة فان فائدتها المحتملة تكون غالبا أقل من تكلفتها المتوقعة . وعلى ذلك فان المستهلكين ذوي الحس المرهف سوف يتحفظون في استخدام هذه الموارد النادرة ، كما يتحفظون في استخدام الموارد النادرة الأخرى تماما .

(٦) الاثار الثانوية للتصرفات الاقتصادية :

تولد الافعال الاقتصادية غالبا اثارا ثانوية بالاضافة الى آثارها المباشرة . وقد بين الاقتصادي الفرنسي «فردريك باستيات» Frederic Bastiat في القرن التاسع عشر أن الفرق بين الاقتصادي الجيد والاقتصادي غير الجيد يكمن في أن الأخير يأخذ في اعتباره الآثار المباشرة الملموسة فحسب . وأما الاقتصادي الجيد فانه يهتم أيضا بالاثار الثانوية ، أي الآثار التي ترتبط بشكل غير مباشر بالسياسة الأولية التي تفرز آثارها عبر الزمن . وهذه الآثار الثانوية لها أهميتها في المجالات غير الاقتصادية . فالآثار المباشرة لتناول قرص من الاسبرين هو المذاق المر في فم من تناوله ، بينما يكون الأثر الثانوي الذي لا ندركه في الحال هو الشفاء من الصداع . وفي الاقتصاد أيضا قد تختلف الاثار المباشرة لأي فعل اقتصادي عن آثاره الثانوية اختلافا تاما . ووفقا للتفكير الاقتصادي فان الأسئلة الأساسية هي : بالاضافة الى النتيجة الأولية لهذه السياسة ،

ماهي العوامل الأخرى التي تغيرت أو سوف تتغير؟ وكيف تتأثر التصرفات في المستقبل بسبب التغيرات في الحوافز الاقتصادية المترتبة على سياسة ما؟

ان النظام الاقتصادي يشبه إلى حد كبير النظام البيئي. فكل فعل في هذه البيئة يولد أحيانا آثارا مباشرة، وربما يخلق آثارا ثانوية غير مقصودة. فالاستخدام الكثيف لمبيد الـ D.D.T في أحد الحقول، مثلا، للتخلص من مجموعات معينة من الحشرات قد يولد أثرا غير مرغوب فيه على الكائنات الأخرى. ويتولد عن الأعمال الاقتصادية نتائج مماثلة. فعلى سبيل المثال، نجد أن التحكم في أسعار الغاز الطبيعي له أثر مرغوب فيه يتمثل في خفض نفقات التدفئة لبعض المستهلكين، ولكنه في ذات الوقت يؤدي الى اضعاف الحافز لدى المنتجين في عرض كميات أكثر من الغاز الطبيعي في السوق. وعلى ذلك فان مستهلكين آخرين يجبرون على الاعتماد بدرجة أكبر على مصادر أخرى للطاقة ذات تكلفة عالية، الأمر الذي يدفع أسعار مصادر هذه الطاقة الى الارتفاع. وعلى ذلك فان الضوابط السعرية تولد أيضا نتائج ليست مقصودة تتمثل في زيادة تكاليف الطاقة لبعض المستهلكين. وهكذا يتبين أن التفكير الاقتصادي السليم يقتضي أن نتعرف على الآثار الثانوية التي تظهر بمرور الوقت.

(٧) اختبار نظرية ما من خلال قدرتها على التنبؤ:

يجب أن نؤكد باديء ذي بدء أن التفكير الاقتصادي تفكير علمي. وهذا التفكير العلمي هو تطوير نظرية ما من البديهيات (المُسلَّمات) الأساسية. على أن مفاهيم النظرية الجيدة يجب ان تتطابق مع الواقع وتساعد على تفسير أحداثه. أما النظريات التي لا تتفق مع الواقع فهي نظريات غير صحيحة ويجب رفضها. وتكتسب أية نظرية اقتصادية أهميتها من خلال قدرتها على التنبؤ بنتائج الفعل الاقتصادي عبر المستقبل. ولقد طور الاقتصاديون النظرية الاقتصادية من خلال تحليل ما تمارسه الحوافز من آثار على صانعي القرارات. وهكذا فان النظرية يتم اختبارها من خلال الأحداث الواقعية. وعلى أساس هذا الاختبار إما أن نؤيد هذه النظرية أو نكتشف حاجتها الى التقويم واما أن نرفضها. وتكون النظرية ذات قدرة على التنبؤ اذا كانت الأحداث الفعلية موافقة لها. وأما النظريات التي لا تأتي الأحداث الواقعية متوافقة معها فانه لا مناص من رفضها.

وليس ثمة ريب أنه عند استحالة اختبار العلاقات النظرية لموضوع ما فإنه لا يمكن أن يعد هذا الموضوع علما. ومادام الاقتصاد يتعامل مع الانسان الذي يتميز بالقدرة على التفكير، ويستجيب للأحداث بأساليب ووسائل متنوعة، فهل يمكن

اختبار النظريات الاقتصادية حقا ؟ ونجيب على هذا السؤال بالايجاب لو أن الانسان في المتوسط ، قد استجاب بأسلوب يمكن التنبؤ به لتغير ما في الظروف الاقتصادية . ويزعم الاقتصاديون أن الأمر كذلك . ولكن يجب أن ندرك أنه ليس من اللازم أن يستجيب كل الأفراد بأسلوب معين . على أن علم الاقتصاد لا يحاول التنبؤ بسلوك شخص ما بذاته ولكنه يركز على السلوك العام لمجموعة كبيرة من الناس ، ولكن كيف يمكن اختبار النظرية عندما تكون التجارب المنظمة غير متاحة في معظم الأحيان ؟ ومع أن هذا الأمر يضع قيودا على عملية التنبؤ الا أن علم الاقتصاد لا يختلف في هذا عن علم الفلك . فعلماء الفلك لابد أن يتعاملوا مع العالم كما هو . اذ لا يمكنهم أن يغيروا أفلاك النجوم والكواكب ليدرسوا أثر هذه التغيرات على قوة الجاذبية الأرضية . والأمر كذلك بالنسبة للاقتصاديين اذ لا يمكنهم احداث تغييرات تحكمية في اسعار السيارات أو خدمات العمالة غير الماهرة لمجرد دراسة اثر ذلك على كمية المبيعات او مستوى العمالة . ومع ذلك فان هذا لا يعني انه لا يمكن اختبار النظرية الاقتصادية . فالظروف الاقتصادية (مثل الأسعار ، والانتاج والتكاليف ، والتقنية ، ونفقات النقل . . . الخ) شأنها شأن مواقع الكواكب تتغير من وقت الى آخر . وحيث تتغير الظروف الفعلية فانه يمكن اختبار النظرية الاقتصادية من خلال تحليل مدى توافقها مع الأحداث الواقعية . فالحياة الواقعية اذن ، هي معمل الاقتصادي ، كما ان الكون هو معمل العالم الفلكي .

وفي بعض الحالات فان المشاهدات الواقعية قد تكون متوافقة مع نظريتين (أو أكثر) من النظريات الاقتصادية . كما أننا قد لا نستطيع في ضوء المستوى الحالي للمعرفة أن نفرق بين النظريات المتنافسة . ومع انه مازال امام الاقتصاديين كثير من العمل فقد تمت دراسات تطبيقية هـامة في كثير من المجالات . وسوف نشير بين ثنايا هذا الكتاب الى هذا الأمر في محاولة لتقديم المعلومات التي يمكن من خلالها الحكم على صحة عديد من النظريات الاقتصادية . ويجب ألا نفقد الالتزام بالاسلوب العلمي للتفكير لأنه أساس التفكير الاقتصادي .

الاقتصاد الوضعي والاقتصاد المعياري Positive and Normative Economics

ان الاقتصاد باعتباره أحد العلوم الاجتماعية يهتم بالتنبؤ أو بتحديد أثر تغيرات العوامل الاقتصادية على السلوك الانساني . ويحاول الاقتصاد العلمي وهو ما يشار إليه عادة على أنه الاقتصاد الوضعي ، أن يحدد ماهو قائم بين العلاقات الاقتصادية وهكذا يفترض الاقتصاد الوضعي وجود علاقة يمكن بحثها وتحليلها . وعلى سبيل المثال اذا ارتفع سعر الزبد فان المستهلكين يشترون كميات أقل . كذلك اذا زاد عرض

النقود فان المستوى العام للأسعار سوف يرتفع . ولا يخفى أنه يمكن احصائيا أن نبحث (ونقدر) العلاقة بين أسعار وكمية مبيعات الزبد ، أو بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار . كما يمكن تحليل الحقائق لتحديد مدى صحة ما يبينه الاقتصاد الوضعي .

وأما الاقتصاد المعياري فيستخدم الأحكام القيمية ، والمعلومات التي كشف عنها الاقتصاد الوضعي لتأييد سياسة معينة من بين عدة سياسات بديلة . وعلى ذلك فان الاقتصاد المعياري يبحث عما يجب أن يكون في ضوء الآراء الفلسفية المؤيدة . وليس يخفى أن الأحكام القيمية قد تكون مصدر خلاف حول قضايا الاقتصاد المعياري . فقد يختلف شخصان حول سياسة ما لأن أحدهما اشتراكي والآخر مؤيد لمذهب الحرية ، أحدهما يدعو الى الحرية والآخر ينادي بوضع قيود على العمل الاقتصادي . وقد يتفقان على النتيجة المتوقعة من تغيير أحد المتغيرات الاقتصادية (هذا هو الاقتصاد الوضعي لمسألة ما) ، ولكنهما لا يتفقا فيما لو كانت تلك النتيجة جيدة أو رديئة .

وعلى عكس الاقتصاد الوضعي ، فان قضايا الاقتصاد المعياري لا يمكن اختبارها واثبات زيفها (أو تأكيد صحتها) . فقضايا الاقتصاد المعياري لا يمكن اختبارها علميا مادامت صحتها تستند الى أحكام قيمية . ومثل هذه القضايا ، ضرورة قيام الحكومة بزيادة نفقات الدفاع أو امتناع المنشآت العامة عن تعظيم أرباحها ، وعدم قيام الاتحادات بزيادة الأجور بمعدل يزيد على معدل زيادة نفقة المعيشة .

ان الاقتصاد الوضعي لا يبين لنا أي السياسات أفضل . ولكن هدف الاقتصاد الوضعي هو زيادة معلوماتنا عن جميع السياسات البديلة ومن ثم ازالة أي مصدر محتمل للخلاف حول قضايا سياسة ما . وتساعد المعلومات التي نستقيها من الاقتصاد الوضعي في تقليل مصادر الاحباط المحتملة لسياسة ما . على ان هؤلاء الذين لا يفهمون كيف يعمل الاقتصاد ، قد يؤيدون سياسات لا تتفق في الواقع مع آرائهم الفلسفية . وقد يتحقق أحيانا ، ما يتوقعه الانسان من نتيجة غير مرغوبة عند تطبيق سياسة ما . ان الاراء المستندة الى الاقتصاد المعياري قد تؤثر ، أحيانا ، في موقفنا من التحليل في اطار الاقتصاد الوضعي . ذلك أنه عندما نوافق على أهداف سياسة ما فانه من السهل أن نتجاهل مثالبها المحتملة . ومع ذلك فان الأهداف المنشودة ليست هي نفسها الحلول التي يمكن الأخذ بها . ولا يخفى أن آثار بدائل سياسة ما تختلف بشدة ، غالبا ، عن الأهداف التي رسمها مؤيدوها . على أن الدراسات الاقتصادية الوضعيه الدقيقة تساعد على اجراء تقويم اكثر دقة لما اذا كان بديل سياسة ما سوف يحقق الهدف المنشود . ولا يخفى أن عمل الاقتصاد المحترف هو تنمية معرفتنا بالأحداث الوضعيه .

واذا لم ندرك تماما ما تتضمنه السياسات البديلة ، بما في ذلك الآثار القانونية فلن نستطيع القيام باختيار رشيد من بينها . على أنه ليس من الميسور دائما أن نعزل أثر تغير ما في أحد المتغيرات الاقتصادية أو في سياسة ما . وعلينا الآن أن نلقي الضوء على العوامل التي تعوق نمو المعرفة الاقتصادية .

الاخلال بشرط بقاء الأشياء الأخرى كما هي Violation of the ceteris paribus condition

يبدأ الاقتصاديون كتاباتهم ، غالبا ، بتعبير «مع ثبات الأشياء الأخرى» . ففي ظل ثبات الأشياء الأخرى ، فان ارتفاع أسعار المنازل يؤدي الى خفض المشترين لمشترياتهم . ومن سوء حظ الباحث الاقتصادي أننا نعيش في عالم حركي ، ونادرا ما تبقى الأشياء الأخرى ثابتة . وعلى سبيل المثال ، فانه مع ارتفاع أسعار المنازل فان دخول المستهلكين قد ترتفع في ذات الوقت . وكلا العاملين (ارتفاع أسعار المنازل والزيادة في دخول المستهلكين) يؤثران على حجم المشتريات من المنازل . وفي الحقيقة فاننا نتوقع بشكل عام ، أن يولد هذان العاملان آثارا متعارضة حيث أن ارتفاع أسعار المنازل يؤدي الى خفض مبيعات المنازل ، أما ارتفاع دخول المستهلكين فانه يزيد الطلب على المنازل . وعلى هذا فان الفصل بين الآثار النوعية للمتغيرات المتداخلة يصبح أشد تعقيدا عندما تحدث عدة تغيرات في نفس الوقت .

وفي هذا المجال تعمل النظرية الاقتصادية كمرشد يقترح الارتباط المحتمل بين المتغيرات الاقتصادية . ومع ذلك فان العلاقات التي تبينها النظرية الاقتصادية يجب اختبارها من حيث توافقها مع الأحداث الواقعية .

ويمكن استخدام المنهج الاحصائي غالبا لمساعدة الاقتصاديين في التعرف على المتغيرات الاقتصادية ، على نحو صحيح،والقياس الدقيق للعلاقات القائمة بين هذه المتغيرات .

وفي الواقع فان الشطر الأعظم من العمل اليومي للاقتصاديين يختص بالبحث الاحصائي المصمم لتنمية معلوماتنا عن الاقتصاد الوضعي . وليس يخفى أنه في غياب المعلومات الدقيقة عن الاقتصاد الوضعي ، فان صانعي القرارات لن يتمكنوا من اقامة علاقات مستقرة بين برامجهم و الأهداف الاقتصادية .

الارتباط ليس علاقة سببية Associa tion is Not Causation

تعد علاقة السببية في الاقتصاد ، عادة ، ذات أهمية بالغة . وليس ثمة ريب أن التعرف غير الصحيح على هذه العلاقة يعتبر مصدرا محتملا للخطأ . والارتباط الاحصائي لا يقيم علاقة سببية .

وللأسف فان علاقات السبب والنتيجة في الاقتصاد لا تشرح نفسها دائما وعلى سبيل المثال يصعب أحيانا ان نحدد ما إذا كان الدخل هو الذي أدى الى زيادة الاستهلاك أم أن زيادة الاستهلاك هي التي أدت الى ارتفاع الدخل وبالمثل ، يثور جدل بين الاقتصاديين أحيانا حول ما اذا كان ارتفاع الأجور النقدية هو سبب للتضخم أم نتيجة له . على أن النظرية الاقتصادية اذا ما قامت على الافتراضات الأساسية فانها تساعد كثيرا على تحديد مصدر السببية ، ولكن النظريات المتنافسة تقترح أحيانا اتجاهات اخرى للسببية وعلى ذلك يجب أن نحذر من استخلاص نتائج غير مرغوبة بسبب عدم وضوح اتجاه السببية .

خداع التجميع Fallacy of Compostion

ان مايعد صحيحا بالنسبة للفرد (المكونات الجزئية) قد لا يكون صحيحا بالنسبة للمجموعة (أو الشيء ككل) .

فاذا وقف شخص ما على أثر لعبة مثيرة في مباراةكرة القدم فانه يتمكن من أن يرى بشكل أفضل . ولكن ماذا يحدث لو أن كل المشاهدين وقفوا في نفس الوقت ؟ من الواضح أن ما يفيد الفرد لا يفيد المجموعة ككل . فعندما وقف كل المشاهدين ، فشل المشاهد الفرد في أن يحسن درجة رؤيته ، وقد تصبح ، في الواقع ، أكثر سوءا . والأفراد الذين يزعمون أن ما يصح بالنسبة للجزء يصح أيضا بالنسبة للكل قد يخطئون بسبب الخداع في التجميع Fallacy of Composition . دعنا نضرب مثالا اقتصاديا ، فلو أن رصيدك في البنك قد زاد بمبلغ ٣٥ ألف ريال فانك حينئذ تكون أحسن حالا . ولكن ماذا يحدث لو أن كل فرد امتلك فجأة زيادة تبلغ ٣٥ ألف ريال ؟ هذه الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي الى ارتفاع في الأسعار ، حيث يتنافس الأفراد على السلع والخدمات المعروضة . واذا لم تحدث زيادة في المتاح من السلع الاقتصادية النادرة (أو الانتاج)، فان النقود الاضافية لن تجعل كل فرد في وضع أفضل مما كان عليه من قبل . وهكذا فان

ما يصح بالنسبة للفرد يكون مضللا وخادعا اذا ما عمم أو طبق على الاقتصاد ككل .

وعلى ذلك فان الخطأ المحتمل المرتبط بخداع التجميع يبرز أهمية أخذ كل من وجهتي النظر الجزئية والكلية في الدراسة الاقتصادية . ولما كان الفرد صانع القرار هو القوة المحركة لكل الأفعال الاقتصادية فان أسس علم الاقتصاد تستند أساسا على وجهات النظر الجزئية . وعلى ذلك فالتحليل الذي يركز على مستهلك واحد أو منتج واحد أو سلعة واحدة أو مورد انتاجي واحد يدخل في نطاق الاقتصاد الجزئي . وهكذا يكون الاقتصاد جزئياً حين ننظر الى الاقتصاد القومي من خلال منظار مكبر لنشاد ملايين الخلايا - الأفراد كمستهلكين ، والأفراد أوالمنشآت كمنتجين- كلاً منها يقوم بدوره في هذا الكيان الكلي[٣] . ومع ذلك ، وكما أشرنا سابقا فان ما يكون صحيحا بالنسبة للوحدة الصغيرة قد لا يكون صحيحا بالنسبة للكل . ويركز الاقتصاد الكلي اهتمامه على كيفية تأثير الوحدات الفردية في جملتها على التحليل . ويهتم التحليل الكلي شأنه في ذلك شأن الاقتصاد الجزئي ، بالحوافز والأسعار والانتاج . ومع ذلك فان الأسواق في ظل الاقتصاد الكلي تتجمع الى حد كبير . ففي دراسة الاقتصاد الكلي ينظر الى المستهلكين في جملتهم كوحدة واحدة عند بيان أهمية الانفاق الاستهلاكي والادخار والتوظف ، وبالمثل ننظر الى المنشآت ككل في اطار ما يسمى قطاع الأعمال . وجملة القول أن الاقتصاد الكلي يدرس الغابة ككل دون أن يدرس أشجارها كمفردات.وحيث تخضع المكونات الجزئية لوجهة نظر عامة تشملها ككل ، فانه يجب أن نأخذ في الحسبان الشراك المحتملة التي تنتج عن خداع التجميع .

ماذا يفعل الاقتصاديون ؟ What do Economists Do?

ان الوظائف الأولية للاقتصاديين هي التعليم والقيام بالبحوث وصياغة السياسات . على أن نحو نصف عدد الاقتصاديين المحترفين يعملون في مؤسسات علمية واكثر هذه المؤسسات تعمل في مجالات التعليم والبحث العلمي .

ووظيفة الباحث الاقتصادي هي تنمية معرفتنا بالقضايا الاقتصادية . وتساعد الأدوات الاحصائية والرياضية هذا الباحث في انجاز عمله . ولا يخفى ان الأجهزة الحكومية ومنشآت الأعمال الخاصة تعد مجموعة كبيرة من الاحصاءات الاقتصادية عن مسائل مثل الدخل والتوظف والأسعار وأنماط الانفاق . وتوجد علاقة تبادلية بين البيانات

3- Abba P. Lerner, «Microeconomy Theory,» in perspectives in Economics, ed. A.A. Brown, E. Neuberger, and M. Palmatier (New York: McGraw-Hill, 1968), P.29.

الاحصائية والنظرية الاقتصادية . اذ يمكن استخدام الاحصاءات لاختبار مدى اتساق وتماسك النظرية الاقتصادية وقياس درجة استجابة المتغيرات الاقتصادية لتغيرات السياسة . وفي نفس الوقت فان النظرية الاقتصادية تساعد على شرح وتفسير الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية وبيان أسباب هذا الارتباط . ولا يخفى ان الاحصاءات تعجز عن تفسير هذا الارتباط . لذلك لابد من استخدام النظرية الاقتصادية لبيان وفهم العلاقات الاحصائية بين المتغيرات الاقتصادية على وجه صحيح ودقيق .

ان علم الاقتصاد علم اجتماعي . وتتسم مجالات علم السياسة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، وعلم الاقتصاد بالتداخل والترابط . وقد أدت وفرة البيانات الاقتصادية والفرصة الكبيرة للبحث العلمي لما يحدث في دنيا الواقع الى وصف علم الاقتصاد ، أحيانا ، بأنه «ملك العلوم الاجتماعية».ولابراز السمة العلمية للاقتصاد خصصت الأكاديمية العلمية السويدية سنة ١٩٦٩ جائزة«نوبل«في الاقتصاد . وبذلك احتل علماء الاقتصاد مكانهم جنبا الى جنب مع علماء الطبيعة والكيمياء ، ووظائف الأعضاء ، والطب ، والأدب .

ولا يغيب عن الفكر أن المعرفة الاقتصادية ضرورية لصياغة سياسة حكيمة . فاذا كان صانعوا القرارات لا يدركون نتائج اعمالهم فانهم لن يحققوا أهدافهم . وقد تكون أفعالهم متعارضة مع ما حددوه من أهداف وهذا ما يؤكد العلاقة بين التحليل الاقتصادي وصياغة أية سياسة .

كلمة ختامية Final Word

ان الهدف الأساسي لهذا الكتاب هو تشجيع القارىء على تطوير أسلوب تفكيره الاقتصادي بحيث يتمكن من التفرقة بين التفكير السليم والهراء الاقتصادي . واذا ما تطور أسلوب التفكير الاقتصادي فان علم الاقتصاد يصبح سهلا نسبيا ، ويكون استخدام أسلوب التفكير الاقتصادي مسألة مسلية وفضلا عن ذلك فقد يساعد الانسان على أن يكون مواطنا افضل . فهذا الأسلوب سوف يوفر للانسان طريقة مختلفة وجذابة حول ما يدفع الناس نحو سلوك معين ، ولماذا تتعارض أفعالهم ، أحيانا ، مع ما يحقق أعلى نفع للمجتمع أو الدولة . كما أن هذا الاسلوب يكسب الانسان رؤية عميقة لكيفية اعادة توجيه اعمال الناس لتحقق اكبر نفع للمجتمع .

ان الاقتصاد علم حديث النشأة نسبيا . وليس ثمة ريب أن علماء الاقتصاد اليوم مدينون لاسلافهم من العلماء .

الأهداف التعليمية للفصل Chapter learning objectives

١ ـ الندرة والاختيار هما العاملان الاساسيان في الاقتصاد . والسلع تكون نادرة عندما تتعدى الرغبة في الحصول عليها الى حد بعيد امكانية الحصول عليها من الطبيعة . ومادامت الندرة تمنعنا من الحصول على كل ما نريـده من شيء ما فلا منـاص من الاختيار من بين البدائل المتاحة . ومن المعلوم أن أي اختيار يعني أن استخدام الموارد النادرة يتطلب قرارا اقتصاديا .

٢ ـ ليست الندرة والفقر شيئا واحدا . فغياب الفقر يعني أنه تمت مواجهـة الحاجـات الأساسية للناس . أما غياب الندرة فيعني أن كل رغباتنا قد أشبعت وقد نتمكن في يوم ما أن نقضي على الفقر ، أما الندرة فسوف تظل مادامت الحياة على الأرض .

٣ ـ الاقتصاد أسلوب للبحث أي طريقة للتفكير . وتؤكد طريقة التفكير هذه مايلي :

(أ) لايوجد بين السلع الاقتصادية سلع مجانية . فكل منا لابد أن يتخلى عن شيء ما اذا أراد أن يحصل على قدر أكبر من سلع نادرة .

(ب) يتخذ الأفراد قراراتهم لتحقيق هدف محدد ، ويبحثـون دائما عن اختيـار يحقـق اهدافهم الشخصية . ويؤدي اتخاذ قرارات هادفة الى نشأة السلوك الاقتصادي .

(ج) ان للحوافز اهميتها ودورها . اذ يستقر الناس على اختيار ما مادام يزيد هذا الاختيار مايتوقعونه من منافع .

(د) النفقات الحدية والمكاسب(المنفعة الحدية) لازمة للسلوك الاقتصادي ذلك أن التفكير الاقتصادي يركز على أثر التغيرات الحدية .

(هـ) مادامت المعرفة سلعة نادرة فسوف ينشأ عدم التأكد عند اتخاذ القرارات .

(و) تغير الأحداث الاقتصادية ، غالبا ، من الحوافز والدوافع الشخصية ، فضلا عن آثارها الأولية ، بصورة تخلف آثارا ثانوية يمكن ادراكها مع مرور الزمن .

(ل) يتمثل اختبار النظرية الاقتصادية في بيان مدى قدرتها على توقع وتفسير الأحداث الواقعية .

٤ ـ علم الاقتصاد علم وضعي يهتم بالعلاقات الاقتصادية القائمة . وهو يحاول تفسير نتائج الأفعال الاقتصادية والسياسات البديلة . على أن الاقتصاد الوضعي وحده لا يقرر أن سياسة ما تفضل سياسة اخرى . وفي هذا المجال لابد أن يدعمه الاقتصاد

المعياري ، وهو يهتم بما يجب أن يكون من خلال الأحكام القيمية .

٥ ـ ليس اختبار النظرية الاقتصادية عملا سهلا ، فعندما تتغير عدة متغيرات اقتصادية في نفس اللحظة ، فانه يصعب غالبا أن نحدد الأهمية النسبية لكل منها . ويصعب ، أحيانا ، تأكيد اتجاه السببية الاقتصادية . لذلك لابد أن يستشير الاقتصاديون النظرية الاقتصادية كمرشد لهم ، ويستخدمون الأساليب الاحصائية كأدوات في محاولة لتطوير المعرفة بالاقتصاد الوضعي .

٦ ـ يركز الاقتصاد الجزئي على الوحدات بمعناها الضيق مثل المستهلكين كآحاد أو منشآت الأعمال فرادى . أما الاقتصاد الكلي فيهتم بالوحدات الكلية مثل أسواق العمل أو أسواق السلع والخدمات . وعند الانتقال من تحليل الوحدات الجزئية الى تحليل الوحدات الكلية يجب أن نحذر خداع التجميع . ذلك أن كلا من الاقتصاد الجزئي والكلي يستخدم نفس الفروض وأدوات التحليل .

٧ ـ يرجع أساس الاقتصاد كأداة منظمة للتحليل الى نشر كتاب «ثروة الامم» لآدم سميث في سنة ١٧٧٦ . ورغم انتشار قيود قانونية على النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت فقد نادى سميث بأن الانتاج والثروة يتزايدان لو ترك الناس يعملون وينتجون ويتبادلون السلع والخدمات بحرية . فقد اعتقد سميث أن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم يقودهم من خلال «اليد الخفية» لحوافز السوق (الأسعار) لاستغلال الانتاجية بصورة «أكثر نفعا للمجتمع» . والفكرة المحورية عند سميث أنه عندما تكون الأسواق حرة أي عندما لا توجد قيود قانونية على حرية دخول المنتجين ـ البائعين ـ يتحقق التوافق بين الصالح الخاص والصالح العام .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

Economic Way of thinking-Discussion Questions

١ ـ بين كيف يؤثر كل من المتغيرات التالية على الدوافع لدى صانع القرار ليقوم بالعمل الموضح .

(أ) انخفاض درجة الحرارة من ٨٠° الى ٥٠° على قرار الفرد بأن يذهب ليسبح .

(ب) تغير موعد دراسة مدخل الاقتصاد من الساعة ١١ قبل الظهر الى الساعة ٧,٣٠ قبل الظهر ، على قرار الفرد حضور المحاضرات .

(ج) انخفاض عدد اسئلة الاختبار المرتبطة بالكتاب الذي يتم تدريسه على قرار الطالب المتعلق بقراءة الكتاب .

(د) زيادة سعر لحم البقر على قرار الفرد بأن يحصل على شريحة منه كل ليلة هذا الاسبوع .

(هـ) زيادة القيمة الايجارية للشقق على قرار الفرد بأن يبني وحدات سكنية اضافية .

٢ ـ مامعنى أن تقتصد ؟ وهل حاولت أن تقتصد ؟ ولماذا ؟

٣ ـ اكتب فقرتين تشرح فيهما بأسلوبك معنى طريقة التفكير الاقتصادي ومقوماتها الأساسية .

٤ ـ ماهو الخطأ في التجربة الاقتصادية التالية ؟

يفترض باحث أن المواطنين في الولايات المتحدة لا يلقون اهتماما طبيا كافيا لأن كثيرا من الناس لا يحصل على رعاية طبية . ويقوم الباحث بمقابلات مع ١٠٠ فرد تم اختيارهم عشوائيا ويسألهم «هل تلجأ الى خدمات الطبيب أم الى التسهيلات الطبية في المستشفيات وبيوت التمريض ـ اكثر اذا لم تكن نفقاتها عالية ؟» ويجيب ٩٦ فرد من المائة بالايجاب . وعلى ذلك يستنتج الباحث ان هناك حاجة ماسة الى تخصيص موارد اكثر لتقديم رعاية طبية مجانية لجميع المواطنين .

٥ ـ «يمكن أن تكون القيمة الايجارية للسكن في نطاق القدرات الاقتصادية للجميع لو قامت الحكومة بمنع الملاك من أخذ اكثر من ٢٠٠ دولار شهريا كايجار لمسكن من ثلاث غرف للنوم» . استخدم طريقة التفكير الاقتصادي لتقويم هذا الرأي .

٦ ـ في مناقشة بين اثنين من الاقتصاديين ، قال الأول : افضل تحقيق زيادة في الحد الأدنى للأجر لأنها سوف تساعد العامل غير الماهر . وقال الآخر : أنا أعارض زيادة الحد الأدنى للأجر لأنهاتزيد معدل البطالة بين الصغار وغير المهرة من العمال . هل الخلاف في الرأي بينهما وضعي (positive) أم معياري (normative) يعتمد على الأحكام القيمية ومايجب أن يكون ؟ اشرح ذلك .

الفصل الثاني
بعض الأدوات التحليلية للاقتصادي

الفصل الثاني
بعض الأدوات التحليلية للاقتصادي

Same Tools of The Economist

تعرفنا في الفصل السابق على منهج التفكير الاقتصادي . وفي هذا الفصل سوف نناقش مجموعة قليلة من الأدوات الهامة التي تساعد على تطوير طريقة التفكير الاقتصادي .

ماذا يمكن أن نتنازل عنه ؟ What shall We Give up?

تحدد مشكلة الندرة اتجاه ومدى الأفعال الاقتصادية . فلسنا قادرين على أن نحصل على القدر الذي نريده من كل شيء . فأغلب الناس يتمنى أن يكون لديه وقتا أطول للراحة ، والاستمتاع ، والاجازات وممارسة الهوايات ، والتعليم وتنمية المهارات . كما نتمنى جميعا ثروة أعظم ومدخرات اكبر ، وسلع استهلاكية اكثر . ومع ذلك فان كل هذه الأشياء اما نادرة ، أو تتطلب استخدام موارد انتاجية نادرة لذلك فهي تتصارع مع بعضها . اذ كيف يمكن الاستمتاع بوقت أطول للراحة ، وتكوين ثروة أوسع في نفس الوقت ؟ وكيف يمكن زيادة الاستهلاك الحالي ، وفي ذات الوقت يتم زيادة المدخرات ؟ والاجابة،هي أنه لا يمكن تحقيق ذلك . حيث أن اختيار أحد هذين الأمرين يتطلب التنازل عن الشيء الآخر كليا أو جزئيا .

تكلفة الفرصة البديلة هي أعلى قيمة للفرصة المفقودة
Opportuninty Cost is the highest valued Opportunity Lost

ان هناك حقيقة مؤلمة في الاقتصاد وهي أن اختيار فعل شيء ما يعني في نفس الوقت ، اختيار عدم فعل شيء آخر . ذلك أن اختيارك قضاء بعض الوقت في قراءة كتاب معين تتضمن اختيارا بعدم لعب التنس أو عدم الذهاب الى لقاء أحد الأصدقاء ، أو عدم حضور حفل ـ كل هذه الأشياء يتم التنازل عنها بسبب اتخاذ قرار القراءة.وعلى ذلك فان البديل الأعلى قيمة والذي لا مناص من التضحية به بسبب اختيار بديل ماهو تكلفة الفرصة البديلة لهذا الاختيار . ويجب ملاحظة أن تكلفة إختيار ما ليست هي

المظاهر السيئة وغير المرغوب فيها ، والتي قد ترتبط بالاختيار .لـذلك فـإن التمييز بين (أ) النتائج غير المرغوب فيها للاختيار ، و(ب) الفرصة ذات القيمة الأعلى التي يضحي بها لتحقيق الاختيار هو تمييز جوهري . ذلك أن الأخيرة (ب) هي التي تعد تكلفة من وجهة نظر الاقتصادي[١] . والتكلفة شيء ذاتي لا يوجد الا في ذهن متخذ القرار على أساس توقعاته الخاصة بتقويم البدائل التي يتم التنازل عنها ، وهذه التكلفة لا يمكن قياسها مباشرة بواسطة شخص آخر غير متخذ القرار ، لأن متخذ القرار هو الشخص الوحيد الذي يمكنه تقدير قيمة البديل الذي تنازل عنه[٢] . ومع ذلك فان التكلفة تحتوي على عنصر نقدي ، غالبا ، ومن ثم يمكن تقدير قيمتها . فتكلفة مشاهدة فيلم ، مثلا ، تكون مساوية للفرصة ذات القيمة الأعلى التي تم التنازل عنها بسبب (أ) الوقت اللازم لمشاهدة الفيلم (ب) القوة الشرائية (أي النقود) اللازمة للحصول على تذكرة دخول السينما.وليس يخفى أن العنصر النقدي في التكلفة عنصر موضوعي ، ومن ثم يمكن قياسه ، واذا ما كانت هناك اسباب منطقية يمكن على اساسها القول بعدم الأهمية النسبية للاعتبارات غير النقدية ، فان العنصر النقدي سوف يساوي جملة تكلفة اختيار بديل ما على وجه التقريب .

تكلفة الفرصة البديلة وعالم الواقع
Opportunity Cost and the real world

هل يتأثر اتخاذ القرار في عالم الواقع بتكلفة الفرصة البديلة ؟ لنتذكر ان البديهيات الاقتصادية الأساسية تقرر أن ترجيح اختيار ما يتغير عكسيا مع تكلفته بالنسبة لصانع القرار . وعلى هذا فان النظرية الاقتصادية تقرر ان هذه الاختلافات (أو التغيرات) في تكلفة الفرصة البديلة تؤثر على الكيفية التي تتخذ بها القرارات . دعنا نضرب بعض الأمثلة التي توضح التطبيقات العملية لمفهوم تكلفة الفرصة في عالم الواقع . فالفقراء من الناس يفضلون السفر لمسافات طويلة عن طريق السيارات العامة ، بينما يفضل الأثرياء السفر عن طريق الطائرات . فلماذا يحدث ذلك ؟ والاجابة على ذلك بسيطة وهي أن السفر بالسيارة العامة أرخص ، وعلى ذلك فان الفقراء يفضلون شراء السلعة الرخيصة . ولكن هل السفر بالسيارة العامة أرخص بالنسبة

---

١ ـ لدراسة ممتازة في عمقها في هذا الموضوع ، انظر :

A.A.Alchina, «Cost,» in International Encyclopedia of the Social Science (New York: Macmillan, 1969),3: 404-415.

٢ ـ لتحليل العلاقة بين التكلفة والاختيار ، انظر : James M. Buchanan, Cost and Choice (Chicago: Markham,1969).

للشخص الثري نسبيا الذي تعد تكلفة الفرصة البديلة لوقت سفره عالية ؟ لنفرض أن تذكرة رحلة ذهاب وعودة من القصيم الى جدة بالطائرة ثمنها ٤٥٠ ريالا ، بينما تكلفة نفس الرحلة بالسيارة العامة ١٢٠ ريالا فقط . وتستغرق الرحلة بالسيارة ١٢ ساعة ، وبالطائرة نحو ساعة . فأيهما أرخص ؟ ونجيب على ذلك بأن الأمر يتوقف على تكلفة الفرصة البديلة للوقت بالنسبة للمسافر . فاذا قدرت تكلفة الفرصة البديلة بأقل من ٣٠ ريالا في الساعة يكون السفر بالسيارة أرخص ، أما اذا قدر وقت الشخص المسافر باكثر من ٣٠ ريالا في الساعة فان السفر بالطائرة يكون ارخص . وحيث أن تكلفة الفرصة البديلة لوقت السفر ، تكون عادة اكبر بالنسبة للاثرياء عنها بالنسبة للفقراء ، فان السفر بالطائرة في هذه الحالة يكون غالبا ، أرخص بالنسبة لأصحاب الدخول العالية .

ويساعد مفهوم تكلفة الفرصة البديلة على فهم توزيع العمل والاختلافات في الأجور ، فالعمال الذين تجعلهم مهاراتهم ذوي مكانة عالية في أي مكان يجب أن تدفع لهم أجور عالية تعوضهم عن الوظائف البديلة ذات القيمة الأعلى التي تنازلوا عنها .
ولذلك نجد أن صاحب محطة ما للبنزين لايعين طبيبا مقيماً، لأن هذا الطبيب يجب أن يحصل على أجر يساوي تكلفة الفرصة البديلة له على الأقل . وبالمثل فان صاحب عمل ما لابد أن يدفع للعامل الماهر أجرا أعلى مما يدفعه للعامل غير الماهر . وذلك بسبب تكلفة الفرصة البديلة للعامل الماهر . ذلك أن فرص الأجر التي تم التنازل عنها بسبب الامتناع عن العمل لدى صاحب عمل آخر اكبر بالنسبة للعامل الأعلى مهارة . وهكذا يمكن القول أنه بقدر ما يكون الفرد اكثر ندرة بالنسبة لاصحاب الأعمال بسبب مهاراته وقدراته بقدر ما تزيد قدرته على الكسب . وليس يخفى أن المتقاعدين من كبار السن يشاهدون البرامج التليفزيونية لمدة أطول كثيرا مما يفعل أصحاب الدخول المرتفعة من المحامين والمحاسبين وغيرهم من أصحاب المهن ، فلماذا يحدث ذلك ؟ هل يحدث ذلك لأن كبار السن أقدر على تدبير التكلفة النقدية لجهاز التلفزيون ؟ من الواضح أن الأمر ليس كذلك . وتتضح معالم هذه الظاهرة اذا أخذنا في الاعتبار الاختلافات في تكلفة الفرصة البديلة للوقت بين المتقاعدين بالمعاش وأصحاب المهن . وعلى أساس الايرادات التي تم التنازل عنها فان مشاهدة التلفزيون تكلف المهنيين اكثر مما تكلف المتقاعدين .
ذلك أن أصحاب المهن يشاهدون التلفزيون وقتا أقل لأنه سلعة عالية التكلفة اذا اخذنا تكلفة الفرصة البديلة للوقت في الحسبان .

ولماذا يشاهد الطلاب برامج التلفزيون وقتا أقل ، ويقضون وقتا أقل على

الشواطىء خلال فترة الامتحان النهائي ؟ والسبب في ذلك أن القيام بهذه الأشياء تكلفهم كثيرا . ذلك أن استخدام وقت الدراسة الثمين في الذهاب الى الشاطىء يعني ، غالبا التضحية بالنجاح في مادة التاريخ ، مثلاً.

والآن لابد أن تكون الفكرة واضحة . فاختيار شيء ما يعني التنازل عن أشياء أخرى كان يمكن اختيارها . وتكلفة الفرصة البديلة هي الاختيار الأعلى قيمة الذي تمت التضحية به نتيجة اختيار بديل ما .

منحني امكانيات الانتاج The Production Possibilities Curve

ان موارد كل فرد محدودة . ويستند القرار الهادف ، والسلوك الاقتصادي ، الى أن الأفراد يسعون للحصول على أقصى نفع من مواردهم المحدودة ، فهم لا يبددون هذه الموارد عن عمد .

ويمكن ايضاح طبيعة المشكلة الاقتصادية بجلاء من خلال استخدام منحني امكانيات الانتاج .

ويبين منحني الامكانيات الانتاجية الكميات القصوى لأي منتجين يمكن انتاجهما من كمية ثابتة من الموارد أو هو المنحني الذي يبين كل المجموعات الممكنة من جملة الانتاج الذي يمكن انتاجه بافتراض مايلي :

أ ـ استخدام كمية محددة من الموارد الانتاجية .
ب ـ الاستخدام الكامل والكفأ لجميع هذه الموارد بكفاءة عالية .
ج ـ مستوى معين من المعارف الفنية .

ويوضح الشكل رقم (١) منحني امكانيات الانتاج للطالب «محمد» الذي يدرس الاقتصاد كمادة أساسية الى جانب اللغة الانجليزية . ويوضح هذا المنحني مجموعة الدرجات التي يمكنه الحصول عليها في ضوء فترتين بديلتين للمذاكرة ـ ٦ ساعات و ٨ ساعات ـ فلو أنه استخدم ٦ ساعات من وقت الاستذكار بكفاءة فانه يمكنه ان يختار اية مجموعة من الدرجات على منحني امكانيات الانتاج في ٦ ساعات مذاكرة ، ومع ذلك فانه عندما يكون وقت المذاكرة ٦ ساعات في الاسبوع فان «محمد» يكون قادرا على أن يرفع درجته في احدى المادتين فقط ، بقبوله درجة أقل من المادة الأخرى أما إذا أراد أن يحسن

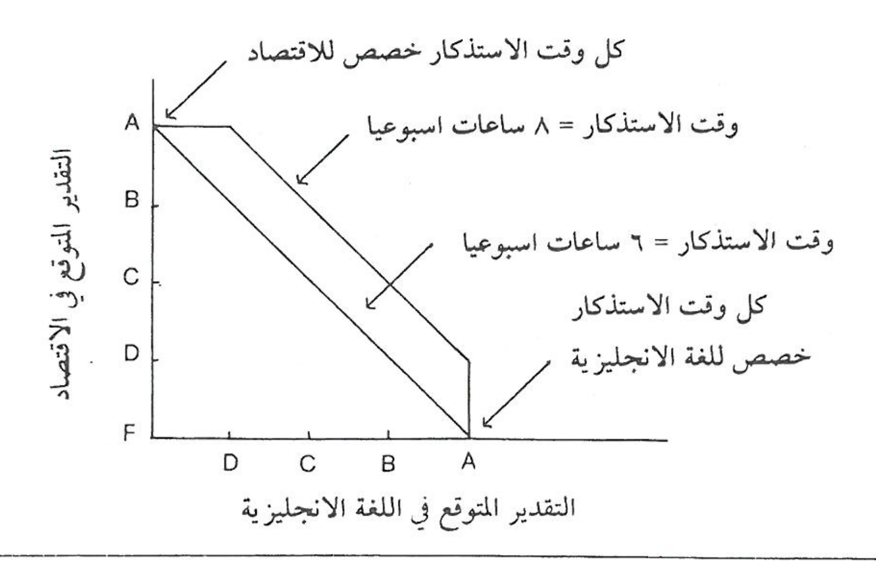
شكل رقم (١) منحني امكانيات الانتاج لدرجات مادتي الاقتصاد واللغة الانجليزية

رسم منحني امكانيات الانتاج في صورة درجات للطالب «محمد» موضحاً بديلين لاستخدام الوقت الكلي للاستذكار . فاذا كان وقت استذكاره هو ٦ ساعات اسبوعيا خصصت كلها لمذاكرة مادة الاقتصاد فانه يتوقع تقدير A ولكنه سوف يخفق في مادة اللغة الانجليزية ، لأنه خصص كل وقته لاستذكار الاقتصاد . ومن ناحية اخرى يمكن لهذا الطالب اذا ذاكر ٦ ساعات في الاسبوع ان يحصل على :

(١) تقديرD في اللغة الانجليزية ، وتقديرB في الاقتصاد .
(٢) تقديرC في كل من هاتين المادتين .
(٣) تقديرB في اللغة الانجليزية ، وتقديرD في الاقتصاد .
(٤) تقديرF في الاقتصاد ، وتقديرA في اللغة الانجليزية .

ويوضح الخطAA منحني امكانيات الانتاج لهذا الطالب عندما يذاكر ٦ ساعات في الاسبوع .

وهكذا فان التقدير المرتفع في احدى المادتين يكلف هذا الطالب انخفاض تقديره في المادة الأخرى . ولكن هل يمكن لهذا الطالب ان يرفع تقديره في كلتا المادتين ؟ ونجيب على ذلك بالايجاب اذا استطاع تخصيص وقت اطول للمذاكرة من خلال تضحيته بجزء من وقت راحته . ويبين الخط الثاني الأعلى منحني امكانيات الانتاج في حالة تخصيص ٨ ساعات للمذاكرة في الاسبوع .



أداءه الكلي (رفع درجته في احدى المادتين ، دون تخفيض درجته في المادة الأخرى) فانه يجب أن يخصص وقتا أطول للمذاكرة . فقد يمكنه مثلا ، أن يزيد الوقت المخصص للمذاكرة في الاسبوع من ٦ ساعات الى ٨ ساعات . وبالطبع فان هذا يتطلب منه التضحية بجزء من وقت راحته .

ولكن هل يمكن تطبيق مفهوم امكانيات الانتاج على الاقتصاد ككل ؟ والاجابة نعم ، فكما يقول المثل القديم لا يمكنك أن تحصل على البندقية والزبد معا . فان أي زيادة في النفقات الحربية تتطلب استخدام قدر من الموارد التي كان يمكن استخدامها في انتاج السلع غير الحربية . فاذا كانت الموارد النادرة مستخدمة بكفاءة ، فان الحصول على قدر اكبر من شيء ما يتطلب بالضرورة التضحية بأشياء اخر .

ويوضح الشكل رقم (٢) مفهوم منحني امكانيات الانتاج لاقتصاد يقوم بانتاج سلعتين فقط : الغذاء ، والملابس . ولكن ماهي القيود التي تحد من قدرة اقتصاد ما على أن ينتج كمية اكبر من كل شيء ؟ ونجيب على ذلك ، بأن السبب في ذلك هو نفس الشيء الذي جعل الطالب «محمد» لا يحقق تقديرا عاليا في كل من اللغة الانجليزية والاقتصاد «ندرة الموارد» . على أن هناك مجموعات قصوى متعددة من السلع يمكن لاقتصاد ما أن ينتجها عندما :

(١) يستخدم كمية ثابتة من الموارد .

(٢) لا يحدث فقد في الموارد أو تستغل بأساليب لا تتسم بالكفاءة .

(٣) ثبات مستوى التقنية .

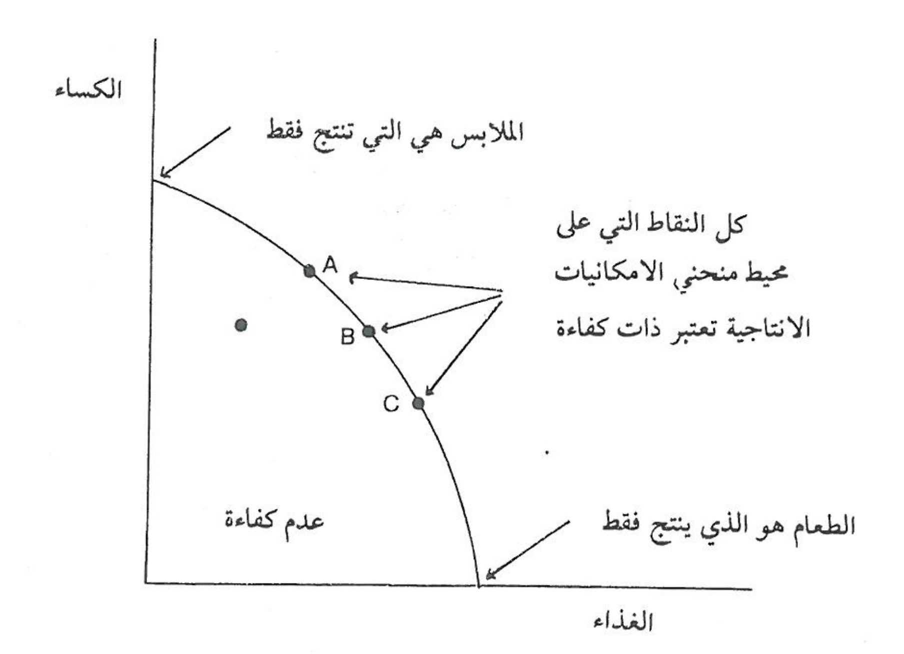
وعندما تتحقق هذه الشروط الثلاثة يكون الاقتصاد عند الحد الأقصى لامكانياته الانتاجية (فقط مثل «A» «B» «C» في الشكل رقم ٢) فانتاج كمية اكبر من سلعة ما ، الملابس على سبيل المثال ، يتطلب بالضرورة انتاج كمية اقل من سلع اخرى (الغذاء مثلا) .

فعندما تستخدم الموارد في اقتصاد ما باسلوب لا يتسم بالكفاءة فان الاقتصاد يعمل عند نقطة تقع داخل حدود امكانيات الانتاج ، النقطة (D) على سبيل المثال . ولكن لماذا يحدث هذا ؟ ان هذا يحدث لأن الاقتصاد لا يحل مشكلته الاقتصادية

بأسلوب صحيح . فليس يخفى أن الهدف الأساسي للاقتصاد هو تأكيد اننا نستغل الموارد المتاحة الى اقصى حد ممكن ، ومن ثم نتجه الى الحد الخارجي لمنحني امكانيات الانتاج . وسوف نعود الى هذه المسألة مرات متعددة .

شكل رقم (٢)
منحني امكانيات الانتاج لاقتصاد ما

عندما يوظف اقتصاد ما موارده المحدودة بكفاءة فانه يعمل عند امكانياته الانتاجية القصوى (النقطA, B, C على سبيل المثال) . وعلى هذا فان انتاج مزيد من الملابس يتطلب من الاقتصاد بأن يضحي ببعض السلع الأخرى - وهي في هذا المثال البسيط (الغذاء) . ومع مرور الوقت فان اكتشاف فنون انتاجية جديدة أو تنمية قاعدة موارد المجتمع يجعل من الممكن انتاج قدر اكبر من كلتا السلعتين (الملابس والغذاء) وبذلك ينتقل منحني امكانيات الانتاج الى الخارج . وقد يضحي أبناء هذا الاقتصاد بجزء من وقت فراغهم لانتاج قدر اكبر من كلتا السلعتين . ومع ذلك وبغض النظر عن هذه العوامل ، فان الموارد المحددة سوف تقيد امكانيات الانتاج في اقتصاد ما .



انتقال منحني امكانيات الانتاج الى الخارج

Shifting the production possibilities curve

هل يمكن لاقتصاد ما أن ينتج كميات اكبر من جميع السلع ؟ وهل يمكن لمنحني امكانيات الانتاج ان ينتقل الى الخارج ؟ الاجابة نعم . وذلك تحت ظروف معينة . وهناك ثلاث طرق رئيسية لتحقيق ذلك .

(١) الزيادة في قاعدة الموارد لاقتصاد ما سوف تزيد من القدرة على انتاج السلع والخدمات . ذلك أنه لو أمكن لإقتصاد ما أن يمتلك موارد اكثر وأفضل ، فانه يمكنه أن ينتج كميات اكبر من جميع السلع . وهناك كثير من الموارد التي تعد من صنع الانسان . فاذا امكن التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري ، فانه يمكن استثمار كميات اكبر من الموارد المتاحة ، في انتاج الهياكل المادية المعمرة والالات والتعليم وتنمية المهارات الانسانية . وهذا التراكم الرأسمالي Capital Formation يوفر وسائل ومهارات افضل في المستقبل ، ومن ثم تزيد القدرة على انتاج السلع والخدمات .

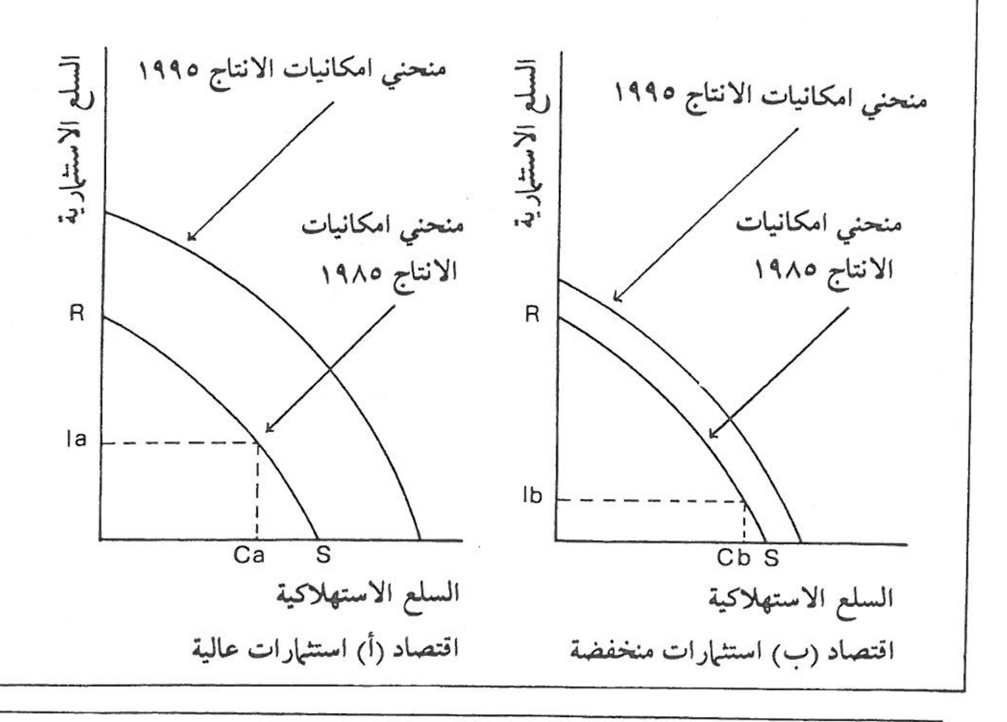
ويوضح الشكل رقم (٣) العلاقة بين التراكم الرأسمالي وامكانيات الانتاج في المستقبل في اقتصاد ما . ويستند هذا الشكل الى أن منحني امكانيات الانتاج RS متماثل في الاقتصادين ا ، ب ومع ذلك فانه لما كان الاقتصاد (أ) في الشكل (رقم ٣-أ) يخصص قدرا من موارده للاستثمار اكبر مما يخصصه الاقتصاد (ب) ، فانه مع مرور الوقت ينتقل منحني امكانيات الانتاج للاقتصاد (أ) الى الخارج بقدر اكبر مما يفعله المنحني (ب) وذلك لأن معدل نمو الاقتصاد (أ) - معدل زيادة قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات - كان أعلى لأن هذا الاقتصاد قد خصص جزءا اكبر من انتاجه للاستثمار . وانه لامر طبيعي ان يكون نقل منحني امكانيات الانتاج لاقتصاد ما الى الخارج يتطلب كثيرا من النفقات . ولا ريب أن تخصيص كمية اكبر من الموارد الحالية لانتاج «الأدوات» التي تدعم القدرة الانتاجية في المستقبل يعني تخصيص قدر اقل لانتاج سلع للاستهلاك الجاري . وعلى ذلك فان إستثماراً اكبر في الآلات والمهارات البشرية يتطلب تخفيض الاستهلاك الحالي .

(٢) التقدم التقني ونمو المعارف الانسانية يؤدي الى نمو امكانيات الانتاج في اقتصاد ما . وتبين التقنية العلاقة بين المدخلات من الموارد والناتج من السلع والخدمات . ويعمل

التقدم التكنولوجي على توليد انتاج اكبر من مجموعة الموارد القائمة (الحالية)[٣]

شكل رقم (٣)
الاستثمار ومنحني امكانيات الانتاج في المستقبل

يبين الشكل (٣) اقتصادين يتماثل فيهما ، في البداية منحنيات امكانيات الانتاج RS ويوضح الشكل الأيسر اقتصادا قام بتخصيص جزء كبير من انتاجه للاستثمار Ia بينما يخصص الاقتصاد في الشكل الايمن Ib . ويترتب على ذلك ، أن منحني امكانيات الانتاج للاقتصاد الذي استخدم استثمارات اكثر سوف ينتقل الى اعلى بقدر اكبر مما يفعله الاقتصاد الذي خصص قدرا اقل من الاستثمار .



٣ ـ يستحيل انتاج هذا الكم الكبير من السلع والخدمات التي تشكل مستوى حياتنا في غياب المعرفة العلمية الحديثة . وقد اوضح «توماس سول» هذه النقطة عندما لاحظ أن من عاشوا في الكهوف كانت لديهم نفس الموارد الطبيعية التي نملكها اليوم ، والفرق بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشتنا هو في واقعه الفرق بين المعرفة التي تعاملوا بها مع هذه الموارد والمعرفة المستخدمة اليوم . انظر : Thomas Sowell, knowledge and Decisions (New York: Basic Books 1980) p.47

التكنولوجيا (التقنية) Technology

هو مستوى المهارات والمعارف الفنية المتاحة في وقت معين ، ويؤدي التطور التقني الى رفع مستوى الكفاءة الانتاجية حيث يمكن زيادة الانتاج باستخدام كمية معينة من الموارد . وعلى سبيل المثال فان اكتشاف أنواع من التقاوى المهجنة التي تقاوم الجفاف قد أدى الى زيادة كبيرة في انتاج الذرة من وحدة الأرض (وكذلك انتاجية العامل في الساعة) في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى ذلك فان التطور التقني قد أدى الى انتقال منحني امكانيات الانتاج الى الخارج . واذا ماتم تخصيص موارد اكثر للبحوث والتنمية فانه يمكن زيادة معدل التغير التكنولوجي ، وبديهي أن هذا يتطلب التضحية بجزء من الاستهلاك الحالي ، والتراكم الرأسمالي او وقت الفراغ .

(٣) يمكن زيادة انتاج السلع والخدمات من خلال عمل اكثر والتضحية بالوقت الحالي للراحة ، والحقيقة ان هذا لا يعد توسعا في الحدود القصوى للانتاج ، لان وقت الراحة سلعة كذلك . ومايتم هو التضحية ببعض من هذه السلعة من أجل الحصول على قدر اكبر من أشياء اخرى .

على أن ما يبذله الفرد من جهد لا يعكس تفضيلاته الذاتية فقط ، ولكنه يعتبر ايضا دالة في السياسة العامة . ذلك أن المعدلات العالية للضرائب ، على سبيل المثال ، قد تدفع الأفراد الى تخفيض ساعات عملهم . فمن البديهيات الاقتصادية الأساسية أن المعدلات المرتفعة للضرائب تؤدي الى خفض عائد الفرد من العمل (والدخل الخاضع للضريبة) ، ومن ثم يعمل الأفراد على تحويل شطر اكبر من وقتهم الى مجالات أخرى ، بما في ذلك استهلاك وقت الفراغ ومن ثم ينخفض منحني امكانيات الانتاج .

ومن الواضح أن منحني امكانيات الانتاج للسلع المادية ليس ثابتا . فهو يتأثر بكل من تفضيلات الأفراد ، والسياسة العامة . وسوف يناقش هذا الموضوع بشكل اكثر عمقا كلما تقدمت الدراسة .

تقسيم العمل وامكانيات الانتاج Division of Labour and production possibilities

ان الأفراد في الاقتصاد الحديث لا يمكنهم انتاج كل أو حتى أغلب السلع الاستهلاكية . ففي الواقع يقوم هؤلاء الأفراد ببيع خدمات العمل ثم يستخدمون الدخل المستمد من العمل لشراء السلع التي يريدونها . وهم يتبعون هذا النهج اقتناعاً

بأن انتاج السلع والخدمات من خلال جهد تعاوني يستند الى تقسيم العمل والتبادل يكون أكبر بكثير عنه اذا قام كل فرد بانتاج طعامه ، وكسائه ، ومأواه ، ووسيلة نقله ، وسلع اخرى يرغب فيها .

ولقد بين آدم سميث A. smith من خلال ملاحظته لعملية صناعة الدبابيس منذ مائتي سنة مضت ، ان التخصص وتقسيم العمل يسمح للناس أن يحققوا قدرا من الانتاج اكبر كثيرا مما يتحقق لو ان كل عامل قام بكل العمليات اللازمة لانتاج الدبوس . فعندما تخصص كل عامل في عملية انتاجية واحدة تمكن عشرة عمال من انتاج ٤٨٠٠٠ دبوس في اليوم أي أن نصيب العامل من الانتاج ٤٨٠٠ دبوس في اليوم . وفي غياب التخصص وتقسيم العمل فقد شك آدم سميث في أن يتمكن العامل الواحد من انتاج ٢٠ دبوس في اليوم(٥) .

ان التخصص وتقسيم العمل يسمح بتجزئة الأعمال الانتاجية الى سلسلة من العمليات المترابطة والمتصلة بحيث ينجز كل عامل عملا منفردا قد يكون واحدا من مئات الأعمال اللازمة لانتاج سلعة ما . وهناك أسباب كثيرة تفسر ما يؤدي اليه التخصص وتقسيم العمل ، غالبا ، من زيادات كبيرة في نصيب العامل من الانتاج الكلي . وأول هذه الأسباب أن التخصص يسمح للأفراد باستغلال قدراتهم ومهاراتهم الانتاجية . وبعبارة اخرى ، ان التخصص يسمح لاقتصاد ما أن يستفيد من حقيقة أن المهارات تختلف فيما بين الأفراد . فالمستويات الانتاجية يقوم بها أفراد اكثر قدرة على انجازها بأعلى قدر من الكفاءة . وأما السبب الثاني فهو أنه عندما يتخصص أحد العمال في عمل واحد (أو في مجال واحد ضيق) فان هؤلاء العمال يزدادون كفاءة وخبرة ومهارة مع مرور الوقت . ومع ذلك فان أهم مصدر للكسب من التخصص يتمثل في التسهيلات التي تتيحها الفنون الانتاجية البديلة ، وخاصة تلك التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للالات والتقنية رفيعة المستوى . ويتيح تقسيم العمل امكانية استخدام الفنون الانتاجية المعقدة ذات القدرات الانتاجية الكبيرة دون تفكير في فرد ما من الناس ومع نمو المعارف الفنية والتوسع المحتمل في استخدام الالات ، فان الانتاج الذي يتسم بالكثافة الرأسمالية ، وتقسيم العمل يؤديان الى تحقيق مستويات عالية للمعيشة كانت تعتبر خيالا في فترات ماضية .

---

٤ ـ للحصول على تفصيلات اضافية عن اهمية تقسيم العمل . انظر :

Adam Smith, An Inquiry into the Nature and CAUSES OF the Wealth of Nations (1776, Cannan's ed., Chicago: University of Chicago Press, 1976) pp. 7-16.

مكاسب التجارة والمزايا النسبية Trade Tips and Comparative Advantage

ان الاقتصاد يعني الحصول على أقصى ما يمكن من الموارد المتاحة . ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك ؟ وكيف يمكن تحريك او نقل منحني الامكانيات الانتاجية ؟ ان الاجابة على هذه الأسئلة تتطلب بالضرورة فهم عدة مبادىء أساسية .

فأولا ، دعنا نبحث مشكلة الاقتصاد لدى شخصين (أ) و (ب) يعملان في قطاع البناء والتشييد ، ويوضح الشكل (رقم ٤) حقائق معينة عن امكانيات كل من الشخص (أ) والشخص (ب) . على أن (أ) يتمتع بمهاره عالية وسرعة في التنفيذ ويمكن الاعتماد عليه في أن ينتج خلال شهر واحد ٤ منازل خشبية أو ٢ منزل من الطوب . وبمقارنة امكانيات (أ) بما هو قائم لدى (ب) فان (ب) يعتبر اقل مهارة . فهو يمضي شهرا كاملا في انتاج منزل خشبي أو منزل من الطوب . وعلى ذلك فان (ب) أبطأ من (أ) في انتاج كلا النوعين .

دعنا نفترض أن كلا من هذين الشخصين عمل في السنة الماضية ١٢ شهرا كاملا . حيث عمل (أ) لمدة ٨ شهور في انتاج ١٦ منزل من الطوب و ٤ أشهر أخرى في انتاج ١٦ منزل من الخشب . أما (ب) فقد انتج ٦ منازل خشبية و ٦ منازل من الطوب خلال السنة كلها . وهكذا كان انتاج (أ) و (ب) معا ٢٢ منزلا خشبيا و ٢٢ منزلا من الطوب .

ولما كان الشخص (أ) لديه ميزة مطلقة (حيث يمكنه انتاج كل من المنازل الخشبية والطوبية بسرعة اكبر من الشخص (ب) في انتاج المنازل) فان قليلا من المراقبين يرى أن الشخصين معا قد يحققا مكاسب من خلال التخصص وتبادل المنتجات . ومع ذلك فسوف يحققان مكاسب حقيقية . دعنا نفترض أن الشخص «ب» قد تخصص في انتاج المنازل الطوبية . حينئذ يمكنه انتاج ١١ منزلا طوبيا في ١١ شهرا . ودعنا نفترض في نفس الوقت ان الشخص (أ) قد أمضى ٥,٥ شهرا في انتاج كل من المنازل الخشبية والطوبية . وحينئذ يمكنه ان يقوم بانتاج ٢٢ منزلا خشبيا في ٥,٥ شهر (أي بمعدل ٤ منازل في الشهر) ، و ١١ منزلا طوبيا في ٥,٥ شهر اخرى (٢ كل شهر) . وهكذا يستطيع الشخصان (أ ، ب) بعد تخصصهما انتاج ٢٢ منزلا طوبيا (١١ لكل منهما) و ٢٢ منزلا خشبيا (كلها من انتاج «أ») خلال ١١ شهر من العمل . فاذا قام الشخص (ب) بتبادل ٥ منازل من انتاجه البالغ ١١ منزلا طوبيا مع زميله (أ) مقابل ٦ منازل خشبية من انتاجه فإن (ب) يستطيع أن يحقق معدل انتاجه في العام الماضي (٦ منازل خشبية و ٦ منازل طوبية) . وبالمثل فان الحصول على ٥ منازل طوبية من (ب) مقابل ٦ منازل

خشبية فان (أ) يحقق أيضا معدل انتاجه في العام الماضي (١٦ منزلا خشبيا و ١٦ منزلا طوبيا) . وعلى هذا فانه في ظل التخصص وقيام التبادل بين (أ) و (ب) امكنهما تحقيق معدلات انتاج العام الماضي خلال ١١ شهرا فقط ، ومن ثم يمكنهما أن يقضيا الشهر الأخير من السنة اجازة .

شكل رقم (٤)

الميزة النسبية والحصول على اجازة ضرورية جدا الامكانيات الانتاجية الشهرية للشخصية أ) و (ب)

منازل خشبية في الشهر		منازل طوبية في الشهر	
(أ)	(ب)	(أ)	(ب)
٤	١	٢	١

لقد عمل (أ) و (ب) مبدئيا طول السنة ، وكل منهما ينتج كلا من المنازل الخشبية والمنازل الطوبية . وقد تمكن الشخص (أ) أن ينتج سنويا ١٦ منزلا من كلا النوعين ، أما الشخص (ب) فلم ينتج سوى ٦ منازل من كل نوع . وعلى ذلك فان الانتاج الكلي المبدئي لهما كان ٢٢ منزلا خشبيا ، ٢٢ منزلا طوبيا .

وبعد قيام الخصص بينهما كل فيما يتمتع فيه بميزة نسبية اكبر ، فان «ب» قد انتج المنازل الطوبية فقط . وخلال ١١ شهر من السنة تمكن الشخص (ب) من انتاج ١١ منزلا من الطوب أما (أ) فقد عمل لمدة ٥,٥ شهر في انتاج ٢٢ منزلا خشبيا و ٥,٥ شهر أخرى في انتاج ١١ منزل من الطوب . وكما يوضح الجدول فانه بعد قيام التخصص تمكن «أ» و «ب» أن يحققا انتاجهما المشترك في السنة الماضية من خلال العمل لمدة ١١ شهر فقط . ذلك أن قانون الميزة النسبية مكنهما من الاحتفاظ بمستوى انتاجهما السابق مع الحصول على اجازة ضرورية لمدة شهر .

جدول (٢)

مزايا التخصص والتبادل

	الانتاج السنوي قبل التخصص		انتاج ١١ شهر بعد التخصص	
	المنازل الخشبية	المنازل الطوبية	المنازل الخشبية	المنازل الطوبية
(أ)	١٦	١٦	٢٢	١١
(ب)	٦	٦	صفر	١١
	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢

وهكذا فانه رغم حقيقة أن (أ) أفضل من (ب) في انتاج كل من المنازل الخشبية والمنازل الطوبية فانهما قد تمكنا من تحقيق مكسب من خلال التخصص وقيام التبادل بينهما[٥] . هل يمكن أن يكون هذا سحرا ؟ ماذا يحدث هنا ؟ ان صديقنا القديم وهو تكلفة الفرصة البديلة سوف يساعدنا في تفسير هذه النتيجة التي تبدو لغزا . فبأي معنى يكون (أ) أفضل في انتاج المنازل الطوبية ، من (ب) ؟ ليس يخفى ، حقيقة ، أنه يمكن للشخص (أ) أن ينتج ضعف انتاج (ب) من المنازل الطوبية في أي شهر . ولكن ماهي تكلفة الفرصة البديلة للشخص (أ) عندما ينتج منزلا واحدا طوبيا ؟ من الواضح أنها تساوي ٢ منزل من الخشب . وفي نفس الوقت فان الوقت اللازم لانتاج منزل واحد من الطوب يسمح للشخص (أ) أن ينتج فيه منزلين من الخشب .

أما تكلفة الفرصة البديلة للشخص (ب) بالنسبة لانتاج منزل من الطوب فهي منزل واحد من الخشب . وعلى ذلك نتساءل أي الشخصين ينتج المنازل الطوبية بتكلفة أقل ؟ انه الشخص (ب) لأن تكلفة الفرصة البديلة لانتاج منزل واحد من الطوب هي منزل واحد من الخشب مقارنة بتكلفة الفرصة البديلة للشخص (أ) وهي منزلين من الخشب .

والسبب في أن كلا الشخصين (أ) و (ب) يحققان كسبا هو أن التبادل مكن كلا منهما في أن يتخصص في انتاج السلعة التي يمكنه انتاجها بتكلفة أقل نسبيا ، ولقد كان (ب) المنتج الأرخص في انتاج المنازل الطوبية ، وكان (أ) المنتج الأرخص في انتاج المنازل الخشبية . وهكذا امكنهما ان يقتصدا - أي يزيدا الانتاج بما لديهما من موارد عن طريق قيام التجارة بينهما والتخصص في الشيء الذي ينتجه كل منهما بشكل أفضل نسبيا .

ويوضح المثال البسيط السابق حقيقة أساسية تعرف بقانون الميزة النسبية والذي يعد محور السلوك الاقتصادي في اقتصاد ما . ويقرر هذا القانون ، الذي نشأ في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر على يدي الاقتصادي الانجليزي الشهير ديفيد ريكاردو ان الانتاج الكلي لمجموعة معينة أو اقتصاد قومي ما أو مجموعة من الدول يكون أكبر عندما يقوم بانتاج كل سلعة فرد (أو منشأة) بأدنى تكلفة للفرصة البديلة .

وعلى ذلك ، لو أن منتجاً ما قام بانتاج سلعة ما ، أية سلعة ، كان يمكن أن ينتجها منتج آخر بتكلفة فرصة بديلة أقل فان هذا يعني أن الاقتصاد يتنازل عن قدر

٥ - سوف نفترض في هذا الجزء أن الأفراد متساوون في قناعتهم بانتاج أية سلعة . فالتخلي عن هذا الفرض يزيد من تعقيد التحليل ولكنه لن يغير من المبدأ الأساسي .

أكبر مما يجب ـ وهو بذلك لا يمارس سلوكاً رشيداً . فالرشادة أو تحقيق الكفاءة الاقتصادية القصوى يتطلب أن يقوم بالانتاج المنتجون ذوي أدنى تكلفة للفرصة البديلة .

قد يساعدنا ضربنا لمثل اضافي على فهم مضمون قانون المزايا النسبية ، دعنا نتصور موقفا لأحد المحامين يستطيع أن ينسخ ١٢٠ كلمة في الدقيقة . ويحاول هذا المحامي أن يقرر ما اذا كان في حاجة الى سكرتير ينسخ ٦٠ كلمة في الدقيقة فقط ، الى جانب استكمال بعض المستندات القانونية . فاذا قام المحامي بعملية النسخ فسوف يحتاج الى ٤ ساعات اما اذا استأجر سكرتيرا للقيام بهذا العمل فسوف يحتاج لأداء هذا العمل الى ٨ ساعات . وهكذا فان المحامي يتمتع بميزة مطلقة في عملية النسخ عند المقارنة مع الموظف المزمع تعيينه . ومع ذلك فان قيمة الساعة من وقت المحامي تساوي ٥٠ دولارا عندما يعمل كمحامي بينما قيمة الساعة من وقته عندما يعمل في النسخ هي ٥ دولار ، فرغم أن هذا المحامي ناسخ سريع على الآلة الكاتبة فانه منتج ترتفع لديه تكلفة الفرصة البديلة لخدمة النسخ . فاذا قام المحامي بطبع المستندات فان هذا العمل يتكلف ٢٠٠ دولار وهي تكلفة الفرصة البديلة لأربع ساعات من الوقت الضائع له كمحامي . واذا ما استأجر سكرتيرا بدلا من ذلك ، فان تكلفة طبع المستندات تصبح ٤٠ دولار فقط (٨ ساعات نسخ × ٥ دولار في الساعة) . وعلى هذا فان الميزة النسبية للمحامي تتمثل في ممارسته لمهنة المحاماة . ولا يخفى ان المحامي يكسب باستئجاره كاتبا على الآلة الكاتبة وقضاء الوقت الاضافي متخصصا في المجال الذي يتمتع فيه بميزة نسبية .

تقسيم العمل والتخصص والتبادل في اطار قانون الميزة النسبية

Division of Labour, Specialization, and Exchange in Accordance with the Law of Comparative Advantage

انه من الصعب أن نبالغ في المكاسب التي يمكن الحصول عليها من التخصص ، وتقسيم العمل والتبادل طبقا لقانون الميزة النسبية . وهذه العوامل هي المصدر الأولي لمستوى المعيشة . وقد نتساءل : هل يمكن تخيل الصعوبات التي تواجه الفرد اذا انتج مسكنه ، وملبسه وغذاءه بصرف النظر عن أجهزة الراديو والتلفزيون ، وغسالات الأطباق الآلية ، والسيارات وخدمات التلفيون ؟ لا يخفى أن معظم العائلات في أمريكا ، وغرب أوربا واليابان واستراليا يتمتعون بالأشياء المريحة ، وقد تمكنوا من تحقيق كل هذا الى حد بعيد لأن اقتصادياتهم منظمة بطريقة تمكن الأفراد من التعاون ،

والتخصص والتبادل ، ومن ثم يجنون الفوائد التي تتحقق من الزيادة الكبيرة في الانتاج من حيث الكمية والتنوع الذي يتحقق على هذا الاساس . وأي اقتصاد يفشل في أن يحقق المزايا المرتقبة من تقسيم العمل والتخصص طبقا لقانون الميزة النسبية ، فانه في الواقع اقتصاد يعمل داخل منحني امكانيات الانتاج عند نقطة تماثل النقطة (D) في الشكل رقم (٢) ، وهذه هي حالة الدول التي تسمى غالبا الدول الأقل تقدما ولأسباب عديدة فان الانتاج في هذه الاقتصاديات يتركز في النشاط الفردي وعلى ذلك فان انتاجية العامل في هذه الاقتصاديات تقل بشدة عن المستوى الذي يمكن تحقيقه لو تم العمل بصورة اكثر كفاءة .

الميزة النسبية والتخصص الاقليمي

Comparative Advantage and Regional Specialization

اكدنا فيما سبق أن المشتركين في عملية الانتاج يمكنهما تحقيق كسب من عملية التبادل حتى لو أن احدهما كان اكثر مهارة في انتاج كل من السلعتين المتبادلتين . وهذا المبدأ صحيح بالنسبة للتجارة بين الاقاليم والدول ، كما هو بين الأفراد تماما . وسوف نجد اطراف التبادل انها تحقق مكاسب خاصة من خلال مبادلة السلع التي تنتجها بكفاءة اكبر ، بغيرها من السلع التي تكون اكثر تكلفة اذا قامت هي بإنتاجها .

وقد نتساءل : لماذا لا ينمو البرتقال في اقليم كانساس في الولايات المتحدة مثلا ؟ ولماذا لا يقوم زارعو البرتقال في جنوب كاليفورنيا بزراعة القمح ؟ ان قانون الميزة النسبية يفسر لنا الى حد بعيد التخصص الاقليمي الذي نأخذه كقضية مسلم بها . فبالنسبة لاقليم كاليفورنيا يقوم اقليم كانساس بانتاج القمح بكفاءة أعلى كثيرا من كفاءته في انتاج البرتقال . وبالمثل فان الموارد الطبيعية في جنوب كاليفورنيا قد منحتها ميزة نسبية في انتاج البرتقال وليس القمح . ولهذا ينشأ الميل الى مبادلة برتقال كاليفورنيا بقمح كانساس .

وحيث تختلف الموارد الطبيعية من أرض ، ومهارات في العمل ، ورأس مال فيما بين الأقاليم ، تختلف أيضا تكلفة الفرصة البديلة لانتاج السلع المختلفة . لذلك نجد أنه في السهول العظمى في الولايات المتحدة مثلا حيث تكون الأرض الخصبة رخيصة ، يتخصص هذا الاقليم في انتاج حبوب الغذاء ، وتربية الأبقار ومنتجات الألبان . هذا ، بينما تتخصص فلوريدا بشتائها المعتدل وشواطئها المشمسة في انتاج الموالح والسياحة . وفي الشرق والمناطق العليا من وسط الغرب تطورت شبكة النقل الى حد بعيد ، وبذلك

اصبح الحصول على المواد الخام سهلا وميسورا . لذلك تتسم هذه الأقاليم بالتصنيع والتجارة ويميل المقيمون في كل أقليم الى التخصص في انتاج الأشياء التي يكون لهم فيها ميزة نسبية أفضل .

الميزة النسبية والتبادل بين الدول Comparative Advantage and Trade between Nations

ان مبدأ الميزة النسبية ينطبق أيضا على التجارة بين الدول . فحيث يؤدي الاختلاف في الهبات الطبيعية ، والمهارات العمالية ، وأي عوامل اخرى تحدث اختلافات في تكلفة الفرصة البديلة لانتاج السلع ، ومن ثم يمكن لدولة ما أن تحقق كسبا من التخصص في انتاج المنتجات التي تكون لديها امكانيات أفضل في انتاجها (وهذا يعني أن المنتج يتمتع بأدنى تكلفة فرصة بديلة) ، وتصدير هذه السلع مقابل المنتجات التي تكون قدرتها على انتاجها أقل .

ولذلك نجد أن الدول التي لديها وفرة في الأرض الزراعية مثل كندا واستراليا ، والأرجنتين ، والولايات المتحدة الأمريكية تصدر حبوب الغذاء ولحوم الأبقار وغيرها من المنتجات الزراعية . كما أن سويسرا ، وهي دولة لديها قوى عاملة ذات مهارات عالية انتقلت من جيل الى جيل ، تقوم بتصدير الساعات والأدوات العلمية ، وكما يبدو فان القائمة لا تنتهي فاليابان ذات الموارد القليلة ، وقوة عاملة ماهرة وذات كفاءة عالية تستورد كثيرا من المواد الخام ، وتصدر أجهزة الراديو والأجهزة الصغيرة ، وآلات التصوير ، والسلع الصناعية الصغيرة . والهند وكوريا دولتان بهما وفرة في القوة العاملة بالنسبة للأرض الزراعية ، وتقومان بتصدير منتجات مثل المنسوجات التي تتطلب عملا كثيفا . وكل هذه الدول تحقق كسبا من بيع المنتجات التي يمكنها انتاجها بتكلفة فرصة بديلة منخفضة وشراء المنتجات التي لا يمكنها انتاجها الا بتكلفة فرصة بديلة عالية .

والواقع أنه عندما يبدأ الانسان في التفكير في قانون الميزة النسبية نجده يستند الى الفطرة السليمة . وبتعبير آخر اذا رغبنا في انجاز عمل ما بأقل جهد فعلى كل منا أن يتخصص في الجزء الذي يؤديه بأعلى كفاءة ممكنة .

ان مبدأ الميزة النسبية مبدأ عالمي ، فهو صحيح في الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية على السواء ، فاذا أراد المخططون الاشتراكيون الحصول على أقصى مايمكن من الموارد المتاحة لديهم ، فان عليهم أن يطبقوا مبدأ الميزة النسبية .

التبعية والتخصص والتبادل Dependence, Specialization, and Exchange

ان هناك ارتباطا مباشرا بين التخصص والاعتماد المتبادل ، فلو أن الولايات المتحدة الأمريكية تخصصت في انتاج المنتجات الزراعية ، وتخصصت دول الشرق الأوسط في انتاج النفط ، فانه ينشأ بين الطرفين اعتماد متبادل . وبالمثل لو تخصص الاقليم (أ) في دولة ما في انتاج القطن ، مثلا ، بينما تخصص اقليم آخر (ب) في نفس الدولة في انتاج القمح فانه ينشأ بينهما أيضا اعتماد متبادل . وفي بعض الحالات قد ينشأ عن هذا الاعتماد نتائج خطيرة لأحد الطرفين أو كليهما . ذلك أن التكاليف المحتملة لهذا الاعتماد المتبادل (على سبيل المثال ، امكانية الضغط الاقتصادي الذي يمارسه أحد الأطراف الذي يعرض سلعة اقتصادية هامة) ومنافعه المحتملة (على سبيل المثال التفاعل الاقتصادي الذي يعمل على تنمية التفاهم الدولي ويخفض احتمالات الحرب) ، لابد أن ترجح بالمكاسب الاستهلاكية المتبادلة عندما يقوم الانسان مزايا التخصص .

التخصص وصعوبة تغيير العمل Specialization and Work Alienatian

لا يخفى أن التخصص يؤدي الى انتاج كميات اكبر من السلع . ولكنه قد يؤدي الى قيام كثير من العمال بأعمال تافهة ومملة ورتيبة . وفي المثال السابق ذكره بشأن أهمية التخصص والتبادل نجد أن الشخص (أ) قد يصيبه التعب من انتاج المنازل الخشبية وحدها . كما أن (ب) قد يفقد بعض المتعة في حياته بسبب انتاج المنازل الطوبية فقط . وعلى المستوى العملي يؤدي التخصص ، غالبا ، الى الأخذ بأساليب فنية للانتاج تستند الى خطوط تجميع ، كما أن العمال قد يصبحون ذوي مهارات عالية جدا لأنهم يؤدون أعمالا متماثلة باستمرار ، ولكن قد يصيبهم الملل والضجر اذا لم تكن مكافأة العمل مجزية من وجهة النظر الشخصية . وعلى ذلك ، فانه مما لا شك فيه ، ان المكاسب المرتبطة بزيادة الانتاج قد تؤدي الى عدم رضاء العامل . وقد يبدو أن الاقتصاديين يهتمون بالانتاج المادي ويتجاهلون أهمية الجانب الانساني ، وقد يبدو أيضا أنهم لا يهتمون بما اذا كان العامل يكره عملا ما ، لأنه يتكرر باستمرار ، وليس فيه تجديد ويدعو الى الملل . وقد تتعرض معالجتنا السالفة لموضوع التخصص الى مثل هذا النقد . ولكننا قد ركزنا على الانتاج المادي فقط حتى يمكن عرض هذا المبدأ بشكل أسهل وأيسر . ومع ذلك فانه يمكن اعتبار التخصص له أهمية من وجهة نظر المنفعة التي تأخذ كلا من الانتاج والرضى عن العمل في الحسبان ذلك أن الرضى عن العمل هو سلعة اقتصادية ..

ان تكلفة الفرصة البديلة لفرد ما يقوم بانتاج سلعة ما (أو أداء خدمة ما) تتضمن التضحية بكل من الانتاج المادي لسلع اخرى وأي سوء (أو تحسن) في الرغبة في تقبل شروط العمل . وهكذا فان هذا المنهج يأخذ في حسبانه كلا من السلع المادية اللازمة لتحقيق الاشباع للانسان والاشباع الذي يوفره العمل وهو أمر هام لأي انسان . وهكذا فانه لا يغير من المبدأ الأساسي فمازال الافراد يحققون كسبا من خلال انتاج وبيع تلك الأشياء التي يمكنهم انتاجها بأدنى تكلفة للفرصة البديلة ، بما في ذلك الاشباع الذي يحققه العمل ، بينما يشترون أشياء أخرى ترتفع تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها . وهذا يعني أنهم يميلون الى التخصص في انتاج تلك الأشياء التي ينتجونها بكفاءة عالية وتحقق لهم أكبر اشباع . على أن الأشخاص الذين يمقتون العمل الرتيب الممل بشدة قد يكونون أقل رغبة في اختيار مثل هذا العمل حتى لو كانوا يتمتعون بمهارة في أدائه . كما أن هؤلاء الذين يتمتعون بميزة نسبية أقل ، مقاسة بالسلع المادية ، قد تكون تكلفة الفرصة البديلة لديهم أقل ، حيث يكون العمل أعلى أجرا .

ان ادخال شروط أداء العمل ، وما يرتبط به من تفضيلات لا يبطل المبدأ الاساسي . اذ يظل صحيحا أن أعلى كفاءة اقتصادية ، في ضوء مفهوم المنفعة ، تتطلب أن يقوم ، بأي نشاط انتاجي ، هؤلاء الأفراد الذين تكون تكلفة الفرصة البديلة لديهم أدنى ما يمكن ، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بتقويمهم الشخصي للأعمال .

الحافز الشخصي والكسب من التخصص والتبادل

Personal Motivation and Gaining From Specialization and Exchange

ماالذي يدفع الناس الى عمل ما ؟ وكيف يقوم صانع القرار الذي يعرف هدفه بعملية الاختيار ؟ ان التفكير الاقتصادي يقرر أن الناس لن يقدموا على اختيار ما الا اذا كانت مزاياه (منفعته) تزيد عن تكلفة فرصته البديلة . وهذا يعني أن صانعي القرار سوف يحركهم الكسب الشخصي . فهم لن يختاروا عن قصد بديلا يتوقعون أن تكلفة فرصته البديلة تتعدى منافعه المتوقعة . لذلك فان قيامهم باختيار مايتم في ظل الحذر التام لأن هذا يعني التضحية بمسار آخر أفضل للعمل . على أن القول بأن الناس تحركهم المكاسب الشخصية لا يعني ، بديهيا ، أنهم لا يأخذون مشاعر الآخرين في الحسبان . ذلك أن مشاعر الناس الآخرين تؤثر ، دائما ، على النفع الشخصي الذي يحققه صانع القرار .

وعندما تكون رغبات وقدرات ومهارات الفرد في وضع يمكنه من تحقيق مكاسب من خلال تبادل سلع تكلفة فرصتها البديلة منخفضة مع أشياء ينتجها بتكلفة فرصة بديلة مرتفعة ، فان السعي وراء الكسب المحتمل هو الذي يدفع الفرد ليتم التبادل بهذا الاسلوب . فاذا كان التبادل حرا فانه ليس من الضروري أن يحدد الناس العمل الصحيح أو أن يخبروا بضرورة القيام بتبادل السلعة (أ) مع السلعة (ب) لأنهم ينتجون بنفس المستوى من الكفاءة ففي اطار السوق يتخصص الأفراد باختيارهم لأنهم يحققون كسبا من ذلك . وعلى هذا فعندما يتبع الناس رغباتهم فان السلع (أو الموارد) التي يبيعونها تنتج مبدئيا بما يتوافر لديهم من مهارات . وبالمثل فان صانعي القرارات الذين يبحثون عن المكسب الشخصي يميلون الى شراء الأشياء التي تتطلب مهارات لا يملكونها ، ويتركون آخرين يقومون بالأنشطة الانتاجية التي يرون أنها غير مربحة (بالنسبة الى ثمن هذه الخدمات) .

ثلاثة قرارات اقتصادية تواجه جميع الدول . . . ماذا وكيف ولمن ؟؟

Three Economizing Decisions Facimg All Nations What, How and For Whom

لقد بينا فيما سبق عدة مفاهيم أساسية وهامة ، لمن يريد أن يفهم أبعاد المشكلة الاقتصادية . وفي هذا الجزء سوف نتناول ثلاثة أسئلة اقتصادية لابد أن يجيب عليها كل اقتصاد بغض النظر عن هيكله .

(١) ماذا ينتج ؟ what will be produced?

ليس ثمة ريب أنه لا يمكن انتاج جميع السلع التي نرغبها . فما هي السلع التي يجب أن ننتجها ، وبأي كميات ؟ هل ننتج غذاء اكثر وملابس أقل ، وننتج مزيدا من السلع الاستهلاكية المعمرة وقدرا أقل من الهواء النظيف ، ونحقق مزيدا من القدرة على الدفاع القومي ونقلل وقت الفراغ ؟ أم نستخدم بعض الموارد الانتاجية المتاحة في انتاج سلع اكثر في الوقت الحالي حتى لو أدى هذا الى انتاج سلع أقل في المستقبل ؟ ليس يخفى أن أي اقتصاد يدار بكفاءة (أي أنه يعمل عند منحني امكانياته الانتاجية) فان اختيار انتاج كمية اكثر من سلعة ، سوف يضعف القدرة على انتاج سلع أخرى . وفي بعض

الأحيان قد يكون التأثير غير مباشر . ذلك أن انتاج بعض السلع لا يتطلب موارد انتاجية فقط ولكنه قد يؤدي الى تخفيض الكميات المتاحة من سلع أخرى ، كنتيجة ثانوية . . وعلى سبيل المثال ، فان انتاج منازل اكثر دفئا ، ورحلات اكثر بالسيارات قد يؤدي - كنتيجة ثانوية - الى زيادة تلوث الهواء ومن ثم يقلل من الهواء النقي المتاح (كسلعة أخرى مرغوبة) . كما أن استخدام الموارد الطبيعية (الماء - المعادن - الأشجار . . الخ) لانتاج بعض السلع قد يؤدي في ذات الوقت الى خفض مستوى نوعية البيئة وهكذا فان كل اقتصاد يجب عليه أن يجيب على هذه الأسئلة ، وأسئلة أخرى متماثلة حول ما يجب انتاجه .

(٢) كيف تنتج السلع ؟ How Will Goods Be Produced?

يمكن ، عادة ، استخدام مجموعات مختلفة من الموارد الانتاجية لانتاج سلعة ما . فالتعليم مثلا ، يمكن أن يتحقق بعمل أقل من خلال محاضرات تلفزيونية أكثر وأجهزة التسجيل ، والكتب . ويمكن انتاج القمح من مساحة أرضية ومخصبات اكثر . كما يمكن انتاج الكراسي باستخدام عمل اكثر وآلات أقل . فما هي مجموعات الموارد الانتاجية البديلة التي تستخدم في انتاج السلع في اقتصاد ما ؟

ان اتخاذ قرار بأن يتم الانتاج لا يعني أن العمل قد انجز . فالموارد يجب أن تنظم ، كما يجب حث الناس على الانتاج . كيف يمكن أن تتحول الموارد الاقتصادية في اقتصاد ما الى الانتاج النهائي للسلع والخدمات ؟ قد تختلف الاقتصاديات فيما بينها من حيث مجموعة الحوافز الاقتصادية ، وتهديدات القوة وأنماط السلوك التنافسي المسموح بها ، ولكنها جميعا ، تظل تواجه مشكلة كيفية استخدام مواردها المحدودة لانتاج السلع .

(٣) لمن تنتج السلع ؟ For whom will Goods be produced

من يستهلك المنتجات المتاحة فعلا ؟ ان هذه المسألة الاقتصادية يشار اليها ، غالبا ، كمشكلة توزيع فقد يعترف المجتمع بحقوق الملكية الخاصة للموارد ، بما في ذلك المهارات العمالية ، ويسمح لأصحاب هذه الموارد ببيع خدماتهم الى من يعرض أعلى سعر . وحينئذ تخصص السلع لمن يتمكن من دفع أعلى الأسعار . وهكذا تكون الأسعار والملكية الخاصة هي العوامل المحددة للتوزيع . وقد توزع السلع ، بدلا من ذلك ، على

أساس قاعدة فردية صارمة ، بحيث يحصل كل فرد على نصيب متساوي من الانتاج . ومن ناحية أخرى قد توزع هذه السلع حسب القوة النسبية للنفوذ إلسياسي للناس ، وبذلك يحصل الأفراد ذو القدرة الأكبر على الاقناع والأكثر مهارة على أنصبة أعظم مما يحصل عليه آخرون يعملون على تنظيم ودعم القوة السياسية وقد توزع هذه السلع حسب الحاجة سواء حدد هذه الحاجات المتعددة للمواطنين حاكم يجمع لديه كل السلطات أو حددتها سلطة تشريعية منتخبة .

القرارات الثلاثة مترابطة The Three Decisions Are Interrelated

يبين مما سبق أن هناك شيئا واحدا واضحا وهو أن الأسئلة الثلاثة ترتبط ببعضها ارتباطا قويا . ذلك أن أسلوب توزيع السلع يؤثر بقوة على القدرة الاختيارية للموارد الانتاجية ، بما فيها الموارد البشرية . أما اختيار ما ينتج فيؤثر على نوعية الموارد وكيفية استخدامها . وعين الحقيقة هي أن هذه الأسئلة الاقتصادية الثلاثة لابد أن يجاب عليها معا وفي نفس الوقت . ومع ذلك فان هذا لا يغير من الحقيقة التي تقرر أن كل الاقتصاديات ، مهما كانت الاختلافات فيما بينها يجب أن تجيب على هذه الأسئلة بشكل ما .

اسلوبان لاتخاذ القرار - السوق والتخطيط الحكومي Two Methods of Making Decisions- The Market and Government Planning

يمكن القول بشكل عام ان هناك اسلوبين لتنظيم النشاط الاقتصادي - آلية السوق والقرار الجماعي a market mechanism and collective decision making وهناك بالطبع تداخل بين هذين الاسلوبين الى حد ما ، كما أن هناك بعض التباين في داخلهما . ذلك أن القواعد والخطوط الارشادية التي تحكم اقتصاد السوق تستند الى عملية اتخاذ القرار العام . وقد تختلف أنماط المنافسة المقبولة في اقتصاديات السوق . فهناك بعض التباين في تعريف حقوق ومسؤوليات أصحاب الملكية . ومع ذلك ، فانه حين تنشأ وتستقر قواعد اللعبة فان اقتصاد السوق يعمل في اطار تسعير حر على توجيه قرار المستهلكين ، والمنتجين ، وأصحاب الموارد الانتاجية . وهذا يعني أن الحكومة لا تمنع بائعا ما من استخدام تخفيضات الأسعار أو تحسين نوعية الانتاج كأسلوب للتنافس مع البائعين

الآخرين . كما أنها لا تمنع مشتريا ما من استخدام السعر وسيلة للمزايدة على سلعة أو مورد انتاجي ما ، أمام مشتري محتمل آخر . فالقيود الحكومية (التراخيص الحكومية مثلا) لن تستخدم للحد من قدرة المشترين أو البائعين المتوقعين على الانتاج أو البيع أو الشراء في السوق . ويحدد الالتقاء الحر والمساومة بين المشترين والبائعين شروط التبادل ، ويجيب على الأسئلة الاقتصادية الأساسية الثلاثة السابقة . وهذا يعني أن دور الحكومة هو دور ثانوي - إذ هو دور الحكم من النظام و مقرر قواعده .

وكبديل لنظام السوق فان القرارات الاقتصادية يمكن أن تتخذ على أساس صياغة جماعية من قبل ممثلين للمنتجين أو الاستفتاء الشعبي المباشر أو اجراءات حكومية اخرى (على سبيل المثال ، القوة العسكرية) وفي هذه الحالة يحل التخطيط المركزي ، والعوامل السياسية محل قوى السوق . ذلك أن قرار زيادة أو خفض الانتاج في مجال التعليم أو الخدمات الصحية والسيارات والكهرباء ، والطلب والسلع الاستهلاكية المعمرة والاف السلع الأخرى يتخذه الموظفون الحكوميون ، ومجالس التخطيطplanning boards وهذا لا يعني أن تفضيلات الأفراد ليست ذات أهمية . فاذا تأثر الموظفون الحكوميون والمخططون المركزيون بالعملية الديمقراطية ، فسوف يأخذون في حسبانهم أثر القرارات التي يتخذونها على احتمالات انتخابهم فيما بعد . وان لم يفعلوا ذلك يكونوا مثل المنشأة التي تنتج سلعة لا يريدها المستهلكون ، ومن ثم يكون بقاؤهم في الخدمة قصيرا . على أنه يتم اتخاذ كثير من القرارات في معظم الاقتصاديات ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال كل من نظام التسعير اللامركزيdecentralized pricing system ، والقرار العام ، وكلاهما يمارس آثارا قوية على كيفية حل القضايا الاقتصادية الاساسية . وبرغم الاختلاف في نوعي الترتيبات فان إختيارات الأفراد كصانعي قرارات ، لها أهميتها . ولاشك أن محور الاقتصاد هو أسلوب الأفراد في اتخاذ قراراتهم . وعلى ذلك فان الأدوات الاقتصادية يمكن تطبيقها لتحليل عمل السوق والقطاع العام على أن القيود على الأفراد ، والحوافز لممارسة أنشطة متعددة تختلف عندما يتخذ القطاع العام القرارات عنها اذا نشأت هذه القرارات عن السوق . ولكن الناس هم الناس . لذلك تظل تغيرات التكاليف والمنافع الشخصية personal costs and benifits تمارس آثارها على اختياراتهم . كما أن أعمال المشاركين في النشاط السياسي - الناخبون ، وجماعات الضغط ، والسياسيون - يؤثرون على السياسة العامة ونتائجها الاقتصادية .

نظرة الى الأمام Looking Ahead

يعرض الفصل القادم نظرة عامة عن قطاع السوق market sector اما الفصل الرابع فيركز على كيفية اداء القطاع العام والعملية الديمقراطية لاتخاذ القرار . فليس ثمة ريب أن مجرد دراسة كيفية عمل النظام السعري لا تكفي . واذا كنا نريد أن نفهم تماما القوى التي تؤثر بشدة على تخصيص الموارد الاقتصادية في دولة ما فلا بد أن نطبق الأدوات الاقتصادية على كل من السوق واختيارات القطاع العام .

ونظن أن هذا المنهج هام ومثمر ومثير . فكيف يعمل قطاع السوق حقيقة ؟ وماذا يقول الاقتصاد عن ماهية الأنشطة التي تقوم بها الحكومة ؟ وماهي أنواع السياسات الاقتصادية ذات الجاذبية السياسية للموظفين الذين انتخبوا بأسلوب ديمقراطي ؟ وهل تتعارض أحيانا السياسة الاقتصادية المعلنة مع السياسة الحسنة ؟ سوف نكشف النقاب عن كل هذه القضايا .

الأهداف التعليمية للفصل Chapter Learning Objectives

١ ـ عندما يختار شخص ما أن يفعل أو يصنع أو يشتري شيئا ما فانه ، بسبب الندرة لابد أن يضحي في نفس الوقت بشيء آخر كان يمكنه اختياره . والنشاط ذو القيمة الأعلى المضحى به هو تكلفة الفرصة البديلة للاختيار .

٢ ـ يعكس منحني امكانيات الانتاج أفضل مجموعة من السلعتين اللتين يمكن انتاجهما باستخدام كمية ثابتة من الموارد بافتراض ثبات مستوى التقنية وفي مثل هذه الحالات فان انتاج كمية اكبر من احدى السلع يتطلب خفض انتاج سلع اخرى .

٣ ـ يمكن نقل منحني امكانيات الانتاج من خلال (أ) الاستثمار الجاري الذي يوسع قاعدة الموارد في المستقبل للاقتصاد (ب) التقدم التقني (جـ) التضحية بوقت الفراغ وزيادة جهود الانتاجية . وهذا العامل الأخير يشير الى ان قيود الانتاج ليست جامدة تماما حتى في الوقت الحالي . فهي قضية تفضيلات الى حد ما .

٤ ـ يمكن زيادة الانتاج غالبا من خلال تقسيم العمل والجهد التعاوني بين الأفراد . اذ يسمح تقسيم العمل بتجزئة انتاج سلعة ما الى سلسلة من العمليات المحددة ، ويقود التخصص وتقسيم العمل ، غالبا ، الى زيادة انتاج العامل لأنهما (أ) يسمحان بتوزيع الأعمال الانتاجية على الأفراد الذين يقومون بها بأعظم مستوى من الكفاءة

(ب) يؤديان الى تحسين كفاءة العامل حيث يقوم بأعمال محددة مرات متعددة (ج) ييسران الاستخدام الكفء للآلات والتقنية المتقدمة في العملية الانتاجية .

٥ ـ يمكن تعظيم الانتاج المشترك للأفراد ، أو الأقاليم ، أو الدول عندما يتم تبادل السلع بين الأطراف في نطاق قانون المزايا النسبية ، ووفقا لهذا القانون تتخصص هذه الأطراف في انتاج السلع التي تكون تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها لديهم منخفضة ، ويتبادلون هذه السلع مع تلك التي تكون تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها لديهم عالية . وليس يخفى أن تحقيق الكسب الشخصي يحفز الناس على التخصص في تلك الأشياء التي يعملونها بكفاءة (أي التي تكون تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها لديهم منخفضة) ويبيعون سلعهم وخدماتهم مقابل الحصول على سلع تكون تكلفة الفرصة البديلة لقيامهم بانتاجها عالية .

٦ ـ التبادل منتج . فليس يخفى أن التبادل الحر (أ) يعمل على وضع السلع بين يدي الناس الذين يعطونها قيمة أعلى (ب) يسمح للأفراد بأن يتخصصوا في المجالات التي يكون لهم فيها أعظم ميزة نسبية (ج) يخلق فرصة لتنظيم الكفاءة الانتاجية وتنمية الانتاج من خلال التخصص ، وتقسيم العمل واستخدام الأساليب الفنية للانتاج على نطاق واسع . ولا يخفى أن للتجارة دور ايجابي في تحسين الرفاهية الاقتصادية لكل مشترك باختياره في عملية التبادل .

٧ ـ لا بد أن يجيب كل اقتصاد على ثلاثة أسئلة أساسية (أ) ماذا سينتج ؟ (ب) كيف تنتج السلع ؟ (ج) كيف توزع السلع ؟ وهذه الأسئلة متداخلة الى حد بعيد .

٨ ـ هناك وسيلتان اساسيتان لصنع القرارات الاقتصادية : آلية السوق واتخاذ القرار في القطاع العام . على أن قرارات الأفراد تؤثر على النتيجة في كلتا الحالتين . ذلك أن أدوات علم الاقتصاد أدوات عامة ، ومن ثم يمكن تطبيقها في الاختيارات التي تؤثر على كل من السوق وقرارات القطاع العام .

طريقة التفكير الاقتصادي Economic Way of mking discussion

أسئلة للمناقشة

١ ـ ان مبدأ الميزة النسبية يوفر للأفراد حافزا للتخصص في تلك الأشياء التي يؤدونها ببراعة . اشرح باسلوبك اسباب صُحة هذا القول .

٢ ـ يزعم عمال طلاء المنازل أن معدلات الأجور تعكس الانتاجية . أضف الى ذلك ان اجور عمال طلاء المنازل قد زادت بنفس المتوسط القومي تقريبا . ومع ذلك ، فان هؤلاء العمال يستخدمون تقريبا نفس الوسائل التي كانت مطبقة منذ ٥٠ سنة مضت . فهل يمكنك أن تشرح لماذا ارتفعت أجور عمال الطلاء كثيرا رغم أن انتاجيتهم لم تتغير إلا قليلا ؟

٣ ـ ان السفر من جدة الى المدينة المنورة يستغرق نحو ٥ ساعات بالسيارة العامة وساعة واحدة بالطائرة ، فاذا كانت قيمة تذكرة الطائرة ٢٢٠ ريال وتذكرة السيارة العامة ١٤٠ ريال فأي الوسيلتين أرخص بالنسبة لشخص ما تكلفة الفرصة البديلة لوقت سفره ١٢ ريال في الساعة ؟ ولشخص تكلفة الفرصة البديلة لوقت سفره ٢٠ ريال في الساعة ؟ و ٢٨ ريال في الساعة ؟

٤ ـ اشرح أسباب ارتفاع نسبة النساء الحاصلات على شهادات جامعية اللاتي يلتحقن بأعمال خارج المنزل ، عن نسبة النساء الحاصلات على شهادة المرحلة المتوسطة اللاتي لا تمارس عملا وظيفيا .

٥ ـ اشرح لماذا تكون أماكن انتظار السيارات في وسط المدن الكبيرة مكونة من عدة أدوار بينما تكون هذه الأماكن في ضواحي كثيرة في مستوى سطح الأرض فقط .

٦ ـ هل التبادل منتج ؟ واذا كان كذلك ، فماذا ينتج ؟ ومن يكسب عندما يتم تبادل السلع اختياريا ؟

٧ ـ (أ) هل تظن أن جهدك في العمل يتأثر بوجود أو عدم وجود رابطة بين الناتج الشخصي والمكافأة الشخصية ؟ اشرح .

(ب) افترض أن الدرجات في الفصل الذي تدرس به سوف تحدد برسم عشوائي في نهاية الدراسة . كيف يؤثر ذلك على عاداتك الدراسية ؟

(ج) كيف تتأثر عاداتك الدراسية لو أن كل واحد في قاعة الدرس يحصل على تقدير (أ) ؟ لو ان كل الدرجات كانت تعتمد تماما على امتحانات تتكون من أسئلة الاختيار المتعدد في الكتاب الدراسي .

(د) هل تظن أن الانتاج الكلي للسلع في المملكة العربية السعودية يتأثر بالعلاقة القوية بين المشاركة الانتاجية والمكافأة الفردية ؟ ولماذا ؟

الفصل الثالث
العرض والطلب وتفاعلات السوق

الفصل الثالث
العرض والطلب وتفاعلات السوق

Supply, Demand, And The Market Process

توجد في أي اقتصاد ملايين الوحدات الاقتصادية ، من أسر ، وشركات ، وعمال بمختلف المهارات ، وتنتج شتى أنواع المنتجات . فكيف تتم عملية التنسيق بين الفعاليات الاقتصادية لهذه المجتمعات ؟ وكيف يقرر المنتجون الكمية الواجب انتاجها من كل سلعة ؟ وماذا يحملهم على انتاج كميات كبيرة من سلعة ما وكميات أصغر من سلعة أخرى ؟ ومن الذي يوجه كل عامل الى المهنة التي تناسب ذوقه ومهاراته ؟ وكيف يمكننا التأكد من أن منشآت الأعمال تختار طرق الانتاج السليمة ؟ وسوف نتولى في هذا الفصل تحليل الكيفية التي يقوم بها سوق يعتمد على نظام السعر بالاجابة على هذه الأسئلة .

ليس هناك شخص أو مجلس للتخطيط في اقتصاد السوق يوجه المشاركين فيه الى ما ينبغي فعله . فالأسواق حرة ويرى البعض أنها تقوم على المنافسة بمعنى انه ليس هناك عوائق قانونية تحد من دخول البائعين او المشترين . كما ان الدور الاقتصادي للحكومة يتمثل في تحديد حقوق الملكية وتنفيذ العقود ، وحماية الناس من الخداع وغيرها من الأنشطة المشابهة التي ترسي قواعد اللعبة . ورغم غياب التخطيط المركزي فان هذا لا يعني ان المشاركين في السوق لا يوجهون . وسوف نتبين ان اللامركزية في اتخاذ القرار بالنسبة للمشاركين في السوق توجه وتقود النشاط الاقتصادي .

وفي واقع الأمر فانه حتى الاقتصاديات التي تعتمد كثيرا على تفاعل قوى السوق ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، تستخدم مزيجا من السوق ، والقطاع العام لمواجهة القضايا الاقتصادية . وفي جميع الاقتصاديات ، هناك مزيج من اقتصاد السوق ، والتخصيص الحكومي ورغم ذلك فانه من المفيد ان نعرف وظائف جهاز التسعير (في السوق الحرة) وكيف يحث الناس وكيف يتم توزيع وتخصيص الموارد والسلع .

الندرة تتطلب التحصيص Scarcity Necessitates Rationing

عندما تكون سلعة ما (أو مورد ما) نادرة فلابد من وجود معيار لتقرير من يحصل على هذه السلعة (أو المورد) . وذلك ان الندرة تجعل من التحصيص ضرورة لازمة . وهناك عدة معايير ممكنة يمكن استخدامها لتحصيص توزيع كمية محددة من سلعة ما بين المواطنين الذين يرغبون في الحصول على كميات اكثر منها . فمثلا اذا أخذ بمعيار «من يصل أولاً يخدم أولاً» فان السلع يجب ان توزع على من كانوا أسبق في الانضمام الى طابور الانتظار أو لمن لديهم رغبة الانتظار في الطابور . واذا أخذ بمعيار الجمال فان السلع يجب أن توزع على من هم أكثر جمالا . وقد يؤخذ البعد السياسي في الاعتبار ومن ثم توزع السلع على أساس معالجة العملية السياسية بما يحقق المنفعة الشخصية .

المنافسة نتيجة للتحصيص Campetiton Is The Result of Rationing

ان المنافسة ليست قاصرة على نظام السوق . فهي نتيجة طبيعية للندرة ورغبات الناس في تحسين ظروفهم . والمنافسة موجودة في كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية . وهي موجودة عندما يتم توزيع السلع من خلال جهاز الأسعار وعندما يتم توزيعها بوسائل اخرى ـ اتخاذ القرار جماعيا collective decision-making على سبيل المثال .

وليس ثمة ريب ان معيار التحصيص سوف يؤثر على اساليب المنافسة المستخدمة . وعندما يكون معيار التحصيص هو السعر ، فان الأفراد سوف يقومون بأنشطة تولد دخلا يدعم قدرتهم على دفع الثمن . ويعمل جهاز السوق على تشجيع الأفراد على تقديم الخدمات للآخرين بهدف الحصول على دخل .

على ان استخدام معيار آخر للتحصيص سوف يشجع انماطا اخرى من السلوك وعندما يكون مظهر الاخلاص والصدق واتساع المعرفة والعدل ذات أهمية ، كما هو الحال في تحصيص المناصب السياسية ، فان الناس يخصصون الموارد لاظهار هذه الخصائص والسمات . وعلى ذلك فان المنافسة لا يمكن التخلص منها بمجرد تغيير

أسلوبها أو شكلها . كذلك فانه لا يمكن لأي مجتمع أن يتخلص من المنافسة لأنه لن يستطيع أن يستغني عن التحصيص كضرورة لازمة . وعندما يبحث الناس الراغبون في الحصول على قدر اكبر من السلع النادرة عن المعيار اللازم لتحصيص هذه السلع فلا بد أن تحدث المنافسة .

والسوق ، إذن هو أحد طرق تحصيص وتوزيع السلع والموارد النادرة . دعنا نبحث الآن كيفية عمل هذا السوق .

اختيار المستهلك وقانون الطلب Consumer Choice and the law of Demand

ان دخل المستهلك في معظم الأحيان أقل من حاجته . فقد يرغب البعض في قضاء اجازة في أوروبا وإقامة بيوت في المصايف الجبلية وغير ذلك من الاحتياجات الأخرى ، ولكنهم قد لا يحققون شيئا منها . فلماذا يحدث ذلك ؟ ونجيب على ذلك بأنه في ضوء قيد الدخل المحدود تكون الرغبة في الحصول على سلع أخرى أشد الحاحا . ذلك أن الدخول سوف تمكننا من الانفاق على رحلة الى أوروبا مثلا لو أنفقنا قدرا أقل على الطعام والاسكان والكتب والملابس والأشكال الأخرى للاستمتاع .

ولكن كيف يقرر المستهلكون الأشياء التي يشترونها وتلك التي يمتنعون عن شرائها ؟ ونجيب على ذلك بأنهم سوف يسعون الى تحقيق أقصى اشباع ممكن من انفاق نقودهم . فالسلوك الاقتصادي يقرر ان المستهلكين العقلاء سوف ينفقون دخولهم المحدودة على الأشياء التي يتوقعون منها الحصول على اقصى اشباع وفي اطار اذواق شخصية معينة فانهم سوف يختارون البدائل الأفضل التي تسمح بها دخولهم المحدودة ولا يخفى ان الاسعار تؤثر على قرارات المستهلك . ذلك ان زيادة سعر سلعة ما يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للمستهلك عند استهلاكها . وهذا يعني أن المستهلك سوف يتخلى عن أشياء اخرى اكثر اذا قرر شراء السلعة الأعلى ثمنا .

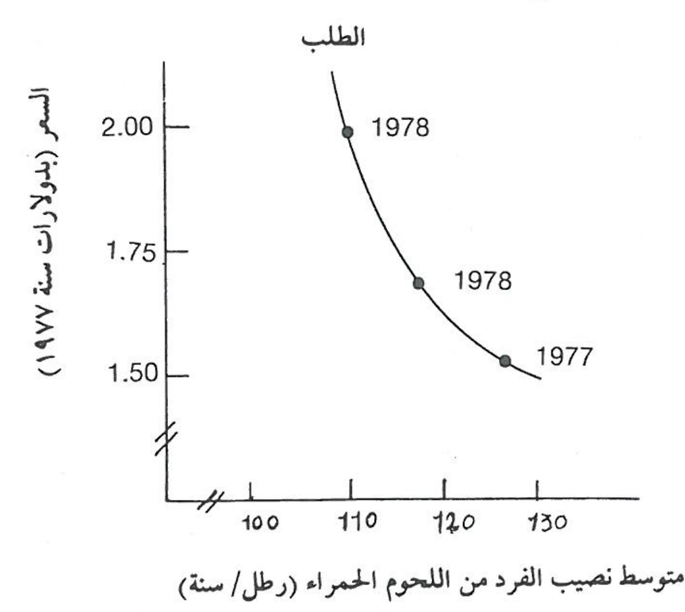
وطبقا للمبادىء الاقتصادية الأساسية ، فان أية زيادة في تكلفة بديل ما سوف تخفض احتمال اختياره . وهذا المبدأ الأساسي يعني أن الأسعار الأعلى لا تشجع على الاستهلاك . أما الأسعار الأدنى فتخفض تكلفة اختيار سلعة ما ومن ثم تشجع على استهلاكها وهذه العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية التي يقبل المستهلكون على شرائها منها يطلق عليها «قانون الطلب Law of demand» .

على أن امكانية الحصول على سلعة بديلة ـ وهي سلع تؤدي وظائف مشابهة ـ تساعد على شرح وبيان منطق قانون الطلب . فليس هناك سلعة واحدة يمكن القول بأنها ضرورية بشكل مطلق . فالسمن الصناعي يمكن ان يحل محل الزبدة . كما يمكن احلال الخشب ـ والألومنيوم ـ والطوب الأحمر ـ والزجاج محل الصلب . كما ان القيادة ببطء واستخدام الدرجات والسيارات الصغيرة منتجات بديلة تمكن الأفراد من تخفيض استهلاكهم من الجازولين . وعندما يزيد سعر سلعة ما (ومن ثم تكلفة الفرُصة البديلة للمستهلك) يجد الناس حافزا اكبر للتحول الى منتجات بديلة والاقتصاد في استهلاك السلع المرتفعة الثمن . وعلى هذا فان الأسعار لها أهميتها في واقع الأمر .

ويوضح الشكل رقم (١) قانون الطلب بيانيا ويوضح المحور الرأسي السعر والمحور الأفقي الكمية .

شكل رقم (١) قانون الطلب

فعندما يرتفع سعر اللحوم كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم بين عامي (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩) يقوم المستهلكون باحلال (الدواجن ـ والأسماك وغيرها) من المنتجات محل اللحوم . وعلى ذلك فان مستوى استهلاك اللحوم (وغيرها من المنتجات) يتغير عكسيا مع سعرها .



وينحدر منحني الطلب الى اسفل متجها الى اليمين مشيرا بذلك الى ان الكمية المطلوبة من سلعة ما ، اللحوم في هذا المثال تتزايد مع انخفاض السعر . وخلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ كانت هناك زيادة حادة في اسعار اللحوم في الولايات المتحدة الأمريكية . واستجاب المستهلكون لذلك ـ ولم يكونوا سعداء بهذه الزيادة بلاشك ـ بخفض الكمية المستهلكة منها . ففي عام ١٩٧٧ عندما كان متوسط سعر الرطل ١,٤٨ دولار كان متوسط استهلاك الفرد في السنة ١٢٥,٩ رطل ، ومع ارتفاع السعر الى ١,٦٩ دولار للرطل في ١٩٧٨ تناقص المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد الى ١٢٠,١ رطل . وفي عام ١٩٧٩ ارتفع متوسط سعر اللحوم الى ١,٨٨ دولار ـ للرطل وتناقص متوسط استهلاك الفرد الى ١٠٧,٦ رطل . حيث قام المستهلكون باحلالّ اللحوم بالدواجن والسمك وغيرها من السلع محل اللحوم المرتفعة الثمن [١] .

وهناك سلع قد تكون اكثر استجابة لتغيرات الأسعار من غيرها . دعنا نأخذ سلعة لها عدة بدائل جيدة ، رحلة صيفية الى الطائف مثلا فلو ان سعر هذه الرحلة (ارتفع لسبب ما) فسوف يلجأ الناس الى بدائل لهذه الرحلة ، مثلا مشاهدة برامج التلفزيون أو ممارسة الألعاب الرياضية مثل كرة القدم أو مشاهدة المباريات في التلفزيون . . أو غيرها من الأنشطة التي تحقق للناس راحة ومتعة . وكما يوضح الشكل رقم (٢) فانه حيث يكون للسلعة بدائل متوفرة فان زيادة سعرها (سعر الرحلة الصيفية في المثال السابق) يؤدي الى نقص شديد في الكمية المطلوبة . ويطلق الاقتصاديون على الطلب على مثل هذه الرحلة الصيفية طلب مرن[٢](elastic) . ويشير هذا الاصطلاح الى أن الكمية المطلوبة من سلعة ما شديدة الاستجابة للتغير في السعر .

وقد تكون هناك سلع اخرى اقل استجابة للتغير في السعر . افترض ان سعر خدمة الطبيب ارتفع بنسبة ١٥٪ كما يوضح الشكل رقم (٢) فما هو تأثير هذه الزيادة في السعر على الكمية المطلوبة ؟ ان إرتفاع الأسعار سوف تجعل بعض الناس يصفون

---

(٢) متوسط نصيب الفرد السنوي من الدواجن والاسماك ارتفع خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ . بيانات مأخوذة عن (خلاصة الاحصاءات . الولايات المتحدة الأمريكية . واشنطون د.س ١٩٨٠

(٣) والصيغة الرياضية لمرونة الطلب هي :

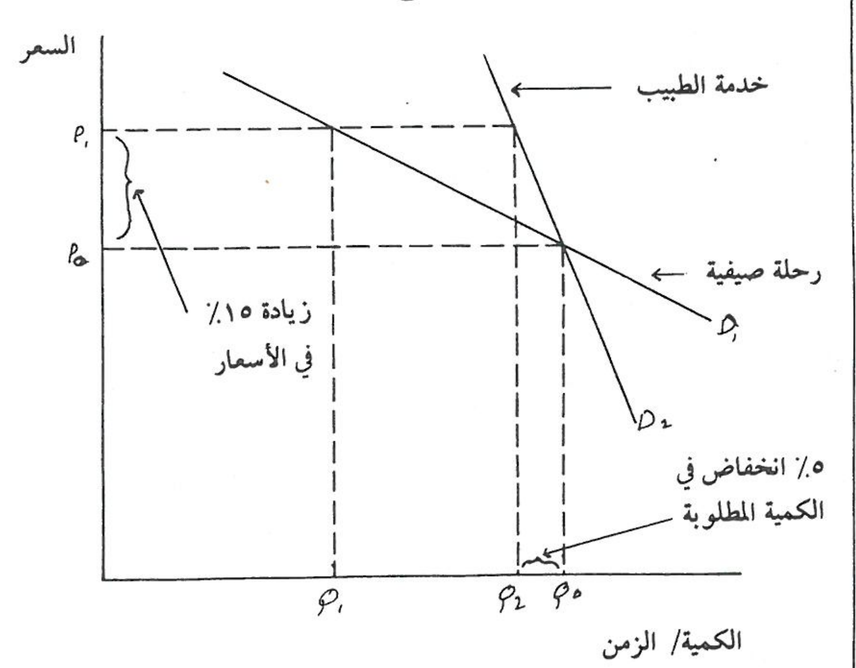
$$= \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما}}{\text{التغير النسبي في سعر هذه السلعة}}$$

فإذا كانت القيمة المطلقة لهذه المعادلة أكبر من أ يكون الطلب مرناً وإذا كانت أقل من أ يكون الطلب غير مرن ، أما إذا كانت تساوي أ فان الطلب يكون مكافىء المرونة . وبالنسبة لمن يدرسون الاقتصاد الجزئي فان هذا قد شرح بشكل اكثر تفصيلاً في الفصل الخاص بالطلب واختيار المستهلك .

لأنفسهم أدوية نزلات البرد وغيرها من الأمراض البسيطة وقد يلجأ آخرون الى مسكنات الألم أو استخدام السحر حتى بالنسبة للمشاكل الطبية الرئيسية ومع ذلك فان اغلب المستهلكين يعدون هذه بدائل ضعيفة لخدمات الطبيب . وعلى ذلك فان الأسعار الأعلى للخدمات الطبية سوف تؤدي الى انخفاض صغير نسبيا في الكمية المطلوبة وهذا يعني ان الطلب على الخدمة الطبية غير مرن unelastic وهذا الاصطلاح يعني ان الكمية المطلوبة لا تستجيب نسبيا لتغير السعر .

شكل رقم (٢) إستجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر

ورغم الاختلافات في درجة الاستجابة فان القانون الاساسي للطلب يسري على جميع السلع . ذلك أن ارتفاع سعر سلعة ما يدفع المستهلكين الى التحول الى السلع البديلة مؤديا بذلك الى تخفيض الكمية المشتراه من هذه السلعة . أما انخفاض سعر السلعة فيجعل السلعة ارخص نسبيا الأمر الذي يحث المستهلكين على شراء كميات اكبر منها عندما يستخدمونها كبديل لسلع أخرى .



وجدول الطلب لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر عن طريق صانعي القرار في منشأة ما أو في جهاز التخطيط . ومع ذلك فانه عندما تستخدم الأسعار في ترشيد السلع فان ردود فعل المستهلك تجاه الأسعار يوفر معلومات عن تفضيلات المستهلكين ـ أي كيفية تقويمهم للسلع البديلة .

اختيار المنتج وقانون العرض Producer Choice and The Low of Supply

كيف يحدد السوق الكمية التي تنتج من كل سلعة ؟ انه لا يمكن الاجابة على هذا السؤال اذا لم نفهم العوامل التي تؤثر على اختيارات من يقومون بانتاج السلع . ذلك ان منتجي السلع والخدمات يستخدمون منشأة الأعمال غالبا لتحقيق :

(١) تنظيم المدخلات الانتاجية ، مثل العمل والأرض والموارد الطبيعية والسلع الوسيطة .

(٢) تحويل عوامل الانتاج والتوليف بينها لانتاج السلع التي يرغبها المستهلكون .

(٣) بيع المنتجات النهائية للمستهلكين مقابل ثمن ما .

ان الانتاج يتضمن تحويل الموارد الى سلع وخدمات . ويقوم المنتجون بدفع ثمن الى أصحاب الموارد النادرة يساوي على الأقل ماكان يمكن للمورد أن يحصل عليه في استخدامات اخرى وبعبارة أخرى ، فان كل مورد يستخدم يستبعد من كل الاستخدامات البديلة ، وهذا يعني أنه لا بد أن يدفع لصاحب المورد تكلفة الفرصة البديلة ـ وهذا فان مجموع ما يدفعه المنتج الى جميع الموارد الانتاجية بما فيها تكاليف تنسيق الانتاج ، والادارة ، يساوي تكلفة الفرصة البديلة للمنتج product's opportunity cost .

وليس يخفى أن جميع المشاركين في الأنشطة الاقتصادية يتوفر لديهم حافز قوى للقيام بالأنشطة التي تولد ربحا .

والربح (profit) هو متبقي RESEDUAL «مكافأة دخل» يحصل عليه صانع القرار الذي ينفذ نشاطا انتاجيا يزيد من قيمة الموارد . وعلى ذلك فانه لكي يكون نشاط ما مربحا فان العائد المشتق من بيع المنتج لابد أن يزيد عن تكلفة استخدام الموارد في انتاج هذا المنتج . وتشير الربحية الى أن المستهلكين يقومون المنتج بأكثر من قيمة أي منتج آخر يمكن انتاجه باستخدام هذه الموارد . وقد يستخدم صانعو القرار الموارد استخداما غير رشيد في بعض الأحيان . حيث يحولون الموارد الى سلع يقومها

المستهلكون بأقل من تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة . وتنتج الخسائر عندما تكون ايرادات المبيعات التي يحققها المشروع لا تكفي لدفع تكلفة توظيف الموارد .

ويطلق على الأشخاص الذين يقومون بتنظيم الانتاج ، أي هؤلاء الذين يقررون ماذا ينتجون وكيف ينتجونه ، المنظمون[٣] (entrepreneurs) ويتبلور عمل المنظم في بيان أي المشروعات سيكون مربحا . ولما كانت الربحية تتأثر بالسعر الذي يرغب المستهلكون في دفعه في منتج ما ، وسعر الموارد التي تستخدم في انتاجه ، وتكلفة العمليات الانتاجية البديلة فان المنظمين الناجحين اما أن يكونوا على علم بكل هذه المجالات أو عليهم ان يحصلوا على نصيحة الآخرين الذين تتوفر لديهم هذه المعرفة .

ولكن كيف يستجيب المنتجون ـ المنظمون للتغيرات في سعر منتج ما ؟ ونجيب على ذلك بأنه مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فان السعر الأعلى يزيد من دوافع المنتج لعرض السلعة . وسوف يدخل منتجون يسعون الى تحقيق كسب شخصي الى السوق ويبدأون في عرض السلعة . أما المنتجون القدامى فسوف يتوسعون في عملياتهم الانتاجية الأمر الذي يحقق زيادة اضافية في الانتاج .

وعلى ذلك فان الأسعار الأعلى سوف تحث المنتجين على عرض كميات اكبر . ويطلق على العلاقة المباشرة بين سعر سلعة ما والكمية التي تعرض منها . . قانون العرض (law of supply) .

ويوضح الشكل رقم (٣) صورة بيانية لهذا القانون . ويلخص منحني العرض المعلومات المرتبطة بظروف الانتاج .

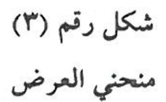
واذا لم يكن السعر الذي يتسلمه المنتج الباحث عن الربح مساويا على الأقل لتكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة في انتاج السلعة فان هذا المنتج لن يستمر في عرض السلعة .

ويوضح ارتفاع منحني العرض كل من :

(أ) الحد الأدنى للسعر الذي يقبل عنده المنتجون عرض كمية معينة من السلعة .

---

٣ ـ هذه كلمة ذات أصل فرنسي ، وهي تعني من الناحية اللغوية «الشخص الذي يأخذ على عاتقه أمر شيء ما» . وعلى ذلك فان المنظم هو الشخص الذي يتحمل كل المسؤولية . ومن الطبيعي ان من هذه المسؤولية قد يشارك فيها آخرون (الشركاء أو أصحاب الأسهم ، مثل) أو يفوض فيها جزئيا خبراء فنيون . ومع ذلك فان نجاح أو فشل المنظم انما يعتمد على نتيجة الاختيارات التي يقوم بها .



شكل رقم (٣)

منحني العرض

عندما يزيد سعر منتج ما ، مع ثبات العوامل الأخرى ، فان المنتجين يزيدون الكمية المعروضة من السلعة .

السعر
S
العرض
P1
P2
P3
q1
q2
q3
الكمية/ الزمن

(ب) تقويم الموارد المستخدمة في انتاج الوحدة الحدية من السلعة .

وهذا الحد الأدنى لسعر العرض الذي يبدأ عنده النتجون عرض منتجاتهم يكون مرتفعا (أو منخفضا) اذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لعرض الوحدة الحدية من السلعة مرتفعة (أو منخفضة) .

الأسواق والتنسيق بين العرض والطلب

Market And the Coordination of Supply And Demand

ان كلا من المستهلكين والمنتجين يتخذون قرارات مستقلة عن بعضهم البعض ولكن الأسواق تنسق بين اختياراتهم وتوجه تصرفاتهم . والسوق ، عند الاقتصادي ليس منطقة جغرافيةمعينة ولكنها مفهوم موجز يعبر عن القوى الناتجة عن قرارات البيع والشراءللمشتركين في العملية الاقتصادية وقد تكون السوق ضيقة تماما (مثل سوق شفرات الحلاقة)وعلى العكس من ذلك قد يكون من المفيد احيانا ان يتم تجميع سلع متنوعة في سوق واحدة ، مثل سوق «سلع الاستهلاك» وهناك أيضا مدى واسع من التباين بين الأسواق .

وجملة القول ، ان السوق market مفهوم يتضمن تنظيمات وترتيبات عملية التبادل بين البائعين والمشترين التي تشكل أساسقوى العرض والطلب .

والتوازن هو حالة يتحقق عندها التعادل التام بين القوى المتعارضة . وهذا يعني انه عندما تسود حالة التوازن ينعدم الميل الى التغير . وقبل الوصول الى حالة التوازن ، لابد من تحقق التوافق بين قرارات المستهلكين والمنتجين .

توازن السوق في الأجل القصير short-Run Market Equilibrium

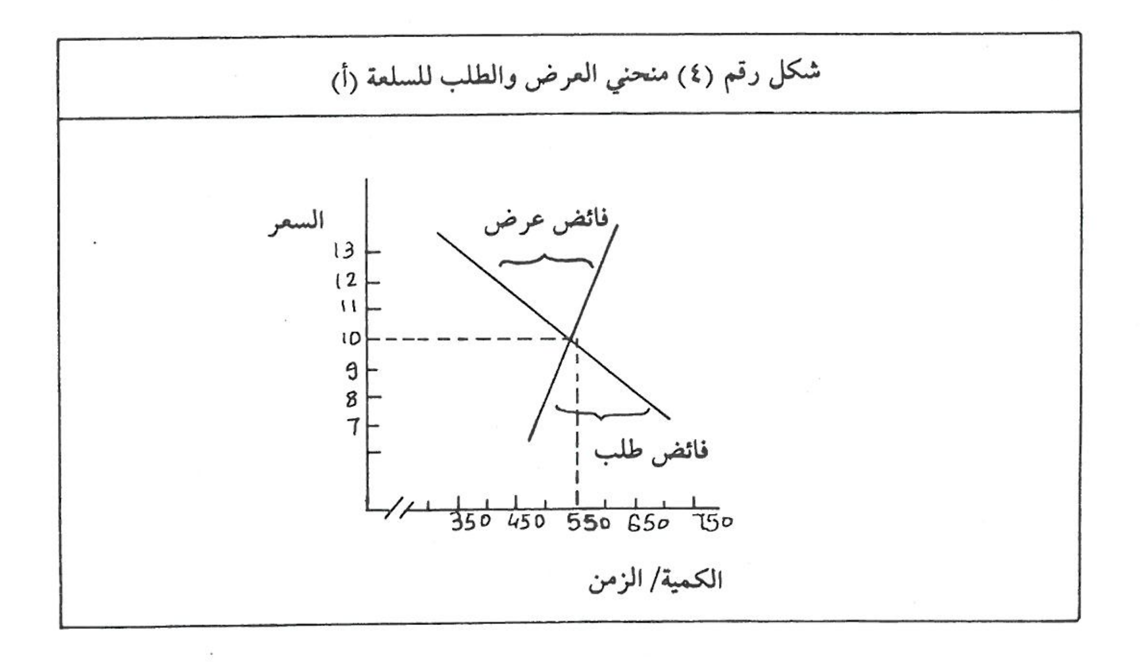
لقد كان الاقتصادي الانجليزي الشهير الفريد مارشال Alfred Marshall رائدا في تطوير تحليل العرض والطلب . فقد اعترف مارشال منذ البداية بان الزمن يلعب دورا في عملية السوق . وقد ادخل مفهوم المدى القصير في التحليل ، وهو فترة زمنية لا يتمكن صانعو القرارات خلالها من التكيف التام مع تغير ظروف السوق . وخلال الأجل القصير يمكن للمنتجين تغيير الكمية المعروضة من سلعة ما عن طريق استخدام قدر أكبر (أو أقل) من العمل والمواد الخام في نطاق مصانعهم ، ومعداتهم الثقيلة القائمة . وهذا يعني أنه في المدى القصير ليس هناك وقت لانشاء مصنع جديد أو تركيب معدات انتاجية ثقيلة جديدة .

وكما يوضح الشكل (١) فان الكمية المطلوبة من سلعة ما من قبل المستهلكين ترتبط بعلاقة عكسية مع سعرها . ومن ناحية اخرى فان السعر الأعلى سوف يحث المنتجين على استخدام التسهيلات القائمة بصورة أكثر كثافة في المدى القصير ، وكما يوضح الشكل رقم (٣) فان الكمية المعروضة من سلعة ما ترتبط بعلاقة مباشرة مع سعرها في السوق market price .

ويعمل سعر السوق لسلعة ما على تحقيق التوازن بين هاتين القوتين المتعارضتين قوى العرض والطلب . وهذا يعني ، انه اذا لم تتساوى الكميات المعروضة من قبل المنتجين مع الكميات المطلوبة من قبل المستهلكين فسوف يتغير سعر السوق حتى يتم الوصول الى نقطة التوازن .

ويوضح الشكل رقم (٤) منحني العرض ومنحني الطلب في المدى القصير لسلعة افتراضية (أ) . وعند السعر المرتفع ٤٢ ريال ـ على سبيل المثال ـ فان المنتجين سوف يعرضون ٦٠٠ وحدة في الشهر ، بينما يقرر المشترون شراء ٤٥٠ وحدة فقط . وهكذا يكون هناك فائض عرض قدره ١٥٠ وحدة . وعلى ذلك يتزايد المخزون من هذه السلعة (أ) ـ ونظرا لتراكم مخزون غير مرغوب فيه من هذه السلعة فان بعض منتجيها يفضلون تخفيض سعرها . هذا الانخفاض في السعر سوف يجعل انتاج السلعة اقل جذبا للمنتجين . وسوف يخرج بعض المنتجين الحديين من ميدان الانتاج ، كما ان بعض المنشآت سوف تخفض انتاجها الجاري . وفي ذات الوقت يحث انخفاض السعر المستهلكين على شراء كميات اكثر من السلعة . وعندما ينخفض سعر السلعة الى ٣٥ ريال يتحقق التوازن بين الكمية المعروضة من قبل المنتجين ، والكمية المطلوبة من المستهلكين عند ٥٥٠ وحدة في الشهر وعند هذا السعر (٣٥ ريال) فان خطط الانتاج تتوافق مع خطط الاستهلاك . ولكن ماذا يحدث عندما ينخفض سعر السلعة (أ) الى ٢٨ ريال للوحدة على سبيل المثال ؟ حينئذ تزيد الكمية التي يطلبها المستلهكون (٦٥٠ وحدة) عن الكمية التي يعرضها المنتجون (٥٠٠) وحدة) . وهذا يعني أن هناك فائض طلب قدره ١٥٠ وحدة . وعلى ذلك فان بعض المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلعة (أ) عند السعر ٢٨ ريال للوحدة لا يتمكنون من ذلك بسبب عدم كفاية العرض وسوف يفضل البعض دفع سعر أعلى على عدم شراء هذه السلعة . وفي ضوء هذه الحقيقة يرفع المنتجون السعر . وعندما يرتفع السعر الى ٣٥ ريال يزيد المنتجون المعروض من السلعة ويخفض المستهلكون من استهلاكهم . وهكذا يتحقق التوازن في المدى القصير عندما يكون السعر ٣٥ ريالا .

شكل رقم (٤) منحني العرض والطلب للسلعة (أ)



ظروف منحني العرض والطلب للسلعة (أ)

سعر الوحدة من السلعة بالريال	الكمية المعروضة (شهريا)	الكمية المطلوبة (شهريا)	الظروف في السوق	اتجاهات الضغط على السعر
٤٦	٦٢٥	٤٠٠	فائض عرض	يتجه نحوالانخفاض
٤٢	٦٠٠	٤٥٠	فائض عرض	يتجه نحوالانخفاض
٣٩	٥٧٥	٥٠٠	فائض عرض	يتجه نحوالانخفاض
٣٥	٥٥٠	٥٥٠	توازن	توازن
٣٢	٥٢٥	٦٠٠	فائض الطلب	يرتفع
٢٨	٥٠٠	٦٥٠	فائض طلب	يرتفع
٢٥	٤٧٥	٧٠٠	فائض طلب	يرتفع

يوضح الجدول ظروف عرض وطلب السلعة (أ) وهـذه الظـروف يبينهـا أيضـا الشكل البياني رقم (٤) . فعندما يرتفع السعر عن ٣٥ ريالا ينشأ فائض عرض يضغط لخفض السعر . وعلى العكس عندما ينخفض السعر عن ٣٥ ريالا يوجد فائض طلب يؤدي الى رفع السعر . وعلى ذلك فان سعر السوق سوف يتجه نحو السعر ٣٥ ريالا وعند هذه النقطة يكون العرض والطلب في حالة توازن

توازن السوق في المدى الطويل Long-Run Market Equilibrium

وفي المدى الطويل يكون المنتجون قادرين على التـكيف التـام مع تغـير ظروف السوق . ذلك أنه مع مرور الوقت يتمكن المنتجون من تغيير انتاجهم ، ليس فقط من خلال تشغيل مصانعهم الحالية بكثافة اكبر ، ولكنهم سوف يتمكنون من تغيير حجـم انتاجهم عندما يتاح لهم الوقت الكافي . وعلى هذا فان الأجل الطويل هو فترة زمنية تمتد بحيث يتمكن المنتجون خلالها من زيادة حجم رأس المال (الهيكل الطبيعي والمعـدات الثقيلة للمصانع) .

على ان التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة هو المتطلب السابق الوحيد للوصول الى توازن السوق في المدى القصير ومع ذلك اذا استمر سعر السـوق الحـالي ساريا في المستقبل فلابد من وجود شرط اضافي : هو ان تكلفة الفرصة البديلة لانتـاج السلعة يجب ان تتساوى ايضا مع سعر السوق .

فاذا كان سعر السوق للسلعة اكبر من تكلفة الفرصـة البديلـة لانتاجهـا ، فان العارضين Suppliers سوف يكسبـون من التوسـع في الانتـاج. ويؤدي ذلك إلى جذب المنظمين الباحثين عن الربح للدخول في الصناعة ، وسوف يزداد الناتج (العرض) حتى يؤدي السعر الأقل الى اختفاء الأرباح[٤] وعلى النقيض من ذلك لو أن سعر السوق كان

(٤) ـ لنتذكر أن الاقتصاديين يستخدمون مفهوم تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لجميع عناصر الانتاج بما في ذلك العناصر التي يمتلكها المنتجون . وعلى ذلك فإن الملاك يحصلون على عائد مساوي لتكلفة الفرصة البديلة (لرأس مالهم المستثمر) حتى عندما يصل الربح إلى صفر . وعلى ذلك فإن الارباح البالغة صفرا تعني أن صاحب رأس المال قد حصلنا على تكلفة الفرصة البديلة ، وعلى وجه الدقة ما يجب أن يحصل عليه أصحاب رأس المال عندما تستخدم مواردهـم في المجالات البديلة التي يحقق أعلى عائد ممكن (أفضل بديل) والذي يتم التخلي عنها نتيجة الاستخدام الحالي . وبعيدا عن الاشارة إلى الحالة التي تصل فيها المنشأة إلى الخروج أو الانسحاب من مجال الانتاج ، فإن الارباح الاقتصادية التصفوية Zero Economic Profits تتضمن أن كل عنصر من عناصر الانتاج ـ بما في ذلك رأس المال المملوك للمنشأة . والمهارات الادارية للمنظم المالك ، يحصل على معدل العائد السوقي .

أقل من تكلفة الفرصة البديلة لانتاج سلعة ما . فان العارضين سوف يخسرون نقودا اذا استمروا في انتاج هذه السلعة . وسوف تؤدي الخسائر الى طرد منتجين من السوق . وهكذا يقل العرض الأمر الذي يدفع الأسعار الى الارتفاع حتى تتلاشى الخسائر .

انتقال منحني الطلب والتغير في الكمية المطلوبة
Shifts In Demand and Changes in Quantity Demanded

ان منحني الطلب يعزل تأثير السعر على الكمية المشتراه من سلعة ما . وبالطبع فان عوامل اخرى غير السعر ـ على سبيل المثال دخل المستهلك والأذواق وأسعار السلع البديلة ، وتوقعات أسعار السلعة في المستقيل ـ تؤثر على قرارات المستهلكين فاذا تغير احد هذه العوامل فان منحني الطلب بكامله سوف ينتقل . ويطلق الاقتصاديون على ذلك الانتقال في منحني الطلب بالتغير في الطلب Change in demand

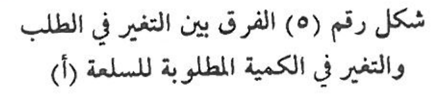
دعنا الآن نتعمق في دراسة بعض العوامل التي تجعل الطلب على سلعة ما يتغير . وفي هذا المجال سوف نجد ان الزيادة في الدخل تمكن المستهلكين من شراء كميات اكثر من السلع . ذلك ان رد الفعل لديهم يتمثل في زيادة الانفاق على قطاع عريض من السلع . كما ان تغير سعر السلع البديلة يؤثر على اختيارات المستهلكين فاذا انخفض سعر الزبد فان كثيرا من مستهلكي السمن النباتي سوف يحلون الزبدة محل المسلي النباتي . وعلى ذلك ينخفض الطلب على السمن النباتي (ينتقل الى اليسار) . كما ان توقعات اسعار السلعة في المستقبل تؤثر على قرارات المستهلكين الحالية . وعلى سبيل المثال ، اذا كانت هناك توقعات عن ارتفاع اسعار السيارات في الشهر التالي بنسبة ٢٠٪ فان هذا يؤدي الى زيادة الحافز لدى بعض الناس للشراء الان قبل ارتفاع الأسعار . وعلى العكس من ذلك اذا توقع الناس انخفاض سعر سلعة ما ، فان الكمية المطلوبة منها تنخفض . وذلك لأن الناس سوف يشترون كمية اقل في محاولة لتأجيل قرارات الشراء حتى تنخفض الأسعار في المستقبل .

على ان الفشل في التفرقة بين تغير الطلب Change in demand وتغير الكمية المطلوبة Quantity demanded يشكل أحد الأخطاء الشائعة بين طلاب مبادىء الاقتصاد(٥) . فالتغير في الطلب هو انتقال منحني الطلب بكامله . اما التغير في الكمية

(٥) ـ يفضل كثير من مدرسي الاقتصاد وضع أسئلة لاختبار قدرة الطلاب على ادراك هذا الفرق ، ولكن كلمة واحدة لكل عاقل تكفي .

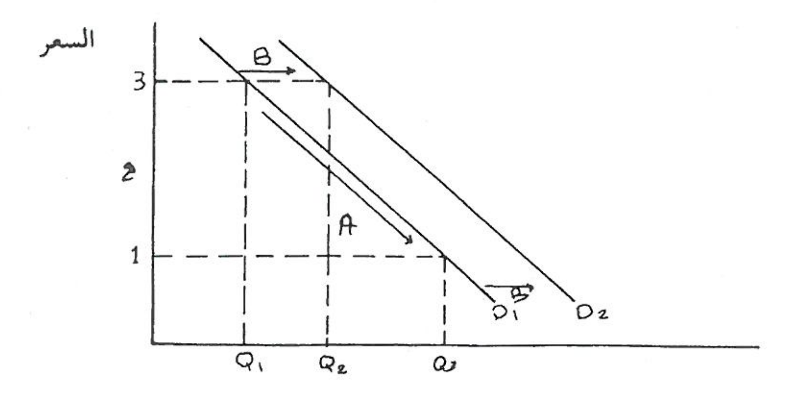
المطلوبة فهو يعني الحركة على نفس منحني الطلب .

ويوضح الشكل البياني رقم (٥) الفرق بين المفهومين السابقين فمنحني الطلب D1 يشير الى الطلب المبدئي (ويقصد به المنحني ككل) على سلعة (أ) مثلا . وعندما يكون سعر الوحدة ٣ ريال فان المستهلكين يشترون الكمية Q1 وعندما ينخفض السعر الى (١ ريال) للوحدة فان الكمية المطلوبة تزداد من Q1 الى Q3 . ويشير السهم (A) الى التغير في الكمية المطلوبة Quantity demanded أو الحركة على منحني الطلب D1 . افترض انه حدثت زيادة في دخل المستهلك قدرها ٢٠٪ فان الطلب على السلعة (أ) سوف يزداد من D1 الى D2 . وكما يوضح السهم (B) فان منحني الطلب كله قد انتقل . وعلى ذلك فانه عند المستويات الأعلى للدخل فان المستهلكين يرغبون في شراء قدر من السلعة (أ) عند الأسعار ٣، ٢، ١ ريال وعند أسعار أخرى أكبر مما كانوا يشترونه من قبل .



شكل رقم (٥) الفرق بين التغير في الطلب
والتغير في الكمية المطلوبة للسلعة (أ)

يشير السهم (A) الى التغير في الكمية المطلوبة أو الحركة على منحني الطلب (D1) نتيجة للتغير في سعر السلعة ويشير السهم (B) الى التغير في الطلب ، أي انتقال منحني الطلب بكامله .



وهذا يعني أن زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الطلب ـ أي انتقال منحني الطلب بكامله .

ولكن كيف يستجيب السوق للتغير في الطلب ؟ وماذا يحدث للسعر والكمية المعروضة من السلعة لو ارتفع الطلب عليها ؟

يساعد الشكل رقم (٦) على الاجابة على هذه الأسئلة من خلال دراسة أحداث الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية . ففي منتصف السبعينات حدثت زيادة حادة في أسعار الجازولين . ولذلك حاول أصحاب السيارات الاقتصاد في استخدام الوقود الأغلى ثمنا باحلال سيارات أصغر محل السيارات الكبيرة وعلى ذلك زاد الطلب على هذه السيارات الصغيرة وانتقل منحني الطلب عليها الى اليمين من (D1 الى D2) . وعند سعر التوازن المبدئي ٥٠٠٠ ريال كان هناك فائض طلب على السيارات الصغيرة . وقد أدى هذا الفائض في الطلب الى ارتفاع اسعار تلك السيارات . وهكذا عملت قوى السوق على ايجاد حالة توازن جديدة بين العرض والطلب، محققة بذلك سعر توازن جديد (٧٠٠٠ ريال على سبيل المثال) عند حجم اكبر للمبيعات وهذا يعني ان النظام السعري قد استجاب للزيادة في الطلب عن طريق توفير :

(١) حافز قوي لعرض السيارات الصغيرة .

(٢) حافز لدى المستهلكين للبحث عن بديل أرخص يحقق توفير استهلاك الجازولين بدلا من شراء السيارات الصغيرة .

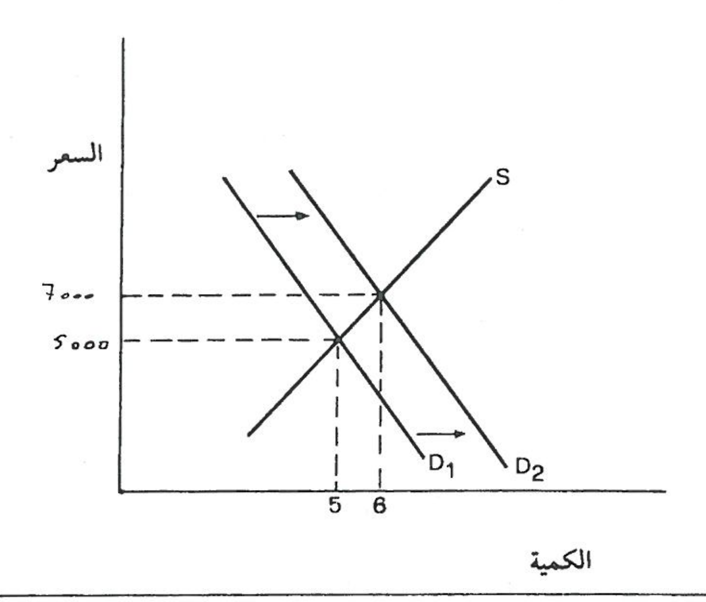
انتقال منحني العرض Shifts In Supply

ان قرارات المنتجون تنعكس في منحني العرض . ومع افتراض ثبات العوامل الأخرى ، فان منحني العرض يوضح رغبة المنتجين لعرض منتج ما عند مستويات سعرية مختلفة . ومع ذلك فان السعر ليس هو العامل الوحيد الذي يأخذه المنتجون في الاعتبار . ذلك أن التكاليف لها أهميتها أيضا في هذا المجال . فالانتاج يتطلب استخدام موارد نادرة ـ العمل ، والآلات ، والأرض ، والمباني ، والمواد الخام وليس ثمة ريب ان استخدام هذه الموارد يحمل العارضين تكلفة .

ولنتذكر ان المنظمين لن يعرضوا ، عادة ، الا المنتجات التي يتوقعون ان تحقق لهم منافع (عائد المبيعات مبدئيا) تزيد على تكلفة الفرصة البديلة للانتاج ـ انخفاض اسعار الموارد المستخدمة أو تطور الأساليب الفنية للانتاج على سبيل المثال سوف تدعم الحافز

شكل رقم (٦) تنتقال منحني الطلب

يتضح من الرسم البياني ان الطلب على السيارات الصغيرة قد ازداد مسببا بذلك زيادة في أسعارها وزيادة في حجم المبيعات منها .



على عرض كمية اكبر من الانتاج . ويؤدي انخفاض تكاليف الانتاج الى زيادة العرض (ينتقل الى اليمين) . وعلى العكس من ذلك ، تؤدي الأسعار الأعلى للمدخلات ، والتغيرات التي تزيد من تكلفة الفرصة البديلة للمنتج الى نقص العرض (ينتقل الى اليسار)

وكما هو الحال بالنسبة للطلب ، فانه من الأهمية ان نفرق بين (أ) التغير في الكمية المعروضة (change in quantity supplied) و (ب) التغير في العرض (Change in Supply) .

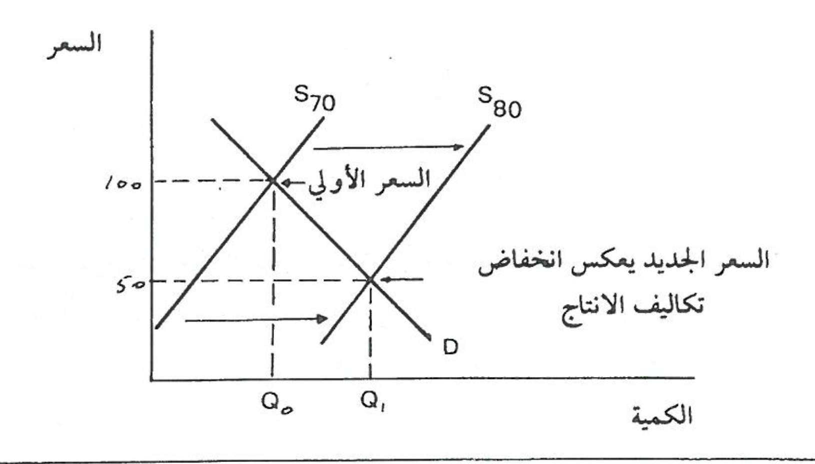
ويقصد بالتغير في الكمية المعروضة التحرك على نفس منحني العرض استجابة للتغير في السعر . أما التغير في العرض فيشير الى انتقال منحني العرض برمته .

ولكن كيف يستجيب السوق للتغير في العرض ؟ يبين الشكل رقم (٧) تأثير تطور التقنية الذي أدى الى تخفيض تكاليف انتاج الآلات الحاسبة الالكترونية خلال

السبعينات في الولايات المتحدة فقد وفر انخفاض التكاليف الحافز لدى المنظمين للقيام بانتاجها وقد بدأت عدة منشآت جديدة في انتاج تلك الحاسبات . كما ان المنشآت القديمة توسعت في انتاجها مساهمة بذلك في زيادة العرض - ويلاحظ أنه عند السعر القديم وهو ١٠٠ ريال فان المستهلكين لم يشتروا الكمية الأكبر المعروضة من الحاسبات . لذلك كان خفض السعر ضرورة لايجاد التوازن بين رغبات المنتجين والمستهلكين . لذا ففي ١٩٨٠ انخفض سعر الآلات الحاسبة الالكترونية الى ٥٠ ريال .

شكل رقم (٧) تطور التقنية وانتقال منحني العرض

يبين هنا الشكل بأن الحاسبات الالكترونية كانت تباع بسعر ١٠٠ ريال ولكن التقدم التكنولوجي قد ادى الى خفض تكاليف انتاجها فانتقل منحى العرض من S70 الى S80 وانخفض السعر مما حفز المستهلكين على زيادة الكميات المشتراة



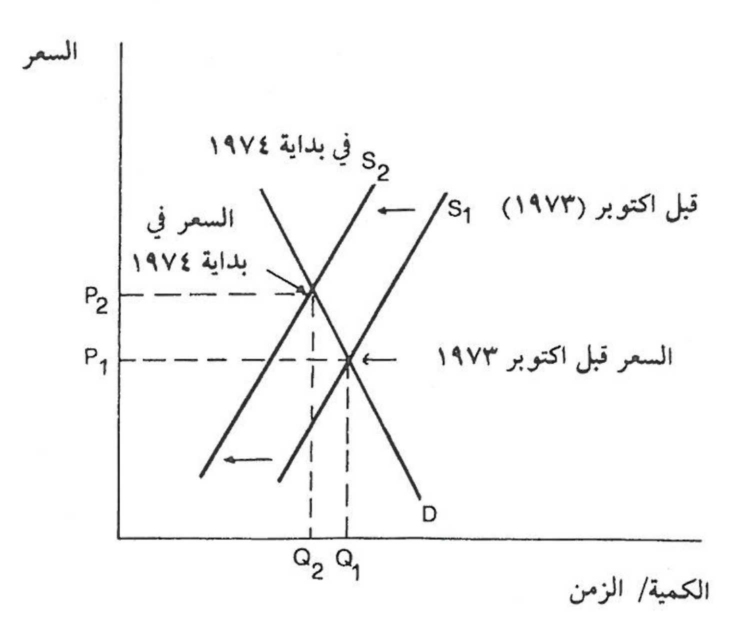
ويؤدي احيانا ، ازالة أووضع قيود على السوق الى انتقال منحني العرض . ففي اثناء ازمة الشرق الأوسط ١٩٧٣ اتخذت الدول العربية قرارا سياسيا بوقف ضخ البترول الخام الى الدول الغربية . وقد حرمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مؤقت من هذا المصدر البترولي . وترتب على نقص العرض حدوث عجز في الجازولين عند السعر الذي كان يباع به أولا .

وتواجه اقتصاديات السوق هذا القصور في العرض من خلال رفع السعر .

وبذلك فان العرض المحدود يكون متاحا للقادرين على دفع أسعار أعلى . ويوضح ذلك الشكل رقم (٨) . وقد أدى ارتفاع سعر الجازولين الى حث المستهلكين على استخدام كمية أقل منه . فقد اصبحت رحلات نهاية الاسبوع أعلى تكلفة وتقلصت الرحلات غير الضرورية . ونتج عن ذلك سعر جديد للتوازن عند(P2) ، وانخفضت الكمية المطلوبة (حركة على منحني الطلب) عند السعر الحالي الأعلى وعند هذا السعر التوازني الجديد الأعلى تصبح قرارات المستهلكين مرة اخرى في حالة تناسق مع الكمية التي يعرضها المنتجون .

شكل رقم (٨) نقص العرض

اثناء حرب ١٩٧٣ في الشرق الأوسط خفضت الدول العربية امدادات الزيت الخام الى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى ، وقد أدى هذا الاجراء الى خفض عرض الجازولين . وفي اقتصاد السوق يؤدي هذا العمل الى ارتفاع اسعار الجازولين ويكون العرض المحدود منه متاحا للمشترين الراغبين في دفع السعر الأعلى .



الزمن وعملية التكيف Time and the Adjustment Process

ان الاشارات التي يرسلها النظام السعري لكل من المستهلكين والمنتجين تتغير مع تغير ظروف السوق . ولكن عملية تكيف السوق لن تكتمل في الحال . ففي بعض الأحيان تتم هذه الاشارات فقط بمرور الزمن .

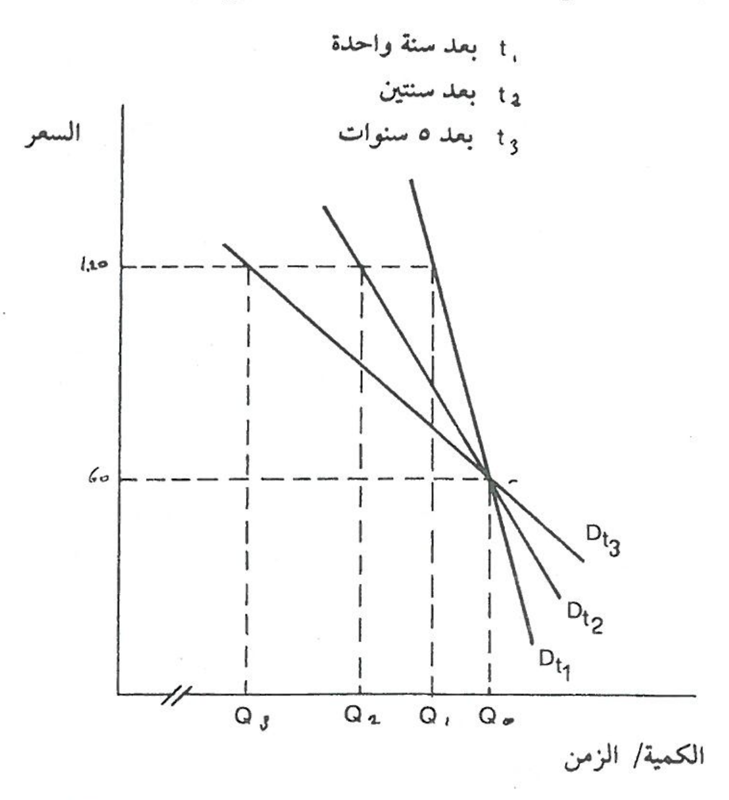
ان استجابة المستهلكين للتغير في ظروف السوق تكون اكثر وضوحا مع مرور الزمن . دعنا نأخذ في الحسبان استجابة المستهلكين لارتفاع اسعار الجازولين خلال السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمثلت استجابة المستهلكين في البداية في خفض عدد الرحلات غير الضرورية وقيادة السيارات لمجرد التمتع بها . كما قاد البعض سياراتهم ببطء لتحقيق احتراق افضل لجازولين .

وكما يوضح الشكل رقم (٩) فان هذه التعديلات قد ادت الى احداث بعض التخفيضات في استهلاك الجازولين . ومع ذلك ، فانه مع استمرار ارتفاع أسعار الجازولين تحول مشترو السيارات الجديدة الى شراء السيارات الصغيرة التي تستهلك وقودا أقل . ولما كان الناس ينتظرون عادة حتى تبلى سياراتهم قبل شراء سيارة جديدة صغيرة فقد انقضت عدة سنوات قبل الاحساس بأثر هذا التكيف كاملا . وعندما تحول الناس الى السيارات الموفرة للوقود حدث انخفاض في استهلاك الجازولين اكبر كثيرا من الانخفاض الذي لوحظ في البداية وعلى ذلك فان عملية التكيف بالنسبة للجازولين عملية مثالية . وليس يخفى ان استجابة الطلب لتغيرات الأسعار في المدى القصير ، تكون أقل منها في المدى الأطول عادة . وبالمثل فان تكيف المنتجين فيما يتعلق بتغير ظروف السوق سوف تستغرق وقتا . دعنا نفترض ان هناك زيادة في الطلب على اجهزة الراديو . فكيف ينعكس هذا التغير على السوق ؟ ونجيب على ذلك بأن تجار التجزئة سوف يلاحظون في البداية ارتفاع معدل بيع أجهزة الراديو . وعلى ذلك ينخفض حجم المخزون لديهم .

ومع ذلك فانه خلال الأسابيع الأولى القليلة لا يستطيع تجار التجزئة ان يتأكدوا مما اذا كان ارتفاع الطلب على أجهزة الراديو ظاهرة عارضة أم أنه تغير سوف يستمر عبر المستقبل . وعلى ذلك فانهم يزيدون من طلبات التوريد بالجملة مع الاحتفاظ بسعر التجزئة كما هو . وعندما تزداد طلبات تجار التجزئة تزداد مبيعات المنتجين وينخفض حجم المخزون لديهم . على أن قلة من المنظمين اليقظين قد يتوقعون زيادة الطلب ويطورون خططهم الانتاجية تبعا لذلك ومع مرور الزمن ، فان منتجين آخرين ، لم

شكل رقم (٩) الزمن واستجابة المشترين لزيادة الأسعار

كلما كان المدى الزمني اقل كانت استجابة الاستهلاك للتغير في الأسعار أقل ، عادة . وتؤكد زيادات سعر الجازولين في السبعينات هذا القول ففي البداية لم يتناقص استهلاك الجازولين كثيرا (تناقصت الكمية من (Q0) الى (Q1) ـ خلال السنة الأولى) عندما ارتفع سعر الجازولين ومع ذلك فانه بمرور الزمن ، تكيف المستهلكون اكثر مع الظروف الجديدة وانخفض استهلاك الجازولين بقدر اكبر الى (Q3) .



يدركوا في البداية زيادة الطلب سوف يلاحظون زيادة الطلب على أجهزة الراديو . ويقوم البعض بزيادة الأسعار ، ويقوم بعض آخر بزيادة الانتاج . على ان اغلب المنتجين الذين يلاحظون زيادة الطلب يقومون برفع الأسعار وزيادة الانتاج معا . ويقوم تجار التجزئة بسرعة بنقل الزيادة في الأسعار الى المستهلكين .

وعندما تنتشر ظاهرة زيادة الطلب بين المنتجين على نطاق واسع فان أسعار اجهزة الراديو سوف ترتفع بشدة . وهكذا تتولد الأرباح في صناعة هذه الأجهزة . ولا يخفى ان المنظمين الأذكياء الذين توقعوا زيادة الطلب قد تمكنوا من زيادة قدراتهم الانتاجية . لذلك يحققون ارباحا وفيرة . ويقوم منتجون اخرون بمحاولات سريعة لزيادة الانتاج بهدف زيادة ارباحهم . ومع ذلك فان تحقيق زيادة سريعة في الانتاج يكون مكلفا بالنسبة للمنتجين الذين فشلوا في توقع (وتخطيط) ارتفاع مستوى الطلب . ومثل هذه المنشأة سوف تدفع أجورا اضافية وتتحمل نفقات نقل المواد الخام بالطائرات/ أو تشغيل عمال ذوي خبرات عالية لتتمكن من زيادة الانتاج بسرعة . وليس ثمة ريب أنه مع مرور الزمن ، فانه يمكن زيادة الانتاج بشكل اكثر ملاءمة وبنفقة أقل .

ومع أن المنتجين سوف يزيدون انتاجهم بمعدلات مختلفة فان فرص الربحية سوف تؤدي الى زيادة الانتاج الأمر الذي يؤدي الى اعتدال أسعار أجهزة الراديو . على أن كل هذه الاستجابات تأخذ وقتا حتى لو زعم بعض الاقتصاديين ، احيانا ان هذه العملية تتم آنيا .

وقف العمل بقوانين العرض والطلب

Repealing the Laws of supply and De nand

يعتقد المشترون ، غالبا ان الأسعار شديدة الارتفاع ، بينما يزعم البائعون ، بشكل عام ، انها منخفضة جدا . وبسبب عدم الرضى عن الأسعار التي تتحدد بفعل قوى السوق يحاول الأفراد ، أحيانا ، ان تحدد الأسعار بموجب عمل قانوني . ويبدو تحديد الأسعار حلا سهلا ومباشرا . ومع ذلك فان الحلول السهلة المباشرة يكون لها ، غالبا ، آثار جانبية غير متوقعة ولنتذكر دائما الآثار الثانوية .

على ان الحدود القصوى للأسعار تكون شائعة خلال فترات التضخم غالبا ، وهي الحال التي يحصل فيها ارتفاع مستمر في أسعار أغلب المنتجات . ويعتقد كثير من الناس خطأ ان ارتفاع الأسعار هو سبب التضخم ، وليس احد اثاره .

ويوضح الشكل البياني رقم (١٠-أ) أثر تحديد سعر منتج ما عند نقطة أدنى من مستواه التوازني . وبديهي ان الحد الاقصى للسعر يؤدي الى وجود سعر أدنى من ذلك السعر الذي يتولد عن تفاعل قوى السوق ، في الأجل القصير على الأقل . ومع ذلك فان هذه ليست نهاية القصة ذلك انه عند السعر الأدنى من مستوى التوازن لن يكون

المنتجون راغبين في عرض كل الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها . ويترتب على ذلك حدوث عجز shortage في السلع المعروضة قدره Qc-Qb في الشكل رقم (١٠ـ أ). وهذا العجز في عرض السلعة يعني ان الكمية المطلوبة من قبل المستهلكين اكبر من الكمية المعروضة من قبل المنتجين عند السعر القائم . ومن أسف ان تحديد السعر لا يقضي على مشكلة التحصيص . ذلك ان العوامل غير السعرية تصبح اكثر اهمية في عملية التحصيص . اذ يصبح المنتجون اكثر تميزا في مبيعاتهم للمشترين المتلهفين على سلعهم . وقد تتم المبيعات جزئيا للأصدقاء وللمشترين الذين يقدمون مجاملات للمنتجين وحتى للمشترين الذين يكون لديهم استعداد للتعامل على اساس غير مشروع في السوق السوداء ودفع اسعار أعلى وبالاضافة الى ذلك فان السعر الذي يكون أقل من سعر التوازن يقلل من الحوافز لدى البائعين لزيادة عرض سلعهم في المستقبل وعلى ذلك فان مواردا اقل تنساب لانتاج هذه السلعة . وسوف تكون الأرباح اعلى في مجالات اخرى . ومع مرور الزمن فان ظروف العجز في عرض السلعة تزداد سوءا بسبب قيام المنتجين بتوجيه مواردهم الى مجالات اخرى غير انتاج هذه السلعة .

ولكن ماهي الأثار الثانوية التي يمكن ان تحدث ؟ في الحقيقة هناك طريقتان يتمكن البائعون من خلالهما من رفع الأسعار :

أولا : يمكنهم رفع الأسعار النقدية مع الابقاء على النوعية كما هي .

أو ثانيا: يمكنهم الابقاء على السعر كما هو مع تخفيض نوعية السلعة المعروضة . وفي مواجهة الحد الأقصى للأسعار ، فان البائعين يعتمدون على الطريقة الثانية لرفع الأسعار . وسوف يفضل بعض المشترين شراء السلعة الأقل جودة على عدم الحصول عليها . على انه ليس من الميسور تعطيل عمل قانون العرض والطلب .

ومن الأهمية بمكان ان نشير الى ان العجز Shortage ليس هو الندرة . فالندرة لا مفر ولا مهرب منها . ذلك انها تنشأ عندما يطلب الناس السلعة بكميات اكبر من تلك التي توفرها الطبيعة . وهذا يعني بالطبع ، ان اغلب الأشياء تتسم بالندرة . اما العجز فانه يمكن تجنبه عندما يسمح برفع الأسعار . فالسعر الأعلى غير المحدد ـ(P0 والأعلى من P1) في الشكل رقم (١٠ ـ أ) يؤدي إلى :

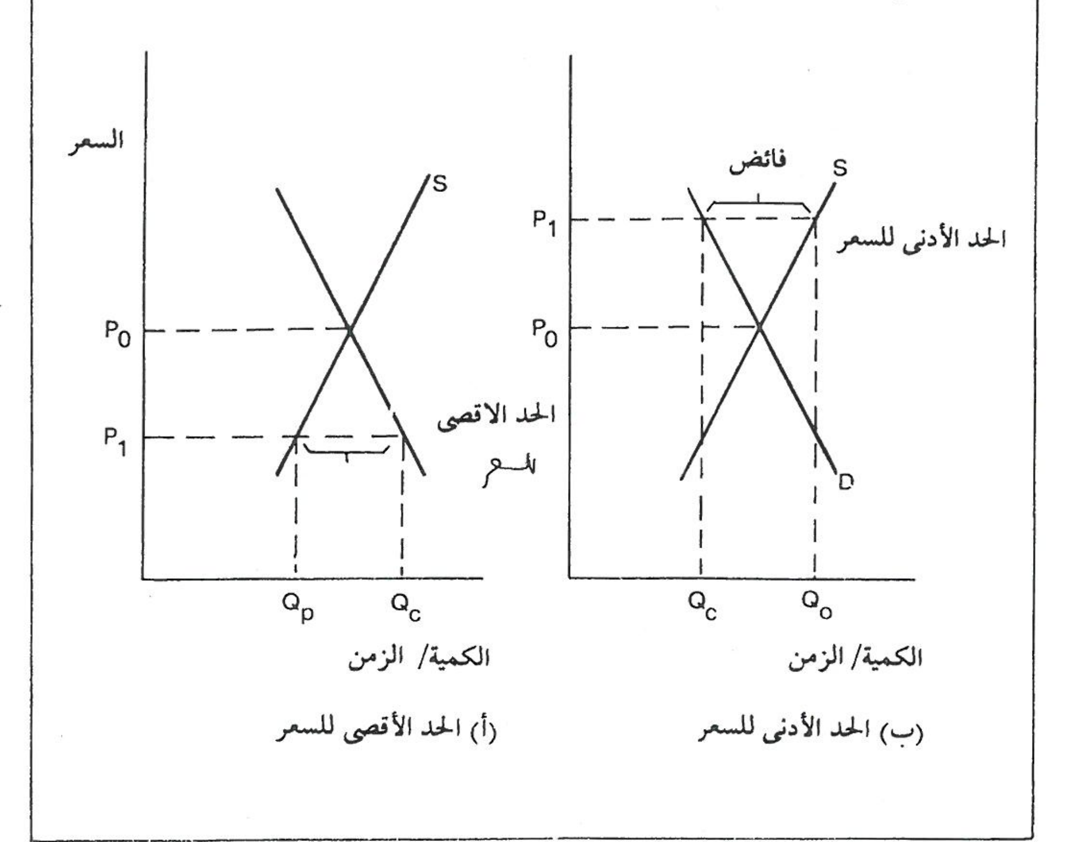
(١) العمل على زيادة الانتاج .

(٢) عدم تشجيع الاستهلاك

(٣) توجيه العرض المتاح لمن لديهم القدرة على رفع السعر الأعلى .

شكل رقم (١٠) تأثير الحدود القصوى والحدود الدنيا للسعر

توضح الحالة (أ) تأثير الحد الأقصى للسعر ، فعندما يتحدد السعر ادنى من مستوى التوازن يحدث عجز . وتوضح الحالة (ب) تأثير الحد الأدنى للسعر . فاذا تحدد السعر أعلى من مستوى التوازن ينتج عن ذلك فائض . وعندما يحول الحد الأعلى ، والحد الأدنى للأسعار دون الوصول للتوازن في السوق فان عوامل غير سعرية تلعب دورا اكبر في عملية التحصيص .



(أ) الحد الأقصى للسعر

(ب) الحد الأدنى للسعر

ويوضح الشكل رقم (١٠ـ ب) الحد الأدنى للسعر الذي يحدد سعر سلعة أو مورد ما أعلى من مستوى سعر التوازن . وعند السعر الأعلى يرغب المنتجون في ادخال كميات

اكبر للسوق بينما يختار المستهلكون شراء كميات اقل من هذه السلعة . ومن ثم يتحقق فائض surplus قدره (Qp-Qc) .

ويعتبر تدعيم الأسعار الزراعية ، وقوانين الحد الأدنى للأجور امثلة للحدود الدنيا للأسعار price floors .

وتلعب عوامل غير سعرية دورا في عملية التحصيص اكبر من الدور الذي يتحقق في غياب الحد الأدنى للأسعار . ففي هذه الحالة يكون المشترون اكثر قدرة على الاختيار ، حيث يرغب البائعون في ان يبيعوا اكثر مما يرغب المشترون شراءه . ويمكن للمشترين ان يبحثوا عن بائعين يقدمون لهم مزايا (تخفيضات في أسعار سلع أخرى ، نظام افضل للتقسيط ، أو تقديم خدمات افضل . . على سبيل المثال) وقد لا يتمكن بعض البائعين من تسويق منتجاتهم أو خدماتهم[٦] . ويترتب على ذلك وجود سلع غير مباعة وموارد غير مستخدمة استخداما كاملا .

على أنه يجب ملاحظة ان الفائض لا يعني بأن السلعة ليست نادرة . ذلك ان الناس ما يزالون يرغبون في كميات اكبر منها عما هو متاح في الطبيعة وذلك رغم انهم يرغبون في الحصول على كميات اقل من تلك التي يرغب البائعون في احضارها للسوق عند السعر الحالي . لذلك فان تخفيض الأسعار يؤدي الى التخلص من الفائض وليس من الندرة .

كيف يجيب السوق على الأسئلة الثلاثة الأساسية ؟

How the Market Answer the Three Basic Economic

كيف تعمل آلية نظام الأسعار في اقتصاد السوق على حل الأسئلة الثلاثة الأساسية ؟

٦ـ تشير نظريتنا الى أن تشريع الحد الأدنى للأجر (الحد الأدنى لسعر العمل غير الماهر) يولد فائض عرض بين العمال غير المتمرسين ، وذوي المهارات المنخفضة . ويؤيد هذا الرأي ارتفاع معدل البطالة الى حد بعيد بين المراهقين ـ مجموعة قليلة الخبرة بالعمل .

ماهي السلع التي تنتج ؟ وكيف تنتج ؟ ولمن يتم انتاجها ؟

ان مايتم انتاجه في اقتصاد السوق يتحدد من خلال تقويم المستهلك لسلعة ما (الطلب) بالنسبة لتكلفة فرصتها البديلة (العرض) . فاذا قوم المستهلكون سلعة ما (في صورة نقود) اكثر من تكلفة الفرصة البديلة لها ، فانهم سوف يقررون شرائها . وفي نفس الوقت فان المنتجين الباحثين عن الربح سوف يقومون بعرض سلعة ما طالما ان المستهلكين يرغبون في دفع السعر الذي يغطي تكلفة الفرصة البديلة لانتاج هذه السلعة . ونتيجة ذلك إذن ، هي وجود حافز لانتاج هذه السلع ، التي يقدر المستهلكون قيمتها بما يساوي تكاليف انتاجها على الأقل .

اما كيف يتم انتاج السلع فأمر يحدده السلوك الاقتصادي للمنتجين ؟ ولا يخفى ان لدى المنتجين حافز قوي لاستخدام طرق انتاج تخفض تكاليف الانتاج ، وذلك أن التكاليف الأقل تعني ارباحا اكثر . وعلى ذلك فانه من المتوقع ان يقوم المنتجون بتنظيم الانتاج بكفاءة عالية من خلال تقسيم العمل ، واكتشاف وتطبيق تقنية احدث واختيار تآلف اكثر فعالية بين العمل ورأس المال يؤدي الى خفض نفقات الانتاج .

ولكن ماذا يضمن عدم اضاعة المنتجين للموارد او استغلال المستهلكين بطلب اسعار عالية ؟ والواقع ان المنافسة تجيب على هذا السؤال . ذلك ان المنتجين غير الأكفاء ترتفع لديهم تكاليف الانتاج وسوف يجدون انه من الصعوبة مجابهة اسعار المنافسة التي يطلبها المنتجون الذين يستخدمون الموارد بكفاءة . وعلى ذلك فانه في السوق الذي يوجد به عدد كبير من البائعين لا تدع المنافسة بين المنشآت (بشكل عام) الاسعار عند مستوى أعلى من نفقات الانتاج وقتا طويلا . فعندما تكون الأسعار اعلى من تكلفة الفرصة البديلة لسلعة ما تتولد ارباح يجنيها المنتجون وتؤدي هذه الأرباح الى جذب منتجين جدد الى السوق الأمر الذي يولد ضغطا لخفض الأسعار .

ولكن لمن يتم توزيع السلع ؟ يتم توزيع السلع على المستهلكين الراغبين والقادرين على دفع سعر السوق . وبالطبع فان هناك من هم أقدر من غيرهم على دفع سعر السوق لان لديهم دخولا أعلى من غيرهم على أن التوزيع غير العادل للدخول بين المستهلكين يرتبط بشكل مباشر بالسلع التي يتم انتاجها وكيفية انتاجها . وتعكس دخول

الأفراد درجة عرضهم الموارد للآخرين ، فهؤلاء الذين يعرضون كميات كبيرة من الموارد عالية القيمة ـ وهي الموارد التي يقبل المشاركون في السوق ان يدفعوا لها أسعارا عالية ـ يملكون دخولا عالية وعلى النقيض من ذلك فان الأفراد الذين يعرضون قدرا محدودا من الموارد أو موارد غير مرتفعة القيمة فانهم يحصلون على دخول منخفضة .

ولما كان الأفراد يختلفون من حيث تفضيلاتهم وقدراتهم الانتاجية فان الحل الذي يوفره جهاز السوق يؤدي الى عدم المساواة في توزيع الدخل . وكثير من الناس ينتقدون نظام الأسعار بسبب اسلوبه في توزيع الدخل ولكن عدم المساواة في توزيع الدخل ليست قاصرة على اقتصاد السوق ، فهناك انظمة اخرى تستخدم عدم المساواة في توزيع الدخل لحث الأفراد على ممارسة أنشطة ما . ولما كانت الجهود التي تبذل لتغيير نمط توزيع الدخل تؤثر ايضا على ظروف العرض فان القضية تزداد تعقيدا وسوف نبحثها بقدر اكبر من التفصيل كلما تقدمنا في التحليل .

وظائف السوق . . التوصيل . . والتنسيق . . توفير الحوافز

The Communicating, Coordinating, and Motivating Functions of the Market

ان آلية العرض والطلب لها أهميتها التي تكتسبها من خلال المساعدة على فهم القوى الموجودة في العالم الواقعي . ومع ذلك ، يميل الاقتصاديون ، أحيانا الى التركيز على هذه الآلية دون شرح أهميتها على نحو تام . ولا يخفى ان الأنظمة الاقتصادية تتم ادارتها عن طريق الانسان صانع القرارات . ولا يخفى كذلك ان المعرفة والتنسيق والحوافز قضايا حرجة في كل اقتصاد . فاذا لم يعرف الناس أين تكون خدماتهم ذات قيمة عالية ، وأي السلع يرغبها المستهلكون ، وأي طرائق الانتاج تتسم بالكفاءة فانهم لن يتمكنوا من الاقتصاد في استخدام مواردهم . وبالمثل ، اذا لم تكن الأفعال متناسقة فسوف يصل الاقتصاد الى ركود. وبالاضافة الى ذلك فقد اكتشف كثير من قادة دول التخطيط المركزي انه لابد من توفير حوافز للناس حتى تتحقق خطط الانتاج . ليس ثمة ريب ان الاقتصاد الذي يعمل بكفاءة لابد أن يكون قادرا على توصيل وتنسيق وتحفيز الاداء لدى صانعي القرارات . وفي هذا الجزء من الدراسة لازلنا نلقي نظرة فاحصة على كيفية قيام النظام السعري بهذه المهام .

توصيل المعلومـات الى صانعـي القـرارات

Communicating information to Decison- Makers :

يعتبر توصيل المعلومات احد الوظائف الهامة لسعر السوق . ذلك انـه لا يمكن التعرف على تفضيلات المستهلك بصورة مباشرة . اذ كيف يقوم المستهلكون المراوح بالنسبة للأجهزة التكييف أو السيارات بالنسبة لاحواض السباحة ؟ ليس ثمة ريب أن أسعار المنتجات تقوم بتوصيل آخر المعلومات عن تقويم المستهلك لوحدات اضافية من هذه السلع وسلع اخرى عديدة غيرها . وبالمثل فانه لا يمكن حساب تكلفة الفرصة البديلة للسلع المختلفة من خلال معادلة هندسية . ولكن أسعار الموارد تخبر صانع القرار بالأهمية النسبية لعناصر الانتاج (المهارات المختلفة للعمال ، الموارد الطبيعية ، الآلات ، على سبيل المثال) وبهذه المعلومات ، بالاضافة الى المعلومات المرتبطة بالعلاقة بين توليفة المدخلات المتوقعة ، والناتج من السلعة أو الخدمة يتمكن المنتجون من تقدير تكلفة الفرصة البديلة تقديرا يعتمد عليه .

وبدون المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاسعار السوقية ، يكون من المستحيل بالنسبة لصانع القرار ان يحدد الى أي مدى كانت السلعة مرغوبة في ضوء تكلفة الفرصة البديلة ـ أي بالنسبة لاشياء اخرى كان يمكن انتاجها باستخدام الموارد المطلوبة لانتاج هذه السلعة .

وعلى ذلك فان الأسواق تجمع وتسجل المعلومات التي تعكس اختيارات المستهلكين ، والمنتجين ، وأصحاب الموارد . وذلك الكم الكبير من المعلومات ، الذي يعجز أي فرد عن توفيره تتم جدولته في ملخص احصائي هو سعر السوق . وذلك الملخص الاحصائي يوفر للمشاركين في السوق ، معلومات عن الندرة النسبية للمنتجات .

وعندما تعمل ظروف المناخ ، وتفضيلات المستهلكين والتقنية والثورة السياسية أو الكوارث الطبيعية على تغيير الندرة النسبية لمنتج أو مورد ما . فان الأسعار السوقية تقوم بتوصيل هذه المعلومات الى صانعي القرارات . على ان المعرفة المباشرة عن اسباب تغير هذه الظروف ليست ضرورية لاحداث التعديلات المناسبة . وعلى ذلك فإن تغير سعر

السوق يوفر معلومات كافية لتحديد ما اذا كان شيء قد اصبح اكثر او اقل ندرة (٧) .

التنسيق بين أفعال المشاركين في السوق

Coordinating The Actions of Market participants

تقوم أسعار السوق بالتنسيق بين اختيارات المشترين والبائعين ومن ثم تحقق التوافق بين قراراتهم . فاذا عرض العارضون من سلعة ما كمية اكبر من الكمية التي يطلبها المستهلكون عند سعر السوق ، فان هذا السعر سوف ينخفض . ومع انخفاض السعر يخفض المنتجون انتاجهم (وقد ينسحب البعض من العملية الانتاجية) ، وفي ذات الوقت فان انخفاض السعر يحث المستهلكين على شراء كميات اكبر من هذه السلعة . وهكذا يتلاشى فائض العرض في نهاية الأمر ويعود التوازن الى السوق مرة أخرى .

وعلى العكس من ذلك اذا قام العارضون بعرض كميات اقل من تلك التي يشتريها المستهلكون ، فسوف يكون هناك فائض طلب في السوق . وحتى يحصل بعض المستهلكين على السلعة فسوف يزايدون على السعر . ومع ارتفاع الاسعار فان المستهلكين سوف يقتصدون في استخدام السلعة بينما يسعى المنتجون لانتاج كمية اكبر منها . وهكذا يعمل السعر على تحقيق التوازن بين العرض والطلب .

كما ان الاسعار توجه المنظمين الى تنفيذ المشروعات الانتاجية التي يشتد طلب المستهلك عليها (بالنسبة لتكاليفها) كما يوجه العمل التنظيمي من خلال الاشارات الضوئية التي تعكسها الأرباح والخسائر . فلو ان المستهلكين يريدون حقيقة كميات اكبر من سلعة ما ـ شقق فاخرة مثلا ـ فان شدة طلبهم سوف تؤدي الى سعر سوق يزيد عن تكلفة الفرصة البديلة لتشييد تلك الشقق . وتنشأ فرصة لتحقيق ربح . وسرعان ما

---

٧ ـ ان تكيف السوق مع الدمار الذي اصاب محصول سمك الانشوفة anchovy في ساحل بيرو سنة ١٩٧٢ يعد مثالا طيبا عن دور السعر كأداة لنقل المعلومات. وهذه الأسماك تشكل مصدرا أساسيا للبروتين اللازم لتغذية الحيوان ويعد فول الصويا بديلا جيدا لها . ولم يكن من الضروري للفلاحين الأمريكيين ان يعرفوا شيئا عن هذه الأشياء ليستجيبوا بشكل صحيح . وباستخدام فول الصويا بشكل اكثر كثافة كحبوب للغذاء ارتفع سعره خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ واستجابة للملخص الاحصائي (بأسعار أعلى لفول الصويا) قام المنتجون بزيادة انتاجهم منه والتي جعلت آثار انهيار محصول سمك الانشوفة اكثر اعتدالا .

يكتشف المنظمون فرصة الكسب هذه ومن ثم يقومون بعملية الانشاء ، وتزداد امكانية الحصول على الشقق بالتالي . وعلى النقيض من ذلك لو ان المستهلكين يطلبون كميات اقل من سلعة ما ، الكتب مثلا ، فان تكلفة الفرصة البديلة لعرض هذه الكتب تزيد على حصيلة بيع المنتج منها ، وهكذا ينال العقاب المنظمين الذين يقيمون مثل هذه المشروعات غير المربحة .

على ان فهم أهمية المنظم يلقي الضوء أيضا على عملية تكيف السوق . فحيث ان المنظمين لا تتوفر لديهم معلومات تامة فلن يتمكنوا من اكتشاف فرص الربح وظروف عدم التوازن التي تصاحبها بشكل فوري . ومع ذلك فانه بمرور الوقت فان المعلومات عن الفرص المربحة تكون قد انتشرت على نطاق كبير . وهكذا يتجه عدد متزايد من المنتجين الى عرض السلعة التي يشتد عليها طلب المستهلكين بالنسبة لتكلفة الفرصة البديلة لانتاجها . وبالطبع فانه كلما زاد المنظمون من عرض السلعة فانهم يعملون في الواقع على تلاشي الربح .

ويصبح الاتجاه نحو التوازن عملية ممكنة على نحو مثالي ومع الزمن فان العمل التنظيمي الناجح يصبح اكثر وضوحا وجلاء. كما ان الطرائق الناجحة للانتاج سوف ينقلها منتجون آخرون . على ان اسلوب من خلال التعلم العمل واسلوب التجربة والخطأ سوف يساعد بعض المنتجين على تحديد المشروعات المربحة الجذابة وتلك الخاسرة . ومع ذلك فان العملية لم تنته بعد تماما . فمع مرور الوقت يكتشف ان هناك طلبا شديدا على سلعة ما (أو التعرف على اسلوب انتاجي اكثر كفاءة) بسبب تغير ما قد حدث في مكان ما مؤديا الى خلق فرص اخرى لتحقيق الربح . وهكذا فان عجلة التغير الديناميلا تتوقف ابدا .

توفير الحوافز لمن يعملون على مسرح الاقتصاد Motivating the economic players

ان احد الميزات الهامة للنظام السعري هي مقدرته على تحفيز الناس . ذلك ان الأسعار تنشىء نظاما للثواب والعقاب يدفع المشاركين في السوق الى العمل . والتعاون مع الآخرين ، والاستثمار للمستقبل ، وعرض السلع التي يرغب الآخرون فيها بشدة . الاقتصاد في استخدام الموارد النادرةوإستخدام طرائق انتاجية ذات كفاءة عالية . وليس ثمة ريب ان الكسب الشخصي يشكل دافعا قويا للمشاركين في السوق .

وهذا النظام للثواب والعقاب يوجه قرارات المنظمين . اذ يسعى هؤلاء الى عرض السلع التي يرغب فيها المستهلكون بشدة بالنسبة لتكلفة فرصتها البديلة ، لأن مثل تلك المشروعات تكون مربحة . وعلى العكس ، فان المنظمين يحاولون تجنب استخدام الموارد في انتاج اشياء تقوم عند سعر ادنى من تكلفة فرصتها البديلة لأن مثل هذه المشروعات تحقق خسائر . وليست هناك هيئة حكومية تخبر صانعي القرارات عن أي السلع ينتجونها وأي السلع لا ينتجونها . وليست هناك سلطة مركزية تجبر منتج اللبن على انتاجه أو تجبر مؤسسات البناء على تشييد المباني أو تجبر المزارع على انتاج القمح أو الخباز على انتاج الخبز . ولكن المنتجين يختارون ممارسة هذه الأنشطة الانتاجية ، وملايين غيرها لأن فيها كسب خاص لهم .

وبنفس الطريقة ليس هناك من يطلب من اصحاب الموارد حيازة وتطوير وعرض مدخلات انتاجية . ولكن لماذا يلجأ الشباب الراغب في القيام بعمل الى قضاء ساعات طويلة في الدراسة ويتحملون ، نفقات مالية للحصول على درجة علمية في الطب أو القانون أو درجة الدكتوراه أو درجة الماجستير في ادارة الأعمال ؟ ولماذا يدخر بعض الناس لشراء منشأة انتاجية أو معدات رأسمالية أو غيرها من الأصول الانتاجية ؟ برغم ان هناك عوامل عديدة تؤثر على قرار الفرد في تحقيق مهارة معينة أو شراء أصول رأسمالية ، فان توقع المكافأة المالية حافز قوي . وبدون هذا الحافز فان الدافع الى العمل والخلق ، وتنمية المهارات وعرض أصول رأسمالية للأنشطة الانتاجية التي يرغب فيها اخرون بشدة . سوف يضعف على أن قوى السوق تعرض هذا العامل الأساسي اليا بصورة لا يتمكن معظم الناس من تحقيقها . واستجابة لنظام الثواب والعقاب الذي نظام السوق فان قرارات الناس حتى من يفضلون مصالحهم الذاتية ، سوف تتجه الى مجالات الانتاج التي تكون مرغوبة الى حد كبير بالنسبة الى تكلفة فرصتها البديلة .

ولقد بين آدم سميث منذ اكثر من ٢٠٠ عاما مضت ، ان الأسواق التنافسية تحقق التوافق بين المصلحة الذاتية والرفاهية العامة(٨) .

وتقوم أسعار السوق بتنسيق التخطيط الفردي غير المركزي للمشاركين في هذه السوق ، وخلق التوافق بين خططهم (الصالح الخاص) والرفاهية العامة . وهذه كانت رسالة آدم سميث في سنة ١٧٧٦ . ولقد كانت فكرة حان وقتها .

8-Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (New York: Modern Library, 1937), P. 423.

بعض مؤهلات السوق Qualifications

لقد ركزنا في هذا الفصل على عمل اقتصاد السوق Market economy وليس يخفى ان كفاءة تنظيم السوق تعتمد على (أ) تنافسية الأسواق (ب) التعريف الجيد لحقوق الملكية الخاصة private-property rights فالمنافسة ، المنظم العظيم ، قادرة على حماية كل من المشتري والبائع . ذلك ان وجود عارضين مستقلين آخرين يحمي المستهلك من أي بائع يسعى للحصول على أسعار تزيد كثيرا على تكلفة الانتاج كما أن وجود اصحاب موارد انتاج بديلة يحمي المنتج من صاحب المورد الانتاجي الذي قد يجد ما يغريه على امساك مورد حيوي ليحصل على تعويض باهظ . كما ان وجـود فرص توظف بديلة تحمي العامل من قوة أي صاحب عمل ففي ظل المنافسة تتساوى القوة التنافسية بين البائعين والمشترين .

ومع ان حقوق الملكية ترتبط غالبا بالانانية ، الا انه يمكن النظر اليها بشكل اكثر دقة بانها تنظيم (أ) يجبر مستخدمي الموارد على تحمل تكلفة عملهم بالكامل (ب) يمنع افرادا من ممارسة المنافسة المدمرة وعندما تعرف حقوق الملكية بدقة فان المنتجين يلتزمون بان يدفعوا الى اصحاب الموارد تكلفة الفرصة البديلة لكل مورد يستخدم . ذلك أنه لن يسمح لهم بالحصول على واستخدام مورد نادر دون دفع تعويض للمالك أي بدون حجب الموارد عن الاستخدامات البديلة .

كما أن التعريف الدقيق لحقوق الملكية يستبعد العنف كسلاح للمنافسة . فأي منتج لا تشتري منه (أو تعمل لديه) لا يسمح له بأن يحرق منزلك ، كما لا يسمح لصاحب مورد منافس خفضت أسعاره بأن يشق اطارات سيارتك أو يضرب رأسك بحجر .

ان نقص المنافسة والتعريف غير الدقيق لحقوق الملكية سوف يغير من عمل اقتصاد السوق . وسوف نبحث كل من هذه القضايا كلما تقدمنا في الدراسة .

الأهداف التعليمية للفصل Chapter Leairing Objectives

١ ـ ان عملية التحصيص ضرورية مادام الناس يريدون قدرا من السلع النادرة

اكثر مما اتاحته الطبيعة مجانا . والمنافسة هي ثمرة الحاجة الى تحصيص السلع النادرة . ويؤدي تغيير آلية التحصيص المستخدمة الى تعدد صور المنافسة ، ولكنه لا يلغي نظام المنافسة .

٢ ـ ينص قانون الطلب على ان هناك علاقة عكسية بين السعر والكمية المشتراه من سلعة ما . فارتفاع السعر يدفع المستهلكين الى شراء كمية اقل حيث يزداد لديهم الدافع لاستخدام البدائل ومن جهة اخرى يؤدي انخفاض السعر الى حث المستهلكين الى شراء كمية اكبر حيث يقوم باحلال السلعة الأرخص محل سلع أخرى .

٣ ـ يقرر قانون العرض أن هناك علاقة مباشرة بين سعر منتج ما والكمية المعروضة منه . واذا فرضنا بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فان زيادة سعر منتج ما يحث المنشآت القائمة على زيادة انتاجها ، كما يؤدي الى دخول منشآت جديدة الى السوق . وهكذا تزداد الكمية المعروضة .

٤ ـ تؤدي أسعار السوق الى توازن القوى المتعارضة للعرض والطلب فاذا زادت الكمية المعروضة في السوق عن الكمية التي يطلبها المستهلكون فان السعر سوف ينخفض حتى يتلاشى فائض العرض . ومن ناحية أخرى اذا زادت الكمية التي يطلبها المستهلكون عن الكمية التي يعرضها المنتجون يرتفع السعر حتى يتلاشى فائض الطلب .

٥ ـ عندما تكون السوق متوازنة في الأجل الطويل يتحقق توازن العرض والطلب وتكون تكلفة الفرصة البديلة للمنتج مساوية لسعر السوق . فاذا كانت الفرصة البديلة لعرض سلعة ما أقل من سعر السوق تنشأ أرباح وتؤدي هذه الأرباح الى جذب منتجين جدد ، ومن ثم تنخفض الأسعار ، ويتجه السوق نحو التوازن . ومن ناحية اخرى ، اذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لانتاج سلعة ما اكبر من سعر السوق فسوف يصاب المنتجون بخسائر . وتحث هذه الخسائر بعض المنتجين على الخروج من السوق ، ومن ثم ترتفع الأسعار حتى تستعيد السوق توازنها .

٦ ـ تؤدي التغيرات في دخل المستهلك ، وأسعار السلع البديلة والتفضيلات والتوقعات المتعلقة بالأسعار في المستقبل الى نقل منحني الطلب برمته . فأي زيادة (نقص) في الطلب سوف تؤدي الى زيادة (انخفاض) الأسعار وزيادة (نقص) الكمية المعروضة .

٧ ـ تؤدي التغيرات في أسعار عناصر الانتاج ، والتقنية ، والعوامل الأخرى المؤثرة على

تكلفة الانتاج الى نقل منحني العرض برمته . فأي زيادة (نقص) في العرض تؤدي الى خفض (زيادة) الأسعار والى زيادة (انخفاض) الكمية المطلوبة .

٨ ـ ان قيد الزمن يحدد بشكل عارض قدرة المستهلكين على التكيف مع التغيرات في الأسعار . فمع مرور الزمن يؤدي ارتفاع السعر عادة الى انخفاض اكبر في الكمية المطلوبة . كما ان منحني عرض السوق يكون اكثر استجابة للتغير في السعر في الأجل الطويل منه في الأجل القصير .

٩ ـ عندما يكون السعر محدداً عند مستوى ادنى من مستوى توازن السوق يكون المشترون راغبين في شراء قدر اكبر مما يرغب البائعون في عرضه وينشأ عن ذلك قصور في العرض . وتلعب العوامل غير السعرية مثل طوابير الانتظار ، وتدهور النوعية ، والعمليات غير القانونية دورا اكثر اهمية في عملية التحصيص .

١٠ ـ يجيب جهاز الأسعار على الأسئلة الثلاثة الأساسية للتخصيص كما يلي :

(أ) ماهي السلع التي يتم انتاجها ؟ والاجابة انه لن يتم انتاج وحدات اضافية الا اذا كان المستهلكون يعطونها قيمة أكبر من تكلفة الفرصة البديلة للموارد اللازمة لانتاجها .

(ب) كيف تنتج السلع ؟ ونجيب على ذلك بانه يتم اختيار الوسائل التي تؤدي الى أدنى تكلفة فرصة بديلة ممكنة . وحيث ان التكلفة الأدنى تعني ارباحا اعلى فان الأسواق تكافىء المنتجين الذين يكتشفون ويستخدمون وسائل انتاج ذات كفاءة عالية (تكلفة منخفضة) .

(ج) على من توزع السلع ؟ توزع السلع على الأفراد وفقا لكمية وسعر الموارد الانتاجية المعروضة في السوق . وسوف تخصص سلع اكثر للأشخاص القادرين على بيع كمية اكبر من الموارد الانتاجية ذات القيمة العالية بينما تخصص سلع اقل للأشخاص الذين يعرضون كمية صغيرة من الموارد ذات القيمة المنخفضة .

١١ ـ عندما يكون السعر محددا عند مستوى أعلى من مستوى توازن السوق فإن البائعين يرغبون في عرض كمية اكبر مما يرغب المشترون في شرائه بالسعر الجاري . ويتولد فائض عرض .

١٢ ـ تنقل اسعار السوق المعلومات ، وتنسق بين أفعال المشترين والبائعين وتوفر هيكل الحوافز الذي يحث صانعي القرارات على التصرف . وترشد المعلومات التي توفرها اسعار السوق المنظمين الى (أ) كيفية استخدام الموارد النادرة (ب) أي السلع يطلبها المستهلكون بقوة (بالنسبة لتكلفة الفرصة البديلة) وتقيم أسعار السوق نظاما للثواب والعقاب areward- penalty system يحث الأفراد على التعاون فيما بينهم ، ويحفزهم

على العمل بكفاءة ، وان يستثمروا للمستقبل وان يعرضون السلع التي يشتد الطلب عليها ، وان يقتصدوا في استخدام الموارد النادرة ، وأن يستخدموا أساليب انتاجية تتسم بالكفاءة . ومع ان التخطيط الفردي غير المركزي هو سمة لاقتصاد السوق فان هناك توافق بين الصالح الخاص والرفاهية العامة كما لاحظ آدم سميث منذ زمن بعيد . وتعتمد كفاءة النظام على (أ) ظروف السوق التنافسية (ب) التعريف الدقيق لحقوق الملكية الخاصة .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

١ ـ ماهو هدف الأسعار ؟ وهل تفعل الأسعار شيئا غير انها توجه السلع الى من يملكون نقودا اكثر ؟ اشرح . وماهي العوامل التي تحدد سعر سلعة ما ؟

٢ ـ كم من السلع التالية تعتقد انه يتوافق مع القانون العام للعرض : (أ) الجازولين (ب) الغش في الامتحانات (ج) المجاملات السياسية لأعضاء السلطة التشريعية (د) خدمات الأطباء المتخصصين في القلب (هـ) الأطفال (و) الطلاق القانوني (ل) خدمات وزير ما ؟ اشرح اجابتك في كل حالة ,

٣ ـ اي العوامل التالية تعتقد انه يؤدي الى زيادة الطلب الحالي على لحم البقر :
(أ) الأسعار الأعلى للحوم الضأن (ب) الدخول الأعلى (ج) الأسعار الأعلى لحبوب الغذاء (د) محصول سنوي ممتاز من الحنطة (هـ) ارتفاع ثمن لحم البقر ؟

٤ ـ (أ) ان القوة الدافعة في اقتصاد السوق هي الصالح الفردي الخاص . (ب) ان التعاون بين الأفراد هو مفتاح نظام السوق . فبدون هذا التعاون لن يقوم تبادل وسوف تضعف الرفاهية الاقتصادية بشكل خطير . هل تعتقد ان هاتين العبارتين صحيحتين أم خاطئتين ؟ اشرح اجابتك .

٥ ـ انا لن نسمح لسعر الجازولين بأن يرتفع اكثر لأنه ضروري لكل من الفقير والغني . ولا نستطيع أن نسمح للغني بأن يستقطب الجازولين دون الفقير . وأنا أفضل تخصيص ١٠ جالون من الجازولين لكل سائق ـ غني وفقير» (قول شاع في الغرب خلال أزمة الجازولين في السبعينات) .

(أ) هل توافق على هذا الرأي ؟ ولماذا ؟

(ب) هل تظن ان الجازولين اكثر ضرورة من الغذاء ؟ هل يسمح للغني أن يستقطب

الغذاء دون الفقير ؟ هل يتم تخصيص الغذاء على أساس اعطاء كل من الغني والفقير كمية متساوية ؟ ولماذا ؟

(ج) هل اجابتك على كل من (أ) و (ب) متوافقة ؟ اشرح .

٦ ـ ماهو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير:

«يرى الاقتصاديون أن الاسعار الأقل سوف تؤدي بالضرورة الى عرض أقل ومع ذلك فان هناك استثناءات على هذه القاعدة . فعلى سبيل المثال بيعت حاسبات الكترونية ذات عشرة خانات رقمية ten-digit بسعر ١٠٠ ريال . وفي سنة ١٩٨٠ انخفض سعر نفس النوع من الحاسبات الى اقل من ٣٠ ريال . ومع ذلك انتجت منشآت الأعمال وباعت من الحاسبات سنة ١٩٨٠ خمسة امثال ماقامت به سنة ١٩٧٠ . وهذا يعني ان الاسعار الاقل لم تؤد الى انتاج اقل وانخفاض في عرض الحاسبات المعروضة» .

٧ ـ اصاب البرازيل صقيع شديد دمر محصول البن . فقد انخفض المحصول من ٢٣ مليون كيس سنة ١٩٧٥ الى ٩,٥ مليون كيس سنة ١٩٧٦ . وحيث ان البرازيل منتج رائد للبن في العالم فقد انخفض عرض البن في العالم بشكل كبير سنة ١٩٧٦ . استخدم تحليل العرض والطلب لوصف :

(أ) ماحدث لسعر البن في سنة ١٩٧٦ .

(ب) استهلاك الفرد من البن في المملكة العربية السعودية سنة ١٩٧٦ مقارنا به في سنة ١٩٧٥ .

(ج) دخول منتجي البن في سنة ١٩٧٦ (كن دقيقاً في الاجابة) .

يوزع البن بواسطة السوق ، فهل يخلق الانخفاض الحاد في العرض قصورا ؟ ولماذا ؟

الفصل الرابع
العرض والطلب في القطاع العام

الفصل الرابع
العرض والطلب في القطاع العام

Supply And Demand for the public Sector

ان الدور الاقتصادي للحكومة بالغ الأهمية ، ذلك أن الحكومة هي التي تسن القوانين التي تنظم حركة المجتمع . كما أنها تحدد حقوق الملكية وتحميها ، وهو أمر أساسي في اقتصاد السوق . وكما سيتبين فيما بعد فان السياسة الحكومية محدد رئيسي للاستقرار الاقتصادي . فقد تقوم الحكومة أحيانا ، باستخدام سياسة الدعم لتشجيع انتاج بعض السلع بينما قد تفرض ضرائب خاصة بهدف تخفيض انتاج بعض آخر . وفي حالات قليلة نجد أن الدولة مسئولة بشكل مباشر عن العملية الانتاجية . ومثل ذلك التعليم ، وخدمات البريد والقوى الكهربائية .

ولما كانت الحكومة تقوم بدور اقتصادي كبير ، فانه يعد أمراً حيوياً أن نفهم الأسلوب الذي تنتهجه في أداء هذا الدور والظروف التي تستطيع في ظلها أن تساهم في تخصيص الموارد بكفاءة ، وأن نتعرف على الوظائف أ المهام التي تتولاها الحكومة . ولكن لماذا تفشل الحكومة في تحقيق بعضما يطلبه الناس منها وعلى النحو الذي يطلبونه ؟ وماهي الأنشطة التي يجب أن تترك للسوق ؟ ان الاجابة على هذه التساؤلات المطروحة منذ زمن بعيد تحددها الأبحاث الحديثة في مجال الاقتصاد وخاصة تلك الأبحاث المتبعلقة بالاختيار العام public choice

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التركيز على نقط الضعف في جهاز السوق ، والسياسة الحكومية كوسيلة بديلة لحل المشكلة الاقتصادية . على آن مناقشة تنظيمات السوق والقطاع العام سوف تتكرر في مواضع متعددة من هذه الدراسة . ذلك أن الاقتصاد السياسي ، وأسلوب عمل القطاع العام مقارنا بجهاز السوق من المفاهيم الاساسية في التحليل الاقتصادي .

الكفاءة الاقتصادية المثلى

Ideal Economic Efficiency

ان هناك حاجة الى معايير يمكن بها الحكم على السوق واجراءات السياسة العامة . ويستخدم الاقتصاديون مقياس الكفاءة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف . وهي تعني الحصول على أكبر نفع من الموارد بأقل قدر من النفقات .

ويتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الحياة العملية توافر شرطين أساسيين هما :

(أ) أن يحقق النشاط الاقتصادي الذي تتم ممارسته قدرا من المنافع يفوق التكاليف بالنسبة لأفراد المجتمع . وهذا يعني أن هذا النشاط يزيد من مستوى رفاهية بعض الناس دون أن يخفض مستوى رفاهية البعض الآخر على الأقل .

(ب) لن تتم ممارسة النشاط الاقتصادي اذا كانت التكاليف المترتبة عليه تفوق المنافع المحققة منه . ذلك أن القيام بمثل هذا النشاط الذي يضيف إلى التكاليف أكثر مما يولد من المنافع سوف يخلق ضررا لبعض الناس يزيد على المنافع التي يجنيها البعض الآخر وبذلك يكون الأثر الصافي لهذا النشاط سالبا .

وهكذا فان الفكرة العامة صريحة . انها تعني ببساطة أنه عند أي مستوى من التكاليف يجب الحصول على أكبر قدر من المنافع أو الفوائد benefits الممكنة .

وبعبارة أخرى أنه يستهدف الحصول على قدر معين من المنافع بأقل قدر ممكن من التكاليف . فليس يغيب عن الفكر أن الأفراد عادة هم الهدف النهائي لصانع القرار في اقتصاد ما . فالأفراد هم الذين يتحملون التكاليف ويحصلون على الفوائد من الأنشطة الاقتصادية . وينطبق مفهوم الكفاءة الاقتصادية على توزيعات الدخل المحتملة ، وبرغم أن أي تغيير في توزيع الدخل قد يغير أو يعدل الحزمة الأكفء من السلع والخدمات التي تحقق الكفاءة فان الاقتصاد الوضعي لا يقول لنا شيئا عن الكيفية التي يوزع بها الدخل . وبديهي أن هناك معلومات لدى كل منا عن نمط توزيع الدخل . ومعظم الناس يريدون أن يتم توزيع الجزء الأكبر من الدخل على النحو الذي يرغبونه ولا يخفى أن كل نمط لتوزيع الدخل يقابله تخصيص أمثل للموارد يكون هو الأعلى كفاءة .

ونظرة متعمقة الى العرض والطلب ، عندما تلعب المنافسة دورها سوف تساعد على فهم ماهية الكفاءة . ذلك أن منحني العرض يعكس تكلفة الفرصة البديلة للمنتجين . وكل نقطة من نقاط منحني العرض تشير الى الحد الأدنى لسعر كل وحدة

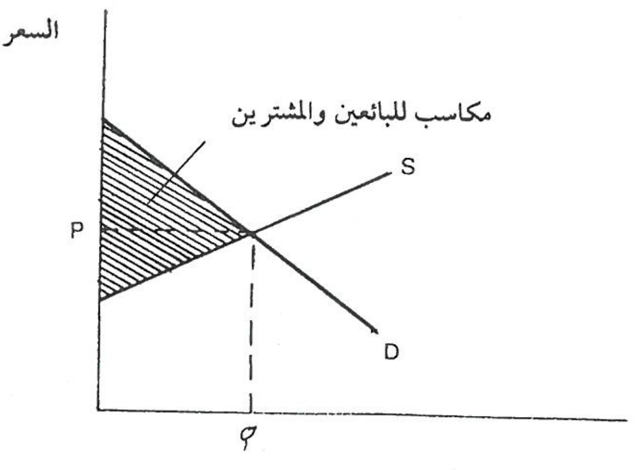
من وحدات السلعة الذي يمكن أن يتم الانتاج عندها دون خسارة للبائع . وكذلك فان كل نقطة على منحني الطلب تعكس تقويم المستهلك للسلعة ـ أوالسعر الأقصى الذي يقبل دفعه في كل وحدة منها . وفي أي وقت يكون تقويم المستهلك أعلى من تكلفة الفرصة البديلة للمنتج ـ الحد الأدنى لسعر العرض ـ فان انتاج وبيع السلعة يولد كسبا متبادلا

وعندما يتأثر البائع والمشتري بكل من الانتاج والتبادل فان السوق التنافسية الموجهة بكل من قوى العرض والطلب تتسم بالكفاءة .

والشكل رقم (١) يبين صحة هذا القول . ذلك أن منتجي سلعة ما «الدراجات» على سبيل المثال سوف ينتجون وحدات اضافية طالما أن سعر السوق يزيد على تكاليف

شكل رقم (١) التبادل المثالي في السوق

ومن الشكل رقم (١) يتضح أنه عندما توجد قوى المنافسة ، فان السعر يتجه الى نقطة التقاطع بين منحنى العرض ومنحنى الطلب . وعند هذا السعر تكون تكلفة الفرصة البديلة للبائع لانتاج الوحدة الأخيرة مساوية تماما لتقويم المشتري لهذه الوحدة . وتتحقق كل المكاسب المحتملة من عملية الانتاج والتبادل .



الانتاج . وبالمثل فان المستهلكين سوف يكسبون من شرائهم وحدات اضافية ، طالما أن ما يحصلون عليه من منافع ـ ويحددها ارتفاع منحني الطلب ـ تفوق سعر السوق . وتحدد قوى السوق كمية الانتاج والسعر عند مستوى التوازن . وعند نقطة التوازن في الشكل رقم (١) تكون الكمية هي«Q» والسعر هو«P» وعلى ذلك يتم انتاج جميع الوحدات التي تفوق عندها المنافع التي يجنيها المستهلك التكاليف التي يتحملها المنتج في انتاج هذه الوحدات .

وعلى ذلك يتحقق الشرط الأول للكفاءة الاقتصادية . ذلك أن كل المنافع المحتملة من عملية التبادل بين المستهلكين والمنتجين (المنطقة المظللة بالشكل البياني) قد استوعبت تماما . ومع ذلك فان الانتاج بعد النقطة ، لا يحقق الكفاءة الاقتصادية . فاذا تم انتاج اكثر من «Q» دراجات فان الشرط الثاني لا يتحقق ، حيث أن المستهلكين يقومون الوحدات الاضافية بأقل من تكاليفها . لذلك فانه في ظل المنافسة يجد العارضون أن انتاج مايزيد عن «Q» غير مربح لأن التكاليف تزيد على العوائد حينئذ .

وعلى ذلك فان المستهلكين والمنتجين سوف يسترشدون بجهاز الأسعار حتى الانتاج عند المستوى «Q» . والافراد في سعيهم لتحقيق منافع لهم يسترشدون بما يشبه اليد الخفية invisible hand لزيادة الرفاهية العامة . وهنا مالاحظه آدم سمث قبل ٢٠٠ سنة .

لماذا تفشل اليد الخفية ؟

Why Might The Invisible Hand Fail?

هل مازالت اليد الخفية تعمل حتى اليوم ؟ ولماذا تفشل ؟ ونجيب على ذلك بأن هناك أربعة عوامل رئيسية يمكن أن تحد من قدرة اليد الخفية على ممارسة دورها السحري .

نقص المنافسة Lack of Competition

ان المنافسة ذات أهمية حيوية لعمل جهاز الأسعار على نحو صحيح . فهذه المنافسة هي التي تدفع أسعار سلع الاستهلاك الى الانخفاض حتى مستوى تكاليفها . كما أن المنافسة في أسواق عناصر الانتاج تمنع كل من :

(أ) البائعين من رفع أسعارهم بصورة حادةللمنتجين .

(ب) المشترين من تحقيق ميزات على حساب أصحاب الموارد الانتاجية . وعلى ذلك فان وجود المنافسين يضعف قوى كل من المشترين والبائعين على توجيه السوق الى مايحقق مصالحهم الخاصة .

وليس يخفى أن الطرائق الحديثة للانتاج على نطاق واسع تحقق ، غالبا ، للمنتج الكبير ميزة في تكاليف الانتاج على منافسيه من المنتجين الأصغر . ففي صناعات عديدة - مثل السيارات ، والصلب والطيران المدني ، والالمونيوم يقوم عدد قليل من المنشآت بالانتاج كله . وهكذا فان ضخامة رأس المال المطلوب استثماره في هذه الصناعات يجعل المنشآت الانتاجية الكبيرة القائمة تتمتع بوقاية جزئية من ضغط المنافسة الذي يولده دخول منتجين جدد .

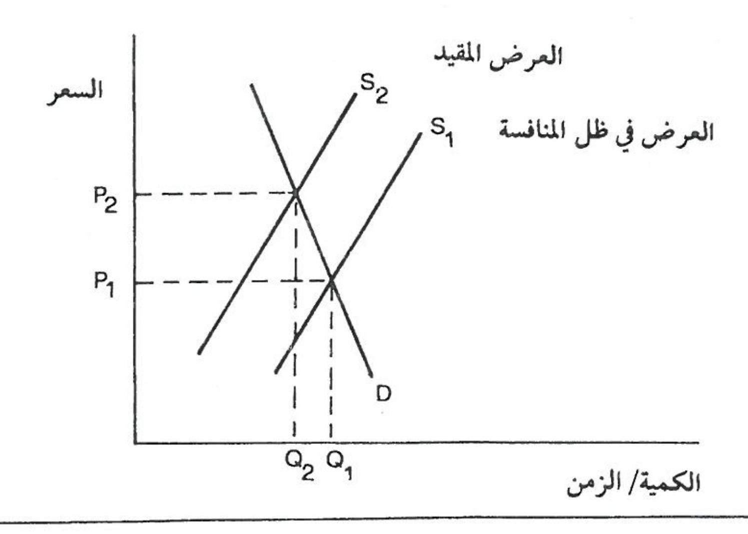
ولما كانت المنافسة هي عدو الأسعار المرتفعة ، فانه يكون لدى البائعين دافع قوي لتجنب ضغوطها بتفضيل التواطؤ على المنافسة . وعلى المستوى الفردي ، ليس ثمة ريب أن كلا منا يفضل أن يفلت من قبضة المنافسة . فالطلبة ، مثلا ، لا يحبون وجود منافسين أشداء في وقت الاختبار عند السعي للالتحاق بالدراسات العليا ، أو في حياتهم الاجتماعية أو العاطفية . وبالمثل ، فان البائعين يفضلون وجود عدد قليل من المنافسين الحقيقيين .

ويوضح الشكل رقم (٢) كيف يكسب البائعون من عملية التواطؤ collusive action . فاذا تمكنت مجموعة من البائعين من منع المنافسة التي تنشأ عن دخول منتجين جدد الى السوق فانهم يتمكنون من رفع أسعارهم . ويتمثل الايراد الكلي لهؤلاء البائعين ببساطة في حاصل ضرب سعر السوق في الكمية المباعة . وتتعظم ايرادات البائعين ، فقط ، لو تم بيع كمية الانتاج المقيدة (Q_2) وليس الكمية التنافسية للانتاج (Q_1) . والسعر المرتفع الاصطناعي (P_2) يكون أعلى من تكلفة الفرصة البديلة لعرض السلعة في اطار المنافسة . وعلى ذلك فان هذا السعر لا يعكس المستوى الفعلي للندرة .

وعلى ذلك فانه من صالح المستهلكين والمجتمع أن يزداد الانتاج الى (Q_1) وهو مستوى الانتاج الذي يتفق مع الكفاءة الاقتصادية . وحينئذ يكون من صالح البائعين أن يخلقوا ندرة زائفة في السلعة من ثم يرفعون سعرها ، واذا تمكن البائعون من استخدام التواطؤ فيما بينهم أو اجراء حكومي ، أو غير ذلك من الوسائل التي تقيد العرض ، فانه يمكنهم تحقيق مكاسب . ومع ذلك فان المستوى المقيد للانتاج يؤدي الى حدوث عدم

شكل رقم (٢) التلاعب في الأسواق

من الشكل يتضح أنه اذا تمكنت مجموعة من البائعين من تقييد دخول منافسين ، وتخفيض حجم الانتاج ، فقد يمكنهم ، أحيانا ، الحصول على عائد أكبر من بيع كميات أقل من الانتاج . مع ملاحظة أن اجمالي ايراد المبيعات $P_2 Q_2$ من العرض المقيد يفوق عائد المبيعات $P_1 Q_1$ من العرض في ظل المنافسة .



كفاءة اقتصادية حيث لا يتحقق الشرط الثاني لهذه الكفاءة . وهذا يعني وجود تعارض بين مصالح البائعين وبين ماهو أفضل للمجتمع ككل .

وهكذا فانه عندما يكون هناك عدد قليل من المنشآت في الصناعة ويمكن تقييد منافسة الداخلين الجدد الى هذه الصناعة ، فان البائعين قد يتمكنون من توجيه السوق الى مايحقق مصالحهم . وقد يستطيع العارضون تجنب ضغوط المنافسة من خلال الاتفاق الضمني أو العلني فيما بينهم . فلماذا تعمل الحكومة للمحافظة على المنافسة ؟ ونجيب على ذلك بأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال اصدار التشريعات التي تمنع التواطؤ بين المنتجين ، ومنع الاحتكار ، ومنع الاعلانات الكاذبة .

ويؤيد الاقتصاديون قيام الحكومة باجراءات تؤكد وتدعم المنافسة . ومع ذلك فان هناك مناقشات هامة حول مدى فاعلية السياسات المتبعة في هذا المجال . إ لا أن

قليلاً من الاقتصاديين من يرض عن فاعلية دورالحكومة كمشجع للمنافسة ، ويرى كثيرون أن الحكومة لابد أن تنتهج سياسة قوية لمنع الاحتكار ويعتقد هؤلاء أن هذه السياسة يجب أن تعمل على زيادة عدد المنافسين في كثير من الصناعات التي يسيطر عليها عدد قليل من المنشآت . ولكي تنجح هذه السياسة يجب أن تخلو من التناقضات التي قد تفرزها العملية السياسية .

الآثار الخارجية ـ ماذا أنت فاعل بجارك ؟

Externalities-What Have You Been Doing To Your Neighbor

يولد انتاج واستهلاك بعض السلع آثارا يفشل السوق في تسجيلها ، وهي ما يسمى بالآثار الخارجية . وهي تحدث عندما تؤثر أفعال فرد ما أو مجموعة ما على رفاهية أفراد آخرين دون ارادتهم .

والأمثلة على هذه الآثار الخارجية كثيرة . فاذا كنت تعيش في منزل وتمنعك الضوضاء الصادرة عن جهاز التسجيل لدى جيرانك من دراسة مادة الاقتصاد فان جيرانك حينئذ يخلقون أثرا خارجيا . ذلك أن أفعالهم هذه تفرض عليك تكاليف لا ترغب في تحملها . كما أن قيادتك لسيارتك في أوقات الذروة يتسبب في زيادة زحام السيارات ومن ثم فانك تفرض تكلفة على السيارات الأخرى . ولا يترتب على كل الآثار الخارجية تكاليف ففي بعض الأحيان تؤدي أفعال بعض الناس الى خلق منافع benfits لاطراف لا تشارك في هذه الأفعال . فصاحب المنزل الذي يعمل على بقاء منزله في حالة جيدة ويحافظ على نظافته ويهتم بصيانته يشارك في تحسين المستوى الجمالي للمجتمع ككل ، ومن ثم يستفيد من ذلك كل أفراد المجتمع . كما أن مشروع التحكم في الفيضان الذي يفيد المقيمين في أعلى النهر يولد منافع أيضا لمن يعيشون حول مجرى هذا النهر . كما أن النظريات العلمية تفيد واضعيها ولكن المعلومات التي تكشف عنها تشارك في تحقيق الرفاهية للآخرين . وهكذا فان الآثار الخارجية تعني الآثار الجانبية لفعل مايؤثر على رفاهية آخرين دون ارادتهم . وقد يستفيد هؤلاء (يحققون منافع خارجية) أو يضارون (بسبب تحمل تكاليف خارجية (external costs .

وقد نتساءل لماذا تخلق الآثار الخارجية مشاكل لآلية السوق ؟ يساعدنا الشكل رقم (٣) في الاجابة على هذا السؤال . فعندما تتسم الأسواق المتنافسة بالتوازن فان تكلفة سلعـة ما (بما فيها الربح العادي للمنتج) سوف يدفعها المستهلكون . فاذا لم تكن المنافع التي يحصل عليها المستهلكون أكبر من تكلفة الفرصة البديلة للانتاج ، فلن يتم انتاج السلع . ولكن ماذا يحدث عندما تكون هناك تأثيرات خارجية ؟

دعنا نفترض أن منشأة ما تفرغ دخانا في الهواء أو تلقي بمخلفاتها في مياه النهر . حينئذ نجد أن موارد ذات قيمة ، وهي الهواء النقي والماء النقي ، قد استخدمت ولكن تكاليف هذا الاستخدام لن تدفعها المنشأة . ولا مستهلكو انتاجها .

وكما يوضح الشكل رقم (٣ ـ أ) فان منحني العرض سوف يظهر تكلفة الفرصة البديلة للانتاج بأقل من مستواها الفعلي عند وجود تأثيرات خارجية . وعندما يأخذ المنتج في حسبانه التكاليف الخاصة فقط ويتجاهل التكاليف التي فرضت على الأطراف الثانوية ينشأ لدينا منحني العرض (S_1) أما اذا أخذت التكاليف الكلية في الحسبان فسوف ينشأ منحني العرض (S_2) على أن منحني العرض الفعلي (S_1) لا يعـكس تكلفـة الفرصـة البديلة لانتاج السلعة . لذلك فان المنتج يعتقد خطأ أن تكلفة الفرصة البديلة منخفض بدرجة تدفعه الى زيادة العرض . ويزداد الانتاج من (Q_2) الى (Q_1) رغم أن المجتمع يقوم الوحدات الاضافية من السلعة بأقل من تكاليفها . وهكذا ينعدم وجود الشرط الثاني من شروط الكفاءة الاقتصادية . وهذا يعني حدوث عدم كفاءة اقتصادية في صورة تلوث الهواء والماء . وهكذا تكون الصورة النهائية أن الضرر الذي ينتج عن التلـوث يفـوق المنافع التي يحققها بعض الناس .

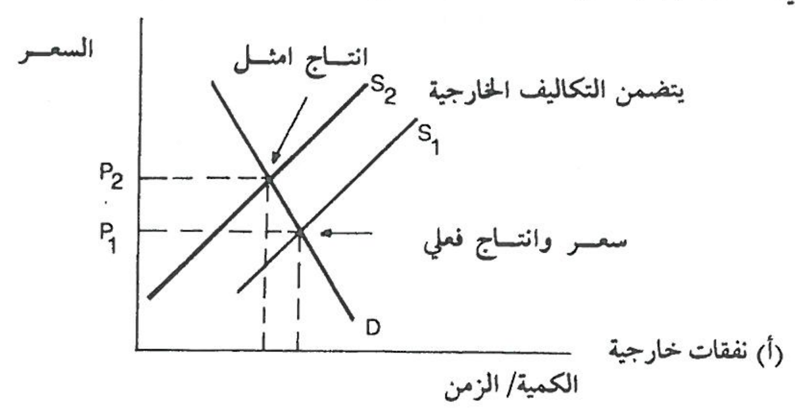
وكما يوضح الشكل رقم (٣ ـ ب) فان المنافع الخارجية قد تفرز مشاكل أيضا . فعندما تتحقق هذه المنافع فان منحني طلب السوق (D_1) لا يعكس كل المنافـع التـي تشتمل على تلك المنافع التي يحصل عليها اطراف اخرى ثانوية . وهكذا يتحقق الانتاج (Q_1) . ولكن هل يمكن للمجتمع أن يكسب من انتاج قدر اكبـر من هذه السلعـة ؟ والاجابـة هي نعـم ذلك أن منحـني الطلـب (D_2) يعـكس كلا من المنافع المبـاشرة للمستهلكين والمنافع الثانوية للأطراف الثانوية . ويزداد الانتـاج من (Q_1) الى (Q_2) ويتحقق كسب صافي للمجتمع . ومع ذلك ، فانه حيث يعجز المستهلكون والمنتجون عن تحقيق منافع ثانوية فسوف يتحدد مستوى الاستهلاك عنـد (Q_1) وهـذا يعنـي أن

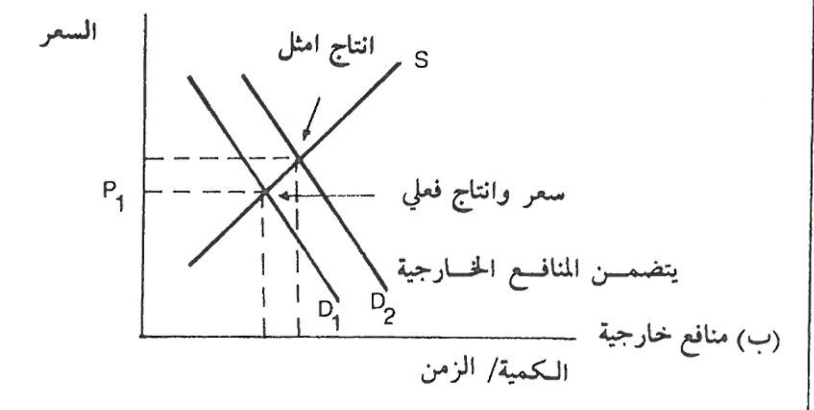
الكسب الصافي المتوقع من مستوى الانتاج الأكبر (Q_2) سوف يفقد.وهكذا لا يتحقق وجود الشرط الأول للكفاءة الاقتصادية .

وعلى ذلك فان الأسواق المتنافسة تفشل في اعطاء المستهلكين والمنتجين مؤشرات صحيحة عندما تحدث تأثيرات خارجية . حيث تميل السوق الى تخصيص قدر أقل من الموارد لانتاج السلع ذات المنافع الخارجية ، وتخصيص قدر اكبر من الموارد لانتاج السلع التي ينجم عنها تكاليف اضافية يتحملها الآخرون دون ارادتهم .

شكل رقم (٣) التأثيرات الخارجية ومشاكل السوق

عندما تكون التكاليف الخارجية قائمة كما هو موضح بالشكل (أ) فان مستوى انتاج سلعة ما يزيد عن الكمية المرغوبة . وبالعكس فان انتاج سلع تولد منافع خارجية في السوق (ب) تكون عند مستوى أقل من المستوى الأمثل .





السلع العامة ـ مشاكل اكثر للسوق Public Goods- More Problems for Market

ان بعض السلع لا يمكن الحصول عليها من خلال السوق بسبب عدم وجود وسيلة لاستبعاد المستهلكين غير القادرين على دفع ثمنها . وتسمى السلع التي لابد أن تستهلك بصورة مشتركة «سلع عامة public goods» . ويشكل الدفاع ، والعدالة والنظام النقدي ، والشعر والنظريات العلمية أمثلة لهذه السلع العامة . ذلك أن الدفاع القومي يحمي الجميع . فليست هناك وسيلة معروفة يمكن من خلالها توفير الأمن القومي لفئة من الناس دون الآخرين . كما أن ماتقوم به السلطة النقدية المركزية من أعمال هي سلع عامة . ذلك أن النظام النقدي الذي يؤثر على أسعار الأشياء التي يشتريها الناس يؤثر أيضا على الأسعار والدخول لدى الآخرين .

ولكن لماذا تخلق السلع العامة مشاكل للسوق ؟ ان هناك رابطة مباشرة بين الاستهلاك والدفع في ظل الوضع النموذجي للسوق فاذا لم تدفع لن تستهلك . وبالمثل ، توفر مدفوعات المستهلكين الحافز لعرض المنتجات ومع ذلك فان السلع العامة تستهلك بشكل جماعي . فلو وفرت سلعة عامة لشخص ما ، فانها في ذات الوقت تكون متاحة للآخرين كذلك . وحيث لا يمكن استبعاد الناس فسوف يتحطم الدافع لديهم لاعطاء تقويم صحيح للسلعة . ولكن لماذا تدفع بشكل اختياري «نصيبا عادلا» في نفقات الدفاع ودور العدالة والحماية التي توفرها الشرطة لو أن هذه السلع توفرت بالسوق ؟ لو شارك بعض الناس بقدر كبير فانه يمكن عرض السلعة العامة دون نظر الى ما تفعله أنت . واذا لم يدفع البعض الآخر من الناس فلن تختلف أفعالك كثيرا . وعلى ذلك يكون لدى كل شخص دافع للاختيار ، ليرفض الدفع الاختياري للسلعة العامة . وعندما يتمكن كل شخص من الاختيار ، ماذا يحدث ؟ لن ينتج قدر كبير جدا من السلع العامة . وهذا في الواقع هو السبب في عدم قدرة السوق على توفير السلع العامة بشكل كفء . ذلك أنه سوف تخصص موارد أقل لانتاج السلع العامة لأن أغلب الناس ، بدافع من مصالحهم الخاصة ، سوف يرفضون دفع ثمن لهذه السلع . وغالبا ، مايكون هناك تعارض بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة فيما يختص بالكفاءة الاقتصادية بسبب طبيعة السلع العامة .

عدم الاستقرار الاقتصادي Economic Instability

اذا كان للسوق أن يعمل بصورة جيدة فانه لابد من وجود نظام مستقر للتبادل

النقدي monetary exchange system والكثير من عمليات التبادل في السوق تتضمن بعدا زمنيا . فالمنازل ، والسيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والأرض ، والمباني ، وكثير من البنود الأخرى يتم الدفع لها خلال فترة تمتد شهورا أو سنوات . فاذا كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية (الريال ، الدولار ، الجنيه مثلا) تتذبذب بشدة فان القليل من الناس يقومون بمبادلات طويلة الأجل وذلك بسبب عدم التأكد .

ان الانفاق الحكومي والسياسات النقدية تولد أثرا قويا على الاستقرار الاقتصادي . فاذا أديرت على نحو صحيح فانها تشارك في صنع هذا الاستقرار ، والاستخدام الكامل والكفء للموارد ، واستقرار الاسعار . ومع ذلك ، فان سياسة الاستقرار غير الملائمة قد تخلق بطالة واسعة النطاق ، وارتفاعاً سريعاً في الأسعار أو كلاهما معا . وليس هناك اتفاق تام بين الاقتصاديين على مدى تحقيق السياسة العامة للاستقرار الاقتصادي وتعزيز مستوى التوظف الكامل . فهم يجادلون ، غالبا ، في أثر الادوات المختلفة للسياسة . ويتفق الجميع على أن استقرار البيئة الاقتصادية أمر حيوي في اقتصاد السوق .

اقتصاديات العمل الجماعي The Economics of Collective Action

ان النظام السعري سوف يفشل في تحقيق المستويات المثالية للكفاءة اذا (أ) كانت الأسواق غير تنافسية . (ب) وجدت التأثيرات الخارجية (ج) وجدت السلع العامة . (د) اتسم الاقتصاد الكلي بعدم الاستقرار وعدم التأكد .

فاذا كان القطاع العام قادرا على تصحيح هذا القصور فانه يمكن للمجتمع أن يحقق مكاسب صافية . فمحصلة السياسة العامة يجب أن تكون ايجابية .

ومن الأهمية أن نعرف أن دور القطاع العام يمكنه أن يحسن من مستوى كفاءة السوق . ومع ذلك فانه من الأهمية أن نعترف بأن العمل الجماعي collective action هو مجرد صورة بديلة للتنظيم الاقتصادي ، فهو يتحدد ، شأنه شأن السوق ، عن طريق السلوك الانساني وقرارات الافراد .

واذا كنا نسعى الى عقد مقارنة ذات معنى بين التخصيص الذي يتم من خلال السوق والعمل الجماعي ، فان هناك حاجة الى نظرية ثابتة تساعدنا على فهم صورتي التنظيم الاقتصادي . ولقد ساعد تحليل الاختيار العام public choice analysis على احداث تطور هام في فهم عملية صنع القرار الجماعي في السنوات الأخيرة . وللربط بين

الاقتصاد والسياسة فان نظرية الاختيار العام تطبق المبادىء والمنهجية الاقتصادية على الاختيارات العامة .

وبالاضافة الى الاختيارات التي تفرزها السوق فان اختيارات الناخبين والسياسيين ، وجماعات الضغط والاداريين ، في دولة رأسمالية مثل الولايات المتحدة ، يقومون بالاختيار العام الذي يؤثر عليهم فضلا عن التأثير على كثير من الناس الآخرين . وفي المجتمعات الديمقراطية تؤثر تفضيلات الأفراد على ما تنتهي اليه القرارات الجماعية ، كما تؤثر على النتائج التي تتحقق من خلال السوق . وليست الحكومة شخص يقف على القمة ويتخذ قرارات تحقق صالح المجتمع دائما . فهي مجرد مؤسسة يتخذ الأفراد من خلالها قرارات جماعية ويقومون بأنشطة بشكل جماعي .

ومن المسلمات أو البديهيات في نظرية الاختيار العام أن سلوك الأفراد في الساحة السياسية تحركه اعتبارات مشابهة لتلك التي تؤثر على سلوكهم السوق . فاذا كانت المصلحة الذاتية هي المحرك لقوى السوق فان هناك كل أسباب الاعتقاد بأنها تشكل عاملا محفزا عندما تتم الاختيارات بشكل جماعي .

فاذا تأثرت الاختيارات التي تفرزها السوق بالتغيرات في التكاليف الخاصة المتوقعة بالنسبة الى المنافع ، فان هناك كل الأسباب لتوقع أن مثل هذه التغيرات تؤثر أيضا على الاختيارات السياسية .

ولقد طور الاقتصاديون نظرية مستقرة ومنطقية لتحليل سلوك الناس يمكن اختبارها على أساس من الأحداث الواقعية . ومن خلال النظرية والاختبار التطبيقي يمكن أن نجد تفسيراً للأعمال الاقتصادية المتعددة لصانعي القرار ، ولكيفية عمل السوق بشكل عام .

وفي المجال العام لا يتغير الهدف وهو أن نشرح الكيفية التي تتم بها عملية صنع القرار الجماعي على مسرح الواقع . وهذا يعني تطوير نظرية مستقرة منطقيا ومتماسكة تربط بين السلوك الفردي والعمل الجماعي ، وتحلل الفروض الجوهرية لهذه النظرية ، وتختبر هذه الفروض في ضوء الأحداث الواقعية .

ولما كانت نظرية صنع القرار الجماعي لم يتم تطويرها على النحو الذي وصلت اليه نظرية سلوك المستهلك ، فمن الطبيعي أن تكون النتائج أقل تحديدا . ومع ذلك فانه خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة ، أضاف علماء الاجتماع الكثير الى مفهومنا لتخصيص الموارد

اعن طريق القطاع العام(١) . ويتم حاليا دراسة هذا الموضوع على مستوى أكثر تقدما للدراسات العلمية .

أوجه الاختلاف والتماثل بين السوق والعمل الجماعي(٢)

Differences and Similarities Between Market and Collective Action

ان هناك بعض الخصائص الاساسية التي تؤثر على نتائج كل من السوق والقطاعات العامة . وقد سبق أن لاحظنا أن هناك من الأسباب مايؤدي الى الاعتقاد بأن الحوافز الموجودة في كل من القطاعين متماثلة . ومع ذلك فان هناك اختلافات هيكلية أساسية فالتبادل الأختياري الذي تنسقه الاسعار سمة أساسية لاقتصاد السوق (برغم أنه اذا وجدت تأثيرات خارجية يتحقق تبادل اجباري كذلك) . وفي المجتمعات الديمقراطية فان السمة الاساسية للعمل الجماعي تتمثل في حكم الأغلبية ، وهي قاعدة فعالة سواء بشكل مباشر أو من خلال الاجراءات التشريعية . دعنا نلقي نظرة فاحصة لكل من أوجه الاختلاف والتماثل بين القطاعين .

(١) السلوك التنافسي قائم في كل من السوق والقطاعات العامة فرغم الاشارة الى قطاع السوق بأنه «القطاع التنافسي» فانه يبدو واضحا أن السلوك التنافسي موجود في كل من القطاعين . فالسياسيون يتنافسون لكسب المقاعد الانتخابية . كما أن موظفي القطاع العام كأقرانهم من العاملين في القطاع الخاص ، يتنافسون من أجل الترقية أو الحصول على دخول أعلى وقوة أكبر . كما يتنافس أعضاء جماعات الضغط ، في الدول الرأسمالية ، لتحقيق مكاسب مالية ، أو قرارات تفضيلية ، وتشريعات تحقق مصالح الجماعات التي يمثلونها . على أن طبيعة المنافسة ومعايير النجاح فيها يختلفان فيما بين القطاعين . ومع ذلك فان القطاعين معا يواجهان بالضرورة المشكلة الحقيقية للندرة ومن ثم الحاجة الى آلية التحصيص . وعلى ذلك فان السلوك التنافسي ينتج عن الحاجة الى تحصيص السلع والموارد النادرة .

---

١ ـ ان اضافات Duncan Black, James Buchanan, Kenneth Arrow Gordon Tullock, Mancur Olson, Anthony Downs كانت هامة بشكل خاص .

٢ ـ ان الجزء الخاص «بالاختيار العام» في هذا الكتاب يحلل موضوعات الأشكال المختلفة للتنظيم الاقتصادي ـ السوق مقابل العمل العام ـ بشكل أكثر تفصيلا .

(٢) يمكن لتنظيم القطاع العام أن يحطم الرابطة الفردية بين الاستهلاك والدفع individual consumption-payment link . ففي اطار السوق ، لابد أن يدفع المستهلك ثمن السلع التي يرغب في الحصول عليها . فهناك تطابق بالنسبة لكل فرد بين استهلاك سلعة ما ودفع ثمن شرائها . وفي هذا المجال يوجد اختلاف أساسي بين السوق والعمل العام . اذ لا تقيم الحكومة عادة علاقة فردية بين ما يدفعه شخص ما من الضرائب وما يستهلكه هذا الشخص من السلع السياسية .

ذلك أن ما يتحمله الفرد من عبء ضريبي لن يختلف سواء كان يؤيد أو لا يؤيد سياسات الحكومة في مجالات الدفاع القومي أو الزراعة أو علاج الفقر . ولا يخفى أن دافع الضريبة انما يدفعها لدعم التعليم وزارعي الشمندر ، وشركات الطيران والمراكز الثقافية وغير ذلك من السلع السياسية political goods [٣] بصرف النظر عما اذا كان يستهلك أو يستخدم هذه السلع . وفي بعض الحالات قد يسوء وضع فرد ما بسبب برنامج تبنته الحكومة . ومع ذلك فان هذه الحقيقة لا تغير ما يدفعه هذا الفرد من ضرائب لصالح السلع السياسية وهي السلع (أو السياسات) التي تنتجها العملية السياسية . وفي حالات أخرى قد يحصل الفرد على منافع كبيرة (سواء منافع نقدية أو ذاتية) من اجراء حكومي دون حدوث تأثير جوهري على ما يتحمله من عبء ضريبي . وعلى ذلك فان العلاقة المباشرة بين الاستهلاك الفردي من السلعة وما يدفعه ثمنا لها غير قائمة في القطاع العام .

(٣) تفرض الندرة علاقة كلية بين الاستهلاك والدفع في كل من القطاعين الخاص والعام . فرغم أن الحكومة تستطيع أن تحطم العلاقة بين ثمن السلع وحق الفرد في استهلاكها فسوف تظل العلاقة بين الاستهلاك الكلي والمدفوعات الكلية حقيقة قائمة . ذلك أن عرض السلع النادرة يتطلب التخلي عن عدد من البدائل . ولاريب أن شخصا ما لابد أن يدفع تكلفة عرض السلع النادرة بصرف النظر عن القطاع الذي قام بانتاجها (أو بتوزيعها) . فليست هناك وجبات مجانية سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام . فالسلع المجانية التي يوفرها القطاع العام تكون كذلك بالنسبة للأفراد فقط . ولكنها ليست مجانية من وجهة نظر

---

٣ ـ «السلعة السياسية» تعبير واسع يستعمل لوصف أي فعل يأتي به القطاع العام . وتجدر الاشارة الى أن السلع السياسية قد تكون سلعا خاصة أو سلعا عامة .

المجتمع بكل تأكيد . اذ لا يخفى أن دافعي الضرائب لابد أن يدفعوا تكلفة انتاج السلع التي تختارها الحكومة لتوزعها مجانا على مستهلكيها من أفراد المجتمع .

وهكذا فان كل زيادة في كمية السلع التي يقدمها القطاع العام تؤدي الى زيادة في التكاليف الكلية التي تتحملها الحكومة . وعلى ذلك فان زيادة السلع السياسية تعني زيادة الضرائب . وكل ذلك يعني أن وجود الندرة لا يؤدي الى تحطيم العلاقة بين الاستهلاك الكلي والتكاليف الكلية للانتاج بسبب نشاط القطاع العام .

(٤) **عنصر الالزام قائم في القطاع العام** . فكما بينا حالا ، فان التبادل الاختياري هو السمة الغالبة لتنظيم السوق . ذلك أن التبادل الاجباري غير قائم الا عندما توجد الاثار الخارجية . ففي السوق ليست الأقلية في حاجة الى أن تخضع للأغلبية . فعلى سبيل المثال ، فان آراء الأغلبية ، حتى ان كانت أغلبية ساحقة ، لا تمنع الأقلية من المستهلكين من شراء ما ترغبه من السلع . وليس ثمة ريب أن الحكومة تملك حق منع أستعمال الاكراه والقسر . فالشركات الكبرى في الولايات المتحدة مثل شركة جنرأل موتورز ذات قوة اقتصادية كبيرة ولكنها لا يمكنها ان تفرض على شخص ما شراء منتجاتها . وعلى النقيض من ذلك فانه اذا اقرت الأغلبية (بطريق مباشر أو عن طريق السلطة التشريعية) سياسة معينة فان الأقلية يجب أن تلتزم بهذه السياسة وان تساهم في دفع تكاليفها حتى لو أن هذه الأقلية تعارض هذه السياسة بشدة . على أن حق الاجبار يكون ضروريا أحيانا لتطوير التعاون الاجتماعي وتنميته . فعلى سبيل المثال ، فان التشريع الذي يجبر الأفراد على الوقوف عندما تضيء اشارة المرور اللون الأحمر ، أو على قيادة السيارات على الجانب الأيمن من الطريق يدعم سلامة الناس جميعًا . وعلى هذا وقوة عن الأفراد الذين يفتقرون الى هذه الموارد .

العرض والطلب على نشاط القطاع العام

The Supply of, and Demand for Public Sector Action

ليس يخفى أن المستهلكين انما يطلبون السلع في السوق بما لديهم من قوة شرائية في صورة ريالات أو دولارات مثلا . كما يعرض المنتجون السلع في هذه السوق . وتتأثر تصرفات الفريقين بالمصلحة الذاتية . وفي النظام السياسي الديمقراطي يمثل الناخبون والمشرعون المستلهكين والمنتجين . فالناخبون يطلبون السلع السياسية ' اردهم

السياسية political resources - الأصوات ، الضغط على السلطة التشريعية ، المساهمات ، القدرات التنظيمية) . أما المشرعون الحريصون على كسب الأصوات الانتخابية فهم عارضو السلع السياسية .

ولكن كيف يقرر الناخب تأييد عارض ما للسلع السياسية ؟ ان قرار الناخب في هذا المجال يتأثر بعوامل كثيرة ولكن مصلحته الذاتية هي أقوى العوامل دون ريب . وبفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها فان الناخبين سوف يؤيدون المرشحين الذين يتوقعون أن يقدموا لهم أغلب المنافع دون أن يتحملوا نفقات . وكلما كانت المكاسب المتوقعة التي يحققها المرشح أعظم زاد عدد الناخبين العاملين على نجاحه . فالناخب مثله مثل المستهلك في السوق ، سوف يسأل العارض ، ماذا يمكن أن تقدم لي ، وماهي تكلفته ؟ على أن هدف العارض السياسي هو تكوين ائتلاف لكسب الانتخاب . والسياسيون الباحثون عن الأصوات شأنهم شأن رجال الأعمال الباحثين عن الربح ، لديهم دافع قوي للاستجابة لآراء ناخبيهم . وأيسر السبل لكسب الأصوات ، سياسيا وماليا هو أن تعطي الناخبين أو تتظاهر ، على الأقل باعطائهم ما يريدون . فالسياسي الذي لا يهتم بآراء ناخبيه نادر كرجل الأعمال الذي يبيع زيت الخروع في مباراة لكرة القدم .

وهناك سببان أساسيان لاتجاه الناخبين الى التنظيم الاقتصادي للقطاع العام :

(١) **تخفيض الفاقد وعدم الكفاءة** الناشىء عن عدم وجود الأسواق المتنافسة والتأثيرات الخارجية ، والسلع العامة ، وعدم الاستقرار الاقتصادي .

(٢) **اعادة توزيع الدخل** . ذلك أن نشاط القطاع العام الذي يصحح أو يعمل على تصحيح أوجه القصور في السوق يكون جذابا . واذا ما أدير هذا النشاط على نحو صحيح فانه يحقق منافع للمجتمع اكثر من التكاليف التي يتحملها هذا المجتمع . على أن السياسة العامة في عالم الواقع تحركها غالبا الرغبة في تصحيح عيوب السوق . فسياسات منع الاحتكار توضع لدعم المنافسة . كما أن قيام الحكومة بدعم الدفاع القومي ، ومنع الجريمة ، ووضع نظام قانوني ، واقامة مشروعات السيطرة على الفيضان يرتبط بطبيعة السلعة العامة في هذه الأنشطة كما أن الآثار الخارجية تتعلق بالنشاط العام في مجالات مثل السيطرة على التلوث ، والتعليم ، والبحث العلمي . ومن الواضح أن الضرائب والانفاق ، والسياسات النقدية

للحكومة تستخدم للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في معظم الدول الغربية .

وقد ينشأ الطلب على نشاط القطاع العام من الرغبة في تغيير توزيع الدخل ، فليس هناك سبب لافتراض أن السوق الحرة تؤدي إلى التوزيع الأفضل للدخل . وفي الحقيقة فان التوزيع المثالي للدخل هي قضية تفضيل شخصي الى حد كبير . اذ لا يوجد شيء ما في الاقتصاد الواقعي يشير إلى أن توزيعا ما للدخل أفضل من توزيع آخر . فبعض الناس قد يرغبون في توزيع دخل أكثر على أصحاب الدخول المنخفضة . والرأي العلمي الشائع حول اعادة تويع الدخل على الفقراء يستند الى طبيعة السلع العامة الا وهي توفير دخل ملائم للجميع . على أن تخفيف حدة الفقر لا يساعد الفقراء وحدهم ولكنه يساعد الأغنياء كذلك . ذلك أن الناس في الفئتين المتوسطة والعليا للدخل ، مثلا ، قد يستفيدون عندما يحصل الناس الأقل حظا في الحياة على طعام وكساء ومأوى وصحة أفضل . واذا كان الأغنياء يكسبون فلماذا لا يعطون الفقراء باختيارهم ؟ ان السبب في ذلك هو نفس السبب الذي يجعل الأفراد يقدمون القليل للدفاع القومي اختياريا . وليس ثمة خلاف على أن الجهود الفردية لمواجهة الفقر لن تولد الا أثرا ضعيفا على الفقر في المجتمع . ولما كان التصرف الفردي ليست له أهمية فانه ينشأ لدى كل فرد دافع للتخلي عن المشاركة الاختيارية في مواجهة هذا الفقر . وحينئذ تعجز السوق عن توفير القدر اللازم لعلاجه .

وقد يرغب آخرون في اعادة توزيع الدخل لأسباب ترتبط بالأنانية فقد يسعون إلى زيادة دخولهم الشخصية . وقد تأخذ اعادة التوزيع ، أحيانا ، صورة تحويلات مباشرة للدخل direct income transfers وفي حالات أخرى ، قد تكون استراتيجية اعادة التوزيع غير مباشرة ، فقد تعمل على زيادة الطلب على خدمات شخص ما . وبصرف النظر عن أسلوب العمل ، فان الضرائب الأعلى سوف تصاحب عملية اعادة توزيع الدخل بشكل عام .

على أن اعادة توزيع الدخل بشكل فعال قد تؤثر عكسيا على مستوى كفاءة تخصيص الموارد والدافع الى الانتاج . وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لما تؤدي إليه اعادة توزيع الدخل على نطاق واسع من خفض لحجم الناتج الاقتصادي economic pie ، أولها ، أن مثل هذه الاعادة لتوزيع الدخل يضعف الرابطة بين النشاط الانتاجي والمكافأة . فعندما تأخذ الضريبة جزءا اكبر من دخل الفرد تقل المنافع التي يحققها من العمل الجاد والخدمة الانتاجية . وثانيها ، أنه عندما تعيد السياسة العامة توزيع جزء

أكبر من الدخل فان الأفراد يخصصون موارد اكثر للبحث عن زيادة في دخولهم من خلال اعادة صياغة السياسة العامة بما يمكنهم بشكل مباشر أو غير مباشر من اعادة توزيع قدر اكبر من الدخل على أنفسهم[٤] والباحثون عن زيادة الدخل Rent- Seeking اصطلاح يستخدمه الاقتصاديون للتعبير عن التصرفات التي تعمل على تغيير السياسة العامة ـ هيكل الضريبة ، تكوين الانفاق العام ـ بشكل يعيد توزيع الدخل على أنفسهم . وثالثها ، أن الضرائب الأعلى لتمويل عملية اعادة توزيع الدخل ونمو الأنشطة والتي تستهدف زيادة الدخول الشخصية من خلال التأثير على هيكل السياسة العامة سوف تولد رد فعل . فسوف يسعى دافعوا الضرائب الى حماية دخلهم . فكثير من المحاسبين والمحامين وخبراء التجنب الضريبي سوف يعملون على تحديد ما يذهب من دخولهم الى آخرين من خلال عملية اعادة التوزيع . وكشأن الموارد التي تخصص لعملية تغيير السياسة العملية الى ما يحقق زيادة في دخول فئة معينة ، فسوف تستنزف موارد بسبب تخصيصها لحماية ثروة فئة ما من الأعباء التي تفرضها السياسة العامة . ذلك أن هذه الموارد لن تتاح لنشاط انتاجي . وعلى ذلك فانه في ظل هيكل معين للحوافز تفرزه سياسات اعادة توزيع الدخل على نطاق واسع ينشأ سَبب قوي للقول بأن مثل هذه السياسات تعمل على خفض حجم النشاط الاقتصادي .

التناقضات بين الاقتصاد الجيد والسياسة الجيدة

Conflicts Between Good Economics and Good Politics

ولعلنا نتساءل : ماهو سبب الاعتقاد بأن العمل السياسي يقود الى عدم الكفاءة الاقتصادية ؟ ان البحث الاقتصادي والسياسي يوفر باستمرار معرفة تمكننا من الاجابة على هذا السؤال بشكل اكثر تحديدا وسوف نتعامل مع هذا الموضوع بشكل اكثر تفصيلا في فصل تال ، ولكن هناك ثلاث سمات هامة للعملية السياسية نعالجها هنا .

١ ـ الناخب غير القادر على الاقتراع بوعي وادراك the retionally ignorant voter .

فعلى سبيل المثال ، ان أقل من نصف الناخبين في الولايات المتحدة يمكنه أن يحدد بشكل صحيح أسماء مرشحيهم للسلطة التشريعية ، ونسبة أقل كثيرا يمكنها تحديد موقف ممثليهم في قضايا متعددة . فلماذا يجهل كثير من الناس أبسط الحقائق المرتبطة بالعملية

4- ser James M Buchanan. Robert D. Tollison. and Gordon Tullock. Toward a Theory of the R.W Schung sincty (College station texas A and M University press 1981) for additional detail on rent seeking.

السياسية ؟ ان تفسير هذا لا يكمن في انخفاض ذكاء الانسان الامريكي المتوسط . ولكن تفسير هذه الظاهرة يرتبط بالدوافع التي تواجه الناخب ان اغلب المواطنين يعرفون انه ليس من المحتمل ان تحدد أصواتهم نتيجة انتخاب ما . وحيث أن أصواتهم لن تحل القضية فلن يتوافر لديهم سوى دافع ضئيل للبحث عن معلومات ذات تكلفة عالية لكي يدلوا بأصواتهم في الانتخاب على أساس من الوعي والادراك . ويشير الاقتصاديون الى هذا النقص في الدوافع بأنه أثر نقص المعلومات الناتج عن شعور الناخب بأن صوته ليس حاسما بالنسبة لنتيجة أي انتخاب rational ignorance effect على ان مثل هذا الناخب لا يقوم سوى بحكم جيد حول ما اذا كان وقته وجهده سوف يولد أعظم قدر من المنافع . والواقع أن هناك تماثل بين فشل الناخب في الحصول على معرفة سياسية ، وعدم اهتمام الفلاح بالعوامل التي تحدد الطقس،وربما كان الطقس هو أهم العوامل المحددة لدخل الفلاح الفرد ، ومع ذلك فليس هناك معنى لأن يستثمر الفلاح وقته وموارده في محاولة لفهم وتغيير الطقس . على أن المعلومات المتقدمة عن نظام الطقس قد لا تمكن الفلاح من تجنب الآثار السيئة . وهكذا الأمر بالنسبة للناخب المتوسط . فهذا الناخب يكسب قليلا من طلب معلومات اكثر عن طائفة واسعة من القضايا التي تقرر سياسيا . ومادام حل هذه القضايا ، مثل الطقس ليس في قدرتهم ، فان الدافع لدى الناخبين للحصول على معلومات اكثر يكون قليلا .

وعلى هذا فان أغلب الناخبين يعتمدون ببساطة على المعلومات التي تتوفر لديهم مجانا عن طريق المرشحين واجهزة الاعلام ، وهكذا فان المحادثات بين الأصدقاء ، والمعلومات المكتسبة من العمل ، ومن الصحافة واخبار التلفزيون ومن الاعلانات السياسية لها أهمية خاصة بسبب عدم وجود دافع لدى الناخب ليتحمل أية تكلفة في سبيل جمع معلومات شخصية . ووقليل من الناخبين يستطيع أن يصف بدقة نتائج رفع الضريبة الجمركية على السيارات ، مثلا ، أو الغاء برنامج دعم الأسعار الزراعية.ويجب أن لا نصاب بدهشة من ذلك . ففي استخدام وقتهم وجهدهم في مجالات غير دراسة هذه القضايا السياسية فانهم يستجيبون للحوافز الاقتصادية[٥] .

٢ ـ مشكلة المصلحة الخاصة . وتتبلور هذه القضية في توليد منافع خاصة كبيرة لعدد صغير من الناخبين مع فرض تكلفة ضئيلة على عدد كبير آخر من الناخبين كآحاد .

5- Anthony Downs, In An Economic Theory of Democracy (New York : Harper, 1958), and Gordon Tullock, in Toward a mathematics of politics (An Arbor : University of Michigan Press, 1967), ampng others, have emphasized this point.

وهذا يعني أن قلة تكسب كثيرا بينما يفقد كثيرون قدرا ضئيلا كأفراد .

ان قضايا المصلحة الخاصة شديدة الجاذبية للسياسيين ذوي الحرص على الأصوات الانتخابية (وهم أولئك الأشد حرصا والأقوى رغبة في كسب الأصوات الانتخابية) . ولا يخفى أن الناخبين الذين يتحملون تكلفة قليلة فرضت عليهم من خلال سياسة تحقق مصلحة خاصة لن يكترثوا بهذه المسألة كثيرا ، وخاصة اذا كانت معقدة بدرجة يصعب معها تحديد هذه التكلفة . وبسبب تكلفة المعلومات فان أغلب من أوذوا لن يدركوا آراء المشرع في مثل هذه القضية . وهكذا فان أغلب الناخبين يجهلون مسائل المصلحة الخاصة . ومع ذلك فان المصالح الخاصة تكون ذات شأن كبير . فهي تذكر المرشح (أو المشرع) بمدى أهمية هذه القضية . فأصحاب هذه المصالح يساعدون السياسيين الذين يؤيدون موقفهم ماليا وغير ذلك من أوجه المساعدة ، ويعارضون من لا يفعلون .

ويلح على الفكر سؤال : ماذا تفعل لو أردت أن تكسب في انتخاب ؟ والاجابة هي أن تؤيد جماعات المصالح الخاصة ، وتحصل منهم على موارد مالية لتستخدمها في «تعليم» أغلب الناخبين الذين لا يعلمون عن كيفية دعمك للسياسات التي تحقق مصالحهم . وسوف يتوافر لديك الدافع لفعل ذلك حتى لو كانت جملة المنافع التي يحققها المجتمع من دعمك للمصالح الخاصة أقل من التكلفة . وقد تقود السياسة الى ضعف الكفاءة الاقتصادية ولكنك تظل رابحا سياسيا .

ولماذا تطلب تأييد عدد أعظم من الناس ؟ والاجابة أنه رغم أن التكلفة الاجمالية قد تكون كبيرة جدا فان كل فرد يتحمل قدرا ضئيلا منها فقط . وأغلب الناخبين لا يعلمون شيئا عن القضية ، ولا يهتمون كثيرا بها . ولن يبذلوا الا القليل لمساعدتك في الانتخاب حتى لو دافعت عن مصالحهم الخاصة . ولا يخفى أن السياسيين الأذكياء سوف يؤيدون جماعة المصالح الخاصة اذا كانوا يخططون للبقاء في موقعهم مدة طويلة .

وهكذا فان العملية السياسية تتحيز لجانب جماعات المصالح الخاصة ويؤدي ذلك احيانا الى صراع بين السياسة الجديدة والسياسة العامة المثلى ideal public policy. وسوف نذكرك دائما ، عندما نناقش بدائل السياسة العامة ، أن تحيط بكيفية عمل السياسة العامة عندما يكون تأثير المصالح الخاصة قوي .

٣ ـ المكاسب السياسية من السياسات التي تتسم بقصر النظر shortsighted policies

ان التعقيد الذي تتسم به كثير من القضايا يجعل من الصعب على الناخبين أن يحددوا المنافع والتكاليف في المستقبل . فهل يؤدي تخفيض الضريبة الى خفض معدل البطالة في

الأجل الطويل ؟ وهل الرقابة على الأجور ـ الأسعار وسائل ذات كفاءة لمواجهة التضخم ؟ وهل التشريع الذي يؤيده الاتحاد pro-union legislation يؤدي الى رفع الأجور الحقيقية للعمال ؟ هذه ـ كلها أسئلة معقدة . وقليل من الناخبين يقومون بتحليل مضمون السياسة في هذه المجالات خلال الأجل القصير والأجل الطويل . وعلى هذا فان الناخبين يميلون الى الاعتماد على الظروف الجارية . وأفضل مؤشر لدى الناخب لنجاح سياسة ماهو ، كيف تسير الأمور الآن ؟

ان المنظمين السياسيين الذين يسعون إلى كسب الانتخاب لديهم دافع قوي لتأييد السياسات التي تولد منافع عاجلة مقابل نفقات مستقبلية ، وخاصة اذا كانت هذه النفقات يصعب تحديدها يوم الانتخاب. وعلى ذلك فان اداء القطاع العام يتحيز للتشريع الذي يقدم منافع مباشرة وعاجلة (ويسهل تشخيصها) مقابل نفقات مستقبلية ويصعب تحديدها. وبالمثل ينشأ تحيز ضد التشريع الذي يتضمن نفقات مباشرة وعاجلة ويمكن تحديدها بسهولة (وعلى سبيل المثال ، فرض ضرائب اعلى) بينما تولد منافع مستقبلية معقدة ويصعب تحديدها . ويشير الاقتصاديون الى هذا التحيز الذي تتضمنه عملية صنع القرار العام على انه أثر قصر النظر Shortsightedness effect وهو ذلك الأثر الذي ينشأ عن سوء تخصيص الموارد بسبب تحيز القطاع العام (أ) لصالح اقتراحات تنتج منافع حالية واضحة ويسهل تحديدها مقابل نفقات مستقبلية يصعب تحديدها . (ب) ضد اقتراحات تفرض نفقات جارية يسهل تحديدها ومنافع مستقبلية أقل وضوحا واصعب تحديدا .

ان طبيعة المؤسسات الديمقراطية تقيد أفق التخطيط لدى الموظفين المنتخبين . فالنتائج الايجابية لابد من ادراكها في الانتخاب التالي ، والا فانه يتم ابدال صاحب المنصب الرسمي بشخص آخر يقدم وعودا بنتائج اكثر سرعة . كما أن السياسات التي تفي بالوعود في المستقبل (بعد الانتخاب التالي) ذات جاذبية ضعيفة للسياسيين الباحثين عن أصوات انتخابية،اذا كانت هذه السياسات لا تثمر اثرا نافعا في يوم الانتخاب . وسوف نرى تباعا ان قصر النظر الذي تتسم به العملية السياسية يضعف احتمال تمكن الحكومة من دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق بيئة لا تتسم بالتضخم .

ولكن ماذا يحدث لو أن السياسات التي تتسم بقصر النظر ادت الى مشاكل خطيرة بعد الانتخاب ؟ قد يكون قد الأمر مؤلم لرجال السياسة ، ولكن أليس من الأفضل ان تكون صاحب منصب يفسر أسباب حدوث المأزق الذي انتهت إليه الأشياء ، عن أن تكون مرشحا منهزما يحاول اقناع الناس الذين لاينصتون ، لماذا كنت دائما على حق ؟ ان

المنظم السياسي لديه دافع قوي ليكسب الانتخاب التالي ثم يتدبر أمر ماهو صحيح فيما بعد .

نظرة الى الأمام

سوف نلقي نظرة في الفصل التالي على الانفاق الحكومي الفعلي والسياسات الضريبية . وفي الفصول التالية سوف نبرز أهمية التنظيم الاقتصادي وقضايا الاقتصاد السياسي . وسوف نستخدم الأدوات الاقتصادية لتحقيق هدف مزدوج . فسوف نحاول أن نبين مايجب ان تفعله الحكومة ولكن سوف نركز ايضا على ما نتوقع ان تقول به هذه الحكومة . ولا عجب فان هذين الهدفين ليسا متماثلين دائما . فالاقتصاد السياسي - استخدام الأدوات الاقتصادية لتفسير كيفية عمل السوق والقطاع العام - مادة ساحرة وفاتنة . فهو يساعدنا على فهم السبب الذي يقف وراء الأحداث الجارية كل يوم . فمن قال ان الاقتصاد علم عقيم ؟

الأهداف التعليمية للفصل

١ - لابد من وجود شرطين لتحقيق الكفاءة الاقتصادية (أ) لابد من القيام بالأنشطة التي تولد للأفراد منافع اكثر من النفقات في اقتصاد ما (ب) عدم القيام بأنشطة تحمل الأفراد نفقات اكثر مما تولد لهم منافع . فاذا تأثر المشتري والبائع وحدهما فان الانتاج والتبادل في الأسواق التنافسية يستقيم مع مبدأ الكفاءة المثلى .

٢ - قد تستطيع مجموعة من البائعين بسبب نقص المنافسة تحقيق كسب من خلال تحديد الانتاج ورفع الأسعار . ذلك أن هناك تعارضاً بين : (أ) المصلحة الذاتية للبائعين التي تقودهم الى الاتفاق معا ، وتحديد الانتاج ، ورفع أسعار السلع عن نفقات انتاجها (ب) الكفاءة الاقتصادية . وقد يستطيع العمل العام - تحسين المنافسة وتنظيم المنشآت الخاصة - تحسين الكفاءة الاقتصادية في صناعات لا تواجه ضغوط المنافسة .

٣ - تتجه السوق الى تخصيص قدر أقل مما يجب من الموارد لانتاج السلع التي تولد منافع خارجية وتبالغ في تخصيص موارد للنتجات التي تولد نفقات خارجية .

٤ - تسبب السلع العامة اضطرابا عند توزيعها من خلال السوق بسبب عدم القدرة على استبعاد العملاء الذين لا يدفعون ثمنا لهذه السلع ، ذلك انه لما كانت كمية السلعة

العامة التي يحصل عليها كل فرد لا تتأثر بما اذا كان يدفع أو لا يدفع ثمنا لها ، فان مشاركة أغلب الأفراد ستكون قليلة . وعلى هذا فان السوق تظهر عرض السلع العامة بأقل من مستواه الفعلي .

٥ ـ يمكن للقطاع العام ان يحسن عمل الأسواق من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة .

٦ ـ يعد القطاع العام أداة بديلة لتنظيم النشاط الاقتصادي . ذلك أن اتخاذ قرار في هذا القطاع لابد أن يعكس اختيارات الأفراد كناخبين وسياسيين ، ومساهمين ، وجماعات الضغط ، وكتابيين . فتحليل الاختيار العام يطبق مبادىء ومنهج الاقتصاد على صنع القرار في محاولة لمساعدتنا على فهم المنظمات العامة .

٧ ـ ان المرشحين السياسيين الناجحين سوف يسعون لتقديم برامج يفضلها الناخبون . وسوف يلتف هؤلاء الناخبون بدورهم حول المرشحين الذين يعكسون آراءهم ويؤيدون مصالحهم . على أن هناك سببين ، في ظل الوضع الديمقراطي ، لاتجاه الناخبين الى المنظمات العامة (أ) لخفض الضياع وعدم الكفاءة الناشئة عن الأسواق غير التنافسية ، والمؤثرات الخارجية ، والسلع العامة وعدم الاستقرار الاقتصادي (ب) لتغيير توزيع الدخل .

٨ ـ قد يؤدي العمل العام الى تحسين كفاءة السوق ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع ، مع أخذ كل الأفراد في الحسبان . ومع ذلك فمن المحتمل أن تتعارض العملية السياسية مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية المثلى عندما (أ) يكون لدى الناخبين معرفة قليلة بقضية ما (ب) تكون المصالح الخاصة قوية (ج) يكسب الأفراد السياسيون من الأخذ بسياسات تتسم بقصر النظر .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

١ ـ اشرح بأسلوبك معنى التكاليف الخارجية والمنافع الخارجية ، ولماذا قد تكون التوزيعات التي تتم من خلال السوق أقل كفاءة من التوزيع الأمثل عندما توجد المؤثرات الخارجية ؟

٢ ـ لو وجد لدى المنتجين حافز لانتاج سلعة ما فلم يكون مهما لديهم ان يتمكنوا من منع العملاء الذين لا يدفعون ثمنا من الحصول على السلعة ؟

٣ ـ هل تظن ان السياسيين في دنيا الواقع يقبلون المراكز السياسية ليخدموا توقعاتهم السياسية ؟

٤ ـ هل تظن ان جماعات المصالح الخاصة تمارس تأثيرا كبيرا على الحكومات المحلية ؟ ولماذا ؟

٥ ـ ان الاقتصاد علم واقعي . والحكومة بطبيعتها تتأثر بالاعتبارات الفلسفية وعلى ذلك فان الأدوات الاقتصادية لا تستطيع ان تخبرنا بالكثير عن كيفية عمل القطاع العام . هل توافق على ذلك أم لا توافق ؟ ولماذا ؟

٦ ـ ماهي السلع العامة من بين مايلي : (أ) شبكة مضادة للصواريخ حول مدينة الرياض (ب) قسم الحريق (ج) ملاعب التنس (د) المدارس الأولية (هـ) أماكن انتظار السيارات .

٧ ـ «ان التنظيم السياسي لا يستطيع اصلاح الانسان ، ويجب أن لا نتوقع ذلك . فالقطاع العام بديل للسوق . والتنظيم السياسي يؤثر على اتجاه سلوك الانسان من خلال تعديل هيكل الحوافز بداية . وفيما يتعلق ببعض انواع الأنشطة قد يعمل القطاع العام على تحسين السوق بينما يكون بالنسبة لبعض آخر هو الأفضل» . هل توافق على ذلك أم لا ؟ ولماذا ؟

الفصل الخامس
الإنفاق الحكومي والضرائب

الفصل الخامس
الإنفاق الحكومي والضرائب
Government Spending and Taxation

لقد أصبح دور الحكومة في الاقتصاد قاسما مشتركا في مناقشات المجالس النيابية ، وفي قاعات الدراسة في المدارس والجامعات وفي الاجتماعات في المناسبات الاجتماعية المختلفة .

وفي هذا الفصل سوف نشير بسرعة الى دور الانفاق الحكومي والضرائب في الاقتصاد . على أنه يجب أن يرسخ في الوجدان أن دور الحكومة لا يتحدد في الأنشطة المتعلقة بالضرائب والانفاق . فالسياسة العامة تبين حقوق الملكية وتحميها ، وتنظم الأنشطة الاجتماعية المختلفة ، وقد تحدد الحدان الأقصى والأدنى لأسعار بعض المنتجات . وليس يخفى أن الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها الدولة قد اتسع نطاقها في السنوات الأخيرة . والواقع ان الانفاق العام لا يعد مؤشرا كافيا لبيان الأهمية الاقتصادية للقطاع العام لأنه لا يكشف عن الأهمية البالغة للأنشطة التنظيمية . ومع ذلك فان سياسة الانفاق العام والسياسة الضريبية وسيلتان مباشرتان تؤثر من خلالها الحكومة على الاقتصاد . ومن هنا يمكن القول أن تحليل هاتين السياستين يبين الى حد كبير حجم وطبيعة الدور الاقتصادي للحكومة .

ويكشف تحليل نفقات الحكومة وايراداتها عن تعاظم دورها في حياة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . كما يكشف عن خضوع القطاع الخاص لقدر متزايد من الاشراف والتنظيم للتأثير على سلوكه الانتاجي . وفضلا عن ذلك فانه يكشف عن درجة تدخل الحكومة في توزيع الدخل القومي وتحقيق العدل والسلام الاجتماعي وعن دورها في التأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار .

مشتريات الحكومة ومدفوعاتها التحويلية
Government purchases and Transfer Payments

لقد أدى نمو دور الدولة في حياة المجتمع الى نمو الانفاق الحكومي . وفي هذا المجال لابد أن نفرق بين :

أ ـ قيمة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات .

ب ـ المدفوعات التحويلية .

ونسرع الى بيان أن مشتريات الحكومة تشمل كثيرا من السلع والخدمات مثل الورق ، وآلات النسخ ، والسيارات ، وأدوات المكاتب والكهرباء والمياه وغير ذلك مما يلزم للقيام بنشاطها العادي وفضلا عن ذلك ، فان نشاط القطاع العام يتطلب شراء آلات ومعدات انتاجية ، وشراء طائرات ، ومعدات دفاعية . كما يشتري هذا القطاع خدمات المدرسين ، والأطباء ، والمهندسين والمحاسبين ، والمحامين ، وعمال البناء . . الخ . وهكذا فان الدولة تقوم باستغلال جزء من الموارد المتاحة للمجتمع بينما يقوم القطاع الخاص باستغلال الجزء الأخير .

أما المدفوعات التحويلية فتستهدف اعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، فتأخذ من الأغنياء لتعطي الفقراء . ويتم ذلك من خلال فرض الضرائب على ذوي الدخول العالية ، وانفاق جزء من حصيلة هذه الضرائب لزيادة دخول الفقراء . وهذه العملية لم يتم من خلالها انتاج مباشر[١] .

وهذه المدفوعات التحويلية لا تؤدي الى احداث خفض مباشر في الموارد المتاحة للقطاع الخاص . ومع ذلك فانها تؤدي الى تغيير هيكل الحوافز في الاقتصاد ، كما أنها تولد آثارا غير مباشرة على مستوى الانتاج القومي .

ذلك أن الضرائب اللازمة لتمويل المدفوعات التحويلية قد تؤدي الى خفض الدافع الى العمل والى الاستثمار . كما أنها قد تضعف الدافع لدى من يحصل على مدفوعات تحويلية ـ اعانات اجتماعية ـ للحصول على دخل خاضع للضريبة .

ويتبين من متابعة الانفاق الحكومي في المملكة ان هذا الانفاق يتزايد باستمرار وبمعدل مرتفع بسبب تبني الحكومة للمشروعات الانمائية ، واقامة منشآت البنية الاساسية ، وتنمية الموارد البشرية ويوضح ذلك الشكل (رقم ١) والشكل (رقم ٢) ، وتجدر الاشارة الى أن الانفاق الفعلي قد حقق انخفاضا نسبيا بلغ نحو ١٤,٣٪ عن العام السابق وذلك بسبب انخفاض الايراد العام بنسبة ٣٣٪ عن ايرادات العام السابق ١٤٠١/١٤٠٢هـ نتيجة لانخفاض ايرادات الزيت . ومع ذلك فقد حقق الانفاق الحكومي زيادة بلغت نحو ٣٪ بالنسبة للانفاق الفعلي في عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ . كما يبين من هذا الشكل الاهتمام القوي بالانفاق على المشاريع الاستثمارية باعتباره السبيل

---

١ ـ ان نفقات الادارة العامة المرتبطة ببرامج تحويل الدخل تتضمن استخداما مباشرا للموارد ومن ثم فهي تعد مشتريات حكومية . أما الجزء الخاص باعادة التوزيع فهو الذي يحسب وحده كمدفوعات تحويلية .

الصحيح لتنويع البناء الانتاجي للاقتصاد السعودي .

ويعكس الجدول رقم (٢) توزيع اعتمادات الانفاق حسب القطاعات . ويعكس هذا التوزيع رغبة الحكومة في تنمية الموارد البشرية (التعليم وتدريب القوى البشرية) . ومع ان تقديرات الانفاق قد شهدت انخفاضا في كل القطاعات قياسا بتقديرات العام السابق الا ان قطاع تنمية الموارد البشرية وتجهيزات البنية الأساسية ومؤسسات الاقراض المتخصصة والاعانات المحلية قد شهدت انخفاضاً أقل الأمر الذي يؤكد اهتمام الحكومة بدعم المسيرة الحضارية للمجتمع ومهما يكن من امر فانه يمكن قياس حجم النشاط الحكومي من خلال :

أ ـ حجم مشترياتها من السلع والخدمات ونسبته الى الانتاج القومي الاجمالي .
ب ـ عدد العاملين في الحكومة ونسبتهم الى جملة القوة العاملة .
ج ـ حجم الانفاق الحكومي ونسبته الى الانفاق القومي .
د ـ حصيلة الضرائب كنسبة من الناتج القومي الاجمالي .
هـ ـ قيمة ما أنتجه القطاع العام كنسبة من الناتج القومي الاجمالي .

شكل رقم ١

تطور الانفاق الفعلي للحكومة في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة ١٣٨٩/ ١٣٩٠هـ ـ ١٤٠١/١٤٠٢هـ

(مليار ريال)

السنة	٨٩/ ١٣٩٠	٩٤/ ١٣٩٥	٩٩/ ١٤٠٠	١٤٠٠/ ١٤٠١	١٤٠١/ ١٤٠٢	١٤٠٢/ ١٤٠٣*
الانفاق	٦,٠٣	٣٥,٠٤	١٨٥,٧٢	٢٣٠,٤٢	٢٨٣,٢٦	٢٤٣,٨٠
الرقم القياسي	١٠٠	٥٨١,٣	٣٠٨١,٠	٣٨٢٢,٤	٤٦٩٩,٠	٤٠٤٣,١

* أرقام أولية .

المصدر : وزارة التخطيط بالمملكة ، منجزات خطة التنمية ، حقائق وأرقام ١٣٩٠ ـ ١٤٠٢هـ جدول رقم ٢ وجدول رقم ٣ .

* النشرة الاحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي سنة ١٤٠٣

تابع شكل رقم (١)

توزيع المصروفات الحكومية الفعلية على القطاعات الرئيسية (أرقام قياسية)

السنة	٨٩/ ١٣٩٠	٩٤/ ١٣٩٥	٩٩/ ١٤٠٠	١٤٠٠/ ١٤٠١	١٤٠١/ ١٤٠٢	١٤٠٢/ ١٤٠٣*
المصروفات المتكررة	١٠٠	٣٩٤,٧	٢٤٩٧,٥	٢١٦٩,٠	٢٩١٣,٣	٣٠٠٠
المشاريع	١٠٠	٩١١,٨	٤١١٤,٨	٦٧٥١,٥	٧٨٦٢,٧	٥٨٨٠,٧

* أرقام أولية . المصدر : المصدر السابق .

شكل رقم (٢)
توزيع مخصصات الانفاق الحكومي حسب القطاعات
في السنوات ١٤٠١/١٤٠٢هـ - ١٤٠٣/١٤٠٤

(مليار ريال)

السنة	١٤٠١/١٤٠٢هـ		١٤٠٢/١٤٠٣هـ		١٤٠٣/١٤٠٤هـ	
القطاع	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
تنمية الموارد البشرية	٢٦,٢	٨,٧٩	٣١,٩	١٠,١٨	٢٧,٨	١٠,٧٠
نقل ومواصلات	٣٥,٣	١١,٨٥	٣٢,٥	١٠,٣٧	٢٥,٠	٩,٦٢
تنمية الموارد الاقتصادية	٢٢,٧	٧,٦٢	٢٢,٠	٧,٠٢	١٣,٢	٥,٠٨
الصحة والتنمية الاجتماعية	١٣,٧	٤,٦٠	١٧,٠	٥,٤٣	١٣,٦	٥,٢٣
تجهيزات البنية الاساسية	١٤,١	٤,٧٤	١١,٧	٣,٧٤	٩,٦	٣,٧٠
الخدمات البلدية	٢٦,٣	٨,٨٣	٢٦,٢	٨,٣٦	١٩,١	٧,٣٥
الدفاع والأمن	٨٢,٥	٢٧,٦٩	٩٢,٩	٢٩,٦٥	٧٥,٧	٢٩,١٢
الادارة العامة وبنود أخرى	٤٣,١	١٤,٤٧	٤٤,٦	١٤,٢٤	٤٧,١	١٨,١٢
مؤسسات الاقراض المتخصصة	٢٤,٩	٨,٣٦	٢٣,٤	٧,٤٧	٢٠,٠	٧,٧٠
الاعانات المحلية	٩,١	٣,٠٦	١١,٢	٣,٥٨	٩,٠	٣,٤٧
المجموع	٢٩٨,٠	١٠٠	٣١٣,٤	١٠٠	٢٦٠	١٠٠

أهمية الضرائب لتمويل الدور النامي للحكومة
Taxes to Pay for a Growing Government

عندما تنفق الحكومة نقودا وتستغل جزءا من موارد المجتمع تتزايد نفقاتها . وقد نتساءل : من أين تأتي الحكومة بالنقود التي تدفع بها هذه النفقات ؟ ونجيب على ذلك بأن المصدر الرئيسي لهذه النقود في الدول الرأسمالية - مثل الولايات المتحدة الأمريكية - هو الضرائب[٢] وتأتي أغلب حصيلة الضرائب من المصادر الهامة التالية :

(١) الضرائب على الدخول الشخصية Personal Income Taxes
(٢) الضرائب على المرتبات والأجور Payroll Taxes
(٣) الضرائب على المبيعات Sales Taxes
(٤) الضرائب على دخول الشركات Corporate Income Taxes

وفيما يلي نلقي نظرة سريعة على كل من هذه المصادر للايرادات الضريبية .

(١) الضرائب على الدخول الشخصية

تحتل الضريبة على الدخول الشخصية أهمية نسبية عالية في جملة الحصيلة الضريبية في الدول الرأسمالية . فقد قدرت حصيلة هذه الضريبة في الولايات المتحدة على سبيل المثال بنحو ٣٧٪ من جملة الايرادات الضريبية ، كما انها تمثل نحو ٤٦٪ من جملة ايرادات الموازنة الاتحادية . كما اصبحت هذه الضريبة مصدرا هاما للايرادات على مستوى الولايات منذ الحرب العالمية الثانية . فهي تمثل حاليا نحو ٢٥٪ من ايرادات الولايات بشكل عام .

وتتميز ضريبة الدخل الاتحادية بأنها ضريبة تصاعدية Progressive Tax وهي ضريبة يتزايد معدلها مع تزايد الدخل الخاضع لها . وفي مجال دراسة هذه الضريبة يجب أن نفرق بين المعدل المتوسط والمعدل الحدي للضريبة . والمعدل المتوسط للضريبة Average Tax Rate هو النسبة بين قيمة الضريبة والدخل الخاضع لها

---

٢ - ويمكن أن نتلمس انفاق الحكومة بطرق أخرى ، فعندما يتم تمويل الانفاق الحكومي من خلال الاصدار النقدي فان نفقات الحكومة سوف تتخذ صورة التضخم اما اذا كان يتم تمويل هذا الانفاق من خلال الاقتراض خلال الأوقات العادية فان نفقات الحكومة سوف ندركها في صورة ارتفاع في معدلات الفائدة حيث أن الاقتراض الحكومي يرفع ثمن رأس المال التمويلي في سوق الأرصدة القابلة للاقراض . وسوف نناقش كل من هذه القضايا بالتفصيل في الفصول التالية .

المعدل المتوسط للضريبة (م) = قيمة الضريبة (ض) / الدخل الخاضع للضريبة (ل)

اما المعدل الحدي للضريبة Marginal Tax Rate فهو النسبة بين التغير في قيمة الضريبة (Δ ض) والتغير في الدخل (Δ ل) :

المعدل الحدي للضريبة (ح) = التغير في قيمة الضريبة (Δ ص) / التغير في الدخل (Δ ل)

وهذا يعني أنه اذا كان الدخل الخاضع للضريبة هو ١٠٠٠٠ دولار وكانت قيمة الضريبة ٨٠٠ دولار فان المعدل المتوسط للضريبة يكون ٨٪ .

واذا كان المعدل الحدي للضريبة هو ٢٥٪ فان هذا يعني أن الشخص يدفع ما مقداره ٢٥ دولار عن كل ١٠٠ دولار زيادة في دخله الى الادارة الضريبية . وهذا يعني ان هذا الفرد يحتفظ بمبلغ ٧٥ دولار فقط من الزيادة . في دخله البالغة ١٠٠ دولار ، ويدفع ٢٥ دولارا الى الحكومة في صورة ضريبة . وعلى ذلك فان المعدل الحدي للضريبة يبين القدر الذي يحتفظ به الشخص من الزيادة المحققة في دخله والقدر الذي يدفعه الى الادارة الضريبية من هذه الزيادة . وفضلا عن ذلك فان كلا من المعدل المتوسط والمعدل الحدي للضريبة سوف يتزايد مع نمو الدخل في اطار الهيكل التصاعدي للضريبة .

(٢) الضريبة على المرتبات والأجور

وتفرض هذه الضريبة على الدخل المتولد عن العمل وحده . وهذا يعني ان الفوائد وأرباح الأسهم والسندات والايجارات والدخول الأخرى المتولدة عن رأس المال لا تخضع للضريبة على المرتبات . وتحتل هذه الضريبة في الدول الرأسمالية أهمية كبيرة بسبب اتساع نطاق القطاع الخاص . اذ تشكل هذه الضريبة في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، المصدر الثاني للحصيلة الضريبية . اذ شاركت بنحو ٢٤٪ من جملة الايرادات الضريبية سنة ١٩٧٩ .

(٣) الضرائب على المبيعات والضرائب النوعية

تسمى الضرائب التي تفرض على النفقات الاستهلاكية على مجموعة عريضة من السلع والخدمات ضرائب على المبيعات Sales Taxes. أما الضريبة التي تفرض على سلع

معينة مثل الجازولين والسجائر فتسمى ضرائب نوعية Excise Taxes ويلاحظ أن الفرق بين نوعي الضريبة صغير باستثناء أن احداهما ضريبة عامة والأخرى ضريبة خاصة . وتشكل ضريبة المبيعات مصدرا رئيسيا للايرادات الضريبية في الدول الرأسمالية . فقد شاركت هذه الضريبة بنسبة ٤٦٪ من الايرادات الضريبية على مستوى الولايات جميعا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٠ . ورغم أن الحكومة الاتحادية لا تفرض ضريبة مبيعات عامة،فان هذه الضريبة تشكل نحو ١٥٪ من جملة الايرادات الضريبية للحكومة على كل المستويات .

الضرائب على دخول الشركات (الأرباح)

وهي تفرض على الأرباح التي تحققها المنشأة الانتاجية . وتشكل هذه الضريبة أهمية نسبية عالية كمصدر للايرادات الضريبية في الدول الرأسمالية . فهي تشارك بنحو ١٤٪ من جملة الايرادات الضريبية الاتحادية ونحو ١١٪ من جملة الايرادات الضريبية للحكومة على كل المستويات في الولايات المتحدة على سبيل المثال .

قضايا الكفاء والعدالة

The Issues Of Efficiency and Equity

ان هناك عاملين رئيسيين يجب ان نأخذهما في الاعتبار عند الاختيار بين البدائل الضريبية . أولهما ان الضرائب لابد ان تستقيم مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية . ويتحقق ذلك حين يشجع النظام الضريبي الناس على تجنب الاسراف في استخدام الموارد النادره او استنزافها . وهذا يعني ان النظام الضريبي لا يستقيم مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية اذا كان يشجع الافراد على (أ) شراء سلع ذات تكلفة أعلى من قيمتها لدى المستهلكين (ب) شغل الوقت في ممارسة أنشطة تتجنب الضريبة Tax Avoidance Activities

أما ثانيهما فهو ان النظام الضريبي لابد أن يحقق العدالة ، بمعنى أنه لابد أن يتوافق مع مبادىء العدل التي يقبلها المجتمع . ويتحدث الاقتصاديون دائما عن العدالة الافقية والرأسية Horizontal and Vertical Equity ويقصد بالعدالة الافقية تساوي المعاملة الضريبية للممولين عندما تتساوى قدراتهم على الدفع Equal Treatment Of Equals. وعلى ذلك اذا كان لدينا شخصان يحصلان على نفس الدخل ، مثلا ، فانه لابد من تساوي مايفرض عليهما من عبء ضريبي . أما مبدأ المساواة الرأسية فيعني اختلاف المعاملة

الضريبية عندما تتباين قدرات الممولين على الدفع . ويتم ذلك في نطاق مايسميه الاقتصاديون «مبدأالقدرةعلى الدفع ability to-pay principle ويقصدبهذاالمبدأأن تفرض الضريبة على الممولين حسب قدرة كل منهم على دفع الضريبة . ومع اقرارنا بما يعنيه هذا المبدأ إلا أنه غير موضوعي بشكل جزئي على الأقل . إذ يرى أغلب الناس أن الأغنياء لا بد أن يدفعوا ضرائب أكثر مما يدفعه الفقراء.ويرى كثيرون ان الأغنياء لا بد أن يدفعوا نسبة من دخولهم (او ثروتهم او استهلاكهم) في صورة ضرائب ، أعلى مما يدفعه الفقراء . وبديهي أن الضرائب التصاعدية تحقق هذا المفهوم . ولكن هناك سؤال يفرض نفسه وهو : إلى أي مدى يرتفع معدل الضريبة الذي يدفعه اصحاب الدخول الأعلى ؟ وعند هذه النقطة نفتقد الاجماع في الرأي . فليس هناك اتفاق في الرأي بين الاقتصاديين حول الدرجة الصحيحة لتصاعد هيكل الضريبة .

وجملة القول أن النظام الضريبي لابد أن يأخذ مبدأ المساواة في الاعتبار حتى يحقق ما ينشده من نجاح ، وليس ثمة ريب أن تكلفة تنفيذ نظام ضريبي غير عادل ستكون مرتفعة الى حد بعيد . ومع ذلك لابد من تحقيق التوازن بين المساواة والكفاءة . ذلك أن النظام الضريبي الذي يتجاهل مبدأ الكفاءة الاقتصادية انما يفرض على الاقتصاد نفقات شديدة الارتفاع .

عبء الضريبة Burden of Taxation

ان هناك عنصرين رئيسيين للعبء الضريبي . يتمثل أولهما في فقد القطاع الخاص لجزء من قوته الشرائية في صورة ايرادات يتم تحويلها الى الحكومة . أما ثانيهما فيتمثل في خلق عبء ضريبي اضافي excess burden of taxation عندما يختل هيكل الأسعار وتتجه الموارد الى أنشطة تتجنب الضريبة،الأمر الذي يؤدي الى خفض مستوى الكفاءة الاقتصادية . فعندما تستخدم الحكومة الايرادات الضريبية tax revenues (قوة شرائية) لشراء وسائل للدفاع الجوي مثل الصواريخ والطائرات أو للانفاق على التعليم وانشاء الطرق وغير ذلك من السلع تتولد نفقات . وهذا يعني أن الموارد التي كانت متاحة لانتاج سلع في القطاع الخاص قد انسابت إلى انشطة تنتج سلعا عامة . وهذه النفقة ـ ويمكن أن ننظر إليها كنفقة مباشرة للحكومة ـ لا يمكن خفضها إلا بخفض حجم القطاع العام .

ويعكس العبء الضريبي الاضافي النفقات والخسائر التي تحدث عندما تتوقف انشطة اقتصادية نافعة بسبب خضوعها للضريبة ، ويتحول الناس الى انشطة اخرى

تتجنب الضريبة . وهكذا يعكس هذا العبء الاضافي ضعفا في مستوى الكفاءة الاقتصادية بسبب ما يفرضه من خسارة صافية deadweight loss للاقتصاد القومي ناشئة عن التخلي عن انشطة اقتصادية دون تحقق كسب يعوضها من خلال ممارسة أنشطة أخرى . وعلى ذلك فهي تعكس ضعف الكفاءة الاقتصادية .

والنظام الضريبي المثالي هو ذلك النظام الذي لا يغير دوافع الأفراد لتوزيع وقتهم ودخلهم فيما بين المجالات التي تحقق لهم أعظم اشباع . والضريبة التي تحقق ذلك هي ضريبة حيادية neutral tax. فالضريبة الحيادية لا تشجع الناس على انفاق قدر اكبر من الدخل على رحلات للعمل bussiness travel أو الاسكان أو الرعاية الطبية وقدر أقل من هذا الدخل على الغذاء لأن الأولى تخصم من الدخل الخاضع للضريبة وهو مالا يحدث في الحالة الثانية . وكذلك يجب أن لا تشجع الضريبة الحيادية شخصا ما على تخصيص جزء أكبر من وقته ونقوده لاستثمارات تقلل من عبء الضريبة (بممارسة أنشطة تتجنب الضريبة) ويخصص وقتا ونقودا أقل للادخار وممارسة الأنشطة التي تولد عبئا ضريبيا على الدخل .

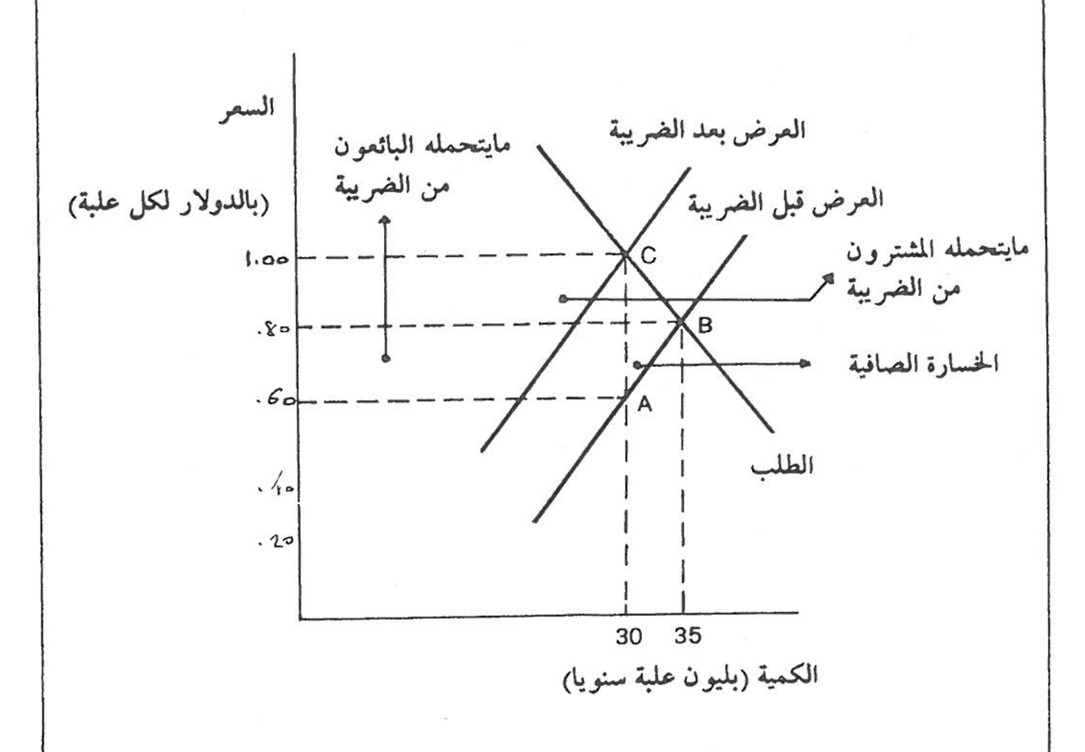
ومع ذلك تواجه الضريبة الحيادية مشكلة تتمثل في ضريبة الرؤوس head tax وهي ضريبة تفرض بقدر ثابت على كل الأفراد على حد سواء بصرف النظر عن دخولهم وثرواتهم واستهلاكهم أو أي مؤشر من مؤشرات الرفاهية . وهذه الضريبة ، اذا ، تتعارض مع مبدأ العدالة الرأسية ومن ثم فهي ضريبة غير عادلة . فضلا عن أنها لا تتفق مع الكرامة الانسانية .

لذلك تفرض الضريبة على أشياء مثل الدخل ورأس المال والاستهلاك. ومع ذلك يجب ان يرسخ في يقيننا أن الضريبة التي تفرض على النشاط الانتاجي قد تكون مصدرا هاما لعدم الكفاءة الاقتصادية . ويمكن القول بشكل عام ان الضريبة تؤدي الى خفض مستوى النشاط الذي تفرض عليه ، ذلك أن العبء الضريبي الاضافي لا يمكن تجنبه .

ويشرح شكل (رقم ٣) هذه النقطة كما يوضح الفرق بين عبء الضريبة المرتبطة بتحويل القوة الشرائية والعبء الاضافي للضريبة. دعنا نفترض أن الحكومة، مثلا، قد فرضت ضريبة قدرها ٤٠ هللة على علبة السجائر. كما نفترض أن ٣٥ بليون علبة قد انتجت وبيعت للمستهلكين قبل فرض الضريبة . ليس ثمة ريب أن الضريبة قد رفعت من تكلفة انتاج وتسويق السجائر بمقدار ٤٠ هلله لكل علبة . وعلى هذا فان منحني عرض السجائر ينتقل رأسيا بهذا القدر من الضريبة. ومع ذلك فان المستهلكين لن يشتروا

شكل رقم (٣) أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي

يوضح هذا الشكل أثر ضريبة قدرها ٤٠ هللـه على (كل علبـة) للسجائـر وحيث ان الضريبة تؤدي الى زيادة نفقة عرض السجائر للاستهلاك فان منحني العرض ينتقل رأسيا بمقـدار الضريبـة . ومـع ذلك فانـه عنـد السعـر الأعلى يقـوم المستهلـكون بخفض استهلاكهم . ويرتفع سعر التـوازن من ٨٠ هللـه إلى ١,٠٠ ريال للعلبـة . ويدفـع المستهلكون ٢٠ هلله زيادة في سعر العلبة ويحصل البائعون على ٢٠ هلله أقل بسبب فرض ضريبة قدرها ٤٠ هلله . وفضلا عن ذلك يفقد المستهلكون والمنتجون الكسب المتبادل الناتج عن عملية التبادل (المثلث A B C) الذي كان يمكن تحقيقه إذا لم تعمل الضريبة على خفض حجم التبادل بين منتجي السجائر ومستهلكيها .



القدر الذي كانوا يشترونه من قبل إذا نقل إليهم عبء الضريبة كله في صورة ارتفاع في ثمن علبة السجائر بمقدار ٤٠ هلله . وعلى ذلك فانه عندما ينتقل منحني عرض السجائر رأسيا، فإن السعر السوقي للسجائر يرتفع بأقل من قيمة الضريبة. ومادامت الكمية المطلوبة من السجائر تستجيب على هذا النحو للسعر الأعلى فان بعضا من عبء الضريبة على السجائر سوف يتحمله المنتجون .

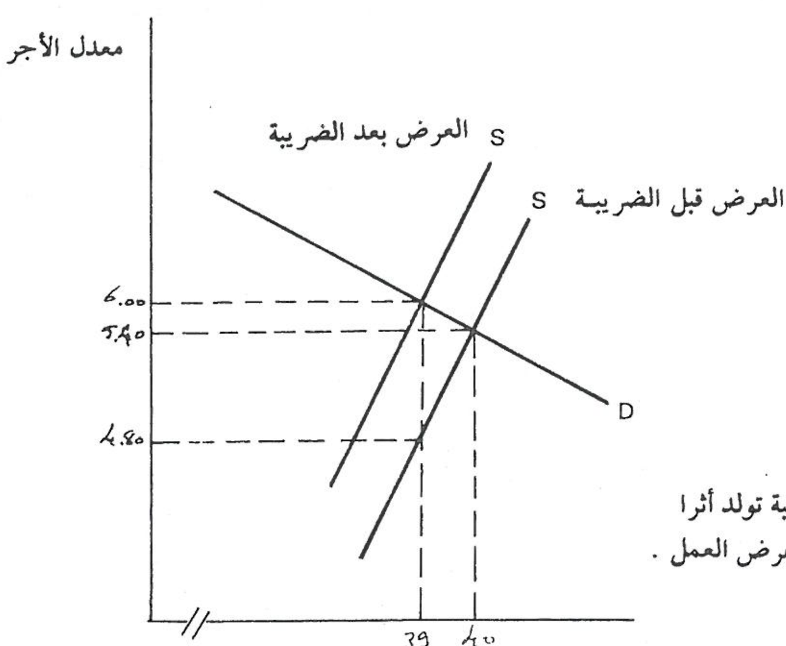
وفي هذا المثال وزع العبء الضريبي بالتساوي بين البائعين والمشترين . وهذا لا يكون صحيحا باستمرار . ذلك أن ما يتحمله كل منهما انما يعتمد على مرونتي العرض والطلب . وبعبارة أخرى ، ان توزيع عبء الضريبة انما يعتمد على انحدار منحنيات العرض والطلب بالنسبة للنشاط الخاضع للضريبة . وهي مسألة ليس من السهل شرحها حاليا .

وفي هذا المثل الافتراضي ينشأ سعر توازني جديد للسجائر عند ١,٠٠ ريال للعلبة وانتاج سنوي قدره ٣٠ بليون علبة من السجائر . وسوف تولد الضريبة ايرادا قدره ١٢ بليون ريالا (٤٠ هلله × ٣٠ بليون علبة) . ويوزع عبء الضريبة بين المنتجين والمستهلكين بالتساوي (كل منهم بمقدار ٢٠ هلله للعلبة) . وهذا العبء ـ الشق الأول من عبء الضريبة ـ يتكون من خسارة قدرها ٢٠ هلله لكل من البائعين والمشترين . ولكن علينا أن نلاحظ أن انتاج واستهلاك السجائر قد انخفض بمقدار ٥ بليون علبة من السجائر . وبذلك يفقد المنتجون والمستهلكون المكاسب المشتركة (المثلث ABC) . وهذه الخسارة هي الشق الثاني من العبء الضريبي (ولنتذكر أن التجارة عملية ايجابية لذلك فان انخفاض حجمها سوف يؤدي الى خسارة اقتصادية) . وهذه الخسارة ، في اطار التبادل غير المحقق ، تشكل عبئاً إضافياً ، أي خسارة صافية deadweght loss حيث لا يصاحبها كسب يعوضها في صورة زيادة في ايراد الحكومة من الضريبة .

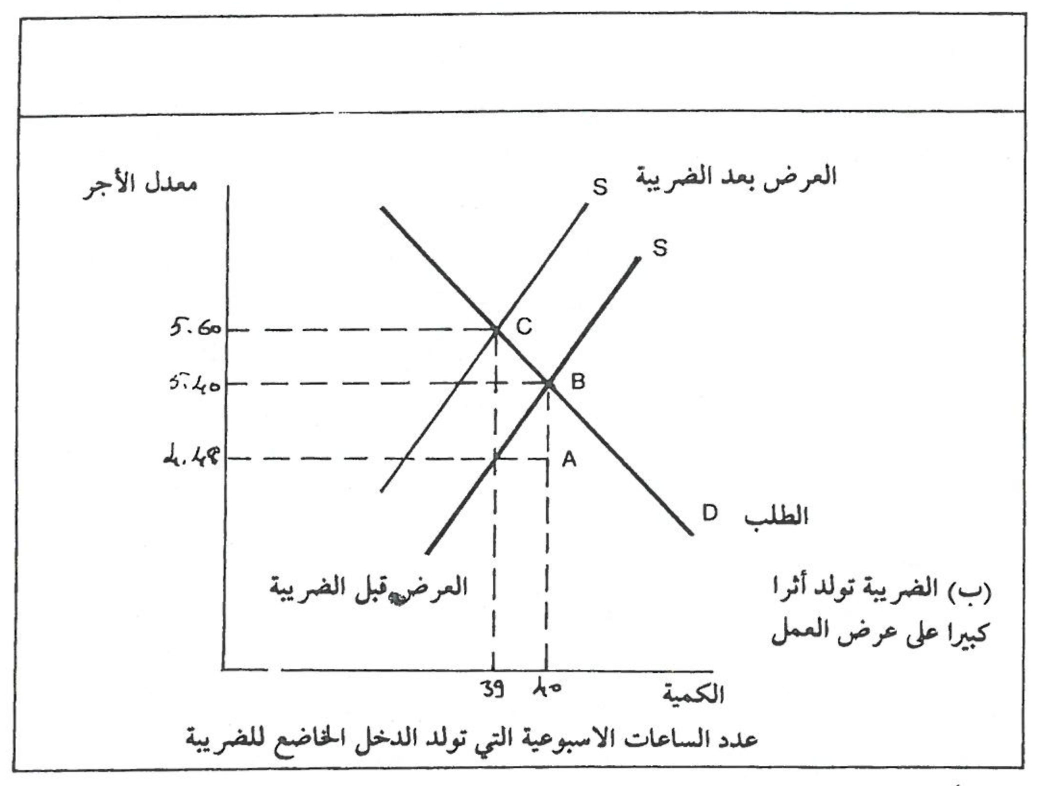
ومن ناحية أخرى قد تؤثر الضريبة على الدافع الى العمل والدخل. ويمكن أن نأخذ مثلا عمليات من واقع النقاش الدائر في الولايات المتحدة الامريكية عن أثر الضريبة على ساعات العمل . ويبين الشكل رقم (٤) هذه المسألة . فاذا فرضنا ان الأجر التوازني في سوق العمل هو ٥,٤ ريال في الساعة ، وعلى أساس هذا السعر يشتغل العمال ٤٠ ساعة في الاسبوع . فاذا فرضت ضريبة ثابتة بنسبة ٢٠٪ على الدخل (أو الأجر) ، فان هذا يزيد من تكلفة عرض العمل . وعلى هذا ينخفض منحني عرض العمل (ينتقل رأسيا) بمقدار الضريبة . ووفقا للرأي التقليدي (شكل ١٤) تولد الضريبة أثرا صغيرا

شكل رقم (٤) الخلاف حول الاثار الحافزة لضريبة الدخل

يوضح هذا الشكل نتيجتين بديلتين على أساس فرض ضريبة بنسبة ٢٠٪ على الدخل . ووفقا للرأي التقليدي (a) فانه عندما يكون منحني العرض الكلي للعمل رأسيا ، أو أقرب ما يكون الى ذلك ، فانه يترتب على الضريبة انخفاض صغير في ساعات العمل (من ٤٠ الى ٣٩ ساعة في الاسبوع) . وعلى العكس من ذلك ، فانه وفقا لرأي احدث (b) فانه اذا كان عرض العمل أقل انحدارا فان الضريبة سوف تؤدي الى انخفاض اكبر (من ٤٠ الى ٣٦ ساعة في الاسبوع) في الوقت المخصص للأنشطة المولدة للدخل الخاضع للضريبة .



(أ) الضريبة تولد أثرا صغيرا على عرض العمل .



نسبياً على عدد ساعات العمل، مادام منحني العرض الكلي للعمل رأسيا(أوأقرب إلى ذلك) . وحينئذ يكون أجر التوازن ، بما فيه الضريبـة أعلى قليلا فقـط (٥,٦٠) ريال للساعة). وينخفض أجر العمال بعد الضريبةبشدةليصبح ٤,٤٨ريال في الساعة. وحيث ان منحني عرض العمل أقرب الى أن يكون رأسيا فان عبء ضريبة الدخل يقع مبدئيا على العمال .

والعنصر الأساسي في هذا الرأي التقليدي هو أنه مادام العمال يفتقدون البدائـل الجيدة لكسب الدخل الخاضع للضريبة فلن يتمكنوا من الانتقال من العمل الحالي الى أنشطة اخرى مولدة للدخل حتى يتجنبـوا عبء الضريبـة . ويرفض معارضـو الموقف التقليدي هذاالرأي. ويوضح هؤلاءالمعارضون أن الانتاج يتأثر بعوامل أخرى غير ساعات العمل . كما يرون ان (أ) وقت الفراغ ـ الراحة ـ (ب) الانتاج الاسري (ج) التجنب الضريبي (د) التهرب الضريبي ، بدائل لدفع الضريبة .

ووفقا لهذا الرأي فانه مادامت المعدلات الحدية المرتفعة للضريبـة تخفض الأجـر المتولد عن الأنشطة الخاضعة للضريبة فان الأفراد ينتقلون الى أنشطة لا تخضـع لهـا .

فالبعض سوف يستهلك وقتا أطول للفراغ . فقد يزيدون مدة اجازاتهم أو يتغيبون عن العمل أو يقللون من ساعات العمل الاضافي ، على سبيل المثال . وقد يخصص آخرون وقتا أطول لأنشطة أسرية لا تخضع للضريبة ، مثل اصلاح سياراتهم وطلاء منازلهم واعداد وجبات منزلية اضافية ، بدلا من العمل أو شراءسيارات جديدة أو منازل جديدة أو تناول وجبات الغذاء بالمطاعم . وقد يعمل آخرون في أعمال بأجر منخفض ومزايا غير نقدية أعلى ويخصصون وقتا أطول للاستثمارات العقارية الحقيقية تتمتع بمزايا ضريبية جذابة . وسوف تزدهر منشآت اعمال تخطط لاظهار خسائر محاسبية حتى لا يخضع دخلها للضريبة . وكل هذه بدائل قانونية تماما . ومع ذلك فان بعض الأفراد قد يلجأون الى وسائل غير مشروعة للتهرب من دفع الضريبة . وممارسة الاقتصاد الخفي «غير الشرعي» أداة لتجنب أو خفض الضرائب .

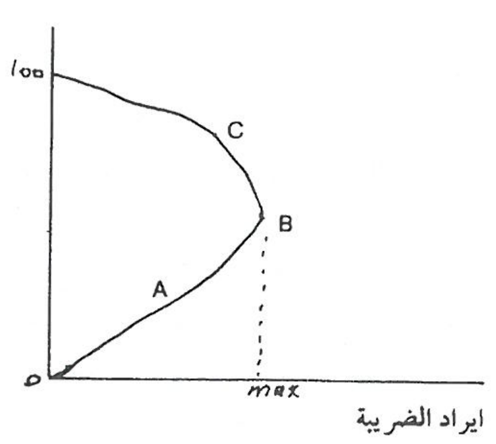
وإذا كان هذا الرأي صحيحاً ـ إذا كانت هناك بدائل جيدةلرفع المعدلات المالية للضريبة ـ فسوف يكون منحني عرض العمل أقل انحدارا كما هو موضح في شكل رقم (٤ ـ ب) . فحيث ترتفع تكلفة عرض العمل الذي يدر دخلا خاضعا للضريبة فان الناس ينتقلون الى أنشطة اخرى بديلة . وعلى ذلك فان المعدلات الضريبية الحدية العالية تؤدي الى خفض وقت العمل المخصص لتحقيق دخل خاضع للضريبة وزيادته في انشطة لا تتم بالكفاءة ولكنها تتجنب الضريبة . وهكذا يحدث ضياع وخسارة صافية لها وزنها . على أن المثلث (ABC) في شكل رقم (٤ ـ ب) الذي يبين فقط عدم الكفاءة الناشئة عن فقد ساعات عمل يقلل في الواقع من حجم العبء الاضافي الذي يتحمله المجتمع .

ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين تغير مافي معدلات الضرائب والتغير في الايرادات الضريبية . ويرتبط مستوى النشاط الاقتصادي الخاضع للضريبة ـ اساس الضريبة tax base ـ عكسيا مع معدل الضريبة على هذا النشاط . وهذا يعني أن زيادة مافي معدل الضريبة تؤدي الى زيادة نسبية أقل في الايرادات الضريبية . فالمعدلات الضريبية الأعلى تجعل ممارسة نشاط ما أعلى تكلفة،الأمر الذي يحث الأفراد على التحول الى أنشطة أخرى بديلة . فاذا كانت هناك بدائل جذابة فقد يكون الانخفاض في النشاط الخاضع للضريبة كبيرا .

دعنا نأخذ مثلا واقعيا يوضح ذلك . ففي سنة ١٩٨١ رفعت كولومبيا معدل الضريبة على الجازولين من ٧٠ هلله الى ٩٠ هلله للجالون ، بزيادة قدرها ٣٠٪ ولكن هذه الزيادة البالغة ٣٠٪ لم تؤد الى زيادة قدرها ٣٠٪ في الايرادات الضريبية . ذلك أن المعدل الأعلى للضريبة أضعف رغبة السائقين في شراء الجازولين في كولومبيا . فهناك

شكل رقم (٥) منحني لافر Laffer

لما كانت الضريبة تؤثر على مستوى نشاط ما فان حدوث تغير ما في معدلات الضريبة لن يؤدي الى تغير بنفس النسبة في ايرادات الضريبة . وكما يشير منحني «Laffer» فانه بعد نقطة معينة (B) فان زيادة ما في معدلات الضريبة قد تؤدي الى انخفاض ايرادات الضريبة . ولما كانت زيادة المستوى المرتفع للضريبة تؤدي الى زيادة صغيرة فقط في ايراد الضريبة عندما نصل الى نقطة B فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بان نقطة B تمثل المعدل الضريبي الأمثل .



بديل قوي لشراء الجازولين الذي زادت عليه الضريبة (ومن ثم ارتفع سعره) وهو شراء الجازولين من فرجينيا وماريلاند حيث المعدلات الضريبية (ومن ثم الأسعار) أقل قليلا . وعلى هذا فان كمية الجازولين المباعة في واشنطن ستكون أقل منها في حالة غياب الضريبة ومن ثم فإن الايراد المكتسب من المعدل الضريبي الأعلى سوف ينخفض جزئياً على الأقل .

وقد شرح «آرثر لافر Arthur Laffer» هذه الفكرة حيث أكد ان زيادة ما في معدلات الضريبة قد تؤدي أحيانا الى االنخفاض ايرادات الضريبة . وعلى أساس مابذله «Laffer» من جهود في هذا المجال سمي المنحني الذي يبين العلاقة بين معدلات الضريبة وايراداتها «منحني لافر Laffer's Curve» . ويبين شكل رقم (٥) مفهوم منحني (Laffer) عن النشاط الذي يولد دخلا يخضع للضريبة . ومن الواضح أن الايرادات الضريبية تكون صفرا لو

أن معدل الضريبة كان صغيرا . ولكن المسألة غير الواضحة الى حد ما هي أن الايرادات الضريبية تكون صفرا أيضا (أو قريبة جدا من الصفر) اذا كان معدل الضريبة ١٠٠٪ ففي مواجهة معدل ضريبة يساوي ١٠٠٪ فان أغلب الناس سوف يمارسون الصيد أو يبحثون عن أشياء اخرى غير ممارسة نشاط انتاجي خاضع للضريبة ، حيث ان مثل هذا المعدل الضريبي يقضي على كل الدخل الخاضع للضريبة ، وسوف يصل الانتاج في القطاع الخاضع للضريبة إلى العدم . وبدون الانتاج فإن الايرادات الضريبية تصل إلى الصفر .

ومع انخفاض معدلات الضريبة عن ١٠٠٪ يزداد الدافع الى العمل واكتساب الدخل الخاضع للضريبة ، وينمو الدخل وتزداد الايرادات الضريبية . وبالمثل ، فانه مع تزايد معدلات الضريبة عن الصفر تزداد الايرادات الضريبية . ولعله من الواضح انه عند معدل ما اكبر من صفر وأقل من ١٠٠ تصل الايرادات الضريبية الى اقصى قيمة لها (نقطة B في الشكل ٥) . وهذا لا يعني أن معدل الضريبة الذي يعظم الايراد معدل مثالي . ففي الواقع ، انه عند بلوغ نقطة أقصى ايراد(B) فان الأمر يتطلب زيادات اكبر في معدل الضريبةحتى تزداد ايرادات الضريبة.وفي هذاالنطاق يكون العبء الاضافي للضريبة كبيرا . ومن أسف أنه لا يوجد من يعرف الى أي مدى يمكن زيادة المعدلات الضريبية الحدية العالية قبل أن نبدأ مسيرة الوصول الى نقطة أعظم ايراد للضريبة . ولسنا نعرف كذلك ، عند حدود مستويات الدخل ، ما اذا كنا قد فرضنا معدلات الضريبة في النطاق الذي يضعف الانتاج ، بحيث تؤدي المعدلات الأعلى للضريبة على خفض الايرادات الضريبية .

نظرة الى الأمام Looking Ahead

ان النفقات الحكومية ، ومعدلات الضرائب محددات هامة للانتاج والتوظف في اقتصاد ما . وكلما تقدمنا في الدراسة ، سوف نبحث هذا الموضوع بالتفصيل ، ومع ذلك فنحن في حاجة الى تحقيق فهم أفضل لكيفية قياس الناتج الكلي . وهذا هو موضوع الفصل التالي .

الأهداف التعليمية للفصل Chapter Learning Objectives

١ - يتزايد الانفاق الحكومي في المملكة باستمرار وبمعدل مرتفع بسبب نمو دور الدولة في

حياة المجتمع ، وتبنى الحكومة للمشروعات الانمائية المختلفة .

٢ - يشتمل الانفاق الحكومي على المشتريات الحكومية والمدفوعات التحويلية التي تستهدف اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع .

٣ - تمثل الضرائب في الدول الرأسمالية المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق العام ، ومثل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - كلما ارتفع المعدل الحدي للضرائب ينخفض الجزء المتاح من الدخل للانفاق الخاص . وحيث أنه يحدد كمية الايرادات التي يحتفظ بها الفرد للنفقات الخاصة فان المعدل الحدي للضريبة يولد أثرا قويا على الدوافع لدى الأفراد لكسب الدخول الخاضعة للضريبة .

٥ - لابد من أخذ كل من الكفاءة والعدالة في الحسبان عند الاختيار بين البدائل الضريبية . ذلك أن النظام الضريبي الذي يؤدي الى سلوك غير كفء يكون مرتفع التكلفة بالنسبة للمجتمع ، كما أن تحقيق الاذعان لنظام ضريبي غير معقول وغير عادل عالي التكلفة كذلك .

٦ - اننا جميعا نؤيد نظاما ضريبيا حياديا على نحو مثالي - وهو نظام لا يشوه الأسعار ولا يغري الأفراد على تحويل الموارد النادرة الى الانشطة التي تتجنب الضريبة . ومع ذلك فان فرض ضريبة على نشاط انتاجي تغير باستمرار بعض الأسعار . وعلى هذا فان هدفنا يجب ان يكون الأخذ بنظام ضريبي يقلل من آثار عدم الكفاءة .

٧ - إن أثر الضرائب على دوافع العمل محل نقاش بين الاقتصاديين والرأي التقليدي هو انه مادامت هناك بدائل جيدة قليلة للحصول على دخل خاضع للضريبة . فسوف يكون منحني عرض العمل رأسيا او اقرب مايكون الى ذلك،وعلى هذا فان الضرائب على الدخل لا تخفض كثيرا كمية العمل المعروض.أما معارضو هذا الرأي فيرون ان وقت الفراغ ، والانتاج المنزلي ، والأنشطة المتمتعة بالحماية من الضريبة والاقتصاد الخفي بدائل جيدة للحصول على دخل خاضع للضريبة . وعلى هذا فهم يعتقدون ان المعدلات الحدية للضريبة تخفض جهد العمل المنتج بشدة وتشجع على تجنب الضريبة ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الكفاءة الاقتصادية .

٨ - ان التفرقة بين التغير في معدلات الضريبة والتغير في ايرادات الضريبة لها اهميتها . ذلك أن حجم القاعدة الضريبية يرتبط ، بشكل عام ، بعلاقة عكسية مع معدل الضريبة . وعلى ذلك ، فان زيادة معدلات الضريبة يؤدي الى زيادة نسبية أقل في ايرادات الضريبة ، وخاصة اذا كانت هناك بدائل جيدة للأشياء الخاضعة

للضريبة .

٩ ـ من الممكن ، عند المعدلات شديدة الارتفاع للضريبة ، أن تؤدي زيادة معدلات الضريبة الى انخفاض في الايرادات الضريبية ، وذلك لأن كثيرا من الناس سوف يتحولون عن الأنشطة الخاضعة للضريبة . ويبين منحني «لافر» هذه المسألة .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

The Economic Way of Thinking- Discussion Questions

١ ـ ان المجموعات الرئيسية للانفاق الحكومي هي (أ) الدفاع القومي (ب) التعليم (ج) تحويلات الدخل والنفقات اللازمة للسيطر على الفقر . لماذا يقوم القطاع العام بهذه الأنشطة في اعتقادك ؟ ولماذا لا يتركها للسوق ؟

٢ ـ هل تظن أن العبء الضريبي في المملكة العربية السعودية مرتفع أم منخفض اشرح . وماهي السياسات ، اذا وجدت ، التي تؤيدها لتغيير العبء الضريبي وتوزيعه ؟ كن محددا في اجابتك ودافع عن موقفك .

٣ ـ إن الضريبة التصاعدية هي المصدر الأساسي للايرادات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ما هي في رأيك مزايا هذه الضريبة ؟ وما هي عيوبها ؟ وما هي التغيرات ، إذا وجدت ، التي يمكنك عملها في طبيعة هذه الضريبة ؟ ولماذا ؟

٤ ـ إن المدفوعات التحويلية لا تولد أثراً على الاقتصاد لأنها لا تعدو أن تكون تحويلاً للدخل من مجموعة من الأفراد إلى أخرى» .
قوم هذه الاجابة .

٥ ـ هل تعرف أحدا من الذين يعملون في الاقتصاد الخفي ؟ وهل تعتقد أن كثيرا من الناس سوف يشاركون في هذا الاقتصاد لو كانت المعدلات الضريبية أقل ؟ ولماذا ؟

الجزء الثاني
الإقتصاد الكلّي

الفصل السادس
قياس النبض الإقتصادي للأمم

الفصل السادس
قياس النبض الاقتصادي للأمم

Taking The Nation's Economic Pulse

ليس ثمة ريب أن تطوير مقياس اقتصادي للحكم على مستوى النشاط الاقتصادي في مجتمع ما يعد ابتكارا بالغ الأهمية . فبدون هذا الابتكار كان من الصعب تطبيق أية سياسة عامة . وفي هذا الفصل سوف نبين كيفية قياس تدفق الناتج في اقتصاد ما . وفضلا عن ذلك سوف نحلل مظاهر القوة والضعف في أدوات القياس المتسخدمة .

مفهوم الناتج القومي الاجمالي The Concept of GNP

ان الناتج القومي الاجمالي (ن . ق . ج) هو المقياس الأكثر استخداما لقياس الأداء الاقتصادي . ولا يخفى ان محرري الصحف والمعلقين في التليفزيون يعرضون احدث احصاءات الناتج القومي الاجمالي وهم فخورون بأنهم يعلنون أحدث أرقام لهذا الناتج . كما أصبح تعبير الناتج القومي الاجمالي تعبيرا شائعا بين الناس . ولكن ماذا يعني هذا الاصطلاح ؟ ولماذا يحتل هذه الأهمية ؟

والناتج القومي الاجمالي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي انتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة وهي سنة عادة .

والناتج القومي الاجمالي مفهوم يعبر عن (التدفق) ويتم قياسه عادة كمعدل سنوي . ويمكن تشبيهه بمقياس الماء الذي يقيس كمية الماء المتدفقة خلال انبوبة في كل ساعة . وبالمثل فان الناتج القومي الاجمالي أداة صممت لقياس القيمة السوقية للانتاج «المتدفق» من المصانع والمتاجر في اقتصاد ما في كل عام .

ماذا يحسب في الناتج القومي الاجمالي What Counts toward GNP?

ولما كان الناتج القومي الاجمالي يقيس الانتاج الجاري فحسب فانه لا يتساوى مع

مجموع القيم النقدية المسجلة في المجتمع . اذ يجب استبعاد كثير من العمليات . ويثور هنا سؤال هام : ماذا يحسب في الناتج القومي الاجمالي وماذا يستبعد عند حسابه ؟ ونجيب على ذلك فيما يلي :

١ ـ السلع النهائية وحدها هي التي تدخل في حساب هذاالناتج . ويقصد بالسلعة النهائية السلعة بين يدي مستخدمها النهائي . ولا يخفى أن السلع تمر بمراحل انتاجية كثيرة ومتعددة . ومع ذلك فان ما يحسب في الناتج القومي الاجمالي هو فقط القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة ما .

ويوضح الشكل رقم (١) أهمية النقطة الأخيرة . فقبل أن تكون السلعة النهائية وهي الخبز بين يدي المستهلك فانها تمر بعدة مراحل انتاجية . فالمزارع ينتج رطلا من القمح ويبيعه إلى صاحب المطحن مقابل ٢٠هلله ـ مثلاً . ويقوم الطحان بطحن القمح ثم بيعه الى الخباز مقابل ٣٥ هلله ، مثلا وعلى ذلك فان ما أضافته عملية الطحن الى قيمة القمح هو ١٥ هلله . وقام الخباز بتحويل الدقيق الى خبز باضافة أشياء عليه وتحويله الى أرغفة وباعه الى البقالة بسعر ٦٠ هلله . وعلى ذلك فان الخباز اضاف ٢٥ هلله الى قيمة الخبز . وقام البقال بتخزين الخبز على أرفف البقالة حيث تكون متاحة للمستهلك في أماكن مريحة وقد تم بيع الخبز للمستهلك بسعر ٦٩ هلله للرغيف ـ وبذلك تكون البقالة قد أضافت الى قيمة الخبز ٩ هلله (الى قيمة المنتج النهائي) . وعلى ذلك فان القيمة السوقية للمنتج النهائي ـ ٦٩ هلله لرغيف الخبز ـ هي التي تحسب في الناتج القومي الاجمالي . والقيمة السوقية للمنتج النهائي هي الكمية المضافة لقيمة السلعة في كل مرحلة من مراحل الانتاج ، وهي ٢٠ هلله أضافها المزارع ، و ١٥ هلله اضافها الطحان ، و ٢٩ هلله اضافها الخباز ، و ٩ هلله اضافها البقال .

أما اذا اضيفت القيمة السوقية للمنتج في كل مرحلة انتاجية وسيطة (مجموع العمود رقم ١ على سبيل المثال) الى الناتج القومي الاجمالي فسوف يؤدي ذلك الى تكرار في الحساب ، وتكون قيمة الناتج القومي الاجمالي أكبر من قيمة المنتجات النهائية المتاحة للمستهلكين ، ولتجنب هذه المشكلة فإن الناتج القومي الاجمالي لا يشمل سوى قيمة السلع والخدمات النهائية .

٢ ـ السلع التي يتم انتاجها خلال فترة زمنية هي التي تدخل في الحساب . ذلك

الشكل رقم (١) الناتج القومي الاجمالي ومراحل الانتاج

تمر معظم السلع بعدة مراحل انتاجية - ويوضح الجدول رقم (١) كلا من القيمة السوقية لرغيف الخبز من خلال مروره بمراحل انتاجية متعددة (عمود رقم ١) ، والكمية التي يضيفها المنتج الوسيط الى قيمة الرغيف (عمود رقم ٢) .

مراحل الانتاج	القيمة السوقية للانتاج «بالريال»(١)	القيمة المضافة (الكمية المضافة الى قيمة الانتاج) «بالريال» (٢)
المرحلة ١ : القمح في المزرعة	٠,٢٠	٠,٢٠
المرحلة ٢ : تحويل القمح الى دقيق	٠,٣٥	٠,١٥
المرحلة ٣ : تحويل الدقيق الى خبز	٠,٦٠	٠,٢٥
المرحلة ٤ : الخبز لدى البقال (تجزئة)	٠,٦٩	٠,٠٩
الكمية المضافة الى الناتج القومي الاجمالي		٠,٦٩

ان الناتج القومي الاجمالي مقياس للانتاج الجاري . وعلى ذلك فان تبادل السلع أو الأصول التي تم انتاجها خلال فترات زمنية سابقة لا تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي الجاري .

فشراء سيارة مستعملة تم انتاجها في العام الماضي لا تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي الجاري،كما لايدخل في حسابه أيضاً بيع منزل قديم انشىءمنذ ٥ سنوات مضت . فقد تم حساب قيمة انتاج هذه السلع في الوقت الذي انتجت فيه . ولا يخفى أن المبيعات والمشتريات الحالية لمثل هذه السلع لا تعنى أكثر من تبادل سلع موجودة ، ولا تشمل انتاجا جاريا لسلع اضافية . وعلى ذلك فانها لا تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي .

ولما كان حساب الناتج القومي الاجمالي يتضمن السلع المعمرة حين انتاجها مثل السيارات والمنازل، فإنه لايكون دائماً مقياساً صحيحاً للاستهلاك الجاري. ففي أوقات الانكماش يتم انتاج كمية اقل من الأصول المعمرة . ومع ذلك فان استهلاك السلع المعمرة التي سبق انتاجها وحسابها خلال فترات سابقة سوف يستمر . وفي أوقات الرواج يكون هناك توسع كبير في انتاج الأصول المعمرة ، ولكن استهلاكها سوف يستمر عبر فترة طويلة . ولذلك فان الناتج القومي الاجمالي يقدر الاستهلاك بأقل من قيمته اثناء الكساد ، وبأكبر من قيمته في أوقات الازدهار الاقتصادي .

كما ان العمليات المالية البحتة لا تحسب في الناتج القومي الاجمالي ، حيث انها لا تتضمن انتاجا جاريا . وعلى ذلك فان مشتريات ومبيعات الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية لا تدخل في حساب هذا الناتج . ذلك انها تمثل تبادل أصول جارية وليس انتاج سلع اضافية . وبالمثل فان الهدايا الخاصة لا تدخل في حساب الناتج كما تستبعد المدفوعات الحكومية التحويلية مثل المدفوعات الخاصة بالرفاهية والضمان الاجتماعي . فهي لا تتضمن انتاجا جاريا ومن ثم لا تدخل في حساب هذا الناتج .

النقود هي القاسم المشترك في الناتج القومي الاجمالي

Money As the Common Denominator of GNP

ليس يخفى انه لا يصح ان يجمع التفاح والبرتقال معا في عملية جمع واحدة . وهذا بالضبط هو طبيعة مشكلة المقياس العام . فهناك ملايين من السلع والخدمات المختلفة تنتج سنويا . فكيف يمكن أن نجمع معا انتاج كل من المنازل ، والتعليم ، والسيارات ، والملابس . . وغير ذلك من البنود الكثيرة الأخرى ؟

ان هناك عامل واحد مشترك بين هذه السلع والخدمات المختلفة وهو ان شراءها يتم بالنقد المتداول في الدولة . وهو الريال السعودي في المملكة والدولار في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال .

ويقوم الناس بدفع قيمة كل من السلع والخدمات بوحدات النقد المتداول الريال مثلا وحينئذ يكون الريال هو القاسم المشترك بينها جميعا . وهذا يعني ان وحدات السلع المتباينة تقدر بسعر بيعها بالريال مثلا . فانتاج سلعة مثل السيارة تضيف الى الناتج

القومي الاجمالي ٨٠ مثلا لما تضيفه حافظة الأوراق الجلدية وذلك بافتراض أن السيارة الجديدة تباع بنحو ٢٤ ألف ريال في حين تباع حافظة الأوراق بنحو ٣٠٠ ريال . وهكذا فان جملة الانفاق بالريالات على جميع السلع النهائية المنتجة خلال سنة ما هو الناتج القومي الاجمالي في هذه السنة .

طريقتان لقياس الناتج القومي الاجمالي

Two Ways Of Measuring GNP

هناك طريقتان لقياس الناتج القومي الاجمالي، إذ يمكن حساب هذا الناتج عن طريق جمع كل ما ينفق على السلع والخدمات المشتراه ، أو تكاليف انتاج وعرض تلك السلع والخدمات .

وهذا يعني أنه يمكن حساب الناتج القومي الاجمالي عن طريق اضافة جملة الانفاق على السلع والخدمات النهائية المعروضةأمام المشترين. كما يمكن حسابه من خلال تحديد الناتج القومي الاجمالي عن طريق اضافة جميع تكاليف عرض السلع والخدمات مشتملة على الدخل المتبقي للمنظم المنتج . ولا يخفى ان مجموع اي منهما يساوي الناتج القومي الاجمالي . وهذا صحيح ، لأن النقود التي ينفقها المشترون على السلع والخدمات النهائية ، يمكن أن ينظر اليها على انها توفر المال اللازم لانتاج وعرض تلك السلع والخدمات .

ويوضح الشكل رقم (٢) التدفق الدائري للانفاق الاستهلاكي وتكاليف الموارد ، في اقتصاد مبسط جدا . حيث يتكون ذلك الاقتصاد من قطاعين فقط هما القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال . ويوضح هذا الشكل البياني تدفق النفقات والايرادات بالريال . وتبين الأسهم خارج الدائرة تدفق المنتجات الحقيقية والموارد . فالسلع والخدمات التي يتم انتاجها في قطاع الأعمال تباع الى المستهلكين في القطاع العائلي . أما القطاع العائلي فيعرض عوامل الانتاج ويحصل على دخول مقابل خدماتها وفي المقابل يتم انفاق كل الدخل العائلي على شراء السلع والخدمات .

ويوضح الجزء الأدنى في دائرة التدفق في الشكل رقم (٢) تدفق التكاليف النقدية

لعوامل الانتاج (الأجور ، الايجارات ، الفوائد ، الأرباح) من قطاع الأعمال الى القطاع العائلي مقابل الحصول على الموارد الانتاجية (العمل ، الأرض ، المعدات الرأسمالية ، التنظيم) وهذه المدفوعات تشكل دخل القطاع العائلي . ويتحدد سعر الموارد الانتاجية بقوى العرض والطلب في سوق الموارد . ويستخدم رجل الأعمال خدمات الموارد الانتاجية في انتاج السلع والخدمات .

أما الجزء الأعلى في دائرة التدفق فيبين تدفق الانفاق الاستهلاكي النقدي من القطاع العائلي الى قطاع الأعمال مقابل الحصول على السلع والخدمات . وتستمد منشآت الأعمال ايراداتها من مبيعاتها من المنتجات (الطعام ـ الملابس ـ الخدمات الطبية . . . الخ) إلى القطاع العائلي . وتتحدد أسعار هذه السلع والخدمات في أسواق الانتاج .

وليس ثمة ريب أن الاقتصاديات الحديثة أشد تعقيدا من هذا النموذج المبسط المكون من قطاعين ففضلا عن النفقات الشخصية لقطاع العائلات توجد مشتريات الحكومة من السلع والخدمات (على سبيل المثال الطرق العامة السريعة ، التعليم ، الطائرات الحربية ، الحماية التي توفرها الشرطة) . وفضلا عن شراء مدخرات العملية الانتاجيةمن القطاع العائلي،فإن رجال الأعمال يقومون بالانفاق الاستثماري (انفاق منشآت على الآلات، والخدمات الانتاجية، وغير ذلك من الأصول الرأسمالية) من أرباحهم ، ومن ثم تنمو قدراتهم الانتاجية في المستقبل . وبالاضافة الى ذلك فان الأجانب قد يشترون سلعاً وخدمات محلية ، ويبيعون سلعاً منتجة في الخارج للسوق المحلية .

ومع ذلك يظل المبدأ العام قائما . فالناتج القومي الاجمالي يمكن تحديده من خلال :

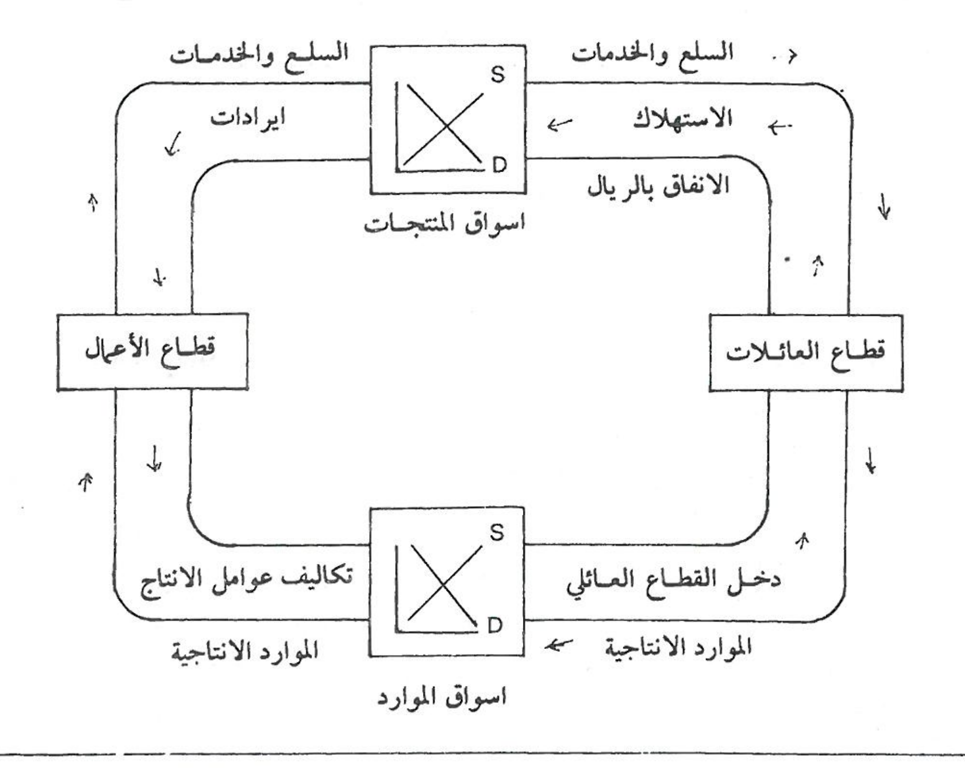
(أ) جمع النفقات الكليةعلى السلع والخدمات النهائيةالتي تم انتاجهاخلال فترةما .

(ب) جمع التكاليف الكلية المتولدة عن انتاج السلع والخدمات المعروضة خلال نفس الفترة .

ويلخص شكل رقم (٣) مكونات الناتج القومي الاجمالي في اطار كل من اسلوب الانفاق ، وأسلوب تكلفة ـ دخل المورد .

شكل رقم (٢)
التدفق الدائري ـ نموذج قطاعين

يوضح النموذج المبسط لقطاعين ـ الطريقتين التي يمكن ان ينظر من خلالهما الى الناتج القومي الاجمالي . ويبين منه ان تيار الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي على السلع والخدمات النهائية التي يعرضها قطاع الأعمال ، يجب ان تتساوى مع تيار المدفوعات التعويضية (الأجور، الايجارات، الفائدة ، الأرباح) الى المدخلات الانتاجية (العمل ، الأرض، رأس المال ، المعدات والتجهيزات ، والتنظيم) التي يعرضها قطاع العائلات وليس يخفى ان كلا من انفاق القطاع العائلي (الجزء العلوي من الشكل) ، وتكلفة عوامل الانتاج (الجزء الأدنى من الشكل) يساوي الناتج القومي الاجمالي (ن . ق . ج) .



ومن الأهمية بمكان ان نلاحظ ان الدخل المتبقي للمنظم المنتج تتضمنه التكلفة الكلية لعرض السلع والخدمات ، وهي الصورة الثانية لقياس الناتج القومي الاجمالي .
وحيث أن ايرادات قطاع الأعمال التي تتولد من بيع السلع والخدمات، أمأن تدفع إلى

أصحاب الموارد أو تنساب الى المنظمين الرأسماليين في شكل أرباح ، فان طريقتي حساب الناتج القومي الاجمالي تؤديان الى نتائج متماثلة . وتجدر ملاحظة ان الأرباح تعد جزءا من تكلفة الانتاج . ولما كانت الأرباح دخل متبقي وليست مدفوعات تعاقدية فقد يعارض البعض هذا التصنيف . وهو رأي غير صحيح . فرغم أن الأرباح مدفوعات متبقية فان صانعي القرارات في منشآت الأعمال يكونون غير راغبين في عرض الأصول الرأسمالية المستخدمة في عملية الانتاج وتحمل مخاطر الخسارة اذا لم يتوقعوا فرصا حسنة للحصول على أرباح . ويمكن النظر الى الأرباح على أنها مدفوعات للمنظمين مقابل قيامهم بعملية الانتاج . ولا يخفى أن الأجور تحفز العمال على عرض خدمات العمل . وبالمثل ، تحفز الأرباح المتوقعة لصانعي القرارات في منشآت الأعمال لعرض المعدات الرأسمالية وتحمل مخاطر تنظيم العملية الانتاجية . لذلك فان الأخيرة تعد جزءا من تكلفة الانتاج مثل الأولى تماما .

وعلينا أن ندرك ان طريقة الانفاق في قياس الناتج القومي الاجمالي تركز على تقويم المشترين للسلع والخدمات المنتجة خلال سنة ما . فالمشترون يشترون سلعا معينة لأنهم يقدرون قيمتها بأكثر من قيمة البدائل الأخرى المتاحة لهم . وهم يتوقعون ان سلعة ما سوف تولد نفعا اكبر من سعر شرائها ، والا امتنعوا عن شرائها وعلى هذا فان الناتج القومي الاجمالي ، وهو مجموع كل هذه النفقات على المنتجات النهائية يصور تقويم المشترين للسلع بأقل من حقيقته .

وعلى النقيض من ذلك فان طريقة الدخل ـ التكاليف تركز على التضحية المترتبة على انتاج السلع والخدمات . ذلك أن انتاج السلع يتضمن جهد الانسان ، واهلاك الآلات والتضحية بالاستهلاك الحالي ، والمخاطرة ، والمسؤوليات الادارية ومتاعب اخرى في الحياة . وفي اقتصاد السوق يقوم أصحاب الموارد اختياريا بعرض خدماتهم الانتاجية للحصول على الدخل . ومن وجهة نظر أصحاب الموارد ، فان مدفوعات الدخل(الأجور، دخل من يعملون لحسابهم ـ الايجارات ـ الفوائد ـ الأرباح) يجب ان تزيد عن قيمة البدائل المضحى بها (استهلاك وقت الراحة ، على سبيل المثال) وذلك عندما يتم تخصيص الوقت ، والجهد ، والموارد للعملية الانتاجية ، والا فان اصحاب الموارد لن يعرضوا خدماتهم . وعلى ذلك فانه عند حساب الناتج القومي الاجمالي باضافة جميع مدفوعات الدخل إلى أصحاب الموارد ، فإنه يبالغ في تقدير المساوىء المرتبطة بانتاج السلع والخدمات النهائية .

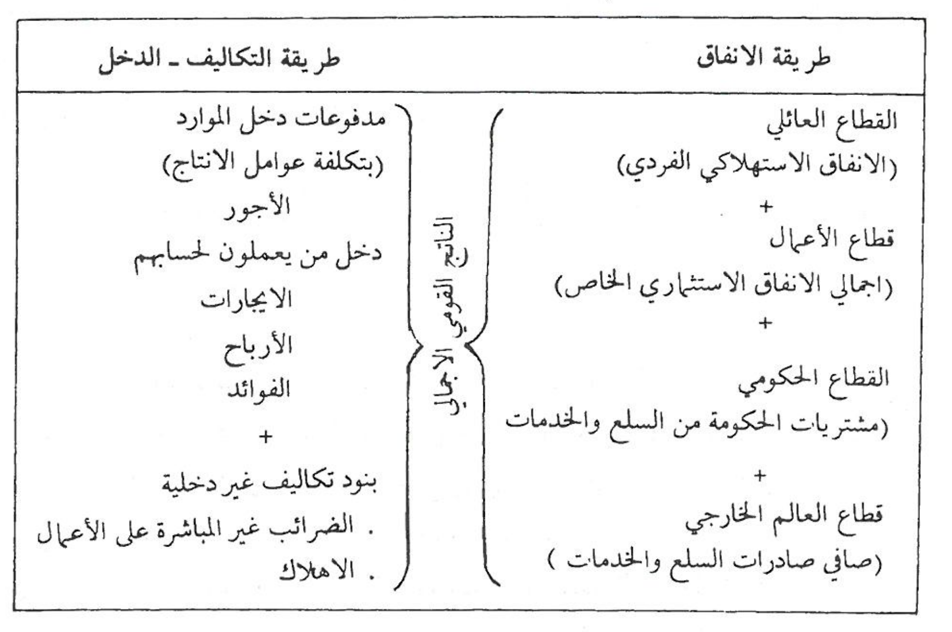
ومن وجهة النظر المحاسبية ، فان اجمالي المدفوعات الى عوامل الانتاج ، مشتملة على أرباح المنتج او خسائره يجب أن تتساوى مع سعر بيع السلعة أو الخدمة المنتجة . وهذا صحيح بالنسبة لكل سلعة أو خدمة منتجة كما يبين من المناقشة السابقة . فهذه متطابقة محاسبية اساسية . أي أن :

تيار الانفاق على السلع النهائية = ن.ق.ج = تيار تكاليف انتاج السلع النهائية .

وعلى ذلك فان الناتج القومي الاجمالي (ن . ق . ج) الناتج عن جمع قيم السلع والخدمات النهائية المشتراه يتساوى مع الناتج القومي الاجمالي الناتج عن جمع كل بنود التكاليف متضمنة أرباح المنتج المرتبطة بانتاج السلع والخدمات النهائية .

شكل رقم (٣) طريقتان لقياس الناتج القومي الاجمالي

رغم ان الاقتصاديات الحديثة أكثر تعقيدا من نموذج التدفق الدائري ذي القطاعين (الشكل رقم ٢) فانه تظل هناك طريقتان لحساب الناتج القومي الاجمالي . حيث يمكن بجمع كل بنود الانفاق على السلع والخدمات النهائية في كل قطاع ـ الجانب الأيمن من (الشكل رقم ٣) ـ أو بجمع تكاليف الانتاج المشتركة في انتاج هذه السلع والخدمات ـ الجانب الأيسر من (الشكل رقم ٣) .



طريقة الانفاق The Expenditure Approach

يوضح الشكل رقم (٣) انه عند استخدام طريقة الانفاق في حساب الناتج القومي الاجمالي ، فان هناك أربعة مكونات أساسية للمنتجات النهائية المشتراه يجب أن تؤخذ في الحسبان . ويوضح الجانب الأيمن من الشكل رقم (٤) قيمة هذه المكونات الأربعة للناتج القومي الاجمالي ـ (أرقام افتراضية بالبليون ريال) .

(١) المشتريات الاستهلاكية : تشكل المشتريات الاستهلاكية الشخصية الشطر الأعظم من الناتج القومي الاجمالي. وتوجه أغلب النفقات الاستهلاكية إلى السلع غير المعمرة والخدمات ويدخل في هذه المجموعة الغذاء ، والملابس ، والاستمتاع ، والخدمات الطبية والقانونية والتعليم والوقود . وهذه البنود تستخدم في فترات قصيرة نسبيا . أما السلع المعمرة مثل الأجهزة والسيارات فتشكل نسبة صغيرة نسبيا في جملة السلع الاستهلاكية . وهذه السلع تستخدم على مدى فترة طويلة من الزمن ، رغم انها تحسب بالكامل في الناتج القومي في الوقت الذي اشتريت فيه .

(٢) المشتريات الاستثمارية : يولد الاستثمار أو السلع الرأسمالية تيارا من الاستهلاك أو خدمات الانتاج في المستقبل، وهي لاتشبه الغذاءأو خدمات الدواء، حيث انها لا تستهلك في الحال . فالمنزل سلعة استثمارية لأنه يولد تيارا من الخدمات لفترة طويلة في المستقبل . كما ان المنشآت الصناعية والمعدات سلع استثمارية لانها تقدم خدمات انتاجية في المستقبل . ويعد التغير في المخزون استثمارا على أساس انه يولد منافع للمستهلك في المستقبل .

على أن هناك كثيرا من السلع لها خصائص كل من السلعة الاستهلاكية والسلعة الاستثمارية . فليس هناك حد فاصل دقيق بين الاثنين وطبقا لمعايير الحسابات القومية فان مشتريات منشآت الأعمال من السلع النهائية قد اعتبرت سلعا استثمارية بشكل تحكمي ، بينما اعتبرت مشتريات قطاع العائلات ـ باستثناء المنازل سلعاً استهلاكية. ولا يخفى ان المخزون كجزء من الاستثمار يتقلب عندما تتغير الظروف الاقتصادية . فعندما تتحسن ظروف منشآت الأعمال ينخفض المخزون غالبا . ومن ناحية اخرى فانه في

خلال الكساد ، قد يتزايد المخزون بسرعة احيانا ، بسبب عدم قدرة المنشآت على بيع كل انتاجها الجاري . وسوف نلقى ، فيما بعد نظرة اكثر عمقا وشمولا على دور التقلبات في المخزون ، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن هذه التغيرات تلعب دوراً كبيراً في تحديد نطاق عدم الاستقرار الاقتصادي .

(٣) المشتريات الحكومية : تتضمن المشتريات الحكومية كلا من خدمات الاستثمار والاستهلاك . وتتضمن هذه المشتريات التعليم وخدمات الشرطة ، والصواريخ ، والمباني ، وتوليد القوى الكهربائية ، والخدمات الطبية ، والقانونية والمحاسبية . وحيث أن المدفوعات التحويلية تستبعد من الحساب ، فإن حجم القطاع العام يزيد كثيراً عن القدر الذي تنفقه الحكومة فعلاً على السلع والخدمات .

(٤) صافي الصادرات : لا يخفى أن الصادرات هي السلع والخدمات المحلية التي يقوم الأجانب بشرائها ، أما الواردات فهي السلع والخدمات الأجنبية التي يشتريها أبناء دولة ما . ولما كنا نريد أن يقيس الناتج القومي الاجمالي الانتاج في دولة ما فقط فان قياس الناتج القومي الاجمالي على أساس اجمالي المشتريات يتطلب :

(أ) اضافة قيمة المنتجات المحلية التي يشتريها الأجانب .
(ب) طرح قيمة المنتجات الأجنبية التي يشتريها أبناء الدولة .

ويمكن ادماج العاملين في اطار معادلة تخدم اهداف الحسابات القومية على النحو التالي :

صافي الصادرات = اجمالي الصادرات - اجمالي الواردات

واذا كانت قيمة السلع والخدمات الوطنية المباعة الى الأجانب (الصادرات) تفوق قيمة السلع والخدمات التي اشتريت منهم (الواردات)، فان صافي الصادرات يكون اضافة الى الناتج القومي الاجمالي . وعلى العكس اذا كانت الواردات اكثر من الصادرات ، فان صافي الصادرات يكون سالبا . وفي الجدول الافتراضي التالي نجد أن صافي الصادرات موجبا ، حيث ان قيمة الصادرات الى العالم الخارجي تزيد عن قيمة الواردات منه بنحو ٢٦ بليون ريال .

شكل رقم (٤)
طريقتان لحساب الناتج القومي الاجمالي

أرقام افتراضية (بليون ريال)

يوضح الجانب الأيمن من الجدول تيار النفقات أما الجانب الأيسر فيوضح تيار تكاليف الموارد . وكلاهما يعطي الناتج القومي الاجمالي .

طريقة الانفاق			طريقة التكاليف ـ الدخل	
* الاستهلاك الشخصي		١٨٥٨	الأجور	١٧٧٢
ـ السلع المعمرة	٢٣٢		حقوق الملكية	١٣٥
ـ السلع غير المعمرة	٧٤٣		الايجارات	٣٤
ـ الخدمات	٨٨٣		أرباح الشركات	١٩٢
			الفوائد	٢١٥
* اجمالي الاستثمار الخاص		٤٥٠	الضرائب غير المباشرة	
ـ الاستثمار الثابت	٤٣٤		على الأعمال	
ـ المخزون	١٦		(بما فيها التحويلات)	٢٥٥
* المشتروات الحكومية		٥٩١	الاهلاك	٣٢٢
* صافي الصادرات		٢٦	(استهلاك رأس المال)	
الناتج القومي الاجمالي		٢٩٢٥		٢٩٢٥

طريقة تكلفة الموارد ـ الدخل The Resource Cost-Income Approach

يتضح من الشكل رقم (٤) انه فضلا عن امكانية حساب الناتج القومي الاجمالي بجمع بنود الانفاق على السلع والخدمات النهائية، فإنه يمكن حسابه أيضاًمن خلال جمع بنود النفقات المتعلقة بانتاج هذه السلع والخدمات . ولا يخفى أن خدمات العمل تلعب دورا بالغ الأهمية في العملية الانتاجية . ولذلك ليس غريبا ان نجد ان جملة الأجور البالغة نحو ١٧٧٢ بليون ريال في الجدول الافتراضي السابق تشكل اكبر بند في تكاليف انتاج السلع والخدمات . وليس ثمة ريب ان الملاك الذين يعملون لحسابهم يتحملون اخطار ما يملكونه من منشآت ويقدمون في نفس الوقت خدماتهم لهذه المنشآت . كما

تشارك الآلات ، والمباني ، والأرض ، والأصول الطبيعية الأخرى في عملية الانتاج . وتشكل الايجارات ، وارباح الشركات ، والفوائد مدفوعات الى الاشخاص الذين يقدمون الموارد الطبيعيةأو الموارد الماليةالتي يمكن من خلالها شراءالأصول الطبيعية. وأما الايجارات فهي عائد اصحاب الموارد الذين يسمحون لآخرين باستخدام أصولهم خلال فترة زمنية ما . وأما ارباح الشركات فهي تعويض يحصل عليه اصحاب الأسهم الذين يتحملون مخاطر اقامة المنشأة وتقديم الموارد المالية التي تتمكن المنشآت بواسطتها من شراء الموارد ، والفائدة هي مبلغ يدفع إلى الأطراف التي تقدم القروض إلى المنتجين .

على أنه يجب أن ندرك أنه ليست كل النفقات التي تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي تعد مدفوعات دخلية لأصحاب الموارد . فهناك نوعان رئيسيان من النفقات غير المباشرة :

(١) الضرائب غير المباشرةعلى الأعمال؛وتفرض هذه الضرائب على مبيعات كثير من السلع وينتقل عبؤها الى المستهلك . وتعد ضرائب المبيعات في الولايات المتحدة مثالا واضحاً على ذلك فإذا اشترى شخص ماسلعةبدولار واحد وكان سعر ضريبةالمبيعات ٥٪يكون السعر الفعلي للشراء ١,٠٥دولار. وحينئذٍ يحصل البائع على الدولار ليدفع منه ٥سنتات. وتعمل الضرائب غير المباشرةعلى رفع سعر السوق للسلع،عند حساب الناتج القومي الاجمالي بطريقة الانفاق وبالمثل ، فان الضرائب تعد تكلفة غير مباشرة لعرض السلع امام المشترين من وجهة نظر تكلفة عوامل الانتاج .

(٢) الاهلاك ، يؤدي استخدام الآلات في انتاج السلع الى استهلاكها وعلى ذلك فان اهلاك السلع الرأسماليةيعتبر تكلفةللانتاج الجاري للسلع،ولكنه ليس تكلفةمباشرة حيث تعكس ما يفقده المنتج عندما تبلى الآلات . والاهلاك لا يتضمن مدفوعات مباشرة الى مالك الموارد . فهو تقدير للانخفاض في قيمة الأصل خلال السنة استنادا الى العمر المتوقع لهذا الأصل .

الأهلاك والناتج القومي الصافي Depreciation and Net National Product

ان حساب تكاليف الاهلاك في الناتج القومي الاجمالي يشير الى انه مقياس «اجمالي» وليس «صافيا» للناتج الاقتصادي . وحيث ان الناتج القومي الاجمالي لا يأخذ في الحسبان حقيقةأن اهلاك السلع الرأسماليةلاتعني انتاج سلع نهائيةجديدة، أو إضافة

حقيقية الى مخزون رأس المال خلال السنة ، فان الناتج القومي الاجمالي يقدر الناتج الصافي في اقتصاد ما بأعلى من قيمته .

وعلى ذلك فان الناتج القومي الصافي (NNP) مفهوم صمم ليصحح هذا القصور . والناتج القومي الصافي هو اجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات الاستهلاكية والحكومية المنتجة بالاضافة الى الاضافات الصافية لرأس المال .

ومن الناحية المحاسبية فان الناتج القومي الصافي ببساطة هو الناتج القومي الاجمالي مطروحا منه أهلاك الأصول الرأسمالية .

ولما كان الناتج القومي الصافي يقيس فقط الاضافات الصافية الى رأس المال ، فانه يقل عن الناتج القومي الاجمالي . ذلك ان صافي الاستثمار ـ الاضافات الى رأس المال ـ تساوي دائما الاستثمار الاجمالي مطروحا منه الاهلاك . وعلى ذلك فان الناتج القومي الصافي يتضمن صافي الاستثمار فقط .

الحجم النسبي لمكونات الناتج القومي الاجمالي

ان الأهمية النسبية لمكونات الناتج القومي الاجمالي تتغير من وقت الى آخر في اقتصاد ما . كما تتغير هذه الأهمية النسبية وفقا لطريقة حساب الناتج القومي الاجمالي (طريقتا الانفاق ، وتكاليف الموارد ـ الدخل) فعند استخدام طريقة الانفاق في حساب هذاالناتج ، فإن الانفاق الاستهلاكي الشخصي يمثل اكبر مكوناته على الاطلاق . أما استخدام طريقة تكلفة الموارد ـ الدخل فان الأجور تشكل اكبر مكونات ذلك الناتج .

الناتج القومي الاجمالي أو التكاليف القومية الاجمالية
GNP of Gross National Cost?

وكما يتبين مما سبق فان كلا من طريقتي التكاليف والانفاق تؤديان الى نفس التقدير للناتج القومي الاجمالي . وهذا يعني أن هناك ببساطة طريقتين لحساب نفس الشيء . على أن أخذ الاسلوبين معا في الاعتبار يساعد على أن يأخذ تقدير هذا الناتج صورة صحيحة نسبيا . فمن وجهة نظر المشتري هو ناتج قومي اجمالي حقا . فقد انتجت ، من وجهة نظر المشتري أشياء حسنة وتباع للقطاع العائلي ، والمستثمرين وللأجانب وللحكومة . ومع ذلك فان الانتاج يستلزم تكاليف أيضا . فأصحاب خدمات العمل ،

والسلع الرأسمالية والمهارات الادارية كل هؤلاء قدموا تضحيات لايجاد هذه المنتجات النهائية . ومن وجهة نظر المنتج فانه يكون من الأفضل ان نطلق على ذلك الناتج التكلفة القومية الاجمالية gross national cost وذلك لأن اصحاب الموارد لابد ان يتنازلوا عن اشياء لانتاج هذه السلع والخدمات .

وكما سنؤكد فيما بعد ، فان الناتج القومي الاجمالي ليس مقياسا لارتفاع مستوى الرفاهية ، حيث ان هناك جوانب ايجابية واخرى سلبية ترتبط به . وقد يكون من الأفضل ان ننظر اليه كمقياس للنشاط الانتاجي الجاري ـ النشاط الذي ينتج السلع والخدمات التي يرغبها الناس في ضوء نفقة العمل والانتظار ، وتحمل المخاطرة ، والاهلاك .

المشاكل تواجه الناتج القومي الاجمالي كوسيلة للقياس
Problems with GNP As A Measuring Rod

ان الناتج القومي الاجمالي ليس أداة مثالية لقياس الانتاج والدخل الجاري ، حيث تستبعد من حسابه بعض البنود رغم انها قد تعد جزءا من الانتاج الجاري . وفضلا عن ذلك قد يؤدي الانتاج الى خلق آثار جانبية ضارة لا تؤخذ كاملة بالحسبان . وفي هذا الجزء من الدراسة ، سوف نركز على بعض أوجه القصور التي ترتبط بالناتج القومي الاجمالي كمقياس للأداء الاقتصادي :

(١) التغيرات في الأسعار :

هل انتجت سلع وخدمات في سنة ١٤٠٣هـ اكثر منها في سنة ١٤٠٢ هـ ؟ ومامقدار الزيادة ؟ ان الاقتصاديين يحبون ، غالبا ان يقارنوا الناتج القومي في سنتين مختلفتين عند الاجابة على مثل هذه الأسئلة . ولكن تغيرات الأسعار تجعل مثل هذه المقارنات أشد تعقيدا . وليس يخفى أن الناتج القومي الاجمالي GNP يتزايد عندما :

أ ـ تنتج سلع وخدمات اكثر ، أو

ب ـ ترتفع الأسعار .

وغالبا ما تشارك كل من زيادة الانتاج وارتفاع الأسعار في زيادة هذا الناتج القومي الاجمالي . وحيث أنه يتم ، عادة ، مقارنة الناتج فقط أو الانتاج الفعلي خلال فترتين زمنيتين مختلفتين ، فان الناتج القومي الاجمالي لابد أن يعدل في ضوء تغيرات الأسعار .

ولكن كيف يمكن تحديد مقدار الزيادة في أسعار البنود التي يتضمنها الناتج القومي الاجمالي خلال فترة معينة ؟ وتتم الاجابة على هذه السؤال عن طريق حساب رقم قياسي للأسعار يطلق عليه معامل استبعاد أثر ارتفاع الأسعار ، أو مكمش الناتج القومي الاجمالي (GNP deflator) . ويتم تقدير ما انتج من كل بند من البنود الداخلة في خساب هذا الناتج خلال سنة ما . وهذه الحزمة من السلع تشمل السيارات ، والمنازل والمباني الأخرى ، والخدمات الطبية والخبز واللبن .. وغيرها من السلع والخدمات التي يتضمنها الناتج القومي الاجمالي ، وبالكميات التي تم انتاجها فعلا خلال السنة الجارية .

يتم حساب هذا المعامل بقسمة قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الجارية على قيمة السلع والخدمات بالأسعار التي كانت قائمة في سنة الأساس . فعندما ترتفع الأسعار (أو تنخفض) فان قيمة المعامل تكون اكبر (أو أقل) من الواحد الصحيح . وتعطى سنة الأساس المختارة القيمة ١٠٠ وتكون قيمة المكمش GNP deflator مساوية لهذا المعامل مضروبة في ١٠٠ . وعندما تزيد قيمة المكمش عن ١٠٠ فان هذا يعني أن الأسعار ، في المتوسط ، أعلى مما كانت عليه في فترة الأساس .

ويمكن استخدام مكمش الناتج القومي في حساب قيمة الناتج القومي في حساب قيمة الناتج القومي الاجمالي بالقوة الشرائية الثابتة للنقود . فإذا ارتفعت الأسعار فإنه ببساطة يتم تكميش القيمة النقدية للناتج الاجمالي خلال الفترة التي يتم فيها الحساب لاستبعاد أثر التضخم . وعندما يحسب الناتج القومي الاجمالي على أساس القوة الشرائية الثابتة للنقود يطلق عليه الناتج القومي الاجمالي الحقيقي real GNP .

وعلى ذلك فإن هذا الناتج الحقيقي يساوي القيمة النقدية للناتج القومي الاجمالي بعد استبعاد أثر التغيرات في أسعار مكوناته ويمكن حسابه رياضيا كما يلي :

الناتج القومي الاجمالي الحقيقي = الناتج القومي الاجمالي النقدي ×

(سنة المقارنة ـ ب) (سنة المقارنة ـ ب)

$$\frac{\text{مكمش الناتج القومي الاجمالي (سنة الأساس ـ أ)}}{\text{مكمش الناتج القومي الاجمالي (سنة المقارنة ـ ب)}}$$

وعلى هذا اذا ارتفعت الأسعار بين السنة (أ) والسنة (ب) فان النسبة بين مكمش الناتج القومي الاجمالي (أ) ، ومكمش الناتج القومي الاجمالي (ب) تكون أقل من

واحد . وعلى هذا فان هذه النسبة تستبعد أثر ارتفاع الأسعار من قيمة الناتج القومي الاجمالي النقدي .

ويوضح الشكل (رقم ٦) كيفية حساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي وأهمية التكيف مع التغيرات التي تطرأ على الأسعار . فكما يبين من الشكل (رقم ٦) ، ارتفع الناتج القومي الاجمالي النقدي money GNP بنسبة ١٤٦,٤٪ بين عامي ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ . فهل يعني هذا ان الناتج قد ارتفع بنسبة ١٤٦,٦٪ خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨١ ؟ ليس الأمر كذلك بالتأكيد . حيث ان مكمش الناتج القومي الاجمالي في ١٩٨١ قد بلغ ١٩٣,٧ مقارنا بـ ١٠٠ في عام ١٩٧٢ . وهذا يعني أن الأسعار ارتفعت بنسبة ٩٣,٧٪ خلال تلك الفترة . وفي حساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٨١ بأسعار عام ١٩٧٢ ، فانه لابد من خفض الناتج القومي الاجمالي النقدي في عام ١٩٨١ بنسبة ارتفاع الأسعار . وعلى ذلك فان :

الناتج القومي الاجمالي الحقيقي = الناتج القومي الاجمالي النقدي ×
(١٩٨١)   ١٩٨١)

$$\frac{\text{مكمش الناتج القومي الاجمالي (١٩٧٢)}}{\text{مكمش الناتج القومي الاجمالي (١٩٨١)}}$$

وحيث أن الأسعار قد ارتفعت فان النسبة الأخيرة تكون أقل من الواحد . وعلى ذلك فان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٨١ قد بلغ ١٥١٠ بليون ريال ، بزيادة قدرها ٢٧,٣٪ فقط عما كان عليه في عام ١٩٧٢ . وعلى ذلك فانه رغم ان الناتج القومي الاجمالي النقدي تزايد بنسبة ١٤٦,٤٪ فان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي تزايد بنسبة ٢٧,٣٪ فقط .

وهذا يعني ان التغير في الناتج القومي الاجمالي النقدي لا يعطي فكرة صحيحة عن الزيادة الحقيقية في الانتاج الا اذا عرفت التغيرات التي حدثت في الأسعار . فقد يتضاعف الدخل النقدي بينما ينخفض الانتاج الفعلي اذا ارتفعت الأسعار باكثر من الضعف . وقد يظل الدخل النقدي ثابتا بينما الناتج القومي الاجمالي الحقيقي يتزايد ، اذا انخفضت الأسعار خلال تلك الفترة . ومن هنا يمكن القول ان بيانات الناتج القومي الاجمالي وتغيرات الأسعار لازمة عند عقد مقارنة ذات معنى للدخل الحقيقي في فترتين زمنيتين .

شكل رقم (٦)
التغيرات في الاسعار والناتج القومي الاجمالي الحقيقي

(بالبليون ريال) ـ ارقام افتراضية

ارتفع الناتج القومي الاجمالي فيما بين سنتي ١٩٧٢م ، ١٩٨١م بنسبة ١٤٦,٦٪ وعندما استبعد آثر ارتفاع الأسعار سنة ١٩٨١ تبين ان الناتج القومي الأجمالي الحقيقي قد ارتفع بنسبة ٢٧,٣٪ فقط .

السنة	الناتج القومي الاجمالي (بالبليون ريال)	الرقم القياسي للأسعار «مكمش الناتج القومي الاجمالي»	الناتج القومي الاجمالي الحقيقي «القوة الشرائية للريال سنة ١٩٧٢ م
١٩٧٢	١١٨٦	١٠٠	١١٨٦
١٩٨١	٢٩٢٥	١٩٣,٧	١٥١٠
نسبة الزيادة ٪	١٤٦,٦	٩٣,٧	٢٧,٣

(٢) استبعاد بعض البنود ـ استبعاد الانتاج الذي لا ينساب الى السوق
Exclusion of Nonmarket Production

لا يتضمن الناتج القومي الاجمالي الانتاج العائلي الذي لا ينساب الى السـوق . وهذا يعني ان الخدمات العائلية لنحو ٨ مليون نسمة في المملكة العـربية السعـودية ، مثلا ، تستبعد من حساب الناتج القومي السعودي .

فاذا قمت باصلاح سيارتك ، أو دهان منزلك أو احضار بعض افراد اسرتك من المدارس أو قمت بأنشطة انتاجية مشابهة ، فان هذا لا يضيف شيئا الى الناتج القومـي الاجمـالي ، مادام ذلك لا يتـم من خلال السـوق . ويؤدي هذا الاستبعـاد الى بعض الصعوبات في الحسابات القومية .

فإذا تزوج كاتب مساعدته ، مثلا ، وعملت الزوجة في مساعدة زوجها من أجل الحب وليس من أجل النقود،فإن الناتـج القومـي الاجمـالي ينخفض لأن خدمـات هذه الزوجة لزوجها ككاتب تستبعد الآن ، حيث لا توجد عملية تبادل في السـوق . وإذا استأجرت أسرة مربية للأطفال حتى يتمكن الزوجان من ممارسة العمل يكون لهذا العمل

أثر مضاعف على الناتج القومي الاجمالي . فهو يزيد نتيجة (أ) مايدفع إلى المربية من أجر و (ب) مايكسبه الزوجان نتيجة التحاقهم بالعمل .

وعلى ذلك فان استبعاد كثير من الأنشطة الانتاجية غير السوقية يجعل مقارنة الناتج في دولة ما على مدار الزمن أو فيما بين دول تختلف من حيث مراحل تطور السوق ، عملية غير ذات معنى . اذ نجد على سبيل المثال ، ان عدد النساء اللاتي يقمن بعمل له قيمة سوقية اكثر مما كان عليه الوضع منذ ٢٠ عاما مضت . فقد انتشرت اليوم الأجهزة المنزلية التي تؤدي أعمالا كانت تقوم بها النساء في المنزل من قبل دون ان تحصل على أجر لقاء هذا العمل العائلي . وهذه الحقيقة مع تزايد التخصص السوقي ، تشير الى ان استبعاد الأنشطة العائلية اقل اهمية الآن عما كان عليه منذ ٣٠ سنة مضت وهذا يعني ان الناتج القومي الاجمالي الجاري ، حتى اذا حسب بالقوة الشرائية الثابتة لوحدة النقود يقدر بأعلى من قيمته بالنسبة للفترة السابقة ، مادام ان جزءا اكبر من جملة الانتاج كان قد استبعد من قبل .

كما ان مقارنات الناتج القومي الاجمالي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ليست صحيحة تماما . ذلك ان شطرا هاما من الانتاج الكلي في الدول المتخلفة يتم في القطاع العائلي ، فعلى سبيل المثال نجد ان الأسر المكسيكية اكثر ميلا من الأسر الأمريكية لصناعة ملابسها ، وانتاج واعداد غذائها ، وتوفير خدمات رعاية الأطفال . وهذه الخدمات الانتاجية للعمل المتولدة في القطاع العائلي تستبعد من حساب الناتج القومي الاجمالي . وعلى ذلك فان حساب الناتج القومي الاجمالي في المكسيك يخفض قيمة انتاجها الفعلي بقدر اكبر مما يخفض الانتاج الفعلي في الولايات المتحدة .

استبعادات اخرى ـ الأنشطة الاقتصادية الخفية

More omissions-The underground Economy

بينا في الفصل السابق ان هناك كثيرا من العمليات لا يتم تسجيلها او تدوينها في حسابات الناتج القومي الاجمالي حيث انها تتضمن اما انشطة غير قانونية او عمليات تهرب ضريبي (وهي غير قانونية ، رغم ان الانشطة المولدة للدخل قد لا تكون كذلك) ، الا ان الكثير من هذه الأنشطة الخفية «Underground» تنتج سلعا وخدمات يحدد قيمتها من يقومون بشرائها . وحيث ان هذه الأنشطة لا تسجل ، فانها لا تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي . ويقدر حجم هذه الأنشطة الخفية في الولايات المتحدة

الأمريكية ، مثلا بنحو ١٠ الى ١٥٪ من الناتج القومي الاجمالي .

(٤) استبعاد قيمة الآثار الاقتصادية السيئة المتولدة عن الانتاج

Production of Economic «Bads»

ان انتاج واستهلاك بعض السلع الاقتصادية له آثار جانبية ضارة ، التي تخفض مستوى الاستهلاك الاجمالي للسكان . حيث لا يدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي سوى العمل مدفوع الأجر ، والسلع التي اشتريت . وهو لا يشمل السلع التي استهلكت أو تلفت أو انخفضت قيمتها مادام لم يتم تبادلها في السوق . فأكوام الخردة ، والنفايات ، والسرطان الناشيء عن تدخين السجائر ، وتخريب العقول والأجسام بسبب استهلاك العقاقير الضارة والمشروبات الكحولية ، وتلوث الماء والهواء كل هذه «المنتجات السلبية» disproducts التي تصاحب الاستهلاك الجاري تستبعد من حساب الناتج القومي الاجمالي لانها لا تنساب الى السوق . ذلك ان هذه البنود وغيرها من البنود غير المرغوب فيها استقطاعات واضحة من اجمالي السلع والموارد المتاحة . ويمكن ان نطلق على مثل هذه البنود «الناتج القومي الاجمالي السلبي» gross national disproduct . ولتحقيق توازن الحسابات الانتاجية على وجه صحيح ، فإنه لابد من طرح قيمة هذه النواتج السلبية disproducts من اجمالي الناتج «total product» ولا يخفى أن الناتج القومي الصافي يأخذ في الحسبان استقطاع الاهلاك الذي يطرأ على رأس المال نتيجة ما يتحقق من انتاج في العام الجاري . ولكن ماهو الانخفاض في قيمة الأصول والسلع الأخرى المصاحبة لعملية الانتاج الجاري؟ونجيب على ذلك بأن كلا من الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي لا يتضمن كثيرا من هذه البنود . على أن ما يطرأ على الموارد الطبيعية من استنزاف ، يشبه الاهلاك الذي يحدث لرأس المال ويضعف القدرة على انتاج السلع في المستقبل . ولكنه لا يدخل في حسابات الناتج القومي . كما لا يدخل في هذا الحساب انخفاض مستوى نوعية الهواء الذي نتنفسه أو درجة نقاء مياه الأنهار .

ولا عجب ، ان كثيرا من هذه الآثار الاقتصادية السيئة economic bads تعمل على ارتفاع الناتج القومي الاجمالي في المستقبل . ذلك ان التدخين يزيد من الاصابة بالسرطان الأمر الذي يؤدي الى تزايد الناتج القومي الاجمالي في قطاع الخدمات الطبية . كما ان الجريمة تؤدي الى زيادة الحماية التي توفرها الشرطة . ويؤدي تلوث الهواء الى تزايد مشتريات مرشحات الهواء ، وطلاء المنازل ، وأدوات غسل الشبابيك . كما يؤدي تلوث

الماء الى تزايد تكاليف انتاج الماء النقي . وفي كل من هذه الحالات يؤدي الانفاق بغرض احتواء الآثار الجانبية السلبية الى زيادة الناتج القومي الاجمالي في الواقع .

وعلى ذلك فانه عندما يؤدي الانتاج الى خلق آثار جانبية ضارة، فإن هذه الآثار الجانبية تؤدي إما الى خفض القدرة على الانتاج الحالي لسلعة ما (مثل الهواء النقي والصحة الجيدة والبيئة الملائمة) أو خفض القدرة على انتاج السلع في المستقبل (مثل استنزاف الموارد الطبيعية) . ولما كان الناتج القومي الاجمالي لا يتضمن مثل هذه الآثار السلبية ، فانه يؤدي الى تقدير الناتج الحقيقي من السلع المرغوبة على نحو أكبر مما هو عليه فعلا .

(٥) استبعاد وقت الفراغ والتكاليف البشرية

Exclusion of Leisure and Human Costs

اشار «سيمون كوزنتز Simon kuznets» وهو مخترع مقياس الناتج القومي الاجمالي ، بأن عدم احتساب التكاليف البشرية بكاملها هو أحد الاستبعادات البالغة السوء في حسابات الدخل القومي . ذلك أن الناتج القومي الاجمالي يستبعد وقت الفراغ الذي يعد سلعة ثمينة لكل فرد . فقد تتمكن دولة ما أن تحقق نصيبا للفرد من الناتج القومي الاجمالي قدره ٦٠٠٠ دولار من خلال عمل يبلغ ٣٠ ساعة اسبوعيا في المتوسط . وقد تستطيع دولة أخرى أن تحقق نفس هذا المستوى لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من خلال ٥٠ ساعة عمل اسبوعيا في المتوسط . وعلى ذلك فاذا اخذنا الناتج الكلي total output كمعيار فان الدولة الأولى تكون قد حققت انتاجا أكبر ، وذلك لأنها «انتجت» وقت فراغ اكبر أو ضحت بقدر أقل من التكاليف البشرية ، إلا ان الناتج القومي الاجمالي لا يعكس هذه الحقيقة .

وعلى سبيل المثال ، فان متوسط عدد ساعات العمل الاسبوعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد تناقص باستمرار . حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المبذولة في أعمال غير زراعية ٣٥ ساعة فقط في الاسبوع في عام ١٩٨٠ بينما كان اكثر من ٤٠ ساعة في الأسبوع في عام ١٩٤٧ ، وهذا يعني حدوث انخفاض في عدد ساعات العمل بنسبة ١٢٪ اسبوعيا . ومن الواضح ان تخفيض فترة العمل الاسبوعية قد زاد من مستوى معيشة الأمريكيين برغم انه لم يؤد الى زيادة الناتج القومي الاجمالي .

كما ان حساب الناتج القومي الاجمالي يغفل ايضا التكاليف البشرية ـ الاجهاد الجسدي والذهني ـ الذي يصاحب الكثير من الأعمال على أن العمل اليوم أقل اجهاد من

الناحية الجسدية ، في المتوسط ، ولكن قد يكون اكثر رتابة ومللا عما كان عليه منذ ٣٠ عاما . وهذا النقص ، عدم احتساب وقت الفراغ ، والتكاليف البشرية للعمل ، يقلل من أهمية المقارنة بين الناتج القومي الاجمالي عبر فترة ممتدة من الزمن .

(٦) مشكلة السلع الجديدة والسلع المتغيرة
The problem of New and Changing Goods

ان مقارنات الناتج القومي الاجمالي عبر الزمن تصبح اشد تعقيدا بسبب انتاج سلع جديدة باستمرار ، وما يحدث من تغيرات في نوعية السلع القائمة . فالى اي مدى تكون مقارنة الدخل الفردي (أو نصيب الفرد من الانتاج) في سنة ١٩٠٠ ، وسنة ١٩٨٠ ذات معنى ؟ ففي عام ١٩٠٠ لم يكن هناك طائرات نفاثة أو أجهزة تليفزيون أو غسالات أطباق آلية أو مجففات ملابس أو سيارات أو أجهزة ستريو أو آلات نسخ كهربائية أو أجهزة تكييف . ومن جانب اخر كانت هناك وفرة من الأماكن المفتوحة الخلوية ، والأشجار والطرق غير المعبدة ومياه الأنهار النقية والأراضي الرخيصة ، وانخفاض في معدلات الجرائم .

ان مجموعات السلع المتاحة بين عامي المقارنة تختلف الى حد بعيد . وحينئذ لا يكون هناك معنى للكلام عما كان يتكلفه الانسان في سنة ١٩٠٠ عندما يستهلك نفس حزمة السلع التي يستهلكها في سنة ١٩٨٠ . فصاحب المليارات من الريالات مثلا لا يمكنه أن يشتري في سنة ١٩٨٠ نفس حزمة السلع التي استهلكها متوسط الدخل في سنة ١٩٠٠ـ بسبب عدم وجود كثير من السلع. وليس هناك معنى كذلك للتحدث عن الكلفة الحالية لاستهلاك حزمة مماثلة من السلع في سنة ١٩٠٠ . وهكذا يتبين أن مقارنة الناتج القومي الاجمالي النقدي ليست بذات معنى اذا لم يكن في الامكان التكيف مع تغيرات أسعار سلع متماثلة ـ تكلفة شراء نفس الحزمة من السلع . وعندما تختلف بشدة حزمة السلع بين فترتين زمنيتين أو بين دولتين فإن احصاءات مقارنة الناتج القومي الاجمالي تفقد كثيراً من معناها وأهميتها .

ويوضح شكل (رقم ٧) ، مثلا ، ان متوسط نصيب الفرد الأمريكي من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٣٠ بلغ نحو ثلث مستواه في عام ١٩٨٠ . ولكن هل يعني هذا ـ في المتوسط ـ ان الامريكيين قد انتجوا في عام ١٩٨٠ نحو ثلاثة أمثال انتاجهم من السلع والخدمات في عام ١٩٣٠ ؟ والاجابة لا . لأن كثيرا من السلع التي كانت

متاحة في عام ١٩٣٠ لم تعد متاحة في عام ١٩٨٠ ، والعكس صحيح . ومن المستحيل ان يكون الانتاج الامريكي في عام ١٩٨٠ نحو ثلاثة أمثال الانتاج الأمريكي في عام ١٩٣٠ . صحيح ان الطاقة الانتاجية للاقتصاد الأمريكي قد تزايدت على نحو يلفت النظر . ومع ذلك ، فانه فيما يتعلق بما اذا كانت الطاقة الانتاجية الامريكية قد بلغت مثلى أو ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ماكانت عليه في عام ١٩٣٠ فان الناتج القومي الاجمالي لا يعطي اجابة محددة .

شكل رقم (٧)

ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في سنة ١٩٨٠ بنسبة ٨٨٪ عما كان عليه في سنة ١٩٥٠ ، وبلغ ٢,٥٦ مثل ما كان عليه سنة ١٩٤٠ و ٢,٩٥ مثل ماكان عليه سنة ١٩٣٠ ، فما هو مغزى هذه الأرقام ؟

نصيب الفرد الأمريكي من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي
بين عامي ١٩٣٠ ، ١٩٨٠

السنة	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي (باسعار عام ١٩٧٢)
١٩٣٠	٢٢٥٦
١٩٤٠	٢٥٩٥
١٩٥٠	٣٥٣٥
١٩٦٠	٤٠٧٩
١٩٧٠	٥٢٤٨
١٩٨٠	٦٦٤٥

ان ادخال سلع جديدة ، والتغيرات في نوعية السلع القائمة تخلق مشكلة حتى لو تمت مقارنة الناتج القومي الاجمالي بين فترتين لا يفصل بينهما الا ١٠ـ١٥ سنة فقط . فلقد حدثت تغيرات ضخمة في طرق تغليف وتجهيز الطعام منذ منتصف الستينات، وتميز العقد الأخير باختراع أجهزة القلب الصناعي . كما حدثت تغيرات جوهرية في نوعية طب

وجراحة الأسنان . وانتشرت البرامج التلفزيونية المختلفة بين الأمريكيين في العقد الأخير وكل هذه التغيرات تجعل مقارنات الناتج القومي الاجمالي عبر الزمن أقل معنى وأضعف مغزى .

وكلما كانت فترات المقارنة اقرب كانت مقارنات الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اغزر معنى . ومع ذلك فان العالم يتسم بالحركة المستمرة . لذلك فان الاختلافات في درجة وفرة السلع وفي نوعياتها تزيد من عوامل القصور في استخدام الناتج القومي الاجمالي كاداة لقياس الناتج الاقتصادي بين نقطتين مختلفتين من الزمن أو بين دولتين مختلفتين .

الناتج القومي الاجمالي وقياس الرفاهية الاقتصادية
GNP And Measuring Economic Welfare

ان الناتج القومي الاجمالي يعني اشياء كثيرة لدى كثير من الناس . فالبعض ينظر اليه كمقياس للرفاهية الاقتصادية والسعادة ، أو حتى التقدم الاجتماعي . وهذه نظرة غير صحيحة لأن الناتج القومي الاجمالي لم يقصد به ابدا قياس مثل هذه المفاهيم الذاتية وغير الموضوعية التي تتأثر بكثير من العوامل غير السلع الاقتصادية .

ذلك ان الناتج القومي الاجمالي يركز على انتاج السلع والخدمات دون اية احكام على مدى اهمية هذه السلع أو ماالذي يجعل الناس يطلبونها . فالريال الذي ينفق على تعليم طفل يتيم في دولة مثل الولايات المتحدة يتساوى مع الريال الذي ينفق على شرب مزيد من الخمر . والريال الذي ينفق على الاعلان يدخل في حساب هذا الناتج مثل الريال الذي ينفق على كلية صناعية لازمة لانقاذ حياة انسان . وكذلك الريال الذي يدفع في تذكرة لمشاهدة مباراة لكرة القدم يدخل في الحساب مثل الريال الذي ينفق لمشاهدة حفلة موسيقية . ذلك لأن الناتج القومي الاجمالي لا يفرق بين السلع أو الخدمات . والمعيار الوحيد هو قدرة الراغب في الحصول على السلعة أو الخدمة على أن يدفع ثمنها .

ولكن هل يمكن ان نقيم مقياسا للرفاهية الاقتصادية ، اذا لم يكن للتقدم الاجتماعي ؟ ونجيب بان بعض الاقتصاديين يرون امكانية تحقيق ذلك . على ان هذا العمل يتسم بالصعوبة لان كثيرا من البنود التي يجب قياسها لا تنساب الى الاسواق . وعلى هذا لا توجد لها أسعار سوقية تبين مدى تقويم المشترين لها .

ويمثل العمل الذي قام به جيمس توبن James Tobin الحائز على جائزة نوبل لعام ١٩٨١ ، ووليم نوردهاوس William Nordhous المحاولة الأكثر اتقانا لوضع مقياس اشمل للرفاهية الاقتصادية ، مقياس يضم بين جنبيه كلا من السلع الاقتصادية والاثار السيئة المتولدة خلال فترة ما[٢] . وقد اشار توبن نوردهاوس الى وسيلتهما للقياس على أنها مقياس للرفاهية الاقتصادية measure of economic welfare (MEW) . وفي ظل هذا المقياس يتم تعديل البيانات التقليدية للناتج القومي الاجمالي من خلال ثلاث طرق رئيسية هي :

خلال ثلاث طرق رئيسية هي :

(١) طرح التكلفة المقدرة للآثار الاقتصادية السيئة الناشة عن عملية الانتاج economic bade مثل التلوث ، وعدم النظام ، والازدحام والضوضاء من قيمة الناتج القومي الاجمالي .

(٢) استبعاد الانفاق على «الضرورات غير المرغوبة regrettable necessities مثل الحماية التي توفرها الشرطة ، والدفاع القومي من حساب الناتج القومي الاجمالي .

(٣) اضافة القيمة التقديرية للسلع غير السوقية مثل الأنشطة الانتاجية العائلية ، ووقت الفراغ الى حساب الناتج القومي الاجمالي .

ولقد قدر كل من توبن ، ونوردهاوس بان مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ قد نما بمعدل أقل من نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي . وهذا يوضح ان نمو الناتج القومي الاجمالي الأمريكي في السنوات الأخيرة يظهر التقدم الاقتصادي بأعلى من مستواه الفعلي .

ان العمل الذي قام به كل من توبن ، ونوردهاوس يعتبر جهدا رائدا تم تصميمه لتصحيح بعض القصور في حساب الناتج القومي الاجمالي ومع ذلك ، فان تقدير قيمة «الحسنات» و «السيئات» الاقتصادية economic «goods» and bads التي لا تنساب الى الاسواق لازال محل جدل ونقاش . وعلى ان كل من توبن ، ونوردهاوس قد أدركا ان تقديراتهما قد تكون محل خلاف ، كما انها ليست خلوا من احتمالات الخطأ ومع ذلك فان عملهما قد اتاح لغيرهما من الاقتصاديين امكانية لعمل تقديرات بديلة ترتكز على أساليب

2- William Nordhaus and Jamcs Tobin, «Is Growth Obsolete?» in Economic Growth, National Bureau of Fconomic Rcacarch, (Proceeding of) Fifticth Anniversary Colloquium (New York, 1972)٣

وفروض اخرى . على ان مراجعة طرق قياس الأداء الاقتصادي عملية مثيرة ومجال خصب أمام الاقتصاديين في المستقبل .

المساهمة الكبيرة للناتج القومي الاجمالي
The Great Contribution of GNP

ان المساهمة الكبيرة للناتج القومي الاجمالي (مقوما بالأسعار الثابتة) هي دقته ، برغم جوانب القصور التي تحيط به ، كمقياس للتغيرات قصيرة الأجل في النشاط الانتاجي .

فاذا لم يتم تحديد التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل بدقة ، فانه لا يمكن الأخذ بسياسات لتقليل أو ازالة الآثار الضارة الناشئة عن هذه التقلبات .

والناتج القومي الاجمالي هو الوسيلة أو الأداة التي تتيح لنا تحديد هذه التقلبات قصيرة الأجل . وهذه المساهمة وحدها ذات أهمية تكفي لاعتبار الناتج القومي الاجمالي أحد المبتكرات العظيمة في القرن العشرين . فقد يساوي من حيث الأهمية اختراع السيارة على حد قول الاستاذ «بولدنج Boulding» .

مقاييس اخرى ترتبط بالدخل
Other Related Income Measures

وبالرغم ان الناتج القومي الاجمالي GNP والناتج القومي الصافي NNP اكثر الأدوات استخداما لقياس الأداءالاقتصادي ، فان الاقتصاديين يشيرون احيانا الى ثلاثة مفاهيم اخرى ذات صلة بهذا القياس . ويوضح الشكل رقم (٨) كيفية حساب كل منها . على انه يجب ان نتذكر ان الناتج القومي الصافي يقيس التدفق الكلي للاستهلاك والانفاق الحكومي فضلا عن الاضافة الصافية الى رأس المال . وهذا يعني انه يقيس قيمة الانتاج من السلع والخدمات في اقتصاد ما على أساس أسعار السوق . على أن هذه الأسعار تشتمل على الضرائب غير المباشرة على الأعمال ، والتي تزيد من أسعار السوق ولكن لا تمثل تكلفة استخدام عامل ما من عوامل الانتاج . وعندما يستقطع الاقتصاديون هذه الضرائب غير المباشرة من الناتج القومي الصافي (NNP) فان الرقم الناتج يسمى

الدخل القومي national income . وعلى هذا فان الدخل القومي يمثل الناتج الصافي على أساس تكلفة عوامل الانتاج .

وهذا يعني أن الدخل القومي هو اجمالي مدفوعات الدخل لأصحاب الموارد البشرية (العمل) ورأس المال الطبيعي خلال فترة ما . وهو يساوي أيضا الناتج القومي الصافي مطروحا منه الضرائب غير المباشرة على رقم الأعمال .

والدخل القومي يمكن تقديره بطريقتين . وكما يبين من الشكل رقم (٨) فهو يساوي الناتج القومي الصافي NNP مطروحا منه الضرائب غير المباشرة على الأعمال (وتحويلات قطاع الأعمال (business trnsfers) ولكنه ايضا يمثل مدفوعات الدخل لجميع عوامل الانتاج . وعلى ذلك فهو يساوي جملة الأجور والفائدة ودخل العمل الشخصي والايجارات ، وأرباح الشركات .

ورغم ان الدخل القومي يمثل عوائد اصحاب عوامل الانتاج فانه لا يساوي الدخل الشخصي Personal income . وذلك ان الدخل الشخصي هو جملة كل أنواع الدخل التي يحصل عليها الأفراد - الدخل الذي ينفقونه على استهلاك السلع ، والادخار ، ودفع الضرائب . وهو يختلف عن الدخل القومي من جانبين ، أولهما هو ان بعض الدخل قد يكتسب ولكن لا يتم تسلمه مباشرة . فأصحاب الأسهم stockholders لا يتسلمون كل الدخل الذي تحققه الشركات . ذلك ان جزءا منه يستقطع في صورة ضرائب على الشركات . كما ان الأرباح غير الموزعة على اصحاب الأسهم تنساب ثانيا الى المنشأة . كما تستقطع ضرائب التأمين الاجتماعي من المرتبات والأجور ، مكونة بذلك احد مكونات الدخل المكتسب ولا يحصل عليه العاملون بطريقة مباشرة . ولحساب الدخل الشخصي فان كل هذه العوامل يجب طرحها .

وأما الثاني فهو ان هناك بعض الدخل يتم تسلمه حتى لو أنه لم يكتسب خلال الفترة الجارية ،وتدخل المدفوعات الحكومية التحويلية بما فيها التأمين الاجتماعي ، ومدفوعات الفائدة في هذه المجموعة . وبنفس الأسلوب فان أرباح الأسهم التي يتم دفعها تضيف الى الدخل الشخصي ، بغض النظر عن الوقت الذي اكتسبت فيه . وكل هذه المكونات يجب أن تضاف الى الدخل الشخصي .

على ان كل من يعمل في عمل يعرف ان ما يتقاضاه من هذا العمل لا يساوي مرتبه. فالضرائب على الدخول الشخصية يجب أن تطرح. فالدخل الممكن التصرف فيه - المتاح - Disposable income هو الدخل الذي يمكن للانسان ان ينفقه حيث يشاء . فهو

ببساطة الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب على هذا الدخل . وهو الدخل الذي ينفق على الاستهلاك أو يتم ادخاره .

وعلى ذلك فانه يوجد خمسة مقاييس مختلفة للناتج القومي والدخل القومي هي :

(١) الناتج القومي الاجمالي GNP
(٢) الناتج القومي الصافي NNP
(٣) الدخل القومي NI
(٤) الدخل الشخصي PI
(٥) الدخل الممكن التصرف فيه (المتاح) DI

شكل رقم (٨)

خمسة مؤشرات للأداء الاقتصادي ، الناتج القومي الاجمالي وأربعة مفاهيم أخرى مرتبطة به
(أرقام افتراضية)

المؤشر الاقتصادي	بليون ريال
الناتج القومي الاجمالي	٢٩٢٥,٥
يطرح : الاهلاك	٣٢١,٦
الناتج القومي الصافي	٢٦٠٣,٩
يطرح : الضرائب غير المباشرة على الأعمال	٢٥١,١
وتحويلات قطاع الأعمال	٥,٦
الدخل القومي	٢٣٤٧,٢
يطرح : * ارباح الشركات (غير الموزعة)	١٩١,٧
* اشتراكات التأمين الاجتماعي	٢٣٨,٩
يضاف : المدفوعات التحويلية الحكومية	٣٢١,٦
صافي الفائدة المدفوعة	٩٣,١
ارباح الأسهم	٦١,٣
المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال	١١,٦
الدخل الشخصي	٢٤٠٤,٢
يطرح : الضرائب على الدخول الشخصية	٣٨٨,٢
الدخل الممكن التصرف فيه (المتاح)	٢٠١٦,٠

وكل من تلك المقاييس الخمسة يختلف عن غيره الى حد ما ، ولكنها جميعا مرتبطة . ذلك ان تغير احد مقاييس الدخل هذه يحدث تغيرا موازيا ، تقريبا ، في المؤشرات الأخرى . وحيث تتحرك هذه المؤشرات الخمسة معا ، فان الاقتصاديين يستخدمون ، عادة الناتج القومي الاجمالي GNP أو اصطلاح الدخل income أو الناتج Output أو الانتاج الكلي عند الاشارة الى التغير أو الحركة العامة للمؤشرات الخمسة للنشاط الانتاجي .

الربط بين الدخل الحقيقي - والناتج الحقيقي
The Real Income- Real Output Link

تبين طرق حسابات الدخل القومي ان تدفق السلع والخدمات الى القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال ، والقطاع الحكومي ، وقطاع العالم الخارجي يجب أن تساوي تدفق الدخل الى أصحاب الموارد كما بينا سابقا . وبعبارة اخرى فان المعروض الكلي الفعلي من السلع والخدمات الى مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي يجب أن يساوي الدخل الكلي الفعلي لأصحاب الموارد . وعلى هذا فان الناتج الكلي (العرض) ، والدخل الكلي عبارة عن طريقتين بديلتين للنظر الى نفس الشيء . فالناتج الكلي هو قيمة السلع والخدمات النهائية والتي يستخدمها القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي ، وقطاع العالم الخارجي خلال الفترة . اما الدخل الكلي فهو جملة المدفوعات الى اصحاب الموارد الذين انتجوا تلك السلع . وعلى ذلك يجب أن يتساويا وحيث ان الناتج الكلي والدخل الكلي يجب ان يتساويا،فان التغير في احدهما يترتب عليه بالضرورة تغير الآخر .

فالطريق الوحيد الذي يمكن به لدولة ما ان تزيد من دخلها الحقيقي هو ان تعمل على زيادة الناتج الحقيقي . وبدون التوسع في انتاج السلع والخدمات التي يقومها المستهلك ، وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي ، والاجانب لن يكون هناك توسع في الدخل الحقيقي لتلك الدولة . وهذا يعني ان نمو الدخل الحقيقي يعتمد كلية على نمو الناتج الحقيقي .

وعلى ذلك فإنه عند تقويم السياسات البديلةالتي تستهدف زيادةنمو الدخل،فإنه يجب التركيز على العلاقة بين الدخل الكلي والناتج الكلي aggregate output . ويقرر مؤيدو سياسات مثل ، تخفيض الضرائب ، والتوظف في القطاع العام ، ورفع الحد

الأدنى للأجور ، ان مقترحاتهم تؤدي اما الى رفع مستوى الدخل او الى زيادة النمو الاقتصادي ، وفي تقييم مثل هذه السياسات وغيرها من السياسات البديلة ، فان الباحث المدقق سوف يتساءل «كيف يؤثر هذا الاقتراح على الناتج ؟» . فاذا لم يكن هناك سبب للاعتقاد بان السياسة البديلة سوف تؤدي الى زيادة الانتاج من السلع والخدمات المرغوبة ، فليس يخفى انها لن تزيد الدخل كذلك .

نظرة الى الأمام

ان الناتج القومي الاجمالي (ن. ق. ج) ومفاهيم الدخل المرتبطة به توفر لنا أداة لقياس الأداء الاقتصادي . وفي الفصل التالي سوف نلقي نظرة فاحصة لتغيرات الأسعار والناتج الحقيقي . ومع تقدمنا في الدراسة سوف نبحث العوامل المحددة لهذه التغيرات . وسوف تكون النماذج التي تعتمد بقوة على العلاقات المتبادلة بين الاستهلاك العائلي واستثمار قطاع الأعمال ، والنفقات الحكومية ذات أهمية محورية في تحليلنا . وحين نقارن مضمون تحليلنا مع دنيا الواقع فان قياس (ن. ق. ج) والمؤشرات المرتبطة بالدخل سوف تساعدنا على بيان النظريات الاقتصادية الراسخة من الهراء الاقتصادي .

الأهداف التعليمية للفصل

١ ـ الناتج القومي الاجمالي مقياس للقيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات المنتجة خلال فترة معينة من الزمن .

٢ ـ النقود (الريال ، الدولار ، . .) هي العامل المشترك العام في الناتج القومي الاجمالي . فانتاج أية سلعة نهائية يقدر حسب سعر بيعه . كما يمكن تقدير (ن . ق . ج) باضافة التكلفة النقدية لعوامل الانتاج المشتركة في انتاج السلع النهائية ، وتؤدي الطريقتان إلى نفس النتيجة .

٣ ـ وعند استخدام طريقة الانفاق تبرز أربعة مكونات رئيسية لـ (ن.ق.ج) :
(أ) الاستهلاك (ب) الاستثمار (ج) الانفاق الحكومي (د) صافي الصادرات

٤ ـ وتتمثل المكونات الأساسية لـ (ن . ق . ج) عند حسابه على أساس تكلفة الموارد ـ الدخل في (أ) الأجور والمرتبات (ب) دخل من يعملون لحسابهم (ج) الايجارات (د) الفائدة (هـ) أرباح الشركات (و) المصروفات غير الدخيلة ، وفي المقام الأول

الاهلاك والضرائب غير المباشرة على الأعمال .

٥ ـ قد يتزايد (ن . ق . ج) بفعل زيادة الانتاج أو الأسعار . ويستخدم الرقم القياسي للأسعار ـ مكمش ن . ق . ج ـ لقياس أثر تغيرات السعر على الناتج الكلي . ويمكن تحديد (ن . ق . ج) الحقيقي بتعديل (ن . ق . ج) النقدي بهدف استبعاد تغيرات الأسعار بين الفترات الزمنية .

٦ ـ ان (ن . ق . ج) مقياس غير كامل للانتاج الجاري . فهو يستبعد الانتاج الأسري ، والاقتصاد الخفي . كما أنه يفشل في استيعاب الآثار الجانبية السلبية المتعلقة بالانتاج الجاري ، مثل تلوث الهواء والمياه ، والآثار العكسية على الصحة ، واستنزاف الموارد الطبيعية والعوامل الأخرى التي لا تنساب الى الأسواق . كما انه لا يتكيف تماما مع التغيرات النوعية . وفضلا عن ذلك فان مقارنات (ن . ق . ج) تكون اضعف مغزى عندما تختلف الحزمة المثلى للسلع والخدمات المتاحة بين فترتين من الزمن (أو بين دولتين) .

٧ ـ ورغم كل الحدود فان (ن . ق . ج) له أهمية كبيرة باعتباره أداة تمكننا من تشخيص التقلبات الاقتصادية قصيره الأجل . فبدون الاعتماد على مثل هذا المؤشر تعجز النظرية الاقتصادية عن تحديد السبب في الانكماش الاقتصادي كما تعجز السياسة الاقتصادية في مواجهة هذا الانكماش .

٨ ـ يشير الاقتصاديون باستمرار الى أربعة مؤشرات أخرى للدخل ترتبط بـ (ن .ق .ج) : الناتج القومي الصافي ، والدخل القومي ، والدخل الشخصي ، والدخل الممكن التصرف فيه . وكل هذه المقاييس تميل الى التحرك معا .

٩ ـ يسعى الاقتصاديون حاليا لايجاد معايير بديلة لقياس الرفاهية الاقتصادية . وأحدث أداة ابتكرت لقياس الرفاهية الاقتصادية (MEW) تتضمن كثيرا من السلع غير الاقتصادية التي تستهلك خلال الفترة ، وتستبعد التكلفة المقدرة للمساوىء الاقتصادية economic bads والانفاق على الضرورات غير المرغوبة regrettable necessities مثل حماية الشرطة ، والدفاع القومي . على أن معدل نمو مقياس الرفاهية الاقتصادية كان أقل سرعة من (ن . ق . ج) خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية .

١٠ ـ يبين نموذج التدفق الدائري ان العرض الكلي للسلع والخدمات للقطاع الأسري وقطاع الأعمال ، والحكومات ، والأجانب والدخل الكلي لأصحاب الموارد هي

وسائل بديلة للنظر الى نفس الشيء . وعلى هذا فان الناتج الكلي الفعلي والدخل الكلي الفعلي يتساويان دائماً ، فالسبيل الوحيد لزيادة الدخل الكلي هو زيادة الانتاج الكلي للسلع والخدمات التي يرغب فيها المشتركون في العملية الاقتصادية .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

١ ـ لماذا يضيف رطل من لحم البقر الى الناتج القومي الاجمالي اكثر مما يضيف رطل من القمح ؟ وهل يعكس ذلك طلبا أم تكلفة ؟ علق على ذلك .

٢ ـ اشرح لماذا يكون معدل نمو (ن . ق . ج) بالاسعار الجارية رقما مضللا احيانا .

٣ ـ ماهو (ن . ق . ج) الحقيقي ؟ وكيف يتحدد ؟ احسب التغير في ن . ق . ج الحقيقي بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ .

٤ ـ بين أي الأنشطة التالية تحسب في (ن . ق . ج) في هذا العام :

(أ) خدمات بناء المنازل .

(ب) شراء شخص ما لسيارة بيجو موديل ١٩٨١ .

(ج) مايدفعه شخص ما كايجار لسيارة عن سنة ١٩٨٣ .

(د) شراء ١٠٠ سهم في شركة «سابك»

(هـ) الفائدة على سند أصدرته شركة «الخليج للمعادن»

(و) خدمات قص حشائش حديقة المنزل التي يقدمها شاب عمره ١٦ سنة للأسرة .

(ل) خدمات قص حشائش حديقة المنزل التي تشتريها أسرة من جارها البالغ من العمر ١٦ سنة ويملك آلة لقص الحشائش .

(س) اكتشاف بئر للغاز الطبيعي قيمته ٢ بليون دولار .

(ص) تدهور نوعية مياه بعض الآبار .

٥ ـ لماذا يكون الناتج القومي الاجمالي مقياسا مضللا للتغيرات في الناتج بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٨٠ في المملكة العربية السعودية ؟ وللفروق بين الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية والناتج في المكمسيك ؟

٦ ـ ان الناتج القومي يتضمن انتاج الصلب ولا يتضمن الناتج السلبي disproduct لتلوث الهواء . وهو يتضمن انتاج السيارات ولا يتضمن الناتج السلبي للتلف الذي يتولد من الخردة . ويتضمن انتاج السجائر ولا يتضمن الناتج السلبي لقصر العمر المتوقع بسبب السرطان وهكذا فانه حتى نتمكن من الوصول الى رقم يمكن الاعتماد عليه

بدرجة اكبر لا يمكننا ان نقرر ما اذا كانت الرفاهية الاقتصادية تتزايد أم تتناقص .
اشرح لماذا تؤيد أو لا تؤيد هذا الرأي .

٧ ـ ماهو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير ؟

«ان برنامجا زراعيا يؤدي بالفلاحين الى خفض المساحة المزروعة وخفض انتاج المحاصيل الزراعية يمكن ان يزيد دخل كل فرد . فسوف يؤدي انخفاض عرض المنتجات الزراعية الى ارتفاع أسعارها ، وهو ما يؤدي بدوره الى زيادة دخول الفلاحين ، ويؤدي الدخل الأعلى للفلاحين الى قيامهم بزيادة مشترياتهم من السلع المصنوعة الأمر الذي يؤدي الى زيادة دخل سكان المدينة . فالاعانات الزراعية لن تؤدي الى زيادة دخول الفلاحين فقط ولكن دخل الدولة ككل» .

الفصل السابع
البطالة وعدم الإستقرار الإقتصادي والتضخم

الفصل السابع
البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم
Unemployment, Economic Instability, and Inflation

تعتبر البيئة المستقرة شيئا أساسيا في تحقيق الكفاءة في اقتصاد ما . وموضوع الاستقرار هذا يمكن تجزئته الى ثلاثة أهداف اقتصادية محددة وهي : (أ) نمو الناتج الحقيقي (ب) العمالة الكاملة (ج) واستقرار الأسعار .

ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة . فبدون العمالة الكاملة فان الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق كاملا كما وتؤدي تقلبات الأسعار الى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي .

وفي هذا الفصل سيتم تناول استقرار الناتج الحقيقي ، والعمالة والأسعار ، مع ايضاح مفهوم العمالة الكاملة . كما سيتم تحليل بعض الآثار الجانبية لعدم استقرار الأسعار ، وبصفة خاصة مشكلة التضخم التي ازعجت الكثير من الدول الغربية في السنوات الأخيرة .

ولقد كان لكل من الانفاق الحكومي والسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلا ، تأثير هام على الاستقرار الاقتصادي كما كان للسياسة الحكومية لتحقيق أقصى ما يمكن من العمالة والانتاج ودعم القوة الشرائية دور بارز في ضوء التجربة الأمريكية في الخمسين سنة الماضية .

تقلبات في المسار الاقتصادي
Swings in the Economic Pendulum

لا يتسم معدل النمو الاقتصادي بالاستقرار دائما . ويشهد على ذلك معدل نمو الاقتصاد الأمريكي خلال الخمسين سنة التي انقضت . فقد نما هذا الاقتصاد بمعدل بلغ نحو ٣,٥٪ سنويا ، ولكنه لم يتسم بالاستقرار . ولا يخفى أن أحد الأهداف الرئيسية

للاقتصاد الكلي هو تحديد أسباب تقلبات الأسواق الكلية ومن ثم اقتراح السياسات البديلة التي تخفض من عدم الاستقرار الاقتصادي .

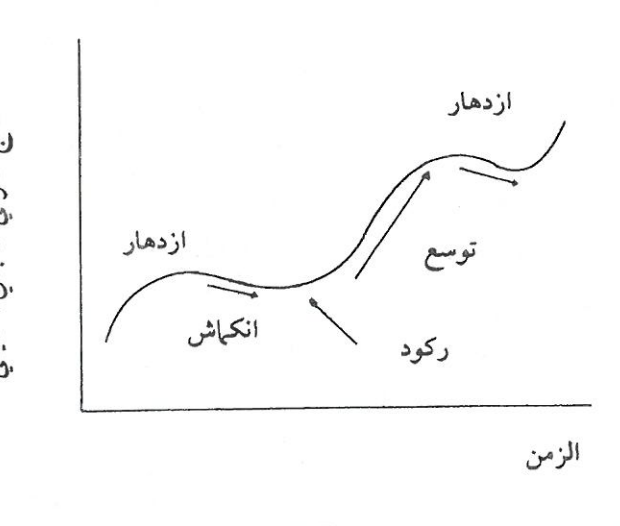
على أن التغيرات التي تحدث في السوق الكلية للسلع وفي السوق الكلية للعمل ليست متساوية في قوتها . ويشكل معدل البطالة مقياسا رئيسيا للتغيرات التي تحدث في سوق العمل . ولقد تقلب هذا المقياس في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عدة عقود مضت . ففي منتصف الكساد العظيم كان نحو ٢٥٪ من أفراد قوة العمل يبحثون عن عمل دون جدوى . ومع نمو الاقتصاد خلال فترة الحرب ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥ انخفضت البطالة بشكل حاد . اذ كانت نسبة البطالة سنة ١٩٤٠ نحو ١٥٪ من قوة العمل المدنية ثم انخفضت الى أقل من ٢٪ خلال إلفترة ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ ، واتسم معدل البطالة بالاستقرار منذ الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك استمر التباين في هذا المعدل على مدار الزمن . فقد بلغ هذا المعدل ٦٪ في سنة ١٩٤٩ ثم انخفض الى ٣٪ سنة ١٩٥٢ وقفز من ٤,٣٪ سنة ١٩٥٧ الى ٦,٨٪ سنة ١٩٥٩ . ثم انخفض هذا المعدل خلال أغلب الستينات حتى بلغ ٣٪ سنة ١٩٦٨ وارتفع ثانية الى ٦٪ في بداية السبعينات . وخلال الركود الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ قفز معدل البطالة الى اكثر من ٩٪ . وظل منذئذ مرتفعا بصورة غير عادية بالمقاييس التاريخية . فقد تراوح بشكل عام بين ٦٪ و٨٪ . وعلى هذا فان ظروف السوق الكلية للعمل قد اتسمت بعدم الاستقرار شأنها في ذلك شأن السوق الكلية للسلع .

دورة اقتصادية مفترضة A Hypothetical Business Cycle

وتشير التجربة التاريخية الى ان فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء النمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي . وفي فترة بطء النمو الاقتصادي ، ينمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمعدلات بطيئة ، أو يتوقف عن النمو . واثناء التوسع ينمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمعدلات سريعة . ويطلق الاقتصاديون على تقلب الظروف الاقتصادية هذه الدورات الاقتصادية . وكما يفهم ضمنا من هذا الاصطلاح «الدورة الاقتصادية» انها فترة تتميز بالحركة الى أعلى وإلى أسفل في المقاييس الكلية للناتج الاقتصادي والدخل الجاري . ويوضح الشكل رقم (١) دورة اقتصادية افتراضية . فعندما يعمل أغلب منشآت الأعمال عند أعلى طاقة انتاجية فان الناتج القومي الاجمالي ينمو بسرعة ، وينخفض معدل البطالة ، وتتحقق شروط

الدورة الاقتصادية شكل رقم (١)

لقد كان الارتفاع (الصعود) والانخفاض (الهبوط) هما الصفتان الغالبتان للدورة الاقتصادية في الماضي وبرغم هذه التقلبات فان الاتجاه الصعودي للناتج القومي الاجمالي الحقيقي هو الملاحظ عادة .



الازدهار الاقتصادي . ذلك أن شروط الازدهار تتحقق عند مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي . وعندما يتسم أداء قطاع الأعمال الكلي بالبطء ، يبدأ الاتجاه الانكماشي للدورة الاقتصادية .

---

* معدل البطالة Rate of Unemployment

هو نسبة الأفراد في الأعمال المدنية بدون عمل . ويحسب رياضيا على النحو التالي :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد في حالة بطالة}}{\text{عدد الأفراد في قوة العمل المدنية}} \times ١٠٠$$

* الدورة الاقتصادية Business Cycle

هي تقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي . ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة ، ومعدل التغير في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

وفي أثناء الانكماش ، تنخفض مبيعات قطاع الأعمال وينمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمعدلات بطيئة وربما يتناقص ، وتتزايد البطالة في سوق العمل الكلية . وعندما يتناقص النشاط الاقتصادي وتتزايد البطالة فان هذه الظروف تشير الى الركود recession وعندما تكون هذه الظروف اكثر حدة فان الحالة قد تصبح كسادا depression . وعندما يصل الركود الى القاع ، وتبدأ الظروف الاقتصادية في التحسن ، فان الاقتصاد يدخل في مرحلة التوسع . وفي مرحلة التوسع تتزايد مبيعات قطاع الأعمال ، وينمو الناتج القومي الاجمالي بسرعة ويتناقص معدل البطالة . ويتطور التوسع الى مرحلة ازدهار اخرى . ومرحلة الازدهار هذه تتلاشى في نهاية الأمر ويعود الاقتصاد مرة اخرى الى الانكماش ، مبتدئا دورة ثانية منجديد .

والدورة الاقتصادية الافتراضية الموضحة تعكس حركة منتظمة من الازدهار الى الركود والعودة مرة اخرى الى الازدهار . الا انه في العالم الواقعي فان الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلا منتظما وتشير التجربة الأمريكية في هذا الصدد الى هذه الحقيقة . حيث أن أزمة الثلاثينات من هذا القرن اتسمت بطول فترة الكساد depression . وفي الخمسينات كانت فترات التوسع قصيرة ولم تتحقق فترات ازدهار طويلة . وعلى النقيض من هذا نجد أن فترة الستينات تميزت بطول فترة الازدهار . وبرغم ذلك فان فترات التوسع ، والازدهار والانكماش والكساد مازالت هي الأساس في الدورات الاقتصادية .

وبرغم هذه الانماط من الدورات الاقتصادية ، فان اتجاه الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية كان صعوديا . ففي خلال الخمسين سنة

---

* الازدهار الاقتصادي Boom

هي النقطة المرتفعة في الدورة الاقتصادية ، وتتميز بانخفاض معدل البطالة ، وارتفاع معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

الركود Recession

هي النقطة المنخفضة في الدورة الاقتصادية ، وتتميز بارتفاع معدل البطالة ، ومعدل النمو البطيء ، أو حتى تناقص الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

الكساد Depression

هو الركود الشديد جدا والذي تطول فترته .

الماضية بلغ معدل النمو ـ طويل المدى ـ في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي نحو ٣,٥٪ تقريبا . وفي بعض السنوات كان معدل النمو اكبر من هذا وفي السنوات الأخرى كان أقل من معدل النمو ـ طويل المدى ـ للفترة كلها (الخمسين سنة) . ولكن السنوات ذات معدل النمو الموجب تفوق بوضوح السنوات ذات معدل النمو الهابط للناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

تقلبات العمالة في اقتصاد حركي
Employment Fluctuations In A Dynamic Economy

يعتبر معدل البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما . وبرغم ذلك فانه غالبا ما تكون هناك صعوبة في تحديد ما يعكسه هذا المعدل بالضبط . حيث أن معدل البطالة يعكس مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد ، والاجراءات التنظيمية التي قد تتغير بمرور الوقت . وقد تتباين الدروس المستفادة من معدل بطالة معين بشدة في فترات زمنية مختلفة .

وتجدر الاشارة بادىء ذي بدء ، وبشكل أساسي إلى أن القعود عن العمل not working والبطالة ليس هما نفس الشيء ، ذلك أن الأفراد قد لا يعملون في وقت ما ـ في سوق العمل ـ لعدة أساب فقد يكون البعض قد أحيل الى التقاعد ، وقد يكون آخرون يدرسون في المدارس لينالوا قدر اكبر من المعارف والمهارات التي تعزز سبل العيش لهم في المستقبل . وقد يكون بعض آخر خارج قوة العمل بسبب المرض أو عدم القدرة على العمل . وكما سيتبين فان تعريف البطالة من أجل حساب معدل البطالة ، أكثر تحديدا من «القعود عن العمل» .

ويبين من شكل (رقم ٢) ان عدد السكان البالغين (١٦ سنة فاكثر) يمكن تقسيمهم الى ثلاث مجموعات رئيسية (أ) افراد ليسوا في قوة العمل ، (ب) افراد ملتحقون بالقوات المسلحة . (ج) افراد : اما يعملون او يبحثون عن عمل في قوة العمل المدنية . واذا اخذنا الاقتصاد الامريكي سنة ١٩٨١ كمثال فسوف نجد ان نحو ٦٠,١ مليون فرد فئة العمر ١٦ سنة أو اكثر لا يعملون ولا يبحثون عن عمل في السوق . ولكن هذا القول لا يعني ان هؤلاء الناس عاطلين . فكثير منهم ملتحقون بالمدارس ، أو يعملون بالمنازل ، أو في اجازات vacationing أو متماثلون للشفاء من المرض وهذا يعني أن ما يقومون به من أنشطة يتم خارج سوق العمل .

شكل رقم (٢)

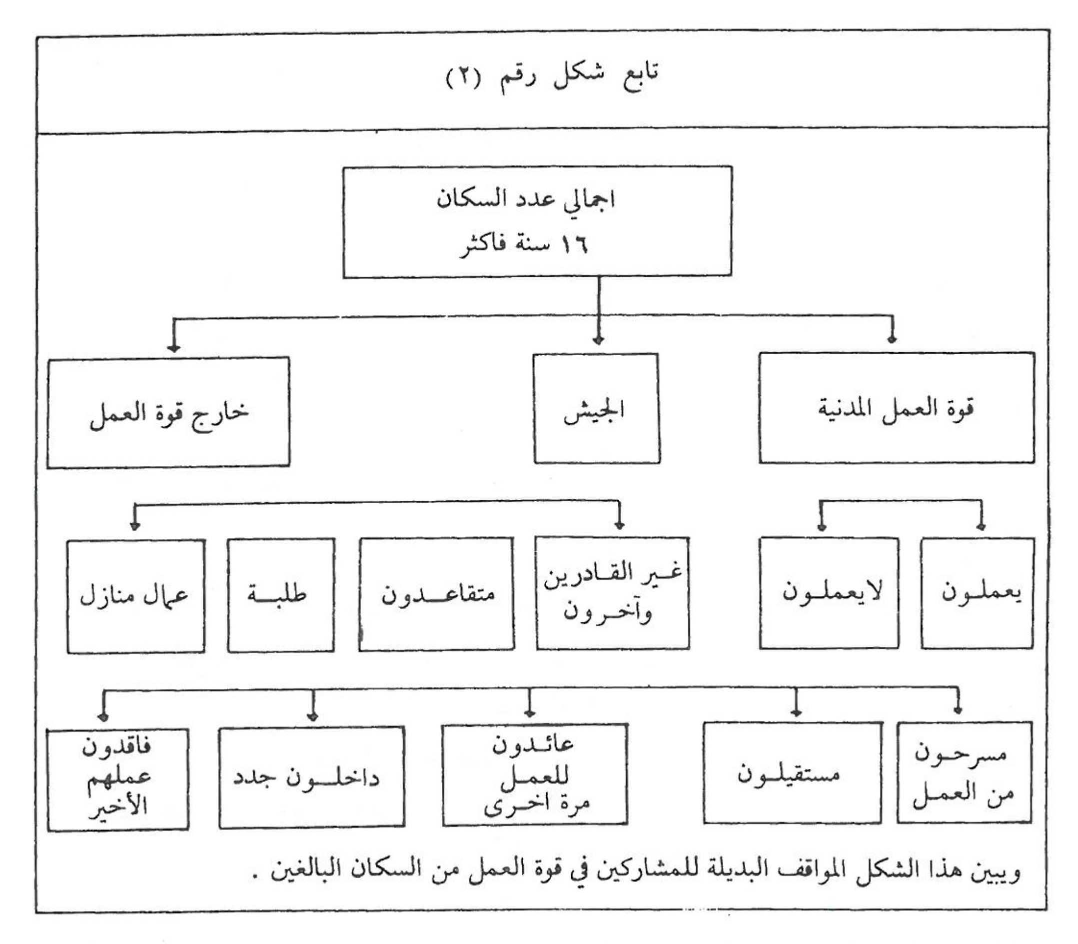
السكان ، والتوظف ، والبطالة في الاقتصاد الامريكي سنة ١٩٨١

السكان في سن العمل (١٦ سنة فاكثر)		عدد الأفراد*
خارج قوة العمل		٦٠,١
الجيش		٢,١
قوة العمل المدنية		١٠٦,٥
* عاملون	٩٩,٠	
* غير عاملين	٧,٥	
ـ داخلون جدد في قوة العمل	٠,٩	
ـ عائدون الى قوة العمل	٢,٠	
ـ مستقيلون من عملهم الأخير	٠,٩	
ـ مسرحون من العمل (منتظرون العودة للعمل)	١,٢	
ـ فاقدو عملهم الأخير	٢,٧	
اجمالي		١٦٨,٧
معدل المساهمة في قوة العمل (٪)	٦٤,٤	
معدل المساهمة في قوة العمل المدنية كنسبة من عدد السكان القادرين على العمل (٪)	٥٨,٧	
معدل البطالة (كنسبة من قوة العمالة المدنية) (٪)	٧,٠	

وعلى ذلك فان معدل المشاركة في قوة العمل هو عدد الأفراد البالغين (١٦ سنة واكثر) القادرين عن العمل ـ يعملون فعلا أو يبحثون عن عمل ـ كنسبة من اجمالي عدد السكان ١٦ سنة فاكثر ، القادرين على العمل . وقد حسب هذا المعدل على مستوى

* البيانات عن يوليو سنة ١٩٨١ بالمليون باستثناء النسب المئوية

U.S.Department of Labor, Monthly Labor Review (Dec. 1981)



ويبين هذا الشكل المواقف البديلة للمشاركين في قوة العمل من السكان البالغين .

الاقتصاد الامريكي ، كمثال ، فوجد أنه قد بلغ ٤ , ٦٤٪ عام ١٩٨١م . وهذا يعني أن أكثر من ثلاثة من كل خمسة افراد بالغين يشتركون في قوة العمل .

وينقسم المشاركون في قوة العمل إلى مجموعتين فرعيتين : من يعملون ومن لا يعملون . ويصنف مكتب احصاءات العمل في الولايات المتحدة الشخص الذي لا يعمل not working على انه عاطل unemployed لو انه (أ) يبحث بجدية عن عمل أو (ب) ينتظر ليبدأ أو يعود الى العمل[١] ويوضح الشكل (رقم ٢) توزيع قوة العمل في الاقتصاد الأمريكي في عام ١٩٨١ على سبيل المثال :

---

١ ـ وبشكل أدق يعد الأشخاص بين من يبحثون بجدية ونشاط عن عمل لو أنهم بحثوا عن عمل ما في أي وقت خلال الأسابيع الأربعة السابقة . اما الأشخاص الذين يمكنهم العمل ولا يعملون لأنهم مسرحون من العمل أو ينتظرون بده عمل جديد خلال ٣٠ يوما تالية ويحسبون ضمن العاطلين .

والعاطل عن العمل تعبير يطلق على الشخص الذي لا يعمل في وقت معين ولكنه أما (أ) يجتهد في البحث عن عمر . أو (ب) ينتظر بدء العمل أو العودة إلى العمل .

ولقد قسم الاقتصاديون البطالة الى ثلاثة أنواع هي :

- البطالة الاحتكاكية
- البطالة الهيكلية
- البطالة الدورية

وفيما يلي توضيح لكل منها :

البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment

هي البطالة الناشئة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة . وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل ، وأصحاب الأعمال ، كما تحدث بسبب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل للحصول على فرصة العمل .

وهكذا فان البطالة التي تحدث عن طريق التغير الثابت في سوق العمل يطلق عليها **البطالة الاحتكاكية** وهي تحدث بسبب :

(أ) نقص معلومات اصحاب الأعمال عن العمال المتاحة والكفاءات اللازمة لأعمالهم .

(ب) نقص معلومات العمال عن فرص العمل المتاحة من قبل أصحاب الأعمال .

وهكذا فان السبب الأساسي للبطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات . فعدد فرص العمل ربما يتناسب وعدد الأشخاص الباحثين عن العمل . وكذلك مؤهلات الباحثين عن العمل ربما تتلاءم واحتياجات الأعمال من تلك المؤهلات . ومع ذلك تظل البطالة الاحتكاكية قائمة لأن المؤهلين من الباحثين عن العمل يحتاجون الى وقت وبذل كثير من النفقات للتعرف على الوحدات التي تطلب خدماتهم ، والعكس صحيح .

وأصحاب الأعمال الذين يبحثون عن عامل جديد نادرا ما يوظفون أول عامل يتوجه الى مكتب العمل التابع لهم . فهم يريدون الحصول على أفضل عامل متاح لهم لتحقيق أهدافهم . ذلك أن تشغيل عمال غير اكفاء امر عالي التكلفة . وقد يكون تحديد العمالة المطلوبة أحيانا ، ذا نفقة كبيرة . وعلى هذا فان أصحاب الأعمال يبذلون الوقت

والموارد في محاولة للحصول على العمال الذين تتلاءم مؤهلاتهم وفرص العمل لديهم .

كما أن الأفراد الباحثين عن العمل لا يلتحقون بأول فرصة عمل تتاح لهم . انهم أيضا يبحثون عن فرص العمل البديلة المتاحة لهم ليختاروا من بينها أفضل الفرص التي تناسبهم . انهم يبذلون تكلفة البحث عن العمل (وأجراء المقابلات أو الاختبارات بهذا الشأن ، وطرق أبواب مكاتب التشغيل . . . وهكذا) كل هذا من أجل الاختيار بين الفرص المتاحة . وكما يجد الباحثون عن العمل الكثير من فرص العمل البديلة المتاحة لهم ، فان الفوائد المحققة من البحث عن فرص عمل أخرى اضافية تتناقص . وفي نهاية الأمر فان العمال في حالة البطالة يقررون أن الفائدة من البحث عن العمل (فرص عمل اخرى غير تلك التي قاموا بها) ، لا تساوي التكلفة المبذولة في سبيل ذلك ، ويختارون أفضل البدائل الموجودة أمامهم . كل هذا يستغرق وقتا ، وخلال ذلك الوقت فان الباحثين عن العمل يشكلون البطالة الاحتكاكية في الاقتصاد .

والسياسات التي تؤثر على تكاليف وفوائد البحث عن العمل تؤثر كذلك على مستوى البطالة الاحتكاكية . فاذا تناقصت تكلفة البحث عن فرصة العمل بالنسبة للعامل ، فانه سوف يبذل وقتا أطول في البحث عن العمل . ذلك أن تعويضات البطالة المرتفعة ، مثلا ، تجعل استمرار البحث عن فرص العمل المرغوبة أقل تكلفة . وعلى هذا فان أي زيادة في هذه التعويضات سوف تجعل العمال يزيدون من الوقت المبذول في البحث عن فرص العمل ، وبناءا على ذلك يتزايد معدل البطالة الاحتكاكية . وعلى النقيض من ذلك فان أي تحسن في تدفق المعلومات عن العمل سوف تنقص الفوائد المحققة من بذل وقت أطول في البحث عن العمل . ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فان الطرق المحسنة لنشر المعلومات عن فرص العمل بين العمال العاطلين تتيح لهم أن يختاروا من بين الفرص البديلة المتاحة بسرعة وكفاءة اكثر . وعلى هذا فان بعض الاقتصاديين يعتقدون بان انشاء بنك قومي للمعلومات الخاصة بفرص العمل سوف ينقص الوقت الذي ينفق في البحث عن العمل ويقلل من البطالة الاحتكاكية .

البطالة الهيكلية Structural Unempoyment

هي البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد ترتب عليها انعدام التوافق بين الأعمال المتاحة والعمال الراغبين في العمل وتستمر فرص العمل قائمة لأن العمال غير المشتغلين لا تؤهلهم امكانياتهم للالتحاق بها .

وهناك أسباب كثيرة للبطالة الهيكلية . فالتغيرات الحركية في الطلب قد تغير مستويات المهارات المطلوبة لبعض الأعمال . حيث تتقادم بعض المهارات بينما يتزايد الطلب على البعض الآخر بحيث لا يكفي المعروض منه للوفاء بذلك الطلب المتزايد . كما أن تدفق العمال صغار السن قليلي الخبرة والذين لا تتلاءم امكانياتهم وفرص العمل المتاحة قد يكون سببا في البطالة الهيكلية . والتغيرات المفاجئة في الانفاق على الدفاع وأوجه الانفاق الحكومي الأخرى كثيرا ما تشجع تزايد الطلب ، وتزايد فرص العمل في مجال ما ، بينما ينتج عنها فائض عرض وبطالة في مجال آخر . والعوامل التنظيمية ، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ، تضعف دوافع وحدات قطاع الأعمال لتوفير فرص التدريب الذي يتطلب تحسين العلاقة بين فرص العمل المتاحة والعمال الموجودين .

كذلك فان البطالة الهيكلية ربما تتأثر أيضا بكل من (عمر ـ وجنس) قوة العمل ، وتدفق الشباب من العمال يؤدي الى تزايد البطالة الهيكلية ، لأن شباب العمال يغيرون أعمالهم كثيرا وتكون لديهم الرغبة في الانتقال من قوة العمل الى التعليم والعودة مرة أخرى الى قوة العمل ، بدرجة أكبر من غيرهم من العمال الكبار . وعلى ذلك فان معدل البطالة بينهم يتزايد عنه بالنسبة لاقرانهم من كبار السن . واذا كانت نستبهم كبيرة من اجمالي قوة العمل فانهم سوف يرفعون المعدل الكلي للبطالة الى أعلى .

وبنفس الطريقة فان تزايد العائلات ذات المصدر المزدوج للكسب سوف يؤدي الى تزايد معدل البطالة . فعندما يعمل كل من الزوج والزوجة فانه يصبح من السهل على أي منهما :

(أ) تغيير الأعمال

(ب) قضاء فترة أطول في البحث عن عمل .

(ج) الانتقال بين قوة العمل والتعليم (أو العمل المنزلي أو تربية الأطفال) . كما أن تغيير أحد الزوجين لعمله قد يقتضي تغيير قرينه أيضا للعمل الذي يمارسه .

البطالة الدورية Cyclical Unemployment

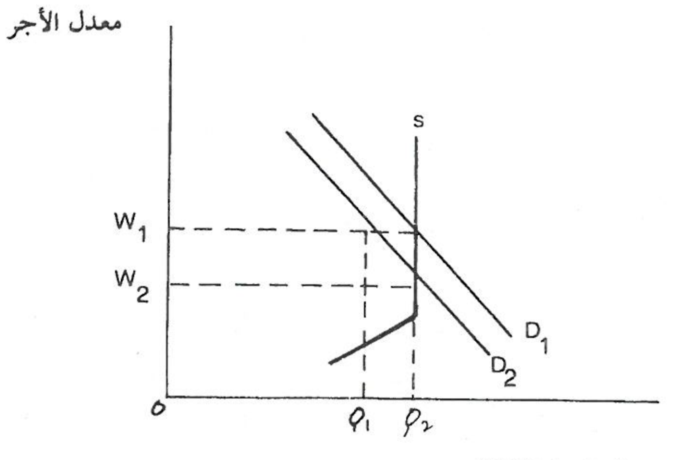
هي البطالة الناشئة عن الركود recession في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل .

وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش (يتقلص) الناتج القومي الاجمالي ، ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي . وقد

رأينا سابقا أنه عندما يتناقص الطلب على بعض الصناعات ، بينما يزداد على صناعات أخرى ، تنشأ بعض من البطالة الاحتكاكية ، مادام العمال وأصحاب الأعمال لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن فرص العمل المتاحة والعمال الذين يمكن تشغيلهم . وكما يوضح الشكل رقم (٣) ، يساعد نقص المعلومات أيضا في تفسير ما يؤدي اليه انخفاض الطلب الكلي على العمل من بطالة . فعندما يتناقص الطلب على العمل فان بعض العمال يسرحون من العمل (أو لا يجدون فرصة العمل) عند معدل الأجر السائد . وفي البداية فان العمال يكونون غير متأكدين مما لو كانوا قد أبعدوا عن العمل بسبب تحول معين في الطلب عن انتاج صاحب العمل السابق أو بسبب انخفاض عام في الطلب الكلي . وفي ظل عدم التحقق من تدهور توقعاتهم ، فانهم يستمرون في البحث عن عمل بنفس الأجر السابق (W_1) لذلك تتزايد البطالة .

شكل رقم (٣) البطالة وتناقص الطلب الكلي

يتضح من هذا الشكل ان التناقص في الطلب الكلي ، الانتقال من D_1 الى D_2 يؤدي الى انخفاض مستوى العمالة من Q_1 الى Q_2 ، اذا لم يتناقص معدل الأجر من W_1 الى W_2 . وحيث ان العمال يتوقعون ان يجدوا فرص عمل عند الأجر W_1 فانهم لايقبلون الأجر المنخفض في البداية . وتنتج بطالة دورية قدرها ($Q_2 - Q_1$) .



واذا كانت البطالة ، بطالة احتكاكية فان العمال يكونون قادرين على ايجاد فرص عمل بسرعة بنفس معدل الأجر السابق أو قريبا منه ، أما لو أن البطالة قد نشأت بسبب تناقص الطلب الكلي ، فان بحث الكثير من العمال عن العمل بنفس معدل الأجر السابق يكون غير ذي جدوى . ويكون أمد البطالة بالنسبة لهم أطول مما يتوقعون . ومع الوقت فان العمال العاطلين يخفضون توقعاتهم ويقبلون اجراء تخفيضات على أجورهم . ومع ذلك ، فقد يتزايد انخفاض الطلب الكلي في نفس الوقت الذي انخفضت فيه توقعات العمال ومن ثم قد يستمر المستوى المرتفع للبطالة الدورية أو يزداد الأمر سوءا .

وبعد توقف الطلب الكلي عن الانخفاض يحدث انخفاض تدريجي في البطالة الدورية حيث تكون توقعات العمال عن فرص العمل اكثر واقعية . فكلما كان انخفاض الطلب الكلي اكبر ، كان انخفاض الأجور اللازم للتخلص من البطالة الدورية أعظم ، وكان الوقت اللازم ليقوم العمال بتعديل توقعاتهم عن الأجور وفقا للمعدل المنخفض أطول . على أن الانخفاض الكبير في الطلب الكلي سوف يؤدي الى زيادة حادة في معدل البطالة ، وامتداد فترات البطالة اكثر من المعدل العادي .

ماهي العمالة الكاملة ؟ What is Full Employment?

تهدف معظم دول العالم المتقدم الى الوصول الى العمالة الكاملة وهذا هو الحال بالنسبة للاقتصاد الأمريكي كنموذج على ذلك حيث استهدف قانون ١٩٤٦م بأن تعمل الحكومة على الوصول الى العمالة القصوى «أو الكاملة» ومازالت كل الآراء تدعم أهداف هذه السياسة . ولكن ماذا تعني العمالة الكاملة ؟

ان هذا الاصطلاح غامض الى حد ما . ولعله من الواضح الآن أن شيئا من البطالة يحدث حين يقضي العمال وقتا في البحث عن فرص العمل المتاحة أمامهم وفي أثناء ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة ، كذلك فان أصحاب الأعمال يقضون وقتا في اختيار العمال الذين يحتاجونهم من بين العمال الموجودين . والبحث عن الفرصة المناسبة للعمل من قبل العمال أو على العمال المؤهلين للمهام المطلوبة من قبل أصحاب الأعمال في معظمها عملية تتسم بالكفاءة حيث تؤدي الى التوفيق بين مهارات العاملين والمهارات اللازمة لتنفيذ الأعمال الانتاجية ، أي تؤدي الى تخصيص أفضل للقوى العاملة .

وليس يخفى أنه عندما يتحدث معظم الناس عن العمالة الكاملة فانهم لا يعنون بذلك انعدام البطالة تماما (أي أن تكون البطالة صفرا) . حيث أن جزءا من البطالة

يعكس تغيرات سوق العمل . ولكن كم يكون ذلك الجزء من البطالة الناشيء عن حركية (دينمية) سوق العمل ؟

ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة full employment بانها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية ، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي . وفي الاقتصاد الأمريكي كمثال فانه يصل الى مرحلة العمالة الكاملة عندما تصل نسبة العمالة الى ٩٤- أو ٩٥٪ من اجمالي قوة العمل .

وحتى لو أن مفهوم الاقتصادي للعمالة الكاملة ليس محددا تماما ، الا انه يجسد الفكرة التي مؤداها بأنه في وقت ما يوجد بعض من «المعدل العادي للبطالة» في الاقتصاد الحركي (الديناميكي) المتغير . وهذا المعدل العادي من البطالة ينتج عن عوامل احتكاكية وهيكلية ، ويستمر عبر المستقبل . ومع ذلك فهو ليس ثابتا . ذلك أن التغيرات في تركيب قوة العمل وكذلك المنظمات السياسية سوف تؤثر على هذا المعدل .

وقد سبق أن بينا أنه عندما يشكل الشباب من الرجال والنساء نسبة كبيرة من قوة العمل ، تنشأ بطالة هيكلية . وهذا يؤدي الى تزايد المعدل الطبيعي للبطالة . وهذا بالضبط ماحدث في الفترة الأخيرة في الولايات المتحدة . ففي عام ١٩٥٨ بلغت العمالة في سن الشباب في فئة العمر (١٦-٢٤) نسبة قدرها ١٥,٥٪ من قوة العمل ذلك أن دخول جيل مابعد الحرب العالمية الأخيرة الى ميدان العمل أدى الى ارتفاع قوة العمل بدرجة كبيرة جدا . ففي عام ١٩٨٠م كان واحد من كل أربع عمال يقع في الفئة العمرية (١٦ الى ٢٤ سنة) . وعلى النقيض من ذلك فان نسبة العمال في السن الأساسي للعمل (أكثر من ٢٥ سنة) تناقصت من ٨٤,٤٪ من اجمالي قوة العمل الأمريكية في عام ١٩٥٨ الى ٧٥,٣٪ في عام ١٩٨٠م .

كما تزايدت نسبة النساء في قوة العمل لعدة سنوات . ففي عام ١٩٣٠ كان ٧٨٪ من اجمالي قوة العمل من الذكور . وكان معظمهم من أرباب الأسر والمسئولين عن توفير الدخل النقدي لأسرهم وعلى النقيض من ذلك فان أقل من ١٥٪ من الزوجات اللاتي يعشن مع أزواجهن شاركن في قوة العمل . وفي عام ١٩٨٠م تغير هذا الوضع بشدة . ذلك أن اكثر من نصف الزوجات التحقن بقوة العمل ، حيث يشكل الاناث ٤٢٪ من قوة العمل ، أي بزيادة ٢٢٪ عما كان الوضع في عام ١٩٣٠ .

وقد أدت زيادة انضمام شباب العمال ذكورا واناثا الى قوة العمل الى زيادة المعدل العادي للبطالة في السبعينات . وقد بينت الدراسات انه لو ان التركيب العمري ـ الجنسي لقوة العمل في عام ١٩٨٠م كان نفس التركيب في نهاية الخمسينات ، فان معدل البطالة في عام ١٩٨٠ ينخفض بنسبة تتراوح بين ٠,٨ ـ ١,٢٪ .

ولا يغيب عن الفكر أن السياسات العامة تؤثر على المعدل العادي للبطالة فقد تؤدي بعض السياسات الى زيادة المعدل العادي للبطالة ومثل ذلك :

(أ) السياسات التي تشجع العمال على رفض عروض (فرص) العمل ، مع استمرار البحث عن فرص عمل أخرى .
(ب) السياسات التي تمنع أصحاب الأعمال من تقديم عروض عند معدلات الأجور التي تمكنهم من توفير فرص العمل (والتدريب) للعمال الأقل مهارة .
(ج) السياسات التي تعمل على تخفيض تكلفة الفرصة البديلة لأصحاب الأعمال في استخدامهم لتسريح العمال كوسيلة لتعديل معدلات الانتاج بما يزيد من المعدل العادي للبطالة .

وهذا يعني أن معدل العمالة الكاملة ـ المعدل الفعلي للتوظف الذي يمكن تحقيقه وتعزيزه في المستقبل خلال الأوقات العادية ـ يتوقف على اتجاهات السياسة العامة الى حد بعيد .

وبدون الاقلال من أهمية العمالة الكاملة ، فانه يجب ألا ينسى بأن العمالة وسيلة لتحقيق غاية . فتشغيل القوة العاملة هو السبيل الى انتاج السلع والخدمات المرغوبة . لذلك تصبح العمالة الكاملة مفهوما لا معنى له اذا كانت تعني العمل في أعمال غير انتاجية . أما هدف العمالة الكاملة الواضح فهو العمالة المنتجة ، أي العمالة التي يتولد عنها سلع وخدمات يرغبها المستهلك بأدنى تكلفة ممكنة .

معدل البطالة أم معدل العمالة ـ بعض المشاكل الاحصائية

The Rate of unemployment or the Rate of Employment-Some statistical problems

ان تعريف من «لايعمل» Unemployed لا يخلو من الغموض والالتباس . حيث أن الأفراد الذين يحسبون ضمن البطالة هم الأفراد الذين :
(أ) يمكنهم العمل ويبحثون عنه .

(ب) ينتظرون العودة الى العمل الذي فصلوا منه ، وهذا يمكن أن يؤدي الى بعض المظاهر المتناقضة . وعلى سبيل المثال ، فان الشخص الذي يترك البحث عن العمل لأن جهوده في البحث عن العمل لا تجد تشجيعا لا يعد عاطلا ومن ناحية أخرى فان العامل الذي يحصل على استغناء بسبب اجازة طويلة لظروف خاصة ويتقاضى تعويضات البطالة يعد عاطلاً .

وعلى هذا فانه يمكن القول ان الاصطلاح الاحصائي للبطالة يؤدي الى :

(أ) استبعاد اشخاص رغم تفضيلهم للعمل (أو العمل فترة أطول) .

(ب) احتساب اشخاص تشملهم (العمالة) ولكنهم غير جادين في البحث عن العمل .

وهكذا نجد عمالا لا يسعون للبحث عن العمل بسبب توقعاتهم التشاؤمية ولكنهم لا يحسبون ضمن البطالة لمجرد انهم لا يبحثون بجدية عن العمل . وليس ثمة ريب أن هؤلاء العمال الذين تخيب آمالهم يشكلون نسبة كبيرة من القوة العاملة خلال الكساد الشديد . والأشخاص الذين يعودون لاستكمال تعليمهم (بالجامعات أو المدارس) لا يعدون في حالة بطالة لمجرد انهم لا يجدون عملا . ونفس الشيء بالنسبة لمن يعملون بعض الوقت ويرغبون في العمل طول الوقت يفضل وصفهم بانهم في حالة عمالة عن وصفهم بالبطالة حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الاسبوع . وهؤلاء الأشخاص لا يعملون كل الوقت بكل تأكيد اذا لم يكونوا عاطلين .

ومن جانب آخر فإن بعض الأشخاص يصنفون على أنهم في بطالة اذا لم يكونوا جادين في البحث عن العمل في السوق . فالفرد الذي يرفض العمل المتاح له لأنه أقل جاذبية من الجمع بين العمل المنزلي مع الاستمرار في البحث عن عمل والحصول على تعويض البطالة والاستفادة من البرامج الحكومية للرفاهية ، يعد ضمن البطالة . ومن ناحية اخرى فان التسجيل للعمل بهدف الاحتفاظ بالدعم والمساعدات يزيد غموض احصاءات البطالة فبعض الأفراد يسجلون أنفسهم (ومن ثم يحسبون ضمن البطالة) بهدف أساسي هو الاحتفاظ بدعم الغذاء والمساعدة[1] .

وكل ماسبق هو بعض المشاكل الاحصائية التي تواجه المجتمع الامريكي عند حساب معدل البطالة ومعدل العمالة كنموذج للاقتصاديات الرأسمالية .

ونتيجة لهذا الغموض والمشاكل الاحصائية فان بعض الاقتصاديين يرون أن معدل

1- See Kenneth W. Clarkson and Roger E. Meiners, «Government Statistics as a Guide to Economic Policy: Food Stamps and the Spurious Increase in the Unemployment Rates», Policy Review (summer 1977), pp. 25-31, for a statement of this view.

العمالة اكثر موضوعية وأغزر معنى كمؤشر للعمل المتاح عن معدل البطالة . ومعدل العمالة المدنية هو عدد الأفراد العاملين (١٦ سنة فاكثر) من قوة العمل المدنية كنسبة مئوية من عدد الأفراد (١٦ سنة فاكثر) في سن العمل . وكل من هذين المتغيرين (مستوى العمالة المدنية وعدد الأفراد البالغين) يمكن قياسهما ، فضلا عن أنهما ليس فيهما لبس أو غموض نسبيا . ولا يتطلب قياسهما حكما ذاتيا فيما اذا كان الفرد يمكنه أن يعمل أو هو يبحث بجدية عن عمل .

ومعدل العمالة أقل قصورا من معدل البطالة . وعلى سبيل المثال فانه عندما يتوقف عدد كبير من العمال ذوي العزيمة الضعيفة عن البحث عن العمل فان معدل البطالة يهبط . وعلى العكس ، فان معدل العمالة لا يتبع مثل هذا الاسلوب المضلل .

ولكن هل هناك فرق عند أتباع أحد هذين المعيارين ؟ يوضح شكل رقم (٤) بيانات عن كل من البطالة والعمالة في الولايات المتحدة في سنوات مختلفة (١٩٥٠ - ١٩٨١) . وفي خلال فترات الركود الذي حدث في السنوات الموضحة ، تزايد معدل البطالة عموما وهبط معدل العمالة . ومع ذلك فان مضمون كل من المعدلين بالنسبة لشدة الركود في كل فترة يختلف كثيرا . اذ تشير بيانات عام ١٩٧٥م الى أن معدل البطالة في ذلك العام كان ٨,٥٪ وهو أعلى معدل حدث منذ الحرب العالمية الثانية . وهذا يعطي مؤشرا على أن الركود الذي حدث في ١٩٧٥م كان حادا إلى درجة كبيرة . وعلى النقيض من ذلك فان معدل العمالة في عام ١٩٧٥ كان ٥٥,٣٪ (بعد أن كان ٥٧٪ في عام ١٩٧٤) ، وهو معدل يمكن مقارنته بدرجة كبيرة من الثقة بمعدلات العمالة المدنية خلال سنة من سنوات الرخاء - سنة ١٩٦٥ ، على سبيل المثال . وفي الحقيقة لقد كان معدل العمالة المدنية سنة ١٩٧٥ أعلى منه سنة ١٩٦٥م (٥٥,٣٪ مقارنا بـ٥٥٪) ، رغم أن معدل البطالة في عام ١٩٧٥ كان أكثر من ضعف المعدل في سنة ١٩٦٥ (٨,٥٪ مقارنا بـ ٤,٢٪) .

فأي من المعادلين يؤخذ به ؟ الاجابة كلاهما . لأن الاقتصاد الأمريكي يواجه تغيرات هيكلية عديدة تؤثر على كل من المعدلين ، معدل البطالة ، ومعدل العمالة . ذلك أن تزايد عمل الزوجات وتزايد مشاركة الشباب في قوة العمل ، والتغيرات في متطلبات البرامج التحويلية للدخل كل هذه العوامل تشترك في تنويع السكان العاطلين . وهكذا يبين أن البطالة فئة غير متجانسة .

شكل رقم (٤)
معدلات العمالة والبطالة في الاقتصاد الأمريكي (١٩٥٠ - ١٩٨٢)

السنة	الاجمالي بالمليون	عدد العمال في قوة العمل المدنية (بالمليون)	معدل العمالية المدنية	معدل البطالة ٪
١٩٥٠	١٠٦,٦	٥٨,٩	٥٥,٣	٥,٣
١٩٥٥	١١٢,٧	٦٢,٢	٥٥,٢	٤,٤
١٩٦٠	١١٩,٨	٦٥,٨	٥٤,٩	٥,٥
١٩٦٥	١٢٩,٢	٧١,١	٥٥,٠	٤,٢
١٩٧٠	١٤٠,٢	٧٨,٦	٥٦,١	٤,٩
١٩٧١	١٤٣,٠	٧٩,٤	٥٥,٥	٥,٩
١٩٧٢	١٤٦,٠	٨٢,٢	٥٦,١	٥,٦
١٩٧٣	١٤٩,٤	٨٥,١	٥٧,٠	٤,٩
١٩٧٤	١٥٢,٣	٨٦,٨	٥٧,٠	٥,٦
١٩٧٥	١٥٥,٣	٨٥,٨	٥٥,٢	٨,٥
١٩٧٦	١٥٨,٣	٨٨,٨	٥٦,١	٧,٧
١٩٧٧	١٦١,٢	٩٢,٠	٥٧,١	٧,١
١٩٧٨	١٦٤,٠	٩٦,٠	٥٨,٥	٦,١
١٩٧٩	١٦٧,٠	٩٨,٨	٥٩,٢	٥,٨
١٩٨٠	١٦٩,٠	٩٩,٣	٥٨,٥	٧,١
١٩٨١	١٧٢,٠	١٠٠,٤	٥٨,٣	٧,٦
١٩٨٢ (أبريل)	١٧٤,٠	٩٩,٣	٥٧,١	٩,٤

U.S. Department of Labor, Mobthly Labor Review (various issues).

الناتج القومي الاجمالي الواقعي والمحتمل Actual and potential GNP

لـو أن اقتصادا ما يسعى الى تحقيق الناتج القومي المحتمـل فان تحقيق العمالـة الكاملة يصبح هدفا أساسيا . وعندما يزيد المعدل الفعلي للبطالة عن المعدل العادي ، فان الناتج الفعلي للاقتصاد يهبط عن الناتج المحتمل ، وذلك لأن بعض الموارد الانتاجية التي يمكن توظيفها تكون مستخدمة على نحو أقل كفاءة .

والناتج المحتمل ، هو مستوى الناتج الذي يمكن تحقيقه وتعزيزه في المستقبل في ضوء مستوى معين لقوة العمل ، والانتاجية المتوقعة للعمل ، والمعدل العادي للبطالة الذي يتناسب مع العمل الكفء لسوق العمل . وقد يختلف ، الناتج الحقيقي (الواقعي) عن الناتج المحتمل خلال فترات من الزمن .

ويعرف مجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة الناتج المحتمل ، بأنه كمية الناتج المتوقعة في ظل العمالة الكاملة . انه لايمثل إذن، المستوى الأقصى المطلق للانتاج الذي يجب أن يتحقق في زمن الحرب ، أو غير ذلك من الفترات التي تتسم بمستوى غير عادي من الطلب الكلي ، ولكنه ذلك الانتاج الذي يمكن تحقيقه من خلال زيادة معدلات الاستخدام في ضوء الظروف العادية جدا .

والمفهوم الخاص بالناتج المحتمل potential output يشمل فكرتين أساسيتين هما :

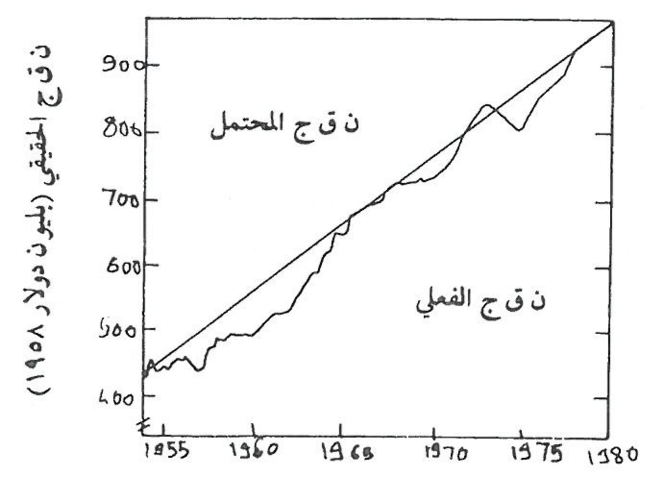
(أ) الاستخدام الكامل للموارد بما في ذلك العمل .

(ب) الاقتصاد ذو القدرة المقيدة على زيادة العرض . وعلى ذلك فان الناتج المحتمل قد ينظر اليه على أنه الحد الأقصى لمستوى الناتج الذي يتناسب مع الموارد المتاحة واجراءات تنظيمية معينة .

وتتضمن تقديرات مستويات الناتج المحتمل ثلاثة عناصر أساسية ـ هي : حجم قوة العمل ، ونوعية (انتاجية) العمل ، والمعدل العادي للبطالة . وحيث أنه لا يمكن توقع هذه العوامل بشكل مؤكد ، فليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على معدل الانتاج المحتمل للاقتصاد الامريكي . واعتمادا على توقعات الناتج المحتمل الذي تم اعداده بواسطة مجلس المستشارين الاقتصاديين ، يوضح الشكل رقم (٥) تطور الاقتصاد الأمريكي منذ عام ١٩٥٤ فأثناء الخمسينات ، كان معدل البطالة أعلى فوق «المعدل العادي» ووجدت الطاقة العاطلة لأن مستوى الطلب الكلي كان غير كاف لتحقيق العمالة الكاملة . وكانت الفجوة بين الناتج القومي الاجمالي المحتمل ، والواقعي كبيرة اثناء الركود recession الذي حدث في السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦١ واثناء الستينات ضاق حجم الفجوة حيث بلغ الاقتصاد ، بل وتخطى ، طاقته الانتاجية . ومرة أخرى عجز الناتج الحقيقي عن تحقيق الطاقة المحتملة خلال الانكماش الذي حدث في السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨١ .

شكل رقم (٥) الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والمحتمل

ويوضح الشكل البياني الفجوة بين الناتج الاجمالي الواقعي والمحتمل في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٨١ ـ ووجود الفجوة بين الناتج المحتمل والواقعي يشير الى أن موارد المجتمع غير مستخدمة استخداما كاملا .



قياس معدل التضخم Measuring the Inflation Rate

التضخم هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ، مصحوبا بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية مثل الدولار الأمريكي والريال السعودي . أو بعبارة أخرى التضخم هو ارتفاع عام في مستوى الأسعار ، ومن ثم ترتفع تكاليف شراء نفس مجموعة السلع والخدمات التي يختارها المستهلك . وبديهي أنه لو كان المستوى العام للأسعار مستقرا ، فان بعض الأسعار سوف ترتفع والبعض سوف ينخفض على أنه خلال فترة التضخم يكون تأثير ارتفاع بعض الأسعار اكثر من تأثير انخفاض البعض الآخر . وذلك لأن الأسعار الأعلى (في المتوسط) تعني أن الوحدة النقدية ـ الدولار أو الريال قد أصبحت تشتري قدرا أقل مما كانت تشتريه من قبل . وعلى ذلك فان التضخم يعرف أيضا على أنه تناقص في قيمة (القوة الشرائية) للوحدة النقدية .

ولقد سبق ايضاح كيفية استخدام مكمش الناتج القومي الاجمالي GNP deflator في تعديل قيمة الناتج القومي الاجمالي النقدي ، بعد استبعاد أثر ارتفاع الأسعار ، خلال

فترة ما . ومع ذلك ، لنفرض أننا نريد قياس تأثير التضخم على دخل الأسرة . حينئذ يكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر الوسائل استخداما في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية وهو تقدير لتكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع والخدمات التي تشتريها أسر الطبقة متوسطة الدخل مقارنة بنفس التكاليف في سنة سابقة .

وتشمل هذه السلة الممثلة للسلع والخدمات الخبز ، البيض ، والسكن والخدمات الطبية وغيرها من السلع بالكميات التي تشتريها أغلب الأسر متوسطة الدخل . وكلما ارتفعت الأسعار ترتفع تكاليف شراء هذه السلة الممثلة للسلع والخدمات لتعكس الأسعار الأعلى .

ويتم اختيار سنة أساس base year ، ويعطى الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) لنفس هذه السنة قيمة تحكمية هي ١٠٠ . فاذا كانت سنة ٧٢-١٩٧٣م هي سنة الأساس الحالية ، فان هذا يعني أن التكاليف الجارية لشراء مجموعة السلع النموذجية تقارن بتكاليف شرائها - هي ذاتها - في سنة الأساس . فاذا كانت التكلفة الحالية لشراء نفس مجموعة السلع النموذجية هي ١٠٠٠ ريال بعد أن كانت ٥٠٠ ريال في سنة الأساس فان الرقم القياسي للأسعار يكون ٢٠٠ مشيرا بذلك الى أن الأسعار الآن أعلى من الأسعار التي كانت سائدة في سنة الأساس بنسبة ١٠٠٪ .

ومعدل التضخم السنوي لسلع وخدمات المستهلك هو النسبة المئوية للتغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة ما الى السنة التي تليها . ورياضيا يمكن حساب المعدل السنوي للتضخم «م» كما يلي :

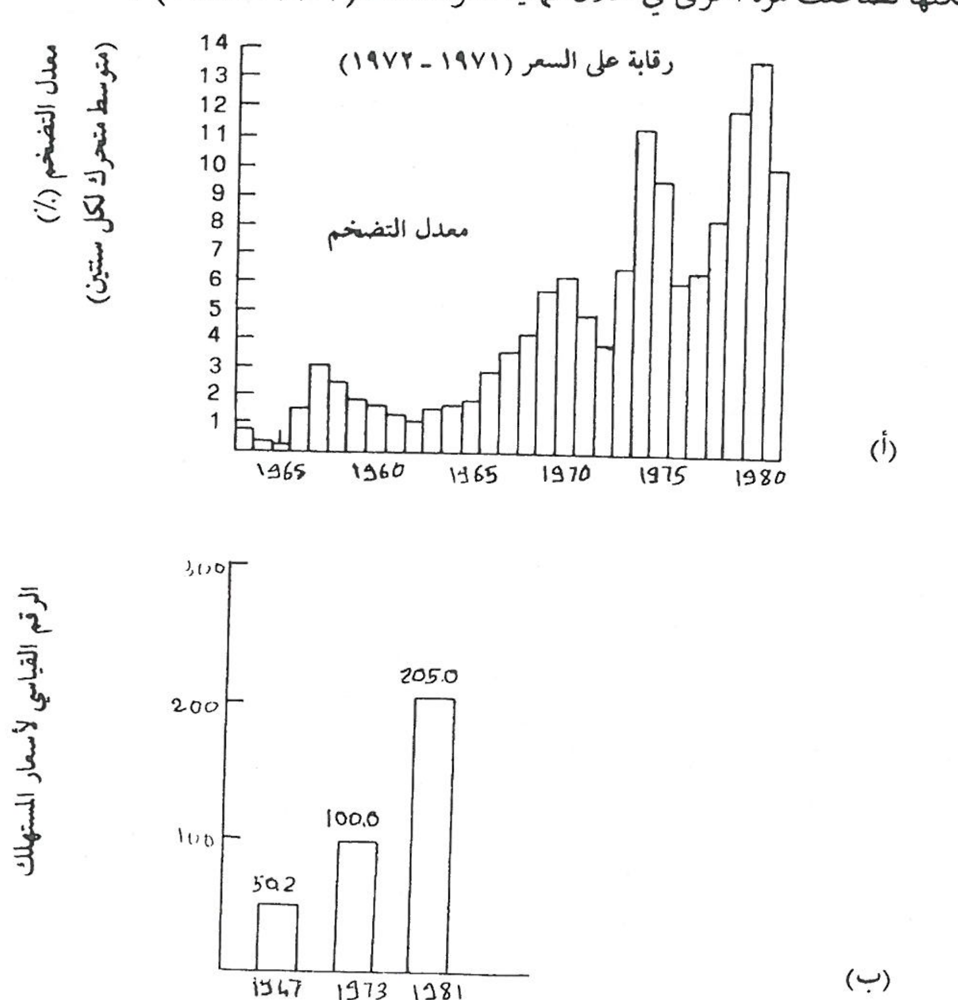
$$\text{م} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ما} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة عليها}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة عليها}} \times ١٠٠$$

وعلى ذلك اذا كان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الثانية هو ٢٢٠ ، بينما كان ٢٠٠ خلال السنة الأولى فان معدل التضخم يساوي ١٠٪ .

$$\text{م} = \frac{٢٢٠ - ٢٠٠}{٢٠٠} \times ١٠٠ = ١٠\%$$

شكل رقم (٦) التضخم في الاقتصاد الأمريكي

يوضح الشكل البيان أن معدل التضخم خلال الفترة ٥٢ـ ١٩٦٥ لم يتعد ٣٪ . ومنذ ١٩٦٦ لم ينخفض معدل التضخم عن ٣٪ ولا حتى في سنة واحدة . وخلال الفترة ٥٢ـ ١٩٦٥ بلغ معدل التضخم السنوي المتوسط ١,٤٪ ، وخلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ بلغ معدل التضخم السنوي المتوسط ٧,٨٪ . ويوضح الشكل (ب) أن أسعار المستهلك قد تضاعفت خلال ٢٦ عاما (١٩٤٧ - ١٩٧٣) بعد الحرب العالمية الثانية ولكنها تضاعفت مرة أخرى في خلال ثمانية سنوات فقط (١٩٧٣ - ١٩٨١) .



ولما كان الرقم القياسي يحسب شهريا ، فانه غالبا ما يتم مقارنة قيمته في شهر ما بنفس القيمة في الشهر المماثل في سنة سابقة من أجل حساب معدل التضخم خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة .

ويوضح الشكل رقم (٦ـأ) ارتفاعات الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الـ ٣٠ سنة الأخيرة . ففي خلال الخمسينات وفي منتصف الستينات كان معدل التضخم السنوي عادة أقل من ٢٪ . ومنذ منتصف الستينات حدثت زيادة كبيرة في معدل التضخم . وخلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٧٣ ، ارتفع متوسط معدل التضخم الى مايقرب من ٥٪ . ومنذ ١٩٧٣ تزايد التضخم في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة ، حيث بلغ متوسط معدل التضخم ٩,٣٪ خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨١) . ويوضح الشكل (٦ـ ب) تأثير الزيادة المستمرة في التضخم . ذلك أن تضاعف مستوى الأسعار فيما بعد الحرب العالمية الثانية قد استغرق ٢٦ عاما (١٩٤٧ ـ ١٩٧٣) . كما تضاعف مستوى الأسعار مرة ثانية خلال ثمانية أعوام فقط (الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١) .

ويختلف معدل التضخم فيما بين الدول اختلافا كبيرا . ويوضح الشكل رقم (٧) أن التضخم كان هو الصفة السائدة لفترة من الزمن في بعض دول أمريكا الجنوبية مثل شيلي ، والأرجنتين ، والبرازيل ، وبيرو . إذ بلغ معدل التضخم السنوي ٥٠٪ أو أكثر في هذه الدول في معظم السبعينات . هذا بينما كان معدل التضخم السنوي في أغلب الدول الصناعية الغربية أقل من ذلك كثيرا ، حيث تراوح بشكل عام بين ٥ ,١٥٪ . ومع ذلك فانه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فان هذه المعدلات كانت أعلى كثيرا من معدلات التضخم في نفس هذه الدول خلال أغلب فترة الخمسينات والستينات . ففي خلال الفترة الأولى كان معدل التضخم السنوي ـ في بعض الدول مثل فرنسا ، وألمانيا الغربية ، وايطاليا ، واستراليا وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية ، أقل من ٥٪ سنويا بشكل عام . ومن الواضح أن الخمسة عشرة عاما الأخيرة ـ اذا قورنت بالمستوى الذي ساد فترة الحرب العالمية الثانية على الأقل ـ كانت فترة تضخم كبير في الاقتصاديات الغربية .

آثار التضخم The Effects of Inflations

يعمل التضخم على تخفيض القوة الشرائية للدخل النقدي الذي يدفع في المستقبل (على سبيل المثال، مدفوعات التقاعد، وثائق التأمين على الحياة، القروض المستحقة).

شكل رقم (٧) تضخم واسع النطاق في العالم

الدولة	معدل التغير السنوي المركب في أسعار المستهلك	
	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٠
شيلي	٢٦٦	٨٢
الأرجنتين	٧٢	٢١١
البرازيل	٢١	٥١
كولومبيا	١٨	٢٥
الاكوادور	١٤	١٢
بيرو	١٣	٥١
فرنسا	٩	١٠
المانيا الغربية	٦	٤
ايطاليا	١٢	١٦
اليابان	١٣	٧
سويسرا	٨	٢
المملكة المتحدة	١٣	١٤
استراليا	١٠	١١
كندا	٧	٩
الولايات المتحدة	٧	٩

واذا لم يأخذ صانع القرار اعتبارات التضخم في الحسبان عندما يوافق على التعاقدات ، فان المدينين سوف يستفيدون على حساب المقرضين . ولكن هل يعني هذا أن التضخم يساعد الفقراء من الناس ؟ والاجابة هي أن ذلك ليس أمرا حتميا . ذلك أن الناس يحتاجون الى توافر قدر مناسب من الثقة قبل قيامهم بالاقتراض . وهذا يحد من قدرة الأفراد من الفئات ذات الدخول شديدة الانخفاض على الحصول على القروض وقد بينت أغلب الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن التضخم غير المتوقع قد أدى الى اعادة توزيع الدخل بشكل معتدل من كل من ذوي الدخل المنخفض (أقل من ٥٠٠٠ دولار) وذوي الدخل المرتفع (اكثر من ٥٠٠٠٠ دولار) الى الفئات ذات الدخل المتوسط .

ومن الآثار الهامة في اعادة توزيع الدخل ، ذلك التحول في الثروة بين فئات العمر المختلفة بفعل التضخم غير المتوقع . فالأفراد تحت ٣٥ سنة يكونون غالبا مدينين ، ويساعدهم التضخم في دفع قيمة الرهون العقارية (على منازلهم) وقروض السيارات ، وديونهم الأخرى القائمة . وعلى العكس من ذلك فان الناس ذوي الأعمار التي تزيد عن ٥٠ عاما يملكون غالبا مدخرات ، ووثائق تأمين على الحياة وسندات ، وغيرها من الأصول التي تولد دخلا ثابتا في المستقبل . ويعمل التضخم على تقليل القوة الشرائية لتلك المدخرات والمدفوعات . وعلى هذا فان التضخم يعمل على اعادة توزيع الدخل من كبار السن الى صغار السن .

ومع ذلك فان الحكومة هي أكبر المستفيدين من التضخم غير المتوقع . فليس يخفى أن القطاع العائلي قطاع مقرض وأما الحكومة فهي اكبر مقترض وعلى ذلك فان التضخم غير المتوقع يعمل على تحويل الثروة من القطاع العائلي الى الحكومة[٣] .

وأي تحليل لتأثير التضخم على العلاقة بين المدين / الدائن يكون غير كامل بدون الاعتراف بان الأفراد ، بعد فترة من التضخم ، يدخلون في حسبانهم توقعات التضخم في المستقبل عند اتخاذ القرارات .

والتضخم المتوقع هو زيادة متوقعة في المستوى العام للأسعار من قبل متخذي القرارات الاقتصادية . وتعد الخبرة المأخوذة من الماضي ، والظروف الجارية المحددات الرئيسية لتوقعات الأفراد للتضخم ، في ضوء تغيرات الأسعار في المستقبل . وبعبارة أخرى ، التضخم المتوقع هو تغير في مستوى الأسعار يتوقعه صانعوا القرارات الاقتصادية . فاذا توقع المقترضون والمقرضون التضخم ، فانهم سوف يعدلون سلوكهم ليأخذوا في اعتبارهم ذلك التضخم . وعلى سبيل المثال ، فان المقرض سوف يطلب معدلا مرتفعا للفائدة على القرض والمقترض سوف يوافق على ذلك لأن ـ كليهما يتوقع انخفاض قيمة الوحدة النقدية (الدولار ـ الريال) . دعنا نفترض أن مقترضا ومقرضا قد اتفقا على ٥٪ كمعدل فائدة اذا توقعا استقرار الأسعار خلال فترة القرض . فاذا توقع كلاهما ارتفاع الأسعار بنسبة ١٠٪ سنويا فانهم سوف يتفقان على معدل للفائدة ـ بدلا من السابق ليصبح ١٥٪ والمعدل المرتفع للفائدة يعوض المقرض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للوحدة النقدية خلال فترة القرض .

3- See G.L. Bach, «Inflation: Who Gains and Who Loses», Challenge, (July- August 1974), P.P. 48-55 for evidence supporting this view.

وعندما يكون معدل التضخم متوقعا بدقة ، فان المدينين (المقترضين) لا يستفيدون على نحو منتظم على حساب المقرضين . ذلك أن هؤلاء المدينين يستفيدون على حساب الدائنين عندما يتزايد المعدل الفعلي للتضخم عن المعدل المتوقع الذي عقدت، على أساسه القروض فقط .

وحيث ينتشر توقع التضخم على نطاق واسع ، فان التعميم بشأن تحويلات الثروة بين فئات السكان لن تكون دقيقة حيث أن الأفراد سوف يعدلون الترتيبات والتنظيمات الاقتصادية التي تتخذ لحماية ثرواتهم ودخولهم من التآكل بفعل التضخم . وعلى سبيل المثال ، فان اتفاقات المساومة الجماعية collective-bargaining agreements سوف تؤدي الى ادخال شروط تختص برفع الأجور أو علاوة تضخم بسبب المعدل المتوقع للتضخم .

وهكذا فان التضخم يؤثر على أسعار الأشياء التي نبيعها كما يؤثر على أسعار الأشياء التي نشتريها . ذلك أن كلا من الأجور والأسعار سوف ترتفع في فترة التضخم . وهكذا فانه قبل أن نصاب بقلق بسبب ما يؤدي اليه التضخم من تدهور في القوة الشرائية لمرتباتنا علينا أن نعترف بأنه يؤثر على حجمها .

أخطار التضخم The Dangers of Inflation

لما كان الدخل النقدي يتجه إلى الارتفاع مع ارتفاع الأسعار فان هذا لا يعني أنه توجد حاجة الى الاهتمام بالتضخم ، وبصفة خاصة المعدلات العالية للتضخم . وهناك ثلاثة مظاهر سلبية هامة للتضخم هي أن :

(١) تغيرات الأسعار يمكن أن تجعل التعاقدات طويلة الأجل غير مجدية

ففي ضوء تغير معدلات التضخم فانه لا يمكن التنبؤ بها على وجه التأكيد . وحيث أن معظم العمليات التبادلية بالسوق تشمل التعاقدات طويلة الأجل ، والتي تعقد على أساس شروط نقدية معدينة money terms فان حدوث التضخم غير المتوقع ، يغير نتائج التعاقدات طويلة الأجل مثل الرهون العقارية ، ووثائف التأمين على الحياة ، ومعاشات التقاعد والسندات وغيرها من الاتفاقيات التي تتضمن علاقة بين مقرض ومقترض .

(٢) التغيرات السريعة في الأسعار تسبب عدم التأكد :

فاذا كان هناك عدم تأكد فيما يتعلق بأن الأسعار سوف ترتفع أو تنخفض أو تستمر على حالها فان أي تعاقدات ذات بعد زمني تصبح متوقفة على الصدفة بسبب ظروف عدم

التأكد . فالقائمون باعمال المباني لا يعرفون ما اذا كانوا يضيفون ٢,٥٪ أو ١٠٪ لاتمام تعاقدات بشأن تنفيذ تلك المباني حتى لو كان معروفا أن التضخم يزيد تكلفة البناء بقدر ما خلال الوقت اللازم للبناء . كما أن اتحادات العمال لا تعرف ما اذا كان يمكنها أن تقبل التعاقدات التي تتضمن زيادة في الأجور قدرها ٥٪ لفترة سنتين قادمتين . ذلك أن التضخم يمكن أن يبطل تأثير هذه الزيادة على نحو جزئي أو كلي . فاذا لم يكن توقع تغيرات الأسعار ممكنا (على سبيل المثال ، اذا كانت الأسعار ترتفع في عام بمعدل ١٠٪ ثم تستقر لمدة سنة أو سنتين ثم تتزايد من جديد بمعدل ١٠٪ أو ١٥٪) فلن يستطيع أحد أن يعطي توقعا محددا . ولابد أن يأخذ التبادل النقدي طويل الأجل عدم التأكد الناشيء عن التضخم في الحسبان .

وللأسف فإن الدراسات تشير الى أن المعدلات العالية للتضخم ترتبط بتغير اكبر في معدل التضخم . وتزداد صعوبة توقع مدى ارتفاع الأسعار (والتكاليف) خلال الشهر التالي (أو على مدى عدة أشهر) . وعلى ذلك ، فان الأخطاء المتولدة عن التعاقدات طويلة الأجل تتزايد . وفي نطاق زيادة عدم التأكد فان كثيرا من صانعي القرارات يمتنعون عن التبادل بما في ذلك العقود طويلة الأجل . وهكذا يفتقد الطرفان مكاسب متبادلة ، وتنخفض كفاءة السوق .

ويرى بعض المراقبين أن العشوائية المرتبطة بمعدلات تضخم عالية ومتغيرة تضعف من شرعية النظام الاقتصادي ، كما تضعف من الروابط بين الجهود الانتاجية والحوافز . والرابحون في العملية الاقتصادية هم أصحاب الحظ في تحقيق الكسب غير المتوقع (القدري) اكثر من هؤلاء الذين يقومون بعرض السلع والخدمات والموارد الانتاجية للآخرين بشكل كفء . ويعمل عدم التأكد وما يصاحبه من كسب غير متوقع ، على اضعاف قدرة الأسواق على :

(أ) توصيل المعلومات عن الندرة النسبية .
(ب) تقديم الحوافز لصانعي القرار حتى يتصرفوا بفاعلية وكفاءة مع المشاكل الاقتصادية الأساسية (كيفية تحويل الموارد النادرة الى سلع مرغوبة) .
(٣) الموارد الحقيقية تستخدم على نحو يمكن صانعي القرارات من حماية انفسهم من التضخم .

ذلك أن الفشل في تحديد معدل التضخم على وجه الدقة يولد أثرا قويا على ثروة الفرد ، فان الأفراد يحولون الموارد النادرة من انتاج السلع والخدمات المرغوب فيها الى

الحصول على معلومات عن معدل التضخم في المستقبل . وسوف يصبح التنبؤ بالتضخم والاستشارات المالية صناعة رائجة خلال فترات التضخم . وسوف يستخدم الأفراد المنتجون في قوة العمل مواهبهم .

(أ) لتحديد تحركات الأجور والأسعار في المستقبل .

(ب) لتعديل قراراتهم لحماية ثروتهم ودخلهم في المستقبل في مواجهة التغيرات المتوقعة .

وهذه العملية للحصول على المعلومات وتعديل القرارات عملية ذات تكلفة عالية . فعلى سبيل المثال ، لن تستطيع المنشآت تحديد قوائم أسعار منتجاتها لأي فترة مقبلة . كما يجب أن يتم تعديل الكتالوجات واصدارها باستمرار خلال تلك الظروف . وهكذا يكون تخطيط الأعمال عديم الجدوى بسبب الحاجة الى اعادة تقييم أسعار عوامل الانتاج والمنتجات كما يؤدي استخدام الموارد النادرة في كل من هذه الأنشطة الى خفض بدائل الاستهلاك المتاحة للناس .

الركود التضخمي Stagflation

هو الفترة التي يواجه الاقتصاد خلالها كلا من التضخم وبطء معدل نمو الناتج . ولقد كان اعتقاد الاقتصاديين حتى العقد الأخير أن التضخم يرتبط بشكل عام برخاء ونمو اقتصادي سريع . ومع ذلك فقد شهدت الولايات المتحدة تضخمين ركوديين . ولقد استخدم الاقتصاديون اصطلاح الركود التضخمي stagflation لوصف ظاهرة التضخم السريع وبطء النمو الاقتصادي . وأحد التحديات التي تواجه الثمانينات هو الوصول الى حل لمشاكل التضخم الركودي من خلال الأخذ بسياسات اقتصادية تعمل على خفض معدل التضخم ، وتؤدي الى استخدام كفء للموارد . وسوف يكون هناك عودة الى ذلك الموضوع كلما تعمقت دراسة الاقتصاد الكلي .

ماهي أسباب التضخم ؟

يجب تناول بعض الأدوات الاضافية قبل تحليل هذا السؤال بشيء من التفصيل ، ولكن يمكن عرض نظريتين في هذا الشأن :

أولا : يركز الاقتصاديون على الربط بين الطلب الكلي والعرض الكلي فاذا ارتفع الطلب الكلي بسرعة اكبر من العرض ، فان الأسعار سوف تتزايد .

ثانيا : يعتقد معظم الاقتصاديين ان التوسع السريع في عرض النقود يسبب التضخم . وهناك اعتقاد قديم يشير الى «أن الأسعار ترتفع بسبب وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة جدا من السلع» . ولقد كان التضخم الجامح hyperinflation الذي واجهته دول أمريكا الجنوبية نتيجة أساسية للتوسع النقدي .

وسوف يتم تحليل عدد آخر من نظريات التضخم المعروفة فيما بعد القوة الاحتكارية لرجال الأعمال ، والعمال ، على سبيل المثال . ومع ذلك فان الأمر يتطلب وضع أساس قوي لفهم تلك القضايا على نحو متكامل .

نظرة الى الأمام

لقد تصفحنا في هذا الفصل السجل التاريخي للدخل الحقيقي والتوظف ، والأسعار . وقد نوقشت مشاكل القياس والآثار الجانبية لعدم الاستقرار الاقتصادي . وفي الفصل التالي نناقش الجذور التاريخية للاقتصاد الكلي وندخل في التحليل أحد المفاهيم الهامة للاقتصاد الكلي ـ الطلب الكلي . ومع تقدمنا في الدراسة سيكون هدفنا الأساسي هو أن نكتشف طريقة للتفكير الاقتصادي ، أو نماذج كما يقول البعض تساعدنا في فهم البطالة والتضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي .

الأهداف التعليمية للفصل

١ ـ لقد اتسمت الأسواق الكلية للعمل والانتاج بعدم الاستقرار . فقد نما (GNP) في فترات بسرعة أكبر منها في فترات اخرى . فقد اختلف معدل البطالة كثيرا خلال الـ ٥٠ سنة الأخيرة ، حيث بلغ ٢٥٪ في سنة ١٩٣٥ ثم انخفض الى اقل من ٢٪ خلال الحرب العالمية الثانية . وبقي هذا المعدل اكثر استقرارا بعد الحرب ولكن استمر حدوث التقلبات .

٢ ـ يستخدم الاقتصاديون تعبيرات الرواج ، والانكماش ، والركود ، والتوسع لوصف الأداء الاقتصادي للأسواق الكلية . وخلال التوسع ينخفض معدل البطالة وينمو الانتاج بسرعة . ويستخدم اصطلاح الرواج لوصف مستوى قمة الانتاج في الدورة الاقتصادية . أما الانكماش فيتميز بنمو البطالة ، وتدهور ظروف قطاع الأعمال ، ومعدل نمو منخفض . وعندما يكون النشاط الاقتصادي عند مستوى منخفض فان

هذا يعني وجود ركود أو كساد اذا كان الأمر خطيرا الى حد بعيد .

٣ ـ حتى الاقتصاد القائم على التبادل الكفء يواجه بعض البطالة اذ تنتج بطالة احتكاكية بسبب نقص المعلومات حول فرص العمل المتاحة ومستوى كفاءة الراغبين في العمل . وتنشأ البطالة الهيكلية عن التغير في تركيب قوة العمل أو وجود عوامل تمنع عملية التوافق بين القوة العاملة المتاحة وفرص العمل المتاحة . وتضم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ، حاليا ، في الولايات المتحدة الأمريكية مابين ٥٪ ، ٦٪ من قوة العمل .

٤ ـ تنتج البطالة الدورية بسبب عدم كفاية الطلب على العمل للاحتفاظ بمستوى التوظف الكامل . ولا يخفى أن الاهتمام المبدئي للاقتصاد الكلي هو كيفية تدنية البطالة الدورية .

٥ ـ ان التوظف الكامل هو مستوى التوظف الذي يصاحبه معدل عادي للبطالة يعكس التغير الحركي والهيكلي للاقتصاد . على أن المعدل العادي للبطالة الذي يصاحب مستوى التوظف الكامل ليس ثابتا أو غير قابل للتغير ذلك أن السياسات العامة ، والتغيرات في تركيب قوة العمل تؤثر على هذا المعدل .

٦ ـ ان التوظف وسيلة لتحقيق غاية وهدف . والهدف ذو المعنى من التوظف الكامل هو التوظف الكامل المنتج ـ أي التوظف الذي ينتج السلع والخدمات المرغوبة .

٧ ـ ان التعريف الاحصائي «للعاطل» يتسم بالغموض . فبعض الأفراد لا يعدون عاطلين لأنهم لا يجدون تشجيعا على «البحث النشط عن التوظف» وبعض آخر يحسب ضمن البطالة رغم انهم قد يكونون عاملين في الاقتصاد الخفي أو يبحثون بشكل عارض عن العمل (وقد يكون ذلك بسبب هيكل الحوافز الذي يواجهونه) . وبسبب هذا الغموض يعتقد بعض المراقبين أن معدل التوظف (نسبة عدد الأشخاص ١٦ سنة فاكثر الذين يعملون الى جملة السكان البالغين ١٦ سنة فاكثر) ، قد يكون اكثر معنى ومؤشرا أدق لبيان فرص التوظف الحالية .

٨ ـ ان مفهوم الناتج المحتمل يبرز فكرتين هامتين (أ) الاستخدام الأمثل للموارد (ب) قيد على العرض يحدد قدرتنا على انتاج السلع والخدمات المرغوبة . فعندما لا يتم استغلال الموارد تماما بكفاءة فان الناتج يكون أدنى من معدله المحتمل .

٩ ـ التضخم هو ارتفاع عام في مستوى الأسعار . ويمكن القول بدلا من ذلك ، انه انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقود ـ الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلا . ولقد ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف

الستينات .

١٠ ـ ان التمييز بين التضخم المتوقع والتضخم غير المتوقع مسألة لها أهميتها . فعندما يتوقع صانعو القرار حدوث تضخم فسوف يعدلون قراراتهم الحالية آخذين في الحسبان الأثر المتوقع للتضخم على القوة الشرائية للدخل في المستقبل .

١١ ـ يمارس التضخم أثر ضارا على الاقتصاد لأنه يعمل غالبا على :

(أ) احداث تغييرات في معدلات التبادل المقررة في العقود طويلة الأجل .

(ب) يزيد من عدم التأكد في التبادل بما فيه الوقت .

(ج) يستهلك موارد نادرة حيث يستخدم الأفراد مهارتهم وفطنتهم لحماية انفسهم من التضخم . لذلك فان معدلات التضخم العالية والمتغيرة بسرعة شديدة الضرر بشكل خاص .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

١ ـ اشرح لماذا يواجه الاقتصاد الذي يعمل بكفاءة ايضا بعض البطالة في الموارد ؟

٢ ـ مامعنى التوظف الكامل ؟ وكيف تؤثر السياسة العامة على معدل القوة العاملة عند مستوى التوظف الكامل ؟ ماهي العوامل الأخرى المؤثرة على مستوى التوظف الكامل ؟ اذكر مثالا لسياسة عامة تخفض (تزيد) عدد الأشخاص الذين يوظفون عند مستوى التوظف الكامل .

٣ ـ كيف يختلف معدل التوظف عن معدل البطالة ؟ وأيهما يعتبر مؤشرا أفضل لغرض التوظف ؟ ولماذا ؟

٤ ـ «ارتفع أجري النقدي بنسبة ٦٪ في السنة الماضية ولكن التضخم قد قضى على هذا الكسب تماما . فكيف أستطيع أن أستمر عندما يواصل التضخم في أكل الزيادات في ايراداتي ؟ قوم هذا القول . وهل توافق على الرأي الذي يتضمنه هذا السؤال ؟

٥ ـ ماهي الآثار الأشد ضررا للتضخم ؟ اشرح لماذا يهم أن نعرف ماذا كان التضخم متوقعًا على نحو صحيح .

٦ ـ ماهو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير ؟

«ان قيمة الدولار اليوم هي ربع ماكانت عليه فقط سنة ١٩٤٠ . وبعد ٥ سنوات من الآن فسوف تكون قيمته ٢٠ سنتا فقط . ويمكننا ان نحافظ على مستوى حياتنا عندما تتناقص قيمة عملتنا بسرعة كبرة» .

٧ ـ «ومع استمرار التضخم وتقلب القيمة الحقيقية للعملة بشدة من شهر الى آخر فان كل العلاقات الدائمة بين المقترضين والمقرضين التي تشكل الأساس الجوهري للرأسمالية ، تصبح غير مستقرة حتى لتكاد تفقد معناها ، كما أن عملية كسب الثروة تتحول الى عملية حظ ومقامرة» . هل توافق على هذا الرأي الاقتصادي المعروف الشائع ؟ ولماذا ؟ وماهو في ظنك معدل التضخم الذي يتحقق قبل الوصول الى هذه الآثار ؟ وهل تجد دليلا يؤيد هذا الرأي في الولايات المتحدة ؟

الفصل الثامن
مكوّنات الطلب الكلّي

الفصل الثامن
مكونات الطلب الكلي
The Components Of Aggregate Demand

على الرغم من أن تاريخ علم الاقتصاد يرجع الى كتابات آدم سميث في عام ١٧٧٦ ، فان تطور الاقتصاد الكلي مازال حديث العهد نسبيا ، ولقد برز تحليل الاقتصاد الكلي منذ أعلن جون مينارد كينز نظريته العامةفي عام١٩٣٦(١) ولقد أثر كينز- وهو رجل انجليزي - في التحليل الاقتصادي الكلي أكثر من أي اقتصادي آخر - فقد طور العديد من المفاهيم الاساسية والكثير من الاصطلاحات التي تمثل محور الاقتصاد الكلي في هذه الايام .

ويهدف هذا الفصل الى ثلاثة أهداف : **أولا** : أنه سوف يتم التعرف على وجهات النظر الاقتصادية التي تحداها كينز والظروف التي اجتاحت الاقتصاد العالمي والتي أدت الى مايمكن أن يطلق عليه - الثورة الكينزية .

ثانيا : سوف يتم تناول تحديات كينز للتقليديين ، مع ايضاح الكيفية التي استطاع بها كينز مواجهة الاراء التقليدية التي كانت سائدة وكيف أن رأى كينز قد لقي قبولا عاما واسع النطاق . **ثالثا** : التعرف على مفهوم الطلب الكلي الذي يحتل الاهمية الرئيسية في نموذج كينز كما أن المكونات الرئيسية للطلب الكلي سوف يتم تحليلها على نحو مفصل .

ان الاقتصاد الكلي يجب أن يزيد فهمنا للعوامل التي تحدد الناتج ، والعمالة ، ومستوى الاسعار . ورغم أن التحليل الحديث مازال يدين الى كتابات كينز وأتباعه الاوائل ، فان معلوماتنا عن الاقتصاد الكلي تتزايد باستمرار . ومع تقدمنا في الدراسة فسوف نعرض التطورات الحديثة في الاقتصاد الكلي . وفي فصول تالية سوف :

(أ) نطور دراسة جانب العرض في الاقتصاد الكلي بشكل أعمق .
(ب) نبين التكامل بين النظام المصرفي واقتصاد النقود في نموذج الاقتصاد الكلي .
(جـ) نحلل تأثير التضخم (وتوقعات التضخم) على مستويات الناتج والعمالة .

---

(1) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money (London: Macmillan, 1936).

الاصول التاريخية للاقتصاد الكلي

The Historical Origins of Macroeconomics

قبل الكساد العظيم في الثلاثينات من هذا القرن ، شعر معظم الاقتصاديين أن أقتصاديات السوق يجب أن تعمل تلقائيا على تحقيق العمالة الكاملة للموارد على أنه من الممكن أن يحدث في بعض الاحيان ارتفاع في نسبة البطالة ـ لفترات مؤقتة ـ بما يعكس الاثار السيئة لبعض الظواهر والاحداث مثل القحط ، والتغيرات التكنولوجية ، والحروب ، والظروف السياسية ، ولكن الاقتصاديين السابقين على كينز ـ والذين يشار اليهم غالبا على أنهم الاقتصاديون التقليديون زعموا بآن النظام السعري يتكيف بسرعة مع العوامل المسببة للبطالة وتقود الاقتصاد مرة آخرى الى العمالة الكاملة .

الاقتصاديون التقليديون

يطلق اصطلاح الاقتصاديين التقليديين على جميع الاقتصاديين السابقين على كينز ، والذين تركز تحليلهم على الكفاءة الاقتصادية ، والانتاج ولقد اعتقدوا بأن العوامل الاقتصادية تؤدي تلقائيا الى تحقيق العمالة الكاملة .

وهناك ثلاثة فروض هامة تشكل أساس التفكير الاقتصادي التقليدي وهي :

(١) **قانون ساي** : العرض يولد الطلب المساوي له Say's law- Supply Creates its own demand وتجدر الاشارة الى أن «ج . ب . ساي» هو اقتصادي فرنسي ـ في فترة القرن التاسع عشر ـ وهو يقرر أن حدوث زيادة عامة في أنتاج السلع والخدمات بالنسبة للطلب الكلي تعد أمراً مستحيلاً . ذلك أنه يرى أن العرض (الانتاج) يخلق طلباً مساوياً له دائماً. وهكذا فانه طبقا لقانون ساي فان الطلب الكلي يكون كافيا دائما لشراء الانتاج . وهو يستند في ذلك الى أن عملية الانتاج سوف تولد قدرا من الطلب (الدخل) يساوي تماما قيمة السلع المنتجة .

ويقوم قانون ساي على أساس وجهة النظر القائلة بأن الناس لايعملون من أجل العمل ولكن من أجل تحقيق الدخل الذي ينفقونه على شراء السلع والخدمات المرغوبة ، وأن القوة الشرائية اللازمة لشراء السلع المرغوبة (الطلب) تتولد عن طريق الانتاج . فما يقوم به المزارع من عرض (انتاج) محصول القمح يولد له الدخل اللازم لطلبه على

الاحذية ، والملابس ، والسيارات وغيرها من السلع المرغوبة . وبنفس الطريقة فان عرض الاحذية يمكن صانعي الاحذية (والعاملين معهم) من توليد القوة الشرائية التي تمكنهم من طلب القمح من المزارع وغيره من السلع الاخرى المرغوبة . ولقد أستوعب التقليديون امكانية أنتاج كمية كبيرة من بعض السلع ، وكمية غير كافية من البعض الاخر . كما أوضحوا أنه في أي وقت يحدث فيه فائض في عرض السلع تنخفض الاسعار ، بينما ترتفع الاسعار ، في حالة وجود فائض في الطلب على السلع . وعلى ذلك فان النظام السعري قادر على أن يصحح حالات أختلال التوازن التي تحدث بصفة مؤقتة . على أن وجود فائض عام في أنتاج السلع بالنسبة للطلب الكلي أمر مستحيل ، وفقا لرأي الاقتصاديين التقليدين .

(٢) مرونة أسعار الفائدة تكفل توجيه المدخرات الى استثمارات :

لقد كان الاقتصاديون التقليديون يدركون أنه لا يتم توجيه كل الدخل المستمد من الانتاج مباشرة (آنيا) الى الانفاق على السلع والخدمات . فقد يدخر بعض الافراد جزءا من دخلهم بدلا من انفاقه كله على الاستهلاك الحالي . ومع ذلك فان هؤلاء الاقتصاديين لم يعتقدوا أن هذا سوف يسبب مشاكل في المدى الطويل ، لان مرونة أسعار الفائدة سوف تعمل على توجيه كل وحدة نقدية مدخرة في نهاية الامر الى تيار الانفاق ، كاستثمار في قطاع الاعمال ، وفقا لمفاهيم العرض والطلب في هذا الشأن . فاذا كانت مدخرات القطاع العائلي أكثر من استثمارات صانعي القرارات في قطاع الاعمال ، بصورة مؤقتة ، فان فائض عرض المدخرات يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة . وعندما ينخفض سعر الفائدة تجد منشآت الاعمال أن التوسع في الاستثمار يولد ربحا أكبر ، بينما يرى المدخرون أن الادخار قد بات أقل ربحية . وفي نهاية الامر فان التوازن يتحقق عند سعر الفائدة الادنى . وأما اذا كانت كمية الاستثمارات التي يقوم بها قطاع الاعمال أكبر من مدخرات القطاع العائلي بصورة مؤقتة ، ينشأ فائض طلب على الارصدة المالية بسبب ارتفاع سعر الفائدة . ولايخفي أن ارتفاع سعر الفائدة يكون حافزا على الادخار ولكنه يضعف في نفس الوقت حماس المستثمرين على الاقتراض . وسرعان ما يعود التوازن من جديد .

(٣) مرونة الاجور والاسعار تؤكد الحركة في اتجاه التوظيف الكامل للموارد .

ولقد كانت الحجة الرئيسية الثالثة التي دعمت مركز التقليدين هي مرونة الاجور والاسعار . حيث اعتقد هؤلاء الاقتصاديون بأنه حتى اذا لم يكن سعر الفائدة قادرا على

التخلص بكفاءة من أي فائض من المدخرات بالنسبة للاستثمارات ، فان مرونة الاسعار سوف تؤدي بسرعة الى تحقيق التوظف الكامل للموارد . واذا لم يكن الانفاق الاستهلاكي والاستثماري غير كافيين لشراء السلع المنتجة فان الاسعار سوف تنخفض . وعند المستوى المنخفض للاسعار يصبح القطاع العائلي قادرا على شراء كل الكميات المنتجة من السلع عند معدل الانتاج المرتبط بمستوى التوظف الكامل للعمل والموارد الرأسمالية full- employment rate of output وهو معدل يستمر في المستقبل وليس مجرد معدل مؤقت مرتفع . وهو يتحدد لكل من الموارد المتاحة وهيكل الحوافز الذي تصوغه المنظمات الاقتصادية القومية .

ولكن هل يمكن أن تنتج السلع ويتحقق من انتاجها ربحية في ظل الاسعار المنخفضة ؟ لقد أعتقد التقليديون هذا ، اذا تناقصت أسعار الموارد أيضا . فالانخفاض العام في الطلب على المنتجات سوف يؤدي الى انخفاض الطلب على الموارد ، بما فيها عنصر العمل . وكما يوضح الشكل رقم (١) فان نقص الطلب على العمل سوف يؤدي الى بطالة مؤقتة . وسوف يستمر معدل الاجر مثل (W_b) لفترة ما حتى لو أن ظروف الكساد في السوق تسببت في تناقص كبير في معدل الاجر الى المستوى(We) . وفي هذه المرحلة يكون معدل البطالة عاليا على نحو غير عادي . على أن المنافسة بين العاطلين لاتترك للعمال فرصةالاختيار ولكنها تدفعهم إلى قبول معدلات أدنى وتنخفض معدلات الاجور (النقطb,c,d) وفي نهاية الامر يحدث التوازن والعمالة الكاملة مرة اخرى عند مستوى الاجر(We) وعند مستوى الاجر التوازني الجديد ، فان قطاع الاعمال يقوم بتشغيل جميع العمال الراغبين في العمل ، بما يؤدي الى انخفاض معدل البطالة الى المستوى الذي يتفق مع سوق للعمل تتسم بالكفاءة والحركة .

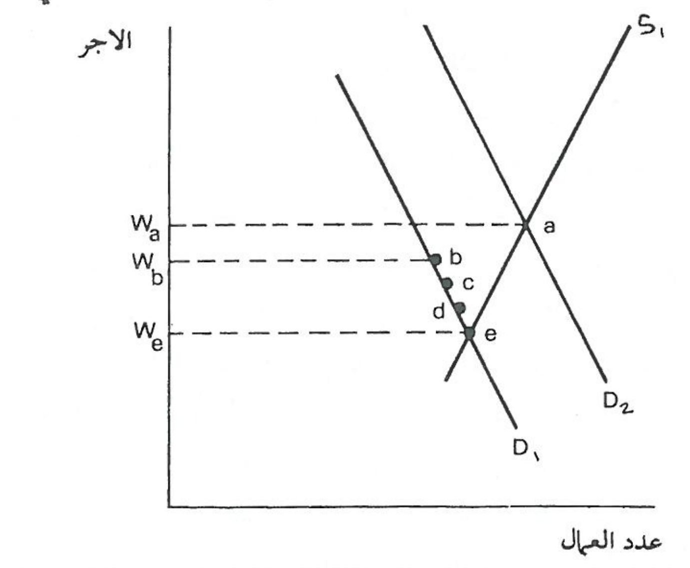
ومن وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين ، تعتبر مرونة الاجور عملية آلية . لقد اعترفوا بالطبيعة الدورية للنشاط الاقتصادي ، ولكنهم زعموا ان قوى السوق تؤدي دائما الى عودة الاقتصاد الى مستوى التوظف الكامل ، وأن الكساد لايحدث الا لفترات محدودة .

التحدي الكينزي The Keynesian Challenge

لقد أدت فترة الكساد في الثلاثينات من هذا القرن وأمتدادها لفترة طويلة الى فقد ثقة غير المختصين والاقتصاديين في النظرية التقليدية . . فقد انخفضت معدلات

شكل رقم(١) تناقص الطلب على العمل
(وجهة نظر الكلاسيك)

حيث أعتقد الاقتصاديون السابقون على كينز أن البطالة الطويلة الاجل مستحيلة ، فاذا تناقص الطلب على العمل من (Dh) الى (Dy) فان انخفاض الاجور سوف يؤدي في نهاية الامر الى عودة التوازن الى سوق العمل . وقد تحدث معدلات عالية للبطالة ، بصورة مؤقتة ، عند معدل أجر مثل (Wb) (ونقط عدم التوازن مثل c, d) وفي نهاية الامر فان الاجور سوف تنخفض باستمرار حتى تصل الى المستوى التوازني (We) .



الاجور ، ومع ذلك أستمر الاقتصاد في الركود ، وما أدى اليه ذلك من وجود ٢٥٪ من قوة العمل في حالة بطالة . ومعظم المصانع أغلقت أو اشتغلت بنصف طاقتها الانتاجية وأفلس بعض رجال الاعمال . ونتيجة للبطء الذي أصاب التجارة فان المكاسب المحتملة من التبادل في السوق وقيام التخصص قد فقدت بسبب ذلك . وقد أستمر هذا الركود في الظروف الاقتصادية عقدا من الزمن . ومع ذلك لم يؤد انخفاض الاجور الى انتعاش الاقتصاد القومي .

وفي مواجهة البطالة الضخمة ، والطاقة الانتاجية العاطلة ظهر نموذج كينز ـ ذلك النموذج الذي بين سبب عجز النظام السعري عن انتشال الاقتصاد تلقائياً من حالة الكساد والعودة به الى التوظف الكامل للموارد. ولقد أدت كتابات كينز الى احداث ثورة في

التفكير الاقتصادي حول قضايا البطالة ، وعمل الاسواق الكلية . وبناء على ذلك كان أبا للاقتصاد الكلي بحق .

ولقد أثار كينز اعتراضين رئيسيين على وجهة النظر التقليدية بشأن عودة اقتصاد السوق تلقائيا الى العمالة الكاملة بعد اصابته بالانكماش .

(١) فعلى عكس مايقرره قانون ساي فان اقتصاد السوق لا يضمن أن يكون الطلب الكلي كافيا لشراء مستوى الانتاج عند مستوى التوظف الكامل .

ويقرر كينز أن تحليل «ساي» في هذا المجال ليس صحيحا ، فالادخار يشكل تسربا من تيار الدخل ـ الانفاق ، فاذا كان ذلك الادخار المتسرب يزيد عن استثمارات منشآت قطاع الاعمال ، فان اجمالي الانفاق الاستهلاكي والاستثماري يصبح غير كاف لشراء السلع المنتجة . وفي استجابتها للطلب المنخفض فان المنشآت لن تستمر في انتاج السلع التي لاتستطيع بيعها . ويؤدي ذلك الى ركود وكساد .

كما رفض كينز وجهة النظر التي تقرر أن معدل الفائدة يعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار . ذلك أن الناس يدخرون ويستثمرون لاسباب عديدة . وليس هناك عامل واحد مثل سعر الفائدة يعمل تلقائيا على ربط وضبط هذه الانشطة . ولما كان القطاع العائلي هو المصدر الرئيسي للمدخرات ، حيث يدخر الافراد لاسباب متعددة منها الاحالة الى المعاش في المستقبل ، أو شراء منزل أو سيارة ، وغير ذلك من الاسباب . وقرار الادخار يعتمد على الدخل أكثر كثيرا من اعتماده على سعر الفائدة . وقد قرر كينز أن الانفاق الاستثماري يتحدد مبدئيا بالتقدم التكنولوجي ، والتنبؤ بظروف قطاع الاعمال في المستقبل ، والتجديدات ، والربحية . . . . أكثر من الاعتماد على سعر الفائدة . فاذا كانت الظروف الاقتصادية تبدو ضعيفة أمام منشآت الاعمال ، فلن تقوم الا بقدر قليل من الاستثمارات رغم انخفاض سعر الفائدة ، فليس هناك من صانعي قرارات الاستثمار من يرغب في الاستثمار والتوسع اذا كانت منتجاتهم لاتشترى بسبب عدم كفاية الطلب الاستهلاكي . ففي أثناء التراخي الاقتصادي أو الاتجاه نحو الكساد تكون فرص الاستثمار الجديدة المربحة قليلة . ويعمل صانعوا القرارات في قطاع الاعمال على تخفيض النفقات الرأسمالية ، ويؤدي هذا الانخفاض في الاستثمار الى تفاقم حالة الكساد . وعلى ذلك فانه طبقا لوجهة نظر كينز فانه لايوجد سبب للاعتقاد بأن سعر الفائدة سوف يعمل على توزان خطط المدخرين مع خطط المستثمرين ، عند مستوى العمالة الكاملة .

(٢) ان مرونة الاجور والاسعار لاتضمن تحقيق العمالة الكاملة .

كما هاجم كينز زعم التقليدين بأن تناقص الاجور والاسعار يؤدي في نهاية الامر الى عودة الاقتصاد الى تحقيق العمالة الكاملة . وقد أكد أن الاجور والاسعار تميل الى عدم المرونة عند اتجاه الاقتصاد نحو الانكماش . ففي صناعات كثيرة ليس هناك استجابة تلقائية أو آنية لتناقص الطلب . ففي أقتصاد تسيطر عليه منشآت الاعمال الكبيرة ، واتحادات التجارة فان البطالة قد تستمر لفترة طويلة قبل أن تنخفض الاجور والاسعار بقدر يكفي لاستعادة مستوى العمالة الكاملة .

ومع ذلك فقد قرر كينز أنه حتى لو كانت الاجور والاسعار مرنة فانه من المشكوك فيه أن تتمكن من تحقيق العمالة الكاملة . كما أدان التقليديين بخطأ الاستدلال[٢] ذلك أن انخفاض سعر سلعة واحدة (أو مورد) وزيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة ، لايعني أن انخفاض أسعار جميع السلع والموارد يؤدي الى تزايد الكمية المطلوبة من جميع السلع . فما يعد صحيحا بالنسبة الى سوق ما بالمعنى الضيق قد لايكون صحيحا بالنسبة الى جميع الاسواق على المستوى الكلي . وفضلا عن ذلك ، فان انخفاض الاجور يؤدي انخفاض الدخل . وهذا يعني أن العمال ذوي القوة الشرائية المنخفضة (الدخل) سوف يخفضون طلبهم على سلع وخدمات المنتجين . كما يؤدي انخفاض الطلب الاستهلاكي (المتولد عن انخفاض الاجور) الى اضعاف الحوافز لدى المنتجين للتوسع في الانتاج أو الاستثمار في معدات رأسمالية جديدة . وقد أوضح كينز أن انخفاض الاجور ، دون تحسن الظروف الاقتصادية يؤدي الى خفض كل من دخل المستهلك والطلب الكلي مؤدية بذلك الى استمرار الركود (أو الكساد) .

وهكذا يبين كينز أن تناقص الدخل والبطالة لفترة زمنية طويلة يتولدان عن عدم كفاية الانفاق الاستهلاكي ، والانفاق الاستثماري . وهذا يعني أنه لا التناقص في سعر الفائدة ولا انخفاض الاجور (والاسعار) يمكن أن يضمن أن يكون تيار الانفاق الاستهلاكي والاستثماري كافيا بدرجة تجعل منشآت الاعمال قادرة على تحقيق مستوى الانتاج الذي تتحقق عنده العمالة الكاملة . وعلى النقيض من الاقتصاديين التقليدين ، بين كينز أنه يمكن أن تحدث فترات طويلة من البطالة . ولا ريب أن الكساد العظيم كان برهانا كافيا في رأى الكثيرين على صحة ما انتهى اليه كينز .

(٢) انظر الفصل الأول عن خداع الاستدلال

مفهوم الطلب الكلي The Concept of Aggregate Demand

وإذا كان النظام السوقي ليست فيه القدرة التلقائية التي تضمن تحقيق العمالة الكاملة، كما أوضح كينز ، فما الذي يحدد ، إذن ، مستوى الناتج والعمالة ؟ ويجيب كينز على هذا بأن الطلب الكلي هو الذي يحقق ذلك . وفي اطار التحليل الكينزي ، يتكون الطلب الكلي من الانفاق الكلي على السلع والخدمات . وبالنسبة لاقتصاد محلي يعتمد على القطاع الخاص تماما يتكون الطلب الكلي من جملة الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري . وعندما يدمج القطاع الحكومي والتجارة الخارجية في التحليل فان الطلب الكلي يصبح له أربعة مكونات ، هي :

(أ) الاستهلاك

(ب) الاستثمار

(ج) مشتريات الحكومة .

(د) صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) .

ومفهوم الطلب الكلي المخطط هو مفتاح التحليل في النظرية الاقتصادية الكينزية ، فقد أوضح كينز أن المنتجين سوف يعرضون كميات السلع التي تكفي فقط لمواجهة الطلب المخطط من قبل المستهلكين والمستثمرين ، والحكومة والاجانب . وعلى ذلك فانه في ضوء المحددات التي تفرضها ندرة الموارد ، فان الطلب الكلي المخطط (اجمالي الانفاق المتوقع على الاستهلاك والاستثمار ، والحكومة ، وصافي الصادرات) سوف يحدد مستوى الناتج والعمالة . فاذا توقع المنتجون أن طلب المشترين سوف يكون كافيا لشراء منتجاتهم فانهم سوف ينتجون السلع . ومن ناحية أخرى اذا توقعوا أن الطلب سوف يكون ضعيفا بحيث لاتوجد سوق لانتاجهم فانهم لن ينتجوا السلع حتى لو كان ذلك يعني تعطل الماكينات والعمال . وعلى ذلك فانه في اطار التحليل الكينزي نجد أن : (أ) الطلب الكلي (الانفاق الكلي) ، و (ب) الناتج الكلي والعمالة يتغيران بصورة مباشرة . ويحدد الطلب الكلي مستوى الناتج والعمالة . وسوف نشرح فيما يلي المكونات الرئيسية للطلب الكلي .

محددات الاستهلاك The Determinants Of Consumption

انه من الاهمية بمكان أن نتعرف على مفاهيم الاستهلاك ، والادخار وقد

نتساءل : ماذا نفعل بالراتب عندما نتسلمه ؟ ونجيب على ذلك بأن هناك نظريا ، سبيلين فقط هما انفاقه أو ادخاره . ويطلق على الانفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعبير الاستهلاك . وهذا يعني أن السلع الاستهلاكية هي تلك المنتجات التي تستخدم خلال فترة قصيرة جدا من الزمن . والامثلة على ذلك الطعام ، والملابس ، وأنشطة الاستجمام ، والتسلية والخدمات الطبية .

أما ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي لا يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية فيطلق عليه الادخار .

فالادخار ، اذا ، هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف فيه والقدر المنفق على السلع والخدمات الجارية . فهو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك . وقد يكون الانفاق الجاري على السلع والخدمات ، أحيانا ، أكثر من الدخل الممكن التصرف فيه . وحينئذ نكون أمام ادخار سلبي negative saving .

على أنه يلاحظ بأن كلا من الاستهلاك ، والادخار عبارة عن مفاهيم تعني وجود تيار متدفق . ذلك أن استهلاك شخص ما هو ٣٥٠٠ ريال في الشهر أو ٤٢ ألف ريال في السنة . وبنفس الطريقة فإن الادخار هو الكمية المدخرة خلال فترة زمنية محددة .

ولما كان الدخل الممكن التصرف فيه أو المتاح disposable income اما أن ينفق أو يدخر ، فان : الدخل الممكن التصرف فيه = الاستهلاك + الادخار

ويمكن ، بدلا من ذلك اعادة كتابة هذه العلاقة على النحو التالي :

الاستهلاك = الدخل الممكن التصرف فيه ـ الادخار .

أو :

الادخار = الدخل الممكن التصرف فيه ـ الاستهلاك

ولكن ، ماالذي يحدد القدر من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك ؟ لقد كانت نظرية كينز في الاستهلاك صريحة . فقد أكد كينز في النظرية العامة للعمالة ، والفائدة ، والنقود على :

« القانون النفسي الاساسي الذي يقرر أن الافراد يميلون كقاعدة وفي المتوسط ، الى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخلهم »(٣) .

وطبقا لوجهة نظر كينز ، إذا أردنا معرفة القدر الذي يستهلكه فرد ما فان هناك

(3) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money (London: Macmillan, 1964), p. 96.

عاملا معينا يفوق كل العوامل في هذا المجال . ذلك أن المحدد الاول للاستهلاك هو الدخل الممكن التصرف فيه . فهناك علاقة قوية موجبة بين الجزء المنفق على الاستهلاك والدخل الممكن التصرف فيه . وهذه العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل الممكن التصرف فيه هي مايطلق عليه دالة **الاستهلاك** consumption function وهي تحتل موقعا رئيسيا في نموذج كينز عن محددات الدخل .

ويوضح الشكل (٢) العلاقة بين الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ م . والدراسات التطبيقية التي تربط الاستهلاك والدخل الممكن التصرف فيه على مستوى الاسر ، مثل تلك التي يبينها الشكل رقم (٢) . وهناك أربعة ملامح أساسية لدالة الاستهلاك العائلي :

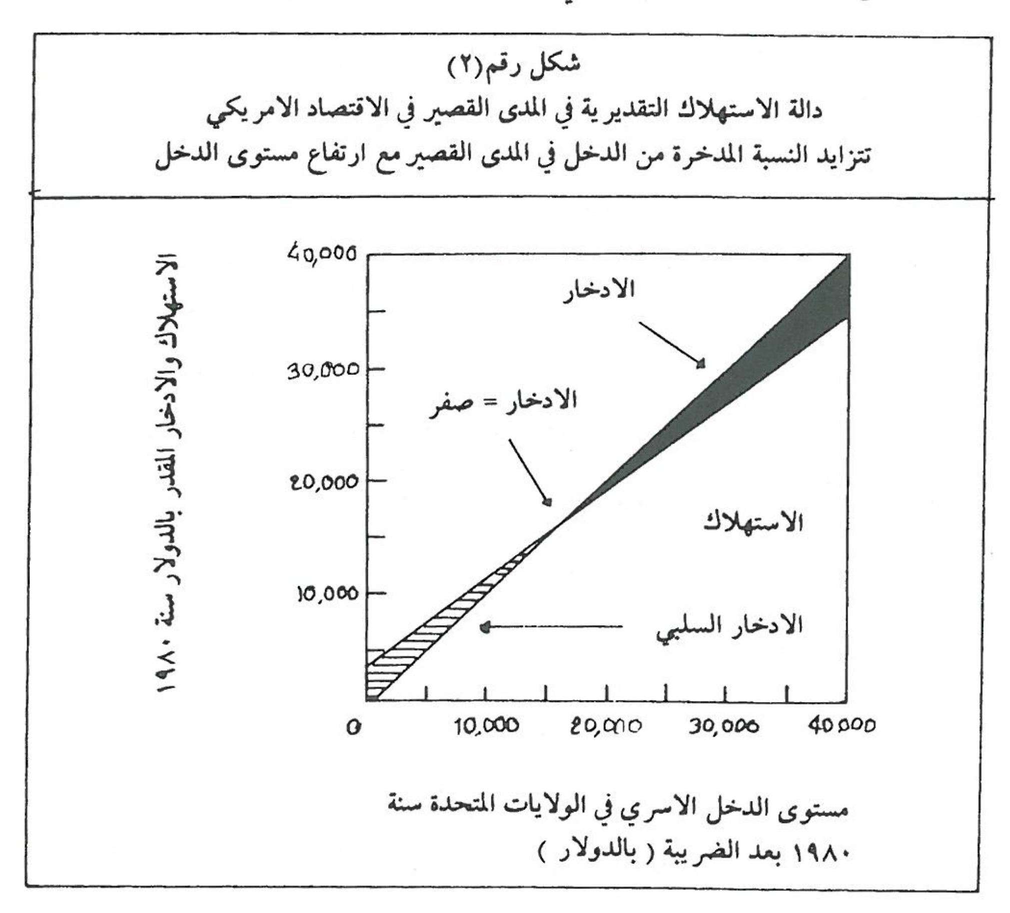
(١) هناك مستوى تعادل لمستوى الدخل الممكن التصرف فيه مع الاستهلاك والذي عنده تستهلك الاسرة المتوسطة كل دخلها . وبالنسبة للشكل رقم (٢) كان هذا المستوى ١٥٠٠٠ دولار .

(٢) وبالنسبة للعائلات التي يقل دخلها عن مستوى تعادل الدخل ، يكون الانفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل الممكن التصرف فيه . وهذه العائلات تدخر ادخارا سلبيا في المتوسط . ويتم ذلك عن طريق الاقتراض أو السحب من مدخراتهم السابقة .

(٣) والعائلات التي يكون مستوى الدخل أعلى من نقطة التعادل يستهلكون جزءا من دخلهم ويدخرون ماتبقى منه .

(٤) وبزيادة الدخل يزداد الانفاق الاستهلاكي العائلي أيضا ، بمعدل قد يقل عن ذلك المعدل الذي يتزايد به الادخار . وعلى ذلك فان الاسر مرتفعة الدخل تنفق نسبة أقل من الدخل الممكن التصرف فيه على الاستهلاك . ذلك أن الاسر ذات الدخل الاعلى تدخر جزءا أكبر مما تدخره الاسر ذات الدخل المنخفض . وتشير دالة الاستهلاك العائلي الى أنه مع ارتفاع الدخل ، فان الافراد يزيدون كلا من استهلاكهم الجاري، ومدخراتهم . على أن العائلات سوف تستخدم بعض دخلها الاضافي - وليس كل الدخل الاضافي - في الانفاق على الاستهلاك الجاري . وبنفس الطريقة ، اذا انخفض الدخل ، فان دالة الاستهلاك تقرر أن العائلات لن

تحول كل الانخفاض في الدخل الى انخفاض في الاستهـلاك الجـاري . وسـوف ينخفض الادخار كذلك الامر الذي يخفف من آثار انخفاض الاستهلاك



شكل رقم(٢)
دالة الاستهلاك التقديرية في المدى القصير في الاقتصاد الامريكي
تتزايد النسبة المدخرة من الدخل في المدى القصير مع ارتفاع مستوى الدخل

الميل للاستهلاك Propensity to consume

استخدم كينز اصطلاح «الميل للاستهلاك» لوصف العلاقة بين الاستهلاك العائلي الجاري ، والدخل الممكن التصرف فيه . والميل للاستهـلاك يمـكن أن يكون مفهومـا متوسطا أو حديا .

الميل المتوسط للاستهلاك Average Propensity to Consume (APC)

هو النسبة بين الانفاق الاستهلاكي الجاري والدخل الممكن التصرف فيه :

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك الجاري}}{\text{الدخل الممكن التصرف فيه}}$$

وعلى سبيل المثال ، اذا كان الدخل الممكن التصرف فيه ٢٠ الف ريال وتم انفاق ١٩ الف ريال على بنود الاستهلاك الجاري ، فان الميل المتوسط للاستهلاك هو ٠,٩٥ .

ومع تزايد الدخل ، في المدى القصير ، فان الميل المتوسط للاستهلاك يتناقض عادة . وذلك لان ، ما يتم أنفاقه على الاستهلاك عادة في الاجل القصير ، يكون اقل من متوسط الدخل الاضافي او الحدي . وهذا يعني أن الجزء الأكبر من الدخل يكون الاضافي يوجه الى الادخار .

الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume (MPC)

هو الجزء من الدخل الاضافي الممكن التصرف فيه الذي ينفق على الاستهلاك :

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{الاستهلاك الاضافي}}{\text{الدخل الممكن التصرف فيه الاضافي}}$$

فاذا زاد الدخل بمقدار ١٠٠ ريال ، وزاد الانفاق الاستهلاكي بمقدار ٨٠ ريال ، فان الميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٨ وهذا يعني أنه تم أنفاق ٨٠٪ من مقدار الزيادة في الدخل البالغة ١٠٠ ريال وتم توجيه الباقي الى الادخار .

ويعتقد الاقتصاديون أن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص مع الدخل . ومع ذلك فان البحث الحديث في هذا المجال يبين أن الميل الحدي للاستهلاك :

(أ) أقل من الميل المتوسط للاستهلاك .

(ب) قيمته ثابتة ، أو هي كذلك بصورة تقديرية .

وسوف يفترض فيما يلي أن الميل الحدي للاستهلاك ثابت وأقل من الميل المتوسط للاستهلاك . ويرجع ذلك الى الدراسات الاحصائية الحديثة ، والى الرغبة في تيسير العرض دون التأثير على التحليل الاساسي .

ويستخدم الشكل رقم (٣) تقديرات الدخل العائلي ـ الإستهلاك ، التي تم عرضها في الشكل رقم (٢) لتوضيح كيفية حساب كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك ، ففي عام ١٩٨٠ أنفقت الاسر البالغ دخلها ٥٠٠٠ ريال مبلغ

٧٠٠٠ ريال على الاستهلاك الجاري . وعلى ذلك فان الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر - اي الاستهلاك الجاري مقسوما على الدخل كان ١,٤٠ . وعندما أرتفع الدخل الى ١٠٠٠٠ ريال ، زاد الاستهلاك الى ١١٠٠٠ ريال وتناقص الميل المتوسط للاستهلاك الى ١,١ نتيجة لتزايد الدخل الى ١٠٠٠٠ ريال فلماذا زاد من ٥٠٠٠ ريال الى ١٠٠٠٠ ريال فان الاستهلاك أرتفع من ٧٠٠٠ ريال الى ١١ ألف ريال ، أي أنه زاد بمقدار ٤٠٠٠ ريال كنتيجة لزيادة الدخل بمقدار ٥٠٠٠ ريال . وهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك كان ٠,٨ ومع استمرار زيادة الدخل تزايد الاستهلاك ، ولكن ليس بنفس سرعة تزايد الدخل (حيث الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد صحيح) . أما الميل المتوسط للاستهلاك فينخفض مع الدخل ، لان الميل الحدي للاستهلاك (٠,٨) أقل من الميل المتوسط للاستهلاك .

ولنتذكر أن الادخار هو الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك الجاري . أو بمعنى آخر :

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{الإدخار}}{\text{الدخل}}$$

أما الميل الحدي للادخار (MPS) فهو الجزء من الزيادة في الدخل الذي يمكن التصرف فيه والذي يوجه الى الادخار .

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{الزيادة في الادخار}}{\text{الزيادة في الدخل الذي يمكن التصرف فيه}}$$

ويوضح الشكل رقم (٣) الميل المتوسط للادخار (عمود رقم ٥) والميل الحدي للادخار (عمود رقم ٧) لعائلات الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٨٠ . مع ملاحظة أنه مع زيادة الدخل تتزايد نسبة الدخل المخصص للادخار .

وحيث ان الدخل الذي يمكن التصرف فيه اما ينفق على الاستهلاك أو يدخر فان الميل المتوسط للاستهلاك مضافا الى الميل المتوسط للادخار يجب ان يساوي الواحد صحيح ، كما أن الميل الحدي للاستهلاك مضافا الى الميل الحدي للادخار يجب ان يساوي الواحد صحيح كذلك ، اي ان :

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = ١

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = ١

شكل رقم (٣)
الميل للاستهلاك والميل للادخار في المدى القصير

يستخدم هذا الجدول بيانات تقديرات الدخل العائلي والاستهلاك عن عام ١٩٨٠ (انظر الشكل رقم ٢) لايضاح حساب الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل الحدي للاستهلاك ، والميل الحدي للادخار .

(١) الدخل العائلي بالريال	(٢) الاستهلاك الجاري	(٣) الاستهلاك الاضافي Δ (٢)	(٤) الميل المتوسط (للاستهلاك (٢)+(١)	(٥) الميل المتوسط للادخار (١) ± (٢) (١)	(٦) الميل الحدي للاستهلاك (٣)+Δ ١	(٧) الميل الحدي للادخار ١- الميل الحدي للاستهلاك
٥٠٠٠	٧٠٠٠	-	١,٤٠	٠,٤٠-	-	-
١٠٠٠٠	١١٠٠٠	٤٠٠٠	١,١٠	٠,١٠-	٠,٨٠	٠,٢
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٠٠٠	١,٠٠	صفر	٠,٨٠	٠,٢
٢٠٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٠٠٠	٠,٩٥	٠,٠٥	٠,٨٠	٠,٢
٢٥٠٠٠	٢٣٠٠٠	٤,٠٠٠	٠,٩٢	٠,٠٨	٠,٨٠	٠.٢
٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠	٤٠٠٠	٠,٩٠	٠,١٠	٠,٨٠	٠,٢
٣٥٠٠٠	٣١٠٠٠	٤٠٠٠	٠,٨٩	٠,١١	٠,٨٠	٠,٢
٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠	٠,٨٨	٠,١٢	٠,٨٠	٠,٢

دالة الاستهلاك للاقتصاد القومي

The Consumption Function For the Entire Economy

يبين الشكل رقم (٢) والشكل رقم (٣) بيانات الاستهلاك العائلي . ويوضح الشكل رقم (٤) دالة الاستهلاك للاقتصاد القومي في المدى القصير . بفرض أن دالة الاستهلاك الكلي لها نفس الخصائص العامة لدالة الاستهلاك العائلي في المدى القصير . (وسوف نتبين فيما بعد تطبيق البيانات على المدى الطويل) . ولنتذكر ثانية أن كلا من

الادخار . والاستهلاك يتزايد مع تزايد الدخل الممكن التصرف فيه . على أن الانفاق الاستهلاكي لا يتزايد بنفس معدل تزايد الدخل . وهذا يمكن ملاحظته عن طريق مشاهدة ارتفاع خط الاستهلاك بالنسبة للخط المرسوم بزاوية ٤٥° . ولان خط ٤٥° يقسم الزاوية القائمة (٩٠° درجة) الناتجة عن تلاقي المحورين الافقي والرأسي فان الارتفاع الرأسي لهذا الخط يساوي المسافة الافقية من نقطة الاصل الى الخط الرأسي . وعلى ذلك فان الدخل الممكن التصرف فيه يمكن قياسه اما على المحور الافقي او بالمسافة الرأسية حتى خط ٤٥° . ومن الواضح انه مع تزايد الدخل الممكن التصرف فيه فان ، خط الاستهلاك (C) ينخفض عن خط الـ ٤٥° بقدر متزايد . والمسافة الرأسية بين خط ٤٥° ودالة الاستهلاك تساوي الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل . ويتساوى الاستهلاك والدخل الممكن التصرف فيه عند ١,٧ ترليون دولار (شكل رقم ٤أ) وبديهي ان يكون الادخار صفرا عند هذا المستوى للدخل (الشكل رقم ٤ب) وبزيادة الدخل يتزايد الاستهلاك بمعدل اقل . فعلى سبيل المثال ، فان زيادة الدخل من ١,٧ ترليون دولار الى ١,٩ ترليون دولار ، تؤدي الى زيادة الاستهلاك الى ١,٨ ترليون دولار . وهذا يعني أن زيادة قدرها ٢٠٠ بليون دولار في الدخل الممكن التصرف فيه تؤدي الى زيادة في الاستهلاك بمقدار ١٠٠ بليون دولار .

وعلى ذلك فانه بالنسبة لدالة الاستهلاك الكلية الافتراضية فان الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٥٠[٥] ، وعندما يكون الدخل الممكن التصرف فيه ١,٩ ترليون دولار ، فان العائلات سوف تدخر ١٠٠ بليون دولار . ويمكن الحصول على جدول الادخار بإيجاد الفرق بين خط الـ ٤٥° ، ودالة الاستهلاك (C) وعندما يكون الدخل الممكن التصرف فيه أقل من ١,٧ ترليون دولار فان الانفاق الاستهلاكي يفوق الدخل (الشكل رقم ٤ أ) . وعلى ذلك فان العائلات تكون في موقف الادخار السلبي (شكل ٤ ب) . ويبدأ الادخار الموجب في الظهور عندما يكون الدخل الممكن التصرف فيه أكبر من ١,٧ ترليون دولار .

وفي غياب التغيرات في السياسة الحكومية ، فان معظم الاقتصاديين يعتقدون بان

---

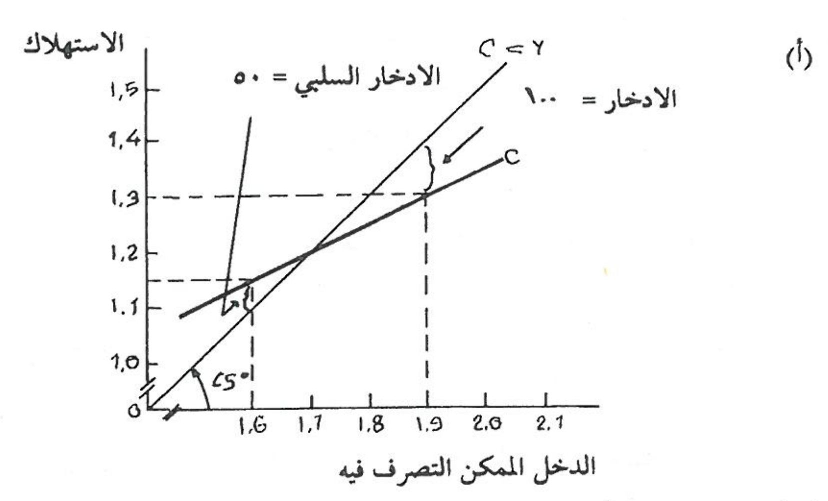
٥ ـ الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن ميل دالة الاستهلاك . حيث أن ميل أي خط عبارة عن التغير في المحور الرأسي مقسوما على التغير في المحور الأفقي كنتيجة للانتقال من نقطة الى أخرى على طول الخط . وميل دالة الاستهلاك بين نقطتين هو عبارة عن الاستهلاك الاضافي (التغير في المحور الرأسي) مقسوما على التغير في الدخل (التغير في المحور الأفقي) وعلى ذلك فان ميل الخط هو $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$. وهذا أيضا تعريف الميل الحدي للاستهلاك .

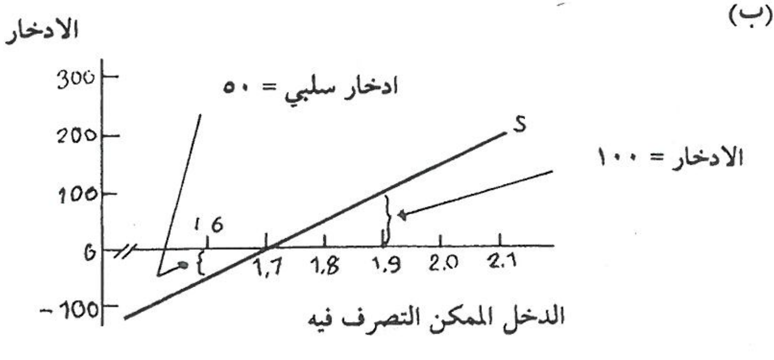
شكل رقم ٤ أ ، ب

الدخل الممكن التصرف فيه (ترليون دولار)

يوضح الشكل (أ) العلاقة الموجبة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل الممكن التصرف فيه . ويوضح خط الـ ٤٥° جميع النقط التي يتساوى عندها كل من الاستهلاك والدخل الممكن التصرف فيه . وتشير المسافة الرأسية بين خط الـ ٤٥° ودالة الاستهلاك (C) الى مستوى الادخار (الادخار السالب) .

اما الشكل (ب) فيوضح دالة الادخار فقط . ويلاحظ ان مقدار الادخار عند اي مستوى من مستويات الدخل سوف يساوى دائما الفرق بين خط الـ ٤٥° ودالة الاستهلاك (في الشكل أ) عند مستوى الدخل المناظر .





جداول الاستهلاك ، والادخار في كل من المدى القصير والمدى الطويل تكون مستقرة تماما . ويعكس هذا الاستقرار التأثير الهام للدخل كمحدد لكل من الاستهلاك ، والادخار . ومع ذلك سوف نلاحظ ان الجداول تتباين بين المدى الطويل والمدى القصير .

الاستهلاك في المدى الطويل :

لقد ركزنا فيما سبق على العلاقة بين الاستهلاك والدخل خلال سنة واحدة وتشير البيانات العائلية الى أن :

(أ) هناك علاقة طردية قوية بين الدخل والاستهلاك .

(ب) الاستهلاك كنسبة من الدخل يتناقص عندما يترفع الدخل .

واستنادا الى بيانات مشابهة لتلك التي سبق عرضها في الشكل رقم (٣) أعتقد الاقتصاديون الكينزيون الاوائل بأنه مع مرور الزمن ينخفض الاستهلاك كنسبة من الدخل عندما يرتفع هذا الدخل . فلقد خشي هؤلاء أن تصبح عدم كفاية الاستهلاك مصدرا أساسيا للركود الاقتصادي الذي ينشأ عن عدم قصور الطلب الكلي ـ وكما يوضح الشكلان (٥) و (٦) فان السجل التاريخي لا يؤيد هذا الخوف . ذلك أن ارتفاع الدخل الممكن التصرف فيه على مدار الزمن لم يؤد الى زيادة الانفاق ولكنه تزايد بشكل نسبي .

ويوضح الشكل (رقم ٥) العلاقة بين الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك في كل سنة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨١م . ويبين من ذلك عدم وجود اتجاه الى انخفاض الاستهلاك كنسبة من الدخل الممكن التصرف فيه كلما ارتفع الدخل الحقيقي عبر الزمن . وفي الحقيقة فان النقط الانتشارية في الشكل (رقم ٥) تكون خطا مستقيما ذا ميل قدره ٠,٩١ وهذا معناه ان ٩١ سنتا من كل دولار من الدخل الممكن التصرف فيه انفقت على الاستهلاك خلال السنوات المشار اليها .

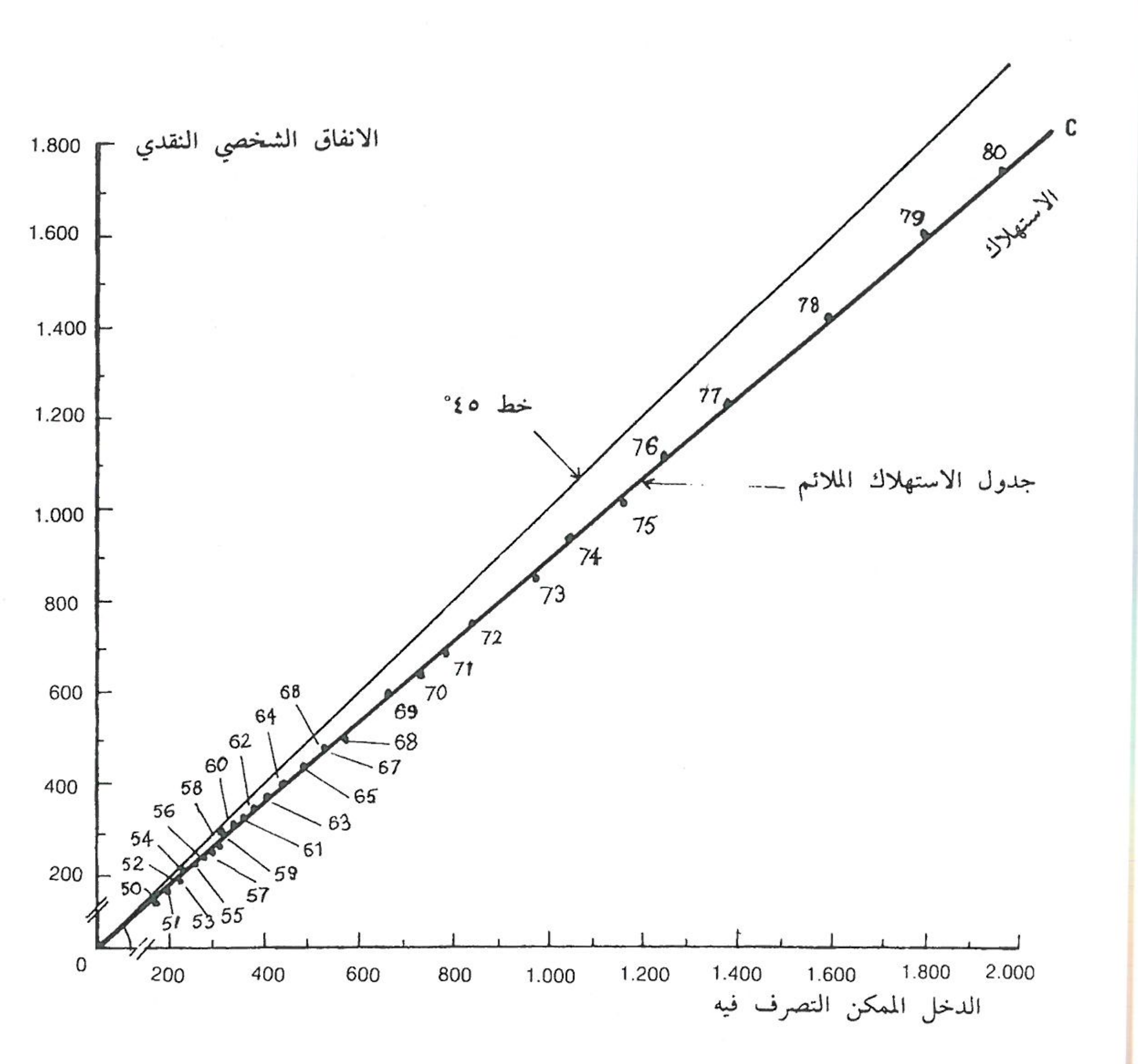
والشكل رقم (٦) يوضح استقرار الاستهلاك في المدى الطويل . ففيما بين عام ١٩٤٦ ، وعام ١٩٨٠ ، تضاعف الدخل الفردي الحقيقي الممكن التصرف فيه . كما تزايد الدخل النقدي بقدر أكبر كثيرا . وبرغم ذلك ، فان الانفاق الاستهلاكي كنسبة من الدخل الممكن التصرف فيه قد تقلب في حدود ضيقة حول ٠,٩١

وتؤكد هذه البيانات طويلة الاجل انه ليس هناك اتجاه الى تناقص الميل المتوسط للاستهلاك كلما ارتفع الدخل . وعلى ذلك فان الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل الحدي للاستهلاك يجب ان يتساويا في الاجل الطويل ـ فاذا لم يتساويا فانه مع تزايد الدخل عبر

شكل رقم (٥)

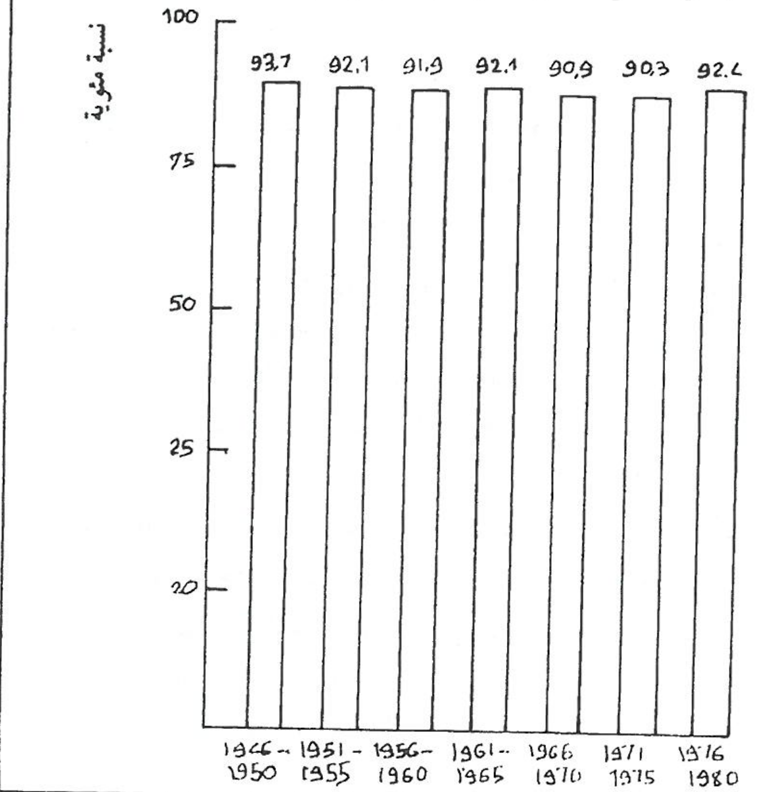
العلاقة بين الدخل الممكن التعرف فيه والاستهلاك في المدى الطويل

وتبين النقط في هذا الشكل القدر الذي أنفق على الاستهلاك من الدخل الممكن التصرف فيه سنوياً خلال الفترة ١٩٥٠ـ ١٩٨١ . وعلى عكس ما تعكسه البيانات الاسرية في سنة معينة (شكل ٢ وشكل ٣) فان البيانات التاريخية لا تشير الى ان الانفاق الاستهلاكي كنسبة من الدخل ينخفض عندما يرتفع الدخل . فلقد خصص الامريكيون ما بين ٩٠ـ٩٣٪ من الدخل الممكن التصرف فيه للانفاق الاستهلاكي .



شكل رقم (٦) استقرار الاستهلاك الفردي

استخدمت هنا الاعمدة لبيان استقرار الاستهلاك كنسبة من الدخل الممكن التصرف فيه في الاجل الطويل . ومع ان الدخل الفردي الحقيقي الممكن التصرف فيه قد تضاعف فيما بين ١٩٤٦ ، ١٩٨٠ فان الاستهلاك كنسبة من الدخل الممكن التصرف فيه تذبذب حول ٩٠-٩٣٪ .



الزمن ، فان الميل المتوسط للاستهلاك اما ان يرتفع (اذا كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الميل المتوسط للاستهلاك) أو ينخفض (اذا كان الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك وهو ما تؤكده بيانات الاجل القصير) وهذا يعني أنه بينما تشير بيانات المدى القصير الى ان الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك .

الاستهلاك ، والدخل الدائم ، ودورة حياة الدخل

Consumption, Permanent Income, and the Life Cycle of Income

ولكن كيف نفسر هذه الفروق القائمة بين علاقات الاستهلاك والدخل في الاجل

القصير والاجل الطويل ؟ لقد توصل الاقتصاديون الى نظريتين لتوضيح هذه الظاهرة .

(١) نظرية الدخل الدائم The Permanent Income Hypothesis

لقد قدم الاقتصادي ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل ، تفسيرا لذلك تمثل في رأيه عن الدخل الدائم[٥] . ووفقا لهذا الرأي العلمي يتحدد الاستهلاك العائلي الى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل ، او الدخل الدائم . فحيث ان الاستهلاك دالة للدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة ممتدة في المستقبل فانه لن يتقلب كثيرا نتيجة للزيادة المؤقتة التي قد تطرأ على الدخل او للنقص العارض في هذا الدخل . فاذا زاد الدخل الجاري عن الدخل الدائم للاسرة فان الجزء الاكبر من الدخل الاضافي يخصص للادخار . وسوف يتزايد الاستهلاك الجاري بقدر محدود . وبنفس الطريقة ، اذا تناقص الدخل الجاري بشدة (تناقص عن مستوى الدخل المستديم) ، فان الافراد سوف يخفضون مدخراتهم (وقد يسحبون من المدخرات السابقة) بهدف المحافظة على مستوى الاستهلاك الذي يرتبط بدخلهم الدائم في المدى الطويل .

دعنا نضرب بعض الامثلة التي توضح الفكرة الرئيسية لنظرية الدخل الدائم . ودعنا نبحث حالة عامل انشاءات تزايد دخله بنسبة ٢٥٪ في الاسابيع الاخيرة نتيجة عمله ساعات اضافية . فوفقا لنظرية الدخل الدائم فان هذا العامل سوف يتنبه الى ان ارتفاع مستوى دخله عملية مؤقتة فقط لذلك ، يدخر الجزء الاكبر من الدخل (الاجر) الاضافي لمواجهة اية ظروف طارئة وعلى النقيض من ذلك فان المهندس الذي يكون في حالة بطالة عارضة نتيجة لتخفيض نفقات الدفاع ، سوف يحاول ان يواجه انخفاض دخله عن طريق الاقتراض او الانفاق من المدخرات السابقة (الادخار السلبي) . وعلى ذلك فان استهلاك هذا المهندس العاطل لن يتناقص بسرعة على النحو الذي يتناقص به دخله .

ولكن كيف تفسر نظرية الدخل الدائم التعارض بين بيانات علاقة الدخل - الاستهلاك في المدى القصير والبيانات التاريخية عن هذه العلاقة في المدى الطويل ؟ ونجيب على ذلك بأن من يحصلون على دخل ، في وقت ما ، أعلى من دخلهم الدائم ، في الاجل الطويل يعدون ذوي دخول عالية . ولما كان دخلهم الجاري أعلى من دخلهم الدائم فانهم ينفقون نسبة اصغر من دخلهم الجاري المرتفع . وبذلك يكون ميلهم

5- See Milton Friedman, A Theory of the Consumption Function (Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 1957).

المتوسط والحدي للاستهلاك الجاري ادنى من مستوى معدلات الاجل الطويل . وعلى العكس من ذلك ، فان الافراد الذين يحصلون على دخل أدنى من مستوى الدخل الدائم في الاجل الطويل يعدون من ذوي الدخل المنخفض . ولما كانت انماط استهلاكهم تعكس دخلهم الدائم فسوف ينفقون نسبة اكبر من دخولهم الجارية المنخفضة . وعلى ذلك فان ميلهم المتوسط والحدي للاستهلاك يكون اعلى من معدلات الاجل الطويل . وعلى ذلك ، فان نظرية الدخل الدائم تفسر كلا من (أ) انخفاض الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك كما يبينه الشكلان (رقما ٢ ، ٣) (ب) العلاقة النسبية بين الاستهلاك والدخل كما يبينها الشكلان (رقما ٥ ، ٦) . وتعكس بيانات الشكلين (٢و٣) الظاهرة في الاجل القصير ـ الحقيقة المتمثلة في ان نسبة الدخل المخصصة للادخار تكون أكبر أو (أقل) عندما يكون الدخل الجاري لشخص ما أعلى (او ادنى) من دخله الدائم في الاجل الطويل . ومن ناحية أخرى ، فان البيانات التي يعرضها الشكلان (٥ ، ٦) تعكس عوامل الاجل الطويل . فوفقا لما تعنيه نظرية الدخل الدائم فان البيانات التاريخية تبين انه في الاجل الطويل يكون الاستهلاك متناسبا مع الدخل ، تقريبا .

(٢) فروض دورة حياة الدخل

لقد توصل «فرانكو مودجلياني F . Modigliani من الـMIT الى نظرية تقوم على أساس أن استهلاك الافراد يتحدد أساسا بعوامل طويلة الاجل ـ وبصفة خاصة الدخل المتوقع الحصول عليه خلال حياتهم[٦] . ووفقا لنظرية مودجلياني عن دورة حياة الدخل فان الافراد يحاولون العمل على استقرار انفاقهم الاستهلاكي من خلال المقارنة بالشكل العادي لدخلهم خلال حياتهم . ذلك ان صغار السن يخصصون جزءا من طاقتهم لطلب العلم ، واكتساب المهارات اكبر مما يخصصون للانشطة التي تولد الدخل الجاري ويجب ان تؤخذ النفقات الاساسية لتكوين الاسر في الحسبان . وخلال هذه الفترة من العمر يلجأ الافراد الى استهلاك جزء كبير من دخلهم المنخفض نسبيا . وحينئذ فان الميل المتوسط للاستهلاك قد يزيد عن الواحد صحيح . وفي العمر المتوسط حيث تكون المهارات والخبرات قد اكتسبت ، فان الدخل يرتفع . وخلال هذه المرحلة يكون الاستهلاك منخفضا (والادخار الفردي مرتفعا) بالنسبة للدخل . ومع التقاعد عن العمل

٦ - See F. Modigiliani and A. Ando, «The Life Cycle Hypothesis of Saving: Aggregate Implications and Tests», American Ecomomic Review (March 1963), pp. 55-84.

فان الدخل يتناقص ويتزايد الاستهلاك مرة أخرى (وقد يزيد الميل المتوسط للاستهلاك عن الواحد صحيح) بالنسبة للدخل . وعلى ذلك ينشأ الاتجاه العام التالي : ان صغار السن يكون ادخارهم سلبيا اما متوسطو العمر فانهم يسددون ديونهم ويدخرون من أجل المستقبل عندما يتقاعدون عن العمل وأما الكبار فيدخرون ادخارا سلبيا مرة أخرى ، ويسحبون من اصولهم التي تراكمت فيما مضى . وفي المدى الطويل ـ خلال دورة الحياة الكلية يمكن اعتبار الاستهلاك مستقرا ، او متناسبا مع الدخل عبر العمر كله ، وان التقلبات في الاستهلاك من مرحلة الى اخرى من دورة الحياة ـ في المدى القصير ـ تختلف بما يتناسب مع ارتفاعات وانخفاضات الدخل الفورية . وعلى ذلك فان نظرية دورة الحياة تتوافق مع كل من بيانات دالة الاستهلاك في المدى القصير والمدى الطويل . وبالاضافة الى ذلك فإنه طبقا لهذه النظرية فان نسبة الادخار/ الاستهلاك المرتفعة لاصحاب الدخول العالية ، كما تبينه بيانات المدى القصير ، تعكس الافراط في تمثيل متوسطي العمر (سنوات العمل الاساسية) بين افراد هذه الفئة . كذلك فان انخفاض نسبة الادخار / الاستهلاك لاصحاب الدخول المنخفضة يعكس عدم التناسب بين نسبة شباب العمال ونسبة كبار السن بين اصحاب الدخول المنخفضة .

عوامل اخرى تؤثر على الاستهلاك

١) توقع التضخم

عندما يتوقع المستهلكون حالة ارتفاع الاسعار في المستقبل فانهم يزيدون انفاقهم الاستهلاكي ، عملا بمبدأ «أشتر الان قبل ان ترتفع الاسعار» . وعلى ذلك فان توقع ارتفاع معدلات التضخم يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري على السلع والخدمات .

لقد اعتبر كينز ان الدخل هو المحدد الاساسي للاستهلاك ولكن هناك عوامل اخرى لها تأثيرها على الاستهلاك . ومع تقدمنا في التحليل سوف نجد أربعة عوامل لها أهميتها الى جانب الدخل في التأثير على الاستهلاك .

٢) توقع الظروف الاقتصادية في المستقبل :

اذا توقع الناس ارتفاع دخلهم في المستقبل فانهم سوف ينفقون جزءا أكبر من دخلهم الحالي . وعلى العكس فان التشاؤم بالنسبة للمستقبل يجعل العائلات تخفض من

انفاقها الحالي . وعلى سبيل المثال فانه فانه عندما ارتفعت البطالة في السبعينات في الولايات المتحدة فان الكثير من العمال اصبحوا متشائمين بالنسبة لمستقبل العمالة وخفضوا من انفاقهم .

٣) الضرائب :

يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للافراد بمستوى الضرائب الشخصية ذلك أن اي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين، بما يجعلهم يخفضون استهلاكهم ومن ناحية أخرى فان تخفيض الضرائب يؤدي الى زيادة الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين ، بما يؤدي الى زيادة استهلاكهم الجاري .

٤) سعر الفائدة :

وبرغم ان كينز قد رفض أن يكون لسعر الفائدة تأثير كبير على الاستهلاك ، فان الدراسات الحديثة قد أوضحت ان الانفاق على السلع المعمرة مثل التجهيزات والمعدات ، والسيارات حساس تماما لسعر الفائدة فمثل هذه السلع يتم تمويلها عن طريق الاقتراض ، ومن ثم فان ارتفاع سعر الفائدة على القروض يؤدي الى تزايد قيمة المدفوعات الشهرية اللازمة لشرائها وبالتالي لا تشجع الافراد على شرائها .

الاستثمار والطلب الكلي Investment and Aggregate Demend

الانفاق على سلع الاستثمار يؤدي الى زيادة الطلب الكلي خلال الفترة الجارية وليس ثمة ريب ان انتاج السلع الاستثمارية ، مثل انتاج السلع الاستهلاكية ، يتطلب العمل ، والموارد الطبيعية وغيرها من عوامل الانتاج ، فالاستثمارات الاضافية انما تعني تشغيل المزيد من العمالة والالات . وكشأن الاستهلاك والادخار فان الاستثمار يعني التدفق . ويعرف اقتصاديو الاقتصاد الكلي الاستثمار بأنه تدفق الانفاق على الاصول المعمرة التي تعمل اما على زيادة المقدرة على انتاج المنتجات في المستقبل ، او الى خلق منافع للمستهلك في المستقبل . ويحسب الانفاق الجاري على الاصول ، مثل التسهيلات الخاصة بالمصانع الجديدة ، والالات ، ومعدات النقل ، والادوات ، والاضافة الى المخزون استثمارا ، لانها تزيد من المقدرة على انتاج السلع والخدمات في المستقبل . كما ان الانفاق العائلي على السلع المعمرة مثل المنازل تعد استثمارا كذلك . وعلى عكس

السلع الاستهلاكية فان السلع الاستثمارية سلع معمرة . ويقاس عمرها المتوقع بعدد سنوات الاستفادة منها .

وهناك نوعان من الاستثمار هما الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون .

الاستثمار الثابت Fixed investment

يتكون من الاصول المعمرة (يطلق عليها أحيانا السلع الرأسمالية) والتي صممت لتدعم القدرة الانتاجية في المستقبل .

الاستثمار في المخزون Inventory investment

ويتكون من الاضافات الى المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تبع بعد ، اذ تحتفظ المنشآت بشكل عام ، خلال وقت ما بمخزون من المواد الخام والسلع تامة الصنع ، وبمرور الوقت فان هذه المنشآت تضيف الى هذا المخزون او تسحب منه والتغير في أرصدة المخزون خلال فترة ما يشكل عناصر الاستثمار في المخزون .

انه من الاهمية بمكان ان نميز بين الانفاق الاستثماري والعمليات المالية مثل شراء الاسهم والسندات . ورغم انه يشار غالبا ، الى هذه العمليات المالية يطلق على شراء الاسهم على انها استثمار من قبل غير الاقتصاديين فانها لا تتضمن شراء اصول انتاجية طويلة الاجل . فاذا انفقت ١٠٠٠ ريال على ١٠٠ سهم من اسهم شركة ما فانت لم تشتر الا حق الملكية الذي كان ملكا لشخص آخر سابقا . فالصفقة هنا تتضمن تحويل ملكية اصل ما فقط . فهي لم تخلق معدات انتاجية اضافية تزيد من قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات في المستقبل . وبالمثل فان شراء سند ما هو مجرد وسيلة لتقديم قرض الى مصدر السند . وما دام شراء الاسهم والسندات لا يضيف الى الاصول الانتاجية طويلة الاجل المتاحة فانها لا تدخل في الاستثمارات .

محددات الاستثمار The determinants of investment

ان الاستثمار الصافي هو الاضافة الى السلع الرأسمالية للدولة ، والمخزون في منشآت الاعمال خلال فترة ما . فالاضافات الى رأس المال سوف يزيد قدرة الدولة على انتاج السلع في المستقبل . على أن السلع الرأسمالية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق غاية . فالالات تنتج اليوم لتعمل على زيادة الناتج من سلع الاستهلاك في

المستقبل . ولعلنا نتساءل : ما هي محددات مستوى الاستثمار ؟ هناك ثلاثة عوامل ذات أهمية خاصة في هذا الشأن هي :

(١) المبيعات الحالية بالنسبة للقدرات الانتاجية الحالية لرأس المال القائم

فاذا زادت المبيعات الحالية فانه يمكن للمنشأة عادة أن تعمل على تحقيق زيادة قليلة في الانتاج من المصنع والمعدات القائمة . لذلك يكون منطقيا ان تحتفظ المنشآت ببعض من الطاقة الفائضة لتكون قادرة على مواجهة الزيادة العارضة في الطلب . ومع ذلك فانه اذا استمرت المبيعات عند مستواها المرتفع لفترة ممتدة فان هذا يشكل ضغطا فعليا على الطاقة القائمة للمنشأة . وعند حد معين يكون الافضل هو أن تقوم المنشأة بالاستثمار لزيادة رأسمالها . وعلى ذلك فان العلاقة بين المبيعات الحالية للمنشأة ورأس المال تعتبر عاملا حاسما . فاذا كانت المبيعات الحالية ادنى من الطاقة الانتاجية فان الدافع الى الاستثمار يكون ضعيفا ، ولكن عندما تصل المبيعات الحالية الى الحد الاقصى للطاقة للمصنع الحالي ومعداته يتزايد الدافع الى الاستثمار .

(٢) توقع المبيعات في المستقبل

ان قرارات الاستثمار ، مثل غيرها من الاختيارات ، تتم في اطار شيء من عدم التأكد . فهي تستند الى توقع أحداث المستقبل ، فضلا عن الظروف الحالية للعمل . ذلك ان رجال الاعمال يستثمرون في المباني والالات لانهم يتوقعون ان يبيعوا ما انتجوه وان يحققوا من ذلك ارباحا . فلو كانت توقعات رجال الاعمال للمستقبل متشائمة او انهم توقعوا انخفاض الطلب على منتجاتهم فسوف ينخفض لديهم الدافع الى الاستثمار بشدة . وهذا يعني ان توقع ظروف قطاع الاعمال في المستقبل تؤثر بقوة على الاستثمار . فالتفاؤل يؤدي الى التوسع في الاستثمار بينما يؤدي التشاؤم الى تأخير المنشآت تنفيذ خططها الاستثمارية او الغائها .

(٣) سعر الفائدة

يؤثر سعر الفائدة على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية فاذا كان على المنشأة أن تقترض فان سعر الفائدة يؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار في مشروع ما . أما اذا كانت المنشأة تستخدم أرصدتها المالية ، فانها تتنازل عن الفائدة التي كان يمكن أن

تجنيها لو أنها أقرضت هذا المال الى شخص آخر بدلا من استثماره . ولا يخفى أن سعر الفائدة المرتفع يزيد تكلفة الفرصة البديلة لاي مشروع استثماري ويخفض من الحافز على اقامته . اما سعر الفائدة المنخفض فتأثيره عكس ذلك . وبرغم أن الاستثمار قد يكون أقل حساسية لسعر الفائدة من التغييرات في الطلب الاستهلاكي ، فان سعر الفائدة له أثره على الاستثمار خلال الاوقات العادية على الأقل .

على أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار تسمح بتوقع أثر أداة هامة للسيطرة على عرض النقود وسوف نبين في الفصل (١٣) كيف أن السياسة النقدية يمكنها أن تغير سعر الفائدة في الأجل القصير على الأقل ومن ثم تشجع على زيادة الاستثمار . ففي ظل الظروف العاديةيتوقع الكينزيون تأثر الاستثمار بتغير سعر الفائدة ولكنهم لايثقون في

الانفاق الحكومي والطلب الكلي

Government Expenditures And Aggregate Demand

صحة هذا القول في ظل ظروف الكساد الاقتصادي . فعندما يكون اقتصاد ما في حالة كساد ، وكانت توقعات رجال الاعمال متشائمة فلن يؤدي الانخفاض الشديد في سعر الفائدة الى التأثير بقوة على الاستثمار . وهذا يعني أنه في ظل ظروف الكساد فان تخفيض أسعار الفائدة قد يعجز عن ازالة فائض عرض المدخرات .

يشكل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات المكون الرئيسي الثالث للطلب الكلي . فليس يخفى أن الحكومة تشتري انواعا عديدة من السلع على أن المشتريات الحكومية (الطرق العامة ، ومشروعات التحكم في الفيضانات والمطارات ، والمباني على سبيل المثال) تشبه الاستثمار من حيث أنها طويلة الأجل ، وتولد تيارا من المنافع عبر الزمن . كما أن هناك مشتريات حكومية أخرى تتمثل أساسا في سلع استهلاكية تستخدم خلال الفترة الجارية . ومثل ذلك برامج التغذية في المدارس ، وخدمات الشرطة ، والوقاية من الحريق والوجبات الغذائية لكبار السن .

وكل من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي يحتاج إلى العمل واستخدام الموارد النادرة . فهذا الانفاق يؤدي ، إذن ، الى زيادة الطلب الكلي - أي رقم الانفاق الكلي . ومع أن الحكومة تقوم بمدفوعات تحويلية مثل الضمان الاجتماعي ، ومدفوعات الرفاهية ، وبرامج الدعم والاعانات الزراعية فان هذه المدفوعات لا تشارك بشكل

مباشر في زيادة هذا الطلب . ولكنها تقوم بإعادة توزيع الطلب من دافعي الضرائب الى المستفيدين من هذه المدفوعات الحكومية على أن مستوى الانفاق الحكومي عامل متغير في السياسة الحكومية ، ومن ثم فهو عرضة للتغير من خلال العملية السياسية . وبديهي أن الظروف الاقتصادية سوف تؤثر بدرجات متباينة على كل من مستوى ومحتوى الانفاق الحكومي . ومع ذلك فان صانعي السياسة لديهم سلطة تقديرية كبيرة لتعديل معدل الانفاق الحكومي بما يلائم الاحتياجات السياسية (ليست بالضرورة اقتصادية خالصة) بشكل يعكس الاولويات السياسية ومع تقدمنا في الدراسة سوف نبحث بشكل تفصيلي أهمية تغيرات الانفاق الحكومي ، وكيف يؤثر على الطلب الكلي ، والناتج والعمالة .

صافي الصادرات كاحد مكونات الطلب

Net Exports as a Component of Demand

ان صافي الصادرات ، وهو الفرق بين السلع المحلية التي يشتريها الاجانب والسلع التي تستورد من الدول الأجنبية (الواردات) هو المكون الرابع (الصادرات) والاخير للطلب الكلي . ويشكل صافي الصادرات عادة ١ أو٢٪ من الناتج القومي الاجمالي في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية ، ولما كانت هذه أرقام صافية ـ حيث أنها تشير الى الصادرات مطروحا منها الواردات ـ فانها تقلل كثيرا من أهمية قطاع التجارة الخارجية وأثره المحتمل على الطلب الكلي . ففي عام ١٩٨٠ بلغ اجمالي الصادرات من السلع والخدمات نحو ١٣٪ من الناتج القومي الاجمالي ، بينما بلغت الواردات نحو ١٢٪ من هذا الناتج . ويبدو أن مشاركة قطاع التجارة الخارجية في الناتج القومي الامريكي تتزايد . على أن التجارة بين الدول تتضمن تبادلا للعملات المختلفة . وهذا المجال المتخصص سوف ندرسه في أحد الفصول التالية . اما الان فسوف يفترض أن صافي الصادرات يتحدد بقوى تعمل خارج نموذ الاقتصاد الكلي الذي نقوم بصياغته . وفي فصل تال لدراسة التجارة الخارجية سوف نأخذ في الحسبان احتمال أن تكون هذه العوامل مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي .

نظرة الى الأمام

بعد أن تعرفنا على الخلفية التاريخية للثورة الكينزية وأدخلنا مفهوم الطلب الكلي

ومحدداته في التحليل أصبح في قدرتنا ان نقيم نموذجا كينزيا بسيطا للاقتصاد الكلي . وفي الفصول الثمانية التالية سوف نضيف من المقومات ما يدعم فهمنا لكيفية عمل الاسواق الكلية والدور المناسب للسياسة العامة في هذا المجال الهام . وسوف نتبع في ذلك أسلوب بناء مبنى كبير . فحيث ينتهي موضوع ندخل نقطا جديدة اما تجاهلناها سابقا واما بالغنا في تبسيطها . وعلى ذلك فانه مع تقدمنا في الدراسة يتزايد النموذج تعقيدا . ورغم هذا التعقيد فنحن نعتقد ان نموذجنا هذا سيكون اطارا متماسكا ومنطقيا بحيث يسمح لنا بفهم القضايا الاقتصادية الكبرى المعاصرة ـ عدم الاستقرار الاقتصادي ، التضخم ، التوظف الكامل والنمو الاقتصادي .

الأهداف التعليمية للفصل

١ ـ لقد ظن الاقتصاديون التقليديون أن الأجور المرنة (والاسعار) وسعر الفائدة سوف تلغي امكانية حدوث البطالة الطويلة الناتجة عن فائض الانتاج . ومع انه يمكن للبطالة العارضة أن تحدث فانهم اعتقدوا أن اقتصاد السوق الرأسمالية سوف يولد التوظف الكامل ذاتيا .

٢ ـ لقد هاجم كينز ما زعمه التقليديون بأن اقتصاد السوق يولد التوظف الكامل ذاتيا . وقد بين أن الرأي التقليدي يعاني من عيبين :

(أ) يعتبر الادخار والاستثمار نشاطين منفصلين يقوم بهما ناس مختلفون ولأسباب مختلفة كذلك . ففي ظروف الكساد يحتمل أن يكون الاستثمار حساسا لتوقعات رجال الاعمال ، والتغيرات التقنية والابتكارات اكثر من سعر الفائدة . وكذلك فان الدخل وليس سعر الفائدة هو المحدد الاقوى للادخار . وهذا يعني أن سعر الفائدة لا يؤكد أن الادخار يساوي الاستثمار عند مستوى الانتاج المناظر للتوظف الكامل .

(ب) تميل الاجور والاسعار في دنيا الواقع الى عدم المرونة في الاتجاه النزولي للنشاط الاقتصادي . وعلى ذلك فان انخفاض الأجور لا يمكنه استعادة التوظف الكامل . وحتى لو كانت الأجور مرنة فان انخفاضها لا يستعيد التوظف الكامل لأن انخفاض معدلات الأجور يعني انخفاض الدخل والاستهلاك والطلب الكلي .

٣ ـ يتكون الطلب الكلي من الانفاق الكلي على السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة . ويشغل الطلب الكلي المخطط محورا أساسيا في التحليل الكينزي لانه ، وفقا

لرأي كينز ، بصرف النظر عن امكانية حدوث بطالة والموارد غير المستغلة بالكامل فان المنتجين لن يعرضوا سلعا وخدمات اذا لم يتوقعوا ان يكون الطلب من القوة بحيث يكفل لهم كمية كافية من المبيعات .

٤ ـ يشتمل الطلب الكلي على أربعة عناصر للانفاق : (أ) الاستهلاك (ب) الاستثمار (جـ) الانفاق الحكومي (د) صافي الصادرات .

٥ ـ الدخل الممكن التصرف فيه هو المحدد الرئيسي للاستهلاك . فكلما تزايد هذا الدخل ترتفع النفقات الاستهلاكية ، رغم أنها ترتفع في الأجل القصير بسرعة أقل من الدخل بشكل عام .

٦ ـ تشير البيانات التاريخية الى أن النفقات الاستهلاكية تشكل نسبة ثابتة تقريبا من الدخل في الأجل الطويل . وعلى هذا فانه على الرغم من ان بيانات الاجل القصير تشير الى أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع تزايد الدخل فان الوضع ليس كذلك في الأجل الطويل . وتفسر نظرية الدخل الدائم ودورة الحياة الفروق الواضحة بين علاقات الاستهلاك ـ الدخل في الأجلين القصير والطويل .

٧ ـ المحددات الاساسية للاستثمار هي (أ) المبيعات الحالية بالنسبة للطاقة الانتاجية للتسهيلات الانتاجية القائمة (ب) التوقعات المتعلقة بالمبيعات في المستقبل (جـ) سعر الفائدة . ولقد اعتقد كينز انه في ظل ظروف الكساد الاقتصادي يكون الاستثمار ذو حساسية ضعيفة جداً لتغيرات سعر الفائدة .

٨ ـ الانفاق الحكومي هو أحد مكونات الطلب الكلي . وهو أيضا متغير سياسي يتعرض للتغير من خلال العملية السياسية .

طريقة التفكير الاقتصادي

أسئلة للمناقشة

١ ـ لقد زعم الاقتصاديون التقليديون أن قوى السوق سوف تدفع السوق الكلية للعمل في اتجاه التوظف الكامل . حدد آراءهم في ايجاز مبينا لماذا تؤيدهم أو لا تؤيدهم .

٢ ـ لا يعتقد كينز ان السوق غير المقيدة تؤدي بالضرورة الى تحقيق التوظف الكامل للموارد . حدد في ايجاز آراء كينز مع بيان لماذا تؤيده أو لا تؤيده .

٣ ـ ما هو الفرق بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك ؟ وما هي

المحددات الاساسية لكل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ؟

٤ ـ تشير البيانات السنوية لنفقات القطاع العائلي الى ان ما يدخره أصحاب الدخول المرتفعة من دخولهم يزيد كثيرا عن ما يدخره أصحاب الدخول الأقل . ومع ذلك فانه مع زيادة الدخل على مدار الزمن فان الادخار لا يزيد كجزء من الدخل . ضع تفسيرا لهذه النتائج التي تبدو متعارضة .

٥ ـ كيف يؤثر كل من العوامل التالية على جدول الاستهلاك .

(أ) توقع أن أسعار المستهلك سوف ترتفع في المستقبل بمعدل أسبوع .

(ب) التشاؤم بالنسبة لظروف التوظف في المستقبل .

(جـ) انخفاض الضرائب على الدخل .

(د) ارتفاع سعر الفائدة .

(هـ) انخفاض اسعار الاسهم .

(و) إعادة توزيع الدخل من العمال الاكبر سنا (٤٥ سنة فاكثر) الى العمال الاصغر سنا (تحت ٣٥ سنة) .

(ل) اعادة توزيع الدخل من الأثرياء الى الفقراء .

الفصل التاسع

الأسعار والإنتاج والتوازن في ظل البطالة المقنعة

النموذج الكينزي

الفصل التاسع
الأسعار والإنتاج والتوازن في ظل البطالة المقنعة
النموذج الكينزي

Price, Output and Underemployment Equilibrium- The Keynesian Model

لقد عرضنا في الفصل السابق المكونات الاساسية للطلب الكلي وشرحنا محدداته . وفي هذا الفصل ، سوف نستخدم هذه المكونات لعرض نموذج كينزي مبسط لتحديد الدخل . كما نعرض فيه أيضا المفهوم الكينزي الهام للمضاعف وتطبيقه ليساعدنا على فهم رأي كينز في الدورة الاقتصادية .

انه من الصعب ان نبالغ في أهمية موقف الفكر الكينزي واتباعه في الثلاثينات من هذا القرن . ذلك أن النموذج البسيط الذي قدمه كينز والذي نعرضه في هذا الفصل ، هو ، رغم كل شيء ، محاولة لشرح البطالة الواسعة النطاق في هذه الفترة ، وعلى ذلك ، فان هذا النموذج يمكن تطبيقه عندما تتوافر موارد عاطلة في ظروف مماثلة لتلك التي سادت الكساد العظيم .

المفهوم الكينزي للتواز ن العام

The Keynesian Concept of Macroequilibrium

لقد بينا في الفصل السابق قرارات المستهلكين ، والمستثمرين والحكومة مع ملاحظة أن جملة الانفاق تشكل الطلب الكلي على السلع والخدمات في اقتصاد مغلق أي لا يشارك في التجارة الدولية . ونعود الان الى السبل التي يحدد الطلب الكلي من خلالها المستوى التوازني للدخل والتوظف في إطار النموذج الكينزي . وعندما يكون اقتصاد ما في توازن فان هذا يعني وجود قوى متوازنة بشكل يجعل المستوى القائم للانتاج يستمر عبر المستقبل . وهذا يعني عدم وجود ميل لهذا الانتاج للزيادة او الانخفاض .

ويتحقق التوازن الكلي عندما يكون الطلب الكلي المخطط مساويا لجملة الدخل «العرض الكلي» وعند هذا المستوى من الدخل فإن الإضافة المخططة لتيار الدخل تساوي تماما التسرب المخطط من هذا التيار . ومع وجود عوامل التوازن فسوف

يستمر المستوى التوازني للدخل حتى اذا لم يتوافق هذا مع التوظف الكامل .
وهناك وسيلتان مترابطتان لتحقيق التوازن الكلي .

(أ) اسلوب الطلب الكلي ـ العرض الكلي .
(ب) اسلوب التسرب ـ الاضافة للدخل الكلي .

وسوف نركز أولا على أسلوب الطلب الكلي ـ العرض الكلي . ويتطلب الأمر وضع بعض الفروق بهدف تبسيط التحليل .

أولا : سوف نفترض أن الاقتصاد مغلق . وسوف نشرح ونحلل أثر التجارة الخارجية في فصول تالية .

ثانيا : سوف نركز مبدئيا على اقتصاد يعتمد تماما على القطاع الخاص . على أننا سوف ندخل اثر الانفاق الحكومي والضرائب كلما تقدمنا في التحليل .

ثالثا : سوف نؤجل تحليل العوامل النقدية وأهميتها في التحليل الكينزي الى الفصل ١٢ والفصل ١٣ .

رابعا : سوف نفترض أن مستوى الاسعار سوف يظل ثابتا حتى يتحقق مستوى التوظف الكامل . وفي غياب التضخم سوف تؤدي التغيرات في الدخل الكلي الى تغيرات في الدخل والتوظف طالما لم يصل الاقتصاد القومي الى استغلال كل طاقته الانتاجية . وليس يخفى انه في الأجل القصير يقترب فرض استقرار الاسعار من الواقع ، وخاصة اذا كانت هناك موارد كثيرة غير مستغلة .

خامسا : سوف نفترض أن معدل نمو الدخل عند مستوى التوظف الكامل يعكس الظروف الهيكلية والتنظيمية للاقتصاد القومي[1] فاذا ما حقق المجتمع مستوى التوظف الكامل فسوف تؤدي الزيادة في الطلب الى غلاء الاسعار فقط . فقد يزيد الدخل النقدي ، اما الدخل الحقيقي فلن يتعدى المستوى الذي تحقق من خلال التوظف الكامل .

وفي هذا الفصل سوف نركز على اقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستوى

(١) وكما بينا في فصل (٧) فإن التوظف الكامل لا يتعاض مع وجود «المعدل العادي للبطالة» ذلك أن العوامل الهيكلية والتنظيمية التي تؤدي إلى تغير المعدل العادي للبطالة سوف تغير أيضا معدل نمو الانتاج عند مستوى التوظف الكامل .

التوظف الكامل . أما القيد على الانتاج عند مستوى التوظف الكامل فسوف يؤخذ في الحسبان بشكل أعمق في النموذج الذي نشرحه في فصل (١١) . وهدفنا الاساسي هو أن

نعرض نموذج اقتصادي عام قادر على شرح تحركات العرض والطلب في أسواق واسعة الى حد بعيد . وتجدر الاشارة الى انه مع تقدمنا في التحليل فسوف نتخلى عن الفروض التي استند اليها النموذج المبسط .

شرط التوازن الكلي The Equilibrium Condition

يشير الاقتصاديون الى النفقات الكلية على السلع والخدمات على أنها الطلب الكلي . وفي اقتصاد يعتمد كلية على القطاع الخاص يتكون الطلب الكلي من مجموع الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري . أما العرض الكلي فيتكون من الانتاج الكلي للسلع والخدمات خلال فترة محددة . وليس يخفى أن قطاع الاعمال يستخدم العمل والأرض والالات وموارد اقتصادية أخرى في تحقيق هذا الانتاج . وتتساوى المدفوعات الى أصحاب عوامل الانتاج (والتي تكون دخل أصحاب الموارد) مع قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال هذه الفترة المحددة . وهكذا يمكن القول أن الدخل الكلي «الانتاج» هما وجهان لمجموعة واحدة من العمليات . وهما متساويان دائما .

وعندما يكون اقتصاد ما في حال توازن ، فان الطلب الكلي المقدر لا بد أن يساوي قيمة الانتاج الكلي (العرض الكلي) . ويمكن بيان حالة التوازن في اقتصاد يعتمد تماما على القطاع الخاص في شكل معادلة .

الانتاج الكلي (او الدخل الكلي) = الاستهلاك المقدر + الاستثمار المقدر

العرض الكلي = الطلب الكلي المقدر

ويمكن عرض ذلك بأسلوب آخر ، فوفقا لنموذج كينز ، يكون اقتصاد ما في حالة توازن عندما يكون تيار الدخل المتولد عن السلع والخدمات المنتجة قادرا على تحقيق مستوى من الانفاق يكفي لشراء المستوى الجاري للانتاج .

التوازن وعدم التوازن ـ أسلوب التدفق الدائري

Equilibrium and diseauilibrium- circu par flow approach

ان شكل التدفق الدائري الذي عرض في الفصل السادس ، شكل (٢) يمكن

استخدامه لبيان مفهوم كينز للتوازن العام . ولم يتضمن الشكل السابق للتدفق الدائري الادخار والاستثمار . والشكل (١) يعدل التحليل السابق بحيث يشمل الادخار والاستثمار . (وسوف نستمر في استبعاد القطاع الحكومي والقطاع الخارجي حاليا) . وسوف نفترض أن الادخار كله يتولد في القطاع العائلي لتبسيط التحليل . وفي الواقع ، فان بعض ارباح منشآت الاعمال تعد مدخرات لقطاع الاعمال . ومع ذلك فانه حيث يتولد الشطر الأعظم من الادخار في قطاع العائلات فان فرضنا السابق يتفق الى حد كبير مع الواقع .

وأغلب الادخار ، إذن ، يتم في قطاع العائلات ، أما منشآت الاعمال فهي المصدر الرئيسي للنفقات الاستثمارية . وليس ثمة ريب ، أن المستثمرين مجموعة من الناس غير المدخرين . وتلتقي رغباتهم من خلال سوق الأرصدة القابلة للاقراض Caanable funds Markets وتتكون هذه السوق من كثير من المؤسسات المالية بما فيها المصارف التجارية ، ومنشآت الادخار والاقراض ، وغيرها من المنشآت المالية التي تعكس قرارات الادخار والاقتراض لمنشآت الاعمال والأفراد ، وكما يبين شكل (١) يقدم قطاع العائلات الأموال الى سوق الأرصدة القابلة للاقراض . وتقوم المنشآت الراغبة في الحصول على أموال للاستثمار بطلب هذه الأموال من تلك السوق .

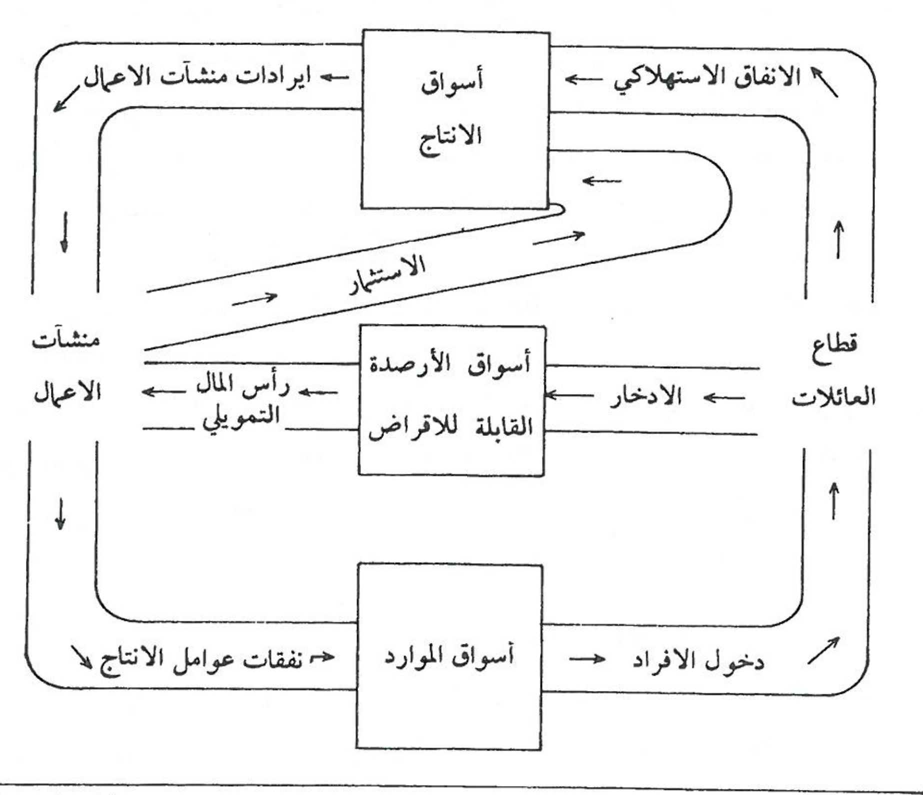
وباضافة الادخار والاستثمار الى «التدفق الدائري» يكون لدينا سبيلان تنساب من خلالهما الأرصدة المالية من أيدي الناس الى أسواق الانتاج . فالناس سوف ينفقون قدرا من دخولهم على سلع الاستهلاك ، ومع ذلك فان الجزء المدخر من دخول هؤلاء الناس سوف ينساب الى سوق الأرصدة المالية المعدة للاقراض . وتقوم المنشآت باستخدام هذه الأرصدة في تمويل استثمارات جديدة وبالتالي فان هذه النفقات الاستثمارية تتحدد مع النفقات الاستهلاكية للناس لتولد تيارا اجماليا للانفاق (الطلب) في أسواق الانتاج .

ولو أن النفقات المقدرة للمستهلكين والمستثمرين (القسم الأعلى في الشكل رقم ١) كانت تساوي قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة (القسم الأدنى) فانه لن يكون هناك ميل لتغير الانتاج . وذلك أن خطط المستهلكين والمستثمرين تتوافق تماما مع خطط متخذي القرارات في قطاع الاعمال . والاقتصاد ، اذا ، يكون متوازنا .

ولكن ماذا يحدث لو أن النفقات المقدرة للمستهلكين والمستثمرين (الطلب الكلي) كانت أقل من قيمة المنتجات خلال الفترة (العرض الكلي) ؟ . ونجيب على ذلك بأن منشآت الاعمال لن تكون قادرة على بيع كل ما لديها من منتجات خلال هذه الفترة .

شكل رقم (١) التدفق الدائري مع الادخار والاستثمار

فعندما يؤخذ الادخار والاستثمار في الاعتبار، فان هناك مسارين تنساب من خلالهما الاموال من قطاع العائلات الى اسواق الانتاج: (أ) فهي تنساب بشكل مباشر من خلال النفقات الاستهلاكية للافراد أو (ب) تنساب بشكل غير مباشر من خلال المدخرات التي تنساب الى أسواق الأرصدة القابلة للاقراض حيث تزداد القروض الى منشآت الاعمال للاستثمار. وفي حالة التوازن فان تيار الاستهلاك والاستثمار لا بد أن يساوي تيار الدخل الى أصحاب الموارد.



وسوف يرتفع لديها حجم المخزون. ومن ثم تتجه الى خفض مستوى الانتاج خلال الفترة التالية. فعندما يكون الطلب الكلي المقدر أقل من مستوى الانتاج المقدر ينشأ عدم توازن الاقتصاد القومي وينخفض مستوى الانتاج في المستقبل.

دعنا نفترض، من جهة أخرى، أن نفقات المستهلكين والمستثمرين تزيد على

قيمة الانتاج خلال الفترة . هذا يعني ان منشآت الاعمال تبيع سلعا وخدمات أكثر من انتاجها . ويؤدي هذا الى انخفاض مستوى المخزون لديها وتؤدي زيادة المبيعات ونقص المخزون الى اغراء المنتجين لزيادة الانتاج خلال الفترة التالية . وعلى ذلك ، فانه عندما يزيد الطلب الكلي المقدر عن الانتاج الجاري فسوف يرتفع مستوى الانتاج .

التوازن وعدم التوازن ـ عرض جدولي

Equilibrium and Disequilibrium Tabular Presentation

قد يكون فهم مستويات توازن الانتاج والدخل والتوظف أيسر عند عرض مكوناتها الاساسية في جدول . ويبين شكل رقم (٢) بيانات افتراضية عن الاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار في اقتصاد يعتمد تماما على القطاع الخاص . ويتحدد الاستثمار بعوامل مثل توقع منشآت الاعمال والتغير التكنولوجي وعلى ذلك فهو لا يعتمد على مستوى الدخل . وأما دالة الاستهلاك ، كما رأينا سابقا فتتوقف على مستوى الدخل بشكل ايجابي . وحيث أن الناتج القومي الصافي يستخدم كمقياس للدخل ، لذلك فان الدخل الذي يتلقاه قطاع العائلات سوف يعادل الدخل الممكن التصرف فيه .

ويتحقق التوازن الكلي للاقتصاد القومي عندما يكون الانتاج ٣٠٠٠ مليار ريال . وعند هذا المستوى من الانتاج ، يقدر الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات بمبلغ ٢٨٠٠ مليار ريال . وبذلك يكون حجم الادخار ٢٠٠ مليار ريال . ويخطط أصحاب القرارات في منشآت الاعمال لاستثمار ٢٠٠ مليار ريال كذلك . وعلى ذلك يكون مستوى الانفاق المخطط (س +ث) هو ٣٠٠٠ مليار ريال وهو يساوي الدخل عند هذا المستوى للانتاج . فعند هذا المستوى يتحقق التوازن والاستقرار بين خطط المنتجين والمستثمرين والمستهلكين . كما أن المعدل التوازني للانتاج ـ ٣٠٠٠ مليار ريال ـ سوف يستمر في المستقبل .

ومع ذلك ، فانه يحدث تعارض بين خطط قطاع العائلات وخطط رجال الاعمال عند اي مستوى اخر للدخل غير مستوى التوازن . فماذا يحدث ، مثلا ، لو فرضنا أن الانتاج قد ارتفع الى ٣٠٥٠ مليار ريال ؟ . ونجيب على ذلك بأن التوظف سوف يزداد من ١٠٠ الى ١١٠ مليون شخص . وعند المستوى الأعلى للدخل يخطط قطاع العائلات لادخار ٢٢٥ مليار ريال ، وانفاق ٢٨٢٥ مليار ريال على الاستهلاك اما منشآت الاعمال فتخطط لاستثمار ٢٠٠مليار ريال . وبذلك يكون الطلب الكلي ٣٠٢٥ مليار ريال ، وهو أقل بمقدار ٢٥ مليار ريال عن العرض الكلي . وهذا يعني أن الانفاق الذي يقوم به

شكل رقم (٢) «القيمة بالمليار ريال»

المستوى الممكن للتوظف مليون شخص (١)	العرض الكلي (الانتاج والدخل) (الناتج القومي الصافي = الدخل الممكن التصرف فيه) (٢)	الاستهلاك المخطط س (٣)	الادخار المخطط (٤)	الاستثمار المخطط ث (٥)	التغير غير المخطط في المخزون (٦)	الطلب الكلي المخطط (س + ث) (٧)	اتجاه التوظف والانتاج والدخل (٨)
٨٠	٢٩٠٠	٢٧٥٠	١٥٠	٢٠٠	ـ ٥٠	٢٩٥٠	يزداد
٩٠	٢٩٥٠	٢٧٧٥	١٧٥	٢٠٠	ـ ٢٥	٢٩٧٥	يزداد
١٠٠	٣٠٠٠	٢٨٠٠	٢٠٠	٢٠٠	صفر	٣٠٠٠	توازن
١١٠	٣٠٥٠	٢٨٢٥	٢٢٥	٢٠٠	+ ٢٥	٣٠٢٥	انخفاض
١٢٠	٣١٠٠	٢٨٥٠	٢٥٠	٢٠٠	+ ٥٠	٣٠٥٠	انخفاض

المستهلكون والمستثمرون لا يكفي لشراء جملة الانتاج القومي . ويؤدي ذلك الى زيادة غير مرغوب فيها وغير مخططة في المخزون ، كما أن أصحاب القرار في منشآت الاعمال يعجزون عن بيع الانتاج الذي خططوا لتحقيقه . ذلك أن الاستثمار الفعلي لقطاع الاعمال يكون ٢٢٥ مليار ريال ، ٢٠٠ مليار ريال استثمار مخطط ، و٢٥ مليار ريال استثمار غير مخطط في المخزون[٢] . وبسبب عدم كفاية الطلب الاستهلاكي ، فان خطط الاستثمار لدى صانعي القرارات في منشآت الاعمال لم تتحقق .

ان القصة لم تنته بعد . فكيف يستجيب صانعوا القرار في منشآت الاعمال امام هذه الزيادة في المخزون ؟ والاجابة على ذلك هي أنهم سيقومون بخفض الانتاج والاستثمار المخطط في الفترة التالية . وهذا يعني ان كلا من الانتاج والدخل سوف ينخفض متجها الى مستوى التوازن . وسوف ينخفض مستوى التوظف ويزداد مستوى البطالة . وعلى ذلك فانه في إطار هذه الخطط لاستهلاك وادخار قطاع العائلات يعجز الاقتصاد القومي عن الاحتفاظ بمستوى الدخل عند ٣٠٥٠ مليار ريال ومستوى التوظف المرتبط به .

دعنا الان نسأل سؤالا آخر : ماذا يحدث لو انخفض الدخل عن مستوى التوازن ؟ ولنفرض أن مستوى الدخل كان عند ٢٩٥٠ مليار ريال في الجدول رقم (٣) . فعند هذا المستوى للدخل نجد أن الانفاق الاستهلاكي والاستثماري المقدر يولد طلبا كليا قدره ٢٩٧٥ مليار ريال «عمود رقم ٧» وهذا يعني أن منشآت الاعمال تبيع أكثر من انتاجها العادي . وسوف يستجيب رجال الاعمال لهذه الحالة المرضية لأعمالهم بزيادة الانتاج . وعندما يزداد الانتاج تنمو فرص الاعمال أمام العمال العاطلين . وسوف يتجه الدخل الى المستوى التوازني عند ٣٠٠٠ مليار ريال .

وجملة القول هي أن الاقتصاد القومي يكون قادرا على أن يستقر فقط عند المستوى التوازني للدخل . ذلك أنه عندما يتعدى الدخل الكلي مستوى التوازن يكون الطلب الكلي المخطط غير كاف لشراء ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات . وسوف يتراكم مخزون غير مرغوب فيه مما يدفع صانعي القرارات في منشآت الاعمال لخفض الانتاج والتوظف . وهكذا ينخفض الدخل في المستقبل وعلى العكس من ذلك ، عندما يكون الدخل الكلي أقل من مستوى التوازن فان الطلب الكلي المخطط يكون أعلى من مستوى

---

(٢) لا بد أن يلاحظ القارىء التفرقة بين الاستثمار المقدر والاستثمار الفعلي فالاستثمار الفعلي يساوي دائما الادخار الفعلي . فالاستثمار يتطلب ادخارا ـ أي نقصا في الاستهلاك . أما الاستثمار المخطط فهو لا يساوي الادخار المخطط ما دام يتقلب مستوى المخزون ارتفاعا وانخفاضا بشكل غير مخطط .

الانتاج الجاري ويترتب على ذلك انخفاض مستوى المخزون ، مما يدعو رجال الأعمال الى زيادة الانتاج والتوظف ويرتفع الدخل في المستقبل . فالدخل ، اذا ، سوف يتجه دائما الى مستوى التوازن ، أي مستوى الانتاج الذي يكون عنده الطلب المخطط مساويا تماما للدخل .

التوازن وعدم التوازن - عرض بياني

Equilibrium and Disequilbrium Graphic Presentation

ويمكن كذلك عرض التحليل الكينزي ، باستخدام الرسوم البيانية . وفي شكل (رقم ٣) يقاس الطلب الكلي المخطط ، الاستهلاك مضافا اليه الاستثمار على المحور الرأسي والدخل الكلي (الناتج القومي الصافي) على المحور الأفقي والخط المرسوم بزاوية ٤٥° من نقطة الأصل يبين كل النقط التي تقع على مسافات متساوية بين المحورين الأفقي والرأسي . وعلى ذلك ، فان كل النقط على خط (٤٥°) يمثل مستويات الانتاج التي يتساوى عندها الطلب الكلي والدخل الاجمالي .

وما دام الاقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستوى الانتاج الذي يحقق التوظف الكامل ، فان خط ٤٥° يمكن اعتباره ممثلا لجدول العرض الكلي[٣] . ولنتذكر أن العرض الكلي «الانتاج» والدخل الكلي لا بد أن يتساويا . كما أن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية لا بد أن تساوي الدخول التي دفعت لمنتجيها . ويبين جدول العرض الكلي رغبة المنتجين لتقديم مستويات مختلفة للانتاج .

ان صانعي القرارات في منشآت الاعمال سوف ينتجون (يعرضون) مستوى معينا من الانتاج لو أنهم توقعوا أن المستهلكين والمستثمرين سوف ينفقون ما يكفي لشراء هذا الانتاج . ويبين خط - ٤٥° كل مستويات الانتاج (الدخل) التي يكون عندها الانفاق الكلي كافيا لشراء هذا الانتاج . وعلى ذلك فان الطلب الكلي يساوي العرض الكلي عند كل نقطة على خط ٤٥° . وهذا يعني أن خط ٤٥° يبين كل المستويات التوازنية الممكنة للانتاج . وعلينا أن ندرك أن هناك مستويات توازنية كثيرة للانتاج . والدخل الكلي والتوظف ، وليس مستوى واحدا .

والشكل (٤) يعرض في صورة بيانية جدول الاستهلاك والطلب الكلي من خلال

(٣) سوف نشرح شكل جدول العرض الكلي عند بلوغ مستوى التوظف الكامل ، في الفصل التالي .

البيانات الواردة في شكل (٢) . والاستهلاك تربطه علاقة ايجابية بالدخل . فكلما ارتفع الدخل ، يزداد الاستهلاك المخطط بقدر يقل عن الزيادة في الدخل وعلى ذلك فان دالة الاستهلاك تكون أقل انحدارا من خط ـ ٤٥° . ولما كان الاستثمار يتحدد مستقلا عن الدخل ، فانه عندما يضاف الاستثمار المخطط (٢٠٠ مليار ريال) الى الاستهلاك «رأسيا» يتكون لدينا الطلب الكلي .

ويتحقق المستوى التوازني للدخل الكلي «الناتج القومي الصافي» عند النقطة التي يتحقق فيها التعادل بين الطلب الكلي المخطط والعرض الكلي «الدخل الكلي» وعلى ذلك يكون المستوى التوازني للدخل عند ٣٠٠٠ مليار ريال ، حيث تقطع دالة الطلب الكلي (C + I) خط ـ ٤٥° . وفي ظل الظروف المرتبطة بهذا التحليل لا يوجد مستوى توازني آخر للدخل يمكن الاحتفاظ به أو استمراره .

وباستخدام التحليل البياني دعنا نرى لماذا يتحرك الدخل الكلي نحو المستوى التوازني ٣٠٠٠ مليار ريال . فاذا تعدى الدخل الاجمالي ٣٠٠٠ مليار ريال ـ وليكن ٣٠٥٠ مليار ريال على سبيل المثال ـ فان دالة الطلب الكلي تقع تحت خط ـ ٤٥° . ولنتذكر أن خط «I + C » يوضح لنا كمية ما يرغب الناس في انفاقه عند كل مستوى من مستويات الدخل . وعندما يكون خط « 1 + C » تحت خط ـ ٤٥° فان جملة الانفاق تكون أقل من جملة الدخل (الانتاج) . وعلى ذلك ، يتراكم المخزون غير المرغوب فيه مما يدعو رجال الاعمال الى خفض الانتاج في الفترات التالية . وعلى ذلك ينخفض مستوى التشغيل . وينخفض مستوى الدخل ٣٠٥٠ مليار ريال الى ٣٠٠٠ مليار ريال ، المستوى التوازني للدخل .

وعلى العكس من ذلك ، لو أن الدخل كان أدنى من المستوى التوازني ينشأ ميل لزيادته حتى يصل الى المستوى التوازني . واذا فرضنا أن الدخل كان ٢٩٥٠ مليار ريال ، فانه عند هذا المستوى تقع دالة « I + C » فوق خط ٤٥° . وهذا يعني أن الطلب الكلي يزيد عن العرض الكلي (الدخل) ونتيجة لذلك فان رجال الاعمال يبيعون اكثر مما ينتجون ، ومن ثم يتضاءل مستوى المخزون لديهم . ويدفعهم ذلك الى رفع مستوى التشغيل لزيادة الانتاج استجابة لهذه الحالة الطيبة بالنسبة لهم . ويرتفع الدخل الى المستوى التوازني عند ٣٠٠٠ ريال . وعند هذا المستوى التوازني فقط . أي النقطة التي تقطع فيها الدالة « I + C » خط ٤٥° ، يستطيع الطلب الكلي أن يحتفظ بمستوى الدخل مستقرا عبر المستقبل .

اضافة الطلب الحكومي Adding Government Demand

لقد ركزنا حتى الان على اقتصاد يعتمد تماما على القطاع الخاص . وكما بينا في الفصل السابق ، يشارك الانفاق الحكومي في الانفاق الاجمالي على السلع والخدمات ، ومن ثم يشكل عنصرا أساسيا في الطلب الكلي . وليس يخفى أن حصيلة الضرائب تخفض من القدر المتاح للانفاق على الاستهلاك . وعلى ذلك ، فان الضرائب ، شأنها شأن الادخار ، تمثل تسربا من تيار الدخل القومي .

وفي اقتصاد مختلط ، مثل الاقتصاد الامريكي ، يتكون الطلب الكلي من الاستهلاك(C) والاستثمار(I) ، والانفاق الحكومي على السلع والخدمات (G)[٤] . وعلى ذلك ، فإن الطلب الكلي يساوي G + I + C . ومع ذلك فان اضافة الانفاق الحكومي لا يغير من الفكرة الاساسية للتوازن العام . ففي حالة التوازن نجد أن الدخل الكلي (العرض) . ويشار اليه غالبا بالرمز « Y » «لا بد أن يظل مساويا للطلب الكلي . ويوضح الشكل رقم (٥) مستوى التوازن في اقتصاد مختلط أي يجمع بين القطاعين الخاص والحكومي . وفيه نجد أن الطلب الكلي المخطط يساوي العرض الكلي عند مستوى الدخل (Y_1) . فعند هذا المستوى يتعادل انفاق المستهلكين ، والمستثمرين ، والحكومة مع الدخول المدفوعة لأصحاب عوامل الانتاج .

الكلي (العرض) . ويشار إليه غالباً بالرمز «Y» لا بد أن يظل مساوياً للطلب

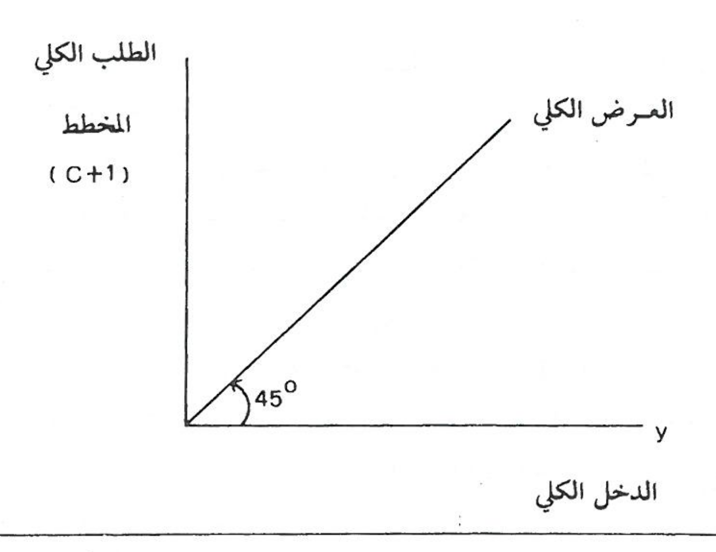
ولو كان الدخل القومي أعلى من(Y_1) فانه سوف يتجه الى الهبوط بسبب عدم كفاية الطلب . ومن ناحية أخرى ، اذا كان الدخل أقل من (Y_1) فان الطلب الكلي سوف يكون أعلى من الدخل ومن ثم يدفع رجال الأعمال الى زيادة الانتاج في الفترة التالية . وعلى ذلك ، فانه عند مستوى معين للطلب الجاري سوف تتحقق خطط صانعي القرارات في منشآت الاعمال ، والمستهلكين والحكومة في وقت واحد ، عند مستوى الدخل (Y_1) فقط . وعلى ذلك ، فان الدخل يميل الى الاستقرار عند هذا المستوى .

ولكن ، ماذا يحدث لو ان تحقيق التوظف الكامل كان يتطلب مستوى اعلى للدخل مثل « Y_2 » ؟ . ونجيب على ذلك بان هذا يعنى ان الاقتصاد القومي يعاني فعلا من وجود بطالة . فالطلب الكلى ليس عند المستوى الذي يمكنه من الاحتفاظ بمستوى الدخل (Y_2) . وعلى اساس تحليل « كينز ، ليس من اللازم ان يكون التوازن الكلى

(٤) هذا صحيح فقط بالنسبة لاقتصاد مغلق أي ليست له تجارة خارجية مع دول العالم .

شكل (رقم ٣) التوزن الكلي

يتساوى الانفاق الاجمالي «الطلب الكلي» مع الدخل الكلي عند كل مستويات الانفاق والدخل على خط ٤٥° من نقطة الاصل . وحتى يتحقق مستوى التوظيف الكامل فان كل النقط على خط ٤٥° تمثل مستويات توازنية للانتاج (العرض الكلي) .

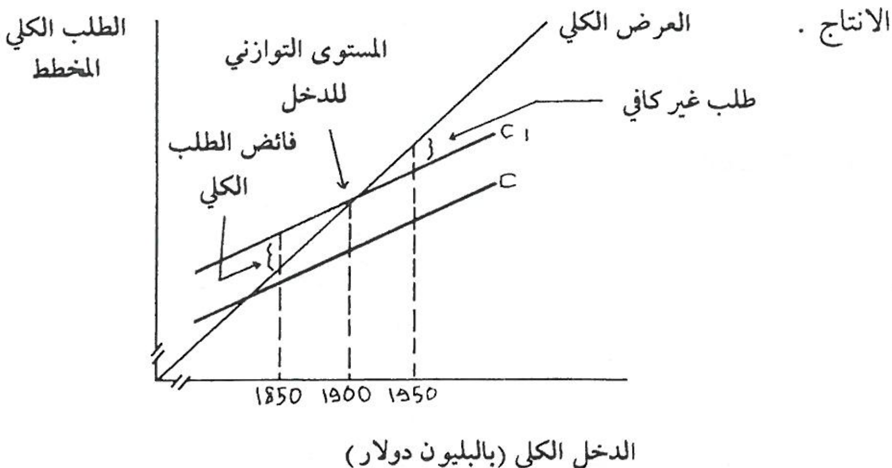


قرينا لمستوى التوظف الكامل وحده . ففي واقع الامر فانه في اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص كلية . يقرر « كينز ، انه ليس هناك من سبب لنتوقع ان مستوى التوظف الكامل سوف يتحقق عندما يكون الاقتصاد متوازنا . وهذا يعنى ، انه وفقا للمنطق الكينزي فانه ليس من المستغرب ان تسود البطالة فترات طويلة .

دعنا نسأل سؤالا آخر ، ماذا يحدث لو ان الطلب الكلى كان من القوة بحيث ان الاقتصاد القومي قد عجز عن تحقيق المستوى التوازنى للدخل رغم تشغيل كل موارده تشغيلا كاملا ؟ . يجب أن ندرك هنا أن التوظف الكامل قد أصبح قيدا على زيادة الانتاج ، اذا يعجز المنتجون عن رفع معدلات الانتاج عن المعدل المحقق عند مستوى التوظف الكامل . وهنا نجد ان فائض الطلب الكلى عند مستوى التوظف الكامل يؤدي إلى رفع الاسعار . أي حدوث التضخم وهذايعنى أن الدخل القومي بالاسعار الجارية يرتفع بسبب التضخم . اما الانتاج الحقيقي فيظل مقيدا بالطاقة الانتاجية للاقتصاد

شكل رقم (٤) عرض بياني للتوازن

وفي هذا الرسم نستخدم البيانات الموجودة بشكل(٢) . وفي ظل مستوى معين للطلب الكلي يتحقق المستوى التوازني للدخل عند ٣٠٠٠ مليار ريال حيث يكون الطلب المقدر للمستهلكين والمستثمرين مساويا للعرض الكلي . وعند مستوى أدنى لدخل ٢٩٥٠ مليار ريال مثلا ، فان فائض الطلب يدفع الدخل الى النمو . وعند مستوى أعلى مثل ٣٠٥٠ مليار ريال يكون الطلب الكلي غير كاف للاحتفاظ بمستوى الانتاج .



الدخل الكلي (بالبليون دولار)

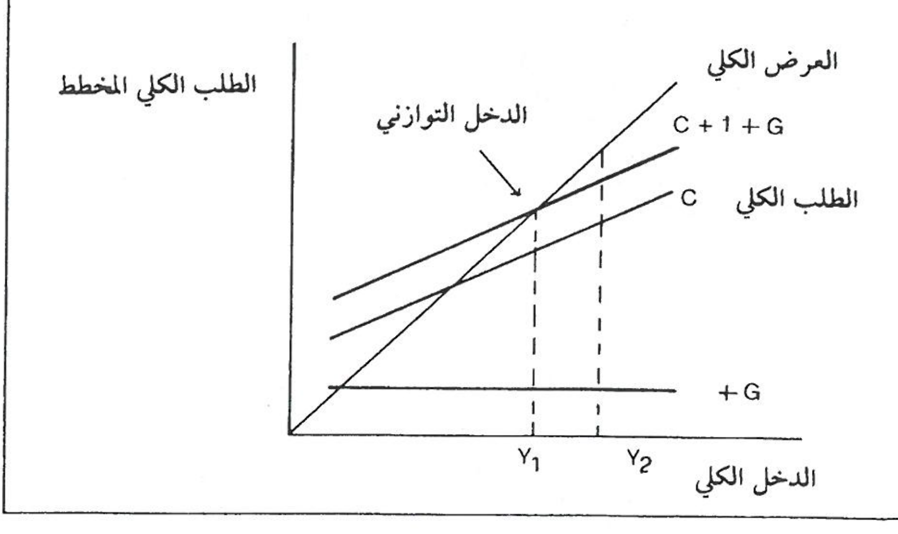
القومي المرتبطة بمستوى التوظف الكامل .

فكيف ، إذن ، يمكن السيطرة على الطلب الكلى بحيث يظل مستوى الدخل مستقرا عند مستوى التوظف الكامل ، وليس عند مستوى اعلى يسبب التضخم ؟ والواقع ان هذا سؤال له اهميته المحورية في الاقتصاد الكلى . ولفهم الاجابة عليه يجب ان ندرك ان ادخال القطاع الحكومي في النموذج التحليلي يوفر لنا عددا من السياسات البديلة التي يمكن استخدامها لتنظيم الطلب الكلى . ويعتبر الانفاق الحكومي احد هذه السياسات . فقد تقوم الحكومة بانفاق اكثر (او اقل) في مجالات مختلفة مثل الطرق ، والدفاع ، والتعليم ، وتنقية البيئة من التلوث لتحقيق المستوى المناسب من الطلب الكلى . وقد تستخدم السياسة الضريبية للتأثير على مستوى الطلب .

وفي فصول تالية ، سوف نحلل كل من امكانيات وحدود السياسة العامة كأداة للسيطرة على الطلب الكلى ورفع مستوى التوظف الكامل في اطار استقرار الاسعار .

شكل (رقم ٥) التوازن في اقتصاد مختلط

ففي إطار مستوى معين للطلب الكلي يمكن الاحتفاظ بمستوى الدخل (Y_1) على مدار الزمن . ولكن ماذا يحدث لو ان مستوى التوظف الكامل كان يتطلب مستوى من الدخل أعلى من (Y) مثل (Y) ؟ سوف تتولد بطالة مستمرة الا اذا حدث ما يغير مستوى الطلب الكلي .



التسرب والاضافة Leakages and Injections

أسلوب آخر للنظر الى التوازن :

لقد ركزنا في تحليلنا السابق على العلاقة بين الطلب الكلى والدخل الاجمالي . ويمكن النظر ايضا الى الطلب الكلى على انه يساوي الدخل الاجمالي ناقصا التسرب من تيار الدخل (الادخار والضرائب) مضافا اليه الزيادات (الاستثمار والانفاق الحكومي) في هذا التيار . فبدلا من التركيز على العلاقة بين الطلب الكلى ـ الدخل الإجمالي ، يمكن تحليل العلاقة بين التسرب ـ والاضافة لتيار الدخل . واسلوب التسرب ـ الاضافة يمكننا ان ننظر الى مفهوم التوازن الكلى من زاوية اخرى .

ان الاستثمار والانفاق الحكومي يشاركان في الطلب الكلى على السلع والخدمات

فهما يحقنان في تيار الدخل . وعلى العكس من ذلك ، فان الادخار والضرائب تسرب من تيار الدخل الجاري . وهذه التسرب يخفض من الطلب الجاري لانها لا تنفق على شراء السلع والخدمات .

وفي حالة التوازن ، فان التسرب المخطط (الادخار والضرائب) لا بد ان يساوى الاضافة المخططة (الاستثمار والانفاق الحكومي) لتيار الدخل . وعلى ذلك فان اي مستوى للدخل لا يتساوى عنده التسرب والاضافة لتيار الدخل لا يمكن الاحتفاظ به . فعندما تكون الاضافة المخططة لتيار الدخل اكبر من التسرب المخططة فان هذا يعنى ان الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص يضيفان الى تيار الدخل اكثر مما يسربه الادخار والضرائب منه . وعلى ذلك فان الاستهلاك - الدخل مطروحا منه التسرب - يكون اكبر من العرض الجاري للسلع الاستهلاكية . ويترتب على ذلك نقص المخزون لدى منشآت الاعمال ، ومن ثم ينخفض الاستثمار الجاري لهذه المنشآت (بما فيه الاستثمار السلبي) في المخزون الى حد ادنى من المستويات المخططة . وفي الفترة التالية تقوم منشآت الاعمال بزيادة الانتاج بهدف تعويض النقص في المخزون . ويترتب على ذلك نمو تيار الدخل النقدى ، وتزداد فرص التوظف .

ومن ناحية اخرى ، عندما يكون التسرب المخطط اكبر من الاضافة المخططة فان هذا يعنى ان الادخار والضرائب يسحبان من تيار الدخل اكثر مما يضيفه الاستثمار والانفاق الحكومي . وعلى ذلك فان انتاج سلع الاستهلاك - الناتج الكلى مطروحا منه الاستثمار والانفاق الحكومي - يزيد على الطلب الاستهلاكي الجاري . وهذا يعني تراكم المخزون غير المرغوب فيه لدى منشآت الاعمال ويزيد استثمارها الفعلى ، بما فيه المخزون ، عن المستوى المرغوب فيه ، ويؤدي ذلك الى قيام المنشآت بخفض انتاجها في المستقبل ، وينخفض الدخل والتوظف .

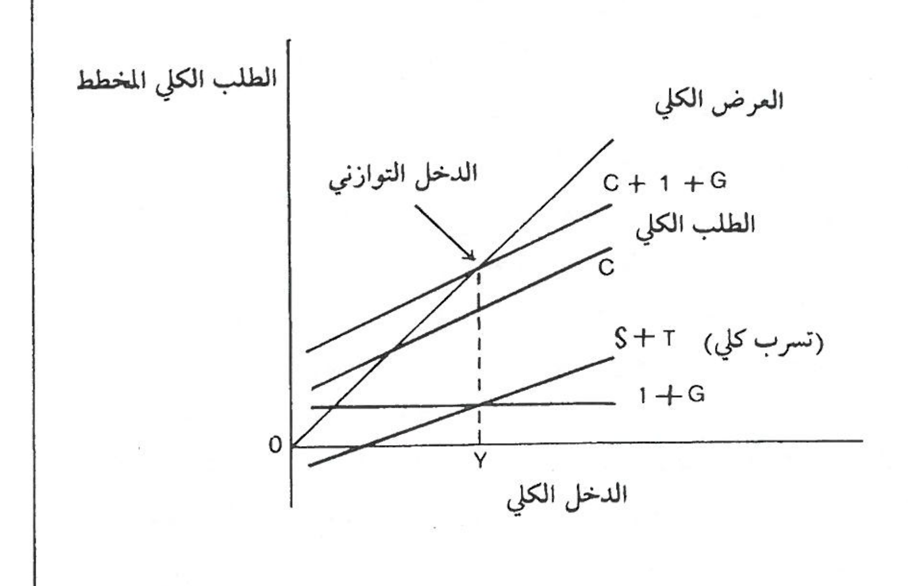
وكما يبين شكل رقم (٦) فان اسلوب التسرب - الاضافة هو مجرد وسيلة اخرى للنظر الى الطلب الكلى في علاقته بالعرض الكلى . فعندمايكون الطلب الكلى مساويا للعرض الكلى فان الاضافات المخططة (I + G) تساوي التسربات المخططة (S + T)* ، وعلى ذلك فان خط (I + G) سوف يقطع خط (S + T) عند نفس مستوى الدخل الذي تقطع عنده دالة الطلب الكلى خط - ٤٥° . وعندما يكون هناك

* تشير « S » الى الادخار وتشير « T » الى الضرائب .

فائض في الطلب بالنسبة للانتاج ، فان الاضافات سوف تكون اكبر من التسربات ايضا . وعلى ذلك . فان الدخل سوف يزداد . وعندما يزيد الانتاج عن الطلب الكلى فان التسربات تزيد بالضرورة على الاضافات الى تيار الدخل ، ومن ثم ينخفض مستوى الدخل .

شكل (رقم ٦) أسلوبان لمعالجة التوازن

في حالة التوازن ، يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي . ولكي يكون هذا صحيحا ، فان التسربات المخططة (الادخار + الضرائب) والاضافات المخططة (الاستثمار + الانفاق الحكومي) لابد أن تتساوى أيضا . وهذان ببساطة ، أسلوبان للنظر لنفس الشيء .



مبدأ المضاعف The Multiplier Principle

بين كينز أن نفقات فرد ما تصبح دخلا لفرد آخر . وبالمثل ، حيث أن من يتلقى دخلا ينفق بعضه ، فان هذا الانفاق يشكل دخلا لفرد آخر . وهذه العلاقة بين الانفاق ـ

الدخل قد تستمر في حلقات متتابعة مسببة ارتفاع الدخل باضعاف الزيادة الاولية في الانفاق .

دعنا نفترض ان هناك موارد عاطلة ، وأن أحد رجال الاعمال قرر أن يقيم مشروعا استثماريا بمبلغ مليون ريال . وحيث ان الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فان هذا المشروع سوف يزيد الطلب بشكل مباشر بمبلغ مليون ريال . ولكن القصة لم تنته بعد . ذلك ان هذا المشروع يحتاج الى عمال سمكرة ، ونجاره وبناء ، ويحتاج الى أخشاب ومواد بناء وكثير من الموارد الأخرى . ولا يخفى ان دخول أصحاب هذه الموارد سوف تزداد بمليون ريال . فماذا يفعل هؤلاء بهذه الدخول الاضافية ؟ . لقد بينا في الفصل السابق أن هناك علاقة وثيقة بين الاستهلاك والدخل . فالزيادة في الدخل الجاري تؤدي الى انفاق اضافي على الاستهلاك الجاري . ولنا ، اذا ، أن نتوقع أن أصحاب تلك الموارد سوف يزيدون استهلاكهم الجاري . إذ يشترون قدر أكبر من الطعام والكساء ، وأدوات كمالية ، ورعاية طبية ، وآلاف من الاشياء الأخرى . فكيف يؤثر هذا الانفاق على دخول هؤلاء الذين يقدمون هذه السلع الاستهلاكية ، والخدمات الاضافية ؟ لاريب ان دخولهم سوف تنمو أيضا . وبعد تجنيب نسبة من هذه الدخول الاضافية ، فان هؤلاء الاشخاص سيقومون أيضا بانفاق بعض من هذه الدخول على الاستهلاك الجاري . وهذا الانفاق الاستهلاكي الذي يقومون به سوف يخلق دخولا اضافية كذلك لافراد آخرين من اصحاب السلع والخدمات .

وهكذا نجد أن الاستثمار الاولي قد خلق سلسلة من ردود الافعال أدت إلى خلق استهلاك انفاقي استهلاكي إضافي . ويزداد الدخل باضعاف الزيادة الاولية في الاستثمار . وهذا الأثر المتزايد الذي يولده الاستثمار على الدخل هو ما يسمى مبدأ المضاعف .

المضاعف The Multiplier

ان المضاعف هو العدد الذي يتضاعف به الاستثمار الاولي ليحقق زياده كلية في الدخل . وعلى ذلك إذا أدى الاستثمار أولي قدره مليون ريال الى خلق دخل اضافي قدره ٤ مليون ريال فان المضاعف يساوي ٤ . وهذا يعني ان الدخل قد ارتفع بأربعة امثال الزيادة الاولية في الانفاق . وبالمثل اذا إرتفع الدخل بمقدار ٣ مليون ريال فان المضاعف يساوي ٣ .

ماذا يحدد حجم المضاعف ؟

ان حجم مضاعف الانفاق يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك . ويوضح (شكل ٧) هذه النقطة . لنفرض ان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) للمجتمع هو ٧٥٪ مشيرا الى ان المستهلكين ينفقون ٧٥٪ من الزيادة في الدخل . وعلى أساس مثالنا السابق ، نجد ان استثمار قدره مليون ريال سوف يؤدي الى خلق دخل اضافي قدره مليون ريال في الدورة الأولى . وحيث ان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) هو ٧٥٪ فان الاستهلاك سوف يزداد بمقدار ٧٥٠ الف ريال تضاف الى الدخل في الدورة الثانية . وسوف يقوم من يتلقون دخولا في الدورة(٢) بانفاق ٧٥٪ منها على الاستهلاك الجاري . وعلى ذلك فان هذا الانفاق يزيد الدخل بمقدار ٥٦٢٥٠٠ ريال في الدورة (٣) . ويبين شكل رقم (٧) الاضافات الى الدخل خلال الدورات الاخرى . وجملة القول ، سوف يزداد الدخل بمقدار ٤ مليون ريال على أساس أن الميل الحدي للاستهلاك ٧٥٪ وعلى ذلك تكون قيمة المضاعف ٤ .

شكل رقم (٧) مبدأ المضاعف

مرحلة الانفاق	الدخل الاضافي بالريال	الاستهلاك الاضافي بالريال	الميل الحدي للاستهلاك
الدورة الاولى	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٥٠ ٠٠٠	٧٥٪
الدورة الثانية	٧٥٠ ٠٠٠	٥٦٢ ٥٠٠	٧٥٪
الدورة الثالثة	٥٦٢ ٥٠٠	٤٢١ ٨٧٥	٧٥٪
الدورة الرابعة	٤٢١ ٨٧٥	٣١٦ ٤٠٦	٧٥٪
الدورة الخامسة	٣١٦ ٤٠٦	٢٣٧ ٣٠٥	٧٥٪
الدورات الاخرى كلها	٩٤٩ ٢١٩	٧١١ ٩١٤	٧٥٪
الجملة	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-

واذا كان (MPC) أكبر ، فان هذا يعني أن من يتلقون دخولا سوف ينفقون قدرا أكبر من الدخول الاضافية على الاستهلاك . وعلى هذا فان الدخل الاضافي المتولد في كل

دورة سيكون أكبر ، ومن ثم يزدادا حجم المضاعف . ان هناك علاقة محددة بين مضاعف الانفاق و(MPC) . فمضاعف الانفاق« M » يساوي :

$$M = \frac{1}{1 - MPC}$$

وحيث أن الدخل يساوي الاستهلاك والادخار ، فان (1 - M P C) تساوي الميل للادخار (MPS) . وعلى ذلك فان مضاعف الانفاق يساوي :

$$M = \frac{1}{1 - MPS}$$

وهذا يعني ان المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار . فلو ان الناس يدخرون ١/ ١٠ من الدخل الاضافي . فان المضاعف يساوي ١٠ . واذا كان (MPS) يساوي ١/ ٢ فان المضاعف يساوي ٢ . ويبين الشكل (٨) العلاقة بين (MPS) و(MPC) والمضاعف عند قيم مختلفة .

ومع اننا قد استخدمنا الزيادة في الانفاق الاستثماري لشرح مفهوم المضاعف ، الا ان المبدأ العام ينطبق بالنسبة لمجموعة الانفاق المختلفة الاستثمار ، والحكومة ، والاستهلاك . فأي تغير مستقل في الانفاق الحكومي أو الاستهلاكي له نفس الاثر المضاعف على الدخل في النموذج الكينزي .

مبدأ المضاعف والنموذج الكينزي

يشغل المضاعف أهمية أرتكازية في النموذج الكينزي لانه يشرح السبب في أن تغيرات صغيرة في الانفاق الاستثماري ، والحكومي ، والاستهلاكي تؤدي الى خلق تغيرات اكبر في الدخل القومي . ويوضح الشكل (٩) مبدأ المضاعف في اطار النموذج الكينزي ، ولنفرض ان الطلب الكلي يساوي مبدئيا الدخل القومي عند ٢,٧٠ تريليون ريال . فماذا يحدث لو ان صانعي القرارات في منشآت الاعمال أصبحوا متفائلين بالنسبة للمستقبل ؟ فربما حدث تطور فني أو تطورات أخرى مناسبة خلقت توقعات مناسبة للاعمال . وبسبب هذاالتفاؤل يقرر صانعواالقرارات في منشآت الاعمال انفاقاً إضافياً قدره ٥٠ مليار ريال على الاستثمار . هذا الاستثمار الاضافي سوف يؤدي إلى زيادة دالة الاستثمار $(C + I_1 + G)$ بمقدار ٥٠ مليار ريال . فعند مستوى للدخل يكون هناك ٥٠ مليار ريال استثمارا اضافيا مخططا كما تشير دالة الطلب الكلي $(C + I_2 + G)$. وسوف

ينتج توازن جديد يتساوى عنده الطلب الكلي مع الدخل .

ولكن ما هو مقدار الزيادة في الدخل التوازني ؟ ان هذا يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك (MPC) . وبيانيا فان (MPC) ، أي النسبة التي يتم استهلاكها من الدخل الاضافي هو انحدار دالة الاستهلاك (وفي هذا المثال الطلب الكلي) .

شكل (رقم ٨) العلاقة بين (MPC), (MPS) والمضاعف

MPS	MPC	المضاعف
١/١٠	٩/١٠	١٠
١/٥	٤/٥	٥
١/٤	٣/٤	٤
١/٣	٢/٣	٣
١/٢	١/٢	٢
٢/٣	١/٣	١ ١/٢

ان ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (انخفاض الميل الحدي للادخار) يعني ارتفاع قيمة المضاعف .

أما المثال الذي يبينه الشكل (٩) فيقدر المضاعف على اساس أن (MPC) يساوي ٣/٢ ، وعلى ذلك فان استثمارا اضافيا قدره ٥٠ مليار ريال سوف يؤدي مباشرة الى زيادة الدخل بنفس القدر في (الدورة الاولى) . وسوف يقوم الاشخاص الذين يتلقون هذا القدر (٥٠ مليار ريال) بزيادة انفاقهم بمقدار ٣٣,٣ مليار ريال (٥٠ مليار ريال × الميل الحدي للانفاق ، ٣/٢) في الدورة الثانية مما يترتب عليه زيادة اضافية في الدخل . وبديهي ان هذا الانفاق الاستهلاكي في الدورة ـ ٢ سوف يولد دخولا اضافية لافراد

آخرين . وخلال الدورة ـ ٣ فان من تلقوا الدخل في الدورة ـ ٢ سوف يزيدون انفاقهم مما يولد زيادة اضافية في الدخل . وبعد ان تستمر العملية في دورات متتابعة سوف يزداد الدخل بمقدار ١٥٠ مليار ريال . وعلى ذلك فان زيادة اولية في الاستثمار قدرها ٥٠ مليار ريال قد ولدت زيادة قدرها ١٥٠ مليار ريال في الدخل . فالمضاعف هنا ٣ حيث أن الدخل قد ارتفع بثلاثة امثال الزيادة الاولية في الاستثمار .

ولو ان (MPC) كان أكبر من ٢/ ٣ فان انحدار دالة الاستهلاك (والطلب الكلي) يكون اشد . وهذا يعني أن الزيادة الاولية في الاستثمار البالغة ٥٠ مليار ريال سوف تولد أثرا أكبر على الدخل الاجمالي .

ان مبدأ المضاعف له اهمية كبيرة . ذلك ان تغيرات صغيرة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي تولد آثارا كبيرة على الدخل كما بينا . على أن هناك جوانب ايجابية وأخرى سلبية لهذه الاثار المضاعفة . وفي الجانب السلبي فان المضاعف يساعد على شرح لماذا تعتبر التغيرات في الاستثمار حتى ولو كانت صغيرة بالنسبة للناتج القومي الاجمالي ، مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي . وعلى الجانب الايجابي ، فان هذا المبدأ يفسر أسباب ما تؤدي اليه تغيرات صغيرة في النفقات الحكومية (أو في الضرائب) من آثار توسعية كبيرة (أو انكماشية) على الدخل والتوظيف .

مبدأ المضاعف والحياة العملية

لعلنا نتساءل : هل هناك توافق بين احداث الحياة العملية ومبدأ المضاعف ؟ اننا سنجيب عن هذا السؤال كلما تقدمنا بالتحليل ، ويكفي الآن أن نبرز نقطتين :

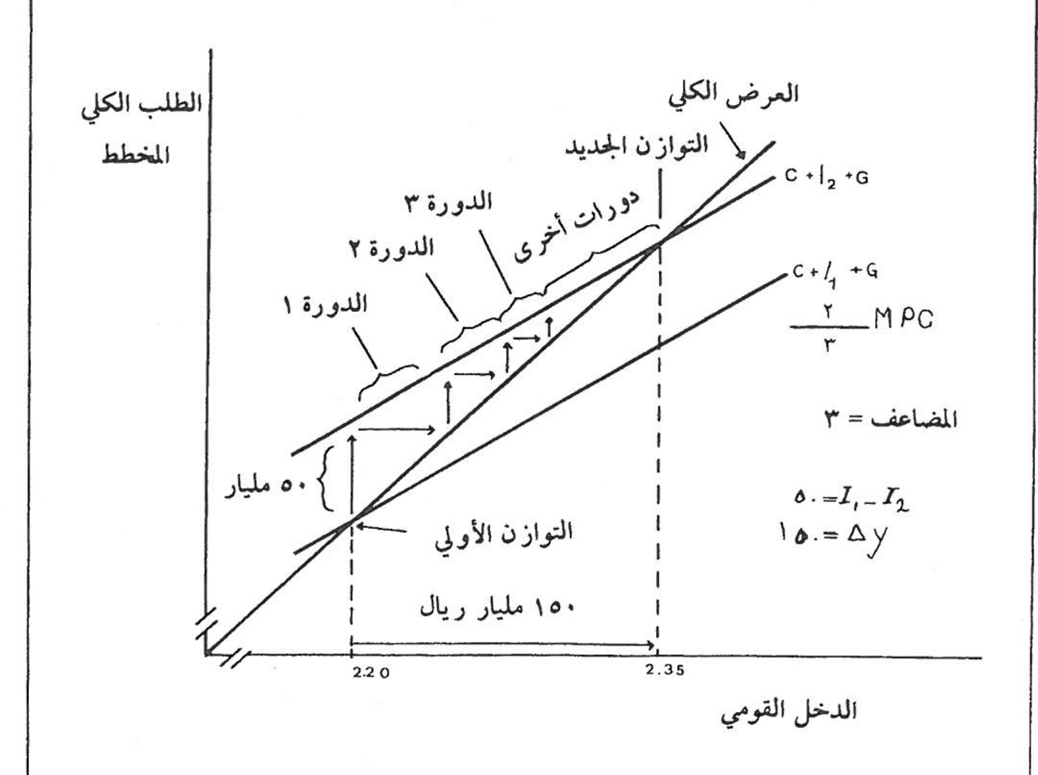
(١) ان وقتاً لا بد أن يمضي قبل أن يبدأ المضاعف عمله . ذلك أن النموذج الذي أشرنا اليه يبين أن المضاعف يمارس اثره فورا . ومع ذلك لابد أن يرسخ في الوجدان أن الامر ليس كذلك في الحياة العملية ، ذلك أن الدخل ينفق خلالَ أسابيع أو حتى أشهر . وعلى ذلك لابد ان يمضي وقت قبل أن تحصل الاطراف الثانية على دخول اضافية . ويقدر ان نصف آثار المضاعف تقريبا تتم خلال الستة أشهر الاولى . وهذا يعني أنه إذا كانت قيمة المضاعف (٤) فان آثار مضاعف قدره (٢) تقريبا تتم خلال فترة الستة اشهر الاولى .

(٢) لابد من وجود موارد عاطلة قبل ان يعمل المضاعف على زيادة الدخل الحقيقي . فمن اللازم أن نفرق بين اقتصاد لديه موارد عاطلة ، وبطالة بين القوى العاملة والآلات وأقتصاد آخر لا توجد لديه مثل هذه الموارد . ففي حالة وجود الموارد العاطلة فان

المضاعف سوف يعمل على زيادة الانتاج والتوظف في كل دورة من دورات الانفاق الاضافي . واذا لم توجد هذه الموارد العاطلة فان زيادة الدخل سوف تكون زيادة تضخمية أي من خلال غلاء الأسعار فقط . وهذا يعني ان اية زيادة في الانفاق سوف تؤدي الى غلاء الأسعار وليس نمو في الانتاج الحقيقي .

شكل (رقم ٩) شرح بياني للمضاعف

هذا الشكل يوضح كيف أن زيادة الاستثمار المخطط يحدث دورات متتابعة من الانفاق الاضافي على الاستهلاك مسببا بذلك زيادة الدخل بأضعاف الزيادة الاولية في الطلب الكلي . وعندما يكون (MPC) ٢/٣ فإن ٥٠ مليار ريال زيادة في الاستثمار المخطط تؤدي الى زيادة الدخل بمقدار ١٥٠ مليار ريال عندما يكون المضاعف ٣ .



مبدأ المعجل The Accelerator Principle

ان مبدأ المضاعف يؤكد ان التغيرات في الاستثمار يمكن أن تولد زيادة كبيرة في الدخل والاستهلاك . فهل هناك علاقة في الاتجاه الاخر ؟ هل يمكن أن يؤدي الاستهلاك الاضافي الى أحداث تغيرات في الاستثمار ؟

ان مبدأ المعجل يقر بوجود علاقة ثابتة بين التكوين الرأسمالي في اقتصاد ما ومستوى الاستهلاك . وعلى ذلك فان زيادة الاستهلاك سوف تتطلب قدرا أكبر من الاستثمار الصافي ، أي زيادة في التكوين الرأسمالي للمجتمع حتى يتمكن من زيادة الانتاج استجابة لنمو الاستهلاك .

وتعد العلاقة الثابتة بين رأس المال / الانتاج قريبة من الواقع بالنسبة لكثير من الصناعات في الاقتصاد القومي . وعلى سبيل المثال ، نجد في صناعة النسيج أن ماكينة ما تشترك مع عامل لانتاج «١٠٠٠ متر» قماش في الاسبوع . فاذا أردنا انتاج ٢٠٠٠ متر في الاسبوع فانه لابد من مضاعفة الماكينات . وهذا يعني أن هناك علاقة ثابتة بين الكمية رأس المال (الالات) والانتاج الاسبوعي .

ويشرح مبدأ المعجل أسباب ما تؤدي اليه تغيرات معدل نمو الاستهلاك من أثر قوي على الاستثمار الخاص . ولايخفي أن الاستثمار الخاص لازم لتنمية أنتاج سلع الاستهلاك . فلو أن الاستهلاك ينمو بقدر ثابت فان الاستثمار الصافي سيبقى ثابتا من سنة الى أخرى . ولكن الامر يختلف اذا تغير معدل نمو النفقات الاستهلاكية . فإذا تزايدت النفقات الاستهلاكية بقدر أكبر مما كان يحدث في الفترات السابقة فإن زيادة كبيرة في الاستثمار الصافي تكون مطلوبة لانتاج السلع الاستهلاكية الاضافية . وعلى ذلك فإن مجرد زيادة معدل نمو الانفاق الاستهلاكي سوف يولد زيادة في الاستثمار الصافي . وعلى العكس من ذلك لو أن الانفاق الاستهلاكي ينمو بقدر أقل مما كما يحدث في الفترات السابقة ، فان قدرا أقل من الاستثمار الصافي يكون لازما لانتاج الزيادة الصغيرة (بالنسبة للفترات السابقة) في الاستهلاك وعلى ذلك ، فان مجرد انخفاض في معدل نمو الانفاق الاستهلاكي سوف يؤدي الى انخفاض الاستثمار الصافي وفقا لمبدأ المعجل . وفي اطار هذه النظرية ، فان الاستثمار الخاص يكون سريع التأثير يرتفع بشدة عندما ينمو الاستهلاك بسرعة ، وينخفض بشدة عندما ينمو الاستهلاك بسرعة أقل (أو ينخفض) وذلك لان مبدأ المعجل يستند الى أن الاستثمار شديد التأثر بمعدل تغير الاستهلاك .

التناقض في الادخار The Paradox of Thrift

يعد الادخار شيئا حسنا عادة . ومنذ بعيد بين « ب . فرانكلـين B, Franklin » فضائل الادخار . فاذا كنت راغبا حقيقة في شيء من ، فان الطريق للحصول عليه هو أن تدخر .

ويفترض « نموذج كينز » أن ما يكون حسنا بالنسبة للفرد قد لايكون كذلك بالنسبة للمجتمع . فرغم أن الادخار قد يكون طريق الفرد الى تكوين ثروة فان شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي الى وجود موارد عاطلة ومن ثم انخفاض الدخل القومي .

ويوضح شكل (رقم ١٠) مايسميه الاقتصاديون «التناقض في الادخار» أو «لغز الادخار» . ولبيان ذلك ، دعنا نفترض أن الاقتصاد القومي متوازن عند مستوى دخل قدره ٣٠ تريليون ريال . وعند هذا الدخل يكون الاقتصاد القومي قادرا على الاحتفاظ بمستوى التوظف الكامل .

ولكن ، ماذا يحدث لو أن الناس قرروا أن يزيدوا من مداخراتهم ؟ ولنفرض أن الادخار المخطط لهؤلاء الناس زاد بمقدار ٢٥ مليار ريال . ونتيجة لقرار النـاس برفـع مستوى ادخارهم فان دالة الادخار سوف تنتقل الى أعلى أي الى(S_2) بزيادة قدرها ٢٥ مليار ريال . ولكن الادخار هو دخل لم يستهلك . لذلك فان زيادة الادخار المخطط تعني انخفاض الاستهلاك المخطط وعلى ذلك فان دالة الطلب الكلي سوف تنتقـل الى أسفل بمقدار ٢٥ مليار ريال بفعل الزيادة في ادخار الناس .

ولنا أن نتساءل الان ، وماذا يحدث للمستوى التوازني للدخل ؟ وللاجابـة على هـذا السؤال دعنا نفترض أن الميل الحدي للاستهلاك «MPC» يساوي ($\frac{2}{3}$) . وتأسيسا على ذلك ينخفض الدخل بمقدار ٧٥ مليار ريال ليصبح ٢,٩٢٥ تريليون ريال . وهذا يعني أن ٢٥ مليار ريال انخفاض في الطلب الكلي ، بفعل الارتفاع في الادخار ، انتهت الى خفض الدخل التوازني بمقدار ٧٥ مليار ريال . وهنا نتبين أن زيادة الادخار الاجمالي للناس قد أدت الى خفض الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل .

لقد أدى الارتفاع المفاجىء في الادخار المخطط للمستهلكين إلى عدة نتائج محيرة ، نشير اليها فيما يلي :

(١) اذا تمعنا في الادخار الفعلي بعد أن زاد الميل للادخار لدى النـاس سوف نجـد أن الادخار الفعلي عند مستوى الدخل ٢,٩٢٥ تريليون ريال هو نفسه القدر الـذي

ادخره الناس عند المستوى التوازني الاول . وذلك لانه رغم أن الناس حاولوا أن يدخروا أكثر إلا أن الانخفاض في الدخل ، الذي تولد عن جهودهم لزيادة مدخراتهم ، قد أجهض هذه الجهود .

(٢) يفترض التحليل أن ما يمثل نفعا للفرد قد لايكون كذلك بالنسبة للمجتمع ككل . فمن وجهة نظر الفرد يمثل الادخار اضافة الى الثروة . ويسمح لهذا الفرد بأن يزيد انفاقه في المستقبل . ومع ذلك فانه من وجهة نظر المجتمع فان كل ريال يدخر فهو ريال لم ينفق . وليس يخفي ما يترتب على نقص الانفاق من نتائج سيئة تتمثل في انخفاض الدخل ، الانتاج والتوظف .

(٣) قد تأتي هذه الجهود لزيادة الادخار في وقت تكون فيه ذات آثار مدمرة للاقتصاد القومي . فاذا زادت البطالة بين القوى العاملة وشاع الخوف من التعطل بين من يعملون ، فماذا يكون رد الفعل لديهم ؟ لايخفي أن الفرد الخائف من شبح البطالة غدا أو بعد غد لن يستمر انفاقه عند المستوى العادي ، بل ينخفض بسبب تهديد البطالة . وعندما يبدأ انكماش النشاط الاقتصادي فان أغلب الناس يخفضون انفاقهم في محاولة لادخار قدر من المال يستعينون به على مواجهة مشاكل الايام الصعبة . ورغم ما يخلقه ذلك من مشاعر لدى الفرد ، فانه عندما يحاول الناس ككل أن يزيدوا مداخراتهم قد يحدث الكساد الذي يخاف من شبحه كل الناس . وهكذا فانه من وجهة نظر المجتمع ، فان العلاج الذي يلجأ اليه الافراد ، من خلال زيادة مداخراتهم ، يصبح جزءا من المشكلة .

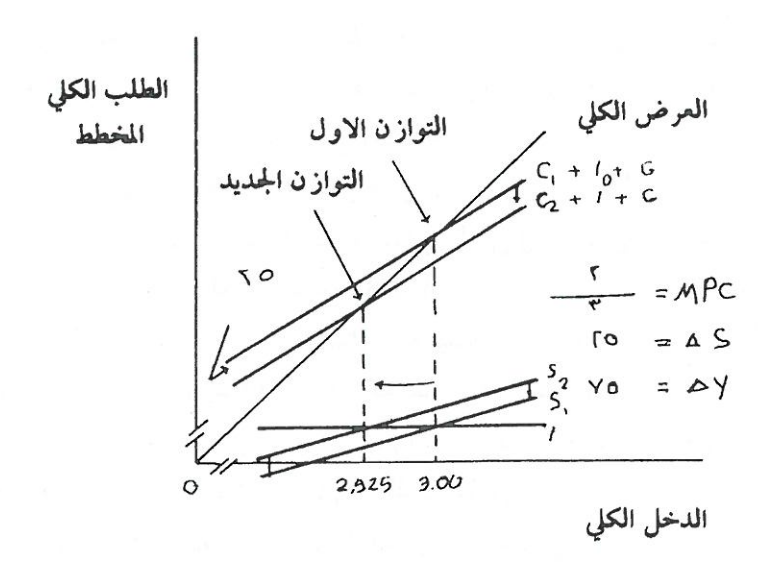
ولكن ، هل يكون الادخار ضارا دائما من وجهة نظر المجتمع ؟ والاجابة على ذلك بالنفي . ذلك أنه عندما يكون الطلب الكلي في مستوى يمكنه من الاحتفاظ بمستوى التوظف الكامل فان المعدل المرتفع للادخار يسمح بتخصيص قدر أكبر من الناتج القومي لدعم التكوين الرأسمالي . فالاستثمار يضيف الى رأسمال المجتمع من أنشاءات وآلات تمكن المجتمع من توليد الدخل في المستقبل وعلى ذلك فان المعدلات المرتفعة للادخار والاستثمار تسمح بتحقيق معدل سريع لنمو الناتج القومي والاجمالي ، مادام الطلب الكلي قادرا على الاحتفاظ بمستوى التوظف الكامل .

فلقد تمكنت دول مثل المانيا الغربية واليابان فيما بعد الحرب العالمية الثانية أن تستثمر (وتدخر) نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٣٣⅓٪ من الناتج القومي الاجمالي . وهو

معدل يقترب من ضعف معدل الاستثمار في الولايات المتحدة الامريكية . وهذه المعدلات المرتفعة للاستثمار قد أدت الى زيادة سريعة في الناتج الحقيقي . فقد نما الناتج القومي الاجمالي في كل من المانيا الغربية واليابان بمعدل يقترب من ضعف معدل نمو الناتج القومي في الولايات المتحدة الامريكية . ففي غياب هذا الادخار ، لن توجد الارصدة اللازمة لتمويل هذا المعدل المرتفع للتكوين الرأسمالي ، وينمو الدخل الحقيقي لهذه الدول بسرعة أقل . وعلى ذلك فان التعارض بين المستوى المرتفع للادخار والحد الاقصى للانتاج ينشأ عندما يفشل الطلب الكلي في الاحتفاظ بمستوى التوظف الكامل .

شكل (رقم ١٠) لغز الادخار

دعنا نفترض أن مستوى الدخل التوازني الذي يحقق التوظف الكامل هو ٣٠ تريليون ريال ، وأن المستهلكين قرروا فجأة زيادة مداخراتهم بمقدار ٢٥ مليار يال ، فماذا يحدث للمستوى التوازني للدخل ؟ انه سوف ينخفض بمقدار ٧٥ مليار لان المضاعف سوف يضاعف أثر الانخفاض في الطلب الكلي .



أهمية توقعات رجال الأعمال المتشائمة ـ تنبؤ يحقق نفسه .

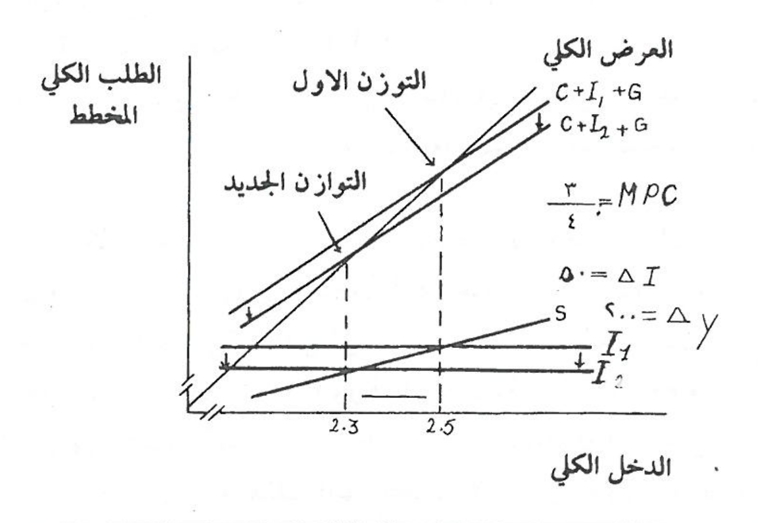
ان النشرات الاعلامية للاعمال تشد دائما انتباه المسئولين في منشآت الاعمال لتدبر خطط المستقبل . وكثيرا ما نجد العناوين الرئيسية على أغلفة هذه النشرات تشير الى أن «رجال الاعمال يتوقعون سنة طيبة» و«رجال الاعمال يتوقعون انكماشا قريبا» . وهذا ما يدفعنا الى سؤال هام : لماذا تكون توقعات رجال الاعمال على هذه الدرجة من الاهمية الكبيرة ؟

ويساعدنا «نموذج كينز» الذي يؤكد دور الانفاق في المخطط للناس ، ورجال الاعمال ، والحكومة في الاجابة على هذا السؤال . لنفرض ان صانعي القرارات في منشآت الاعمال يشعرون بتشاؤم عن مستوى النشاط في المستقبل ، ويخططون لخفض معدل الاستثمار بفعل هذا التشاؤم . وسيكون لتوقعاتهم هذه ميل لتتحقق ذاتيا .

ويوضح شكل (رقم ١١) هذه النقطة . لنفرض أن الاقتصاد كان متوازنا عند ٣ تريليون ريال وهو المستوى التوازني للدخل الذي يحقق التوظف الكامل ورغم أرتفاع مستوى الدخل فقد حدث شيء ما أدى الى اختلال توقعات صانعي القرار في منشآت الاعمال . . فقد تسوء أحوال أسواق الاوراق المالية ، وقد تتدهور العلاقات السياسية مع دولة ما . ومهما كانت الاسباب فان رجال الاعمال يتوقعون انخفاض الطلب على منتجاتهم في المستقبل . ونتيجة لذلك فهم يحققون الاستثمار الجاري بمقدار ٥٠ مليار ريال . ولذلك تنتقل دالة الاستثمار الى أسفل بنفس القيمة (تنتقل من I_1 إلى I_2 في شكل ١١) . وينخفض الطلب الكلي كذلك بنحو ٥٠ مليار ريال . فبأي قدر ينخفض مستوى الدخل التوازني ؟ . ان مبدأ المضاعف يشرح لنا الاثر المضاعف للتغير في خطط رجال الاعمال . واذا كان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ٣/٤ فان انخفاضا قدره ٥٠ مليار ريال في الاستثمار سوف يؤدي الى تخفيض الدخل التوازني بمقدار ٢٠٠ مليار ريال . ذلك أن انخفاض الاستثمار سيؤدي الى انخفاض الدخل ومن ثم ينخفض مستوى الاستهلاك الامر الذي يؤدي الى خفض الدخل أكثر . وهكذا يشتد أثر الانخفاض القليل نسبيا في الاستثمار المخطط بفعل المضاعف . وينخفض الدخل بشدة وتسوء الاحوال الاقتصادية . وهكذا يتحقق ماتنبأ به رجال الاعمال ، وتكون قراراتهم صحيحة . ويكون المستقبل سيئا وهكذا يتحقق ماتنبأ به هؤلاء من حدوث الكساد .

شكل (رقم ١١) تشاؤم رجال الاعمال ومبدأ المضاعف

لنفرض أن (MPC) كان ٧٥٪ وأن رجال الاعمال قد ساد بينهم التشاؤم . ويؤدي انخفاض قدره ٥٠ مليار ريال في الاستثمار المخطط الى تخفيض قدره ٢٠٠ مليار ريال في الدخل بسبب عمل المضاعف .



وليس يغيب عن عين الفكر أن الظروف الاقتصادية قد تسوء لاسباب أخرى غير تشاؤم رجال الاعمال . ولكن هذا التشاؤم يزيد الوضع سوءا . وحيث يعدل صانعوا القرارات في منشآت الاعمال خططهم الاستثمارية عندما يتوقعون أنكماشا في النشاط الاقتصادي ، فان هذه التعديلات تشارك في تغذية الاتجاه الانكماشي وهذا القول صحيح وخاصة في ظل مبدأ المضاعف .

ويؤدي تفاؤل رجال الاعمال الى حفز صانعي القرار في منشآت الاعمال الى توفير التسهيلات اللازمة لمواجهة أرتفاع مستوى الطلب في المستقبل . وعندما يقوم كثير من رجال الاعمال باقامة مشروعات استثمارية بسبب نظرتهم المتفائلة للمستقبل ، فان هذا سوف يزيد من الطلب الكي على الانتاج .

الرأي الكينزي في الدورة الاقتصادية Keynesian View of the Business Cycle

يعتقد الاقتصاديون من أتباع كينز أن قوى السوق تميل الى تغذية نفسها ذاتيا مما يدفع الاقتصاد القومي إلى التقلب بين الكساد والرواج التضخمي فهم يعتقدون أن الاقتصاد القائم على السوق هو متقلب بطبيعته . فالمضاعف يقوي التغيرات الصغيرة في الطلب الكلي لتؤدي الى تغيرات واسعة في الدخل . ويشتد عدم الاستقرار الناتج عن عمل المضاعف من خلال عمل المعجل أذ يؤدي خفض (أو زيادة) الانفاق الاستهلاكي الى تقلبات كبيرة في الانفاق الاستثماري وفقا لمبدأ معجل الاستثمار . ومن ناحية أخرى تؤدي تغيرات النظر الى المستقبل الى زيادة عدم القدرة على الاحتفاظ بالاستقرار .

ولدارسة رأي كينز في الدورة بشيء من التفصيل ، دعنا نفترض أنه قد حدث زيادة في الدخل من خلال أختراعات جديدة ، أو زيادة في تفاؤل المستهلكين أو تخفيض عبء الضرائب على سبيل المثال . أن عملية التوسع الاقتصادي سوف تغذي نفسها ذاتيا . فالدخول المرتفعة سوف تؤدي الى زيادة في الاستهلاك الذي يدعو بدوره رجال الاعمال لزيادة استثماراتهم لاشباع الطلب النامي على الانتاج (وهذا هو أثر المعجل) . والاستثمار سوف يؤدي الى تنمية الاستهلاك من خلال عمل المضاعف ، ومن ثم تنمية الاستثمار من جديد .

ونتيجة للنمو السريع في الطلب تزيد المبيعات عن الانتاج . ويسحب رجال الاعمال من المخزون خلال موجة الرواج . وكل هذا يدفع رجال الاعمال الى التفاؤل . فيسعون الى زيادة الاستثمار لاعادة المخزون الى مستواه المناسب ، ولاشباع الطلب النامي . وتعكس أسعار الاوراق المالية آثار هذا التفاؤل ، وينعم كل شيء بالنمو المستمر .

ولكن هل يمكن أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي الى مالانهاية ؟ والاجابة على ذلك بالنفي . صحيح أن الجهاز الاقتصادي سوف يتمتع بالتوظف الكامل للقوى العاملة والالات ، وأن الاقتصاد القومي سوف يحقق الحد الاقصى للتشغيل . وتنشأ قيود على النمو تتمثل في قصور الموارد المتاحة ، ويتراخى معدل النمو ويؤدي بطء معدل النمو الى انخفاض الاستهلاك كذلك . ويؤدي ذلك الى انخفاض في الاستثمار (أثر المعجل) . ويؤدي انخفاض الاستثمار الى إنخفاض الدخل بقدر أكبر من خلال عمل المضاعف .

ويدعم الاتجاه النزولي نفسه ذاتيا . ذلك أن انخفاض الدخل يبعث التشاؤم لدى رجال الاعمال ، ومن ثم ينخفض الاستثمار أكثر . وقد يتوقع الناس ظروفا أشد سوءا في

المستقبل فيخفضون الاستهلاك في محاولة لزيادة الادخار ليكون عونا لهم في الظروف السيئة المتوقعة . ويؤدي انخفاض الاستهلاك الى تغذية الانخفاض في الطلب الكلي ، ومن ثم ينخفض الدخل بشدة (أنظر شكل ١٠) ويؤدي عدم قدرة رجال الاعمال على بيع انتاجهم الى تراكم المخزون . ويتجه رجال الاعمال الى خفض مستوى الانتاج ، ويتعطل بعض العمال . ومع استمرار انخفاض الانتاج يشتد تيار البطالة ، ويشيع الافلاس . وهذا هو نفسه الموقف الذي شهده كينز في الثلاثينات من هذا القرن حيث ساد الكساد العالمي . فقد انخفض الانفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض الدخل من ناحية ، وبسبب الخوف من المستقبل . وأما رجال الاعمال فقد خفضوا انتاجهم الى أدنى حد ممكن بسبب انخفاض الطلب على ما ينتجون . وتوقف الاستثمار ، وأنتشرت الموارد والطاقة الانتاجية غير المستغلة . وهكذا فان الضعف الشديد في لطلب الكلي وهو المحرك الاساس في نموذج كينز ، قد دمر الاقتصاد الغربي خلال الكساد الذي ساد العالم في الثلاثينات من هذا القرن . وأعتقد كينز أنه يمكن تفسير ذلك من خلال النموذج الذي قدمه .

ولكن هل يستطيع اقتصاد اصابه الكساد أن يستعيد قوته وينمو ؟ . ونجيب على ذلك بالايجاب . فليس يخفي أن الالات والمعدات سوف تبلى ، وأن رأس المال سوف ينخفض الى مستوى مناسب للاستهلاك والدخل الجاري . وعند هذه النقطة ، ستكون هناك حاجة الى بعض الاستثمارات لاغراض الاحلال . ومع مرور الزمن ، ينخفض المخزون ، ويسعى رجال الاعمال لزيادته الامر الذي يدعم الانتاج وهذا النمو التدريجي في الاستثمار والانتاج يخلق دخلا اضافيا ومن ثم يزيد الاستهلاك وتأخذ الدورة اتجاها جديداً . ومع ذلك فان الخبرة المأخوذة عن الكساد العالمي تشير الى أن هذا الاتجاه التصاعدي عملية طويلة وشاقة ومؤلمة .

الاستثمار غير المستقر والدورة الاقتصادية
Investmemt Instability and Business Cycle

يعد الاستثمار الخاص هو العامل المحرك في نظرية كينز عن الدورة الاقتصادية . فالتوسع الاقتصادي يزيد بسرعة ليتحول الى رخاء لان الاستثمار يستجيب وينمو بسرعة مدعما القطاعات الاخرى للاقتصاد القومي (مبدأ المضاعف) وينتهي الانكماش الاقتصادي بحدوث الكساد ، لان انخفاضا صغيرا نسبيا في معدل الاستهلاك يؤدي الى خفض معدل الاستثمار الجديد (أثر المعجل) . وتفترض هذه النظرية أن الاستثمار

حساس بدرجة تجعله يستجيب لكل تغير صغير في القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ومن ثم فهو يعد القوة المحركة للدورة الاقتصادية

ولايخفي أن المخزون ، وهو جزء من الاستثمار ، يتقلب خلال الدورة . ذلك أنه خلال الاتجاه التصاعدي للدورة يميل المخزون الى الانخفاض مادام المنتجون غير قادرين على اشباع الزيادة في الطلب . وعلى العكس من ذلك ، ينمو المخزون بشدة خلال الاتجاه النزولي للدورة بسبب الانخفاض غير المتوقع في الطلب الكلي .

وقد نسأل : هل يؤيد الواقع نظرية كينز ؟ . ونجيب على ذلك بأنه خلال فترات الكساد ينخفض الاستثمار كجزء من الناتج القومي الاجمالي . فقد انخفض الاستثمار الكلي خلال الكساد الذي أصاب الاقتصاد الامريكي ، على سبيل المثال ، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ من ١٦٪ الى ١٢٪ من الناتج القومي الاجمالي . ومن ناحية أخرى ، فان الاستثمار يلعب دورا هاما في دعم الرخاء الاقتصادي ، وهو ماتقرره النظرية الكينزية . فقد ارتفع الاستثمار الاجمالي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بعد خروج الاقتصاد الامريكي من الكساد الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية .

ان أهمية الاستثمار تتأكد بشكل خاص بأحداث الكساد الذي ساد في الثلاثينات من هذا القرن . فقد وصل الاستثمار الى حد التوقف خلال هذه الفترة ففي سنة ١٩٣٢ بلغ الاستثمار الاجمالي نحو مليار دولار فقط بعد أن كان ١٦,٢ مليار سنة سنة ١٩٢٩ . ولايخفي أن التفاعل بين أثر المضاعف والمعجل يعني أن هذا الانخفاض الحاد في الاستثمار ينتهي بانخفاض أشد في الدخل القومي . وهذا يعني أن أحداث الحياة تؤيد نظرية كينز .

ففيما بين سنتي ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ م كان الاستثمار الاجمالي نحو ٢٪ فقط من الناتج القومي الاجمالي بعد أن كان ١٥٪ سنة ١٩٢٩ . وخلال فترة الانتعاش (١٩٣٣ - ١٩٣٧) زاد الانفاق الإستثماري بمعدل سريع بالدولار وكنسبةمن الناتج القومي الاجمالي) . وقد انخفض هذا الانفاق ثانيا خلال كساد سنة ١٩٣٨ . ومن الواضح ، إذن ، أن الاستثمار الخاص لم يستطيع أن يدفع الاقتصاد الامريكي خلال الثلاثينيات .

وهناك من الاقتصاديين من يخالف رأي كينز في عدم الاستقرار الاقتصادي . وكما سنرى فيما بعد ، فان مجموعة من الاقتصاديين المختصين في دراسة النقود يعتقدون أن التقلبات تنشأ عن مصدر آخر . فهم يرون أن التغيرات في الاستثمار هي نتيجة وليست سببا للتغيرات في الناتج القومي الحقيقي . فهم يؤكدون أن عدم الاستقرار الاقتصادي

يجد سببه الاصيل في تقلبات عرض النقود وسوف نناقش هذه النظرية البديلة في الفصل ١٤ .

جوهر نظرية كينز The Central Theme of Keynes

يجب أن يستقر في الوجدان أن مفهوم التوازن عند كينز مستقل عن التوظف الكامل . وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد أن التوظف الكامل يرتبط بالضرورة بالمستوى التوازني للدخل . فوفقا للنوذج الكينزي قد يكون مستوى الطلب الكلي الذي تحققه قوى السوق عاجز عن تحقيق مستوى التوظف الكامل . فالطلب الكلي هو محدد هذا النموذج الذي يعالج مشكلة البطالة الانكماشية . ذلك أن أي تغيرات في الطلب الكلي تولد تغيرات في مستوى الدخل والتوظف . وحتى يتحقق مستوى التوظف الكامل فانه يمكن زيادة الانتاج . ذلك أن زيادة الطلب الكلي سوف يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل الحقيقي . وتجدر الاشارة هنا الى أن الفكر التقليدي السابق على كينز كان يقرر أن «العرض يخلق الطلب المساوي له» ولقد عكس الفكر الكينزي هذه العلاقة فحتى يحقق الاقتصاد القومي مستوى التوظف الكامل فان الطلب هو الذي يخلق العرض .

ومع ان كينز قد أكد أن الاقتصاد الرأسمالي ، يعجز غالبا عن تحقيق مستوى الطلب الذي يحقق التوظف الكامل ، فقد ترك الباب مفتوحا لتحقيق هذا المستوى بوسائل أخرى . فقد بين أن الانفاق الحكومي يشارك مباشرة في الطلب الكلي . كما بين أن الضرائب تؤثر في الدخل الممكن التصرف فيه بشكل مباشر ، ومن ثم في الانفاق الاستهلاكي بشكل غير مباشر لذلك فان الحكومة يمكنها أن تلعب دورا هاما في تحقيق مستوى التوظف الكامل . ولقد كانت هذه اضافة حقيقية للفكر الكينزي .

وفي فصول قادمة سوف نبين قدرة الحكومة على استخدام سياسة الانفاق وسياسة الضرائب لتحقيق مستوى من الطلب الكلي يتناسب مع مستوى التوظف الكامل والاستقرار الاقتصادي .

الأهداف التعليمية للفصل

١ ـ عندما يكون اقتصاد ما في وضع التوازن يكون الطلب الكلي المخطط مساويا تماما للعرض الكلي . فإذا كان هذا الطلب أقل من الانتاج ، مؤقتا تكون منشآت الأعمال غير قادرة على بيع الكميات التي توقعتها . وبدلا من الاستمرار في زيادة المخزون غير المرغوب فيه فإنها تخفض انتاجها في المستقبل . وهكذا ينخفض الدخل إلى مستوى التوازن .

أما إذا كان الطلب أكبر من الانتاج ، مؤقتا ، فإن منشآت الأعمال سوف تبيع من منتجاتها قدرا يزيد عن ما توقعته . وهكذا يستنزف المخزون لديها حتى يكون أدنى من المستوى المرغوب فيه . وفي محاولة لاستعادة المخزون المستنزف تزيد المنشآت من انتاجها في المستقبل ، ويرتفع الدخل إلى مستوى التوازن .

٢ ـ ويمكن النظر أيضا إلى التوازن من وجهة نظر الاضافات إلى تيار الدخل والتسربات منه . ولا يخفي أن الانفاق الحكومي والاستثمار يمثلان اضافة إلى تيار الدخل ـ الانفاق . فهما يزيدان من الطلب الكلي . أما الادخار والضرائب فيشكلان سحبا من تيار الدخل ـ الانفاق . وعلى ذلك فهما يخفضان الطلب الكلي . وفي وضع التوازن لا بد أن يتحقق التعادل بين الاضافات المخططة مع التسربات المخططة . فإذا كانت التسربات أكبر من الاضافات ، فإن الناتج الكلي يكون أكبر من الطلب الكلي . وينخفض الدخل . وعلى العكس من ذلك ، لو أن الاضافات كانت أكبر من المسحوبات فإن الطلب الكلي يزيد عن الانتاج مؤديا بذلك إلى ارتفاع الدخل .

٣ ـ يوجد في نطاق النموذج الكينزي كثير من مستويات توازن الدخل ، تعتمد على مستوى الطلب الكلي . وقد يوجد التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التوظف الكامل .

٤ ـ ووفقا لمبدأ المضاعف تمارس التغيرات المستقلة في الاستثمار المخطط والنفقات الحكومية ، والاستهلاك ، أثرا قويا على الدخل . إذ يزداد الدخل بقدر أكبر من الزيادة الأولية في الانفاق . والمضاعف هو عدد المرات التي يتضاعف بها الاستثمار ليحقق زيادة كلية في الدخل . ويتزايد حجم المضاعف مع زيادة الميل الحدي للاستهلاك .

٥ ـ إن ادراك الآثار الثانوية للمضاعف يستغرق وقتا . ومن المعتقد ، عادة ، أن نحو نصف أثر المضاعف سوف يكون ملموسا خلال ستة أشهر بعد حدوث تغير مستقل في الانفاق .

٦ ـ عندما توجد موارد عاطلة فإن كل دورة من الانفاق الاضافي الناشئة عن المضاعف سوف تزيد من الناتج الحقيقي والتوظف . وعندما تكون هذه الموارد العاطلة نادرة فإن الانفاق المتزايد يؤدي إلى التضخم .

٧ ـ وفي نطاق مبدأ المعجل يرتبط الاستثمار مباشرة بمعدل التغير في الاستهلاك . وعلى ذلك ، فإن حدوث زيادة في معدل نمو الاستهلاك سوف تفرز أثرا ايجابيا قويا على

الاستثمار الصافي . وعلى عكس ذلك ، فإن مجرد بطء معدل نمو الاستهلاك سوف يؤدي إلى خفض الاستثمار الصافي . وعلى هذا فإن مبدأ المعجل يعني أن الاستثمار يتأثر بقوة .

٨ ـ ويوحي نموذج كينز أن زيادة ما في الادخار الكلي المخطط قد يسبب مشاكل فالادخار المخطط الاعلى يعني انخفاض الاستهلاك المخطط . وإذا ما بقيت الاشياء الاخرى على حالها ، فسوف ينخفض الطلب الكلي مؤديا بذلك إلى انخفاض مستوى الدخل . وحيث يحاول الناس دائما أن يدخروا أكثر في بداية فترة الركود فإن تصرفاتهم هذه قد تدفع الاقتصاد بسرعة أكبر إلى الركود وتعقد عملية الانتعاش .

٩ ـ إن الادخار ضرورة ، أيضا ، للتكوين الرأسمالي . وعلى هذا ، لو كان الطلب الكلي كافيا للاحتفاظ بمستوى التوظف الكامل فإن معدلات مرتفعا للادخار سوف ييسر الاستثمار والتكوين الرأسمالي وتحقيق مستوى أعلى للدخل في المستقبل .

١٠ ـ يؤدي التشاؤم الاقتصادي إلى خفض منشآت الأعمال لاستثماراتها ويميل التشاؤم إلى تغذية نفسه ذاتيا حيث يؤدي الانخفاض في الاستثمار المخطط الذي يتعاظم بفعل المضاعف ، إلى تخفيض الدخل وزيادة الركود الذي كان متوقعا . وعلى العكس من ذلك يؤدي تفاؤل رجال الاعمال إلى حث المنشآت لزيادة استثماراتها الجارية على أساس توقعها مبيعات أكبر في المستقبل . فالتفاؤل هو وقود الانتعاش .

١١ ـ تؤكد وجهة نظر كينز عن الدورة أن قوى السوق تميل إلى التحرك سويا في دعم التوسع أو الانكماش ، عندما يبدأ ، في كل المجالات . وذلك أن الاتجاهات الصعودية أو الانكماشية تغذي نفسها . وخلال الاتجاه الانكماشي يتكاتف تشاؤم منشآت الأعمال ، وتناقص الاستثمار ، ومبدأ المضاعف لدفع الاقتصاد نحو الركود . وخلال الاتجاه الصعودي يتفاعل تفاؤل رجال الاعمال والمستهلكون ونمو الاستثمار مع مبدأ المضاعف لدفع الاقتصاد أكثر إلى أعلى . وتوحي النظرية الكينزية بأن اقتصاد السوق إذا ترك لأدواته فسوف يكون غير مستقر ، متقلبا بين الركود الاقتصادي والرواج التضخمي .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

١ ـ هب أنك عينت في المجلس الاستشاري الاقتصادي للرئيس . أكتب مقالة قصيرة تشرح فيها للمجلس وجهة النظر الكينزية عن عدم قدرة اقتصاد السوق على تحقيق مستوى للدخل يتفق مع مستوى التوظف الكامل . وعليك أن تتأكد من بيان

أسباب احتمال تحقق التوازن عند مستوى أدنى من التوظف الكامل .

٢ - متى يكون اقتصاد ما متمتعا بتوازن كينزي كلي ؟ اشرح بأسلوبك لماذا يعود الاقتصاد إلى التوازن الكلي من وضع يتميز بوجود فائض في الطلب الكلي أو من وضع عدم كفاية الطلب الكلي .

٣ - اشرح لغز الادخار . وهل الادخار لازم للاستثمار والنمو الاقتصادي ؟ وهل يجب أن نحاول ادخار قدر أكبر أم أقل في العام التالي ؟ ولماذا ؟

٤ - ما هو مبدأ المضاعف ؟ وماذا يحدد حجم هذا المضاعف ؟ وهل يجعل المضاعف مسألة تحقيق الاستقرار الاقتصادي أكثر أم أقل صعوبة ؟ اشرح .

٥ - «كيف يكون النموذج الكينزي صحيحاً ؟ وفقاً لرأي كينز فإن الدخل المتناقص ، والبطالة ، والاوقات الصعبة تنشأ لأن الناس يملكون دخولاً كبيرة يفشلون في الانفاق منها بدرجة كافية لشراء كل السلع المنتجة . ويبدو الأمر محيرا ، فالدخول النامية والاوقات الحسنة تنشأ لأن الناس يخفضون مدخراتهم ، وينفقون أكثر مما يدخرون . وهذا ليس له معنى» .

اشرح لماذا تؤيد أو لا تؤيد هذا الرأي .

الفصل العاشر
السياسة المالية وادارة الطلب

الفصل العاشر
السياسة المالية وادارة الطلب

Fiscal Policy And Demand Management

طبقا لنظرية كينز ، يتحقق عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة للتلقبات الشاذة في الطلب الكلي . ففي حالة قصور الطلب الكلي تحدث بطالة غير عادية ومن ناحية أخرى فإنه عندما يعمل الاقتصاد عند طاقته القصوى ، فإن حدوث فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى التضخم . وإذا أمكن ادارة الطلب الكلي على نحو صحيح فإنه يمكن تحقيق التوظف الكامل والاستقرار الاقتصادي .

ولما كانت سياسات الضرائب والانفاق الحكومي تمارس آثارا على الطلب الكلي ، فإن الموازنة العامة تعتبر سلاحا هاما في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي ، والبطالة والتضخم . وحيث أن الانفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي ، فإنه يؤثر بشكل مباشر على مستوى الطلب ، وتؤدي الضرائب إلى تغير الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين وربحية منشآت الاعمال . وعلى هذا فإن سياسة الضرائب لها تأثير غير مباشر على كل من الاستهلاك والاستثمار كمكونات للطلب الكلي . والضرائب والانفاق الحكومي هي أدوات السياسة المالية . والسياسة المالية هي استخدام الانفاق الحكومي والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للانتاج الكلي .

السياسة المالية ـ نظرة تاريخية

Fiscal policy in Historical Perspective

على الرغم من الرخاء الكبير الذي حققته في كثير من الاوقات اقتصاديات السوق فإن فترات النمو الاقتصادي تبعها دائما كساد وقد عاش كينز فترة الكساد العالمي وحلل البطالة الواسعة والطلقة الانتاجية العاطلة التي حدثت خلال الثلاثينات . وقد أعتقد كينز أنه قد اكتشف السبب في هذه البطالة وأنه قد وضع العلاج المناسب لها .

ووفقاً لوجهة نظر كينز فإن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الاساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي . وعلى ذلك فإنه إذا أمكن تحقيق الاستقرار في الطلب الكلي

والمحافظة عليه عند مستوى ينسجم مع التوظف الكامل ، فإننا نكون قد تمكنا من ازالة أغلب أوجه القصور الشديدة في اقتصاديات السوق.

إن التحليل الكينزي يبرز في الواقع أهمية الموازنة العامة . فسواء رغبنا أو لم نرغب توفر الموازنة العامة لصانعي القرار أداة هامة للتأثير على الاقتصاد القومي .

لقد كان المبدأ الاساسي للموازنة العامة قبل كينز هو توازن الموازنة أي تساوي الايرادات العامة الذاتية وأهمها الضرائب مع النفقات العامة باعتبار أن هذا المبدأ دليل على كفاءة الادارة المالية . وأما كينز وأتباعه فيرون أن سياسات الضرائب والانفاق يجب أن تتحدد من خلال احتياجات الطلب في الاقتصاد القومي وليس بمجرد الرغبة في تحقيق التساوي بين الايرادات الذاتية والنفقات .

ويقرر كينز وأتباعه أن سياسة الموازنة أو السياسة المالية يمكن أن تكون أداة لتحقيق الاستقرار ، وأداة تنظيمية لتؤكد أن معدل الانفاق يكفي لتحقيق التوظف الكامل ، ولكن ليس بمعدل يؤدي إلى التضخم من خلال غلاء الاسعار . ونسارع إلى تقرير أنه يجب أن يراعي صانعوا القرار في السياسة المالية نقطتين هامتين :

(أ) التوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية .

(ب) أثر العوامل الاقتصادية والسياسية على توقيت واتجاه التغيرات المالية

وتجدر الاشارة إلى أن التزامن بين البطالة والتضخم (التضخم الركودي stagflation) الذي يعيشه كثير من دول العالم اليوم يصيب السياسة المالية بشيء من الغموض أو عدم الوضوح . لذلك يجب في دراستنا للسياسة المالية أن نأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في كل من العرض والطلب فالتغير في السياسة المالية قد يولد اثارا ثانوية على الاسواق وخاصة سوق الارصدة القابلة للاقراض ، وأسواق السلع الرأسمالية وكل هذه العوامل تزيد من تعقيد السياسة المالية وقد تحد من فاعليتها .

وسوف نبدأ في هذا الفصل بالتركيز على دور السياسة المالية ، آخذين في الاعتبار امكانيات استخدامها كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . كما سنشرح السياسات المالية البديلة والظروف اللازمة لزيادة فاعليتها .

وسوف نركز مبدئيا على أثر السياسة المالية على جانب الطلب . وفيما بعد سوف نحلل جانب العرض وندخله في النموذج الذي ندرسة . كما نحلل أثر السياسة المالية على العرض الكلي .

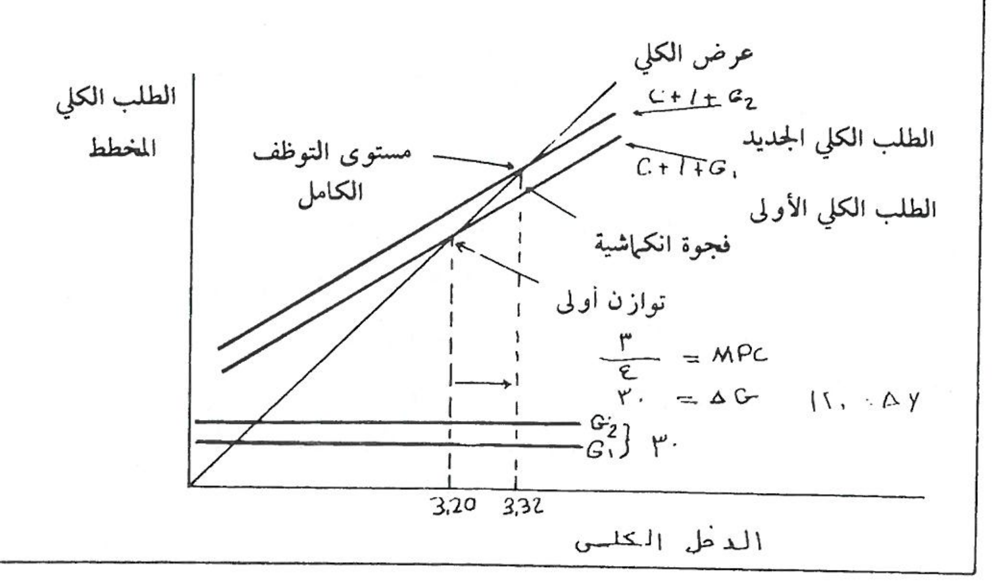
تحفيز الطلب لعلاج الكساد

Demand Stimulus to Combat Recession

يمثل الشكل رقم (١) اقتصادا يعمل عند مستوى أدنى من مستوى التوظف الكامل . ويتسم هذا الاقتصاد بوجود معدل مرتفع للبطالة بسبب قصور الطلب الكلي .
عند مستوى التوظف الكامل للموارد الاقتصادية يكون مستوى الدخل ، مثلا عند «Y_1» (٣,٣٢ تريليون ريال) .
المستوى المبدئي للطلب الكلي ($C + I + G_1$) يخلق مستوى توازن فعلي عند مستوى دخل ٣,٢٠ تريليون ريال ، وهو يقل بمقدار ١٢٠ مليار ريال عن مستوى التوظف الكامل .

شكل رقم (١)
الانفاق الحكومي كسبيل لتحقيق التوظف الكامل

إن زيادة قدرها ٣٠ بليون ريال في الانفاق الحكومي (بفرض ثبات الضرائب) ، سوف تؤدي إلى زيادة الدخل من ٣,٢٠ بليون ريال إلى ٣,٣٢ بليون ريال عن مستوى التوظف الكامل بزيادة قدرها ١٢٠ مليون ريال .



وعلى ذلك يكون هناك فجوة انكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى الذي يحقق التوظف الكامل . وهذه الفجوة الانكماشية تساوي المسافة الرأسية بين منحني الطلب الكلي ومنحني العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل

(١) زيادة الانفاق الحكومي Increased Government Spending

كيف تستطيع السياسة العامة أن تعالج الكساد وأن تحفز الطلب وتدفع الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل لقدراته الانتاجية ؟

إن أحد الطرق لتحقيق ذلك هو أن نزيد الانفاق الحكومي مع الابقاء على الضرائب كما هي .

فعندما يزيد انفاق الحكومة على التعليم والدفاع القومي والانشاءات والتدريب والاسكان العام يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات . دعنا نفترض أن الحكومة أنفقت ٣٠ مليار ريال على هذه السلع . وليس يخفي أن هذا يعني ارتفاع الطلب الكلي بمقدار ٣٠ مليار ريال . أي أن هذا الطلب يرتفع من ($C + 1 + G_1$) إلى ($C + 1 + G_2$) .

وهذه الزيادة في الانفاق الحكومي سوف ترفع الدخل من خلال عمل المضاعف . وحيث أن الميل الحدي للاستهلاك $\frac{٣}{٤}$ أي الميل الحدي للادخار $\frac{١}{٤}$ فإن المضاعف

يكون $\frac{١}{١-\frac{٣}{٤}}$ أو $\frac{١}{\frac{١}{٤}} = ٤$

وعلى ذلك فإن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ٣٠ مليار ريال يرفع الدخل بمقدار ١٢٠ مليار ريال ليصل إلى مستوى التوظف الكامل .

وحيث أن المضاعف يعمل في اقتصاد لديه موارد عاطلة ، فإن زيادة الطلب الكلي سوف تزيد الانتاج دون الاسعار حتى يصل الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظف الكامل . وهكذا فإنه مع وجود طاقة فائضة فإن قيود العرض supply constraints لا تحد من فاعلية السياسة المالية التوسعية . لذلك ينمو كل من الدخل الحقيقي والنقدي بمقدار ١٢٠ مليار ريال .

ولكن ماذا يحدث إذا قامت الحكومة بزيادة الضرائب كوسيلة لتمويل الزيادة في الانفاق ؟ ونجيب على ذلك بأنه من وجهة نظر فاعلية السياسة المالية ، فإنه من المهم أن لا يكون الانفاق الحكومي بديلا عن الاستهلاك والاستثمار الخاص . فإذا زادت الضرائب على الدخل فإن هذا يعني انخفاض الدخل الممكن التصرف فيه لدى الناس مما يعمل على خفض الانفاق الاستهلاكي . كما أن الضرائب المرتفعة على منشآت الاعمال تعمل على خفض الميل للاستثمار . ويمكن القول بشكل عام أن زيادة الضرائب تعمل جزئيا على الاقل على الغاء الاثر التوسعي للزيادة في الانفاق الحكومي .

فإذا رغبت الدولة في أن يحقق الانفاق الحكومي أقصى آثاره التوسعية فإنه لا مناص من استخدام أسلوب التمويل من خلال خلق عجز في الموازنة العامة . وبعبارة أخرى ، لا بد أن تقوم الحكومة بتحقيق عجز مخطط في الموازنة العامة يستند إلى أن الايرادات الضريبية تكون أقل من النفقات الحكومية .

على أن الحكومة ، شأنها شأن منشآت القطاع الخاص لا تستطيع أن تنفق نقودا لا تملكها . فإذا لم ترفع الضرائب فكيف تستطيع الحكومة أن تمول هذا المستوى المرتفع من الانفاق الجاري ؟ والاجابة هي أن السبيل إلى ذلك هو الاقتراض . ويمكن للحكومة أن تقترض من الافراد ومن المنشآت المالية ومن المصارف لتغطية العجز المخطط في الموازنة العامة ، ويمكن للحكومة أن تصدر سندات ، وأوراق مالية حكومية لزيادة الارصدة المالية اللازمة لتمويل هذا العجز التمويلي .

وعندما تستخدم الحكومة هذه الزيادة في الانفاق في محاولة لزيادة الطلب الكلي وتغطية الفجوة الانكماشية فإنها تكون قد أخذت بسياسة مالية توسعية .

السياسة المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policy

إن عجز الموازنة قد يكون متوقعا حتى لو أن الاقتصاد يعمل في ظل التوظف الكامل في اطار هيكل ضريبي ومستوى انفاق حكومي معين

وهذه هي الوصفة الكينزية لدعم الاقتصاد الذي يعمل عند مستوى أدنى من مستوى التوظف الكامل . ولا يخفي أن هناك سبيلين لتحقيق هذا العجز . شرحنا أحدهما ونعود الآن لبيان السبيل الآخر .

(ب) خفض الضرائب ورفع الكفاءة في استخدام الطاقة الانتاجية

يمكن استخدام أسلوب تخفيض الضرائب كسبيل لحفز الطلب الكلي ومواجهة ظروف الكساد ، وذلك كبديل لاسلوب زيادة الانفاق الحكومي . فقد يرى صانعوا القرار السياسي ان المستهلكين أفضل من الحكومة في تحديد أفضل السلع التي يمكن انتاجها في حالة زيادة الانتاج . وحينئذ يكون تخفيض الضرائب على الدخول هو الوسيلة المناسبة لعلاج البطالة التي يعاني منها اقتصاد ما ودفعه لتحقيق التوظف الكامل لموارده المتاحة .

وذلك أن تخفيض الضرائب على الدخل سوف يزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الناس . وحيث أن الدخل بعد استقطاع الضريبة محدد أساسي وهام للاستهلاك ، فان الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه سوف تغري الافراد على زيادة أنفاقهم الاستهلاكي . ويترتب على ذلك زيادة الطلب الكلي .

ويوضح شكل رقم (٢) أن تخفيض الضرائب سوف يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي يقدر يساوي التغير في الدخل الممكن التصرف فيه مضروبا في الميل الحدي للاستهلاك (MPC) .

وعلى ذلك فان تخفيض الضرائب بمقدار ٤٠ مليار ريال سوف يؤدي الى رفع دالة الاستهلاك (والطلب الكلي) الى أعلى بمقدار ٣٠ مليار ريال (قيمة الخفض في الضرائب × MPC « $\frac{٣}{٤}$ ») وتؤدي الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الى زيادة دخول أصحاب البقالة ، والمطاعم ووكالات السياحة ، ومحطات البنزين ، وتجار السيارات . . الخ .

وهكذا ، فان عمل المضاعف سوف يؤدي الى تحقيق زيادة في الدخل قدرها ١٢٠ مليار ريال[٢] نتيجة لزيادة الانفاق الاستهلاكي بمقدار ٣٠ مليار ريال (قيمة الخفض في الضرائب «٤٠ مليار ريال × $\frac{٣}{٤}$ «MPC») وعلى هذا فان خفض الضرائب ، مثل الزيادة في الانفاق الحكومي ، يمكن ان يزيد الطلب الكلي ويدفع الاقتصاد القومي الى النمو حتى يصل الى مستوى التوظف الكامل .

(٢) ان مضاعف الضرائب «Mt» يساوي التغير في الدخل مقسوما على التغير في الضرائب ـــ وعلى ذلك فانه في المثال السابق يكون $\frac{١٢٠}{٤٠}$ = ٣ ويمكن حسابه رياضيا كما يلي :

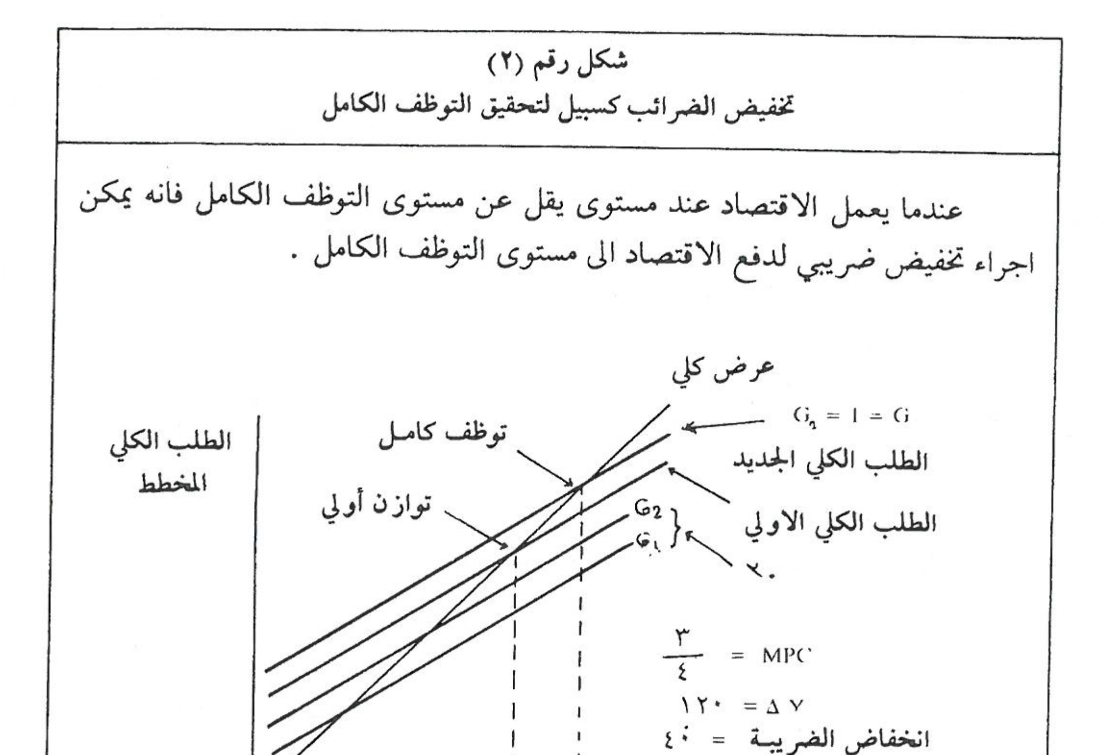
$$Mt = \frac{MPC}{1-MPC}$$

$$Mt = \frac{3/4}{1-34}$$

شكل رقم (٢)

تخفيض الضرائب كسبيل لتحقيق التوظف الكامل

عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى يقل عن مستوى التوظف الكامل فانه يمكن اجراء تخفيض ضريبي لدفع الاقتصاد الى مستوى التوظف الكامل .



فاذا تم تخفيض الضرائب ، فهل ينبغي خفض الانفاق الحكومي ليتحقق توازن الموازنة العامة ؟ لا يخفى أن خفض الانفاق الحكومي سوف يمنع زيادة الطلب الكلي الى المستوى المناسب للتوظف الكامل . وتشير سياسة احتواء الدورة الاقتصادية الى أنه على الحكومة ان تأخذ بسياسة عجز الموازنة مع خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي أثناء الاتجاه النزولي للدورة بهدف تحقيق المستوى التوازني للدخل عند مستوى التوظف الكامل .

السياسة المضادة للدورة الاقتصادية Countercyclical policy

هي السياسة التي تؤدي الى تحريك الاقتصاد في اتجاهات مضادة لفعل قوى الدورة

الاقتصادية . وهذه السياسة تحفز الاقتصاد أثناء مرحلة الانكماش الاقتصادي وتقيد الطلب أثناء التوسع الاقتصادي .

وكما رأينا في الفصل التاسع فان الاستثمار الخاص ينخفض بشدة خلال الكساد . وقد يرى بعض المخططين أن يدعم خفض الضرائب على الدخل بخفض الضرائب على منشآت الاعمال كذلك بهدف تشجيع الاستثمار . وترى بعض الوصفات السياسية الأخذ بمبدأ التعجيل باهلاك الالات الأمر الذي يخفض الأرباح الخاضعة للضرائب . وتخفيض الضرائب على دخول الشركات وذلك بهدف تشجيع الاستثمار . وهذه التخفيضات الضريبية سوف ترفع دخول المنشآت كما ترفع معدل العائد المتوقع للمشروعات الاستثمارية . وهذا يعني ان صانعي القرارات سوف يتجهون الى زيادة الانفاق الاستثماري ومن ثم ترتفع دالة الاستثمار الى أعلى . وهذا الاستثمار الاضافي سوف يؤدي الى زيادة الدخل من خلال المضاعف بقدر يساوي الزيادة في الاستثمار مضروبة في قيمة المضاعف .

السياسة المالية ومعالجة التضخم

Fiscal Policy for Dealing With Inflation

تتحقق العمالة الكاملة عندما يعمل الاقتصاد عند قمة طاقته الانتاجية . ماذا يحدث اذا أدى التوسع الاقتصادي الى الوصول الى مستوى الطلب الذي يفوق امكانيات الناتج المحتمل للاقتصاد القومي ؟ ونجيب على ذلك بأنه اذا تحقق معدل الانتاج عند مستوى العمالة الكاملة فان اية زيادة في الطلب سوف تؤدي الى ارتفاع الاسعار . ذلك أن فائض الطلب الكلي يكون تضخميا . والشكل رقم (٣) يوضح بيانيا الضغوط التضخمية التي تنشأ نتيجة فائض الطلب فعندما يكون الطلب الكلي $C_2 + I_2 + G_2$ تنشأ الفجوة التضخمية . والفجوة التضخمية هي الكمية التي يزيد بها الطلب الكلي عن الدخل عند مستوى الدخل الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة واستقرار الاسعار .

واذا تمكن صانع السياسة من التنبؤ بدقة بالتضخم فان السياسة المالية المقيدة يمكن ان تستخدم لمنع الفجوة التضخمية من الحدوث ومواجهة رفع الاسعار . ذلك أن تخفيض مستوى الانفاق الحكومي يؤدي الى انقاص الطلب الكلي مباشرة مؤديا بذلك الى إبقاء

الانفاق الكلي عند ($C_1 + I_1 + G_1$) وعلى العكس من ذلك قد تزيد الضرائب . وزيادة الضرائب على الافراد تؤدي الى تخفيض الدخل الممكن التصرف فيه الأمر الذي يؤدي الى تناقص الاستهلاك ، كما تؤدي زيادة الضرائب في قطاع الأعمال الى تقليل الاستثمارات . على أن دفع الضرائب ، وتخفيض الانفاق الحكومي قد يحقق فائضا في الموازنة العامة budget surplus وعندما ينشأ فائض الموازنة فان الضرائب تأخذ من تيار الدخل أكثر مما يضيفه الانفاق الحكومي . ويشير التحليل الكينزي الى أن هذه هي السياسة المناسبة التي توصف لمواجهة التضخم الناشيء عن فائض الطلب .

وعلى كل فاذا كانت السياسات المضادة للتضخم سوف تعمل بهذا الاسلوب كما يوضحه الشكل رقم (٣) فانه يصبح أمرا حيويا أن توضع سياسة التقييد التي أشير اليها فيما سبق موضع التنفيذ قبل الزيادة في مستوى الاسعار . ولنتذكر انه وفقا للنموذج الكينزي الذي يجري هذا التحليل في اطاره يفترض ان الاسعار غير مرنة في حالة الانخفاض . وعلى ذلك فانه اذا ارتفع مستوى الاسعار (وهذا يعني أن معدل التضخم قد تزايد ، فان السياسة المالية المقيدة restrictive fiscal ploicy) والتي يصحبها معدل منخفض للطلب سوف تؤثر ، في البداية على الاقل ، على الناتج اكثر من الاسعار[٢] .

ويلقى هذا التحليل الضوء على أهمية الوقت المناسب لتدخل الحكومة . فاذا تم توقع قوى التضخم ، فان السياسة المالية المقيدة تصبح هي السلاح الفعال في مواجهة التضخم ، ومع ذلك ، لو أن السياسة المالية المقيدة لم يعمل بها حتى بدء قوى التضخم في العمل فسوف تصاحب استراتيجية مواجهة التضخم آثار سلبية جانبية على الناتج الحقيقي .

السياسة المالية وعجز الموازنة

Fiscal Policy and Budget Deficits

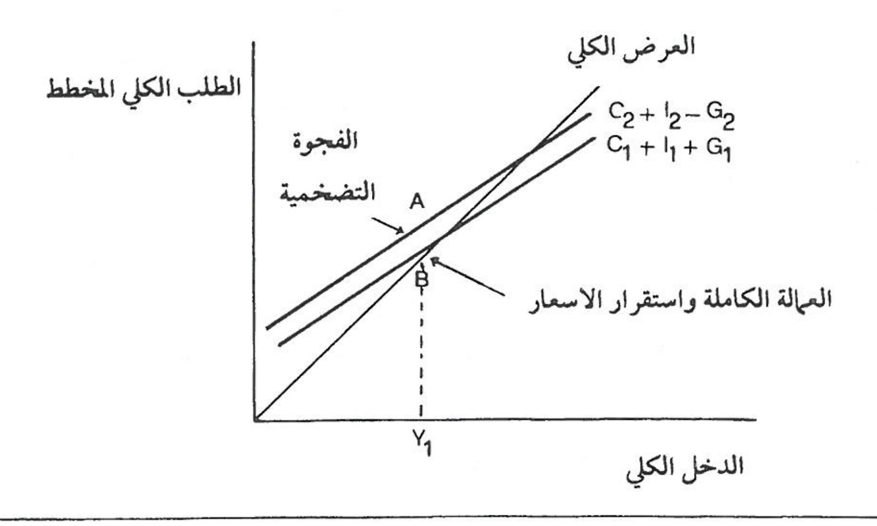
اعتقد معظم السياسيين ومخططي الموازنة في الخمسينات ان الضرائب ليست الا أداة يمكن عن طريقها زيادة الايرادات لتمويل الانفاق الحكومي . كما زعموا ان مشكلة

---

(٢) الكساد الذي حدث سنة ١٩٧٠ من هذا القرن يوضح هذه النقطة . فبعد تزايد معدل التضخم الى ٦٪ ، بعد ان كان ٢٪ - ٣٪ في الستينات ، فقد أخذت ادارة الرئيس نيكسون خلال سنتي ٦٨ - ١٩٦٩ بسياسة مالية مقيدة وقد شاركت السياسة المالية الاكثر تقييدا في الكساد الذي تحقق في السبعينات .

شكل رقم (٣)
سياسة مالية مقيدة لابطال الضغوط التضخمية

يؤدي الطلب الكلي المفرط مثل ذلك الذي يصوره الشكل $(C_2 + I_2 + G_2)$ الى ارتفاع الاسعار . فاذا تمكن صانع القرار من مواجهة هذا الطلب المفرط ، فان آثاره التضخمية يمكن أن تتوقف عن طريق سياسة مالية مقيدة . وعلى سبيل المثال فان الانفاق الحكومي يجب أن يخفض من أجل المحافظة على مستوى الطلب الكلي عند $(C_1 + I_1 + G_1)$.



الموازنة العامة تكمن في خلق التعادل بين الايرادات والنفقات ووفقا لوجهة نظر كينز فانه غالبا ما يكون من الحماقة ان تكون الموازنة هدفا نسعى الى تحقيقه . وفضلا عن ذلك فان العجز المخطط في الموازنة (السياسية المالية التوسعية) يكون مناسبا عندما يسود ركودا اقتصاديا ، والفائض المخطط في الموازنة (السياسية المالية المقيدة) يكون مناسبا عندما يتوقع صانع السياسة حدوث رواج تضخمي . وهكذا فان الظروف الاقتصادية العامة تحل محل الموازنة السنوية المتوازنة كمعيار ملائم لتحديد سياسة الموازنة .

العجز المخطط والعجز الفعلي Planned and Actual Deficits

ليست سياسة الموازنة العامة وحدها هي التي تؤثر على الظروف الاقتصادية ولكن

الظروف الاقتصادية تؤثر أيضا على مستوى الايراد ومستوى الانفاق الحكومي ، وهي لا تتوافق دائما مع تلك السياسة . وبعبارة أخرى أن سياسة الموازنة يمكن أن تولد آثارا غير مخططة ضارة بالانتاج . وعندما يعمل اقتصاد ما عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة فان تخفيض الضرائب قد يترتب عليه عجز أقل مما هو متوقع . وهذا يحدث عندما يحدث عجز الموازنة عن طريق العمل على زيادة الدخل وكذلك العمل على زيادة ايراد الضرائب . وعلى هذا فانه على الرغم من تخفيض معدلات الضرائب فان الايرادات الضريبية قد تتناقص بقدر صغير . وهناك ما يشير بأن ذلك هو ما حدث كنتيجة لتخفيض الضرائب في عام ١٩٦٤ بالولايات المتحدة الامريكية . فقد خفضت الضرائب على دخول الافراد اعتبارا من مارس ١٩٦٤ بنحو ٢٠٪ وخفض معدل الضرائب الاساسي على أرباح الشركات من ٥٢٪ الى ٤٨٪ . وكان التوقع المبدئي أن يكون العجز السنوي المخطط بين ١٠ بليون ، ١٥ بليون دولار خلال السنتين الماليتين ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ . ومع ذلك فقد نما الناتج القومي الاجمالي بسرعة خلال الفترة التالية لتخفيض الضرائب . ومع ثبات القوة الشرائية للدولار ، فان ايرادات الضرائب على الدخول الشخصية وأرباح الشركات خلال السنة المالية ١٩٦٥ (التي بدأت بعد أربعة اشهر من خفض الضرائب) كانت تزيد فعلا عن قيمتها في ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، وكانت جملة الضرائب المحصلة عند مستويات الدخل المرتفعة أكبر مما كان متوقعا . وبلغ العجز الفعلي في الموازنة الحكومية ١,٦ بليون دولار في ١٩٦٥ ، ٣,٨ بليون دولار في ١٩٦٦ وهو أقل كثيرا عن العجز المخطط للسنتين .

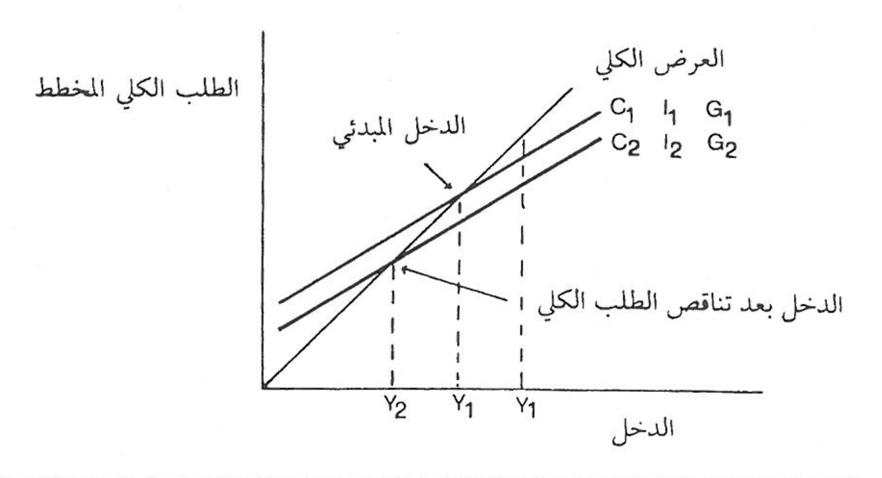
كيف لا يخفض العجز How Not to Reduce The Deficit

وفي الوضع العكسي ، عندما تتزايد الضرائب او يتناقص الانفاق لتجنب عجز الموازنة ، فان العجز قد يستمر ويوضح الشكل رقم (٤) ان هذا ما يحدث فعلا . دعنا نفترض ان الحكومة تواجه عجزا مبدئيا بسبب أن الدخل الكلي أقل من المستوى الذي يتحقق عند العمالة الكاملة . وقد يعمل السياسيون المؤيدون لسياسة توازن الموازنة العامة على زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي لتحقيق هذا التوازن . ومثل هذه السياسة تؤدي الى تدهور أشد في الظروف الاقتصادية . ذلك أن زيادة الضرائب تؤدي الى نقص الدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم يتناقص الاستهلاك والطلب الكلي . اما

شكل رقم (٤)

محاولة تحقيق توازن الموازنة يمكن ان تزيد الاوضاع سوءا

اذا كان اقتصاد ما يعمل عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة ، فان تخفيض الانفاق الحكومي و/ أو ارتفاع معدلات الضرائب سوف يؤديا بالطلب الكلي الى الانخفاض منتقلا الى ($C_2 + I_2 + G_2$) وسوف يتناقص الدخل . وعند المستوى المنخفض من الدخل ، تنشأ البطالة ، وتكون ايرادات الضرائب أقل مما هو متوقع . وبذلك قد يستمر العجز الفعلي في الموازنة .



تخفيض الانفاق الحكومي فيؤدي مباشرة الى تناقص الطلب الكلي . ومع تناقص الطلب ينتقل الخط($C + I + G$) الى أسفل مؤديا الى انخفاض المستوى التوازني للدخل بأضعاف قيمة الانخفاض في الطلب الكلي . وعند مستوى الدخل المنخفض هذا ، فان ايرادات الضرائب سوف تكون أقل مما هو متوقع ، حتى لو ارتفعت معدلات الضرائب . وعلى هذا ينشأ عجز فعلي في الموازنة رغم أن سياسة الموازنة قد صيغت أساسا لتجنب هذا العجز .

وهناك شواهد قوية على أن سياسات الموازنة في عامي ٥٨/ ١٩٥٩م في ظل إدارة الرئيس الامريكي ايزنهاور قد نتج عنها هذا النوع من العجز غير المخطط . ففي عام ١٩٥٨ كان معدل البطالة ٦,٨٪ وكان الاقتصاد يعمل بعيدا عن طاقته الكاملة . وقد خططت ادارة الرئيس ايزنهاور لتحقيق توازن الموازنة على الرغم من ظروف الاقتصاد

الامريكي في ذلك الحين . وكانت النتيجة هي استمرار مستويات البطالة المرتفعة خلال عام ١٩٦١ ، وبطء معدل نمو الدخل وعجز في الموازنة قدره ١٢,٩ بليون دولار ، وهكذا فانه على الرغم من التخطيط لتوازن الموازنة فقد كان العجز الفعلي للعام المالي ٥٨/ ١٩٥٩ أكبر عجز تحقق في أية سنة فيما بين الحرب العالمية الثانية وعام ١٩٦٨ . وكان ذلك نتيجة اولية للتخطيط لتوازن الموازنة مع خفض معدلات الضرائب واحداث عجز في الموازنة بهدف زيادة الدخل والعمالة .

مفهوم موازنة العمالة الكاملة The Full- Employment Budget Concept

ان الموازنة مفهوم معقد ، ولا يوجد مؤشر وحيد يمكن ان يعبر عنها أو يعكس تأثيرها على الاقتصاد بدقة . والعجز الفعلي للموازنة (أو الفائض) لا يكشف عن مصدره ، وعلى ذلك فانه قد يبين أو لا يبين اتجاهات السياسة الاقتصادية . فاذا كان العجز على سبيل المثال قد تحقق ، فانه من الاهمية ان نتعرف فيما لو كان ذلك العجز مخططا ـ نتيجة للسياسة التوسعية ـ أو عجز غير مخطط ـ كنتيجة لسياسة غير ملائمة يصاحبها كساد ، كما كان الحال في عهد إدارة الرئيس ايزنهاور والعجز الذي حدث في عام ٥٨/ ١٩٥٩م .

وفي محاولة لحل هذه المشكلة ، ابتكر الاقتصاديون ملخصا احصائيا لعزل :

(أ) اثر الموازنة على الاقتصاد ، عن
(ب) اثر الاقتصاد على عجز أو فائض الموازنة .

وهذا الملخص الاحصائي يطلق عليه موازنة العمالة الكاملة ، وهو عبارة عن تقدير لما يجب أن تكون عليه الايرادات والنفقات الحكومية عند مستوى العمالة الكاملة ، أي مستوى النشاط الذي تصاحبه بطالة بنسبة ٥,٥٪ . وتقيس موازنة العمالة الكاملة تقديرات الموازنة لمعدل العمالة المرتفع في المدى الطويل وبذلك يمكن التخلص من تأثير التغيرات في النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على العجز او الفائض الفعلي في الموازنة .

وعندما يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة تكون الموازنة الفعلية وموازنة العمالة الكاملة متساويتين . على أن مفهوم موازنة العمالة الكاملة اكثر أهمية عندما يكون المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي يختلف أساسا عن مستوى العمالة الكاملة في المدى الطويل . فاذا كان هناك عجز في موازنة العمالة الكاملة ، فان هذا يشير الى أن السياسة

المالية سياسة توسعية ، حيث أن صانعي السياسة خططوا عجز الموازنة . وبنفس الطريقة فان الفائض في موازنة العمالة الكاملة يشير الى أن السياسة المالية سياسة مقيدة . وعلى نقيض ذلك ، اذا كانت الموازنة التقديرية للعمالة الكاملة شبه متوازنة (أو تحقق فائضا) فان ذلك يعني غياب الحافز المالي ، حتى لو ان العجز الفعلي للموازنة كان كبيرا .

والاقتصاديون ليسوا على اتفاق تام بشأن المعالم الرئيسية الدقيقة التي تستخدم في حساب الموازنة التقديرية للعمالة الكاملة . وحيث انه ليس هناك تعريفا حاسما للعمالة الكاملة فان الحسابات القائمة على فروض بديلة تكون ممكنة بوضوح . وعلى الرغم من أن تقديرات ميزانية العمالة الكاملة تقدم بعض المؤشرات التي يعول عليها من السياسة المالية الا انها قد تكون مؤشرات غير مثالية للحوافز او القيود المالية . ويعتقد معظم الاقتصاديين بانها تؤدي وظيفتها بشكل أكثر فائدة عندما يرتبط استخدامها مع البيانات الفعلية لعجز أو فائض الموازنة .

المحددات العملية لاستراتيجية ادارة الطلب

Practical limitation of Demand- Mangement Strategy

إن اجراء التغييرات المالية التي تدعم المستوى المرتفع للتوظف وفي نفس الوقت تقلل من عدم الاستقرار الاقتصادي يعد أمرا أصعب مما تخيله معظم الاقتصاديين في منتصف الستينات في الولايات المتحدة الامريكية . وتشير النظرة الخلفية إلى أن التعديلات المالية في الماضي في الولايات المتحدة الامريكية كانت تعبث بالاستقرار . فالقيود المالية التي وضعت لتقاوم التضخم ، كانت ، أحيانا ، تشكل قيدا أشد على الاقتصاد الامر الذي ساهم في بدء الكساد وتزايده ، ومن ناحية أخرى فإن السياسات الاقتصادية الكلية التوسعية . قد حفزت الاقتصاد أكثر من اللازم ومن ثم عملت على تغذية التضخم .

ولكن لماذا فشل صانعو السياسة في وضع السياسات المتناسقة التي يعتمد عليها ، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضوء ما يعرفون عن ادارة الطلب ؟ هذا السؤال ليس من السهل الاجابة عليه . أنه من الاهمية التعرف على أن المحافظة على المستوى المناسب من الطلب الكلي يعتبر مهمة شديدة التعقيد . ذلك أن كلا من القوى الاقتصادية والسياسية لها دخل بهذا الموضوع . فعلى الرغم من أن السياسة المالية وسيلة فعالة في

مقاومة الكساد الخطر ، فإن احتمال هيمنتها الكاملة على قوى الدورة الاقتصادية يضعف إلى حد كبير نتيجة للعوامل الاربعة التالية :

(١) **الاخطاء المتوقعة ، والفجوات الزمنية تخلق صعوبة في اختيار الوقت الصحيح لتنفيذ** السياسة المالية ذلك أن صانعي السياسة ، شأنهم شأن صانعي القرارات الاخرى يجرون اختباراتهم في اطار معلومات غير كاملة . فالمقدرة على التنبوء بحلول الكساد أو زيادة حدة التضخم محدودة للغاية . وعلى ذلك فإن الظروف الاقتصادية التي تستدعي تغيير السياسة المالية ربما تكون قائمة ، أو تزداد سوءا قبل التعرف عليها تماما . وحتى بعد التعرف على ضرورة تغيير السياسة ، فإنه يكون هناك فترة زمنية قبل أن يبدأ سريان التغيير . حيث يدرس المتخصصون المشكلة ، والسلطات التشريعية يجب أن يكون لها دورها ، كما أن أعضاء السلطة التشريعية يجب أن يقتنعوا بأن القرار المقترح فيه فائدة للدولة . كل هذه الامور تستغرق وقتا .

وحتى بعد حدوث التغيير ، فإن تأثيره الرئيسي لن يتم في الحال . وإذا كان الانفاق الحكومي سوف يزداد فإن هناك وقتا مطلوبا لتسلم العروض المقدمة للحكومة وابرام العقود الجديدة . وقد يكون المتعاقدون غير قادرين على بدء عملهم بالشكل الصحيح . وعلى الرغم من أن تخفيض الضرائب سوف يحفز الاقتصاد عادة على نحو أكثر سرعة فإن التأثير الجانبي للمضاعف لا يدرك إلا بمرور الوقت . وباختصار فإنه يصعب تماما أن يتم التنسيق بين سياسات ادارة الطلب والظروف الاقتصادية الفعلية نتيجة للعوامل التي لا يمكن تجنبها والمتولدة عن تنفيذ السياسات ، وتفسير آثارها .

(٢) **إذا كان الانكماش الاقتصادي** economic slump قد وقع في منطقة جغرافية معينة أو بين مجموعة ما من القوة العاملة ، فإن الاخذ بحافز اقتصادي عام قد يكون غير فعال . ذلك أن الاثار المنشطة لخفض الضرائب أو الزيادة العامة في الانفاق الحكومية سوف تنتشر آثارها في الاقتصاد ومن ثم يزداد الطلب على جميع المنتجات . وإذا كان الانكماش الاقتصادي واسع الانتشار فإن هذا الحافز الاقتصادي العام يكون مفيدا .

ومن ناحية أخرى ، إذا كان تدهور الاوضاع الاقتصادية قد حدث في صناعة ما (صناعة السيارات مثلا) أو في أقليم جغرافي معين أو في مجموعة ما من قوة العمل (مثل العمال غير المهرة) . فإن الحافز العام للاقتصاد ربما يولد ضغوطا تضخمية في

قطاعات اقتصادية أخرى بينما يمكن علاج الكساد في المناطق التي اصابها الكساد بشكل خاص . وعلى سبيل المثال إذا كانت البطالة عالية في منطقة ما (مثل غرب فرجينيا بأمريكا) فإن الزيادة العامة في الطلب قد تلعب دورا ضيئلا في علاجها .

وعندما تكون الظروف الاقتصادية المتدهورة محلية ، فإن العلاج الجزئي يكون ضرورة . وحينئذٍ يجب أن يحدد هدف السياسة المالية بعناية ، إذا أريد لها أن تكون سياسة فعالة . وفي مثل هذه الظروف فإن برامج انفاق حكومية مخططة بعناية تكون أفضل من اجراء تخفيض عام في الضرائب . ومن الناحية النظرية ليس هناك سبب لعدم تنوع كثير من الحوافز المالية أو معظمها . ومع ذلك فإن اقتصاديات هذا الاسلوب أفضل من مظاهره السياسية .

(٣) تشير نظرية الاختيار العام إلى أن السياسة المالية المرنة Discretionary Fiscal Ploicy تكون لها آثار تضخمية . وإذا كانت السياسة المالية تعمل في اتجاهات مضادة للدورة الاقتصادية فإنها يجب أن تتفاعل مع الظروف الاقتصادية المتغيرة . وحيث يكف الاقتصاد عن التراجع ويبدأ في التوسع فإن السياسة المالية يجب أن تستجيب لذلك : وفي الحالة المثلى يجب أن تنتقل من التحفيز إلى التقييد . ولكن الاقتصاديين ينسون أحيانا أن السياسة المالية في دنيا الواقع يتم تنفيذها من خلال عملية تشريعية لصنع القرار والسياسيون يهتمون عادة ، بتأثير السياسة المالية على مستقبلهم الانتخابي . والاختيارات المالية ، شأنها شأن الاختيارات السياسية توفر لاعضاء السلطة التشريعية أداة لتحقيق الاهداف السياسية والطموحات الشخصية . ذلك أن اختيارات السياسة المالية تتأثر بالاعتبارات السياسية .

إن نظرية الاختيار العام تشير إلى أن السياسات المالية غير متماثلة حيث أن صانع القرار السياسي يميل إلى اتباع السياسة التوسعية أكثر من اتباع السياسة المالية المقيدة . إذ أن تخفيض الضرائب وبرامج الانفاق (ومن ثم عجز الموازنة) تتيح للسياسيين أن يقدموا منافع إلى اتباعهم . وهذه المنافع سوف تنتشر بين الناخبين . وفي اطار شعبية برامج الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب يكون متوقعا أن يسرع السياسيون إلى تنفيذ الحافز الاقتصادي بما يمكن من تحفيز الاقتصاد كنتيجة لتلك السياسات . وعلى العكس فإن تخفيض الموازنة ، وزيادة الضرائب سوف يتطلب من السياسيين تأييد أما تخفيض المبالغ المخصصة لقطاع السلع العامة التي يحصل عليها

مؤيدوهم أو زيادة معدلات الضرائب . ويعارض السياسيون الاتجاهات الخاصة بفرض معدلات مرتفعة من الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي حتى عندما تصبح مثل هذه السياسات هي الاكثر ملائمة للاوضاع القائمة .

وعلى ذلك فإن الاعتبارات السياسية ـ وهي تهتم بالشعبية بين المؤيدين ـ تميل إلى جعل السياسات التوسعية أكثر جاذبية من السياسات المقيدة ، بالنسبة لصانعي القرار السياسي . وهذا يقلل من احتمال تنفيذ عمل مالي متوازن [٣] .

(٤) **التأثيرات الثانوية للسياسة المالية قد تضعف من آثارها المرغوبة** . دعنا نفترض أن صانعي السياسة يرغبون في التوسع في الانفاق الحكومي لتحفيز الطلب . فإذا كان الانفاق الحكومي الاضافي يتم تمويله من طريق الاقتراض ، فإن الطلب على القروض المتاحة يتزايد ، ومن ثم ينشأ ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة ، وخاصة مع مرور الوقت إلى انخفاض مستوى الاستثمار الخاص ، ومشتريات السلع المعمرة . وليس يخفي أن أي تخفيض في الانفاق الخاص يؤدي على الاقل ، إلى تقليل التأثير التوسعي المتولد عن الانفاق الحكومي الاضافي . وإذا رفعت الضرائب بهدف تمويل الانفاق الاضافي ، فإن هذه الوسيلة سوف يضعف الانفاق الخاص . ذلك أن معدلات الضرائب العالية سوف تخفض الدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم ينخفض مستوى الانفاق الاستهلاكي . وقد تضعف الاثار الثانوية أثر السياسة المالية المقيدة . دعنا نفترض أن الحكومة خفضت انفاقها و/ أو زادت من الضرائب بهدف تحقيق فائض في الموازنة حينئذٍ ينخفض طلب الحكومة على القروض المتاحة نتيجة لوجود فائض في الموازنة ومن ثم يتولد ضغط لخفض سعر الفائدة . ويؤدي انخفاض سعر الفائدة بدورة إلى تشجيع الاستثمار الخاص أو يؤدي بصورة جزئية على الاقل ، إلى اضعاف أثر السياسة المقيدة التي اتبعتها الحكومة .

عوامل الاستقرار الذاتية Automatic Stabilizers

هناك عدد قليل من البرامج المالية التي تؤدي تلقائيا إلى المساعدة على استقرار

(٣) Sce James M. Buchanan and Richard E. Wagner, Democracy in Deficit- The Political Legacy of Lord Keyns (New York Acadimic Press, 1977), for additional discussion of this topic.

الاقتصاد دون الحاجة إلى عمل تشريعي ، وبذلك يمكن علاج مشكلة التوقيت الصحيح إلى حد بعيد .

وعوامل الاستقرار الذاتي أو التلقائي هي عوامل تؤدي تلقائيا إلى تعزيز عجز الموازنة خلال الكساد ، ودعم فائض الموازنة خلال الازدهار التضخمي حتى بدون تغيير السياسة المالية .

وعندما ترتفع البطالة وتسوء الظروف الاقتصادية لقطاع الاعمال تؤدي عوامل الاستقرار هذه تلقائيا إلى تخفيض الضرائب ، وزيادة الانفاق الحكومي ومن ثم تحقن الجهاز الاقتصادي بجرعة منشطة . ومن جانب آخر تساعد عوامل الاستقرار الذاتي على الحد من الازدهار الاقتصادي ، وتنمية حصيلة الضرائب وخفض الانفاق الحكومي . ونشير فيما يلي إلى ثلاثة من عوامل الاستقرار الذاتي لها أهميتها الخاصة .

١ ـ تعويضات البطالة : Unemployment Compensation

عندما ترتفع البطالة تتناقص حصيلة ضريبة تعويضات البطالة بسبب انخفاض مستوى التوظف . وسوف تتزايد المدفوعات لأن الكثير من العمال يحصلون على المزايا التي تنص عليها برامج تعويضات البطالة . وسوف يواجه البرنامج عجزا تلقائيا أثناء هبوط مستوى النشاط الاقتصادي . وعلى النقيض من ذلك ، عندما تكون معدلات البطالة منخفضة فإن حصيلة الضرائب من البرنامج سوف تتزايد لأن معظم الناس يعملون . وسوف تنخفض المدفوعات في صورة مزايا يحصل عليها العاطلون بسبب انخفاض مستوى البطالة . ويحقق البرنامج فائضا تلقائيا أثناء الظروف الاقتصادية الجيدة . وعلى ذلك فإن هذا البرنامج يولد أثرا مرغوبا فيه على اتجاه الطلب الكلي ، دون تغير في السياسة المالية[٤] .

٢ ـ الضرائب على أرباح الشركات Corporate Profit Tax

تشير الدراسات الضريبية إلى أن الضرائب على أرباح الشركات تعمل في اتجاه مضاد للدورة الاقتصادية أكثر من غيرها من عوامل الاستقرار الذاتي ، وهذا يتحقق لأن أرباح الشركات تكون شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية . ففي أثناء الكساد تتناقص أرباح الشركات بشدة ومن ثم تتناقص مدفوعات ضرائب الشركات . وذلك لأن

---

(٤) رغم أن تعويض البطالة له آثار على الطلب مرغوبة لمواجهة الدورة فإنها تضعف الحافز لقبول فرص العمل المتاحة . ونتيجة لذلك وجد الباحثون أن نظام تعويض البطالة القائم يزيد في الواقع المعدل العادي للبطالة في الأجل الطويل . وهذا الموضوع سوف يبحث بالتفصيل في الفصل ١٦ .

الانخفاض الحاد في ايرادات الضرائب يؤدي إلى زيادة حجم العجز الذي تواجهه الحكومة . وفي أثناء التوسع الاقتصادي تتزايد أرباح الشركات بسرعة أكبر من زيادة الاجور ، والدخل ، أو الاستهلاك . وذلك التزايد في ارباح الشركات يؤدي إلى تزايد ما يدفعه قطاع الاعمال من ضرائب أثناء التوسع الاقتصادي ، وعلى ذلك فإن مدفوعات الضرائب سوف تتزايد أثناء التوسع وتنخفض بشدة أثناء الانكماش الاقتصادي ، وذلك ما لم يحدث تغير في سياسة الضرائب .

٣ ـ ضرائب الدخل التصاعدية Progressive Income Tax

في أثناء التوسع الاقتصادي يتزايد دخل المستهلك الممكن التصرف فيه وذلك بسرعة أقل من التزايد في الدخل الكلي ، ويتحقق ذلك لأنه مع الدخول المرتفعة ، فإن نظام الضرائب التصاعدية يدفع الكثير من الناس إلى الشرائح الضريبية الاعلى . وعلى ذلك تتزايد حصيلة الضرائب لـ : (أ) ارتفاع الدخل ، (ب) ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل الحدي . ومن ناحية أخرى فإنه عند تناقص الدخل فإن الكثير من الناس سوف يدفعون معدلات ضريبية منخفضة ، بما يخفض ايرادات الحكومة من الضرائب . ومع ذلك فإنه عند حدوث التضخم في أثناء الكساد فإن التأثير الطبيعي المضاد للدورة الاقتصادية على هيكل الضرائب التصاعدية سوف يزول . حيث يدفع التضخم دافعي الضرائب إلى شرائح ضريبية أعلى حتى لو أن دخلهم الحقيقي يتناقص . وفي أثناء التضخم الركودي فإن الضرائب التصاعدية على الدخل تحدث تأثيرا سلبيا على الطلب الكلي [٥] .

نظرة إلى الأمام

لقد ركزنا حتى الآن على جانب الطلب في السوق الكلية للسلع والخدمات . ويجب علينا الآن أن ندخل العرض الكلي في تحليلنا . وسيكون هذا هدفنا في الفصل ١١ .

(٥) ترتبط الضريبة على الدخول الشخصية في الولايات المتحدة الامريكية بالرقم القياسي للأسعار اعتبارا من سنة ١٩٨٥ . وسوف يؤدي هذا إلى الغاء قدرة التضخم على دفع الأفراد إلى شرائح ضريبية أعلى عندما لا ينمو دخلهم الحقيقي . وعلى هذا فإن ربط الضريبة بالرقم القياسي للاسعار يخفض ايرادات الضريبة على الدخول الشخصية كنسبة من الدخل إذا انخفض الدخل الشخصي الحقيقي خلال الركود التضخمي . وبالمثل ، سوف تزيد الايرادات ، كنسبة من الدخل عندما يزداد الدخل الشخصي الحقيقي خلال رواج اقتصادي لذلك فإن ربط الضريبة بالرقم القياسي للأسعار سوف يجعل الضريبة على الدخل الشخصي عاملا قويا للاستقرار الذاتي .

الأهداف التعليمية للفصل

١ ـ السياسة المالية أداة يمكن استخدامها لتخفيف الاضطرابات الاقتصادية التي تنشأ عن تقلبات الطلب الكلي .

٢ ـ عندما تكون الموارد في الاقتصاد غير مستغلة استغلالا كاملا فإن زيادة النفقات الحكومية ، مع ثبات الضرائب ، تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتدفع الاقتصاد إلى مستوى أعلى للدخل الحقيقي والتوظف .

٣ ـ يمكن استخدام خفض الضرائب أيضا كأداة لدفع الاقتصاد نحو التوظف الكامل . فعندما تخفض الضرائب يرتفع الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين ومن ثم يزداد الاستهلاك . وعند المستوى الأعلى للاستهلاك يرتفع الدخل الحقيقي والتوظف . ولا يخفي أن خفض الضرائب يؤثر على الاستهلاك بسرعة ، عادة ، لأن النظام الضريبي يمارس أثره على الدخل الممكن التصرف فيه في الحال .

٤ ـ يمكن استخدام السياسة المالية المقيدة (ضرائب أعلى أو انفاق حكومي أقل) في علاج الضغوط التضخمية . وفي مواجهة التضخم قد يكون تحقيق فائض مخطط في الموازنة العامة اجراء مناسبا .

٥ ـ ترفض وجهة النظر الكينزية فكرة توازن الموازنة الحكومية سنويا ويوحي التحليل الكينزي أن الظروف الاقتصادية العامة يجب أن تكون المحدد الرئيسي للسياسة المالية . فعندما يواجه الاقتصاد ركودا فإن السلطات المالية لا بد أن تحدث عجزا في الموازنة . وعلى العكس من ذلك ، عندما يواجه الاقتصاد رواجا تضخميا فإن تحقيق فائض يكون لازما .

٦ ـ إن التوقيت المناسب مسألة حيوية بالنسبة لنجاح السياسة المالية فإذ لم يتم العمل المالي في توقيت مناسب فقد يعوق الانتاج فإذا نفذت سياسة مالية انكماشية خلال فترة ركود فسوف تطيل مدته وتزيد قسوته . وإذ طبقت سياسة مالية توسعية رغم اتجاه الاقتصاد إلى التضخم أو اقترابه منه فسوف تزداد الظروف التضخمية سوءاً .

٧ ـ إن موازنة التوظف الكامل مقياس لما تكون عليه النفقات والايرادات إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل . فهي توفر لنا ملخصا احصائيا مفيدا لدرجة نشأة الفائض أو العجز عن السياسة المالية وتعكس موازنة التوظف الكامل ، بشكل عام ، أثر السياسات المالية على الاقتصاد بصورة أوضح مما تقوم به الموازنة الفعلية .

٨ ـ تشير النظرية الاقتصادية إلى أن هناك حدودا ترد على الفاعلية المتوقعة للسياسة المالية

المرنة كأداة لتحقيق الاستقرار . فهناك غالبا فجوة بين الزمن الذي تنشأ فيه الحاجة إلى تغيير السياسة والزمن الذي تقر السلطة التشريعية فيه هذا التغيير . وحتى بعد اقرار تغيير السياسة المالية فلا بد أن يمضي وقت قبل أن تولد السياسة آثارها الرئيسية . وإذا كان الكساد الاقتصادي قد حل بمنطقة جغرافية معينة أو أصاب مجموعة محددة من قوة العمل ، فإن الأخذ بحافز مالي عام قد يكون غير فعال نسبيا . وقد تواجه فاعلية وتوقيت السياسة المالية صعوبة أيضا بسبب الاعتبارات السياسية . فالمنظمون السياسيون يجدون اغراء في الانفاق ولكنهم يكرهون فرض الضرائب وعلى ذلك ، سوف يجدون عجز الموازنة أكثر جاذبية عن الفائض فيها . وعلى ذلك يحتمل أن تتسم ادارة السياسة المالية بالتحيز للتضخم كما أن الآثار الثانوية للسياسة المالية (مثل المعدلات الأعلى للفائدة بسبب عجز الموازنة) قد تضعف ، ولو جزئيا ، الآثار المرغوبة لهذه السياسة . ولا يخفى أن كلا من هذه العوامل يجعل الاستخدام الفعال للسياسة المالية المضادة للدورة الاقتصادية أمرا معقدا .

٩ - يعمل تعويض البطالة ، وضرائب الشركات ، والضريبة التصاعدية على الدخل كعوامل استقرار ذاتية لانهم يشاركون ذاتيا في عجز الموازنة خلال فترات الانكماش ، وفي فائض الموازنة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل .

طريقة التفكير الاقتصادي

١ - افترض أنك عضو بالمجلس الاقتصادي الاستشاري للرئيس . وقد طلب منك أن تعد دراسة عن «ما هي السياسة المالية المناسبة خلال الـ ١٢ شهراً القادمة ؟» اكتب هذه الدراسة مبيناً (أ) الوضع الحالي للاقتصاد (أي معدل البطالة ، نمو الدخل الحقيقي ، معدل التضخم) .

(ب) اقتراحاتك في شأن السياسة المالية . وهل لا بد أن تكون السياسة المالية متوازنة ؟ أذكر الأسباب التي تستند اليها اقتراحاتك .

٢ - إذا كان اقتصاد ما يواجه معدل بطالة ٧٪ بينما ترتفع الأسعار بمعدل سنوي ٢٪ فاذكر رأيك عن السياسة المالية المناسبة إشرح الاسباب التي تستند اليها .

٣ - «من الخطأ أن نتوقع أن تكون السياسة المالية متماثلة في الحياة العملية : فالسياسيون يسرون لاحداث عجز في الموازنة خلال الاوقات السيئة لدعم الاقتصاد ، ولكنهم

يفشلون بالتأكيد لتخطيط فائض عندما يكون ذلك لازماً لوقف الضغوط التضخمية . لذلك فإن السياسة المالية تتحيز للتضخم» هل توافق على هذا الرأي ؟ ولماذا ؟

٤ ـ ما هي عوامل الاستقرار الذاتية ؟ اشرح المزايا الرئيسية لهذه العوامل .

٥ ـ ما هو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير ؟

«يرى الكينزيون أن عجز الموازنة العامة يحفز الإقتصاد ، ولكن الدليل التاريخي يخالف هذا الرأي إلى حد كبير ، فقد إرتبط عجز قدره ١٢ بليون دولار ١٩٥٨ في الولايات المتحدة بحدوث ركود خطيرة وليس توسعاً ، وقد واجهت الولايات المتحدة ركزداً عام ١٩٦٠ ومن الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ رغم وجود عجز من الموازنة العامة . كما حققت الموازنة العامة عجزاً كل عام من ١٩٣١ من ١٩٣٩ ومع ذلك إستمر الإقتصاد يتجه إلى الكساد . فعجز الموازنة لم يؤدي إلى نمو الناتج القومي الاجمالي والتوظف» .

الفصل الحادي عشر

العرض الكلي والسياسة المالية والإستقرار

الفصل الحادي عشر
العرض الكلي والسياسة المالية والاستقرار

Aggregate Supply, Fiscal Policy and Stabilization

لقد اعترف الاقتصاديون المتخصصون في الاقتصاد الجزئي ، لعدة سنوات ، بأهمية كل من الطلب والعرض وأنه من الخطأ أن يتم التركيز على أحدهما إلى الدرجة التي يتدنى فيها الاهتمام بالاخر إلى ما يقرب من حد الغائه . ومن ناحية أخرى ، ركز المتخصصون في الاقتصاد الكلي على دراسة جانب الطلب تحت تأثير أحداث الكساد العالمي الكبير . ومع ذلك فقد استعيد التوازن بين دراسة الجانبين بسرعة . فالعرض ، شأنه شأن الطلب أحد المكونات الاساسية لدراسة الاقتصاد الكلي والجزئي .

ولا يخفى أن التحليل الاقتصادي للاسعار والانتاج والتوظف قد ركز على جانب العرض في السوق . وأعتقد الاقتصاديون التقليديون أن الانتاج الكلي يتحدد بالعوامل التي تمارس آثارها على جانب العرض . وفضلا عن ذلك فقد بين هؤلاء التقليديون أن الزيادة في الطلب الكلي لاتغير من الانتاج الكلي ولكنها تقود فقط إلى التضخم . كما زعموا بأن الانخفاض في الطلب الكلي انما يؤثر على مستوى الاسعار دون أن يحدث تغيرا في الانتاج الحقيقي .

وليس ثمة ريب أن الكساد العظيم والاتجاهات الاقتصادية الانكماشية الاخرى انما تؤكد خطأ الفكر التقليدي المتعلق بالطلب الكلي . ذلك أن مرونة الاسعار عند حدوث انكماش اقتصادي لا يمكنها أن تستعيد التوظف الكامل بسرعة بسبب انخفاض الطلب الكلي . ومع ذلك فإن الظروف الاقتصادية التي سادت الولايات المتحدة الامريكية خلال السبعينات تؤكد صحة وجهة نظر التقليديين بالنسبة لجانب العرض . فقد حددت عوامل العرض قدرة الاقتصاد الامريكي على تنمية الانتاج . على أن العرض ليس هو كل شيء في القضية ولكن له أهميته التي لا يمكن انكارها .

وفي هذا الفصل نبحث محددات العرض الكلي في النموذج الاقتصادي الذي ندرسه . وسوف نأخذ في الاعتبار العوامل الرئيسية التي تعمل على تغيير محددات الانتاج في الاقتصاد القومي . وأخيرا سوف ندرس أثر الضرائب على الانتاج والتوظف والاسعار باعتبارها أحد العوامل التي تولد آثارا قوية على الاقتصاد القومي .

محددات العرض الكلي

The Determinants of Aggregate Supply

إن السلع ليست هدايا تقدمها لنا الطبيعة . إذ لا بد أن يبذل الناس جهدا وطاقة على أساس ما حققوه من معارف علمية لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة قبل أن تظهر هذه السلع الى حيز الوجود لتكون في متناول المستهلكين والمستثمرين ، والحكومة . فماذا يحدد عرض السلع والخدمات ؟ والواقع أن هناك ثلاثة محددات أساسية للعرض الكلي ، هي[1] :

(١) كمية (ونوعية) الموارد المستخدمة في عملية الانتاج .
(٢) كفاءة استغلال هذه الموارد .
(٣) التقنية (التكنولوجيا) المستخدمة في الانتاج .

وعلينا أن نسعى لشرح وبيان كل من هذه العوامل الرئيسية المحددة للعرض الكلي (الانتاج) .

أ) استخدام الموارد resource utilization

إذا فرضنا بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فإنه مع زيادة كمية (ونوعية) الموارد المستخدمة في عملية الانتاج فان العرض الكلي سوف يزداد . ولكن ، دعنا نتذكر دائما أن الموارد تتسم بالندرة . لذلك فإن الموارد المتاحة في اقتصاد ما تشكل قيدا على العرض الكلي في أية لحظة من الزمن . ومع مرور يتغير حجم (ونوع) الموارد المتاحة للمجتمع . فالسلع الرأسمالية تبلى بالاستخدام والتقادم . ولذلك لا بد من استثمار لاستبدال الآلات والاصول للاخرى التي بليت خلال فترة ما . وفضلا عن ذلك فإن الاستثمار يمكن أن يزيد من رأس المال الطبيعي مخففاً بذلك القيود على زيادة العرض الكلي . كما يؤثر مستوى المعرفة والمهارة لقوة العمل - عرض الموارد البشرية العاملة - على الطاقة الانتاجية لاقتصاد ما . وليس يخفي أن الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية الخبرة عامل أساسي وضروري لتنمية الموارد البشرية التي تلعب هذا الدور الحيوي في عملية الانتاج .

ان الموارد الانتاجية الكامنة لن تعمل على تنمية العرض الكلي الا أذا اشتركت في عملية الانتاج . وليس ثمة ريب أن القيود التي تفرض على رأس المال البشري والقرارات

---

(١) ان تحليل العرض يرتبط بمنحى امكانيات الانتاج الذي شرح في الفصل الثاني .

الفردية انما تحد من القدرة الفعلية على تنمية الموارد ، كما أن ندرة رأس المال الطبيعي تحدد نطاق الموارد في أقتصاد ما . وعلى سبيل المثال ، فان شخصا لايعمل لانه يفضل تعويض البطالة ووقت الفراغ على الاعمال المتاحة ، لايضيف للانتاج الجاري أكثر مما يضيفه شخص ليس في عداد قوة العمل . كما أن فتى تحت التمرين ويحصل على أجر بموجب تشريع الحد الادنى للاجور لا يعد جزءاً فعالاً في قاعدة الموارد في اقتصاد ما . وعلى ذلك يمكن القول أن حجم قاعدة الموارد الفعلية تتأثر بكل من الندوة القيود التي تفرض على الموارد البشرية ومن ثم لا تحث على استغلال الموارد .

ب) الكفاءة الاقتصادية economic efficiency

ليس ثمة ريب أن الكفاءة في استغلال الموارد تؤثر على العرض الكلي . ذلك ان المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تحفز الافراد على التخصص في مجالات يتمتعون فيها بمزايا نسبية عالية وأن يشتركوا في تبادل يحقق لهم مزايا متبادلة ، هي مقومات أساسية لتحقيق الكفاءة والفاعلية في أستغلال الموارد . ففي غياب مزايا تقسيم العمل والجهد المشترك بين المشتركين في العملية الانتاجية ينخفض العرض الكلي كثيرا عن القدرات الاقتصادية الكامنة . وليس ثمة ريب أن السياسة العامة يمكنها أن تشارك في رفع مستوى كفاءة استخدام الموارد لو حققت :

(أ) مناخا مستقراً يمكن الاسواق المتنافسة أن تحقق رواجا وأنتعاشا

(ب) علاجا فعالا عندما تكون الاثار الخارجية مصدرا لسوء استخدام الموارد .

(ج) المستوى المناسب للسلع العامة[٢] .

ومع ذلك فان السياسة العامة قد تكون سببا لعدم الفاعلية . ومثل ذلك ، أن يشجع الهيكل الضريبي الافراد على شراء سلع وخدمات ذات تكلفة أنتاجية أعلى من قيمتها الاستهلاكية الفعلية ، فيترتب على ذلك خسارة أقتصادية . وبالمثل ، فان القواعد التنظيمية التي تؤدي الى زيادة النفقات عن المنافع سوف تخفض من حجم العائد الاقتصادي . وسوف نحلل أثر السياسة على الكفاءة الاقتصادية بشيء من التفصيل ، فيما بعد .

جـ) التقنية technology

يقصد بتطوير التقنية أكتشاف أسلوب جديد وأفضل لفعل شيء ما ، مثل أسلوب

---

(٢) انظر الفصل الرابع لمعرفة تفاصيل اضافية من الدور الايجابي المحتمل للحكومة في كل من هذه المجالات .

جديد للانتاج يؤدي الى خفض النفقات أو منتج جديد يكون أفضل أقتصاديا من المنتجات السابقة . وليس ثمة ريب أن التقدم العلمي السريع يلعب دوراً أساسياً في تطوير التقنية «التكنولوجيا» فعندما يكتشف العلماء أسلوبا جديدا يخفض نفقات تحويل الرمال الى طوب مسلح بقدرة حسابية تفوق آلاف المرات قدرة العقل البشري ، فان هذا الاسلوب يؤدي الى نمو الانتاج « العرض الكلي» . ويتمثل التطور التقني أحيانا في مجرد أنتشار فكرة جديدة تمكننا من زيادة انتاجية المجتمع من الموارد القائمة .

ان النظام الاقتصادي الكفء يجب أن يوفر وسيلة تنمية وأنشار التطور التقني «التكنولوجي» . وتتحقق هذه الغاية في اقتصاديات السوق من خلال الاسعار والمنافسة . فلو أن المستهلكين كانوا راغبين في شراء سلعة جديدة بسعر يغطي كلفة هذا المنتج فان الفكرة المرتبطة بانتاج هذه السلعة ـ التطور التقني الذي تمثله ـ سوف تدعمها قوى السوق وتساعد على انتشارها . وعلى العكس من ذلك ، لو أن تكلفة الموارد زادت عن الاسعار السوقية لسلعة ما فان الخسائر الاقتصادية تبين لصانعي القرارات أن أسلوب الانتاج غير سليم أو غير مناسب من الناحية الاقتصادية .

منحنى العرض الكلي في اقتصاد مقيد

The Aggregate Supply Curve for the Constrained Economy

ان العوامل المؤثرة على جانب العرض تقيد امكانية تنمية الانتاج ويبين شكل (رقم ١) منحنى عرض الانتاج الحقيقي في النموذج الكينزي لتدفق الدخل . ويبين من هذا الشكل أن الانتاج الحقيقي سوف ينمو استجابة للزيادة في الطلب الكلي حتى يصل الاقتصاد الى الحد الذي يفرضه التوظف الكامل على جانب العرض (الدخل Y_1) . وعلى ذلك فانه في هذه المرحلة ، التي يشار اليها أحيانا بالمرحلة الكينزية ، يتمثل منحنى العرض الكلي الحقيقي في خط ٤٥° . وحيث أن زيادة الطلب سوف تؤدي الى زيادة في تشغيل الموارد أكثر من رفع الاسعار في المرحلة الكينزية ، فان العرض الكلي الحقيقي والعرض الكلي النقدي يتساويان (٣)

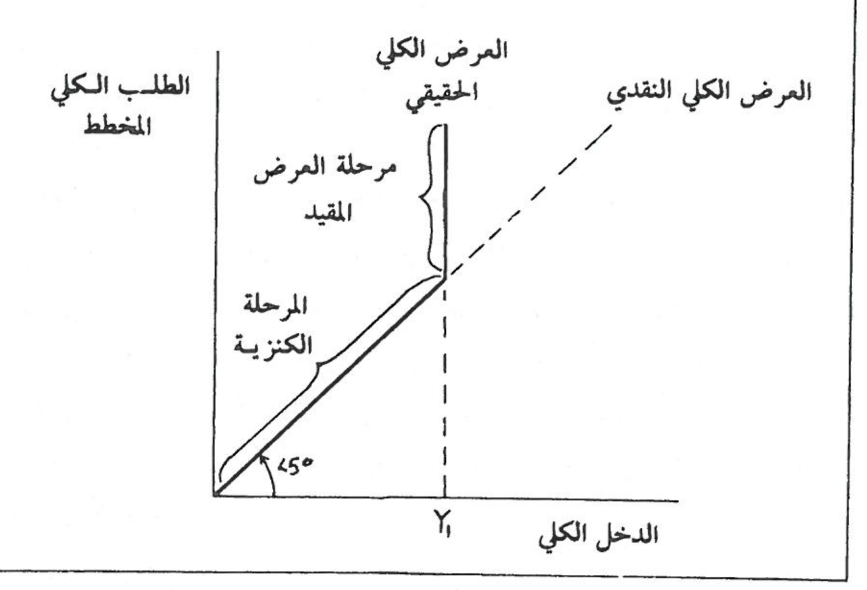
وعندما يتحقق مستوى الانتاج « Y_1 » يصبح منحنى العرض الكلي الحقيقي

---

٣ ـ كما بينا سابقا يعكس استقرار الاسعار في المرحلة الكينزية فرض عدم مرونة الأسعار في الاتجاه النزولي وعدم ارتفاع الأسعار بسبب وجود موارد عاطلة .

شكل رقم (١) منحنى العرض الكلي المقيد

يبين هذا الشكل صورة منحنى العرض الكلي المقيد في اطار كينزي ويكون منحنى العرض الكلي هو خط ٤٥° حتى يصل للانتاج الى الحد الـذي يفـرضه التوظف الكامل عند « Y_1 » وحيث أن معدلات الانتاج بعد نقطة « Y_1 » لايمكن تحقيقها فان منحنى العرض الكلي يصبح رأسيا عند هذه النقطة « Y_1 » .



رأسيا . وذلك بسبب عدم القدرة على زيادة معدلات الانتاج الحقيقي بعد هذه النقطة « Y_1 » ومع ذلك فان العرض النقدي « الدخل » قد يزيد عن نقطة « Y_1 » كما يبين خط ـ ٤٥° المتقطع ، بسبب ارتفاع الاسعار استجابة لظروف الطلب ولكن المستويات العالية للدخل النقدي لاتستطيع تنمية الدخل الحقيقي أكثر مما تسمـح به القـدرة الانتاجيـة للاقتصاد . وعلى ذلك يمـكن القـول أن الانتـاج المقيـد بعوامـل العـرض - supply constrained output هو الحد الاقصى للانتاج الذي يمكن تحقيقه في الاجل الطويل في اطار السياسة العامة والقدر المتاح من الموارد .

ويشمل القيد المفروض على العرض كلا من التوظف الكامل ، ومستوى الكفاءة الاقتصادية . وفي ظل هيكل معين للحوافز الفردية ، فان العرض يكون مقيدا بالحد

الاقصى للانتاج الذي يمكن تحقيقه من خلال السياسات المحفزة للطلب . ذلك أن الحوافز الفردية تؤثر على درجة وكيفية استخدام الموارد ولايخفي أن هذه الحوافز تتأثر بالسياسة العامة ، فضلا عن التأثر بمسار قوى السوق . فسياسة خفض الضرائب والسياسة المالية التي تستهدف تغيير نمط توزيع الدخل ، على سبيل المثال ، تؤثر على المزايا التي يحققها الناس من العمل ، والادخار ، والاستثمار ، ومن ثم تؤثر في دوافع الافراد لممارسة هذه الانشطة .

ويجب أن نعترف بأن السياسة العامة ، وندرة الموارد يؤثران على معدل الانتاج الذي يمكن تحقيقه في أقتصاد ما . ويجب أن يرسخ في الوجدان أن الموارد العاطلة لاتكون دائما بفعل القصور في الطلب[٤] . فبعض الموارد قد تبقى عاطلة أو لايتم استخدامها بكفاءة عالية لان السياسة العامة تخلق هيكلاً غير كفء للحوافز يساعد على ذلك . ومثل هذا القيد على العرض الذي يتمثل في ضعف هيكل الحوافز لن يكون أكثر استجابة لسياسات حفز الطلب من القيود الناتجة عن عدم القدرة الفعلية للحصول على الموارد .

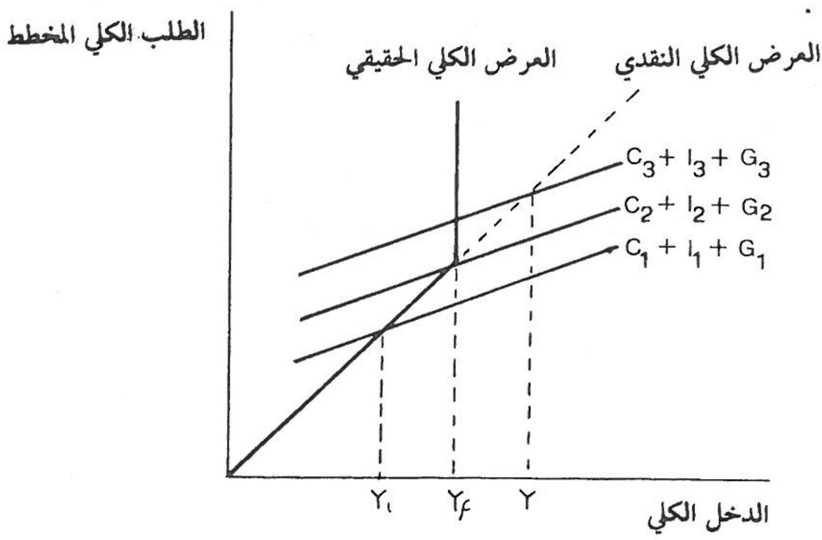
ويبين شكل (رقم ٢) كيفية ممارسة التغيرات في الطلب الكلي لاثارها على مستوى الانتاج والاسعار في النموذج الذي نعالجه ، نموذج العرض المقيد ففي حالة وجود موارد عاطلة «فان» الطلب يخلق العرض المساوي له «في المرحلة الكينزية» . وحيث يزداد الطلب من $(C_1 + I_1 + G_1)$ الى $(C_2 + I_2 + G_2)$ فان الناتج الحقيقي يزداد ، بفعل المضاعف ، الى « Y_1 » وتبقى الاسعار ثابتة مادام كل من الدخل الحقيقي والدخل النقدي ينمو بنفس القدر .

وفي اطار مستوى التوظف الكامل ، وهو يشكل قيدا على العرض الكلي ، نجد أن الطلب الكلي $(C_2 + I_2 + G_2)$ يحقق المعدل الاقصى للانتاج الذي يرتبط باستقرار الاسعار . ذلك أية زيادة في الطلب الكلي بعد هذا المعدل (أرتفاعه ، مثلا ، الى $(C_3 + I_3 + G_3)$ لن يؤدي الا الى غلاء الاسعار . وحينئذ يزداد الدخل النقدي ، أما الدخل الحقيقي فيظل دون تغير عند نقطة « Y_1 » وهذا يعني أن القوة العاملة تحصل على دخول أعلى في صورة ريالات ، الا أن هذه الريالات لاتشتري سوى نفس كمية السلع والخدمات التي كانت تشتريها فيما قبل غلاء الاسعار ، فقد انخفضت قوتها الشرائية مع

(٤) لنتذكر دائما أن التوظف الكامل ، معدل التوظف الذي يرتبط بالمعدل العادي للبطالة ، يعكس كلا من البطالة الاحتكاكية والظروف الهيكلية للاقتصاد وعلى ذلك فإن السياسات العامة التي تشارك في خلق البطالة الهيكلية تؤثر في معدل التوظف الكامل .

شكل رقم (٢)
التغيرات في الطلب والقيد المفروض على العرض الكلي

فاذا كان أقتصاد ما يعمل عند مستوى «Y_1» فإن مستوى التوظف بكون ادنى من مستوى التنوظف الكامل «Y_F» . لذلك فان زيادة الطلب الكلي من ($C_1 + I_1 + G_1$) الى ($C_2 + I_2 + G_2$) سوف يؤدي الى زيادة كل من الدخل الحقيقي والنقدي . ومع ذلك ، فحيث يندفع الدخل الى مستوى التوظف الكامل فان الاستمرار في زيادة الطلب الى المستوى ($C_3 + I_3 + G_3$) سوف يؤدي الى التضخم . اذ ينمو الدخل النقدي بفعل ارتفاع الاسعار ، اما الدخل الحقيقي فسوف يبقى عند «Y_F» بسبب القيود على امكانية زيادة الانتاج .



غلاء الاسعار .

ولكن ، هل تؤدي قيود العرض الى عدم زيادة الانتاج بعد نقطة «Y_F» حقيقة ؟ .
ان الجزء المرسوم بزاوية ٤٥° من منحنى العرض الكلي فيه تبسيط بهدف تعميق فكرة أن التغير في الطلب يفرز آثارا ضئيلة على الاسعار (وآثارا بالغة القوة على الانتاج) ، في حالة وجود الطاقة العاطلة . أما الجزء الرأسي من هذا المنحنى فهو تبسيط للمسألة بهدف تعميق مفهوم أن هناك معدلا لنمو الانتاج تؤدي بعده الزيادة في الطلب الى ارتفاع حاد في الأسعار (وزيادة صغيرة فقط في الانتاج الحقيقي) .

وعلى ذلك ، فان الجزء الرأسي من منحنى العرض لا يعني استحالة زيادة

الانتاج ، مؤقتا ، بعد نقطة «Y_F» . فذلك أن زيادة الطلب قد تؤدي الى زيادة الانتاج بعد هذه النقطة لفترة قصيرة من الزمن . فقد تنخفض البطالة عن معدلها العادي في الأجل الطويل . اذ يعمل الموظفون وقتا اضافيا وتعمل المنشآت بمعدلات أعلى من المعدلات العادية . ولكن هذه المعدلات غير العادية للاستخدام لن تستمر في الأجل الطويل . وهذا يعني أن معدلات الانتاج بعد نقطة «Y_F» لن يمكن الابقاء عليها . وعندما يعمل صانعو القرار على تعديل معدلات استخدام الموارد بما يتفق مع المستوى المرغوب فيه في الأجل الطويل ، فان الانتاج سوف ينخفض الى نقطة «Y_F» ثانية[٥] .

لقد برزت خلال السبعينات ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، أهمية دراسة العرض الكلي . فقد كان الطلب الكلي من القوة بحيث رفع الدخل النقدي بمعدل سريع جدا . ومع ذلك فقد نما الدخل الحقيقي ببطء . ذلك أن العوامل المؤثرة على جانب العرض قد أضعفت من تأثير سياسات رفع مستوى الطلب بهدف زيادة معدل نمو الدخل الحقيقي .

الانتقال في منحنى العرض الكلي

Shifts in the Aggregate Supply Curve.

تؤدي التغيرات في كمية الموارد المستخدمة ، وفي درجة الكفاءة في استخدامها ، وفي مستوى الفنون الانتاجية إلى انتقال العرض الكلي . ولا يخفى أن تلك المحددات لمستوى العرض تتأثر بالاختيار الخاص والاختيار العام ، فضلاً عن قوى الطبيعية ، مثل الظروف السيئة للمناخ .

دعنا نلقي الضوء أولا على العوامل التي تزيدالعرض الكلي . فمع مرور الوقت يعمل صافي التكوين الرأسمالي على زيادة الالات ، والأصول الرأسمالية الأخرى . وقد تكتشف موارد طبيعية جديدة ، ويزداد حجم قوة العمل ويتحسن مستوى تعليم قوة العمل وتزيد خبراتها . وقد يؤدي التقدم التقني «التكنولوجي» الى زيادة الانتاج باستخدام قدر معين من الموارد . فكل من هذه العوامل سوف يزيد من امكانيات الانتاج (الطاقة الانتاجية المقيدة supply - constrained output capactiy) في الاقتصاد القومي .

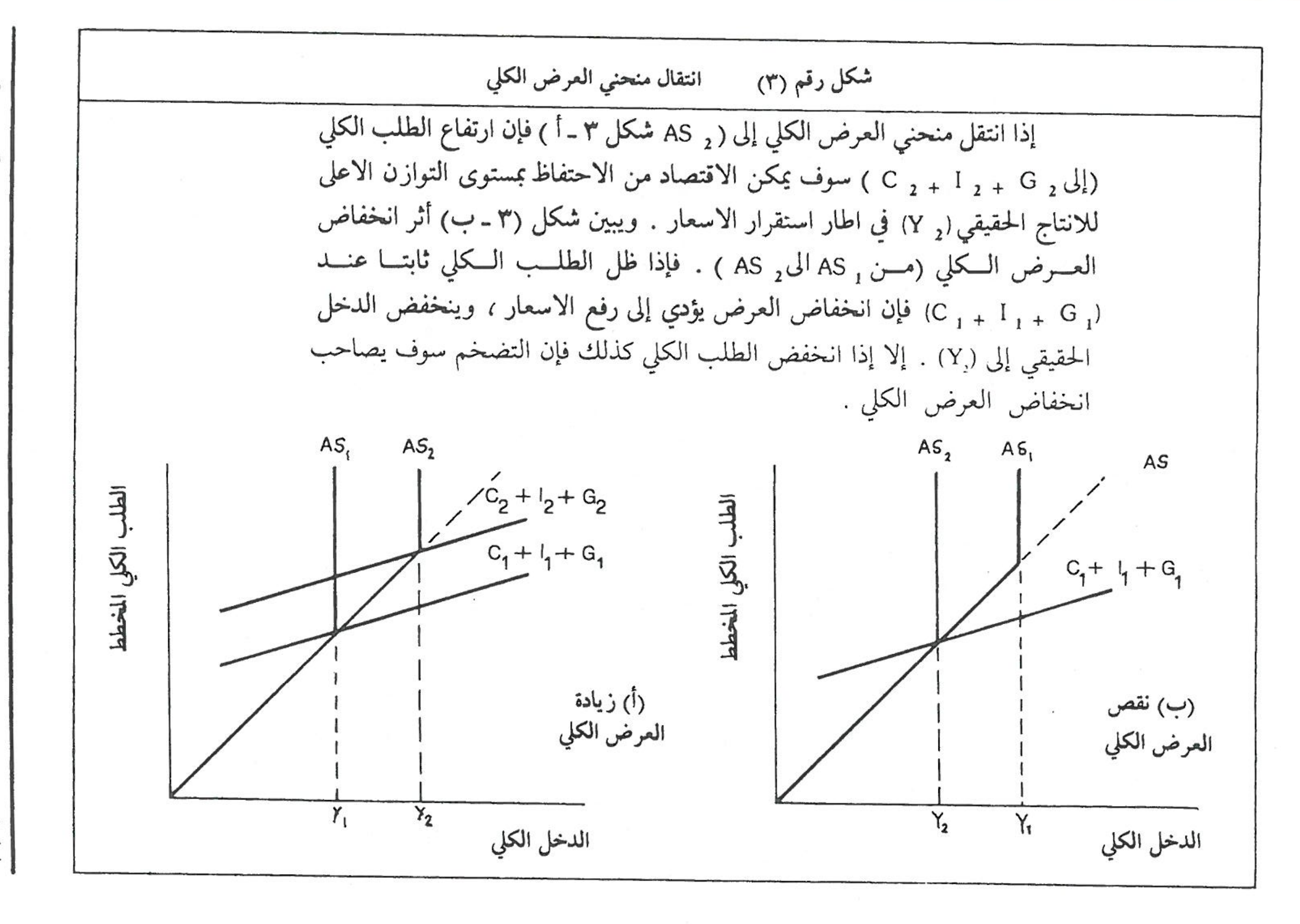
ويوضح شكل رقم (٣) أثر زيادة العرض الكلي في إطار نموذج تدفق الدخل الذي ندرسه . وتؤدي زيادة العرض الكلي «AS» الى انتقال منحنى العرض الكلي «AS_1» الى

---

(٥) في الفصل الخامس عشر ، سوف يتم تحليل أشمل لسياسات حفز الطلب للابقاء على معدلات الانتاج بعد نقطة التوظف الكامل ، وبيان أسباب عدم فاعلية مثل هذه السياسات في الأجل الطويل .

شكل رقم (٣)   انتقال منحنى العرض الكلي

إذا انتقل منحنى العرض الكلي إلى (AS_2 شكل ٣ - أ) فإن ارتفاع الطلب الكلي إلى ($C_2 + I_2 + G_2$) سوف يمكن الاقتصاد من الاحتفاظ بمستوى التوازن الأعلى للإنتاج الحقيقي (Y_2) في اطار استقرار الأسعار. ويبين شكل (٣ - ب) أثر انخفاض العرض الكلي (من AS_1 إلى AS_2). فإذا ظل الطلب الكلي ثابتا عند ($C_1 + I_1 + G_1$) فإن انخفاض العرض يؤدي إلى رفع الأسعار، وينخفض الدخل الحقيقي إلى (Y_1). إلا إذا انخفض الطلب الكلي كذلك فإن التضخم سوف يصاحب انخفاض العرض الكلي.



اليمين مشيرا الى تحقق مستوى أعلى للدخل الحقيقي (Y_2 بدلا من Y_1) . فاذا زاد الطلب الكلي الى ($C_2 + I_2 + G_2$) فان المستوى التوازني للدخل « Y_2 » يكون مصحوبا بأسعار مستقرة . ذلك أن كلا من الدخل النقدي والدخل الحقيقي يرتفع . اما اذا لم يزد العرض الكلي (أي اذا ظل عند AS_1) فان زيادة الطلب الكلي الى ($C_2 + I_2 + G_2$) يؤدي الى التضخم . ومع ذلك فانه عندما يزداد العرض الكلي فان المستوى الاعلى للطلب الكلي يكون متناسقا مع كل من استقرار الاسعار والزيادة في الدخل الحقيقي (الى Y_2) .

وقد تؤدي العوامل الطبيعية أو الاحداث الاقتصادية أو السياسات الاقتصادية الطائشة وغير المدروسة الى خفض العرض الكلي . فالعطش ينقص عرض المنتجات الزراعية كما أن المناخ السيء يجعل تنفيذ مشروعات التشييد بطيئا . كما أن القيود التنظيمية الثقيلة . وانخفاض المنافسة في الأسواق قد تقلل من كفاءة الاقتصاد ومن ثم تخفض العرض الكلي .

ويؤكد الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ثم خلال ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ما تفرزه الظروف المتغيرة من آثار عكسية على العرض الكلي . ذلك أن الاسعار المرتفعة للنفط تعني أن الدول المستوردة له مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا بد لها أن تقدم كمية اكثر من السلع مقابل كل برميل من الزيت يتم استيراده . وهذا يعني تحويل ثروة من الدول المستوردة للزيت الى الدول المصدرة له . وعلى ذلك فان قاعدة الموارد في الدول المستوردة للزيت تنخفض ، فلم يعد الزيت الرخيص متاحا وهكذا ينخفض العرض الكلي .

ويبين شكل رقم (٣ ـ ب) أثر مثل هذا الانخفاض في العرض الكلي . اذ ينتقل الجزء الرأسي لمنحنى العرض الحقيقي الى اليسار (إلى AS_2) مشيرا الى انخفاض معدل الانتاج الذي يمكن تحقيقه . وينخفض الدخل الحقيقي الى (Y_2) . واذا بقى الطلب الكلي دون تغيير عند ($C_1 + I_1 + G_1$) فان الاسعار ترتفع .

إن المفهوم الضمني لهذا القول هو أن انخفاض العرض الكلي سوف يولد آثارا تضخمية في الاقتصاد الا اذا ألغى ذلك بانخفاض الطلب الكلي . وتبين خبرة الولايات المتحدة الامريكية خلال فترات ارتفاع اسعار النفط الخام صحة هذا الرأي . فعلى أثر الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام في سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ واجه الاقتصاد الأمريكي انكماشا في سنة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ وفي نفس الوقت بلغ معدل التضخم ١١٪ سنة ١٩٧٤

بعد أن كان ٢,٦٪ سنة ١٩٧٣ . وقد تكرر نفس هذا النمط في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ . فلم يتغير الناتج القومي الاجمالي خلال ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ بينما ارتفع معدل التضخم من ٧,٦٪ سنة ١٩٧٨ الى أكثر من ١٢٪ خلال سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٠ . ولا يغيب عن الفكر أن هناك عوامل أخرى قد شاركت في خلق هذه الضغوط التضخمية خلال هذه الفترات . ومع ذلك فان هذا التحليل يشير الى أن الارتفاعات الحادة في أسعار النفط ، وما صاحبها من انخفاض في العرض الكلي قد لعبت دورا هاما في رفع معدل التضخم خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، وكذلك خلال ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ .

السياسة المالية ، والطلب الكلي ، والعرض الكلي

Fiscal Policy, Aggregate Demand and Aggregate Supply

لقد تجاهل الاقتصاديون ، في الماضي ، أثر الضرائب على جانب العرض . ومع ذلك فقد بات واضحا أن تغيير معدلات الضرائب يؤثر في كل من العرض الكلي والطلب الكلي . ذلك أن معدلات الضرائب تؤثر على الدخل الممكن التصرف فيه الذي ينفق على الاستهلاك ، كما أنها تغير الأسعار النسبية ومن ثم تؤثر في الحوافز الفردية للعمل والادخار والاستثمار ولاستخدام الموارد بمستوى عال من الكفاءة . ويحتل المعدل الحدي للضريبة أهمية خاصة لأنه يحدد الجزء المقتطع من الزيادة في دخول الأفراد في شكل ضرائب من ناحية ، كما يحدد الدخل الممكن التصرف فيه من ناحية أخرى . وعلى ذلك فان التغير في المعدلات الحدية للضرائب سوف تؤثر في الحوافز الفردية لاستخدام الموارد المتاحة لهم .

وعند تخفيض المعدلات الحدية للضرائب تتحقق زيادة في عائد العمل الاضافي ، والاستثمار، والادخار ، والأنشطة الأخرى التي انخفضت الضرائب المفروضة عليها . اذ يتجه الناس الى الأنشطة التي تتمتع بحماية من الضريبة ، والسلع التي خفضت عليها الضرائب ، وإلى الأشكال الأخرى للأنشطة التي يمكن أن تتجنب الضريبة . وهذه البدائل تزيد من فاعلية قاعدة الموارد وتحسن من كفاءة استغلالها .

واذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها ، فان هذه الحوافز تؤدي الى زيادة العرض . وعلى العكس من ذلك ، تعمل الاسعار العالية للضرائب على خفض مكافأة الأنشطة الانتاجية وتجعل التجنب الضريبي أشد إغراء . ويشجع هذا على تحول الموارد من الأنشطة الانتاجية الى الانشطة التى يتجنب فيها المنتجون الضرائب مما يخفض العرض

الكلي .

على أن السياسة المالية تؤثر على العرض الكلي بأسلوب يختلف عن ذلك الاسلوب الذي تؤثر به على الطلب الكلي. فهي تمارس آثاراً على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على الدخل الممكن التصرف فيه وتيار الانفاق . أما تأثيرها على العرض الكلي فيتم من خلال تغييرات المعدلات الحدية للضرائب التي تؤثر على درجة الجاذبية النسبية للنشاط الانتاجي مقارنة بالفراغ والتجنب الضريبي .

وليس ثمة ريب أن ايرادات الضرائب تدعم قدرة القطاع العام على الانفاق . فالسلع العامة مثل أعمال الشرطة والوقاية من الجريق . والقضاء والدفاع القومي ، وانشاء الطرق ، والنظام النقدي ، توفر البنية الأساسية اللازمة لتعمل الأسواق بكفاءة . وقد تزيد المكاسب التي يحققها المجتمع من ارتفاع كفاءة العمل الجماعي في هذه الانشطة وغيرها من الاثار السلبية لمعدلات الضرائب اللازمة لتمويل هذه السلع العامة . وحينئذ يزيد العرض الكلي رغم وجود آثار سلبية للضرائب على الحوافز . مع ذلك ، فانه مع نمو القطاع العام تزداد الحاجة الى تخصيص أرصدة مالية (مثل النفقات التحويلية) لأنشطة ذات آثار ضئيلة على العرض الكلي . وفي نفس الوقت تتزايد أهمية «الآثار المثبطة للحوافز» وعدم الكفاءة في الانتاج مع ارتفاع المعدلات الحدية للضرائب . والواقع أن الأثر العكسي للمعدلات المرتفعة للضرائب سوف يسيطر .

آثار التغيرات في معدلات الضرائب منظوراً إليها من جانب العرض :

دعنا نشرح الان بشيء من التفصيل التشوهات والاثار الجانبية التي تنشأ عن ارتفاع الاسعار الحدية العالية للضرائب بشدة . وحينئذ يكون في استطاعتنا أن نحلل أثر السياسات المالية المختلفة على العرض الكلي ان رفع الأسعار الحدية للضرائب يؤدي الى خفض العرض الكلي لثلاثة أسباب رئيسية :

(١) قد تؤدي الاسعار الحدية العالية للضريبة الى خفض عرض العمل واضعاف كفاءته الانتاجية . ذلك أن ارتفاع هذه المعدلات يشجع الأفراد على تحويل مورد العمل من الأنشطة التي تولد دخولا خاضعة للضريبة الى أنشطة أخرى لا تخضع للضريبة وعلى ذلك فان المكاسب المتولدة عن التخصص والتبادل وقانون المزايا النسبية تتضاءل[٦] . وهكذا

---

(٦) يجب أن يقوم الطالب الذي لا يستطيع فهم هذه النقطة بمراجعة موضوع التخصص والتبادل وقانون الميزة النسبية لشرح مفصل لأثر هذه العوامل على امكانيات الانتاج في اقتصاد ما انظر فصل ٢ .

يتضاءل العرض الكلي اذا لم تكن المزايا المتولدة عن السلع والخدمات العامة تفوق هذه الاثار المثبطة للحوافز الفردية .

وقد نتساءل : كيف يؤثر رفع الاسعار الحدية للضرائب على عرض العمل ؟ والاجابة على هذا السؤال ، هي أن هذا الرفع يؤدي أولا الى تشجيع الأفراد على تفضيل الفراغ على العمل . وهو مايشير إليه الاقتصاديون بأثر احلال وقت الفراغ محل العمل .

ذلك أن الأسعار الحدية العالية للضرائب سوف تدعو بعض الافراد الى الخروج من قوة العمل بسبب انخفاض ايراداتهم بعد الضريبة(٧) . ومن ناحية أخرى فان خفض ايراداتهم بعد الضريبة سوف يخفض تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ مما يغري الأفراد على خفض ساعات عملهم . وهذا يعني أن الناس يقررون أن الجهد الانتاجي الذي يولد قدرا صغيرا من العائد الشخصي لا يستحق الحرص عليه . فكثير منهم سوف يقرر أن يأخذ إجازات أطول ، ويهمل فرص العمل الاضافي ، ويتقاعد مبكرا ويكون أكثر تشددا عند اختيار الاعمال اذا كان عاطلا ، ويقلع عن القيام بالمشروعات المربحة التي تحوطها المخاطر . هذه البدائل من «وقت الفراغ» لجهد العمل الذي خضع للضريبة يخفض عرض العمل المتاح ، ومن ثم ينخفض العرض الكلي(٨) . وفضلا عن تأثر ساعات العمل ، تتأثر فاعلية وقت العمل كذلك . فحيث لا يستطيع العمال الحصول

(٧) تشير الدراسات التطبيقية إلى أن المعدلات الحدية العالية للضريبة قد لا تغير ساعات عمل الذكور في صدر الشباب بشكل محسوس . ومع ذلك فإن عمل النساء المتزوجات وكبار السن من العمال وشباب العمال تتأثر بدرجة أكبر . وقد قدرت دراسة حديثة قام بها Michael Evans إن خفضا قدره ١٠٪ في معدلات الضريبة على الدخول الشخصية تزيد ساعات عمل العمال الذكور ممن ليسوا في صدر الشباب بنسبة ٣,٧٪. انظر :

Michael Evans «An Econometric Model Incorporating the Supply - Side Effects of Economic policy, «Washington University . and Fedral Reserve Bank of St. Louis, Oct. 24 - 25 ,1980

(٨) يرى بعض الاقتصاديين أن الاسعار العالية للضرائب قد تحفز الأفراد على زيادة العمل حتى يحافظوا على مستوى حياتهم العادي . وقد نسى هؤلاء أسباب فرض الضرائب . فالضرائب تفرض بهدف توفير الخدمات العامة لذلك فان الاسعار العالية للضرائب واتساع نطاق السلع العامة سوف يولد أثرا سلبيا على الدخل فقط عندما تكون المنشآت العامة لا تعمل بكفاءة عالية . اما اذا كانت هذه المنشآت تعمل بمستوى عال من الكفاءة في المتوسط فان المكاسب التي يحققها انفاق القطاع العام سوف تعادل على الأقل الانخفاض في الدخل الناتج عن الضرائب المرتفعة وبعض الأفراد سوف يعاني من انخفاض الدخل (الذي قد يدفعهم الى العمل أكثر) لو كان تقديرهم لما توفره الحكومة من سلع وخدمات عامة أقل من تقديرهم لما تحصل عليه الحكومة من ايرادات ضريبية . ولا ريب أن فرض الضرائب لتمويل أنشطة تخفض الدخل الحقيقي مسألة لا يمكن الدفاع عنها حتى لو أدى ذلك الى اجبار بعض الناس على العمل أكثر لتعويض النقص في دخولهم . ولدراسة أكثر تفصيلا انظر : James Gwartney and Richard Stroup, 'Labor Supply and Tax Rates: A Correction of the Record», American Economic Review, Forthcoming.

على نسبة أعلى من أجورهم النقدية فسوف تقل رغبتهم في العمل الجاد المنتج ، وفي قبول مسئوليات اضافية ، ويمارسون العمل في ظروف سيئة ، وقد يحدثون بعض الخسائر في محاولات لزيادة معدل الأجر .

كما أن هذه المعدلات العالية للضرائب سوف تؤدي الى استخدام غير كفء للعمل . فبعض الأفراد سوف يقومون بالعمل في أنشطة أقل انتاجية لا تخضع للضرائب (أو تتمتع بمعدلات أقل للضريبة) بدلا من الأنشطة التي تفرض عليها الضرائب بمعدلات عالية . وهنا تكثر الاحتمالات . فقد يحل الانتاج العائلي الخاص غير الخاضع للضريبة محل الانشطة الخاضعة لها . ويمكن القول بشكل عام أن عمل الانسان لحسابه يوفر له فرصة أكبر لانتاج سلع غير خاضعة للضريبة . وعلى ذلك فان رفع المعدلات الحدية يشجع الأفراد بتخصيص قدر أكبر من عملهم في أنشطة يعملون فيها بأنفسهم (بسبب المكاسب غير الخاضعة للضريبة أكثر من ارتفاع الانتاجية) والابتعاد عن أنشطة اكثر انتاجية ولكنها تخضع لضرائب عالية . كما تعمل المعدلات الحدية العالية للضرائب على توجيه موارد العمل الى أنشطة سرية . وهكذا ينشأ الاسراف وعدم الكفاءة الاقتصادية .

(٢) قد تؤدي المعدلات الحدية العالية للضرائب الى انخفاض رأس المال واضعاف كفاءته الانتاجية . فالفرد يستخدم دخله الممكن التصرف فيه لمواجهة الزيادة في الاستهلاك او لتنمية المدخرات والاستثمارات ولا يخفى ان الدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل من خلال الادخار والاستثمار يوفر الحافز الذي يغري الناس على خفض الاستهلاك الجاري . ومع ذلك فان هذه المعدلات الحدية العالية للضرائب يضعف هذا الحافز ومن ثم يجعل الادخار والاستثمار أقل إغراء بالنسبة للناس ذلك انه كلما زاد الدخل الذي يتوقعونه في المستقبل كان الاقتطاع الضريبي أكبر . وهذا يعني أن المعدلات الضريبية العالية تجعل الاستهلاك الجاري ارخص وأشد اغراء . لذلك يقوم الأفراد بزيادة استهلاكهم على حساب الادخار والاستثمار . وقد تحتاج القضية الى مثال لايضاحها .

لنفرض أن شخصا ما أراد ان يشتري سيارة بمبلغ ٣٠٠٠٠ ريال لتيسر لهالوصول الى أعماله . فاذا كان سعر الفائدة الجاري ١٠٪ فانه يخصص ٣٠٠٠ ريال من الدخل الاضافي قبل الضريبة في السنة لشراء السيارة . اما اذا كان هذا الشخص خاضعا لسعر حدي للضريبة ٥٠٪ فان نصف دخله الاضافي تقتطعه الضريبة ومن ثم يمكنه شراء السيارة بتكلفة تعادل ١٥٠٠ ريال من دخله السنوي بعد الضريبة . وعلى ذلك كلما ارتفع السعر الحدي للضريبة تكون تكلفة السيارة اكثر انخفاضا بالنسبة له (ولكن ليس

بالنسبة للمجتمع) . فعندما ارتفعت المعدلات الحدية للضرائب على عائد الاستثمار في انجلترا الى ٩٨٪ في السبعينات ارتفعت بشدة مبيعات سيارات «رولز رويس» و«المرسيدس»(٩) . ان مثل هذه المعدلات العالية للضريبة قد جعلتها رخيصة قياسا بالدخل بعد الضريبة في المستقبل ـ للمستهلكين الأثرياء الراغبين في شراء السيارات الغالية .

ولا تؤدي هذه المعدلات الحدية العالية الى نقص الادخار والاستثمار فقط ولكنها تشجع المستثمرين على التحول الى مشروعات استثمارية لا يخضع عائدها للضرائب والابتعاد عن المشروعات التي قد تكون اكثر عائداً ولكنها يخضع لضرائب عالية .

وهنا يكون الاستثمار في الاصول التي تستهلك بسرعة متمتعا بمزايا ضريبية ويفضل المستثمرون المشروعات التي تحقق لهم معدلا مرتفعا لاهلاك الالات ، كما يلجأ هؤلاء المستثمرون إلى حساب خسائر محاسبية أو خسائر ظاهرية تخصم من الدخل الدخل إلى أرباح رأسمالية تخضع لمعدل أقل للضرائب ويتحولون إلى منشآت اعمال محمية ضريبياً ، متخصصة في تقديم فرص استثمارية ذات خسائر محاسبية قصيرة الاجل أو «خسائر على الورق» تخصم من الدخل الخاضع للضريبة والتي يرجع رواجها ان لم يكن وجودها نفسه ، إلى ارتفاع المعدلات الحدية للضرائب . ويصبح كثير من الافراد الاذكياء خبراء في امور الضرائب ، ومحاسبين ومستشاري استثمار مع نمو وتوسع الصناعات غير الخاضعة للضريبة . كما يمارس افراد آخرون الاعمال التي تتمتع بمزايا ضريبية . ويقضي المحامون والاطباء واساتذة الجامعة ، والعمال الفنيون وغيرهم وقتاً أقل في أعمالهم المهنية ووقتاً أطول في البحث عن وسيلة لخفض اعبائهم الضريبية . وكل هذا يستهلك موارد حقيقية يمكن أن تستخدم في أنشطة أكثر فائدة وانتاجية إذا لم تخضع لمعدلات حدية عالية للضرائب .

(٣) قد تشجع المعدلات الحدية العالية للضريبة الافراد على احلال سلع اقل تفضيلا ولكن الانفاق عليها يخصم من الدخل عند حساب الضريبة tax deductible محل

---

(٩) فبأخذ الدخل السنوي بعد الضريبة في المستقبل ، ما هي تكلفة سيارة قيمتها ٣٠٠٠٠ ريال لرجل أعمال يخضع لسعر ضريبة يبلغ ٩٨٪ عندما يكون سعر الفائدة ١٠٪ ؟ وهل يقارن هذا بتكلفة دراجة يمكن شراؤها بالدخل بعد الضريبة ؟ .

سلع يرغبون فيها بدرجة اعلى ولكن الانفاق عليها لا يخصم من هذا الدخل ، والانفاق الذي لا يخضع للضريبة هو ذلك الانفاق الذي تسمح (nondeductible) الادارة الضريبية للممولين بخصمه من الدخل ومن ثم ينخفض الدخل الخاضع للضريبة ، ومن امثلة هذه النفقات تكلفة ممارسة المهنة ، والانفاق على السلع التي تقرر السياسة العامة دعمها مثل الخدمات الطبية .

وهذا في الواقع اثر جانبي لتلك المعدلات الضريبية تندر ملاحظته . فارتفاع هذه المعدلات يجعل النفقات التي تخصم من الدخل قليلة الاهمية بالنسبة للممولين ذوي الدخول المرتفعة . وبديهي ان يغير الناس انماط انفاقهم تبعا لذلك . ويسعون الى خفض اعبائهم الضريبية من خلال احلال مشترياتهم من السلع التي يخصم الانفاق عليها من الدخل عند حساب الضريبة محل مشترياتهم من السلع التي لا يخصم الانفاق عليها من هذا الدخل .

وللايضاح ، دعنا نفترض ان ايرادات الشركات في دولة ما « الولايات المتحدة الامريكية مثلاً» كانت تخضع لضريبة بمعدل حدي ٤٦٪، وان اصحاب منشأة ما يدفعون ضريبة على الدخل الشخصي من عائد الاسهم في المنشأة . فبالنسبة لصاحب المنشأة الذي يديرها owner manager والذي يبلغ المعدل الحدي للضريبة على دخله الشخصي ٤٤٪ ، تكون الضريبة على ايرادات المنشأة المدفوعة الى المالك ٧٠٪ ، عندما يؤخذ في الاعتبار الضريبة على المنشأة (٤٦٪) والضريبة على الدخل الشخصي (٤٤٪ من ايرادات المنشأة الباقية بعد خصم الضريبة أي ٥٤٪) .

وفي مثل هذه الظروف فان التكلفة الشخصية لشراء سلع يخصم الانفاق عليها من الدخل عند حساب الضريبة tax deductible goods تصبح ضئيلة جدا . ويمكن لرجل الاعمال حينئذ ان يشتري سيارات فاخرة ، وطائرة للاستخدام في اعمال المنشأة ، كما يمكنه ان يشرك المنشأة في احد النوادي، وان يقضي اجازة عمل في هاواي ، ويؤثث مكتبا فاخرا ومترفا ، وان يستمتع بسلع اخرى كثيرة تتعلق بالعمل ويعتبر الانفاق عليها جزءا من تكلفة الانتاج ما دامت ترتبط بعمل المنشأة على ان تكلفة البند الذي يخصم الانفاق عليه من الدخل عند حساب الضريبة سوف تنخفض بمقدار المعدل الحدي للضريبة .

وهكذا كلما ارتفع سعر الضريبة انخفضت التكلفة اكثر وعلى ذلك ، لو ان شخصا يخضع للضريبة بسعر حدي ٥٠٪ فان التكلفة الشخصية لاجازة عمل تكلف ٥٠٠٠٠ ريال بكل مستلزماتها من اقامة وتنقلات سوف تكون ٢٥٠٠٠ ريال فقط ، بينما تكون

كلفتها على المجتمع ٥٠٠٠٠ ريال . ويرجع عدم الكفاءة هنا الى حقيقة ان الافراد لا يتحملون كل تكاليف السلع التي يخصم الانفاق عليها من الدخل عند حساب الضريبة . وما دام المستهلكون لا يتحملون هذه التكلفة كاملة فان هذه السلع تحل محل السلع التي لا تخصم نفقاتها من هذا الدخل والتي تتحدد اسعارها بنفقات انتاجها . فالضياع وعدم الكفاءة هنا هو ناتج ثانوي لهيكل الحوافز .

امكانيات السياسة المالية :

Fiscal Policy Possibilities

انه لا مناص ان نأخذ في الاعتبار آثار السياسة المالية على كل من العرض الكلي والطلب الكلي ، ما دام العرض الكلي يشكل قيدا على الاقتصاد كما رأينا فيما سبق . وبالنظر إلى السياسات المالية التوسعية والمقيدة التي يمكن تطبيقها في اقتصاد ما ، تبرز لنا أربعة احتمالات :

(١) تخفيض الضريبة مع زيادة العجز المخطط في الموازنة العامة .
(٢) زيادة الضريبة مع تحقيق فائض مخطط في الموازنة (او خفض لقيمة العجز) .
(٣) زيادة الضريبة مع زيادة مخططة في عجز الموازنة .
(٤) خفض الضريبة مع تحقيق فائض مخطط في الموازنة (او خفض لقيمة العجز) .

١) تخفض معدلات الضريبة مع زيادة عجز الموازنة :

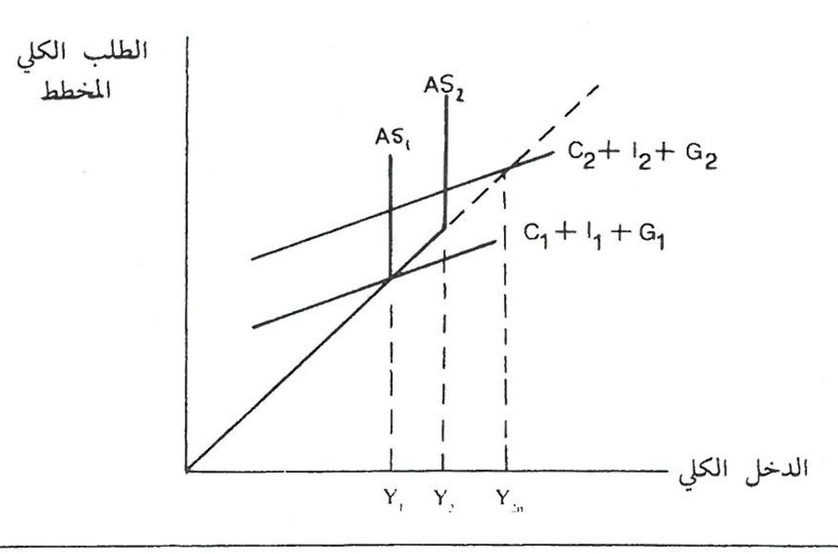
ليس يخفى ان السياسة المالية حينئذ تكون توسعية . ذلك ان عجز الموازنة ، كما رأينا ، يزيد الطلب الكلي ، ما دام الانفاق الحكومي يضيف الى تيار الدخل اكثر مما تسحب منه الضرائب . وفي نفس الوقت ، فان خفض المعدلات الحدية للضرائب يحفز العرض الكلي ، ما دامت تدعم الدافع الى الاستخدام المنتج والكفء للموارد . فاذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى ادنى من مستوى التوظف الكامل فان هذه السياسة المالية تكون سياسة سليمة ، اذ تؤدي زيادة الطلب الكلي الى زيادة الدخل الحقيقي والاتجاه نحو مستوى التوظف الكامل ، كما ان خفض المعدلات الضريبية تزيد من العرض الكلي اكثر ومن ثم يتسع نطاق الانتاج في اطار الاستقرار وعدم التضخم .

ومع ذلك ، عندما يصل الاقتصاد القومي الى مستوى التشغيل الكامل فان فاعلية هذه السياسة تكون محل تساؤل ، فاذا كان الاثر التوسعي لعجز الموازنة كبيرا ، والاثار

الايجابية لخفض معدلات الضرائب على العرض الكلي صغيرة ، فان هذا يعني ان هذه الاستراتيجية تضخمية . ويوضح شكل رقم (٤) هذه النقطة .

الشكل رقم (٤)

أثر عجز الموازنة الذي يصاحبه معدلات الضرائب - استمرار أثر الطلب ويشرح هذا الشكل أثر السياسة المالية التوسعية في حالة وجود قيود على العرض . ويعمل عجز الموازنة العامة على زيادة الطلب الكلي مسبباً انتقال منحني الطلب الكلي إلى $C_2 + I_2 + G_2$ كما تؤدي - المعدلات الضريبية المنخفضة إلى زيادة العرض الكلي الحقيقي مسببة انتقالة AS_2 . ومع ذلك لو استمرت آثار الطلب فإن الاستراتيجية تكون تضخمية .



دعنا نفترض ان الاقتصاد متوازن عند (Y_1) ، وانه قد تم خفض الضريبة واحداث عجز في الموازنة العامة . هذا العجز سوف يزيد الطلب الكلي مما يدفعه الى الانتقال الى ($C_2 + I_2 + G_2$) . وهذه الزيادة في الطلب الكلي تؤدي الى زيادة الدخل النقدي من خلال عمل المضاعف الى (Y_{2n}) اما خفض معدلات الضرائب بتعمل على تنمية الهياكل الجزئية للاقتصاد القومي ومن ثم يزداد العرض الكلي الى (AS_2) . وينمو الدخل الحقيقي من (Y_1) الى (Y_2) ومع ذلك يستمر اثر الطلب . وعلى ذلك تكون زيادة

الدخل الحقيقي اقل من الزيادة في الدخل النقدي ، ومن ثم ينشأ ضغط تضخمي كأثر جانبي لهذه السياسة المالية .

على انه يجب ان نفرق بين التغير في معدلات الضرائب ، والتغير في الايرادات الضريبية . فالافراد سوف يعدلون من مستوى جهدهم في العمل ، والانشطة غير الخاضعة للضريبة نتيجة لخفض معدلات الضريبة . وتؤدي هذه الاستجابة الى تنمية قاعدة الضريبة . وعلى ذلك فان الايرادات الضريبية سوف تنخفض بنسبة اقل من تلك التي تنخفض بها معدلات الضريبة .

فاذا كانت الاثار على جانب العرض قوية بدرجة كبيرة فان الانخفاض في الايرادات الضريبية الناتج عن خفض معدلات الضريبة قد تكون صغيرة ، وخاصة في الاجل الطويل [١٠] . وعلى ذلك ، قد يحدث عجز صغير في الموازنة العامة واذا حدث ذلك ، فان آثار الزيادة في الطلب سوف تنخفض الامر الذي يضعف من الآثار التضخمية لهذه السياسة .

(٢) رفع اسعار الضرائب والفائض المخطط في الموازنة (او خفض العجز) :

وهذه السياسة سوف تؤدي الى خفض كل من الطلب الكلي والعرض الكلي لذلك فهي سياسة تتخذ ، غالبا ، لمقاومة التضخم . دعنا نفترض ان اقتصادا يعاني من التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي . حينئذ يقوم صانعوا القرار بزيادة الضريبة واحداث فائض مخطط في الموازنة العامة . هذا الفائض في الموازنة سوف يعمل على خفض الطلب الكلي ، ما دامت الموازنة تضيف الى تيار الدخل اقل مما تسحب منه في شكل ايرادات ضريبية وفي نفس الوقت تعمل المعدلات الاعلى للضريبة على حفز المنتجين الى التحول عن الانشطة التي تولد دخولا خاضعة للضريبة الى انشطة اخرى تتجنب الضريبة . ونتيجة لذلك ينخفض العرض الكلي . فاذا كان فائض الموازنة كبيرا وتسيطر آثار الطلب تعمل هذه السياسة على خفض معدل التضخم . ومع ذلك فان الدخل الحقيقي سوف ينخفض كذلك ، ذلك ان السياسة سوف تعمل بالضرورة على خفض معدل نمو الاقتصاد في محاولة للسيطرة على الضغوط التضخمية .

---

(١٠) عندما تكون معدلات الضرائب عالية جداً فإن خفضها في الشرائح العليا للضريبة قد يؤدي إلى زيادة ايراد الضريبة . وللحصول على تفاصيل أكثر أنظر مناقشة منحنى «لافر» في الفصل رقم ٥ .

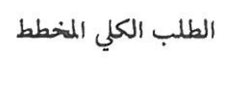
(٣) المعدلات العالية للضريبة والعجز المخطط للموازنة :

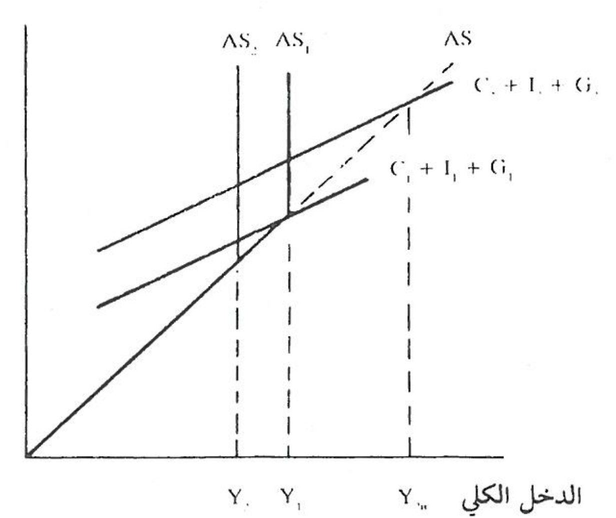
وفي هذه الحالة يكون اثر الموازنة على الطلب الكلي عكس اثر معدلات الضريبة على العرض الكلي . وتعتمد هذه السياسة على وجود عجز في الموازنة حتى لو زيدت معدلات الضرائب . ولكي يتحقق ذلك لا بد من تحقيق زيادة حادة في الانفاق الحكومي . وخفض الايرادات الضريبية (او زيادتها بقدر ضئيل) مع ارتفاع معدلات الضريبة .

ويشرح لنا شكل رقم (٥) اثر السياسة المالية في حالة وجود عجز في الموازنة العامة مع زيادة اسعار الضرائب . دعنا نفترض اولا ان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوازن . وهذا يعني ان الطلب الكلي $(C_1 + I_1 + G_1)$. يعادل العرض الكلي عند نقطة (Y_1) . ولكن عجز الموازنة العامة يدعم الاقتصاد مؤديا بذلك الى انتقال منحني الطلب الكلي الى أعلى $(C_2 + I_2 + G_2)$. وفي نفس الوقت يؤدي رفع معدلات

شكل رقم (٥) اثر عجز الموازنة مع رفع أسعار الضرائب

يؤدي عجز الموازنة الى انتقال منحني الطلب الكلي الى أعلى $(C_2 + I_2 + G_2)$ ، وتؤدي المعدلات الاعلى للضريبة الى احداث تغيير في الحوافز وخفض العرض الكلي الحقيقي .





الضرائب الى احلال وقت الفراغ ، والتجنب الضريبي محل الانشطة الأنتاجية الخاضعة للضريبة . وهكذا ينخفض العرض الكلي الحقيقي (يتحرك الى اليسار) الى (AS_2) . وهذا الاثر المزدوج ـ ارتفاع الطلب الكلي مع ارتفاع معدلات الضريبة ـ يسبب ارتفاع معدل التضخم فبينما يرتفع الدخل النقدي الى (Y_{2n}) فان الدخل الحقيقي ينخفض الى (Y_2) بسبب الاثر السلبي لارتفاع معدلات الضريبة على العرض الكلي . وهذه السياسة المالية ، إذن تؤدي إلى تضخم يصحبه انكماش في الانتاج ، ومعدل نمو بطيء .

ان بعض الاقتصاديين يعتقد ان هذا هو ما حدث تماما في الولايات المتحدة الامريكية خلال السبعينات . فقد ارتفع الانفاق الحكومي ارتفاعا حادا . وخاصة النفقات التحويلية ، عندما نفذت « برامج المجتمع العظيم » في النصف الثاني من الستينات ، واتسع نطاقها . فقد كانت سياسة الموازنة توسعية . وقد كانت الموازنة الاتحادية تتسم بوجود عجز في كل سنة خلال السبعينات . وفي نفس الوقت ، دفع التضخم ممولي الضرائب الى شرائح ضريبية حدية عالية . ويقرر الاقتصاديون الذين يعتقدون في قوة الاثار العكسية التي تمارسها المعدلات الحدية العالية للضرائب على الحوافز الفردية ومن ثم على العرض الكلي ، ان السياسة المالية الامريكية قد شاركت الى حد كبير في خفض معدل النمو الاقتصادي خلال السبعينات .

ومن البديهي ان رفع المعدلات الحدية للضرائب خلال السبعينات لم يكن العامل الوحيد الذي اثر على العرض الكلي . فكما بينا سابقا فقد ادى الارتفاع الكبير في اسعار النفط الى خفض كفاءة كثير من المنشآت الانتاجية في الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم خفض العرض الكلي . وفي ضوء ما حدث في السبعينات من آثار ارتفاع صارخ في اسعار النفط المستورد ، وارتفاع المعدلات الحدية للضرائب على العرض الكلي ، واثر عجز الموازنة العامة على الطلب الكلي . يصبح حدوث التضخم وبطء معدل نمو الاقتصاد الامريكي خلال السبعينات غير مثير للدهشة .

٤) تخفيض معدلات الضرائب وفائض الموازنة (او خفض العجز) :

ولا يخفى ان فائض الموازنة يعمل على تقييد الطلب الكلي ، اما خفض معدلات الضرائب فتعمل على زيادة العرض الكلي . ولكي يتم تنفيذ هذه السياسة فان الحكومة يجب ان تعمل على خفض الانفاق الحكومي (او خفض معدل النمو بشدة على الاقل) وعدم احداث تغير نسبي كبير في الايرادات الضريبية نتيجة لتخفيض المعدلات الضريبية الحدية .

والواقع ان امكانية تطبيق هذه السياسة محل خلاف وجدل بين الاقتصاديين فالاقتصاديون الذين يعتقدون في اهمية الآثار الناتجة عن الاسعار النسبية على هيكل الحوافز يرون ان خفض معدلات الضريبة يؤدي الى تنمية القاعدة الضريبية ودفع عملية النمو الاقتصادي . وعلى ذلك ، فان المعدلات المنخفضة للضريبة لن تؤدي الى خفض كبير في الايرادات الضريبية ، في الاجل الطويل على الاقل .

اما اتباع (كينز) من الاقتصاديين فيعارضون هذا الرأي . ولا يعتقدون ان المعدلات المنخفضةللضرائب سوف تؤثر بشدةعلى العرض الكلي.وعلى ذلك يرون أن احداث خفض كبير في الضريبة سوف يؤدي الى انخفاض كبير في الايرادات الضريبية . وعجز ضخم في الموازنة العامة ، وارتفاع في معدل التضخم .

سياسة «ريجان» لخفض الضرائب ـ المؤيدون والنقدون :

Reagan Tax Cut– The Proponents and Critics.

ان استجابة العرض الكلي لمعدلات الضرائب المنخفضة يشكل محور الخلاف حول السياسة المالية للولايات المتحدة في عهد « ريجان » . فعندما تولى الرئيس ريجان الرئاسة سنة ١٩٨١ كان الاقتصاد الامريكي يعاني من ارتفاع معدل التضخم والبطالة في نفس الوقت . فقد زاد معدل التضخم سنة ١٩٨٠ عن ١٢٪ كما بلغ معدل البطالة نحو ٧,٥٪ في سنة ١٩٨٠م . وعلى اساس وعوده في الحملة الانتخابية ايد « ريجان » خفض الضرائب ، واحداث تخفيض عام بنسبة ٣٠٪ في معدلات الضرائب خلال ثلاث سنوات . وقام « الكونجرس الامريكي » بتعديل خطة ريجان فحدد نسبة خفض معدل الضرائب عند ٢٣٪ خلال ٣٩ شهرا ويعتقد مؤيدو سياسة ريجان ان خفض معدلات الضرائب سيكون لها اثرا ايجابيا على العرض الكلي ، اما معارضوا هذه السياسة فيرفضون هذا الرأي .

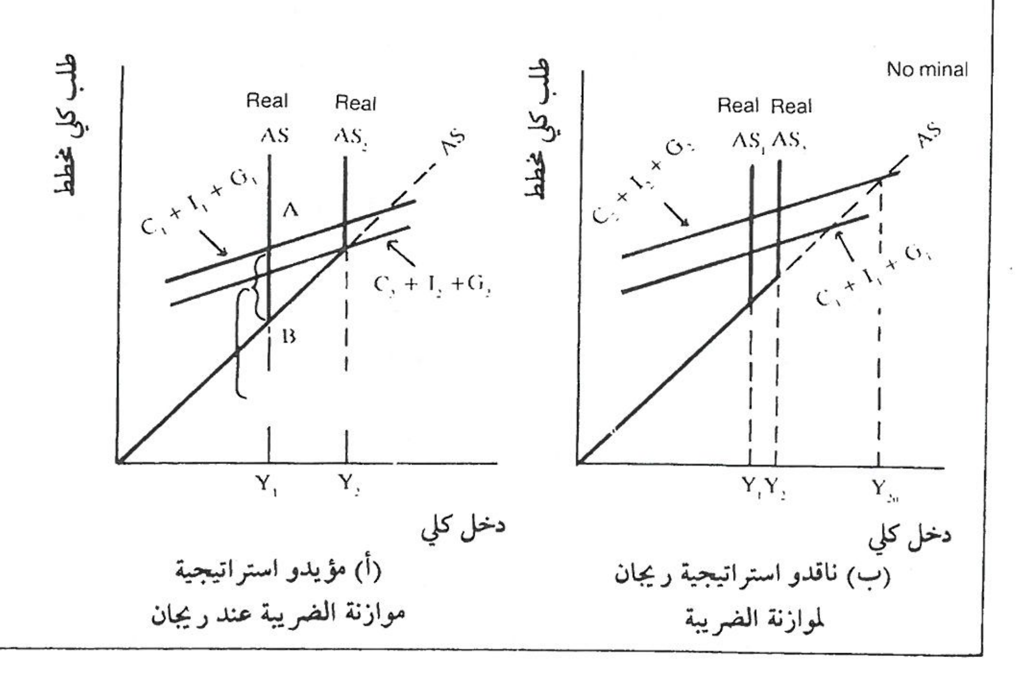
ويعرض شكل رقم (٦) منطق كل من المؤيدين والمعارضين لخطة ريجان وبداية ، فانه يجب ان نعترف بان الاقتصاد الامريكي يعاني من فائض في الطلب ، وتضخم . وعلى ذلك فان هناك فجوة تضخمية قدرها (AB) .

وكما يبين من شكل (٦ ـ آ) ، فان مؤيدي سياسة ريجان يعتقدون ان خفض معدلات الضرائب يؤدي الى زيادة كبيرة في العرض الكلي (انتقال منحنى العرض الكلي من AS_1 الى AS_2) . ويتوقعون على اساس ذلك نمو الدخل الحقيقي ومن ثم زيادة القاعدة الضريبية . ويرون انه عند معدل اعلى للدخل الحقيقي فان الخسارة في ايراد

الضريبة سيكون صغيراًنسبيا . ويعتقدون كذلك ان احداث خفض كبير في النفقات العامة يؤدي الى خفض عجز الموازنة ، ومن ثم خفض الطلب الكلي الى المستوى ($C_2+I_2+G_2$) وفقا لهذا الرأي . ويترتب على ذلك زيادة في معدل النمو الحقيقي مع انخفاض في معدل التضخم .

شكل رقم (٦) : سياسة ريجان المالية ـ المؤيدون والناقدون

عندما تولى ريجان السلطة كان الاقتصاد الامريكي يعاني من التضخم وارتفاع في معدل البطالة . وقد تم خفض معدلات الضرائب مع تخفيض الانفاق الحكومي . وكما يتضح من شكل (أ) يرى مؤيدو سياسة ريجان أن خفض معدل الضريبة يرفع العرض الكلي الى (AS_2) بينما يؤدي خفض الانفاق الحكومي والفائض المخطط في الموازنة الى انكماش الطلب الكلي (انتقاله الى $C_2+I_2+G_2$) والنتيجة المتوقعة لذلك هي ارتفاع كبير في معدل النمو الحقيقي مع انخفاض معدل التضخم . أما شكل (ب) فيشرح رأي ناقدي هذه السياسة الذين يرون أن خفض معدلات الضريبة سوف يؤدي الى انكماش كبير في حصيلة الضريبة . وعجز كبير في الموازنة ، وزيادة في الطلب الكلي بالنسبة للعرض ويترتب على ذلك زيادة معدل التضخم .



(أ) مؤيدو استراتيجية موازنة الضريبة عند ريجان

(ب) ناقدو استراتيجية ريجان لموازنة الضريبة

ووفقا للرأي الذي يتمسك به اتباع كينز ، فان ناقدي خطة ريجان يرون ان آثار خفض معدلات الضرائب على جانب العرض ستكون صغيرة . ذلك انهم يعتقدون ان خفض هذه المعدلات سوف يؤدي الى انكماش كبير في حصيلة الضرائب ومن ثم احداث عجز كبير في الموازنة العامة . ويوضح شكل (٦ ـ ب) ما يعتقده ناقدو سياسة ريجان المالية من حدوث عجز في الموازنة تفوق آثاره آثار خفض معدلات الضرائب على جانب العرض، اذ يؤدي عجز الموازنة العامة الى زيادة الطلب الكلي (ينتقل منحنى الطلب الكلي الى ($C_2+I_2+G_2$) بينما يزداد العرض الكلي الى (AS_2) فقط . وكما يوضح لنا شكل (٦ـ ب) فإن زيادةالطلب الكلي بالنسبةللعرض الكلي سوف تؤدي إلى دعم الضغوط التضخمية ومن ثم تزداد الحالة سوءا . وهذا هو السبب في ان ناقدي سياسة ريجان المالية يرون انها سياسة غير فعالة .

وهكذا يظل سؤال دون اجابة اي الفريقين على صواب ـ اتباع كينز الذين يركزون على جانب الطلب ام مؤيدو ريجان الذين يركزون على جانب العرض ؟ ان الاجابة على هذا السؤال شائكة وحرجة ، اذ لا يوجد اجماع في الرأي بين الاقتصاديين . اذ يرى البعض ان الاثار التي تتولد عن خفض الضرائب ذات اهمية كبيرة على هيكل الحوافز وجانب العرض ومن ثم تكون سياسة ريجان خطوة على الطريق الصحيح على الاقل . ويعتقد آخرون ان الاثر على جانب الطلب الكلي يفوق الاثر المتولد عن العرض ومن ثم يحكمون على هذه السياسة بالفشل . وهكذا نظل في حاجة الى البحث عن اجابة للسؤال ، اي الرأيين صحيح ؟

ماذا نعرف عن السياسة المالية ؟

What do We know about Fiscal policy?

تبرز عند الاجابة على هذا السؤال ، في ضوء خبرة العقد الماضي في الولايات المتحدة الامريكية اربع نقط رئيسية :

(١) تعتبر السياسة المالية سلاحا فعالا في مواجهة الكساد الذي ينتج عن عدم كفاية الطلب . فالتخفيضات الضريبية ، والزيادة في الانفاق الحكومي يمنعان حدوث كساد كبير يشبه ما حدث في الثلاثينات من هذا القرن .

(٢) ان استخدام سياسة مالية لمقاومة الدورة الاقتصادية مسألة تتسم بالصعوبة

والتعقيد ، وذلك بسبب تأثير عوامل اقتصادية وسياسية فالمعرفة المحدودة بالمستقبل ومرور فترات زمنية بين اقرار السياسة وتنفيذها يضعفان القدرة على تحديد الوقت الصحيح لاحداث التغير في السياسة المالية . كما ان هيكل الحوافز الذي تستند اليه القرارات السياسية يضعف امكانية التطبيق المتوازن لتلك السياسة . كما ان معرفتنا بالاهمية النسبية لاثار السياسة المالية على الطلب الكلي والعرض الكلي غير كافية . وعلى ذلك فان محاولات خلق وبناء سياسة مالية لمواجهة التضخم والبطالة معا يشوبها عدم التأكد .

(٣) اذا ارتفع معدل التضخم فانه يصعب ان تتمكن السياسة المالية ان تعيد استقرار الاسعار الى الاقتصاد القومي . على انه يمكن في اطار التوقيت الصحيح لتغير السياسة المالية ، ان تمنع السياسة المالية الانكماشية زيادة معدل التضخم . ومع ذلك ، اذا بدأ معدل التضخم في الارتفاع فان تطبيق السياسة المالية لمواجهة التضخم يكون اكثر تكلفة . ذلك ان اثرها المبدئي يقع على الانتاج بينما يأتي اثرها على مستوى الاسعار على مهل .

(٤) ان اخذ اثر السياسة المالية على جانب العرض من الاهمية بمكان . فظروف العرض تمنع بشكل عام نمو الانتاج والدخل الحقيقي . كما يجب عدم تجاهل اثر السياسة المالية على العرض والاستخدام الكفء للموارد . على ان ادوات التحليل الاقتصادي الجزئي يمكن ان تساعد على فهم اثر الاقتصاد الكلي على السياسة المالية .

المشكلة الثنائية للاقتصاد الكلي

The Dual Problems of Macroeconomics

لاحظنا في الفصلين التاسع والعاشر ان عدم استقرار الطلب الكلي يمكن ان يكون مصدرا للبطالة وعدم الكفاءة الاقتصادية . وفي هذا الفصل بينا ان العرض المحدود يقيد قدرتنا على تنمية الدخل الحقيقي . ولا يخفى ان هذه الفصول تبرز هدفين اساسيين للاقتصاد الكلي ـ

١ ـ خلق بيئة اقتصادية مستقرة ، تتسم بنمو اقتصادي مستمر ، ومستوى عال من التوظف ، ومستوى مستقر للاسعار .

٢ ـ تخصيص كفء للموارد يقلل الضياع ويعظم عرض السلع والخدمات . ويمكن ان نطلق على الهدف الاول « مشكلة الاستقرار » وعلى الثاني « مشكلة الكفاءة » وليس

يخفى الارتباط الوثيق بين المشكلتين . وسوف تتكرر العودة لدراستهما فهما توفران مجالا لتقييم السياسة الاقتصادية الشاملة .

ملحق

التوازن الكلي في اطار السعر ـ الكمية

Macroequilibrium within the price – quantity framework

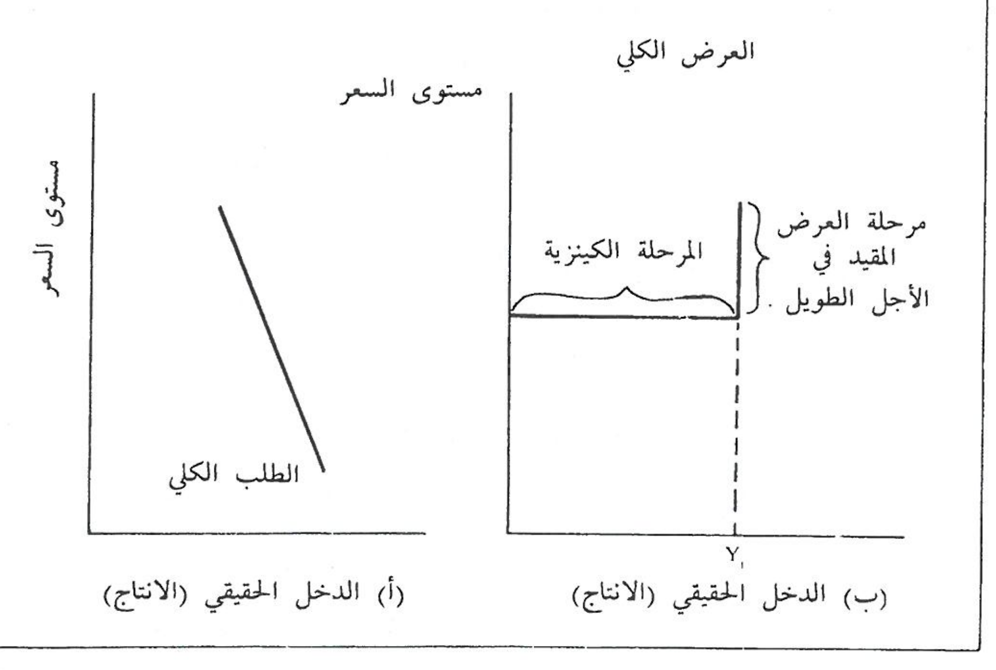
لقد استخدمنا النموذج الكينزي التقليدي لتدفق الدخل لتحليل السوق الكلي للسلع والخدمات . ومع ذلك فان تدفق الانفاق الكلي الذي يشكل الطلب الكلي في النموذج الكينزي ليس الا محصلة السعر مضروبا في كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة . وعلى ذلك فان العلاقة بين السعر (مستوى الاسعار) والكمية (الانتاج) يمكن استخدامها ايضا لتحليل السوق الكلية .

اذ يمكن ان ننظر الى العلاقة بين السعر والانتاج على مستوى الاقتصاد القومي ، لو اعتبرنا ان مشتريات المستهلكين ، والمستثمرين ، والحكومة سوق واحدة ، هي سوق السلع والخدمات . ولما كان السعر يمثل متوسط اسعار السلع والخدمات ، فهو ، إذن ، المستوى الفعلي للاسعار في الاقتصاد. وعلى ذلك فإن زيادة السعر في السوق الكلي للسلع والخدمات يعد مؤشرا للتضخم . وبالمثل ، الكمية كمتغير في السوق الكلي للسلع والخدمات تمثل الانتاج الفعلي الكلي للاقتصاد . وهذا يعني ان زيادة الكمية تشير الى زيادة الانتاج الحقيقي .

وباستخدام اطار السعر ـ الكمية ، يبين شكل (أ ـ ١) الشكل العام لمنحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي للنموذج الكلي الذي نعرضه . ويبين شكل (أ ـ ١ ـ أ) ان الطلب الكلي يرتبط بعلاقة عكسية بالسعر . وهذا يعني انه اذا انخفض مستوى السعر فان قيمة النقود والاصول التي تمثل دخلا في المستقبل مقيسا بالنقود (السندات الحكومية ، والودائع الادخارية مثلا) سوف ترتفع . فهذه الاصول النقدية سوف تشتري سلعا وخدمات اكثر مع انخفاض مستوى السعر وعلى ذلك ، ومع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فان انخفاض مستوى السعر يحفز الافراد على زيادة الطلب على كل شيء . وبالنسبة لسلعة واحدة هناك ايضا علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة . ولكن في هذه الحالة يحدث ذلك لان الناس يقومون باحلال السلع التي انخفض سعرها

شكل رقم (أ ـ ١)
الطلب الكلي والعرض الكلي ـ نموذج السعر الكمية

يبين هذا الشكل منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي في اطار العلاقة بين السعر والكمية . وينحدر منحنى الطلب الكلي الى اسفل متجهاً الى اليمين . فكلما انخفضت الأسعار فإن النقود (والأصول التي تمثل كمية معينة من النقود) تزيد قوتها الشرائية للسلع والخدمات . وعلى ذلك يزداد طلب الناس لهذه السلع والخدمات مع انخفاض السعر أما منحنى العرض الكلي فسوف يكون فيه جزء افقي يعكس عدم مرونة الاسعار ووجود طاقة فائضة في الاقتصاد عندما يعمل عند مستوى ادنى من التوظف الكامل «Y_F» ، وجزء رأسي يبدأ عند «Y_F» ويعكس قيود على جانب العرض .



محل السلع ذات الاسعار الاعلى . وعندما يكون منحني الطلب معبرا عن السلع كلها يختفي هذا الاثر الاحلالي . ومع ذلك فانه رغم ان الشرح مختلف الى حد ما فان منحنى الطلب الكلي ، شأنه شأن منحنى الطلب على سلعة واحدة ، سوف ينحدر من اعلى الى اسفل متجها الى اليمين مشيرا بذلك الى العلاقة العكسية القائمة بين الكمية المطلوبة والسعر .

ويبين شكل (أ ـ ١ ـ ب) منحنى العرض الكلي . ولنتذكر هنا ان هذا النموذج الذي نعرضه يفترض ان مستوى الاسعار سيظل دون تغيير حتى يصل الدخل الحقيقي (الانتاج) الى نقطة «Y_1» . وعلى ذلك فان منحنى الانتاج فيما قبل نقطة «Y_1» سيكون افقيا تماما . مشيرا بذلك الى ان الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي الى زيادة تشغيل الموارد العاطلة عند مستوى الاسعار القائم «p_1» . وفي ظل قاعدة معينة من الموارد ، وهيكل معين من الحوافز فانه لا يمكن تنمية الانتاج الى ابعد من نقطة «Y_1» ، وعلى ذلك يصبح منحنى العرض الكلي رأسيا ، عند نقطة «Y_1» .

وفي شكل (أ ـ ٢) بينا اثر تغير ظروف الطلب في اطار النموذج الكينزي لتدفق الدخل . ويبين شكل (أ ـ ٢) نفس التحليل في اطار نموذج السعر ـ الكمية . فعندما يزداد الطلب من «D_1» الى «D_2» يكون الانتاج حساسا تماما للزيادة في الطلب . ويرتفع الدخل الحقيقي الى نقطة «Y_1» بينما تظل الاسعار ثابتة عند نقطة «P_1» . وفي هذه المرحلة ينمو الانتاج من خلال استخدام الموارد العاطلة . ومع ذلك فان تشغيل هذه الموارد يخلق قيوداً على العرض. فرغم أن زيادةالطلب من «D_1» إلى «D_2» قد تؤدي إلى زيادةالانتاج بشكل مؤقت فانه لا يمكن الابقاء على مستوى الانتاج فيما بعد نقطة «Y_1» في الاجل الطويل . وعلى ذلك فان ارتفاع الطلب الكلي الى «D_3» سيكون تضخميا . وعندما تكتمل عملية تكيف الاقتصاد القومي سيكون التوازن الجديد عند مستوى أعلى للاسعار «P_2» بينما يظل معدل الانتاج الحقيقي عند نقطة «Y_1» .

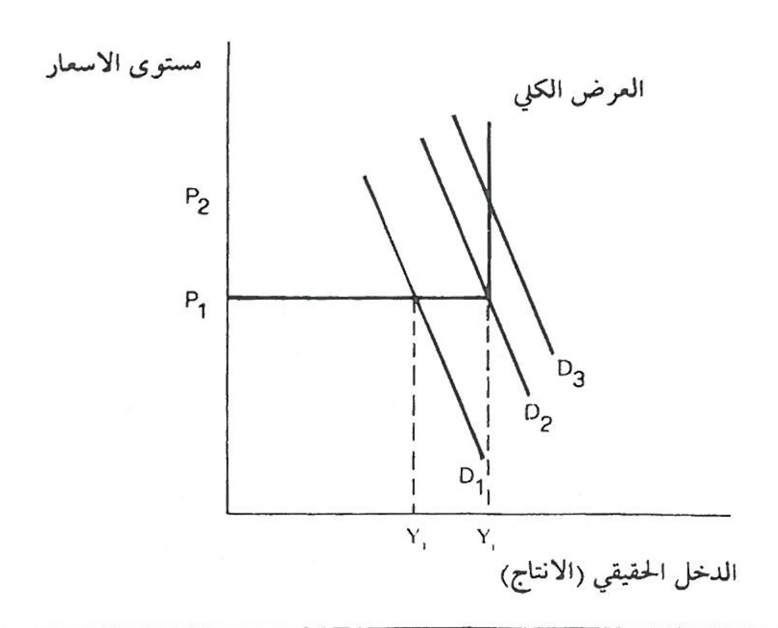
دعنا نفترض ان زيادة الطلب قد رفعت مستوى الاسعار . فماذا يحدث لو ان هذا الارتفاع التضخمي للاسعار قد تبعه فترة من انخاض الطلب ؟

ان النموذج الكينزي يفترض عدم مرونة الاسعار في الاتجاه النزولي . وهذا يعني انه عند بلوغ مستوى معين للاسعار فان انخفاض الطلب الكلي يؤدي الى انخفاض الانتاج الحقيقي . وعلى ذلك ، فانه رغم ان زيادة الطلب بعد مستوى التوظف الكامل تؤدي الى التضخم فقط ـ مستوى اعلى للاسعار ـ فان انخفاض الطلب لن يؤدي الى مستوى اقل للاسعار .

ويمكن ايضا بيان تغير العرض الكلي من خلال نموذج السعر ـ الكمية . ويوضح شكل رقم (أ ـ ٣ ـ ١) حالة زيادة العرض الكلي . فعندما يزداد الطلب الكلي (D_2) وتصاحبها زيادة في العرض الكلي الى (AS_1) فان ذلك يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي الى (Y_1) مع استمرار استقرار الاسعار .

شكل رقم (أ ـ ٢)
الانتاج الكلي ـ نموذج السعر ـ الكمية

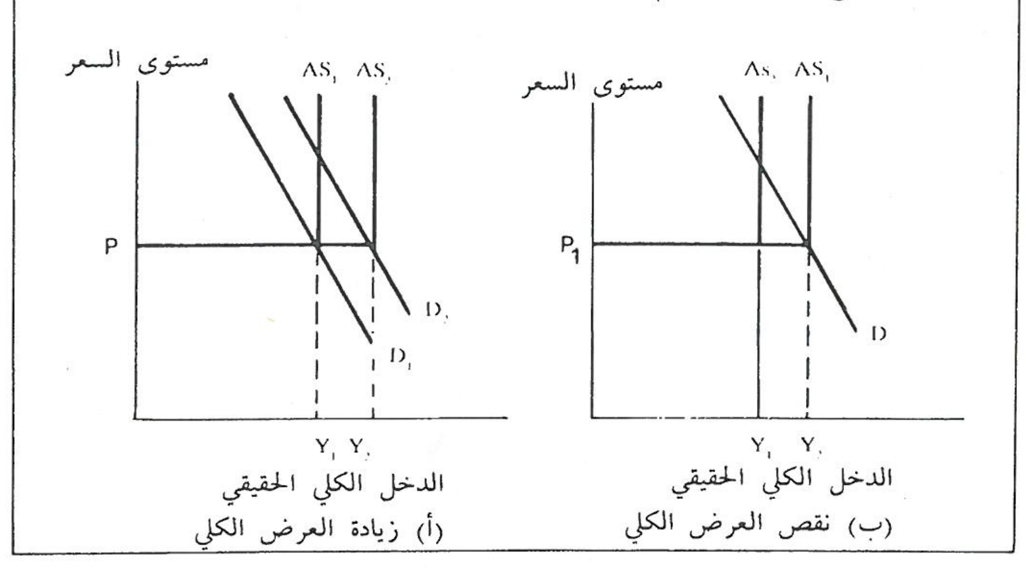
يعرض هذا الشكل تغيرات الطلب الكلي في اطار نموذج السعر/ الكمية . ومبدئياً ، يعمل الاقتصاد عند مستوى أسعار (P_1) وانتاج (Y_1) وهو ادنى من مستوى التوظف الكامل (Y_f) . وفي ظل وجود بطالة في الموارد تؤدي الزيادة في الطلب الكلي من (D_1 الى D_2) الى نمو الدخل الحقيقي الى نقطة (Y_f) ومع ذلك ، عندما يصل الانتاج الى مستوى التوظف الكامل فإن زيادة الطلب الكلي إلى(D_3)لن تؤدي إلا إلى رفع الاسعار (يرفع مستوى الاسعار إلى P_2) ولا يؤدي إلى نمو الانتاج الحقيقي .



ويبين شكل (أ ـ ٣ ـ ب) اثر انخفاض العرض الكلي . فاذا ظل مستوى الطلب دون تغير عند(D) ، فان انخفاض العرض يؤدي الى خفض الدخل الحقيقي الى(Y_1) . ويرتفع مستوى الاسعار ما دام الطلب(D) قد ارتفع بالنسبة للعرض الجديد الاقل للسلع .

شكل رقم (أ ـ ٣) التغير في العرض الكلي

يشير شكل(أـ٣ـ أ)إلى أنه عند زيادةالعرض الكلي إلى (AS_2) فإن زيادةالطلب إلى (D_2) **تؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي الى (Y_2) مع استمرار استقرار الاسعـار ويبـين (شكل أـ٢ـ ب) حالة انخفاض العرض الكلي . ويترتب على ذلك انخفاض الدخـل الحقيقي وارتفاع الاسعار اذا لم ينخفض الطلب كذلك .**



(أ) زيادة العرض الكلي

(ب) نقص العرض الكلي

ان نموذج ـ السعر الكمية ، مثل نموذج كينز لتدفق الدخل يمكن استخدامه لتحليل تغيرات الاسواق الكلية . فهما وسيلتان بديلتان للنظر الى تغيرات هذه الاسواق . ويبين نموذج السعر ـ الكمية بصورة اوضح ما يحدث للاسعار ، بينما يبرز النموذج الكينـزي اهمية التوازن بين الانفاق الكلي والانتاج الكلي . والواقع ان استخدام كلا النموذجين اكثر فائدة عند تحليل اثر التغيرات الكلية .

الأهداف التعليمية للفصل

١ ـ ان الطلب الكلي والعرض الكلي كلاهما يؤثـران على مستويـات الناتـج والتـوظف والاسعار .

٢ ـ المحددات الثلاثة الرئيسية للعرض الكلي هي (أ) مستوى استخدام الموارد . (ب)

كفاءةتشغيل الموارد. (ج) المستوى الحالي للتقنية. ويؤدي التغير في أي واحد من هذه العوامل الثلاثة الى احداث تغير في العرض الكلي. وتتضمن قيود العرض كلا من ندرة الموارد، وهيكل الحوافز ـ الوسائل التي تؤدي الى حث الناس على العمل، والادخار والاستثمار ودرجة استجابتهم لذلك ـ الناتج عن السياسة العامة.

٣ ـ اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى ناتج العرض المقيد فان زيادة الطلب الكلي تقود الى اسعار اعلى وليس الى معدل اعلى ومستمر للناتج الحقيقي.

٤ ـ ينقسم منحنى العرض الكلي الحقيقي الى جزأين متميزين: (أ) مرحلة كينزية يمكن ان يستجيب خلالها الناتج تماما للزيادة في الطلب الكلي (ب) مرحلة العرض المقيد حيث تؤدي زيادة الطلب الكلي، في الاجل الطويل، الى زيادة في مستويات الاسعار فقط. وتعد المرحلة الكينزية تبسيطا لفكرة مؤداها انه عند وجود طاقة فائضة فان زيادة الطلب الكلي سوف تمارس اثرها الاولى على الانتاج بينما تظل الاسعار مستقرة نسبيا. اما الجزء الخاص بمنحنى العرض المقيد فيبسط ويدعم المفهوم الهام لمعدل الانتاج الذي يمكن تحقيقه والتي تؤدي بعده زيادة الطلب الكلي الى زيادات كبيرة جدا في الاسعار واثرا ضئيلا على الناتج الحقيقي.

٥ ـ يزداد العرض، مع مرور الزمن، من خلال عوامل مثل التكوين الرأسمالي الصافي، واكتشاف موارد طبيعية جديدة، والتقدم التقني، وتحسن المهارة (والتعليم)، ومستوى قوة العمل، والتحسن في كفاءة عمل الاسواق، وتؤدي زيادة العرض الكلي إلى نمو الانتاج الحقيقي، والمحافظة على استقرار الاسعار.

٦ ـ يحدث انخفاض العرض الكلي بسبب عوامل مثل سوء الاحوال الجوية، وانخفاض الاصول الرأسمالية، وانخفاض المستوى المتوسط لمهارة (وتعليم) القوة العاملة، والاسعار الاعلى للواردات، والاسعار المنخفضة للصادرات ويؤدي انخفاض العرض الكلي الى انخفاض الناتج الحقيقي. كما يؤدي ايضا الى التضخم اذا لم يصاحبه انخفاض في الطلب الكلي.

٧ ـ تؤدي تغيرات المعدلات الحدية للضرائب الى تغيير دوافع الأفراد للعمل، وللادخار، وللاستثمار، ودفع الضرائب. واذا ظلت الاشياء الاخرى على حالها، فان زيادة المعدلات الحدية للضرائب سوى (أ) تخفض عرض العمل وكفاءته الانتاجية (ب) تخفض عرض رأس المال وكفاءته الانتاجية. (ج) تشجع الافراد على احلال السلع الاقل جاذبية والتي تخصم قيمتها من الدخل الخاضع للضريبة محل السلع الاكثر جاذبية ولا تخصم قيمتها من الدخل الخاضع للضريبة.

٨ ـ عندما تؤدي السياسة المالية على تغيير المعدلات الحدية للضرائب فانها بذلك تولد اثرا على الطلب الكلي والعرض الكلي . واذا بقيت الاشياء الاخرى على حالها ، فان المعدلات الحدية الاعلى للضريبة تميل الى خفض العرض الكلي ، بينما تؤدي المعدلات الادنى الى زيادة العرض .

٩ ـ لقد اتصفت السياسة الاقتصادية في السبعينات بوجود عجز في الموازنة وارتفاع المعدلات الحدية للضرائب . وقد ادى عجز الموازنة الى زيادة الطلب الكلي بينما عملت المعدلات الحدية الاعلى للضريبة الى خفض العرض الكلي . وقد شارك التزاوج بين هذين العاملين الى خلق ضغوط تضخمية خلال هذا العقد .

١٠ ـ عندما تسلمت ادارة الرئيس ريجان السلطة في الولايات المتحدة في سنة ١٩٨١ استهدفت استراتيجيتها المالية تخفيض الانفاق الحكومي ومعدلات الضُرائب . وحيث ان مؤيدي خطة الرئيس ريجان يرون ان المعدلات الضريبية الادنى تؤدي الى زيادة الدخل فقد توقعوا ان خفض الضريبة سوف يؤدي الى انخفاض صغير فقط في الايرادات الضريبية . وعلى هذا فانه اذا انخفضت نفقات الحكومة فسوف ينخفض عجز الموازنة كذلك (او يبقى على الاقل في حدود يمكن السيطرة عليها) . فقد زعم مؤيدو هذه الاستراتيجية انها ستؤدي الى نمو العرض الكلي وتقليص الطلب الكلي ومن ثم تخفيض الضغوط التضخمية .

١١ ـ ابرز ناقدو خطة الرئيس ريجان ان الخسارة في الايرادات الضريبية سوف تكون كبيرة ومن ثم تقود الى عجز ضخم في الموازنة . وزعم هؤلاء ان هذه الخطة تمارس اثرا قليلا على العرض الكلي بينما تؤدي الى زيادة الطلب الكلي . وعلى ذلك بين هؤلاء الناقدون ان تلك الخطة سوف تؤدي الى زيادة سرعة معدل التضخم المرتفع فعلا .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ اسئلة للمناقشة

١ ـ بين اثر كل من العوامل التالية على العرض الكلي في المملكة العربية السعودية :

(أ) ارتفاع اسعار القمح في العالم ، وقد بات القمح محصولا تصديريا في المملكة .

(ب) اكتشاف بئر جديدة للنفط .

(ج) انخفاض حاد في اسعار استيراد السيارات اليابانية .

(د) تقرير زيادة ٢٠٪ في الاعانات الاجتماعية للاسر الفقيرة .

(هـ) اكتشاف منجم للذهب .

٢ ـ « تقود الزيادة في النفقات الكلية الى دخل اكبر لان الانفاق الذي يقوم به شخص ما هو دخل لشخص آخر. وعلى ذلك فان الاحتفاظ بمستوى مرتفع من النفقـات هو مفتاح الاحتفاظ بمستوى عال للدخل » قوم هذا القول .

٣ ـ اذا وجدت موارد عاطلة فان الاقتصاد لا يكون عاملا في الجزء الرأسي لمنحنى العرض الكلي . هل هذا القول صحيح ام خطأ ام غير مؤكد ؟ ناقش .

٤ ـ تشير الدراسات التطبيقية الى ان الذكور في السنوات الاولى للعمل لا يعدلون وقت عملهم بشكل جوهري استجابة لتغير معدلات الاجور بعد الضريبـة . هل تشير هذه النتائج الى ان المعدلات الحدية للضريبة تؤثر على العرض الكلي ؟ ولماذا ؟ ناقش ذلك .

٥ عندما تولت ادارة ريجان السلطة في الولايات المتحدة قامت استراتيجيتها المالية على اساس خفض الضرائب ونفقـات الحكومـة . فقـد اعتقـدت هذه الادارة ان هذه الاستراتيجيةذات فاعلية ، مع مرور الزمن ، في وقف المعدل المرتفع للتضخم دون ان يحدث ركود ، قوم استراتيجية ريجان . هل ادت الى خفض معدل التضخم ؟ معدل البطالة ؟ بين لماذا تحكم على السياسة المالية لريجان بانها ناجحة او فاشلة . كن محددا في اجابتك .

٦ ـ في ظل ظروف مالية معينة ، كيف تؤثر زيادة الطلب الكلي على الانتاج ، والتوظف والاسعار ؟ ناقش ذلك .

الفصل الثاني عشر
النقود والجهاز المصرفي

الفصل الثاني عشر
النقود والجهاز المصرفي

Money and the banking system

يهدف هذا الفصل الى توضيح عمل النظام المصرفي ، وتحليل محددات عرض النقود . وسوف نشرح فيما بعد تأثير النقود على الاسعار ، والعمالة والناتج وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الهامة .

ويرى بعض الاقتصاديون، ان تحليل محددات الدخل القومي دون اخذ النقود في الاعتبار يعتبر مثل لعب كرة القدم بدون قلب الدفاع . اذ تغيب حينئذ القوة الدافعة المركزية . وعلى الرغم من ان الغالبية يعطون دورا اقل اهمية للنقود ، الا ان معظم الاقتصاديين يرون ان النقود ومن ثم السياسة النقدية موضوعا يحتاج الى تفصيلات كثيرة .

ما هي النقود ؟

What is money?

ان النقود هي التي تدفع العالم الى الحركة . ومع ما في ذلك من مبالغة فان النقود دون ريب ، احد تروس العجلة التي تعمل على دوران التجارة فبدون النقود تصبح كل المبادلات اليومية مملة ومكلفة . وليس يخفى ان الحكومات هي التي تقوم الآن باصدار النقود وتنظيمها ولكن استخدام النقود قد عرف منذ آلاف السنين ليس من خلال قرارات حكومية ولكن ، لان النقود تسهل عملية التبادل . وللنقود ثلاثة وظائف رئيسية :

(١) تعمل النقود كوسيط للتبادل a medium of exchange : فاذا رغب شخص ما في مبادلة خدمات العمل بالملابس ، فانه يبيع عمله بالنقود ثم يستخدم النقود في شراء الملابس . وبنفس الطريقة اذا اراد فلاح ان يبادل بقرة بالكهرباء وخدمات العلاج ، فان البقرة تباع بالنقود التي تستخدم في شراء الكهرباء وخدمات العلاج . وفي ظل اقتصاد قائم على المقايضة فان مثل هذا التبادل البسيط يتطلب بالضرورة وجود مشتري لسلع يرغب شخص ما في بيعها على وجه التحديد . وحينئذ تستهلك عملية التبادل وقتا

طويلا . اما في اقتصاد يتم فيه التبادل من خلال النقود ، فان النقود تستخدم في جميع الاسواق لتبسط التبادل وتدفع عجلة التجارة .

(٢) تعمل النقود كوحدة للحساب an accounting unit يسعى المستهلكون لمقارنة اسعار السلع والخدمات المتباينة ليقوموا بالاختيار على اساس منطقي وبنفس الطريقة فان رجال الاعمال يريدون ان يقارنوا اسعار الموارد الانتاجية . وحيث تستخدم النقود في التبادل على نطاق كبير فانه يكون منطقيا ان نستخدمها كوحدة للحساب ، اي مقياسا نستخدمه في مقارنة قيم الموارد والسلع .

(٣) تستخدم النقود كمستودع للقيمة a store of value ان النقود اصل مالي اي صورة من صور الادخار . وهناك بعض العيوب في استخدام النقود كمخزن للقيمة (الثروة) . ذلك ان معظم طرق حيازة النقود لا تغل فائدة . ففي فترات التضخم ، تتناقص القوة الشرائية للنقود الامر الذي يفرض تكلفة على من يحوزون الثروة في صورة نقود . ومع ذلك فان للنقود ميزة كاصل كامل السيولة . اذ يمكن تحويلها بسهولة وسرعة الى سلع اخرى بتكلفة منخفضة وبدون خسائر في قيمتها الاسمية . وعلى ذلك فان معظم الناس يحوزون بعضا مما لديهم من ثروة في صورة نقود لما توفره من قوة شرائية سريعة ومتاحة في مواجهة المستقبل الذي يتسم بعدم التأكد .

لماذا تكون النقود ذات قيمة : why is mony valuable

ليس هناك قيمة ذاتية للعملات او الحسابات الجارية . ان الريال لايعدو ان يكون قطعة من الورق . والودائع الجارية لاتعدو ان تكون ارقاما حسابية . اما النقود المعدنية فلها قيمة ذاتية كمعدن ، ولكن هذه القيمة اقل كثيرا من قيمتها كنقود . ولكن من اين تستمد النقود قيمتها ؟ ان ثقة الناس عامل هام واساس ذلك ان الناس تكون لديهم الرغبة في قبول النقود لانهم يثقون بانه يمكن استخدامها في شراء سلع وخدمات حقيقية وهذا امر يفرضه القانون الى حد ما . ذلك ان الحكومة تصدر النقود استنادا الى القانون الذي يفرض قبولها للوفاء بالديون .

ومع ذلك فان المصدر الاساسي لقيمة النقود هو نفس المصدر لقيمة غيرها من السلع . فالسلع الاقتصادية تكون اكثر او اقل قيمة استنادا الى ندرتها بالنسبة للكمية التي يرغبها الناس منها . والنقود ليست استثناءا من ذلك .

فاذا اردنا ان تظل القوة الشرائية للنقود مستقرة عبر الزمن ، فانه يجب تنظيم

عرضها . فالقوة الشرائية للوحدة النقدية (الريال ـ الدولار ـ الجنيه) تقاس بما تشتريه من السلع والخدمات . وعلى ذلك فان قيمتها تتناسب عكسيا مع مستوى الاسعار . فزيادة مستوى الاسعار وتناقص القوة الشرائية للنقود هو نفس الشيء . فاذا فرضنا ثبات مستوى الاستخدام ، فان زيادة عرض النقود بسرعة اكبر من زيادة الناتج الحقيقي للسلع والخدمات ، يؤدي الى رفع الاسعار . وذلك يحدث لان كمية النقود تكون قد تزايدت بالنسبة للمتاح من السلع . اي ان كمية كبيرة جدا من النقود تطارد كمية قليلة جدا من السلع .

ولقد برز الارتباط بين ارتفاع الاسعار والنمو السريع في عرض النقود في المانيا خلال الحرب العالمية الاولى ، فقد تزايد عرض « الماركات » الالمانية بنسبة ٢٥٠٪ في الشهر فترة من الزمن . وقامت الحكومة الالمانية بطبع النقود بالسرعة التي استطاعت ان تدير بها عملية الطباعة ذاتها . وحيث ان كمية النقود قد باتت ضخمة بالنسبة للسلع والخدمات فانها فقدت قيمتها بسرعة . ونتيجة لذلك فان سعر البيضة اصبح ٨٠ بليون مارك كما اصبح ثمن رغيف الخبز ٢٠٠ بليون مارك . وقد وضع الناس اجورهم في حقائبهم واغلقت المحلات في اوقات الغذاء لتغيير الاسعار . فقد انهارت قيمة النقود .

كيف يعرف عرض النقود ؟ how is supply of money defined ?

ان تحديد ما يجب ان يتضمنه عرض النقود ليس سهلا كما قد يبدو . فقد كانت العملات الذهبية والفضية نقودا لفترة من الزمن . وقد حلت النقود الورقية والودائع الجارية اخيرا محل العملات المعدنية ، واصبحت اهم وسيلة للتبادل .

وفي تعريف النقود ، فانه من المنطقي ان يركز على وظيفتها الاساسية كوسيط اساسي للتبادل ، ووحدة للحساب ، ومستودع للقيمة . ووفقا لهذه المعايير ، فانه يبدو واضحا ان النقود (مشتملة على العملات المعدنية وأوراق النقد) ، والودائع تحت الطلب يجب ان تدخل في عرض النقود . على ان اغلب المعاملات الآن في الدول المتقدمة ـ ما يزيد عن ٧٥٪ ـ يتم عن طريق الشيكات . ولا يخفى ان الودائع تحت الطلب قابلة للتحويل الى نقود بحرية كاملة . كما ان كمية النقود المتداولة في وقت ما تعكس مدى تفضيل الناس للنقود في صورة حسابات جارية عليها في صورتها كنقود حاضرة . وفضلا عن الودائع الجارية توجد الودائع لاجل والودائع الادخارية .

ويتكون عرض النقود بمعناه الضيق من (أ) النقود المتداولة (ب) الودائع الجارية (ج) الودائع الاخرى التي يمكن السحب منها بشيكات (د) الشيكات السياحية . ويستخدم الاقتصاديون الاصطلاح «M_1» عند الاشارة الى هذا التعريف الضيق للنقود .

ولما كان كثير من الاصول المالية يشبه النقود في كثير من السمات فقد دعيت بحق « اشباه النقود near monies » . والخط الفاصل بين النقود واشباه النقود خط دقيق . لذلك يفضل بعض الاقتصاديين الاخذ بتعريف لعرض النقود اوسع من «M_1» . ومثل هذا التعريف الواسع يتضمن غالبة الودائع الادخارية وبعض الاصول المالية السائلة الاخرى . على ان التعريف الواسع الاكثر شيوعا هو «M_2» . ويشمل عرض النقود بها المعنى عرض النقود بالمعنى الضيق «M_1» مضافاً إليه (أ) الودائع الادخارية لدى المصارف (ب) الودائع لاجل .

وهناك وسيلة ثالثة لقياس عرض النقود ويطلق عليها اصطلاح «M_3» وفي نطاق هذا التعريف فان عرض النقود يشمل «M_2» مضافا اليه الودائع شبه النقدية . ويوضح شكل « رقم ١ » عرض النقود وفقا لهذه التعاريف الثلاثة في المملكة العربية السعودية .

شكل رقم (١) عرض النقود في المملكة العربية السعودية

(مليون ريال)

نهاية الاعوام	النقد المتداول (١)	الودائع تحت الطلب (٢)	الودائع الادخارية والزمنية (٣)	الودائع شبه النقدية (٤)	M_1 (١ + ٢) (٥)	M_2 (٣ + ٥) (٦)	M_3 (٤ + ٦) (٧)
١٣٩٧/٩٦	١٣٦٠٧,٧	١٧٦٠٩,٦	١٨١٠,٦	٤٣٠٧,٦	٣١٢١٧,٣	٣٣٠٢٧,٩	٣٧٣٣٥,٥
١٣٩٨/٩٧	١٧٩٦٩,٦	٢٧٣٢٧,٤	٣٠٦٠,٢	٥٢٥٩,٩	٤٥٢٩٧,٠	٤٨٣٥٧,٢	٥٣٦١٧,١
١٣٩٩/٩٨	٢١٠٠٩,٦	٢٩٤٧٦,٣	٤١٦٥,٢	٦٧٢٨,٨	٥٠٤٨٥,٩	٥٤٦٥١,١	٦١٣٧٩,٩
١٤٠٠/٩٩	٢٥١٩٨,٨	٣٠٤٤٨,٥	٩٥١٠,٠	٧٥١١,٢	٥٥٦٤٧,٣	٦٥١٥٧,٣	٧٢٦٦٨,٥
١٤٠١/٤٠٠	٢٦١٤٣,٨	٣٧٢٦٥,٤	*١٣٠٩٧,٢	١٠٩٧٦,٨	٦٣٤٠٩,٢	٧٦٥٠٦,٤	*٨٧٤٨٣,٢

* لاغراض التحليل النقدي استبعدت مبالغ مجموعها ٦٤٧١ مليون ريال من بند الودائع شبه النقدية في ميزانيات البنوك التجارية لانها تمثل ودائع شبه حكومية بالعملة الاجنبية وأضيف الى بند المطلوبات الاخرى .

عمل الجهاز المصرفي Business of Banking

يجب أن نعرف بعض الاشياء القليلة عن وظائف المصارف قبل التعرض للعوامل التي تؤثر في عرض النقود . . والمصارف منشآت تستهدف تحقيق الربح وتقدم خدمات فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار الى عملائها . وتمثل الفائدة على الاستثمارات المصدر الرئيسي للدخل في أغلب المصارف . وتستخدم المصارف شطرا كبيرا من الودائع الجارية ولاجل في مجالات تدر فائدة ، وبشكل أساسي في منح القروض والقيام بالاستثمارات المالية .

وتوضح ميزانية المصرف التجاري في الشكل (رقم٢) الوظائف الاساسية للمصارف . ويتبين منها أن أهم التزامات المصارف هي الودائع تحت الطلب ، والودائع لاجل . وتعد هذه الودائع التزامات من وجهة نظر المصرف لانها تمثل التزاما على المصرف قبل المودعين . وتمثل القروض التي تدر فائدة للمصرف المكون الرئيسي للاصول في ميزانيته . وفضلا عن ذلك فان أغلب المصارف تملك كمية كبيرة من الاوراق المالية الحكومية والخاصة التي تدر فوائد لها . وتختلف المصارف عن غيرها من منشآت الاعمال في أن شطرا كبيرا من التزاماتها يدفع عند الطلب ومع ذلك فانه رغم أنه يمكن لكل المودعين أن يطلبوا مالهم من نقود في حساباتهم الجارية في نفس اليوم الا أن احتمال حدوث ذلك بعيد تماما . وفي الوضع الامثل نجد أن بعض الافراد يسحبون من ودائعهم بينما يقوم آخرون بالايداع . وتميل هذه العمليات الى التوازن ومن ثم تلغى التغيرات الفجائية في الودائع الجارية ولذلك فان المصارف تحتفظ فقط بنسبة من أصولها في شكل احتياطيات لمواجهة احتياجات المودعين . ويوضح شكل (رقم٢) وظائف المصرف التجاري .

الاحتياطي الجزئي الذهبي fractional reserve goldsmithing

يحب الاقتصاديون كثيرا عمل مناظرة بين الصائغ في الماضي والنظام المصرفي الحالي . فقد كان الذهب في الماضي وسيلة للمدفوعات ، أي كان يستخدم نقودا . وكان الناس يحتفظون بنقودهم مع صائغ طلبا للامان كشأن قيام كثير منا اليوم بفتح حسابات جارية لاسباب تتعلق بالسلامة والامن . وكان مالكو الذهب يتسلمون ما يثبت أحقيتهم في سحب ذهبهم في اى وقت يرغبون فيه فاذا أرادوا شراء شيء ما يذهبون الى الصائغ ويسحبون ذهبا ويستخدمونه كوسيلة للمدفوعات. وعلى ذلك فان عرض النقودد

شكل رقم (٢) وظائف المصارف التجارية

تقدم البنوك خدمات ، وتدفع فائدة لجذب الودائع الجارية والودائع الزمنية (خصوم) . وجزء من الاصول يحتفظ به كأحتياطي (نقدا او وديعة لدى البنك المركزي) ، لمواجهة الالتزامات اليومية قبل أصحاب الودائع . والباقي يستثمر أغلبه أو يقوم المصرف باقراضه ليحقق فوائد للبنك .

الاصول		الخصوم	
الاحتياطيات	٤٣,٠	حسابات رأس المال	١٣٢,٥
القروض	١٠٠٧,٥	الودائع تحت الطلب	١٣٢,٩
أوراق مالية حكومية	١١٤,٣	الودائع الزمنية (لأجل)	٩٥٨,٢
أوراق مالية اخرى	٢٣٦,٦		
اصول اخرى	٤١٠,٦	خصوم اخرى	٣٩٣,٤
اجمالي	١٨١٢,٠		١٨١٢,٠

كان يساوي كمية الذهب المتداولة بالاضافة الى ودائع الذهب لدى الصائغين .

وكانت الودائع والطلبات اليومية من الذهب تمثل دائما جزءا فقط من الكمية الكلية للذهب المودع . وعلى ذلك يظل جزء كبير من الذهب لدى الصائغين عاطلا في خزائنهم . وعندما أدرك الصائغون هذه الحقيقية بدأوا في اقراض الذهب الى التجار المحليين . وبعد مدة من الزمن فان التجار يعيدون الذهب بالاضافة الى فائدة نظير استخدامه . ولكن ماذا حدث لعرض النقود عندما قدم الصائغ القروض الى التجار المحليين ؟ ان ودائع الافراد الذين أحضروا ذهبهم بداية الى الصائغين لم تنخفض . والمودعون يمكنهم أن يسحبوا من ذهبهم في أي وقت يشاؤن (طالما ان جميع المودعين لن يفعلوا ذلك في وقت واحد) . والتجار يمكنهم أن يستخدموا الذهب الذي أقترضوه من الصائغ كوسيلة لمدفوعاتهم . وعندما يقرض الصائغون الذهب فانهم يزيدون من الكمية المتداولة من الذهب ، ومن ثم يتزايد عرض النقود .

وقد كان من المرهق أن يقوم الفرد برحلة الى الصائغ في كل وقت يريد شراء شيء ما . وعندما عرف الناس أن الشهادات يمكن تحويلها الى ذهب بدأ استخدام هذا الشهادات كوسيلة للمدفوعات . وقد سعد المودعون بهذا الاجراء الذي جعلهم في غير حاجة إلى الذهاب إلى الصائغ في كل مرة يريدون فيها استبدال شيء بالذهب . ولما كان هناك ثقة بالصائغين فقد سعد البائعون بشهادات الذهب كوسيلة مدفوعات .

وعندما أصبح المودعون قادرون على استخدام شهادات الذهب كنقود فقد انخفضت عمليات السحب والايداع اليومي للذهب لدى الضائغين بشكل كبير . وقد احتفظ الصائغون المحليون بنحو ٢٠٪ من اجمالي الذهب المودع لديهم لمواجهة الطلبات الجارية لتحويل شهادات الذهب المتداولة . أما النسبة الباقية وهي ٨٠٪ من الودائع الذهبية فقد قاموا باقراضها للتجار ورجال الاعمال وغيرهم من المواطنين . وعلى ذلك فإن ١٠٠٪ من شهادات الذهب يتم تداولها كنقود ، وأما الجزء من الذهب الذي تم اقراضه - ٨٠٪ من اجمالي الودائع - فكان يتم تداوله أيضا كنقود . . وعلى ذلك فان اجمالي عرض النقود شهادات الذهب بالاضافةإلى الذهب كانت بناءعلى ١,٨ ضعفاً من كمية الذهب التي أودعت أساسا لدى الصائغين . ولما كان الصائغون قد أصدروا قروضا وأحتفظوا بجزء من احتياطي الذهب لديهم ، فانهم كانوا قادرين على زيادة عرض النقود .

ولما كان الصائغون يحتفظون باحتياطي كاف لمواجهة الطلبات الجارية لاصحاب الودائع ، فان كل شيء كان يتم في يسر دون مشاكل . على ان معظم مودعي الذهب ربما لم يتحققوا من ان الصائغين لا يحتفظون بالذهب الخاص بهم أو بغيرهم من المودعين في خزائنهم .

وكان الصائغون يحققون دخلا من أقراضهم للذهب وكلما زاد ما يقرضونه من ذهب زادت دخولهم الاجمالية . وفي محاولة لزيادة دخولهم عن طريق تقديم قروض أكثر فأكثر جعل بعض الصائغين كمية الذهب في خزائنهم عند مستويات شديدة الانخفاض . ولو أقبل عدد كبير غير متوقع من المودعين يطلبون ذهبهم لعجز هؤلاء الصائغون الجشعون عن مواجهة هذه الطلبات ، ومن ثم يفقدون ثقة أصحاب الودائع ويفشل نظام الاحتياطي الجزئي الذهبي الذي اقامة الصائغون .

الاحتياطي النسبي المصرفي Fractional Reserve Banking

يشبه نظام الاحتياطي النسبي المصرفي من حيث المبدأ الى حد كبير نظام الصاغة . ذلك ان الصاغة الاوائل لم يكن لديهم الذهب الذي يمكنهم من دفع كل الودائع في نفس الوقت . وكذلك فان المصارف ليس لديها نقودا حاضرة وأحتياطيات تمكنها من دفع كل الودائع في نفس الوقت . ويوضح ذلك شكل رقم (٣) . وقد توسع الصاغة الاوائل في عرض النقود عن طريق اصدار القروض . وهو ما تفعله المصارف اليوم . على أن كمية الذهب التي ظلت كاحتياطي لمواجهة طلبات المودعين قد حدت من قدرة الصاغة على عرض النقود ، كذلك تحد كمية النقود الحاضرة والاحتياطيات القانونية الاخرى من مقدرة المصارف القائمة الان على التوسع في عرض النقود . وعلى ذلك فانه يمكن القول ان الاحتياطي النسبي المصرفي هو نظام يمكن المصارف من الاحتفاظ بنسبة تقل عن ١٠٠٪ من الودائع لديها كاحتياطي . فالاحتياطيات القانونية ، اذن ، هي نسبة من الودائع . والاحتياطي القانوني هو اقل قدر من الاحتياطي يحتفظ به المصرف بحكم القانون ليغطي ما لديه من وودائع وعلى ذلك اذا كان الاحتياطي القانوني ١٥٪ ، فان المصارف مطالبة بموجب القانون بالاحتفاظ بمبلغ ١٥٠٠٠٠ دولار ـ كاحتياطي مقابل مليون دولار من الودائع .

كيف تخلق المصارف النقود ؟ how bankers creat money

كيف يمكن للمصارف زيادة عرض النقود؟ للاجابة على هذا السؤال، دعنا نفترض ان هناك نظاما مصرفيا بدون مصرف مركزي ، وان العملة المتداولة فقط تمثل الاحتياطي مقابل الودائع . دعنا نفترض بداية ان جميع المصارف تلتزم بحكم القانون ان تحتفظ بنقود بالخزينة تساوي ٢٠٪ على الاقل من الودائع الجارية .

وافترض انك وجدت ١٠٠٠ ريال مخبأة في منزل قريب لك توفى منذ مدة طويلة ، فإلى أي مدى تعمل تلك النقود ، التي اكتشفت أخيراً على زيادة عرض النقود؟ دعنا نفترض أنك أخذت النقود إلى المصرف الوطني وفتحت حساباً جارياً بمبلغ ١٠٠٠ ريال واودعت النقود في هذا المصرف . ليس يخفى ان هذا المصرف يجب ان يحتفظ الان بمبلغ ٢٠٠ ريال في خزينته كاحتياطي على اساس ان نسبة الاحتياطي ٢٠٪ من الوديعة . وبعد احتفاظ المصرف بمبلغ ٢٠٠ ريال في خزينته يصبح لديه الان ٨٠٠

ريال كاحتياطي اضافي . وهي كمية من النقود تزيد عن الكمية التي يحتفظ بها المصرف بحكم القانون ، ومن ثم فان هذا المصرف يمكنه الان منح قرض بمبلغ ٨٠٠ ريال . فاذا فرضنا ان هذا المبلغ اقرض الى شخص ليشتري سيارة فان عرض النقود يزيد بمبلغ ٨٠٠ ريال عندما يضيف المصرف ذلك القدر من النقود الى الحساب الجاري للمقترض . وهكذا لم تتناقص كمية النقود لدى احد . فمازلت حتى الان تحتفظ في حسابك بمبلغ ١٠٠٠ ريال كما ان المقترض لديه ٨٠٠ ريال لشراء السيارة الجديدة .

وعندما يشتري المقترض السيارة الجديدة فانه يدفع الثمن لتاجر السيارات بشيك بمبلغ ٨٠٠ ريال ويقوم البائع بايداع هذا الشيك في احد المصارف ، المصرف العربي مثلا . فماذا يحدث عند تصفية الشيك ؟ ان الاحتياطي الاضافي لدى المصرف الوطني سوف يزول عندما يدفع مبلغ ٨٠٠ ريال الى المصرف العربي . ولكن عندما يتلقى المصرف العربي ٨٠٠ ريال نقدا ينشأ لديه احتياطي اضافي . فهذا المصرف لا بد ان يحتفظ بنسبة ٢٠٪ اي ١٦٠ ريال احتياطي لتغطية وديعة بائع السيارة اي ٨٠٠ ريال وحينئذ يمكنه ان يقرض ٦٤٠ ريال . وحين يقوم هذا المصرف باقراض ما لديه من احتياطي اضافي تزداد ودائع المقترضين بمبلغ ٦٤٠ ريال وبذلك يزداد العرض النقدي بمبلغ ٦٤٠ ريال .

وحتى الان فانك ما زلت تحتفظ بالالف ريال في حسابك ، كما يحتفظ تاجر السيارات بمبلغ ٨٠٠ ريال في حسابه كما ان مقترضا جديدا تسلم حالا مبلغ ٦٤٠ ريال . وحيث انك قد وجدت الـ ١٠٠٠ ريال مخبأة لدى قريبك فان عرض النقود يكون قد تزايد بمبلغ ٢٤٤٠ ريال .

وبديهي انه يمكن للعملية ان تستمر . ويوضح الشكل (٣) عملية خلق النقود الناتجة عن مبلغ الـ ١٠٠٠ ريال الاولى خلال مراحل متعددة . وجملة القول ان عرض النقود يمكن ان يزيد حتى ٥٠٠٠ ريال ، وهي الـ ١٠٠٠ ريال الاولى مضافا اليها ٤٠٠٠ ريال اخرى ودائع تحت الطلب demand deposits امكن خلقها عن طريق عقد قروض جديدة .

ويطلق على المضاعف الذي تعمل من خلاله الاحتياطيات الجديدة على زيادة عرض النقود مضاعف زيادة الودائع deposit expansion multiplier

شكل رقم (٣)

خلق النقود من الاحتياطيات الجديدة

البنك	ودائع نقدية جديدة (احتياطي فعلي) بالريال	احتياطي قانوني جديد	ودائع تحت الطلب تنشأ عن قروض جديدة
وديعة اولية	١٠٠٠ر٠٠	٢٠٠ر٠٠	٨٠٠ر٠٠
مرحلة ثانية	٨٠٠ر٠٠	١٦٠ر٠٠	٦٤٠ر٠٠
مرحلة ثالثة	٦٤٠ر٠٠	١٢٨ر٠٠	٥١٢ر٠٠
مرحلة رابعة	٥١٢ر٠٠	١٠٢ر٤٠	٤٠٩ر٦٠
مرحلة خامسة	٤٠٩ر٦٠	٨١ر٩٢	٣٢٧ر٦٨
مرحلة سادسة	٣٢٧ر٦٨	٨٥ر٥٤	٢٦٢ر١٤
مرحلة سابعة	٢٦٢ر١٤	٥٢ر٤٣	٢٠٩ر٧١
ما تبقى	١٠٤٨ر٥٨	٢٠٩ر٧١	٨٣٨ر٨٧
الاجمالي	٥٠٠٠ر٠٠	١٠٠٠ر٠٠	٤٠٠٠ر٠٠

وفي مثالنا هذا فان مضاعف نمو الودائع المحتمل هو ٠٥ ذلك ان القدر الذي يزيد به عرض النقود بفعل الاحتياطيات الاضافية يتحدد بنسبة الاحتياطي القانوني الى الودائع الجارية . وفي الواقع فان هذا المضاعف ليس الا مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني . وفي مثالنا السابق كانت نسبة الاحتياطي القانوني ٢٠٪ . واذا كان الاحتياطي القانوني ١٠٪ فان المضاعف يكون ١٠ وهو مقلوب ١٠/١ .

ومع انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني تتعاظم الزيادة المحتملة في عرض النقود المترتبة على خلق الاحتياطيات الجديدة . وليس يخفى ان نسبة الاحتياطي القانوني تحدد الحد الاقصى لعملية خلق النقود من الاحتياطيات الجديدة .

المضاعف الحقيقي لزيادة الودائع the actual deposit expansion multiplier

هل تؤدي الاحتياطات النقدية الجديدة الى ممارسة مضاعف زيادة الودائع لاثره كاملا ؟ والاجابة بالنفي ، ذلك ان المضاعف الفعلي قد يكون اقل من المضاعف المحتمل لسببين :

اولا : ان مضاعف زيادة الودائع يتناقص اذا قرر شخص ما ان يحتفظ بالعملة لديه بدلا من ايداعها في المصرف . وعلى سبيل المثال افترض ان الشخص الذي اقترض ٨٠٠ ريال في المثال المشار اليه احتفظ بمبلغ ١٠٠ ريال لمواجهة الظروف الطارئة المحتملة ، وانفق ٧٠٠ ريال فقط . وعلى ذلك فان ٧٠٠ ريال فقط هي التي تدخل كوديعة في المرحلة الثانية وتساهم في الاحتياطي اللازم لاحداث التوسع . وعلى ذلك فان القروض المحتملة في المرحلة الثانية والمراحل التي تليها سوف تتناقص نسبيا . وعندما تظل العملة في التداول ، خارج الجهاز المصرفي فانها تنقص من حجم مضاعف زيادة الودائع .

ثانيا : ان مضاعف زيادة الودائع يكون اقل من قيمته القصوى عندما لا يتمكن البنك من اقراض كل ما لديه من احتياطيات اضافية جديدة . ومع ذلك يكون لدى المصارف دائماً حافز قوي لاقراض مالديها من احتياطيات جديدة. وليس يخفى ان الاحتياطات الاضافية العاطلة لا تدر فائدة . لذلك فان المصارف تسعى لتشغيل الشطر الاعظم من هذه الاحتياطيات بهدف الحصول على فوائد .

وعلى ذلك فان تسرب جزء من العملة ووجود احتياطيات اضافية عاطلة لدى المصارف يؤدي الى خفض قيمة مضاعف زيادة الودائع عن حده الاقصى المحتمل . ومع ذلك فانه عندما يحتفظ الناس بمعظم ما لديهم من نقود في صورة ودائع لدى المصارف بدلا من الاحتفاظ بها كنقد سائل ، وحيث ان المصارف تعمل على تشغيل اغلب ما لديها من احتياطيات اضافية على نحو مثالي من خلال التوسع في عملية الاقراض فان ذلك يوفر اسباب دفعة قوية تزيد من قيمة مضاعف الودائع .

مؤسسة النقد العربي السعودي

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي مقام البنك المركزي في المملكة العربية

السعودية على رأس الجهاز المصرفي السعودي يراقب نشاطه ويوجهه الى الاهداف التي تبتغيها السياسة النقدية . وقد قامت المملكة « بسعودة » المصارف الاجنبية ، التي كانت تعمل في المملكة . وبذلك اصبحت كل المصارف مؤسسات وطنية* تخدم الاقتصاد السعودي وفقاً للسياسة القومية التي تقرها السلطات النقدية السعودية وبما يحقق آمال الشعب السعودي في تحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر .

وظائف مؤسسة النقد العربي السعودي : Saudi Arabia Moretary Agency *

لما كانت مؤسسة النقد العربي السعودي تقوم مقام البنك المركزي ، فان المرسوم الملكي رقم ٢٣ بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٣٧٧ هـ نص على ان يتكون مجلس ادارة المؤسسة من المحافظ ، ونائب المحافظ ، وثلاثة اعضاء ممن لديهم دراية بالشئون المالية والتجارية من غير موظفي الحكومة .

ويعتبر ذلك المجلس هو السلطة العليا في المؤسسة ، والمسئول عن سير الادارة ، وكفاءة العمل بها . وللمجلس كافة الصلاحيات لتحقيق ذلك الغرض وله كذلك ان يقترح من خلال وزير المالية ادخال ما تدعو الضرورة الى ادخاله من تعديلات على نصوص هذا النظام .

ويتولى المحافظ الاشراف على المؤسسة ويتمتع بسلطات تنفيذية وادارية واسعة باعتباره الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس ادارتها . ويساعده نائب له يقوم مقامه في حالة غيابه ويقوم بتنفيذ ما يسند اليه من مسئوليات .

وتقوم المؤسسة بكل الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية .

ولعل اهم وظائف البنوك المركزية حاليا هو اصدار اوراق النقد ، والقيام بدورها كبنك الدولة ، والرقابة على الائتمان وتختلف هذه الوظائف من حيث اهميتها من مجتمع الى آخر . وفضلا عن قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بهذه الوظائف التقليدية فانها تقوم بوظيفة اخرى لها اهميتها البالغة وهي ادارة واستثمار الاحتياطي الرسمي للدولة .

وفيما يلي وظائف المؤسسة في ضوء ما نص عليه نظامها الاساسي :

١ ـ الرقابة على البنوك Banking Control

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي « المصرف المركزي » بسلطة الرقابة والاشراف

---

* وهذه المؤسسات هي : ـ البنك الزراعي السعودي ـ بنك التسليف السعودي ـ صندوق الاستثمارات العامة ـ صندوق التنمية الصناعية السعودي ـ صندوق التنمية العقاري .

على اعمال البنوك التجارية من خلال الادارة العامة للرقابة على البنوك فنيا ومحاسبيا واداريا .

حيث يلتزم كل بنك يعمل في المملكة بتقديم بيان عن مركزه المالي في كل شهر . ويقدم للمؤسسة كل ما تطلبه من بيانات .

وتقوم الادارة العامة للرقابة على البنوك بمراقبة ما ترتكبه البنوك من اخطاء ومخالفات ، ومراقبة نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية وتعديل هذه النسبة بعد موافقة السلطات النقدية المختصة ، وبما يتمشى مع متطلبات الوضع الاقتصادي ويشارك في دفع عملية التنمية .

وينص نظام المؤسسة (م ـ ٣ ـ هـ) بالزام البنوك التجارية بالاحتفاظ لدى مؤسسة النقد العربي السعودي برصيد دائم بنسبة معينة مما لديها من ودائع . وتحدد هذه النسبة من وقت الى آخر بما يتلاءم وظروف الاقتصاد القومي . وذلك بقرار من وزير المالية بناءا على اقتراح المؤسسة .

٢ ـ المؤسسة كبنك للحكومة The Agency as a Government Bank

حيث تتجمع ايرادات الدولة وتصرف منه نفقاتها . وبناءا على ذلك تقوم المؤسسة (وفروعها) بمسك حسابات الدوائر الحكومية . وتخطر المؤسسة سنويا بمكونات الميزانية العامة للدولة والاعتمادات المخصصة للدوائر والهيئات الحكومية حتى تتمكن من مراقبة عمليات الصرف الخاص بهذه الدوائر .

وتمسك المؤسسة كافة الحسابات الرئيسية للحكومة وخاصة الحسابات التالية :

أ ـ حسابات الحكومات الجارية : وهي حسابات بالعملة المحلية وأخرى بالعملة الاجنبية (الدولار الامريكي) .

ب ـ حسابات الحكومة الخاصة والاحتياطية : وتتكون من :

١) حسابات الاحتياطي العام للدولة . ويسجل به ما يتوفر في نهاية العام المالي من الايرادات بعد خصم النفقات .

٢) حسابات خاصة تفتح بموجب تعليمات من وزارة المالية .

حـ ـ حسابات تأمينات الاعتمادات وتتكون من :

١) تأمينات اعتمادات مستندية خارجية .

٢) تأمينات اعتمادات محلية .

٣) تأمينات اعتمادات اخرى .

د ـ حسابات الوزارات والادارات الحكومية المختلفة .

هـ ـ حسابات الوزارات والادارات الحكومية المختلفة .

و ـ حسابات البنوك التجارية .

ز ـ حسابات البنوك الاحتياطية والقانونية ، وفيها تحتفظ المؤسسة بنسبة من ارصدة حسابات المودعين لدى البنوك .

٣ ـ ادارة واستثمار الاحتياطي الرسمي

management and investment of the govemment reserve

في اطار استراتيجية عامة للاستثمار تتولى المؤسسة استثمار الاحتياطي الرسمي ، فضلا عن قيامها بجميع المعاملات الخارجية الخاصة بالاعتمادات المستندية والتحويلات الخارجية للحكومة ويتم ذلك من خلال الادارة العامة الخارجية .

٤ ـ الاصدار النقدي the monetary issue

تنص المادة (رقم ٣) من نظام المؤسسة على ان طبع واصدار النقد السعودي امتياز ينحصر في مؤسسة النقد العربي السعودية وحدها . كما تقوم بسك العملات المعدنية بعد موافقة الحكومة .

وتقوم بتغطية النقد المصدر بغطاء كامل يساوي قيمته تماما من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل . ويتم ذلك بالتنسيق مع ادارة الاستثمار .

٥ ـ اعداد بحوث اقتصادية ومالية :

حيث تقوم المؤسسة باعداد البحوث التي تعين الحكومة في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية .

وتختص ادارة البحوث بذلك لتوضيح اثر حركة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية على مسار الاقتصاد السعودي .

كيف ينظم المصرف المركزي عرض النقود ؟

How the Central Bank Controls Money Supply

يملك المصرف المركزي ثلاث وسائل رئيسية للتحكم في كمية النقود :

(أ) تحديد نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم به المصارف .

(ب) شراء وبيع الاوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة .

(ج) تحديد سعر الفائدة الذي تفرض المصارف التجارية على أساسه .

وسوف نناقش بشيء من التفصيل كيفية استخدام كل من هذه الوسائل لتنظيم كمية النقود المتداولة .

أ) نسبة الاحتياطي القانوني required reserve ratio

يطلب المصرف المركزي من المصارف التجارية ان تحتفظ بنسبة معينة من الودائع الجارية لعملائها في صورة احتياطيات نقدية لتحقيق السيولة اللازمة لديها لمواجهة السحب من هذه الودائع . وتتكون هذه الاحتياطيات من (١) نقود حاضرة لدى المصارف (٢) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي . ويمكن للمصرف التجاري ان يحصل على نقود اضافية بالسحب من ودائعه لدى المصرف المركزي . وهذا يعني ان هذا الاحتياطي النقدي يستخدم لمواجهة السحب من الودائع .

والهدف الاساسي من هذا الاحتياطي الذي يضع المصرف المركزي القواعد المنظمة له هو ضمان عدم اندفاع المصارف الى التوسع في الاقراض الى الحد الذي يجعلها في وضع سيء عندما يقوم عملاؤها بسحب مفاجيء من ودائعهم . كما ان هناك سببا آخر له اهميته البالغة وهو ان المصرف المركزي يستطيع من خلال تغيير نسب الاحتياطي القانوني ان يغير كمية النقود في المجتمع . على ان القانون لا يمنع المصارف التجارية من الاحتفاظ باحتياطيات اضافية علاوة على الاحتياطيات القانونية التي يطلب المصرف المركزي الالتزام بها . على ان هذه الاحتياطيات الاضافية تكون صغيرة الى حد بعيد لان المصارف - كمؤسسات تسعى للربح - تفضل حيازة اصول ايرادية مثل القروض على الاحتفاظ باحتياطيات اضافية كبيرة لا تولد ايرادات . وبسبب صغر هذه الاحتياطيات الاضافية تستجيب المصارف التجارية للتغير الذي يجريه المصرف المركزي على نسبة الاحتياطي القانوني . وتأتي هذه الاستجابة باسلوب يغير من كمية النقود في المجتمع .

فاذا خفض المصرف المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فانه حينئذ يحرر احتياطيات اضافية يمكن للمصارف التجارية ان تقوم باقراضها ذلك ان المصارف ، وهي مؤسسات تبحث عن الربح ، لن تسمح ببقاء هذه الاحتياطيات عاطلة . لذلك تقوم بعقد قروض جديدة . وهذه القروض تؤدي إلى زيادة عرض النقود .

ولكن ماذا يحدث لو ان المصرف المركزي قام برفع نسبة الاحتياطي القانوني ؟

ونجيب بانه لما كانت المصارف التجارية تحتفظ عادة باحتياطيات اضافية قليلة فانها سوف تقدم في المستقبل قروضا اقل ويؤدي الى الانخفاض في القروض الى انخفاض في عرض النقود .

وعلى ذلك فان نسبة الاحتياطي القانوني محدد هام لعرض النقود . ذلك انه يؤثر على كل من الاحتياطيات الاضافية المتاحة وعلى حجم مضاعف نمو الودائع . ويعمل الاحتياطي القانوني الاعلى على خفض حجم هذا المضاعف ، كما انه يجبر المصارف على تقديم قروض اقل . وهذا يعني ان زيادة نسبة الاحتياطي القانوني سوف تخفض عرض النقود ، كما يؤدي الى زيادة حجم مضاعف نمو الودائع ، ويزيد القدرة على الحصول على الاحتياطيات اضافية . وهكذا تستطيع المصارف ان تقدم قروضا اكثر ومن ثم تزيد عرض النقود .

(ب) عمليات السوق المفتوحة open market operations

وهي عمليات شراء وبيع الاوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة . وتعد هذه العمليات اهم الوسائل التي يستخدمها المصرف المركزي في الرقابة على كمية النقود . وعندما يدخل المصرف المركزي هذه السوق ليشتري اوراقا مالية حكومية فانه بذلك يزيد من الاحتياطيات النقدية المتاحة للمصارف التجارية . ذلك ان بائعي الاوراق المالية سوف يتلقون شيكا مسحوبا على المصرف المركزي ، وعندما يودع الشيك في مصرف ما يحصل المصرف على وديعة لدى المصرف المركزي . وهكذا تزداد الاحتياطيات النقدية لدى الجهاز المصرفي . أما المصرف المركزي فقد اشترى جزءاً من الدين القومي national debt .

وهكذا يعني ان المصارف يمكنها ان تقدم قروضا اكثر . وبذلك تزداد كمية النقود بقيمة مشتريات المصرف المركزي من الاوراق المالية مضروبة في المضاعف الفعلي لنمو الودائع .

دعنا نضرب مثلا لبيان ذلك ، ولنفرض ان المصرف المركزي اشترى اوراقا مالية حكومية قيمتها ١٠٠٠٠ دولار من مصرف تجاري (أ) فماذا يحدث ؟ ونجيب بان المصرف (أ) يمتلك الان اوراقا مالية اقل ، ولكنه يملك الان ايضا ١٠٠٠٠ دولار في صورة احتياطيات اضافية ، ويستطيع ان يقدم قروضا جديدة حتى ١٠٠٠٠ دولار مع الاحتفاظ بوضع الاحتياطي الاولي لديه . وهذه القروض الجديدة البالغة ١٠٠٠٠ دولار تشارك

مباشرة في عرض النقود . وسوف يودع جزء منها في النهاية لدى مصارف اخرى تستطيع بدورها ان تقدم قروضا جديدة . وهكذا فان خلق احتياطيات جديدة قدرها ١٠٠٠٠ دولار يؤدي الى زيادة عرض النقود باضعاف هذه القيمة .

ويمكن لعمليات السوق المفتوحة ايضا ان تخفض كمية النقود او معدل زيادتها . فاذا اراد المصرف المركزي ان يخفض كمية النقود فعليه ان يقوم ببيع بعض ما لديه من اوراق مالية حكومية . وحينئذ يقوم المشتري بدفع قيمتها بشيك مسحوب على احد المصارف التجارية وعندما تتم تسوية هذا الشيك تنخفض احتياطيات هذا المصرف لدى المصرف المركزي . ويؤدي ذلك الى انخفاض الاحتياطيات المتاحة للمصارف التجارية ، ومن ثم تنخفض كمية النقود .

وحيث ان عمليات السوق المفتوحة هي الاداة الرئيسية للرقابة النقدية في السنوات الاخيرة ، فان كمية النقود وملكية المصرف المركزي من الاوراق المالية الحكومية يسلكان سبيلين متماثلين فعندما يزيد المصرف المركزي من مشترياته من هذه الاوراق بسرعة تنمو كمية النقود بسرعة . وعندما تتراخى مشترياته منها ينخفض معدل نمو كمية النقود .

(ج) سعر الخصم discount rate

يمثل سعر الخصم تكلفة الاقتراض من المصرف المركزي . ذلك أن المصارف التجارية يمكنها الاقتراض من المصرف المركزي ولكنها حين تفعل ذلك لابد أن تدفع فائدة على القرض . وسعر الفائدة الذي تدفعه هذه المصارف على قروضها من المصرف المركزي هو ما يدعى سعر الخصم .

ان رفع سعر الخصم يعني ، إذن ، زيادة تكلفةافتراض المصارف التجارية من المصرف المركزي ومن ثم يقل اقبالها على الاقتراض منه وتعمل على زيادة أحتياطياتها لتؤكد عدم رغبتها في الاقتراض من هذا المصرف وعلى هذا فان رفع سعر الخصم له اثر انكماشي . اذ يميل الى عدم تشجيع المصارف على خفض احتياطاتها الاضافية الى الحد الادنى وعلى العكس من ذلك يمارس انخفاض سعر الخصم أثرا توسعيا . فعندما ينخفض سعر الفائدة تقل تكلفة أقتراض المصارف من المصرف المركزي لمواجهة حاجتها الطارئة . وهكذا يكون مناسبا أن تقوم هذه المصارف بخفض ا احتياطاتها الاضافية الى أدنى حد ، وعقد قروض أكثر ، وزيادة العرض النقدي عندما تنخفض تكلفة الاقتراض من المصرف المركزي .

وتجدر الاشارة هنا الى أن كمية النقود تنمو مع مرور الزمن شأنها في ذلك شأن الناتج القومي الاجمالي ، بشكل عام . وهذا يعني أنه في ظل الحركة يمكن أن نتعرف على اتجاه السياسة النقدية من خلال معدل تغير كمية النقود . فعندما تكون السياسة النقدية توسعية فان هذا يعني أن معدل نمو كمية النقود سريع . كما أن السياسة النقدية الانكماشية تعني بطء معدل النمو أو انخفاض كمية النقود .

ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن نشير الى أن كثيرا من الناس يخلطون بين المصرف المركزي ووزرارة المالية بسبب كونهما ادارتين تتعاملان في النقود . والواقع أنهما منظمتان متميزتان ومختلفتان . فالمصرف المركزي يختص أساسا بعرض النقد وخلق مناخ نقدي مستقر . أما وزراة المالية فتركز على المسائل المتعلقة بالموازنة العامة - الايرادات الضريبية ، والنفقات الحكومية ، وتمويل الدين الحكومي من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل . ويتم ذلك بالتنسيق مع ادارة الاستثمار .

ويمكن تلخيص أثر نسبة الاحتياطي القانوني ، وعلميات السوق المفتوحة وسعر الخصم على السياسات النقدية التوسعية ، والانكماشية في الجدول التالي :

شكل رقم (٤)

ملخص للادوات النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية

سياسة البنك المركزي	السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الانكماشية
١) نسبة الاحتياط	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لان ذلك يتيح للبنوك احتياطيات اضافية ويحفزها على التوسع في منح قروض جديدة تزيد من عرض النقود .	رفع نسبة الاحتياطي القانوني لان ذلك يقلل من الاحتياطيات الاضافية لدى البنوك ومن ثم تقل القروض وتنخفض كمية النقود .
٢) عمليات السوق المفتوح	شراء السندات الحكومية والاوراق المالية وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة ويزيد من احتياطيات البنوك ويشجعها على منح القروض ، وهذا يزيد من عرض النقود .	بيع السندات الحكومية والاوراق المالية ويؤدي ذلك الى تخفيض كل من العرض النقدي والاحتياطيات الاضافية الامر الذي يؤدي بصورة غير مباشرة الى تخفيض عرض النقود .

٣) سعر الخصم	«تخفيض سعر الخصم» يشجع الاقتراض من البنوك المركزية، وتلجأ البنوك الى تخفيض احتياطياتها والتوسع في منح القروض بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض ويزداد عرض النقود .	«زيادة سعر الخصم» ويؤدي ذلك الى عدم تشجيع الاقتراض من البنوك المركزية وتمنح البنوك قروضا أقل وتزيد من احتياطياتها وعلى ذلك لن تقترض من البنك المركزي .

نظرة إلى الامام

لقد ركزنا في هذا الفصل على أدوات الرقابة النقدية وفي الفصلين التاليين سوف نقوم بتحليل أثر السياسة النقدية على الانتاج والنمو والاسعار .

الاهداف التعليمية للفصل

(١) النقود هي أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل . وهي تعمل أيضا كوحدة للحساب وأداة لتخزين القوة الشرائية الحالية للمستقبل . فبدون النقود يصبح التبادل مرتفع التكلفة ومعقداً .

(٢) هناك بعض جدل بين الاقتصاديين حول كيفية تعريف النقود بدقة . والتعريف الاضيق والاكثر شيوعا لعرض النقود هو (M_1) الذي يشمل فقط (أ) النقود بين أيدي الجمهور (ب) الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية (ج) الودائع الجارية الاخرى لدى مؤسسات الايداع (د)الشيكات السياحية . وليست لاية مجموعة من هذه المجموعات النقدية . قيمة ذاتية intrinsic لها أهمية . ذلك أن النقود* تستمد قيمتها من ندرتها بالنسبة لفائدتها .

(٣) إن الصيرفة نشاط اقتصادي . وتقدم المصارف لاصحاب الودائع خدمات حفظ النقود . والمقاصة بين الشيكات على الودائع تحت الطلب ودفع فوائد على الودائع الزمنية(الآجلة) . وتحصل المصارف على أغلب دخلها من منح القروض والاستثمارات في الاوراق المالية ذات العائد .

(٤) ان المصرف المركزي يعمل على تحقيق اطار نقدي مستقر على مستوى الاقتصاد

* النقود المعدنية كاملة القيمة

القومي . وهو يضع القواعد لعرض النقود . وهو يتولى اصدار النقود ، كما أنه مصرف المصارف ، ومصرف الحكومة .

(٥) يملك المصرف المركزي ثلاث أدوات رئيسية للرقابة على عرض النقود :

أ) نسبة الاحتياطي القانوني . ففي نطاق الاحتياطي المصرفي الجزئي فان نسبة الاحتياطي القانوني تحدد قدرة المؤسسات المصرفية على زيادة العرض النقدي من خلال التوسع في القروض . وعندما يخفض المصرف المركزي نسبة الاحتياطي القانوني يخلق احتياطيات أضافية لدى المصارف ويسمح لها بتقديم قروض جديدة ومن ثم يزيد عرض النقود . أما رفع هذه النسبة فيولد أثرا عكسيا .

ب) عمليات السوق المفتوحة . تؤثر عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها المصرف المركزي على عرض النقود والاحتياطيات المتاحة بشكل مباشر . فعندما يقوم هذا المصرف بشراء أوراق مالية حكومية يزيد العرض النقدي لان بائعي السندات يحصلون على نقود وتزيد الاحتياطات المصرفية عندما تتم تسوية الشيكات المسحوبة على المصرف المركزي . وعندما يبيع هذا المصرف أوراقا مالية حكومية ينكمش عرض النقود لان مشتري السندات يدفع نقودا مقابل هذه الاوراق . وسوف تنخفض الاحتياطيات المتاحة للمصارف ومن ثم تقدم قروضا أقل وبالتالي يتضاءل عرض النقود .

ج) سعر الخصم . تمارس زيادة سعر الخصم أثرا انكماشيا لانها لاتشجع المصارف التجارية على الاقتراض من المصرف المركزي لتقدم قروضا جديدة . أما خفض هذا السعر فله أثر توسعي لانه يخفض تكلفة الاقتراض من المصرف المركزي .

(٦) يعلن المصرف المركزي في بداية كل سنة نطاق نمو المجموعات النقدية وفي الوضع الحركي يمكن الحكم على السياسة النقدية بشكل أفضل من خلال معدل تغير كمية النقود . فالمعدل السريع لنمو كمية النقود يشير الى سياسة نقدية توسعية بينما يشير المعدل الابطأ الى أن السياسة النقدية أكثر تقييدا .

(٧) هناك فرق بين المصرف المركزي ووزارة المالية . فالمصرف المركزي يختص أساسا بعرض النقود وخلق مناخ نقدي مستقر . أما وزارة المالية فتركز على المسائل المتعلقة بالموازنة العامة ـ الايرادات الضريبية والنفقات الحكومية وتمويل الدين الحكومي .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

١) لماذا تحتفظ المصارف باحتياطيات تشكل نسبة فقط من الودائع تحت الطلب لعملائها .

٢) مالذي يجعل النقود ذات قيمة وأهمية ؟ وهل تؤدي النقود خدمة اقتصادية ؟ أشرح . . وهل تستطيع النقود أن تؤدي وظيفتها بشكل أفضل لو وجد نوعين منها ؟ ولماذا ؟ .

٣) «ان الناس فقراء لانهم لايملكون كثيرا جدا من النقود . ومع ذلك فان المصارف المركزية تبقى على النقود نادرة. فإذا كان لدى الناس نقوداً أكثر لامكن ازالة الفقر » . اشرح التفكير غير السوي الذي تعكسه هذه العبارة مبينا لماذا هو مضلل .

٤) اشرح كيف يؤدي خلق احتياطيات جديدة الى زيادة عرض النقود بقدر يزيد عن هذه الاحتياطيات .

٥) كيف تؤثر العوامل التالية على عرض النقود ؟

(أ) تخفيض سعر الخصم .

(ب) زيادة نسبة الاحتياطي القانوني

(ج) شراء المصرف المركزي أوراقا مالية حكومية بمبلغ ١٠ مليون دولار من مصرف تجاري .

(د) بيع وزراة المالية سندات جديدة قيمتها ١٠ مليون دولار لمصرف تجاري .

(هـ) زيادة سعر الخصم

(و) بيع المصرف المركزي أوراق مالية حكومية قيمتها ٢٠ مليون دولار للقطاع الخاص .

٦) ماهو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير ؟

«عندما تحدث الحكومة عجزا في موازنتها فانها تدفع التزاماتها بطبع نقود أكثر . وعندما تأخذ النقود الجديدة طريقها داخل الاقتصاد فانها تخفض قيمة النقود الورقية المتداولة فعلا . وحينئذ يتطلب شراء الاشياء نقودا اكثر . وعلى ذلك فان المصدر الاساسي للتضخم هو الاصدار الجديد من النقود الورقية الناتج عن عجز الموازنة»

الفصل الثالث عشر
النقود والتوظف والتضخم في إطار نموذج كينزي

الفصل الثالث عشر
النقود والتوظف والتضخم في اطار نموذج كينزي

Money , Employment, Inflation, and More Complete Keynsion Model

والآن ، وبعد أن فهمنا النظام النقدي ومحددات العرض النقدي يمكننا أن ندخل النقود في «نموذج كينز» . وفي هذا الفصل سوف نعرض وجهة نظر كينـز في السياسـة النقدية ، ونبين كيف يمكن استخدامها للتأثير على مستوى التوظف والاسعار والانتاج .

وفي الفصل الرابـع عشر سوف نعـرض رأيا آخـر عن أثـر النقـود على النشـاط الاقتصادي ، وذلك هو رأي المتخصصين في الدراسات النقدية . ففي خلال العقدين الاخيرين عارض هؤلاء النقديون وجهة نظر كينز وخاصة فيما يختص بأثر السياسة النقدية والمالية التقديرية . وهكذا ، فإن الفصلين ١٣ و ١٤ معاً يوضحان طبيعة «النموذج الكينزي ـ النقدي» ويشرحان الرأي الاجمالي الذي تولد عن الدراسات المقارنة .

طلب وعرض النقود

The Demand and Supply of Money

قد نتساءل باديء ذي بدء ، ما هي العوامل المحددة للطلب على النقود ؟ أو ، لماذا يحتفظ الناس بقدر من النقد الحاضر وفي حساباتهم الجارية ؟ وفي الاجابة على هذا يركز كينز على ثلاثة أسباب رئيسية :

(١) **دافع المعاملات** transactions motive ذلك أن النقود هي الوسيلة التي نتمكن من خلالها من شراء حاجاتنا اليومية ، وهذا يعني أننا نحتفظ بقدر صغـير من النقـود الحاضرة أو في المصرف لتغطية الفجوة بين المصـاريف اليومية ويوم الحصـول على المرتب .

(٢) **دافع الاحتياط والحذر** precautionary motive . فأكثر الناس يحتفظ بقدر من النقود لمواجهة الأحداث الطارئة التي قد تواجههم في حياتهم . ويرى كينز أن الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الناس بسبـب هذين الدافعـين ، دافـع المعامـلات ودافـع

الاحتياط تتحدد مبدئياً بمستوى الدخل .

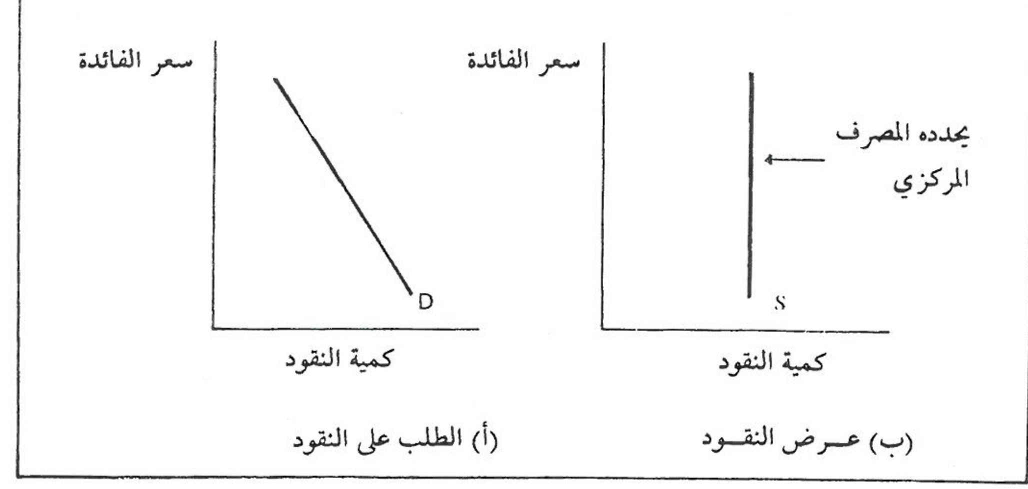
(٣) **دافع المضاربات speculative motive** فقد يرى بعض الأفراد ورجال الاعمال أن يحتفظوا بجزء من ثروتهم في شكل نقود ليتمكنوا من اقتناص فرصة تغير الاسعار ، وخاصة أسعار السندات والاسهم والاصول المالية الأخرى . والنقود هي أعظم أنواع الثروة سيولة . فهي ليست مثل الأرض او المنازل ، اذ يمكن استخدامها مباشرة في شراء أصول أخرى . لذلك فان الناس قد يفضلون الاحتفاظ ببعض النقود حتى يتمكنوا من الاقتناص السريع لفرصة تحقق لهم ربحا .

على أن الطلب على النقود لغرض المضاربة انما يتأثر بشدة بالمستوى الحالي والمتوقع لأسعار الفائدة . فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة تتعاظم الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود بينما تغرى أسعار الفائدة المنخفضة على حيازة كمية أكبر .

ويبين شكل رقم (١ ـ أ) العلاقة العكسية بين طلب النقود وسعر الفائدة . ويؤكد كينز انه في الاوقات العادية فان منحنى الطلب على النقود يشبه منحنى الطلب على أية

شكل رقم (١) طلب وعرض النقود

يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة (شكل ١ ـ أ) ويتحدد عرض النقود بقرارات السلطة النقدية (المصرف المركزي) باستخدام أسلحة السياسة النقدية ، عمليات السوق المفتوحة ، وسياسة سعر الخصم ، ونسبة الاحتياطي القانوني .



سلعة أخرى . فعندما يرتفع سعر الاحتفاظ بالنقود (الفائدة) تقل الكمية المطلوبة من النقود . ومن المعلوم أن عرض النقود تحدده السلطات النقدية ، مؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة العربية السعودية مثلاً . لذلك فإن عرض النقود لا يتأثر بسعر الفائدة . وكما يبين من (شكل رقم ١ ـ ب) فإنه يمثل بخط رأسي .

وعندما تكون سوق النقود في توازن ، فان الطلب على النقود يساوي عرض النقود عند مستوى سعر الفائدة السائد . وليس يخفى أن السلطات النقدية يمكنها أن تؤثر في سعر الفائدة في الأجل القصير على الاقل . على ان أسعار الفائدة المرتفعة تجعل حيازة النقود أكثر تكلفة لأن النقود السائلة لا تدر فائدة ، أو على الاقل لا تدر فائدة تعادل ما تولده الاسهم والسندات وحسابات الادخار .

دعنا نفترض بداية ان السوق النقدية متوازنة ، أي أن الناس راغبون في حيازة النقود المعروضة عند سعر الفائدة الذي يسود عندما تأخذ الثروة صورة أرصدة نقدية . وهنا نجد ، كما يبين شكل رقم (٢) ، ان زيادة عرض النقود سوف تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة . ولكن لماذا يحدث ذلك ؟ ونجيب بأن السياسة النقدية التوسعية التي تزيد كمية النقود من «M» الى «M´» سوف تؤدي الى وجود فائض في العرض النقدي . فقد زادت الأرصدة النقدية ، وسوف يجد الناس أن سعر الفائدة البالغ ١٠٪ مرتفع جدا قياسا بمزايا حيازة الكمية الاضافية في النقود . لذلك يحاول هؤلاء الناس تخفيض ما لديهم من أرصدة نقدية بشراء أصول بديلة تدر فائدة ، وخاصة السندات ، لذلك يزداد الطلب على السندات ومن ثم ترتفع أسعارها .

ولكن هناك علاقة عكسية بين أسعار السندات ومعدلات الفائدة فالأسعار المرتفعة للسندات تعني في نفس الوقت انخفاض معدلات الفائدة . وعلى ذلك فانه عندما يخفض الناس أرصدتهم النقدية بشراء السندات ومن ثم ترتفع أسعارها فإن معدلات الفائدة تنخفض ، ومن ثم تنخفض تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود . والواقع أنه عند سعر فائدة أقل من ٥٪ في شكل رقم (٢) سوف يقبل الناس على حيازة كمية أكبر من النقود «M´» .

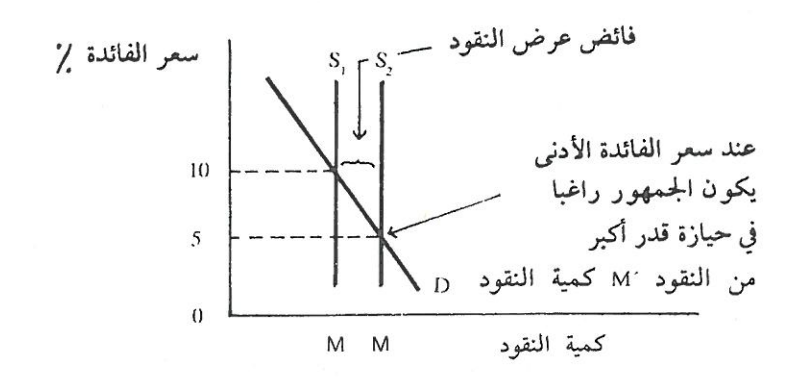
واذا استخدمت عمليات السوق المفتوحة لزيادة عرض النقود فان الاثر المباشر يشتد على سعر الفائدة . ولكن كيف تؤثر مشتريات المصرف المركزي في السوق المفتوحة على عرض النقود ؟ ويحدث ذلك من خلال شراءالمصرف للسندات من الناس فيرتفع سعرها وينخفض سعر الفائدة عليها ويزداد الطلب على الأرصدة النقدية التي كان يمكن

استخدامها لاقراض المستثمرين . وهذه الـزيادة في عرض الأرصـدة النقـدية المتاحـة لتمويل الاستثمار الخاص تولد ضغطا جديدا على أسعار الفائدة . وهكذا ، فان سعـر الفائدة المنخفض يحتفظ في الواقع بمستوى التوازن في السوق النقدية .

فماذا يحدث لو أن المصرف المركزي قام ببيع السندات للنـاس ومـن ثم خفض عرض النقود ؟ ان هذا العمل من قبل المصرف المركزي سوف يزيد عرض السنـدات فتنخفض أسعارها (وترتفع أسعار الفائدة) . ويؤدي انخفاض عرض النقود، بصـورة مؤقتة ، الى خلق فائض في الطلب النقدي . ويسعى الناس لاعادة أرصدتهم النقدية الى المستوى المرغوب فيه . فكيف يحدث ذلك ؟ ويحدث ذلك من خلال بيع السندات أو السحب من حسابات الادخار ، او الاقتراض ومع ذلك ، فان كل هذه الأفعال سوف تولد ضغطا لرفع سعر الفائدة . ومع ارتفاع أسعار الفائدة تزداد تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود . والواقع أن السوق النقدية سوف تستعيد التوازن ما دام الناس راضين بالأرصدة النقدية الأقل عند سعر الفائدة الجديد المرتفع .

شكل رقم (٢) تحديد أسعار الفائدة ـ نموذج كينز

اذا ظل الطلب على النقود ثابتا فان زيادة عرض النقـود تؤدي الى خفض سعـر الفائدة .



وجملة القول ، هي أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على سعر الفائدة في الأجل القصير . فاذا ظل الطلب على النقود ثابتا فان زيادة العرض النقدي سوف تؤدي الى خفض أسعار الفائدة . وعلى العكس من ذلك يؤدي خفض عرض النقود الى رفع أسعار الفائدة[١] .

أسعار الفائدة والاستثمار

تمارس أسعار الفائدة آثارها على كل مشروع استثماري جديد . وبصرف النظر عن نوعية انتاج هذه المشروعات ، فسواء كانت تنتج مقابض للأبواب أو شفرات الحلاقة أو أعمدة الانارة أو الثلاجات ، فإن أسعار الفائدة تمارس أثرا مباشرا أو غير مباشر على الاستثمار . ففي حالة الاقتراض تكون هناك تكلفة مباشرة في صورة الفائدة . وحتى لو كان الاقتراض غير ضروري فإن إقامة مشروع استثماري يعني خسارة الدخل من الفائدة على نفس الأرصدة المستثمرة . وحيث أن سعر الفائدة يعد جزءا من تكلفة كل مشروع استثماري جديد فانه من المتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الاستثمار .

فعندما يفكر رجال الأعمال في استثمار ما فانهم يعقدون مقارنة بين سعر الفائدة ومعدل عائد هذا الاستثمار . فاذا كان المعدل المتوقع لعائد الاستثمار أعلى من سعر الفائدة فان المشروع يكون مربحا فيقومون به . وعلى العكس من ذلك ، فان رجال الأعمال الذين يحركهم دافع الربح لن يستثمروا في مشروع ما يقل معدل العائد منه عن سعر الفائدة .

ويصور شكل رقم (٣) العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة بالنسبة لمنشأة واحدة وكذلك بالنسبة للاقتصاد القومي . ويبين من هذا الشكل انه مع زيادة المنشأة للمشروعات الاستثمارية فان معدل العائد المتوقع من كل مشروع اضافي ينخفض . وهذا يعني أنه كلما زاد الاستثمار (أي كلما زادت المشروعات الاستثمارية التي تقيمها المنشأة) تصبح المشروعات الاستثمارية أقل جاذبية .

ويوضح شكل (رقم ٣ ـ أ) أنه بالنسبة للمنشأة يكون معدل العائد للمشروع «أ» أكثر من ٢٠٪ ، وللمشروع «ب» نحو ١٧٪ ، وللمشروع «حـ» نحو ١٥٪ . وهكذا ،

---

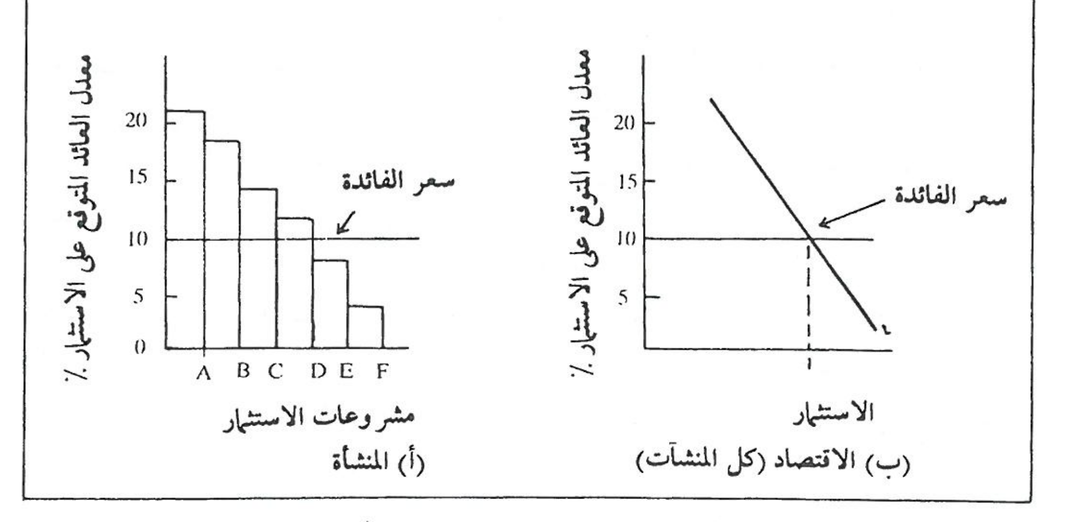
(١) يرى كثير من الاقتصاديين أن أثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة في الأجل الطويل يكون عكس أثرها في الأجل القصير . انظر الفصل الخامس عشر .

فاذا كان سعر الفائدة ١٠٪ فانه يمكن إقامة المشروعات «أ ، ب ، جـ ، د. واذا انخفض سعر الفائدة الى ٥٪ فانه يمكن تنفيذ المشروع «هـ» كذلك . اما اذا ارتفع سعر الفائدة الى ١٦٪ فانه لا يمكن تنفيذ الا مشروع «أ ، ب» فقط .

وليس يخفى أن تضاؤل معدل العائد للاستثمار الاضافي أمر يستوي فيه المنشآت الفردية والاقتصاد القومي في جملته . وعلى ذلك ، وكما يبين شكل (٣ ـ ب) فان هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الكلي وسعر الفائدة .

شكل رقم (٣)   عندما يستثمر رجال الأعمال

اذا كان سعر الفائدة ١٠٪ فان المنشأة «أ» سوف تقيم مشروعاتها الاستثمارية أ ، ب ، جـ ، د . وبالنسبة للاقتصاد ككل يكون الاستثمار كما هو موضح في شكل (ب) وهناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائـدة في الحالتـين مع فرض بقـاء الاشياء الأخرى على حالها .



(أ) المنشأة

(ب) الاقتصاد (كل المنشآت)

السياسة النقدية

Monetary Policy

ان قدرة المصرف المركزي على التأثير في العرض النقدي توفر لمخططي السياسـة

الاقتصادية متغير سياسي آخر يشارك في تحقيق التوظف الكامل واستقرار الاسعار . فاذا قرر مخططو السياسة النقدية الأخذ بسياسة نقدية توسعية وهي سياسة يكون معدل نمو العرض النقدي في إطارها أعلى من المعدل المتوسط في الأجل الطويل ـ فانه يمكنهم شراء سندات حكومية وخفض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية ، وخفض سعر الخصم ، فكل هذه التغيرات تعمل على زيادة عرض النقود من خلال زيادة نطاق الائتمان المتاح للاقتصاد . وعلى العكس من ذلك ، لو أن المصرف المركزي قام ببيع سندات حكومية ، ورفع نسبة الاحتياطي التانوني ، ورفع سعر الخصم فسوف ينخفض العرض النقدي (أو ينمو بمعدل أقل) . وحينئذ يكون مخططو السياسة النقدية آخذين بسياسة نقدية انكماشية ، أي يكون معدل نمو العرض النقدي أقل من المعدل المتوسط في الأجل الطويل ، وبذلك تعمل على رفع أسعار الفائدة في الأجل القصير .

ولكن كيف تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي والدخل ؟ ليس هناك اجماع بين الاقتصاديين على ذلك . ففي الواقع تشكل الاجابة على هذا السؤال نقطة خلاف أساسية بين الفكر الكينزي ، والباحثين في النقود فبينما يعتقد الكينزيون أن السياسة النقدية تمارس آثارها الأساسية بشكل غير مباشر ، يعتقد «النقديون» أن هناك علاقة مباشرة قوية بين السياسة النقدية والطلب الكلي .

كيف تعمل السياسة النقدية ـ رأي كينز

يعتقد الاقتصاديون من اتباع كينز انه يمكن استخدام السياسة النقدية التوسعية لخفض أسعار الفائدة . ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة الى اقامة عدد أكبر من المشروعات الاستثمارية . وهذا يعني أن سياسة زيادة العرض النقدي يمكن أن تدعم الاستثمار الخاص .

ويوضح شكل رقم (٤) وجهة النظر الكينزية المتعلقة بالسياسة النقدية التوسعية في اقتصاد يعمل بداية عند مستوى أدنى من مستوى التوظف الكامل(Y_2) . وفي اطار هذه السياسة تقوم السلطة النقدية من خلال شراء السندات من السوق المفتوحة ، مثلا ـ بزيادة عرض النقود من «M» الى «M´» (شكل ٤ ـ ا) . وعند سعر الفائدة الأول «i_1» يكون لدى الناس نقودا تزيد عما يرغبون في حيازته . لذلك يحاولون خفض ما لديهم من أرصدة نقدية من خلال شراء السندات وغيرها من الأصول المالية . ويترتب على ذلك انخفاض سعر الفائدة .

ولكن ما أثر هذا الانخفاض في سعر الفائدة على الاستثمار الخاص ؟ ونجيب على

ذلك بأن الاستثمار سوف يرتفع حيث يجد رجال الأعمال أن عددا أكبر من المشروعات الاستثمارية قد أصبح مربحا بعد انخفاض سعر الفائدة . وعلى ذلك يرتفع الاستثمار الكلي من «I_1» إلى «I_2» (ΔI في شكل ٤ ـ ب وجـ) ، ويؤدي هذا الاستثمار الاضافي الى زيادة الطلب الكلي (شكل ٤ ـ جـ) . ولكن الى أي حد ينمو المستوى التوازني للدخل ؟ والاجابة على ذلك هي أن الاستثمار الجديد سوف يعمل على زيادة الدخل بقدر أكبر من هذه الزيادة المحققة في الطلب من خلال عمل المضاعف .

وهكذا ، فان النظرية الكينزية تقرر أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي الى خفض سعر الفائدة وجذب استثمارات اضافية . ويؤدي نمو الاستثمار الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم رفع الدخل الكلي الى مستوى التوظف الكامل من خلال عمل المضاعف .

وليس يخفى ان اتمام هذه العملية يتطلب وقتا حتى يمارس المضاعف آثاره . وقد بينا في الفصل التاسع أن المضاعف لا يبدأ عمله بشكل آلي فقد تمضي شهور قبل أن تمارس السياسة النقدية آثارها بشكل ملموس . ومع ذلك فان الأثر التوجيهي للسياسة النقدية التوسعية أثر مباشر . وهكذا ، فان السياسة النقدية التوسعية توفر أداة اضافية لمخططي السياسة الكلية يمكن استخدامها لزيادة الطلب الكلي الى مستوى يحقق التشغيل الكامل .

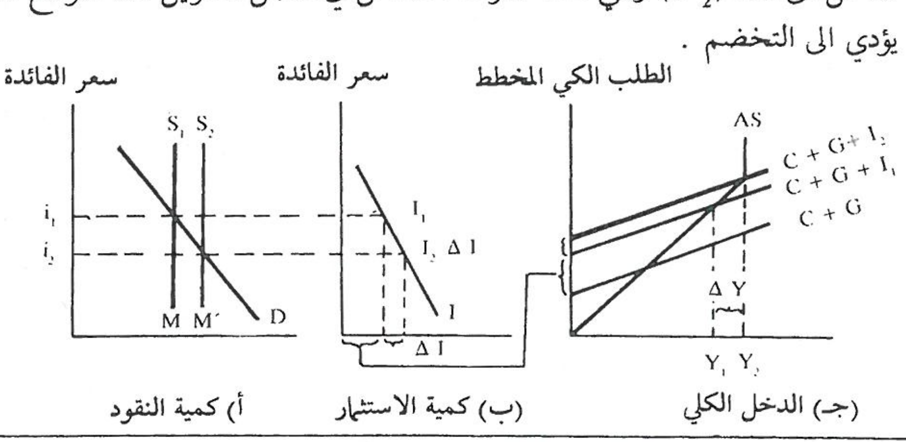
وقد نتساءل ، ماذا يحدث لو زاد العرض النقدي بقدر أكبر من نقطة «M» في شكل (٤) ؟ لنفترض أن السياسة النقدية التوسعية قد أدت الى خفض سعر الفائدة الى أدنى من «I_2» مسببة زيادة الاستثمار الى أبعد من «i_2» . حينئذ يرتفع الطلب الكلي الى مستوى أعلى من ($C + G + I_2$) ومثل هذه السياسة ، إذن ، تؤدي الى التضخم . فالدخل النقدي يرتفع الى ما بعد نقطة «Y_2» بينما لا يستطيع الدخل الحقيقي أن يتجاوز القيد الذي يفرضه مستوى التوظف الكامل . وعندما يكون اقتصاد ما يعمل عند مستوى التوظف الكامل في الأجل الطويل «Y_2» فان السياسة النقدية التوسعية (زيادة معدل العرض النقدي ، مثلا) تكون سياسة تضخمية .

الربط بين السياستين النقدية والمالية

عندما تقرر الحكومة احداث عجز في الموازنة العامة في محاولة لتنمية الطلب الكلي فانه لا مناص من قيامها بالاقتراض لتمويل هذا العجز . ويمكنها أن تقوم بذلك بوسيلتين :

شكل رقم (٤)
كيف تدعم السياسة النقدية الطلب الكلي

في اطار النموذج الكينزي تؤدي زيادة العرض النقدي (انتقاله من S_1 الى S_2) الى انخفاض سعر الفائدة من (i_1 الى i_2) ومـن ثم يزداد الاسـتثمار (ΔI) . وحيث أن الاقتصاد يعمل بداية عند مستوى أدنى من مستوى العرض الكلي في الأجل الطويل فان السياسة النقدية التوسعية تعمل على تنمية الدخل الحقيقي . ومع ذلك فعندمـا يصـل الدخل الى نقطة (Y_2) وهي نقطة التوظف الكامل في الأجل الطويل فان التوسع النقدي يؤدي الى التخضم .



أ) **ان تبيع أوراقا مالية حكومية الى الجمهور** . فاذا تم تمويل كل العجز بهذه الوسيلة ، فهو عمل مالي خالص للحكومة . ولن يترتب على ذلك تغير في عرض النقود[٢] . ذلك أن الودائع الجارية ـ تحت الطلب ـ للأفراد سوف تنخفض بينما تزيد الودائـع الجارية للحكومة بنفس القدر . وعلى مدار الزمن سوف تقوم الحكومة باستخدام ما حصلت عليه من أرصدة مالية لشراء أشياء مثل الطائـرات والقنابـل والانفـاق على التعليم وانشاء الطرق . وهذه الوسيلة لتمويل العجز في الموازنة العامة سوف تخفض من عرض الأرصدةالمتاحة للاقراض لتمويل الاستثمار الخاص. ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم خفض الأثر التوسعي لعجـز الموازنـة العامـة . ومـع ذلك ، فان اتباع كينز يعتقدون أن الأثر السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على الاستثمار

(٢) يجب عدم الخلط بين :
(أ) قيام الحكومة ببيع سندات الى الناس مباشرة فهذا لا يغير من عرض النقود .
(ب) قيام المصرف المركزي ببيع سندات حكومية الى الناس ، اذ يؤثر هذا العمل على عرض النقود .

الجاري يكون ضئيلا نسبيا خلال الأجل القصير ، خاصة اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستوى التوظف الكامل في الأجل الطويل وعلى ذلك ، فان اتباع الفكر الكينزي يركزون على أن الأثر الصافي لعجز الموازنة يكون توسعيا حتى اذا تم تمويله من خلال الاقتراض من الجمهور[٣] .

ب) يمكن تمويل عجز الموازنة العامة بإصدار سندات يقوم المصرف المركزي بشرائها ، ربما من السوق الثانوية للاوراق المالية . وهذا الاسلوب لتمويل العجز يربط بين السياستين المالية والنقدية ذلك أن اقتراض الحكومة بشكل غير مباشر من المصرف المركزي يعني تمويل العجز باصدار نقد جديد . وهذا الاسلوب لا يسبب خللا في الأرصدة المالية لدى الناس الراغبين في شراء سندات والمتاحة لتمويل الاستثمار الخاص .

ويؤدي التوسع النقدي ، من ناحية أخرى الى الضغط لخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل ، ومن ثم زيادة دعم الاستثمار الخاص والطلب الكلي . فاذا كان هذا الدعم مرغوبا فيه ، فان الربط بين السياستين النقدية والمالية التوسعيتين يخلق آثارا أشد قوة مما يخلقه تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض من الجمهور .

النقود والتضخم

يمكن استخدام السياسة النقدية الانكماشية خلال فترات التضخم عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي بعد نقطة التوظف الكامل في الأجل الطويل وتكون الأسعار آخذة في الارتفاع ـ لخفض الطلب الكلي الى المستوى المناسب للقدرة الانتاجية للاقتصاد في الأجل الطويل واستقرار الاسعار .

وفي اطار الفكر الكينزي ينتشر أثر هذه السياسة الانكماشية من خلال التأثير على أسعار الفائدة . دعنا نفترض أن المصرف المركزي قام ببيع سندات حكومية . حينئذ يقوم مشترو السندات من القطاع الخاص بدفع قيمتها بالسحب من ودائعهم الجارية ، ومن ثم ينخفض عرض النقود . ويؤدي العرض الأقل للنقود (وزيادة عرض السندات) الى خفض أسعار السندات ورفع أسعار الفائدة . وحيث ترتفع أسعار الفائدةفان المستثمرين سوف يحجمون عن تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية الأقل ربحية . ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في رأس المال المادي .

(٣) يعارض كثير من أصحاب الفكر النقدي هذا الرأي . انظر الفصل ١٤ .

وينخفض الاستثمار الخاص حيث يقوم بعض المستثمرين المحتملين بشراء سندات بدلا من السلع الرأسمالية . ويؤدي انخفاض الاستثمار الخاص الى خفض الطلب الكلي والضغط التضخمي . وعلى ذلك فان السياسة النقدية الانكماشية تساعد على بدء الحد من تيار التضخم .

ولكن كيف تؤثر السياسة النقدية الانكماشية على الانتاج والتوظف ؟ لنفترض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل في الأجل الطويل (نقطة Y_2 في شكل ٤ مثلا) . وعلى ذلك فان السياسة النقدية الانكماشية التي تؤدي الى خفض معدل نمو العرض النقدي ، مثلا ، سوف تؤدي الى رفع أسعار الفائدة في الأجل القصير على الأقل . وتؤدي أسعار الفائدة الأعلى الى خفض معدل الاستثمار . ويؤدي انخفاض الاستثمار من خلال عمل المضاعف الى خفض الطلب الكلي . ولنتذكر أن الفكر الكينزي يقرر أن الاسعار تتسم بعدم المرونة في الاتجاه النزولي وخاصة في الأجل القصير . وهكذا فان الانخفاض في الطلب الكلي سوف يؤدي الى انخفاض كل من الدخل النقدي والدخل الحقيقي ، وتنشأ بطالة . وهذا يعني أن السياسة النقدية الانكماشية قد تؤدي الى ابطاء معدل نمو الاقتصاد أو حتى دفعه الى الكساد .

ولما كانت السياسة النقدية تولد آثارا غير متوازنة على بعض الصناعات ، فان بعض الاقتصاديين لا يؤيدون الاعتماد الكثيف على هذه السياسة في مقاومة التضخم .

فصناعة السيارات ، وصناعة التشييد والبناء ، مثلا حساستان لتغيرات أسعار الفائدة ، لذلك فان ارتفاع أسعار الفائدة يرفع أسعار السيارات والمساكن ومن ثم تكون أكثر تكلفة للمشترين . لذلك فان كثيرا من المشترين المحتملين لمثل هذه السلع يعرضون عن شرائها خلال فترات ارتفاع معدلات الفائدة . وهذا يعني ، أن السياسة النقدية الانكماشية قد تسبب انتشار البطالة وظروف الكساد في الصناعات الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة ، حتى مع بقاء ضغوط تضخمية قوية في صناعات أخرى .

التوقيت الصحيح

يجب أن تحرص السلطة النقدية على التوقيت الصحيح للسياسة النقدية باعتباره لازما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وشأنها في ذلك شأن السياسة المالية. فعندما يعمل الاقتصاد عند مستوى أدنى من مستوى التوظف الكامل في الأجل الطويل ، فان السياسة

التوسعية يمكنها أن تحفز الطلب وتدفع الانتاج الى مستوى التوظف الكامل . وبالمثل ، فان السياسة النقدية الانكماشية ، في ظل التوقيت الصحيح لممارستها ، تساعد على ضبط (أو منع) الرواج التضخمي .

ومع ذلك ، يجب أن ندرك أن التوقيت الصحيح للسياسة النقدية ليس عملا سهلا . اذ تشير بعض الدراسات الى أن احداث تغير ما في السياسة النقدية يفرز أثره الاولى على الطلب الكلي في كل مكان خلال فترة تتراوح بين ٦ ـ ٣٠ شهرا من تاريخ حدوثه . وفي حدود القدرة على التنبؤ بالاحتياجات الشاملة للاقتصاد القومي عبر المستقبل فان مثل هذه الفترة اللازمة لانتشار أثر التغير في السياسة النقدية يجعل التوقيت الصحيح للسياسة النقدية أمرا شديد الصعوبة . وفي غياب التوقيت الصحيح فان هذه السياسة تشارك في دعم عدم الاستقرار فالسياسة الانكماشية ، مثلا ، التي انتشر أثرها خلال اتجاه نزولي للنشاط الاقتصادي سوف تزيد من حدة أي كساد يكون على وشك الحدوث . وبالمثل تعمل السياسة النقدية التوسعية لتغذية الرواج التضخمي ، وسوف نرى أن احدى نقط الخلاف بين اتباع الفكر الكينزي والفكر النقدي هو قدرة مخططي السياسة النقدية على تطبيق سياسة نقدية تقديرية بشكل يساعد على تحقيق الاستقرار للاقتصاد القومي .

قيود على السياسة النقدية من وجهة النظر الكينزية

اعتقد الاقتصاديون الكينزيون الأوائل ، في ضوء الخلفية التي تركها الكساد العالمي الكبير ، أن المشكلة الاساسية للاقتصاد القومي هي عدم كفاية الطلب الكلي . فقد شاع خلال العقدين الذين انقضيا بعد نشر «النظرية العامة» بين أتباع الفكر الكينزي أن السياسة النقدية غير فعالة في مواجهة الكساد أو الانكماش الاقتصادي الحاد . فقد خشي هؤلاء عدم فاعلية حقن الجهاز الاقتصادي بنقود جديدة لدعم الطلب الكلي . وقد بنوا هذا الرأي على ثلاثة أسباب رئيسية :

أ) دالة الاستثمار الرأسية : فعندما يكون اقتصاد ما في حالة كساد قد يتشاءم المستثمرون بشدة حول المستقبل . فكثير من المصانع تعمل عند مستوى أدنى من طاقتها الانتاجية . ومع أن تخفيض أسعار الفائدة يخفض نفقاتها فان رجال الأعمال قد يشعرون بأن الطلب لا زال ضعيفا بدرجة لا تمكنهم من بيع ولو قدر قليل من الانتاج الاضافي عند أسعار منخفضة .

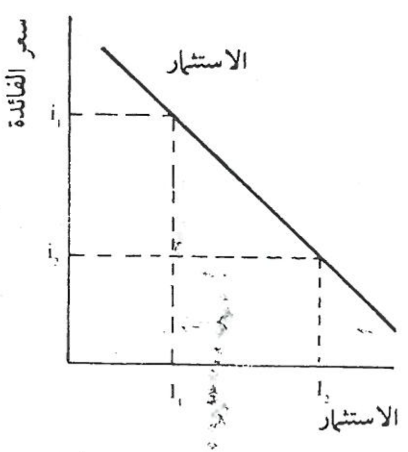
وقد تؤدي الطاقة العاطلة من ناحية ، والتشاؤم حول المستقبل من ناحية أخرى

الى جعل دالة الاستثمار رأسية (أو قريبة من المستوى الرأسي) في علاقتها بسعر الفائدة خلال فترات الكساد .

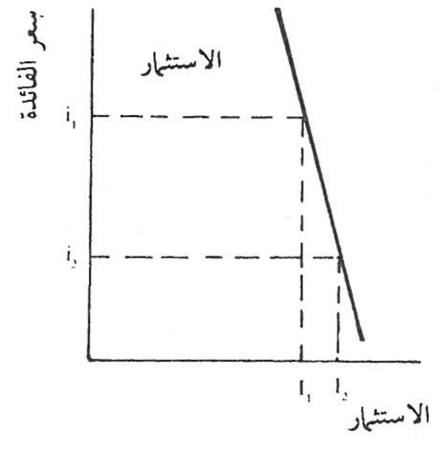
ويوضح شكل (رقم ٥ ـ أ) وجهة النظر هذه . فعندما تكون دالة الاستثمار أقرب ما يكون الى المستوى الرأسي ، فان السياسة النقدية التوسعية التي تخفض سعر الفائدة لن تؤدي الا الى زيادة صغيرة في الاستثمار ولن تكون وسيلة قوية لدعم الطلب الكلي . وقد اعتقد كثير من الاقتصاديين أن هذه الحالة هي التي سادت ابان الكساد العالمي بسبب التشاؤم الذي شاع خلال هذه الفترة بين رجال الأعمال وعلى العكس من ذلك ، عندما يكون الاستثمار أكثر حساسية للتغير في سعر الفائدة (شكل ٥ ـ ب) فان السياسة النقدية التوسعية تكون قادرة على خفض سعر الفائدة . وفي ظل هذه الظروف فان سعر الفائدة المنخفض سوف يحفز الاستثمار الجديد (يزيد من « I_1 » الى « I_2 » في شكل ٥ ـ ب) ويزيد الطلب الكلي من خلال عمل المضاعف .

شكل رقم (٥) الاستثمار وسعر الفائدة

اذا كان الاستثمار غير حساس لسعر الفائدة (شكل أ) فان السياسة النقدية التوسعية لن تكون أداة فعالة لزيادة الطلب الكلي . وعلى العكس من ذلك ، اذا كان الاستثمار حساسا لمتغيرات سعر الفائدة (شكل ب) فان السياسة النقدية التوسعية تعمل من خلال سعر الفائدة على تشجيع الاستثمار ومن ثم تؤثر بشدة على الطلب الكلي



(ب) الاستثمار حساس لتغير سعر الفائدة



(أ) الاستثمار غير حساس لتغير سعر الفائدة

ب) **شرك السيولة : liquidity trap** . ويقصد بشرك السيولة ذلك الوضع الذي يكون فيه الطلب على النقود أفقيا بالنسبة لسعر الفائدة وعلى ذلك فان أية زيادة في عرض النقود لن تؤدي الى خفض سعر الفائدة . واذا ما نشأ هذا الوضع فان السياسة النقدية تكون عاجزة عن زيادة الطلب الكلي .

فقد بين كينز أن هناك وضعا خاصا للتفضيل النقدي أو الطلب على النقود يجعل السياسة النقدية غير مؤثرة . دعنا نفرض أن الاقتصاد في حالة كساد ، وأن أسعار الفائدة شديدة الانخفاض . يترتب على ذلك ضآلة الحافز على شراء سندات اضافية بسبب ضعف أسعار فائدتها ويكون هذا صحيحا بشكل خاص لو اعتقد الناس أن أسعار الفائدة قد ترتفع في المستقبل . وفي ظل هذا الاعتقاد بارتفاع أسعار الفائدة مستقبلا ، فان شراء شخص ما لسند اليوم يدر ١٪ عائدا يعني أنه يتنازل عن سند يعطيه ٢٪ مثلا في الشهر القادم .

وعلى ذلك فقد يقرر الأفراد الاحتفاظ بالنقود بدلا من شراء سندات ذات أسعار فائدة شديدة الانخفاض . وفي هذه الحالة ، فان زيادة العرض النقدي تفشل في زيادة الطلب على السندات وخفض أسعار الفائدة . وحيث لا تتمكن السياسة النقدية من خفض أسعار الفائدة فانها تفشل كذلك في جذب استثمارات جديدة تدعم الطلب الكلي . وهكذا تفقد السياسة النقدية فاعليتها بسبب شرك السيولة الذي يمنع أسعار الفائدة من الانخفاض .

وتجدر الاشارة الى أن ما حدث في الكساد العالمي الكبير لا يمكن أن يتكرر . اذ لا يعتقد الاقتصاديون بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد واجهت في هذه الأيام «شرك السيولة» الذي بيناه . ومع ذلك فانه اذا انخفضت أسعار الفائدة بشكل يماثل ما حدث أثناء هذا الكساد العالمي فقد يصبح الطلب على النقود خطا أفقيا . وهذا يعني أنه لا بد من زيادات كبيرة في عرض النقود لاحداث خفض أكثر في أسعار الفائدة وجذب أية كمية من الاستثمار . أن السياسة النقدية لن تفقد فاعليتها تماما ولكن الاستثمار والطلب الكلي لن يستجيب بقوة للتغير في عرض النقود .

جـ) **رفض المصارف تقديم القروض بأسعار منخفضة للفائدة** . لقد بينا في الفصل السابق أن المصرف المركزي يمكنه أن يزيد الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية . وليس ثمة ريب أن هذه المصارف ـ في الظروف العادية ـ سوف تستخدم هذه الزيادة في الاحتياطيات في توسيع نطاق ما تقدمه من قروض ، ومن ثم يزداد

العرض النقدي . ولكن ماذا يحدث اذا كان الطلب على الأرصدة القابلة للاقراض ضعيفاً خلال الكساد ويتسم تقديم القروض بالمخاطرة ؟ أليس من الممكن أن تعمد المصارف الى زيادة أرصدتها النقدية بدلاً من تقديم قروض تتسم بارتفاع درجة الخطر وبأسعار فائدة منخفضة .

ان هناك وقائع عملية في الولايات المتحدة الامريكية تشهد بأن بعض المصارف قد امتنعت عن تقديم قروض جديدة خلال الكساد العالمي العظيم . فقد أفلست مصارف كثيرة خلال السنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢م . واستمرت مصارف أخرى بسبب ما لديها من احتياطيات نقدية كبيرة . وقد حرصت بعض المصارف على تنمية احتياطياتها عندما أتيحت لها الفرصة لتحقيق ذلك . وقد انخفضت بسبب ذلك قدرة السلطة النقدية الامريكية لتنظيم عرض النقود خلال هذه الفترة .

ورغم ذلك . وحتى في ظل هذه الحالة الشاذة ، فان لدى السلطة النقدية أداة أخرى تحت تصرفها . اذ يمكنها أن تشتري سندات مباشرة من الأفراد والمنشآت غير المصرفية ومن ثم تزيد العرض النقدي بقيمة مشترياتها من السندات على الأقل . وهذا يعني أن تراكم الاحتياطيات النقدية لن يجعل السياسة النقدية تفقد فاعليتها كلية رغم أنه قد يجعل الاقتصاد أقل استجابة للتغير في العوامل النقدية .

ونسارع الى بيان أن الخبرة المستقاة من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد خففت كثيرا من المخاوف التي يثيرها الكنزيون حول عدم حساسية الطلب الكلي للسياسة النقدية . فقد أكدت دراسات عديدة خلال الخمسينات والستينات ، قام بها اقتصاديون كينزيون وكذلك اقتصاديون متخصصون في الدراسات النقدية ، أن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي حتى خلال الكساد . وعلى عكس أسلافهم يؤكد اتباع كينز المحدثون فاعلية كل من السياستين النقدية والمالية فقد اتخذت السياسة مكانها الى جانب السياسة المالية كوسيلة يستخدمها المخططون لتحقيق الاستقرار في مسار الاقتصاد القومي .

وجهة النظر الكينزية الحديثة في السياستين النقدية والمالية

The Modern Keynsian View of Monetary and Fiscal Policy

لقد سيطرت وجهة النظر الكينزية على الإقتصاد الكلي فيما بعد الحرب العالمية الثانية . وتغيرت وجهة النظر هذه على مدى العقود الماضية كما بينا فيما سبق . ومع ذلك

فقد ظلت الفروض الأساسية المميزة لوجهة النظر الكينزية كما هي . وتعكس الفروض الأربعة التالية بدقة الوضع الكينزي الحديث وتلخص السمات الأساسية للنموذج الكينزي الذي نقوم ببنائه .

١) يتسم الإقتصاد الرأسمالي المعتمد على السوق بعدم الإستقرار بطبيعته إذ تميل التقلبات الضئيلة إلى تغذية نفسها ذاتيا مسببة موجات تصاعدية تنتهى برواج تضخمي وموجات نزولية تنتهي بتحقيق كساد عميق .

إذ يعتقد الكينزيون بأن الاستثمار ـ وهو أحد مكونات الطلب الكلي ـ سريع التأثر فعندما تكون ظروف الأعمال طيبة يستحبب المستثمرون بتوسيع نطاق عملياتهم . ويعمل المضاعف على تعظيم الاستثمارات الصغيرة نسبيا لتؤدي إلى زيادات كبيرة في الانتاج . ويؤدي الطلب النامي بفعل التوسع الاستثماري إلى انتشار التفاؤل بين صانعي القرارات الاستثمارية . ويؤدي هذا التفاؤل إلى جذب قدر أكبر من الاستثمار . وخلال هذه المرحلة من الدورة تغذي الموجة التصاعدية نفسها ذاتيا ومن ثم ينمو التوظف والانتاج بمعدل سريع .

ومع ذلك ، فحيث يقترب الاقتصاد من مستوى التوظف الكامل وما يفرضه هذا المستوى من قيد على العرض الكلي يتزايد معدل التضخم ويتضاءل معدل النمو . ويؤدي إنخفاض معدل النمو إلى إنخفاض درجة التفاؤل بين رجال الأعمال ومن ثم الإنفاق الإستثماري . وتسوء حالة الأعمال بسبب غياب حوافز الإستثمار . ويغذى الإتجاه الإنكماشي نفسه شأنه في ذلك شأن الإتجاه التوسعي . وتزداد البطالة بين العمال مع انخفاض الإستثمار . وينخفض الدخل الشخصي مما يدفع الناس إلى خفض الاستهلاك الامر الذي يزيد من ضعف الطلب الكلي . وتؤكد وجهة النظر الكينزية أن انخفاضا صغيرا في الانفاق سوف ينتهى بحدوث إنكماش حاد أو حتى كساد .

إن التحليل الاقتصادي الحديث قد خفف من وجهة النظر الكينزية فيما يتعلق بعدم استقرار الإستهلاك الخاص . ومع ذلك فان ما يتسم به الإستثمار الخاص من تقلب لا زال قائما . ووفقا لوجهة نظر كينز وبعيدا عن السياسة الكلية ، فإن دورات الإنفاق الإستثماري تؤدي إلى تأرجح الإقتصاد بين الرواج والكساد[٤] .

---

(٤) وعلى عكس ذلك يرى «النقديون» أن السياسة الكلية هي المصدر الأساسي لعدم الإستقرار الإقتصادي .

٢) **عدم محاولة صانعي السياسة تحقيق توازن الموازنة العامة** . فسياسة الموازنة لا بد ان تعكس الظروف الإقتصادية الكلية . فخلال الاتجاه النزولي للدورة . تتطلب السياسة اللازمة لمقاومة هذا الاتجاه إحداث عجز في الموازنة بهدف انعاش الطلب . وعلى العكس من ذلك . فانه خلال الرواج التضخمي فإنه لامناص من التخطيط لتحقيق فائض في الموازنة للحد من قوة الطلب .

إن تطور الفكر الكينزي قد قبر مفهوم الموازنة المتوازنة ففيما قبل كينز اعتقد عامة الناس والإقتصاديون المحترفون أن حسن التدبر يكمن في تحقيق توازن الموازنة كل عام . وقد أحل الفكر الكينزي مبدأ المالية الوظيفية محل مبدأ توازن الموازنة . وعلى هذا فإن ملاءمة عجز الموازنة أو فائض الموازنة أمر يعتمد على حالة الإقتصاد القومي . فأثناء الرواج التضخمي لا مناص من إستخدام الموازنة لكبح جماح الطلب . وهذا يعني أن على الحكومة أن تسحب قدرا من تيار الدخل يزيد عن الإضافة إليه . وهنا يكون تحقيق فائض الموازنة هو المشكلة التي تواجه الإقتصاد القومي فإن سياسة الموازنة لا بد أن تعمل على زيادة الطلب . وهذا يعني ان الإضافة إلى تيار الدخل يجب أن تكون أكبر من السحب منه . أي أن حصيلة الضرائب يجب أن تكون أقل من النفقات الحكومية . ومن ثم يحدث عجز الموازنة العامة .

وتؤكد وجهة النظر الكينزية أنه ليس هناك شيء سحري في توازن الموازنة . ولذلك فإن هذا التوازن يحتل أهمية ثانوية بالنسبة للاحتياجات المالية للاقتصاد القومي .

ويعتقد كينز أن المالية الوظيفية سوف تصحح القصور الكبير في الرأسمالية ألا وهو عدم الإستقرار . وقد بين كينز حتى قبل نشر « النظرية العامة » إعتقاده بأن عمله سوف يحقق الإستقرار الإقتصادي في إطار الرأسمالية ومن ثم يحمي النظم الرأسمالية من الغزو الماركسي .

٣) **تؤثر السياستان المالية والنقدية على النشاط الإقتصادي** . ومع ذلك فإن الآثار الناتجة عن تغير ما في السياسة المالية يمكن توقعها بقدر أكبر من الدقة . كما تحدث بسرعة أعلى بشكل عام .

وعلى العكس من أسلافهم يعتقد الكينزيون في العقدين الأخيرين بأن السياسة النقدية لها أهميتها البالغة . ويركزون على ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية . وعلى ذلك ، فإنه عندما يكون التوسع الكلي أمرا مرغوبا فيه يؤكد الكينزيون الحاجة إلى التوسع النقدي ليدعم عجز الموازنة العامة ومن ثم يضعف ميل أسعار الفائدة

إلى الإرتفاع إستجابة لزيادة طلب الحكومة للأرصدة المالية القابلة للإقراض . وبالمثل يكون من المناسب التنسيق بين تقييد السياسة النقدية وفائض الموازنة العامة عندما يرى مخططو السياسة العامة تخفيف حدة الرواج التضخمي .

وبرغم اعتراف الكينزيين بأهمية السياسة النقدية . فإنهم يثقون إلى حد كبير في قدرة الأدوات المالية في وضع الإقتصاد على المسار الصحيح . ويرى هؤلاء أنه خلال الإتجاه الإنكماشي قد يكون الإستثمار غير حساس نسبيا لإنخفاض أسعار الفائدة . ويركزون على أن المستثمرين قد يمتنعون عن إقامة مشروعات إستثمارية جديدة خلال الإنكماش الحاد ، حتى لو عملت السياسة النقدية التوسعية على خفض أسعار الفائدة ويرى الكينزيون بدلا من ذلك أن خفض الضرائب يوفر حافزا أسرع لزيادة الدخل ذلك أن تحقيق خفض في سعر الضريبة يعني خفض قيمة الضريبة المحصلة من دخول ملايين من الناس الأمر الذي يؤدي إلى رفع الدخل الممكن التصرف فيه فورا . وبالمثل ، تعمل الزيادة في قيمة الضرائب المحصلة من هؤلاء إلى خفض سريع للدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم إنكماش الطلب الكلي .

٤) يؤدي التخطيط الشامل المرن إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي بشكل أفضل من القواعد الثابتة . ذلك أن السياسة المرنة تسمح لمخططي السياسة العامة بالإستجابة ، والإستجابة السريعة . للتغير في الظروف الإقتصادية .

فليس يخفى أننا نحيا في عالم يتسم بالحركة والتغير . لذلك يركز الكينزيون على أهمية مرونة التخطيط بحيث يتمكن صانعو القرار السياسي من الإستجابة للتغير في الظروف الإقتصادية . وقد أيد بعض الإقتصاديين في السنوات الأخيرة وضع قواعد مختلفة للحد من قدرات مخططي السياسية العامة على إتخاذ قرارات تتسم بالمرونة . وقد عارض الكينزيون هذا الإتجاه . وهم يقيمون إعتراضهم على أن مخططي السياسة يستطيعون ، بإستخدام المؤشرات الإقتصادية ، أن يخفضوا من عدم الإستقرار إلى مستوى أدنى من ذلك المستوى الذي يمكن تحقيقه بإستخدام قواعد نقدية ومالية غير مرنة[٥] . إذ يرى الكينزيون أن هذه القواعد الجامدة سوف تعوق قدرة المخططين على الإستجابة لأي تغير لم يكن متوقعا أو كان ذا نطاق واسع . ولنتصور ما يحدث إذا تعرضت المحاصيل الزراعية للخطر في سنة ما أو إذا تضاعفت أسعار النفط ثانية وبشكل

---

(٥) نوقش استخدام القواعد النقدية بشكل أكثر تفصيلا في الفصل ١٤ .

غير متوقع ، فماذا يحدث ؟ يعتقد الكينزيون أنه إذا توافرت لدى مخططي السياسة العامة درجة مناسبة من المرونة فإنهم قد يتخذون سبيلا يخفض آثار هذه الإختلالات إلى أدنى الحدود الممكنة .

إن المؤشرات الإقتصادية مثل معدلات التضخم والبطالة يمكن أن تكون أدوات إرشاد للمخططين . على أنه يجب أن ندرك أنه خلال فترات معينة قد تعطى هذه المؤشرات دلالات متعارضة . فبعضها يشير إلى قوة إقتصادية بينما يشير بعض آخر إلى ضعف . وبديهي أن مخططي السياسات لن يكونوا على صواب دائما في تحليلهم لمسار الإقتصاد في المستقبل . ومع ذلك فإنهم يتعرفون بيسر على الأبعاد القصوى لهذا المسار . ووفقا لوجهة النظر الكينزية فإن التخطيط المرن يجب أن يحدد على الأقل الحوافز الممكنة خلال فترات الإنكماش الحاد ، والقيود التي يمكن إستخدامها خلال فترات الرواج التضخمي . وفي إطار القدرة المحددة على التنبؤ بأحداث المستقبل فان السياسة العامة قد لا تحقق أهدافها دائما . ومع ذلك فان القدرة على التنبؤ تزداد على مدار الزمن وعلى ذلك تنمو قدرة مخططى السياسات العامة على تحليل التغيرات في المسار الإقتصادي عبر المستقبل .

التضخم خلال السبعينات ـ وجهة النظر الكينزية

The Inflation of the 1790, s -a Keynsian View

بلغ معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات ١٩٦٧/ ١٩٨٠ نحو ٧٪ في المتوسط بينما كان نحو ٢,٥٪ خلال العشرين سنة التالية للحرب العالمية الثانية . ويعتقد أغلب « الكينزيين » أن المعدل المرتفع للتضخم خلال السبعينات كان نتيجة لهزات إقتصادية أصابت العرض الكلي من ناحية ، والسياسة التوسعية في جانب الطلب من ناحية أخرى .

أ) الهزات الإقتصادية في جانب العرض

ولقد نشأت هذه الهزات الإقتصادية عن ثلاثة مصادر رئيسية . وأولها أزمة النفط سنة ١٩٧٣ والإرتفاع الصارخ لأسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ثم في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ . فقد أدى ذلك إلى إختلال إقتصادي ونقص العرض الكلي . فبديهي أن الولايات المتحدة الأمريكية كان عليها أن تبيع سلعا وخدمات أكثر لتدفع قيمة وارداتها من النفط . وترتب على ذلك نقص السلع المعروضة المتاحة للاستهلاك المحلي . وفضلا

عن ذلك فان إرتفاع أسعار النفط خلال السبعينات شارك في تغذية عدم التأكد . وأدى إلى خفض الكفاءة الانتاجية لرأس المال الامريكي . فقد أدى نقص الطاقة إلى بطء معدلات الإنتاج بل وإلى إغلاق بعض المصانع . كما أن التركيبات والآلات التي صممت دون إنتباه لمستوى كفاءة الطاقة (خلال فترة إنخفاض أسعار الطاقة) قد تقادمت من الناحية العملية خلال السبعينات . لقد واجهت الولايات المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ثلاث سنوات إتسمت بارتفاع حاد في معدل التضخم ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . وفي كل سنة من هذه السنوات الثلاثة قامت (الاوبك OPEC) برفع أسعار النفط بشكل حاد ويعتقد أغلب الاقتصاديين أن هذا لم يحدث بسبب الصدفة ولكن بسبب الإرتباط بين أسعار الطاقة والقدرة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي .

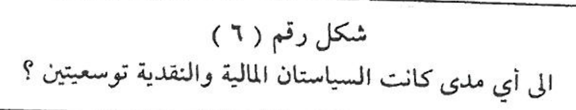
والسبب الثاني هو أن السوق العالمية للغذاء قد واجهت عددا من العوامل السيئة خلال السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ . فقد أدى سوء الأحوال الجوية إلى نقص المحاصيل الزراعية في أجزاء كثيرة من العالم وخاصة في الإتحاد السوفيتي الذي ساءت لديه محاصيل الحبوب بشكل أكثر . وكانت المحاصيل الزراعية في الولايات المتحدة أقل سوءا منها في دول أخرى . وقد أدت هذه الهزات إلى الضغط لرفع أسعار الغذاء في الولايات المتحدة خلال السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ .

وأما السبب الثالث فقد تمثل في الرقابة على الأجور ـ الأسعار التي فرضتها إدارة الرئيس « نيكسون » أغسطس سنة ١٩٧١ فقد أدت هذه الرقابة إلى إنتشار الفوضى في الإقتصاد الأميركي وزادت من عدم التأكد . ولقد كان من المتصور أن تجميد الأسعار سوف يحد من توقع غلاء الأسعار ، ومن ثم يساعد على ضبط لولب الأجور ـ الأسعار وهذا ما لم يحدث . ففي ظل وجود الرقابة انخفض إنتاج بعض السلع . ونشأ بسبب ذلك نقص في العرض وإختناقات في الإنتاج . وخلال فترة تجميد الأسعار كان هناك تضخم مكبوت وعندما تخلت الإدارة عن الرقابة تزايد معدل التضخم بحدة بسبب إرتفاع الطلب المتولد عن تجميد الأسعار من ناحية وبسبب قيام رجال الأعمال برفع الأسعار إلى مستوى أعلى خشية إعادة فرض القيود .

ب) السياسة الكلية التوسعية

بينما مارست الهزات الإقتصادية آثارا سلبية على جانب العرض فإن السياسة الكلية التوسعية قد دعمت الطلب الكلي . ويبين شكل رقم (٦) أن الدين القومي (national debt) قد زاد خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٨٠ بمعدل ٧,٧٪ مقارنا بمعدل ٤,١٪

خلال الفترة ٤٩/١٩٦٢ ولا ريب أن النمو السريع للدين القومي إنما يعكس آثار التمويل بالعجز والسياسة المالية التوسعية خلال الفترة المنتهية لسنة ١٩٦٥ . وحيث اعتمدت الحكومة على التمويل بالعجز ، فقد أسرع المصرف المركزي إلى زيادة مافي حوزته من السندات الحكومية . فقد كان المعدل السنوي لنمو ما في حيازته من هذه السندات ٧,٥٪ خلال الفترة ١٩٦٦/ ١٩٨٠م ، مقارنا بمعدل ٢,٣٪ فقط خلال الفترة



شكل رقم (٦)
الى أي مدى كانت السياستان المالية والنقدية توسعيتين ؟

يبين هذا الشكل التغيرات في عرض النقود ، والدين القومي وحيازة المصرف المركزي من سندات الحكومة الأمريكية خلال الفترة ١٩٤٠/ ١٩٨٠ ويلاحظ أن الثلاثة متغيرات قد زادت بسرعة بعد سنة ١٩٦٥ أكثر من أي فترة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية . فما هو أثر ذلك على مستوى الأسعار في اقتصاد حقق التوظف الكامل ؟ (الخطوط المحددة لمعدلات النمو تبين المعدل المركب للتغير لفترة معينة) .

١٩٤٩/ ١٩٦٢ . ومن المعلوم أن شراء المصرف المركزي للسندات الحكومية يعني حقن الاقتصاد بنقود جديدة .

وقد ارتفع العرض النقدي خلال الفترة ١٩٦٦/ ١٩٨٠ بمعدل يقدر بنحو ثلاثة أمثاله في الخمسينات . ومن الواضح ان كلا من السياستين النقدية والمالية كان توسعيا خلال الفترة ١٩٦٦/ ١٩٨٠م أكثر من أية فترة أخرى مماثلة من حيث طولها الزمني فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

هل يمكن أن يحدث التضخم بسبب سلوك المنشآت الإنتاجية وقوة العمل ؟
Can Business and Labor Cause Inflation ?

من الشائع أن يلقى عبء اللوم بالنسبة للتضخم على هؤلاء الذين يرفعون الأسعار . أما السياسيون فيوقعون هذا اللوم غالبا على اتحادات العمال والمنشآت الإنتاجية الكبيرة في محاولة لاخفاء قصور ما يتخذونه من سياسات وحيث ترتفع كل من الأسعار والأجور وقت التضخم فانه يثور جدل حول ما إذا كانت الأجور هي التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع أم أن العكس هو الذي يحدث .

إن نظرية التضخم الناشيء عن ارتفاع التكاليف Cost - push تقوم على وجهة نظر تتبلور في ان التكاليف هي التي تدفع مستوى الأسعار إلى أعلى . ووفقا لذلك فان اتحادات العمال القوية . والمنشآت الانتاجية الضخمة تستخدم قوتها السوقية لرفع الاجور ومعدلات الربحية ومن ثم تطلق العنان للولب تضخمي في الأجور ـ الأسعار (أو الأسعار ـ الأجور) . وعلى ذلك فإن التضخم الناشيء عن التكاليف يستند إلى أن الاتحادات العمالية ، والمنشآت الانتاجية الكبرى تستخدم قوتها الاحتكارية لرفع الاجور وهوامش الربح . ويترتب على ذلك انطلاق اللولب التضخمي في موجات من التأثير المتبادل بين الأجور ـ الأسعار (أو الأسعار ـ الأجور) .

دعنا نفترض أن اقتصادا ما يعمل مبدئيا في اطار من الأسعار المستقرة والمعدل العادي للبطالة . فماذا يحدث لو أن أحد الاتحادات العمالية القوية مثل اتحاد عمال صناعة السيارات ، استخدم قوته الاحتكارية والتهديد بالقيام بإضراب كوسيلة للحصول على زيادة كبيرة في الاجور ؟ فوفقا لنظرية التضخم الناشيء عن التكاليف يترتب على ذلك نتيجتان اساسيتان . اولهما ، ارتفاع تكاليف العمل ومن ثم ارتفاع اسعار السيارات والجرارات . ويرتفع الرقم القياسي لاسعار سلع الاستهلاك مباشرة . ذلك أن صناعة السيارات تؤثر على منتجات صناعات أخرى كثيرة (مثل خدمات النقل) . لذلك فإن

تكاليف انتاج ، وأسعار هذه السلع الأخرى تأخذ في الارتفاع مما يوفر قوة دافعة جديدة لهذا اللولب التضخمي .

أما النتيجة الثانية فتتبلور في أن قيادات الاتحادات العمالية الأخرى تتعرض لضغط كثيف للحصول على زيادة في الأجور تعادل أو تزيد على ما حصل عليه عمال صناعة السيارات . ووفقا لتلك النظرية فان اتفاقات الاجور الاكثر ربحية في صناعات الحديد ، والطائرات ، والالكترونيات وغيرها من الصناعات الاساسية سوف تتزايد نتيجة للزيادة الكبيرة في أجور عمل صناعة السيارات . وهذا يعنى ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع أسعار منتجات هذه الصناعات .

أ) عيوب نظرية التضخم الناشيء عن التكاليف

ليس ثمة ريب أن نظرية التضخم الناشيء عن التكاليف لها بعض المنطق . ورغم ذلك فإن الفحص الدقيق يبين أنها تتسم بعدة عيوب :

١ - فهي تميل إلى الخلط بين قدرة المحتكرين على تقاضي أسعار مرتفعة (أو الحصول على أجور مرتفعة) وقدرتهم على رفع الأسعار (أو الأجور) صحيح أن قوة الاحتكار تمكن البائع من تقاضي سعر أعلى من المستوى التنافسي . ومع ذلك فإن النظرية الاقتصادية لا تشير إلى أن تمتع الاتحادات العمالية (أو المنشآت) بقوة احتكارية يؤدي حتما إلى رفع الأسعار بشدة مقارنة بالأسعار عند وجود ظروف المنافسة . وبعبارة أخرى تشير النظرية الاقتصادية والدراسات العملية إلى أن الاتحادات العمالية القوية . مثل اتحاد عمال صناعة السيارات يمكنها أن تحقق لاعضائها أجورا أعلى من الأجور التي يحصلون عليها في حالة عدم وجود هذه الاتحادات . ومع ذلك فليس هناك دليل على أن الأجور التي يتمكن الاتحاد من تحقيقها لاعضائه ترتفع بمعدل أسرع من أسعار أي مورد (أو منتج) آخر . ذلك إنه لكي يتمكن إتحاد العمال أو رجال الأعمال المحتكرون من رفع الأجور (أو الأسعار) بمعدل أعلى من البائعين الآخرين فلا بد أن تكون قوتهم الاحتكارية متزايدة باستمرار . وليس هناك دليل كذلك على حدوث زيادة فجائية في القوة الاحتكارية للعمال أو منشآت الأعمال يمكن من خلالها أن نفسر الارتفاع الحاد في معدل التضخم في الولايات المتحدة الامريكية الذي بدأ في منتصف الستينات واستمر خلال السبعينات[٦] .

---

(٦) لقد تضاءلت نسبة أعضاء الاتحادات العمالية إلى جملة القوة العاملة خلال العقدين الأخيرين . كما أن أرباح المنشآت قد انخفضت كنسبة من الناتج القومي الاجمالي وكنسبة من المبيعات خلال كل من فترات التضخم الحاد فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

٢ ـ لابد أن ندرك أن الأجور التي تتحدد من خلال الاتحاد العمالي إنما هي أسعار أيضا . لذلك فإن إلقاء اللوم على الأسعار أو التكاليف أو الأجور كسبب للتضخم إنما يستند إلى مبررات غير محددة . فقد فشلت النظرية ، إذن ، في بيان القضايا الأساسية .

فإذا كانت الأجور هي التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع ، فما هو السبب في ارتفاع ثمن العمل (أي معدل الأجر الذي حدده الاتحاد) ؟ ولماذا ترتفع الأسعار بسرعة خلال بعض الفترات دون البعض الآخر ؟ . وإذا لم تتمكن النظرية من الاجابة على هذه الاسئلة فلن تكون ذات أهمية كبيرة .

٣ ـ يتجاهل مؤيدو هذه النظرية الاثارة الثانوية . وهم يخلطون بين تغير السعر النسبي لمورد أو منتج ما وبين ارتفاع المستوى العام للاسعار . ولتفسير ذلك دعنا نفترض نمو القوة الاحتكارية لاتحاد عمال صناعة السيارات (أو أي اتحاد آخر أو منشأة أعمال) وعلى ذلك فإنهم يستطيعون الحصول على زيادة في أجورهم من خلال المفاوضات . فهل سيؤدي هذا إلى زيادة قوية في معدل التضخم ؟ ولا عجب أن تكون الاجابة بالنفى عندما نأخذ الآثار الثانوية في الاعتبار . ذلك أنه إذا ارتفعت تكلفة انتاج السيارات بسبب ارتفاع الأجور فسوف ترتفع أسعار هذه السيارات . وفي ظل هذه الأسعار المرتفعة فإن المستهلكين قد يشترون كمية أقل (من نوعية معينة) أو يزيدون من إنفاقهم على السيارات ، أو يجمعون بين هذا وذاك .

فلو أن المستهلكين اشتروا كمية أقل من السيارات (أو نوعا أرخص) فإن طلب صناعة السيارات على خدمات العمل سوف ينخفض ويترتب على ذلك انخفاض حجم التوظف في هذه الصناعة (أو ينمو بكمية أقل من المستوى العادي) . ويضطر بعض العمال الذين قد يجدون عملا في مجالات أخرى في صناعة السيارات إلى الالتحاق في وظائف أخرى بديلة . ويزداد عرض العمل في هذه الوظائف البديلة ويولد ذلك ضغطا لخفض الأجور ومن ثم التكاليف في هذه القطاعات .

وأما إذا زادت نفقات المستهلكين على السيارات فسوف ينخفض القدر المتاح من الدخل للانفاق على الأشياء الأخرى . وهذا يعنى أن هؤلاء المستهلكين يضطرون إلى خفض انفاقهم في مجالات أخرى . وهكذا ينخفض الطلب على

المنتجات التي انصرف عنها المستهلكون . أو خفضوا انفاقهم عليها بسبب زيادة انفاقهم على السيارات ويتولد بسبب ذلك ضغط لخفض أسعار هذه المنتجات .

ومما سبق يتبين لنا أن رد فعل ارتفاع الأسعار لدى المستهلكين لن يؤدي إلى خلق لولب تضخمي للأجور ـ الأسعار . ولكن ما يحدث في الواقع هو وجود ضغط لخفض الأسعار في قطاعات أخرى . وسوف يحدث تغير في الأسعار النسبية فأسعار السلع التي تحتاج إلى خدمات عمال السيارات ترتفع بينما تنخفض أسعار (وتكاليف) السلع الأخرى (أو ترتفع بمعدل أقل) . وهكذا ، فإنه إذا أخذنا الآثار الثانوية في الحسبان فليس هناك ما يدعونا إلى توقع حدوث زيادة مستمرة في الأسعار لمجرد أن سعر سلعة أو مورد ما قد ارتفع بقدر كبير .

ب) مدى كفاءة الرأي المعارض للنظرية

وبعد أن عرضنا أوجه النقص في نظرية التضخم الناتج عن التكاليف ينبغي أن نشير إلى شيئين :

١ ـ إن عملية التكيف في النشاط الاقتصادي لا تحدث بشكل آني . ويبين ذلك من الاستمرار في شرح المثال السابق . فقد لاحظنا أن أسعار السيارات قد ارتفعت قبل أن تتولد الآثار الثانوية الضاغطة لخفض الأسعار (والتكاليف) في القطاعات الأخرى بوقت طويل لذلك فإن معدل التضخم قد يرتفع إلى حين عن المعدل الذي يتناسب مع المعدل الجاري للنمو النقدي .

٢ ـ إن زيادات الأسعار بسبب القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت الانتاجية الكبيرة قد تولد معدلا غير عادي للبطالة وخلق اضطرابات اقتصادية . وعلى سبيل المثال ، قد تؤدي الزيادة الكبيرة في أجور عمال صناعة السيارات إلى إحداث تأثير عكسي على مستوى التوظف في انتاج السيارات والصناعات الأخرى المرتبطة بها . فقد تنشأ البطالة وينخفض الانتاج . وقد يسعى صانعو السياسات إلى خفض هذه الآثار من خلال سياسة توسعية .

ويرى بعض المعلقين أنه في ظل هذه الظروف فان مخططي السياسة العامة ليس أمامهم إلا أن يتبعوا هذه السياسة التوسعية فهم يعتقدون أن القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت الكبيرة سوف تدفع الأجور والأسعار إلى أعلى من المستوى الذي يتفق مع التوظف الكامل . ويؤدي هذا إلى حفز مخططي السياسة العامة إلى الأخذ بسياسة توسعية تؤدي في الواقع إلى خلق ضغوط تضخمية . ووفقا لهذا الرأي ، فإن العلاقة

السببية للتضخم تنشأ عن الزيادات الكثيفة للأجور والأسعار الناشئة عن القوى الاحتكارية ، ومن ثم تنشأ بطالة الأمر الذي يضطر معه مخططو السياسة العامة إلى الأخذ بسياسة توسعية لرفع مستوى التوظف .

ولم ينجح حتى الآن مؤيدوا نظرية التضخم الناشيء عن التكاليف في بيان أن القوة الاحتكارية للمنشآت الانتاجية والعمل قد زادت خلال الفترة ١٩٦٧/ ١٩٧٨ قياسا بما كانت عليه خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية . وحتى يتمكنوا من تقديم الدليل على ذلك فإن هذه النظرية تظل محل جدل وخلاف . ومع أن السياسيين يحرصون على إبعاد اللوم في حدوث التضخم عن أنفسهم . فإن هذه النظرية قد عجزت عن شرح أسباب الزيادات المستمرة في مستوى الأسعار في الولايات المتحدة الأميريكية منذ سنة ١٩٦٧ شرحا مقنعا .

نظرة الى الامام

ليس هناك اجماع بين الاقتصاديين حول كيفية عمل السياسة النقدية وماذا يمكن أن تحققه . وفي الفصل التالي سوف نعرض آراء النقديين ، وهم مجموعة من الاقتصاديين أضافت كثيرا إلى رصيد معرفتنا عن السياسة النقدية .

الأهداف التعليمية للفصل

(١) إن هناك علاقة عكسية بين كمية النقود المطلوبة وسعر الفائدة فوفقا لنظرية كينز تدفع زيادة عرض النقود الناس الى استخدام الأرصدة النقدية الفائضة لديهم في شراءسندات. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السندات ومن ثم ينخفض سعر الفائدة في الأجل القصير على الأقل . ومن ناحية أخرى ، تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى رفع سعر الفائدة في الأجل القصير .

(٢) الفائدة إما تمثل تكلفة مباشرة أو تكلفة فرصة بديلة لكل استثمار رأسمالي . فمع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فانه كلما تزايد سعر الفائدة انخفضت كمية الاستثمار الرأسمالي . وسوف يقيم صانعو القرار في قطاع الاعمال تلك المشروعات الاكثر ربحية . ومع زيادة سعر الفائدة سوف يتم التخلي عن بعض المشروعات الاستثمارية الحدية .

(٣) تعمل السياسة النقدية التوسعية ، وفقا لوجهة النظر الكينزية ، على خفض سعر الفائدة ومن ثم تحفيز الاستثمار وزيادة الطلب الكلى . أما السياسة النقدية

الانكماشية فتزيد من سعر الفائدة ومن ثم لا تشجع على الاستثمار وتخفض الطلب الكلي . وعلى هذا فإن سعر الفائدة هو محرك السياسة النقدية في النموذج الكينزي .

(٤) إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستوى العرض الكلي المقيد في الأجل الطويل فإن السياسة النقدية التوسعية تحفز الاستثمار والطلب الكلي مؤدية بذلك إلى رفع المستوى التوازني للدخل . وسوف ينمو كل من الانتاج النقدي والحقيقي حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة العرض المقيد فإن النمو النقدي الذي يزيد من الطلب سوف يقود إلى التضخم . على أن السياسة النقدية التوسعية . مثل السياسة المالية التوسعية . لا تستطيع أن تدفع المستوى التوازني للانتاج إلى أبعد من نقطة العرض المقيد في الأجل الطويل .

(٥) إن التوقيت الصحيح للسياسة النقدية له أهمية حيوية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية . فإذا أتت على نحو صحيح فإن السياسة الانكماشية يمكنها أن تخفض الطلب الكلي ومن ثم تساعد في السيطرة على الضغوط التضخمية خلال الرواج الاقتصادي . ومن ناحية أخرى عندما يتوافق مستوى الطلب الحالي مع الأسعار المستقرة ومعدل نمو الانتاج في مرحلة العرض المقيد للاقتصاد فمن المرجح أن يؤدي الأخذ بسياسة نقدية أشد انكماشا إلى انخفاض الطلب الكلي والناتج الحقيقي .

(٦) هناك سبيلان يمكن لوزارة المالية اتباعهما لتمويل عجز الموازنة العامة . الاقتراض من الناس والاقتراض من المصرف المركزي . والسبيل الأول (الاقتراض من الناس يزيد عرض السندات ويخفض إمكانية الحصول على الأرصدة المالية المتاحة للاقراض لتمويل الاستثمار الخاص) ومن ثم تنخفض أسعارها وترتفع معدلات الفائدة . وعلى العكس من ذلك يؤدي الاقتراض من المصرف المركزي إلى زيادة عرض النقود ويولد ضغطا نزوليا على معدلات الفائدة في الأجل القصير . وهذه السبيل هي الأكثر توسعا .

(٧) لقد خشي الكينزيون الاوائل أن تكون السياسة النقدية التوسعية غير فعالة خلال الركود لان (أ) سعر الفائدة لن ينخفض إذا وقع الاقتصاد في شرك السيولة liquidity trap (ب) الاستثمار قد يكون غير حساس للانخفاض في سعر الفائدة (ج) المصارف قد تعمل على تراكم الاحتياطيات التي يحقنها المصرف المركزي في الاقتصاد . وعلى هذا فإن الكينزيين الأوائل أكدوا أهمية السياسة المالية بشكل

يقترب من الاعتماد الكلي عليها . ومع ذلك تشير خبرة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن السياستين المالية والنقدية كلتاهما تؤثران على الطلب الكلي . ويعترف الكينزيون الجدد بأهمية هاتين السياستين .

(٨) يتهم الكينزيون اقتصاد السوق بأنه غير مستقر بطبيعته . ومع ذلك فهم يعتقدون أنه يمكن للسياستين المالية والنقدية أن تستخدما لتدنية آثار الاتجاهات غير المستقرة . وبينما يعترف الكينزيون الجدد بأن السياسة النقدية تمارس أثرا هاما فإنهم يوحون بأن آثار السياسة المالية يمكن التنبوء بها بشكل أفضل ، كما أنها تحدث بشكل أسرع بشكل عام . كما أنهم يفضلون سياسة كلية مرنة على أساس قواعد وحسابات مسبقة .

(٩) تركز وجهة النظر الكينزية على أن كلا من (أ) الصدمات التي أصابت جانب العرض (ب) السياسات التوسعية في جانب الطلب قد شارك في صنع التضخم الذي ساد السبعينات . فقد أدى الارتفاع الشديد في أسعار الطاقة ، والفشل في المحاصيل الزراعية على نطاق العالم ، وتجميد العلاقة بين الأجر ـ السعر في عهد « نيكسون » قد عاق الانتاج الكلي الامريكي خلال هذا العقد . ومع هذا كانت السياستان المالية والنقدية أكثر توسعا مما كان الأمر عليه خلال العشرين سنة التالية للحرب العالمية الثانية . وقد أدى هذا التزواج ـ عرض كلي بطيء والطلب الكلي القوي ـ الى توليد التضخم .

(١٠) يشير التحليل الاقتصادي إلى أن السياسة الكلية ، قد لعبت الدور الرئيسي في رفع معدل التضخم خلال السبعينات ، أكثر مما لعبت اتحادات العمال والمنشآت الكبيرة . فليس هناك دليل على حدوث زيادة مفاجئة في قوة احتكار العمل أو منشآت الأعمال يمكن أن تفسر لنا سرعة معدل التضخم في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة .

طريقة التفكير الاقتصادي

اسئلة للمناقشة

(١) ما هو الأثر الذي تمارسه زيادة عرض النقود في اعتقاد الكينزيين على (أ) أسعار الفائدة (ب) مستوى الاستثمار (ج) الطلب الكلي (د) التوظف (هـ) الأسعار ؟ اشرح إجابتك بالتفصيل .

(٢) هل يكون عجز الموازنة ذا أثر توسعي أكبر لو تم تمويله من خلال الاقتراض من

المصرف المركزي أم من الناس ؟ اشرح ذلك .

(٣) بافتراض أنك عينت حديثا في مجلس المستشارين الاقتصاديين ، أعد مقالة للصحف تبين فيها وجهات نظرك في قضايا البطالة . والتضخم والسياسة الاقتصادية الكلية خلال السنوات الثلاث التالية .

(٤) « لقد بولغ في أهمية السياسة الكلية . فعلى مدى عدة سنوات اخبرتنا الكتب أن هذه السياسة سوف تحقق الاستقرار للاقتصاد وتقضي على الدورة الاقتصادية . ولا يستقيم السجل التاريخي مع هذا الرأي إذ يبين أن السياسة الكلية غير الصحيحة قد سببت الكساد العظيم في الثلاثينات وبطء معدل النمو خلال الخمسينات ، والتضخم أثناء الحرب العالمية الثانية وخلال السبعينات . فقد كانت السياسة الكلية نفسها المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي » . دافع عن هذا الرأي أو انتقده .

(٥) « إن الحافز الاقتصادي الذي يوفره عجز الموازنة العامة يستند إلى الخداع النقدي . فعندما تصدر الحكومة سندات لتمويل عجز الموازنة الحكومية ، فهي تعد بفرض ضرائب في المستقبل حتى يمكن سداد قيمة السندات والفوائد إلى حملة السندات . وتمويل السندات هو مجرد إحلال ضرائب مستقبلية محل ضرائب حالية . وينشأ الحافز لأن ممولي الضرائب ، إذ يفشلون في معرفة التزاماتهم الضريبية الأكبر في المستقبل ، ينخدعون في الظن بأن ثروتهم قد زادت ، وعلى هذا يزيدون من انفاقهم الجاري » هل هذا الرأي صحيح ؟ ولماذا ؟

(٦) كيف يتأثر كل مما يلي بإقرار تخفيض للمعدلات الضريبة بمقدار ٢٠٪ (أ) الانتاج الجاري (ب) معدل التضخم (ج) الايرادات الضريبية (د) الطلب على خدمات المستشارين في مجال الضرائب . كن محددا في اجابتك واشرح بعناية الأسباب التي تذكرها .

(٧) لماذا اعتقد أتباع كينز الأوائل أن السياسة النقدية غير فعالة خلال الانكماش ؟ ولماذا اعتقدوا أن اقتصاديات السوق حينئذ سوف تواجه ركودا ؟ ولماذا يرفض أغلب الكينزيين ذلك اليوم ؟

الفصل الرابع عشر
التضخم وعدم الإستقرار واعتراض النقدية

الفصل الرابع عشر
التضخم وعدم الاستقرار واعتراض النقدية

Inflation, Instability and the Challenge of the Monetarists

لقد كان لافكار «جون مايناردكينز John Maynard Keynes» أثر بالغ القوة على أغلب المفكرين الاقتصاديين . فقد سيطرت هذه الافكار على تفكير المتخصصين في الاقتصاد الكلي من رجال الاقتصاد المحترفين منذ الحرب العالمية الثانية . وابتداءً من الستينات سيطرت وجهة النظر الكينزية بقوة على سياسات الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فقد انكب اقتصاديون محترفون في بحوث تساعد على فهم أهمية العوامل النقدية وقد قام بجزء كبير من هذه البحوث علماء متخصصون في الدراسات النقدية ، ويطلق عليهم «النقديون Monetarists» ، ويعتقد هؤلاء أن التحليل الكينزي قد فشل في فهم قوة السياسة النقدية غير السوية كمصدر لعدم الاستقرار الاقتصادي . لذلك فقد مارس «النقديون» آثاراً قوية على دراسات الاقتصاد الكلي .

فخلال العقدين الاخيرين كان الجدل بين «الكينزيين» و«النقديين» نقطة محورية في الاقتصاديات الكلية . وبديهي أن هناك من الاقتصاديين ـ وربما أغلبهم ـ من لا يؤيد تماماً أياً من المعسكرين . إذ لا تتسم كل من وجهتي النظر بالتناسق التام . فقد يختلف كل من النقديين والكنزيين فيما بينهم في بعض الاحيان حول بعض قضايا الاقتصاد الكلي . ومع ذلك فإن وجهة نظر «النقديين» لها تأثير على التحليل الكلي قد يعادل ، ان لم يكن اقوى ، من وجهة النظر الكينزية في السنوات الاخيرة . لذلك فهي تستحق أن نهتم بها .

وفي هذا الفصل سوف نبرز الجذور التاريخية للدراسات النقدية كما نبين وجهة نظر المتخصصين في هذه الدراسات التي تطورت خلال العقدين الماضيين[1] . ونبين أخيراً وجهة النظر الموحدة التي يمكن استنتاجها من الجدل بين وجهتي النظر الكينزية والنقدية .

---

١ ـ ان أصل الرأي النقدي كما نعلمه اليوم قد يرجع إلى العمل العظيم الذي قام به ملتون فريدمان وانا شوارتز . Milton Friedman and Anna Schwariz, A Monetary History of the United States, 1867- 1960 (New York: National Bureau of Economic Research, 1963).

وجهات نظر نقدية سابقة ـ ما مدى أهمية النقود ؟

Premonetarist Views- How Important is Money

ليس يخفى أن النقود تدخل في كل عمليات التبادل تقريبا . فعادة ما يحصل المشتري على سلع أما البائع فيحصل على نقود . فإذا جمعنا كل المشتريات من السلع النهائية والخدمات فإنها تساوي الناتج القومي الاجمالي GNP . وهذا الناتج يساوي السعر (P) مضروباً في كمية كل منتج نهائي يشتري (Q) . وعندما تكون كمية النقود (M) مضروبة في عدد مرات استخدام النقود لشراء المنتج النهائي (V) فإننا نحصل أيضاً على الناتج القومي الاجمالي . وهذا يعني أن :

$$M \times V = \text{الناتج القومي الاجمالي} = P \times Q$$

وتجدر الاشارة إلى أن (V) تمثل سرعة تداول النقود أو المعدل السنوي الذي تتداول به النقود بين أيدي الناس في عملية شراء المنتجات النهائية . وعلى ذلك فإن سرعة تداول النقود velocity of circulation تساوي الناتج القومي الاجمالي مقسوماً على كمية النقود . فعلى سبيل المثال إذا كان الناتج القومي الاجمالي سنة ١٩٨١ وهو ٢,٩٢ تريليون ريال ومتوسط كمية النقود (العملة والودائع الجارية) كان ٤٢٩ مليار ريال ، فإن هذا يعني أن كل ريال قد استخدم ٦,٨ مرة في شراء منتج نهائي أو خدمة . وعلى ذلك تكون سرعة تداول النقود ٣,٦ .

أ) وجهة النظر التقليدية ـ حياد النقود

لا يخفى أن معادلة التبادل ($M \times V = P \times Q$) هي مجرد متطابقة أو بديهية . وقد استخدم الاقتصاديون التقليديون هذه المعادلة في صياغة نظرية كمية النقود . ويستند بناء هذه النظرية إلى فرض أساسي وهو أن (V), (Q) لا تتغيران بشدة . وعلى ذلك فإن زيادة (M) أي عرض النقود سوف يؤدي إلى زيادة الاسعار بنفس النسبة . ووفقاً لوجهة النظر التقليدية ، إذا ارتفعت كمية النقود بنسبة ٥٪ فإن مستوى الاسعار يرتفع بنفس النسبة أي ٥٪ ويرجع ذلك إلى افتراض التقليديين أن سرعة تداول النقود والناتج الحقيقي لا يتأثران بكمية النقود .

ولكن ، ما هو الاساس الذي تستند إليه هذه النتيجة ؟ لقد اعتقد التقليديون أن العوامل التنظيمية ، مثل تنظيم المصارف والائتمان ، وسرعة النقل والمواصلات ، وفترات الحصول على الدخل ، هي العوامل الاولية المحددة لسرعة التداول النقدية

وحيث أن هذه العوامل تتغير ببطء شديد فإن سرعة تداول النقود في الاجل القصير تكون ثابتة . كما اعتقد التقليديون أن الاجور المرنة والاسعار المرنة سوف تحقق التوظف الكامل . وعلى ذلك فإن التغير في عرض النقود لا تؤثر على الانتاج الحقيقي .

وعلى ذلك فإن العلاقة بين الاسعار وعرض النقود من وجهة النظر التقليدية هي علاقة خطية وآلية تماماً . ذلك أن زيادة كمية النقود تعني زيادة الاسعار بنفس النسبة . أما الدخل الحقيقي فيتحدد بعوامل أخرى مثل التكوين الرأسمالي ، والتقنية ومهارة القوى العاملة . وهم لا يرون ، إذن ، أن للنقود أي أثر مستقل على الانتاج الحقيقي ، والدخل والتوظف .

ب) وجهة نظر الكينزيين الاوائل ـ النقود ليس لها تأثير كبير

لقد أعطى الفكر الكينزي اهتماماً قليلاً للنقود كأداة يمكن استخدامها لزيادة الطلب خلال عقدين بعد نشر النظرية العامة . ويمكن تشبيه عمل السياسة النقدية خلال الخمسينات بعمل الخيط . إذ كان يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم . ومع ذلك فإنه لا يمكن استخدامها لدفع (زيادة) الطلب الكلي شأنها في ذلك شأن الخيط الذي يستحيل استخدامه لدفع شيء ما .

وفي نظريته العامة عرض كينز تفسيرا معقولاً لاسباب عدم فاعلية السياسة النقدية كأداة لزيادة الطلب . فماذا يحدث لو أن اتجاه التغير في سرعة تداول النقود كان عكس اتجاه التغير في كمية النقود ؟ فلو أن زيادة قدرها ٥٪ في كمية النقود مثلاً أدت إلى تخفيض سرعة التداول بنسبة ٥٪ ماذا يحدث ؟ والاجابة هي أن النقود تفشل في أن تحدث تغيراً في شيء ما . فهي لن تؤثر بشكل مباشر على الدخل الحقيقي أو على مستوى الاسعار .

ولم يكن كينز نفسه يؤيد الوضع المتطرف الذي لا تمارس فيه النقود أثرا . فقد كان مقتنعا بأن للنقود أثر حتى وقت الانكماش الحاد(٢) ومع ذلك فإنه لم يبين امكانية حدوث ظروف استثنائية تعطل قدرة السياسة النقدية عن دعم الطلب الكلي وفي ضوء الكساد العالمي العظيم خلط اتباع كينز بين الامور غير العادية والمثالية . وكما لاحظنا فإن

---

(٢) فقد بين أنه في حالة وجود بطالة ، فإن مستوى التوظف يتغير بنفس نسبة التغير في كمية النقود ، وعندما يكون هناك توظف كامل تتغير الاسعار بنفس نسبة تغير كمية النقود . انظر :
The General Theory of Employment, Interest, and Money. (New York: Harcourt, 1936), P. 296.

الكينزيين المحدثين يرون أن السياسة النقدية تؤثر فعلاً على الطلب الكلي ولكنهم يختلفون مع النقديين في كيفية حدوث هذا التأثير .

وجهة النظر الحديثة للنقديين ـ تمارس النقود آثاراً قوية

The Modern Monetarist View- Money Matters Most

يؤكد النقديون ، مثلهم في ذلك مثل التقليديين أن النقود تلعب دوراً في كل عملية تبادل . ومع ذلك فهم يختلفون عن التقليديين حيث لا ينظرون إلى النقود كوسيط للتبادل ولكن كسلعة ثمينة يطلبها الناس ، كما يطلبون أية سلعة أخرى . والنقود شيء ثمين لأنها تيسر عملية التبادل كما أنها وسيلة بديلة لحيازة الثروة . ذلك أن الناس يحددون مقدار ما يحتفظون به من ثروة في شكل منازل ، وسيارات ، وملابس ووثائق تأمين ، وأوراق مالية ، ونقود . وعلى ذلك فإن النقود مثلها مثل غيرها من السلع ، تطلب لأنها تحقق تياراً من الخدمات(٣) .

أ) ماذا يحدد الطلب على النقود ؟

وحيث أن النقديين يعاملون النقود كسلعة ، فإنه يمكن القول ، بشكل عام ، أن العوامل التي تؤثر على طلب أية سلعة تؤثر على طلب النقود . على أن هناك خمسة عوامل تستحق اشارة خاصة .

١ ـ **مستوى الاسعار** . ذلك أن هذا المستوى يحدد القوة الشرائية للنقود أوكم تشتري من السلع والخدمات . وهذا يعني أن كمية النقود اللازمة لشراء حزمة معينة من السلع (مثال ذلك البقالة والخضر ، والفواكه . . الخ) سوف تزيد مع ارتفاع مستوى الاسعار .

٢ ـ **الدخل** . فكلما ارتفع الدخل زاد طلب الناس على أغلب السلع والنقود ليست استثناء في هذا الامر . إذ يحب الناس أن يحتفظوا بجزء من النقود لممارسة عملياتهم التبادلية . وحيث أن عدد وحجم العمليات التي يقوم بها فرد ما تزيد عادة مع نمو

---

(٣) ينبغي عدم الخلط بين الطلب على الارصدة النقدية ، والرغبة في الحصول على دخل أكثر . فليس يخفي أن كلا منا يريد دخلا أكثر ولكننا قد نكون راضين تماما بما لدينا من النقود بالنسبة لما نحوزه من سلع أخرى ، في اطار مستوى معين للثروة . وعندما نقول أن الناس ترغب في حيازة نقود أكثر (أو أقل) فإننا نعني أنهم يرغبون في اعادة تشكيل هيكل ثروتهم بحيث تزيد الارصدة النقدية (أو تقل) كجزء من هذه الثروة .

دخله ، فإن الناس ذوي الدخول العالية يحوزون (يطلبون) نقوداً أكثر مما يطلبه الناس ذوي الدخول الاقل . وهذا يعني أن الطلب على النقود دالة للدخل .

٣ ـ **ثمن الاصول القريبة جداً من النقود** . فليس يخفي أن الاسهم والسندات وحسابات الادخار والاشكال الاخرى السائلة لحيازة الثروة ، هي بدائل قوية للنقود . ومع أن الشطر الاعظم من هذه الاصول لا يمكن تبادله مباشرة مع السلع فإنها يمكن أن تتحول بسهولة إلى نقود . ويمكن حيازة النقود في شكل عمله (ورقية ومعدنية) ، وودائع تحت الطلب أو شيكات سياحية ، وهي حينئذٍ لا تدر عائداً ، وحتى إذا دفعت المصارف فائدة على بعض الحسابات الجارية فإنها تكون أقل كثيراً من فوائد السندات مثلا . وعلى ذلك ، فإن زيادة سعر الفائدة على الاصول المالية غير النقود ، يعني ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود وبعبارة أخرى ، ان الاسعار الاعلى للفائدة تقلل من جاذبية الاحتفاظ بالنقود وخاصة في صورة لا تدر عائداً . وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين كمية الارصدة النقدية المطلوبة وسعر الفائدة .

٤ ـ **المعدل المتوقع للتضخم** . فكلما ارتفعت أسعار السلع (المساكن ، السيارات ، الاوراق المالية . . . الخ) تنخفض قيمة الريال . وهذا يعني أن التضخم يؤدي إلى خفض القيمة النسبية للنقود ، ومن ثم يزيد تكلفة الفرصة البديلة لحيازتها . فالناس لا يرغبون في حيازة أصول يتوقعون انخفاض قيمتها . لذلك فإنه عندما يتوقع الناس حدوث تضخم يخفض قيمة النقود تقل لديهم جاذبية الاحتفاظ بها . فالناس لا يرغبون في الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود بينما تنخفض قيمتها . وعلى ذلك فإنه عندما يرتفع المعدل المتوقع للتضخم ينخفض الطلب على الارصدة النقدية . ويقصد بالمعدل المتوقع للتضخم معدل ارتفاع الاسعار في المستقبل .

٥ ـ **العوامل التنظيمية** . ما مدى امكانية حصول الانسان في سهولة على قرض إذا كان في حاجة إليه ؟ ما مدى الصعوبة التي تواجه الفرد في موازنة دخله الجاري مع نفقاته الجارية ؟ هل يحصل الفرد على دخله في فترات منتظمة أم مرة واحدة في السنة في موسم الحصاد ؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة تؤثر على متوسط كمية النقود التي يطلبها الانسان . وهذه الاجابات تتأثر بدورها بالعوامل التي تؤثر على الائتمان وعلى مواقيت الحصول على الدخل . وليس يخفي أن هذه العوامل تتغير على مدار الزمن ومن ثم تغير من طلب النقود .

ولكن كيف أثرت هذه العوامل التنظيمية على طلب النقود في السنوات الاخيرة ؟ إن الادلة العملية والمنطقية تشير إلى أنها قد أدت إلى خفض

صذاالطلب . فقد أدى انتشار بطاقات الائتمان متعددة الاغـراض general-purpose credit cards إلى مساعدة الافراد على تحقيق التوافـق بـين نفقاتهـم ومواقيت الحصول على الدخـول . كما أدت القروض قصيرة الاجل المتاحة دائماً للافراد إلى خفض حاجاتهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة للاحـداث الطارئة . كما أدى التحول عن الزراعة إلى تمكين عدد أكبـر من الاسر من الحصول على دخول منتظمة كل اسبوعين أو كل شهر بدلاً من دخـول غير معلومة يحصلون عليها مرتين أو ثلاث في السنة ، وهذا الدخل المنتظم يجعل التخطيط أسهل وأيسر . وليس ثمة ريب أن كل هذه العوامـل قد أدت إلى خفض حاجة الناس إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية أكبر .

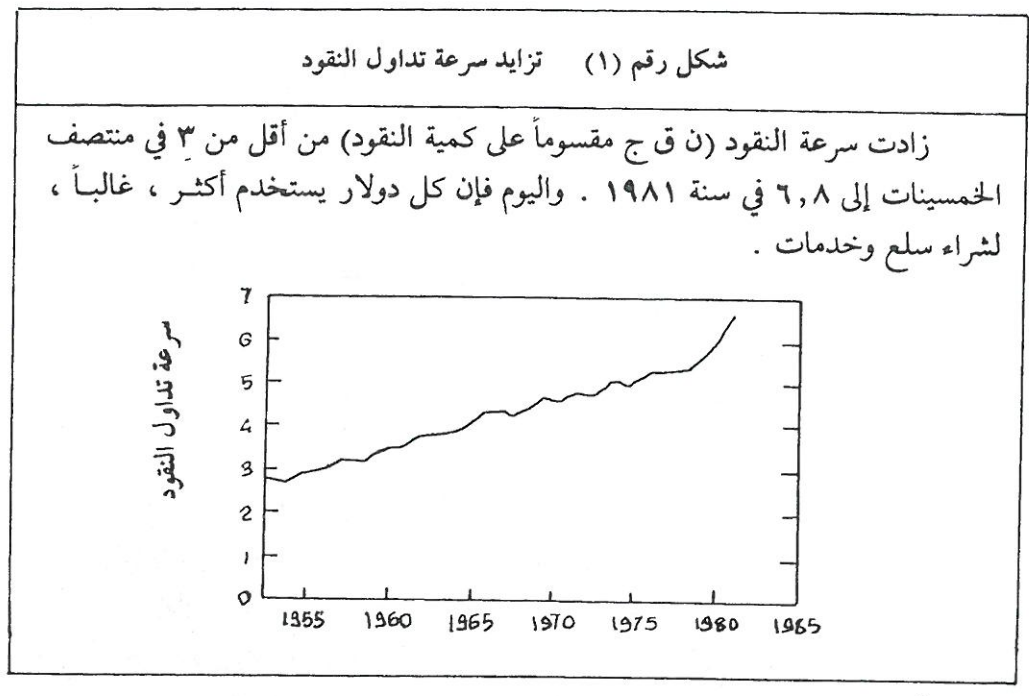
وهذه العوامل سوف تؤدي إلى زيادة أو نقص الطلب على الارصـدة النقدية ، كما يلي :

عوامل تزيد من الطلب على النقود	عوامل تخفض من الطلب على النقود
(١) ارتفاع مستوى الاسعار (٢) نمو الدخل الحقيقي (٣) انخفاض أسعار الفائدة (٤) توقع انخفاض الاسعار (٥) العوامل التنظيمية التي تقلل من قدرة الافراد على تحقيق التوافق بين دخولهم ونفقاتهم	(١) انخفاض مستوى الاسعار (٢) انخفاض الدخل الحقيقي (٣) ارتفاع أسعار الفائدة (٤) توقع ارتفاع الاسعار (٥) العوامل التنظيمية التي تزيد من قدرة الناس على تحقيق التوافق بين الدخل والانفاق .

ويشير شكل رقم (١) إلى أن سرعة تداول النقود قد ارتفعت في الولايات المتحدة من أقل من ٣ في الخمسينات إلى ٦,٨ في سنة ١٩٨١ م واليوم فإن كل دولار يدور أكثر كثيرا بين أيدي الناس لشراء لسلع النهائية والخدمات . على أن العوامل التنظيمية مثل بطاقات الائتمان ، وانتظام الدخول ، والقروض قصيرة الاجل المتاحة للافراد ، كل ذلك قد أدى إلى اتمام عمليات أكثر بحساب مصرفق أقل مما كان متاحا خلال العشرين سنة الماضية وعلى ذلك فقد انخفض الطلب على الارصدة النقدية .

بافتراض بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فإن هناك علاقة عكسية بين الطلب على الارصدة النقدية وسرعة تداول النقود ذلك أن زيادة سرعة التداول النقدية يعني أن

كل وحدة نقدية تستخدم بكثافة أكبر . وعلى ذلك فإن زيادة سرعة التداول النقدية تعني أنه يمكن اتمام مستوى معين من الاعمال بقدر أقل من النقود . وتجدر ملاحظة أنه رغم ذلك فإن سرعة تداول النقود قد زادت في العقود الاخيرة ، وذلك بشكل مستمر . وهذا يعني أن التغيرات السنوية في طلب النقود كانت معتدلة .



شكل رقم (١) تزايد سرعة تداول النقود

زادت سرعة النقود (ن ق ج مقسوماً على كمية النقود) من أقل من ٣ في منتصف الخمسينات إلى ٦,٨ في سنة ١٩٨١ . واليوم فإن كل دولار يستخدم أكثر ، غالباً ، لشراء سلع وخدمات .

ب) تأثير النقود

يعتقد النقديون أن الاسواق الكلية الاساسية ـ السلع والخدمات . موارد العمل ، الارصدة المتاحة للاقراض ـ شديدة الترابط . وتعمل قوى العرض والطلب معا لتحديد كل من مستوى الاسعار والانتاج في هذه الاسواق . وبينما يعتقد الكينزيون أن سياسة نقدية تخفض سعر الفائدة سوف تعمل على جذب الاستثمار الخاص ، فإن النقديين يرون أن هناك علاقة مباشرة أشد وأقوى بين الانتاج والتغيرات في عرض النقود إذ يرى النقديون أن السياسة النقدية التوسعية تخلق فائضا في عرض النقود excess supply of money ويستجيب الناس لهذه السياسة بزيادة انفاقهم على نطاق أوسع من السلع الامر الذي يؤدي إلى نمو الطلب على النقود ، مما يدفع الناس إلى خفض انفاقهم . وهذا يعني أن فاعلية السياسة النقدية مستقلة عن سعر الفائدة .

ولا يرى النقديون أن الاسعار تتكيف بسرعة وسهولة وذلك على عكس مازعمه التقليديون . إذ يعتقد هؤلاء النقديون أن تفاعل قوي السوق سوف يحقق التوازن مع مرور الزمن فقط وعلى ذلك فإن دور الزمن في عملية التكيف يفسر لنا سبب اعتقاد النقديين أن أثر السياسة النقدية في الاجل القصير يختلف بشدة عن أثرها في الاجل الطويل . ووفقاً لوجهة نظر النقديين تولد التغيرات قصيرة في اتجاه معدل نمو العرض النقدي آثارها الاولية على الانتاج . ومع أن الأثر على الانتاج يكون قوياً إلا أنه أثر مؤقت . ذلك أنه في الاجل الطويل ، حيث يسمح مرور الزمن بتكيف أشمل للاسواق ، يكون تأثير العوامل النقدية قاصرا على الاسعار ، غالباً . ولن يتأثر الانتاج كثيرا لأنه يتحدد بعوامل مثل التغيرات في القوة العاملة ، ورأس المال ، والموارد الطبيعية ، والفنية .

جـ) زيادة عرض النقود والطلب الكلي

قد نتساءل ، ماذا يحدث لو أن المصرف المركزي قد اتبع سياسة نقدية أكثر توسعا من سياسته الحالية ؟ . دعنا نفترض ، مثلا ، أن هذا المصرف قد اشترى سندات بمعدل أكبر بهدف زيادة عرض النقود بمعدل ٨٪ بدلا من ٤٪ ويوضح شكل رقم (٢) أثر هذا النمو النقدي على أسواق الارصدة النقدية والسلع والخدمات(٥) .

وفيما يتعلق بسوق النقد يؤدي التوسع النقدي إلى خلق فائض في عرض الارصدة النقدية . ويحاول الناس الاستجابة لذلك بخفض ما في حوزتهم من النقود . وليس يخفي أن كل فرد يعرف وسيلته إلى ذلك الا وهي زيادة الانفاق . ويرتفع الطلب الكلي على السلع الجارية كلما زاد انفاق الناس على السلع الاستهلاكية ، والسلع الرأسمالية ، والتعليم وأشياء أخرى كثيرة .

فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من التوظف الكامل« Q_0 » مثلا ، فإن السياسة النقدية التوسعية سوف تدفعه إلى طاقته الانتاجية في الاجل الطويل« Q_1 » وينمو الانتاج الحقيقي بفعل تشغيل الموارد التي كانت عاطلة . ولما كان الاقتصاد يعمل في ظل وجود موارد انتاجية عاطلة فإن الاسعار لن ترتفع بالضرورة .

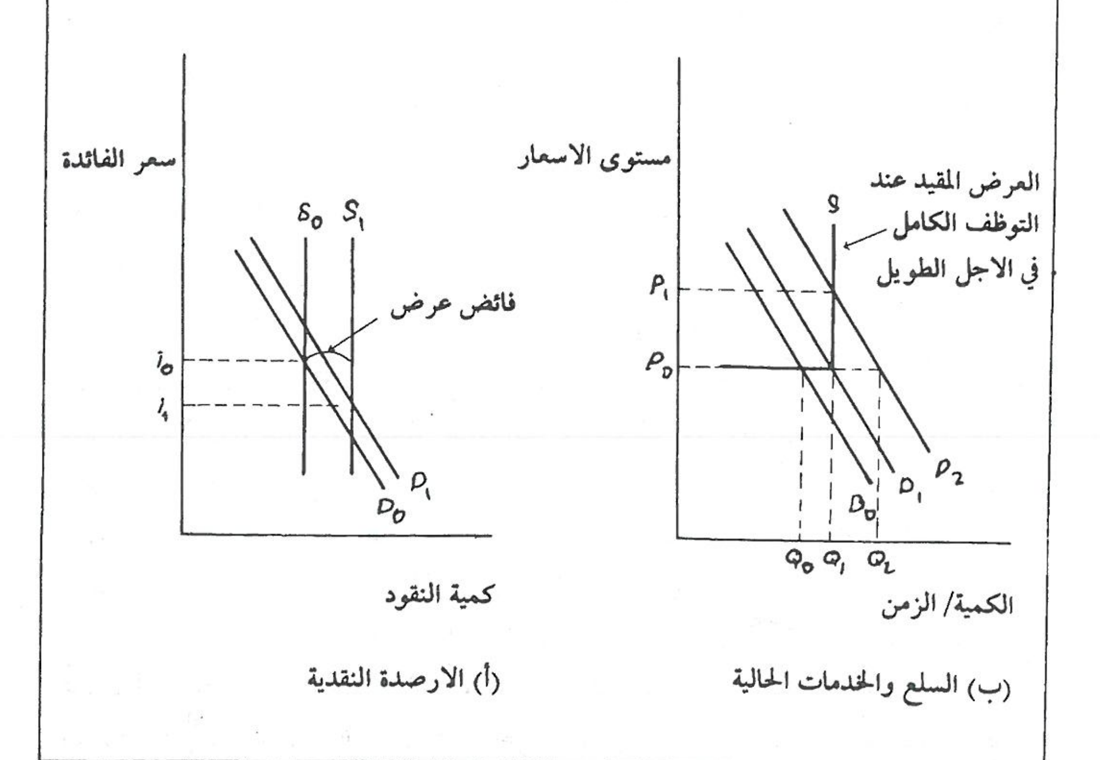
دعنا الآن نسأل سؤالا آخر ، ماذا يحدث لو استمرت زيادة كمية النقود بعد أن

---

(٥) لقراءة تفصيلات أكثر عن الطلب والعرض الكلي في اطار السعر ـ الكمية انظر ملحق الفصل رقم ١١ .

شكل رقم ٢ النقود وزيادة الطلب الكلي

إن زيادة عرض النقود (انتقالة من S_0 إلى S_1 في شكل أ) سوف يخلق إلى حين زيادة في حيازة النقود التي تؤدي إلى دفع الناس إلى زيادة الانفاق على السلع والخدمات . وسوف يزيد الطلب الكلي . فإذا كان الانتاج عند مستوى أدنى من الطاقة الانتاجية في الاجل الطويل Q_0 مثلاً في (شكل ب) فإنه يمكن تحقيق التوظف الكامل مع استقرار الاسعار . ومع ذلك فإن محاولات دفع الانتاج إلى ما بعد المستوى التوازني في الاجل الطويل «Q_1» لن ينجح إلا في الاجل القصير . فقد تنجح السياسة النقدية التوسعية في زيادة المبيعات إلى «Q_2» بشكل مؤقت وسوف يزداد الانتاج . ولكن مع مرور الوقت ، ينشأ التضخم (ترتفع الاسعار إلى «P_1» ويتراجع الانتاج إلى المستوى التوازني في الاجل الطويل «Q_1») . وعند مستوى أعلى للدخل النقدي ($P_1 Q_1$) يزداد الطلب على النقود (ينتقل من D_0 إلى D_1) ومن ثم يعيد التوازن إلى سوق النقد .



(أ) الارصدة النقدية

(ب) السلع والخدمات الحالية

يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل في الاجل الطويل ؟ وبعبارة أخرى ، ماذا يحدث لو استمر التوسع النقدي رغم بلوغ الاقتصاد النقطة التي يكون فيها التوظف الكامل قيداً على مستوى الانتاج في الاجل الطويل(Q_1) شكل رقم (٢) ؟ ووفقاً لوجهة نظر النقديين فإنه خلال الاجل القصير يمكن رفع مستوى التوظف الكامل طويل الاجل . ويؤدي ذلك إلى خفض معدل البطالة ، إلى حين ، عن معدلها طويل الاجل ، أي المعدل العادي .

ولكن نفهم موقف النقديين تماما لا بد أن نعرج إلى بيان عملية تكييف الاسواق . دعنا نفترض أنك منتج لجهاز المذياع وأن الطلب قد زاد على ما تنتجه . كيف تعرف ذلك ؟ فقد تلاحظ مبدئياً أن رقم المبيعات الشهرية قد ارتفع . ومع ذلك ، عليك أن تعلم أن رقم المبيعات قد يرتفع عدة أشهر ثم ينخفض ثانية لمدة شهر أو نحو ذلك . وهذا يعني أن زيادة المبيعات لعدة أشهر ليس دليلاً على زيادة دائمة في الطلب على سلعتك . وعلى ذلك ، لو كنت ذا قدرة مثالية على صياغة قرارات الاعمال فسوف تحاول أولاً أن تزيد الانتاج لاشباع الزيادة في الطلب مع عدم خفض المخزون بشكل حاد . على أن استمرار ارتفاع الطلب لعدة أشهر يعني أن الظروف مواتية لرفع السعر . وهذا يعني انك لن ترفع الاسعار الا بعد ان تقتنع بأن الزيادة في الطلب هي زيادة دائمة . ذلك أن رفع الأسعار دون توافر الشروط المؤهلة لذلك يؤدي إلى انصراف العملاء إلى منافسيك . وفضلاً عن ذلك فإنك قد تكون مرتبطاً مع بعض العملاء بعقود لمدة ٦ أشهر أو ١٢ شهراً تحدد الاسعار ومواعيد التسليم . وعلى ذلك لن تكون قادرا على رفع هذه الاسعار حتى بعد ان تكون مقتنعا بأن زيادة الطلب على المذياع الذي تنتجه زيادة دائمة .

ونتيجة لهذه العوامل ، فإن الاثر الاولي لزيادة الطلب يقع على الانتاج ، إلى حين ، حتى إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى طاقته الانتاجية في الاجل الطويل . فقد يلجأ رجال الاعمال إلى تشغيل عمال أكثر ، وتخفيض وقت صيانة آلالات ، وتشغيل المصانع وقتاً اضافياً أطول . وهكذا تنخفض البطالة عن مستواها العادي . ولكن هذه الحال لن تدوم . فسوف ترتفع الاسعار بعد ٦ ـ ١٨ شهراً بسبب فائض الطلب في الاسواق ، ويتراجع الانتاج إلى المستوى التوازني في الاجل الطويل .

وعلى ذلك فإن وجهة نظر النقديين تركز على أنه برغم أن السياسة النقدية التوسعية يمكنها أن تخفض معدل البطالة عن المستوى العادي إلى حين (وبذلك ترفع الانتاج إلى مستوى أعلى من المستوى التوازني في الاجل الطويل) فإن مثل هذه السياسة سوف تؤدي

إلى التضخم في الاجل الطويل بدون أحداث خفض دائم في معدل البطالة .

السياسة النقدية ـ وجهتا نظر لاتجاه التفاعل

(١) وجهة النظر الكينزية

عرض النقود ← سعر الفائدة ← الاستثمار ← الطلب الكلي

(٢) وجهة نظر النقديين

عرض النقود ← الطلب الكلي

د) الكارثة وانخفاض عرض النقود

ماذا يحدث لو أن بعض الناس قد دمروا نصف كمية النقود في مجتمع ما ؟ لنتصور أن الناس قد صحوا يوماً فوجدوا أن نصف ما لديهم من نقود في خزائنهم وفي حساباتهم الجارية قد ضاع . ولنتجاهل من أجل التحليل التزام المصارف وامكانية قيام المصرف المركزي بعمل لتصحيح الوضع . وعليك أن تسأل نفسك ، ماذا تغير بسبب هذا الانخفاض المتطرف في كمية النقود ؟ إن قوة العمل لم تتغير . كما أن المساكن والالات ، والاراضي والمواد الانتاجية الاخرى لم تمس . وكل ما حدث هو أن كمية النقود قد أصبحت نصف ما كانت عليه بالامس

ويلقي شكل رقم (٣) بعض الضوء على هذا الموقف . ولكي نبسط الاشياء سوف نفترض أن الناس فيما قبل الكارثة كانوا يحتفظون بالمستوى المرغوب فيه لمواجهة حاجاتهم الجارية ، إن انخفاض عرض النقود (انتقالة من S_0 إلى S_1) يؤدي إلى خلق فائض طلب نقدي . فسوف يحاول الافراد استعادة جزء على الاقل من النقص في الارصدة النقدية التي كانت لديهم .

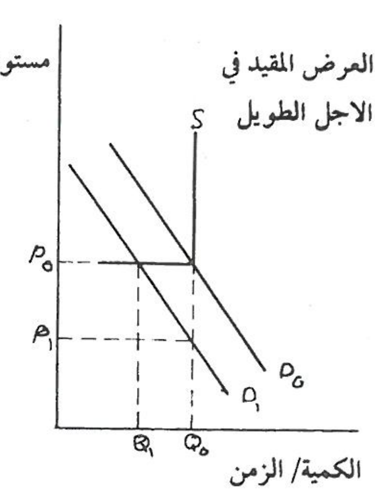
والسؤال الآن هو ، كيف يزيد الناس أرصدتهم النقدية ؟ أن الفقراء والطلبة المكافحين يعرفون الاجابة تماماً . فسوف يخفضون انفاقهم . وعندما يخفض أغلب الناس انفاقهم ينخفض الطلب على السلع والخدمات الحالية (فينخفض من D_0 إلى D_1 في شكل (٣ ـ ب) .

فإذا كانت الاجور والاسعار تامة المرونة ، كما زعم التقليديون فلن يؤدي ذلك إلى مشكلة كبيرة . فسوف ينخفض الانتاج وأثمان الموارد إلى النصف ، ولكن الناتج القومي الحقيقي يظل دون تغيير (أي يظل عند Q_0) ولكن الامور ليست بهذه البساطة في الحياة العملية . ففي الأجل القصير تميل الاجور والاسعار لتكون غير مرنة ، وخاصة في

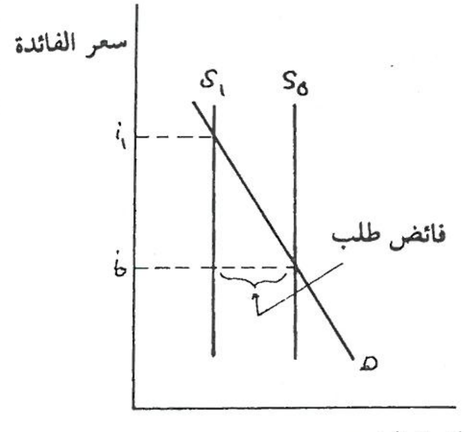
الاتجاه النزولي . ونتيجة لانخفاض الطلب الكلي تنخفض المبيعات إلى (Q_1) . وينشأ فائض في عرض كثير من المنتجات . ويزداد حجم المخزون لدى المنشآت الانتاجية . وتعمل المصانع بقدرة تقل كثيراً عن طاقتها الانتاجية ، وتزداد البطالة . وهكذا أدى الانخفاض المتطرف في كمية النقود إلى كارثة دون أن يمس أي أصل من الاصول الحقيقية في المجتمع . ومع مرور الزمن ، يؤدي فائض العرض إلى خفض الاسعار ، ولكن الاقتصاد يواجه ظروفاً انكماشية حادة لوقت طويل قبل أن يؤدي انخفاض الاسعار إلى استعادة التوازن عند مستوى الاسعار (P_1) ومستوى الانتاج (Q_0) .

شكل رقم (٣) انخفاض عرض النقود

عندما ينخفض عرض النقود ، ينشأ فائض في الطلب على الارصدة النقدية ويسعى الناس لاستعادة أرصدتهم النقدية من خلال خفض الانفاق وينخفض الطلب الكلي من (D_0) إلى D_1 وتنخفض المبيعات إلى (Q_1) عندما تكون الاسعار غير مرنة في الاتجاه النزولي ومع مرور الوقت يعمل فائض العرض في سوق السلع والخدمات إلى خفض الاسعار إلى (P_1) على سبيل المثال . ومع ذلك فإن هذا السبيل سيكون مؤلماً إذ يصحبه انكماش حاد وربما كساد .



(ب) السلع والخدمات الجارية



(أ) الارصدة النقدية

ولكن لماذا لا تنخفض الاسعار استجابة لانخفاض الطلب ؟ . أولا قد تمضي عدة أشهر قبل أن يقتنع صانعو القرار في منشأة الاعمال بحدوث انخفاض حقيقي في الطلب على منتجاتهم . وحتى عندما يقتنعون بذلك لابد من مرور وقت حتى يمكن تعديل أسعار التعاقدات وقوائم الاسعار لتعكس الظروف الجديدة للطلب وبالمثل ، فإن الباحثين عن الوظائف لن يعترفوا بداية بانخفاض الطلب على خدماتهم . وعلى ذلك فإنهم أيضا سيرفضون الاعمال التي تعطيهم أجورا نقدية أقل . وعلى أساس توقعهم بأنهم سيجدون عملا في وقت قريب يعطيهم نفس أجورهم النقدية السابقة يطول وقت البحث عن الاعمال . وتطول فترة البطالة . وهذا يعنى أن معدلات الاسعار والاجور لن تتكيف فوراً مع انخفاض عرض النقود والانخفاض المصاحب له في الطلب وهكذا ينشأ الارتفاع في مستوى البطالة ، وانكماش مستوى الاعمال بسبب الانكماس النقدي .

السياسة المرنة(*) ووجهة النظر الكينزية ـ النقدية

Discretionary Policy and The Monetarist View

إن تحديد موقف النقديين بشكل أشد وضوحا يتطلب أن تحلل عناصره الاساسية . ورغم أن النقديين يعتقدون أن النقود ذات أهمية شديدة فليس معنى ذلك أنهم يعتقدون أن السياسة النقدية فيها شفاء كل الامراض الاقتصادية . والواقع أنهم يركزون على أن السياسة النقدية المرنة لا تقتصر فضائلها على عدم العبث بالاستقرار الاقتصادي وسوف نعرض فيما يلي الفروض الاساسية التي يقوم عليها موقف النقديين فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والسياسة النقدية المرنة .

أ) **عدم الاستقرار الاقتصادي** هو غالبا وليد التقلبات في عرض النقود فإذا لم تؤد السياسة النقدية العشوائية إلى حدوث هزات في جانب الطلب فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي .

فالنقديون يعتقدون أن الدورة الاقتصادية تتولد غالبا عن سياسة نقدية غير مناسبة . فالتوسع النقدي السريع يولد رواجا اقتصاديا ويؤدي إلى رفع معدل

---

* وهي تعتمد على التخطيط المرن للسياسة النقدية وفقا لما تراه السلطة النقدية أو ما يمكن أن نسميه Stop- go Policies. (المترجم) .

التضخم . وحينئذٍ تعمل السلطة النقدية على ايقاف تيار التضخم باستخدام الاسلحة النقدية لخفض كمية النقود ، الامر الذي يدفع الاقتصاد إلى انكماش حاد . ولقد بين «ملتون فريدمان» وهو زعيم النقديين في خطاب له أمام اعضاء الجمعية الاقتصادية الامريكية سنة ١٩٦٧ أن كل انكماش رئيسي في هذه الدولة قد نتج أما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة بالاضطراب النقدي . وكل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي(٦) .

كما يعتقدون النقديون أن الاقتصاد السوقي لديه عوامل تضعف تيار عدم الاستقرار الاقتصادي . فالانفاق الاستهلاكي ، بشكل خاص ، يمثل أحد عوامل الاستقرار . فحيث أن الاستهلاك الجاري يعتمد إلى حد كبير على الدخل الشخصي المتوقع في المستقبل فإن الانفاق الاستهلاكي يكون مستقرا نسبيا خلال الدورة الاقتصادية وهذا يعني وفقا لوجهة نظر النقديين أن استقرار النفقات الاستهلاكية يعمل على عدم تحول التوسع الاقتصادي الطارىء إلى رواج اقتصادي تضخمي . وبالمثل ، سوف تمنع قوة النفقات الاستهلاكية حدوث انكماش اقتصادي جاد لا يمكن السيطرة عليه . فإذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي ، فيما يزعمه النقديون قياسا بالفترات السابقة على الأقل .

ب) **لا تستطيع السياسة النقدية التوسعية أن تخفض معدل البطالة** بشكل دائم وأن تزيد من سرعة النمو الاقتصادي ذلك أن هذه السياسة سوف تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل فضلا عن أنها ستغذي تيار التضخم .

على أن التمييز الذي يجريه النقديون بين أثر السياسة النقدية في الاجل القصير والاجل الطويل لا يحتاج إلى إعادة تأكيد . فرغم أنهم يعتقدون أن التغيرات في كمية النقود ذات آثار هامة في الاجل القصير على الانتاج والتوظف ، فإنهم لا يرون أن السياسة النقدية يمكنها أن تؤثر تأثيرا فعالا في هذين المتغيرين خلال الاجل الطويل .

وحتى لو كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل ، فإن النقديين يرون أن الزيادة النقدية سوف تولد أثرها الاولى على الانتاج والتوظف بدرجة أكبر من التأثير على الاسعار . فسوف يتريث صانعوا القرارات في منشآت الاعمال حول اتخاذ قرارات في ضوء هذه الزيادة النقدية . ففي البداية لا يمكنهم التأكد ، من

(6) Milton Friedman. «The Role of Monelary Policy.» American Economic Rview (March 1968) p.12.

خلال مراقبة الزيادة في الطلب على انتاجهم من أن هذه الزيادة تعكس تغيرا عارضا أم دائما وبالمثل فإنهم لن يكونوا على يقين من (أ) أن هناك زيادة في الطلب على انتاجهم بالنسبة للمنتجات الاخرى ، أو (ب) أن هناك زيادة في الطلب على كل السلع .

فالعامل الاول (أ) يدعو رجال الاعمال إلى زيادة الانتاج بينما لا يؤدي العامل الآخر (ب) إلى ذلك ونتيجة لعدم وضوح الموقف فإن كثيرا من المنتجين سوف يقومون بزيادة الانتاج والتوظف . ولكن حيث يقوم المنتجون ، بشكل عام ، بتحقيق ذلك فإنهم يرفعون الاسعار ففي الواقع ، يكتشف صانعوا القرارات في منشآت الاعمال أن هناك زيادة عامة في الطلب وليست زيادة خاصة عارضة في الطلب على انتاجهم بينما يقوم هؤلاء بالتكيف مع هذه الزيادة في الطلب باتخاذ قرار برفع مستوى الاسعار (أو زيادة معدل التضخم) ، ويعود الانتاج والتوظف إلى معدليهما السابقين .

ولكن ماذا يحدث لو أن السلطة النقدية عمدت إلى خفض معدل نمو العرض النقدي في محاولة لمقاومة التضخم ؟ ويركز النقديون هنا أيضا على أنه مع انخفاض معدل نمو العرض النقدي فإن الاثر الاولي ، كما حدث عند زيادة معدل العرض النقدي ، سيقع على الانتاج والتوظف .

فسوف يعتقد صانعوا القرار في منشآت الاعمال ، حتى حين ، أن الطلب على انتاجهم قد انخفض قياسا بالطلب على المنتجات الاخرى . لذلك يقومون بخفض الانتاج وخفض عدد العمال . وفي الاجل القصير ، يزداد معدل البطالة عن معدلها العادي في الاجل الطويل .

ويرفض النقديون بشدة الزعم بأن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة . فرغم أن الزيادة في معدل نمو كمية النقود يؤدي إلى بطالة أقل في الاجل القصير فإنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة وحدوث التضخم . وعلى ذلك فإنه وفقا لوجهة نظر النقديين ينحصر الاختيار بين : (أ) معدل أقل للبطالة حاليا وفي المستقبل القريب (ب) زيادة معدل التضخم خلال ١٢ ـ ٢٤ شهراً في المستقبل، وارتفاع معدل البطالة عندما يخمد التضخم

جـ) يلغي شطر كبير من الاثر التوسعي للسياسة المالية من خلال الانخفاض في الانفاق الخاص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الذي يتولد عن الاقتراض الحكومي .

فبينما يركز الكينزيون على فاعلية السياسة المالية يرى النقديون أن عجز الموازنة العامة لن يكون له إلا أثر معتدل على الطلب الكلي إلا إذا صحبه تغير في العرض النقدي(٧) ويركز النقديون على بيان أن السياسة المالية التوسعية البحتة أي الحدث المالي الذي لا يصحبه تغير في عرض النقود سوف يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومن ثم تقيد الانفاق الخاص . ويقصد بالسياسة المالية البحتة التغير في الضرائب أو الانفاق الحكومي الذي لا يتم تمويله من خلال الاقتراض من المصرف المركزي . وعلى ذلك فإن هذه السياسة لا تغير من عرض النقود .

دعنا نفترض أن هناك عجزا في الموازنة قدره ٢٥ مليار ريال . فإذا أردنا أن نبقي عرض النقود كما هو بدون تغيير فإننا نقوم بتمويل هذا العجز من سوق الارصدة المالية المتاحة للاقراض(٨) . فماذا يحدث عندما تقترض الحكومة ٢٥ مليار ريال من سوق الارصدة المالية المتاحة للاقراض ؟ ونجيب على ذلك بأنه وفقا لوجهة نظر النقديين يؤدي التوسع في الاقتراض الحكومي إلى زيادة الطلب على الارصدة المتاحة للاقراض ومن ثم يدفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع . ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض جزئي للاستثمار الخاص 'الاستهلاك الخاص . ذلك أن المستثمرين في القطاع الخاص سوف يحجمون عن اقامة بعض المشروعات الاستثمارية بسبب زيادة تكاليفها . وبالمثل تؤدي الاسعار الاعلى للفائدة (وزيادة الضرائب لدفع الفوائد على الدين العام بعد زيادته) إلى خفض الانفاق الخاص على الاسكان والسيارات ومجموعة أخرى كبيرة من سلع الاستهلاك . ويعرف الانخفاض المتوقع في الانفاق الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لحدوث عجز في الموازنة العامة «بالاثر الانكماشي لعجز الموازنة Crowding out effect» وبعبارة أخرى يقصد بهذا الاثر الانكماشي ذلك الانخفاض في الانفاق الخاص نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة المتولد عن حدوث عجز في الموازنة العامة يتم تمويله من خلال

---

(٧) لقد وضح ملتون فريدمان هذه النقطة في جريدة (News Week) في ٧ أغسطس سنة ١٩٦٧ حيث أشار إلى أن : «العجز قد ارتبط دائما بالتضخم ، ولكن ليس من اللازم أن يحدث ذلك . ذلك أن نشأة التضخم عن العجز في الموازنة يعتمد على كيفية تمويل هذا العجز . فإذا تم ، وهو غالبا ما يحدث ، تمويله من خلال خلق نقود فليس ثمة ريب أن ذلك يؤدي إلى التضخم . وإذا تم تمويله بالاقتراض من الناس فسوف تنشأ ضغوط تضخمية ضئيلة . ومع ذلك فإن أثرها الرئيسي سوف يتمثل في تحقيق أسعار أعلى للفائدة .

(٨) الوسيلة الاخرى المتاحة للتمويل هي الاقتراض من المصرف المركزي الامر الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود . وكما لاحظنا في الفصل ١٢ فعندما يشتري المصرف المركزي سندات سواء من وزارة الخزانة أم من القطاع الخاص فإن عرض النقود يزداد وعلى ذلك فإن تمويل العجز من خلال الاقتراض من المصرف المركزي ليس عملا ماليا بحتا .

سوق الارصدة المالية المتاحة للاقراض . فإذا كان هذا الاثر قويا فإن السياسة المالية البحتة تفقد كثيرا من تأثيرها .

ويعتقد النقديون أن الاثر الناتج عن الانخفاض في الانفاق الخاص سوف يضعف إلى حد كبير أثر العمل المالي التوسعي . ويرى هؤلاء النقديون أن النقص في الانفاق يؤدي أساسا إلى احلال الانفاق العام محل الانفاق الخاص . وليس يخفي أنه إذا كانت الحكومة قادرة على اقتراض ٢٥ مليار ريال بدون رفع أسعار الفائدة فإن الانفاق الخاص لا ينخفض وهو أمر لا يتحقق في رأي النقديين فقليل من الناس يكون لديهم أرصدة مالية فائضة مكتنزة في خزائنهم قد يرغبون في اقراضها للحكومة لتمويل العجز .

ويرى النقديون نفس الرأي بالنسبة للسياسة المالية فكما تشككوا في فاعلية السياسة المالية التوسعية ، ينكرون أن تحقيق فائض في الموازنة يفرض قيدا قويا على معدل النمو فنتيجة لفائض الموازنة ينخفض طلب الحكومة على الارصدة المتاحة للاقراض مما يولد ضغطا لخفض سعر الفائدة ، ويؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الانفاق الخاص الذي يلقي إلى حد كبير القيود التي يفرضها فائض الموازنة على النشاط الاقتصادي .

ومع أن النقديين يركزون على الاثار العكسية (Offsetting effects) التي يولدها العمل المالي فإنه ليس صحيحا أنهم ينكرون فاعلية السياسة المالية بشكل عام . إذ يؤكدون أن العمل المالي البحت سوف يرفع سعر الفائدة وعند هذا المستوى الاعلى للفائدة فسوف يجد رجال الاعمال وقطاع العائلات أن احتفاظهم بالارصدة النقدية أصبح أعلى تكلفة وحين يصبح الاحتفاظ بالنقود أعلى تكلفة فإن صانعي القرارات سوف يكونون أكثر اقتصادا في استخدامها ، فيستخدمون أرصدتهم النقدية بشكل أكثر كثافة، وترتفع لذلك سرعة التداول النقدي فإذا فرضنا أن كمية النقود ثابتة فإن زيادة سرعة التداول النقدي تكون ذات أثر توسعي، حتى وأن كان معتدلاً، على الطلب الكلي.

ومثلما كان الحال بالنسبة للسياسة النقدية يتضاءل الفرق بين الكينزيين والنقديين بالنسبة للسياسة المالية لينحصر في عملية انتقال أثر السياسة المالية إلى الطلب الكلي . فبينما يرى الكينزيون أن السياسة المالية تمارس أثرا مباشرا على الطلب الكلي ، يرى النقديون أن العمل المالي ينتقل بشكل غير مباشر إلى الطلب

الكلي من خلال سعر الفائدة وسرعة تداول النقود . ويمكن تلخيص وجهتي النظر بالنسبة للسياسة المالية كما يلي :

وجهة نظر الكينزيين : عجز (أو فائض) الموازنة ← الطلب الكلي

وجهة نظر النقديين : عجز (أو فائض) الموازنة ← سعر الفائدة ← سرعة التداول ← الطلب الكلي

د) **تؤدي الصعوبات المتعلقة بتوقيت السياسة الكلية توقيتا صحيحا ،** وطبيعة العملية السياسية إلى توقع الانسان لأن تعبث السياسة الكلية المرنة بالاستقرار .

فإذاكان لسياسةالاقتصاد الكلي أن تخفض من عدم الاستقرار فلابد أن تحدث الآثار التوسعية أو الانكماشية في الوقت الصحيح . وحيث أن القدرة على توقع ما يحدث في المستقبل قدرة محدودة فيبدو أنه من الصعب أن نسلك السبيل الصحيح لتحقيق الاستقرار . فقد تكون هناك حاجة إلى تقييد سياسة ما قبل أن يعترف صانعو القرار بهذه الحاجة . كما أن العملية السياسية تؤدي ، بشكل عام ، إلى تخلف زمني آخر ، ذلك أن الاثر الاولي لسياسة ما ينتشر خلال ٦ - ٣٠ شهرا من تاريخ اقرارها . ومع مرور هذه الفترة قد تتغير الظروف كثيرا .

ويعتقد النقديون أن المعرفة المحدودة لصانعي القرار بالنسبة للمستقبل ومن ثم عدم التأكد من الوقت الذي تنتشر فيه الاثار الرئيسية لتغيير السياسة تزيد من احتمالات الخطأ فقد يقوم هؤلاء بانتهاج سياسة توسعية لخفض معدل البطالة بناء على البيانات الاقتصادية الحالية . ومع ذلك لا يكون أثر هذه السياسة ملموسا لعدة أشهر . ومع مرور الزمن تمارس هذه السياسة آثارها الاولية بينما يكون الاقتصاد القومي قد اكتسب قوة ذاتية . وعلى ذلك يؤدي الاثر الاولي لهذه السياسة إلى احداث التضخم .

وليس ثمة ريب أن الظروف الاقتصادية وحدها تجعل التوقيت الصحيح للسياسة الكلية مسألة صعبة المنال أما الضغوط السياسية فتزيد الموقف سوءا . ففي ظل الديمقراطية تصاغ السياسة الكلية عن طريق ممثلي الشعب المنتخبين والرئيس المنتخب والاجهزة الرسمية . ولا يخفي أن العملية السياسية في دول مثل الولايات المتحدة تؤدي إلى انتهاج سياسة توسعية خلال الفترة السابقة على الانتخابات . وليس يخفي كذلك أن المشاكل الاقتصادية المترتبة على هذه السياسة سوف تبرز بعد الانتخابات وسوف تنتشر بشدة بين أفراد يربطون بين الاثار العكسية والسياسية التوسعية . فإذا تم توقيت هذه السياسة التوسعية توقيتا صحيحا فإن كل شيء يكون حسنا في يوم الانتخاب . ومن

الواضح أن المنظمين السياسيين العاملين لكسب الاصوات يتعرضون لضغط عنيف لاتباع هذه السياسة .

ويمكن مقارنة آراء كل من الكينزيين والنقديين فيما يلي :

الكينزيون	النقديون
(١) ان السياسة النقدية غير الرشيدة هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار ويتوافر في أقتصاد السوق عوامل تصحيح ، واستقرار ذاتية	(١) اقتصاد السوق غير مستقر بطبيعته ويمكن للسياسة الكلية أن تصحح الاختلال فيه
(٢) لا تستطيع السياسة الكلية خفض البطالة ورفع معدل النمو بشكل دائم . ذلك أن الجهود لتحقيق ذلك من خلال سياسة زيادة الطلب سوف تؤدي الى التضخم .	(٢) يجب على صانعي السياسة تخطيط عجز في الموازنة خلال فترات الانكماش الحاد ، وفائض فيها خلال الرواج التضخمي بهدف تحقيق التوظف الكامل والاستقرار الاقتصادي .
(٣) السياسة المالية ذات اهمية نسبية بسبب الاثر الانكماشي على الانفاق الخاص .	(٣) السياسة المالية أشد قوة ويمكن توقعها بدقة أكثر من السياسة النقدية .
(٤) تساعد القاعدة النقدية الثابتة على تحقيق الاستقرار بشكل أكثر فاعلية من السياسة الكلية .	(٤) التخطيط المرن للسياسة الكلية أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار من الاخذ بقواعد ثابتة .
(٥) تولد السياسة المالية أثرا مباشرا على طلب السلع والخدمات	(٥) تمارس السياسة النقدية أثارها من خلال سعر الفائدة .
(٦) تمارس السياسة المالية أثرا غير مباشر على الطلب الكلي من خلال سعر الفائدة ، وسرعة تداول النقود .	(٦) تمارس السياسة المالية أثرا مباشرا على الطلب الكلي من خلال تيار الانفاق .

ثبات معدل النمو النقدي ـ وجهة نظر النقديين في السياسة الصحيحة :

إن السياسة المرنة في زعم النقديين ، تميل الى العبث بالاستقرار ذلك أن ما

نعرفه عن حجم وتوقيت السياسة الكلية غير كاف لذلك فان نماذج التوقع تعطى نتائج غير صحيحة . وليس ثمة ريب أن العوامل السياسية تؤثر على السياسة الفعلية في دنيا الواقع وقد دفعت هذه العوامل النقديين الى القول بأن سياسة الاستقرار المرنة سوف تكون مساوؤها أكثر من محاسنها . ويرى هؤلاء النقديون أن هذا ما تؤكده وقائع التاريخ .

فاذا كانت هذه السياسة المرنة تعبث بالاستقرار بسبب ما يقع فيه المخططون من أخطاء ، فان الحل هو عدم اتباع هذه السياسة والعمل على زيادة عرض النقود بمعدل محدد ثابت وهذا هو ما يؤيده النقديون بكل دقة .

وعلى ذلك فان «النقديين» يؤيدون نمو كمية النقود بمعدل محدد ثابت يعادل معدل نمو الاقتصاد القومي في الاجل الطويل . ويزعمون أن هذا السبيل يقلل من التقلبات الاقتصادية ويؤدي الى استقرار أكبر في الاسعار .

ويزعم هؤلاء النقديون أن هذا المعدل الثابت لنمو العرض النقدي يقلل عنصر عدم التأكد . وعلى هذا يمكن الوصول الى اتفاقات طويلة الاجل بأقل قدر من الخطر وأعظم قدر من الثقة . وفضلا عن ذلك فان نمو كمية النقود بمعدل ثابت سوف يؤدي بشكل آلي الى الغاء التقلبات الاقتصادية قصيرة الاجل . فاذا حدث تغير اقتصادي (تغير تقني ، مثلا) ادى الى نمو سريع للانتاج في الاجل القصير ، فان كمية النقود تستمر في نموها بالمعدل الثابت الذي سبق الاتفاق عليه ، وهذا يعني بالنسبة للانتاج نموا أبطأ قياسا بالحالة السابقة وعلى ذلك ، فان السياسة النقدية تفرض قيدا ذاتيا على توسع النشاط الاقتصادي .

وبالمثل ، تستمر كمية النقود في النمو بالمعدل المحدد الثابت خلال انخفاض النشاط الاقتصادي في الاجل القصير . وحيث ينمو الانتاج بمعدل أبطأ من المعدل العادي ، فان كمية النقود تزداد بمعدل أعلى من المعدل العادي بالنسبة للانتاج . وهذا يعني أن السياسة النقدية تصبح سياسة توسعية بشكل آلي .

وقد تؤدي التغيرات التي تحدث في السياسة المصرفية الى عدم القدرة على وضع قاعدة نقدية مستقرة ومثل ذلك امكانية دفع فائدة على الحسابات الجارية ، وتحويل حسابات الادخار الى حسابات جارية يمكن السحب عليها بشيكات أو حسابات الادارة المالية financial management accounts التي تسمح للفرد بأن يكتب شيكات على أساس قيمة مالديه من أسهم وسندات ، وأرصدة في سوق النقد . كل ذلك يجعل من الصعب وضع تعريف دقيق للنقود . وبناء على ذلك يرى معارضو القاعدة النقدية ان هذه التطورات تؤكد عدم فاعلية هذه القاعدة عمليا . اما النقديون فيرون أنه يمكن علاج

هذه المشاكل . وأهم شيء لتحقيق ذلك هو أبعاد مسألة صياغة السياسة النقدية عن صانعي السياسة المرنة الذين يتعرضون للوقوع في الخطأ ، والضغوط السياسية[٩] .

النقود ، والانتاج ، والتضخم : تفسيرات من التاريخ الحديث

ان جوهر الوضع النقدي هو أن الزيادة النقدية سوف تحفز أولا النمو الاقتصادي ، ولكنها تؤدي عمليا الى زيادة معدل التضخم عندما يبلغ الاقتصاد التوظف الكامل الذي يمثل قيدا على امكانية زيادة العرض .

وبالمثل يؤدي انخفاض النمو النقدي الى بطء اقتصادي بداية وانخفاض في معدل التضخم فيما بعد . فاذا تحولت السلطة النقدية من زيادة كمية النقود الى خفضها يتولد عدم استقرار اقتصادي ولكن هل تؤيد الحياة العملية ما ذهبت اليه النظرية النقدية ؟

يبين شكل رقم (٤) البيانات الخاصة بعرض النقود في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨١ . وخلال الفترة ١٩٦٧- ١٩٦٨م نما عرض النقود بمعدل سنوي ٤,٧٪ بعد أن كان ٣,٣٪ خلال الفترة ١٩٦٠/ ١٩٦٦ . وصاحب الزيادة في معدل نمو كمية النقود نمو اقتصادي سريع ، وانخفاض في معدل البطالة وفي سنة ١٩٦٨ انخفض معدل البطالة الى ٣,٦٪ بعد أن كان ٤,٥ سنة ١٩٦٥ ومع ذلك ، وكما توقعت النظرية النقدية تصاعد معدل التضخم فقد أرتفع معدل التضخم الى ٤,٢٪ سنة ١٩٦٨ و ٥,٤٪ سنة ١٩٦٩ ، بعد أن كان ٢,٩٪ فقط سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٦٧ . وفي الفترة ١٩٦٩-١٩٧٠ تحولت السلطة النقدية الى سياسة مقيدة لمواجهة التضخم . وعندما قامت هذه السلطة بخفض معدل النمو النقدي حدث انكماش تضخمي inflationary recession سنة ١٩٧٠ .

وقد تكرر النموذج خلال الفترة ١٩٧١/ ١٩٧٦ . فقد زاد معدل نمو عرض النقود الى ٦,٩٪ خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٢ ثم تبعه انخفاض خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٥ . وقد صاحب النمو النقدي رواج اقتصادي خلال ١٩٧١-١٩٨٢ . فقد انخفضت البطالة وزاد الانتاج بشكل حاد . ومع ذلك فانه بحلول عام ١٩٧٣ عاد معدل التضخم الى الارتفاع بشدة خلال عام ١٩٧٤ . ومما يؤيد وجهة نظر النقديين ، ان التحول الى خفض

٩ ـ وفقا لأفكار «هنري سيمونز» يشير بعض النقديين الى أن السلطات النقدية يجب أن تستهدف مستوى الأسعار مباشرة . وفي نطاق هذه الخطة فانه خلال مدة (ثلاثة الى ستة أشهر مثلا) من ارتفاع الأسعار سوف يطلب من السلطة النقدية بأن تخفض معدل النمو النقدي ، وخلال فترة انخفاض الاسعار سوف تقوم السلطة النقدية برفع معدل النمو النقدي .

معدل نمو كمية النقود خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٥ قد انتهى الى انكماش حاد خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ وهو أخطر انكماش واجه الاقتصاد الامريكي بعد الحرب العالمية الاخيرة وابتداء من سنة ١٩٧٦ (الربع الثالث) اتجهت السياسة النقدية ثانية الى التوسع . فخلال الفترة ١٩٧٦/ ١٩٨٠ أرتفع معدل نمو كمية النقود بنحو ٧,٨٪ سنويا وهو أعلى معدل نمو نقدي بعد الحرب العالمية الثانية . واستجابة لتيار التضخم زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل سنوي ٥,٦٪ خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ وهبط معدل البطالة الى أقل من ٦٪ سنة ١٩٧٨ بعد ان كان ٩٪ خلال الانكماش الحاد الذي ساد سنة ١٩٧٥ . ومع ذلك قفز معدل التضخم من ٦٪ خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ الى ٩٪ في سنة ١٩٧٨ و ١٣٪ خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ وقد ارتبط النمو النقدي السريع خلال ١٩٧٧/ ١٩٨٠ بزيادة معدل التضخم خلال ١٩٧٨/ ١٩٨٠ وهو ما يتفق مع رأي النقديين .

وخلال الأشهر الستة السابقة على انتخابات سنة ١٩٨٠ نما عرض النقود بمعدل سنوي قدرة ١٤,٧٪ وهو أعلى معدل تحقق في أية فترة مماثلة بعد الحرب العالمية الثانية . وفي نوفمبر سنة ١٩٨٠ اتجه المصرف المركزي الى تقييد العرض النقدي . ولذلك انخفض معدل النمو النقدي خلال الاثني عشر شهرا التالية الى ٣,٦٪ فقط . وقد أدى هذا الانخفاض الى خلق أثر قوي على الانتاج والتوظف . وهو ما يؤيد ما توقعه النقديون . وفي سنة ١٩٨١ انخفض الانتاج الحقيقي [illegible] البطالة بشدة ليصل الى أكثر من ٩٪ في بداية ١٩٨٢ . كما انخفض معدل التضخم من ١٣,٥٪ سنة ١٩٨٠ الى ٨,٩٪ سنة ١٩٨١م .

وحيث أن النقديين يعتقدون ان الاثر الاولى للنمو النقدي ، سيقع اولا على الانتاج (أكثر منه على الاسعار) . فانهم لا يرون أن معدل نمو كمية النقود ، ومعدل التضخم سوف يتغيران دائما في نفس الاتجاه في الاجل القصير ومع ذلك فان النقديين يعتقدون انه خلال الاجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية . فقد بينوا ان التضخم خلال السبعينات تولد عن الزيادة الكثيفة في كمية النقود .

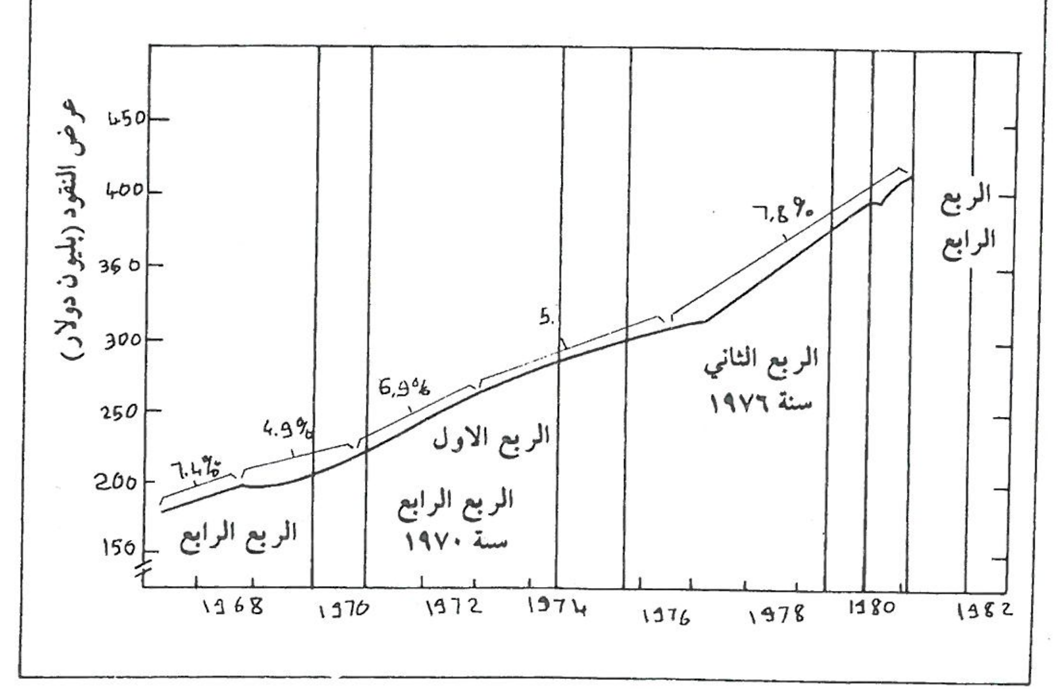
وكما يبين من شكل رقم (٥) فان السلطة النقدية قد زادت من عرض النقود بمعدل ٢,٤٪ خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٦٦ . وخلال هذه الفترة نفسها ارتفعت الاسعار بمعدل ٢,٥٪ سنويا وكانت الفترة التي بدأت بسنة ١٩٦٦م فترة توسع نقدي . ذلك أنه خلال ١٩٦٧-١٩٨٠ زاد العرض النقدي بمعدل ٦,٢٪ وأرتفعت اسعار الاستهلاك بنفس المعدل تقريبا .

والواقع ان العلاقة بين النمو النقدي ومعدل التضخم هي احد العلاقات الاكثر

شكل رقم (٤)

عرض النقود وعدم الاستقرار الاقتصادي ١٩٦٧ - ١٩٨١

ان النمو السريع في عرض النقود خلال ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ قد تبعه ارتفاع في معدل التضخم خلال ١٩٦٩ـ ١٩٧٠ . وبالمثل ، فان النمو السريع في كمية النقود خلال ١٩٧١ـ ١٩٧٢ تبعه ارتفاع معدل التضخم خلال ١٩٧٣ـ ١٩٧٤ ولكن كيف أثر النمو النقدي في سنة ١٩٧٧ـ ١٩٨٠ على معدل التضخم ؟ كما توقع النقديون ارتفع معدل التضخم خلال الفترة ١٩٧٨ـ ١٩٨٠ وتشير الى ارتفاع حاد في معدل التضخم ، اما المساحة المظللة فتشير الى فترات الانكماش الحاد .



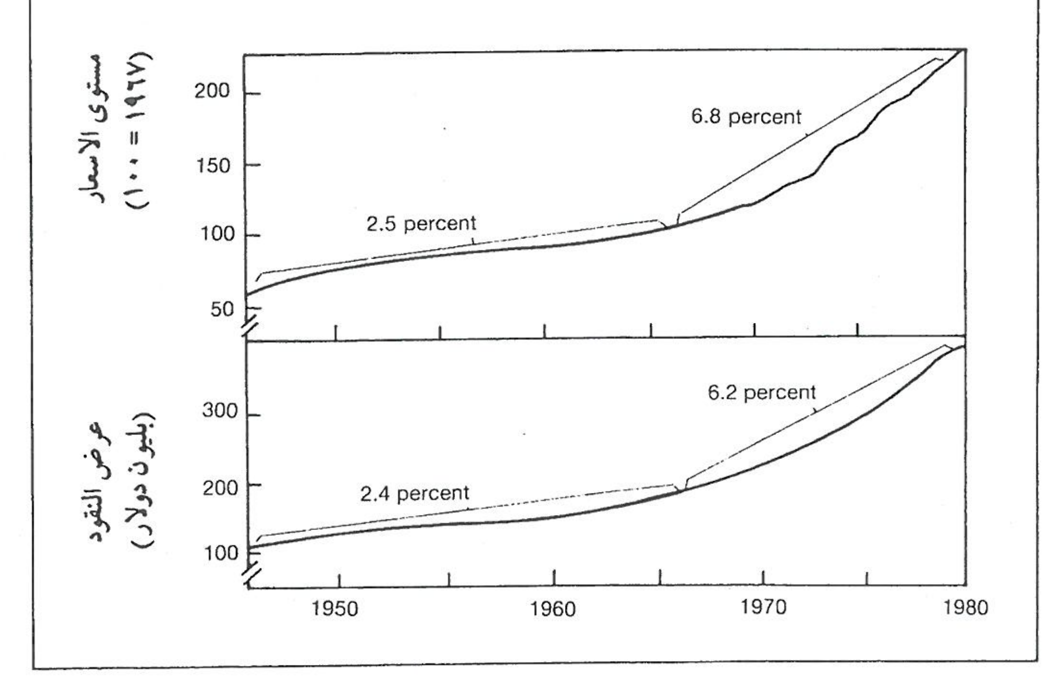
استقرارا في كل الاقتصاديات خلال الاجل الطويل . ولكن هل هذا يعني ان الكينزيين يقبلون ايضا التفسير النقدي للتضخم ؟ ان هؤلاء الكينزيين لا يجدون في الارتباط بين النمو النقدي والتضخم ما يدعو للدهشة اذ يبين النموذج الكينزي أن النمو النقدي يكون توسعيا اذا ما وصل الاقتصاد الى مستوى التوظف الكامل الذي يشكل قيدا على زيادة العرض .

ومع ذلك فان الفكر الكينزي يثير نقطتين اخريين اولهما ، ان العلاقة بين النمو النقدي - التضخم ليست علاقة سبب ونتيجة . فقد تؤدي الظروف الطيبة لرجال الاعمال الى رواج اقتصادي وتضخم فعلي ، دون أن يحدث توسع نقدي . وعلى سبيل المثال ، فانه مع نمو الانتاج يتزايد طلب رجال الاعمال على الارصدة المالية المتاحة للاقراض . واذا لم يقم المصرف المركزي بعمل مضاد ، فان زيادة القروض سوف تؤدي الى زيادة العرض النقدي . وعلى العكس من ذلك ، يؤدي ضعف الطلب على الارصدة المالية المتاحة للاقراض الى نقص في عرض النقود خلال الانكماش الحاد .

اما النقطة الثانية فهي أنهم يؤكدون أهمية الهزات التي تصيب جانب العرض ،

شكل رقم (٥) النقود والتضخم في الاجل الطويل

هناك علاقة قوية بين معدل النمو النقدي والاسعار في الاجل الطويل فخلال الفترة ١٩٤٦-١٩٦٦ نما العرض النقدي بمعدل سنوي متوسط ٢,٤٪ وأرتفعت الاسعار بمعدل متوسط ٢,٥٪ وقد صاحب زيادة معدل نمو العرض النقدي الذي بلغ ٦,٢٪ خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٠ زيادة مماثلة في معدل التضخم .



ومثل ذلك الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط خلال ١٩٧٣-١٩٧٤ (وخلال سنة ١٩٧٩) كمصدر للتضخم كما يؤثر فشل المحاصيل الزراعية ، والاضطرابات الكبيرة ، والظروف الجوية السيئة على العرض الكلي ومن ثم تؤثر في معدل التضخم .

الاختلاف بين وجهات نظر الكينزيين والنقديين

The Monetaroit - Keynesian Controversy in Perspective

يختلف الكينزيون والنقديون حاليا وبعد عقدين من الجدل حول مسائل تتعلق بتأكيد أهمية بعض السياسات على مدار الزمن أكثر منه حول المعتقدات الاساسية . وليس ثمة ريب أن كلا من وجهتي النظر قد أثرت في الاخرى بشكل ما . فأغلب الاقتصاديين ومن بينهم النقديين والكينزيين يعتقدون بشكل عام أن كلا من السياستين النقدية والمالية تفرز آثاراً على الطلب الكلي وعلى الانتاج . وعلى أن هناك خلافات ضئيلة حول آلية انتقال هذه الآثار . اذ يعتقد الكينزيون أن اثر السياسة النقدية ينتقل من خلال سعر الفائدة بينما يرى النقديون أن الأثر مباشر . والعكس صحيح بالنسبة للسياسة المالية . اذ يرى النقديون أن أثر هذه السياسة ينتقل من خلال سعر الفائدة . فهم يزعمون أن عجز الموازنة العامة سوف يرفع أسعار الفائدة التي تؤدي بدورها الى زيادة سرعة تداول النقود ومن ثم تولد حافزا اقتصاديا . وعلى العكس من ذلك ، يرى الكينزيون أن السياسة المالية تؤثر مباشرة على الطلب الكلي . ومع ذلك فان أوجه الخلاف حول آلية انتقال آثار السياسة الكلية لا تؤدي الى انكار النقطة الاساسية وهي أن كلا من السياستين النقدية والمالية تمارس دورا هاما في التأثير على الاقتصاد وتوجيهه .

وبالمثل يعترف كل من الكينزيين والنقديين بأن الزيادة النقدية الكثيفة هي المصدر الاولي للتضخم . وقد يميل النقديون الى تأكيد العلاقة بين النمو النقدي والتضخم بينما يحرص الكينزيون على بيان أن هناك عوامل أخرى تشارك في احداث التضخم . ومع ذلك فان هناك أتفاق عام على وجود هذه العلاقة .

كما يعترف الكينزيون والنقديون بأن الصعوبات العملية التي تواجه السياسة العامة لتحقيق الاستقرار حاليا تفوق الصعوبات التي كانت قائمة منذ عقد مضى . ويعترف الطرفان بحدوث أخطاء في الماضي وبامكانية حدوث أخطاء في المستقبل كذلك . كما يعترفان بأن العوامل المؤثرة على جانب العرض تحد من قدرة السياسات

الرامية الى حفز الطلب بهدف تنمية الانتاج الحقيقي . وفي هذه المجالات ترجع الاختلافات بين الطرفين الى الاراء المختلفة المتعلقة بدرجات الثقة في دور الحكومة وفي صياغة السياسة الاقتصادية . فالنقديون لا يثقون كثيرا في قدرة مخططي السياسة الكلية على انتهاج سبيل خال من المشاكل . ذلك أن هؤلاء المخططين سوف يخطئون بسبب ما يتعرضون له من ضغوط سياسية من ناحية وبسبب مالديهم من قدرة محدودة على توقع أحداث المستقبل من ناحية أخرى . لذلك فانه اذا لم يكونوا ملتزمين بقاعدة نقدية فسوف تستمر سياساتهم مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي .

لقد نجح النقديون في وضع السياسة النقدية على قدم المساواة مع السياسة المالية من حيث الاهمية . ذلك أن تشككهم حول سياسات الاستقرار الدقيقة قد ولد أثرا معتدلا على الاقتصاديين المحترفين . وقد ادى ما حققوه في هذا المجال الى ازالة كثير من أوجه الخلاف الجدلي مع الكينزيين .

الاهداف التعليمية للفصل

(١) لقد ظن التقليديون القدامى ان سرعة تداول النقود ثابتة ، وان الناتج الحقيقي مستقل عن العوامل النقدية . وعلى ذلك فان زيادة كمية النقود تعنى فقط حدوث زيادة تناسبية في الاسعار .

(٢) ظن كثير من الكينزيين القدامى ، متأثرين بالكساد العظيم ، أن زيادة ما في عرض النقود يمكن أن تلغى تماما بانخفاض في سرعة التداول النقدية . وفي ظل هذه الظروف لن تؤثر السياسة النقدية في الطلب الكلي ولا في الاسعار . وعلى عكس ذلك ، يعتقد الكينزيون الجدد أن السياسة النقدية تؤثر من خلال سعر الفائدة على كل من الطلب الكلي ومستوى الاسعار .

(٣) يؤكد النقديون ان الافراد ومنشآت الاعمال يطلبون النقود لأنها مثل السلع الأخرى ، تولد تياراً من الخدمات . فالناس يطلبون نقودا بالامساك عن شراء السلع . والطلب على النقود انما يعتمد على (أ) مستوى الاسعار (ب) الدخل (جـ) سعر الاصول المالية القريبة جدا من النقود (د) المعدل المتوقع للتضخم (هـ) العوامل التنظيمية .

(٤) يعتقد النقديون ان هناك ارتباطا مباشرا بين السوق النقدية والاسواق الكلية الرئيسية الاخرى . وعلى هذا فان حدوث زيادة ما في عرض النقود يخلق فائض عرض في

الارصدة النقدية . وسوف يحاول الناس خفض مالديهم من أرصدة نقدية من خلال انفاق فائض عرض النقود في عدة أسواق بما في ذلك سوق السلع والخدمات . وعلى هذا فان الزيادة في عرض النقود تؤدي مباشرة الى زيادة في الطلب الكلي . وبنفس اسلوب التفكير يؤدي انخفاض عرض النقود الى انخفاض الطلب الكلي .

(٥) ووفقا لرأي النقديين فان عدم الاستقرار الاقتصادي يكاد ينشأ فقط عن التقلبات الشاذة في عرض النقود . فالزيادة النقدية تقود أولا الى دخل حقيقي أعلى ولكن التضخم سوف ينشأ في النهاية . وفي استجابتها لهذا التضخم سوف تقوم السلطات النقدية بخفض النمو النقدي لا محالة . ويقود هذا الخفض الى بطء أقتصادي . ويشير النقديون الى أن الانكماشات الاقتصادية الرئيسية التي حَدثت في الماضي كانت نتيجة انكماش نقدي وأن الانتعاشات التضخمية الرئيسية تولدت عن التوسع النقدي . وعلى هذا فان السبب الاساسي للدورة الاقتصادية في زعم النقديين هو السياسة النقدية غير الملائمة .

(٦) يرى النقديون أن ازالة السياسة النقدية غير الملائمة يجعل الاقتصاد يتمتع باستقرار نسبي . وهم يركزون على أن الاستهلاك ، وهو المكون الرئيسي للدخل القومي ، هو دالة أساسا للدخل المتوقع في الاجل الطويل وسوف يميل الى جعل التقلبات الطارئة في الدخل معتدلة .

(٧) لا يرى النقديون أن السياسة النقدية التوسعية يمكنها أن تخفض معدل البطالة وتحفز معدل النمو الاقتصادي بشكل مستمر . فقد يؤدي التوسع النقدي الى خفض معدل البطالة وزيادة معدل النمو في الاجل القصير . ومع ذلك ، فانه مع تكيف الاسواق يعود الانتاج والتوظف في نهاية الامر الى المستوى السابق ويمثل التضخم الاثر الجانبي طويل الاجل للسياسة النقدية التوسعية .

(٨) لا يعتقد النقديون أن السياسة المالية البحتة ذات أثر قوي على الدخل والتوظف . فحيث ان العمل المالي البحت لابد أن يمول من خلال الاقتراض من مستثمري القطاع الخاص فان النقديين يزعمون أن الانفاق الخاص سوف ينخفض لذلك .

(٩) في ضوء التعقيدات الاقتصادية المتعلقة بعملية التوقيت الصحيح للسياسة الكلية والتحيز قصير النظر لعملية صنع القرار العام يتشاءم النقديون بشدة حول احتمال أن تكون السياسة الكلية محققة للاستقرار . وعلى هذا يفضلون قاعدة نقدية تلزم الادارة النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت . ويعتقد النقديون أن هذه السياسة تخفض حجم التقلبات الاقتصادية مادامت ستزيل ما يرون أنه السبب الرئيسي لعدم

الاستقرار ـ وهو ما يسمى بسياسات التكيف مع ظروف المجتمع التي تأخذ بها الادارة النقدية . Stop- go Policies

(١٠) لقد ضاقت الخلافات بين النقديين والكينزيين بعد نحو عقدين من الجدل . فرغم أنهم يختلفون حول الوسائل الدقيقة لمسار التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية فانهم يتفقون على أن السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي . ويعترف الفريقان بأن السياسة النقدية التوسعية مصدر هام للتضخم . كما يوافق الفريقان على أن السياسة المالية تمارس أثرا على الطلب الكلي . وهكذا تحولت النقطة الاساسية في الجدل النقدي ـ الكينزي بعيدا عن نتائج السياسة الكلية ونحو الرغبة في اتخاذ قرار حذر مرن discretionary اي قرار يستند الى قواعد سبق تحديدها ولا زالت ثقة النقديين أقل كثير من ثقة الكينزيين في قدرة مخططي السياسة الكلية discretionary macroplanners على تحقيق مسار أقتصادي مستقر . وعلى ذلك ، فهم يفضلون ، بشكل عام ، وجود قواعد للسياسة الكلية على الاخذ بالتخطيط المرن discretionary planning .

(١١) لقد زاد عجز الموازنة العامة ـ في الولايات المتحدة ـ في السنوات الاخيرة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي . ويجب أن نميز بين العجز الذي ينشأ في أوقات الرخاء وذلك العجز المرتبط بالانكماشات الاقتصادية . فالاول سوف يؤدي بالتأكيد الى انخفاض في الاستثمار الخاص ، اما الاخر فقد يساعد على تدنية الانكماش الاقتصادي من خلال انعاش الطلب الكلي . كما أن تمويل العجز مسألة هامة . فالعجز الذي يتم تمويله أساسا بالاقتراض من المصرف المركزي يؤدي بوضوح الى التضخم . وعلى العكس من ذلك . فان العجز الذي يتم تمويله بالاقتراض من المصادر الخاصة قد يولد ضغطا تضخميا ضئيلا .

طريقة التفكير الاقتصادي

اسئلة للمناقشة

١) «لا يملك الفرد كثيرا من النقود أبداً» .

(أ) هل هذه العبارة تعبر عن حقيقة ؟ أشرح ذلك .

(ب) هل يشير الشخص العادي ، أحيانا ، الى النقود عندما تكون الثروة أكثر بيانا لما يعنيه هذا الشخص ؟ أشرح ذلك .

٢) «لقد كانت السياسة النقدية والمالية السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي خلال الثلاثينات ، وكانت السبب الرئيسي كذلك التضخم خلال السبعينات (في الولايات المتحدة)» . قوم هذا الرأي مع ذكر البينة العملية التي تدافع بها عن رأيك .

٣) بين كيف يختلف النقديون والكينزيون حول المسائل التالية :

(أ) اثر السياسة النقدية على مستوى الانتاج ومستوى التوظف .

(ب) اثر السياسة المالية على مستوى كل من الانتاج والتوظف .

(جـ) السبب الاساسي لعدم الاستقرار .

(د) احتمال تحقيق السياسة الكلية المرنة للاستقرار الاقتصادي .

٤) ما هو الدليل الذي يؤيد وجهة نظر النقديين بأن عجز الموازنة يؤدي الى خفض الانفاق الخاص ؟ هل تظن أن السياسة المالية هامة ؟ ولماذا ؟ اذكر دليلا عمليا يؤيد رأيك .

٥) بين لماذا توافق أولا مع الرأي الذي يقرر أن عدم الاستقرار الاقتصادي يتضاءل لو طبقت قاعدة نقدية تلزم المصرف المركزي بأن يزيد كمية النقود بمعدل ثابت (٣٪ سنويا مثلا) .

٦) اشرح لماذا يعتقد النقديون أن السياسة النقدية في الاجل القصير سوف تحفز الانتاج والتوظف . وأشرح لماذا يعتقد هؤلاء بان السياسة النقدية في الاجل الطويل سوف تؤثر مبدئيا على مستوى الاسعار دون أن يكون لها أثر قوي على الانتاج رغم أن الدوران حول مستوى الانتاج قد يزيد .

٧) هل تظن أن العمل على تحقيق فائض في الموازنة العامة فكرة جيدة ؟ ولماذا ؟

الفصل الخامس عشر
التوقعات وحدود السياسة الكليّة

الفصل الخامس عشر
التوقعات وحدود السياسة الكلية

Expectations and the Limits of Macropolicy

إن هناك عاملا إضافيا ذا أهمية كبيرة لابد أن نأخذه في الحسبان عند دراسة الاقتصاد الكلي . وهذا العامل هو التوقعات المتعلقة بحركة الاسعار ومعدلات الفائدة والظروف الاقتصادية العامة في المستقبل . فليس ثمة خلاف على أن ما يتوقع الناس حدوثه عبر المستقبل له أهمية لأنه يؤثر على النمط الحالي لاختياراتهم . فاذا توقع الناس ارتفاع سعر منتج ما في المستقبل ، مثلا ، فإن الطلب الحالي على هذا المنتج يرتفع حيث يقبل الأفراد على «الشراء الآن وقبل ان ترتفع الاسعار» . وهذا يعني أن التوقع حول المستقبل قد مارس أثره اليوم .

وفي هذا الفصل سوف نركز على كيفية تأثير التوقعات على أعمال نموذج الاقتصاد الكلي الذي ندرسه والذي يزداد تعقيداً كلما تقدمنا بالتحليل . وسوف نفترض أن الناس سوف يعدلون اختياراتهم في ضوء توقعاتهم حول المستقبل . ويبدأ هذا الفصل ببيان أسباب انخفاض معدل البطالة ، إلى حين على الأقل ، عند اتباع سياسات توسعية ، وسوف نبين ، حينئذ ، لماذا تعجز سياسات حفز الطلب عن خفض معدل البطالة بشكل دائم عن معدلها في الأجل الطويل ، المعدل العادي .

ان ادخال التوقعات في هذا النموذج يساعدنا على تفسير وجود التضخم والبطالة في نفس الوقت ، تلك الظاهرة التي أثارت دهشة كثير من الاقتصاديين خلال السبعينات . كما تساعدنا هذه التوقعات على فهم الارتباط بين المعدلات المرتفعة للفائدة والتضخم .

وتحتل التوقعات أهمية كبيرة في التحليل لأن الاقتصاد يدرس أحوال الناس ، وهم يفكرون ويتأثرون ويتعلمون من أخطائهم ، ويعدلون من أنماط سلوكهم عندما تتوافر لديهم معلومات ومعارف أضافية . وعلينا الآن أن نبحث أثر ادخال هذه العوامل في التحليل الكلي .

منحنى فيليبس ـ الحلم والحقيقية

The Phillips Curve - The Dream and the Reality

يركز الاقتصاديون كثيرا على البحوث التطبيقية . وفي سنة ١٩٥٨ قام الاقتصادي الانجليزي «أ . و . فيليبس A . W . Phillips» بنشر بحثه عن العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور النقدية[1] وباستخدام بيانات عن المملكة المتحدة ، وجد «فيليبس» أنه عندما كان معدل البطالة منخفضا كان معدل التغير في الأجور النقدية يميل إلى الارتفاع ومن الناحية النظرية فإن هذه النتيجة لها معنى وتستند إلى منطق . فانخفاض معدل البطالة يشير ضمنيا إلى ضيق سوق العمل . وعلى ذلك ، فإن من المتوقع أن ترتفع الأجور النقدية استجابة لشدة الطلب بمعدل أكبر مما يحدث لو أن أسواق العمل كانت تتمتع بحرية نسبية (أي لو كان معدل البطالة مرتفعا) .

وتأسيسا على ما قام به «فيليبس» لاحظ اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية مماثلة بين التضخم والبطالة ذلك أن الأجور هي المكون الرئيسي لنفقات الانتاج ، ومن ثم فليس هناك ما يدعو للدهشة من أن تكون هناك رابطة بين المعدل السريع للتغير في مستوى الأسعار ، وفي الأجور كذلك ، والانخفاض في معدل البطالة . ويطلق على المنحني الذي يبين العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم (أو معدل تغير الأجور النقدية) «منحني فيليبس Phillips Curve» نسبة إلى مكتشفه ويمكن القول بعبارة أخرى أن «منحني فيليبس» يوضح العلاقة بين معدل التغير في الاسعار (أو الأجور النقدية) ومعدل البطالة . ولنتذكر أنه خلال الأجل القصير يرتبط معدل التضخم ، عادة ، بعلاقة عكسية مع معدل البطالة .

ويبين شكل رقم (١) منحني فيليبس في الأجل القصير ويتضح منه أنه عندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل ارتفاع السعر (أو الأجر) منخفضا . وتأسيسا على ذلك فإن انخفاض معدل البطالة يرتبط بارتفاع معدل التضخم . وعلى ذلك فإن منحني فيليبس ينحدر من أعلى إلى أسفل متجها إلى اليمين مشيرا بذلك إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم خلال الأجل القصير .

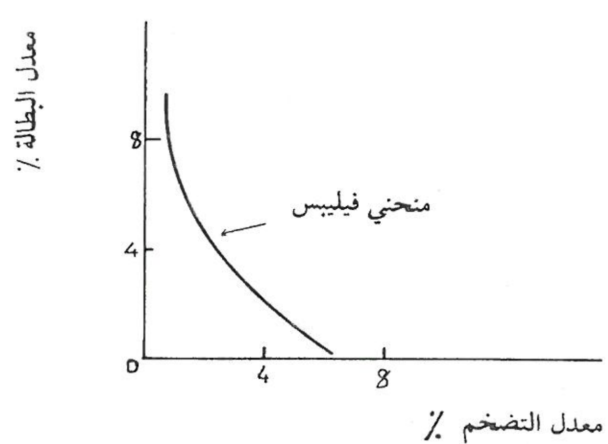
ويساعد هذا على فهم سبب تفاؤل الاقتصاديين خلال الستينات حول امكانية خفض معدل البطالة مقابل السماح بمعدل معتدل للتضخم . وقد بين ذلك «ارثر أوكان

(1) A. W. Phillips, the relationship between unemployment and the rate of change of mony wages in the united kingdam, 1861 - 1957, Economics 25 (1958), PP . 283 - 299.

«Arthur okun»[2] رئيس المجلس الاقتصادي الاستشاري في عهد الرئيس جونسون حين أشار إلى أن الأمل المرتبط بالواقع هو أن تحقيق معدل البطالة ٤٪ مع زيادة ٢٪ في الأسعار يكون أمرا حسنا ومناسبا وأن تحقيق مثل هذا التزاوج هو حل يرضي الشعب الأمريكي . لقد كان هذا الأمل قائما فيما قبل حرب فيتنام في منتصف عام ١٩٦٥ ولم يحدث شيء منذئذ يشير إلى عدم إمكانية تحقيقه .

شكل رقم (١) منحني «فيليبس» الافتراضي

ووفقا لمنحني فيليبس فإن انخفاض معدل البطالة يصحبه ارتفاع في معدل التضخم . وتبين الخبرة خلال السبعينات أن الاختيار بين البطالة والتضخم ظاهرة قصيرة الأجل .



منحني فيليبس في الأجل القصير

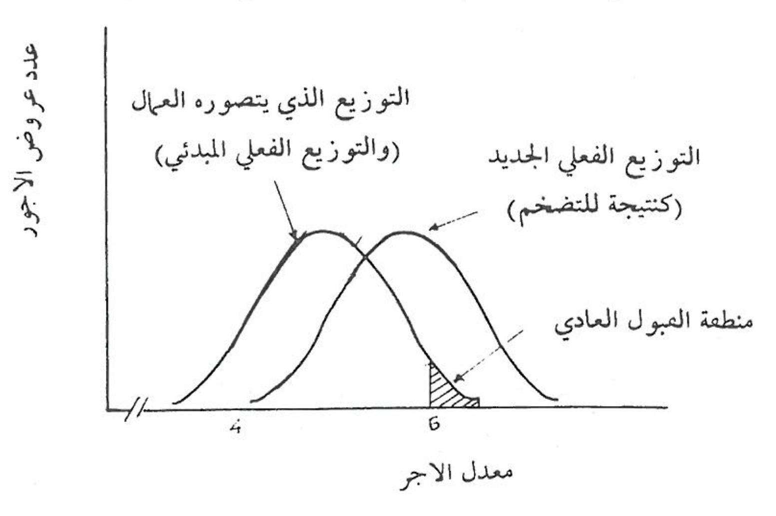
دعنا نفترض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل . فماذا يحدث لو قام صانعوا القرار السياسي بالعمل على زيادة الطلب ؟ . إن أغلب الاقتصاديين يعتقدون أن السياسة التوسعية سوف ترفع كلا من مستوى التوظف والانتاج في الأجل القصير . كما أن معدل التضخم يميل إلى الارتفاع . ويستند هذا التحليل إلى الدور الذي يلعبه عنصر الوقت في عملية تكيف الأسواق ، وتوافر المعلومات لدى صانعي السياسة . وعلينا الآن أن نبين هذه المسألة في شيء من التفصيل .

(2) Arthur Okun, the political economy of prosperity (New York : Nortn , 1960) . P . 102 .

شكل رقم (٢)

التضخم ، عدم توافر المعلومات وطول فترة البحث عن عمل

فإذا كانت التوزيعات التي يتصورها العمال تماثل التوزيعات الفعلية لعروض الأجر ، فإن البحث الاقتصادي عن عمل سوف ينتهي بعرض أجر قدره ٦ ريالات في الساعة أو أكثر من ذلك للعمال ذوي المستوى المعين للمهارة . والاحتمال العادي لايجاد عمل يعطي ٦ ريالات في الساعة يقدر بنحو ٥٪ (١ من ٢٠ عرض عمل) فإذا أدى التضخم إلى نقل التوزيع الفعلي لعرض العمل (وليس ما يتصوره العمال) إلى اليمين فإن العمال الباحثين عن عمل سوف يجدون بسرعة ويقبلون الاعمال التي تعطيهم ٦ ريالات في الساعة . وحين يفشل العمال في تحقيق هذه الأعمال ذات الأجر المرتفع والمتاحة الآن ينخفض الوقت الذي يخصصونه في البحث عن العمل وينخفض معدل البطالة .



إنه من الأهمية بمكان أن نعترف بأن الأسعار كلها لن تعكس ظروف الطلب الجديد الأعلى . فسوف تظل أسعار كثير من السلع ثابتة إلى حين ، نتيجة لقرارات رجال الأعمال السابقة على زيادة الطلب. ذلك أن الأسعار المحددة في القوائم والأجور التي تحددها اتفاقات سابقة على أساس من المساومة الجماعية ، والأسعار الأخرى المحددة بموجب عقود لن ترتفع فورا .

وفضلا عن ذلك ، لن يقدم بعض رجال الأعمال على رفع أسعار منتجاتهم حتى

يقتنعوا أن الزيادة الحالية في المبيعات تمثل تغيرا دائما في ظروف الطلب وليست حدثا طارئا وعشوائيا . فإذا كانت زيادة المبيعات في الأجل القصير لاتعدو أن تكون ظاهرة مؤقتة فإن رفع الأسعار يدفع العملاء المتوقعين في المستقبل إلى المنتجين المنافسين . وعلى ذلك ، فإن صانعي القرارات لن يغيروا الأسعار ، لفترة ما ، حتى يحصلوا على معلومات تشير إلى أن الزيادة في الطلب على منتجاتهم زيادة حقيقية . وسوف يعمد رجال الأعمال إلى مواجهة الزيادة في الطلب من خلال السحب من المخزون ، وخفض الوقت المخصص لصيانة الآلات ، وتشغيل العمال والآلات وقتا اضافيا وتشغيل عمال جدد .

وإذا ما استمرت زيادة الطلب في المستقبل فإن معدل التضخم يرتفع . ومع ذلك فإن رجال الأعمال قد تخدعهم هذه الزيادة في الأسعار في البداية فقد يعتقدون خطأ أن هناك زيادة في السعر النسبي (والطلب على) منتجاتهم وإذا ماحدث ذلك فسوف يستجيبون من خلال تشغيل عمال جدد . وزيادة الانتاج ومع ذلك فإن مستويات التوظف والانتاج لديهم المستندة إلى التضخم لن يمكن استمرارها إلى ما لا نهاية لأنها آثار قصيرة الأجل .

وبالمثل ، قد ينخدع العمال بزيادة الأجور . ويبين الشكل رقم (٢) ما يحدث للبطالة عندما يؤدي التضخم إلى دفع معدلات الأجور النقدية إلى الارتفاع بينما لا يكترث العمال بذلك . وفي هذا الشكل تقاس عروض الأجر التي يتوقع العمال في فئة ذات مستوى معين للمهارة أن يحصلوا عليه من البحث عن عمل ما ، على المحور الرأسي . وبالنسبة للفئة المشار إليها ذات المستوى المعين من المهارة ، تقع عروض العمل بين ٤,٥ ريال و ٥,٥ ريال في الساعة . وعندما يكون هناك تماثل بين التوزيع الذي يتصوره العمال perceived distribution والتوزيع الفعلي للأجور actual distribution يكون وقت العمال في البحث عن عمل عادياً . ذلك أن هؤلاء العمال سوف يقارنون بين المكاسب المرتبطة باستمرار البحث عن عمل (وهو يتوقعون مبدئياً الحصول على عمل أفضل) وتكلفة البحث عن العمل . ولنفرض أن العمال قد توقعوا التوزيع الفعلي لعروض العمل على نحو صحيح ، وأن سلوكهم الاقتصادي قد دفعهم إلى البحث حتى يجدون عملا يحصلون منه على ٦ ريالات أو أكثر في الساعة وكما يبين من منطقة القبول العادي في شكل رقم (٢) فان هناك احتمالا يبلغ نحو٥٪ أن يكون عرض الاجر المقدم لعمال هذه الفئة ذات المستوى المعين من المهارة مساويا أو يزيد على ٦ ريال في الساعة . وعلى ذلك فإن الباحث النموذجي عن عمل سوف يقضي وقتا طويلا في البحث عن عمل قبل أن يجد عملا يعطيه ٦ ريالات في الساعة .

ولكن ماذا يحدث لو أن التضخم أدى إلى نقل التوزيع الفعلي لعروض الأجر إلى اليمين بينما لايزال الباحثون عن العمل يظنون أنهم أمام التوزيع الأولي (الذي يتصورونه) لعروض الأجر ؟ . الواقع أنه خلال الأجل القصير يكون هذا الموقف واقعيا بسبب تكلفة الحصول على المعلومات ، والوقت الذي يتطلبه انتشار المعلومات الجديدة عن عروض الأجر بين الباحثين عن العمل . وسوف يقبل العمال أو يرفضون عروض العمل في أطار اعتقادهم أنهم لازالوا يواجهون التوزيع المبدئي .

وحيث أن التضخم قد ترتب عليه انتقال التوزيع الفعلي إلى اليمين فإن احتمال الحصول على عمل يعطي ٦ ريال في الساعة يرتفع بقوة . وعلى ذلك يستطيع العمال الراغبون في البحث عن أفضل فرص العمل في نطاق الـ٥٪ من الأعمال المتاحة أن يحصلوا الآن على أكثر من ٦ ريالات في الساعة ومع ذلك فإنهم يكونون في البداية غير مكترثين بما حدث . وسوف يجد الباحثون عن العمل ، ويقبلون عروض العمل التي تعطي ٦ ريالات فأكثر مخدوعين بالزيادة في معدلات الأجور التي أدى إليها التضخم بل وسوف يعتقدون أنهم سعداء الحظ ويترتب على ذلك انخفاض متوسط الوقت اللازم للبحث عن العمل ومن ثم ينخفض المعدل الفعلي للبطالة ، إلى حين ، ليكون أدنى من معدل البطالة في الأجل الطويل ، أي المعدل العادي للبطالة .

وتأسيسا على ماسبق يمكن القول أن الحوافز الناتجة عن التضخم سوف تؤدي في الأجل القصير إلى زيادة في التوظف والانتاج لأن صانعي القرارات يكونون :

أ) غير واثقين فيما إذا كانت الزيادة في الطلب الجاري عارضة أم دائمة .

ب) غير قادرين على أن يعدلوا العقود السابقة طويلة الأجل .

جـ) مخدوعين حيث يعتقدون أن السعر أو الأجر التضخمي يعكس زيادة نسبية في الطلب على منتجاتهم من السلع والخدمات .

وهذه العوامل تتفق مع البيانات التي لاحظها «فيليبس» وغيره من الاقتصاديين فيما قبل سنة ١٩٧٠ . ومع ذلك مثل هذا الموقف ـ زيادة الانتاج والتوظف بسبب فشل صانعي القرارات في أن يعرفوا وأن يتكيفوا مع الزيادة العامة التضخمية في الطلب ـ لن يستمر إلى ما لا نهاية عبر المستقبل ذلك أن صانعي القرارات ، عمليا ، سوف يدركون ما يحدث ، ويبدأون في توقع زيادات الاسعار والاجور وفي تغيير خططهم وقراراتهم تبعا لذلك . وسوف يقترب اداركهم من الحقيقة ، ويؤدي هذا إلى تماثل التوزيع المتوقع والفعلي ثانية .

التوقعات المرتبطة بالماضي وانتقال منحنى فيلبس

Adaptive Expectation and Shifting phillips Curve

كيف تتم توقعاتنا حول المستقبل ؟ إن الاجابة على هذا السؤال ليست سهلة . وسوف نجد وجهات نظر مختلفة كلما تقدمنا في التحليل .

وأبسط نظرية للتوقعات هي أن الناس يعتمدون على الماضي عند توقع اتجاهات المستقبل . ووفقا لهذه النظرية التي يطلق عليها الاقتصاديون «نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي» يرى صانعوا القرارات أن ما حدث في الماضي القريب هو أفضل مؤشر لما يحدث في المستقبل وبعبارة أخرى ، يقيم صانعوا القرارات توقعاتهم حول المستقبل على النتائج الفعلية التي لاحظوها خلال الماضي القريب . ووفقا لهذا ، يمكن القول ، على سبيل المثال ، إن معدل التضخم الذي ساد خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية يعتبر المحدد الرئيسي لمعدل التضخم في السنة التالية .

وإذا ما بقيت الأسعار مستقرة خلال الاربع أو الخمس سنوات التي انقضت ، فإنه من المتوقع أن تتسم بالاستقرار في السنة التالية . وبالمثل إذا ارتفعت الأسعار بمعدل ٤٪ أو ٦٪ خلال عدة سنوات مضت فمن المحتمل ارتفاعها بقدر مساو في السنة التالية . وفي ظل التضخم فإن نظرية التوقعات المستندة إلى الماضي تفسر أسباب عدم توقع صانعي القرار استقرار الأسعار في السنة التالية .

ويوضح شكل رقم (٣) هذه النظرية بيانا . ومن هذا الشكل يتبين أن الأسعار مستقرة خلال الفترة «١» (شكل - أ) وعلى هذا الأساس يفترض صانعو القرار أن الأسعار ستكون مستقرة خلال الفترة «٢» (شكل ب) . ومع ذلك فان المعدل الفعلي للتضخم في الفترة «٢» يقفز إلى ٤٪ على أن استمرار معدل التضخم عند ٤٪ خلال الفترة «٢» (وقد يصل طول الفترة إلى عدة سنوات) يدفع صانعي القرارات إلى تغيير توقعاتهم وعلى أساس ما حدث في الفترة «٢» يتوقع صانعو القرارات أن يكون معدل التضخم ٤٪ خلال الفترة «٣» وعندما يكتشفون خطأ توقعاتهم (لأن المعدل الفعلي للتضخم خلال الفترة ٣ يكون ٨٪) فإنهم يغيرون توقعاتهم تبعا لذلك . ولكن معدل التضخم خلال الفترة «٤» ينخفض إلى ٤٪ أي أقل من المعدل المتوقع . لذلك فإنهم يعدلون توقعاتهم ثانيا بالنسبة لمعدل التضخم خلال الفترة «٥» .

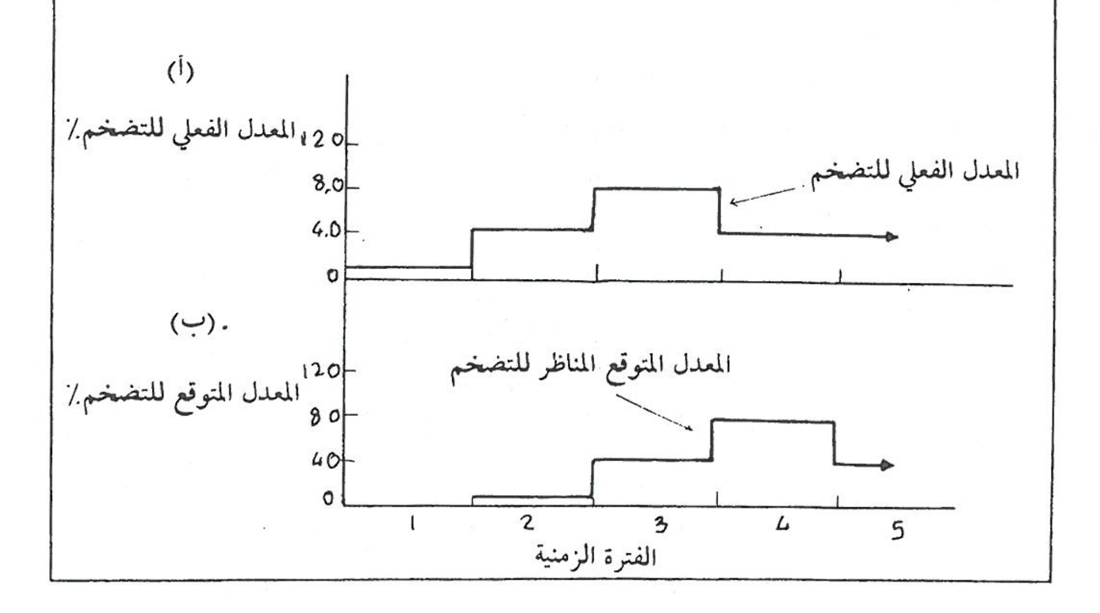
وبديهي أن ما يحدث في دنيا الواقع لايتم وفقا لارتباط آلي دقيق بين أحداث الماضي والأحداث المتوقعة في المستقبل كما يصور لنا شكل رقم (٣) . ومع ذلك فإن الفكرة

العامة صحيحة . ذلك أن زيادة أو انخفاض معدل التضخم سوف يؤدي إلى تغير توقعات صانعي القرارات ولكن هذه التوقعات سوف تتخلف زمنيا عن الأحداث الفعلية .

ولكن كيف ترتبط نظرية التوقعات المستندة إلى أحداث الماضي بمنحني فيليبس ؟ لنتذكر ما سبق أن شرحناه وهو أنه خلال الأجل القصير تؤدي السياسة الكلية التوسعية إلى زيادة الانتاج والتوظف . ومع ذلك فإنه مع مرور الزمن تتوافر معلومات أكثر لدى الأفراد عن أبعاد هذه الزيادة ومن ثم يغيرون توقعاتهم وأفعالهم تبعا لذلك ، غير مخدوعين بالسياسة الكلية التوسعية . وحيث عرف أن معدل التضخم قد ارتفع فان العمال

شكل رقم (٣) نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي

وفقا لهذه النظرية فإن ما يحدث فعلا خلال الفترة السابقة (أو مجموعة من الفترات) يحدد توقعات الناس عن المستقبل . وعلى ذلك فإن المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل (شكل ـ ب) سوف يتخلف زمنيا عن المعدل الفعلي للتضخم (شكل ـ أ) بفترة واحدة ما دامت التوقعات تتغير مع مرور الزمن .



وممثليهم لدى الاتحادات العمالية سوف يأخذون ذلك في الحسبان عند اتخاذ قراراتهم . ولن يقبلوا بعد عروض أجور نقدية لاتكون مغرية إلا في ظل افتراض ثبات الأجور والأسعار (أو إذا كان معدل تضخم الأجور والأسعار أقل من المعدل الحالي) ويترتب على ذلك زيادة الوقت المطلوب للبحث عن عمل إلى مستواه المتوسط العددي ما دام العمال قد عرفوا أن التضخم قد أدى إلى نقل فرص الأجر النقدي (وليس بالضرورة الأجر الحقيقي) المتاحة لهم . ومادام توقعهم عن التضخم قد تحقق فسوف يرتفع معدل البطالة ثانية إلى مستواه العادي في الأجل الطويل .

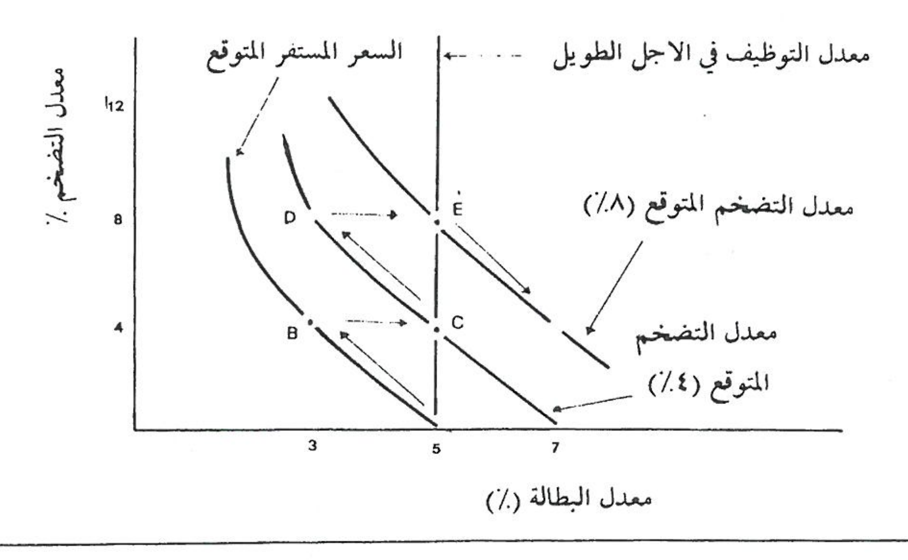
ويوضح شكل رقم (٤) ما يحدث عند أخذ التوقعات المرتبطة بالماضي في الاعتبار عند تحليل منحني فيليبس . فإذا بدأنا من الوضع (أ) حيث يتوقع صانعوا القرارات استقرار الأسعار ، فإن التوسع الكلي سوف يخفض معدل البطالة ، في الأجل القصير بينما يواجه الاقتصاد معدلا معتدلا للتضخم . ولنفرض أن مخططي السياسة الكلية قد اتخذوا سبيلا يدفع الاقتصاد إلى نقطة (ب) ، حيث يكون معدل التضخم ٤٪ ومعدل البطالة ٣٪ (بعد أن كان ٥٪ سابقا) ويمكن للاقتصاد أن يبقى عند نقطة (ب) حتى حين ، ولكن لا يمكن استمراره عند هذا الوضع . فبعد فترة يستمر فيها معدل التضخم عند ٤٪ يبدأ صانعوا القرارات في توقع معدل أعلى للتضخم وسوف يأخذ العمال وممثلوهم لدى الاتحادات النقابية المعدل الأعلى المتوقع للتضخم في الاعتبار في بحثهم عن العمل وفي إتخاذ قرارات المساومة الجماعية وعندما يتم توقع معدل التضخم يواجه الاقتصاد منحني أعلى لفيليبس (المنحني الذي يضم نقطتي D.C) . ويعود معدل البطالة للمستوى العادي عند ٥٪ رغم أن الأسعار سوف تستمر في الارتفاع بمعدل ٤٪ سنويا (نقطة C) وعندما يتمكن رجال الأعمال من توقع معدل التضخم البالغ ٤٪ فإن مخططي السياسة الكلية لا يمكنهم أن يخفضوا معدل البطالة إلا من خلال زيادة التضخم إلى مستوى أعلى . ونتيجة لذلك قد ينخفض معدل البطالة ، مؤقتا إلى ٣٪ فقط فإذا كان مخططو السياسة الكلية راغبين في تحمل معدل تضخم قدره ٨٪ (تحرك من C إلى D) . ومع استمرار هذا المعدل لفترة من الزمن يصبح استمراره متوقعا . وسوف ينتقل منحني فيليبس ثانية ويعود معدل البطالة إلى مستواه العادي في الأجل الطويل ويستمر معدل التضخم عند ٨٪ (نقطة E) .

السياسة الانكماشية ومنحني فيليبس في الأجل القصير

وإذا ما توقع صانعو القرار استمرار معدل التضخم البالغ ٨٪ ماذا يحدث لو أن

شكل رقم (٤)
التوقعات المرتبطة بالماضي وانتفال منحني فيليبس

عند توقع استقرار الأسعار فإن السياسة الكلية التوسعية تسمح لمخططي السياسة الكلية بتحقيق معدل معتدل من التضخم مقابل معدل أدنى للبطالة (تحرك من A إلى B) . ومع ذلك فإنه مع مرور الوقت سوف يتوقع صانعوا القرار معدل التضخم وينتقل منحني فيليبس إلى أعلى ويعود معدل البطالة إلى المستوى العادي في الأجل الطويل (ينتقل من B إلى C) وعندما يتمكن صانعو القرار من توقع معدل محدد للتضخم فإن السياسات التي تولد معدلا أعلى للتضخم تكون مطلوبة لخفض معدل البطالة عن مستواه في الأجل الطويل . وفضلا عن ذلك ، فإنه بسبب علاقتهما العكسية في الأجل القصير فإن أي جهد للابقاء على معدل التضخم سوف يؤدي ، إلى حين ، إلى رفع معدل البطالة (وعلى سبيل المثال يرتفع من E إلى F) .



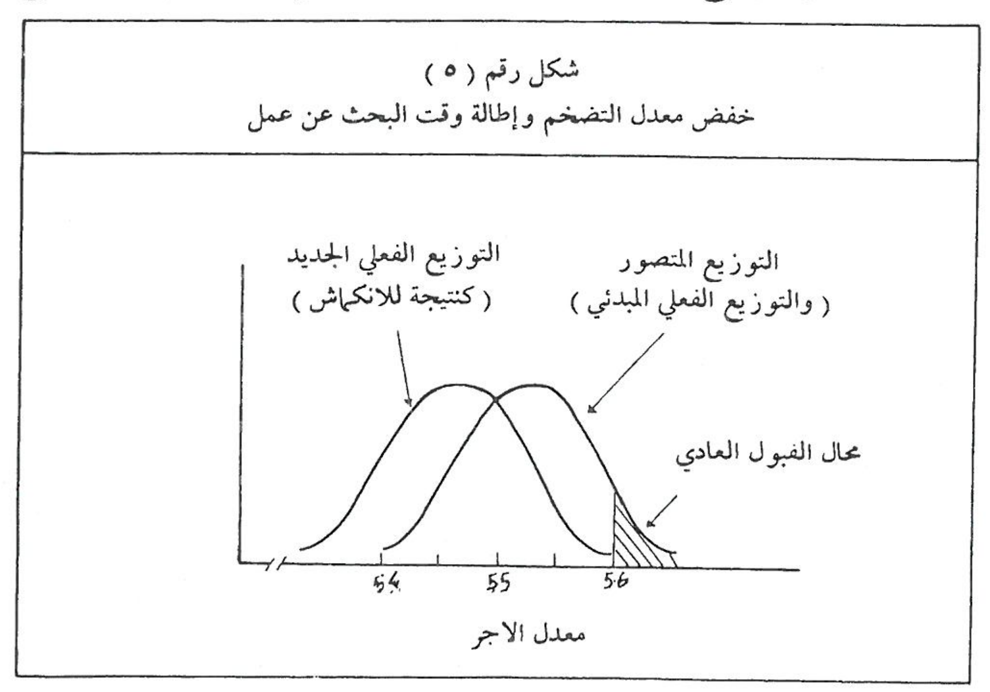
مخططي السياسة الكلية اتخذوا سبيلا انكماشيا في محاولة لتحقيق استقرار الأسعار ؟

ونجيب على ذلك بأن الأثر في الأجل القصير سيقع على الانتاج والتوظف أكثر منه على الأسعار ، كما هو الحال عند انتهاج سياسة توسعية . ويبين شكل رقم (٥) آثار الانكماش (أو انخفاض معدل التضخم) في سوق العمل ـ وسوف يفشل العمال في البداية في أن يدركوا أن الانخفاض في الطلب وفي زيادة الأجر قد أديا إلى خفض جاذبية

البدائل الأجرية المتاحة . وسوف يؤدي الانكماش غير المتوقع - إلى فترة - في ارتفاع الأجر إلى توزيع فعلي لعروض الأجر يقع إلى يسار التوزيع الذي يدركه العمال بحواسهم perceived distribution وعلى أساس من الاعتقاد في سوء حظهم يسعى الباحثون عن العمل دون نتيجة للحصول على عروض عمل في منطقة قبول ٦ ريالات فأكثر في الساعة ، في ظل التوزيع الذي يتصوره العمال . وحيث يطول وقت بحث العمال عن العمل يرتفع معدل البطالة . وسوف يستمر هذا المعدل فوق مستواه العادي في الأجل الطويل حتى تنتشر المعلومات عن العروض الفعلية للأجر بين الباحثين عن العمل واقتناعهم بأن عروض الأجر الجذابة التي يتصورونها لم تعد متاحة وبالمثل ، سوف تتضاءل المبيعات في سوق السلع ويتراكم المخزون حتى يقتنع البائعون بانخفاض الطلب على الانتاج (حسب توقعاتهم) .

ولما كانت العقود طويلة الأجل بالنسبة للعمل والمنتجات قد حررت وفي الذهن المعدل المرتفع للتضخم ، فإن العقود القائمة سوف تعكس أسعارا حقيقية أعلى مما اتفق عليه بموجب هذه العقود . وهذا العامل أيضا سوف يعمل على بطء النشاط الاقتصادي حتى تنتهي آجال العقود أو يتم تفاوض بشأنها .

ولعله من الواضح الآن كيف يسبب الانكماش الكلي خفض كل من الانتاج



شكل رقم (٥)
خفض معدل التضخم وإطالة وقت البحث عن عمل

والتوظف . وكما يبين من شكل رقم (٤) إذا ما توقع استمرار معدل التضخم البالغ ٨٪ وعاد معدل البطالة إلى مستواه العادي عند ٥٪ (نقطة E) فإن أية سياسة لمواجهة التضخم سوف تؤدي ، مؤقتا ، إلى رفع معدل البطالة عن مستواه العادي (يتحرك من E إلى F) . وهذا يعنى أن تكلفة العودة إلى الأسعار المستقرة ، عندما يسود الشعور بالتضخم الذي شاع في الاقتصاد هو ارتفاع معدل البطالة عن المستوى العادي في الأجل الطويل .

منحنى فيليبس ١٩٥٩ - ١٩٨١

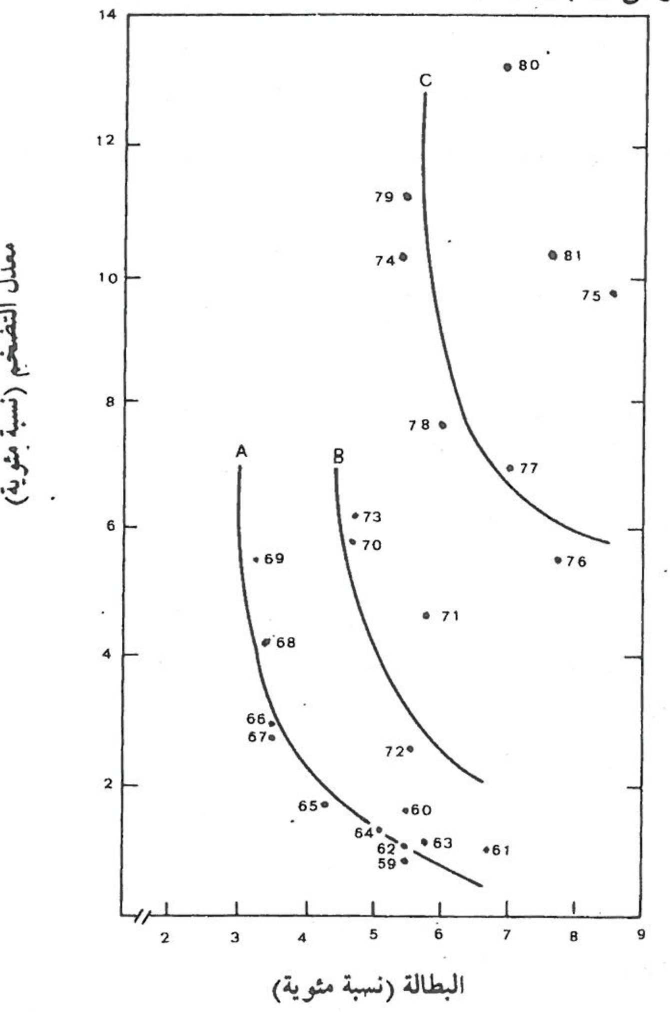
ان نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي تشير الى أن قبول التضخم مقابل خفض معدل البطالة ظاهرة قصيرة الأجل ذلك أن اتباع سياسات تضخمية فترة ممتدة من الزمن سوف يؤدي الى انتقال منحنى فيليبس الى أعلى والى اليمين . فهل ما يحدث في دنيا الواقع يتفق مع هذا الرأي ؟ ان شكل رقم (٦) يبين لنا ذلك من واقع البيانات المتاحة عن معدلات التضخم والبطالة خلال السنوات ١٩٥٩ - ١٩٨١ . ويلاحظ أن كل البيانات عن السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٩ م قريبة جداً من منحنى فيليبس (أ) . ويلاحظ أن الأسعار قد ارتفعت بمعدل يقل عن ٢٪ سنويا خلال السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٥ . وابتداء من سنة ١٩٦٦ زادت الأسعار بمعدل ٣٪ أو أكثر سنويا . ورغم أن معدل التضخم كان ٣٪ في ١٩٦٦ - ١٩٦٧ وأن معدله كان أعلى خلال ١٩٦٨ - ١٩٦٩ فان المبادلة الأولية بين التضخم - البطالة بقيت قريبة من منحنى فيليبس[1] (أ) .

ومع ذلك فانه بعد التضخم المستمر خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٩ فان علاقة التضخم - البطالة قد ساءت خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٣ وكما تشير النظرية تماما فان الفترة التي أستمر فيها التضخم تبعها انتقال منحنى فيليبس (الى B) إلى أعلى وجهة اليمين . على أنه يجب أن نلاحظ أن قياس معدلات التضخم في سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٢ قد يكون منخفضا نتيجة الرقابة على الاسعار التي فرضت في عهد «نيكسون» والتي كانت سارية حينئذ .

وخلال سنة ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ ارتفعت أسعار النفط الخام مما سبب اضطراب الاقتصاد الامريكي وشارك في رفع معدل التضخم خلال سنة ١٩٧٤ . ونتيجة لارتفاع معدل التضخم الى ٧ - ١٣٪ خلال السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨١ فقد ارتفع منحنى فيليبس

شكل رقم (٦)

فيما بين سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٩ كان معدل التضخم والبطالة متوافقا مع منحنى فيليبس «A» وكانت العلاقة بين التضخم ـ البطالة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ م متوافقة مع منحنىٰ فيلبس «B» مشيرة بذلك الىٰ أن المنحنىٰ قد انتقل بعد ثلاث أو أربع سنوات من ارتفاع التضخم خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ . وأدىٰ استمرار المعدلات المرتفعة للتضخم خلال منتصف السبعينات الىٰ انتقال منحنىٰ فيليبس الىٰ أعلىٰ (إلىٰ C) خلال النصف الأخير من السبعينات .



ثانية الىٰ أعلىٰ (إلىٰC) ، وهو يتفق مع ما تشير اليه النظرية . وهذا يعني أن الواقع يؤيد ما تذهب اليه النظرية من أن استمرار التضخم سيدفع منحنىٰ فيليبس للانتقال الىٰ أعلىٰ مسببا بذلك ارتفاع كل من معدل التضخم والبطالة .

منحنىٰ فيليبس في الأجل الطويل

لازال شكل منحنىٰ فيليبس في الأجل الطويل محل خلاف ومع ذلك يتزايد اقتناع الاقتصاديين بأنه يأخذ الوضع الرأسي تماما . وتشير الخبرة المأخوذة عن السبعينات الىٰ عدم امكانية قبول تضخم معتدل مقابل خفض معدل البطالة بشكل مستمر . ذلك أنه ليس هناك دليل علىٰ أن السياسات التوسعية خلال السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨١ م قد أدت الىٰ رفع معدل النمو أو خفض معدل البطالة في الاقتصاد الامريكي . وغالبا ما يشار إلىٰ الخمسينات كفترة اختفت فيها السياسات المحفزة للنشاط الاقتصادي . وقد اتسمت هذه السنوات باستقرار نسبي في الاسعار باستثناء فترة الحرب الكورية ومع ذلك فان المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج القومي الاجمالي خلال الخمسيات يقدر بنحو ٣,٩٪ مقابل ٢,٥٪ خلال فترة التضخم المرتفع في السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨١ . وبالمثل كان المعدل المتوسط للبطالة خلال الخمسينات ٤,٥٪ بينما بلغ هذا المعدل ٥,٨٪ خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ .

وجملة القول ، هي أن نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي تشير الىٰ أربعة فروض فيما يختص بمنحنىٰ فيليبس .

(١) قد تؤدي السياسات الكلية التوسعية في الأجل القصيرة الىٰ خفض مؤقت في معدل البطالة علىٰ حساب رفع معدل التضخم .

(٢) ومع مرور الزمن يتكيف صانعو القرار مع المعدل المرتفع المتضخم وينتقل منحنىٰ فيليبس الىٰ أعلىٰ حتىٰ يعود معدل البطالة الىٰ مستواه العادي في الأجل الطويل .

(٣) وعندما يستطيع الناس توقع معدل محدد للتضخم فان انتهاج سياسة مقيدة يؤدي الىٰ رفع معدل البطالة ، الىٰ حين ، عن معدلها العادي في الأجل الطويل .

(٤) يتخذ منحنىٰ فيليبس في الأجل الطويل وضعا رأسيا أو ما يقرب من هذا الوضع . ولا يتوافر دليل علىٰ أن السياسات التوسعية - التضخمية يمكنها أن تحقق انخفاضا في معدل البطالة طويل الاجل - وهكذا فانه يبدو أنه ليست هناك مبادلة دائمة يمكن الابقاء عليها بين التضخم والبطالة .

السياسات ، والتوقعات والارتفاع اللولبي لمعدل التضخم

Politics, Expections , and the Spiraling Upward of the Inflation Rate

ان السياسة في دنيا الواقع وفي ظل الديمقراطية تتم صياغتها من خلال قوىٰ سياسية ذات حساسية عالية للظروف الاقتصادية السائدة . فاذا كان معدل البطالة منخفضا (قياسا بمعدلها في الماضي القريب) ومعدل التضخم مرتفعا بشكل غير عادي ينشأ ضغط سياسي للسيطرة علىٰ التضخم . ومن ناحية أخرىٰ لو أن معدل البطالة آخذ في الارتفاع تنتشر ذرائع ومبررات الآخذ بسياسة كلية توسعية بصورة أشد وأقوىٰ . وكما بينا في فصول سابقة فإن السياسة الكلية تميل إلى الاستجابة لظروف- المجتمع فتكون توسعية حين تصبح البطالة المشكلة الخطيرة التي تواجه المجتمع ، وتكون انكماشية حين يشتد اهتمام المنظمين السياسيين بارتفاع معدل التضخم .

فاذا كان الاثر الأولىٰ ، كما تبين نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي سوف يقع علىٰ الانتاج أكثر منه علىٰ الاسعار فان نظرية الاختيار العام تشير الىٰ أن السياسة الكلية تؤيد الاتجاه التضخمي[٣]. وهذا الاتجاه التضخمي سوف يولد آثاراً ايجابيةتتمثل في خفض معدل البطالة ، ورفع معدل النمو وتنمية الايرادات الضريبية اللازمة لمواجهة برامج الانفاق . ورغم تزايد الضغوط التضخمية مع مرور الزمن الا أن التحول الىٰ سياسة تعالج التضخم يكون صعبا وغير مرغوب فيه . ذلك أن هناك جماعات منظمة ذات مصالح خاصة تضار نتيجة انخفاض الانفاق العام (مثال ذلك المقاولون العاملون في مشروعات عامة) بينما من يؤيدون الحد من التضخم لا يملكون قوة ضاغطة بسبب عدم وجود تنظيم خاص بهم . لذلك فان صانعي القرار سوف يكون لديهم الدافع للاستجابة لضغوط الجماعات ذات المصلحة المؤيدة للسياسة التوسعية .

وفضلا عن ذلك ، فان مزايا الاجراءات المتعلقة بالسياسة التي تعالج التضخم ليست متماثلة ، كما أنها تتحقق في المستقبل ذلك أن الاثار قصيرة الأجل للسياسة الانكماشية ـ انخفاض الطلب الجاري ، ارتفاع البطالة ، انخفاض مؤقت في نمو الانتاج ـ لن تكون ذات وقع حسن بالنسبة للشطر الاعظم من الناس . وهذا يعني أنه

---

(3) Sce James M . Buchanan and Richard Wagner,Democracy In Defcit : The Politcal L.egacy of Lord Keynes,(New York : Academic Press , 1977)

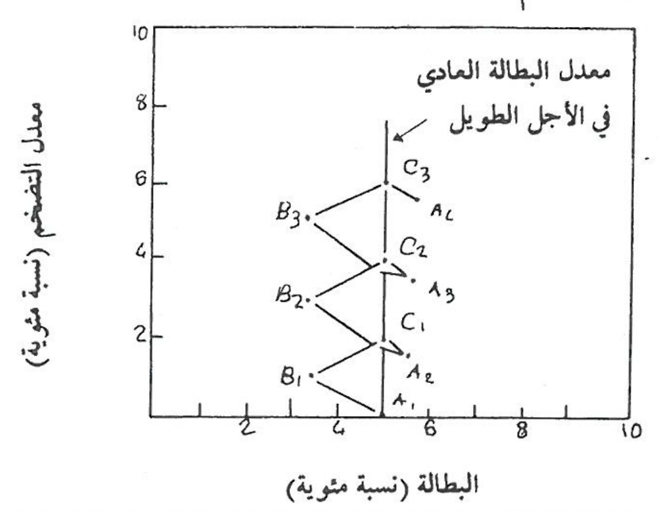
لدراسة أكثر تفصيلاً عن التفاعل بين نظرية الاختيار العام والسياسة الكلية المرنة .

لا بد أن يكون التضخم خطيرا قبل ان نتوقع اهتمام صانعي القرار السياسي باختيار مثل هذا السبيل المؤلم والذي يولد آثاراً سياسية سيئة. وحتى اذا تم انتهاج سياسة انكماشية فان العوامل السياسية قصيرة الأجل، والضغوط التي تمارسها الجماعات ذات المصالح الخاصة التي أضيرت، سوف تعمل على الغاء هذه السياسة بمجرد ظهور الآثار السلبية المتوقعة.

وعلى ذلك، فانه في ظل التوقعات المرتبطة بالماضي فان السياسة الكلية التي تدعم الاتجاه التضخمي سوف تولد نمطاً معينا لنقط التضخم ـ البطالة تمثل لولبا يتصاعد في اتجاه عقارب الساعة على منحنى فيليبس «شكل رقم «٧»».

شكل رقم (٧) تكيف السياسة مع الاتجاه التضخمي

تؤدي السياسة الكلية التوسعية الى خفض معدل البطالة بينما يرتفع معدل التضخم (لينتقل من نقطةA الى نقطةB) ومع مرور الوقت تؤدي الآثار الثانوية للسياسة التوسعية الى رفع معدلات البطالة والتضخم (تنتقل من نقطةB الى نقطةC) واذا ما أدى الاهتمام بمشكلة التضخم الى تحول الى السياسة الانكماشية فان هذه السياسة سوف تخفض التضخم عمليا بينما يرتفع معدل البطالة (ينتقل من نقطC الى نقطهA). ولو أن المخططين كانوا أكثر اهتماما بمشكلة البطالة منه بمشكلة التضخم فسوف تتحول السياسة الى التوسع قبل ان يتحقق استقرار الاسعار. وسوف تبدأ كل دوره جديدة في اتجاه عقارب الساعة عند مستوى أعلى لمعدل التضخم.



فاذا كان اقتصاد ما عند الوضع (A_1) ، فانه السياسة التوسعية سوف تخفض معدل البطالة . فاذا كان الاقتصاد يتحرك ، مبدئيا على منحنى فيليبس قصير الأجل (إلى B_1) فان معدل التضخم سوف يرتفع بقدر معتدل وكما يبين شكل رقم (٤) فان نقطة (B_1) لا تمثل وضعا مستقرا . ذلك ان الاثار الثانوية للسياسة الكلية ، بما فيها الارتفاع المتوقع لمعدل التضخم في المستقبل سوف تدفع البطالة الى العودة لمستواه في الأجل الطويل رغم أن مشاكل التضخم تزداد (تنتقل الى C_1) . وعندما يصل معدل التضخم الى مستوى مرتفع تنشأ ضغوط للحد من قوة السياسة التوسعية .

ومع ذلك فان الاثار الأولية للتحول الى سياسة أنكماشية سوف تقع أولا على الانتاج . ويمكن أن يحدث بطء في معدل نمو الاقتصاد وارتفاع في معدل البطالة حتى عندما يصبح معدل التضخم معتدلا بقدر ضئيل (يتحرك الى A_2) . وحيث تنشأ الضغوط السياسية ضد السياسة المقيدة فسوف تلغى قبل العودة الى استقرار الاسعار بوقت طويل . وعندما تتحول السياسة الكلية الى سياسة توسعية ، تبدأ الدورة من جديد ولكنها ، الآن ، تبدأ من قاعدة تتسم بارتفاع معدل التضخم (A_2 بدلا من A_1). وسوف تؤدي هذه الدورات المتعاقبة الى أحداث لولب يتصاعد في اتجاه عقارب الساعة ، كما يبين من شكل رقم (٧) .

ويبين شكل رقم (٨) صورة واقعية لنقط التضخم ـ البطالة لكل سنة من السنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٨١ . وهذه النقط تتفق مع نظريتنا . فمع مرور الوقت تصاعد معدل التضخم لولبيا كما توقعت هذه النظرية . فقد تحقق معدلات أعلى وأعلى للتضخم واستمرت معدلات البطالة تتقلب حول المعدل العادي في الأجل الطويل . وفي كل مرة كان يتم الغاء السياسة الكلية الانكماشية عند معدل أعلى للتضخم . ويشير هذا التحليل الى أن العودة الى استقرار الاسعار عملية صعبة ومؤلمة .

التوقعات الرشيدة Rational Expection

تبدو نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي بالنسبة لبعض الاقتصاديين مبسطة إلى درجة كبيرة ، ذلك أنها تفرض أن المستقبل يشبه الماضي إلى حد كبير . ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن التوقعات يجب أن تقوم على أساس ما يسموه بالتوقعات الرشيدة ، بمعنى أن صانعي القرارات يتعلمون من أحداث الماضي ، ويستخدمون جميع المعلومات المتاحة لهم لصياغة وجهة نظرهم عن المستقبل . وبعبارة أخرى أن هذه

التوقعات المنطقية تفترض أن الأفراد سوف يقومون بتوضيح كل ما يتوافر لديهم من أدلة . بما في ذلك المعلومات المتاحة عن الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية عند صياغة توقعاتهم عن أحداث المستقبل ، مثل المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل .

ويزعم مؤيدو نظرية التوقعات المنطقية أن وجهة نظرهم تتفق مع السلوك الاقتصادي ، أما نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي فليست كذلك(٤)

ولايضاح هذه النظرية ، دعنا نفترض أن الأسعار قد ارتفعت بمعدل سنوي ٦٪ خلال كل من السنوات الثلاث الماضية . ويعتقد أن هناك علاقة بين معدل نمو عرض النقود والأسعار المرتفعة . وقد لوحظ أن كمية النقود قد زادت بمعدل سنوي ١٢٪ خلال التسعة أشهر الماضية بعد أن كان ٧٪ خلال عدة سنوات ماضية . فماذا يفعل صانعو القرار؟ إنهم، وفقا لنظرية التوقعات الرشيدةسوف يأخذون الزيادةالنقدية الحديثة في اعتبارهم عند توقعهم معدل التضخم في المستقبل ، أما نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي فتشير إلى أن الناس يستمرون في توقع أن معدل التضخم في الفترة التالية سوف يشبه ما كان عليه في الفترة الأخيرة (أو الفترات السابقة) . ويرى أنصار التوقعات المنطقية أن صانعي القرار سوف يتوقعون زيادة في معدل التضخم ما بين ١٠ ـ ١٢٪ حيث يزعمون أن معدل التضخم سوف يتأثر فعلا بالمعدل الأعلى لنمو كمية النقود .

ولا تنفي نظرية التوقعات المنطقية إمكانية حدوث أخطاء في عملية التوقع ، ولكن القائمين بعملية التوقع لن يستمروا في هذه الأخطاء بشكل منتظم . فعلى سبيل المثال ، قد يبالغ صانعو القرار في تقدير الزيادة في معدل التضخم المتولد عن النمو النقدي ، وفي أوقات أخرى ، قد يقدرونه بأقل من قيمته وعلى ذلك ، فحيث يتعلم الناس من أحداث الماضي فلن يستمروا في الوقوع في أخطاء بشكل منتظم ، وفقا لنظرية التوقعات الرشيدة .

السياسة الكلية والتوقعات المنطقية

ولعلنا نتساءل ، ماذا تعنى التوقعات المنطقية بالنسبة للاقتصاديات الكلية ؟ أن

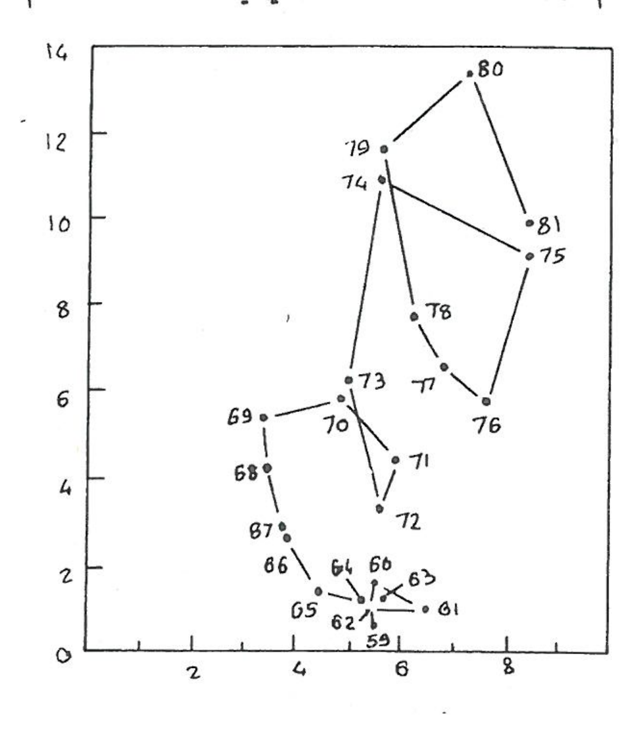
---

(٤) لدراسة تفصيلية في الموضوع انظر :

Mark Willis «Rational Expectations as a Counterrevolution» The public Interst (special fifteenth anniversary issue on «The Crisis in Economic Theory,»1980) Also see Thomas J.Sargent, «Rational Expectations and the Reconstruction of Macroeconomics», Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review (Summer 1980), and Neil G. Berkman, «A Rational View of Rational expectations», New England Economic Review January- February 1980.

شكل رقم (٨)
أثر التضخم المتنامي خلال السنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٨١

لقد اتخذ التضخم ـ البطالة نمطا عمليا في إتجاه عقارب الساعة كما يبينه شكل رقم (٧) . وقد تحولت السياسة الكلية من سياسة مقيدة إلى سياسة توسعية عند معدلات أعلى متتابعة للتضخم مؤدية بذلك إلى تصاعد لولبي في معدلات التضخم .



هناك مظاهر إيجابية وأخرى سلبية . ذلك أن هذه النظرية تشير إلى أن السياسة الكلية المرنة قد تكون غير فعالة نسبياً ، حتى في الأجل القصير . ففي ظل هذه التوقعات المنطقية يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة وتكييف أفعالهم بشكل يلغى أو يشل تماما أية سياسة ، وخاصة تلك السياسة التي لا تعطي للناس فكرة صحيحة عن المستقبل . وهذا يعني أن السياسة الكلية المرنة قد تكون ، وفقاً لهذا الرأي ، أداة لا يمكن الاعتماد عليها .

دعنا نفترض أن مخططي السياسة الكلية قد قرروا زيادة معدل نمو كمية النقود

وزيادة عجز الموازنة العامة بهدف دعم الطلب الكلي وزيادة معدل النمو في الأجل القصير . ووفقا لنظرية التوقعات المنطقية سوف يتخذ الناس خطوات فورية للتكيف مع هذه الاستراتيجية . وقد يتمكن عامة الناس من توقع آثار هذه السياسة الكلية توقعا صحيحا . فإذا توقعوا معدلا أعلى للتضخم في المستقبل فسوف يطلب المقرضون سعرا أعلى للفائدة على القروض . وسوف يطلب ممثلو الاتحادات العمالية معدلات أعلى للأجور وأخذ نفقات الحياة في الحسبان بهدف منع تآكل المستويات الحقيقية للأجور بسبب ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل(٥) . وسوف تزداد علاوة التضخم التي تتضمنها العقود طويلة الأجل استجابة للاعلان عن إنتهاج سياسة كلية أكثر توسعا وكل هذه الأفعال تتم لحماية المقرضين والعمال ، ومنشآت الأعمال من الآثار العكسية للزيادة المتوقعة في معدل التضخم . ومع ذلك فإن هذه الافعال في جملتها سوف تؤدي بسرعة إلى زيادة الأجور والأسعار ، وهذا يعني أن الآثار الايجابية قصيرة الأجل التي تولدها السياسة التوسعية على الانتاج والتوظف سوف تكون ضئيلة . وعلى هذا فإن تلك السياسة لن تحقق الأثر المستهدف منها أو تحققه بقدر ضئيل وبعبارة أخرى ، فلو أن الناس قد تمكنوا من توقع اتجاه وآثار السياسة الكلية على أعمالهم بشكل صحيح وقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تبعا لذلك فسوف تكون سياسة غير فعالة فسوف تستمر الأسعار في الزيادة ، وهذا هو الأثر الأولي ، كما أن معدل البطالة لن ينخفض ، وسوف يأخذ منحني فيليبس في الأجل القصير وضعا رأسيا ، أو قريبا من هذا الوضع .

وليس يخفى أن صانعي القرارات الرشيدة لن يتوقعوا المدى الذي تستمره السياسة التوسعية على نحو صحيح دائما فإذا كان أثر السياسة التوسعية قد قدر بدرجة أقل فإن هذه السياسة تولد أثرا إيجابيا على التوظف والانتاج في الأجل القصير وعلى العكس ، لو أن الناس بالغوا في تقديرهم للأثر الانكماشي لتلك السياسة فإن تكيفهم معها لن يرفع معدل التضخم فقط ولكن الانتاج والتوظف سيتأثران بشكل عكسي كذلك . ولكن كيف يعرف صانعو السياسة ما إذا كان صانعو القرارات الرشيدة سيقدرون الآثار الناتجة عن تغير سياسة مابأكثر أو بأقل من مستواها؟ ووفقاً لمؤدي التوقعات الرشيدةلن يتمكنوامن ذلك . وعلى ذلك لن يستطيع صانعو السياسة أن يتوقعوا على نحو صحيح أثر أعمالهم على الدخل الحقيقي والتوظف .

(٥) يشير مؤيدو نظرية التوقعات الرشيدة أن اتفاقات المساومة الجماعية التي تؤدي إلى ارتفاع ذاتي في الأجر مع ارتفاع مستوى الأسعار (وهي تسمى تعديلات متعلقة بمستوى الحياة ، والتي ازدادت إنتشاراً في السبعينات) هي أمثلة جيدة للتكيف الرشيد مع البيئة التي تتسم بالتضخم

وفي الجانب الايجابي تشير نظرية التوقعات الرشيدة إلى أن خفض معدل التضخم في إطارها يكون أسهل منه في ظل نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي فلو أن صانعي السياسة تمكنوا من إقناع الناس بأنهم سيتخذون سياسة أشد تقييدا حتى يمكن السيطرة على التضخم فإن الناس سوف يتكيفون بتعقل مع الانكماش المتوقع في معدل التضخم . وسوف تنخفض أسعار الفائدة بسرعة لتعكس رغبة المقرضين في قبول أسعار أدنى للفائدة بسبب الانخفاض المتوقع في معدل التضخم . وسوف تخف حدة طلب الأجور النقدية في ظل توقع معدل أدنى للتضخم في المستقبل . وحيث ينكمش معدل التضخم فعلا يتضاءل التغير في نفقات الحياة . كما يتضاءل « العامل التضخمي » الذي تتضمنه العقود طويلة الأجل . وإذا كانت السياسة المقيدة سياسة مقبولة ، فإن معدل التضخم ، وفقا لنظرية التوقعات المنطقية يمكن أن ينخفض دون أن يواجه الاقتصاد فترة طويلة من الانكماش الحاد وارتفاع معدل البطالة ـ وهو الموقف الذي أشارت إليه نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي . ومع ذلك فإنه يكون من الصعب على السياسيين الأخذ بسياسة مقيدة (لمواجهة التضخم مقبولة في إطار مبدأ إنتهاج سياسات تتكيف مع ظروف المجتمع وجملة القول ، ليست هناك دولة تمكنت من خفض معدل التضخم بسرعة دون أن تواجه إنكماشاً في معدل النمو الاقتصادي لفترة ماعلى الأقل وحيث توحي نظرية التوقعات المنطقية أن آثار السياسة الكلية لا يمكن توقعها فإن مؤيدي هذه النظرية يرون أن السياسة الكلية المرنة تعبث بالاستقرار . إذ يرى المدافعون عن هذه النظرية أن السياسات الفعالة يجب أن تكون مستقرة وغير تحكمية . وبمعنى آخر يجب أن لا تتغير باستمرار أو تنقلب على عقبيها أو غير دقيقة[٦] . .

وليس ثمة ريب أن نظرية التوقعات الرشيدة تتعرض للنقد. إذ يرى ناقدوها أن القضايا معقدة جدا ومن ثم لا يمكن أن تتوقع من الناس أن يقوموا بتوقعات لها ـ وليس واقعيا أن نفترض أن أغلب الناس :

(أ) ينشئون نظريات يعتمد عليها عن عمل اقتصاد معقد بدرجة كبيرة .
(ب) ينظمون متغيرات السياسة الضرورية .
(جـ) يتكيفون في ثبات واتساق مع تغيرات السياسة الكلية .

---

(6) Mark II. Willis, «Rational Expectations as a Counterrevolution», The public Interest (specll fifteenth anniversary issue 1980).

وعلى ذلك فإن ناقدي هذه النظرية يبررون أن أغلب الناس يبحثون عن قاعدة مختصرة تأخذ الماضي في الحسبان ، مثلما تفعل نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي ، حتى تكون ذات معنى ومنطق .

وسوف يستمر الجدل غالبا ، خلال الثمانينات حول كيفية إقامة الناس لتوقعاتهم حول المستقبل . وليس ثمة خلاف على أن وجهة نظر موحدة سوف تنشأ مع مرور الزمن ، ولكن هناك نقطة واحدة يجب أن تكون واضحة وهي أن ادخال التوقعات في تفكيرنا الاقتصادي حول السياسة الكلية مسألة هامة .

ويجب أن ندرك أن الناس لا يستجيبون لهذه السياسة دائما بنفس الأسلوب وكأنهم أفراد آليون . فالناس قد يخطئون من وقت لآخر ، ولكنهم يتعلمون من أخطائهم السابقة .

أسعار الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم

أن أغلب الناس لا يتحلون بالصبر . إذ يرغبون في الحصول على كل شيء الآن وليس فيما بعد . وسعر الفائدة هو الثمن ، أو العبء إذا أردت ، الذي لا بد أن يدفعه المقترضون للحصول بسبب عدم الصبر ، على قوة شرائية حالية مقابل قوة شرائية مستقبلية . وهو يشير إلى ما يدفعه المقترض في المستقبل حتى يتمكن من الحصول على سلع أكثر (أو أرصدة استثمارية) الآن . وبالمثل ، ومن وجهة نظر المقترض يعكس سعر الفائدة مقدار ما يحصل عليه المقترض من القوة الشرائية في المستقبل مقابل كل ريال من القوة الشرائية الحالية يقوم باقراضه .

ومن المفيد أن نشير إلى معنيين لسعر الفائدة . فأولا هناك سعر الفائدة النقدي money rate of interest وهو نسبة من المبلغ المقترض يجب دفعها في المستقبل بالاضافة للمبلغ الأصلي المقترض ويشار إليه عادة في صورة معدل سنوي ، وحيث أن القوة الشرائية للريال قد تتغير فيما بين الوقت الذي تم فيه القرض والوقت الذي يسدد فيه القرض والفائدة ، فإن المعدل النقدي للفائدة لا يكشف تماما عن العبء الحقيقي للاقتراض أو لعائد الاقراض .

وحيث أن نظرية التوقعات المنطقية تشير إلى أن آثار السياسة الكلية المتحفظة لا يمكن توقعها فإن مؤيدي هذا الرأي يزعمون أن هذه السياسة لا تحقق الاستقرار . ويرى المدافعون عن التوقعات الرشيدة أن السياسات الفعالة لا بد أن تكون مستقرة

وواضحة ، وغير تحكمية وبعبارة أخرى ، يجب ألا تتعرض باستمرار للتغير أو لعوامل تضعف من كفاءتها وفاعليتها .

وليس ثمة ريب أن نظرية التوقعات المنطقية لا تخلو من النقد . ذلك إنه لا يمكن أن نتوقع أن يقوم الناس بتنبؤات يمكن الاعتماد عليها . إذ يرى ناقدو هذه النظرية أنه ليس من الواقع في شيء أن نفترض أن أغلب الناس يعملون على :

أ) تطوير نظريات يمكن الاعتماد عليها في اقتصاد يتسم بقدر كبير من التعقيد .

ب) توجيه متغيرات السياسة اللازمة .

جـ) الاستجابة الكاملة للتغير في السياسة الكلية .

لذلك يرى ناقدو هذه النظرية أنه لا مناص من النظر إلى الماضي ، على النحو الذي تشير إليه نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي ، حتى تكون منطقية ورشيدة .

وليس يخفى أن الجدل سوف يتسمر حول كيفية تطوير الناس لتوقعاتهم حول المستقبل خلال الثمانينات . وسوف يحدث إتفاق حول وجهات النظر مع مرور الوقت دون ريب . ولكن النقطة الواضحة الآن هي أنه من الأهمية بمكان أن نأخذ التوقعات في الحسبان عند تفكيرنا في السياسة الكلية .

أما سعر الفائدة الحقيقي real rate of interest فيعكس العبء الحقيقي للاقتراض ولعائد الاقراض . وسعر الفائدة الحقيقي هو ببساطة سعر الفائدة النقدي معدلا في ضوء التضخم وبعبارة أخرى ، إن سعر الفائدة الحقيقي هو قيمة سعر الفائدة معبرا عنه بقوته الشرائية الحقيقية .

ويمكن حساب سعر الفائدة الحقيقي عن الماضي أو المستقبل.وبالنسبة للماضي ، فإنه يمكن لمقترض أن يتبين أن سعر الفائدة الحقيقي على قرض هو٢٪ فقط لو أن القرض قدعقد منذ سنة بفائدة ١٥٪ بينما ارتفعت الأسعار بنسبة ١٣٪ . ولكن الاختيارات التي تتم اليوم تستند إلى ما يتوقع الناس حدوثه في المستقبل . وليس ثمة ريب أن العبء المتوقع (وعائد القرض) لأشخاص يعقدون اليوم عقود اقتراض واقراض سوف يتحدد بسعر الفائدة النقدي والمعدل المتوقع للتضخم . دعنا نفترض أن معدل التضخم المتوقع خلال الاثني عشر شهرا التالية كان ١٠٪ . وفي ظل هذه الظروف فإن سعر فائدة نقدي قدره ١٥٪ يعنى أن سعر الفائدة الحقيقي الذي يتحمله المقترض هو ٥٪ فقط (أو يحقق عائداً حقيقيا قدره ٥٪ فقط للمقرض) . ويشار عادة إلى الفرق بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي باسم « علاوة تضخم » inflationary premium . ويمكن بيان ذلك في صورة معادلة كما يلي .

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة النقدي - علاوة تضخم

لا يخفى أن قيمة « علاوة التضخم » تتغير مباشرة مع المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل . وتجدر الاشارة إلى أن هذه العلاوة التضخمية هي جزء من سعر الفائدة النقدي يمثل تعويضا للمقرض عن النقص المتوقع في القوة الشرائية للقرض والفائدة خلال مدة القرض بسبب التضخم . وهي ، إذن ، تساوي ، المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل .

وحيث أن التوقعات حول المعدل المتوقع المتضخم في المستقبل تفرز مثل هذا الأثر الهام على مستوى جاذبية أسعار الفائدة فإنه لا بد من أخذ هذا العامل في الاعتبار عند التفكير في السياسة الكلية ولنتذكر ما سبق أن بينا في الفصل (١٣) حين أشرنا إلى أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة . ويبين مما سبق أننا قد تجاهلنا أهمية التوقعات . وعلينا الآن أن نعدل تحليلنا لنسمح بالتغيرات في المعدل المتوقع للتضخم .

إن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي ، حتى حين ، إلى خفض سعر الفائدة النقدي لأنها تعمل على زيادة الأرصدة القابلة للاقراض . ومع ذلك وكما هو الحال غالبا في الاقتصاد فإن الأثر الفوري يكون مؤشرا خادعا عما سيحدث في الأجل الطويل . ذلك أن التوسع النقدي سوف يولد قوى قد تعكس الانخفاض الأولي في أسعار الفائدة . فأولا ، سوف تؤدي هذه السياسة النقدية التوسعية إلى نمو الانفاق الجاري . وبذلك يزداد الطلب الكلي والدخل النقدي . وعند المستويات الأعلى للدخل النقدي يرتفع الطلب على الأرصدة القابلة للاقراض مما يولد ضغطا لرفع أسعار الفائدة . وثانيا ، عندما يكون الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل فإن النمو النقدي يؤدي إلى رفع الأسعار . وإذا استمر التوسع النقدي لكي يبقي على أسعار الفائدة منخفضة فسوف يحدث تضخم . ومع استمرار التضخم يتمكن المقرضون والمقترضون من توقع معدله في المستقبل .

ويبين شكل رقم (٩) أن توقعات التضخم سوف تؤدي إلى معدلات أعلى للفوائد النقدية . فسوف يترفع الطلب على الأرصدة القابلة للاقراض عندما يتوقع المقترضون معدل تضخم قدره (٦٪) أما صانعو القرارات من رجال الأعمال الراغبين في دفع سعر فائدة ٤٪ عندما يتوقعون استقرار الأسعار يكونون راغبين كذلك في دفع سعر فائدة قدره ١٠٪ عندما يتوقعون ارتفاع الأسعار بمعدل سنوي ٦٪ .

وفي نفس الوقت سوف يؤدي توقع حدوث التضخم إلى انخفاض عرض الأرصدة

المتاحة للاقراض . فسوف يضيف المقرضون ٦٪ كعلاوة تضخم على السعر الحقيقي للفائدة ليعوضوا أنفسهم عن الانخفاض في القوة الشرائية لكل من القرض والفائدة التي يولدها خلال مدة القرض . وقد يقومون بتحويل أرصدتهم المالية إلى أصول حقيقية (مثل الأراضي والمباني) تزداد قيمتها مع التضخم .

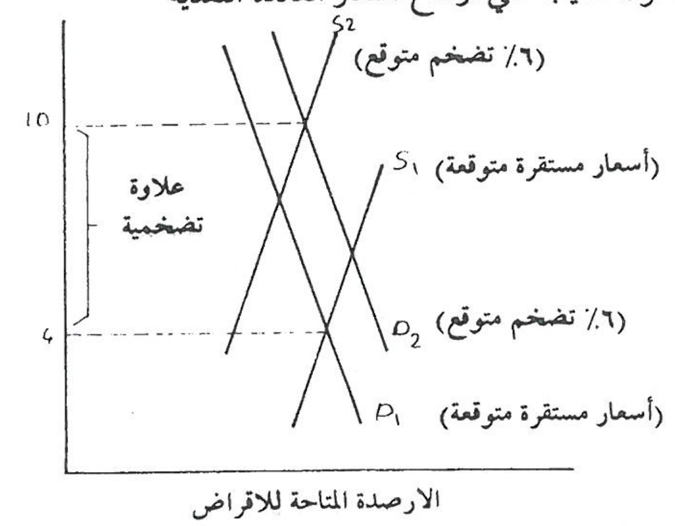
وعلى ذلك فعندما يؤدي التوسع النقدي إلى زيادة معدل التضخم ، فإن التضخم الاضافي سوف يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وليس خفضها . ويبين شكل رقم (١٠) أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم والفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ . فقد نما عرض النقود بمعدل معتدل قدره ٢,٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٣ . وخلال هذه الفترة تقلب معدل الفائدة ومعدل التضخم في حدود ضيقة ولم يتجاوز عائد أسهم الشركات في المتوسط خلال هذه الفترة . وابتداء من منتصف الستينات أصبحت السياسة النقدية أكثر توسعا . فقد ارتفع معدل نمو عرض النقود إلى ٤,٣٪ خلال السنوات ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ . وقد صاحب هذا النمو النقدي زيادة في معدل التضخم إلى ٢,٩٪ سنويا وفي سعر الفائدة إلى ٥,٥٪ واستمر هذا الاتجاه خلال السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ . وهذا يعنى أن الزيادة في النمو النقدي قد أدت إلى زيادة في معدل التضخم ومعدل الفائدة . وقد انكمش النمو النقدي خلال السنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ . وقد صاحب التحول إلى السياسة النقدية المقيدة انخفاض في معدل التضخم ومعدل الفائدة . وابتداء من سنة ١٩٧٧ غيرت الادارة النقدية سياستها ثانية . فقد نما عرض النقود بمعدل سنوي ٧,٧٪ خلال السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ . وقد صاحب هذه السياسة ارتفاع حاد في معدل التضخم ومعدل الفائدة . وهذا يعنى أن السياسة النقدية التوسعية التي تؤدي إلى التضخم سوف تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة النقدية كذلك .

إن أهمية السياسة النقدية بالنسبة لمعدلات التضخم ومعدلات الفائدة يمكن ملاحظتها على المستوى العالمي . فأعلى معدلات الفائدة في العالم نجدها في دول مثل « شيلي والبرازيل والأرجنتين » حيث نمت كمية النقود بمعدلات سنوية زادت على ٣٠٪ أما أدنى أسعار فائدة فتجدها في دول مثل (سويسرا أو الولايات المتحدة في الخمسينات والستينات) حيث تنمو كمية النقود بمعدلات معتدلة ، ٣٪ أو ٤٪ سنويا .

ولكن ما مدى سرعة الاسواق المالية في الاستجابة للتغير في اتجاه السياسة النقدية ؟ ان نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي تشير إلى أن أسعار الفائدة سوف تتخلف

شكل رقم (٩)

يؤدي توقع التضخم إلى زيادة الطلب على الارصدة المتاحة للاقراض (تنتقل من D_1 إلى D_2) وإلى انخفاض عرض الارصدة المتاحة للاقراض (تنتقل من S_1 إلى S_2) وسوف تكون النتيجة هي ارتفاع أسعار الفائدة النقدية



شكل رقم (١٠) عرض النقود ، التضخم ، أسعار الفائدة

الفترة	المعدل السنوي لتغير كمية النقود (كمية النقود ـ ن١)	المعدل السنوي لتغير اسعار المستهلك		أسعار الفائدة (أسهم/شركات)	
		السنة الاولى	السنة الأخيرة	السنة الاولى	السنة الأخيرة
١٩٥٠ - ١٩٦٣	٢,٢	١,٠	١,٢	٢,٦	٤,٣
١٩٦٤ - ١٩٦٧	٤,٢	١,٣	٢,٩	٤,٤	٥,٥
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٦,٤	٤,٢	٦,٢	٦,٢	٧,٤
١٩٧٤ - ١٩٧٦	٥,٠	١١,٠	٥,٨	٨,٦	٨,٤
١٩٧٧ - ١٩٨٠	٧,٧	٦,٥	١٣,٥	٨.٠	١١,٩

زمنيا عن الزيادة النقدية ومعدل التضخم . وخلال السبعينات ، عندما زاد معدل التضخم فقد تخلفت أسعار الفائدة زمنيا في تغيرها . لذلك لو نظرنا إلى الماضي نجد أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة فعلا خلال السبعينات في الولايات المتحدة .

أما نظرية التوقعات الرشيدة فتشير إلى أن الناس سوف يتكيفون بسرعة عندما يلاحظون تغيرا في اتجاه السياسة وهناك بعض أدلة حديثة على أن الافراد بدأوا يستجيبون بقوةللتغيرات في السياسة النقدية . وعلى سبيل المثال ، فخلال الفترة من مايو إلى نوفمبر سنة ١٩٨٠ كان هناك زيادة سريعة في النمو النقدي في الولايات المتحدة بلغ ١٦٪ بعد أن كان ٦٪ فقط . وقد استجابت الأسواق المالية بسرعة حيث توقعت ارتفاع معدل التضخم . **وقد ارتفع سعر الفائدة التفضيلي** prime interest rate **وهو السعر الذي** تتقاضاه المصارف من أحسن عملائها ، من ١١٪ في يوليو سنة ١٩٨٠ إلى ٢١,٥٪ في ديسمبر سنة ١٩٨٠ . وهكذا فإن الفترة المحدودة التي اتسمت بانخفاض أسعار الفائدة كانت قصيرة . وقد تخلفت أسعار الفائدة شديدة الارتفاع عن الزيادة النقدية أشهر قليلة فقط ، وهو ما يتفق مع ما ذهبت إليه نظرية التوقعات المنطقية .

صورة تجميعية

Pulling It All Together

اعتقد أغلب الاقتصاديين لمدة ثلاثين عاما بعد الثورة الكينزية أن الظروف الاقتصادية سوف تتسم بالاستقرار النسبي لو أن السياسة الكلية قد حقنت النظام بقوة تدعم الطلب خلال الانكماش ، وقامت بالحد من الطلب خلال الرواج التضخمي . أما الآن ، فإن نظريات التوقع ، وتحليل الاختيار العام والتاريخ الحديث تشير إلى أن سياسة الاستقرار شديدة التعقيد .

إن معلوماتنا حول كيفية تحديد التوقعات بدقة ومتى ، ولماذا تتغير ليست بدقيقة . ومع ذلك فإن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن هذه التوقعات ذات أهمية كبيرة . على أن ادخال التوقعات في النموذج التحليلي يضع قيودا على السياسة الكلية . وقد تولد السياسة الكلية التوسعية المستمرة تضخما دون خفض دائم لمعدل البطالة عن مستواه العادي في الاجل الطويل بدرجة تتوافق مع استجابة الناس لسياسات دعم الطلب من الناحية العملية . وبالمثل يؤدي التحول إلى سياسة أشد تقييدا لمواجهة التضخم إلى بطء في الانتاج ، وزيادة في البطالة وبشكل عارض على الاقل ، بمعدلات عالية . وليست هناك

حلول سهلة وميسورة . ذلك أن ايجاد طرق لزيادة معدل النمو الاقتصادي ومعدل التوظف مسألة صعبة . ولن يغير الجدل بين مؤيدي نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي ونظرية التوقعات المنطقية فهمنا لحدود السياسة الكلية برغم ما تتضمناه بالنسبة للتوقيت وعملية التكيف وقد بينت نظرية الاختيار العام أنه يمكن أن يكون للسياسة الكلية اتجاه تضخمي ، وأنه يمكن استخدامها لاغراض سياسية مثل الاستقرار الاقتصادي .

الاهداف التعليمية للفصل

(١) لقد كان هناك دليل ، فيما قبل السبعينات ، على أن المعدلات الاعلى للتضخم ترتبط بمعدلات أدنى للبطالة . وهذه العلاقة يمكن عرضها في صورة منحني عرف باسم «منحني فيليبس» .

(٢) قد تتمكن السياسة الكلية التوسعية من خفض معدل البطالة ، إلى حين لأن صانعي القرارات يكونون (أ) غير متأكدين مما إذا كانت الزيادة الحالية في الطلب عارضة أم دائمة (ب) غير قادرين على اجراء تعديل فوري للعقود طويلة الاجل السابق التفاوض في شأنها (ج) معتقدين خطأ أن الزيادات التضخمية في الاسعار والاجور تعكس زيادة نسبية في الطلب على سلعهم وخدماتهم .

(٣) تقيم الافراد توقعاتهم ، وفقا لنظرية التوقعات المرتبطة بالماضي على احداث الماضي القريب . وعلى ذلك فإن توقعات الاجل القصير تتخلف زمنيا عن الاحداث الفعلية . ووفقا لهذا الرأي ، إذا اتبع مسار تضخمي فإن التبادل بين المعدل الادنى للبطالة ، والمعدل الاعلى للتضخم في الاجل القصير يكون صحيحا . . ومع ذلك فإن الافراد يتوقعون معدلا أعلى للتضخم في النهاية ويغيرون قراراتهم وفقا لذلك . ويؤدي هذا إلى عودة معدل البطالة في الاجل الطويل إلى مستواه العادي .

(٤) تقع الاثار الاولية للانكماش الكلي ، وفقا لنظرية التوقعات المرتبطة بالماضي ، على الانتاج أكثر منه على الاسعار . فهذا الانكماش الكلي يسبب بطء الانتاج وارتفاع معدل البطالة ، بصورة عارضة ، فوق معدله العادي في الاجل الطويل . وقد يأتي الاثر الاولى للقيد الكلي على الاسعار فيما بعد ، ربما بعد عدة أشهر بعد بدء التراخي في معدل نمو الانتاج .

(٥) ولايوجد في الاجل الطويل دليل أو بنية على أن السياسات التوسعية تستطيع أن تخفض معدل البطالة ـ أي أن يكون التضخم بديلا للبطالة . وعلى هذا يتخذ

منحني فيليبس وضعا رأسيا أو قريبا من ذلك .

(٦) تشير نظرية الاختيار العام إلى وجود ضغوط سياسية ترجح انتهاج سياسة كلية تتسم بالتحيز إلى التضخم . ومثل هذه السياسة تؤدي إلى تعاقب نقط التضخم ـ البطالة المبينة على منحني فيليبس في اتجاه عقارب الساعة وفي لولب تصاعدي . وتشير البيانات الفعلية للتضخم البطالة إلى أن هذا هو ما حدث خلال التضخم الذي وقع في نهاية سنة ١٩٦٧ في الولايات المتحدة .

(٧) ووفقا لنظرية التوقعات المنطقية فإن الناس سوف (أ) يدركون أثر تغيرات السياسة الكلية على الاسعار والتوظف (ب) يكيفون اختياراتهم وفقا لذلك وبسرعة . فعندما تحدث سياسة توسعية ، مثلا ، سوف يطلب المقرضون معدلات أعلى للفائدة ، ويطلب ممثلو الاتحاد أجورا نقدية أعلى ، وتطلب المنشآت أسعارا أعلى على المبيعات التي تتم وفقا لعقود طويلة الاجل . وفي نطاق هذه النظرية تؤدي هذه الافعال إلى رفع معدل التضخم بسرعة بينما تلغي آثار السياسة التوسعية على التوظف والانتاج .

(٨) وفي ظل توقعات منطقية معينة لا يمكن التنبؤ بالاثر المتوقع لتغير ما في السياسة الكلية . ومن المرجح أن تكون السياسة الكلية المرنة مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار . إذ تعني هذه النظرية أن صانعي السياسة يسعون إلى اتباع مسار ثابت ومستقر .

(٩) ويرى ناقدو نظرية التوقعات المنطقية أنه ليس صحيحا أن نفترض أن الناس لديهم المعرفة اللازمة ليستجيبوا بشكل متناسق لتغيرات السياسة الكلية . وعلى ذلك فإنهم يتخذون قرارا يستند إلى مبدأ الاستمرارية (ففي المستقبل تكون الاشياء مماثلة لما كانت عليه في الماضي القريب إلى حد كبير) الذي بات منتشرا وأكثر احتمالا في دنيا الواقع .

(١٠) إن التوقعات المتعلقة بمعدل التضخم عبر المستقبل تؤثر على أسعار الفائدة النقدية . لذلك فإنه خلال فترة التضخم تتضمن أسعار الفائدة علاوة تضخم . ورغم أن السياسة الكلية التوسعية قد تخفض ، مؤقتا ، سعر الفائدة النقدي فإن اتباعها باستمرار يقود إلى التضخم وارتفاع أسعار الفائدة . وتستقيم أسعار الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة في السبعينات مع هذا الرأي .

(١١) إن ادخال التوقعات في السياسة الاقتصادية الكلية يبرز الحدود المفروضة على السياسة الكلية . وتؤدي السياسة الكلية التوسعية المستمرة إلى التضخم ، دون

احداث تخفيض دائم لمعدل البطالة عن معدله العادي في الاجل الطويل ، بدرجة تتفق مع قدرة صانعي القرار على التكيف مع سياسات حفز الطلب . على أن الاعتراف بحدود السياسة الكلية يجبر الاقتصاديين على البحث بعناية أكبر عن وسائل جديدة للتعامل مع عدم الاستقرار ، والتضخم والبطالة .

طريقة التفكير الاقتصادي - اسئلة للمناقشة

١ - «لكي نحقق الهدف الذي لا يتسم بالكمال والذي يتمثل في انتاج مرتفع بدرجة تكفي لجعل معدل البطالة لا يزيد عن ٣٪ فإن الرقم القياسي للاسعار يجب أن يرتفع بنحو ٤٪ إلى ٥٪ سنوياً»(من حديث Robert, Solo, Paul Samuelson في اجتماعات الجمعية الاقتصادية الامريكية سنة ١٩٥٩) .

(أ) هل تظن أن معدل تضخم يبلغ ٤٪ أو ٥٪ يمكننا من تحقيق الهدف الذي لا يتسم بالكمال وهو تحقيق معدل بطالة ٣٪ اليوم ؟

(ب) هل يمكننا معدل تضخم ١٥٪ أو ٢٠٪ من تحقيق هذا الهدف ؟ وإذا كان ذلك صحيحا هل يمكن الابقاء على معدل البطالة البالغ ٣٪ ؟ ولماذا ؟

٢ - اكتب بأسلوبك نظرية التوقعات المنطقية . واشرح لماذا توحي نظرية التوقعات المنطقية بأن السياسة الكلية التوسعية سوف تخفض معدل البطالة ، إلى حين ، فقط .

٣ - قارن مع بيان أوجه التعارض بين نظريتي التوقعات المنطقية والتوقعات المرتبطة بالماضي . وإذا صيغت التوقعات على أساس «منطقي» وليس على أساس «التكيف مع الماضي» هل يكون الامر أسهل أم أصعب لخفض معدل التضخم دون احداث ركود اقتصادي ؟ اشرح .

٤ - «إن أسعار الفائدة المرتفعة خلال السبعينات انعكاس للسياسات النقدية الشحيحة التي اتبعها المصرف المركزية الامريكي . ولو أن هذا المصرف قد سمح بنمو نقدي أكبر قليلا ، لانخفضت أسعار الفائدة ، وتحقق نمو اقتصادي سريع» . بين لماذا توافق أو لا توافق على هذا الرأي .

٥ - إن التحليل الذي يجمله الشكل رقم ٧ ورقم ٨ يفترض توقعات تتكيف مع الماضي . فكيف تختلف النتيجة لو تكيف الناس بسرعة للتغيرات في السياسة الكلية كما توحي بذلك نظرية التوقعات المنطقية ؟

٦ ـ اشرح في ايجاز المشاكل الاقتصادية التي واجهت اقتصاد الولايات المتحدة خلال السبعينات . وكيف يفسر كل من العوامل التالية هذه المشاكل :
(أ) الكينزيون (ب) النقديون (جـ) الاقتصاديون المهتمون بجانب العرض (د) مؤيدو نظرية التوقعات المنطقية ؟ وهل هناك نقط اتفاق أساسية بين هذه الاراء البديلة ؟ اشرح .

الفصل السادس عشر
اتجاهات جديدة في السياسة الاقتصادية

الفصل السادس عشر
إتجاهات جديدة في السياسة الإقتصادية

New Directions in Macroeconamic Policy

لقد تغير أسلوب الاقتصاديين في بحث المشاكل الاقتصادية الكلية تغيرا جوهريا خلال العقد الذي انقضى . فقد مارست السبعينات مثلها في ذلك مثل الثلاثينات من هذا القرن آثارا ممتدة على الاقتصاد الكلي . ولقد تضمن تحليلنا حتى الان كثيرا من التطورات التي شهدها الفكر الاقتصادي . وفي هذا الفصل سوف نشير الى المشاكل الاقتصادية التي تواجه السياسة الكلية متخذين من الاقتصاد الامريكي مثالا على ذلك باعتباره ممثلا للاقتصاد الرأسمالي كما سنعرض السياسات البديلة للتعامل مع هذه المشاكل . على أنه لابد من الاشارة الى أن تزايد اقتناع الاقتصاديين بحدود السياستين النقدية والمالية قد أدى الى نمو اهتمامهم بدراسة القطاعات الاقتصادية الجزئية ولعلها المرة الاولى منذ الثورة الكينزية التي يتطرق فيها التحليل الجزئي الى المجالات التقليدية للاقتصاد الكلي ، ويلقى اهتماما متزايدا بين الاقتصاديين . وسوف تتطرق مناقشتنا في هذا الفصل الى عدة اقتراحات في مجال السياسة الاقتصادية الجزئية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى توظف مرتفع ، وأسعار مستقرة .

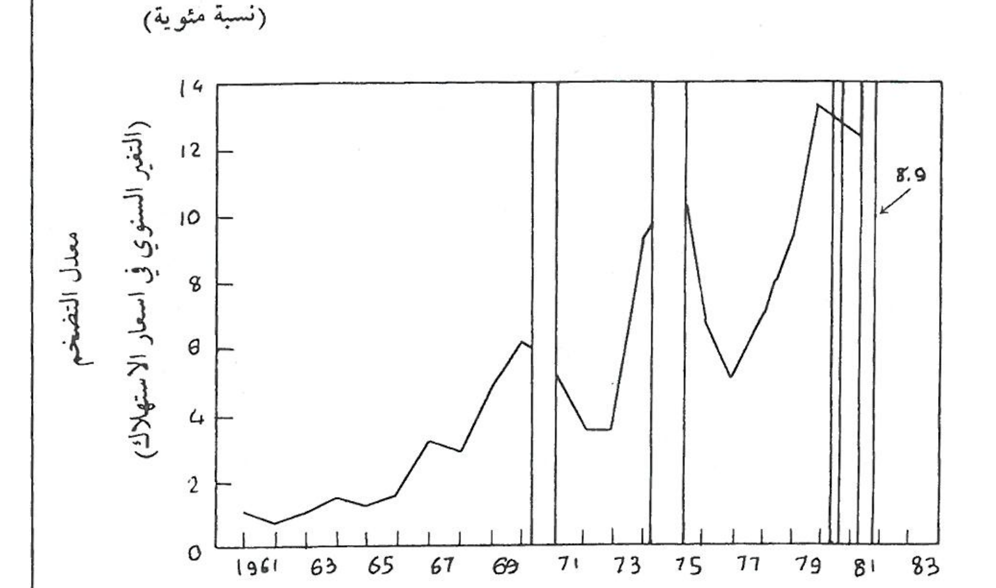
الاقتصاد الامريكي المضطرب
The Troubled U.S Economy

لقد تفاءل الاقتصاديون في بداية السبعينات حول قدرة الاقتصاد الامريكي على تحقيق نمو سريع ، ومستوى مرتفع من التوظف وأستقرار اقتصادي ولكن الواقع قد اختلف بشدة عن هذه التوقعات المتفائلة . فقد ورثت ادارة «ريجان» الذي تولى السلطة سنة ١٩٨١ اقتصاديا مضطربا . اذ واجهت هذه الادارة الجديدة خمس مشاكل رئيسية :

١) معدل التضخم . ويبين شكل رقم (١) معدل التضخم في السنوات ١٩٦٠-١٩٨١ مقدرا على أساس الرقم القياسي لاسعار المستهلك . فقد كان هذا المعدل أقل من ٢٪

شكل رقم (١) معدل التضخم المتزايد ١٩٦٠-١٩٨١

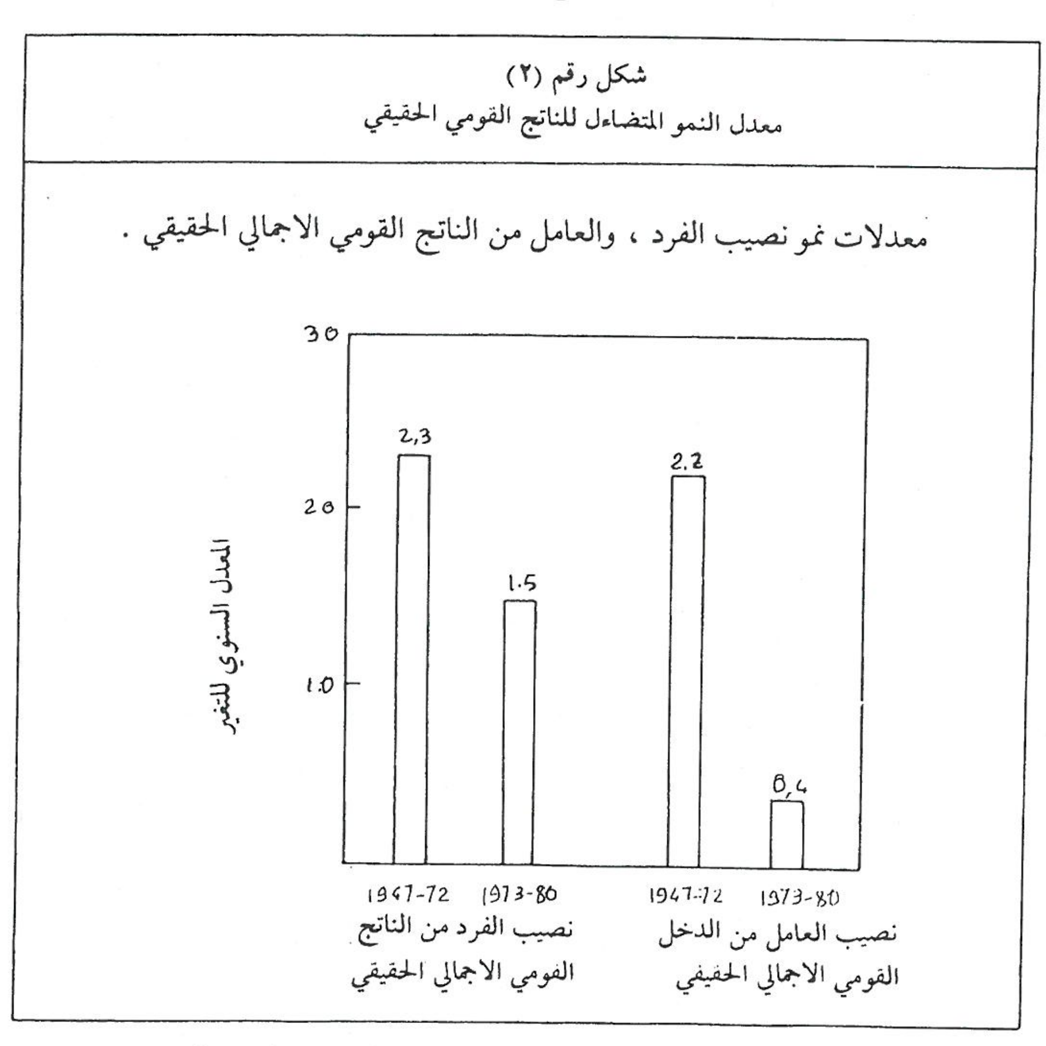
ويبين هذا الرسم تغيرات الرقم القياسي لاسعار المستهلك لكل مستهلكي الحضر من ديسمبر الى ديسمبر . وتشير المساحات المظللة الى فترات الانكماش . ويبين من هذا الشكل ان معدل التضخم كان يتصاعد بصورة لولبية منذ منتصف الستينات .



في السنوات الاولى من الستينات ثم ارتفع الى ٦٪ سنة ١٩٦٩ . وبعد ان انخفض الى نحو ٣٪ في ١٩٧١-١٩٧٢ قفز هذا المعدل الى ١٢,٥٪ خلال الانكماش التضخمي inflationary recession في ١٩٧٤-١٩٧٥ وفي سنة ١٩٧٦ انخفض هذا المعدل ثانية الى ٤,٨٪ . ومع ذلك أخذ في الارتفاع ثانية في سنة ١٩٧٧ حتى بلغ ١٣,٣٪ في سنة ١٩٧٩ و ١٢,٤٪ سنة ١٩٨٠م .

٢) ضعف النمو الاقتصادي . وفضلا عن مشكلة التضخم أتسم عقد السبعينات بضعف النمو الاقتصادي . فقد كان اداء الاقتصاد الامريكي خلال هذا العقد أسوأ العقود جميعا منذ الثلاثينات ، عند قياسه بالناتج القومي الاجمالي الحقيقي . ويبين شكل رقم (٢) بيانا لمشكلة معدل النمو . فقد نما نصيب الفرد من الناتج القومي

الحقيقي خلال ٢٥ سنة بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة بمعدل سنوي قدره ٢,٣٪ وعلى أساس من هذا المعدل يتضاعف نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي كل جيل تقريبا وهذا يعني أن كل جيل يأتي يكون من حيث الغنى ضعف الجيل الـذي سبقـه . ولـكن هذا المعـدل طويل الأجـل للنمـو قد انخفض خلال السنوات ١٩٧٣-١٩٨٠ بنحو الثلث ليصل الى ١,٥٪ فقط . ووفقا لهـذا المعـدل الابطأ يتضاعف نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي خلال جيلين تقريبا .



شكل رقم (٢)
معدل النمو المتضاءل للناتج القومي الحقيقي

ويمكننا أن نقرر أن معدل النمو الضعيف لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يؤدي الى تقدير الانكماش الاقتصادي بأقل من مستواه الفعلي ذلك أن الجيل الذي ولد في

سنوات الانتعاش التي تلت الحرب العالمية الثانية قد أنضم الى قوة العمل خلال السبعينات ، مما أدى الى نمو سريع للتوظف ونتيجة لذلك انخفض معدل نمو نصيب العامل من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣ـ١٩٨٠ الى ٤, ٠٪ فقط بعد أن كان ٢, ٢٪ خلال الفترة ١٩٤٧ـ١٩٧٢ .

ونسرع الى بيان أن معدل نمو الاقتصاد الامريكي لم يكن ضعيفا على أساس المعايير التاريخية وحدها ، ولكنه كان كذلك قياسا بمعدل النمو في الدول الصناعية الرئيسية . ويشير شكل رقم (٣) الى أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد أحتلتا أدنى مركزين بين الاقتصاديات الغربية فقد كان معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في اليابان ، وفرنسا والمانيا الغربية وكندا أعلى منه في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٠/ ١٩٨٠ فاذا نظرنا الى نمو نصيب العامل من الانتاج تصبح الصورة أشد كآبة . فقد حققت اليابان ، والمانيا الغربية ، وفرنسا معدلا لنمو نصيب العامل من الانتاج القومي الاجمالي بلغ ٣٪ أو أكثر خلال الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨٠ بينما لم تحقق الولايات المتحدة الامريكية الا معدلا قدره ٧, ٠٪ .

شكل رقم (٣)

معدلات نمو النتج القومي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي في دول مختارة خلال السنوات ١٩٧٠ـ١٩٨٠م .

الدولة	معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٠ـ١٩٨٠	معدل نمو نصيب العامل من الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٠ـ١٩٨٠
اليابان	٥	٤, ٢
المانيا الغربية	٢, ٨	٣, ١
فرنسا	٣, ٩	٣, ٥
كندا	٣, ٩	١, ٦
المملكة المتحدة	٢, ٢	٢, ٠
الولايات المتحدة	٢, ٥	٠, ٧

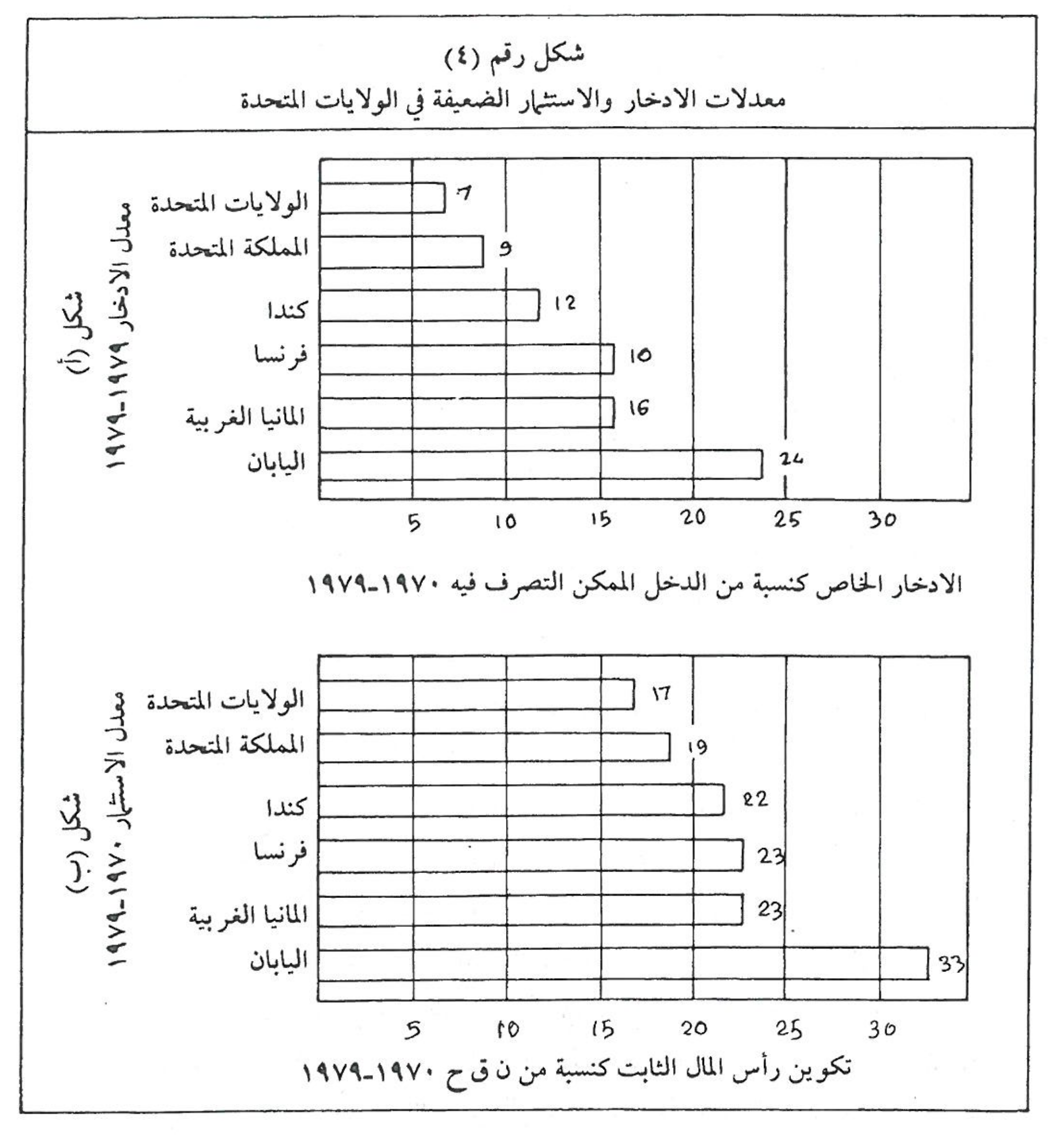
مشتقه من : International Economic Conditions: Annual Data 1961-1980, Federal Reserve Bank of St. Louis (released June 1981), and Statistical Abstract of United States- 1980, Table 1589.

٣) انخفاض معدلات الادخار والاستثمار . إن أهمية الادخار لا تخفى على أحد ، فهو يوفر الارصدة اللازمة لتمويل الاستثمار . فاذا لم يقم الناس بالادخار فلن يمكن إنجاز المشروعات الاستثمارية وليس ثمة ريب أن التكوين الرأسمالي . محدد هام للنمو الاقتصادي ولكن لماذا يؤدي المعدل المنخفض للاستثمار الى خفض معدل النمو الاقتصادي ؟ ونجيب بأن هناك سبيلين لذلك :

أولا : عندما تكون الاستثمارات الرأسمالية منخفضة ، فان طاقة المصنع والالات الحديثة التي تعمل على تنمية الانتاج بالنسبة لكل ساعة/ عمل لن تكون متاحة لعمال المستقبل . وبدون زيادة الانتاج (العرض) في كل ساعة/ عمل سوف تتجمد الاجور الحقيقية .

ثانيا : إن انخفاض معدل الاستثمار يعني أن رأس مال دولة ما يكون غير قادر على إحداث تطور تقني الا ببطء شديد وعلى ذلك فان اكتشاف أساليب حديثة لانتاج السلع وتطبيقها على نطاق واسع يأخذ وقتا طويلا في الدول التي تتسم بانخفاض معدل الاستثمار . ويترتب على ذلك بطء نمو الانتاج والدخل في هذه الدول .

ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن ضعف معدل نمو الاقتصاد الامريكي خلال السبعينات يرجع الى عدم قدرة الولايات المتحدة على تنمية «الادخار والاستثمار والتطور التقني» . ويبين شكل رقم (٤) ان معدلات الادخار والاستثمار في الولايات المتحدة تختلف كثيرا عن مثيلاتها في الدول الصناعية الرئيسية الاخرى . فقد كان معدل الادخار في الولايات المتحدة يقل عن ثلث مثيله في اليابان ، وأقل من نصف مثيله في فرنسا والمانيا الغربية . وقد أدت المعدلات المنخفضة للادخار الى فرض قيد على الارصدة المتاحة للتكوين الرأسمالي . كما كان معدل التكوين الرأسمالي في الولايات المتحدة كذلك أقل منه في كندا ، وفرنسا ، والمانيا الغربية ، واليابان (شكل ٤ـ ب) . وقد كانت معدلات الادخار والاستثمار في المملكة المتحدة وحدها تشبه الى حد ما مثيلاتها في الولايات المتحدة الامريكية . وعلى ذلك يمكن القول أن نمو الناتج القومي الاجمالي في المملكة المتحدة ، ومثيله في الولايات المتحدة الامريكية كان أقل كذلك منه في الدول الغربية التي تميزت بارتفاع معدلات الاستثمار (انظر شكل رقم ٣) .



٤) اسعار الفائدة المرتفعة وغير المستقرة . فقد اتسمت الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ بتقلب ضئيل في سعر الفائدة على أسهم الشركات ، ما بين ٢,٨٦ ـ ٤,٤٩٪ . وعلى العكس من ذلك اتسمت أسعار الفائدة بالارتفاع والتقلب الحاد في السنوات الاخيرة . فقد ارتفعت أسعار الفائدة النقدية قصيرة الاجل بشكل حاد سنة ١٩٧٤ لتصل الى ١٢٪ ثم انخفضت الى ٦٪ فقط بعد أقل من ١٢ شهرا . وفي سنة ١٩٨٠ ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الاجل الى ١٥ ـ ١٧٪ في فبراير ثم انخفضت بشكل

حاد الى ما يقرب من ٨٪ في يوليو ثم قفزت ثانية الى ١٨٪ في نهاية العام . ولم تكن الامور في سنة ١٩٨١ أحسن حالا فقد تقلبت أسعار الفائدة قصيرة الاجل ما بين ١٢٪ و٥ , ٢١٪ خلال العام وليس ثمة ريب أن هذه التقلبات واسعة النطاق في سعر الفائدة تزيد من الاخطار التي تتعرض لها الاستثمارات كما تجعل التخطيط المالي طويل الاجل أمرا مستحيلا .

٥) العجز الكبير والمستمر في الموازنة العامة ، لقد ارتفع عجز الموازنة العامة الاميركية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بشكل حاد خلال السبعينات (انظر شكل ٩ ـ الفصل ١٤) . فقد بلغ متوسط عجز الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ نحو ٤ , ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كان ٢ , ٠٪ خلال الستينات . ففيما قبل السبعينات لم يحدث عجز كبير في وقت السلم الا خلال سنة أو سنتين خلال انكماش اقتصادي حاد . ومهما يكن من أمر فإن الاقتصاد الامريكي لم يواجه عجزا سنويا كبيرا في الموازنة العامة (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) حتى منتصف السبعينات .

ولقد تولد عن اتساع نطاق عجز الموازنة العامة مشكلتان رئيسيتان ، أولهما : أن هذا العجز قد ولد ضغطا متزايدا لرفع سعر الفائدة بسبب الطلب النامي للحكومة على الارصدة المتاحة للاقراض وثانيهما : أن نمو الدين القومي قد أدى الى نمو مدفوعات الفائدة عليه .

فقد ارتفعت مدفوعات الفائدة على هذا الدين في سنة ١٩٨١ الى ٥ , ٢٪ من الناتج القومي الاجمالي بعد أن كانت ٥ , ١٪ خلال الشطر الاعظم من الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ . وليس ثمة خلاف على أن زيادة مدفوعات الفائدة على الدين القومي تتطلب من الحكومة أن تقوم إما برفع معدلات الضرائب أو بخفض الانفاق العام في مجالات اخرى .

أسلوب اقتصادي جزئي لمواجهة قضايا اقتصادية كلية

A Microeconomic Approach to Macro Economic problems

لقد علمتنا الثلاثينات من هذا القرن أن عدم كفاية الطلب قد تؤدي إلى إنكماش اقتصادي حاد ، ومستوى مرتفع من البطالة . وقد برهنت السبعينات على أن ضعف معدل النمو ، وارتفاع معدل البطالة قد ينتج عن عوامل أخرى كذلك . وبين ثنايا

البحث عن حلول لمشاكل الثمانينات سوف يلعب الاقتصاد الجزئي دورا أقوى في تشكيل السياسة الاقتصادية الكلية من ذلك الدور الذي لعبه عبر الماضي . فلقد زاد تقدير الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم بأهمية البناء الجزئي للاسواق الكلية .

فما هي مقومات هذا الاتجاه الجزئي الجديد لدراسة قضايا السياسة الكلية التقليدية ؟ يجب أولا ، ان نعطى اهتماما أكبر للحوافز واهميتها كمحددات للبطالة ، والاستثمار ، والنمو طويل الاجل ، والتضخم ، كما أن التغير في الاسعار النسبية له أهميته وأثره . فاذا لم يمكن تحقيق نمو سريع في اطار من استقرار الاسعار من خلال السياسة الكلية ، فربما تؤدي السياسات المؤثرة في دوافع الادخار ، والاستثمار ، والعمل ، والانتاج الى تحسين الصورة . كما يؤدي هذا الاتجاه الجزئي ثانياً إلى تحليل التغيبرات في مكونات الاقتصاد بشكل أكثر كفاءة . ذلك أن التغيرات في تركيب القوة العاملة وفي هيكل الصناعة ، وفي وظائف الحكومة قد يمارس آثارا على معدلات الادخار والاستثمار ، ومعدل النمو .

ومن ناحية ثالثة ، يركز الاتجاه الجزئي الجديد على أهمية الأجل الطويل ذلك أن وصفات العلاج التي تصوغها سياسة ما قد تولد آثارا ايجابية في الاجل القصير ولكنها قد تكون ذات آثار ضارة في الاجل الطويل . ولما كانت تذاكر العلاج التي تصفها السياسة الجزئية تؤثر عادة على الاقتصاد من خلال تغير الاسعار النسبية . فان صانعي القرارات لا بد أن يأخذوا وقتا كافيا ليتكيفوا مع الهيكل الجديد للحوافز . وهذا يعني ، أن اسلوب التحليل الجزئي يمثل استراتيجية طويلة الاجل . وليس مجرد علاج سريع .

ان استخدام التحليل الجزئي للمشاكل الكلية خلال الثمانينات يؤدي الى نتائج طيبة ، واقتراح عدة سياسات بديلة لذلك سوف نفحص بعض مكونات هذا الاسلوب بشكل أكثر عمقا .

أ) مقارنة بين البطالة في الثلاثينات والثمانينات

إن مشكلة البطالة في الولايات المتحدة خلال الثمانينات تختلف عنها خلال الثلاثينات . فعندما ارتفع معدل البطالة بشكل حاد ليصل الى نحو ٢٥٪ في سنة ١٩٣٣ كان أغلب من أحتسب ضمن العاطلين من القوة العاملة رجال بالغون فقدوا وظائفهم وكانت قلة من الاسر لديها شخصان يمارسان العمل . ولم يكن نظام

تعويض البطالة والفصل من العمل موجودا في الواقع . ولم تكن هناك برامج لاعانة العمال العاطلين .

أما البطالة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فتختلف بشدة وخاصة في العقد الاخير . ففي السنوات الاخيرة من السبعينات كان نحو ٥٠٪ من العمال العاطلين يبلغون من العمر أقل من ٣٥ سنة ، منهم نحو ٢٥٪ في سن المراهقة [٢] . وكان شطر هام من هؤلاء العاطلين أفراد في أسر لديها من يعملون . وقد عملت تعويضات البطالة . وبرامج المساعدات الاخرى على تخفيف آثار البطالة وخاصة على من فقدوا أعمالهم كما ان ضعف معدل النمو ، وارتفاع معدل البطالة خلال الثمانينات يختلف بشدة عن الظروف التي سادت الثلاثينات ، لذلك فانه لا مناص من انتهاج سياسة مختلفة خلال الثمانينات .

ب) علاج مشكلة الادخار ـ الاستثمار :

إن الهيكل الضريبي في الولايات المتحدة يدعم الاقتراض ويعاقب الادخار . اذ يسمح النظام الضريبي للافراد بأن يخصموا تكاليف الفائدة من دخولهم الخاضعة للضريبة . وهذا يعنى تشجيع الاقتراض بما فيه الاقتراض لشراء السلع الاستهلاكية . وعلى العكس من ذلك يخضع الجزء المدخر من الدخل للضريبة مرتين . مرة كدخل منتظم يكسبه الافراد ، ومرة أخرى عندما يحصل على فائدة وحتى « علاوة التضخم » التي يتضمنها سعر الفائدة تخضع للفائدة كما لو كانت دخلا حقيقيا وليست تصحيحا لاثر التضخم . ومثل هذا الهيكل للحوافز ـ الذي يدعم الاقتراض ، ويخضع الادخار للضريبة يعمل على زيادة طلب المستهلك على الارصدة المتاحة للاقتراض بينما يثبط الميل للادخار والاستثمار وهو هيكل تولد عن وجهة النظر الكينزية في الادخار فقد اعتقد الكينزيون الاوائل ، متأثرين بظروف الكساد العالمي ان الزيادة الكبيرة في الادخار وعدم كفاية الطلب الاستهلاكي يهدد دائما الرخاء الاقتصادي وهذا يعني أن دور الادخار كمصدر للاموال اللازمة للتكوين الرأسمالي لم يحظ باهتمام كاف بشكل عام .

أما في ظل الظروف الاقتصادية الحالية فان الزيادة الكبيرة في الادخار لا تمثل مشكلة . فلو أن دولة مثل الولايات المتحدة أرادت أن ترفع معدل نموها الاقتصادي

٢ ـ كان ٤٨,٧ من جملة الاشخاص العاطلين سنة ١٩٧٩ بين سن ١٦و٢٤ سنة ، و٢٦٪ منهم في سن المراهقة .

الآخد في الانخفاض فإنها وفقاً لرأي كثير من الاقتصاديين يجب أن تزيد كلا من الادخار والاستثمار .

ولكن كيف يمكن للسياسة الاقتصادية أن تشجع الادخار والتكوين الرأسمالي ؟ . . ان الاجابة على هذا السؤال في ظل التحليل الاقتصادي الجزئي هي احداث تغيير في الاسعار النسبية بشكل يجعل الادخار والاستثمار أكثر اغراء بالنسبة للاقتراض والاستهلاك الجاري . وهناك عدة اختيارات لتحقيق ذلك . ومثال ذلك ، اعفاء الدخل الذي تولده المدخرات من الضريبة كليا او جزئيا . ويمكن أن يسمح للافراد بخصم الزيادة في مدخراتهم (الى حدود معينة) من الدخل الخاضع للضريبة . ومثل هذه الحوافز سوف تدفع الافراد الى زيادة الارصدة المتاحة للاقراض وعدم تشجيعهم على الاقتراض لتمويل الاستهلاك الجاري ويترتب على ذلك انخفاض سعر الفائدة وهذه السياسة ، وخاصة اذا صاحبها انخفاض القروض الحكومية ، سوف تشجع التكوين الرأسمالي . كما يمكن ، أيضا معاملة رأس المال ودخل المنشآت معاملة ضريبية تفضيلية . اذ يمكن خفض معدلات الضريبة على الشركات . ويمكن للحكومة أن تعتمد اكثر على ضرائب الاستهلاك بينما تخفض الضرائب على دخول الاشخاص ومنشآت الاعمال . ولا يخفى أن كل هذه الاجراءات تؤثر على الاسعار النسبية بشكل يحفز الادخار ، ويخفض أسعار الفائدة ويرفع معدلات التكوين الرأسمالي .

وليس ثمة ريب أن معدل الاستثمار (والادخار) المنخفض لا يستقيم مع معدل النمو المرتفع . وذلك أنه إذا أردنا رفع معدل النمو ـ أن نرفع معدل انتاجية القوة العاملة ـ فلا مناص من رفع معدل الاستثمار . أما إذا انخفض معدل الاستثمار فليست هناك نتيجة سوى ضعف معدل النمو .

ج) ربط السندات الحكومية بالرقم القياسي للاسعار

Indexing of Government Bonds

لقد ارتفعت تكلفة الفائدة على الدين القومي في الولايات المتحدة من ٣١ مليار دولار في السنة المالية ١٩٧٥ الى ٩٩ مليار دولار سنة ١٩٨٢ وتمثل مدفوعات الفائدة الان ٢,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي بعد أن كانت ١,٥٪ في منتصف السبعينات . والسبب الرئيسي لهذه الزيادة في تكلفة الفائدة هو أسعار الفائدة النقدية العالية التي تعكس معدلا عاليا متوقعا للتضخم .

ففي بداية السبعينات كانت أسعار الفائدة منخفضة لذلك توقع الناس استقرار الاسعار نسبيا . وعندما ارتفع معدل التضخم استفادت الحكومة لانها دفعت لحاملي سنداتها دولارات انخفضت قوتها الشرائية . والواقع أن حاملي السندات الحكومية قد تلقوا لعدة سنوات أسعار فائدة حقيقية سالبة بسبب ارتفاع المعدل السنوي للتضخم عن عائد الفائدة . وعلى العكس من ذلك حصلت الحكومة الاتحادية على مكاسب قدرية رغم أن سياستها كانت السبب الاساسي لهذه المشكلة . ومن الطبيعي أن هذه المكاسب كانت قصيرة الاجل . ذلك أنه حين تمكن حاملو السندات من توقع معدلات التضخم المرتفعة قاموا بطلب أسعار فائدة مرتفعة .

وتأخذ العملية الاتجاه العكسي عندما تبادر الحكومة الى خفض معدل التضخم . ذلك أن حاملي السندات الذين يحصلون على أسعار فائدة تقدية عالية بسبب ارتفاع المعدل المتوقع للتضخم سوف يحصلون على أرباح قدرية لان معدل التضخم قد أصبح أدنى مما كان متوقعا . وفي نفس الوقت يزداد عبء الفائدة على الدين ، إذ تدفع الحكومة أسعار فائدة حقيقية عالية مع انخفاض معدل التضخم . والحقيقة أن هذا العبء النامي للفائدة يضعف من قدرة الحكومة على تحقيق استقرار الاسعار . ذلك أنها قد تتحول ثانية الى انتهاج سياسة توسعية .

ولا يخفى أن قيام الحكومة بربط سنداتها بالرقم القياس للاسعار يمكن أن يمنع هذه الاثار التي تؤثر سلبيا على الانتاجية والدوائر الخبيثة التي تترتب على ذلك . وهذه السندات المرتبطة بالرقم القياسي للاسعار سوف تدفع الفائدة الحقيقية السوقية مضافا اليها المعدل السنوي للتضخم . وعلى سبيل المثال فان سندا ما من هذه السندات يدر فائدة حقيقية قدرها ٥٪ سوف يدر لحامله ٥٪ لو أن الاسعار بقيت مستقرة ، و١٠٪ لو أن المعدل السنوي للتضخم كان ٥٪ و١٥٪ لو أن المعدل السنوي للتضخم كان ١٠٪ وهكذا . وسوف يخضع الدخل من الفائدة الحقيقية فقط للضريبة حيث أن التغير مع الرقم القياسي للاسعار يعكس فقط التضخم وليس دخلا اضافيا .

ولربط السندات الحكومية بالرقم القياسي للاسعار ميزتان أساسيتان . تتمثل الاولى في خفض مدفوعات الفائدة كلما انخفض معدل التضخم . وتتمثل الثانية في أن سياسة الحكومة سوف تتجه الى تحقيق استقرار الاسعار وعدم تشجيع الحكومة على الاخذ بسياسات توسعية . فاذا قامت الحكومة بخفض معدل التضخم فسوف

تحقق مكسبا فوريا في صورة انخفاض مدفوعات الفائدة . وبالمثل سوف تعاقب الحكومة نفسها حين ترفع معدل التضخم . في صورة رفع مدفوعات الفائدة النقدية لحاملي السندات . وهذا يعنى أن الحكومة تكون غير قادرة تحقيق مكاسب قدرية قصيرة الاجل من خلال رفع معدل التضخم عن المستوى السابق المتوقع وهذا يعني أن ربط السندات بالرقم القياسي للأسعار سوف يجعل الحكومة لمتزمة بانتهاج سياسة غير تضخمية .

د) الاثار الجانبية للتغيرات السكانية

يبين التحليل الجزئي أن التغيرات السكانية يمكن ان تؤثر بشدة على الادخار ، والبطالة ، ونمو الدخل الحقيقي وهناك من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن التغيرات السكانية الحديثة ، في الولايات المتحدة مثلا ، قد مارست آثارا على مستوى اداء الاقتصاد الامريكي خلال السبعينات . كما أن تحليل التغيرات المستمرة في التركيب العمري للسكان خلال الثمانينات سوف يزيد من القدرة على فهم ما سوف يحدث خلال الثمانينات .

ويبين شكل رقم (٥) التغيرات السكانية خلال السبعينات ومنه يتضح أن هناك زيادة كبيرة في الفئة العمرية ١٨ ـ ٣٤ والتي يتركز فيها الباحثون عن الاعمال ، الراغبون في تغيير المهنة وليس ثمة ريب أن تضخم هذه الفئة العمرية قد زاد من المعدل العادي للبطالة خلال السبعينات . فالعمال في المجموعات العمرية الاقل من ٣٥ سنة ليسوا ذوي خبرة وغير منتجين نسبيا في هذه المرحلة المهنية . لذلك فان نمو الدخل الفردي الحقيقي ينخفض عندما يمثل العمال الشبان نسبة متزايدة من جملة قوة العمل وقد كان هذا حقيقة ما حدث خلال السبعينات .

وهناك ايضا من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد ان العوامل السكانية قد مارست أثار سلبية على معدل الادخار خلال السبعينات في الولايات المتحدة الاميريكية . ففضلا عن الفئة العمرية ١٨ ـ ٣٤ فان عدد الناس في سن ٦٥ سنة فأكثر قد نمت أيضا بسرعة وهناك من الاسباب ما يؤدي الى الاعتقاد بأن الناس في هاتين الفئتين من العمر يتسمون بانخفاض معدل الادخار [٣] فالشباب يقترضون غالبا لتأثيث منازلهم

---

٣ ـ للحصول على معلومات اضافية في هذا الموضوع انظر مناقشة نظرية دورة الحياة والادخار والاستثمار (فصل ٨) .

ويدخرون نسبة ضئيلة من دخولهم المنخفضة نسبيا . أما كبار السن فانهم يسحبون من مدخراتهم السابقة بشكل عام لمواجهة النفقات الحالية لحياتهم . وعلى العكس من ذلك ، لقد نمت الفئة العمرية ٣٥ ـ ٥٤ ببطء شديد خلال السبعينات وهي الفئة التي تدخر عادة نسبة كبيرة من الدخل الجاري . وقد شاركت هذه الاتجاهات السكانية في ضعف معدل الادخار في الولايات المتحدة خلال السبعينات .

شكل رقم (٥)

التركيب العمري المتغير لسكان الولايات المتحدة

١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ و ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠

العمر	نسبة التغير في فئات السكان	
	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٩٠
أقل من ١٥	ـ١٣,٨	١٠,٦
١٥ ـ ١٧	٣,٤	ـ ١ر٢٠
١٨ ـ ٢٤	٢٢,٥	ـ١٤,٦
٢٥ ـ ٣٤	٤٥,٤	١٣,٥
٣٥ ـ ٤٤	١١,٣	٤٢,٤
٤٥ ـ ٥٤	ـ٢,٢	١١,٥
٥٥ ـ ٦٤	١٤,٠	ـ١,٩
اكثر من ٦٥	٢٥,٦	١٩,٦

المصدر : U.S. Bureau of the Census.

وسوف يتغير الوضع كثيرا في نهاية الثمانينات . فكما يبين من شكل رقم (٥) سوف يتحقق انخفاض في عدد الناس في فئة العمر ١٥ ـ ٢٤ بينما تحدث زيادة معتدلة في فئة العمر ٢٥ ـ ٣٤ . وسوف تحدث زيادة كبيرة خلال الثمانينات في الفئة العمرية ٣٥ ـ ٤٤ حيث يسود استقرار في أنماط التوظف عادة . وحيث أن هذه الفئة تتميز بالخبرة المهنية فان دخولها ستنمو بسرعة . ووفقا لمنطق النظرية الاقتصادية سوف تعمل هذه الاتجاهات السكانية على خفض المعدل العادي للبطالة كما تشارك في رفع معدل نمو الدخل الحقيقي . والواقع أن الانخفاض الحاد في عدد العمال الذين يقل عمرهم عن ٢٥ سنة سيجعل الولايات المتحدة تواجه نقصا في العمال غير المهرة في نهاية

الثمانينات . وهذه التغيرات في الانماط السكانية سيؤدي إلى زيادة الطلب على المعدات الرأسمالية الموفرة للعمل حيث يسعى المنتجون إلى احلال رأس المال محل العمل غير الماهر الذي تتزايد ندرته . ومن الواضح أن هذا عكس الاتجاه الذي كان قائما خلال السبعينات .

وسوف تفرز الاتجاهات السكانية أثرا ايجابيا على معدل الادخار خلال الثمانينات . ذلك أن انخفاض عدد الأفراد صغار السن وزيادة عدد الناس متوسطي العمر سوف يدفع معدل الادخار إلى أعلى .

وجملة القول هي أن هناك من الأسباب القوية ما يدعو إلى توقع أن نضوج القوة العاملة في الولايات المتحدة ونموها الاكثر تدرجا خلال الثمانينات سوف يخفض معدل البطالة ويولد أثرا إيجابيا على الادخار ، والاستثمار ونمو الدخل الحقيقي .

هـ) التوظف وتعويض البطالة

تستهدف نظم تعويض البطالة تخفيف وقع مشاكلها على العمال . ومع أن هذه النظم مرغوب فيها إلا أنها تخفض تكلفة الفرصة البديلة للبحث عن عمل ، ووقت الفراغ ، والأنشطة غير المنتجة ، واستمرار البطالة . لذلك ، فإن التعارض بين المستويات المرتفعة للمزايا والمعدلات المنخفضة للبطالة لا يثير الدهشة وعلى سبيل المثال يسبب نظام تعويض البطالة في الولايات المتحدة ارتفاع معدل البطالة لسببين :

١ - لانه يخفض إلى حد كبير ، بل يؤدي في بعض الحالات إلى الغاء التكلفة الشخصية للبطالة .

٢ - يعتبر تعويض البطالة اعانة لاصحاب الاعمال الذين يقدمون فرص عمل موسمية أو غير مستقرة . ذلك أن العمال سيرفضون العمل لدى هؤلاء اذا لم يتمكنوا من الحصول على هذا التعويض خلال فترات البطالة . لذلك فإن هذا النظام يجعل فرص العمل الموسمية أو العرضية أكثر إغراء . ويترتب على ذلك زيادة البطالة لان رجال الاعمال سوف يطبقون اساليب انتاجية ونظم عمل تعتمد كثيرا على العمال الموسميين .

ان هناك بعض الشك في ان هذا النظام يزيد من معدل البطالة في الولايات المتحدة ومن ثم يخفض العرض الكلي . ويعتقد أغلب الباحثين أن معدل البطالة في الاجل الطويل قد ارتفع ما بين ٠,٥٪ و١٪ عما كان يمكن أن يكون عليه لو أمكن القضاء على الاثار السلبية لهذا النظام . وحيث أن نظام تعويض البطالة قد أصبح

يغطي أكثر من ٨٠٪ من القوة العاملة حاليا بعد أن كان يغطي ٥٦٪ فقط سنة ١٩٦٠ ، فإن أثر هذا النظام على المعدل العادي للبطالة قد يكون أثرا ناميا .

ولكن كيف يمكن اصلاح نظام تعويض البطالة دون تخفيض اهدافه الانسانية ؟ . هناك عدة سياسات بديلة لتحقيق ذلك . فيمكن مثلا تشغيل العمال الذين لا يعملون لمدة معينة ، ثلاثة اشهر مثلا في وظائف متاحة (بما فيها القطاع العام) تعطيهم أجوراً تعادل تعويض البطالة . كما يمكن تعديل هيكل الحوافز الضريبية بحيث يخضع تعويض البطالة للضريبة ويؤدي ذلك إلى :

١) توفير حافز قوي لقبول العمال العاطلين لفرص العمل المتاحة ، لأن الدخل المكتسب وتعويض البطالة (وليس الاول فقط) يخضعان للضريبة .

٢) أن يتحمل الناس ذوي الدخل السنوي المتساوي نفس العبء الضريبي . ذلك أن إعفاء تعويض البطالة من الضريبة يعنى انخفاض حصيلة الضريبة مع تزايد نسبة الدخل التي تدفع في صورة تعويض بطالة .

و) التعامل مع البطالة بين الشباب

لقد كان نحو ٥٠٪ من العاطلين في الولايات المتحدة من العمال الذين تقل اعمارهم عن ٢٥ سنة في بداية الثمانينات وقد بلغ معدل البطالة بين المراهقين نحو ٢,٥ مثلا لمعدل البطالة بين الكبار . وكان معدل البطالة بين المراهقين السود أشد قوة وحدة . فقد ارتفع هذا المعدل بينهم إلى ٣٥,٨٪ سنة ١٩٨٠ بينما كان المعدل العام ٧ر١٪ .

على أنه يجب أن ندرك أن شباب العمال لا زال في مرحلة تقرير المهنة التي يرغبها . ومدى ما يحتاجه من تعليم ، لذلك يترددون بين الاعمال وفرص التعليم أكثر من العمال الأكبر سناً لذلك يرتفع معدل البطالة بين العمال في سن الشباب . ومع ذلك فان كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون أن هناك عوامل اخرى تشارك في صنع الفارق الواسع بين معدلات البطالة بين هؤلاء الشباب والعمال الاكبر سنا . على أن تجربة بعض الدول ، وخاصة المانيا الغربية وبريطانيا تشير إلى إمكانية تجنب المعدلات العالية للبطالة بين شباب العمال . ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

١) عدم تطبيق الحد الادنى القانوني للاجور . ذلك أن كثيرا من شباب العمال يبحثون عن طريق إلى عمل جيد في المستقبل . وهذا هو السبب في اختيار أغلبهم الالتحاق بالتعليم الرسمي . ومع ذلك فان التدريب ورفع مستوى الخبرة يمكن أن يكون سبيلا إلى النجاح في المستقبل . ويمكن تحقيق ذلك من

خلال العمل ، ولكن الامر مكلف بالنسبة لصاحب العمل ، بسبب التزامه بدفع الحد الادنى للاجور الذي يقرره القانون في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتدريب هؤلاء الشباب وتنمية خبراتهم .

٢) عمل منح تعليمية لشباب العمال . ويتم ذلك من خلال عدة سبل . فيمكن تقديم إعانات شهرية بالاضافة إلى مزايا أجرية يدفعها أصحاب الاعمال لهؤلاء الشباب اثناء العمل وفي نطاق هذه الخطة يمكن للعامل أن يجمع بين الاجر الجاري والتدريب من خلال العمل بالصورة التي يفضلها . كما يمكن توفير أعمال للطلاب تتطلب تدريبا مصدقا عليه . ويمكن اعطاء الاولوية لبعض الاعمال الحرفية الاساسية . وليس يخفى أن الهدف طويل الاجل لذلك هو تحسين نوعية القوة العاملة . وكمية ونوعية الانتاج ومن ثم يمكن تنمية الانتاج بدون تضخم .

برنامج «ريجان» The Reagan program

لقد جاءت ادارة « ريجان » إلى السلطة وسط عاصفة من عدم الرضى عن الظروف الاقتصادية . ولقد تصورت هذه الادارة ان هذه الظروف السيئة هي محصلة سياسات فاشلة حدثت في الماضي . ووضعت هذه الادارة برنامجا لاعادة الاقتصاد الامريكي إلى الطريق الصحيح ويعتمد هذا البرنامج لانعاش الاقتصاد الامريكي على أربعة عناصر أساسية :

(١) ابطاء النمو النقدي .
(٢) خفض معدلات الضرائب .
(٣) خفض معدل انفاق الحكومة الاتحادية .
(٤) اعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي .

أ) نمو نقدي بطيء ومستقر

لقد قررت ادارة «ريجان» تحقيق خفض تدريجي في كمية النقود بهدف خفض معدل التضخم ، وخفض أسعار الفائدة . وقد اتفقت هذه السياسة مع رغبة المصرف المركزي «مصرف الاتحاد الفيدرالي» في خفض كمية النقود والواقع أن هذا المصرف قد قام بعد تولي الادارة الجديدة للسلطة مباشرة بخفض معدلات النمو النقدي المستهدفة لكمية النقود « ن١ » بمقدار $\frac{1}{2}$ ٪ في السنة لكل من سنة ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وقد توقع هذا المصرف أن يستمر خفض معدل النمو النقدي حتى ينخفض معدل نمو « ن١ » إلى ٣٪ وهو

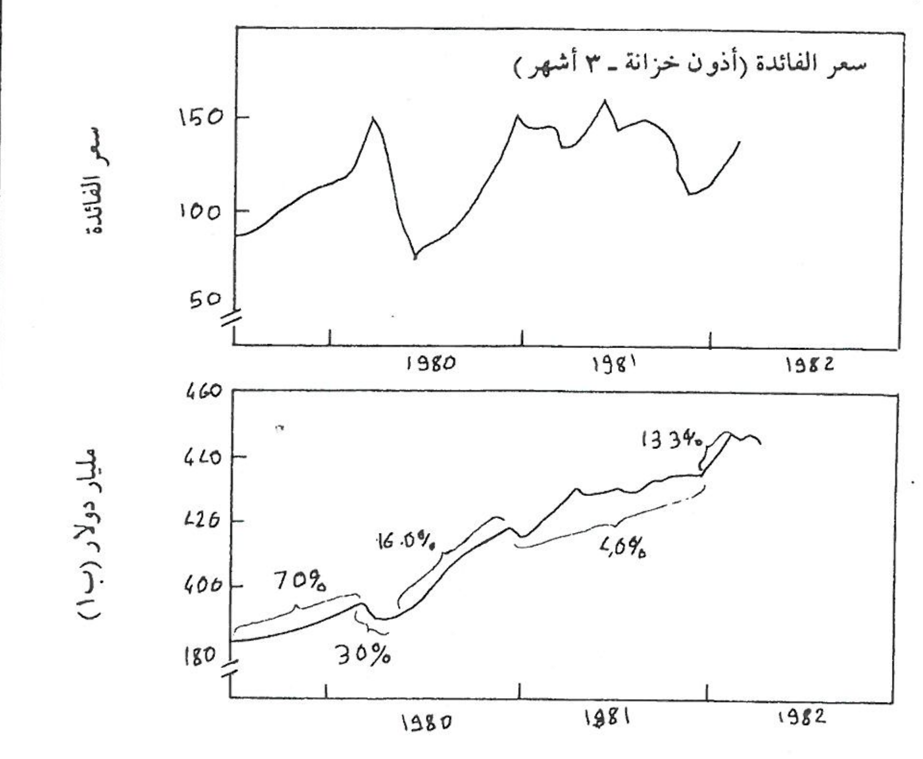
يساوي تقريباً معدل نمو الاقتصاد في الاجل الطويل .

والواقع أن سياسة المصرف المركزي في السنوات الاخيرة قد أفسحت مجالاً كبيراً لتحقيق سياسة الاستقرار . ففي اكتوبر ١٩٧٩ أعلن أنه سوف يركز على السيطرة على كمية النقود أكثر من أسعار الفائدة . ومع ذلك فإن شكل رقم (٦) يبين أن النمو النقدي غير المستقر كان سمة للسياسة النقدية . فقد صاحب النمو النقدي ارتفاع في أسعار الفائدة النقدية ، كما أن أسعار الفائدة المنخفضة قد صاحبت انكماش العرض النقدي خلال الفترة المنتهية لسنة ١٩٧٩ .

شكل رقم (٦)

عدم الاستقرار النقدي وأسعار الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة النقدية قصيرة الاجل في السنوات الاخيرة بشدة عندما نما عرض النقود بسرعة . كما انخفضت أسعار الفائدة النقدية قصيرة الاجل مع الانكماش النقدي .



وتجدر الاشارة إلى أنه رغم أن معدل النمو النقدي كان معتدلاً بعد يناير سنة ١٩٨١ فإن السياسة النقدية قد تميزت بعدم استقرار قصير الاجل . كما تأثرت أسعار الفائدة كثيراً تبعاً لذلك .

وقد كان الانكماش النقدي في سنة ١٩٨١ سلاحاً فعالاً ضد التضخم فقد كان معدل التضخم سنة ١٩٨١ نحو ٨,٩٪ بعد أن كان ١٢,٤٪ سنة ١٩٨٠ و ١٣,٣٪ سنة ١٩٧٩ . ومع ذلك وكما تقرر نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي حول منحنيات فيلبس ، صاحب انخفاض معدل التضخم ارتفاع في معدل البطالة وانكماش اقتصادي . ولقد ارتفع معدل البطالة بشدة سنة ١٩٨١ ليصل إلى أكثر من ٩٪ بعد أن كان ٧٪ في السنوات السابقة .

ب) السياسة الضريبية :

إن ارتفاع معدلات الضرائب خلال السبعينات هي التي أدت في زعم الادارة الجديدة إلى حدوث الركود التضخمي Stagflation ووفقاً لهذا الزعم فقد أدى ارتفاع المعدلات الحدية للضرائب إلى ضعف الدافع إلى العمل ، والادخار ، والاستثمار لدى الأفراد كما شجعهم على تحويل موارد كثيرة إلى أنشطة لا تخضع للضريبة . ونتيجة لذلك نما العرض بمعدل شديد البطء ، بينما أدت سياسات حفز الطلب إلى التأثير المباشر على مستوى الاسعار في الأجل الطويل على الاقل .

لذلك ، وجدت هذه الادارة أن علاج المشكلة الاقتصادية يتطلب خفض معدلات الضرائب ، والسماح بتعجيل الاهلاك للاصول الرأسمالية وتوفير الحوافز المناسبة للادخار ، وربط الشرائح الخاضعة للضريبة ، والاعفاءات الشخصية بالرقم القياسي للاسعار (بالتضخم) . وهذا يعني أن التضخم لا يدفع الممولين الذين لم يتغير دخلهم الحقيقي (ولكن الدخل النقدي قد ارتفع) في شرائح ضريبية أعلى ومن ثم يزيد أعباءهم الضريبية .

جـ) سياسة الموازنة

لقد كانت زيادة النفقات الاتحادية خلال السبعينات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في اعتقاد الادارة الجديدة هي أحد الاسباب الرئيسية التي أدت إلى الركود التضخمي في السبعينات . لذلك رأت هذه الادارة أنه لامناص من تحقيق خفض في معدل نمو هذه النفقات .

د) اعادة التنظيم :

إن تنظيم الحكومة للنشاط الاقتصادي قد نما بسرعة في السنوات الاخيرة ومع ذلك يجب أن نشير إلى أن عملية التنظيم عملية عالية التكاليف ـ إذ تتطلب قوة عاملة اضافية ، ووقتاً وجهداً ـ يتحملها دافعو الضرائب . وفضلاً عن ذلك فإن المنتجين في أية صناعة يتم تنظيمها لا بد أن يلتزموا بقواعد التنظيم وأن يقدموا الدليل للحكومة على ذلك . وهذا يتطلب وقتاً وجهداً لاستيفاء نماذج معينة واجراء الاختبارات الضرورية ، وبشكل عام تقديم البيانات اللازمة للهيئة القائمة بعملية التنظيم .

ولكن هل تستحق عملية اعادة التنظيم ما ينفق عليها ؟ والواقع أنه عندما تزيد المنافع التي تحققها هذه العملية عن نفقاتها ، تكون الاجابة بالايجاب . ولكن عندما تزيد النفقات عن منافع هذه العملية ، فسوف يترتب عليها عدم كفاءة اقتصادية وانخفاض في العرض الكلي .

أثر برنامج «ريجان» على الاقتصاد

The Reagan Program- Its Impact on The Economy

قد نتساءل : هل يمكن لهذا البرامج أن يواجه الركود التضخمي ، وعدم الاستقرار ، وأسعار الفائدة المرتفعة ؟ الواقع أن هذا البرنامج قد يكون ايجابياً إلى حد ما . فخفض معدل النمو النقدي سوف يؤدي إلى خفض معدل التضخم ومعدلات الفائدة النقدية ذلك أن أغلب الاقتصاديين يعتقدون أن أسعار الفائدة النقدية المرتفعة خلال ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ كانت نتيجة لارتفاع معدل التضخم وعلى ذلك ، وكما يوضح شكل رقم (٦) فإن التوسع النقدي لن يخفض أسعار الفائدة . وذلك لأن الآراء التي تقرر أن زيادة النمو النقدي تخفض أسعار الفائدة تتجاهل التكيف السريع للاسواق المالية عندما يؤدي التوسع النقدي إلى توقع ارتفاع معدلات التضخم .

إن انخفاض النمو النقدي في الاجل القصير سوف يؤدي إلى انخفاض عارض في الانتاج . كما يسبب ارتفاعاً في معدل البطالة ومع ذلك فإن الانكماش النقدي التدريجي ، لن يؤدي إلى انكماش طويل الامد . والثقة هنا لها أهميتها أيضاً . فلو أن السلطة النقدية والادارة قد أعلنتا أن السياسة النقدية سوف تكون مقيدة باستمرار فإن الاسواق سوف تتكيف مع ذلك بسرعة وسوف تتضاءل الاثار السلبية قصيرة الاجل

للسياسة النقدية المقيدة إلى أدنى الحدود ، ويتوافر أساس قوي للنمو الاقتصادي بدون تضخم .

وبينما تعمل السياسة النقدية على خفض معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ، فإن عجز الموازنة يتزايد . ولنتذكر أن الانكماش يساعد على خلق عجز الموازنة العامة من خلال خفض الايرادات الضريبية وفي نفس الوقت زيادة الانفاق في صورة تعويضات البطالة والبرامج الاجتماعية الاخرى . ولكن هل يمكن زيادة الضرائب لخفض قيمة العجز في الموازنة العامة ؟ والاجابة بالنفي وفقاً لرأي الكينزيين ، وكذلك نظرية العرض ، وتاريخياً كان ارتفاع الضرائب خلال الكساد غير فعال وفي بعض الحالات كان مدمراً .

ومن وجهة النظر السياسية ليست هناك طريقة سهلة لخفض العجز في الموازنة الاتحادية في الولايات المتحدة . ويمكن القول أن هناك ثلاث اختيارات أساسية :

(١) خفض نفقات الدفاع التي تقتطع نسبة كبيرة من الموازنة .

(٢) خفض النفقات الاجتماعية المقررة بقوانين سابقة .

(٣) زيادة الضرائب .

وبدون خفض نفقات الدفاع ، وخفض المزايا الاجتماعية المقررة بقوانين سابقة أو رفع معدلات الضرائب (أو الجمع بينها) فإنه يستحيل خفض عجز الموازنة العامة بشكل ملموس .

مشاكل تواجه سياسة «ريجان» ـ ملخص

اثار بعض أعضاء ادارة «ريجان» المؤيدين لنظرية العرض في نقاش سياسي حول سياسة «ريجان» الضريبية أن هذه السياسة سوف تحفز الاقتصاد بقوة بحيث يستطيع أن يتوسع في نفقات الدفاع ، وأن يحتفظ بالمستوى الحقيقي للنفقات التحويلية كما هو ، وأن يحقق توازن الموازنة . ويتحقق هذا حتى في ظل سياسة نقدية مقيدة تخفض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي النقدي . وهناك من الاسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الاهداف غير متماسكة ، وأن النتائج التي يتوقعها خبراء الاستراتيجيات في ادارة «ريجان» لن يمكن تحقيقها .

(١) إن خفض الضرائب لن يخفض المعدلات الحدية للضرائب على الدخول الحقيقية إن معدلات الضرائب سوف تكون خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ أدنى منها في غياب خطة

«ريجان» ومع ذلك فإنها ستكون نفس المعدلات في سنة ١٩٨٠ أو أعلى منها . وعلى ذلك فإن خفض ادارة ريجان للضرائب سوف تلغي فقط الزيادة في الضرائب كجزء من الدخل عندما يؤدي التضخم إلى دفع الافراد ذوي الدخل الحقيقي الثابت ، ولكن دخولهم النقدية أكبر ، إلى شرائح ضريبية أعلى . كما تلغى ضرائب الضمان الاجتماعي المرتفعة .

ويبين شكل رقم (٧) هذه النقطة . ويتضمن هذا الجدول المعدلات المتوسطة والحدية للضرائب على الدخل في السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ لاسرة تتكون من أربعة أشخاص منهم اثنان يكسبان دخلاً . ولنفرض أن الشخص الثاني يحصل على أجر يعادل نصف ما يحصل عليه الاول . وتشمل معدلات الضرائب الضريبية الاتحادية على الدخل الفردي والضريبة على المرتبات (نصيب العامل فقط) والبيانات الموجودة بالجداول عن عدة مستويات للدخل تتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ دولار و ٨٠٠٠٠ دولار (بدولارات سنة ١٩٨٠) .

ويمكن القول بشكل عام أن المعدلات الضريبية المتوسطة لسنة ١٩٨٢ كانت أعلى قليلاً عنها في سنة ١٩٨٠ وأعلى كثيراً عنها سنة ١٩٧٧ . وصورة المعدلات الحدية تشبه هذه الصورة تقريباً .

إن المعدلات الحدية للضرائب على الدخول الموحدة ٢٠٠٠٠ دولار ، ٤٠٠٠٠ دولار ، ٦٠٠٠٠ دولار ، ٨٠٠٠٠ دولار (بدولارات سنة ١٩٨٠) كانت سنة ١٩٨٢ أعلى منها في سنة ١٩٨٠ . وفي كل الحالات كانت معدلات سنة ١٩٨٢ أعلى كثيراً من المعدلات الحدية المقابلة سنة ١٩٧٧ . وإذا فرضنا أن التشريع الضريبي لن يتغير فإنه بحلول سنة ١٩٨٤ ستختلف قليلاً فقط . إن المعدل المتوسط للضريبة الاتحادية على الايرادات سيكون في سنة ١٩٨٤ أدنى إلى حد ما من المعدلات المماثلة سنة ١٩٨٠ على الدخل الذي يزيد على ٤٠٠٠٠ دولار ، ولكنه يكون أعلى كثيراً عن مثيله على نفس الدخل الحقيقي في سنة ١٩٧٧ . وبشكل عام ، تتشابه ، غالباً المعدلات الضريبية الحدية في سنة ١٩٨٤ مع مثيلاتها في سنة ١٩٨٠ ولكنها تزيد كثيراً من المعدلات المماثلة في سنة ١٩٧٧ .

ومن وجهة نظر العرض تعد البيانات التي يتضمنها شكل رقم (٧) بالغة الاهمية . ذلك أنه ما دامت المعدلات الضريبية الحدية لم تكون أدنى ، فليس هناك من الاسباب ما يدعو إلى توقع أي أثر قوي على جانب العرض بفعل التغيرات الضريبية التي تحدث خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ م .

شكل رقم (٧)
المعدلات الضريبية المتوسطة والحدية لاسرة مكونة من أربعة أفراد يعمل منهم اثنان* .

الدخل الاجمالي معدل على أساس (١٩٨٠)	المعدل المتوسط للضريبة (٪)			
	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤
٢٠٠٠٠	١٠,٥٧	١١,٢٧	١٣,٣٦	١٣,١٣
٤٠٠٠٠	١٦,١٣	١٩,٠٠	١٩,٥٣	١٨,٧٨
٦٠٠٠٠	١٩,٦٢	٢٣,٢٩	٢٣,٥٦	٢٣,٢٦
٨٠٠٠٠	٢٣,٢٣	٢٧,١٠	٢٦,٨٧	٢٥,٠٧
	المعدلات الحدية للضرائب (٪)			
٢٠٠٠٠	٢٤,٨٥	٢٤,١٣	٢٥,٧	٢٤,٧
٤٠٠٠٠	٣٣,٨٥	٣٨,١٣	٣٩,٧	٣٩,٧
٦٠٠٠٠	٤١,٨٥	٤٩,١٣	٥٠,٧	٤٤,٧
٨٠٠٠٠	٤٥,٠٠	٤٩,٠٠	٥٥,٧	٤٨,٧

* تتعلق البيانات هنا بالدخل الشخصي الاتحادي ، والالتزامات الضريبية المتعلقة بالضمان الاجتماعي . وتستند الحسابات على الفروض التالية : ان الزوجين يسجلان دخلهما المشترك في ملف واحد ، وان كل الدخل مكتسب كما أن الشخص الثاني يحصل على ٥٠٪ من الأجر الذي يحصل عليه الشخص الاول ، وأن دافعي الضريبة يحصلون على اعفاء قدرة ٢٣٪ من الدخل وأن معدل التضخم خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ كان افترض ٨٪ .

إن ممولي الضرائب الذين يستفيدون كثيراً من انخفاض المعدلات الضريبية مجموعة صغيرة من ذوي الدخول العالية الذين يخضعون للمعدل الحدي للضريبة البالغ ٥٠٪ وهذا يعني أن نحو ١٪ فقط من جملة ممولي الضرائب سوف يتأثرون بالسياسة الضريبية التي تتخذها ادارة «ريجان» وأما بالنسبة للغالبية الباقية فإن هذه السياسة سوف تمنع معدلات الضرائب من الارتفاع .

(٢) إن سياسة الموازنة لن تستطيع زيادة نفقات الدفاع ولن تغير برامج الرعاية الاجتماعية القائمة ، وتؤدي إلى بطء شديد في نمو النفقات الاتحادية في نفس الوقت . ولقد كانت البنود الثلاثة الاساسية في الميزانية خلال السنة المالية ١٩٨٢ هي :

أ) المدفوعات التحويلية للافراد (٤١٪)

ب) الدفاع ، والقضاء ، والشئون الدولية (٢٨٪) .

جـ) مدفوعات الفائدة (١٣٪) .

وهذه البنود الثلاثة تشكل معاً ٨٢٪ من النفقات الاتحادية وتأمل ادارة «ريجان» أن تزيد نفقات الدفاع الحقيقية بمعدل ٧٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ . وهذا يجعل نفقات الدفاع تمثل نحو ٧,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٨٧ بعد أن كان ٥٪ في سنة ١٩٨٠ ولكنه يظل أقل بكثير من مستويات نفقات الدفاع خلال الستينات .

إن مشكلة هذه الاستراتيجية انها تتعارض مع أهداف أخرى للموازنة وخاصة تعهد ادارة «ريجان» بخفض النفقات الاتحادية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي . وليس من المتوقع أن تنخفض مدفوعات الفائدة أو المدفوعات التحويلية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي . فمدفوعات الفائدة لن تنخفض ما دام عجز الموازنة قائماً وظلت أسعار الفائدة عالية ومهما يكن من أمر ، فإن مدفوعات الفائدة تميل إلى الارتفاع كنسبة من الناتج القومي الاجمالي . وأغلب المدفوعات التحويلية يمثل برامج لنفقات اجتماعية مقررة بتشريعات سابقة ، وهي مرتبطة بالرقم القياسي للاسعار لذلك فإن هذه النفقات ترتفع مع ارتفاع مستوى الاسعار ولقد تزايد الانفاق على هذه البرامج في السنوات الاخيرة بمعدل أسرع كثيراً عن معدل نمو الدخل القومي .

وإذا لم تنخفض مدفوعات الفائدة ولا النفقات التحويلية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي فسوف يكون من المستحيل عملياً تخفيض الحجم النسبي للنشاط الحكومي وزيادة نفقات الدفاع الحقيقية . وإذا لم تكن ادارة «ريجان» مستعدة للتأثير على برامج الضمان الاجتماعي ، وبرامج المعاشات الاخرى فإن احتمال حدوث انخفاض في النفقات الاتحادية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي يكون ضئيلاً .

(٣) سوف يكتشف صانعو السياسة عجزهم عن زيادة نفقات الدفاع وسوف تترك البرامج الاساسية للمدفوعات التحويلية كما هي وتخفض معدلات الضرائب وتستخدم السياسة النقدية لابطاء معدل النمو دون حدوث عجز كبير في الموازنة . لقد ورثت ادارة «ريجان» عجزاً في الموازنة بلغ نحو ٢,٤٪ من الناتج القومي الاجمالي . وهذا يعني أن هذا العجز يقدر بنحو ٨٤ مليار دولار حيث أن الناتج القومي الاجمالي المتوقع سنة ١٩٨٣ يبلغ ٣,٥ تريليون دولار . ومع ذلك فإن

سياسات هذه الادارة في مجال الضرائب والانفاق سوف يزيد من هذا العجز بكل تأكيد . ويتوقع المراقبون المستقلون عجزاً سنوياً بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليار دولار في السنوات المالية ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ .

ويوضح الموجز التالي كلا من سياسة ادارة «ريجان» والمشاكل المحتمل حدوثها .

المشكلة الاقتصادية	العلاج الاولي الذي تراه ادارة «ريجان»	المشاكل المحتملة
١) التضخم	خفض تدريجي في معدل نمو عرض النقود	قد تؤدي السياسة النقدية الشحيحة الى انكماش اقتصادي حاد الأمر الذي يزيد عجز الموازنة .
٢) بطء معدل النمو الاقتصادي	معدلات ضريبية أدنى ، واعادة التنظيم ، او تخفيض حجم القطاع العام .	عدم القدرة على خفض الانفاق الحكومي وعلى ذلك فإن خفض الضرائب يؤدي الى احداث عجز كبير في الموازنة العامة .
٣) ارتفاع اسعار الفائدة	حوافز الادخار الناتجة عن خطة الضرائب ، وخفض معدل النمو النقدي .	السياسة الضريبية لن تخلق حوافز قوية لتنمية الادخار بينما يؤدي عجز الموازنة الى زيادة الطلب على الارصدة المتاحة للاقراض .
٤) العجز الكبير في الموازنة العامة	خفض معدل نمو الانفاق الحكومي وخفض معدلات الضرائب لدفع النمو الاقتصادي وتنمية الايرادات الضريبية .	عدم القدرة على خفض الانفاق الحكومي وخفض الضرائب يزيد عجز الموازنة العامة ، وارتفاع اسعار الفائدة ، وضعف معدل النمو .

الاقتصاد الكلي خلال الثمانينات

سوف يستمر الاقتصاد الجزئي يمارس أثرا هاما على اتجاه الاقتصاد الكلي بصرف النظر عن نجاح أو فشل برنامج ريجان . فسوف تجمع القضايا الهامة خلال الثمانينات بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي . وقد نتساءل : كيف يمكن تغيير الحوافز التي توفرها الاسعار النسبية بأسلوب يؤدي الى خفض معدلي البطالة والتضخم ؟ والى أي مدى تكون آثار تخفيض الضريبة (أو زيادتها) ذات أهمية على دوافع العمل ؟ وكيف يتكامل دور

الزمن والفجوات المرتبطة بعملية التكيف في الاسواق الكلية في تحليلنا ؟ ونجيب بأن الباحثين سوف يستخدمون كلا من أدوات التحليل الكلي والجزئي في بحثهم عن إجابات لهذه الأسئلة . وهكذا يتلاشى بسرعة التمييز بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي بفعل هذه التطورات . وهو اتجاه حسن . ذلك أن كلا من التحليل الجزئي والتحليل الكلي يختص بصناعة القرار ودراسة السلوك الانساني .

الاهداف التعليمية للفصل

(١) واجه الاقتصاد الأمريكي خلال السبعينات انخفاضاً في معدل النمو وارتفاعا في معدل التضخم . ولقد كان معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ضعيفا ليس بالمقاييس التاريخية وحدها ولكن بالمقارنة بالدول الصناعية الأخرى .

(٢) لقد تميزت السنوات الأخيرة بوجود اتجاه سريع لاستخدام السياسة الاقتصادية الجزئية في التعامل مع مشاكل النمو الاقتصادي البطيء والبطالة المرتفعة ، والتضخم . ويؤكد منهج البحث الجزئي (أ) آثار الاسعار النسبية (ب) البناء الجزئي للاقتصاد (جـ) العلاج في إطار سياسة طويلة الأجل أفضل من العلاج من خلال سياسة قصيرة الأجل .

(٣) تختلف البطالة في الثمانينات عن تلك التي سادت في الثلاثينات في عدة مظاهر . ففي الثلاثينات تضمنت البطالة بشكل عام خسارة شباب العمال أعمالهم وقد كانوا مسئولين وحدهم عن دخول أسرهم . ولم تكن تعويضات البطالة ، او إعانات الفصل من العمل ، أو برامج الرفاهية متاحة بشكل عام لتخفف من أثر البطالة . وعلى عكس ذلك كان نحو نصف العمال العاطلين تحت سن ٢٥ سنة في بداية الثمانينات . كما كانت الاسر التي يتعدد لديها مكتسبو الدخل أكثر شيوعا ، كما أن أنواعا مختلفة من برامج تحويل الدخل كانت متاحة لمساعدة العاطل .

(٤) يعتقد معظم الاقتصاديين أنه لو أرادت الولايات المتحدة ان ترفع من معدل النمو المتضائل فان ذلك يتطلب بالضرورة معدلا أعلى للتكوين الرأسمالي ذلك أن الهيكل الضريبي الحالي في الولايات المتحدة يميل الى إعانة الاقتراض ويعاقب الادخار . ولا يخفى أن عكس هذا الهيكل للحوافز يشجع الادخار ، ويخفض الاستهلاك الجاري ويساعد على توفير الأموال اللازمة لزيادة التكوين الرأسمالي .

(٥) ان ربط أسعار الفائدة على السندات الحكومية بالرقم القياسي للاسعار سوف يخفض

تكلفة الأقتراض الحكومي ويزيل التحويلات القدرية للدخل الى حملة السندات كلما انخفضت أسعار الفائدة . وبالمثل ، فان هذا الاجراء سوف يمنع الحكومة من الكسب على حساب حملة السندات اذا اتبعت سياسات تضخمية في المستقبل .

(٦) لقد كان هناك نمو سريع في عدد الناس تحت ٣٥ سنة وفوق ٦٥ سنة خلال السبعينات في الولايات المتحدة . وقد أدت هذه التغيرات السكانية الى زيادة المعدل العادي للبطالة ، وإعاقة نمو الدخل الحقيقي ، وخفض معدل الادخار . وعلى عكس ذلك سوف يحدث خلال الثمانينات انخفاض نسبة الشباب (تحت ٢٥ سنة) من السكان ، بينما تزيد مجموعة العمر ٣٥ ـ ٥٤ سنة بسرعة . ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، سوف يؤدي ذلك الى خفض المعدل العادي للبطالة ، ويقود الى معدل أسرع لنمو الدخل ، ويولد معدلا أعلى للادخار .

(٧) لقد صمم برنامج تعويض البطالة لتخفيض المشاكل والصعوبات الناشئة عن البطالة . ومن أسف ، أن هذا النظام يشجع أيضا على حدوث البطالة حيث (أ) يغرى أصحاب الأعمال على استخدام كثيف لأسلوب التسريح المؤقت للعاملين (ب) يجعل فترات البطالة الأطول (والبحث عن عمل) أرخص العمال بالنسبة لقبول فرص العمل المتاحة . وهذا يعني أنه لا بد من اصلاح النظام ليحقق هدفه الاساسي مع تخفيض أثره العكسي على المعدل العادي للبطالة .

(٨) ان اعفاء شباب العمال من قانون الحد الأدنى للأجور والأخذ بنظام المنح التعليمية للشباب اصلاحان يعتقد كثير من الاقتصاديين ان الاخذ بهما سوف يقود الى مواجهة فعالة للمعدل المرتفع للبطالة بين شباب العمال .

(٩) اقترحت ادارة الرئيس ريجان برنامجا اقتصاديا من أربع نقاط لمواجهة الركود التضخمي ، وعدم الاستقرار ، وأسعار الفائدة المرتفعة التي واجهت الاقتصاد الامريكي في بداية الثمانينات . وتتبلور العناصر الرئيسية لهذا البرنامج في (أ) نمو أبطأ لكمية النقود (ب) تخفيض المعدلات الضريبية (جـ) تخفيض معدل نمو النفقات الحكومية (د) إعادة تنظيم الاقتصاد .

(١٠) وافق «الكنجرس» الامريكي سنة ١٩٨١ على القانون الضريبي للانعاش الاقتصادي Economic Recovery Tax Act . وقد أدى هذا التشريع الى (أ) خفض المعدلات الضريبية على الدخل الشخصي النقدي خلال فترة أربع سنوات بنحو ٢٣٪ (ب) أقر ربط المعدلات الضريبية بالرقم القياسي للاسعار ابتداء من سنة

١٩٨٥ (جـ) سمح بمعدل اهلاك أسرع للاستثمار (د) خلق حوافز ضريبية مختلفة لتشجيع الأفراد على الادخار من أجل التقاعد .

(١١) لن يؤدي خفض «ريجان» لمعدلات الضرائب الى خفض فعلي للمعدلات الحدية للضرائب على الدخل الحقيقي الا اذا انخفض معدل التضخم بشكل جوهري . ولا بد أن يزيل الزحف الى الشرائح الضريبية الأعلى والضرائب الأعلى للضمان الاجتماعي . وحيث أن التشريع لن يخفض المعدلات الحدية للضرائب لأغلب الناس فان الأمل ضعيف في حدوث نمو جوهري في الناتج الكلي .

(١٢) تدعو استراتيجية ريجان لزيادة نفقات الدفاع القومي . وحيث أنه من المرجح أن يواجه صعوبة بالغة القوة في خفض الانفاق على (أ) مدفوعات الفائدة على الدين القومي (ب) برامج المعاش/ التقاعد فانه يبدو مستحيلاً أن تتمكن الادارة من زيادة الانفاق على الدفاع وأن تخفض الحجم النسبي للقطاع الاتحادي كما هو مخطط له . واذا لم يخفض الانفاق و/ أو زادت الضرائب فان العجز الكبير سوف يقود غالبا ، الى تزايد أسعار الفائدة الذي يوقف الخروج من ركود سنة ١٩٨١ .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

١ ـ طلب منك رئيس المجلس الاقتصادي الاستشاري ان تكتب بحثا موجزا عن كيف تستطيع احداث خفض مستمر لمعدل البطالة . عليك ان تتأكد من تقديم اقتراحات محددة ، وأن تبين أهمية ما توصي به .

٢ ـ يلخص الجزء الأول من هذا الفصل الظروف الاقتصادية القائمة عندما أصبح «رونالد ريجان» رئيسا للولايات المتحدة . فالى أي حد تغير الظروف ؟ وهل استطاع برنامجه أن يوقف التضخم والبطالة وعدم الاستقرار وأسعار الفائدة المرتفعة ؟

٣ ـ تشير الاحداث الاقتصادية في السبعينات الى فشل السياسة الاقتصادية الكلية . ولو أن الاقتصاديين كانوا بارعين كما يدعون لما عانينا من معدل البطالة المرتفع أو عدم الاستقرار الاقتصادي خلال العقد . بينّ لماذا توافق أو ترفض هذا الرأي .

٤ ـ كيف يختلف منهج التحليل الاقتصادي الجزئي لمشاكل البطالة والنمو الاقتصادي عن التركيز التقليدي على السياسة النقدية أو المالية ؟ وهل يعتبر هذا المنهج بديلا للسياسة النقدية والمالية التقليدية ؟ أشرح ذلك .

٥ ـ لماذا تظن أن معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة كان بطيئا بالنسبة لمعدل النمو في دول صناعية أخرى ؟ وهل يجب أن نهتم بمعدل النمو الضعيف لاقتصادنا ؟ ولماذا ؟

٦ ـ لماذا كان معدل البطالة مرتفع جدا خلال السبعينات ؟ وهل كان معدل البطالة المرتفع دليلا على ضعف الطلب على العمل ؟ وماذا تظن أن يحدث لمعدل البطالة في أواخر الثمانينات ؟

الجزء الثالث
الاقتصاد الدولي

الفصل السابع عشر
الكسب من التجارة الدولية

الفصل السابع عشر
الكسب من التجارة الدولية

Gaining From International Trade

اننا نعيش في عالم تضاءلت فيه المسافات . فقد ينتج القمح في غرب كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية ، بينما يصنع خبزا في مخبز روسي كما أن طعام الافطار لكثير من الامريكيين قد يشتمل على موز من هندوراس . وقهوة من البرازيل ، وشيكولاته صنعت من ثمار الكاكاو النيجيري وقد تزايد حجم التجارة العالمية بسرعة في السنوات الأخيرة نتيجة تحسن وسائل النقل والمواصلات . ففي عام ١٩٧٩ بلغ اجمالي قيمة التجارة الدولية بين الدول نحو ٣ تريليون دولار . ويباع نحو ١٦٪ من الانتاج العالمي في دول أخرى غير الدول المنتجة ، وهذا الرقم ضعف الرقم الذي كان قائما منذ عقدين من الزمن .

وفي هذا الفصل يتم تحليل تأثير التجارة الخارجية على الاسعار والاستهلاك ، والانتاج المحلي من السلع . وسوف يؤخذ في الاعتبار آثار قيود التجارة مثل الضريبة الجمركية ، والحصص . فالتجارة الخارجية مجال اقتصادي تكثر فيه المظاهر الخادعة فغالبا ما تهمل الاثار غير المباشرة . ومع استمرارنا في هذه الدراسة فسوف نناقش عددا من الأمثلة التي تخلو من المنطق الاقتصادي .

هيكل قطاع التجارة الدولية

The Composition of International Sector

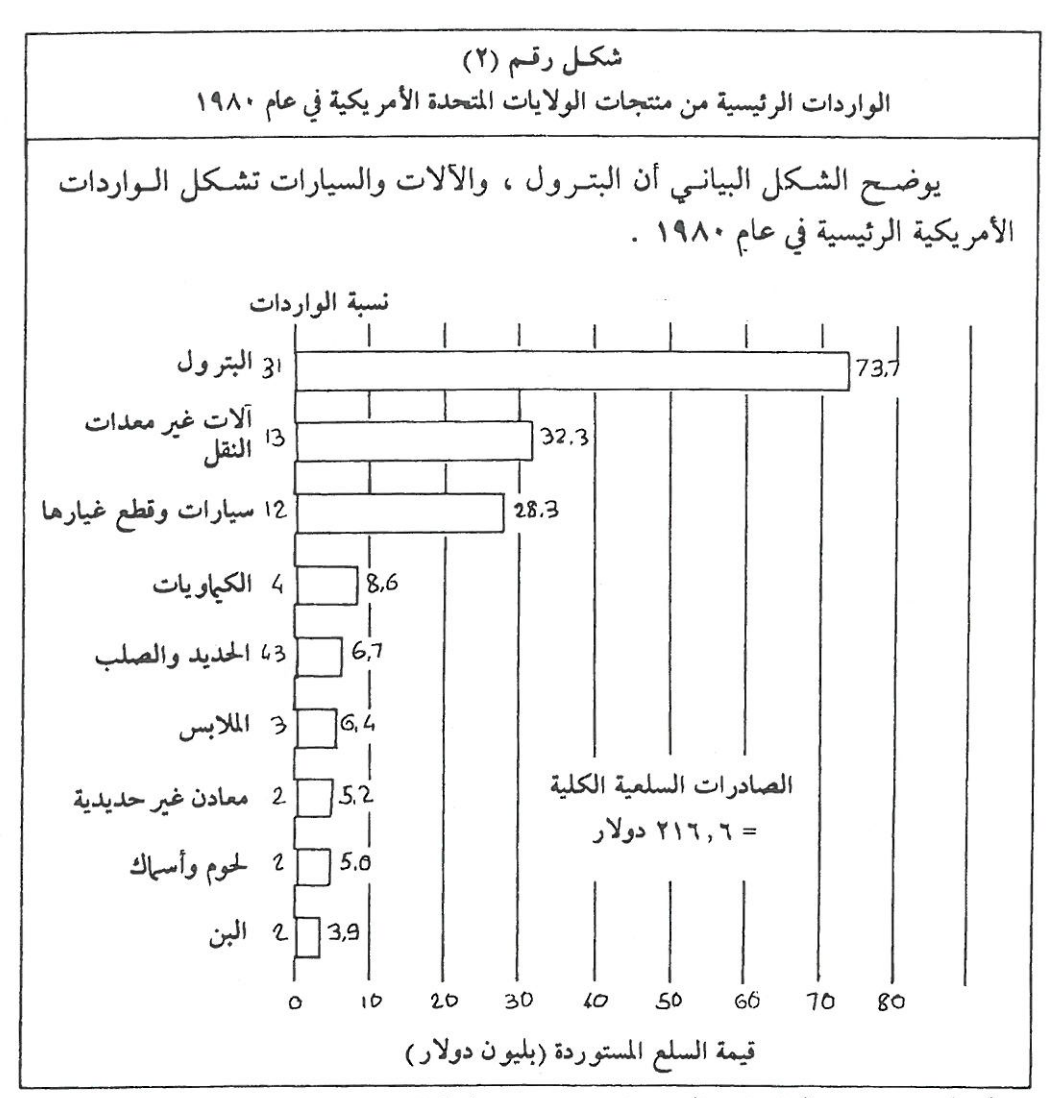
يختلف حجم قطاع التجارة الخارجية بين الدول . ويوضح ذلك الشكل رقم (١) . اذ تشكل التجارة الخارجية أكثر من ٢/ ٥ الناتج القومي الاجمالي في هولندا ونحو ١/ ٤ الناتج القومي الاجمالي في السويد ، وكندا ، وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة . وينخفض الحجم النسبي لقطاع التجارة في كل من اليابان واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية . ذلك أن ٩٪ من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة تتولد من التجارة .

شكل رقم (١)
حجم قطاع التجارة في مجموعة من الدول المختارة في عام ١٩٨٠

الدولة	التجارة الدولية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي
هولندا	٤٥
السويد	٢٨
كندا	٢٤
ألمانيا الغربية	٢٣
المملكة المتحدة	٢٣
فرنسا	١٩
النمسا	١٣
استراليا	١٣
اليابان	١٣
الولايات المتحدة	٩

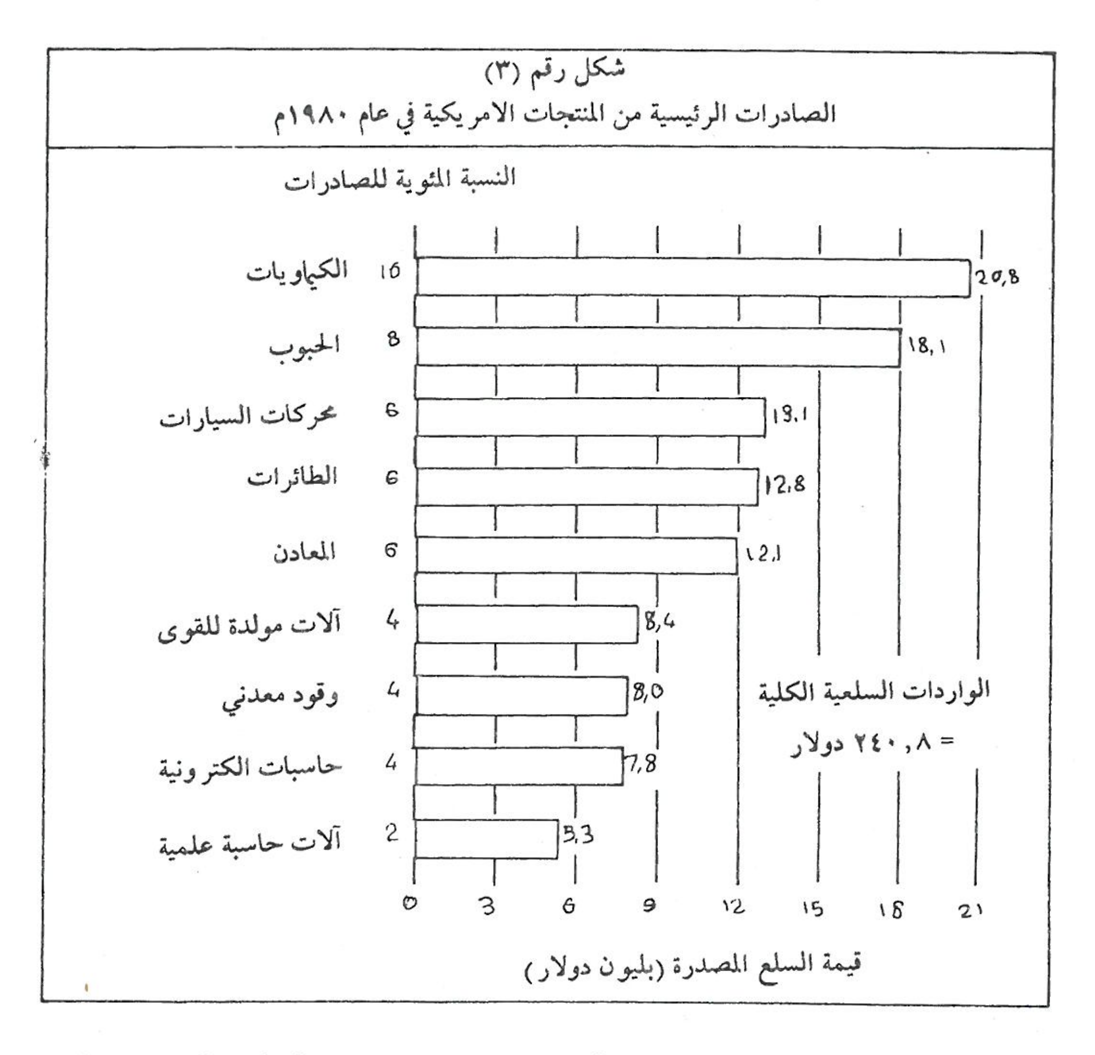
ومع ذلك فان حجم قطاع التجارة الدولية بالنسبة للناتج القومي الاجمالي قد يقلل من الأهمية الفعلية للتجارة . ولا يخفى أن كثيرا من المنتجات التي يشتريها الأجانب قد تتكلف أكثر اذا اعتمدنا كلية على انتاجنا المحلي . ان المملكة العربية السعودية ، مثلا ، تعتمد على الدول الأجنبية للحصول على عديد من السلع . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الخارج في معظم الاستهلاك من القهوة والموز وأكثر من ٩٠٪ من البوكسيت الذي يستخدم في صناعة الألومنيوم ، وكل الكروم والماس والقصدير ومعظم الكوبلت ، والنيكل والماغنسيوم ، والاسبستوس على أن نمط الحياة سوف يتغير اذا ما تغيرت ظروف التجارة الدولية أو تعثرت .

ويلخص الشكلان ٢ ، ٣ الواردات والصادرات الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية كنموذج للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . ويشكل البترول ٣١٪ من قيمة الواردات السلعية الامريكية في عام ١٩٨٠ (شكل رقم ٢) ، ولقد كانت الواردات البترولية تمثل ١١٪ من اجمالي قيمة الواردات حتى عام ١٩٧٣ . ولسنا في حاجة الى القول أنه حدثت زيادة حادة في الواردات البترولية الأمريكية . وفضلا عن ذلك فان السيارات والماكينات والالات (الكهربائية وغير الكهربائية) . والكيماويات ، ومنتجات



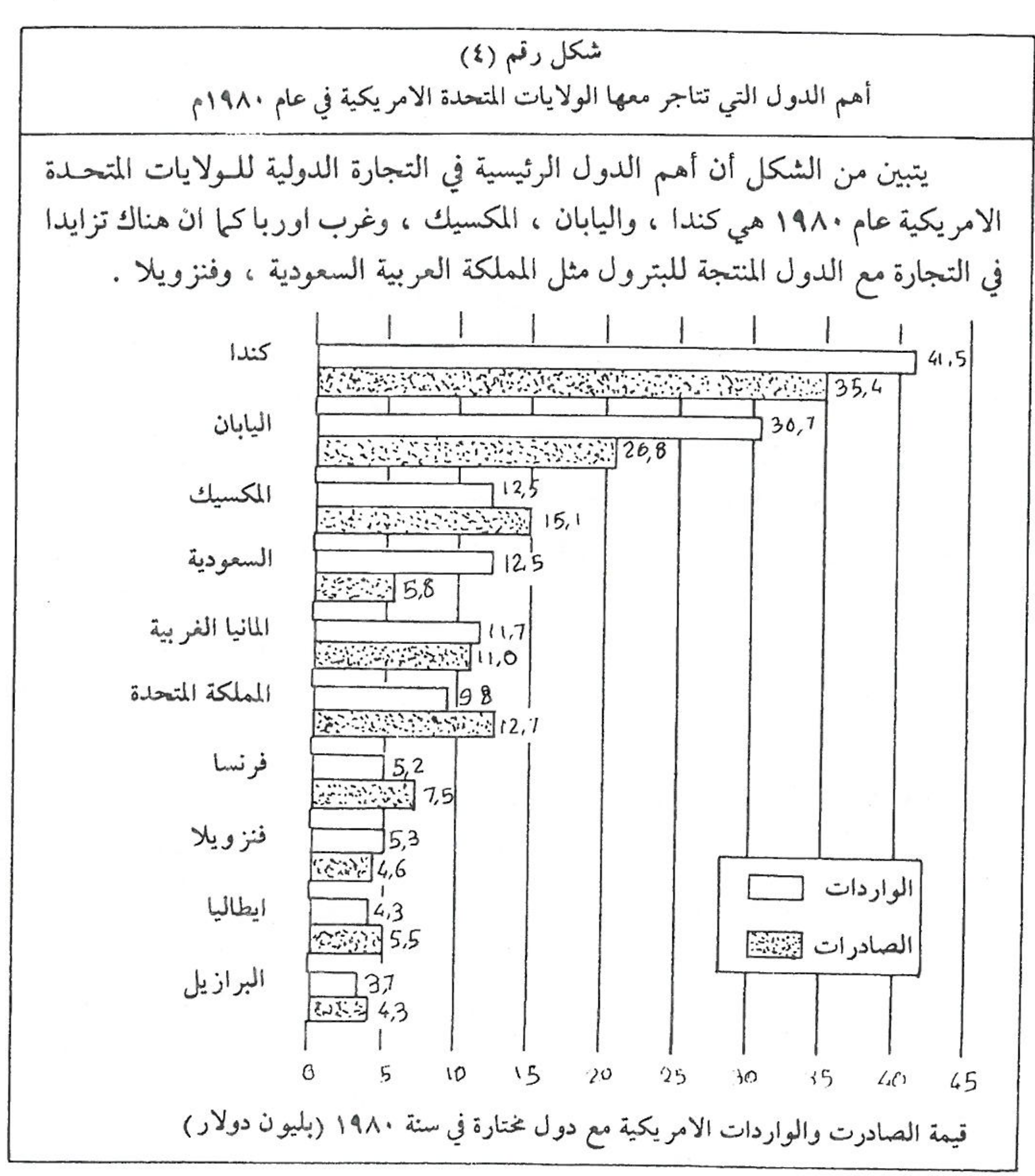
الصلب تعد من الواردات الرئيسية . ويوضح الشكل رقم (٣) الصادرات السلعية الرئيسيةللولايات المتحدة. ويبين منه أن هناك ثلاثةمنتجات وهي الكيماويات ومحركات السيارات والحبوب تمثل ٣٤٪ من اجمالي الصادرات الامريكية . كما تعد الطائرات ، والوقود المعدني (الفحم أساسا) ضمن قائمة الصادرات الرئيسية .

وقد تغير هيكل التجارة الامريكية خلال العقد الأخير . فقد تزايد نصيب الصادرات من المنتجات الزراعية (القمح ، والذرة ، والأرز) والمنتجات التي تعتمد على استخدام التقنية المتقدمة (الطائرات ، والكمبيوتر وأدوات الماكينات على سبيل المثال) من



جملة الصادرات . كما وفر المنتجون الأجانب كمية متزايدة من السلع المستوردة الى الاسواق الامريكية المحلية ، والتي تستخدم في صناعات مثل الصلب ، والمنسوجات والسيارات وكذلك البترول الخام .

ولكن ما هي الدول التي تتاجر معها الولايات المتحدة ؟ وكما يوضح الشكل رقم (٤) تقع كندا على رأس هذه الدول . ففي عام ١٩٨٠ كان أقل من ١/ ٥ تجارة الولايات المتحدة بقليل من كندا . كما أن اليابان والمكسيك ودول مجلس التعاون الأوربي (وخاصة المانيا الغربية ، والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا) فكانت بالدول الرئيسية التي



شكل رقم (٤)

أهم الدول التي تتاجر معها الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٨٠م

يتبين من الشكل أن أهم الدول الرئيسية في التجارة الدولية للـولايات المتحـدة الامريكية عام ١٩٨٠ هي كندا ، واليابان ، المكسيك ، وغرب اوربا كما ان هناك تزايدا في التجارة مع الدول المنتجة للبترول مثل المملكة العربية السعودية ، وفنزويلا .

قيمة الصادرت والواردات الامريكية مع دول مختارة في سنة ١٩٨٠ (بليون دولار)

المصدر : وزارة التجارة الامريكية .

تتعامل مع الولايات المتحدة وفي سنة ١٩٨٠ كان أكثر من نصف التجارة الأمريكية مع كندا ، واليابان ، والدول الصناعية في غرب اوربا . ولقد ، نمت تجارة الولايات المتحدة مع الدول المصدرة للبترول بسرعة اعتبارا من منتصف السبعينات (وتقع المملكة العربية السعودية ، وفنزويلا ضمن الدول الرئيسية التي تتاجر معها الولايات المتحدة الآن) .

الميزة النسبية والتجارة بين الدول
Comparative Advantage and Trade Between Nations

على الرغم من أننا نتحدث عن التجارة الدولية ، فإن أغلب المبادلات تتم بين أفراد (أو منشآت أعمال) في دول مختلفة . فالتجارة الدولية كشأن المبادلات الاختيارية الاخرى تنشأ لأن كلا من البائع والمشتري يحقق مكاسب منها ، ذلك أنه إذا لم يتوقع طرفا التبادل تحقيق نفع فلن تقوم تجارة بينهما .

وقانون الميزة النسبية الذي نوقش بالتفصيل في الفصل الثاني ، يوضح لماذا يتحقق كسب مشترك من التخصص والتبادل . فوفقا لقانون الميزة النسبية يحقق طرفا عملية التبادل مكاسب نتيجة للتخصص في إنتاج السلع ذات تكلفة الفرصة البديلة المنخفضة ومبادلتها بالسلع ذات تكلفة الفرصة البديلة المرتفعة لديهم . وهذا التخصص في نطاق مبدأ الميزة النسبية ، يؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج ويعمل على تعظيم الناتج المشترك بين طرفي التبادل .

ويستفيد كل من طرفي التبادل الدولي إذا تم التخصص في الأشياء التي يؤديها كل طرف بكفاءة عالية . ومن المعلوم أن قاعدة الموارد تختلف بين الدول فالدول ذات الجو الدافىء ، والرطب مثل البرازيل وكولومبيا تتخصص في إنتاج البن . وحيث تتوافر الأراضي الزراعية في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة مثل كندا واستراليا فان هذه الدول تتخصص في المنتجات التي تتطلب عنصر الأرض بكثافة عالية ، مثل القمح ، والحبوب والاعلاف واللحوم . وعلى عكس ذلك ، فان الأرض نادرة في اليابان التي تملك قوة عمل عالية المهارة ، لذلك يتخصص اليابانيون في التصنيع ، مستفيدين من ميزتهم النسبية في انتاج آلات التصوير ، والسيارات ، ومنتجات الصلب بهدف التصدير .

وإنه لمن السهولة أن نرى لماذا تعمل التجارة والتخصص على زيادة الانتاج المشترك وتحقيق كسب متبادل عندما تختلف قاعدة الموارد بين الاقاليم بشكل جوهري . وحتى إذا لم تختلف الموارد بين الدول على نحو كبير ، فان تحقيق كسب مشترك من التبادل يكون ممكنا عادة . ويوضح الشكل رقم (٥) هذه النقطة . وفيه ندرس امكانيات انتاج الدراجات والعصير في دولتين هما فرنسا والولايات المتحدة الامريكية . ونقوم في البداية بتحليل الوضع في حالة غياب التخصص والتجارة ، ثم نأخذ في الحسبان تأثير التجارة وسوف يقتصر التحليل على دولتين وسلعتين فقط بهدف تسهيل التحليل .

دعنا نفترض أن فرنسا تقوم بتشغيل ٢ مليون عامل في هاتين الصناعتين وأن الولايات المتحدة تقوم بتشغيل ٤ مليون عامل ، وأن انتاجية العامل في كل من الدراجات ، والعصير في فرنسا أعلى منها في الولايات المتحدة الامريكية . وهكذا فان فرنسا تتمتع بميزة مطلقة في انتاج كل من السلعتين وقد يرجع ذلك الى خبرتها السابقة فالعمال الفرنسيون يمكنهم انتاج ٤ أربعة دراجات في اليوم بينما ينتج عمال الولايات المتحدة ٣ درجات في اليوم فقط . كما أن العمال الفرنسيين يمكنهم انتاج ٢٠ زجاجة من العصير في اليوم بالمقارنة ينتج عمال الولايات المتحدة ١٠ زجاجات فى اليوم .

شكل رقم (٥) الميزة النسبية والمكاسب من التجارة الدولية

الدولة	(١) عدد العمال (بالمليون)	(٢) انتاج في اليوم (أ)	(٣) الانتاج الكلي بدون تخصص (ب)	(٤) الانتاج الكلي بعد التخصص	(٥) الاستهلاك بعد التجارة (جـ)
فرنسا	٢	٤ دراجات أو ٢٠ زجاجة عصير	٤مليون دراجة و ٢٠مليون زجاجة عصير	صفر دراجة و ٤٠ مليون زجاجة عصير	٥مليون دراجة و ٢٠مليون زجاجة عصير
الولايات المتحدة	٤	٣ دراجات أو ١٠ زجاجات عصير	٦مليون دراجة و ٢٠مليون زجاجة عصير	١٢مليون دراجة و صفر زجاجة عصير	٧مليون دراجة و ٢٠مليون زجاجة عصير
الاجمالي	٦	—	١٠مليون دراجة و ٤٠مليون زجاجة عصير	١٢مليون دراجة و ٤٠مليون زجاجة عصير	١٢مليون دراجة و ٤٠مليون زجاجة عصير

(أ) افترض أن انتاج العامل ثابت في كل من السلعتين بهدف التسهيل .

(ب) افترض أن عددا متساويا من العمال يعمل في صناعة الدراجات وصناعة العصير .

(جـ) افترض أن السعر العالمي للدراجة ٤ أمثال سعر زجاجة العصير .

ويوضح الشكل رقم (٥) عمود « ٣ » اجمالي انتاج الدراجات والعصير في كل من فرنسا والولايات المتحدة في حالة غياب التجارة . وبافتراض أن قوة العمل في كل من الدولتين توزع بين الصناعتين بالتساوي فان ٢ مليون عامل فرنسي ينتجون ٤ مليون

دراجة ، و ٢٠ مليون زجاجة عصير . وفي الولايات المتحدة ينتج العمال ٦ مليون دراجة ، و ٢٠ مليون زجاجة عصير . وعلى ذلك تكون جملة انتاج الدولتين قبل قيام التخصص والتجارة ١٠ مليون دراجة ، ٤٠ مليون زجاجة عصير .

فإذا كان العمال الفرنسيون أكثر كفاءة في انتاج كل من الدراجات والعصير عن أقرانهم في الولايات المتحدة ، فهل يتحقق كسب من قيام التجارة ؟ . والاجابة نعم ، لان تكلفة الفرصة البديلة للانتاج تختلف في كل من الدولتين . فبالنسبة للعمال الفرنسيين نجد أن تكلفة الفرصة البديلة للدراجة هي خمسة زجاجات من العصير . أما في الولايات المتحدة فان تكلفة الفرصة البديلة للدراجة هي ثلاثة زجاجات وثلث زجاجة من العصير ($\frac{1}{3}$ ٣) زجاجة . وعلى ذلك فان العمال الامريكيين ينتجون الدراجات بتكلفة فرصة بديلة أقل مع أنهم لا يستطيعون انتاج كمية مساوية لتلك التي ينتجها العمال الفرنسيون في اليوم . ويبين شكل رقم (٥) أنه عندما يتخصص ٤ مليون عامل أمريكي في انتاج الدراجات فانهم ينتجون ١٢ مليون دراجة في اليوم . وإذا تخصص ٢مليون عامل فرنسي في انتاج العصير فإنه يمكنهم انتاج ٤٠ مليون زجاجة عصير في اليوم . وعلى ذلك ففي ظل التخصص يكون الانتاج المشترك للدولتين ١٢ مليون دراجة ، و ٤٠ مليون زجاجة عصير في اليوم ، بزيادة قدرها ٢ مليون دراجة عن الوضع قبل قيام التجارة . فاذا كان سعر الدراجة ٤ زجاجات عصير (كسعر متوسط an Intermediate price) ، فان فرنسا يمكنها أن تبادل ٢٠ مليون زجاجة عصير بخمسة ملايين دراجة امريكية الصنع .

ويوضح الشكل رقم (٥) عمود « ٥ » أنه بعد التخصص وقيام التجارة فإن كلا من الدولتين يمكنها أن تزيد استهلاكها بمليون دراجة في اليوم عن الوضع قبل قيام التجارة . وهكذا فان كلا من الدولتين يكسب من التخصص في انتاج السلع التي تنتجها بتكلفة فرصة بديلة منخفضة . ولا يخفى أننا قد أهملنا تكلفة النقل . وبديهي أن تكلفة النقل تخفض المكاسب المحتملة من التجارة . ذلك أن تكلفة النقل قد تتجاوز ، أحيانا ، المكاسب المتبادلة . وفي مثل هذا الوضع فان التبادل لا يتم . ومع ذلك فإن هذا لا يلغي قانون الميزة النسبية .

وطبقا لقانون الميزة النسبية ، فإن الانتاج المشترك لدولتين تقوم بينهما التجارة يكون أكبر عندما تتخصص كل دولة في انتاج المنتجات ذات تكلفة الفرصة البديلة المنخفضة وتبادلها من خلال التجارة بالسلع التي تنتجها بتكلفة فرصة بديلة مرتفعة . ويتحقق الكسب المتبادل للدول التي تقوم بينها التجارة في ضوء مثل هذا التخصص والتبادل .

الارتباط بين الصادرات والواردات The Export- Import Link

إن عدم الفهم الصحيح لاهمية التجارة الدولية ينشأ لان الناس لا يأخذون في حسبانهم كل نتائجها . فلماذا ترحب الدول الاخرى بتصدير سلعها الى الولايات المتحدة الامريكية ؟ ونجيب بأن ذلك يتم من أجل حصولهم على الدولار الامريكي . وهذا صحيح ، ولكن لماذا يرغبون في الحصول على الدولار ؟ وهل يرغب الاجانب الاستمرار في تصدير البترول ، وأجهزة الراديو والساعات وآلات التصوير ، والسيارات ، والآلاف من السلع الاخرى الى الولايات المتحدة ، من أجل الحصول على قطع من الورق ؟ وبديهي أن الأمر ليس كذلك . ذلك أن الأجانب ليسوا سذجا . فهم يبادلون سلعهم بالدولارات ، التي يمكنهم استخدامها في استيراد السلع وشراء حقوق ملكية أصول أمريكية .

وعلى ذلك فان الصادرات تعمل على توفير القوة الشرائية التي تتيح لدولة ما استيراد سلع أخرى وبعبارة أخرى ، تصدر الدول سلعها لتتمكن من الحصول على منتجات أجنبية . فاذا لم تستورد دولة ما سلعا من الاجانب ، فان هؤلاء لن يحصلوا على القوة الشرائية التي تمكنهم من شراء المنتجات التصديرية لتلك الدولة . وعلى ذلك فإن هناك ارتباطا قويا بين صادرات وواردات دولة ما .

العرض والطلب والتجارة الدولية
Supply, Demand and International Trade

كيف تؤثر التجارة الدولية على الاسعار ومستويات الانتاج في السوق المحلية ؟ ان تحليل العرض والطلب يساعدنا في الاجابة على هذا السؤال . ذلك أن تكلفة النقل المرتفعة وإمكانية الحصول على بدائل أرخص من أماكن أخرى تقلل من جاذبية بعض المنتجات الامريكية للاجانب . وهذه العوامل قد تحول دون شراء الاجانب لبعض السلع الامريكية . ومع ذلك فان المستهلك الاجنبي قد يجد أن كثيرا من المنتجات الاجنبية أرخص حتى إذا أخذت تكلفة النقل في الحسبان . وعندما تكون الحالة هكذا ، فان طلب الاجانب سوف يصبح مكملا لطلب المستهلكين المحليين .

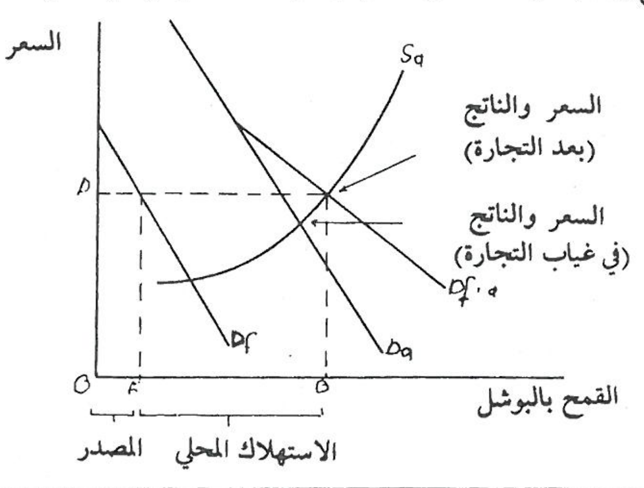
وفي الاقتصاد المفتوح يكون منحني طلب السوق على المنتجات المحلية هو المجموع الافقي للطلب المحلي والخارجي . ويوضح الشكل رقم (٦) تأثير الطلب

الخارجي على السوق المحلية للقمح الأمريكي . فعندما يضاف طلب الاجانب الى الطلب المحلي يكون لدينا منحني طلب السوق Df+d (حيث تشير d الى الطلب المحلي، f الى الطلب الاجنبي) ويعمل السعر (P) على توازن العرض والطلب . وعند سعر التوازن للسوق ، يشتري الاجانب الكمية (OF) من القمح ، ويشتري المستهلكون المحليون الكمية (FQ) ويترتب على منافسة المستهلكين الاجانب ارتفاع في أسعار القمح وارتفاع في مستوى الانتاج .

وهكذا يبدو من النظرة الاولى أن دخول المستهلكين الاجانب في السوق الامريكية قد ساعد منتجي القمح على حساب المستهلكين المحليين الذين يتحتم عليهم ان يدفعوا سعراً مرتفعاً للقمح (وإلا لن يتمكنوا من الحصول عليه). تلك النظرة صحيحة إلا أنها تهمل التأثيرات الثانوية . فكيف يحصل الاجانب على القوة الشرائية لاستيراد القمح الامريكي ؟ يتم ذلك مبدئيا من خلال تصديرهم للمنتجات التي يتمتعون فيها بتكلفة فرصة بديلة منخفضة إلى الأسواق الامريكية . ويتزايد العرض المحلي للمنتجات التي صدرها الاجانب ليتمكنوا من الحصول على الدولارات اللازمة لدفع ثمن القمح وعلى

شكل رقم (٦) التصدير الى الأجانب

يبين الشكل طلب كل من المشترين الاجانب والمحليين على القمح الامريكي . وطلب السوق (D_{f+d}) هو المجموع الافقي لهذين المكونين . والانتاج الكلي المحلي للقمح يصبح (OQ) حيث تصدر الكمية (OF) أما الكمية (FQ) تستهلك محليا .



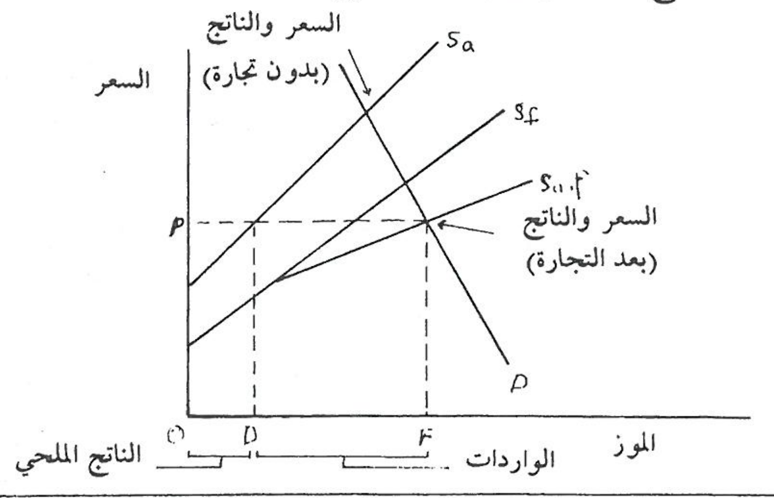
ذلك فان أسعار تلك المنتجات تنخفض (بالنسبة للوضع قبل قيام التجارة) . وبـذلك تتحقق مكاسب فعلية للمستهلك الامريكي الذي تبين النظرة الأولى أن ضررا قد أصابه نتيجة لارتفاع أسعار القمح .

ويوضح الشكل رقم (٧) حالة الموز الاجنبي المستورد للسوق الامـريكية لبيان هذه النقطة . فالعرض الكلي للموز في السوق الامريكية هو المجموع الافقي لكل من (أ) العرض الاجنبي في السوق المحلية (ب) ما يعرضه المنتجون المحليون . وحيث أن الدول الاجنبية ، وبصفة خاصة هندوراس ، تنتج الموز بتكلفة فرصة بديلة منخفضة فإنها تكون قادرة على أن تمد السوق الامريكية بالموز بسعر أرخص من الموز الذي ينتج محليا . وليس يخفي أن إضافة عرض الموز المستورد يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، وارتفاع مستوى الاستهلاك عن الوضع في حالة غياب التجارة .

وهـكذا ، فانـه قياسـا على حالـة عدم وجـود التجـارة ، فإن التجـارة الـدولية والتخصص يؤديان إلى انخفاض الاسعار (وارتفاع مستويات الاستهـلاك) للمنتجـات

شكل رقم (٧) استيراد السلع الرخيصة الثمن

يوضح الشكل رقم (٧) كلا من العرض المحلي ، والعرض الأجنبي للمـوز في الولايات المتحدة الامريكية ، وعندما يملك المنتج الاجنبي ميزة نسبية في انتاج الموز فان منحنى العرض الاجنبي يزيد عن منحنى عرض المنتجين المحليين . وعند السعر(p) فان الكمية (OD) تنتج محليا ، والكمية (DF) تستورد .



المستوردة ، وارتفاع الاسعار (وانخفاض مستويات الاستهلاك) بالنسبة للمنتجات المصدرة . ومع ذلك فإن المحصلة النهائية للعمل بقانون الميزة النسبية هي التوسع في استهلاك البدائل المتاحة للدولة .

قيود التجارة Restrictions To Trade

على الرغم من المنافع المحتملة التي تحققها حرية التجارة ، فان معظم الدول تضع قيودا على التجارة . فما هي أنواع تلك القيود ؟ ولماذا تستخدم ؟ ان هناك ثلاثة عوامل تشارك في وضع هذه القيود : فهناك حجج قوية في حماية صناعات بذاتها في ضوء ظروف معينة ، وعدم معرفة من المستفيد ومن المضار من فرض تلك القيود ، فضلا عن الطبيعة الخاصة للفائدة التي تحققها قيود التجارة .

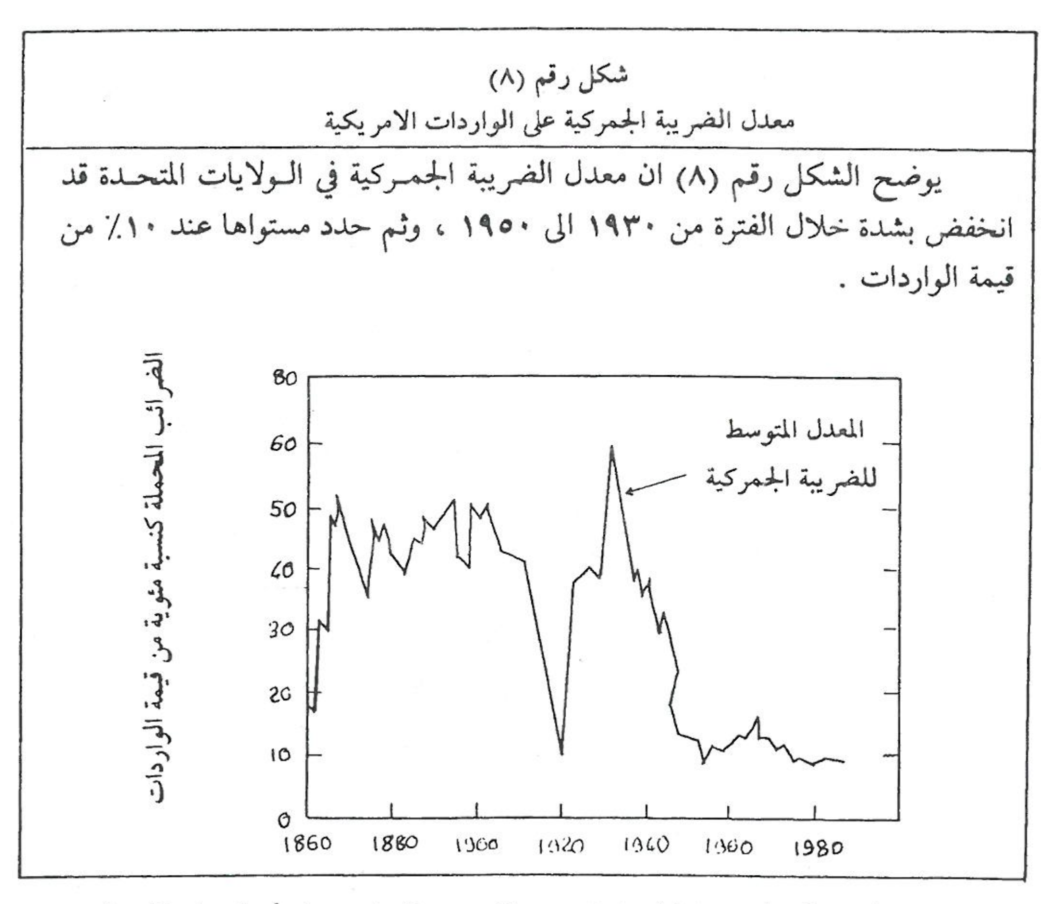
الضرائب الجمركية والحصص Tarrifs and Quotas

ان الضرائب الجمركية والحصص هما أكثر الأدوات المستخدمة في تقييد التجارة شيوعا واستخداماً . والضريبة الجمركية ليست الا ضريبة على الواردات في دولة ما .

ويوضح الشكل رقم (٨) ان القيود الجمركية في الولايات المتحدة قد اتسمت بعدم الاستقرار على مدار الزمن . فحتى الأربعينات من هذا القرن كانت الضريبة الجمركية بين ٣٠ ـ ٥٠٪ من قيمة المنتج . اما في السنوات الاخيرة فقد بلغ المعدل المتوسط لهذه الضريبة نحو ١٠٪ .

ويوضح الشكل رقم (٩) تأثير الضريبة الجمركية على السكر . ففي حالة غياب هذه الضريبة يكون السعر العالمي للسكر هو(P_W) . وعند ذلك السعر يشتري المستهلكون الامريكيون الكمية (Q_1) ويعرض المنتجون المحليون الكمية (Qd_1) ويعرض الاجانب الكمية ($Qd_1 - Q_1$) في السوق الأمريكي وعندما تفرض الولايات المتحدة ضريبة قدرها(t) على السكر المستورد فان الامريكيين لن يشتروا السكر بالسعر العالمي . اذ يجب عليهم الشراء بالسعر ($P_W + t$) لشراء السكر من الاجانب لذلك يرتفع سعر السوق الى $P_W + t$ وعند ذلك السعر يطلب المستهلك المحلي الكمية (Q_2) (Qd_2) المعروضة من قبل المنتجين المحليين ، والكمية $Qd_2 - Q_2$ المعروضة من قبل الأجانب) .

وتتناقض الواردات نتيجة عبء الضريبة . وعلى العكس فانـه لما كان المنتجـون المحليون لا يدفعون مثل هذه الضريبة فانهم يزيدون انتاجهم استجابة لارتفـاع سعـر



شكل رقم (٨)
معدل الضريبة الجمركية على الواردات الامريكية

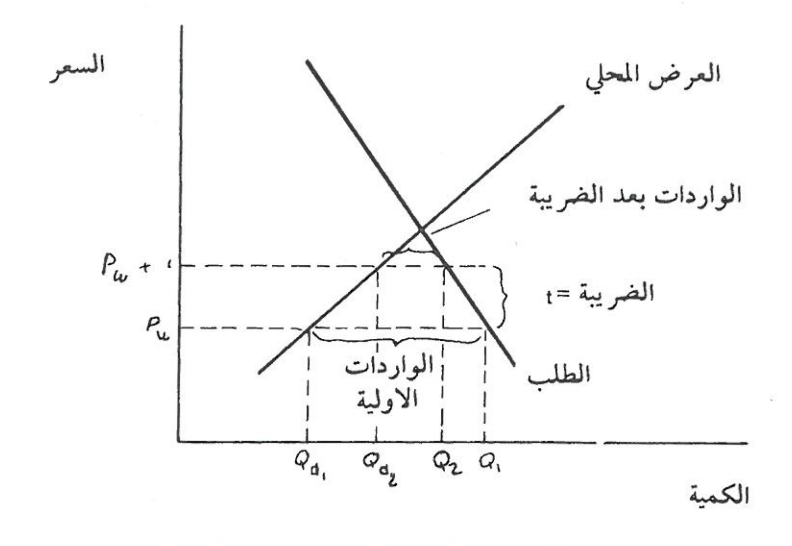
يوضح الشكل رقم (٨) ان معدل الضريبة الجمـركية في الـولايات المتحـدة قد انخفض بشدة خلال الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٥٠ ، وثم حدد مستواها عند ١٠٪ من قيمة الواردات .

السوق . والواقع أن الضريبة الجمركية تدعم المنتجين المحليين على أن تمويل ذلك الدعم يتم عن طريق المستهلك ، الذي يدفع أسعارا أعلى .

على أن القصة لم تنته بعد . فحيث لا يتمـكن الأجانـب من بيع السلـع التـي ينتجونها بتكلفة في السوق الأمريكية فانهم يحصلون على دولارات أقل ويتناقص الطلب الأجنبي على الصادرات الأمريكية ، وهي المنتجات التي ينتجهـا الأمـريكيون بتكلفـة منخفضة . ذلك لأن القيود على التجـارة الامـريكية قد أضعفـت قدرة الأجانـب على الحصول على الدولارات اللازمة لشراء المنتجات الأمريكية . وهكذا لا تتحقق المكاسب المتوقعة من التخصص والتجارة .

شكل رقم (٩) أثر الضريبة الجمركية

يبين شكل (رقم ٩) أثر الضريبة الجمركية على السكر . ففي حالة غياب الضريبة يكون السعر العالمي للسكر عند(Pw) ويشتري المستهلك الامريكي الكمية(Q_1)(Qd_1) من المنتجين المحليين + $Qd_1 - Q_1$ من المنتجين الاجانب . وتعمل الضريبة الجمركية على رفع السعر بالنسبة للامريكيين في حالة شرائهم السكر من الأجانب . كما تتناقص الواردات نتيجة فرض الضريبة . ويرتفع السعر المحلي للسكر($Pw_+ t$) وينخفض مستوى الاستهلاك(Q_2) نتيجة لذلك .



ومن جهة أخرى فإن حصة الواردات ، شأنها شأن الضريبة الجمركية ، أداة لتقييد السلع الأجنبية وحماية الصناعات المحلية . إذ تضع حصة الواردات حدا أعلى للكمية التي يمكن استيرادها من منتج ما خلال فترة معينة (سنة غالبا) . والكثير من السلع ابتداء من الصلب إلى المكانس ، يمكن أن تخضع لنظام حصص الاستيراد .

وحيث أن حصص الاستيراد تعمل على تخفيض المعروض الأجنبي من السلع في السوق المحلية فإن سعر السلع التي تتم حمايتها باستخدام حصص الاستيراد يكون أعلى من السعر الذي يسود في ظل حرية التجارة . على أن حصص الاستيراد أكثر ضررا من الضريبة الجمركية من جوانب متعددة . ففي ظل حصة الاستيراد ، يمنع العرض الأجنبي

الاضافي دون نظر لمدى انخفاض سعر المنتجات الاجنبية . أما في ظل الضريبة الجمركية فإنه يتم عرض المنتجات على الأقل في السوق المحلية إذا ما كانت تكاليف الانتاج لدى المنتجين الأجانب منخفضة بدرجة تكفي لمواجهة الضريبة .

بعض الحجج الأساسية للحماية Some Sound Arguments for Restrictions

إن هناك ثلاث حجج رئيسية ، وصحيحة جزئيا على الأقل تقر حماية صناعات محلية معينة من المنافسة الأجنبية . ونشير اليها فيما يلي :

(١) حجة الدفاع القومي The National Argument

ان هناك صناعات بذاتها ـ مثل صناعة الطائرات الكبيرة (السفن الهوائية) والبترول والأسلحة ـ حيوية للدفاع القومي . لذلك قد تعمل الدولة على حماية مثل هذه الصناعات من المنافسة الأجنبية ، ليكون الانتاج المحلي من هذه المواد متوفرا في حالة الصراع الدولي . وقد نتساءل : هل يرغب الامريكيون في الاعتماد على البترول العربي أو الروس كلية ؟ وهل من الحكمة ان يكون الاعتماد على الطائرات الفرنسية الضخمة كاملاً ؟ ان معظم الأمريكيين سوف يجيبون على ذلك بالنفي حتى لو كانت قيود التجارة مطلوبة لحماية هذه الصناعات المحلية .

وحجة الدفاع القومي حجة قوية . ومع ذلك فقد يساء استخدامها ، ذلك أن هناك صناعات محدودة نسبيا ذات أهمية حيوية للدفاع القومي ، والاعتماد الجزئي على المنتجين الأجانب خلال فترات السلم قد لا تضعف من قدرة صناعات محلية معينة ، وخاصة تلك الصناعات التي تستخرج المواد الأولية لتسد احتياجات الدولة اذا ما نشأت الحرب . وعند تحليل ومناقشة مزايا حماية صناعة معينة فان التكاليف والمنافع المرتبطة بالدفاع القومي يجب أن تعطى وزناً واهتماماً كافياً .

(٢) جهة التنويع الصناعي The Industrial Diversity Argument

تتسم الاقتصاديات التي تعتمد الى حد كبير على عوائد منتجات تصديرية رئيسية محدودة أو مواد خام بعدم الاستقرار . فاذا تخصص اقتصاد ما في انتاج سلعة واحدة أو سلعتين فقط فان التغير في حجم الطلب العالمي يولد تأثيرا عنيفا على الظروف الاقتصادية المحلية . ويعتبر الاقتصاد البرازيلي المعتمد على انتاج البن مثلا على ذلك . ولا ريب أن حماية الصناعات المحلية تشجع على التنوع . ولا يخفى أن هذا الرأي لا ينطبق على

الاقتصاد الامريكي ، لأنه مثلا ، يتميز بالتنوع الى حد بعيد .

(٣) حجة الصناعات الناشئة The Infant - Industry Argument

يرى المدافعون عن حماية الصناعات الناشئة أنه لا بد من حماية هذه الصناعات من الصناعات الأجنبية القديمة المنافسة ومع نمو هذه الصناعات الوليدة فسوف تتمكن من الوقوف على قدميها وتتنافس بفاعلية مع المنتجين الأجانب . ومع أن هذا الرأي يؤيد الحماية المؤقتة ، الا أن وقف هذه الحماية بعد اقرارها ، غالبا ما يكون أمرا صعبا . فلقد استخدمت هذه الحجة في الولايات المتحدة ، مثلا لفرض ضريبة جمركية لحماية صناعة الصلب الوليدة منذ قرن مضى . أما الآن فإنها لم تعد صناعة ناضجة فقط بل يعتقد الكثيرون أن الضغوط التنافسية لا تقوى على مواجهة هذه الصناعة . ومع ذلك فان السياسة العامة فشلت في إلغاء هذه الضريبة .

قيود التجارة وفرص العمل Trade Barriers and Jobs

إن جزءا من شعبية قيود التجارة ينشأ من قدرتها على حماية أو خلق وظائف وفرص عمل معينة وبسهولة . ذلك أن إنسياب المنافسين الأجانب إلى الأسواق التي يعرض فيها المنتجون المحليون إنتاجهم تقليديا يخلق الدعوة إلى فرض الحماية لتوفير فرص العمل . ويعرف رجال السياسة الكسب المحتمل من سياسة الحماية ومن ثم يستجيبون لهذه الدعوة .

والتاريخ القريب لصناعة السيارات في الولايات المتحدة الامريكية يوضح هذه النقطة . فخلال السبعينات ، إكتسبت السيارات المستوردة نصيبا كبيرا ومتزايدا من السوق الامريكية . وهناك أسباب عديدة لذلك منها أرتفاع الأجور في صناعة السيارات الامريكية ، والتحسن في كفاءة المنتجين الأجانب والتنظيم الحكومي الكثيف لصناعة السيارت وفشل المنتجين الامريكيين في التحول إلى تصنيع السيارات الصغيرة مع أرتفاع أسعار البترول ولقد أدت المنافسة المتزايدة من الواردات إلى لجوء كل من الادارة والعمال للسعي إلى فرض قيود التجارة .

وتؤيد إدارة الرئيس ريجان حرية التجارة ومن ثم فهي تعارض الحماية سواء من خلال الضريبة الجمركية أو حصص الاستيراد . ومع ذلك فان هذه الادارة ساومت الحكومات اليابانية ، التي وافقت في نهاية الأمر على تحديد عدد السيارات اليابانية التي تباع في السوق الأمريكية اختياريا عند ١,٦ مليون سيارة . وكما هو الحال بالنسبة لنظام

الحصص ، فان هذه القيود ينتج عنها ارتفاع في أسعار السيارات . على أن السعر الأقصى لتلك السيارات اليابانية الـ١,٦ مليون سيارة في السوق الامريكية لن يختلف سواء كان ذلك التحديد بفعل حصص الاستراد أو القيود التي فرضتها الحكومة اليابانية . وليس هناك سبب للاعتقاد بأن المنشآت اليابانية ووكلاء السيارات سوف يتقاضون أقل من سعر توازن السوق بالنسبة للـ١,٦ مليون سيارة . وفضلا عن ذلك فان القيود على الواردات سوف تقلل المنافسة في السوق الامريكية ومن ثم يخفف الضغوط على المنتجين الامريكين والعمال ليتنافسوا بفاعلية .

كما ينتج عن هذه القيود تأثير ثانوي لايلاحظ عادة فحيث أن اليابانيين سوف يبيعون عدداً أقل من السيارات في السوق الامركية ، فإنهم سوف يكسبون قدراً أقل من الدولارات التي يشترون بها الحبوب ، والأخشاب والكيماويات وغيرها من المنتجات التصديرية الأمريكية . وسوف يلحق الضرر بالعمال في الصناعات التصديرية نتيجة لتناقص الطلب من قبل اليابانيين على منتجاتهم . وسوف تنخفض فرص التوظف في هذه الصناعات ومما يدعو للاهتمام أن معدلات الأجور في معظم هذه الصناعات التصديرية تصل إلى نصف معدلات الأجور التي يتقاضاها العمال في صناعة السيارات الذين يستفيدون بهذه القيود .

وفي المدى الطويل ، فإن القيود التجارة مثل الحصص ، والضرائب الجمركية لايمكن أن تخلق أو تلغى فرص العمل . والأعمال التي تتم حمايتها عن طريق قيود الواردات سوف تتعادل مع الأعمال التي يتم الغاؤها في الصناعات التصديرية . على أن الاختيار ليس بين إنتاج السيارات (أو بعض المنتجات الأخرى) في الولايات المتحدة أو اليابان . إن القضية الحقيقية هي :

(أ) ما إذا كانت الموارد الامركيية تستخدم في انتاج السيارات وغيرها من المنتجات التي تنتجها الولايات المتحدة بتكلفة فرصة بديلة مرتفعة أو

(ب) إذا كانت الموارد تستخدم في الزراعة ، والسلع المصنعة ذات التقنية المقدمة وغيرها من المنتجات التي تنتجها الولايات المتحدة بتكلفة انتاج منخفضة .

ولعنا نتساءل : وماذا عن الصناعات التي تلقى حماية لمدى طويل ؟ بالطبع ، إن إزالة قيود التجارة كلية وبصورة مفاجئة سوف تضر بالمنتجين والعمال . ويصبح احداث تحويل سريع للموارد التي تتمتع بالحماية إلى مجالات أو صناعات أخرى له تكلفة عالية . ولاريب أن التحويل التدريجي لمثل هذه القيود سوف يخفض تكاليف إعادة التوطين

ويزيل أثر المفاجأة . وقد تعمل الحكومة أيضاً على تخفيف العبء من خلال المشاركة في نفقات إعادة تدريب وتشغيل العمال العاطلين .

الحماية من أجل فوائد خاصة Protection of Special Interest

ومع أن قيود التجارة تزيد عدم الكفاءة وتضر بالرفاهية الاقتصادية فقد يتمكن السياسيون من تحقيق كسب سياسي من تنفيذ هذه القيود . على أن هؤلاء المضارين من سياسة الحماية لصناعة (س) سوف يتحملون بصورة فردية قدرا من التكاليف يصعب تحيده . وأما المستهلكون الذين سوف يدفعون أسعارا عالية لمنتجات الصناعة التي تتمتع بالحماية فهم جماعة غير منظمة . لذلك فان معظمهم لن يربط بين الأسعار المرتفعة للمنتجات وسياسة الحماية . وبنفس الطريقة فان كثيرا من المنتجين المصدرين (وعمالهم) سوف يتحملون ضررا ضئيلا بصفة فردية . على أن أثر التجاهل المنطقي يعني أن هؤلاء المضارين من قيود التجارة لا يعملون ولا يهتمون بالسياسة التجارية .

وعلى النقيض فان هناك مجموعات المصالح الخاصة ـ صناعات معينة ، واتحادات وأقاليم ـ سوف تكون أكثر أهتماما بحماية صناعاتهم . كما أنهم سوف يساندون السياسيين الذين يؤيدون وجهة نظرهم ويعاقبون من لايؤيدهم في ذلك . وهكذا يمكن القول بوضوح أن السياسيين الباحثين عن الأصوات الانتخابية يتأثرون بالمصالح الخاصة .

وغالبا ، ما يكون هناك تعارض بين الدراسة الصحيحة والدراسة السياسية الحسنة فيما يتعلق بقيود التجارة . وبالطبع فان السياسة العامة الواقعية سوف تعكس المظاهر السياسية للموقف .

ضرائب الصادرات ، والتجارة الدولية ومنظمة الأوبك

Export taxes , International Trade and the OPEC cartel

يوضح قانون النسبية أسباب زيادة الانتاج المشترك بين الدول في ظل حرية التجارة . ولكن ماذا عن الرفاهية الاقتصادية لدولة ما ؟ هل يمكن لاحد طرفي عملية التجارة أن يسكب أذا قام بفرض قيود على التجارة ؟ يمكن أن يكون هناك مكسب من جانب واحد في ظل ظروف معينة أولا : لكي تكسب دولة مصدرة من القيود على

التجارة ، فإنها يجب أن تكون قادرة على التخلص من (أو تتواطأ مع) جميع المصادر الرئيسية للعرض . ذلك أن الدولة المستوردة سوف تشتري من بائع آخر لو أن البائع الصغير كان يعمل بشكل مستقل . ثانيا : إن طلب المستوردين على المنتج يجب أن يكون غير مرن ، أو بعبارة أفضل تكون مرونته ضعيفة بدرجة كبيرة فاذا كان الطلب على المنتج مرنا فان قدرة المصدر على المساومة تتناقص بشدة . ثالثا : يجب أن يكون المنتج قادرا على تغيير الكمية المعروضة بتكلفة منخفضة . وهذا الشرط يعني أن منحنى عرض المصدر مرنا .

ويوضح الشكل رقم (١٠) ميكانيكية التصرف من جانب واحد عندما يكون طلب الدولة المستوردة غير مرن وعرض الدولة المصدرة (أو التكتل الاقتصادي) مرنا . وفي ضوء هذه الظروف فإن الدولة المصدرة يمكن أن تستفيد من خلال فرض ضريبة صادر على المنتج . ويتزايد الايراد الكلي المتحصل عليه من الدولة المستوردة بصورة فعلية ، حتى في حالة صغر حجم الكمية المباعة من المنتج . ذلك أن عبء ضريبة الصادرات تتحمله الدولة المستوردة . مع ملاحظة أن سعر المنتج لن يتناقص كثيرا (من AD الى AP) حيث أن العرض مرن[٢] .

ويمكن للدولة المصدرة أن تكسب عن طريق تقييد الناتج ورفع السعر ـ شأنها في ذلك شأن المحتكر ـ عندما يكون طلب المستوردين غير مرن .

وهذا التحليل يساعد على فهم أسباب كسب دولة منظمة الاوبك عندما رفعت سعر (أو ضريبة الصادارت) النفط الخام في منتصف السبعينات . فحيث أن الطلب على البترول من قبل الدول المستوردة غير مرن بدرجة كبيرة على الاقل في المدى القصير ، فان العبء المبدئي لارتفاع أسعار البترول الخام (أو ضريبة الصادرات) تقع على المستوردين . على أن استراتيجية الأوبك لم تكن لتنفذ لو لم تتعاون معها جميع الدول الرئيسية المصدرة للبترول . دعنا نفترض أن دولة منفردة مثل فنزويلا قامت بفرض ضريبة عالية على البترول في عام ١٩٧٠ . وليس ثمة ريب أن الدولة المستوردة للبترول

---

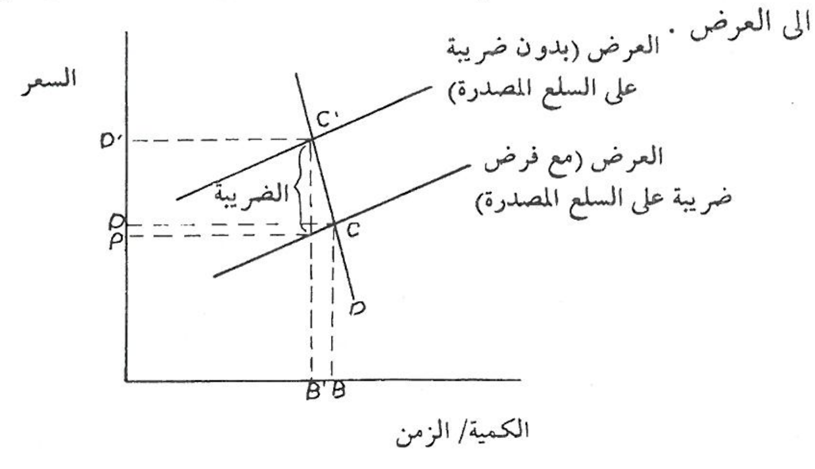
(٢) من ناحية أخرى إذا كان طلب الدولة المستوردة مرنا العرض في الدولة المصدرة غير مرن ، فإن عبء ضريبة الصادرات سوف يقع على الدول المنتجة للسلعة المصدرة . ولن يرتفع سعر المنتج (بما فيه الضريبة) كثيرا بالنسبة للمستهلكين الأجانب ، بينما السعر (منقوصا منه الضريبة) الذي يتسلمه المنتجون في الدولة المصدرة سوف يتناقص بشدة . وعندما تتمكن الدولة المستوردة من انتاج السلعة في الداخل (أو تحصل عليها من أي مصدر آخر) بسعر أعلى قليلا من سعر الاستيراد فإن الطلب على السلعة المصدرة يكون مرنا . وفي ظل هذه الظروف فإن عبء ضريبة الصادرات يقع على منتجي السلعة المصدرة مبدئيا .

سوف تقوم بشراء البترول الخام من دول أخرى . وعلى ذلك فقد كان ضروريا للدول الرئيسية المصدرة للبترول أن تقيم فيما بينها تكتلا لتتمكن من تنفيذ استراتجيتها .

شكل رقم (١٠)

المكاسب من ضريبة الصادرات عندما يكون الطلب غير مرن بالنسبة للعرض

يبين الشكل أنه إذا كان طلب الأجانب على السلعة المصدرة لدولة ما غير مرن (والعرض الأجنبي مرنا) فإن دولة ما (أو مجموعة دول) يمكن أن تحقق كسبا من جانب واحد إذا قامت بفرض ضريبة على السلعة المصدرة . كما يتضح أنه بعد فرض الضريبة (t) فإن اجمالي الايرادات المتحصل عليها من المستهلكين الأجانب للسلعة يتزايد (من ABCD إلى A'B'C'D') حتى مع تناقص عدد الوحدات المصدرة ويقع العبء الرئيسي للضريبة على المستهلك الاجنبي ، حيث أن الطلب على السلعة المصدرة غير مرن بالنسبة الى العرض .



وهناك مخاطر تترتب على هذه الاستراتيجية التي تقضي بفرض ضريبة صادرات (أو تكوين اتحاد مصدرين) . وأول هذه المخاطر ان الداخلين الجدد يجب أن يمنعوا من خفض السعر الذي حدده اتحاد المصدرين اذا كان أعلى كثيرا عن المستوى التنافسي . وفي حالة البترول فقد عملت الطبيعة على تخفيض صعوبة هذا العمل . ثانيا : تؤدي الاسعار المرتفعة إلى اتجاه المستوردين إلى البحث عن واستخدام السلع البديلة ، ومع مرور الزمن تعمل الدول المستوردة على تطوير البدائل واكتشاف طرق ووسائل لتخفيض استهلاكها من السلعة المرتفعة السعر . وفي نهاية الأمر ربما يؤدي ذلك إلى نقص الكمية المطلوبة من التكتل كما حدث بالنسبة للاوبك في أوائل الثمانيات . ثالثا : تشير نظرية احتكار القلة

oligopoly إلى وجود دافع لدى (الكارتل) لممارسة الخداع . فحيث تصبح ظروف السوق أقل ملاءمة بالنسبة للتكتل ، تتجه ترتيبات التواطؤ إلى الانخفاض . وفي النهاية فإن هناك خطورة الانتقام بواسطة الدول المستوردة . فقد تقوم بفرض الضرائب (أو القيود اخرى) على السلع المصدرة إلى تلك الدول التي بدأت بفرض ضرائب الصادارات (أو على الدول الاعضاء في تكتل للدول المصدرة) .

وعلى الرغم من أن قيود التجارة يمكن في بعض الاحيان أن تولد مكاسب لاحد طرفي التجارة ، الا أن الفرص الاقتصادية المتاحة للدول المشتركة في العملية تتناقص . ذلك أن الندرة الزائفة المفروضة من خلال قوة الاحتكار تؤدي دائما إلى فقد اقتصادي . حيث أن مستهلكي السلعة ـ الدول المستوردة ـ تستخدم موارد نادرة للبحث عن بدائل ، وتلجأ إلى بدائل ذات تكلفة فرصة بديلة مرتفعة . وينشأ أستخدام غير كفء للموارد ويتناقص العائد المشترك للدول التي تقوم بينها التجارة .

نظرة إلى الأمام

هناك كثير من أوجه التماثل بين التجارة داخل الحدود القومية والتجارة عبر الحدود الدولية . ومع ذلك هناك اختلاف جوهري ايضا . ففضلا عن تبادل سلع مقابل نقود فان التجارة عبر الحدود الدولية ، بشكل عام ، تتضمن تبادل العملات القومية . ويناقش الفصل التالي ترتيبات التمويل التي تتم التجارة في نطاقها .

الأهداف التعليمية للفصل

(١) نما حجم التجارة الدولية بسرعة في العقود الحديثة . ففي بداية الثمانينات بيع نحو ١٦٪ من الانتاج العالمي في دولة أخرى غير الدولة المنتجة .

(٢) يمثل قطاع التجارة نحو ٩٪ من (ن ق ج) في الولايات المتحدة ويتم أكثر من نصف التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الدول المتقدمة وعلى رأسها كندا ، واليابان ، ودول السوق الأوروبية المشتركة .

(٣) تمكن التجارة بين الدول كلا منها أن تتخصص في انتاج تلك السلع التي تمتلك فيها بميزة نسبية . وعلى هذا فان الناتج الكلي ينمو من خلال قيام التخصص والتجارة . وينشأ كسب متبادل لأطراف التبادل .

(٤) هناك ارتباط قوي بين الصادرات والـواردات . فصـادرات أية دولـة هي المصـدر الاساسي للقوة الشرائية التي تستخدم في استيراد السلع .

(٥) ان التبادل والتخصص الدولي يؤديان الى أسعار أدنى للسلع المستوردة وأسعار أعلى للسلع المحلية المصدرة وذلك قياسا بالوضع في غياب التجارة . ومع ذلك فان الأثر الصافي هو نمو البدائل الاستهلاكية المتاحة لدولة ما .

(٦) ان فرض ضريبة جمركية أو حصص استيرادية أو أية قيود أخرى على واردات سلعة ما يقلل كمية السلعة التي يعرضها الأجانب في السـوق المحلية . وعلى ذلك يواجـه المستهلكون أسعارا أعلى للسلعة التي فرضـت عليهـا الحماية وذلك بسبـب نقص عرضها . وتمثل القيود على الـواردات بالضرورة إعانـات للمنتجين (والعمال) في الصناعات المحمية على حساب (أ) المستهلكين (ب) المنتجين (والعمال) في صناعات التصدير . ذلك أن تلك القيود تضعف قدرة المنتجين المحليين على التخصص في المجالات التي يتمتعون فيها بأعظم ميزة نسبية .

(٧) ان ارتفاع الأجور لا يعني بالضرورة ارتفاع تكلفة العمل . اذ لا بد أن نأخذ مستوى الانتاجية في الاعتبار . ويفسر قانون الميزة النسبية لماذا تحقق الـولايات المتحـدة ، مثلا ، كسبا من التجارة ـ حتى التجارة مع دولة ذات أجور منخفضة .

(٨) يمكن استخدام الدفاع القومي ، وتنوع الصناعة ، والصناعات الناشئة كحجج وذرائع لتبرير فرض قيود تجارية على صناعات معينة في ظل ظروف خاصة . ومع ذلك ، فليس يخفى أن قوة جماعات الصالح الخاص والجهل بالاثار الضارة تقدم التفسيرات الاساسية للسياسة العامة للحماية في عالم الواقع .

(٩) لا تؤدي قيود التجارة الى خلق فرص عمل في الأجل الطويل . ذلك ان انخفاض واردات الولايات المتحدة ، مثلا ، من دول أخرى يقود الى انخفاض القوة الشرائية لدى هذه الدول ومن ثم انكماش الطلب على سلع التصدير الامريكية . ذلك أن الوظائف التي تفرض عليها الحماية بقيود الواردات تلغى بسبب الوظائف التي تنهار في صناعات التصدير . وحيث أن هذه النتيجة تولدها القيود لا تلاحظ غالبـا فان شعبيتها السياسية تكون ملموسة . ومع ذلك فالقيود غير فعالة ما دامت تقود الى خسارة في المكاسب المتوقعة من التخصص والتبادل .

(١٠) يمكن لدولة مصدرة (أو مجموعة دول) أن تحقق كسبا من خلال تحديد الانتاج ورفع أسعار سلعة ما لو كان الطلب على صادراتها غير مرن والعرض مرنا . ففي ظل هذه الظروف يقع عبء ضريبة الصـادرات (أو زيادات سعـر التصـدير لاتحاد

مصدرين) على هؤلاء الذين يستوردون السلعة . على أن قيود التجارة من هذا النوع ، مثل السياسات الحمائية الأخرى ، تنتهي الى تخفيض الناتج المشترك لاطراف التبادل .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

١ - افترض أنه خلال الحرب الاهلية انقسمت الولايات المتحدة الأمريكية الى دولتين وأنه خلال تلك السنوات لم تقم تجارة بين هاتين الدولتين . فكيف يتأثر مستوى الحياة في الولايات المتحدة «المنقسمة» حينئذ ؟ أشرح ذلك .

٢ - هل تظن أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تربح لو أزيلت كل القيود التجارية بين دول شمال امريكا ؟ هل تكسب كندا ؟ المكسيك ؟ ولماذا ؟

٣ - هل يمكن أن يكون «أ» و«ب» صحيحا ؟ أشرح ذلك .

(أ) ان الضرائب الجمركية والحصص الاستيرادية تزيد عدم الكفاءة الاقتصادية وتخفض الدخل الحقيقي لدولة ما . فالتحليل الاقتصادي يبين أن الدول يمكن أن تحقق كسبا بإزالة قيود التجارة .

(ب) «يشير التحليل الاقتصادي الى أن هناك سببا جيدا لنتوقع إقامة القيود التجارية في عالم الواقع» .

٤ - «ان الضرائب الجمركية والحصص الاستيرادية ضرورية لحماية الاجور المرتفعة للعامل الامريكي» . هل توافق على ذلك أم لا توافق ؟ ولماذا ؟

٥ - افترض أن الولايات المتحدة ودول أخرى مستوردة للنفط فرضت ضريبة على النفط الخام مساوية لسعر الاستيراد (نحو ٣٤ دولار للبرميل سنة ١٩٨٢) ناقصا ٢٠ دولار للبرميل . وعلى هذا فان زيادة سعر الاستيراد (فوق ٢٠ دولار للبرميل) سوف يزيد الضريبة بقدر مساو . ما هو أثر هذه السياسة على (أ) استهلاك الولايات المتحدة من الزيت الخام (ب) مرونة الطلب على النفط الأجنبي كما يراها المنتجون الأجانب (جـ) الدافع لدى اتحاد مصدري النفط (أوبك) لرفع سعر النفط ؟

٦ - ما هو الخطأ في هذه التجربة الاقتصادية ؟

يفترض أحد الباحثين أن فرض ضرائب جمركية أعلى على السيارات المستوردة يزيد من التوظف الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية . وعندما ترفع الضرائب الجمركية على السيارات يزداد التوظف في صناعة السيارات الأمريكية في السنة التالية

بـ ١٠٠٠٠٠ وظيفة ، مقارنة بزيادة سنوية قدرها ٥٠٠٠٠ خلال الثلاث سنوات السابقة على إقرار تشريع زيادة الضرائب الجمركية . ويستخلص الباحث من ذلك أن فرض ضرائب أعلى على السيارات المستوردة قد أدى الى زيادة التوظف المحلي من خلال خلق ٥٠٠٠٠ وظيفة في صناعة السيارات الامريكية» .

الفصل الثامن عشر
التمويل الدولي وسوق الصرف الأجنبي

الفصل الثامن عشر
التمويل الدولي وسوق الصرف الأجنبي

International finance and the Foreign Exchange Market

منذ الحرب العالمية الثانية ، وحجم التبادل الدولي ينمو نموا سريعا . وكما تبين من الفصل السابق فانه من خلال التخصص والتجارة تتمكن دول العالم من زيادة الناتج المشترك ، حيث أن انتاج كل سلعة يقوم به المنتجون الأكثر كفاءة . وكما هو الحال في التبادل الاختياري في الأسواق المحلية فان التبادل بين الافراد في دول مختلفة يحقق منافع مشتركة لأطراف التبادل . ولما كانت التجارة الدولية تعمل على تعزيز الاستخدام الكفء للموارد فان العالم كله يستفيد من تطورها ونموها .

والتجارة الدولية عملية معقدة وذلك لأنها تستند بشكل عام على عمليتين مختلفتين . فالفلاحون في الولايات المتحدة يطلبون الدولارات ، دون عملات الدول الأجنبية عندما يبيعون انتاجهم من القمح . وعلى ذلك فان المشترين الأجانب يجب أن يبدلوا عملتهم بالدولارات قبل شرائهم للقمح الأمريكي . وكذلك الحال بالنسبة لمنتجي العصائر في فرنسا فانهم يرغبون في أن يدفع لهم بالفرنك الفرنسي وليس بالدولار الامريكي . وعلى ذلك فان المستوردين الامريكيين يجب أن يستبدلوا الدولارات بالفرنكات الفرنسية عندما يشترون العصائر الفرنسية (أو أن المصدرين الفرنسيين يجب أن يحصلوا على الفرنكات قبل أن يدفعوا قيمة العصائر لمنتجيها) .

وفي هذا الفصل سوف يتم تحليل الارتباط بين العملات الدولية وكيفية تحديد أسعار الصرف بينها . ففي الفترة بين عامي ١٩٤٤ ، ١٩٧١م قامت معظم الدول بربط عملاتها بنظام سعر الصرف الثابت Fixed exchange rate وهكذا فان سعر عملة كل دولة يكون ثابتا بالنسبة للعملات الأخرى . ويؤيد الكثير من رجال الأعمال وبعض الاقتصاديين العودة الى هذا النظام الذي سوف نقوم بتحليل أسلوب عمله . ومنذ عام ١٩٧١م سمحت معظم دول اوروبا الغربية بأن تلعب قوى السوق الدور الأكبر في تحديد قيمة وحداتها النقدية بالنسبة للعملات الأخرى . وسوف نناقش أيضا فعالية ذلك النظام لسعر الصرف المرن .

أسعار الصرف ، وسعر السلع الأجنبية

Exchange Rates the price of Foreign Goods

افترض أنك تملك معرضا للأحذية في الولايات المتحدة وأنك تعمل للحصول على رسالة صنادل من أحد المنتجين . لا ريب أنه يمكنك شراء الصنادل من أحد المصانع المحلية وسداد قيمتها بالدولار كما يمكنك من ناحية أخرى أن تشتري هذه الصنادل من مصنع بالمكسيك . وحينئذ يجب أن تدفع القيمة بالبيزو Pesos لان العمال في المصنع المكسيكي يجب أن يحصلوا على أجورهم بالبيزو . وعلى ذلك فاذا قررت الشراء من المنشأة المكسيكية ، فانه اما أن تحول الدولارات الى العملة المكسيكية «البيزو» لدى أحد المصارف وترسلها الى المنتج المكسيكي ، أو يقوم المنتج المكسيكي بالذهاب الى أحد المصارف ليغير دولاراتك الى البيزو المكسيكي .

دعنا نفترض أن المنتج المكسيكي يبيع الصنادل بسعر الزوج ١٠٠ بيزو . فكيف تحدد ما إذا كان السعر مرتفعا أو منخفضا ؟ ونجيب على ذلك بأن مقارنة أسعار الصنادل المنتجة بالمنشأة المكسيكية بسعر الصنادل المنتجة محليا يتطلب بالضرورة أن تعرف سعر الصرف Exchange rate بين الدولار واليزو . وسعر الصرف ببساطة هو ثمن العملة القومية لدولة ما «البيزو مثلا» محسوبا بعملة دولة أخرى «مثل الدولار الأمريكي» وتمكن أسعار صرف المستهلكين في دولة ما من ترجمة أسعار السلع الأجنبية الى وحدات نقدية قومية : فلو أن «البيزو» يساوي ٢ سنت فان هذا يعني أن الصرف بين «الدولار» و«البيزو» هو ٠,٠٢ وقد نتساءل : اذا كان ١بيزو يعادل ٢ سنت ، فكم دولارا تلزم لشراء زوج من الصنادل المكسيكية التي تباع بسعر ٢٠٠ بيزو للزوج ؟ ونجيب على ذلك بأن ثمن الصنادل المكسيكية بالدولار الأمريكي يساوي ٢ سنت مضروبة في ٢٠٠ بيزو وهي تساوي ٤ دولارات .

افترض أن سعر الصرف بين الدولار والبيزو هو ٠,٠٢ وأنك قررت ان تشتري ٢٠٠ زوجا من الصنادل من المصنع المكسيكي بسعر ٢٠٠ بيزو (٤دولار) للزوج - فانك سوف تحتاج الى ٤٠٠٠٠ بيزو لتدفعها للمنتج المكسيكي . واذا تمكنت من الاتصال ببنك امريكي يقوم بعمليات الصرف الأجنبي وكتبت شيكا للبنك بمبلغ ٨٠٠ دولار (٠,٠٢ دولار مضروبة في ٤٠٠٠٠ بيزو) فانه يمكن لهذا البنك أن يمدك بالمبلغ المطلوب وهو ٤٠٠٠٠ بيزو وبديهي أن يأخذ هذا البنك رسما صغيرا نظير قيامه بعملية التحويل .

وهكذا ، نلاحظ أن استيرادك الصنادل المكسيكية يعني انسياب الدولارات الى سوق الصرف الأجنبي foreign exchange market وهي سوق يتم فيها تبادل العملات الدولية . ومن ناحية أخرى اذا اشترى مستهلك مكسيكي المنتجات التصديرية للولايات المتحدة ، السيارات التي تنتج في ديترويت مثلا ، فان هذه العملية تخلق طلبا على الدولارات من سوق الصرف الأجنبي .

ويتضمن الشكل رقم (١) بيانات عن سعر الصرف بين الدولار وبعض عملات أجنبية مختارة خلال أبريل ١٩٧٩ و١٩٨٢ . وفي ظل نظام الصرف المرن يتغير سعر الصرف بين العملات بشكل مستمر . وسوف نبحث محددات أسعار الصرف بالتفصيل ولكن علينا أولا أن نحسن مستوى فهمنا للعوامل التي تحكم سوق الصرف الأجنبي .

شكل رقم (١)
أسعار الصرف الأجنبي بين الدولار الأمريكي وعملات
أجنبية مختارة - أبريل سنة ١٩٧٩ و١٩٨٢

العملات الأجنبية	السنتات المطلوبة لشراء وحدة واحدة من العملات الأجنبية	
	ابريل سنة ١٩٧٩	ابريل سنة ١٩٨٢
الدولار الاسترالي	١١٠,٨٥	١٠٥,٣٧
الدولار الكندي	٨٧,٢٤	٨١,٨٢
الفرنك الفرنسي	٢٢,٩٧	١٦,٠٤
المارك الألماني	٥٢,٧٥	٤١,٨١
الليرة الايطالية	٠,١٢	٠,٠٨
الين الياباني	٠,٤٦	٠,٤١
الجنيه الاسترليني	٢٠٧,٣٤	١٧٨,٢٥
البيزو المكسيكي	٤,٣٨	٢,١٧

ميزان المدفوعات والمبادلات الدولية

Balance of payments And International Exchange

اذا كانت الدول تقوم بحساب الناتج القومي الاجمالي لتكون لديها فكرة عامة عن مستوى الانتاج المحلي فإن أغلب الدول تقوم أيضا بحساب ميزان مدفوعاتها الدولية لتحتفظ بمعاملاتها مع الدول الأخرى في وضعها الصحيح . وعلى هذا فان حساب ميزان المدفوعات هو تقرير عن فترة ما يلخص تدفق المعاملات الاقتصادية مع الأجانب .

وحسابات ميزان المدفوعات تعد طبقا للمبادىء المحاسبية . ذلك أن أي صفقة يترتب عليها عرض عملة الدولة (أو تتضمن خلق طلب على عملة أجنبية) في سوق الصرف الأجنبي تسجل كبند مدين debit في حساب ميزان المدفوعات . والصفقة التي تخلق طلبا على عملة الدولة (أو عرض العملات الأجنبية) في سوق الصرف الأجنبي تسجل كبند دائن credit . وتعد الواردات مثالاً للبنود المدينة . أما الصادرات فهي مثالاً للبنود الدائنة .

وحساب ميزان المدفوعات يحاول ابراز أسباب الصفقات مع الأجانب فحساب ميزان المدفوعات الأمريكي يوضح حجم المدفوعات للأجانب (عرض الدولارات في سوق الصرف الأجنبي) مقابل أشياء مثل الواردات السلعية ، ونقل السلع ، والخدمات التي يحصل عليها السياح الامريكيون في الخارج وكذلك الاستثمارات الأمريكية في الدول الأخرى . وبنفس الطريقة فانه يوضح تدفق المدفوعات الى الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الأجانب مقابل بنود مثل الصادرات السلعية والسلع المنقولة على بواخر أمريكية ، والاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة .

ويمكن تقسيم العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات الى ثلاثة أقسام رئيسية : حساب المعاملات الجارية ، وحساب المعاملات الرأسمالية ، وحساب الاحتياطي الرسمي . والآن نعطي نظرة على كل هذه الأقسام .

حساب المعاملات الجارية Current Account Transaction

يتضمن جميع المدفوعات (والهبات) الناتجة عن شراء أو بيع السلع والخدمات خلال فترة محددة . وبصفة عامة هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المعاملات تدخل في حساب المعاملات الجارية : المبادلات السلعية ومبادلات الخدمات ، والتحويلات من جانب واحد Unilateral transfers .

المعاملات التجارية السلعية Merchandise Trade Transactions

تشكل الصادرات والواردات السلعية الجزء الأكبر من حساب ميزان المدفوعات في دولة ما . وكما يوضح الشكل رقم (٢) أن الولايات المتحدة قد استوردت في عام ١٩٨٠ ما قيمته ٢٤٩,٣ بليون دولار من السلع وصدرت ما قيمته ٢٢٤,٠ بليون دولار فقط . وعندما يستورد الأمريكيون السلع من الخارج فانهم يعرضون الدولارات في سوق الصرف الأجنبي . وتسجل الواردات كبنود مدينة في حساب ميزان المدفوعات . وعلى العكس عندما يصدر المنتجون الامريكيون منتجاتهم ، فإن الأجانب يطلبون الدولارات في سوق الصرف ليسدوا ثمن الصادرات الأمريكية . وتسجل الصادرات كبنود دائنة .

والفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها هو ما يعرف بالميزان التجاري .

فاذا كانت قيمة الصادرات السلعية لدولة ما تقل (أو تزيد) عن قيمة وارداتها السلعية فان هذا يعني وجود عجز (أو زيادة) في الميزان التجاري .

ففي عام ١٩٨٠ حققت الولايات المتحدة عجزا في الميزان التجاري قدره ٢٥,٣ بليون دولار . ومع أن عجز الميزان التجاري له دلالة سلبية لدى الوسائل الاخبارية فان هذا لا يبين ما إذا كانت الدولة التي تحصل على سلع أجنبية أكبر مما تصدر تجد نفسها بالضرورة في وضع غير مرغوب فيه . على أن وجهة النظر السلبية بالنسبة للعجز التجاري تتولد دون ريب من تأثير هذا العجز على قيمة الدولار في سوق الصرف الأجنبي . ومع بقاء الاشياء الأخرى على حالها فان عجز الميزان التجاري لدى الولايات المتحدة يعني أن الأمريكيين يعرضون دولارات في سوق الصرف الأجنبي أكثر مما يطلبه الأجانب لشراء السلع الأمريكية . واذا كان هذا العجز التجاري هو العامل الوحيد الذي يؤثر على قيمة الدولار في سوق الصرف فانه من المتوقع أن ينخفض سعر صرف العملة الأمريكية الا أن هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر في عرض وطلب الدولارات في سوق الصرف .

الصادرات والواردات من الخدمات

تؤثر الصادرات والواردات من الخدمات غير المتطورة «كما يطلق عليها أحيانا ، بقوة على سوق الصرف الأجنبي . فصادرات خدمات التأمين والنقل والمصارف تخلق طلبا على الدولارات بواسطة الأجانب مثل الصادرات السلعية تماما . فالمنشأة الفرنسية

المؤمن عليها لدى شركة أمريكية مثلا ، سوف تطلب الدولارات التي تدفع بها الأقساط . وعندما يسافر الأجانب داخل الولايات المتحدة أو ينقلون بضاعة على السفن الأمريكية فانهم يطلبون الدولارات التي تمكنهم من دفع ثمن هذه الخدمات . وبنفس الطريقة فان الدخل المكتسب من خلال الاستثمارات الامريكية في الخارج سوف يؤدي الى تدفق دولارات من الأجانب الى الأمريكيين . وعلى ذلك فان هذه الصادرات من الخدمات تسجل في الحساب الجاري كبنود دائنة .

ومن ناحية أخرى فان استيراد الخدمات من الأجانب تزيد من عرض الدولارات في سوق الصرف وعلى ذلك فان الواردات الخدمية تسجل في ميزان المدفوعات كبنود مدينة . وهذا يعني أن سفر مواطنين امريكيين الى الخارج ، وشحن سلع على بواخر أجنبية ، والدخل الذي يحصل عليه الأجانب على الاستثمارات الأمريكية كلها بنود مدينة لأنها تؤدي الى انسياب دولارات امريكية الى سوق الصرف . وكما يوضح الشكل (رقم ٢) فان قيمة الصادرات من الخدمات الامريكية بلغت ١٢٠,٧ بليون دولار بينما بلغت الواردات من الخدمات ٨٤,٦ بليون دولار .

تحويلات من جانب واحد Unilateral Transfers

ليس يخفى أن المنح النقدية الى الأجانب مثل المنح grants للحكومات الأجنبية أو الهدايا لأحد الأقارب في كوريا الجنوبية تؤدي الى انسياب الدولارات الى سوق الصرف الأجنبي . وعلى ذلك فان هذه الهبات تسجل كبنود مدينة في حساب ميزان المدفوعات . أما الهدايا النقدية للأمريكيين من قبل الاجانب فتسجل كبنود دائنة . على أن الأمر بالنسبة للهبات النوعية أكثر تعقيدا . فعندما تعطى منتجات الى الاجانب فان المنتجات تتدفق الى الخارج دون أن يصاحبها تدفق مساو من العملات الأجنبية ، ويعد هذا طلب على الدولارات . وتسجل هذه المعاملات على حساب ميزان المدفوعات رغم أن الولايات المتحدة قد قدمت الدولارات اللازمة لشراء المنح المقدمة للأجانب . وعلى ذلك فان هذه البنود تعامل أيضا على أنها بنود مدينة . ولأن الحكومة الامريكية (والمواطنون الأمريكيون) يقدمون منحا الى الأجانب أكثر مما يتلقاه الامريكيون من الأجانب ، فقد بلغ صافي التحويلات من طرف واحد ٧,١ بليون دولار سجلت في الجانب المدين في الحساب الجاري لعام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٢) تدفق الدولارات من وإلى سوق الصرف الاجنبي في عام ١٩٨٠

الجانب المدين ـ هذه المعاملات تخلق طلبا على العملة الاجنبية وزيادة عرض الدولارات في سوق الصرف الاجنبي (بليون دولار)		الجانب الدائن ـ هذه المعاملات تزيد عرض العملة الاجنبية وتولد طلبا تزيد على الدولارات الامريكية في سوق الصرف الاجنبي (بليون دولار)		العجز (-) أو الفائض (بليون دولار)	
الحساب الجاري					
* الواردات السلعية (أ)	٢٤٩,٣	الصادرات السلعية (أ)	٢٢٤,٠	الميزان التجاري	-٢٥,٣
الواردات من الخدمات	٨٤,٦	الصادرات من الخدمات	١٢٠,٧	ميزان المعاملات الجارية	٣,٧
صافي التحويلات من جانب واحد	٧,١				
اجمالي	٣٤١,٠	اجمالي	٣٤٤,٧		
* حساب رأس المال					
الاستثمارات الامريكية بالخارج	١٨,٥	الاستثمارات الاجنبية بالولايات المتحدة	١٠,٩		
قروض للاجانب	٥٨,١	قروض من الاجانب	٧٠,٢(ب)		
* حساب الاحتياطي	٨,٢			رصيد الحساب الجاري وحساب رأس المال	٨,٢

(ا) تتضمن هذه الاحصاءات الشاحنات العسكرية (ب) تتضمن الفروق الاحصائية. المصدر : وزارة التجارة الأمريكية

رصيد الحساب الجاري Balance of Current account

إن الفرق بين (أ) قيمة صادرات دولة ما من السلع والخدمات (ب) قيمة وارداتها منها مضافاً إليه صافي التحويلات من جانب واحد يعرف برصيد الحساب الجاري . وهو يعد ملخصاً احصائياً لجميع المعاملات الجارية . أما فيما يختص بميزان التجارة فإنه إذا كانت قيمة الصادرات أقل من (أو تزيد على) قيمة الواردات مضافاً إليها التحويلات من جانب واحد فإن الدولة تواجه عجزاً (أو فائضاً) في حساب المعاملات الجارية . وفي عام ١٩٨٠ حققت الولايات المتحدة الامريكية فائضاً في ميزان المعاملات الجارية قدره ٣,٧ بليون دولار .

حساب المعاملات الرأسمالية Capital Account Transactions

تتكون المعاملات الرأسمالية من :

(أ) الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو الدولة في أصول حقيقية في الخارج (أو يقوم بها أجانب يقيمون في هذه الدولة) .

(ب) القروض الى الأجانب أو من الأجانب . فإذا قام مستثمر أمريكي بشراء مصنع أحذية في المكسيك مثلاً فان البائع المكسيكي سوف يطلب الثمن بالبيزو وعلى ذلك فان المستثمر الامريكي سوف يعرض دولارات (ويطلب بيزو) في سوق الصرف الاجنبي . وعلى ذلك فان الاستثمارات الامريكية بالخارج تسجل في حساب ميزان المدفوعات في الجانب المدين . ومن ناحية أخرى فان الاستثمار الاجنبي في الولايات المتحدة يخلق طلباً على الدولارات في سوق الصرف الاجنبي ، ومن ثم فانه يسجل في الجانب الدائن . والاستثمارات بالخارج يمكن أن ينظر اليها كاستيراد سند أو حق ملكية . ذلك أن استيراد ملكية أحد الاصول المالية (أو الحقيقية) من الخارج له نفس الاثر الذي يولده استيراد سلع من الخارج على ميزان المدفوعات . ذلك أن كلا منهما يسجل في الجانب المدين . وبنفس الطريقة فان تصدير سندات أو ملكية رأس المال يولد نفس الاثر الذي تمارسه الاستثمارات الاجنبية في دولة ما وعلى ذلك فان هذه المعاملات تدخل في الجانب الدائن .

وفيما يتعلق بالاسواق المحلية ، فان الكثير من الصفقات الدولية يتم على أساس الائتمان on credit . فعندما يقرض أحد البنوك الامريكية رجل أعمال أجنبي ١٠٠ ألف دولار لتمويل شراء «صادرات أمريكية» فان هذا يعني في الواقع أن البنك يستورد سنداً

أجنبياً . وحيث أن الصفقة تؤدي إلى زيادة عرض الدولارات في سوق الصرف الاجنبي فإنها تسجل في الجانب المدين في حساب ميزان المدفوعات . ومن ناحية أخرى عندما يقترض امريكيون من الخارج فإنهم يقومون بتصدير سندات . وحيث أن هذه الصفقات تخلق إما طلباً على الدولارات من قبل البنك الاجنبي (ليقدم الاموال المتاحة للاقراض) أو يزيد عرض العملات الاجنبية فإنها تسجل في الجانب الدائن في حساب ميزان المدفوعات الامريكي .

عمليات الاحتياطي الرسمي Official Reserve Account Transactions

تحتفظ الحكومات بأرصدة من العملات الاجنبية ، والذهب ، وحقوق السحب الخاصة (SDRs) في صندوق النقد الدولي الذي أنشيء كبنك مركزي دولي في عام ١٩٤٤ . ويمكن لحكومة ما ان تمول عجز المشتريات بالنسبة للمبيعات من خلال السحب من احتياطاتها أما الدول التي تحقق فائضاً فيمكنها أن تزيد احتياطيها من العملات الاجنبية أو غيرها من الاصول الاحتياطية الاخرى . وفي ظل نظام أسعار الصرف الثابتة خلال الفترة ١٩٤٤ - ١٩٧١ ، كان لهذه الاحتياطات أهمية كبيرة . حيث أن الدول التي كانت تواجه صعوبات في ميزان مدفوعاتها تضطر الى السحب من احتياطاتها بهدف المحافظة على ثبات سعر الصرف . وأما الدول التي كانت تبيع الى الاجانب أكثر مما تشتري منهم فقد تراكمت لديها عملات الدول الاخرى .

وفي ظل أسعار الصرف « العائمة » أو المرنة Flooting or flexable exchange rates فإن الدول فضلاً عن استخدام الاحتياطات لمواجهة الاختلال في موازين مدفوعاتها تلجأ الى رفع أو خفض سعر صرف عملتها لتحقيق التوازن[1] . وأسعار الصرف المرنة هي أسعار تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق . وقد يطلق عليها أحياناً أسعار الصرف العائمة أما حقوق السحب الخاصة (SDR) فهي احتياطيات إضافية أنشأها صندوق النقد الدولي (ويطلق عليها أيضاً الذهب الورقي) (paper gold) . وهي تستخدم شأنها شأن الذهب والاحتياطيات من النقد الاجنبي لسداد المدفوعات الدولية ويتم توزيع حقوق السحب الخاصة حسب الاحتياطيات المبدئية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي .

(١) عند استخدام نظرية القيد المزدوج في حساب ميزان المدفوعات فإن البنود المدينة والدائنة لا بد أن تتوازن في الحساب الجاري ، والرأسمالي وحساب الاحتياطي ، إلا فيما يختص بالفروق الاحصائية .

فائض المشتريات في الخارج بالنسبة للمبيعات
Excess Purchases Abroad Relative to Sales

إذا قامت دولة ما بشراء سلع وخدمات وأصول حقيقية من الأجانب أكثر من مبيعاتها إليهم فإنها يجب أن تغطى الزيادة في المشتريات عن المبيعات بنفس الاسلوب الذي يمكن لفرد ما أن يسلكه . وهذا يعني أنه لا بد أن تقترض أو تبيع حقوق ملكية للاجانب ، وكما يوضح شكل رقم (٢) ، الذي يتضمن التحويلات من جانب واحد ، فقد انفق المواطنون الامريكيون ٣٤١ بليون دولار على سلع وخدمات أجنبية ، بالاضافة إلى ١٨,٥ بليون دولار أنفقت في شكل استثمارات مباشرة بالخارج . وعلى ذلك فإن المواطنين الامريكيين اشتروا ما جملته ٣٥٩,٥ بليون دولار من السلع والخدمات والاصول الحقيقية من الأجانب في عام ١٩٨٠ . ومن ناحية أخرى فقد باع الامريكيون ما قيمته ٣٥٥,٦ بليون دولار من السلع والخدمات والاصول الحقيقية للاجانب . ولسداد الفجوة بين انفاقهم ومتحصلاتهم ، كان مواطنو الولايات المتحدة (والحكومة كذلك) مقترضين من الخارج سنة ١٩٨٠ .

تحديد سعر الصرف The Determination of Exchange Rates

يبين من الشكل رقم (١) أن أسعار الصرف شأنها شأن الأسعار الأخرى ترتفع وتنخفض كلما تغيرت ظروف السوق . ففيما بين عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ ارتفعت قيمة سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الاجنبية الرئيسية . وزيادة سعر الصرف لعملة دولة ما تعني أن وحدات أقل من هذه العملة تلزم لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية . فإذا انخفض عدد السنتات المطلوبة لشراء مارك الماني من ٥٠ إلى ٤٠ سنت ، فإن ذلك يعني أن قيمة الدولار قد تزايدت بالنسبة للمارك الالماني . وعلى ذلك فإن سلع المانيا الغربية تصبح أقل تكلفة للامريكيين . فعلى سبيل المثال السيارة فولكس فاجن Volks Wagen البالغ سعرها ٢٠,٠٠٠ ألف مارك يمكن أن تشتري بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار في بداية الامر أما بعد الزيادة في قيمة الدولار فإن سعر هذه السيارة بالنسبة للمستهلكين الامريكيين ينخفض إلى ٨٠٠٠ دولار .

أما تغير الاسعار التي يدفعها الناس في المانيا الغربية للحصول على السلع الامريكية فيأخذ اتجاهاً عكسياً . ذلك ان زيادة سعر الدولار الامريكي بالنسبة للمارك

الالماني يعني في نفس الوقت انخفاض قيمة المارك بالنسبة للدولار . وعلى ذلك فإن انخفاض قيمة العملة يجعل السلع الاجنبية أكثر تكلفة ، حيث يتناقص عدد وحدات العملة الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من وحدات العملة المحلية .

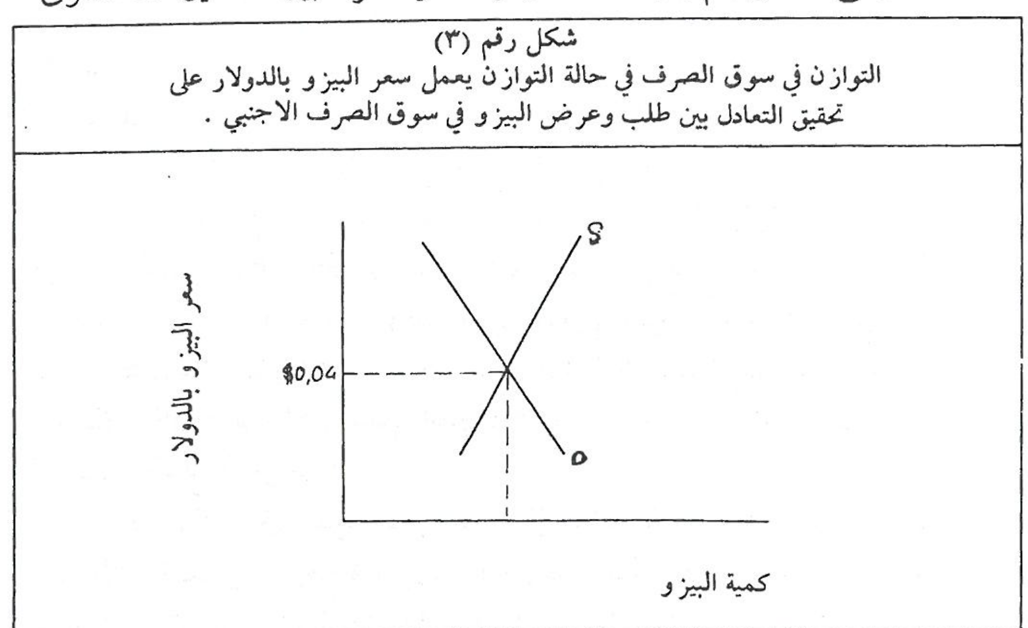
ولكن ماذا يحدد سعر الصرف بين عملتين ؟ دعنا نفترض لتبسيط التحليل أن الولايات المتحدة والمكسيك هما الدولتان الوحيدتان في العالم وليس يخفى أن سعر الصرف بين الدولار الامريكي والبيزو المكسيكي ببساطة لا يعدو أن يكون سعراً . وعلى ذلك فإن قوى العرض والطلب التي تحدد أسعار السلع الأخرى تحدد أيضاً سعر البيزو المكسيكي بالدولار الامريكي في غياب التدخل الحكومي .

ويمكن القول بصفة عامة ، إن عرض البيزو (والطلب على الدولارات) في سوق الصرف الاجنبي ينشأ عن شراء المكسيكيين للسلع الامريكية فعندما يشتري المكسيكيون سلعاً وخدمات وأصول (حقيقية أو مالية) من الامريكيين فإنهم يقومون بعرض البيزو في (وطلب الدولار من) سوق الصرف الاجنبي . ومن ناحية أخرى ، فإن الطلب على البيزو ينشأ عن طلب الامريكيين على السلع المكسيكية . وعندما يشتري المقيمون في الولايات المتحدة سلعاً وخدمات وأصول من المكسيكيين فإنهم يطلبون البيزو من (ويعرضون الدولارات في) سوق الصرف الاجنبي لسداد قيمة هذه البنود .

ويوضح الشكل رقم (٣) انه عندما يكون سعر الصرف بين العملتين عند مستوى

شكل رقم (٣)

التوازن في سوق الصرف في حالة التوازن يعمل سعر البيزو بالدولار على تحقيق التعادل بين طلب وعرض البيزو في سوق الصرف الاجنبي .



التوازن فإن الكمية التي يعرضها المكسيكيون من البيزو لشراء السلع الامريكية تتساوى مع كمية البيزو التي يطلبها الامريكيون لشراء السلع المكسيكية . ولكن ماذا يحدث إذا أراد الامريكيون شراء سلع مكسيكية أكثر من تلك التي يريد المكسيكيون بيعها اليهم ؟ في هذه الحالة ينشأ فائض طلب على البيزو مما يؤدي إلى رفع قيمته . وتؤدي زيادة قيمة البيزو بالنسبة للدولار إلى غلاء أسعار السلع المكسيكية بالنسبة للامريكيين . وعلى سبيل المثال ، إذا ارتفع سعر البيزو من ٢ سنت إلى ٣ سنت فسوف ترتفع تكلفة البن ، والاحذية وجميع المنتجات التي تشتري من المكسيك بنسبة ٥٠٪ . وفي ظل الاسعار الاعلى فإن الامريكيين يشترون كميات أقل من منتجي المكسيك .

وعلى الرغم من أن ارتفاع سعر البيزو (مقوما بالدولار) يجعل الامريكيين يشترون كميات أقل من السلع المكسيكية ، إلا أنه يجعل الصادرات الامريكية أرخص بالنسبة للمكسيكيين . فعلى سبيل المثال ، عندما يكون سعر السيارة الامريكية ٩٠٠٠ دولار فسوف يشتريها المستهلك المكسيكي بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ بيزو إذا كان البيزو الواحد يساوي ٢ سنت ، في حين تصبح سعرها ٣٠٠,٠٠٠ بيزو إذا كان البيزو الواحدة يساوي ٣ سنت . وعلى ذلك فإن انخفاض سعر السيارات الامريكية مقومة بالبيزو المكسيكي يجعل المستهلكين المكسيكيين يشترون كميات أكبر منها .

وإذا كان هناك فائض عرض Excess Supply من الدولارات في سوق الصرف الاجنبي بالنسبة للبيزو فإن ارتفاع قيمة البيزو تؤدي في نهاية الأمر إلى استعادة التوازن ، إذا كان طلب الولايات المتحدة على الواردات (وعرض الصادرات) مرناً . وعندما ترتفع قيمة البيزو فإن الامريكيين يشترون كميات أقل من المنتجات المكسيكية التي ارتفعت اسعارها . بينما يشتري المكسيكيون قدراً أكبر من المنتجات الامريكية الارخص . وهذا هو التأثير الكمي «Quantity Effect» لزيادة قيمة البيزو . ومع ذلك فإن زيادة قيمة البيزو لها تأثير سعري «Price Effect» . وهذا التأثير السعري سوف يدفع الامريكيين إلى أن ينفقوا أكثر على الواردات المكسيكية (بينما ينفق المكسيكيون أقل على الصادرات الامريكية) لأن الوضع الآن يقتضي انفاق دولارات أكثر لشراء السلع المكسيكية (وبيزو أقل لشراء السلع الامريكية) .

وإذا تحرك سوق الصرف نحو التوازن فإن الاثر الكمي سوف يصبح أكثر من أن يلغي الأثر السعري . وبعبارة أخرى ، فإنه وفقاً للمثال الخاص بالمكسيك والولايات المتحدة ، فإن النسبة المئوية للانخفاض في كمية السلع المشتراة من المكسيك يجب أن

تزيد عن النسبة المئوية للزيادة في قيمة البيزو . التي يشتريها المكسيكيون يجب أن تزيد عن النسبة المئوية للانخفاض في قيمة السلع الامريكية مقومة بالبيزو نتيجة للزيادة في قيمة العملة Appreciation . وتتحقق مثل هذه الظروف إذا كان الطلب الامريكي على المكسيكية (والطلب المكسيكي على السلع الامريكية) مرنا .

الزمن وعملية التكيف Time and the Adjustment Process

وعندما تكون السلع المكسيكية والامريكية المنتجة بدائل ممتازة لبعضها البعض يكون هناك سبب جيد للتوقع بأن الطلب الامريكي على السلع المكسيكية (والطلب المكسيكي على السلع الامريكية) يكون مرناً مرونة كبيرة بمرور الزمن .

على أن ذلك قد لا يكون حقيقياً في المدى القصير . فسوف ينقضي وقت حتى يجد المستهلكون الامريكيون بدائل للسلع المكسيكية الاعلى سعراً ، وكذلك ليكيف المستهلكون المكسيكيون استهلاكهم ويبدأون في شراء السلع الامريكية التي أصبحت الآن أرخص . وعلى ذلك فإن زيادة قيمة البيزو لا تؤدي في الحال إلى التخلص من فائض الطلب على البيزو (فائض عرض الدولارات) في سوق الصرف الاجنبي . وفي الحقيقة فإن الوضع قد يزداد سوءاً في البداية . ومع ذلك فإنه بمرور الزمن يصبح الطلب الامريكي على السلع المكسيكية (والطلب المكسيكي على السلع الامريكية) غالباً ، أعلى مرونة . وعلى ذلك فإن زيادة قيمة البيزو تؤدي في نهاية الامر إلى التخلص من فائض الطلب على البيزو وتعيد التوازن إلى سوق الصرف الاجنبي .

وإذا اشترى المكسيكيون من الولايات المتحدة سلعاً وخدمات وأصول أكثر مما يشتريه الامريكيون من المكسيك فسوف ينشأ فائض عرض للبيزو (وفائض طلب الدولار) ونتيجة لذلك تنخفض قيمة البيزو . ويؤدي انخفاض قيمة البيزو بالنسبة للدولار إلى جعل السلع الامريكية أعلى سعراً بالنسبة للمكسيكيين والسلع المكسيكية أقل سعراً للمستهلكين الامريكيين . وحيث يشتري المكسيكيون كمية أقل من السلع الامريكية (ويشتري الامريكيون كميات أكبر من المنتجات المكسيكية) فسوف يختفي فائض عرض البيزو في نهاية الامر . وكما هو الحال عند ارتفاع قيمة العملة ، يكون للزمن أهمية حيث أن الاستجابة المبدئية لانخفاض قيمة البيزو قد تكون محدودة ، ولكن مع مرور الوقت فإن طلب المكسيكيين والامريكيين على السلع الاجنبية يصبح ذا مرونة متزايدة . وهكذا فإن انخفاض قيمة العملة يعيد التوازن .

ولكن ماذا يحدث إذا كان طلب دولة ما على الواردات وعرض صادراتها غير مرن حتى في الاجل الطويل ؟ ونجيب بأنه في مثل هذه الظروف يتعرض سعر الصرف الاجنبي لعملة الدولة لتقلبات شديدة الامر الذي يجعل من الصعب أن تترك التجارة الدولية دون تدخل من قبل السلطات الحكومية في سوق الصرف الاجنبي . وذلك النمط من عدم المرونة Inelasticity نادراً ما يحدث في الدول الصناعية ولكن يوجد عادة في الدول الصغيرة التي تفتقر إلى التنوع في انتاجها على أن هذا الانعدام من حجة لتطبيق دولة ما أسعار صرف ثابتة .

تغير ظروف السوق وأسعار الصرف
Changing Market Conditions and Exchange Rates

عندما تتقلب أسعار الصرف بحرية فإن القيمة السوقية لعملة دولة ما سوف ترتفع أو تنخفض استجابة للتغير في ظروف السوق ولكن ما هي العوامل الرئيسية التي تسبب التغير في أسعار الصرف ؟

(١) التغير في قيمة الصادرات والواردات

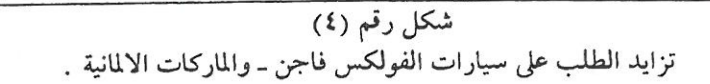
فإذا تزايدت قيمة صادرات دولة ما بالنسبة لقيمة وارداتها فإن قيمة عملتها تتجه إلى التزايد وإذا فرضنا ان الطلب على صادرات دولة ما يتزايد بسبب تغير الاذواق و/ أو تزايد الدخل في الخارج ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع اسعار المنتجات وزيادة المبيعات في الصناعات التصديرية وعلى ذلك ترتفع قيمة صادرات الدولة كما أن زيادة الطلب على صادرات دولة ما سوف يولد في نفس الوقت زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة ومن ثم ترتفع قيمتها . وبالطبع فإن التزايد في قيمة العملة سوف يحفز الواردات ويثبط الصادرات ، ومن ثم يؤدي إلى استعادة سوق الصرف الاجنبي .

وعلى نقيض ذلك ، إذا تزايد الطلب المحلي على الواردات الاجنبية فإن عملة الدولة سوف تتجه إلى الانخفاض . ويوضح الشكل رقم (٤) أثر زيادة الطلب الامريكي على «الفولكس فاجن» على سعر صرف الدولار ـ المارك فالامريكيون الذين يسعون لشراء كمية أكبر من سيارات الفولكس فاجن سوف يطلبون أيضاً مزيداً من الماركات الالمانية لدفع قيمتها . وعلى ذلك فإن الطلب على الماركات (وعرض الدولارات في السوق الدولية) سوف يتزايد مؤدياً إلى ارتفاع سعر المارك بالنسبة للدولار . وهذا الارتفاع في قيمة المارك (أي انخفاض في قيمة الدولار) سوف يضعف الحافز لدى

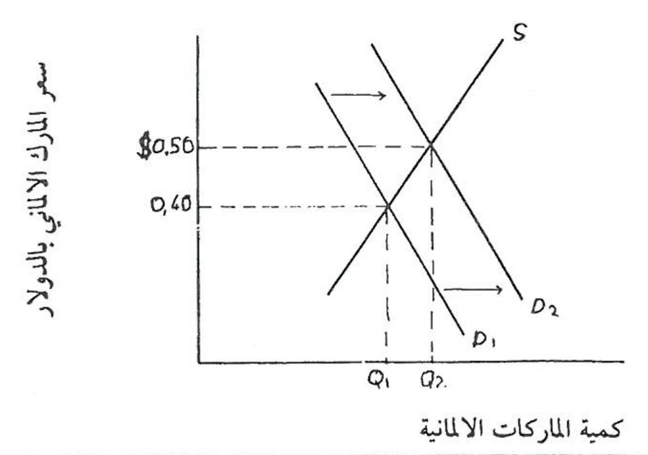
الامريكيين لاستيراد المنتجات الالمانية ، بينما يدعم الحافز لدى الالمان لشراء الصادرات الامريكية . وهاتان القوتان تؤديان إلى إعادة التوازن في سوق الصرف عند سعر جديد مرتفع للمارك بالنسبة للدولار .

(٢) تباين معدلات التضخم

إذا فرضنا بقاء الاشياء الأخرى على حالها فإن التضخم المحلي يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة دولة ما في سوق الصرف الاجنبي بينما يؤدي الانكماش إلى ارتفاع قيمة هذه العملة . فإذا فرضنا أن الاسعار في الولايات المتحدة زادت بنسبة ٥٠٪ بينما بقيت الاسعار مستقرة لدى الدول التي تتاجر معها فإن التضخم المحلي يؤدي إلى زيادة طلب المستهلكين في الولايات المتحدة على السلع المستوردة (والعملة الاجنبية) وبالتالي فإن الاسعار المحلية المرتفعة سوف تدفع الاجانب إلى تخفيض ما يشترونه من السلع الامريكية . ومن ثم تخفيض عرض العملة الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي . وعلى ذلك ، وكما يوضح الشكل رقم (٥) فإن طلب الامريكيين على العملة الاجنبية (مثل المارك) سوف يتزايد (لأن السلع الالمانية الآن أرخص) بينما ينخفض عرض الماركات (لأن


شكل رقم (٤)
تزايد الطلب على سيارات الفولكس فاجن ـ والماركات الالمانية .

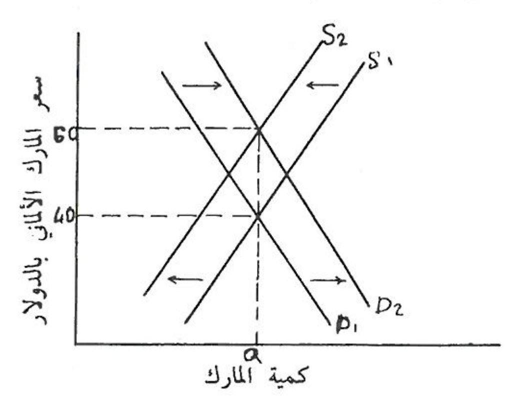
افترض ان ارتفاع اسعار البنزين أدت إلى زيادة طلب الامريكيين على سيارات الفولكس فاجن وعلى ذلك فإن تزايد الواردات من المانيا الغربية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الماركات وعلى ذلك تتزايد قيمة المارك بالنسبة للدولار .



السلع الامريكية تصبح أعلى سعراً بالنسبة للمستهلكين في المانيا الغربية) . وهذه الحزمة من القوى تعمل على خفض قيمة الدولار بالنسبة للمارك . ومع مرور الزمن فإن انخفاض قيمة الدولار سوف تزيد صادرات السلع الامريكية إلى المانيا الغربية ، وتقلل من واردات المنتجات الالمانية ، ومن ثم تستعيد التوازن إلى سوق الصرف الاجنبي .

شكل رقم (٥) التضخم وأسعار الصرف المرنة

لو كانت الاسعار مستقرة في ألمانيا الغربية بينما تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تضخما داخليا ، فان الطلب على المنتجات الألمانية (والماركات) سوف يتزايد - بينما تنخفض الصادرات الأمريكية الى ألمانيا الغربية مسببة انخفاض عرض الماركات . وعلى ذلك تنخفض قيمة الدولار بالنسبة للمارك .



ولكن ماذا يحدث اذا ارتفعت الأسعار في كل من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة بمعدل سنوي قدره ١٠٪ ؟ ونجيب على ذلك بأن أسعار الواردات (والصادرات) سوف تظل دون تغيير بالنسبة للسلع المنتجة محليا ذلك ان تساوي معدل التضخم في كل من الدولتين لن يؤدي الى تغيير قيمة الصادرات بالنسبة لقيمة الواردات . وعلى ذلك فان معدلات التضخم المتساوية لن تعبث بالتوازن في سوق الصرف . ويساهم التضخم في تخفيض depreciation قيمة عملة دولة ما عندما يكون معدل التضخم في هذه الدولة أكبر من معدل التضخم في الدول التي يتم التبادل الدولي معها .

(٣) التغيرات في أسعار الفائدة المحلية

ان الاستثمارات المالية قصيرة الأجل حساسة تماما لتغيرات سعر الفائدة . ذلك أن الأرصدة المتاحة للاقراض الدولي International lonable funds سوف تميل الى الانسياب الى المناطق التي يكون العائد المتوقع لديها أعلى ما يمكن (بعد التعويض عن الاختلافات في درجة المخاطرة) . فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ـ وهي أسعار الفائدة بعد أخذ معدل التضخم المتوقع في الاعتبار ـ سوف يجذب رأس المال الأجنبي ، مؤديا بذلك الى ارتفاع قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي ، فعلى سبيل المثال ، فان الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يحفز المستثمرين البريطانيين ، والفرنسيين ، والألمان الغربيين على زيادة الطلب على الدولارات واقراض عملاتهم المحلية الى مقترضيين في الولايات المتحدة . وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي الى رفع قيمة الدولار بالنسبة للجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي ، والمارك الألماني . اما انخفاض أسعار الفائدة المحلية فله أثر عكسي تماما حيث يجذب الأرصدة القابلة للاقراض لتتحرك خارج الولايات المتحدة مؤدية بذلك الى انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى .

(٤) التغيرات في سعر الفائدة الأجنبي :

وعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في دول اوروبا الغربية فان المستثمرين في الأصول المالية قصيرة الأجل سوف يستبدلون الدولارات بجنيهات استرلينية ، وفرنكات فرنسية ، وماركات ألمانية ليحققوا المزايا التي أتيحت لهم بتحسن فرصة الكسب في السوق الأوربية . وعلى ذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويزيد عرض الدولارات وينشأ عن ذلك انخفاض قيمة الدولار بالنسبة لعملات الدول التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية ولا يخفى أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية بالخارج يؤدي الى نتيجة عكسية تماما . حيث يؤدي ذلك الى جذب رأس المال الأجنبي الى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويلخص الجدول التالي العوامل الرئيسية التي تؤدي الى تزايد أو انخفاض قيمة عملة دولة ما عندما يتحدد سعر الصرف بقوى السوق .

جدول توضيحي : تزايد وانخفاض قيمة العملة في ظل التقلبات الحرة لاسعار الصرف .

هذه العوامل تؤدي الى تزايد قيمة عملة دولة ما : (١) تزايد الصادرات أو انخفاض الواردات . (٢) معدل التضخم الاقل من مثيله لدى الدول التي يتم معهاالتبادل . (٣) أسعار الفائدة الحقيقية المحلية الأعلى . (٤) أسعار الفائدة الحقيقية الأقل في الخارج . هذه العوامل تؤدي الى انخفاض قيمة العملة في دولة ما : (١) تزايد الواردات أو انخفاض الصادرات . (٢) معدل التضخم الاعلى من مثيله لدى الدول التي يتم معها التبادل . (٣) أسعار الفائدة الحقيقية المحلية الأقل . (٤) أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى في الخارج .

السياسة الشاملة وسوق الصرف الأجنبي

Macropalicy and the Foreign Exchange Marcket

عندما تم تحليل السياسة المالية والسياسة النقدية فيما سبق افترض وجود اقتصاد مغلق بدون تجارة دولية . ولكن لما كانت السياسة الشاملة تؤثر على النمو الاقتصادي ، والتضخم ، وسعر الفائدة فانها تحدث تأثيرا على سوق الصرف الأجنبي . وتؤثر سوق الصرف بدورها على السياسة الشاملة . ومن المفيد أن نشير الى أن السياسة المالية والسياسة النقدية ليس بالضرورة أن يكون لهما نفس التأثير على سعر الصرف .

السياسة النقدية وأسعار الصرف

ففي أعقاب انتخابات عام ١٩٨٠ ، وفي ظل الاهتمام بمعدل التضخم المرتفع في الولايات المتحدة اتجهت السياسة النقدية نحو سياسة أكثر تقييدا . فما هو التأثير المتوقع لمثل هذه السياسة النقدية على سوق الصرف الأجنبي ؟ وكما يتضح من تحليلنا السابق فان السياسة المقيدة تخفض الطلب الكلي وترفع أسعار الفائدة الحقيقية بصورة مؤقتة (ومع ذلك فيحتمل عدم ارتفاع أسعار الفائدة النقدية) . وفي نهاية الأمر يخفض معدل التضخم ، على أن انخفاض النشاط الاقتصادي بشكل عارض قد يكون أثرا جانبيا محتملا لهذه السياسة . وكما أوضح الجدول السابق فان كلا من العوامل المشار اليها يسبب ارتفاع قيمة الدولار في سوق الصرف الأجنبي . وسوف تجذب أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى رأس المال التمويلي من الخارج على أن انخفاض معدلات التضخم في

الولايات المتحدة (بالنسبة للدول التي يتم معها التبادل الدولي) يجعل السلع الأمريكية أكثر قدرة على التنافس مؤدية بذلك الى زيادة الصادرات كما أن تراخي النشاط الاقتصادي يخفض الدخول المحلية ومن ثم يخفض الواردات . وهذا ما تحقق فعلا في الاقتصاد الأمريكي . وعلى ذلك ارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية خلال عام ١٩٨١ .

ويمكن أن يؤثر عمل سوق الصرف على فاعلية السياسة النقدية المقيدة . ذلك أن تدفق رؤوس الأموال من الخارج يجعل ارتفاع سعر الفائدة معتدلا في الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن ارتفاع قيمة الدولار سوف يشجع ويحفز الصادرات بالنسبة للواردات ومن ثم يجعل الانخفاض في الطلب الكلي على السلع الأمريكية معتدلا . والواقع أن الدول الأجنبية سوف تشعر ببعض الآثار الجانبية للسياسة المقيدة . ذلك أن الاجانب سوف يواجهون انخفاضا في الطلب الكلي على السلع المنتجة محليا عندما تنخفض صادراتهم الى الولايات المتحدة وتزداد وارداتهم منها . أما تأثير السياسة التوسعية فيأخذ اتجاها عكسيا تماما فهو يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية الأمر الذي يؤدي الى انسياب رأس المال الى خارج الولايات المتحدة . كما أن ارتفاع معدل التضخم يعمل على زيادة الواردات وانخفاض الصادرات . ويؤدي تزايد معدل نمو الدخل التوظف بشكل مؤقت الى زيادة الواردات . وتؤدي كل هذه العوامل الى انخفاض قيمة الدولار في سوق الصرف الأجنبي . كما أن انخفاض قيمة الدولار سوف يخفف من آثار السياسة النقدية التوسعية حيث ينقل جزءا من تأثيرها الى الدول الأجنبية .

السياسة المالية وأسعار الصرف

تميل السياسة المالية الى توليد اثار متعارضة على سوق الصرف الأجنبي . دعنا نفترض أن الولايات المتحدة قد اتجهت نحو سياسة مالية أكثر تقييدا a more restrictive fisical policy مستهدفة تحقيق فائض في الموازنة أو على الأقل تخفيض العجز القائم . حينئذ فان السياسة المالية المقيدة سوف تعمل ، شأنها شأن السياسة النقدية المقيدة ، على انكماش الطلب الكلي ، وانخفاض النشاط الاقتصادي ، وهبوط معدل التضخم وكل هذه العوامل سوف تخفض الواردات وتزيد الصادرات مؤدية بذلك الى ارتفاع قيمة الدولار في سوق الصرف . ومع ذلك فان السياسة المالية المقيدة تعنى أيضا انخفاض الاقتراض الحكومي مما يؤدي الى ضغوط لخفض أسعار الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة . ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية الى تدفق رأس المال التمويلي من الولايات المتحدة . ويتزايد عرض الدولارات في سوق الصرف الأجنبي محدثا ضغوطا

لخفض القيمة التبادلية للدولار . والنتيجة النهائية غير مؤكدة . فانخفاض النمو ، وتناقص معدل التضخم يعملان على خفض الواردات وتشجيع الصادرات من السلع الأمريكية الأرخص نسبيا . ويتجه حساب المعاملات الجارية نحو تحقيق فائض . وفي نفس الوقت فإن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي الى تحقيق عجز في حساب المعاملات الرأسمالية . وحيث لا يتبين أي من هذه القوى سوف يسود ويسيطر ، فلن نكون متأكدين مما إذا كانت السياسة المالية المقيدة سوف تؤدي إلى تزايد في قيمة عملة الدولة أو إلى انخفاضها في سوق الصرف الأجنبي .

ولا يخفى أن تحليل السياسة المالية التوسعية يتشابه مع هذا التحليل ذلك أن السياسة المالية التوسعية سوف تحفز الطلب الكلي ، بما في ذلك الطلب على الواردات . وسوف يتجه حساب المعاملات الجارية current account نحو تحقيق عجز . ومع ذلك فإن السياسة المالية التوسعية سوف تؤدي الى زيادة الاقتراض الحكومي وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الأمر الذي يؤدي الى اتجاه حساب المعاملات الرأسمالية نحو تحقيق فائض على أن التأثير النهائي للسياسة المالية التوسعية على قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي لا يمكن تحديده .

تطور النظم النقدية الدولية

The Evolution of International Monetary Arrangements

ان نظام النقد الدولي الحالي وليد عملية تطور مستمر لذلك فان تحليل النظم الدقيقة السابقة سوف يساعدنا على فهم النظام الحالي المختلط .

نظام الذهب The Gold Standard

لقد لعب الذهب عبر التاريخ دورا هاما في النظام النقدي على المستويين المحلي والدولي . ففيما قبل الحرب العالمية الأولى كانت معظم العملات مرتبطة بالذهب . أي أن كل دولة تحدد قيمة عملتها بالذهب . وعلى سبيل المثال ، فإنه خلال الشطر الأعظم من هذه الفترة فان وزارة المالية الأمريكية كانت مستعدة دائما لتحويل الدولارات التي يملكها المواطنون والأجانب بسعر ثابت قدره ٢٠,٦٧ دولار لكل اونسه (تساوي ٢٨,٣٥جراما) من الذهب . وحيث أن كل عملة قد ربطت بالذهب فان العالم في الواقع كان لديه عملة عامة Common Currency . فحيث أن الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي والعملات الأخرى يمكن تحويلها الى ذهب فورا فقد كانت

أكثر قليلا من شهادت ذهب Gold certificates .

ولكن كيف تؤثر هذه العملة المرتبطة بنظام الذهب على تيار التجارة الخارجية ؟ ونجيب على ذلك بأنه لما كانت زيادة عرض الذهب في دولة ما تعني في الواقع زيادة عرض النقود في هذه الدولة ، فان تدفق الذهب بين الدول يؤدي الى تحقيق توازن بين الصادرات والواردات فاذا زادت واردات دولة ما عن صادراتها فان الفرق يدفع بالذهب . وعلى ذلك فان الدول التي تعاني من عجز تجاري trade - deficit تصدر الذهب الى الدول ذات الفائض التجاري trade - surplus وهذه التحويلات الذهبية تؤدي الى خفض عرض النقود في الدول ذات العجز والى زيادة عرض النقود في الدول ذات الفائض . وتعكس الأسعار هذه التغيرات في عرض النقود فورا : حيث تنخفض الاسعار في الدول ذات العجز نتيجة لانخفاض عرض النقود . وتؤدي هذه الانخفاضات الى جعل أسعار السلع في هذه الدول أرخص في الاسواق الدولية ومن ثم تزيد الصادرات ويعود التوازن الى الميزان التجاري . وبالمثل ترتفع الاسعار في الدول التي تحقق فائضا في تجارتها . وذلك لأن هذه الدول قد حصلت على ذهب ومن ثم زاد المعروض النقدي لديها . ويؤدي ارتفاع الاسعار في الدول ذات الفائض الى خفض القدرة التنافسية لسلعها . وهكذا تنخفض الصادرات ويتجه الميزان التجاري لهذه الدول نحو التوازن .

ورغم بساطة ذلك النظام الا أنه يتسم بعدد من النقائض أولها أن الموارد الحقيقية ترتبط باستخراج الذهب لذلك فانه يمكن أن تتحول بين الدول التي يقوم بينها التبادل . ثانيا كلما تزايدت أهمية قطاع التجارة الخارجية يزداد الطلب على تبادل العملات . ولما كان عرض الذهب ثابتا من الناحية العملية فانه لا يمكن اشباع هذا الطلب النامي . ثالثا لقد وضع نظام الذهب قيدا خانقا على قدرة مخططي السياسة النقدية من خلال استعمال العملة المغطاة بالذهب في المعاملات المحلية والدولية وقد كان هذا مفيدا خلال فترات التضخم . ومع ذلك فان عدم الاقتناع قد نشأ عندما أدى انخفاض رصيد الذهب لدى دولة ما (بسبب العجز التجاري) الى توليد ضغوط لخفض الأسعار فضلا عن انخفاض مستوى التوظف والدخل . ولقد نما التبادل بين الدول ، وألغى نظام الذهب في عام ١٩١٤ .

أسعار الصرف الثابت ونظام ما بعد الحرب

Fixed Exchange Rates and the Postware system

لم تكن الجهود التي بذلت في أعقاب الحرب العالمية الاولى لارساء نظام نقدي

عالمي مجدي . وفي نهاية الحرب العالمية الثانية التقى ممثلو الدول الرأسمالية في بيتون وودز ونيوهبشير لارساء قواعد نظام جديد . وقد أقاموا نظاماً لاسعار الصرف الثابتة وانشأوا صندوق النقد الدولي (IMF) يتولى الرقابة على هذا النظام ويعمل كبنك مركزي دولي . وقد عمل صندوق النقد الدولي على ارساء نظام أسعار صرف ثابتة نسبياً يستند إلى التعاون الدولي .

والأساس الذي يقوم عليه نظام سعر الصرف الثابت هو أن تقوم أية دولة بدفع قيمة وارداتها من عائد صادراتها عادة على أنه ، في أوقات معينة ، قد تجد الدولة أن الافضل لها هو أن تقترض (أو تقرض) أرصدة مالية لمواجهة عجز (أو فائض) تجاري . وعندما تتغير الظروف الاقتصادية للدولة المدينة ، ويتحول عجزها التجاري الى فائض فإنها تتمكن من سداد الارصدة التي اقترضتها . وعلى ذلك ، إذا أمكن إقامة نظام للاحتياطيات الدولية فانه يمكن انشاء نظام يستند إلى ركيزتين هما أسعار صرف مستقرة والتعاون الدولي .

وقد أنشأ صندوق النقد الدولي مثل هذا النظام . فقد التزمت كل دول عضو في ايداع قدر معين من عملتها في حساب احتياطي يمسكه الصندوق . وعلى ذلك أصبح لدى صدنوق النقد الدولي قدرا كبيرا من الدولارات ، والفرنكات ، والجنيهات الاسترلينية ، والماركات وغيرها من عملات الدول الاعضاء . ويتم اقراض هذه الاحتياطيات عند الحاجة الى الدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها . وعندما تقدم القروض تحث الدول المقترضة على أن تقوم بعمل تصحيحي . أي تتبنى سياسات داخلية تؤدي في نهاية الامر الى ازالة عجز المدفوعات . وفضلا عن ذلك ، ومن خلال السماح للدول الاعضاء بالسحب من الاحتياطيات النقدية والذهبية أنشأ الصندوق حقوق السحب الخاصة (SDRs) وهو نوع جديد من الاحتياطي الدولة . وقد خصص صندوق النقد الدولي قدرا معينا من حقوق السحب الخاصة لكل دولة عضو ، كما أقر استخدام هذه الاحتياطيات الجديدة بدلا من الذهب والعملات الاجنبية في الوفاء بالديون الدولية أو تحقيق استقرار أسعار الصرف .

عمل نظام اسعار الصرف الثابته

لقد عمل نظام أسعار الصرف الثابتة بكفاءة عالية سنوات كثيرة ومع ذلك فقد صاحبته مشاكل باستمرار .

وليس يخفى أن تحديد سعر عملة ما في سوق الصرف ، مثل بقية الاسعار يؤدي الى وجود فائض أو قصور . ومع تغير ظروف السوق فان سعر الصرف الذي يحقق التعادل بين الكمية المعروضة من كل عملة من الكمية المطلوبة يتغير كذلك . فاذا قومت عملة دولة ما بأعلى من قيمتها عند السعر الثابت فان ذلك يؤدي الى وجود عجز مستمر في حساب المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية .

وبديهي أنه في ظل نظام صندوق النقد الدولي فانه يمكن للدولة التي تواجه عجزا أن تسحب من احتياطياتها الدولية (ما في حوزتها من عملات اجنبية ، وذهب ، وحقوق سحب خاصة لدى صندوق النقد الدولي ، على سبيل المثال) . ومع ذلك فإن أية دولة تستمر في السحب من احتياطياتها الدولية فسوف تستنزفها بسرعة ، واذا ما انتهت الاحتياطيات الدولية فان هذه الدولة تعجز عن الاحتفاظ بثبات سعر الصرف . على أن الدولة التي تواجه عجزا جوهريا عند سعر الصرف الثابت تواجه ثلاثة بدائل :

(١) يمكن للدولة ان تخفض قيمة عملتها devalue its currency وتخفيض قيمة العملة devaluation ـ تخفيض لمرة واحدة في قيمة العملة في ظل سعر الصرف الثابت ـ سوف يؤدي في نهاية الامر ، اذا كان كافيا الى توافق قيمة واردات الدولة (بالمعنى الواسع) مع قيمة صادراتها . وتخفيض قيمة العملة اجراء رسمي لخفض سعر الصرف الثابت الذي تبادل عنده الحكومة العملة المحلية مع العملات الاجنبية (أو الذهب) وهذا التخفيض في سعر الصرف الثابت يعمل غالبا على تنمية الصادرات وخفض الواردات .

(٢) يمكن للدولة أن تزيد من قيود التجارة من خلال الضرائب الجمركية والحصص الاستيرادية في محاولة لخفض الواردات وتحقيق التوزان لقيمة عملتها في سوق الصرف الاجنبي . وهذه الاستراتيجية تتعارض مع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع تدفق التجارة بين الدول . ومع ذلك فقد اتبعت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية خلال الفترة من ١٩٤٤ الى ١٩٧١ . ولا يخفى أنه ما ان يتقرر سعر الصرف في دولة ما فإنه لا بد أن تلتزم به ومع أن السياسيين في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة لا يؤيدون قيود التجارة إلا أن فرض هذه القيود كان ضروريا لتجنب تخفيض قيمة العملة . ولقد كانت قضية توازن ميزان المدفوعات تبريرا ممتازا لزيادة قيود التجارة ـ والتي كانت تؤيدها المصالح الخاصة ـ ضد السلع الاجنبية ذات التكلفة الاقل .

(٣) يمكن لأية دولة أن تعالج مشاكل ميزان المدفوعات عن طريق اتباع سياسات نقدية

ومالية مقيدة تعمل على خفض الاسعار (أو على الأقل تضعف من معدل التضخم) ورفع أسعار الفائدة ومع ذلك فإن هذا البديل قد يتعارض مع الاهداف الاخرى لسياسة العمالة الكاملة على سبيل المثال فاذا كان معدل البطالة في الدولة مرتفعا فان القيود الاقتصادية الكلية تدفع اقتصاد هذه الدولة نحو الكساد .

وفي مواجهة عجز موازين المدفوعات ، فان المحافظة على أسعار الصرف الثابتة تزداد تعقيدا بسبب دور المضاربة في العبث بالتوازن . فاذا كنت تسعى إلى كسب نقود فانك سوف تدرك أن عجز موازين المدفوعات تؤدي الى خلق ازمات في ظل نظام سعر الصرف الثابت . فلنفرض أن لديك مليون بيزو وأنه أصبح واضحا أن البيزو سوف تخفض قيمته . فهل تريد ان تستمر محتفظا بذلك القدر من البيزو وعندما تنخفض قيمته ؟ اذا كانت اجابتك بالنفي فانك قد اتخذت القرار الصحيح في شأن ما لديك من نقود ولكن عندما تبيع البيزو بالدولارات في سوق الصرف الاجنبي فانك سوف تزيد الاشياء سوءا في الواقع . وذلك لان شراء الدولارات وبيع البيزو عن طريق المضاربين وغيرهم سوف يسبب زيادة في عرض البيزو وسوف يزداد الامر صعوبة امام المصارف المركزية الدولية في سعيها لتحقيق استقرار سعر البيزو . وبعبارة اخرى سوف يشارك المضاربون العقلاء بصورة نموذجية في ظل سعر الصرف الثابت في خلق عدم استقرار اسعار الصرف هذه .

الدولار كعملة دولية The Dollar as an International currency

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كان الدولار هو أقوى عملة في العالم وأكثرها احتراما . وقد عملت وزارة المالية الامريكية التي كانت تملك معظم انتاج الذهب العالمي على استبدال الدولارات لدى الاجانب (وليس لمواطني الولايات المتحدة) بالذهب عند سعر صرف ثابت هو ٣٥ دولار للاونسة . وكان الدولار على مستوى العالم يعادل الذهب تماما .

وفي نهاية الاربعينات والخمسينات تطور الدولار ليصبح عملة دولية من الناحية العملية . وعلى سبيل المثال يمكن لمصدر برازيلي ان يبيع ١٠٠ ألف رطل من القهوة الى تاجر جملة في المانيا الغربية مقابل ٥٠ ألف دولار . ورجال الاعمال على مستوى العالم كله حازوا أرصدة دولارية لان معظم المبادلات الدولية تتم بالدولار . وفي اثناء هذه الفترة كانت حيازة الدولار بالتأكيد استراتيجية وقائية . وكانت القوة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة مستقرة نسبيا . وكان الدولار وسيلة تبادل كثير من السلع على مستوى

الولايات المتحدة والعالم . وفضلا عن ذلك فان الاجانب كان يمكنهم استبدال الدولارات بالذهب اذا رغبوا في ذلك .

وبتزايد الطلب على العملة نتيجة لنمو التجارة الدولية زاد الرصيد الخارجي من الدولارات . فالمصارف الاجنبية لم تقبل ودائع بالدولار فقط ولكنها عقدت القروض استنادا الى ما لديها من دولارات ولقد كان استخدام الدولار كعملة دولية أمراً رائعاً بالنسبة للمواطنين الامريكيين والافراد والمنظمات التي لديها توازن في الدولار والذي حققته نتيجة لما سبق وعرضته من سلع وخدمات على المواطنين الامريكيين ذلك أن الافراد والمؤسسات التي تملك أرصدة دولارية سبق أن قدمت سلعا وخدمات الى مواطني الولايات المتحدة الامريكية للحصول على هذه الأرصدة الدولارية . وما دامت الدول الاخرى تستخدم الدولار كعملة دولية فان مواطني الولايات المتحدة يتمكنون من تحقيق منافع من الساعات واجهزة الراديو والسيارات وغيرها من السلع التي يعرضها الاجانب مقابل شيء كان أرخص نسبيا هو الدولار الورقي .

على أن المشاكل تطورت في نهاية الأمر بالنسبة للدولار ونظام سعر الصرف الثابت فمع تزايد قوة الاقتصاديات الاخرى وخاصة اقتصاد المانيا الغربية ، واليابان بدأ الوضع المتميز للدولار يتضاءل . كما بدأ ميزان المدفوعات الامريكي يتدهور ببطء . وةمن وقت الى اخر اخذت الولايات المتحدة بسياسات مقيدة لعلاج مشاكل ميزان المدفوعات ومع ذلك ، فانه مع نمو البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي فانه اصبح من الضروري الغاء السياسة المقيدة . وخلال ذلك تزايدت ارصدة الدولار في الخارج واهتم المضاربون الى حد كبير بما اذا كانت الولايات المتحدة قادرة على استبدال الدولارات التي يحوزها الاجانب بالذهب . وقد استبدل الكثيرون دولاراتهم بالذهب . وعلى ذلك انخفض ما لدى وزارة الخزانة في الولايات المتحدة من الذهب من ٦٥١ مليون اونسه في عام ١٩٥٠ الى ٥٠٩ مليون اونسه في عام ١٩٦٠ ثم ٣٩٤ مليون اونسة في عام ١٩٦٥ وعندما بلغ المخزون من الذهب لديها ٢٩٦ مليون اونسه في عام ١٩٦٨ قررت الحكومة أن توقف هذا الانخفاض . فقررت وقف عملية استبدال الدولارات بالذهب . وكل هذه العوامل فضلا عن استمرار عجز ميزان المدفوعات في الحساب الجاري وحساب رأس المال أدت إلى فقدان ثقة الاجانب في الدولار .

النظام الحالي - سعر صرف مرن مع التدخل الحكومي عند الضرورة

في عام ١٩٧١ كان توازن ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الامريكية

متعارض مع رغبة ادارة الرئيس نيكسون فيما يتعلق باتباع سياسة توسعية شاملة قبل انتخابات عام ١٩٧٢ . وفي اغسطس ١٩٧١ ، في نفس الوقت الذي فرضت فيه القيود على الاجور والاسعار أوقف الرئيس نيكسون التحويل بين الذهب والدولار . وقد عوم الدولار في مواجهة عملات رئيسية اخرى في سوق الصرف الاجنبي . وبعد انخفاض الدولار بنسبة ١٧٪ بالنسبة الى الين الياباني و١٤٪ في مواجهة المارك الالماني تم توقيع اتفاق جديد بشأن أسعار الصرف الثابتة في عام ١٩٧١ . وهذه الاتفاقية لم يكتب لها البقاء طويلا . فعندما واجه ميزان المدفوعات مشاكل في اوائل ١٩٧٣ تم تعويم الدولار مرة اخرى .

ويمكن وصف النظام المعمول به منذ سنة ١٩٧٣ بانه نظام تعويم مدار للدولار managed float (أو سعر صرف مرن) . ويشار احيانا على أنه تعـويم رديء dirty float حيث ان السلطات النقدية المركزية في كثير من الدول تتدخل أحيانا . وتسمح أغلب الحكومات بحدوث تقلبات في مدى معتدل (ولتكن ١٠٪ ارتفاعا أو انخفاضا) . ومع ذلك فإنه إذا اتضح أن التغير في سعر الصرف قد يكون أكبر فان الحكومات تستخدم غالبا احتياطياتها عند تدخلها . وعلى سبيل المثال عندما انخفضت قيمة الدولار التبادلية بشدة في عام ١٩٧٨ فان ادارة الرئيس كارتر سعت الى الاقتراض من حكومة اليابان وحكومة المانيا الغربية ، وإلى الحصول على احتياطات اضافية من صندوق النقد الدولي لدعم الدولار ويزعم مؤيدو نظام التعويم المدار أنه يوفر استقراراً نسبياً لسعر الصرف ويسمح للمزايا التي يحققها سعر الصرف المرن بأن تستمر طويلاً . .

ولعلنا نتساءل : هل يحقق النظام الحالي لسعر الصرف المرن الاهداف المنشودة ؟ ونجيب على ذلك بأنه منذ عام ١٩٧٣ واجهت الدول الصناعية عددا من الصدمات الحادة التي لم يسبق لها مثيل ـ أزمة البترول في عام ١٩٧٣ ، وارتفاع حاد في أسعار الطاقة ونقص شديد في المعروض من البترول نتيجة الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩ . وقد عالج نظام أسعار الصرف العائمة هذه الاحداث على أساس حد أدنى من المشاكل واستمر حجم التجارة الدولية في التزايد . ولكن النظام المرن لاسعار الصرف لم يتسمر في العمل على النحو الذي توقعه مؤيدوه . وذلك أن أسعار الصرف المرنة لم تتغلب تماما على مشاكل العجز والفائض في ميزان المعاملات الجارية وليس يخفى أنه لا مناص من مرور بعض الوقت حتى تتكيف أسواق الصرف . وان كان البعض يرى بأن أسواق

الصرف لم تتكيف بالسرعة التي توقعوها فإن هناك مؤشرات على أن أسعار الصرف المرنة مستقرة ـ أي أنها تتحرك نحو التوازن . وعلى عكس بعض الاراء التي تؤيد أسعار الصرف الثابتة نشأت أسواق نقدية جديدة . فرجال الاعمال الامريكيين الذين تعاقدوا على شراء أدوات منزلية يابانية تسلم خلال ستة اشهر يمكنهم الان أن يتخذوا اجراءات تسليم الكمية اللازمة من الين الياباني لاتمام الصفقة عند سعر معين وعلى ذلك فان التجار الدوليين يحمون أنفسهم من التقلبات الحادة في سعر الصرف . وكما أشار مؤيدو أسعار الصرف المرنة فإنه إذا كان من الممكن تجنب أخطار التقلبات في أسعار الصرف بثمن مناسب فإنه لا يكون هناك سبب للزعم بأن أسعار الصرف المرنة تؤثر سلبيا على حجم التجارة الدولية .

الأهداف التعليمية للفصل

(١) عندما تنشأ التجارة فمن الضروري عادة لدولة ما أن تحول عملتها إلى عملة الدولة التي تشاركها في عملية التجارة . فقيام المملكة العربية السعودية ، مثلا باستيراد سلع وخدمات وأصول (حقيقة ومالية) يولد طلبا على النقد الاجنبي الذي تدفع به قيمة هذه الاشياء . ومن ناحية أخرى فإن صادرات السلع والخدمات والاصول توفر النقد الأجنبي في سوق الصرف لأن الأجانب يبادلون عملاتهم بالريالات التي يحتاجونها لشراء سلع التصدير .

(٢) إن قيمة عملة دولة ما في سوق الصرف تكون في وضع التوازن عندما يكون عرض العملة (المتولد عن الواردات) مساوياً تماماً للطلب على العملة (المتولد عن الصادرات) .

(٣) يسجل حساب ميزان المدفوعات تيار المدفوعات بين دولة ما ودول اخرى . والعمليات (الواردات على سبيل المثال) التي تعرض عملة ما في سوق الصرف الاجنبي تسجل كبنود مدينة . أما العمليات (الصادرات مثلا) التي تخلق طلبا على عملة دولة ما في سوق الصرف الاجنبي تسجل كبنود دائنة .

(٤) لقد اتبعت أغلب الدول منذ سنة ١٩٧٣ نظام أسعار الصرف المرنة التي تسمح لقوى العرض والطلب أن تحدد قيمة سعر صرف عملاتها ويمكن القول بشكل عام أن عرض عملة دولة ما في سوق الصرف الاجنبي ينشأ عن شراء (استيراد) سلع وخدمات وأصول أجنبية . أما الطلب على عملة هذه الدولة فينشأ عن بيع (تصدير)

سلع وخدمات وأصول إلى الأجانب .

(٥) وما دام الطلب على الواردات وعرض الصادرات مرنا ، فإن أسعار الصرف المرنة تحقق التوازن في سوق الصرف . وعلى سبيل المثال ، اذا وجد فائض عرض (عجز في ميزان المدفوعات) ريالات في سوق الصرف الاجنبي فان قيمة الريال سوف تنخفض بالنسبة للعملات الاخرى . وهذا يجعل السلع الأجنبية أعلى تكلفة بالنسبة للمستهلكين في المملكة العربية السعودية بينما تكون السلع السعودية أرخص بالنسبة للأجانب ، ومن ثم يخفض قيمة الواردات السعودية ويزيد قيمة الصادرات السعودية حتى يعود التوازن . ومن ناحية اخرى ، يؤدي وجود فائض طلب على الريالات الى زيادة قيمتها الأمر الذي يزيد الواردات ويخفض الصادرات حتى يعاد التوازن . ولكن رغم أن الطلب على السلع الأجنبية قد يكون شديد المرونة في الاجل الطويل فان هذا قد لا يكون صحيحا في الاجل القصير . فقد يمر وقت حتى يتكيف سعر الصرف ويتحقق التوازن .

(٦) وفي اطار أسعار الصرف المرنة تتزايد قيمة عملة دولة ما عندما (أ) تزيد الصادرات بالنسبة للوردات (ب) يكون معدل التضخم المحلي أدنى من مثيله في الدول الاطراف في عملية التبادل ، (ج) تزيد معدلات الفائدة الحقيقية المحلية و/ أو (د) تنخفض معدلات الفائدة الحقيقية الأجنبية . على أن الظروف العكسية تؤدي إلى تخفيض قيمة عملة الدولة المذكورة .

(٧) تعمل السياسة النقدية الانكماشية على رفع سعر الفائدة الحقيقية ، وخفض معدل التضخم وتخفيض ، (شكل عارض على الاقل) ، الطلب الكلي ونمو الدخل . وهذه العوامل تؤدي بدورها الى رفع قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الاجنبي . وعلى عكس ذلك تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى خفض قيمة عملة هذه الدولة في سوق الصرف الاجنبي .

(٨) تولد السياسة المالية قوى متعارضة في سوق الصرف الاجنبي ومن ثم يكون من الصعوبة بمكان التنبوء بأثر السياسة المالية المحلية على قيمة عملة الدولة .

(٩) قامت أغلب الدول فيما قبل الحرب العالمية الاولى بربط قيمة عملاتها بالذهب ، وعندما مورست التجارب في ظل نظام الذهب . فان رصيد الذهب في دولة ما كان ينخفض اذا زادت وارداتها على صادرتها ، ويؤدي الانخفاض في كمية الذهب الى انخفاض عرض النقود لدى الدولة مؤديا بذلك الى انخفاض الاسعار ومن ثم تكون سلع هذه الدولة أكثر قدرة على المنافسة في السوق الدولية . وعلى نقيض ذلك اذا

كانت الدولة تصدر أكثر مما تستورد ترتفع كمية الذهب لديها ومن ثم يحدث تضخم وتصبح سلع هذه الدولة أقل قدرة على المنافسة في السوق الدولية . ومع ذلك ، فان التغيرات في عرض الذهب أدت غالبا الى تغيرات غير متوقعة في الدخل والتوظف . وقد الغى نظام الذهب سنة ١٩١٤ .

(١٠) لقد اتبعت أغلب دول العالم الحر خلال الفترة ١٩٤٤ - ١٩٧١ نظام أسعار الصرف الثابتة . وفي ظل هذا النظام ، اذا كانت قيمة السلع والخدمات والاصول الرأسمالية المصدرة إلى الأجانب أقل من قيمة الاشياء المستوردة ينشأ فائض عرض في عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي . وعندما يحدث ذلك فإن هذه الدولة يجب أن (أ) تخفض قيمة عملتها (ب) تتخذ اجراءات لخفض وارداتها (تزيد مثلا من قيود الاستيراد) أو (ج) تأخذ بسياسة كلية انكماشية تصمم لرفع سعر الفائدة وخفض التضخم . وخلال الفترة التي طبقت فيها أسعار الصرف الثابتة كان الاجراء التصميمي الذي يتخذ بهدف المحافظة على أسعار الصرف يتعارض غالبا مع أهداف الحرية القصوى في الاسواق الدولية وهدف السياسية الكلية المتمثل في تحقيق التوظف الكامل .

(١١) قد يكون من الافضل أن يوصف النظام المرن الحالي لاسعار الصرف بأنه نظام التعويم المدار ويبدو في ضوء الصدمات الشديدة التي واجهة الاسواق الدولية منذ طبق هذا النظام في سنة ١٩٧٣ ان هذا النظام يعمل بشكل جيد .

طريقة التفكير الاقتصادي - اسئلة للمناقشة

١ - «إننا لن نعمل على دعم الدولار ، وعلاج مشكلة ميزان المدفوعات ونخفض معدل البطالة المرتفع ونزيل التضخم الذي يزداد سوءا دائما ما دامت الولايات المتحدة أرض أغراق للاحذية وأجهزة التلفزيون ، والصلب ، والسيارات . . . الخ» (تصريح لمتحدث لاتحاد عمال الاحذية بأمريكا) .

(أ) هل استبعاد السلع الاجنبية من سوق الولايات المتحدة يساعد على حل مشكلة «التضخم الذي يزداد سوءا باستمرار» ؟ اشرح ذلك .

(ب) اذا كان الاجانب راغبين في اعطاء (اغراق) ١٠٠ الف زوج من الاحذية للمستهلكين الامريكيين . هل تظن أن قبولها أمر سيء ؟

(جـ) هل يؤدي قبول الاحذية الى زيادة مشاكل البطالة وميزان المدفوعات سوءا ؟ اشرح ذلك .

٢ ـ « اذا كان عجز الحساب الجاري يعنى اننا نحصل من الخارج على أشياء أكثر مما نعطى الاجانب فلماذا يعتبر هذا شيئا سيئا ؟ علق على ذلك .

٣ ـ هل تظن أن الولايات المتحدة سوف تستمر في اتباع سياسة سعر الصرف المرن ؟ ولماذا ؟ وما هي الظروف التي تجعل دولة ما تفضل هذه السياسية ؟

٤ ـ افترض أن سعر الصرف بين الولايات المتحدة والمكسيك يتقلب بحرية في السوق المفتوحة ؟ فأي العوامل التالية يؤدي الى زيادة (أو خفض) قيمة الدولار بالنسبة للبيزو .

(أ) زيادة في كمية معدات الحفر المشتراة من الولايات المتحدة بواسطة شركة الزيوت المكسيكية بسبب اكتشاف نفط مكسيكي .

(ب) زيادة مشتريات الولايات المتحدة للنفط الخام من المكسيك نتيجة لتطوير حقوق النفط في المكسيك .

(جـ) معدلات أعلى للفائدة في المكسيك تجذب أبناء الولايات المتحدة لتوجيه استثماراتهم المالية من الولايات المتحدة الى المصارف المكسيكية .

(د) معدلات أدنى للفائدة في الولايات المتحدة تجذب المستثمرين المكسيكيين لاقتراض دولارات ثم تحولها الى بيزوات مكسيكية .

(هـ) تضخم في الولايات المتحدة وأسعار مستقرة في المكسيك .

(و) معدل تضخم قدره ١٠٪ في كل من الولايات المتحدة والمكسيك .

(ل) رواج اقتصادي في المكسيك يحث المكسيكيين على زيادة مشترياتهم من السيارات والجرارات والاجهزة الكهربائية واجهزة التليفزيون الامريكية .

(م) فرص استثمارية جذابة تدفع المستثمرين في الولايات المتحدة الى شراء أسهم في المنشآت الامريكية .

٥ ـ «إن قيمة الدولار في سوق الصرف سوف تستمر في الانخفاض ما دام الميزان التجاري الامريكي يحقق عجزا» قوم هذا القول .

٦ ـ في ضوء التضخم الذي وقع في بداية الثمانينات تبنت ادارة «ريجان» سياسة نقدية انكماشية مع احداث انخفاض في المعدلات الضريبية لحفز الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي طويل الأجل . ما هو الأثر المحتمل للسياسة الكلية لهذه الادارة

على قيمة الدولار في سوق الصرف الأجنبي

٧ ـ ما هو الخطأ في طريقة التفكير التالية ؟

«يمكن للحكومة أن تتحول من معدلات الصرف الثابتة الى معدلات الصرف المرنة ولكن سوف نستمر نواجه عجزا في ميزان المدفوعات لأن السلع الاجنبية التي يقوم بانتاجها عمل رخيص هي ببساطة أرخص من السلع التي يتم انتاجها في الولايات المتحدة الاميريكية .

الفصل التاسع عشر
التنمية الاقتصاديّة ونمو الدخل

الفصل التاسع عشر
التنمية الاقتصادية ونمو الدخل

Economic Development And The Growth of Income

لم يحدث عبر التاريخ نمو اقتصادي وارتفاع مستويات الدخل عن المستوى اللازم للحياة إلا نادرا . وفي معركته من أجل البقاء ، كان لابد أن يناضل الانسان ويكدح لتحقيق الحد الأدنى اللازم لحياته . وقد تحركت عجلة التقدم ببطء . وليس يخفي أن النمو الاقتصادي وأرتفاع مستوى الحياة الذي أعتبره بعض الناس في الغرب قضية مسلم بها لم يوجد خلال فترات ممتدة من التاريخ ، ولازال غير قائم في كثير من الدول غير الغربية . فلقد بين «فيلبس براون Phelps Brown » مثلا أن الدخل الحقيقي لعمال تجارة المباني الانجليز لم يتغير فيما بين سنة ١٢١٥ و سنة ١٧٩٨ ، أي خلال فترة تمتد نحو ستة قرون . كما أن ظروف الحياة للفلاحين في كثير من الدول مثل الهند ، وباكستان لاتختلف كثيرا عن حياة أسلافهم الذين عاشوا منذ ألف سنة مضت .

وفيما يتعلق بخلفيات هذا الفقر والركود فإن السجل الاقتصادي لدول الغرب خلال ٢٥٠ سنة انقضت يدعو للدهشة . ففي سنة ١٧٥٠ كان الناس على مستوى العالم يناضلون ٥٠ و ٦٠ و ٧٠ ساعة في الأسبوع ليحصلوا على الحاجات الأساسية اللازمة للحياة ، من غذاء وكساء ومأوى . ولقد كان العمل اليدوي هو المصدر الأساسي للطاقة . وكانت الحيوانات هي وسائل النقل . وكانت الأدوات والآلات بدائية قياسا بما هي عليه الآن . فلقد حل النفط ، والكهرباء ، والطاقة الذرية محل قوى الانسان والحيوان كمصادر رئيسية للطاقة خلال القرنين الأخيرين . وتمثل السيارات ، والطائرات ، والقطارات الوسائل الرئيسية للنقل حاليا . وأصبحت المستويات الدنيا اللازمة للحياة من غذاء وكساء ومأوى قضية مسلم بها ، وأصبحت الأسرة الغربية النموذجية تهتم بدلا من ذلك بكيفية تمويل نفقات الاجازات الصيفية ، وشراء أجهزة التليفزيون الملون ، والتعليم الجامعي لأبنائها . وغالبا ، ما يتضاعف الدخل الحقيقي لهذه الأسرة النموذجية خلال جيل واحد . والواقع أنها المرة الأولى عبر التاريخ الذي

---

١ ـ يود المؤلفان أن يشكرا « James Cobbe » لاقتراحاته التي شاركت في تطوير هذا الفصل .

يؤدي فيها النمو الاقتصادي إلى تجاوز المستويات الدنيا للحياة في كثير من أجزاء العالم .

ولكن لماذا تمكنت بعض الدول من النمو بسرعة بينما تخلفت أخرى ؟ وكيف يمكن لدولة ما أن تتخلص من عبودية الفقر وأسار التخلف ، . وما مدى اتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقية ؟ . هذه المسائل وغيرها من القضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية سوف تكون محل الدراسة في هذا الفصل .

الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما

Developed And less Developed Countries

تختلف الدول الغنية وكذلك الدول الفقيرة فيما بينها في كثير من المظاهر . فبعضها قد نما بسرعة في السنوات الأخيرة ، وبقي بعض آخر يتسم بالركود . وشاركت الحروب والاضطرابات السياسية في فقر بعضها ، واتسم بعض آخر بعدم تطور الثقافة وباستقرار القبلية .

على أنه لا يوجد حد فاصل حاسم بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما . فإذا استخدمنا الدخل الفردي للتفرقة بين المجموعتين فلن نجد فرقا كبيرا بين مستوى الدخل في أغنى الدول الأقل تقدما ، ومستواه في أقل الدول المتقدمة في درجة الغنى . الواقع أن التفرقة بين الدول المتقدمة ، والدول الأقل تقدما تكون تحكمية في كثير من الحالات ومع ذلك فإن هناك مجموعة من السمات العامة التي تشترك فيها الدول الأقل تقدما .

(١) انخفاض الدخل الفردي . إن حياة الناس في أغلب دول آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية تتسم بالفقر المدقع . والجوع وغياب النظافة ، ويعرض شكل (رقم ١) احصاءات تثير الألم من أجل هذه الدول . وفي هذا الشكل تم تجميع الدول التي يزيد سكانها عن ٥ مليون نسمة حسب مستوى الدخل . وتجدر الاشارة إلى أن ٦١٪ من سكان العالم ـ ٢,٦ مليار نسمة ـ في سنة ١٩٧٩ كانوا يعيشون في دول يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عن ١٠٠٠ دولار (مجموعة ١ ، ٢ في الشكل ١) ومع أن هذه الدول تضم ٦٠٪ من سكان العالم فإنها شاركت في الانتاج العالمي بنسبة ٧,٣٪ فقط . وعلى العكس من ذلك فإن ٣٤ دولة يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ٣٠٠٠ دولار أو أكثر وتضم ٢٥٪ من سكان العالم قد شاركت في الانتاج العالمي بنسبة ٨٠٪ ويعكس انخفاض المستوى الاقتصادي لدول المجموعة (١) والمجموعة (٢) غياب

التنمية الاقتصادية . وبنفس المنطق فإن مستوى الحياة في الدول الغنية هو ثمرة التنمية في الماضي .

(٢) سيطرة القطاع الزراعي العائلي . يعمل نحو ثلثي القوة العاملة في الدول ذات الدخل المنخفض في آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا الجنوبية في الزراعة . وعلى العكس من ذلك نجد أن العاملين في الزراعة في الولايات المتحدة ، مثلا ، ٢٪ من القوة العاملة وفضلا عن ذلك ، فإن نطاق قطاع الاكتفاء الذاتي (غير السوقي) في الدول الأقل تقدماً ، أوسع كثيرا منه في الدول المتقدمة . ذلك أن أغلب الناس في الدول الأقل تقدما يعدون طعامهم ، ويصنعون كثيرا من ملابسهم ، ويشيدون المأوى اللازم لأسرهم . وهذا يعني أن التخصص والتبادل الذي تتسم به اقتصاديات الدول المتقدمة غائب إلى حدود بعيدة في الدول الأقل تقدما .

(٣) النمو السكاني السريع . ذلك إن السكان في الدول الفقيرة في آسيا ، وأفريقيا ، وجنوب أمريكا يتزايدون بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو ٢,٥٪ . وهكذا يتضاعف سكان هذه الدول كل ٢٥ أو ٣٠ سنة . وعلى العكس من ذلك فإن السكان في الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية يتزايدون بمعدل ١٪ سنويا .

(٤) شدة التفاوت في توزيع الدخل قياسا بالدول المتقدمة . ذلك أن هذه الدول لا تتسم فقط بانخفاض الدخل المتوسط ولكنها تتسم كذلك باستئثار الأغنياء على الشطر الأعظم من الدخل المتاح . ذلك أن الـ ١٠٪ العليا من أصحاب الدخول يستأثرون بنسبة من جملة الدخل في الدول الأقل تقدما أكبر منها في الدول المتقدمة . وغالبا ما يعكس هذا وجود ثنائية اقتصادية في هذه الدول ـ قطاع تجاري ومالي مرتبط بالدول المتقدمة وقطاع زراعي عائلي تقليدي ـ على أن الدخول التي يحققها أفراد في قطاع التجارة والمال قد تماثل تلك الدخول التي يحققها أفراد في الدول المتقدمة . ولكن أغلب الناس يعملون في قطاع الزراعة العائلي يسبحون في بحار من الفقر .

(٥) عدم كفاية الرعاية الطبية ، والافتقار إلى تيسيرات في مجال التعليم ، وسيطرة الأمية . فبينما يلتحق كل الأطفال في سن المدرسة بالتعليم الأولى في دول أمريكا

شكل رقم (١)

نصيب الفرد من الناتج السنوي في بعض الدول، ١٩٧٩ (*)

المجموعة ونصيب الفرد من الناتج	التكوين	الـــدول		
		افريقيا	آسيا والشرق الاوسط	أمريكا اللاتينية
مجموعة ١ ـ أقل من ٣٠٠ دولار (هذه المجموعة تنتج ٤,٤٪ من الانتاج العالمي	٣١ دولة تضم ٤٨,٨٪ من سكان العالم	اثيوبيا ـ غينيا مدغشقر ـ موزمبيق مالاوى ـ مالي ـ نيجر تانزانيا ـ أوغندا	أفغانستان ـ بنجلادش بورما ـ الصين ـ الهند باكستان ـ فيتنام سريلانكا ـ نيبال	هايتي
		افريقيا	آسيا والشرق الاوسط	أمريكا اللاتينية والجنوبية
مجموعة ٢ ـ ٣٠٠ دولار الى ٩٩٩ دولار (هذه المجموعة تنتج ٢,٩٪ من الانتاج العالمي الاجمالي)	٣٠ دولة تضم ١٢٪ من سكان العالم	انجولا ـ الكاميرون غانا ـ كينيا المغرب ـ نيجيريا السنغال ـ زيمبابوي زامبيا	مصر ـ اندونيسيا ـ اليمن الفلبين ـ تايلاند	بوليفيا بيرو الدومنيكان

مجموعة ٣ ـ ١٠٠٠ دولار حتى ٢٩٩٩ دولار (هذه المجموعة تنتج ٩٪ من الانتاج العالمي الاجمالي)	٢٨ دولة تضم ١٣,٤٪ من سكان العالم	افريقيا الجزائر ـ جنوب افريقيا ساحل العاج ـ تونس أوروبا البرتغال ـ رومانيا تركيا ـ يوغوسلافيا	آسيا والشرق الاوسط ايران ـ العراق ـ ماليزيا كوريا الجنوبية ـ كوريا الشمالية ـ سوريا	أمريكا اللاتينية والجنوبية الارجنتين ـ كوبا البرازيل ـ شيلي جواتيمالا ـ المكسيك كولومبيا الاكوادور
مجموعة ٤ ـ ٣٠٠٠ دولار الى ٦٩٩٩ دولار (هذه المجموعة تنتج ٢٥,٦٪ من الانتاج العالمي الاجمالي)	١٧ دولة تضم ١٢,٧٪ من سكان العالم	أوروبا بلغاريا ـ تشيكوسلوفاكيا ـ المانيا الشرقية المجر ـ اليونان ـ ايطاليا ـ بولندا ـ اسبانيا الاتحاد السوفييتي ـ المملكة المتحدة		جنوب أمريكا فنزويلا آسيا هونج كونج
مجموعة ٥ ـ ٧٠٠٠ دولار فأكثر (هذه المجموعة تنتج ٥٨,١٪ من الانتاج العالمي الاجمالي)	١٧ دولة تضم ١٣,٢٪ من سكان العالم	أوروبا فرنسا ـ الدنمارك السويد ـ سويسرا المانيا الغربية هولندا ـ بلجيكا	آسيا والشرق الاوسط اليابان السعودية	امريكا اللاتينية والجنوبية كندا الولايات المتحدة دول الاوقيانوس استراليا

(*) محولة الى دولار الولايات المتحدة على أساس سعر الصرف ـ لم يذكر سوى الدول التي يزيد سكانها على ٥ مليون نسمة ـ البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم سنة ١٩٨١ م ، جدول ١ ص ٣٠١ .

الشمالية وغرب أوربا فإن أقل من ٥٠٪ من هؤلاء الأطفال يلتحق بهذا النوع من التعليم في الدول الأقل تقدما . وتقدر نسبة المتعلمين بنحو ٣٣,٥٪ أو أقل من السكان البالغين في دول مثل بنجالاديش وأثيوبيا وباكستان والهند . كما أن الأطباء ودور العلاج غير متاحة في كثير من مناطق الدول الأقل تقدما . وأغلب الموارد في هذه الدول قد خصص لتوفير الحاجات الضرورية من غذاء ومأوى . كما تعتبر الرعاية الطبية والتعليم من الأشياء الكمالية التي لا يحصل عليها كثير من الناس .

ما مدى الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما ؟

How Wide is the Economic Gap between the Developed and less developed Nations

ان أغلب دول آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا الجنوبية تتسم بصفات الدول الاقل تقدما . فالدخل الفردي منخفض . والقطاع الزراعي العائلي يسيطر على الاقتصاد . كما يسود النمو السكاني السريع ، وعدم العدالة الاقتصادية ، والفقر في هذه القارات الثلاثة . وعلى الجانب الآخر ، تنعدم ، بشكل عام ، مؤشرات التخلف في أمريكا الشمالية ، وأوربا ، ودول الاوقيانوس ، واليابان ، والاتحاد السوفيتي . ومع أن هناك بعض الاستثناءات إلا أن هذه المناطق ، على أية حال ، تضم الدول المتقدمة في العالم .

ولكن ما حجم الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما ؟ ان الاجابة على هذا السؤال ليست سهلة . صحيح أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي معيار لا مكانية حصول الافراد على السلع والخدمات ولكن كيف يمكن أن نعقد مقارنة ذات معنى عندما يقاس الناتج القومي في السعودية بالريال ، وفي أمريكا بالدولار وفي العراق بالدينار ، وفي اليابان بالين . . وهكذا ؟ ان أيسر أسلوب لمواجهة هذه المشكلة هو أن نستخدم سعر الصرف بين الدول لتحويل الناتج القومي الاجمالي لكل دولة الى عملة واحدة مثل الدولار الامريكي . والواقع ان الشطر الاعظم من المقارنات الدولية تتم بهذا الاسلوب .

وباستخدام سعر الصرف لتحويل الناتج القومي الاجمالي لكل دولة الى دولارات أمريكية وجد أن ٧٧٪ من الناتج العالمي الاجمالي يتم في الدول المتقدمة في أمريكا الشمالية ، وأوربا (بما فيها الاتحاد السوفيتي) ودول الاوقيانوس ، واليابان . وعلى العكس من ذلك ، فرغم أن ٧٧٪ من سكان العالم يعيشون في الدول الاقل تقدما في

آسيا (لا تشمل اليابان) ، وافريقيا وأمريكا الجنوبية فان هذه الدول لا تشارك الا بنسبة ٢٣٪ فقط في الانتاج العالمي الاجمالي .

على أن استخدام سعر الصرف في تحويل الدخول القومية الاجمالية للدول الى عملة واحدة اسلوب سهل وواضح إلا أنه لا يشبع طموحاتنا تماما . ذلك أننا نستهدف من عقد المقارنات الدولية قياس الفروق في مستويات الحياة بين المناطق . وليس يخفي أن سعر الصرف يعكس الفروق في القوة الشرائية للعملات بالنسبة للسلع التي يتم تبادلها في الاسواق الدولية . وهذا يعني عدم امكانية الاعتماد عليه كمؤشر للفروق بين القوة الشرائية للعملات بالنسبة للسلع والخدمات التي لا يتم تبادلها في الاسواق الدولية . وعلى ذلك ، ليس معنى أن الدولار الامريكي يشتري ٢٠ بيزو في سوق الصرف الاجنبي أن هذا الدولار نفسه يمكن أن يشتري في الولايات المتحدة الامريكية من المساكن والرعاية الطبية والتعليم ، وخدمات رعاية الطفولة وكثير من البنود الاخرى ٢٠ مثلا لما يشترية البيزو من هذه السلع والخدمات في المكسيك .

وعلى ذلك فانه لا مناص من تطوير نوعية البيانات اللازمة لعقد المقارنات الدولية جذريا اذا أردنا التعبير عن عملية التحويل بين العملات بقدرة هذه العملات على شراء حزمة متشابهة من السلع والخدمات في دولة المنشأ . ولقد اعتمد مشروع الأمم المتحدة للمقارنة الدولية ـ دراسة بدأت منذ سنة ١٩٦٨ باشتراك مكتب الامم المتحدة للاحصاء ، وجامعة بنسلفانيا . والبنك الدولي ـ على مثل هذا الرقم القياسي للقوة الشرائية Purchasing power index لعدة عملات . ويقارن «أسلوب تعادل القوة الشرائية Purchasing power parity method » تكاليف شراء حزمة متشابهة من السلع والخدمات في الأسواق المحلية لدول مختلفة . ويتم ترجيح كل مجموعة في هذه الحزمة بمقدار مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي . وعلى ذلك فان تكلفة شراء الحزمة المتماثلة في كل دولة تقارن بتكلفة شراء نفس الحزمة بالدولار في الولايات المتحدة الامريكية . وحين تتحدد القوة الشرائية لعملة كل دولة على أساس من هذه الحزمة النموذجية فانه يمكن استخدام هذه المعلومة في تحويل الناتج القومي الاجمالي لكل دولة إلى وحدة نقدية عامة (الدولار الامريكي ، على سبيل المثال) . وعلى ذلك فإن اسلوب تعادل القوة الشرائية هو وسيلة لتحديد القوة الشرائية النسبية للعملات المختلفة من خلال مقارنة الكمية المطلوبة من كل عملة لشراء حزمة نموذجية من السلع والخدمات في الأسواق الداخلية وتستخدم هذه المعلومة في تحويل الناتج القومي الاجمالي لكل دولة الى وحدة نقدية عامة .

ويعرض شكل (رقم ٢) البيانات الخاصة بنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في دول السوق الصناعية والدول الاقل تقدما ، علىٰ أساس كل من استخدام سعر الصرف في التحويل ، واسلوب تعادل القوة الشرائية . وعلى أساس استخدام سعر الصرف في عملية التحويل نجد أن نصيب الفرد من الناتج القومي المتوقع سنة ١٩٨٠ في دول السوق الصناعية هو ١٠٦٦٠ دولار بينما بلغ مثيله في الدول الاقل تقدما ٨٥٠ دولار .

وهذا يعني أنه وفقا لاسلوب سعر الصرف كان نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي في دول السوق الصناعية يقدر بنحو ١٢ مثلا لمثيله في الدول الاقل تقدما . ومع ذلك فان تطبيق أسلوب تعادل القوة الشرائية يشير الىٰ أن الدخل النسبي في الدول الأقل تقدما كان مقدرا بأقل من قيمته باستخدام اسلوب سعر الصرف في عملية التحويل . ذلك أن استخدام اسلوب تعادل القوة الشرائية يشير الىٰ أن نصيب الفرد من الناتج

شكل (رقم ٢)

قياس الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما

لو أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في دول السوق الصناعية قدر على أساس سعر الصرف فإنه يزيد ١٢ مرة عن مثيله في الدول الأقل تقدما . ومع ذلك إذا تم تقديره على أساس أسلوب تعادل القوة الشرائية فإن الفجوة تضيق حيث يكون نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الدول الصناعية أعلى منه في الدول الأقل تقدما بنحو ٥ مرات فقط .

	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	
	الدول الصناعية(أ)	الدول الأقل تقدما(ب)
أسلوب سعر الصرف ، الدولار الامريكي سنة ١٩٨٠	١٠٦٦٠	٨٥٠
١٩٨٠ (الدول الصناعية = ١٠٠)	١٠٠	٨
أسلوب تعادل القوة الشرائية ١٩٨٠ (الدول الصناعية = ١٠٠)	١٠٠	٢٠

(أ) أمريكا الشمالية ، أوربا . اليابان ، الأوقيانوس . لا تتضمن هذه البيانات الاتحاد السوفيتي .

(ب) آسيا ، افريقيا ، أمريكا الجنوبية ، وأمريكا الوسطى .

القومي الاجمالي في الدول الصناعية كان أعلى منه في الدول الاقل تقدما بـ ٥ مرات فقط في سنة ١٩٨٠ .

وليس ثمة ريب أن التقديرات المستندة إلى القوة الشرائية للعملات في دول المنشأ تكون مؤشرات أكثر دقة للفروق في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من تلك التقديرات التي تتم باستخدام سعر الصرف في عملية التحويل . ومع ما يبدو من أن استخدام سعر الصرف في التحويل يؤدي إلى المبالغة في قيمة الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما ، فان التفاوت بين المجموعتين كبير دون ريب .

هل النمو والتنمية هما نفس الشيء ؟

Are Growth And Development the Same thing

لقد فشل الاقتصاديون خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية في التفرقة بوضوح بين النمو growth والتنمية development إذ كان الاعتقاد أن التنمية تتحقق عندما تتمكن دولة ما من تحقيق معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالي مرتفع ومستمر ، ٥٪ مثلا أو أكثر . وأما في السنوات الأخيرة فقد شاع تعريف النمو بأنه معدل التغير في الناتج القومي الاجمالي . وينظر إلى التنمية الآن باعتبارها مفهوم يشمل النمو والتوزيع والتغيرات الهيكلية التي تستهدف تطوير مستوى الحياة للشطر الأعظم من عامة الناس .

ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين نوعين للنمو ـ نمو شامل extensive ونمو كثيف intensive . ويتحقق النمو الاقتصادي الشامل عندما ينمو انتاج دولة ما مقيسا بالناتج القومي الحقيقي ، على سبيل المثال . وهذا يعنى أن دولة ما قد تحقق نموا اقتصاديا واسعا حتى لو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي . ولما كان الاقتصاديون يهتمون مبدئيا برفع مستويات حياة الأفراد فإنهم يركزون ، بشكل عام ، على النمو الاقتصادي الكثيف أي تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد . وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الانتاج الحقيقي (أو من الدخل) هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف . وعلى ذلك فإن نمو انتاج مجتمع ما من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل نمو السكان يعنى زيادة الدخل الفردي الحقيقي . وسوف يتحسن ، في المتوسط ، المستوى الاقتصادي للناس الأمر الذي يعني حدوث نمو اقتصادي كثيف . وعلى العكس من ذلك . لو أن معدل نمو السكان في دولة ما كان أعلى من معدل نمو الانتاج ينخفض الدخل الفردي الحقيقي . وهكذا يحدث تدهور اقتصادي economic regression وهو عكس النمو الاقتصادي الكثيف .

وعلى ذلك فإن النمو يركز على التغيرات في الانتاج . أما التنمية ، وفقا للمفهوم الحديث ، فتشمل التغير الهيكلي ، فضلا عن توزيع ثمار النمو . ووفقا لهذا الرأي لا تتطلب التنمية نمو نصيب الفرد من الانتاج فقط ولكنها تهتم كذلك بزيادة إمكانية حصول الشطر الأعظم من عامة الناس على السلع الاستهلاكية ، بما في ذلك الناس في النصف الأدنى لنمط توزيع الدخل . ويرى بعض الاقتصاديين المؤيدين لنظرية الانتشار لتحسين مستوى حياة الناس Trickle - down theory أن النمو الكثيف سوف يؤدي عمليا ، مع مرور الزمن إلى تحسين حياة المجتمع ككل حتى مستوى حياة الأفراد الذين يعيشون عند أدنى مستويات اقتصادية . ويرى هؤلاء أن الانتاج النامي والمستوى الأعلى للدخل سوف ينتشر في كل قطاعات المجتمع بحيث يؤدي إلى تحسين الفرص الاقتصادية ، وفرص التعليم ، ورفع مستويات المعيشة لأبناء المجتمع .

على أن هذه النظرية لا تخلو من النقد . إذ يرى معارضوها أنه ليس من اللازم أن يؤدي النمو إلى تحسين مركز الناس الذين يعيشون في النصف الأدنى للمستوى الاقتصادي . ويشيرون في هذا المجال إلى أن تجربة دول مثل البرازيل تؤيد وجهة نظرهم . فقد كان النمو في البرازيل سريعا . وخاصة منذ منتصف الستينات . ومع ذلك فإن توزيع الدخل في البرازيل كان يتسم بالتباين الشديد . فقد استأثر ٢٠٪ من أغنياء الناس بأكثر من ٦٠٪ من الدخل الكلي . وعلى سبيل المقارنة ، يحصل ٢٠٪ من السكان في الدول المتقدمة في أوربا وأمريكا الشمالية على ٤٠٪ و٤٥٪ من الدخل الكلي . ويرى كثير من الاقتصاديين المهتمين بالتنمية أن النمو السريع في البرازيل قد فشل في أن يغير الوضع الاقتصادي للشطر الاعظم من الناس بشكل كبير . وقد يتغير هذا الوضع في المستقبل ، ولكن تجربة البرازيل تضعف ثقة كثير من الاقتصاديين في نظرية الانتشار لرفع مستوى حياة المجتمع ككل .

وعلى الرغم من إمكانية التمييز بين النمو والتنمية فإن النمو لازم للتنمية . ذلك أنه بدون نمو اقتصادي مستمر سوف يكون تحسين الفرص الاقتصادية والمركز الاجتماعي لعامة الناس في دولة ما أمرا مستحيلا .

وهكذا ، فشل الاقتصاديون في صياغة نظرية عامة للنمو والتنمية . وعلى ذلك ، لا يمكن أن نشرح المقومات الأساسية اللازمة للتحول من الركود إلى النمو والتنمية شرحا وافيا وكاملا . ومع ذلك فإنه يمكن أن نحدد بدقة محددات معينة ذات أهمية في تحقيق

التقدم المادي . وهو ما سوف نعود إليه بعد بيان أهمية الفروق الصغيرة في معدلات النمو المستمرة .

أهمية الفروق الصغيرة في معدلات النمو

The Importance of Small differences in Rates of Growth

يبدو لأول نظرة أن فرقا قدره ١٪ فقط بين معدلى نمو دولتين ليست له أهمية كبيرة . ومع ذلك ، فإنه مع مرور الوقت يكون لهذه الفروق الصغيرة بين معدلات النمو أثر كبيرة على القدرات الانتاجية لدولة ما . ويساعد شكل (رقم ٣) على فهم نتائج التباين في معدلات النمو . فإذا فرضنا أن الناتج القومي الاجمالي الحقيقي لدولة ما ينمو بمعدل ٢٪ سنويا فإن معنى هذا أن الانتاج السنوي لدولة ما سوف ينمو بمعدل ٤٨٪ خلال ٢٠ سنة أما إذا كان هذا المعدل السنوي للنمو ٣٪ فإنه يؤدي إلى زيادة قدرها ٨١٪ في الناتج القومي الاجمالي السنوي بعد ٢٠ سنة . وعلى ذلك ، لو أن دولتين يتساوي فيهما الناتج القومي الاجمالي في بداية فترة ما ، فإن الدولة التي تحقق معدلات للنمو قدره ٣٪ تحقق زيادة قدرها ٢٥٪ . فقط في الانتاج بعد ٢٠ سنة أكثر من تلك الدولة التي لا تحقق إلا معدل نمو قدره ٢٪ فقط . واذا كان معدل النمو ٤٪ فسوف يزداد الناتج القومي الاجمالي بنسبة ١١٩٪ وسوف يكون الناتج القومي الاجمالي في دولة تحقق هذا المعدل ٤٪ ، أعلى بنحو ٥٠٪ منه بعد ٢٠ سنة في دولة لا تحقق سوى معدل نمو ٢٪ سنويا . وهكذا يتبين لنا أنه إذا أمكن استمرار هذه المعدلات خلال فترة ممتدة من الزمن فإن هذه الفروق الصغيرة في معدلات النمو يكون لها أثر قوى على الحجوم النسبية للاقتصاديات .

إن أهمية هذه الفروق بين معدلات النمو تبدو أيضا من تحليل الوقت اللازم لمضاعفة الدخل (أو الانتاج) . ويبين ذلك من البيانات التي يتضمنها عمود (٤) في الشكل (رقم ٣) . ويتضح منه أن دولة ما سوف تحتاج إلى ٧٢ سنة لمضاعفة الناتج القومي الاجمالي إذا كان معدل نمو هذا الانتاج ١٪ فقط . كما أن هذا الناتج يتضاعف خلال ٣٦ سنة لو أن معدل نموه بلغ ٢٪ . أما إذا كان معدل النمو ٣٪ فإن مضاعفة هذا الناتج تتطلب ٢٣ عاما .

وتؤكد البيانات الواقعية أهمية التباين بين معدلات النمو . فيوضح شكل (رقم ٤) أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، فيما بين ١٨٧٠ و١٩٥٠ في الولايات المتحدة قد نما بمعدل ١,٩٪ بينما كان هذا المعدل في دول أوربا الرئيسية يتراوح

شكل (رقم ٣) الاثر التراكمي للنمو الاقتصادي

معدل النمو الاقتصادي (نسب مئوية)	نسبة الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بعد			
	٥ سنوات (١)	١٠ سنوات (٢)	٢٠ سنة (٣)	عدد السنوات اللازمة لمضاعفة الناتج القومي الحقيقي (٤)
١	٥	١٠	٢٢	٧٢
٢	١٠	٢٢	٤٨	٣٦
٣	١٦	٣٤	٨١	٢٣
٤	٢٢	٤٨	١١٩	١٨
٥	٢٨	٦٣	١٦٥	١٤
٦	٣٤	٧٩	٢٢١	١٢
٧	٤٠	٩٧	٢٨٧	١٠
٨	٤٧	١١٦	٣٦٦	٩

بين ١٪ - ١,١٪ في نفس الفترة . ونتيجة لذلك فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة البالغة ٨٠ عاما قد تضاعف أربعة مرات بينما تضاعف فقط مثيلة في الدول الأوربية . وهذا يعنى أنه رغم أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي كان متساويا تقريبا في سنة ١٨٧٠ في الولايات المتحدة ، وانجلترا ، وفرنسا ، والمانيا ، فإنه في سنة ١٩٥٠ كان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة ضعف مثيله في كل من الدول الأوروبية الثلاثة .

وقد تغير الأمر منذ سنة ١٩٥٠ لصالح فرنسا ، وألمانيا ، بالنسبة للولايات المتحدة . فقد تمكنت ألمانيا الغربية وفرنسا من تحقيق معدل نمو كثيف بلغ (٩,٤٪)و(٤,٤٪) على التوالي مقارنا بمعدل نمو ٢٪ فقط في الولايات المتحدة الأميركية . وكما يبين شكل (رقم ٤) يزيد نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في كل من ألمانيا الغربية وفرنسا عن مثيله في الولايات المتحدة الاميريكية .

على أن النمو المدهش الذي تحقق فيما بعد الحرب العالمية الثانية كان في اليابان . لقد كان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في اليابان يقل عن ٢٠ من مثيله في

شكل رقم (٤) أثر التباين بين معدلات النمو

الدولة	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (٪)		نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (دولار ١٩٨٠ الأمريكي (أ)		
	١٨٧٠-١٩٥٠	١٩٥٠-١٩٨٠	١٩٥٠	١٩٨٠	١٩٩٠
الولايات المتحدة	١,٩	٢,٠	٦٣٣٠	١١٥٣٦	١٤٠٦٢
كندا	١,٦	٢,٣	٥٢١٠	١٠٢٨٨	١٢٩١٥
ألمانيا الغربية	١,٠	٤,٩	٣١٧٠	١٣٣٧٢	٢١٥٧٥
فرنسا	١,١	٤,٤	٣٣٦٠	١٢١٦٥	١٨٧١٢
استراليا	... (ب)	٢,٩	٣٩٦٠	٩٣٩٨	١٢٥٠٨
اليابان	...	٧,٤	١٠٦٠	٨٩٠٥	١٨١٨٣
المملكة المتحدة	١,١	٣,٢	٣٥٤٠	٩٢٨٨	١٢٧٢٩

(أ) متوقع على أساس أن معدلات النمو المحققة خلال ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ سوف تستمر حتى سنة ١٩٩٠ .
(ب) غير متاحة

الولايات المتحدة ـ نحو ١٠٦٠ دولار مقابل ٦٣٣٠ دولار في الولايات المتحدة (مقاسا بدولارات سنة ١٩٨٠ بعد أخذ أثر التضخم في الاعتبار) ومع ذلك فقد نما الاقتصاد الياباني بسرعة خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ . فقد نما نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي بمعدل سنوي ٧,٤٪ . وفي سنة ١٩٨٠ بلغ نصيب الفرد الياباني من الانتاج ٨٠٪ من مثيله في الويات المتحدة . ولو أن اليابان تمكنت من الاحتفاظ بمعدل نموها فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي سوف يتفوق على مثيله الأمريكي في منتصف الثمانينات . ولو استمرت معدلات النمو التي تحققت خلال الـ ٢٥ سنة الاخيرة فإن نصيب الفرد من الناتج في اليابان سيكون أعلى نصيب في الدول الصناعية الرئيسية في نهاية التسعينات .

مصادر النمو الاقتصادي Sources of Economic Growth

لماذا تنمو دول بسرعة بينما تتسم أخرى بالركود ؟ ان الاجابة على هذا السؤال صعبة . وليس ثمة خلاف على أن الموارد الطبيعية ليست مسؤولة عن الفروق . فاليابان

ليست تملك سوى موارد قليلة وتستورد أغلب الطاقة اللازمة لصناعتها . وبالمثل ، هونج كونج ليست تملك في الواقع مواد أولية ، ولديها قليل جدا من الأرض الخصبة ، ولا تملك مصادر محلية للطاقة . ومع ذلك فان ماحققته هاتان الدولتان يعرفه العالم كله . وعلى العكس من ذلك ، هناك دول غنية بمواردها مثل غانا وكينيا ، وبوليفيا ولكنها فقيرة ولم تحقق سوى نمو بطيء . وهذا يعني أن الموارد الطبيعية ليست مجدية بدون التنظيم ، والمهارة ، ورأس المال وهي عوامل لازمة لتنمية هذه الدول .

ليس يخفى ، إذن ، أن وجود قوة عاملة مدربة ومنظمة يعتبر محدد أساس للرفاه الاقتصادي ، فجزء كبير من الثروة المادية في أوربا قد حطم خلال الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك انتعشت أوربا بسرعة بعد الحرب ، وذلك لأن «رأس المال البشري» لازال قائماً .

ومع ذلك لازلنا لا نفهم كثيرا من محتوى النمو الاقتصادي اذ يجب أن نعرف أن هناك ثلاثة عوامل هامة ـ الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري ، والتطور التقني ، وتحسين مستوى التنظيم الاقتصادي .

الاستثمار في رأس المال المادي والبشري Investment in Physical and Human Capital

ليس يخفى أن الالات تؤثر بقوة على قدرة الانسان على الانتاج . حتى «روبنسون كروزو Robinson crusoe» في الجزيرة غير المأهولة بالسكان يمكنه أن يصيد سمكا أكثر لو استخدم الشبكة بدلا من استخدام يديه في الصيد . كما أن الزراع الذين يستخدمون الجرارات والمحاريث الحديثة في زراعة أراضي اكثر مما زرعه أجدادهم باستخدام الفؤوس . وبالمثل ، يؤدي التعليم والتدريب الى تنمية معارف وصقل مهارات القوة العاملة ومن ثم رفع مستوى انتاجيتهم . وهذا يعني أن كلا من رأس المال المادي والبشري (المعارف والمهارات) يؤدي الى تنمية القدرة الانتاجية للعامل .

ومع ذلك ، فان الحصول على رأس المال المادي والبشري يتم في نطاق تكلفة الفرصة البديلة . ذلك أن انفاق الوقت والجهد في انتاج الالات أو تنمية المهارات يعني أن موارد أقل تخصص للانتاج الجاري . كما أن تكلفة الاضافات الى رأس المال المادي والبشري تتمثل في خفض الاستهلاك الجاري .

وكما بينا في الفصل الثاني ، ان الدول التي تخصص قدرا اكبر من مواردهم للاستثمار تزيد قاعدتها الانتاجية بسرعة أكبر . وبعبارة أخرى ، أن معدل الاستثمار في دولة ما يؤثر على معدل نموها الاقتصادي . ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فان الدول التي تستثمر اكثر تنمو بمعدل أسرع .

التقدم التقني Technological Progress

ان التطور التقني يؤدي الى زيادة الانتاج بنفس الكمية من الموارد . ذلك أن التقدم التقني يعني ادخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل انتاجية حديثة يمكن من خلالها زيادة الانتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات ، أي أن العمال يتمكنون من انتاج السلع بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل استخدام هذه الأساليب . وهذا يعني أن كل وحدة من الانتاج تتطلب رأس مال طبيعي وبشري أقل .

ويحدث التطور التقني من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث العلمي . فالتطورات التقنية السريعة انما هي وليدة الاستثمار المستمر في البحث والتطوير . وعلى ذلك فان التقدم العلمي والتقني ، مثل أي تحسينات تتطلب نفقات استثمارية ، أي يتطلب تضحية بالاستهلاك الحالي .

ان علماء التاريخ الاقتصادي يشيرون عند تحليل النمو الاقتصادي في دول الغرب الى أن التقدم التقني السريع كان المصدر الأساسي للتقدم الاقتصادي . وهذا الرأي له ما يبرره . ذلك أنه خلال الـ ٢٥٠ سنة الماضية أدت التقنية الى تغيير أسلوب الحياة . ذلك أن احلال الالات التي تدار بالطاقة محل العمل البشري ، وتنمية مصادر الطاقة ، (مثل الآلة البخارية ، والآلة ذات الاحتراق الداخلي ، والقوى المائية ، والطاقة الذرية . . .) والتقدم في النقل والمواصلات ، كل ذلك من صنع المجتمع الحديث . وبدونها فان النمو والتنمية خلال الـ ٢٥٠ سنة الماضية لم يكن ليتحقق .

وليس ثمة ريب أن التقدم التقني لم ينشأ في منتصف القرن الثامن عشر . ذلك أن تطوير الأدوات الأساسية ، والسيطرة على الحريق ، واستئناس الحيوانات وتطوير صناعة البرونز والفخار والحديد ، كل هذه تمثل تطورا تقنيا أساسيا تم قبل سنة ١٧٥٠ ومع ذلك فان التطور التقني الحديث قد انفرد بالسرعة والعمق .

وليس يخفى أن التطور التقني يشمل الاختراع ، أي اكتشاف منتجات جديدة ، أو عمليات انتاجية جديدة . كما يشمل أيضا التجديد أي تبني أساليب أو منتجات جديدة ، أي التطبيق الاقتصادي للاختراعات . وعلى ذلك فان التجديدات لها أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية . وكثير من المجددين لم يشارك في اكتشاف المنتجات التي يشتهرون بها الان . فقد لعب «هنري فورد» دورا ضئيلا في اكتشاف وتطوير السيارة ولكن دوره كان دور المجدد الآخذ بأسلوب الانتاج الكبير الذي ساعد على انتاج سيارة ذات تكلفة أقل . وهكذا يمكن القول أن الاختراعات لها أهميتها ولكنها بدون المجددين تظل أفكارا تنتظر من يطبقها .

ومع أن التقدم التقني قد لعب دورا هاما في تطوير التقدم المادي ، فانه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي . فالتقنية الحديثة متاحة للجميع ، بما فيها الدول الأقل تقدما . فلو أن التقنية هي الشرط الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي لتمكنت الدول الأقل تقدما من تحقيق نمو سريع . ولكن لسوء الحظ ليس الأمر كذلك . فقبل أن تقوم التقنية الحديثة بدفع النمو لابد أن يتوافر لدى القوة العاملة المعارف العلمية الكافية لتشغيل الآلات المعقدة . كما أنه لابد من وجود المنظمين المجددين القادرين على تكييف التقنية مع حاجة المجتمع (وهيكل الأسعار) في دولة ما . وهكذا تبرز أهمية الادخار والاستثمار الرأسمالي. وللاسف أن هذه الشروط لاتتوافر، بشكل عام، في الدول الأقل تقدماً. لذلك فان الفقر والأساليب البدائية للانتاج توجد في العالم الحديث رغم أن التقنية المتقدمة متاحة .

التنظيم الاقتصادي الكفء Efficient Economic organization

ان الدولة التي تستطيع أن تحسن كفاءة استخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للانتاج وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي . واذا كان التنظيم في دولة ما يفتقد الكفاءة ويتسم بالاسراف فانه يعوق النمو . وبصرف النظر عن التنظيم الاقتصادي ، هناك شروط أساسية لابد من توافرها لتجنب الاسراف وعدم الكفاءة . ذلك أن الموارد لابد أن تستخدم لانتاج السلع والخدمات التي يرغبها الناس . فليس ثمة خلاف على أن عدم الكفاءة في توزيع الموارد ينشأ عن استخدام الدولة لمواردها لانتاج سلع غير مرغوبة بالنظر الى تكلفة الفرصة البديلة . وعلى سبيل المثال ، ينشأ الضياع في الموارد عندما تقوم دولة ما ، يرغب الناس فيها في الحصول على طعام اكثر ، ومساكن أفضل ، باستغلال مواردها في انتاج تماثيل وزينات قومية غير مرغوب فيها وقضاء اجازات كمالية فاخرة لقادتها السياسيين . كما ينشأ الضياع عندما تصر دولة ما غير مؤهلة لاقامة صناعة الصلب أو صناعة السيارات على استغلال مواردها في انتاج هذه السلع المظهرية بدلا من استخدامها في مجالات انتاجية اخرى (مثل الزراعة) . وقد تؤدي الأعمال الكتابية والتنظيمية الحكومية الى استخدام موارد ثمينة بأساليب غير منتجة . وبصرف النظر عما اذا كان الاقتصاد يقوم على أساس من التخطيط المركزي أو التوجيه من خلال قوى السوق فان عدم الكفاءة في توزيع الموارد يعوق النمو الاقتصادي .

ويتزايد اقتناع علماء الاقتصاد بأن الاسراف في استخدام الموارد وما يؤدي اليه من تحقيق مستوى أدنى للانتاج من المستوى الذي كان يمكن تحقيقه اذا استخدمت الموارد

بشكل فعال ، هو مصدر آخر للضياع الاقتصادي Inefficiency (٣) . وينشأ مثل هذا الضياع بسبب عدم استغلال الموارد الى أقصى حد حتى لو وجهت الى انتاج السلع المرغوبة . وقد ينشأ كذلك بسبب وجود هيكل غير سوي للحوافز يفشل في حفز السلوك الانتاجي . فلو أن كل العمال في منشأة ما مثلا ، حصلوا على نفس الأجر ـ اذا لم يتم تقدير السلوك الانتاجي والجهد الكامل في العمل اليوم وفي المستقبل ـ فسوف يضعف الدافع لدى أفراد العمال للعمل بكفاءة أو بذل كل الجهد الممكن في العمل . وسوف يتصرفون بكسل ودون اكتراث كانعكاس لهيكل الحوافز الذي يعملون في اطاره . وهكذا ينشأ ضياع اقتصادي بسبب انخفاض مستوى الجهد المبذول في العمل ومن ثم انخفاض مستوى الانتاجية .

وقد ينشأ الضياع الاقتصادي Inefficiency بسبب التقاليد والخرافات وعادات العمال . وذلك أن المجتمع الذي يركز على الوضع الاجتماعي في تحديد الجهد الذي يبذله العامل ، انما يقيم هيكل الحوافز ، التي تدعم السلوك الانتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الانسانية ، بأسلوب غير سوي . كما أن الدول التي تمنع أديانها ذبح الحيوانات رغم أنها مصدر لغذاء الناس تخلق عوائق أمام النمو الاقتصادي .

لماذا تظل الدول الفقيرة فقيرة ـ مصادر الركود الاقتصادي

Why poor Nations Remain poor - Sources of Economic Stognation

لقد بدأ النمو الاقتصادي المستمر في أوربا وأمريكا الشمالية في منتصف القرن الثامن عشر . وارتفعت مستويات الحياة فوق حد الكفاف في سنة ١٨٥٠ . وانحسر الجوع وسوء التغذية حتى بين الناس الأقل غنى . وفي منتصف القرن العشرين انسابت مزايا النمو الى اليابان ، ودول الاوقيانوس ، والاتحاد السوفييتي حيث فاقت مستويات الحياة تلك المستويات التي تصورها الناس منذ ٢٥٠ سنة .

ومع ذلك بقي الفقر ، ومستويات حياة الكفاف ، وسوء التغذية في كثير من دول آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا الوسطى والجنوبية وتفتقد بعض الدول مثل الهند معدل النمو الاقتصادي المستمر للدخل الفردي الحقيقي . وتستمر حياة الناس وموتهم في عالم يسيطر عليه الفقر ، وسوء التغذية ، والمرض ، بنفس الاسلوب الذي عاشوا به منذ آلاف السنين .

فلماذا عجز هؤلاء الناس من تحقيق التصنيع والنمو الاقتصادي ؟ ليس هناك ، في

---

(٣) انظر :
Soe Harvey Leibenstein, Beyond Economic Man (Cambridge, Massashusetts: Harvard University press, 1976) pp. 29-47.

الواقع ، اجابة واحدة شاملة للاجابة على هذا السؤال . ومع ذلك فانه يمكن أن نشير الى عدة عقبات للنمو الاقتصادي في هذه الدول الأقل تقدما .

(١) انخفاض معدل الادخار يشارك في خلق الدائرة الخبيثة للتخلف . ليس ثمة خلاف على أن التكوين الرأسمالي حافز قوي وهام للنمو الاقتصادي ومع ذلك ، فان الاستثمار يتطلب ادخارا . وعلى ذلك فان الموارد المستخدمة في دعم القدرة الانتاجية المستقبلية للدولة غير متاحة لانتاج الطعام ، والكساء ، والمأوى وأساسيات الحياة الأخرى .

ويبين شكل (رقم ٥) المشكلة المعقدة التي تواجه الدول المتخلفة . ذلك أن هذه الدول تسبح في دائرة خبيثة للتخلف[٤] . وهذه الدائرة تحدث بسبب مايؤدي اليه انخفاض مستوى الدخل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي من تغذية ذاتية . ذلك أن الطلب الاستهلاكي الجاري في هذه الدول الفقيرة مرتفع بالنسبة للدخل المتاح ومن ثم تكون معدلات الادخار والاستثمار منخفضة . ويؤدي الاستثمار المنخفض بدوره الى خفض النمو في المستقبل وبذلك تظل الدول الفقيرة فقيرة . وبعبارة أخرى ، ان مستويات الحياة في هذه الدول لا تكاد تزيد على مستويات الكفاف ، لذلك فان هذه الدول تستخدم أغلب مواردها في توفير سلع الاستهلاك الجاري مثل الطعام والكساء والمساكن . وبذلك لا يبقى الا قدر ضئيل للاستثمار ولا يخفى أن الدول التي تدخر قليلا وتستثمر قليلا تنمو ببطء . ولما كان أغلب الدول المتخلفة تتسم بانخفاض معدل الادخار (ومن ثم معدل الاستثمار) فان نموها يكون أبطأ من نمو الدول المتقدمة التي تستثمر شطرا كبيرا من النتائج القومي الاجمالي .

وتؤيد البيانات الفعلية ما تشير اليه هذه الدائرة الخبيثة . فمعدلات الادخار (والاستثمار) في الشطر الأعظم من دول أفريقيا ، وجنوب شرق آسيا يتراوح بين ١٠ - ١٥٪ من الناتج القومي الاجمالي . وهذا يعني أن معدلات الاستثمار شديدة الانخفاض

---

(٤) يقلم «راجنار نيركسي» تعبيرا واضحا عن الدائرة الخبيثة للتخلف : في مناقشات قضية التنمية الاقتصادية يبرز تعبير يتردد دائما «الدائرة الخبيثة للفقر» . وموقف من هذا النوع (الدائرة الخبيثة للتخلف) يتعلق بدولة ما يمكن تلخيصه في تعبير مبتذل «ان دولة ما فقيرة لأنها فقيرة» . . . فعرض رأس المال محكوم بالقدرة على الادخار وبالرغبة فيه ، أما الطلب على رأس المال فمحكوم بالدوافع على الاستثمار . ففي جانب العرض توجد قدرة ضعيفة على الادخار ناشئة عن المستوى المنخفض للدخل الحقيقي . . وفي جانب الطلب فان الميل للاستثمار قد يكون ضعيفا بسبب ضعف القوة الشرائية لدى الناس وهي ناشئة عن ضعف دخلهم الحقيقي بسبب ضعف الانتاجية . انظر :

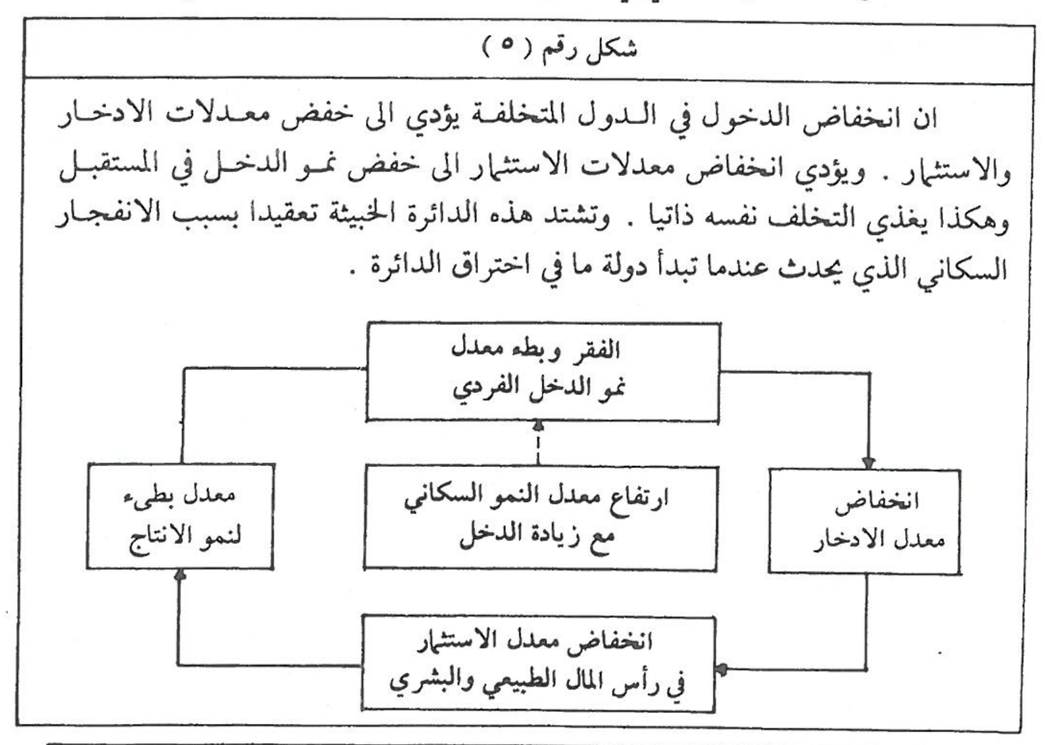
Ragnor Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries (New York: Oxford University Press, 1953), PP. 4-5.

في الدول المتخلفة تدعو الى استمرار الفقر[٥] .

(٢) الانفجار السكاني الذي قد يحدث عندما يؤدي النمو الى تحسين مستويات الحياة .

لقد بين « توماس مالتس Thomas Multus في سنة ١٧٩٨ أن مستويات الحياة لن تزيد كثيرا عن مستوى الكفاف لأن تحسن المستوى الاقتصادي يدفع الناس الى انجاب اطفال اكثر . وعلى ذلك فان أي تحسن عارض في الرفاهية الاقتصادية يؤدي الى زيادة السكان حتى يعود الدخل الفردي الى مستوى الكفاف . وهذا يعني انه وفقا لرأي « مالتس » سوف يؤدي الى احداث افنجار سكاني يقضي على المكاسب العرضية التي حققها النمو الاقتصادي .

ونسارع الى بيان أن ما حدث في أوربا وأمريكا الشمالية خلال الـ ٢٥٠ سنة التي انقضت لا يتفق مع نظرية مالتس . ومع ذلك فان البيانات التاريخية الحديثة عن الدخل والسكان قد دفعت بعض الاقتصاديين المهتمين بالتنمية الى اعادة تقييم أفكار مالتس . فالمعدلات المرتفعة للنمو السكاني في بعض الدول تعوق النمو الاقتصادي حقيقة .



شكل رقم (٥)

ان انخفاض الدخول في الدول المتخلفة يؤدي الى خفض معدلات الادخار والاستثمار . ويؤدي انخفاض معدلات الاستثمار الى خفض نمو الدخل في المستقبل وهكذا يغذي التخلف نفسه ذاتيا . وتشتد هذه الدائرة الخبيثة تعقيدا بسبب الانفجار السكاني الذي يحدث عندما تبدأ دولة ما في اختراق الدائرة .

5- See the World Bank World Development Report, 1981 (Washington, D.C. International Bank for Reconstruction and Developmet, 1981) Table 5 for detailed evidence that savings and investment rates are positively linked to the income level of a nation.

وتجدر الاشارة الى أن معدل نمو السكان في الدول الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية يساوي ضعف أو ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني في الدول الصناعية الغنية . وعلى ذلك ، فان الدول الفقيرة لابد أن تنمو بمعدل أسرع من الدول الصناعية لمجرد الابقاء على معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي دون انخفاض .

كما يؤدي النمو السكاني السريع في الدول المتخلفة الى زيادة عبء الاعالة ، أي عدد الأطفال (تحت سن معينة ـ ١٤ سنة مثلا) وعدد كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) مقسوما على جملة السكان . وليس يخفى أن تقدم الرعاية الطبية المرتبطة بالنمو الاقتصادي يؤدي عادة الى انخفاض معدل وفيات الأطفال ، وزيادة في نسبة كبار السن الى جملة السكان . وهكذا ، فان زيادة عدد الأطفال وكبار السن الذين لا يعملون يزيد العبء على القوة العاملة التي تعولهم . وتشير تجربة كل من الهند وبنجلاديش ، وبورما ، ومصر وكلها دول تتسم بسرعة النمو السكاني ، إلى أن الانفجار السكاني يزيد من تعقيد عملية النمو[٦] .

(٣) عدم الاستقرار السياسي يضعف الميل للاستثمار ويعوق النمو . ذلك أن الانسان الذي لا يشعر بالأمن والاستقرار وضمان حقوقه في الحال والمستقبل لن يقدم على

---

٦ ـ نعرض فيما يلي نسبة الاعالة في مجموعة نموذجية من الدول الأقل تقدما والدول المتقدمة :

الدولة	نسبة الاعالة (نسبة السكان أقل من ١٤ أو فوق ٦٤ سنة)
الدول الأقل تقدما	
بنجلاديش	٤٦
الهند	٤٤
بورما	٤٥
مصر	٤٣
دول متقدمة	
الولايات المتحدة	٣٤
كندا	٣٣
اليابان	٣٢
المملكة المتحدة	٣٦
المانيا الغربية	٣٤

ورغم أن المشاركة الانتاجية وعبء استهلاك الاطفال والكبار تختلف فيما بين الدول فانه من الواضح أن السكان في سنوات العمر الأولى للعمل the prime-working-age في الدول المتقدمة تعول عددا أقل من غير المنتجين منها في الدول الأقل تقدما .

انظر: The World Bank, Wolr Development Report, 1981, Jormor extensive data.

الاستثمار . وبعبارة أخرى ، كلما شعر الناس بأن حقوقهم الحالية والمستقبلة مصونة يزداد الميل للاستثمار . وعلى العكس من ذلك ، يؤدي عدم ضمان حقوق الملكية وعدم استقرار المناخ السياسي الى ضعف الميل للاستثمار ومن ثم معدل النمو الاقتصادي .

ومن أسف أن المناخ السياسي في كثير من الدول المتخلفة يتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار . اذ يسود جو من الاضطراب السياسي بسبب الظلم وغياب العدل والتحيز السياسي للفئة الحاكمة . وليس ثمة ريب أن المستثمرين ، الوطنيين والأجانب ، ذوي التفكير الرشيد سوف يمتنعون عن الاستثمار في ظل هذه الظروف . أما هؤلاء الذين يقيمون مشروعات فقد وجدوا فرصة الحصول على تأييد وضمان من القوى العسكرية والفئات الحاكمة . وهذا بلاشك قد يزيد الموقف سوءا في المستقبل . ولقد عانت عدة دول في أمريكا اللاتينية بسبب عدم الاستقرار السياسي . فقد أدى التأميم والمصادرة الى احجام المستثمرين الوطنيين والأجانب . وهكذا تكون النتيجة استمرار الفقر والركود الاقتصادي .

وهكذا ، تسبح دول متخلفة كثيرة في دائرة خبيثة . وبسبب هذا المستوى من الفقر يؤيد كثير من الناس قيام ثورة سياسية تحسن أحوالهم . ومع تزايد احتمالات الاضطراب السياسي فإن الاستثمار اللازم لتحسين مستوى الرفاهيةالاقتصادية للناس يتضاءل ويؤدي المعدل المنخفض للاستثمار، بدوره، (والركود الذي يصاحبه)إلى زيادة احتمالات الثورة السياسية . وهكذا فان كثيرا من الدول المتخلفة تكون غير قادرة على تحسين أوضاعها الاقتصادية حتى تتمكن من حل مشكلة عدم الاستقرار السياسي .

(٤) قد ينشأ الاسراف وعدم الكفاء عن عوامل غير اقتصادية . يعتقد البعض أن العوامل غير الاقتصادية قد تضع على النمو حدودا أشد صلابة مما تضعه العوامل الاقتصادية . ولقد بينا سابقا أن التقاليد والميول الاجتماعية قد تعوق النمو . وليس يخفى أنه يصعب تغيير العادات المرتبطة بمستوى حياة الكفاف ، أو اليأس الذي يسيطر على حياة الناس بسبب الفقر والبؤس .

وتجدر الاشارة كذلك الى أن حجم بعض الدول قد يحدد قدرتها على القيام بعملية التنمية . فقد أشار «آدم سميث» منذ قرنين من الزمن أن التخصص يتحدد بنطاق السوق . فاذا كان السوق صغيرا فان المكاسب التي تنشأ عن التخصص في الانتاج تكون محدودة . وعلى ذلك فان الدول الصغيرة أقل قدرة من الدول الأخرى ذات الأسواق النامية والمتكاملة التي تمكنها من تحقيق هذه المكاسب المحتملة . وطبيعي يمكن لهذه

الدول أن يشجع التجارة الحـرة ولكن الصناعات المحلية قد تستهلك موارد ثمينـة في محاولتها للوصول الى المستويات التنافسية للدول الأجنبية الكبيرة المنتجة . وعلى ذلك ، فان الأسعار المحلية تميل الى أن تكون أعلى منها بالنسبة للأسـواق الأوسـع في الـدول الأكبر . ومن ناحية أخرى ، فان الدولة الصغيرة تجد صعوبة في خفض التكلفة وعدم التأكد الذي يواجه الاستثمار الأجنبي لذلك فانها تفشل في جذب المنظمين والمستثمرين الأجانب .

وبصرف النظر عن أحجامها ، فان الدول ، بشكل عام ، لها

(أ) نظامها النقدي

(ب) نظامها السياسي الذي يقرر المبادىء والقواعد الاقتصادية .

(٣) نظمها الادارية التي توفر كلا من السلع الاقتصادية والسياسية .

ولكن تكلفة توفير «السلع العامة» في دولة صغيرة مثل النظم النقـدية والقانـونية يتمثل في ارتفاع العبء الضريبي لكل فرد قياسا بمثيله في الدول الأكبر . لأن عبء أي نظام يتحمله عدد أقل من الناس . ومثـل هذه العوامـل قد حدت من التنمية في دول صغيرة مثل دول أمريكا اللاتينية .

وإذا تصورنا ، بالنسبة لمسار التنمية ، تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية الى عدة دول (وليسـت ولايات) كل منها نظامهـا النقـدي وقواعدهـا الاقتصـادية ، ونظامهـا القانوني ، فانه مما لاشك فيه أن تنخفض المكاسب الناتجة عن التخصص والتجـارة . وعلى أية حال فان أغلب الأمريكيين سوف ينخفض مستوى حياتهم بشدة . وهذا بكل دقة ماحدث في أمريكا اللاتينية ، وبدرجة أقل في أفريقيا وأمريكا الجنوبية فالقيود التي فرضتها حجوم هذه الدول قد عاقت التنمية الاقتصادية .

الاهداف التعليمية للفصل

(١) الخصائص الاساسية للدول الاقل تقدما هي (أ) دخل فردي منخفض (ب) قطاع زراعي عائلي كبير (جـ) نمو سكاني سريع (د) تباين شديد في توزيع الدخل (هـ) انتشار واسع للامية مع ضعف الخدمات التعليمية والصحية .

(٢) لاول مرة في التاريخ ، يتمثل النمو الاقتصادي في تخطي الدخـل الفـرد مستـوى الكفـاف ، الى حد بعيد في أغلـب أوربـا . وشمال أمـريكا ، واليابـان ، ودول

الاوقيانوس ، والاتحاد السوفيتي . فقد تغيرت ظروف الحياة لنحو ٢٥٪ من سكان العالم الذين يعيشون في هذه المناطق .

(٣) وعلى عكس ذلك ، ظل نحو ٦٠٪ من سكان العالم عند مستوى ضئيل لدخل الكفاف في دول يقل نصيب الفرد فيها من (ن ق ج) عن ١٠٠٠ دولار في السنة . وهذه الدول تنتج فقط ٧,٣٪ من (ن ق ج) في العالم .

(٤) ورغم عدم وجود خط يفصل بدقة بين الدول المتقدمة والدول الاقل تقدما فانه يمكن تصنيف الدول في شمال امريكا . وأوربا (بما فيها الاتحاد السوفيتي) . ودول الاوقيانوس ، وكذلك اليابان كدول متقدمة وعلى نقيض ذلك ، تصنف أغلب الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية كدول متخلفة .

(٥) لقد وجد باستخدام وسيلة تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Partiy Method أن الدخل الفردي في الدول المتقدمة يبلغ نحو خمسة أمثال نظيره في الدول الاقل تقدما سنة ١٩٨٠ .

(٦) ان النمو الاقتصادي مفهوم واقعي . ويوجد النمو الكثيف عندما يزداد (ن ق ج) الحقيقي للدولة . ويتطلب هذا النمو زيادة نصيب الفرد من الانتاج . أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم معياري تشتمل على عوامل توزيعية وهيكلية كما تشتمل على دخل فردي أعلى . فالتنمية الاقتصادية تتضمن ارتفاعاً في مستوى حياة قطاع عريض من سكان دولة ما بما في ذلك هؤلاء الذين يحيون في نطاق النصف الادنى لتوزيع الدخل .

(٧) يمكن أن تكون الفروق الصغيرة في معدلات النموذات أهمية في المدى الطويل . وعلى سبيل المثال ، دعنا نفترض أن الدخل في الدولتين «أ» و«ب» متساوي في البداية . فإذا كان معدل النمو السنوي في الدولة «أ» ٤٪ وفي الدولة «ب» ٢٪ فإن الدخل في الدولة «أ» سيكون ضعف الدخل في الدولة «ب» بعد ٣٦ سنة .

(٨) ان توافر الموارد الطبيعية المحلية ليس هو المحدد الرئيسي للنمو . فهناك دول مثل

اليابان وهونج كونج تحقق معدلات نمو مذهلة بدون مثل هذه الموارد بينما تستمر دول غنية بمواردها تحيا بين أحضان الركود .

(٩) ان وجود قوة عاملة ماهرة ومنظمة محدد رئيسي للرفاهية الاقتصادية كما أن الاستثمار في رأس المال الطبيعي والبشري والتطور التقني وتحسين كفاءة التنظيم الاقتصادي مصدر رئيسي للنمو الاقتصادي..

(١٠) تتمثل العقبات الاساسية للتنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة في
(أ) معدل استثمار منخفض ، وهو انعكاس للدائرة الخبيثة للتخلف
(ب) نمو سكاني سريع
(جـ) عدم استقرار سياسي ، وهو يخفض من ضمان حقوق الملكية ومن ثم يعوق الاستثمار
(د) الضياع وعدم الكفاءة . وهو ينتج عن ميول القوة العاملة لتحقيق تقدم مادي - ويرجع ذلك الى ضعف هياكل الحوافز أو النماذج والمعتقدات التقليدية - أو عن صغر حجم الدول بين أشياء أخرى .

(١١) ان سجل النمو الاقتصادي للدول الاقل تقدما مختلط . ذلك أن نحو ٢٥٪ من سكان العالم يحيون عند حد أدنى للكفاف في دول ينمو فيها الدخل الفردي ببطء ، اذا كان هناك نمو أساسا . ومعدلات النمو السكاني في هذه الدول من بين أعلى المعدلات في العالم . كما أن امكانياتها الاقتصادية ضئيلة . وعلى النقيض من ذلك فان سجل النمو الاقتصادي في البرازيل ، ومصر ، والمكسيك ، وكوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وأندونيسيا ، ونيجيريا ، وهونج كونج يثير الاعجاب . واذا ما انخفضت معدلات النمو السكاني في هذه الدول في المستقبل القريب فقد يمكنها أن تكرر المعجزة اليابانية .

طريقة التفكير الاقتصادي -

أسئلة للمناقشة

١ - افترض أنك مستشار اقتصادي لرئيس دولة المكسيك . وقد طلب منك أن تقترح

سياسات لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى حياة أعلى لابناء المكسيك . حدد اقتراحاتك في ايجاز مع بيان لماذا تعتقد أنها سوف تساعد في هذا الشأن .

٢ ـ اشرح جوهر الدائرة الخبيثة للتخلف . وكيف يمكن لدولة فقيرة أن تخرج من هذه الدائرة ؟

٣ ـ غالبا ما يوحي بأن الدول الغنية تزداد غنى والدول الفقيرة تزداد فقرا . هل هذا الرأي صحيح ؟ هل هو تبسيط أكثر من اللازم ؟ أشرح ذلك .

٤ ـ بينما يزداد الناس في دولة ما ثراء ، هل تظن أنهم يدخرون نسبة أكبر من دخلهم ؟ ولماذا ؟ وبينما تزداد الدولة ثراء هل تظن أن متوسط فترة العمل الاسبوعي سوف تنخفض ؟ ولماذا ؟ وهل تؤيد تجربة الولايات المتحدة اجابتك ؟ أشرح ذلك .

٥ ـ ان حجم السكان في بعض الدول قد يعكس جزئيا رغبة بعض الناس في الحصول على ضمان اضافي في صورة أطفال تساعدهم عند الشيخوخة . هل هذه الوسيلة للتقاعد رديئة بالنسبة لنظام الضمان الاجتماعي الاجباري ؟ ولماذا ؟

٦ ـ ناقش أهمية ما يلي كمحددات للنمو الاقتصادي :

(أ) الموارد الطبيعية .

(ب) رأس المال الطبيعي .

(جـ) رأس المال البشري .

(د) المعرفة الفنية

(هـ) مواقف قوة العمل .

(و) حجم السوق المحلية .

الفصل العشرون
نظم إقتصاديّة مقارنة

الفصل العشرون
نظم إقتصادية مقارنة

Comparative Economic Systems

تؤثر المؤسسات ، والتنظيم في اقتصاد ما على النتائج الاقتصادية وفي هذه الدراسة ركزنا تحليلنا مبدئيا على الملكية الخاصة والاقتصاديات التي تدار من خلال السوق . وتقع اقتصاديات الولايات المتحدة ، وكندا واستراليا واليابان ومعظم دول أوربا في هذه المجموعة . وهذه الاقتصاديات ، كما بينا ، تعتمد دائما على قوى السوق . ذلك أن الحكومة تنظم كثيرا من الصناعات الخاصة . فملكية الحكومة وادارتها لمؤسسات النفع العام مثل النقل والمواصلات ، والتسهيلات التعليمية شائعة حتى في الدول الغربية . وفضلا عن ذلك فان الضرائب ، والاعانات الحكومية تستخدم أحيانا لتعديل النتائج التي تفرزها قوى السوق . وفي اطار دراستنا هذه استخدمنا أدوات اقتصادية لتساعدنا على فهم الحوافز والنتائج المتوقعة للسياسة الحكومية التي تعيد توجيه قوى السوق .

واليوم يعيش ثلث سكان العالم في الاتحاد السوفييتي وشرق أوربا والصين . وتنظيم اقتصاديات هذه الدول على أسس اشتراكية . فهي تتميز بالتخطيط المركزي وملكية الدولة . وعلى ذلك فان الرأسمالية التي تعتمد على جهاز السوق ، والاشتراكية التي تعتمد على التخطيط المركزي اسلوبان للتنظيم الاقتصادي . على أنه يوجد تباين كبير في داخل كل منهما . وعلى سبيل المثال يختلف التنظيم الاقتصادي في يوغوسلافيا كثيرا عن التنظيم الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي . والاقتصاد الياباني يختلف عن التنظيم الرأسمالي في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا . لذلك سنقوم بدراسة النظم القانونية العامة في كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، ثم نلقي نظرة أعمق على التنظيم والأداء الاقتصادي في ثلاثة اقتصاديات تجذب الاهتمام وهي ، الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا ، واليابان .

القيود العامة وعالمية الادوات الاقتصادية

Common Constraints and the Universality of Economic Tools

تواجه جميع النظم الاقتصادية على الرغم من الاختلافات فيما بينها قيودا متشابهة .

فندرة السلع الاقتصادية تواجه كلا من الأفراد والدول بمشكلة مالية . فليست هناك دولة يمكنها أن تنتج كل ما يرغب مواطنوها في استهلاكه . وعلى ذلك وبصرف النظر عن التنظيم الاقتصادي فانه لا مناص من عملية الاختيار . فالقرار باشباع رغبة ما يترتب عليه عدم اشباع رغبات اخرى كثيرة . وجميع النظم الاقتصادية تواجه بالقيود التي تفرضها الندرة .

والكثير من المفاهيم الاقتصادية التي سبقت الاشارة اليها في هذا الكتاب تنتمي الى جميع النظم الاقتصادية . وفيما يلي تلخيص لأربعة من هذه المفاهيم الأساسية :

(١) تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost

يمكن ان ينظم اقتصاد ما بحيث يمكن تقديم كثير من السلع الى المستهلك بدون مقابل ، الا ان التنظيم الاقتصادي لا يمكن أن يلغي تكلفة الفرصة البديلة التي تصاحب توفير السلع . فتوفير المزيد من الخدمات الطبية ، حتى لو وزعت مجانا ، يستلزم موارد كان يمكن استخدامها في انتاج أشياء اخرى . وبالمثل لو حدث توسع في قطاع الدفاع القومي فان ذلك يقتضي انكماش قطاعات اخرى وعلى ذلك فانه عندما يكون للموارد الانتاجية استخدامات بديلة كما هو الحال دائما ، فان انتاج السلع تكون له تكلفة بصرف النظر عن التنظيم الاقتصادي .

(٢) قانون تناقص الغلة Law of Diminishing Returns

وفقا لهذا القانون ، تكون قدرة دولة ما على تحقيق انتاج من العرض الثابت (أو على الأقل المؤقت) من الأرض ، والموارد الطبيعية ، ورأس المال البشري ، ورأس المال الطبيعي الذي صنعه الانسان محدودة . وبمرور الزمن يمكن ان يزيد عرض بعض هذه الموارد . على أن قدرة دولة ما على توسيع قاعدة مواردها انما تتوقف مباشرة على استعدادها لتخصيص المزيد من الانتاج الحالي للاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال غير البشري . بديهى أن هذا يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي . ولما كان قانون تناقص الغلة ـ زيادة استخدام مورد ما تؤدي الى زيادة الانتاج بكميات متناقصة ، الى أن تنعدم القدرة على زيادة هذا المورد ـ ينطبق على جميع الاقتصاديات . فان استمرار الزيادة في الانتاج تتطلب أن تعمل كل دولة على زيادة قاعدة مواردها باستمرار .

(٣) الميزة النسبية والكفاءة Comparative Advantage and Efficiency

لا يخفى أن الانتاج الكلي يكون أكبر اذا تم انتاج كل سلعة عند أدنى تكلفة فرصة

بديلة . وهذا يعني أن عملية الانتاج لا تتسم بالكفاءة اذا قام بها منتج ترتفع لديه تكلفة الفرصة البديلة (ذلك أن الانتاج يكون أدنى من مستواه المحتمل) وذلك دون نظر الى ما اذا كانت هذه العملية تتم في اقتصاد رأسمالي أو اشتراكي . وهكذا فان تحقيق هدف الانتاج الكفء يتم على أحسن صورة من الميزة النسبية في ظل أي تنظيم اقتصادي .

(٤) قانون تناقص المنفعة الحدية Law of Diminishing Marginal Utility

تتناقص قيمة الوحدات الحدية لسلعة ما لدى المستهلكين في الدول الاشتراكية والرأسمالية مع تزايد استهلاكهم منها . فاذا عمل المخططون في دولة ما على توفير كمية كبيرة من المنازل بتكلفة منخفضة ، وكمية قليلة جدا من السيارات الخاصة ، فان قيمة الوحدات الحدية للمنازل تتناقص بالنسبة للسيارات .

اهمية الحوافز Incentives Matter

ان التنظيم الاقتصادي Economic organization هام لأنه يؤثر على سلوك جميع الأفراد . ذلك أن تغيرات هيكل الحوافز تؤدي الى تغيير سلوك الأفراد في كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية . وعلى سبيل المثال فانه في وقت من الأوقات كانت مكافأة مديري مصانع الزجاج في الاتحاد السوفييتي تتم على أساس عدد الأطنان التي تنتج من شرائح الزجاج . ولا عجب ، فان معظم المصانع انتجت شرائح زجاجية سميكة لدرجة يصعب معها على الفرد أن يرى من خلالها ، وعدلت القواعد ليكافأ المديرون على أساس الامتار المربعة المنتجة من الزجاج . وقد كان رد الفعل لدى المديرين متوقعا . ففي ظل القواعد الجديدة انتجت المصانع السوفييتية زجاجا رقيقا جدا يسهل كسره . وعلى ذلك يمكن القول أن للحوافز أهميتها بالنسبة لمديري المنشآت السوفييتية .

وفي تحليلنا للنظم الاقتصادية ، سوف نركز على كيفية تأثير التنظيم الاقتصادي على الدوافع لدى الناس . ولا يخفى ما يزعم الماركسيون من أن الشيوعية سوف تغير الدوافع الفردية الأساسية في نهاية الأمر . انهم يعتقدون بأن الأفراد سوف يتوقفون عن الاستجابة بطرق تقليدية متوقعة للتغيرات في التكاليف والمنافع الشخصية . وقد يكون ذلك كذلك ، ولكن تجربة الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الشيوعية ليس بها دليل قوي يدعم وجهة النظر هذه . وعلى ذلك فانه حتى يتم تغيير الطبيعة البشرية تغييرا جوهريا فان التحليل الذي يستند الى فرضية أن الحوافز تؤثر بحق على ما يتخذه الانسان من قرارات هو تحليل صحيح . وهذا لا يعني صحة القول بأهمية الاعتبارات الاقتصادية

وحدها . فالدين ، والثقافة ، والعوامل السياسية تؤثر على السلوك الاقتصادي . ولا ينكر المنهج الاقتصادي اهمية هذه العوامل .

المقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية

Contrasting Capitalism and Socialism

لقد عرف الاقتصادي المعروف «جوزيف شمبيتر J. Schumpeter» الاشتراكية بأنها : نموذج قانوني يتم فيه التحكم في وسائل الانتاج ذاته بواسطة السلطة المركزية ، أو أنه نموذج تؤول فيه الشؤون الاقتصادية للمجتمع ، أساسا ، الى القطاع العام وليس القطاع الخاص[1] . ووفقا لتعريف شومبيتر فان التنظيم الاقتصادي في الرأسمالية والاشتراكية يختلف في مظهرين أساسيين هما ملكية رأس المال الطبيعي ، وتخصيص الموارد . وبعبارة أخرى ، ان الاشتراكية أسلوب للتنظيم الاقتصادي يتميز بان ملكية وسائل الانتاج الرئيسية والرقابة عليها تؤول الى الدولة . يتم تخصيص الموارد من خلال التخطيط المركزي وليس من خلال قوى السوق .

ملكية رأس المال الطبيعي Ownership of Physical capital

كل نظام اقتصادي له إطاره الشرعي الذي في ضوئه تتحدد حقوق أصحاب الموارد . والواقع أن كل النظم الاقتصادية تضمن حقوق الأفراد في بيع رأسمالهم البشري (عملهم) لمن يدفع أعلى سعر . وتتحقق الايرادات من بيع خدمات العمل في كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية . ومع ذلك فانه في ظل الاشتراكية تؤول العوائد الناتجة عن استخدام رأس المال الطبيعي (الالات ـ المباني . . . الخ) في العملية الانتاجية الى الدولة . وفي حالة تملك الدولة للموارد الانتاجية غير البشرية ، فان العوائد المتولدة منها تذهب الى الدولة مباشرة . كما ان الدولة يمكنها أيضا ان تستخدم الضرائب لتحقق ، على الأقل ، سيطرة جزئية على الايرادات التي يحصل عليها مالكو رأس المال الطبيعي . وفي كلتا الحالتين فانه في ظل الاشتراكية يعكس الاستثمار في رأس المال الطبيعي وجهة نظر الدولة .

تخصيص الموارد Resource Allocation

ان كل اقتصاد لابد أن يتوفر لديه اسلوب للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية

---

(١) انظر : Joseph A. Schumpeter، Capitalism, Socialism, and Democracy 3 re ed. (New York Harper 1950) P. 167.

للوحدات الاقتصادية ـ منشآت الأعمال ، وأصحاب عوامل الانتاج والمستهلكون . وهذا الأسلوب يجب أن يكون قادرا على حل مشاكل مثل تلك المتعلقة باستخدام الموارد ، والأسلوب المختار لانتاج السلع وتوزيع الدخل .

وفي ظل الرأسمالية التي تعتمد على التوجيه من خلال قوى السوق يتم تنسيق النشاط الاقتصادي من خلال تعاقدات بين وحدات القطاع الخاص التي تملك حقوق ملكية المنتجات والموارد . ولا يوجد اسلوب للتخطيط المركزي لذلك تقوم أسعار السوق بتوجيه تصرفات صانعي القرارات المنتشرون في كل مكان . ذلك أن قوى العرض والطلب تعمل على دفع الأسعار الى أعلى أو إلى أسفل استجابة لقرارات الأفراد من البائعين والمشترين .

أما في ظل نظام اقتصادي اشتراكي ، فان الموارد تستخدم وتخصص من خلال نظام يتحدد ويدار مركزيا . فالقرارات الاقتصادية ، مثل ماذا تنتج ؟ وكم تنتج ؟ والأنصبة النسبية للاستثمار والاستهلاك ، وكيف تستخدم الموارد في عملية الانتاج والى من يتم توزيع هذا الانتاج ؟ كل ذلك يتم عن طريق سلطة مركزية . وقد تتضمن الخطة المركزية أيضا قرارات تتعلق بكميات المواد الخام والمدخلات ، والأساليب الفنية للانتاج والأسعار والأجور ، وتوطين المنشآت والصناعات، وتشغيل القوى العاملة . وتعكس الأهداف الاقتصادية الاشتراكية بشكل عام تفضيلات وتقييم أجهزة التخطيط المركزي ، وقد تعكس هذه الأهداف أو لا تعكس وجهات نظر المستهلكين .

ويلخص الشكل رقم (١) الخصائص المميزة لكل من التنظيم الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي . ومن سمات الرأسمالية وجود حقوق الملكية الخاصة ، وتحديد قوى السوق لمستويات التوظف والاستثمار ، وتخصيص الموارد والانتاج ، وتحديد قوى السوق لنمط توزيع الدخل . أما التنظيم الاقتصادي الاشتراكي فمن سماته ملكية الدولة (أو رقابتها) لرأس المال الطبيعي وتوزيع السلع الرأسمالية والاستهلاكية من خلال التخطيط المركزي . وتوزيع الدخل الذي يعكس وجهة نظر أجهزة التخطيط المركزي .

تصنيف الاقتصاديات في عالم الواقع Classifying Real-World Economies

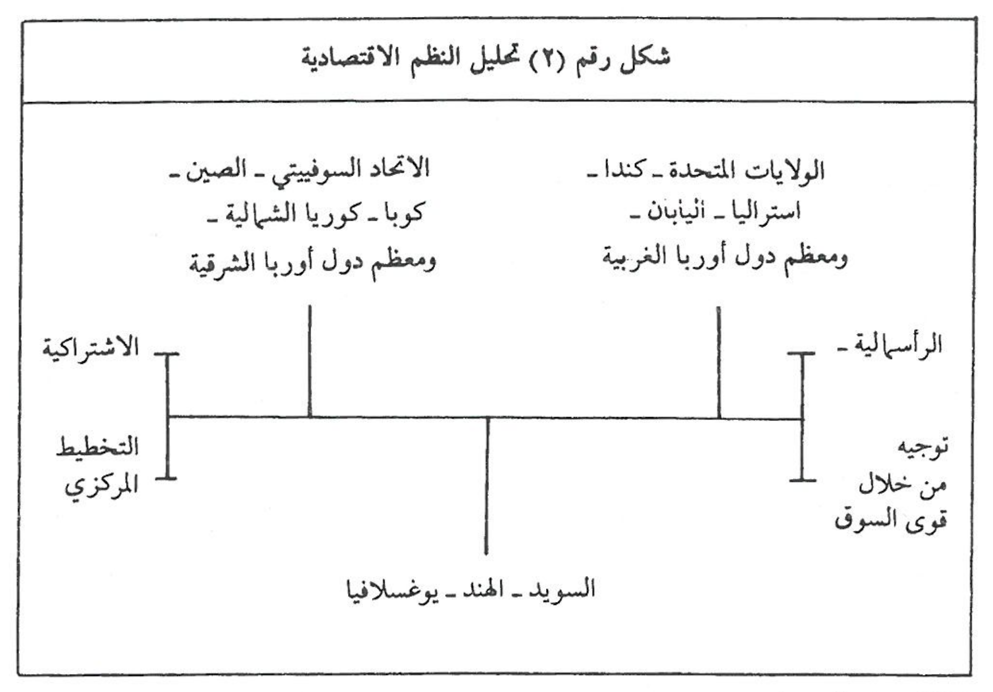
ان جميع الاقتصاديات الحديثة تجمع ، في الواقع التنظيم الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي الى حد ما . على أن الاقتصاديات الرأسمالية تستخدم ، مبدئيا ، التنظيم الحكومي ، والملكية العامة في مجالات مختارة والضرائب لتصحيح مسار قوى العرض

والطلب . وأما في الدول الاشتراكية فان التنظيم المركزي والرقابة الادارية توجد جنبا الى جنب مع جهاز صغير للسوق ولكنه كبير الأهمية .

شكل رقم (١)
مقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية

	الرأسـمالية	الاشـتراكية
حقوق الملكية	الموارد غير البشرية مملوكة ملكية خاصة (للأفراد أو الشركات على سبيل المثال)	الموارد غير البشرية مملوكة للدولة .
العمالة	يعمل العمال لحسابهم أو يعملون في منشآت خاصة .	تقوم الحكومة او التعاونيات بتشغيل العمال .
الاستثمار	يقوم به القطاع الخاص الذي يستهدف تحقيق الأرباح وتحقيق دخول أعلى في المستقبل .	تقوم به الحكومة وفقاً للاهداف التي يحددها المخططون .
توزيع السلع والموارد	يتحدد توزيع السلع والموارد بتفاعل قوى السوق .	يتحدد توزيع السلع والموارد من خلال التخطيط المركزي .
توزيع الدخل	يتحدد توزيع الدخل عن طريق قوى السوق التي تحدد مكافأة إنتاجية وملكية الموارد الاقتصادية .	يتحدد توزيع الدخل من خلال أجهزة التخطيط المركزي التي قد تعمل على تحقيق المساواة او غيرها من انماط توزيع الدخل .

ويوضح الشكل رقم (٢) تقسيم تقريبي لعدد من الدول وفقا لدرجة اعتمادها على التنظيم الاقتصادي الرأسمالي أو التنظيم الاقتصادي الاشتراكي : وتقع الولايات المتحدة الأمريكية ، واستراليا ، وكندا واليابان ومعظم دول غرب أوروبا في نهاية سلسلة رأسمالية السوق أما الاتحاد السوفييتي ، والصين ومعظم الدول الشيوعية الأخرى فهي تقع في نهاية الطرف العكسي . أما اقتصاديات رفاهية الدولة مثل السويد والاقتصاديات الاشتراكية التي تعتمد على قوى السوق مثل يوغسلافيا فتقع بين هاتين النهايتين .



الاقتصاد السوفييتي The Soviet Economy

الاقتصاد السوفييتي هو اقتصاد يعتمد على الأوامر الاقتصادية Command Economy والاقتصاد الآمر هو اقتصاد يعمل في ضوء قرارات اقتصادية مركزية يصدرها المخططون مع أوامر ادارية تفصيلية للوحدات الانتاجية (مثل المنشآت والمزارع الجماعية) وحيث يكون للمشروعات الفردية قدرة محدودة في اتخاذ القرار . وتملك الحكومة السوفييتية وتدير معظم القطاع الصناعي ، والتجارة الخارجية ، والنقل والمواصلات ، والمؤسسات المصرفية والمالية ، والجزء الأكبر من القطاع الزراعي ، ومعظم تجارة الجملة والتجزئة . والقطاع العام في الاتحاد السوفييتي هو أكبر وحدة اقتصادية في العالم . اذ يعمل به نحو ١١٠ مليون من العمال الماهرين وغير الماهرين . وهكذا فإن كلا من شركة جنرال موتورز ، وشركة التليفونات والتلغراف الأمريكية صغيرة نسبياً عند المقارنة(٢) .

وبمعنى ما ، يشبه الاقتصاد السوفييتي الذي تديره الدولة مؤسسة عملاقة يساهم فيها أعضاء الحزب الشيوعي . ويقوم فيها الحزب بوضع أهداف السياسة الاقتصادية

(٢) توظف المؤسسات العشرة الأكبر في الولايات المتحدة نحو ٣,٥ مليون عامل (سنة ١٩٨٠) .

ويكافح من أجل انجاز هذه الأهداف ويراقب الأعمال الادارية اللازمة لتنفيذ عملية التخطيط . أما في الاقتصاديات الغربية فان الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي هي المنشأة وهي ما يطلق عليها الاتحاد السوفييتي المشروع ، والمشروعات السوفييتية تتشابه كثيرا مع المصانع الفردية (أو الوحدات) لمؤسسة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي ، فهي تتلقى الأوامر من سلطات التخطيط المركزي .

ولكن كيف تؤدي هذه الشركة العملاقة ، القطاع العام ، في الاتحاد السوفييتي وظيفتها ؟ ونجيب على ذلك بأن هيئة التخطيط المركزي «الجوسبلان Gosplan » هي التي تقوم بوضع مشروع الخطة الرئيسية للاقتصاد القومي . وتقوم «الجوسبلان» حاليا بوضع كل من الخطة الخمسية (التي تركز على الأهداف طويلة المدى) ، وكذلك الخطة السنوية . وتلك الخطط العملية يتم ترجمتها الى قانون تصدره الحكومة السوفييتية . وتوجه الخطة الاقتصادية الرئيسية اكثر من ٢٠٠ ألف مشروع . فهي تحدد أهداف الانتاج وتضع القيود على استخدام الموارد ، بما في ذلك الكميات المخصصة من المواد الخام ، والعمالة ، والآلات . . وهكذا لكل مشروع عام . وتتبلور مشكلة المشروع في تحويل حصته من المدخلات الى الانتاج المستهدف وتستخدم الأهداف العملية للخطة السنوية كمعيار لتقييم أداء المنشأة في نهاية فترة الخطة وتحديد مكافآتها تبعا لذلك .

مشكلة التنسيق The Problem of Coordination

وفي ظل التخطيط السوفييتي ، يتم ترشيد السلع والمواد الخام مركزيا في صورها المادية . وقد كان الأسلوب التقليدي للتنسيق بين عرض وطلب هذه المواد يتمثل في «الموازين السلعية» material balances فبالنسبة لسلع مثل البترول والبتروكيماويات ، والحديد ، والصلب ، والفحم والخشب ، وسلع كثيرة غيرها . وتتمثل هذه الطريقة في اعداد موازنة balance sheet تشتمل على جميع مصادر العرض (على سبيل المثال ، الانتاج المحلي ، والواردات والمخزون) وجميع مصادر الطلب (على سبيل المثال طلب المستهلكين المحليين ، والصادرات ، والمخزون) : . ويقوم الجوسبلان Gosplan عند تخطيط أهداف الانتاج النهائي والمدخلات باستخدام اسلوب التجربة والخطأ في موازنة العرض والطلب على هذه المنتجات حتى تصل الى الأهداف النهائية الملزمة وتستخدم الصورة النهائية لهذه الموازنة كأساس لعملية التحصيص المادي .

وفي ظل هذا النظام ، فان ناتج مشروع ما (الصلب على سبيل المثال) يعتبر بشكل عام أحد المدخلات في مشروع آخر (مثل مصنع انتاج الجرارات) وعلى ذلك فان فشل

منشأة ما من منشآت الانتاج في تحقيق حصتها الانتاجية يحدث اثرا سلبيا على المنشآت الأخرى . ذلك أن الوحدات التي لا يتوفر لها قدرا كافيا من المدخلات تفشل في تحقيق حصصها الانتاجية مالم تجري تعديلات على خططها الانتاجية .

دعنا نرى المشكلة التي يمكن ان تنشأ اذا زاد هدف الانتاج بالنسبة لانتاج الجرارات ، مثلا ، بنسبة ٢٠٪ . حينئذ فان المخططين يجب أن يأخذوا خطوات اضافية لتأمين حصول المنشآت المنتجة للجرارات على القدر المناسب من العمل ، والمعدات الرأسمالية ، والأجزاء المصنعة من قبل منشآت اخرى ، والمواد الخام مثل الصلب ، والألومنيوم ، والزجاج والنحاس واذا فشل موردون آخرون في توفير حصصهم لمصانع الجرارات ، فان مصانع الجرارات سوف تفشل أيضا في انجاز حصصها الانتاجية .

ويواجه المخططون السوفييت مشكلة شديدة في التنسيق للتأكد من أن كل مشروع يحصل على الكمية الصحيحة من العمل ، والخامات وفي الوقت الصحيح بما يجعل كل شيء يتم دون مشاكل . ولا يخفى أن هناك البلايين من القرارات التخطيطية يجب أن تتخذ .

وبديهي أن استخدام الأساليب الرياضية ، والحاسبات الآلية يتيح نظرياً ، الوصول الى حلول تمكن من توفير الكميات الصحيحة من كل من المدخلات في كل مشروع ومن ثم يمكن انجاز الحصص الانتاجية كلها . ولكن ماذا يحدث اذا حدث تغير غير متوقع ـ فقد تسوء الأحوال الجوية أو تتعطل الآلات ؟ لا يخفى انهم يواجهون حينئذ اختناقات في عملية الانتاج . وفي مواجهة عجز المدخلات ، يقوم مديرو المشروعات ، عادة ، باختصار الطرق لانجاز الحصص الانتاجية . وعلى سبيل المثال قد يستخدمون كميات من المدخلات أقل من الكمية المخصصة منها في مواجهة قصور عرضها [٣] . وقد يلجأون الى مديري مشروعات اخرى يسألونهم امدادهم بالمدخلات التي يواجهون بها عجزا على أن يقوموا برد مدخلات مماثلة لما أخذوه في المستقبل . وتنشأ علاقات غير رسمية بين مديري المنشآت الناجحة في الاتحاد السوفييتي .

---

(٣) يمكن من الناحية الفنية أن تقوم منشأة ما برفع دعوى على أي عارض يفشل في توريد عوامل الانتاج حسب ما تحدده الخطة ومع ذلك ، فانه لما كانت الاجراءات معقدة وليس من المحتمل أن تثمر نتائج مرضية بسرعة ، فان أغلب مديري المنشآت يجدون من الأيسر القيام بمبادلات مع مديرين آخرين يستخدمون كمية أقل من الكمية المحددة لهم من تلك العوامل بهدف مواجهة مالديهم من قصور فيها و/ أو اتباع اجراءات اخرى مباشرة لتحقيق الأهداف الانتاجية . انظر :

Hedrick Smith, The Russians)New York: Quadrangle The New York Times Book Co. Inc 1976), for several interesting accounts of how Soviet Plant managers react to matcrial shortages.

ولما كان المخططون السوفييت يمارسون رقابة على الخطة الأساسية فانه يمكنهم تفضيل قطاع ما على قطاعات أخرى . وقد حظيت الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية ، تقليديا ، بالأولوية . وعلى سبيل المثال يزيد انتاج البترول ، والصلب في الاتحاد السوفييتي عن نظيره في الولايات المتحدة بنحو ٤٠ ـ ٤٥٪ . وعلى العكس نجد أن السلع الاستهلاكية تشغل مرتبة أدنى بين أولويات الخطة المركزية ، ومن ثم فإن امكانية الحصول على السلع الاستهلاكية في الاتحاد السوفييتي تقل كثيرا عنها في الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٧٧م بلغ عدد السيارات في الاتحاد السوفييتي أقل من ٦ مليون سيارة ، بينما كان عدد السيارات في الولايات المتحدة نحو ١٠٠ مليون سيارة . كما ان ثلثي الاسر السوفييتية لديه أجهزة تلفزيون ونحو ١٥٪ فقط من السكان لديهم أجهزة تليفون ، ونحو نصف السكان لديه ثلاجات من نوع ما . ومع تزايد الناتج في الاتحاد السوفييتي يتوقع بعض ذوي الخبرة بأن المخططين سيعطون أولوية اكبر للسلع الاستهلاكية .

تنمية الدوافع لدى المديرين في الاتحاد السوفييتي Motivating Soviet Managers

على الرغم من أن الخطة المركزية يعدها المخططون ، فان مسؤولية تنفيذها تقع على عاتق مديري المشروعات . وهناك نظام للحوافز الايجابية والسلبية «Carrot and the Stick» لحفز مديري المشروعات على أداء مسؤولياتهم. وتلعب الحوافز الماليةوغير المالية دورا في هذا المجال . اذا يكافأ المديرون الذين يحققون الأهداف الانتاجية عن طريق المكافآت المالية ، والترقية ، والأوسمة . وإذا فشل مشروع ما في تحقيق أهدافه الانتاجيةفإن للمدير ان ينبه العاملين للعمل ساعات أكثر وبجدية أكبر للحصول على عمل ومستلزمات مادية اضافية أو عليه أن يقنع السلطات الأعلى بضرورة تخفيض أهداف الانتاج . واذا لم تكن هذه المجهودات كافية وفشل المشروع في تحقيق هدفه الانتاجي يكون خفض الدرجة الوظيفية للمدير أمراً متوقعاً .

على أن تقييم الأداء والحوافز لمديري المشروعات يتم على أساس أهداف معينة يمكن قياسها بالنسبة للمخرجات والمدخلات . ولما كانت نوعية المنتج ، والتجديد ، والاختراعات والتجارب عالية النفقة ويصعب قياسها أو تقييمها ، فان مثل هذه الأنشطة لا تكافأ في ظل النظام السوفييتي الى حد ما . اذ يتم التأكيد على كمية الناتج مقارنة بالهدف الانتاجي المنشود .

والتركيز على كمية الانتاج يخلقنوعين من المشاكل . أولهما أن الهدف الأولي لمدير أي

مصنع هو أن يقنع المخططين بوضع اهداف منخفضة للانتاج يمكن انجازها بسهولة . ولما كان المخططون في المستويات المركزية العليا لا يعرفون مستوى الأداء المتوقع في منشأة تعمل بمستوى مرتفع من الكفاءة فانه يمكن لمديري المنشآت الاكفاء أن يدركوا حقيقة الامكانيات الانتاجية لمشروعاتهم . أما ثانيهما ، فهو ممارسة نوع من الخداع الصارخ بتزييف التقارير عن عمد . ذلك أن النظام يخلق دافعا قويا للتواطؤ بين المراقبين ومن هم خاضعين للمراقبة في عملية التخطيط ولا يخفى أن تعقد الاجراءات المكتبية في الاتحاد السوفييتي يوفر لصانعي القرار على جميع المستويات فرصة تبادل المحاباة الشخصية وتغطية كل منهم لأخطاء الآخر .

ويهتم القادة السوفييت حاليا بهذه المشاكل فقد اتخذت اجراءات للحد من خداع وزيف التقارير والتواطؤ . ولكن القادة يعلمون أنه على الرغم من أن الخطط العملية قد تصدر في صورة قانون فان هذا لا يعني أن تنفيذها يتم آلياً . لذلك فان الحكومة السوفييتية تستخدم الحوافز الاقتصادية وغير الاقتصادية لتحث المديرين والعمال على تنفيذ تفصيلات الخطة المركزية على الوجه الصحيح . وعلى سبيل المثال فانه بالاضافة الى التعويضات النقدية فان المديرين والعمال الناجحين يكافأون بتقدير اجتماعي معين و/ أو بالترقية الى مرتبة أعلى في الحزب الشيوعي .

وفى العقد الماضي أدخلت تعديلات كثيرة على هيئة التخطيط وهيكل الحوافز . وهذه التعديلات نشأت مع الاصلاحيات الاقتصادية التي عليها أطلق «صيغة كوسيجين في سبتمبر ١٩٦٥» . وخلاصة القول أن هذه الاصلاحات قد ارتكزت على أن المرونة في التخطيط المركزي والرقابة على المشروعات سوف تؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية . والتزمت المشروعات بأهداف أقل ، واتسعت دائرة قدرتها على التصرف والاختيار في مجال سياسات العمل ورأس المال . وفضلا عن ذلك فان نظم الحوافز والمكافأة قد ربطت بأهداف المبيعات ، والأرباح ، والعائد على رأس المال اكثر من ربطها بكميات الانتاج . وهذه التغيرات تتفوق على الطرق الادارية القديمة حيث تحفز المشروعات لتصبح أعلى انتاجية وأكثر كفاءة .

وفي أثناء تنفيذ هذه الاصلاحات حرفت الفكرة الرئيسية لفلسفة كوسيجين . وعلى عكس اتجاه عدد من الحكومات الشيوعيةفي أوروباالشرقيةفإن هناك دليلاً ضعيفاً على أن الاتحاد السوفييتي يتحول عن التخطيط المركزي التفصيلي،وبات التركيز في الوقت الراهن على تطبيقات التقنية المتقدمة ، وبصفة خاصة استخدام الآلات الحاسبة على نطاق واسع في حل المشاكل الدائمة التي تنشأ عن التخطيط المركزي والادارة المركزية .

وكثير من الذين قاموا بتحليل الأداء الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي يعتقدون بأن التخطيط التفصيلي detalied planning تنشأ عنه قرارات فاسدة وتنظيم غير كفء . ولقد لخص الاستاذ الهندي «روبرت كامبيل» Prof. Robert Campbeil من جامعة الهند وجهة النظر هذه : «ان الضياع ينشأ عن أخطاء صنع القرار ـ توطين المصانع على نحو خاطىء ، انتاج كمية كبيرة من سلعة ما وكمية أقل من سلعة أخرى ، تخصيص غير دقيق للموارد ، مثل ذلك أن تمتلك منشأة مارأس مال كبير جداً بالنسبة للعمل بينها تملك اخرى كثيراً من العمل بالنسبة لرأس المال وهناك أنواع اخرى من الضياع تمثل نوعا من التراخي في النشاط الاقتصادي مثل المخزون الكثيف وتشغيل المصانع بأقل من طاقتها الانتاجية ، والفشل في احداث تجديدات والقصور الذاتي في الادارة التي يبقى على اجراءات العمل التي تتطلب عملا اكثر مما تتطلبه المصانع الجديدة والملامح العامة لجوانب هذا الضعف هو ضعف الرقابة على نشاط المشروع[٤] .

توزيع السلع The Distribution of Goods

تعتبر الأجور المصدر الرئيسي للدخل في الاتحاد السوفييتي . وعلى الرغم من المبدأ الشيوعي المثالي الذي وضعه ماركس فيما يتعلق بالتوزيع (من كل حسب قدرته ، ولكل بقدر حاجته) فان هناك اختلافات كبيرة في الأجور الوظيفية في الاتحاد السوفييتي . حيث أن أجور العمال المهرة تصل بشكل عام الى مثلي أو أربعة أمثال اجور العمال غير المهرة كما أن أجور العلميين والمهندسين ، والصحفيين والرياضيين والمخططين في المجلس الأعلى للتخطيط تزيد عن متوسط الأجر على المستوى القومي بعدة أضعاف .

ولكن كيف تقارن عدم العدالة في توزيع الدخل في الاتحاد السوفييتي بتلك التي في الدول الغربية ؟ ان الحصول على بيانات دقيقة لتوضيح ذلك يعد أمرا صعبا . فيعتقد معظم الخبراء الغربيين بأن عدم العدالة في توزيع الدخل في الاتحاد السوفييتي أقل منه في الاقتصاديات الغربية على الرغم من أن البعض يرى بأن الاختلاف ضئيل . على أن قلة البيانات المتاحة عن توزيع الدخل في الاتحاد السوفييتي لا يمكن الاعتماد عليها نظرا للاختلافات الهيكلية بين الاتحاد السوفييتي واقتصاديات السوق . كذلك فان أسعار الكثير من المنتجات التي يشتريها الفقراء بشكل كثيف (الخدمة الطبية ، والملابس ،

---

(٤) انظر :

5- R.W.Campbell, The Sovit-Type Economies: Performance and Evolution, 3rd ed., PP. 229-230 Copyright 1974 by Houghton Mifflin Company Boston Reprinted by permission of the publisher.

والطعام) تعد منخفضة نسبيا في الاتحاد السوفييتي عن نظيرتها في معظم الاقتصاديات الغربية وعلى العكس نجد ان معظم سلع الرفاهية Luxury goods مثل السيارات ، والطائرات أغلى سعرا نسبيا في الاتحاد السوفييتي .

ومع ذلك فان صفوة المجتمع تتمتع بامتيازات خاصة تزيد من مستوى رفاهيتها اذ يمكن لمن في المستوى الاداري الأعلى ، وأعضاء الحزب الشيوعي أن يحصلوا بسهولة على السيارات . كذلك فان المسؤولين السوفييت وأعضاء المجموعات الخاصة مثل العلماء والكتاب ، والممثلين ، والمديرين الاقتصاديين ، يتمتعون بحق شراء احتياجاتهم من متاجر خاصة تبيع السلع بأسعار مخفضة ، وتتوافر بها سلع لاتتوافر لغيرهم من المواطنين. ومن أمثلةهذه السلع اللحوم الممتازةوالمشروبات الجيدة،والخضر والفاكهة الطازجة ، والعطور الفرنسية والمعدات الكهربائية اليابانية ، والسجائر الأمريكية ، والملابس المستوردة . وعلى ذلك فان المسؤولين السوفييت وصفوة المجتمع لا يعانون من نقص المعروض من السلع أو قوائم الانتظار والنوعيات الرديئة التي تكون من نصيب عامة الشعب (٥) .

ويقوم معظم المستهلكين السوفييت بشراء احتياجاتهم السلعية من متاجر نظامية تديرها الدولة أو من تعاونيات منظمة . وللناس أن ينفقوا دخولهم كما يرغبون . ومع ذلك ، فانه لما كانت الكميات الاجمالية المعروضة من كل سلعة وكذلك سعرها يتم تحديدها من قبل المخططين المركزيين فان كثيرا من المنتجات لا تكون متاحة للمستهلكين العاديين حتى لو كانت لديهم النقود ليدفعوا ثمنها . وعندما يستنفذ المعروض من سلعة ما ، فانه لا يوجد النظام السعري الذي يجعل المنتجين يزيدون الانتاج .

على أن فروع محلات المتاجر المنظمة التي تديرها الدولة تتدكس فيها بعض السلع (الأنواع التي يقل الاقبال عليها نتيجة لارتفاع سعرها أو انخفاض درجة جودتها) بينما يكون هناك نقص في سلع أخرى . وينتظر المستهلك في صفوف الانتظار عدة ساعات لشراء السلع التي يتسم عرضها بالقصور وقد رسم «هيدريك سميث» Hedrick Smith صورة واضحة للازمة التي يواجهها المستهلك السوفييتي :

«لقد سمعت عن نقص المعروف من السلع الذي يعاني منه المستهلك السوفييتي قبل ذهابي إلى موسكو ، ولكن في البداية بدأ لي أن المتاجر مليئة بكل شيء . وعندما بدأنا عملية الشراء لمست حقيقة الأزمة التي يواجهها المستهلك السوفييتي . فقد أردنا

---

(٥) انظر :

6- See Hedrick, Smith The Russians, PP. 26-30.

الحصول أولاً على كتب لأطفالي (الذين التحقوا بالمدارس الروسية) فتبين أن كتب الفرقة السادسة قد نفذت وبعد فترة وجيزة حاولت أن أبحث عن حذاء بالية لابنتي الكبيرة التي تبلغ من العمر ١١ سنة ، وتبين لي أن في هذه الأرض التي ينتشر فيها الباليه على نطاق كبير لا يمكن الحصول على حذاء باليه مقاس رقم ٨ في موسكو . . . ذلك أن السلع يتم انتاجها لتحقيق أهداف الخطة لا من أجل البيع وأحيانا يكون عدم القياس محيرا فمدينة لينينجراد ممتلئة بأدوات الانزلاق على الجليد وقد تمر عدة شهور دون أن يوجد بها الصابون اللازم لغسيل الأطباق . وفي «ينيفان Yenevan في أرمينيا» وجدت وفرة في الاوكرديون Accordions الا أن السكان المحليين يشكون مرور عدة أسابيع دون أن يحصلوا على ملاعق المطبخ أو أواني اعداد الشاي . وفي رستوف Rostov في منتصف يوم بلغت فيه درجة الحرارة إلى ٩٠ف في يونيو أغلقت جميع محلات الجيلاتي (الايس كريم) في الساعة الثانية بعد الظهر وقد أخبرني المرشد السياحي بأن ذلك قد حدث لأن الجيلاتي قد نفذ من المنطقة كلها» (٦) .

القطاع الخاص في الاتحاد السوفييتي The private Sector in the Soviet Union

إن القانون السوفييتي يمنع (أ) الفرد من العمل كوسيط في أعمال التجاره. (ب) تأجير العامل بهدف تحقيق ربح .

ومع ذلك فان هناك مجالين رئيسيين يسمح للمشروع الخاص أن يعمل فيهما - الخدمات الشخصية personal services وجزء من الزراعة . ولأصحاب المهن السوفييت (على سبيل المثال الأطباء ، والمدرسون) ، والعمال الحرفيين (على سبيل المثال الخياطون ، وعمال تصليح الأحذية وعمال تبييض ودهان المباني) الحرية في بيع أعمالهم وخدماتهم للمستهلك . وغالبا ما يؤدي العمال «الذين يعملون لحسابهم عملين في نفس الوقت . حيث يعملون بصفة منتظمة لدى المشروعات الحكومية ويقومون أيضا بعرض خدماتهم للمستهلك الخاص خارج أوقات العمل الرسمية .

ولقد كان قطاع الزراعة مشكلة باستمرار للاقتصاد السوفييتي . فمن الناحية المبدئية هناك اعتراض على المزارع الجماعية . بسبب فشل المحاصيل وانخفاض انتاجية الزراعة (بالمقارنة بتلك الانتاجية في الدول المتقدمة) . ولقد سمح للفلاحين في المزارع الجماعية بزراعة مساحة صغيرة محددة - تقدر مساحتها عادة بنحو فدان ، والانتاج المحقق

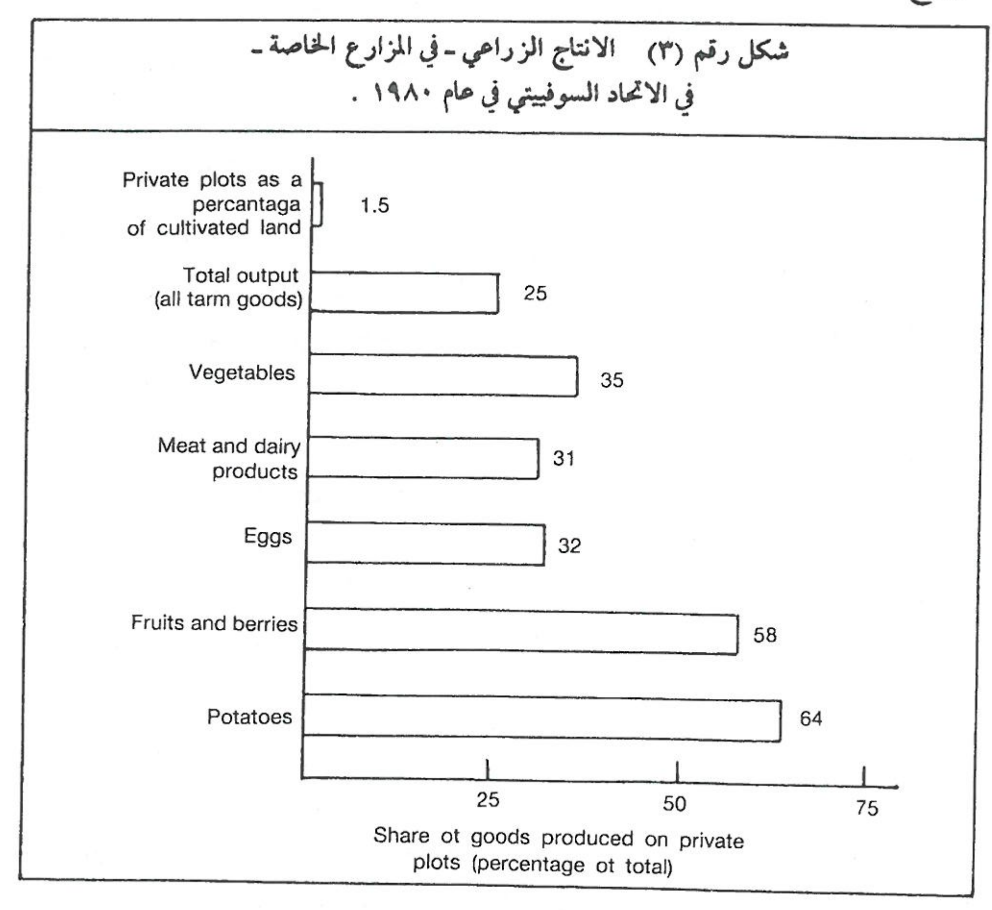
---

(٦) انظر :

Ibid, P. 60 Reprinted by Permission of Times Books, a division of Quadrangle The New York Times Book Co Inc New

من هذه القطع الخاصة يكون للمزارع الحرية في استهلاكه أو بيعه في السـوق وفقـا للأسعار التي تتحدد من خلال تفاعل العرض والطلب . وجملة القول هي أن هذه القطع الخاصة تقدر نسبتها بما يزيد قليلا عن ١٪ من اجمالي المساحة المزروعة . ومع ذلك وكما يوضح الشكل رقم (٣) فان اجمالي الانتاج المحقق من تلك المزارع الخاصة بلغ في عام ١٩٨٠ نحو ٢٥٪ من جملة الانتاج الزراعي . كما أن جزءا كبيرا من الانتاج الكلي لسلع مثل البيض والبطاطس ، والخضر والفاكهة ، واللحوم ومنتجات الألبان يتولد داخل هذه المزارع الخاصة (٧) .

شكل رقم (٣) الانتاج الزراعي - في المزارع الخاصة - في الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٨٠ .



(٧) في حقيقة أن السلع الزراعية الكثيفة للأرض - الحبوب والقطن مثلا - تزرع في المزارع الجماعية تستند جزئيا الى أن الانتاجية في هذه المزارع (مقاسة بالقيمة للفدان) أقل منها في المزارع الخاصة . ومع ذلك فان الفارق الكبير في الانتاجية يبرز أهمية الحوافز . ومن الواضح أن الزراع السوفييت يزرعون مزارعهم الخاصة ، التي تولد لهم كسبا خاصا ، بصورة اكثر كثافة منها في المزارع الجماعية حيث تنسب المكاسب الناشئة عن الكفاءة الى الآخرين .

وكثير من القيادات المذهبية في الحزب الشيوعي يرغبون في التخلص من أثر هذا النوع من المشروعات الخاصة ومع ذلك فان هناك عاملين قويين يعملان على المحافظةعلى المزارع الخاصة . أولهما أنها تشكل المصدر الرئيسي للدخل لفقراء الفلاحين أما ثانيهما فانها تمثل مصدرا رئيسيا للانتاج الزراعي ، يمد المناطق الحضرية بالمواد الغذائية التي قد لا تتوفر غالبا في ظل التنظيمات البديلة . وعندما كان خرشوف Nikita Khrushehev في السلطة خفض حجم هذه المزارع ليكون الحد الأقصى للمساحة الخاصة نحو نصف فدان . وبعض الخبراء السوفييت يعتقدون بأن ذلك القرار كان له أثر في هبوط مكانته بين شعبه . وعندما جاء بريجينيف Brezhnev الى السلطة اعاد المزارع الخاصة الى حجمها الذي كانت عليه في البداية وهو نحو فدان .

الموازنة الاقتصادية القومية في الاتحاد السوفييتي

The Balance Sheet of the Soviet Economy

عند عمل موازنة للاقتصاد القومي السوفييتي تبرز عدة عوامل وهي :

(١) ان معدل الاستثمار في الاتحاد السوفييتي يعد من أعلى معدلات الاستثمار في العالم .

ويوضح الشكل رقم (٤) ان الاتحاد السوفييتي يخصص جزءا من ناتجه القومي الاجمالي للاستثمار (ويخصص جزءا صغيرا جدا للاستهلاك) يزيد كثيرا عن ذلك الجزء الذي تخصصه الولايات المتحدة الأمريكية . ويعمل التخطيط المركزي على تمكين المخططين من التركيز على الصناعة والتراكم الرأسمالي حتى لو أن ذلك لا يعكس وجهات نظر المواطنين . وبالطبع فان النتيجة هي التضحية بالاستهلاك الحالي .

(٢) لقد كان معدل النمو في الاتحاد السوفييتي يدعو الى الدهشة نتيجة للمعدل المرتفع لتراكم رأس المال . ويشتمل الشكل رقم (٥) على بيانات عن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ لمجموعة من الدول تعمل في اطار مؤسسات اقتصادية متباينة . ولقد بلغ معدل النمو السنوي في الاتحاد السوفييتي ٥,١٪ بينما بلغ ٣,٧٪ في الولايات المتحدة الأمريكية . ولم تحقق أية دولة من الدول الصناعية الرئيسية معدلا يزيد عن ذلك الذي حققه الاتحاد السوفييتي الا اليابان .

وفي السنوات الأخيرة تناقص معدل النمو في الاتحاد السوفييتي وفي الخمسينات ، والستينات تم حفز الاقتصاد السوفييتي من خلال اقتراض تقنية من الدول الغربية ، وهو نظام مستخدم على نطاق واسع . ويرجع اغلب الاقتصاديين ارتفاع معدل النمو في الاتحاد السوفييتي الى قدرة النظام على :

أ ـ توجيه قدر كبير من موارده الى التكوين الرأسمالي .

ب ـ تحويل الموارد الانتاجية من القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة مثل قطاع الزراعة الى قطاعات ذات انتاجية مرتفعة مثل قطاع الصناعة .

شكل رقم (٤)

الاستخدام الوظيفي للناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .

إن الاقتصاد السوفييتي استجابة لآراء المخططين يخصص قدرا أكبر من الناتج القومي الاجمالي للاستثمار والدفاع .

النصيب النسبي من الناتج القومي الاجمالي

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي
الاستهلاك	٧٢	٢٦
الدفاع	٦	١٢
الاستثمار	١٩	٢٩
الادارة الحكومية	٣	٣

(٣) استمر متوسط مستوى معيشة الفرد في الاتحاد السوفيتي ينخفض بشدة عن نظيره في اليابان ، وغرب أوربا ، والولايات المتحدة . وكما يوضح الشكل رقم (٥) فإنه في عام ١٩٧٩ كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الاتحاد السوفيتي أقل من نصف نظيره في الولايات المتحدة ونحو ٥٤٪ مما متوسط نصيب الفرد في اليابان ، ودول السوق الأوربية المشتركة وجملة القول ، أنه رغم أن الاقتصاد السوفيتي أكبر كثيراً من الاقتصاد الياباني إلا أنه لازال أصغر كثيراً من نظيره في دول السوق الاوروبية المشتركة (EEC) والولايات المتحدة الأمريكية .

(٤) ومع أن السجل العام للاقتصاد السوفيتي يؤدي إلى الحكم لصالحة إلا أن كثيرا من المراقبين يعتقد أن هذا النظام غير المرن للتخطيط المركزي يعاني من ضعف أساسي

شكل رقم (٥)
متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الحقيقي لدول مختارة
(الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩) .

معدل النمو (١٩٦٠ - ١٩٧٩)٪

الدولة	اجمالي	نصيب الفرد
الولايات المتحدة	٣,٧	٢,٤
كندا	٤,٩	٣,٥
المانيا الغربية	٣,٥	٣,٣
السويد	٣,٢	٣,٤
المملكة المتحدة	٢,٥	٢,٢
استراليا	٤,٤	٢,٨
الاتحاد السوفييتي	٥,١	٤,١
يوغسلافيا	٥,٩	٥,٤
اليابان	٨,٠	٦,٩
الهند	٣,٤	١,٤
البرازيل	٧,١	٤,٨

* الناتج المحلي يتضمن فقط ماتم انتاجه محليا داخل الدولة وتم استبعاد الناتج الذي يحققه المواطنون في الخارج .
* البيانات تتناول المنتجات النهائية . ومن ثم استبعدت الادارة العامة والدفاع ، والخدمات الفنية .

البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمي ، ١٩٨٢ جداول ٢،١ -

يتمثل في عدم قدرته على تشجيع التجديد والابتكار . ومهما كانت نقاط الضعف التي توجه إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تقوده الربحية إلا أنه يوفر الحافز القوى لدى المنظمين لاجراء التجارب وتطوير واكتشاف وسائل جديدة ومتطوره للانتاج . أما النظام الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي بارتباطه الضروري بكمية الانتاج واستخدامه لوسائل الانتاج التي تقرها الدولة لم تظهر قدرته بعد على حفز التطور التقني خارج نطاق قطاع الفضاء ـ الدفاع . وطالما تمسك الاتحاد السوفيتي بعلاقاته مع الدول الرأسمالية فانه ليس بحاجة إلى حوافز ذاتية للابتكار والتجديد . ومع ذلك فان مستقبل رفاهية المستهلك السوفيتي في الوقت الحاضر تعتمد على قدرة التخطيط المركزي على مواجهة هذا الضعف في مستوى الكفاءة .

يوغسلافيا ـ الاشتراكية أم السوق ؟
Yugoslavia - Socialism or the market ?

يعتبر الاقتصاد اليوغسلافي مزيجا من التخطيط المركزي والتوجيه من خلال قوى السوق . ذلك أن كل المواطنين في يوغسلافيا يسمح له بتملك وادارة المشروعات الصغيرة ، التي تستخدم خمسة عمال كحد أقصى . وفي الزراعة يمكن للفلاح أن يملك ملكية خاصة تصل إلى ٢٥ فدان . وفضلا عن ذلك يقوم منظمون من القطاع الخاص بادارة منشآت أعمال معينة مثل الفنادق ، والمطاعم ، والمنشآت الحرفية ، كما هو الحال في الدول الغربية ومع ذلك فإن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي ـ يقدر بنحو من ٨٠ ـ ٩٠٪ ـ ملكية اشتراكية ويديره العمال .

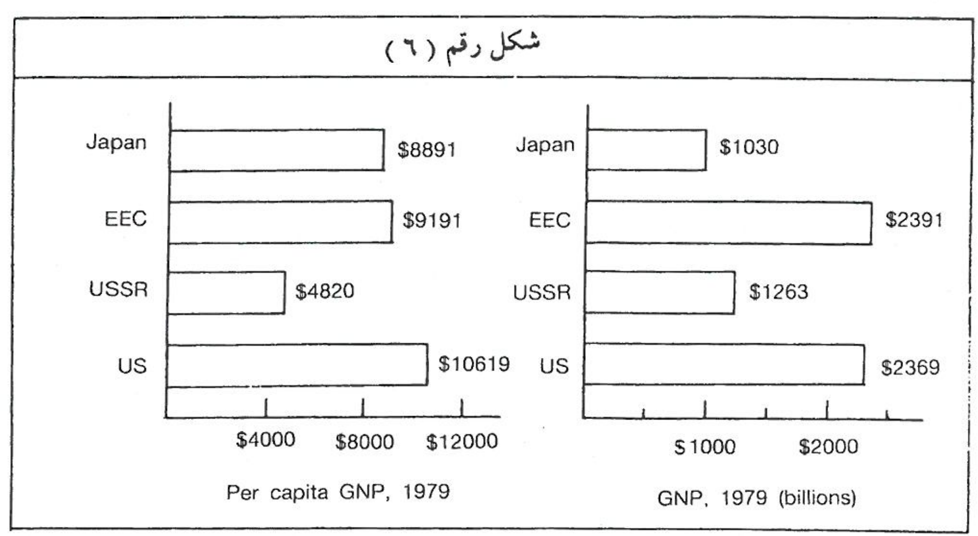
وفيما قبل الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد اليوغسلافي اقتصادا رأسماليا يعمل في ظل سوق حرة . وبعد الحرب (والحرب الأهلية التي أعقبتها) أصبحت يوغسلافيا جزءا من الكتلة الشيوعية وقامت فيها حكومة برئاسة « المارشال جوزيف تيتو Josip Tito » . وفي البداية قام « تيتو » بتنظيم الاقتصاد اليوغسلافي وفقا للمبادىء السوفيتية فقد حددت أجهزة التخطيط المركزي كمية ونوعية الانتاج . وطرق وفنون الانتاج وخصصت المدخلات وحددت الأسعار ، وأقرت نمط توزيع الدخل القومي في إطار الخطة الخمسية ثم ترجمة كل هذه القرارات إلى أهداف للانتاج وتخصيصات للموارد أبلغت إلى المديرين الاشتراكيين للمنشآت كآحاد ولم يكن « تيتو » راغبا في قبول سيطرة النموذج السوفيتي . بالاضافة إلى أن الاقتصاد اليوغسلافي واجه مشاكل ركود اقتصادي في ظل التخطيط المركزي وفي أوائل الخمسينات اتجهت يوغسلافيا نحو إدارة اقتصادية لامركزية تسمح لقوى السوق أن تلعب دوراً جوهرياً في تخصيص الموارد .

منشآت الأعمال اليوغسلافية The yugoslavian Business Firm

وفي عام ١٩٥٢ قامت الحكومة بسلسلة من الاصلاحات غيرت من طبيعة منشأة الأعمال الاشتراكية . ففي ظل النظام اليوغسلافي احتفظت الدولة بملكية منشآت الأعمال . إلا أن إدارة المشروعات كآحاد قد أسندت إلى العاملين فيها . ويقوم العاملون في كل منشآة بانتخاب مجلس للعمال لادارتها . وكل عامل له صوت واحد ، وتتم عملية انتخاب مجلس العمال عن طريق الاقتراع السري . والمجلس المنتخب ، شأنه شأن مدير

المنشأة في النظام الغربي ، يقوم بشراء المواد الخام . وتحديد السلع المنتجة كما ونوعا ، ومستوى التوظف ، واسلوب الانتاج وحتى سعر المنتجات النهائية . وعندما تزيد إيرادات المنشأة عن ما تتحمله من نفقات فان الأرباح الصافية تقتسم بين العاملين المالكين لها ، دون شرط (بما فيهم المديرين) أو وفقا لما يوصى به مجلس العمال . وعندما يحال العامل إلى المعاش أو يترك عمله أو يفصل (عن طريق تصويت العاملين بالاجماع) تزول حقوقه في الأرباح التي تحققها المنشأة .

شكل رقم (٦)



ولكن ما هو أثر هذا التنظيم الاقتصادي على الحوافز الاقتصادية وطرائق الانتاج ؟ ونجيب على ذلك بأنه لما كان دخل العاملين يتأثر مباشرة بمستوى الربح الذي تحققه المنشأة فسوف يكون لديهم الحافز لانتخاب المديرين الذين يمكنهم إدارة المنشآة بكفاءة . وبعبارة أخرى فإن وضع العاملين في هذا المنشأة يشبه وضع المساهمين في التنظيمات الغربية . ويبحث العاملون ، شأنهم شأن المساهمين عن الادارة ذات الكفاءة العالية والمستوى المرتفع من الأرباح لأنهم هم الذين يحصلون على الدخول الاضافية (بالاضافة إلى الأجور) على أن الأمر يختلف عنه بالنسبة للمساهمين من حيث أن العمال في يوغوسلافيا لا يتمتعون بهذه الحقوق إلا أثناء انتمائهم للمنشآة كما لا يمكنهم بيعها . وهذا يعني أن العمال الحاليين هم الذين يملكون عوامل الانتاج في المنشآة بشكل جماعي .

على أن هذا الوضع له نتائج هامة :

أولا : إن هذا التنظيم الاقتصادي يشجع العمال على توزيع الأرباح فورا فيما بينهم

مفضلين ذلك على تخصيص الأرباح للاستثمار أو تحقيق منافع في المستقبل (مثل مركز للترفيه الجماعي) ويعد ذلك سلوك رشيد لأن التكوين الرأسمالي الحالي لحقوق العمال في الأرباح التي تتحقق في المستقبل لا يمكن أن تحقق من خلال بيع العمال لحقوق الملكية . وعلى عكس أصحاب الأسهم في النظام الغربي فإن العمال اليوغسلافيين قد لا يحصلون على أنصبتهم في الربح كل عام . كما أن الأنصبة المؤجلة من الأرباح قد تسقط إلى الأبد عند ترك العمل بالمنشأة وعلى عكس ذلك فإن ملاك الأسهم يمكنهم دائما بيع أنصبتهم عندما لا يرضون عن سياسة إدارة المنشآة في توزيع الأرباح .

ثانيا : ونتيجة لما سبق ، تعاني المشروعات اليوغسلافية دائما من قصور في تمويل رأس المال العامل والاستثمار الثابت . ذلك أن ميل العمال إلى تخصيص الجزء الأكبر من أرباح المشروعات لزيادة الأجور والمرتبات يضع قيدا مستمرا على مستوى السيولة لدى المنشأة ونتيجة لذلك يلجأ كثير من المشروعات إلى الاقتراض الكثيف الأمر الذي يجعلها تعمل في ظل مديونية دائمة .

ثالثا : يتكون لدى المنشآت اليوغسلافية ميل قوي لاحلال رأس المال محل العمل وذلك لأن حق العمال في المشاركة في الأرباح يزيد تكاليف تشغيل عمال جدد (أي مشاركون جدد في الأرباح) . ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة حجم القوى العاملة في المنشأة سوف يخفض من نصيب العامل في الأرباح . حيث أن نصيب العامل من الأرباح ينخفض عندما يكون عدد العمال ١١٠٠ عامل عن النصيب الذي يتقاضاه هذا العامل إذا كان عدد العمال ١٠٠٠ عامل وعلى ذلك فإن المشروعات اليوغسلافية تميل إلى استخدام أساليب إنتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية . ونتيجة لذلك فإن كثيرا من العمال المهرة وغير المهرة اضطروا إلى الهجرة إلى دول أخرى بحثا عن عمل .

وفي النهاية فإن المشروعات اليوغسلافية ليس لديها حافزا أولديها حافز ضعيف للاستثمار في إنشاء مشروعات جديدة . وعلى الرغم من أن النقود المستثمرة في مشروعات جديدة يمكن أن تغل عوائد ، إلا أن المستثمرين ليس لديهم الحق في إدارة هذه المشروعات أو نصيب فيما تحققه من أرباح . ذلك أن هذه الحقوق قاصرة على عمال المشروعات الجديدة . وعلى ذلك فإن تمويل المشروعات الجديدة يتم مبدئيا من خلال السلطات الحكومية سواءا من خلال استثمارات مباشرة أو عن طريق ضمان القروض

المصرفية . وهنا تحقق السلطة العامة مكسبين . أولهما أنها تحقق نفوذها على إدارة المنشأة ، وسياساتها ، وثانيهما أنها تحصل على عائد معين على استثماراتها من خلال الضرائب . وتولد الضرائب التي تفرض على أرباح المشروعات في يوغسلافيا نسبة كبيرة من إيرادات الدولة .

وتعد مشاركة العمال في صنع القرار في المنشأة اليوغسلافية مظهرا رئيسيا في المجتمع الاشتراكي الحقيقي ، ومن وجهة النظر اليوغسلافية فإن العلاقات الرأسمالية في الانتاج والتوزيع تتميز ليس فقط بالملكية الخاصة ولكن أيضا بانفصال العمل عن الادارة . وحيث أن العمال الرأسماليين لا يشاركون في صنع القرار في المنشأة فإنهم لا يخدعون بالعملية الانتاجية ولا يرضون بتوزيع الدخل . وعلى العكس فإنه طبقا لوجهة النظر هذه فإن نظام الادارة الذاتية اليوغسلافية لا يسمح بانعزالية العامل . وفي النهاية فإن مشاركة العمال في الأرباح تمد المنشأة بحافز قوى لتزيد مستوى الكفاءة . ولما كان للعمال علاقة مباشرة بأرباح المنشأة فإنهم يعملون على تجنب الفقد والضياع والأنشطة الأخرى التي تزيد من نفقات المنشأة .

نظرة أوثق في سجل الاقتصاد اليوغسلافي

A Closer Look at the Yugoslavian Record

ان تحول الاقتصاد اليوغسلافي إلى اشتراكية السوق قد صاحبته تغيرات قوية وملموسة في جميع جوانب الاقتصاد .

أولا : فقد حدث انتقال لقوة العمل من قطاع الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات . ففي عام ١٩٤٥م كان ٧٥٪ من إجمالي السكان يعملون بقطاع الزراعة . وفي سنة ١٩٧٩ أصبحت نسبة القوى العاملة بقطاع الزراعة ٣١٪ من القوى العاملة وفي نفس الوقت كان هناك تحول في الصادرات من الزراعة والتعدين إلى نمط من الصادرات يتسم بالتنوع إلى حد بعيد . فقد كان ما يزيد عن ٧٥٪ من قيمة الصادرات سنة ١٩٧٥ ناشيء عن صادرات السلع الصناعية .

ثانيا : إن نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي والدخل كان ملموسا رغم التقلبات الشديدة التي حدثت . ففيما قبل عام ١٩٥٢ وفي ظل التخطيط المركزي الأمر لم ينم الناتج الحقيقي اليوغسلافي . وبين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ نما الناتج القومي الحقيقي بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠٪ ومنذ ذلك الحين بلغ المعدل المتوسط لنمو

الانتاج الصناعي نحو٦٪ . وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل سنوي قدره ٤ر٥٪ خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ (أنظر الشكل رقم ٥) . وعلى ذلك يمكن القول أن الاقتصاد اليوغسلافي قد تمكن من تحقيق معدل نمو مرتفع نسبيا ومتوازن .

ثالثا : ان انتقال الاقتصاد اليوغسلافي بسرعة إلى التنمية الصناعية قد صاحبته بطالة ، قدرت بنحو ١٠٪ في نهاية السبعينات . على أن استمرار تدفق العمال من المناطق الريفية إلى الحضرية أدى الى خلق فائض مستمر في عرض العمال غير المهرة . وفضلا عن ذلك فان العمالة نصف الماهرة والماهرة لا تجد غالبا فرصة للعمل نتيجة لرغبة المنشآت في استخدام الاساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية العالية . ونتيجة لذلك فان مليون يوغسلافي ـ ما يمثل نحو ٥٪ من اجمالي عدد السكان ـ كانوا يبحثون عن عمل في الدول الاوروبية الغربية المجاورة .

المعجزة اليابانية The Japaneese Miracle

وفقا للمقاييس الامريكية والاوربية كان السكان اليابانيون في عام ١٩٥٠ فقراء ، وكانت وسائل الانتاج لديهم بدائية . فقد كان ٤٢٪[٨] من قوة العمل اليابانية تعمل بقطاع الزراعة، بينما يعمل ١٢٪ من قوة العمل في الولايات المتحدة بالزراعة وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي GNPالياباني ($\frac{١}{٨}$) متوسط نصيب الفرد في الولايات المتحدة .

ان التحول الذي حدث في الاقتصاد الياباني خلال العقود الثلاثة الاخيرة تعبر عن قصة نجاح تحققت فيما بعد الحرب العالمية الثانية . ويحتل الاقتصاد الياباني اليوم المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي . وقد بلغ معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي نحو ٥ر٩٪ سنويا خلال السنوات (١٩٥٠ ـ ١٩٨٠) وذلك بعد استبعاد آثار التضخم . وخلال تلك الفترة تضاعف دخل الاسرة اليابانية المثالية على أساس القوة الشرائية الثابتة للدولار مرة كل ثمانية سنوات . ويبين الشكل رقم (٧) ظاهرة النمو الاقتصادي الياباني . ففي عام ١٩٥٠ كان

---

(٨) في سنة ١٩٧٩ انخفضت نسبة قوة العمل اليابانية في الزراعة إلى ١٣٪ . ولما كانت انتاجية العمل أعلى ، بشكل عام ، في الصناعة منها في الزراعة فإن هذا التحول من الزراعة قد شارك في النمو السريع في اليابان .

الناتج القومي الاجمالي الياباني ٨ر٦٪ من الناتج القومي الاجمالي الامريكي . وفي عام ١٩٦٠ ارتفع هذا الرقم الى ٥ر١١٪ . وفي عام ١٩٨٠ بلغ الناتج الاجمالي الياباني ٨ر٤١٪ من نظيره الامريكي . وفي عام ١٩٥٠ بلغ متوسط نصيب الفرد الياباني من الناتج القومي الاجمالي (بعد استبعاد اثر التضخم على القوة الشرائية للدولار سنة ١٩٨٠) ٨٤٣ دولار بينما كان نظيرة في الولايات المتحدة ٦٦٤٣ دولار . وخلال الثلاثين عاما التالية ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الياباني احدى عشر مرة . وفي سنة ١٩٨٠ بلغ ٨٠٪ من نظيره الامريكي مقارنا بـ ٧ر١٢٪ في عام ١٩٥٠ .

ان المساحة الارضية لليابان تقل بنحو ١٠٪ عن مساحة كاليفورنيا . ويقدر عدد سكانها بنحو نصف عدد السكان في الولايات المتحدة الامريكية وتفتقر اليابان الى الموارد الطبيعية ، فمعظم البترول الياباني يستورد من الخارج وعلى المستوى السطحي تبدو

جدول رقم (٧) المعجزة اليابانية .

الناتج القومي الاجمالي	الولايات المتحدة (بقيمة الدولار ١٩٨٠)	اليابان (بقيمة الدولار ١٩٨٠)	اليابان كنسبة من الولايات المتحدة
١٩٥٠	١٠٣٣	٧١	٨ر٦
١٩٦٠	١٤٢١	١٦٣	٥ر١١
١٩٧٠	٢٠٧٤	٤٥٤	٩ر٢١
١٩٨٠	٢٦٢٦	١٠٩٨	٨ر٤١
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي			
١٩٥٠	٦٦٤٣	٨٤٣	٨ر١٢
١٩٦٠	٧٦٥٦	١٧٠٠	٢ر٢٢
١٩٧٠	١٠٠٨٣	٤٢٩٠	٥ر٤٢
١٩٨٠	١١٧٨٦	٩٤١٥	٩ر٧٩

تم تحويل البيانات اليابانية الى الدولار الامريكي باستخدام سعر الصرف .

اليابان كدولة ذات كثافة سكانية عالية . وتعانى من نقص الموارد الطبيعية والطاقة . فكيف نفسر ، إذا أداء الاقتصاد الياباني ؟

إن هناك عدة عوامل تفسر المعجزة الاقتصادية اليابانية . ان الاقتصاد الياباني اقتصاد رأسمالي يعتمد على جهاز السوق . وعلى الرغم من ذلك فانه يختلف عن اقتصاديات السوق في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية في عدة مظاهر اساسية . دعنا الان نتناول بعضا من الملامح الفريدة للاقتصاد الياباني .

سوق العمل الياباني The Japanese Labour mafket

ان العمال اليابانيين أوفياء بدرجة كبيرة للمنشآت التي يعملون بها على عكس العمال في معظم اقتصاديات السوق . ويمكن تفسير هذا الوفاء والاخلاص بعاملين :

أولها : إن المنشآت اليابانية الكبيرة تتيح فرصة العمل طول فترة الحياة Lifetime employment commitment لمن يعملون لديها . وذلك بعد اجتياز فترة الاختبار التي تكون عادة أقل من سنة ، بعدها يثبت العمال في وظائفهم وحينئذ لا يستبعدون من العمل الا في حالة سوء السلوك (الغياب المستمر عن العمل بدون عذر ـ ارتكاب جريمة أو التشاجر في العمل) .

ولما كان الامتياز في العمل يحدد مستويات أجر العمال المهرة وغير المهرة فإن نظام العمل مدى الحياة يوفر للعمال الامن الاقتصادي وما دامت المنشأة تقوم بمسؤولياتها الاقتصادية فإن العامل لا يهتم بالفصل من العمل أو بالبطالة أو انخفاض الدخل . ويمكن للعمال التخلي عن العمل إلا أن ذلك أمر غير عادي . وحق العامل في ممارسة العمل متاح حتى يبلغ عمره ٥٥ عاماً وحينئذٍ يحال إلى التقاعد اجبارياً .

ثانيهما : ان اتحادات العمال في اليابان نقابات مستقلة غالبا وهي تمثل العمال الكتابيين والمهنيين مفضلة ذلك عن تمثيل أنواع معينة من الأعمال كما هو قائم بالولايات المتحدة . ولهذا السبب فان الاتحاد القومي للعمال في اليابان ليس أمامه الا القليل الذي يمكن عمله فيما يتعلق بشروط التعويض والعمل حيث أن هذه الامور يتم تناولها من خلال العمال والادارة بالشركات التي يعملون بها وليس

على المستوى القومي . ويقدر عدد العمال المنضمين الى الاتحاد بنحو ثلث العمال في اليابان مقارنا بنحو ٢٥٪ من العمال في الولايات المتحدة . وعلى النقيض مما هو قائم بالنسبة للعمل في أمريكا فان العلاقة بين اتحاد العمال والادارة في اليابان تقوم على التعاون وليس على الصراع ..ذلك أن التشاور بين الادارة والعاملين في اليابان تشكل جزءا متكاملا في العلاقات الصناعية اليابانية . وكل له مجاله في الرقابة : فالاتحادات تلعب دورا هاما في تحديد الفروق في مستويات الاجر بين الاعمال وفقا لنوع العمل أما الادارة فلديها مرونة كبيرة في إسناد وتوزيع المسؤوليات بين العمال كما أن تنقل العمال بين المواقع الوظيفية في المنشأة لا يعارضها الاتحاد إلا نادراً أما عن مجال التشاور بين العمال والادارة فانها تشمل خطط الانتاج في المستقبل ، والتغيرات التكنولوجية المستهدفة وانتقال الافراد إلى مصانع أو وحدات انتاج جديدة . ولما كانت التوقعات الاقتصادية للعمالة في المدى الطويل ، بما فيها الاحالة الى التقاعد ترتبط ارتباطاً وثيقا بنجاح المنشأة فان الادارة والاتحاد قد يجريا ، عادة ، تخفيضا عارضا في الاجور في فترات الانكماش الاقتصادي أو لتمكين المنشأة من كسب اسواق جديدة .

الضرائب في اليابان Taxes in Japan

على الرغم من أن هيكل الضرائب اليابانية يقوم على الضريبة التصاعدية فان هناك اعفاءات ضريبية كثيرة ، بحيث يمكن تجنب المعدلات الحدية العالية بشكل عام ، وخاصة عندما يريد الفرد الادخار أو الاستثمار في صناعات مرغوب فيها . وكما يوضح الشكل رقم (٨) فان الضرائب تستهلك قدرا أصغر كثيرا من الناتج القومي الاجمالي قياسا بما يحدث في اقتصاديات اخرى تعتمد على السوق كأداة للتوجيه . ففي عام ١٩٧٨ استهلكت الضرائب على الجهد الانتاجي (الدخل والاجور والارباح) ٨ر١٦٪ فقط من الناتج القومي الاجمالي GNP في اليابان بينما استهلكت ٤ر٢١٪ في الولايات المتحدة الامريكية و ٦٢ر٢٠٪ في المملكة المتحدة و٨ر٢٣٪ في فرنسا وأكثر من ٢٥٪ في المانيا الغربية والسويد .

وعلى الرغم من نمو الدخل بسرعة فان الحجم النسبي للقطاع العام قد نما بشكل متواضع . وانخفضت معدلات الضرائب باستمرار . فقد قامت الحكومة منذ عام ١٩٥٠ بخفض المعدل الحدي للضريبة على دخول الأفراد أو المنشآت .

الشكل رقم (٨)
الضرائب في مجموعة مختارة من الدول الأوروبية

الدولة	الايرادات الضريبية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٨	
	الضرائب على الدخل الأجور ، الأرباح	جميع الضرائب
السويد	٣٨,٥	٥٣,٣
المانيا الغربية	٢٦,٣	٣٧,٨
فرنسا	٢٣,٨	٣٩,٧
المملكة المتحدة	٢٠,٥	٣٤,٥
الولايات المتحدة	٢١,٤	٣٠,٢
اليابان	١٦,٨	٢٤,١

الحقائق والأرقام في التمويل الحكومي ، ١٩٨١ (نيويورك ، مصلحة الضرائب ١٩٨١) جدول ٢٥ .

وعلى ذلك فان الفوائض المتوقعة في الموازنة العامة قد تحولت الى القطاع الخاص . ونتيجة لذلك فان جملة الايرادات الضريبية بلغت ٢٤,١٪ من الدخل القومي في عام ١٩٧٨ ، وذلك بارتفاع طفيف عن النسبة التي تحققت في عام ١٩٥٥ وهي ١٨,١٪[٩] .

وعلى عكس ما هو قائم في اقتصاديات السوق فان الاقتصاد الياباني لا يستخدم النظام الضريبي كأداة لاعادة توزيع الدخل . ذلك أن اليابان ليس بها نظام للتأمين الاجباري للتقاعد يشبه نظام التأمين الاجتماعي Social Security في الولايات المتحدة[١٠] . ويمكن القول بشكل عام ان المعدلات الضريبية منخفضة وأقل تصاعدا من المعدلات السائدة في اقتصاديات السوق في الغرب . وعلى ذلك فان توزيعات الدخل قبل الاقتطاع الضريبي يتشابه كثيرا في اليابان .

---

(٩) انظر :
heseph A. Pechman and Kelmei Kalzuka, in Patrick and Rosovsky Asia's New Giant. Table 5-2, and Focls and Figures on Government Finance, 1981 (New York: Tax Foundation, 1981) Table 25.

(١٠) يجب أن نلاحظ أن المنشآت تدفع مبالغ اجمالية كبيرة الى العاملين عند التقاعد . ولما كان التقاعد اجباريا عندما يبلغ العامل ٥٥ سنة فان كثيرا من اليابانيين يستمرون في العمل جزءا من السنة أو بعض الوقت بعد التقاعد . ولا يخضع الدخل للضريبة غالباً .

الادخار والاستثمار Saving and Investement

ان معدلات الادخار والاستثمار في اليابان أعلى كثيرا منها في اقتصاديات اخرى تعتمد على جهاز السوق . فالعمال في المناطق الحضرية باليابان يدخرون نحو ٢٠٪ من الدخل الممكن التصرف فيه . ولا عجب ، اذا ، أن يعاد استثمار معظم أرباح الشركات مرة أخرى . فخلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٩ خصص ما يقرب من (١/٣) الناتج القومي الاجمالي الياباني للاستثمار وهو أعلى كثيرا مما خصص للاستثمار في اقتصاديات دول صناعية أخرى تعتمد على جهاز السوق . وليس هناك اقتصاد ديمقراطي يعتمد على جهاز السوق قام بتخصيص مثل هذا القدر الكبير من الانتاج لعملية التكوين الرأسمالي خلال فترة السلم .

على أن هيكل الضرائب في اليابان شارك جزئيا على الأقل في تحقيق تلك المعدلات العالية للادخار والاستثمار . فالمكاسب الرأسمالية التي تتحقق من بيع الأوراق المالية لا تخضع للضرائب في اليابان . كما أن الأرباح الرأسمالية لمنشآت الأعمال والتي تتحقق من بيع الأراضي Land capital gains تخضع لمعدلات ضريبية منخفضة قياسا بما هو قائم في بعض الدول الغربية . أما الفائدة ، وأرباح الأسهم dividends فتخضع لمعدلات ضريبية بحد أقصى ٢٥٪ في حين تصل المعدلات الحدية للضريبة إلى أكثر من ٥٠٪ على الدخل المتولد من الفائدة وأرباح الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى ذلك فانه نظام ضريبي يشجع أنواع الادخار المختلفة .

المستقبل الاقتصادي لليابان The Economic Future of Japan

تزعم معظم الاقتصاديات الغربية أن معدل النمو الياباني سوف ينخفض في المستقبل . ففي الخمسينات والستينات كانت اليابان شأنها شأن الاتحاد السوفييتي تستفيد من الحصول على التقنية وطرق الانتاج من الدول الأكثر تقدما[١١] . ولما كان التصنيع الياباني اليوم متقدم شأنه شأن الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، فسوف يصعب على اليابان أن تستفيد من هذه الدول بنفس الأسلوب . فعلى الرغم من نمو الدخل فان الاستفادة من وقت الفراغ في اليابان لم يرتفع كثيرا . ومع استمرار النمو فان العمال

---

(١١) لقد بينت دراسة لمعهد Brookings أن المحددات الاساسية للفرق بين معدل النمو في اليابان واقتصاديا السوق الرئيسية الأخرى هي : (أ) التكوين الرأسمالي السريع (ب) التقدم العلمي والتقني (ج) وفورات النطاق .

انظر :

F.dward F. Denison and William K. Chung «Economic Growth and Its Source» in Patrick and Rosovsky Asia's New Giant

اليابانيين يسعون الى الحصول على فترات عمل اسبوعي أقل واجازات اطول وقد صاحب النمو الياباني السريع زيادة في تلوث البيئة . لذلك فان اليابانيين قد يخصصون موارد أكبر للسيطرة على تلوث البيئة كلما ارتفع مستوى حياتهم . وكل هذه العوامل سوف تؤدي الى انخفاض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الياباني عن ذلك المعدل الذي تحقق في الفترة (١٩٥٠ الى ١٩٨٠) . ومع ذلك ، فانه في ضوء الفرق الكبير في معدل النمو بين اليابان وغيرها من الدول الصناعية ، سوف يجعل اليابانيين اكثر الناس ثروة في العالم في نهاية هذا القرن ان لم يكن قبل ذلك .

اشتراكية أم رأسمالية ؟ Socialism or Capitalism

ماهو التنظيم الاقتصادي الأفضل ؟ لا يستطيع الاقتصاد أن يجيب على هذا السؤال . ذلك أن كلا من العوامل الفلسفية والاقتصادية يجب أن تؤخذ في الحسبان . ومن الناحية الاقتصادية فانه يبدو واضحا أن بعض الاقتصاديات الاشتراكية قد حققت نموا يثير الاعجاب . وهكذا فان الاشتراكية لن تقع ضحية لعدم الكفاءة الاقتصادية بصورة حتمية كما زعم البعض ولا يخفى كذلك أن الكثير من اقتصاديات السوق وخاصة اليابان ، وألمانيا الغربية والبرازيل قد حققت نموا اقتصاديا سريعا خلال فترة الحرب العالمية الثانية . ولعله من الواضح أن التقدم الاقتصادي ليس هو المجال الأوحد للاشتراكية أ الرأسمالية . فعلى الرغم من أن البيانات الاقتصادية ذات صلة بالموضوع إلا أن الطبيعة البشرية والحرية والعدالة لها أهميتها التي يجب أخذها في الحسبان عند الاختيار بين التنظيمات الاقتصادية البديلة وعلى المستوى الفردي فان الاختيار يترك للشخص ليقوم بتحديده هو .

الأهداف التعليمية للفصل

(١) تستقر ملكية (أو رقابة) رأس المال الطبيعي في ظل الاشتراكية بين يدي الدولة . ويحل التخطيط المركزي محل السوق كوسيلة للاجابة على الأسئلة الأساسية المتعلقة بالاستهلاك والانتاج والتوزيع .

(٢) توجد المفاهيم الاقتصادية الأساسية مثل تناقص الغلة ، والفرصة البديلة ، والميزة النسبية ، وتناقص المنفعة الحدية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على السواء . وعلى أن اختلاف أشكال التنظيم الاقتصادي يمكن أن تغير من الدوافع

لدى صانعي القرارات (المديرين والعمال على سبيل المثال) ، ولكن المبادىء الاقتصادية الأساسية لا يمكن انكار اختلاف آثارها من نوع الى آخر من الاقتصاد .

(٣) ان التخطيط المركزي هو السمة الأساسية للاقتصاد السوفييتي . وتمد الجوسبلان ، وهي هيئة التخطيط المركزي ، مشروعات الدولة بتوزيع عناصر الانتاج ومستويات الأهداف الانتاجية . ويتم توزيع السلع والمواد الأساسية مركزيا في صورة مادية . وتتأثر مكافآت المديرين والعمال بمدى نجاحهم في تحقيق أهداف هيئة التخطيط المركزي . وتستخدم الحوافز المالية وغير المالية لحفز كل من المديرين والعمال لتنفيذ توجيهات المخططين المركزيين .

(٤) لقد ركز التخطيط المركزي في الاتحاد السوفييتي على التصنيع والاستثمار الرأسمالي . اذ يزيد القدر المخصص من «ن ق ج» للاستثمار في الاتحاد السوفييتي كثيرا عن مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية .

(٥) ومن المحتمل أن يكون توزيع الدخل في الاتحاد السوفييتي أكثر عدالة منه في أغلب دول السوق . ومع ذلك يعتقد كثير من المراقبين أن الفرق صغير . ذلك أن أسعار كثير من الأشياء التي يشتريها الفقراء بشكل كثيف بما فيها الخدمة الطبية ، والسلع الغذائية الأساسية ، والاسكان منخفضة في الاتحاد السوفييتي . وبديهي أن في هذا نفع للأسر ذات الدخل المنخفض . ومن ناحية أخرى تقدم الدولة مزايا ـ مثل استخدام السيارات وحق الشراء من المتاجر التي تبيع سلعا ذات مستوى عال بأسعار منخفضة ـ الى موظفي الحكومة والصفوة السوفييتية فقط .ـ ومثل هذه المزايا مصدر هام للتفاوت الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي .

(٦) ومع أن المزارع الخاصة الصغيرة تمثل اكثر قليلا من ١٪ من الأرض المزروعة في الاتحاد السوفييتي فقد شاركت بنحو ٢٥٪ من القيمة الكلية للانتاج الزراعي السوفييتي في السنوات الأخيرة .

(٧) لقد كان النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي يدعو للدهشة نتيجة لمعدلات الاستثمار المرتفعة . والواقع أن هذا النمو أسرع كثيرا منه في أغلب الدول الغربية . ومع ذلك فان نصيب الفرد في الاتحاد السوفييتي من (ن ق ج) لازال أقل كثيرا منه في اليابان ، والولايات المتحدة ، ودول السوق الأوروبية المشتركة . ويزعم كثير من المراقبين أن النمو عبر المستقبل في الاتحاد السوفييتي يعتمد بشكل حيوي على اقامة نظام للحوافز قادر على التجربة والابتكار .

(٨) يجمع الاقتصاد اليوغسلافي بين التنظيم الاقتصادي الاشتراكي والرأسمالي ذلك أن

التخطيط المركزي يوجه الاقتصاد ويوزع الاستثمار الرأسمالي الى مناطق محددة . ومع ذلك ، فان لدى منشآت الأعمال قدرا كبيرا من المرونة في اتخاذ القرارات . ويقوم العاملون في كل منشأة بانتخاب لجنة للعمال تقوم بادارة المنشأة . وهذه المنشآت حرة دائما في تقرير ما تقوم بانتاجه ، وتحديد الأساليب الفنية للانتاج التي تستخدم ، ومستوى العمالة وحتى أسعار المنتجات . وتوزع أرباح المنشأة بين العاملين حسب رغباتهم . وهكذا فانه رغم ارتفاع معدل البطالة فان سجل نمو الاقتصاد اليوغسلافي يدعو للدهشة والاعجاب .

(٩) ان سجل النمو في اليابان كان اكثر معدلات النمو اثارة للاعجاب بين الدول الصناعية الرئيسية في فترة مابعد الحرب . وقد شاركت العوامل التالية في تحقيق هذا المعدل المرتفع للنمو (أ) الاجراءات التنظيمية التي شجعت على خلق علاقات متناسقة بين العمل والادارة (ب) الانخفاضات الضريبية المستمرة التي دعمت لدى الناس دوافع العمل والادخار والاستثمار (ج) تحقيق معدل مرتفع جدا للتكوين الرأسمالي .

(١٠) ان الاقتصاد لا يبين لنا ماهية الشكل الأفضل للتنظيم الاقتصادي ومع ذلك فان التحليل الاقتصادي يستطيع أن يبرز لنا كثيرا من المعلومات حول كيفية عمل النظم البديلة في الواقع .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

١ - قارن وبين أوجه الخلاف بين دور مديري منشآت الأعمال في الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي ، ويوغسلافيا . وفي أية دولة يكون لدى المديرين أعظم حافز لادارة المنشأة بكفاءة ؟

٢ - ماهي في ظنك المزايا الرئيسية للاقتصاد القائم على التخطيط المركزي ؟ وماهي المساوىء الرئيسية ؟ وهل تعتقد أن التخصيص الذي يتم من خلال السوق أفضل أم أسوأ منه في ظل التخطيط المركزي ؟ اشرح اجابتك .

٣ - كيف تختلف الاشتراكية اليوغسلافية عن تلك التي يمارسها الاتحاد السوفييتي ؟ وأي النظامين أفضل في رأيك ؟ ولماذا ؟

٤ - «ان الاشتراكية تعني انتاجا للاستخدام وليس للربح . ويشارك العمال فيه حسب قدراتهم وتتم مكافأتهم حسب مبادىء عادلة . والاشتراكية تأخذ القوة من صفوة رجال الأعمال وتمنحها للعمال الذين يقومون بانتاج السلع» حلل وجهة النظر هذه .

٥ ـ ماهي العوامل الرئيسية التي شاركت في المعدل السريع للنمو الاقتصادي في اليابان ؟ وهل تظن أن الاقتصاد الياباني سوف ينمو في المستقبل كما نما في الماضي ؟ ولماذا ؟

٦ ـ هل تظن أن الولايات المتحدة سوف تشجع المنشآت لقبول نظام الالتزام بالعمل مدى الحياة الذي تقدمه المنشآت الرئيسية في اليابان ؟ ولماذا ؟ وماهي مزايا ومساوىء هذا النظام ؟

٧ ـ ما هو الخطأ في طريقة التفكير التالية ؟

«يمكن التخطيط المركزي اقتصادا ما أن يستثمر أكثر وأن ينمو بمعدل أسرع . كما أن دخول المستهلكين تزيد بسرعة كذلك مدفوعة بالمعدلات العالية للتكوين الرأسمالي . وعلى هذا فإن المستهلك هو الرابح الرئيسي من التخطيط المركزي الذي يحقق معدلا عاليا للتكوين الرأسمالي» .

الجزء الرّابع
الإختيار العام

الفصل الحادي والعشرون
مجالات مشكلة السوق

الفصل الحادي والعشرون
مجالات مشكلات السوق

Problem Areas for the Market

لقد أكدنا أن جهاز الاسعار ينسق بين قرارات المشترين والبائعين ومع ذلك ، فانه اذا كان لاقتصاد السوق أن يوزع السلع والموارد بكفاءة فانه لابد من وجود شروط معينة . وأولها ، إنه يجب تعريف حقوق الملكية بحيث يمنع المشاركون الاقتصاديون من فرض تكاليف على الأطراف الرافضة . وثانيها ، إن السلوك الاختياري للسوق يتطلب إن يرتبط النشاط الانتاجي والمكافأة الشخصية ارتباطا وثيقا . ثالثا ، لابد من احاطة كل من البائعين والمشترين بقدر مناسب من المعلومات ، وإلا سوف نجد أن أحد الأطراف في عملية التبادل ، الذي لم تكن لديه معلومات صحيحة ، قد يوافق دون فهم على اجراءات يأسف عليها فيما بعد . رابعا ، لابد من وجود منافسة بين المشترين والبائعين ، كما أكدنا سابقا .

وفي هذا الفصل سوف نركز على فشل نظام السوق market failure في تحقيق الكفاءة التوزيعية المثلى ideal allocative efficiency التي يفترضها الاقتصاديون ويمكن تقسيم مصادر فشل نظام السوق في أربع مجموعات عامة (أ) التأثيرات الخارجية (ب) السلع العامة (ج) الصراعات بين المشترين والبائعين بعد تبادل ما بسبب نقص المعلومات والقصور في طريقة تقديم البيانات (د) الاحتكار . وحيث سبق لنا أن بحثنا أثر الاحتكار على كل من أسواق السلع وعوامل الانتاج ، فسوف نركز في هذا الفصل على المصادر الثلاثة الأخرى لفشل نظام السوق .

ويجب أن يرسخ في الوجدان أن فشل نظام السوق هو مجرد فشله في تحقيق الشروط المثلى للكفاءة conditions of ideal efficiency . على أن الأشكال الأخرى للتنظيم الاقتصادي لديها أوجه قصور كذلك . ولا يخفى أن فشل السوق يخلق للحكومة فرصة التدخل لتحسين الوضع . ومع ذلك ، فان نشاط القطاع العام قد لا يكون تصحيحيا في بعض الأحيان . وقد يوجد من الأسباب ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه غير منتج ، في أحيان أخرى . وسوف نقوم في هذا الفصل بتحليل فشل السوق ، ونركز في الفصل التالي على عمل القطاع العام .

الآثار الخارجية والسوق External Effects and the Market

تكمن فاعلية نظام السوق في قدرته على تحقيق التناسق والتوافق بين الرفاهية الشخصية والاجتماعية . فالأفراد ينتجون ويتبادلون السلع لأنهم يحققون من ذلك كسبا مشتركا . وحين لا يتأثر بذلك سوى أطراف عملية التبادل ، فان الانتاج والتبادل الاختياري يزيد من الرفاهية الاجتماعية . على أن الأسواق التنافسية العاملة في هدوء واستقرار تحقق الكفاءة الاقتصادية ما دامت كل الموارد والمنتجات تستخدم فقط بموافقة اصحابها . ويجب أن يتحمل كل صانع قرار تكلفة الفرصة البديلة لأي استخدام (أو سوء استخدام) للموارد النادرة . وفي اطار هذه الشروط تمارس اليد الخفية عند آدم سميث عملها السحري .

وعندما يؤثر الانتاج والتبادل على رفاهية الأطراف الثانوية دون موافقتها nonconscenting secondary parties تنشأ الآثار الخارجية externalities . وهذه الآثار الخارجية قد تكون ايجابية أو سلبية فاذا تأثرت رفاهية الأطراف الثانوية غير الموافقة بشكل عكسي فان الآثار الناشئة تسمى تكاليف خارجية external costs . وهكذا ، فان مصنع الصلب الذي يقذف بدخانه الى الهواء يفرض تكلفة خارجية على من يحيا حوله من المواطنين الذين يفضلون ، حتما ، الهواء النقي . كما يخلق مخزن القمامة قذى للعين ويجعل المكان سببا لغضب المارين به واشمئزازهم . كما أن أماكن توالد الجرائيم ، والسائقون السكارى ، والمسرعون في افراط ، والسفاحون ، والسارقون يفرضون نفقات غير مرغوبة على الآخرين ، انهم يخلقون نفقات خارجية تتمثل في الآثار الضارة بالآخرين رغم ارادتهم . اما اذا كانت الآثار الناشئة تزيد من رفاهية الأطراف الثانوية فانها تسمى المنافع الخارجية external benefits . فوجود حديقة ورد جميلة تحقق منافع خارجية لجيران صاحبها . كما أن وجود ملعب للجولف يولد ، بشكل عام ، منافع للملاك المحيطين به . وهذا يعني أن المنافع الخارجية تعبر عن المنافع التي تنشأ عن فعل فرد أو مجموعة ما على رفاهية الأطراف الثانوية دون أن تدفع ثمنا لها .

على أن أسعار السوق ، في وجود النفقات والمنافع الخارجية ، لا ترسل اشارات صحيحة للمنتجين والمستهلكين . وهذا الوضع ينتهي الى فشل السوق market failure .

فشل السوق : النفقات الخارجية Market Failure: External Costs

ان ممارسة أي عمل لا تتم ، من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية ، إلا إذا كان هذا

العمل يولد منافع اكثر من نفقاته الاجتماعية Social Costs وتتضمن هذه النفقات (أ) النفقة الخاصة التي يتحملها الأطراف القائمة بهذا العمل بارادتها consenting parties (ب) النفقات الخارجية المفروضة على الأطراف الأخرى رغم ارادتها nonconsenting parties .

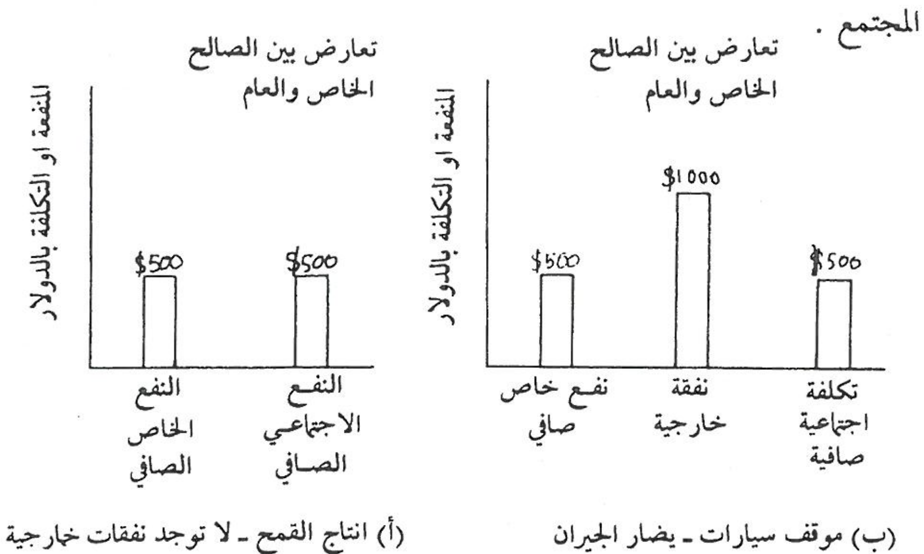
وفي حالة وجود النفقات الخارجية قد تفشل أسعار السوق في تسجيل النفقة الاجتماعية ، الناشئة عن استخدام الموارد أو استهلاك السلع ، على نحو صحيح . فقد لا يضطر صانعو القرار الى تحمل التكلفة الناشئة عن أفعالهم بالكامل . فقد تدفعهم المصلحة الخاصة للقيام بأعمال تولد خسارة صافية للمجتمع . ذلك أن الضرر الواقع على الأطراف الثانوية قد يفوق النفع الخاص الصافي . وفي مثل هذه الظروف تتعارض المصلحة الخاصة مع الكفاءة الاقتصادية .

ويبين الشكل (رقم ١) هذا التعارض المحتمل من خلال موقف افتراضي يتعلق باقامة موقف سيارات في منطقة سكنية . ويبين من هذا الشكل أن طرفي التبادل - صاحب الموقف ومستأجري المكان - يحققان كسبا . ومع ذلك فان أعمالهم تخلق زحاما وضوضاء (نفقات خارجية) . ان الضرر الواقع على السكان المجاورين يتعدى المنافع الخاصة لصاحب الموقف ومستأجريه ، أي أن النفقات الاجتماعية تزيد على المنافع الاجتماعية . ومع ذلك ، فانه لما كان الناس ليس لهم حقوق منع الزحام والضوضاء فان السوق يفشل في تسجيل وجهات نظرهم . أما صاحب الموقف ومستأجروه فلديهم الدافع للقيام بالمشروع حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض الرفاهية الاجتماعية .

ولكن لماذا لا نمنع ، ببساطة ، الأنشطة التي تولد نفقة خارجية ؟ وقبل كل شيء لماذا نسمح بايذاء الأطراف الثانوية رغما عنها ؟ والواقع أن هذا النهج له اغراء خاص ولكن بحثه بعمق يبين أنه حل غير مقنع . ذلك أن العادم الناشيء عن تشغيل السيارات يفرض تكلفة خارجية على كل انسان يتنفس . كما أن القوارب البخارية مزعجة وتخيف الاسماك الأمر الذي يغضب الصيادين . ومع ذلك فان قليلا منا يرى أن نستغني عن السيارات والقوارب البخارية . وغالبا ، ما يكون الخطر ، من وجهة النظر الاجتماعية بديلا أقل جاذبية من تحمل متاعب النفقات الخارجية . لذلك فان المكاسب التي يولدها النشاط يجب أن تقارن بالتكاليف المفروضة على من وقع عليهم الضرر وبالمشاكل العملية المرتبطة بالسيطرة على هذا النشاط وتنظيمه .

شكل رقم (١) النفقة الخارجية وفشل السوق

يملك «زيد» عشرة أفدنة من الأرض فاذا استخدم هذا الأرض في انتاج القمح الذي يبيعه الى صاحب المطحن في النهاية فانهما معا يكسبان (شكل أ) حيث لا توجد نفقات خارجية . وعندما توجد هذه النفقات الخارجية (شكل ب) فقد يعمل التبادل في السوق على خفض الرفاهية الاجمالية حتى لو ربحت الاطراف الموافقة . ولنفرض ، مثلا ، أن زيدا وعملاءه قد حققا كسبا بانشاء موقف سيارات . ولنفرض أن الكسب الصافي المشترك هو ٥٠٠٠ ريال في الشهر . ومع ذلك ، يقع ضرر على جيران زيد لأن هذا الموقف سوف يمتلىء بالضوضاء بسبب الاطفال وضعف العناية به . يؤدي هذا الى فرض نفقات شهرية على جيران زيد قدرها ١٠٠٠٠ ريال شهريا رغم ارادتهم . وبذلك يكون كسب زيد وعملائه البالغ ٥٠٠٠ ريال في الشهر (المنفعة الصافية) أقل من التكلفة التي فرضت على الجيران . وهذا يعني أن هذا النشاط قد ولد أثرا عكسيا على رفاهية المجتمع .



(أ) انتاج القمح ـ لا توجد نفقات خارجية

(ب) موقف سيارات ـ يضار الجيران

النفقات الخارجية والناتج المثالي External Costs and Ideal Output

تنشأ الاثار الخارجية عن قرارات المستهلكين أو المنتجين . فعندما تؤدي قرارات منتج ما الى فرض نفقات خارجية على آخرين فان نفقات المنشأة ، وهي تعكس النفقات

الخاصة فقط ، ليس مؤشرا صحيحا للتكاليف الاجتماعية الكلية Total Social Costs للانتاج .

ويبين الشكل (رقم ٢) اثر النفقات الخارجية على كل من السعر والانتاج المرغوب فيه اجتماعيا . دعنا نفترض وجود عدد كبير من المنشآت المنتجة للنحاس . وتقوم هذه المنشآت بتفريغ مخلفات انتاجها في الهواء دون تكلفة ، رغم أن هذا التلوث يدمر الناس ، والممتلكات والنباتات الواقعة في اتجاه الرياح المارة بهذه المخلفات . حينئذ فان التكاليف تلوث الهواء هي تكاليف خارجية بالنسبة لمنتجي النحاس . واذا سمح لهؤلاء المنتجين ان يمارسوا نشاطهم في حرية فسوف يضعف لديهم الدافع الى الأخذ بفنون انتاجية أو أدوات رقابة تقلل من التكاليف التي تبتلى بها الأطراف الأخرى . وهذه البدائل سوف تؤدي الى زيادة تكلفة انتاجهم الخاصة فحسب .

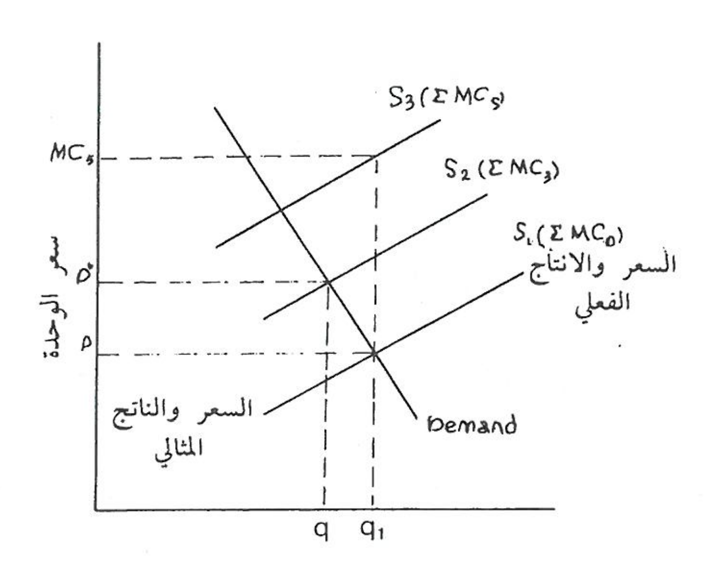
وحيث يمكن تفريغ المخلفات بحرية في الجو فان كل منتج يزيد انتاجه مادامت التكاليف الحدية الخاصة (MC_p) أقل من السعر . ويؤدي هذا الى منحني عرض السوق «S_1» ، المجموع الأفقي لمنحنيات التكلفة الحدية الخاصة لمنتجي النحاس . وعند مستوى طلب معين يتحدد السعر التوازني للنحاس عند «P_1» . ويعرض المنتجون «Q_1» من وحدات النحاس ومع ذلك ، فانه عندما يكون مستوى الانتاج «Q_1» تكون التكلفة الحدية الاجتماعية للنحاس «MC_s» ، وهي تزيد ، جوهريا عن كل من التكلفة الخاصة ، وتقويم المستهلك للنحاس (كما يعبر عنه ارتفاع منحني الطلب عند Q_1) . وهكذا ، فانه نتيجة للنفقات الخارجية فقد زيد الانتاج عن مستوى الكفاءة المثلى . فمن وجهة نظر الكفاءة فان سعر السوق ، الذي لا يعكس التكلفة الخارجية ، يكون شديد الانخفاض . وتنتج وحدات جديدة من النحاس حتى لو كانت قيمة الموارد (مقدره بالتكاليف الاجتماعية الحدية ، ومنحني العرض S_3) المطلوبة لانتاج هذه الوحدات تزيد عن تقدير المستهلك لقيمتها . ويكون تلوث الهواء منتجا ثانويا .

ومن ناحية أخرى ، اذا استخدم منتجو النحاس فنون انتاجية مختلفة و/ أو وسائل فعالة للرقابة على التلوث يتحقق لدينا منحني عرض «S_2» (شكل رقم ٢) . وحينئذ يتحقق الانتاج الأمثل Q^* عند السعر P^* . ولن يشتري العملاء إلا النحاس الذي يرغبون في دفع كل تكلفته بما فيها التكاليف المفروضة على الطرف الثالث . وحيث إن النفع الذي يحققه المستهلك من الوحدات الحدية للنحاس تساوي التكلفة الحدية التي يتحملها المجتمع لانتاج النحاس $(P^* = MC_s^*)$ يكون الانتاج كفءا من الناحية الاجتماعية .

شكل رقم (٢)

العرض ، والتأثير الخارجي ، والتكلفة الدنيا للانتاج

يكون منحني العرض (S_1) هو مجموع التكاليف الحدية الخاصة عندما لا يكون تلويث الهواء مكلف لمنتجي النحاس . وحيث يفرض التلوث تكاليف خارجية فان التكلفة الاجتماعية الحدية تكون عند المستوى «S_3» . ويكون الانتاج الفعلي « Q_1» والسعر« P_1» حتى لو كانت التكلفة الاجتماعية الحدية «MC_s» أعلى كثيرا . ويبين المنحني « S_2» موضع التكاليف الاجتماعية لو اعترف المنتجون بكل التكاليف الاجتماعية وأخذوا بوسائل انتاج ورقابة على التلوث لتدنيه النفقات الخاصة والنفقات الخارجية . ويتحقق الانتاج المثالي Q^* والسعر المثالي P^* لو أجبر المنتجون على تحمل تكلفة الموارد المستخدمة بالكامل بما فيها الاضرار الناشئة عن تلوث الهواء .



كمية النحاس (بالطن)

وعلى ذلك فانه عندما يؤدي نشاط منتج ما الى فرض نفقات خارجية على أطراف ثانوية فان هذا يعني أن تكاليفه الحدية تقدر بأقل من قيمتها الفعلية . وحينئذ ينتج كمية اكبر ويتقاضى ثمنا أقل قياسا بما يتحقق عند مستوى الكفاءة الاقتصادية المثلى .

النفقات الخارجية وحقوق الملكية External Costs and Property Rights

ان تعريف حقوق الملكية وتدعيمها ضرورة لعمل اقتصاد السوق بكفاءة . اذ تنشأ المشاكل المترتبة على المؤثرات الخارجية عن الفشل (أو عدم القدرة) في تعريف وتأكيد حقوق الملكية بدقة ووضوح . ذلك أن هذه الحقوق تساعد على تحديد كيفية استخدام الموارد ومن يسمح له بذلك . وتمنح حقوق الملكية الخاصة لاصحاب الموارد الحق الكامل لتنظيم والاستفادة من مواردهم مادامت أفعالهم لا تضر الآخرين . ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن حقوق الملكية الخاصة لا تتضمن حق استخدام الفرد لملكيته بصورة توقع الأذى بالآخرين . ذلك أن هذه الحقوق لا تعطي أصحاب الصخور ، مثلا ، حق القائها على السيارات .

وتوفر حقوق الملكية للأفراد كذلك الحماية القانونية ضد أفعال أطراف أخرى قد تدمر أو تسيء استخدام أو تسرق ممتلكاتهم . ومع ارتبياطها ، غالبا ، بأنانية الملاك ، فانه يمكن النظر الى حقوق الملكية كوسيلة تحمي الملاك (بمافيهم أصحاب الشركات) ضد أنانية الآخرين . على أنه اذا ما حصل الملاك على تعويض كاف فانهم يسمحون ، غالبا ، للآخرين باستخدام مابين أيديهم من أصول حتى لو أن قيمة هذه الأصول تتناقص باستمرار . فمنشآت تأجير السيارات ، مثلا ، تبيع للأفراد حق استخدام سياراتهم رغم الانخفاض في قيمة السيارة عند اعادة بيعها . كما تؤجر المساكن ، غالبا ، مع أن الاستخدام العادي يفرض على مالك المنزل تكلفة صيانته والمحافظة عليه . ومع ذلك ، فانه عندما تعرف حقوق الملكية بدقة ووضوح في هذه الحالات فان نظام السوق يجبر الأشخاص الذين يستخدمون الممتلكات على أن يأخذوا تكلفة أفعالهم كاملة في الحسبان .

ويزعم بعض الناس أن الملكية يجب أن تؤول الى المجتمع . وتعطي حقوق ملكية المجتمع communal property rights (وقد تسمى أحيانا حقوق الملكية العامة common property rights) لأي فرد الحق في استخدام مورد ما لا يستخدمه حاليا أي شخص آخر . فحقوق استخدام الطرق السريعة ، ومواقف السيارات في المدينة ، والأنهار ، والجو يمارسها المجتمع بفاعلية . واذا ما وجد مورد ما بقدر يزيد عما يرغب الناس في استخدامه فان حقوق الملكية العامة تعمل عند مستوى جيد من الكفاية . ومع ذلك تنشأ مشاكل عند وجود الملكية المشتركة لكل الناس للموارد النادرة فحيث لا تؤول حقوق الملكية التامة لاحد من الناس فان كل الأفراد (والمنشآت) يستخدمون الملكية العامة

بحرية الى أقصى حد يريدون . ومما لاشك فيه أن حقوق الملكية العامة تقود الى المبالغة في استخدام الموارد النادرة .

ان مشاكل تلوث الهواء والماء انما تنشأ من طبيعة حقوق ملكية تلك الموارد . ذلك أن الجو ، والأنهار ، والجداول المائية ، وكثير من البحيرات هي موارد مملوكة ، في الواقع ، ملكية عامة ، ومن ثم يكون لدى مستخدميها حافز ضعيف للمحافظة عليها أو لاستخدام وسائل انتاج ذات قدرة عالية على منع التلوث . ولا يخفى أن أي مستخدم لمواردنا من الماء والهواء يكون سفيها حين يتحمل اختياريا نفقات للسيطرة على التلوث وخفض مسبباته التي يلقى بها منتج ما في الهواء (أو الماء) . ولن يتأثر المستوى العام للتلوث ، عمليا ، بأفعال منتج واحد . ولكن عندما يفشل كل المنتجين في ادراك كيف تؤثر أفعالهم على نوعية الهواء والماء تكون النتيجة مبالغة في استخدام الموارد ، وزيادة كبيرة في التلوث ، وعدم كفاءة اقتصادية .

ان خصائص بعض السلع تجعل اقامة حقوق الملكية بشكل يضمن أن يتحمل القطاع الخاص كل التكلفة أو أن يجني كل المنافع من نشاط ما مسألة عالية التكلفة أو شبه مستحيلة . وليس ثمة ريب أن الملكية التامة ـ أي المقصورة على شخص معين ـ يمكن أن تتحقق بالنسبة لسلع مثل التفاح ، والكرنب ، والسيارات ، وتذاكر الطائرات ، ولكن كيف يمكن لشخص ما أن يحدد حقوق ملكية الحيتان التي تسافر آلاف الأميال كل عام ؟ وبالمثل من يملك بئرا من النفط تمتد تحت أملاك المئات من أصحاب الأراضي ؟ وليس يخفى أنه في غياب تحديد دقيق لحقوق الملكية تنشأ تكاليف خارجية spillover costs ومبالغة في استخدام الموارد لا يمكن تجنبها . فبعض حيتان معينة على وشك الانقراض لأنه لا يوجد لدى فرد واحد (أو مجموعة صغيرة) دافع لخفض الصيد الحالي لذلك يكون الصيد في المستقبل أكبر . ذلك أن كل شخص يحاول أن يصيد كل ما يمكنه الآن ، إذ يسود الاعتقاد بأنه إذا امتنع الشخص الأول (أو المجموعة) عن الصيد فسوف يقوم آخرون بصيد هذه الحيتان . وينطبق نفس المبدأ بالنسبة لبئر النفط . ففي غياب القواعد التنظيمية فان كل عامل في هذه البئر يكون لديه الدافع لسحب الزيت بأسرع ما يمكن ، لكن عندما يفعل كل العمال نفس الشيء فان هذه البئر العامة تنضب بسرعة شديدة .

المنافع الخارجية والفرص المفتقدة External Benefits and Missed Opportunities

ليست الآثار الخارجية ضارة دائما . ففي بعض الأحيان تولد أعمال فرد ما (أو

منشأة) منافع خارجية spillover benefits ، أي مكاسب تؤول الى أطراف ثانوية غير مشاركة (ولا تدفع) في هذه الأعمال . وعندما تنشأ هذه المنافع فان المكاسب الشخصية للأطراف القائمة بالعمل consenting parties تؤدي الى تقدير الكسب الاجتماعي الكلي بما فيه كسب الأطراف الثانوية ، بأقل من مستواه الفعلي . وحينئذ قد لا تمارس أنشطة تولد منافع اجتماعية أكبر من التكاليف ، بسبب عدم قدرة أي منتج فرد على أن يستحوذ على كل المكاسب . وعلى هذا فانه اذا أخذنا المنافع الشخصية الصافية فحسب في الاعتبار فان صانعي القرارات سوف يتركون منافع اجتماعية محتملة دون تحقيق .

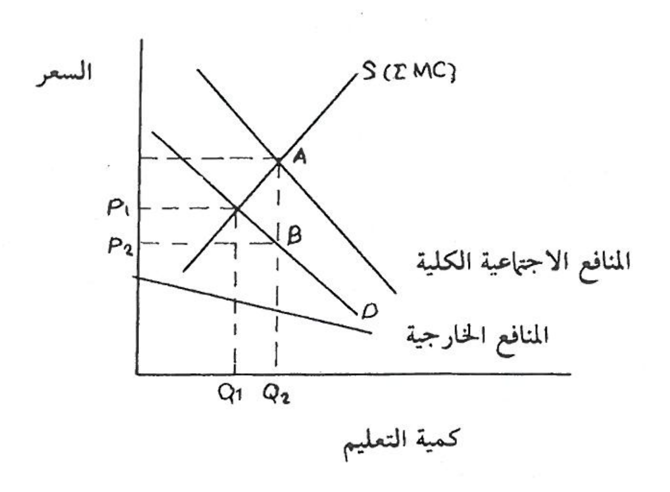
وكما هو الحال بالنسبة للنفقات الخارجية ، تحدث المنافع الخارجية عندما تكون حقوق الملكية غير محددة أو غير مؤكدة . وبسبب ذلك يكون حبس هذه المنافع عن الأطراف الثانوية واحتفاظ الفرد بها لنفسه في ذات الوقت مسألة عالية التكلفة ـ أو مستحيلة . فمنتج الفيلم السينمائي له حقوق على هذا الفيلم ويمكنه أن يحصل رسما من أي شخص يراه أو يستأجره وعلى العكس من ذلك ، فان أي شخص يصنع منظرا طبيعيا جماليا يمكن رؤيته من الشارع لا يمكنه أن يحصل رسما مقابل المتعة التي يسعد بها الآخرون من رؤيته . وهذا يعني أن بعض المنافع الناشئة عن جهود صانع هذا المنظر تؤول إلى أطراف ثانوية لا تساعد على تغطية نفقته .

ولكن لماذا نزعج اذا ما حقق آخرون نفعا من وراء افعالنا ؟ ان أغلبنا ليس كذلك ـ رغم أنه من الممكن ، مثلا ، ان يقوم كثير من الناس بالمحافظة على ممتلكاتهم لو أن أولئك الذين حصلوا على منافع منها شاركوا في التكلفة . ويمكن القول بشكل عام ، أن المنافع الخارجية تصبح ذات أهمية فقط عندما يجبرنا عجزنا عن انتزاع تلك المكاسب المحتملة ، على أن نضحي بنشاط مفيد اجتماعيا . ويوضح شكل (رقم ٣) هذه النقطة . فالتعليم يزيد من انتاجية الطلاب حيث يعدهم للحصول على ايرادات أعلى في المستقبل . وفضلا عن ذلك ، فان بعض أنواع التعليم الأقل تخفض تكلفة الرفاهية في المستقبل ، وتزيد من مستوى ذكاء ووعي العامة وقد تخفض معدل الجريمة . وعلى هذا فان بعض منافع التعليم وخاصة التعليم الأولى والثانوي ، تخص المواطنين ككل . ومع ذلك فان منحني طلب السوق الخاص يقدر المنافع الاجتماعية ، الكلية للتعليم بأقل من مستواها الفعلي . ففي غياب التدخل الحكومي ، كما هو مبين في شكل رقم ٣ ، تتولد وحدات من التعليم قدرها Q_I من خلال قوى السوق . ومع ذلك ، فانه عندما تضاف منافع خارجية قدرها MB الى المنافع الخاصة فان الكسب الاجتماعي من الوحدات التعليمية الاضافية يزيد عن التكلفة حتى يتحقق المستوى Qs من الناتج . وعلى هذا فان الرفاهية

الاجتماعية تتحسن لو زيد الناتج اكثر من Q_1 وحتى Qs ، ولكن حيث لا يستطيع مستهلكو خدمة التعليم الحصول على هذه المكاسب الخارجية فانهم يفشلون في شراء وحدات اكثر من Q_1 . وهذا يعني أن انتاج السوق الحرة صغير جدا . ويتطلب تحقيق المستوى الأمثل للانتاج Qs تقديم اعانة .

شكل رقم (٣) اضافة المنافع الخارجية

يقدر منحني الطلب D ، الذي يشير فقط الى المنافع الخاصة ، المنافع الاجتماعية للتعليم بأقل من مستواها الفعلي . وعند نقطة Q_1 تزيد المنفعة الاجتماعية للوحدة الاضافية من التعليم عن التكلفة . وفي الحالة المثالية لابد أن يزيد الانتاج الى Qs حيث تتساوى المنفعة الاجتماعية للوحدة الحدية من التعليم مع التكلفة ويتطلب تحقيق هذا المستوى تقديم اعانة عامة قدرها AB لكل وحدة من التعليم .



وعلى ذلك فان وجود المنافع الخارجية يجعل منحنى طلب السوق يقدر المنافع الاجتماعية الناشئة من تبني نشاط مفيد بأقل من مستواه الفعلي وهكذا لا تتحقق منافع اجتماعية محتملة بسبب عدم قدره صانع قرار وحيد ان يحصل على المكاسب كاملة ، اذ ينظر اليها كشيء « مفقود » عندما توهب لاطراف ثانوية لا تدفع ثمنا لها . وعلى هذا

يفتقد صانعو القرار الدافـع لتبنـي نشـاط الى الحـد الـذي يحقـق المكاسـب الاجتماعية المحتملة .

استجابات القطاع العام للمؤثرات الخارجية

Public Sector Responses to Extemalities

ماذا يمكن للحكومة أن تفعل لتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد عندمـا توجـد الاثار الخارجية ؟ قد تكون حقوق الملكية الخاصة محددة بوضوح ومؤكدة بشدة . ففي الولايات المتحدة ، مثلا ، ادى منح حقوق ملكية حظائر تربية الماشية والمنازل وما حولها من ارض ، الى تحسن كبير في كفاءة استخدام الارض في الغرب القديم خلال القرن التاسع عشر . وحديثا ، أدى تأكيد حقوق ملكية أماكن تربية المحار في خليج Chesapeak الى تحسين الكفاءة في تربية المحار في المنطقة . ومع ذلك ، يصعب في كثير من الأوقات أن نضع حدودا لموارد ما وأن نحدد من يملك واي جزء يملك . وهذه هي الحالة بوضوح بالنسبة لحقوق ملكية الهواء والماء . فحقوق ملكية الهواء تتداخل وتتشابك دائما . ذلك أن اصحاب الملكية لا يمكنهم الذهاب الى المحكمة لتأكيد حقوقهم في تنظيف الهواء أو الحصول على تعويض بسبب سوء استخدام الهواء النقي الا اذا تمكنوا من بيان ثلاثة أشياء في المحكمة : «أ» درجة الدمار التي سببها التلوث «ب» حقيقة أن الملوث محل الحديث قد سبب فعلا هذا الدمار « ج » تحديد الطرف الذي أدى انطلاقة الى احداث هذا الدمار . وليس يخفى أن اثبات ذلك لدى المحكمة مسألة يصعب على اصحاب الملكية اثباتها فضلا عن أنها عالية التكلفة .

وعندما لا يمكن عمليا (أو يكون مستحيلا) اقامة وتأكيد حقوق الملكية كما هو الحال بالنسبة لمواردنا من الهواء ، فانه لا بد من استراتيجية بديلة . على أن هناك سبيلين عامين يمكن أن تسلـكهما الحكومـة . أولهما ، هو أن تقـوم هيئـة حكومية بادارة المورد وتحصل رسما من مستخدميه . أما ثانيهما ، فهو أن تقوم هيئة تنظيمية بوضع مستوى أعلى للتلوث وتطلب من كل المنشآت أن تلتزم بهذا المستوى على الأقل . وسوف ندرس كلا من هذين البديلين فيما يلي .

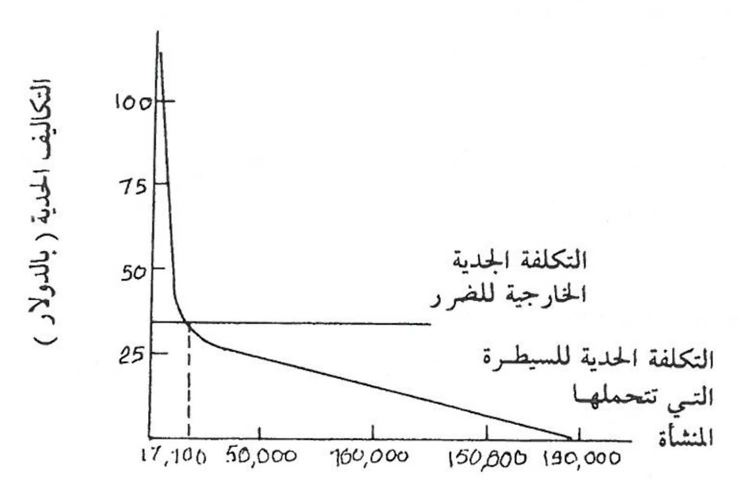
منهج فرض ضريبة على التلوث The pollution Tax Approach

يفضل الاقتصاديون ، بشكل عام ، فرض ثمن للاستخدام والذي سوف نشير

اليه بـ « ضريبة التلوث » . ويستخدم الشكل (رقم ٤) البيانات الفعلية لفرن لصهر النحاس ليشرح اقتصاديات هذا المنهج . وتتحمل منشأة انتاج النحاس أدنى تكاليف للانتاج عندما لا تنفق شيئا في سبيل السيطرة على التلوث والتحكم فيه . ويعكس منحنى التكلفة الحدية للسيطرة على التلوث الوفر في التكلفة (تكاليف السيطرة التي تتجنبها المنشأة) التي تؤول الى المنشأة عندما ينشأ تلوث عن نشاطها . أما منحنى التكلفة الحدية

شكل رقم (٤)
فرض ضريبة على ما يقذفه من مواد التلوث

يبين منحنى التكلفة الحدية للسيطرة على التلوث إن المنشأة ، عندما لا تتحمل تكلفة الضرر ، سوف تقذف ٠٠٠ ١٩ طن سنوياً بينما لا تدفع شيئاً كتكلفة للتحكم في التلوث ، ولكن لو فرضت عليها ضريبة حسب الضرر الحدي الذي يبلغ (٣٢,٥ دولار للطن) ، فسوف تخفض اختياريا ما تقذف من مادة التلوث الى ١٠٠ ١٧ طن سنويا وهو المستوى الكفء عملياً ، ذلك ان فرض سيطرة بعد هذا الحد سوف يكون أكثر من المنفعة الاجتماعية التي تتولد [١] .



ثاني اكسيد الكبريت ينفث في الهواء طن في السنة)

للضرر فيبين التكلفة (٥ر٣٢ دولار لكل طن) المفروضة على أطراف تقع في اتجاه الرياح المارة بفرن الصهر . وفي غياب فرض أية ضريبة أو أية قيود قانونية فان هذا المصهر سوف ينفث ٠٠٠ ١٩ طن من ثاني أكسيد الكبريت في الهواء سنويا مسببا بذلك ضررا قيمته ٦,٢ مليون دولار ، ويؤدي فرض ضريبة قدرها ٣٢,٥ دولار لكل طن ينفث في الهواء الى دفع المنشأة الى خفض الكمية التي تدفع بها في الهواء الى ١٠٠ ١٧ طن سنويا وبذلك ينخفض ضرر التلوث من ٢ر٦ مليون دولار الى نحو ٠,٦ مليون دولار في السنة . وتقدر تكلفة السيطرة على التلوث لخفض مادة التلوث الى هذا المستوى بنحو ٢,٩ مليون دولار كل سنة . وبذلك تنخفض التكاليف الاجتماعية الكلية كل سنة من ٦,٢ مليون دولار (يتحملها كلها هؤلاء الذين يواجهون ضرر التلوث) الى ٣,٥ مليون دولار (جملة تكاليف الضرر الناتج عن التلوث والسيطرة عليه . وتقوم المنشأة وعملائها بدفعها كاملة

ولكن كيف يمكن قياس تكاليف التلوث ـ ما يسبب من ضرر ـ والمنافع الناشئة عن السيطرة عليه ؟ ونجيب على ذلك بان أي استراتيجية للسيطرة على التلوث تتطلب من هيئة الرقابة أن تعد تقديرات للضرر الناشيء عن المستويات المختلفة لمواد التلوث التي تقذف في الهواء . وهذه الهيئة لا بد أن تكون قادرة على مقارنة المنافع المكتسبة من خلال التحكم في هذه المستويات . ومن أسف أن الضرر الذي يصيب اطرافا ثانوية ليس من السهل قياسه . فهو يختلف فيما بين المناطق . ذلك أن قذف وحدات اضافية من ثاني اكسيد الكبريت في البيئة في مدينة ما سوف يسبب ضررا يختلف عن الضرر الناشيء عن نفس الكمية اذا القى بها في مدينة اخرى . لذلك فان الكفاءة الاقتصادية تتطلب أن يرتبط سعر ضريبة التلوث مباشرة بسكان المنطقة . وعلى هذا فإن المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى تتحمل ضرائب تلوث أعلى ، الأمر الذي يشجع المنشات التي تسبب مستوى عاليا للتلوث على أن تتوطن في مناطق اخرى حيث يقع الضرر على عدد أقل من السكان .

ويدعم اسلوب فرض ضريبة على التلوث ، نظريا على الاقل ، التخصيص الكفء للموارد . اذ يمكن في نطاقها توفير دوافع اقتصادية بطريقة مرغوب فيها الى حد كبير . أولا ، سوف تؤدي ضريبة التلوث الى زيادة تكلفة انتاج السلع التي تسبب تلوثا كثيفا ، مما يؤدي الى خفض انتاج هذه الصناعات . واذا ما فرضت الضريبة على نحو صحيح فسوف تتحقق شروط السعر والانتاج الامثل التي يبينها شكل (رقم ٢) تقريبا . وسوف تستخدم الايرادات الناشئة عن هذه الضريبة لتعويض الاطراف الثانوية

التي أصابها الضرر المتولد عن مواد التلوث أو في تمويل عدد كبير من المشروعات بما فيها البحوث التطبيقية على وسائل بديلة لتحسين نوعية الهواء ثانيا ، توفر ضريبة التلوث للمنشآت حوافز اقتصادية لاستخدام وسائل للانتاج (وللتقنية) تسبب مستوى أقل من التلوث . وما دامت تكلفة التحكم في عوامل التلوث أقل من دفع الضريبة على التلوث فسوف تختار المنشأة القيام بعملية التحكم في مستوى التلوث . ثالثا ، لما كانت المنشآت قادرة على خفض التزاماتها الضريبية من خلال التحكم في مستوى التلوث فسوف تنشأ سوق جديدة لادوات التحكم في كمية التلوث . وسوف يجد المنظمون حافزا لايجاد أدوات رخيصة للتحكم يبيعونها للمنشآت التي يكون لديها دافع قوي لخفض مستوى مواد التلوث . وعلينا أن ندرك ان قياس مستويات كمية مواد التلوث أيسر من قياس الضرر الناشيء عن هذه المواد .

وفي ظل تقديرات معينة لتكلفة الضرر والتحكم في التلوث التي يشير اليها شكل (رقم ٤ : هل يكون هناك معنى لاتباع سلطات التنظيم ان تتبع سياسة تزيل تماما مواد التلوث التي يقذف بها في الهواء ؟ ومن الواضح أن الاجابة بالنفي . فعند مستويات تلوث اقل من ١٠٠ ١٧ طن في السنة تزيد التكاليف الحدية للسيطرة على التلوث عن المنافع الحدية لهذه السيطرة وفي حالات مماثلة لتلك التي يعرضها الشكل (رقم ٤) فانه يمكن عمل تحسين ملموس بتكلفة معتدلة . ومع ذلك فانه عند نقطة ما سوف يكون اجراء تحسينات أخرى ذا تكلفة عالية الى حد بعيد .

ان تنقية البيئة تشبه عصر الماء من منشفة مبللة ففي البداية يمكن عصر كمية غزيرة من الماء من هذه المنشفة بجهد ضئيل جدا ، ولكن المشقة تتزايد مع استمرار عملية العصر . وهكذا الحال بالنسبة للبيئة . فعند نقطة ما يكون النفع الناشيء عن بيئة أنقى أقل من تكلفته .

وليس ثمة ريب أن الناس يريدون هواء وماء نقيا ، وحيث أنهم يريدون أشياء أخرى كذلك فسوف يسأل من تعهد اليهم هيئة الرقابة بعملية التحكم في التلوث أنفسهم ، سؤالين اساسيين : كم من السلع والخدمات الاخرى نرغب في التضحية به لنخوض المعركة ضد التلوث ؟ وكم يحب الجمهور أن ننفق ، من جيوبه ، لنتحرر أكثر من مشكلة التلوث ؟ وحيث نريد جميعا أن نحصل على أقصى نفع من الانفاق على عملية التحكم في التلوث ، فانه من الاهمية بمكان أن نجيب على هذين السؤالين بدقة وعناية بصرف النظر عن استراتيجية التحكم في التلوث .

منهج الحد الأقصى المسموح به لكمية التلوث

The Maximum Emission Standard Approach

فرغم مايراه الاقتصاديون من أن منهج ضريبة التلوث ذو كفاءة عالية فإن حدا أقصى لكمية التلوث يفرض في عالم الواقع . وفي هذه الحالة تجبر هيئة التنظيم كل المنتجين على خفض ما يقذفون به في البيئة من مواد التلوث إلى مستوى محدد . وعلى المنتجين غير القادرين على الالتزام بهذا المستوى أن ينهي عملية الانتاج .

والمشكلة التي تواجه هذا الأسلوب هي أن نفقات إزالة كمية التلوث تختلف كثيرا ، بشكل عام ، بين المنشآت . وحيث أن هذا الأسلوب يفشل في معالجة التفاوت في تكاليف التحكم في التلوث فيما بين المنشآت فهو غير كفء بشكل عام حيث يؤدي إلى سيطرة أقل على التلوث لكل دولار قياسا باستراتيجية فرض ضريبة على التلوث . ويعتبر كثير من الاقتصاديين منهج الحد الأقصى المسموح به للتلوث واسع النطاق وغير محدد عند استخدامه لتحقيق حد أدنى لتكلفة السيطرة على التلوث أو تخفيضه .

ويبين شكل (رقم ٥) سبب عدم كفاءة منهج الحد الأقصى المسموح به لكمية التلوث كوسيلة لتخفيض مستواه . وقد عرضت في الجدول تكلفة افتراضية للتحكم في التلوث لثلاثة منتجين مختلفين . وفي غياب التنظيم يقوم كل منتج بالقاء ٦ وحدات من مواد التلوث في الهواء حتى يكون الاجمالي ١٨ وحدة . ولنفرض أن هيئة التنظيم تريد أن تخفض الكمية الاجمالية للتلوث إلى ٦ وحدات ، أي ثلث المستوى الحالي . ويمكن تحقيق ذلك بمطالبة كل منشأة أن تحقق حداً أقصى لكمية التلوث قدره ٢ وحدة . وعلى ذلك فإن كل منتج يخفض كمية التلوث بأربع وحدات . ومع ذلك ، فإن تكلفة تحقيق هذا المستوى تختلف ، جوهريا ، بين المنشآت . فسوف يتحمل المنتج «A» ٥٠٠ دولار ، والمنتج «B» ٧٠٠ دولار ، والمنتج «C» ١٠٠٠٠ دولار . فإذا اتبعت هذه الوسيلة فإن المجتمع سوف يتحمل ١١٢٠٠ دولار كتكلفة تحكم في التلوث لتحقيق حد أقصى للتلوث وهو ٢ وحدة .

ويمكن لهيئة التنظيم أن تفرض بدلا من ذلك ضريبة تلوث قيمتها ٣٥٠ دولار للوحدة وتزيد نفس كمية التلوث . وفي مواجهة فرض الضريبة يمكن للمنتج «A» أن يخفض كمية التلوث بمقدار ٦ وحدات بتكلفة تحكم قدرها ١٠٥٠ دولار . كما أن المنتج «B» يخفض كمية التلوث بمقدار ٦ وحدات بتكلفة قدرها ١٣٥٠ دولار . أما المنتج «C» فإن تكلفة تخفيضه لكمية التلوث عالية لذلك فإنه سوف يختار أن يدفع الضريبة البالغة

٣٥٠ دولار للوحدة ويلقى ٦ وحدات تلوث في الهواء . وفي ظل استراتيجية ضريبة التلوث تقدر تكلفة إزالة ١٢ وحدة تلوث بمبلغ ٢٤٠٠ دولار فقط أي نحو ٢٠٪ من قيمة التكلفة التي تدفع لازالة نفس كمية التلوث في ظل استراتيجية الحد الأقصى للتلوث .

وحيث أن كل منشأة تشارك في هذا التلوث تختلف تكلفة السيطرة على التلوث لديها عن غيرها من المنشآت فإن استراتيجية فرض ضريبة على التلوث سوف تؤدي إلى أقصى سيطرة على التلوث بالنسبة لكل دولار وتتحقق هذه النتيجة لأن فرض الضريبة يحث كل منشأة قادرة على خفض ما تنفثه في الهواء من مواد التلوث بتكلفة أقل أن تفعل ذلك تجنبا لدفع الضريبة ، كما أن الضريبة سوف تسمح للمنشآت الأخرى التي تواجه تكلفة عالية لازالة التلوث بأن تعوض المجتمع (تدفع الضريبة) وتلقي بمواد التلوث في الهواء . على أن البعض يعارض استراتيجية فرض ضريبة التلوث حيث يعتقدون أنها تعطي للمنتجين ترخيصا بممارسة عملية التلوث وقد يكون هذا صحيحا . ذلك أن بعض المنشآت تجد أن دفع الضريبة أرخص من تحمل تكاليف التحكم في كمية التلوث التي يأتون بها . ومع ذلك فإن المنشآت ذات التكلفة الأقل للتحكم في التلوث سوف تقبل استخدام تقنية السيطرة على عملية التلوث . فإذا كانت الضريبة تعكس التكلفة الحدية للتلوث فإن الأضرار المتبقية سوف تفرض على المجتمع تكلفة أقل من تكلفة السيطرة على التلوث .

ولقد قدر رئيس المجلس الاستشاري لنوعية البيئة في الولايات المتحدة في تقريره سنة ١٩٧٦ أن المنشآت (ومستهلكي منتجاتها بشكل غير مباشر) سوف تنفق ٢٥٠ بليون دولار فيما بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٤ لمواجهة الالتزامات التي تفرضها القوانين الاتحادية الاساسية الخاصة بالبيئة . وهذه القوانين تعكس منهج الحد الأقصى للتلوث المسموح به . فهي لا تستخدم استراتيجية ضريبة التلوث . فكم يبلغ الفرق لو حلت استراتيجية الضريبة محل منهج الحد الأقصى للتلوث ؟ لقد قدر «Charls Schultz» و«Allen Kneese» إن ضريبة التلوث يمكن أن توفر للمجتمع مابين ٤٠٪ الى ٩٠٪ من تكاليف السيطرة على التلوث[1] . ويبلغ هذا الوفر ، خلال عشر سنوات ، من ١٠٠ بليون دولار إلى ٢٢٥ بليون دولار . وهو وفر يستحق أن يؤخذ في الحسبان دون ريب .

(1) Allen Kneese and charls Schultze pollution, prices and public policy (Washington, D.C. Brookings Institute, 1975.

شكل رقم (٥)

التحكم في التلوث ـ الضريبة على التلوث مقابل
منهج وضع حد أقصى لكمية التلوث

دعنا ندرس ثلاث منشآت تنفث كل منها ٦ وحدات من مادة التلوث . فإذا فرض حد أقصى قدره ٢ وحدة تلوث لكل منتج فسوف يتحمل المنتج «A» تكلفة قدرها ٥٠٠ دولار ويتحمل «B» ٧٠٠ دولار ، ويتحمل «C» ١٠٠٠٠ دولار ليحقق هذا المستوى . وتبلغ تكلفة إزالة ١٢ وحدة تلوث بهذا الأسلوب ١١٢٠٠ دولار . أما إذا فرضت ضريبة تلوث قيمتها ٣٥٠ دولار للوحدة كأسلوب بديل ، فإن هذا سوف يحث المنتجين على إزالة نفس الكمية من التلوث (١٢ وحدة) بتكلفة اجتماعية ٢٤٠٠ دولار فقط .

	الوحدات التي يقذف بها في غياب التنظيم		
	المنتج A	المنتج B	المنتج C
	= ٦	= ٦	= ٦
تكلفة ازالة الوحدة الأولى	٥٠ دولار	١٠٠ دولار	١٠٠٠ دولار
تكلفة ازالة الوحدة الثانية	١٠٠	١٥٠	٢٠٠٠
تكلفة ازالة الوحدة الثالثة	١٥٠	٢٠٠	٣٠٠٠
تكلفة ازالة الوحدة الرابعة	٢٠٠	٢٥٠	٤٠٠٠
تكلفة ازالة الوحدة الخامسة	٢٥٠	٣٠٠	٥٠٠٠
تكلفة ازالة الوحدة السادسة	٣٠٠	٣٥٠	٦٠٠٠

التكلفة الاجمالية لازالة ١٢ وحدة تلوث عندما
(أ) يفرض حد اقصى لكمية التلوث ٥٠٠+ ٧٠٠+ ١٠٠٠٠= ١١٢٠٠ دولار
(ب) تفرض ضريبة تلوث ٣٥٠ دولار ١٠٥٠+١٣٥٠+ ٠ = ٢٤٠٠ دولار

هل يجب على الحكومة أن تحاول التحكم في المؤثرات الخارجية دائما ؟

Should the Government Always Try to Control Externalities

عندما يوجد مؤثر خارجي فإنه لا يمكن تحقيق الكفاءة المثلى في تخصيص الموارد . ومع ذلك لا يعني هذا أن الحكومة قادرة باستمرار على تحسين الموقف وجعل الاقتصاد أشد قربا إلى المستوى الأمثل لتخصيص هذه الموارد . وينبغي أن يرسخ في وجدان كل من يقوم استجابة القطاع العام للمؤثرات الخارجية النقاط الثلاثة التالية :

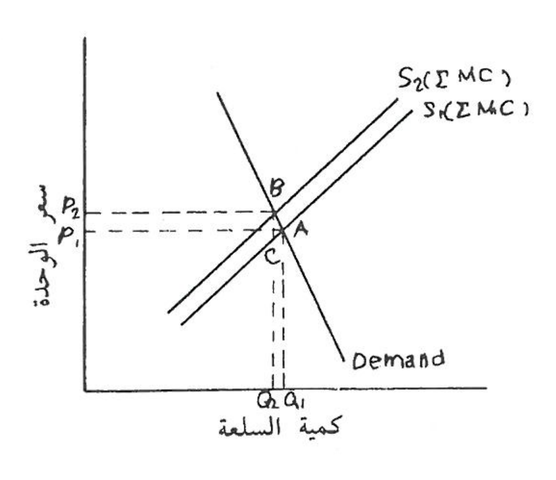
(١) قد يكون عدم الكفاءة الاقتصادية الناشئة عن المؤثرات الخارجية صغيرا . وعلى ذلك ، فإنه في ظل تكلفة معينة لعمل القطاع العام فإن الكسب الصافي من عملية التدخل يكون بعيد الاحتمال . ذلك أن سلوك بعض الأفراد يؤثر ، غالبا ، على رفاهية آخرين . فطول الشعر ، واختيار الملابس ، والعناية بالصحة الشخصية لدى بعض الناس قد تؤثر في رفاهية أطراف ثانوية . فهل لابد أن تنشأ هيئة للاهتمام بالمظهر والرعاية الصحية لتتعامل مع المؤثرات الخارجية في هذه المجالات ؟ سوف يجيب مؤيدو الحرية الشخصية بالنفي بقوة . ومن وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية فإن رأيهم صحيح . وذلك لأن آثار المؤثرات الخارجية في هذه المجالات وما شابهها صغيرة . وعلى ذلك فإن سوء التخصيص الناشىء لا يتسم بالأهمية عادة . ويورد شكل رقم ٦ ما يؤيد ذلك بيانيا . ففي هذه الحالة ، لو سجلت بالكامل النفقة المفروضة على الأطراف الثانوية فسوف ينشأ منحني العرض S_2 وتتطلب شروط تحقيق الكفاءة المثلى أن يتم انتاج الكمية Q_2 وبيعها بسعر P_2 . وحيث أن صانعي القرارات في القطاع الخاص لا يدرسون التكلفة الاقتصادية التي تفرضها أفعالهم على الآخرين فسوف ينشأ انتاج أكبر Q_1 وسعر أدنى P_1 من عملية التخصيص التي تتم من خلال السوق . ورغم ذلك فإن الفارق صغير . والواقع أن المثلث الصغير«ABC» يمثل الخسارة الناشئة عن عدم الكفاءة التي تخلقها التكلفة الخارجية

وليس يخفى أن تدخل الحكومة يؤدي إلى استخدام موارد نادرة إذ لا مناص من اقامة هيئة للتنظيم . وليس ثمة ريب أن تسجل الدعاوي والاجراءات المضادة لها . وهذه الأعمال تتطلب استخدام موارد قانونية نادرة . على أن أغلب صانعي القرار في القطاع العام يفتقدون المعلومات الضرورية لتحديد أي الأنشطة يجب أن تخضع للضريبة وأيها يجب دعمه وتقديم العون له . وليس ثمة ريب أن مثل هذه المشاكل الادارية تخفض بشدة جاذبية العمل العام . وعندما تكون الآثار الخارجية صغيرة فقد تكون تكلفة التدخل الحكومي اكبر من الخسارة الناشئة عن عدم كفاءة السوق بالنسبة للمثالية المفترضة . ومن وجهة نظر الكفاءة الشاملة في ظل هذه الظروف فإن الأسلوب الأفضل هو عدم فعل شيء ما .

(٢) يجد السوق غالبا وسائل فعالة للتعامل مع الآثار الخارجية . ذلك أن وجود الآثار الخارجية يعني وجود احتمال لكسب . فاذا كانت الآثار الخارجية قوية فان المشاركين في السوق يجدون الدافع لتنظيم النشاط الاقتصادي بأسلوب يمكنهم من تحقيق هذا الكسب

شكل رقم (٦) آثار خارجية ضئيلة جداً

تفرز الآثار الخارجية أحياناً أثرا صغيراً على سعر وانتاج سلعة ما . ويبين هذا الشكل وجود التكلفة الخارجية ويبين منه أن الإنتاج أعلى قليلاً والأسعار أدنى قليلاً على الوضع الأمثل ، ولكن الخسارة الناشئة عن عدم الكفاءة بسبب الآثار الخارجية تتمثل في المثلث الصغير« ABC » فقط . وفي نطاق تكاليف معينة لعملية اتخاذ القرار العام لن يؤدي التدخل الحكومي إلى تحقيق كسب صافي في مثل هذه الظروف .



المحتمل . وإذا كان عدد من تأثر بالمؤثرات الخارجية صغير فقد يمكنهم تحقيق مساومة جماعية تؤدي بشكل جزئي على الأقل الى مواجهة وعلاج عدم الكفاء والخسارة المتولدة عن المؤثر الخارجي . فبعض المنظمين قد ابتكر نظما تدل على حذق وبراعة في تحقيق منافع كانت خارجية للاطراف الخاصة سابقا . فنمو الاسكان الشعبي ، مثلا ، يؤدي الى استقطاب المنافع التي تنشأ عند إقامة المساكن قرب نادي أو ملعب جولف و/ أو موقف عام للسيارات . ففي هذه الحالات يمكن اجبار اطراف ثانوية ، لا تدفع ثمنا للمنافع التي تعود عليها ، على دفع ثمن ما يعود عليها من نفع من الأشجار والحدائق ، والحشائش المشذبة. . الخ فإذا كان المستهلكون راغبين في دفع قيمة هذه المتع ، وهم كذلك غالبا ، فسوف يتمكن من يقدسون هذه الخدمات من استقطاب منافع في شكل

أسعار أعلى عند بيع قطع الأرض المحيطة بالمكان [٢] . وعلى هذا فان قوى السوق تبتكر أحيانا اجراءات ذات فاعلية في مواجهة الاثار الخارجية .

(٣) قد يؤدي العمل الحكومي أيضا الى فرض تكلفة خارجية على أطراف ثانوية . ولقد ذكرنا ، حالا ، أن التدخل الحكومي لتصحيح عدم الكفاءة الناتج عن المؤثرات الخارجية له تكلفة عالية . وغالبا ما تزيد نفقات التدخل الحكومي عن المنافع الناشئة عنه . وعلى ذلك ، لابد من رفض هذا التدخل من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية . وفضلا عن ذلك يجب أن نعترف بأن العمل الديمقراطي للقطاع العام ينتهي الى فرض نوع من الآثار الخارجية ـ اذ تفرض الأغلبية تكلفة خارجية على الأقلية ، التي تعارض هذا العمل . ومثلما يمارس الفرد نشاطا ما الى مدى أوسع عندما يتحمل آخرون بعض نفقاته ، فان الأغلبية قد تمارس أيضا عملا ما الى أبعد من النقطة المثلى للكفاءة . وقد تكون المكاسب التي تحصل عليها الأغلبية أقل من النفقات التي تفرض على الأقلية . لذلك ، فرغم أن الحكومة تستطيع أن تتخذ اجراءات تصحيحية ، فقد تأتي الأغلبية الديمقراطية بعمل اقتصادي يعوق الانتاج ، اذا لم تؤخذ في الاعتبار النفقات الخارجية التي تتحملها الأقلية على الوجه الأكمل .

فشل السوق : السلع العامة Market Failure: Public Goods

تشكل السلع العامة الحالة الطرفية الأخرى لانتاج السلع ، ويؤدي استهلاكها الى توليد مزايا خارجية لاطراف ثانوية . ووفقا للصياغة الاساسية «لبول سامولسون» هناك سمتين متميزتين للسلع العامة . أولها ، ان امكانية حصول فرد ما على سلعة عامة يجعلها متاحة بنفس الدرجة لكل الناس الآخرين . فالسلع العامة لابد أن تستهلك

(٢) دعنا نأخذ مثلا ، يوضح ذلك . فيعد انشاء «عالم ديزني Disney World » في مدينة فلوريدا حالةممتعة تمكن فيها ذكاء المنظم من استقطاب المنافع الخارجية الى حد بعيد . فعندما أقام Walt Disney مدينة ملاهي Disney Land في كاليفورنيا ارتفعت القيمة السوقية للأراضي المحيطة بها مباشرة بشدة بفعل الزيادة في الطلب على الخدمات (الطعام ، الاقامة ، الجازولين . . الخ) . ولما كانت الأراضي في المنطقة يملكها ناس آخرون فان من أقاموا مدينة الملاهي لم يتمكنوا من استقطاب تلك المنافع الخارجية . ومع ذلك فإنه عندما أقيم «عالم ديزني Disney World »قرب أولندو ، فلوريدا اشترى الملاك قطعا كثيرة من الأرض تزيد عن المساحة اللازمة لاقامة الملاهي . وكما كان الحال مع «مدينة ملاهي Disneyland في كاليفورنيا ، أدى «عالم ديزني» الى ارتفاع قيمة الأراضي في المنطقة المجاورة له مباشرة بشدة . ومع ذلك ، فان شراء أصحاب «عالم ديزني» في البداية مساحة كبيرة من الأرض قرب منطقة الملاهي ، منطقة الجذب ، فقد تمكنوا من استقطاب المنافع الخارجية من خلال بيع القطع الأولى لاقامة فنادق ، ومطاعم ، ومنشآت أخرى تفضل أن تكون قرب موقع الملاهي .

جماعيا . وثانيهما ، أنه يستحيل ، بسبب هذا الاستهلاك الجماعي ، أن يستثنى من لا يدفعون ثمنا لاستهلاك هذه السلع [٣] .

على ان الأمثلة على السلع العامة البحتة pure public goods ليست كثيرة . ويمثل الدفاع القومي أحد هذه السلع . ذلك أن نظام الدفاع الذي يحميك يوفر حماية مماثلة لكل المواطنين الآخرين . كما أن النظام القومي القانوني ، والنظام النقدي يمثلان سلعتين عامتين كذلك . ذلك أن القوانين والحقوق الفردية المتاحة لمواطن ما متاحة أيضا لكل المواطنين بنفس الدرجة . كما ان السياسات النقدية تنظر الى كل الماطنين على قدم المساواه . كما يمكن النظر الى نوعية الغلاف الجوي وبدرجة أقل الى الانهار والجداول المائية ، كسلع عامة .

مشكلة من يتلقى كسبا مجانيا The Free Rider Problem

وحيث لا يمكن استبعاد المستهلكين الذين لا يدفعون ثمن ما يستهلكون (أو على الأقل لا يدفعون تكلفة معقولة) فانه لا يمكن توفير كمية كافية منها من خلال السوق . فاذا ما وفرت السلع العامة من خلال السوق لكان لدى كل منا دافعا ليحقق نفعا مجانيا ، أي يحصل على منافع السلعة دون أن يشارك في نفقتها . فلماذا نشارك في تكلفة انتاج السلعة العامة ؟ ففعالك ليس لها سوى أثر ضئيل للغاية على انتاج الهواء النظيف ، والماء النقي ، والدفاع القومي ، والعدل القانوني . لذلك فان السلوك المنطقي يقودك الى عدم فعل شيء ما . وما دمت تسلك هذا السبيل فسوف تحصد نفعا مجانيا وسهلا ، أي أنك تركب دون تكلفة a free rider . واذا ماشاركك في هذا كل الناس فان افتقاد النشاط الكلي سوف يؤدي الى عدم كفاية السلع العامة .

دعنا نفترض أن الدفاع القومي يحقق بالكامل من خلال السوق . فهل كنت ستدفع اختياريا لتحقيقه ؟ ان مشاركتك في نفقاته ذات أثر ضئيل جدا على العرض الكلي للدفاع المتاح لكل منا ، حتى لو كانت مشاركتك الشخصية كبيرة . ومع أن كثيرا من المواطنين قد يعطون الدفاع قيمة عالية فانهم قد يتمتعون بالحماية مجانا ومن ثم تصبح

---

(٣) لاحظ أ السلع العامة والسلع الخاصة تتحدد بخصائص السلعة . فالمزايا الاستهلاكية للسلعة الخاصة تشتق أساسا من الفرد المستهلك . وهنا تكون المنافع خاصة . وعلى عكس ذلك ، فان استهلاك سلعة عامة بواسطة طرف واحد يجعل منافع السلعة متاحة للآخرين بنفس الدرجة . وسواء كانت السلعة منتجة في القطاع العام أو القطاع الخاص في الاقتصاد فان هذا لا يحدد كيفية تصنيف السلعة الى عامة أو خاصة .

الأرصدة المالية المتاحة لتمويل العرض الضروري قليلة . وهكذا فانه اذا اعتمدت الصناعة الحربية على قوى السوق لكانت ضئيلة الى حد بعيد .

ان الاتساق بين المصلحة الخاصة والعامة يزيد الاتجاه الى السلع العامة . فالكمية المتاحة لشخص ما (والاخرين) من السلعة العامة لن تتغير فعليا سواء دفع ثمنا لها أم لم يدفع . وعلى ذلك يصبح كل فرد راكبا بالمجان ولكن عندما يركب كثير من الأفراد مجانا فسوف تنتج كمية من السلع العامة أقل من الكمية المثلى .

وقد تحتاج القضية الى مثل افتراضي آخر يوضح هذه النقطة الهامة . دعنا نفترض أن خططا قد وضعت لانشاء سد للسيطرة على مياه الفيضان . وتشير التقديرات الى أن نفقات هذا المشروع تمثل ٢٪ من المنافع الناشئة عن انخفاض الدمار الذي تسببه الفيضانات في المستقبل . فكيف يقام المشروع ؟ ونجيب على ذلك بأنه في غياب العمل الحكومي سوف يكون الأمر شاقا لأن كل فرد سوف يفضل أن يركب مجانا .

ولنفترض أن مشروع التحكم في الفيضان قد اقترح لمجتمعك أنت . ويبين شكل (رقم ٧) الاختيارات المتاحة أمامك استجابة لهذا المشروع العام المفيد ، كما يبين نتائج كل اختيار . وليس يخفى أن افضل النتائج بالنسبة لك هي نتيجة الاختيار الأول . فالآخرون سوف يدفعون ثمن مشروع التحكم في الفيضان أما أنت فلن تشارك بشيء ، وحينئذ تحصل على المنافع دون أن تدفع شيئا لقاء ذلك . وحيث أن الآخرين لن يستطيعوا توفير الحماية من الفيضان لانفسهم دون أن يوفروها لك كذلك على قدم المساواة فليس لهم إلا أن يؤكدوا أهمية مساعدتك الاختيارية في تكلفة المشروع حتى لو أنك ستحصل على منافع كبيرة منه . إذ أن لديك دافع قوي لتركب مجاناً ، ومع ذلك ، فلو سعى كل فرد ، أو أغلب الناس ، ليركب مجانا فسوف يعجز المجتمع عن شراء السد بسبب عدم كفاية الأرصدة المالية وسوف تكون هذه هي نتيجة الاختيار الثالث.

وهكذا يكون الاختيار (رقم ٢) متاحا لكل الناس في المجتمع ، على عكس الاختيار رقم ١ . ولو أن الآخرين لديهم تفضيلات تماثل مالديك فسوف يفضلون الاختيار الثاني على الثالث . على أن العمل الحكومي لتمويل المشروع من خلال فرض ضرائب يفضل على عدم عمل شيء في هذا المجال . ومع ذلك ، اذا لم تتدخل الحكومة واتبع كل شخص رغباته الشخصية فسوف يكون المجتمع أمام الاختيار الثالث .

شكل رقم (٧) كل فرد يركب مجانا - ويخسر

الترتيب الشخصي للخطط البديلة لشراء السد للتحكم في الفيضان (سلعة عامة)	البدائل الشخصية
اختيار رقم ١	يدفع الاخرون ثمن مشروع التحكم في الفيضان ، ولا تشارك أنت في تكلفته بينما تستفيد من المنافع الناشئة عن التحكم في الفيضان . وحينئذ تركب مجانا .
اختيار رقم ٢	يتبنى المقيمون أدنى مجرى النهر معا مشروع التحكم في الفيضان ، وتدفع معهم نصيبا .
اختيار رقم ٣	تعجز عن المشاركة في تكلفة المشروع وحيث يعجز الآخرون أيضا عن دفع نصيبهم في التكلفة ، فان المجتمع لا يقيم هذا المشروع
اختيار رقم ٤	لا يملك المجتمع الأرصدة المالية التي تكفي لاقامة هذا المشروع بسبب عجز الآخرين عن المشاركة . وحينئذ تدفع ما يخصك من التكلفة ولكنك لا تتمتع بالحماية من الأضرار التي يسببها الفيضان

شبه السلع العامة Near Public Goods

ان قليلا من السلع يعد سلعا عامة بحتة ولكن مجموعة أكبر كثيرا تستهلك جماعيا حتى لو أمكن استبعاد المستهلكين الذين لا يدفعون ثمنا لما يستهلكون ، والأمثلة على هذه السلع كثيرة منها برامج الراديو والتليفزيون والحدائق العامة ، والطرق السريعة ، والعروض السينمائية ، ومباريات كرة القدم . وبافتراض عدم وجود مشكلة زحام فان زيادة استهلاك هذه «السلع العامة القريبة» عندما تنتج ليست ، مكلفة للمجتمع .

ولكن ، هل يجب أن يستبعد المستهلكون الذين لا يدفعون عندما تكون التكلفة الحدية لتقديم السلعة لهم صفراً ؟ يرى كثير من الاقتصاديين أن السلع العامة القريبة مثل

الطرق السريعة ، والحدائق العامة ، وبرامج التلفزيون يجب أن تقدم مجانا للمستهلكين على حساب ممولي الضرائب . فلماذا نستبعد ناسا من استهلاك هذه السلع اذا كان استهلاكهم لا يضيف شيئا الى التكلفة ؟ ان في هذا الرأي اغراء معين .

ومع ذلك يجب أن نكون على حذر . فبرامج التليفزيون ، والطرق السريعة ، والحدائق العامة ، وسلع عامة اخرى تتسم بالندرة . لذلك فانه لابد من التضحية باستهلاك سلع اخرى حتى تنتج مثل هذه السلع . فاذا كان الثمن صفرا فكيف يمكننا ان نحدد ما اذا كان المستهلك يقوم السلع الاضافية بحيث تغطي تكلفة الفرصة البديلة ؟ وكيف تستطيع الأقلية المؤثرة أن تنقل آراءها حول أنواع السلع العامة القريبة التي يجب انتاجها ؟ ان الضرائب سوف تكون ضرورية لتغطية تكاليف جعل هذه السلع متاحة بالمجان . ولكن هل تؤدي هذه الضرائب الى عدم كفاءة ؟ ان كل هذه العوامل تحد من جاذبية تقديم القطاع العام للسلع التي تستهلك جماعيا عندما يكون من الممكن استبعاد المستهلكين الذين لا يدفعون ثمنا لما يستهلكون .

فشل السوق ـ نقص المعلومات

Market Failure: Poor Information

تتم الاختيارات في الحياة العملية ، شأنها في ذلك شأن القرارات الأخرى ، في نطاق قصور المعلومات . فالمستهلكون ليس لديهم معرفة تامة بنوعية السلعة ، وسعر السلع البديلة أو الآثار الجانبية التي قد تنشأ . لذلك قد يتخذون قرارات خاطئة ، أي قرارات سوف يأسفون بسببها فيما بعد ، وذلك بسبب نقص المعلومات لديهم .

على أن عدم كمال المعرفة ليس خطأ السوق . فالواقع أن السوق توفر حافزا قويا للمستهلكين ليطلبوا المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ قرارات طويلة الأجل تحقق رغباتهم . وحيث أن المستهلكين لابد أن يتحملوا نتائج اخطائهم فلابد أن يسعوا الى تجنب الشراء المتعمد لسلع رديئة .

الحصول على ما تساويه قيمة نقودك Getting Your Money's Worth

وتتضاءل مشكلة معرفة المستهلك اذا تكرر شراء السلعة بانتظام . دعنا ندرس مشكلة شراء نوع معين من الصابون . لا يخفى أن التكلفة المرتبطة بتجربة أنواع الصابون ضئيلة . ولما كان الصابون سلعة يتكرر شراؤها بانتظام فان اسلوب التجربة

والخطأ وسيلة اقتصادية لتحديد أي انواعه أكثر مناسبة لاحتياجات المستهلك الشخصية ؟ فهو سلعة يكرر نفس الشخص شراءها بانتظام غالبا . ولا يخفى أن المستهلك يستخدم خبرته الماضية عن الميزة الحسنة عند شراء السلع التي يتكرر شراؤها بانتظام مثل الصابون ، وفرش الاسنان ، وأغلب منتجات الغذاء ، والجازولين .

ولكن ماهو الدافع لدى المنتج ليقدم المعلومات التي تساعد المستهلك ليقوم باختيار مقنع طويل الأجل ؟ وهل هناك تعارض بين مصلحتي المستهلك والمنتج ؟ ان اجابات هذه الأسئلة تتأثر بقوة بدرجة اعتماد المنتج على عودة المستهلكين لشراء ما ينتجه .

فاذا كان من المتوقع أن عدم اقتناع المستهلكين حاليا يولد أثرا عكسياً قويا على المبيعات المستقبلية فإن رجل الأعمال يحاول توفير معلومات دقيقة تساعد المستهلكين على القيام باختيارات رشيدة . ذلك أن النجاح المستقبلي لرجال الأعمال الذين يبيعون منتجات يتكرر شراؤها بانتظام يعتمد بقوة على المشتريات المستقبلية للمستهلكين الحاليين الذين يختارون منتجاتهم عن اقتناع وهكذا يتحقق التوافق بين مصلحتي المشتري والبائع لأن كلا منهما يكون أحسن حالا اذا كان العميل مقتنعا بالسلعة المشتراه .

دع المشتري يحذر Let the Buyer Beware

تنشأ أغلب المشاكل المرتبطة بتعارض المصالح ، وعدم كفاية المعلومات وعدم رضاء العملاء عندما (أ) يصعب تقدير قيمة السلعة عند الفحص ويندر تكرار شرائها من نفس المنتج ، أو (ب) تكون السلعة قادرة على توليد آثار ثانوية ضارة قوية ومستمرة لا يستطيع أن يتبينها الشخص العادي . وليس يخفى أن الطبيعة البشرية قد تدفع بعض المنتجين الذين لا يراعون الدقة والأمانة الى بيع سلع رديئة ، ومعيبة ، وحتى ضارة الى المستهلكين .

وحيث أن العملاء لا يستطيعون ، غالبا ، أن يتبنوا الفرق بين السلع ذات النوعية العالية والنوعية المنخفضة في ظل هذه الظروف ، فان قدرتهم على تنظيم التوعية والسعر تضعف . وليس يخفى أن لدى رجال الأعمال دافع قوي لخفض التكاليف من خلال خفض الجودة . وهذا يعني أن المستهلكين يحصلون على قدر أقل مقابل نقودهم ، فحيث لا يعتمد البائعون على عودة العملاء للشراء ، فسوف يستمرون في السوق وقد يحققون نجاحا . وعلى ذلك يتزايد احتمال عدم رضاء المستهلك بسبب عدم كفاية المعلومات

والنوعية الرديئة غير المتوقعة ، وهكذا تضعف آلية السوق غير المقيدة[٤] .

ولنتخيل مشكلة المعلومات عند مستهلك ما عندما يشتري سيارة . هل يكون أغلب المستهلكين قادرين على اجراء تقويم صحيح لمعدات السلامة ؟ ونجيب على ذلك بأنه باستثناء الخبراء فان أغلب الناس غير مؤهلين لاتخاذ مثل هذه القرارات . وقد يسعى بعض العملاء لطلب نصيحة أحد الخبراء ومع ذلك فان الأمريكيين اكثر كفاءة عندما نمنع فشل السوق من خلال تنظيم حكومي لسلامة السيارة وتحديد أدوات معينة للسلامة .

ولنأخذ حالة أحد منتجي الأدوية الذي يبالغ في مستلزمات منتج جديد كمثل لمشكلة نقص المعلومات لدى المستهلك . فحتى يحصل المستهلكون على خبرات عن هذا العقار ، أو يستمعون الى خبرات الآخرين في هذا الشأن فقد يقومون بمشتريات فيها اسراف وضرر . ولا يخفى أن التنظيم الحكومي يفيد المستهلكين من خلال اجبار المنتج على تعديل متطلبات الانتاج . وبديهي أنه لا يوجد ضمان بأن تزيد مزايا العمل الحكومي على نفقاته . فقد يكون التنظيم الحكومي ، كما سبق ان بينا ضارا بالمستهلكين . ومع ذلك فعندما يجد المستهلكون أن طلب المعلومات الأساسية مكلف الى حد يمنعهم من ذلك فان نتائج العمل الحكومي قد تكون أفضل من ترك الأمر ليتم من خلال تفاعل قوى السوق .

نظرة الى الامام :

لقد ركزنا في هذا الفصل على فشل السوق . وفي الفصل التالي سوف نستخدم التحليل الاقتصادي للارتفاع بمستوى فهم أنشطة القطاع العام . وسوف نناقش كذلك أوجه القصور المتوقعة في أداء القطاع العام . على أن الحذر من قوة وضعف صور التنظيم الاقتصادي معا سوف يمكننا من عمل اختيارات رشيدة في هذا المجال الهام .

الأهداف التعليمية للفصل :

(١) يمكن تجميع مصادر فشل السوق في أربع مجموعات رئيسية : (أ) المؤثرات الخارجية

---

(٤) ان العلامات التجارية تقدم حلا سوقيا لمشكلة نقص المعلومات التي تنشأ عن عدم تكرر النشاط . فكم تدفع شركة الكوكاكولا لتتجنب خطر بيع زجاجة كوكايين ؟ والاجابة بالتأكيد هي أنها سوف تدفع مبلغا ضخما جدا . فسمعة الشركة تتعرض لخطر الموت . والضمان لعدم حدوث ذلك هو الرقابة النوعية . وبالمثل فان المتاجر المتسلسلة للأغذية food chains تدعو العملاء الى التردد عليها وقد لا يكون هؤلاء المشترين قد زاروا هذه المتاجر المتخصصة مرتين . ذلك أن المالك الذي حصل على امتياز اقامة هذه المتاجر يراقب النوعية ويضبطها ليحتفظ بسمعتها . فهذه السمعة تجذب العملاء الصابرين بها ولكنهم يعرفون ، من سمعتها ، ماذا يباع . فالسمعة تدعم تكرر العمل حتى عندما يشتري مستهلك ما مرة واحدة من مؤسسة متخصصة .

(ب) السلع العامة (ج) نقص المعلومات (د) الاحتكار .

(٢) عندما توجد المؤثرات الخارجية قد تفشل السوق في مواجهة صانعي القرارات بالحوافز والدوافع الصحيحة . ومادام صانعو القرارات غير مجبرين على دراسة النفقة الخارجية وأخذها في الحسبان ، فقد يجدون أن من المفيد لهم شخصيا أن يتبنوا نشاطا ما حتى لو كان يولد خسارة صافية للمجتمع . وعلى العكس من ذلك ، عندما توجد منافع خارجية ، فقد يفشل صانعو القرارات في ممارسة عمل اقتصادي يولد كسبا اجتماعيا صافيا .

(٣) عندما تتولد النفقات الخارجية عن أنشطة احدى منشآت الأعمال فان منحني تكلفة المنشأة يقدر التكلفة الاجتماعية لانتاج السلعة بأقل من مستواها الفعلي . واذا كان انتاج السلعة يولد نفقات خارجية فان سعر السلعة في ظل ظروف المنافسة يكون منخفضا جدا بينما يكون الانتاج مرتفعا جدا لتحقيق متطلبات الكفاءة الاقتصادية .

(٤) تنتج النفقات الخارجية من فشل المجتمع أو عدم قدرته على اقامة حقوق الملكية الخاصة . فاقامة هذه الحقوق بوضوح يمكن الملاك من منع الآخرين من استخدام أو سوء استخدام ممتلكاتهم . وعلى عكس ذلك ، تؤدي حقوق الملكية العامة الى المبالغة في استخدام الموارد حيث تفرض أغلب تكلفة الزيادة في الاستخدام (وسوء الاستخدام) على الاخرين .

(٥) عندما توجد منافع خارجية فان منحني طلب السوق يقدر المكاسب الاجتماعية من تبني نشاط ما بأقل من مستواها الفعلي . ويميل استهلاك وانتاج السلع التي تولد منافع خارجية ليكون أدنى من المستويات المثلى اجتماعيا .

(٦) ان الاستخدام الكفء لموارد الهواء والماء عمل شاق وعسير بالنسبة للسوق حيث يستحيل غالبا تجزئة هذه الموارد وتحديد حقوق ملكيتها لذلك فان وجود نظام لدفع تكلفة التلوث (ضريبة على التلوث) يدفع الأفراد الى استخدام اكثر رشدا لتلك الموارد . ذلك أن دفع ثمن التلوث (أ) يزيد من تكلفة انتاج السلع التي تزيد من التلوث (ب) توفر للمنشآت حافزا لاستخدام وسائل انتاجية تسبب تلوثا أقل (ج) توفر للمنتجين حافزا لاستخدام أدوات التحكم في التلوث عندما يكون ذلك اقتصاديا .

(٧) عندما تكون المنافع الحدية (هواء أنقى مثلا) الناشئة عن التحكم في التلوث أقل من المكاسب الاجتماعية المرتبطة بالنشاط المسبب للتلوث فان منع ممارسة هذا النشاط

الذي يؤدي الى التلوث (أو أية تكلفة خارجية اخرى) ليس هو الحل الأمثل .

(٨) عندما تختلف نفقات التحكم في كمية التلوث فيما بين المنشآت فان اسلوب فرض ثمن للتلوث (ضريبة التلوث) يسمح للمجتمع بخفض التلوث بكمية معينة بتكلفة أقل قياسا بما يؤدي اليه منهج الحد الأقصى للتلوث المستخدم حاليا على نطاق واسع . وسوف ترتفع التكلفة الحدية للحصول على بيئة أنقى كلما انخفض مستوى التلوث . وعند نقطة ما تكون المنافع الاقتصادية لهذه البيئة الأنقى أقل من التكلفة .

(٩) يجب أن نأخذ في الاعتبار العوامل التالية عند تقدير قيمة التدخل الحكومي في مواقف تتضمن مؤثرات خارجية : (أ) حجم الاثار الخارجية بالنسبة لتكلفة العمل الحكومي (ب) قدرة السوق على ابتكار وسيلة للتعامل مع المشكلة في غياب هذا التدخل (ج) امكانية دفع الأغلبية السياسية للتدخل الحكومي الى حد بعيد اذا لم تؤخذ النفقات الخارجية المفروضة على الأقلية بالكامل في الحسبان .

(١٠) عندما يكون حبس سلعة عامة عن اشخاص لا يدفعون أو لن يدفعوا ثمنا لها أمرا ذا تكلفة عالية أو مستحيل الحدوث فسوف يخفق جهاز السوق لأن كل فرد يتوفر لديه دافع ليحقق كسبا مجانيا ، أي ليكون راكبا بالمجان . وحين يحاول كل الناس الركوب مجانا فان انتاج السلعة العامة يكون ادنى من المستوى الأمثل اجتماعياً .

(١١) توفر السوق للمستهلكين دافعا لطلب المعلومات . وعندما يعتمد نشاط ما على تردد العملاء فانه يخلق حافزا قويا لدعم اقتناع العميل . ومع ذلك ، فانه عندما (أ) يصعب تقدير قيمة السلعة عند الفحص ويندر أن تشتري بشكل متكرر من نفس المنتج ، أو (ب) تكون السلعة ذات آثار ضارة قوية ومستمرة ، فان اتباع المستهلك اسلوب التجربة والخطأ قد يكون وسيلة غير مقنعة لتحديد النوعية . وهكذا تتعارض مصالح المستهلك والمنتج .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة :

(١) لماذا تكون النفقة الخارجية سببا لعدم الكفاءة الاقتصادية ؟ ولماذا يكون تعريف حقوق الملكية بوضوح هاما ؟ اشرح ذلك .

(٢) اقترح خطة للضريبة : (أ) تخفض درجة التلوث الناشئة عن استخدام السيارات . (ب) توفر حافزا لدى المنظمين لابتكار منتجات جديدة تحد من التلوث (ج) تسمح بالاستخدام المستمر للسفر بالسيارات للراغبين في تحمل التكاليف الاجتماعية الكلية . اشرح كيف تؤثر خطتك على الحوافز .

(٣) «عندما تولد السلع منافع خارجية تعجز السوق عن انتاج عرض كاف . وهذا هو السبب في ضرورة قيام الحكومة بتوفير سلع مثل التنظيم ، والحماية من الحريق ، والتعليم والحدائق العامة ، والتطعيم ضد الأمراض التي قد تصيب المجتمع» .

(أ) هل توافق على هذا القول ؟ اشرح

(ب) هل توفير الحكومة لهذه السلع يؤكد بالضرورة «كفاية العرض» ؟ وكيف تعرف «كفاية العرض» ؟

(ج) ان سلعا مثل ملاعب الجولف ، ومراكز التسويق ، والنوادي العامة وعمل الخير تولد أيضا بعض المنافع الخارجية . وهل تظن أن الحكومة يجب أن تقدم مثل هذه السلع لتؤكد كفاية العرض ؟

(٤) أي السلع التالية تكون أقوى من حيث ايجاد عدد كبير من العملاء غير المقتنعين :
(أ) مصابيح الاضاءة (ب) الطعام في مطعم محلي (ج) الطعام في مطعم على الطرق السريعة بين مدن المملكة العربية السعودية (د) خدمة اصلاح السيارات (هـ) السيارات المستخدمة (و) خدمة السمكرة (ل) الغسالات المستخدمة (م) الارائك المستخدمة (ن) خدمة اصلاح التلفزيون ؟ اشرح اجابتك .

(٥) ماهي السلع العامة ؟ ولماذا يواجه الجهاز غير المركزي للأسعار مشقة في انتاج كمية كافية من السلع العامة ؟

(٦) هل يكون الأرجح أن يهتم الناس بشيء يملكونه جماعيا أم شيء يملكونه ملكية خاصة ؟ ولماذا ؟ وهل يؤثر وجود حقوق الملكية الخاصة على سلوك الناس في الدول غير الرأسمالية ؟ ولماذا ؟

(٧) ماهو الخطأ في طريقة التفكير التالية ؟

«ان الشركات هي المستفيد الرئيسي من السياسة غير الصارمة للسيطرة على التلوث . فقد تخفض نفقاتها حين يسمح لها باستخدام موارد نادرة دون مقابل ـ ماء وهواء نقي ـ لانتاج السلع . وهذه النفقات الادنى تضاف ببساطة الى أرباح الملأشلامات التي تسبب التلوث» .

الفصل الثاني والعشرون

الإختبار العام: الكسب من الحكومة وفشل التدخل الحكومي

الفصل الثاني والعشرون
الإختيار العام : الكسب من الحكومة وفشل التدخل الحكومي

Public Choice : Gaining Form Government and Government Failure

لقد ركز الاقتصاديون ، بصورة تقليدية ، على كيفية عمل السوق ، والسياسة العامة المثلى التي يمكن أن تشارك في تحسين مستوى الكفاء الاقتصادية . وبذلك تجاهلوا الدور الفعلي الذي يلعبه القطاع العام على أرض الواقع . ومع ذلك ، تزايد عدم الرضى عن تجاهل دور هذا القطاع عند معالجة القضايا الاقتصادية الحالية . ذلك أن كثيرا من القرارات الاقتصادية تصنع داخل هذا القطاع الذي ينمو وزنه النسبي في الاقتصاد دائما . ففضلا عن الاطار القانوني الذي يشكل قواعد عمل القطاع الخاص ، فان دور الحكومة في تحديد ماهية حقوق الملكية ، وتنفيذ العقود ، وتحديد الأسعار ، وتنظيم نشاط قطاع الأعمال ، وسوق العمل يولد تأثيرا قويا على عمل الاقتصاد .

وسوف نبين في هذا الفصل مدى تأثر الحكومة بسلوك الناس وتفضيلاتهم عند صياغة القرارات العامة . وذلك باعتبار أن العملية السياسية تفرز آثارا قوية على صياغة القرارات الاقتصادية . وليس يخفى أن القطاع العام ، شأنه شأن القطاع الخاص ، له سلبيات ومثالب . لذلك فانه عند تقدير نفقات ومزايا القطاع العام فلابد أن تقارن احتمال تحقيق اهدافنا من خلال العمل العام والنتيجة المتوقعة للتخصيص الذي يتم من خلال السوق . وبعبارة اخرى يجب أن نسأل أنفسنا : أي قطاع يحقق اهدافنا بقدر أقل من المثالب ؟

وليس ثمة ريب أن أية حكومة انما تسعى لاشباع الحاجات العامة التي يحددها دورها في المجتمع . وهو دور يتحدد في اطار النظام الاجتماعي والمنهج السياسي . على أن نجاح الحكومة في تحقيق معدل سريع للتطور الحضاري للمجتمع انما يتطلب التفاعل السوي بين الادارة العامة والشعب صاحب المصلحة في هذا التطور الحضاري . وهذا يعني أن الحكومة ، باعتبارها قوامة على شؤون المجتمع وصاحبة القرار السياسي ، يجب

---

١ ـ قبل دراسة هذا الفصل قد يرغب القارىء في مراجعة فصل ٤ الذي يعرض صورة عامة لصنع القرار في القطاع العام ويقدم المفاهيم الأساسية المبينة هنا .

أن تعمل باستمرار على رعاية مصالح هذا المجتمع حتى تحوز تأييده ومن ثم يتكون رأي عام يؤيد ويدفع عملية التطور الحضاري .

على أن أغلب القرارات السياسية في دول الغرب تتم من خلال السلطة التشريعية . وسوف نركز هنا على نظام يقوم فيه الناخبون باختيار أعضاء السلطة التشريعية الذين يقومون بدورهم في صياغة السياسة العامة . والآن دعنا نرى ما تعكسه الأدوات الاقتصادية عن العملية السياسية .

طلب الناخبين على التمثيل السياسي

Voters Demand For Political Representation

يعبر الأفراد عن تفضيلاتهم لأنواع العمل الحكومي من خلال عملية التصويت . وفي ظل نظام تشريعي لابد أن يعبر المواطنون عن آرائهم من خلال ممثل لهم لدى السلطة التشريعية . على أن أثر الناخبين على كمية وسعر السلع السياسية يدرك بشكل غير مباشر من خلال أثرهم على تركيب الهيئة التي تضم الممثلين المنتخبين .

ولكن كيف يقرر الناخبون من يؤيدونه ؟ ليس ثمة ريب أن هناك كثيرا من العوامل تؤثر على قرارهم . فالصفات الشخصية للمرشحين مؤثرات قوية . كما أن المعايير ، مثل أي المرشحين أقدر على الاقناع ، وأيهم يقدم انطباعا ذهنيا أفضل عبر التلفزيون ، وأيهم يظهر كأكثر الناس أمانة ، قد تحدد اختيار الناخب لمن يؤيده في انتخاب ما .

كما أن الآراء الملموسة للمرشحين حول القضايا المختلفة ، وخاصة تلك التي تهم الناخب سوف تؤثر على قراره . وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها فانه وفقا للنظرية الاقتصادية سوف يؤيد كل ناخب ذلك المرشح الذي يقدم له أعظم نفع ذاتي متوقع . على أن هناك عوامل أخرى ، غير الكسب الاقتصادي المتوقع ، سوف تؤثر على المنافع المتوقعة للناخب ولكن الكسب الشخصي هو بالتأكيد عامل هام بينها .

وكلما كان الكسب الاقتصادي الصافي الملموس من خطة مرشح ما أكبر كان احتمال تأييد الناخب له أقوى . وكلما كانت التكلفة الاقتصادية الصافية الملموسة ، التي تفرضها مواقف المرشح على الناخب ، أكبر كان تفضيل الناخب لهذا المرشح أقل .

وعلى هذا فان الاقتصاد يوحي بأنه من المرجح ، مثلا ، أن يفضل منتجو الألبان هؤلاء المرشحين الذين يؤيدون أسعارا عالية لمنتجات الألبان . كما أن تأييد خفض

الضرائب على صناعة الزيت يجعل المرشح أكثر جاذبية لمنتجي الزيت . ولاريب أن من يستفيدون من برامج الرفاهية يفضلون ذلك المرشح الذي يؤيد زيادة مزايا هذه البرامج . وبديهي أن تأييد المرتبات الأعلى للمدرسين والاعتمادات الأكبر للبحث يزيد من قدر السياسي بين أساتذة الجامعات ورجال التعليم .

ومع أن كلا منا لديه ايثار للغير ، واهتمام بالصالح العام فان فرصة الكسب الشخصي تؤثر على تقويمنا للبدائل السياسية والسوقية . وكلما كان الكسب الشخصي المتوقع أعظم زاد احتمال سيطرة المصالح الشخصية . وفضلا عن ذلك ، فان كلامنا ينظر الى المصلحة العامة من زاوية مختلفة . وحيث أن كثيرا منا يعتبر أن الأنشطة التي نقوم بها ذات أهمية وتشارك في تحقيق المصلحة العامة فاننا نوازن بين المنافع التي تقدم باسم المصلحة العامة وتلك المزايا التي تساعدنا في أنشطتنا الخاصة .

القصور المنطقي في المعلومات The Rational Ignoracnce Effect

عندما تتخذ القرارات جماعيا فان الارتباط المباشر بين الاختيار الذي يقوم به شخص ما ونتيجة القضية تتحطم . ذلك أن اختيار ناخب واحد نادرا ما يكون حاسما عندما يكون حجم المجموعة التي تتخذ القرار كبيرا . واذا ما اعترفنا بأن النتيجة لا تعتمد على صوت واحد ، يكون لدى الناخب كفرد دافع ضعيف للبحث عن معلومات تمكنه من الادلاء بصوته بشكل اكثر تعقلا . وغالبا ، ما يعتمد الناخب على المعلومات الحرة التي تتاح له من خلال الآخرين (المرشحين ، والأحزاب السياسية ، الصحف والأصدقاء ، وجماعات المصلحة الخاصة) . وكما بينا سابقا ، يشير الاقتصاديون الى نقص الدافع لدى الناخب لطلب المعلومات «بأثر القصور المنطقي في المعلومات Rational Ignarance Effect (انظر فصل ٤) .

ان ضعف احتمال أن يخلق صوت فرد ما أي اختلاف يفسر كذلك لماذا يمتنع كثير من المواطنين عن التصويت. ففي انتخاب الرئاسة في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٠ ، مثلا ، قام نحو ٥٠٪ من الأفراد المؤهلين للانتخاب بالتسجيل والادلاء بأصواتهم . أما في غير انتخابات الرئاسة فان نحو ثلث من لهم حق الانتخاب يشاركون في الانتخابات التشريعية[٣] . أما اجتماع الناخبين في الانتخابات التي تجري في المدينة أو القرية فهو

٣ ـ حيث أن احتمال أن يكون الصوت الواحد حاسما هو صفر غالبا ، فقد يتساءل الانسان في دهشة عن سبب قيام ثلث حتى نصف المواطنين في الولايات المتحدة بالتصويت . وقد تفسر هذه الدهشة بحقيقة أن كثيرا من الناس قد يحصلون غالبا على منفعة شخصية من عملية التصويت .

أضعف دائما . ويجب ألا تصيبنا هذه النتائج بالدهشة ، فهي تعبر بدقة عما نتوقعه لأن المنافع الشخصية من التصويت قليلة .

ولكن ، كيف يمارس أثر القصور المنطقي في المعلومات لدى الناخب فعله على عملية اتخاذ القرار لدى الناخبين ؟ ونجيب على ذلك بأنه حيث يفتقد الناخبون الدافع لطلب المعلومات فانهم يأخذون في الحسبان غالبا ، مجموعة فرعية فقط من القضايا التي يشعرون نحوها بقوة أعظم وثقة أكبر . ولا ريب أن وجهات نظر المرشحين حول هذه القضايا ذات الأهمية الخاصة الحيوية يؤثر على قرارات التصويت . ومع ذلك فان أغلب القضايا التي تواجه السلطة التشريعية يتجاهلها الناخبون عمليا . فرغم أهمية آراء صانعي القرار السياسي ـ في الولايات المتحدة مثلا ـ حول أشياء مثل حقوق اليابانيين في صيد الأسماك ، والتعيينات في وكالة التجارة بين الولايات ، وتوزيع تراخيص عمل محطات التلفزيون ، رغم أهميتها بالنسبة للدولة ككل إلا أنها ليست من الأهمية بحيث تدعو أغلب المواطنين على فحصها بدقة وامعان النظر فيها . ويمكن القول بشكل عام أن مثل هذه القضايا لا تؤثر في اختياراتهم .

وحتى لو وجد ناخب يسعى لمتابعة المواقف السابقة لسياسي ما حول مئات القضايا التي تنشأ كل عام فانه لن يستطيع أن يتنبأ بكل القضايا والمسائل التي تواجه المرشحين المنتخبين خلال مدة بقائهم في السلطة . وفي مثل هذا الموقف المعقد تصبح النعوت مثل محافظ ، وحر ، وديمقراطي ، وجمهوري ذات جاذبية بالنسبة للناخب . ورغم التبسيط الشديد فان مثل هذه المجموعات تسمح للناخب الذي يواجه قصورا في المعلومات بأن يجازف بالتنبؤ بمواقف المرشح في المستقبل حول القضايا المستقبلية . ومهما يكن من أمر فان صورة المرشح في دنيا السياسة ، سواء كانت غامضة أو غير صحيحة ، هامة جدا للنجاح السياسي . وهذه الحقيقة تؤثر بقوة على أفعال لعارضين في سوق السياسة .

العرض ، والأرباح ، والمنظم السياسي

Supply, profits, and the political Enterpreneur

ان منظم السوق يشكل قوة حركية في القطاع الخاص . ويسعى المنظم ليحقق كسبا يتعهد المشروعات التي قد تكون مربحة . ولا يخفى أن منظمي الأعمال يقومون في اطار السوق التنافسية بانتاج السلع التي يشتد الطلب عليها بالنسبة الى العرض . كما أن المنظم السياسي (أو السياسي) هو قوة حركية في عملية اتخاذ القرار العام . اذ يسعى

المنظم السياسي ليقدم للناخبين تصورا وباقة من السلع السياسية التي تزيد من فرص كسب الانتخابات . ويستمر من ينجح في هذا المجال وقد يحقق قوة خاصة وشهرة وحتى ثروة . وتحتل هذه الأهداف أهمية في المجال السياسي وفي القطاع الخاص . ذلك أنه لكي ينجح السياسي في زيادة فرصة انتخابه يجب أن ينشط في اختيار السلع والخدمات السياسية التي يمكنها أن تجذب اغلب الناخبين . وبعبارة اخرى ، لكي يختار السياسي ويعرض أية سلعة سياسية معينة فان التكلفة ، مقيسة بالأصوات التي يفقدها ، يجب أن تكون أقل من المنافع ـ الأصوات المكتسبة ـ.

وهذا لا يعني أن السياسيين يؤيدون دائما وجهة نظر أغلب ناخبيهم في قضية معينة . ففي بعض الحالات قد يكسب المرشح أصواتا بين أقلية نشطة من الناس الذين يؤيدون موقفه أكثر من تلك التي يكسبها بين أغلبية نزيهة لديها قصور منطقي في المعلومات وتعارض موقفه .

.النقود ، الاعلان السياسي ، والسياسي الناجح

Money, political advertising and the successful politician

ليس يخفى أن الأصوات تكسب الانتخابات ، ولكن لابد من اقناع الناخبين الذين يواجهون قصورا منطقيا في المعلومات بأن يؤيدوا مرشحا ما . ولكن ماهو المطلوب لتكسب تأييد الناخبين ؟ ونجيب على ذلك بأن كلا من السمات الايجابية للانسان (مثل الأمانة ، والشفقة والحنان ، والقدرة على التأثير) وموقفه من القضايا ، كما بينا ، لها أهميتها في هذا المجال . على أن النقود والقوة البشرية ، والخبرة أشياء مطلوبة لدعم قوة المرشح بين الناخبين .

ولقد ركز «جالبريث Galbraith» واخرون على دور الاعلان عن السلعة ، والاتصال بالجمهور في التأثير على تفضيلات الناس . ولما كان الدافع لدى الناخبين للحصول على المعلومات ضعيف ، فان تأثير وسائل الاعلام على المستهلك السياسي يكون أقوى منه على قرارات السوق وهكذا فإن صورةالسياسي تتحددمبدئياً بقدرته على كسب وسائل الاتصال بالناس واستخدام هذه الوسائل في دعم خصائصه الايجابية وابرازها وليس ثمة ريب أن افتقاد المرشحين للموارد المالية لتقديم الدعاية اللازمة من خلال التلفزيون ووسائل الاعلام الأخرى للناخبين الذين تنقصهم المعلومات ، سوف

يصابون بخيبة أمل شديدة[٤] . كما ان المرشحين الذين لا يلقـون قبـولا لدى أجهـزة الاعلام الرئيسية يواجهون خسارة شديدة وضررا بالغا .

الفائز يكون سياسياً Being Successful Means Being Political

ماذا يبين تحليلنا بالنسبة للدافع لدى صانعي القرار السياسي ؟ هل نشير الى أنهم شديدو الأنانية ، وأنهم يهتمون بمصالحهم الاقتصادية فحسب ويتجاهلون المصلحة العامة ؟ ونجيب على ذلك بالنفي . فعندما يعمل الناس في الحقل السياسي فانهم قد يعملون في غير زيف على مساعدة مواطنيهم . ذلك أن هناك عوامل أخرى غير الكسب السياسي الشخصي ، بتعريفه الضيق ، تؤثر على أفعال كثير من السياسيين . ففي قضايا معينة قد يشعر الانسان بقوة أن موقفه أفضل بالنسبة للمجتمع ، حتى لو لم يكن ذلك معروفا في الوقت الحالي . فالمصلحة القومية ، كما يراها السياسي قد تتعارض مع الموقف الأفضل لاحتمالات اعادة انتخابه . كما أن بعض السياسيين قد يؤثرون المصلحة القومية حتى لو أن هذا يعني هزيمتهم السياسية . ولاشيء من هذا لا يستقيم مع وجهة النظر الاقتصادية للاختيار السياسي .

على أن وجود الفشل السياسي لايغير من حقيقةأن أغلب المنظمين السياسيين يفضلون الحياة السياسية . فهناك دافع قوي لدى السياسيين ليدعموا مواقفهم التي تزيد عدد ناخبيهم في الانتخاب التالي . فالسياسي الذي يرفض الاهتمام كثيرا بالكسب الانتخابي يزيد من مخاطر إحلاله بمنظم سياسي أكثر مكرا ودهاء (وأقل ميلا لتحقيق المصلحة العامة less public-minded) . كما أن المنافسة ـ منافسة المرشحين السياسيين الساعين لتعظيم الأصوات الانتخابية المؤيدة لهم تمد السياسي الأكثر عشقاً للمصلحة العامة public-spirited بدافع قوى ليقيم قراراته مبدئياً على اعتبارات سياسية . وكما أن إهمال الربح الاقتصادي هو الطريق إلى ضياع السوق ، فإن إهمال الأصوات المحتملة هي الطريق إلى الضياع السياسي .

الطلب على عمل القطاع العام

The Demand for Public Sector Action

ليس ثمة ريب أن الناس يمارسون نشاطهم في السوق في محاولة للحصول على سلع وخدمات اكثر . وهم يأملون أن تقدم لهم الحكومة نفس الشيء سلعا وخدمات

٤ ـ تشير النفقات السياسية على الاعلان وغيره من أساليب الاقناع الى أن المرشحين يدركون تماما أهمية العرض الذي تقدمه وسائل الاعلام .

اكثر . وبعبارة اخرى ، يطلب الناس من القطاع العام : (أ) تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية ومن ثم يحققون مكاسب لم يحققها السوق لهم . (ب) اعادة توزيع الدخل القومي بين الناس .

وكما بينا في الفصل السابق ، يمكن للحكومة أن تحاول تصحيح ضعف كفاءة السوق من خلال عمل يحقق منافع اجمالية اكثر من التكاليف وهذا العمل التصحيحي من شأنه أن يزيد من حجم الانتاج - الكعكة الاقتصادية - ومن ثم يولد منافع شخصية للناخبين كأفراد . وهذا الكسب المحتمل يحث الأفراد على الاتجاه الى الحكومة عندما تفشل السوق في اشباع حاجاتهم . وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها فانه كلما زاد الكسب المحتمل للناخبين من العمل التصحيحي الحكومي كان الطلب أقوى على العمل العام .

وقد يسعى الناخبون أيضا لاستخدام سياسة الحكومة في فرض الضرائب والانفاق والقوى المؤثرة في القرار السياسي لاعادة توزيع الدخل . ويمكن للحكومة أن تكسر الارتباط بين الدخل الذي يكتسبه الفرد وما يستهلكه هذا الفرد . وعلى ذلك فان الناخبين كآحاد قد يستطيعون استخدام العمل الحكومي للحصول على سلع لأنفسهم أو لمجموعات مفضلة لديهم ، مع تحميل نفقات هذه السلع لممولي الضرائب بشكل عام .

فشل السوق ، والكسب من الحكومة Market Failure and Gaining From Government

يجب أن نشير بادىء ذي بدء الى أن هناك حاجات انسانية لا يمكن اشباعها الا من خلال نشاط الحكومة باعتبارها قوامة على شؤون المجتمع لأنها حاجات عامة لا تخص فردا بذاته أو فئة من الناس بعينها . ومثل ذلك الأمن ، والدفاع ، والعدالة .

ولا يخفى أن كثيرا من العمل الحكومي ، الذي نأخذه كقضية مسلمة ، ينشأ عن فشل جهاز السوق . وتعد أنشطة الحكومة في منع الجريمة مثل على ذلك . وبديهي أن هناك أسبابا أخلاقية تؤيد رغبة المجتمع في منع جرائم مثل السرقة ، واحراق المباني عمدا والقتل . ومع ذلك فانه يمكن النظر الى هذه الجرائم نظرة اقتصادية محددة . وليس يخفى أن هذه الأنشطة تولد نفقات خارجية . فالسارقون لا يأبهون برفاهية الأطراف الثانوية المرافضة عندما يسعون الى تحويل ثروة من الآخرين الى أنفسهم . ومع ذلك فان أعمالهم تفرض نفقات ضخمة على الضحايا والضحايا المحتملين . على أن هؤلاء الذين لا يتحملون كل النفقات التي تفرضها أعمالهم على الأطراف الثانوية سوف ينغمسون بقوة في هذا النشاط . وهذا يعني وجود كثير من السارقين اذا لم تكن هناك تكاليف يتحملها المجرم ، وهذا يعني أن السياسة العامة التي تفرض نفقات على المجرمين - التي تقبض

على السارقين وغيرهم من المجرمين وتحاكمهم ومن ثم تخفض من الجريمة ـ مفيدة اجتماعياً .

ويستفيد كل الناس تقريبا ، حتى كثير من هؤلاء الذين قد يرتكبون الجرائم أحيانا ، من العمل الحكومي الذي يفرض تكلفة عالية جدا على كل من يرتكب جريمته مثل القتل ، والسرقة ، وخطف الأشخاص طلبا لفدية ، والسلب ، والاغتصاب ، واشعال الحرائق عمدا . علي أن التكاليف الخارجية التي تفرضها هذه الجرائم على الضحايا عالية جدا بحيث أن أغلب أبناء المجتمع تكون لديها رغبة كاملة في تحمل التكلفة للتمتع بمزايا الحماية التي توفرها الشرطة . صحيح أن بعض الجماعات قد ينظمون أنفسهم ليدفعوا أجرا لقوة خاصة من الشرطة على أساس تعاوني ، ومع ذلك تبقى هناك مشكلة لا تجد حلا ، مشكلة الراكب المجاني a free-rider problem فكل فرد يرغب أن يوفر الآخرون له الحماية . ذلك أن كل فرد تحققت لجيرانه الحماية سوف يكسب بالتبعية دون أن يدفع شيئا . وعلى هذا ، فان تنظيم السوق ينتهي الى تحقيق حماية أقل من القدر المرغوب فيه والذي توفره الشرطة . وأما حماية الشرطة التي توفرها الحكومة وتدفع تكلفتها من خلال فرض ضرائب على كل فرد فانها تقود الى مكاسب شخصية كبيرة لكل الناس .

وقد يناقش السياسيون مزايا الغاء الدعم عن سعر المزرعة من وقت لآخر ، أو برامج مواجهة الفقر المتعددة أو الحد الأدنى للأجر ، ولكن متى سمعت أن أي سياسي يؤيد ترك قضية الحماية من الجريمة للسوق ؟ ان نسبة المنفعة/ التكلفة للعمل الحكومي في هذا المجال عالية جدا فقد استجاب السياسيون لآراء الناخبين .

توفير الحكومة للسلع العامة Government Provision of Public Goods

تعجز السوق ، كما بينا سابقا ، عن توزيع السلع العامة بكفاءة حيث لا يمكن استبعاد المستهلكين الذين لا يدفعون ثمنا لهذه السلع . وقد يكون الدفاع القومي السلعة العامة الأعظم أهمية والتي تتوفر فيها هذه الشروط الى أبعد الحدود . ذلك أن أغلب الناس يؤيد وجود نوع ما من الدفاع القومي . ومع ذلك ، فبسبب كونها سلعة عامة فسوف يتم انتاجها بقدر أقل من المستوى المرغوب فيه اذا تم انتاجها من خلال جهاز السوق . فليست هناك وسيلة لمنع المواطنين الذين لا يشاركون في دفع نفقات الدفاع من استهلاك خدمة الدفاع القومي التي يوفرها جيرانهم (وفي هذه الحالة نكون جميعا جيرانا) . وسوف يقوم نفر قليل بدفع تكلفة الدفاع لأن الاستهلاك الشخصي لخدمة الدفاع القومي لا يعتمد على ما يدفعه الشخص لذلك فان لكل فرد يكون لديه دافع

ليستفيد دون مقابل . وإذا ماحاول كل فرد أن يركب مجانا فلن يمكن انتاج سوى قدر ضئيل من الدفاع القومي . ولذلك فان الغالبية العظمى من المواطنين يفضلون أن تقوم الحكومة بتوفير الدفاع القومي . لذلك فان المنظمين السياسيين الذين يؤيدون العمل الحكومي لتصحيح فشل السوق في هذا المجال يحققون كسبا سياسيا أكبر مما يحققه هؤلاء الذين يؤيدون ترك خدمة الدفاع للقطاع الخاص .

دعنا ننظر ايضا الى العمل الحكومي في مجال تلوث الهواء . فليس يخفى أن نوعية الهواء تمثل أيضا سلعة عامة . وليست هناك طريقة يمكن من خلالها توفير الهواء النقي لبعض الناس دون الآخرين الذين يرتبطون معهم بصلة الجوار. وتنشأ مشكلة تلوث الهواء ، كما بينا سابقا ، عن طبيعة حقوق الملكية في هذه المنطقة . ولما كان الغلاف الجوي يقع في نطاق الملكية العامة في واقع الأمر ، فان كمية كثيفة من الفضلات والمخلفات تلقى فيه الأمر الذي يؤدي الى خفض نوعية الهواء . ولا يخفى أن المؤشرات التي تتولد عن تفاعل قوى السوق تجبر مستخدمي الموارد على الاستجابة لندرة أغلب الموارد على نحو صحيح ، ولكن القضية ليست كذلك في حالة الملكية العامة للهواء . وعلى سبيل المثال ، قد تقوم شركة انتاج الكهرباء باستخدام موارد الفحم النادرة لدى المجتمع استخداما رشيدا مادام مالكو الفحم في القطاع الخاص يحصلون على ثمن كل طن يستهلك من هذا المورد . ومع ذلك فإنه ، في غياب التنظيم ، سوف تفشل نفس المنشأة في المحافظة على موارد الهواء ما دامت هذه الموارد مجانية بالنسبة لهذه المنشأة (وليس للمجتمع ككل) .

وإذا ماستطاع القطاع العام أن يجعل النفقات الخاصة والاجتماعية لاستخدام موارد الهواء أقرب الى التعادل فسوف يتحقق الكسب الاجتماعي . ولقد تزايد تدخل الحكومة في مجال البيئة خلال العقدين الماضيين . ذلك أن اتساع نطاق الانتاج الصناعي ، والنمو الحضري قد جعلا مشكلة التلوث أشد حدة وتعقيدا . وفي نفس الوقت أدت الدخول الحقيقية النامية الى تشجيع المستهلكين على طلب الهواء النقي . وقد أدت هذه القوى الى نشاط قوى لتحسين البيئة .

وبسبب قوة الدفع التي ترتبت على طلب الشعب للسعي لتحسين البيئة أقر «الكونجرس الأمريكي» قانون الهواء النقي clean Air Act سنة ١٩٦٣ . وقد عدل هذا القانون عدة مرات عرفت بتعديلات سنة ١٩٧٠ من أجل الهواء النقي . ويشار الى هذا التشريع احيانا على أنه وثيقة «موسكي» للهواء النقي Muski Glean Air Bill بعد أن ضمنها السيناتور «ادموند موسكي Edmund Muskie شروطا تتعلق بالمستويات القصوى للتلوث

الناشيء عن السيارات والمنشآت الصناعية . وحيث أن بعض هذه المستويات لازالت تحت التنفيذ فانه ليس من الممكن تحديد كل النفقات والمنافع .

ولكن كيف تؤثر تلك السياسة التي يمارسها القطاع العام للرقابة على التلوث على الناخبين كأفراد ؟ والواقع أن هذا سؤال تصعب الاجابة عليه . فمادامت نوعية الهواء لا تشترى ولا تباع في السوق فليس ثمة سبيل لنعرف قيمتها الفعلية لدى الأفراد . ومع ذلك فقد قام بعض الباحثين بدراسة هذه المسألة . والمستفيدون أساسا من قانون الرقابة على التلوث هم سكان المناطق الحضرية كثيفة السكان ، وخاصة أولئك الذين لا يعملون في منشآت تخفض مستويات التوظف لتعوض النفقات التي تفرضها مستويات الرقابة على التلوث وتوزع النفقات الرئيسية الخاصة بتحسينات الهواء النقي بين المستهلكين الذين يجب أن يدفعوا اسعارا أعلى للسلع التي ارتفعت الآن نفقات انتاجها(٥) .

ويلخص الشكل (رقم ١) نتائج دراسة مفصلة قام بها «هنري بسكين Henry Peskin عن الموارد للمستقبل Resources for the Future حيث يشير الى أن نتائج برنامج الهواء النقي مختلطة . فالناس الذين يعيشون في مناطق كثيفةالسكان مثل مدينة جرسي Jersy City يحصلون على أكبر المكاسب . أما المناطق التي تتسم بخفة السكان ، وتكون مشكلة التلوث أقل حدة فان «بسكين» يرى أن النفقات الخاصة بالمنتجات ذات الأسعار الأعلى تفوق المنافع . والواقع أنه يقدر أن ٢٩٪ فقط من السكان يحصلون على كسب ، بينما يحقق ٧١٪ منهم خسائر صافية . وفيما يتعلق بالدولة ككل (الولايات المتحدة) فان دراسة «بسكين» تقدر أن النفقات الكلية تزيد على المنافع الكلية . ومع ذلك ، فان سياسة الرقابة على التلوث لازالت تتطور ، ويمكن أن تتغير النتيجة بفعل عدد من التحسينات . اذ يعتقد أغلب الاقتصاديين ، مثلا ، أن وجود سياسة اكثر مرونة ويستند الى هيكل مناسب للحوافز يمكن أن تولد نفس المنافع بتكلفة أقل . ومثل هذه السياسة قد

---

٥ ـ يعتقد بعض الناس ان «الشركات الكبيرة» سوف تتحمل نفقات التحكم في التلوث . وهذا الرأي لايسند الى أساس قوي . فليس هناك سبب يدعو الى الاعتقاد بأن المنشآت تتحمل النفقة الأعلى للتحكم في التلوث يختلف عن السبب الذي يدعو الى الاعتقاد بأنها تتحمل التكلفة الأعلى للطاقة على سبيل المثال . ذلك أن ارتفاع نفقات التحكم في التلوث سوف تخفض كمية السلعة التي تعرض عند ثمن معين . وهذا الانخفاض في العرض سوف يؤدي الى ارتفاع ثمن السلعة في السوق . ولا يخفى ، بصرف النظر عن هذا المصدر ان النفقات الأعلى تقود الى أسعار أعلى . فليست هناك وجبات مجانية . وهكذا فان مستهلكي السلع التي ترتفع تكلفة انتاجها بفعل تنظيم الرقابة على التلوث والتحكم فيه سوف يتحملون العبء الرئيسي لتكاليف الرقابة والتحكم .

تستخدم ضرائب التلوث بطريقة تجعل الملوثون القادرون على التحكم في التلوث بتكلفة منخفضة يخفضون مواد التلوث التي يلقون بها ، وهؤلاء الذين ترتفع لديهم تكلفة التحكم في التلوث يدفعون ضرائب على لقاء تحكم أقل في كمية التلوث .

اعادة توزيع الدخل والطلب على العمل الحكومي

Income Redistribution and the Demand for Government Action

بينما تؤدي السياسة العامة احيانا ، دون عمد ، الى تحويلات دخلية فان برامج القطاع العام في حالات أخرى تصمم أساسا لاعادة توزيع الدخل اما لوجود رغبة في تحقيق توزيع اكثر عدالة للدخل بين المواطنين جميعا أو لوجود رغبة لزيادة دخل فئة معينة من المواطنين . ويبين من شكل (رقم ٢) أن التحويلات المباشرة للدخل من خلال القطاع العام قد زادت بشكل جوهري خلال العقود الأخيرة . فقد كانت المدفوعات التحويلية للدخل ٦,٣٪ فقط في سنة ١٩٥٩ ثم ارتفعت الى ١٢,٢٪ في سنة ١٩٧٩ .

على أن جزءا من اعادة توزيع الدخل ينشأ من عدم قدرة السوق على أن تعكس تماما تفضيلات المجتمع فيما يتعلق بالجهود التي تبذل للقضاء على الفقر . ذلك أن رفاهية كثير من المواطنين قد تتأثر عكسيا بفعل الصعوبات والفقر الذي يعاني منه آخرون . اذ تفرض الظروف الاقتصادية للأطفال الذين يلبسون الرث من الثياب ، والشحاذين في الشوارع ، والفقراء من كبار السن ، على سبيل المثال ، تكلفة على زملائهم من المواطنين . وهكذا فان الجهود الخاصة التي تبذل لمواجها الفقر ، شأنها شأن الدفاع القومي حيث يقوم به القطاع الخاص ، له سمات السلعة العامة . فرغم ان رفاهية شخص ما قد تتحسن لو وجد عدد أقل من الفقراء فان القدر الذي يشارك به كل واحد في جهود مكافحة الفقر تولد أثرا ضئيلا على الوضع العام للفقراء . وحيث أن عدد الفقراء ، مثل قوة الدفاع القومي ، مستقل الى حد بعيد عن المشاركة الشخصية لكل فرد فسوف يكون لدى الأفراد دافع ليركبوا مجانا . ولكن عندما يفعل كثير من الناس ذلك فسوف يتحقق قدر أقل من الجهد الاختياري المطلوب لمكافحة الفقر .

وفي ظل هذه الظروف قد يؤدي العمل العام ضد الفقر الى تحسين المستوى العام للرفاهية في المجتمع . واذا ما أجبر كل فرد أن يشارك من خلال النظام الضريبي في مواجهة الفقر فان مشكلة الركوب المجاني سوف تزول . ولا يخفى أن الجهود الفعالة لعلاج الفقر لا تساعد الفقراء فقط ولكنها سوف تشجع من يفعل الخير من الناس على

شكل رقم (١)

التعديلات المتعلقة بالهواء النقي سنة ١٩٧٠ ـ يحقق الناس في بعض المناطق كسبا ويخسر آخرون

تبين هذه التقديرات للكسب ـ التكلفة تبين أن بعض المناطق ، وفي المقام الأول المدن الصناعية كثيفة السكان تحصل على منافع صافية كبيرة ، بينما يدفع آخرون اكثر من القيمة التي يحصلون عليها في صورة هواء نقي .

ترتيب الكسب الصافي (أو الخسارة)	المنطقة الاقليمية (المنطقة الاحصائية الرئيسية	الكسب الصافي (أو التكلفة) بالدولار للأسرة
١	مدينة جيرسي	٢٢٨٤
٢	نيويورك	٨٨٦
٢	ايري	٧٠١
٤	نيوارك	٥١٠
٥	ديترويت	٣٨٥
--	----	---
٢٧٠	ويومنج . و . نبراسكا ـ	٣٥٠
٢٧١	سانتا باربارا	٣٦٢
٢٧٢	نيفاداس.و. اوتاه	٣٧٩
٢٧٣	الاسـكا	٣٩٦
٢٧٤	س . و . تكساس	٣٩٦

SMSA stands for standard metropolitan statistical area.

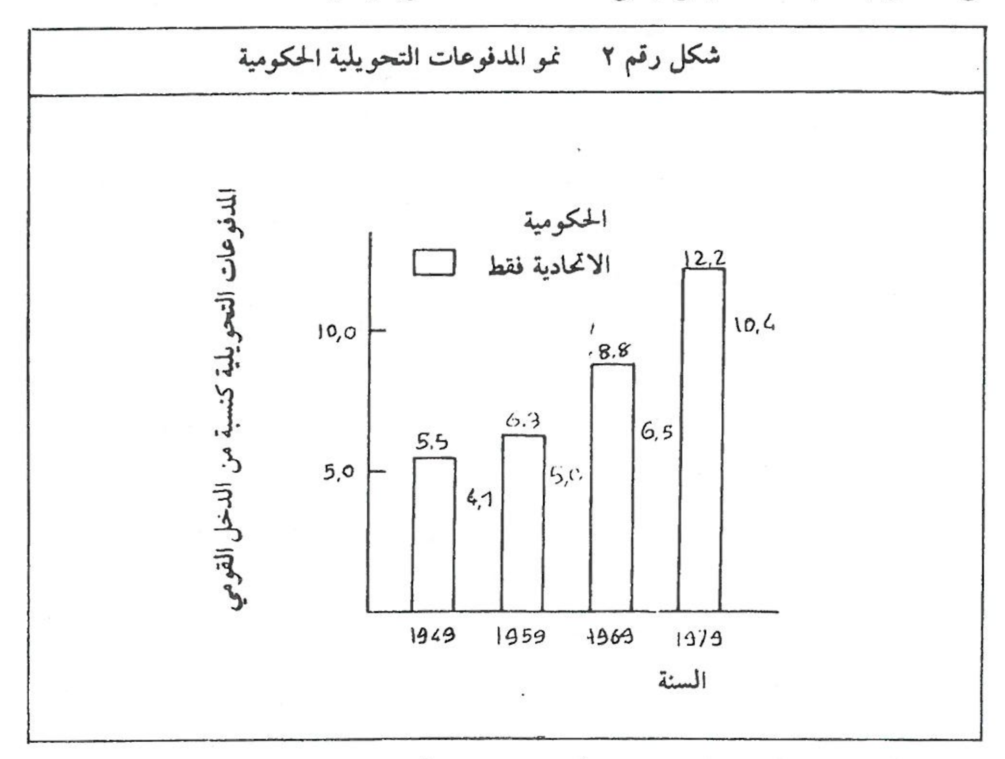
Henry M. Peskin, «Environmental Policy and the Distribution of Benefits and Costs in U.S. Environmental policy.ed. Paul R. R. Portney (Baltimore: Resources for the Future Johns Hopkins University Press, 1978), P. 155.

اعطاء نصيب عادل حين يصح لديهم أن الآخرين يفعلون نفس الشيء ، وهكذا يمكن أن ينخفض المستوى العام للفقر في نهاية الأمر .

وهناك كذلك ما يمكن أن نسميه بأنه اعادة توزيع الدخل لتحقيق مصلحة خاصة self-interest redistribution ، أي اعادة توزيع الدخل التي تحركها رغبة فئة معينة لمساعدة أنفسهم فحسب . ذلك أن العمل العام لاعادة توزيع الدخل لا ينشأ دائما عن طبيعة السلعة العامة متمثلة في الجهود التي تبذل للقضاء على الفقر . فبدلا من البحث عن وسائل تصحيح ما يسميه الاقتصاديون فشل السوق يعمل الناس أحيانا على استغلال

ما يرونه فشلا للسوق ليكونوا اكثر غنى وثروة كما يشتهون . ويطلق الاقتصاديون على اعادة التوزيع التي تحركها فقط رغبة مؤيديها لمساعدة أنفسهم ، اعادة التوزيع للمنفعة الخاصة self-interest redistribution ومع أن هذا قول شائع الا أنه لا يسمى غالبا اعادة توزيع لدى من يسعون اليه فعندما يضغط الزراع للحصول على اعانات زراعية فقد يوحون بأن الدعم يحقق مصلحة قومية ، وهو مطلوب كذلك لحماية وصيانة المزارع الاسرية . وعندما يطلب المرشدون في كلية ما (أو الاساتذة) اعتمادات مالية حكومية فانهم يفعلون ذلك نيابة عن الطلاب أو باسم التحسينات العلمية ومع ذلك ، وفي كل حالة على حدة ، نجد أن الأمر اكثر من توافق بين برنامج مرغوب فيه يعيد أيضاً توزيع الدخل لمن تقدموا بالطلبات . فليس يخفى أن هناك عاملا قويا يحقق المصلحة الخاصة .

شكل رقم ٢ نمو المدفوعات التحويلية الحكومية



ولكن متى يكون السياسيون أشد رغبة في تأييد اعادة التوزيع لتحقيق كسب خاص ؟ لقد رأينا أن المدفوعات التحويلية للفقراء ، كسلعة عامة ، قد تولد منافع أكثر من تكاليفها . وفي أحسن الحالات سوف تؤدي اعادة التوزيع لتحقيق نفع خاص الى تعادل المنافع والنفقات ومع ذلك فان السياسيين قد يستطيعون تحقيق كسب من مثل هذه التحويلات فاذا تمت التحويلات الى جماعات منظمة بشكل جيد ومحددة بدقة مثل كبار

السن وأعضاء الاتحاد أو منتجي الأحذية فانه يمكن الحصول على دعم سياسي قوي من هذه الجماعات . واذا كان من يدفعون يشكلون جماعة كبيرة غير منظمة والنفقات موزعة على نطاق واسع فسوف تفقد أصوات قليلة . ويكون ذلك حقيقة لو أمكن اخفاء التكاليف . وتمثل البرامج المعقدة وتمويل الدين ، وخلق النقود وسائل لاخفاء تكلفة اعادة توزيع المكاسب .

ان كثيرا ممن يحققون أعظم كسب من اعادة التوزيع لصالحهم لا يتسلمون شيكا من الحكومة . فلقد استثمر منتجو الألبان بنجاح مبالغ كثيرة للحصول على تنظيم أسواق الألبان الطازجة والمحافظة عليها على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية . وتقدر المكاسب التي حققها منتجو الألبان المنظمون في الولايات المتحدة بما يزيد على ٢١٠ بليون دولار سنويا(٦) . وتنشأ هذه المكاسب من أسعار الألبان التي تحدد أعلى كثيرا من المستويات التنافسية . وهكذا يتحمل المستهلكون عبء المنافع التي يحققها المنتجون - وقد يدفعون مبالغ تزيد على المكاسب عندما تكون الأسعار التحكمية والقواعد التنظيمية لا تتسم بالكفاءة . ومن الطبيعي أن المكاسب التي يحققها المستثمرون والعاملون في صناعات مثل هذه لاتحظى بموافقة صريحة من الحكومة . لذلك تقدم التماسات لوضع قواعد مختلفة وفرض رقابة على الأسعار «لتحقيق الصالح العام» ولتجنب «الفوضى في السوق» أو «لتؤكد استقرار وكفاية العرض» . وهكذا فان مظاهر تمويل الدخل في كل برنامج تتوارى جزئيا على الأقل . ومع ذلك ، نكرر القول ، بأن الحقيقة التي تتمثل في أن دخول هؤلاء الذين ينشدون تدخل الحكومة تزيد بالتأكيد لسبب اكثر من مجرد التوافق الزمني .

ومع نمو كل من الموازنة والقوى التنظيمية للحكومة فان الأفراد (وكذلك المنشات والاتحادات) يجدون أن من صالحهم أن يقضوا وقتا أطول في البحث عن سبل للفوز بالمكاسب التي تتولد عن نشاط الحكمة . وبنفس المنطق سوف توجه جهود أقل للأنشطة الانتاجية .

الكسب من الحكومة : ملخص Gaining from Government: A Summery

ان تحليلنا مبسط الى حد بعيد . ومع ذلك فان هناك عدة نقط هامة تتسم بالوضوح :

(٦) انظر :
See Richard A. Ippilito and Robert Y Masson «The Social Cost of Government Regulation of Milk» Journal of Law and Economics 21, no. 1 (1978) p 54.

١ ـ يبحث الناخبون عن العمل العام لسببين رئيسيين : للفوز بالمكاسب التي تنشأ عن فشل السوق ولتغيير توزيع الدخل القومي .

٢ ـ ليس العمل الحكومي ، في حالة فشل السوق ، لعبة محصلتها صفر اذا ربح فيها شخص لابد أن يخسر شخص آخر . فعندما تؤيد أغلبية الناخبين عملا سياسيا ، وتكون المزايا اكبر من التكلفة فان السياسيين الباحثين عن الأصوات الانتخابية يكون لديهم الدافع لمساندة هذا الاقتراح فتأييد مثل هذه الاقتراحات يزيد من الفرص الانتخابية للمرشح . وفي هذه الحالات يكون هناك اتساق بين المصلحة الخاصة للمنظمين السياسيين والكفاءة الاقتصادية .

٣ ـ والنقطة الثانية نتيجة طبيعية . ففي غياب فشل السوق ، فسوف تنخفض المكاسب الصافية التي تؤول الى المواطنين بفعل تدخل الحكومة فليس من سبب يدعو الى الاعتقاد بأن القطاع العام يوفر القمح ، والبرتقال والأحذية واللحوم بكفاءة أعلى من القطاع الخاص . ويفضل أغلب الناخبين أن تدار مثل هذه الأنشطة من خلال القطاع الخاص لأنه أعلى كفاءة واكثر استجابة لرغباتهم .

٤ ـ يمكن استخدام كل من التحويلات والقواعد التنظيمية الحكومية لاعادة توزيع الدخل . وقد ينشأ الطلب على قيام القطاع العام بعملية اعادة توزيع الدخل عن طبيعة السلعة العامة المتعلقة بالجهود المبذولة لمكافحة الفقر ، أو من المصلحة الخاصة . وفي حالة اعادة التوزيع لتحقيق نفع خاص لدى مؤيدي العمل الحكومي دافع قوي لاخفاء دوافعهم الحقيقية .

اقتصاديات فشل التدخل الحكومي

The Economics of Government Failure

«لم نعد نتوقع بعد نتائج من الحكومة . ذلك أن علاقة الحب المتقد بين الناس والحكومة لمدة طويلة قد أصبحت ارتباطا ضعيفا في منتصف العمر ولا نعرف بالضبط متى يتوقف فجأة»[٧]

ان عملية اتخاذ القرار العام ليست عملية آلية مثالية تعمل ذاتيا لتصحيح عدم كفاءة السوق . واحد الدروس المؤلمة التي يذكرها التاريخ هي أن العمل الحكومي لا

---

(٧) انظر :

Peter F. Drucker. «The Sickness of Government» Public Interest (Winter 1969)P.5.

يحقق غالبا النتائج المرغوبة والتي يخطط لانجازها وحتى البرامج جيدة التصميم والتي تستند الى مبادىء انسانية قد تفشل احيانا في تحقيق الأهداف الاساسية . والفقرة السابقة المأخوذة عن «بيترف . دركر» تعكس سخرية انتشرت خلال السبعينات في الولايات المتحدة وحلت محل التفاؤل خلال الستينات . ذلك أن الأماني العظيمة لكثير من الأمريكيين خلال ذلك العقد الذي حدد لاحداث تحسينات اجتماعية كثيفة من خلال القطاع العام لم يتحقق كثير منها . وهذه السخرية انعكاس الى حد ما لخيبة الأمل التي أصابت كثيرا من الأمريكيين .

ولقد بدأنا هذا الفصل باستخدام التحليل الاقتصادي لنؤكد فاعلية نشاط القطاع العام . والآن ندرس ، بشكل عام ، بعض حدود النشاط العام كوسيلة لدعم الكفاءة الاقتصادية .

أثر المصلحة الخاصة The Special Interest Effect

يظن كثيرا من الناس ان الحكومة كعامل للمساواة ، تعتبر أداة تستخدم لضبط المصالح الاقتصادية القوية وتوجيهها . والواقع أن العلاقة تبدو ، غالبا ، في طريق آخر ـ اذ يبدو أن جماعات النفع الخاص القوية هي التي توجه الحكومة . فهل تستطيع الأدوات الاقتصادية أن تفسر هذه الظاهرة ؟

ان قضية المصلحة الخاصة قضية يطلب من أجلها عدد صغير من الناخبين كآحاد مكاسب كبيرة على حساب عدد كبير من المواطنين الذين يتحملون خسائر صغيرة كأفراد . على أنه لا يمكننا أن نفهم تماما القوة السياسية لجماعة النفع الخاص دون اعتراف باتساع نطاق الجهل وعدم الوعي لدى ناخبين أذكياء فيما يتعلق بما يلي (أ) علاقة كثير من القضايا برفاهيتهم الشخصية (ب) موقف ممثليهم المنتخبين من هذه القضايا . اذ لا يبلغ الناخبون ، بشكل عام ، بمعلومات حول أغلب القضايا . وهذا النقص في المعلومات وفي الاهتمام دالة لأثر جهل الناخب بما هو قائم بسبب ضعف قدرته على التفكير الرشيد ونتيجته الطبيعية ، أي تكلفة طلب المعلومات . ولايخفى أن أكثرنا يؤيد أو لا يؤيد أي مرشح سياسي على أساس القضايا القليلة ذات الأهمية الجوهرية بالنسبة لنا . وهذا يعني أننا نتجاهل قضايا أخرى عديدة تفرز كل منها آثارا (أو تبدو كذلك) قليلة على رفاهيتنا .

وهناك عاملان آخران يدعمان قوة جماعات المصلحة الخاصة . أولهما أن هذه

الجماعات مصدر هام للأموال اللازمة للمعارك السياسية . فاذا رغب سياسي ما في الفوز بتأييد ناخبين ليس لديهم سوى دافع ضعيف لدراسة القضايا السياسية فلابد أن يقدم لهم المعلومات المتعلقة بهذه القضايا مجانا . ولا يخفى أن الصحف ، والنشرات المطبوعة ، وبرامج التلفزيون والأساليب الاعلانية الأخرى مطلوبة لخلق تصور ايجابي - وكل هذه الأشياء تكلف نقودا . وحيث أن جماعات المصلحة الخاصة تشعر بقوة حول قضايا خاصة فانهم يمدون المرشحين الذين يؤيدون موقفهم بمصدر معد للمشاركة في الحملة السياسية[٨] . أما ثانيهما ، فهو أن المنظم السياسي يمكنه ، غالباً ، أن يجمع بين القضايا ، لذلك فإن أغلب الناخبين لايهتمون بالتكلفة التي تفرضها عليهم المواقف المختلفة بالنسبة لهذه القضايا . وكلما أصبحت السياسية محل الدراسة-أشد تعقيداً ، أصبح تقدير الناخب المتوسط لأثرها عليه أكثر صعوبة . على أن هناك دافع لدى السياسيين ليجعلوا مسائل النفع الخاص شديدة التعقيد . وليس ثمة ريب أن جماعة النفع الخاص سوف تكتشف أنها تنتظر تحقيق نفع من خلال اقتراح معين ، أما الناخب النموذجي فسوف يصعب عليه أن يحدد الأثر الفعلي لاقتراح يبدو معقداً[٩] .

وهكذا يبين أن السياسيين يستطيعون ، غالبا ، أن يحققوا كسبا سياسيا من خلال تأييد تشريع يحقق نفعا خاصا ، حتى لو كان هذا التشريع لا يتسم بالكفاءة الاقتصادية . ومادام أغلب الناخبين لن يعطوا معلومات عن أية قضية معينة للنفع الخاص فسوف يكون لدى المنظمين السياسيين دافع قوي (أ) التأييد آراء جماعة النفع الخاص (ب) ليستجدوا منها أصواتا ونقودا (ج) ليجعلوا نتائج قضية النفع الخاص من الصعوبة بحيث لا يستطيع الناخب المتوسط فهمها (ويتحقق ذلك ، مثلا ، بجعل جزءا من اقتراح سياسة معقدة) . (د) ليستخدموا الأموال التي حصلواعليها من جماعة النفع الخاص لدعم ترشيحهم . وبعبارة اخرى ، يوجد لدى المنظمين السياسيين دافع لاستجداء الموارد من المنافع الخاصة واستخدام هذه الموارد ليس كمرشح عن جماعة النفع الخاص ولكن «كمرشح عن

---

٨ - ان هناك دلائل عملية وفيرة تسجل أهمية المشاركات ذات النفع الخاص في الحملة السياسية . فقد استفاد ، أعضاء مجلس الشيوخ ورؤساء الولايات المتحدة ، لمدة طويلة من المساعدات المالية التي قدمتها منشآت الأعمال ، والاتحادات ، وجماعات أخرى ذات مصالح خاصة في وضع يمكنها من الانتفاع بقرارات القطاع العام . وكثيرا ما يهتم رؤساء اللجنة التشريعية بالرغبات الصناعية والعمالية التي تنتظر الكسب من قرارات اللجنة . كما أن تحليل حكومة ولاية ما يعكس وجود مثل هذا الضغط . اذ تشير دراسة المشاركات السياسية في فلوريدا الى أن نصيب الأسد من المشاركة يأتي من جماعات المصلحة الخاصة التي تنظمها الولاية . كما تعكس دراسة عن «الينوى» نفس النمط .

(٩) : انظر

Gordon Tullock, In Toward a Mathematics of Ploitics (Ann Arbor: University of Michigan press, 1966) emphasizes this point.

الناس» ويواجه السياسيون الذين يرفضون الأخذ بهذه الاستراتيجية خطر الفشل في الانتخابات ليكسبها هؤلاء الذين يقبلون مثل هذا المسار كاحدى حقائق الحياة السياسية .

وفي بعض المناطق يبدو أن السياسة العامة لاتحركها الكفاءة الاقتصادية ولاالرغبة في تحقيق مستوى أعلى للمساواة . وعلى سبيل المثال ، دعنا ندرس قيود الحماية الجمركية على تجارة سلع مثل الحديد والسيارات . لقد بين الاقتصاديون لعدة سنوات ـ في الولايات المتحدة الأمريكية ـ أن الحماية الجمركية ، وخاصة بالنسبة لصناعة ذات قوة احتكارية كبيرة ، تؤدي الى تخصيص غير كفء للموارد . لا تخفى صعوبة ايجاد قضية تحظى باتفاق عام بين الاقتصاديين . ومع ذلك ، فان المنافع الناشئة عن الغاء مثل هذا التشريع سوف تتبدد ويصعب على المستهلكين ادراكها . وسوف تتركز بشدة التكاليف التي يفرضها الغاء القانون على مصانع السيارات والصلب وعلى الموظفين . ومع أن حقيقة أن السياسيين يزعمون من وقت لآخر أن أسعار السيارات والصلب لا تستجيب للمنافسة فان الحماية السياسية لتشريع الضريبة الجمركية تظل قائمة . ويدرك السياسيون بوضوح أن أعظم المكاسب السياسية يمكن الحصول عليها من استمرار وجود سياسة الحماية الجمركية لهذه السلع وليس من الغائها .

ولعلنا نتساءل : لماذا لا يطرد دافعو الضرائب هؤلاء السياسيين الذين يؤيدون المنافع الخاصة من السلطة ؟ ان هناك دافع ما للقيام بذلك ، ولكنه يتضاءل بشدة بسبب التكلفة العالية لتحقيق الاتحاد والائتلاف ، وخاصة بين مجموعة لا يضمها ارتباط قوي متماسك(١٠) فكل ممول للضريبة لديه دافع «لترك الآخرين يقومون بذلك» أي ليركب دون أن يدفع أجرا . وحين يسعى كل فرد ليركب مجانا لا يتحقق شيء ما .

الانعكاس غير الدقيق لتفضيلات المستهلك

Imprecise Reflection of Consumer Preferences

وهناك احتمال لأن تكون العملية الجماعية غير دقيقة عندما تعكس رغبات «المستهلكين» (الناخبين) حيث يمكنهم عادة التعبير عن رغباتهم فقط من خلال سمسار (المشرع) يمثل «حزمة» من السلع السياسية ومعدلات الضرائب . ويحصل الناخب اما على حزمة السلع التي يعرضها المرشح A أو الحزمة التي يعرضها المرشح B . وليس من

---

١٠ ـ قد يؤدي الاعلام الكثيف الى جعل تأييد جزء معين من تشريع يحقق المصلحة الخاصة غير ميسور مؤقتا . وفي هذه الحالة فان المنظمين يهتمون اهتماما خاصا بتعديل أو اخفاء تأييدهم لجماعات المصلحة الخاصة المعنية .

الضروري أن يمثل أي من هذه المجموعات من السلع السياسية ما يرغب فيه مستهلك معين . فليس لدى المستهلك السياسي الحرية «لاختيار» قضية معينة ولكن لابد أن يقبل الحزمة التي يفضلها أغلب أعضاء التحالف السياسي .

وعلى عكس السوق ، فان قدرة المستهلك على التمييز بين الاختيارات محدودة جدا في القطاع العام . ومع أن الظروف تتغير ، وتصبح المعلومات متاحة ، وتتغير الأسعار النسبية ، ولكن لا تكون لدى المستهلك السياسي سوى فرصة صغيرة للاستجابة من خلال القيام بتعديلات حدية . وتقدر الموارد الاقتصادية التي توجه من خلال القطاع العام في الولايات المتحدة بنحو ٤٠٪ من جملة هذه الموارد .

التكلفة المخفاة وعدم كفاءة السياسة العامة Concealed Costs and Inefficient Public Policy

يصعب ، غالبا ، على الناخبين أن يعرفوا الأثر الصحيح للسياسة العامة على مستوى حياتهم . ولقد لاحظنا ، حالا ، أن الناخبين كأفراد وهم يعرفون أن آرائهم لن تحسم القضية ، لديهم دافع ضعيف ليزيدوا معرفتهم حول المسائل السياسية . وبسبب القصور فيما لدى الناخب من معلومات فان العملية السياسية قد تتحيز ضد اقتراحات تتضمن منافع غير محددة وتؤيد عمليات تتضمن نفقات يسهل تشخيصها وتحديدها . ويزعم Anthony Downs أن هذا العامل يؤدي ، غالبا ، الى رفض سياسة عامة تحقق نفعا ، حيث يقول : «ان المنافع المحققة من كثير من الأعمال الحكومية منعزلة عن هؤلاء الذين يتلقونها من حيث ، الوقت والمكان ، والادراك . ذلك أن المساعدة الاقتصادية التي تقدمها (الولايات المتحدة الأمريكية) لدولة بعيدة قد تمنع ثورة عدائية وتوفر ملايين الدولارات وحتى حياة الجنود الأمريكيين ، ولكنه حل انعزالي . فالمواطن الأمريكي المتوسط ـ الذي يحيا في اطار قصور المعلومات وعدم القدرة على التفكير العقلاني ـ لن يتأكد من أنه يحقق كسبا[١١] .

وكما أن الفشل في معرفة المنافع الشخصية كاملة قد يؤدي الى رفض الناخبين (وأعضاء السلطة التشريعية استجابة لناخبيهم) بعض المشروعات ذات الكفاءة الاقتصادية ، فان قبول اقتراحات أخرى لا تتسم بالكفاءة ينشأ كذلك عن عدم كمال المعلومات لدى الناخب . وقد تقبل الاقتراحات غير المنتجة عندما تعرف مزاياها بوضوح بينما تخفى نفقاتها جزئيا ، ويصعب على الناخب تحديدها . ذلك أن السياسيين يسعون

---

(١١) انظر :
Anthony Downs «Why the Government Budget Is Too Small in a Democracy» World Politics 12. no. 4 (1960), p 551.

غالبا ، الى اخفاء نفقات الاقتراح السياسي مع ابراز كامل لمنافعه ومزاياه بين الناخبين الذي يمكنهم الاستفادة منه . والمنظمون السياسيون العاملون على زيادة عدد ناخبيهم لديهم دافع قوي لحزم اقتراحات السياسة العامة بهذا الاسلوب بكل دقة . وعلى سبيل المثال ، فان الضرائب التي يصعب على الناخبين تحديدها أكثر شيوعا بين السياسيين من الضرائب المباشرة . فتوزيع الضرائب على المرتبات والأجور بين صاحب العمل والموظف ، عندما يكون العبء لا يستند الى من يدفع الضريبة رسميا يوحي بأن أعضاء السلطة التشريعية يعملون على خداع الناخبين فيما يتعلق بالتكلفة الشخصية للحكومة . وبالمثل ، يتوافق عجز الموازنة العامة المستمر ، وخلق النقود مع النظرية . وعندما تحل هذه الوسيلة لفرض رقابة على الموارد الخاصة محل الضرائب المباشرة يقل احتمال ادراك الناخبين لعبء الضريبة على كل منهم . وعلى هذا ، لا عجب أن يستمر المنظمون السياسيون في اتباع السياسات التضخمية حتى اثناء ادانة ارتفاع الأسعار والقاء اللوم في ذلك على الاتحادات ورجال الأعمال ، وارتفاع أسعار الطاقة ، والعادات الاستهلاكية المتلافة أو أية كباش فداء أخرى .

أثر قصر النظر The Shostsightedness Effect

ينشأ أثر قصر النظر حين تكون قضية ما معقدة بحيث تكون هناك صعوبة بالغة الشدة أمام الناخب ليتوقع المنافع والنفقات بدقة لذلك فان الناخبين يميلون الى الاعتماد أساسا على الظروف الحالية وهناك دافع قوي لدى المرشحين واعضاء السلطة التشريعية الساعين الى كسب الانتخاب الحالي للتركيز على نشاط القطاع العام الذي يولد منافع جوهرية عاجلة بالنسبة للنفقات . وهذا يعني أن نشاط القطاع العام يكون متحيزا لصالح التشريع الذي يحقق منافع عاجلة (ويسهل تحديدها) على حساب نفقات مستقبلية معقدة ويصعب تحديدها . وبالمثل ، يكون هناك تحيز ضد التشريع الذي يفرض تكلفة عاجلة ويسهل تحديدها (مثل فرض ضرائب أعلى) ويولد منافع مستقبلية معقدة ويصعب تشخيصها . على أن العمل الحكومي بالنسبة للقضايا التي تكون نتائجها المستقبلية غير واضحة عمل محير يصعب تمييزه .

دعنا الآن نلقى بعض الضوء على النفقات قصيرة الأجل وتقاعس الحكومة عن أداء العمل . لقد لوحظ أن نشاط القطاع العام في الولايات المتحدة تحركه الأزمات crisis-oriented ففي السنوات الأخيرة واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة رفاهية ، وأزمة فقر ، وأزمة بيئية ، وأزمة طاقة ، وأزمة تضخم . وأحد أسباب ذلك أن التخطيط

للمستقبل ليس مجزيا بالنسبة للعاملين بالحكومة . فالنفقات والمنافع المستقبلية يصعب على الناخبين تحديدها . كما أن كثيرا من هؤلاء الذين يتأثرون في المستقبل ليس لهم اليوم حق الاقتراع . وحيث أن القطاع العام يتحيز ضد الاقتراحات المرتبطة بالنفقات الحالية كما يصعب تحديد المنافع المستقبلية فانه يمكن فهم أزمة الادارة الحكومية . فالسياسي الذي يعمل على تعظيم عدد ناخبيه لديه حافز للأخذ بسياسة النفقات الحالية الدنيا حتى تبلغ الأزمة ذروتها ، وفي أثناء ذلك يقولون بأفواههم ـ عن غير اقتناع ـ ما يخدم القضية . ويرى الاقتصاديون أن اتخاذ القرار بأسلوب ديمقراطي لا يستقيم ، غالبا ، مع تخطيط طويل الأجل لمدة معقولة .

ولبحث الآن المنافع قصيرة الأجل والعمل الحكومي . فبينما يتأخر عادة ، تنفيذ الاقتراحات الخاصة بالمنافع المستقبلية التي يصعب ادراكها فان الاقتراحات المتعلقة بالمنافع العاجلة على حساب النفقات المستقبلية المعقدة ـ أي النفقات التي تنشأ بعد الانتخاب التالي ـ تجذب السياسيين بقوة . وهكذا يكون لدى العاملين والمرشحين حافز قوي لتأييد تلك الاقتراحات وتأكيد المنافع العاجلة التي يحققها الناخب .

ولكن هل هناك بينة عملية على أن الأخذ بأسلوب المكاسب السياسية قصيرة الأجل قد أدى الى نشاط غير مناسب للقطاع العام ؟ فلننظر الى قضية عدم الاستقرار العام . فقد اقتنع السياسيون تماما مؤخرا أنه يمكن الرقابة على نطاق أسواق العمل من خلال السياسة النقدية والمالية اذ يمكن استخدام الساسية النقدية والمالية التوسعية لحفز الاقتصاد وخفض معدل البطالة في الأجل القصير . ومع ذلك ، فان المبالغة في حفز الاقتصاد يقوم الى التضخم . وفي نطاق أثر قصر النظر فان الحزب الحاكم يميل الى اتباع سياسة توسعية قبل أي انتخاب بفترة تمتد من ١٢ الى ٢٤ شهرا حتى لو أن هذه السياسات سوف تؤدي الى تضخم في المستقبل . ولا يخفى أن سياسات الاستقرار التي سبقت انتخابات الرئاسة خلال العقدين الأخيرين تبين أن المنظمين السياسيين ذوي المناصب قد بذلوا جهودا جوهرية لاعطاء الناخبين انطباعا بأن الاقتصاد يتمتع بالقوة في يوم الانتخاب . على أن هناك بعض الشك في أن السياسة الكلية التوسعية قد بالغت في حفز الاقتصاد في كل مرة بشكل أدى الى زيادة معدل التضخم بعد الانتخاب .

ان أثر قصر النظر يمكن أن يكون مصدرا للتعارض بين السياسة الجيدة والاقتصاد المستقر . وهذا يعني أن السياسات التي تتسم بالكفاءة من وجهة نظر المنافع والنفقات الاجتماعية ليست هي بالضرورة السياسات التي تدعم احتمالات انتخاب السياسي .

وعلى هذا ، يمكن تنفيذ مشروعات تتسم بشكل عام ، بعدم الكفاءة وتتجاهل مشروعات أخرى قد تكون نافعة .

حوافز ادارية وسياسية للكفاءة الداخلية

Bureaucratic and Political Incentives for Internal Efficiency

كثيرا ما اتهمت الحكومة الأمريكية بالتراخي والازدواجية ، والتأخير والعبث في أداء العمل ، وعدم الكفاءة بشكل عام . وهذه الاتهامات يصعب تأييدها بالمستندات أو اثباتها . فكيف تقارن الحكومة مع القطاع الخاص ؟ ان قدرا عظيما من النشاط الذي يبدو غير ذي معنى يحدث في القطاع الخاص كذلك ، ولكن المنشآت الخاصة ، حتى تلك التي تتمتع بقوة احتكارية ، يمكنها أن تكسب من الأعمال التي تؤدي الى تحسن الكفاءة العملية . فهناك دافع لتحقيق الكفاءة لأن التكلفة الأدنى تعني ربحا أعلى . ومع أن اصحاب الاسهم في المنشآت الخاصة نادرا ما يستطيعون تحديد السلعة والقرارات الفردية السيئة الا أنه يمكنهم أن يلاحظوا بيسر وسهولة الرقم القياسي الأدنى للكفاءة ـ وهو معدل ربحية المنشأة . ففي القطاع الخاص تعد امكانية حدوث افلاس ، أو انخفاض أسعار الأسهم و/ أو تولي منشأة أخرى سلطة الادارة ، تشكل موانع لحدوث عدم الكفاءة الاقتصادية .

أما صانعو القرار في القطاع العام فيواجهون هيكلا للحوافز أقل فاعلية في تحقيق كفاءة الاداء . فحيث لا يوجد معيار للأداء يسهل تحديده مناظر لمعدل الربحية فان مديري القطاع العام يستطيعون ، غالبا ، اعطاء تفسير خاطىء لعدم الكفاءة الاقتصادية . فالأرباح ليست ذات أهمية فاذا ما أنفق صانعو القرار في القطاع العام النقود في غير حكمة أو استخدموا الموارد لتحقيق منافع خاصة أساسا (مثل المكاتب المترفة ، وكثرة السفر للعمل) فان عبء عدم الكفاءة سوف يقع على اكتاف ممولي الضرائب كما أن القطاع العام ليس عرضة لاختبار الافلاس الذي يقضي على العمليات التي لا تتسم بالكفاءة في القطاع الخاص . فالأناقة السياسية التي تؤدي الى موازنات كبيرة أكثر أهمية لنجاح القطاع العام من الكفاءة في ممارسة العمل والتي تقود الى نفقة أدنى للانتاج .

ان ممولي الضرائب هم المستفيدون الرئيسيون من النفقات المنخفضة ، والتحسن في مستوى كفاءة القطاع العام . ومع ذلك ، فانه حيث لا تتوافر لدى الناخبين من هؤلاء

الممولين معلومات رشيدة حول معظم القضايا فضلا عن أنهم غير منظمين ، فلن يكونوا قادرين على ضبط الموقف بكفاءة فليس يوجد ببساطة ملخص احصائي مناظر لمعدل الربح في القطاع الخاص يوفر معلومات بتكلفة منخفضة لممولي الضرائب . وهكذا فان وجود بينة على كفاءة الأداء (أو عدم كفاءته) في أية ادارة حكومية أمر صعب بشكل عام ويصعب عمليا الحصول عليها أو تداولها . وفي وقت الانتخاب لابد أن يقدم المرشحون السياسيون والأحزاب شيئا ما أشد جاذبية من كفاءة الحكومة اذا ما كانوا يتوقعون نجاحا .

ان المدير في القطاع العام نادرا ما يحقق مكافأة من خلال توفيره نقودا لدافعي الضرائب . والواقع أن أية هيئة تفشل في انفاق اعتماداتها هذا العام فسوف تعجز عن طلب ميزانية اكبر في العام التالي . لذلك فان الهيئات الحكومية تسرف في نفقاتها في نهاية السنة المالية اذا اكتشفت فشلها في انفاق كل اعتماداتها في هذه السنة .

واذا ماكان السياسيون راغبين في تحقيق الكفاءة فسوف يتجهون لاختيار سبل ملموسة ويسهل تداولها لتحسين هذه الكفاءة . فالقيام بحملة شعبية جيدة لتوفير دولارات قليلة من خلال الغاء خدمة الليموزين لكبار موظفي الحكومة يمكن أن تولد منافع سياسية أعظم من خطة معقدة لاعادة تنظيم الحكومة توفر ملايين الدولارات لدافعي الضرائب . ولا يخفى أن الفكرة الأخيرة شديدة التعقيد ويصعب كثيرا على الناخب تحديد النتيجة .

ومن الأهمية بمكان أن نبين أن القول بعدم الكفاءة الداخلية لا يقوم على افتراض أن موظفي الادارة الحكومية هم بالضرورة يتسمون بالعجز أو الكسل . فالصحيح أن التأكيد يتركز على هيكل الحوافز الذي يعمل في نطاقه المديرون والعاملون الآخرون .

فليس هناك فرد ، أو مجموعة صغيرة نسبيا من الأفراد ، لديه قدر من الحوافز يؤكد مبدأ الكفاءة . وليست هناك مجموعة صغيرة من الأفراد تزداد ثروتها بشكل جوهري أو تنخفض من خلال تغيرات في مستوى الكفاءة . ومادام الموظفون العامون والمديرون الاداريون ينفقون نقود غيرهم من الناس فسوف يكونون أقل اهتماما بالتكلفة قياسا بما يفعلون عند انفاق مواردهم الخاصة . وليس هناك اختبار يمكن من خلاله تحديد عدم الكفاءة الاقتصادية بوضوح أو قياسها بدقة والأيسر من ذلك هو ازالتها . وليس ثمة ريب أن الهيكل الفاسد للحوافز في ادارة ما يولد أثرا على مستوى كفاءتها الداخلية .

التحليل الاقتصادي للقطاع العام
The Economic Analysis of the Public Sector

ان اغلب المراجع الاقتصادية تشير فقط باختصار الى المسائل الرئيسية التي نوقشت في هذا الفصل . ولقد كان هدفنا هو تحليل ما نتوقع أن يقوم به القطاع العام بالنسبة لمجموعة مختلفة من القضايا الاقتصادية .

ولقد اهتم الاقتصاديون في الماضي ، عادة ، بمناقشة مايجب على الحكومة أن تقوم به دون نظر لما قد يتضمنه الحل من خلاف مع الواقع . ودون تجاهل للأنشطة المثلى للحكومة امتد تحليلنا للأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الحكومة فعلا والنتائج المحتملة لتدخلها . ولقد ساعدتنا الأدوات الاقتصادية الكثيرة المتصلة بالموضوع على شرح وتفسير الأثر الفعلي لنشاط القطاع العام على كفاءة الاقتصاد .

هل التحليل الاقتصادي يؤكد سيطرة الدوافع الذاتية على السلوك البشري ؟
Is the Economic Analysis Cynical?

لقد ركزنا على بيان كيف تؤثر العوامل الاقتصادية على أعمال القطاع العام . وقد يختلف تحليلنا بشكل جوهري عن ذلك التحليل الذي يتم في نطاق علم السياسة . وقد يعترض البعض على أن أسلوبنا في التحليل يشك في طيبة الدوافع البشرية ويبرز سيطرة الدوافع الذاتية على السلوك البشري وبأنه لم يعط تأكيدا كافيا للموظفين العامين الذين يكرسون كل جهدهم وطاقتهم لحل القضايا المعقدة للقطاع العام . والواقع أن تحليلنا لا ينكر وجود مثل هؤلاء الناس . ولكن ما أردنا تأكيده فقط هو أنه في ظل الديمقراطية التشريعية توجد ضغوط في العمل تجعل من الصعب على هؤلاء الأفراد أن يؤدوا عملهم دون حلول وسط .

وقد يزعم أحد الناخبين يتمتعون بروح عامة اكثر مما بينا . فقد يكونوا راغبين في التضحية برفاهيتهم الشخصية للصالح العام . ومع ذلك ، لو أن الناخبين يحضرون أساسا بما يحقق المصلحة العامة ، فكيف ، اذا ، يمكن أن نفسر سلوك مؤسسات التجارة ، وجماعات الضغط في قطاع الأعمال ، واتحادات العمال ، وجماعات الموظفين العامين ، والمحامين ، والأطباء والمدرسين ، ومئات أخرى من الجماعات المنظمة وكلها تحاول أن تطوع القواعد والتنظيمات في القطاع العام لتحقيق مصلحتهم ؟

ان اختيار أية نظرية هو اتساقها مع الأحداث في دنيا الواقع وليس ثمة ريب أننا لم

نضع نظرية كاملة للقطاع العام . ومع ذلك ، فان ملاحظة الأحداث الجارية لابد أن تعطي للانسان سببا كافيا ليتساءل عن مدى صحة النظريات التي تؤكد المصلحة العامة وحدها ، والقوة المتساوية ، والطبيعة البشرية للعمل الحكومي . ذلك أن الحكومات الديمقراطية وليدة التفاعل بين أفراد لا يتسمون بالكمال . ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن النظرية الاقتصادية يمكنها أن تقول الكثير حول أنواع النشاط القطاع العام التي تتولد عن هذا التفاعل بين بني آدم .

القطاع العام مقابل السوق: ملخص

The Public Sector Versus the Market: A Summary

لقد بينا خلال هذه الدراسة أن النظرية يمكنها أن تشرح لماذا تنهار أحيانا كل من قوى السوق ونشاط القطاع العام - أي لماذا تفشل في بعض الأحيان في تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية . على أن أوجه القصور في قطاع أو آخر تكون حاسمة ، غالبا ، بدرجة تعتمد على نوعية النشاط الاقتصادي . ولقد أقر «بول سامولسون Paul Samuelson الحائز على جائزة نوبل بأنه «لاتوجد قواعد تحدد الدور الصحيح للحكومة تقوم على أساس من الأولوية في الانتاج من الوقائع(١٢) ومع ذلك فان هذا لا يعني أن الاقتصاد ليس لديه شيئا يقوله بالنسبة لمجموعات معينة من الأنشطة سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام . ولا يعني كذلك أن علماء الاجتماع ليس لديهم مايقولونه عن الاجراءات التنظيمية لادارة النشاط الاقتصادي . ولكنه يعني فقط أن كل قضية وكل نوع من النشاط يجب أن يدرس على حدة .

ومن الواضح أن التدخل الحكومي يكون أقوى في بعض الأنشطة منه في أنشطة أخرى . وعلى سبيل المثال ، لو أن نشاطا ما يواجه آثارا خارجية قوية فان اجراءات السوق تنتهي ، غالبا ، بضعف الكفاءة الاقتصادية أما القطاع العام فقط يحقق قدرا أعظم من الكفاءة . وعندما تضعف ضغوط المنافسة أو يوجد سبب لتوقع ندرة المعلومات لدى المستهلكين فقد تفشل السوق ، وحينئذ يمكن اللجوء الى القطاع العام .

وينطبق نفس التحليل على القطاع العام . فعندما يكون هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن أثر مصلحة الخاصة سيكون قويا تضعف قدرة الحكومة على تصحيح فشل السوق . كما يؤدي نقص وسائل تحديد وتحرير القطاع العام من عدم الكفاءة الى ضعف

12- ap. A.Samuclson, «The Economic Role of Private Activity,» in The Collected Scientife Papcls of paul A.Samuelson, ed.J.E. Stiglitz, 2 (Cambridge, Massachusetts: MIT Press. 1966). P.1423

العمل الحكومي . وعلى ذلك فان المسألة غالبا ، هي أن اختيار المؤسسات الأنسب قد يكون اختيارا بين أضرار . وعلى سبيل المثال قد نتوقع احتكار القطاع الخاص لو أن نشاطا ما ترك للسوق وتنظيم فاسد بسبب أثر المصلحة الخاصة لو تحولنا الى القطاع العام وعلى هذا فان ادراك وفهم أوجه القصور في كل من السوق والقطاع العام له أهميته اذا أردنا أن نحسن ونطور المؤسسات الاقتصادية القائمة .

ولقد افترض الاقتصاديون ، في وقت ما ، أن القطاع الخاص يعمل في اطار المنافسة الكاملة . وفي أواخر القرن العشرين افترضنا ، أحيانا أن الحكومة تعمل لتحقيق شروط الكفاءة المثلى التي وضعها الاقتصاديون وكلا الفرضين ، دون ريب ، فيهما تبسيط . على أن تطبيق الاقتصاد على الاختيار العام يساعدنا على فهم سبب خطأ وانحراف السياسة العامة أحيانا وكيف يمكن تغيير هيكل الحوافز لدى القطاع العام لتحسين مستوى الكفاءة والأداء الحكومي .

نظرة إلى الأمام

عندما نفهم مصادر عدم الكفاءة الاقتصادية نكون في موقف أفضل لاقتراح وسائل العلاج المحتملة . وننهي هذا الجزء من الدراسة بنظرة تتأمل البحث في اصلاحات ترتبط بالقوة السياسية لقضايا المصلحة الخاصة .

الأهداف التعليمية للفصل

١ ـ ان تحليل القطاع العام بنفس الطريقة التي نحلل بها القطاع الخاص أمر مثمر ومفيد . فالعمل العام ، من خلال الحكومة ، له القدرة على تصحيح فشل السوق واعادة توزيع الدخل . فالقطاع العام بديل للسوق ـ فهو يوفر وسائل بديلة لتنظيم الانتاج و/ أو توزيع الناتج .

٢ ـ يقترع الناخبون ، ويشاركون سياسيا ، ويضغطون ، ويقبلون استراتيجيات سياسية اخرى ليطالبوا بنشاط القطاع العام . وبفرض ثبات الأشياء الأخرى ، يكون لدى الناخبين دافع قوي لتأييد المرشح الذي يقدم لهم أعظم كسب شخصي بالنسبة للنفقة الشخصية . وليس يخفى أن الحصول على المعلومات يكلف كثيرا . وحيث أن اتخاذ القرار جماعيا يحطم العلاقة بين اختيار الفرد ونتيجة القضية فانه من المعقول أن يظل الناخبون يفتقدون المعلومات عن كثير من القضايا القومية . ويقوم

المرشحون بشكل عام على أساس مجموعة فرعية صغيرة من المسائل التي تتمتع بأعظم أهمية شخصية للناخبين كأفراد .

٣ ـ يوفر فشل السوق الفرصة للحكومة لتتبنى عملا يحقق نسبة أعظم بين المنفعة/ التكلفة . وبغرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فانه كلما كانت الخسارة الاجتماعية الناشئة عن فشل السوق أكبر كان الدافع أعظم لوجود القطاع العام .

٤ ـ ان دور القطاع العام في اعادة توزيع الدخل يتعاظم باستمرار . ويشير التحليل الاقتصادي الى مصدرين للضغط لاعادة توزيع الدخل (أ) طبيعة جهود مكافحة الفقر كسلعة عامة (ب) المصلحة الذاتية . ومن وجهة نظر المنظم السياسي الساعي الى تعظيم عدد أصوات الناخبين يوجد دافع لتأييد اعادة توزيع الدخل من المجموعات غير المنظمة الى المجموعات المنظمة تنظيما جيدا . وتحدث اعادة توزيع جوهرية من هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ ـ يوجد دافع قوي لدى المنظمين السياسيين لتأييد قضايا المصلحة الخاصة ولجعل القضايا من الصعوبة بحيث لا تفهمها الأغلبية غير المنظمة والتي تفتقد المعلومات الى حد كبير . وتوفر جماعات النفع الخاص كلا من الدعم التمويلي والتأييد الانتخابي المباشر للسياسي .

٦ ـ وبسبب عدم كمال المعلومات لدى الناخب فان الاقتراحات ذات المنافع غير المحددة والنفقات الواضحة ترفض حتى لو كانت تزيد رفاهية المجتمع . وتقبل السياسات التي تضعف الانتاجية عندما يسهل تحديد منافعها ويصعب تشخيص نفقاتها . كما أن هناك دافع قوي لدى السياسيين لحزم السياسة العامة بأسلوب يبرز المنافع ويخفي النفقات التي تفرضها على الناخبين .

٧ ـ ويشكل أثر قصر النظر مصدرا آخر للتعارض بين السياسة الجيدة والاقتصاد القوي . اذا يميل كل من الناخبين والسياسيين الى تأييد المشروعات التي تعد بتحقيق منافع جوهرية على حساب صعوبة تحديد النفقات المستقيلية . وبذلك ينشأ تحيز ضد أي تشريع يتضمن نفقات عاجلة يسهل تحديدها ومنافع مستقبلية معقدة .

٨ ـ ان الدافع الاقتصادي لكفاءة الأداء صغير في القطاع العام . فليس هناك فرد أو مجموعة صغيرة نسبيا من الناس يمكنهم الفوز بالمكاسب المشتقة من ارتفاع مستوى الكفاءة . وليست هناك قوة مماثلة لتهديد الافلاس في القطاع الخاص توقف السلوك غير الكفء . ولما كانت موارد القطاع العام بما فيها الضرائب ، مملوكة ملكية عامة

فان مستخدميها يكونون أقل حرصا في استخدامها عن أصحاب الموارد الخاصة .

٩ ـ لايمكن للاقتصاد الواقعي أن يخبرنا عما اذا كان نشاط مايجب ان يتم من خلال القطاع العام أم من خلال القطاع الخاص . ومع ذلك ، فان تحليل كيفية عمل القطاعين لا يساعدنا على اقامة حجة تبني أي منهما لنشاط معين . ولكن عندما يشتد فشل السوق تقوى حجة العمل من خلال القطاع العام . كما أن توقع فشل الحكومة يضعف حجة التدخل الحكومي .

طريقة التفكير الاقتصادي ـ أسئلة للمناقشة

١ ـ هل تظن أن الاعلان يولد أثرا على نوعية سيارة اختارها مستهلك ما أكبر منه على نوعية السياسي الذي يختاره نفس الشخص ؟

٢ ـ هل تظن أن العملية السياسية تعمل لصالح الفقراء ؟ اشرح . هل الفقراء منظمون تنظيما جيدا ؟ هل يقومون بمشاركات جوهرية في حملة المرشحين ؟ وهل يحصلون بشكل جيد على المعلومات ؟ وهل مما يدعو للدهشة أن الجزء الأكبر من المدفوعات التحويلية النقدية البالغة نحو ٣٠٠ بليون دولار في الولايات المتحدة لا تذهب الى الفقراء ؟ اشرح .

٣ ـ أي الأفعال التالية للقطاع العام صممت أساسا لتصحيح «فشل السوق»

(أ) قوانين محاربة الغش والخداع (ب) الحقيقة في تشريع الاقراض (ج) تنظيم السعر في صناعة الهاتف (د) تشريع الرقابة على مستويات التلوث . (هـ) دعم البحوث البحتة (و) عمل صندوق البريد ؟ اشرح اجابتك .

٤ ـ هل يوجد لدى المنظمين السياسيين دافع ما لخداع الناخبين فيما يختص بتكلفة التشريع ؟ واذا كان ذلك صحيحا ، فمتى ؟ وهل يمكنك اعطاء أمثلة عن حالات حدث فيها ذلك ؟

٥ ـ ان صناعة الخمور تشارك بنصيب كبير في توفير أموال للمرشحين السياسيين على مستوى الولاية في الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فان مساهمتها في الصندوق القومي ضئيلة . فلماذا يحدث ذلك في اعتقادك ؟ (ملاحظة : من ينظم صناعة الخمور ؟) .

٦ ـ ان أحد تفسيرات أثر قصر النظر في القطاع العام هو أن الأصوات المستقبلية لا تستطيع أن تصوت الآن لتعبر عن مصالحها المستقبلية . فهل تمثل مصالح الأجيال

القادمة في قرارات السوق ؟ فمثلا ؟ اذا كان من المتوقع أن يرتفع ثمن الكروم بسرعة خلال الـ ٣٠ سنة القادمة بسبب الندرة المتزايدة ، فكيف يمكن أن يزداد المضاربون غنى بينما يمدون الأجيال التالية بكمية كروم أكبر على حساب المستهلكين الحاليين ؟

٧ ـ ماهو الخطأ في طريقة التفكير التالية ؟

«ان السياسة العامة لازمة لحماية المواطن المتوسط من قوة جماعات المصلحة الخاصة المتمكنة . ففي غياب التدخل الحكومي تتقاضى الصناعات المنظمة ، مثل الطيران ، والسكك الحديدية ، والنقل أسعارا عالية ولن تكون المنتجات آمنة ، وسوف يقهر الأغنياء الفقراء . فالحكومة تكبح جماح قوة جماعات المصلحة الخاصة» .

الملاحق

ملحق (آ)

نظرة بيانية إلى الاقتصاد

إن الغرض من هذا الملحق هو توضيح آليات الجداول (الخرائط) والأشكال البيانية . على أن كثيرا من الطلاب ، وخاصة ذوي الخلفية الرياضية الأولية ، على علم بهذه المادة ويمكنهم تجاهلها دون صعوبة وهذا الملحق وضع لمن يحتاجون إلى تأكيد قدرتهم على فهم الايضاحات الاقتصادية البيانية .

ويبين المنطق الاقتصادي ، غالبا ، أن هناك أسلوبا معينا للربط بين متغيرين . . ولا يخفى أنه يمكن بيان العلاقة بين المتغيرات باستخدام الجدول أو الرسم البياني ، أو التعبير الرياضي . وهذه الأدوات ، وخاصة الجداول والرسوم البيانية تساعد على تخيل العلاقات الاقتصادية بسرعة .

ولقد قيل ، كثيرا ، أن الصورة الجيدة تساوي ألف كلمة ولكن يجب أن يفهم الانسان الصورة إذا كانت توضح معنى وتشع ضوءا . وتساعد الجداول والرسوم البيانية على خلق صورة للأشياء ، وهي بذلك عوامل مساعدة تثير صورا ذهنية يمكن أن تنقل معلومات قيمة للقارىء في ايجاز .

والشكل (رقم ١) هو جدول بسيط يوضح علاقة افتراضية بين مسافة السفر واستهلاك الجازولين في نوعين من السيارات ـ سيارة «فورد LTD» وسيارة «فورد ESCORT» عند السير في المدينة الذي يتسم بكثرة الوقوف والحركة .

ولا عجب أن الجازولين المستهلك يتزايد مع تزايد المسافة التي تقطعها السيارتان . وهكذا يمكن القول أن هناك علاقة مباشرة بين المسافة المقطوعة واستهلاك الوقود . ومع ذلك ، فإن هذه العلاقة تختلف بالنسبة للسيارتين . إذ تستهلك السيارة LTD من الوقود ضعف ما تستهلكه السيارة ESCORT في كل ميل .

ويمكن عرض هذه المعلومات التي يتضمنها الشكل (رقم ١) من خلال الرسم البياني . فالرسم البياني يبين العلاقة بين شيئين . يقاس أحدهما على المحور X (المحور

جدول رقم (١) العلاقة بين مسافة السفر والوقود المستهلك داخل المدينة

المسافة المقطوعة (بالميل)	الجازولين المستهلك (بالجالون)	
	فورد LTD	فورد ESCORT
١٠	١,-	-,٥
٢٠	٢,-	١,-
٣٠	٣,-	١,٥
٤٠	٤,-	٢,-
٥٠	٥,-	٢,٥
٦٠	٦,-	٣,-

الأفقي) والاخر على المحور Y (المحور الرأسي) ويوضح أي خط (أو منحني) على الرسم العلاقة بين المتغير X والمتغير Y .

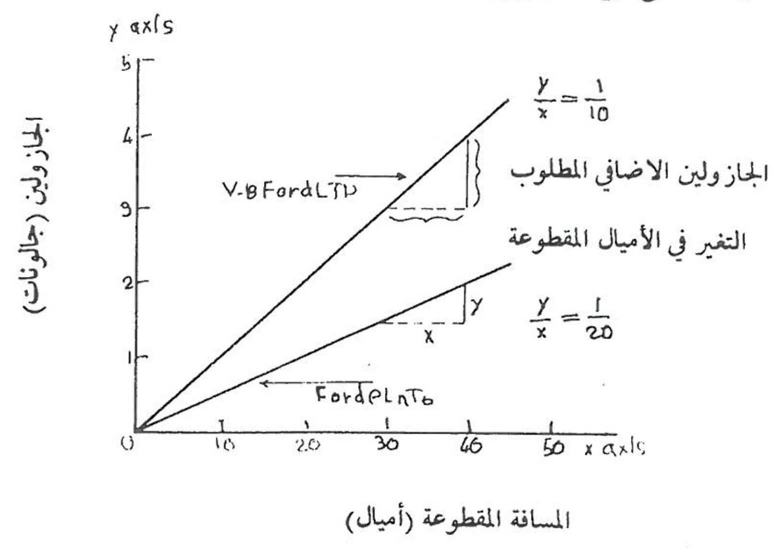
ويوضح الشكل (رقم ٢) بيانيا العلاقة بين الأميال المقطوعة والجازولين المستهلك بالنسبة للسيارة LTD والسيارة ESCORT وحيث أن المتغير X والمتغير Y تربطهما علاقة مباشرة فإن منحني استهلاك الوقود ـ المسافة المقطوعة يأخذ اتجاها تصاعديا إلى اليمين . (وتستخدم كلمة «منحني» في الاقتصاد ، بشكل عام ، لتعبر عن العلاقة بين متغيرين . وقد يشار ، كثيرا إلى الخط المستقيم كمنحني) .

ولكن كم تستهلك السيارة LTD من الجازولين في كل ميل ؟ ان ميل أو انحدار الخط يعطينا الاجابة . وميل الخط هو التغير في المتغير Y مقسوما على التغير في المتغير X وحيث نقيس استهلاك الجازولين على المحور Y فان الرسم يبين أننا نحتاج الى جالون اضافي من الجازولين لكي نسير عشرة أميال اضافية . وهذا يعني أن تغير المتغير Y بوحدة واحدة يقابله تغير قدره عشر وحدات في المتغير X بالنسبة للسيارة LTD ويبين انحدار الخط (١/ ١٠) ان السيارة LTD تستهلك ١/ ١٠ جالون من الجازولين في كل ميل تقطعه .

والآن دعنا ندرس العلاقة بين الأميال التي تسيرها السيارة ESCORT وما تستهلك من جازولين . ولا يخفى أن هناك علاقة مباشرة بين هذين المتغيرين كذلك . ومع ذلك ، فان منحني استهلاك الجازولين ـ المسافة المقطوعة اكثر استواء أو أقل انحدارا . فانحدار منحني استهلاك الجازولين ـ المسافة المقطوعة للسيارة ESCORT هو ١/ ٢٠ ، مشيرا بذلك الى أن السيارة ESCORT تستخدم وقودا أقل لكل ميل منه بالنسبة للسيارة LTD .

شكل رقم ٢ كيف نفهم رسميا بيانيا

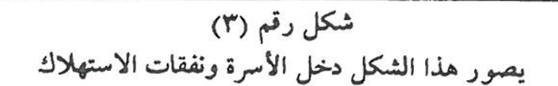
يصور الرسم البياني العلاقة بين الأميال المقطوعة مقاسة على المحورX والجازولين المستهلك مقاسا على المحورY ويبين الخط الأسود العلاقة الخاصة بالسيارة LTD وتستهلك هذه السيارة ١/ ١٠ جالون من الجازولين في كل ميل تسيره ، بينما تستخدم السيارة ESCORT ١/ ٢٠ فقط من الجالون في كل ميل وحيث يتجه كلا الخطين إلى أعلى وجهة اليمين فإنهما يشيران إلى وجود علاقة طردية (مباشرة) بين المسافة المقطوعة والوقود المستهلك لكل من السيارتين .



ويمكن استخدام شكلا بسيطا ذا محورين مثل الشكل (رقم ٢) أيضا لتوضيح العلاقات الاقتصادية . وعلى سبيل المثال ، يشير عرض البيانات أن العائلات ذات الدخل المرتفع ، في المتوسط ، تنفق قدرا أكبر على استهلاك السلع قياسا بما تنفقه الأسر ذات الدخل المنخفض (انظر شكل رقم ٣أ) . وبالنسبة لأغلب الناس يتزايد انفاقهم مع نمو دخولهم . وعلى هذا توجد علاقة مباشرة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي . ويوضح الشكل (رقم ٣ب) منحني الانفاق الاستهلاكي ـ الدخل لأسر الولايات المتحدة .

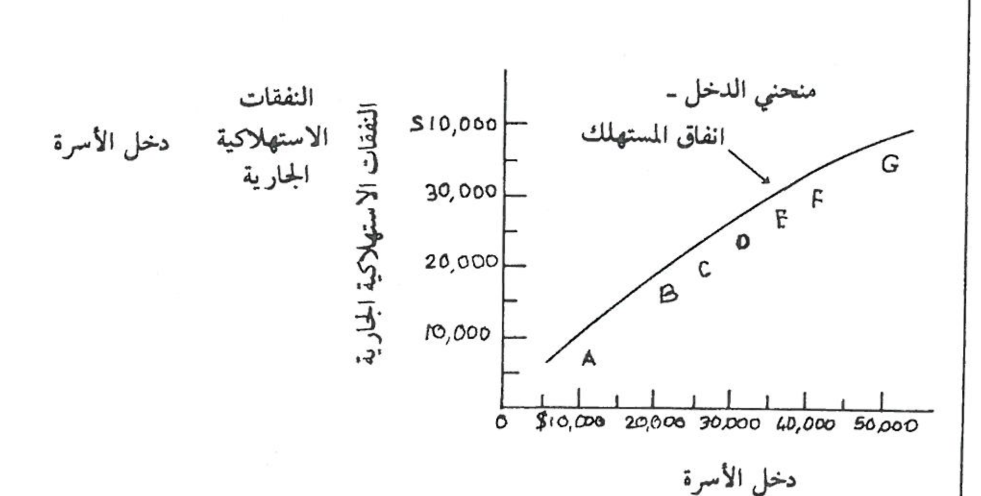
وقد تكون العلاقة بين المتغيرينX وY عكسية . وهذا يعني أن انخفاضا في المتغير Y يرتبط بزيادة في المتغيرX . وعلى هذا ينحدر المنحني الذي يوضح العلاقة بينX وY إلى أسفل متجها إلى اليمين .

ويوضح شكل (رقم ٤) هذه الحالة . ويقاس ثمن «الهامبورجر» على المحور Y وكميتها على المحور X . فإذا كان ثمن «وحدة الهامبورجر» ٣ دولار فلن يشتريه إلا من يحبونه . وفي المتوسط يستهلك الأفراد وحدة «هامبورجر» فقط كل أسبوع . فإذا انخفض ثمن الوحدة إلى ١,٥ دولار فسوف يزيد عدد من يستهلكونه . وسوف يزداد متوسط الاستهلاك الاسبوعي إلى ثلاث وحدات ويؤدي خفض سعر الوحدة إلى ٧٥ سنت إلى جذب المستهلكين لشراء وحدات اكثر من «الهامبورجر» ويزيد المتوسط الاسبوعي للاستهلاك إلى ٤ وحدات وينتج عن العلاقة العكسية بين ثمن وكمية «الهامبورجر» المشتراة منحني ينحدر إلى أسفل ويتجه جهة اليمين .


شكل رقم (٣)
يصور هذا الشكل دخل الأسرة ونفقات الاستهلاك

(أ) يبين الجدول بيانات عن العلاقة بين دخل الأسرة ونفقات الاستهلاك
(ب) عرضت نفس البيانات بيانيا . وهي تشير إلى وجود علاقة مباشرة بين المتغيرين .

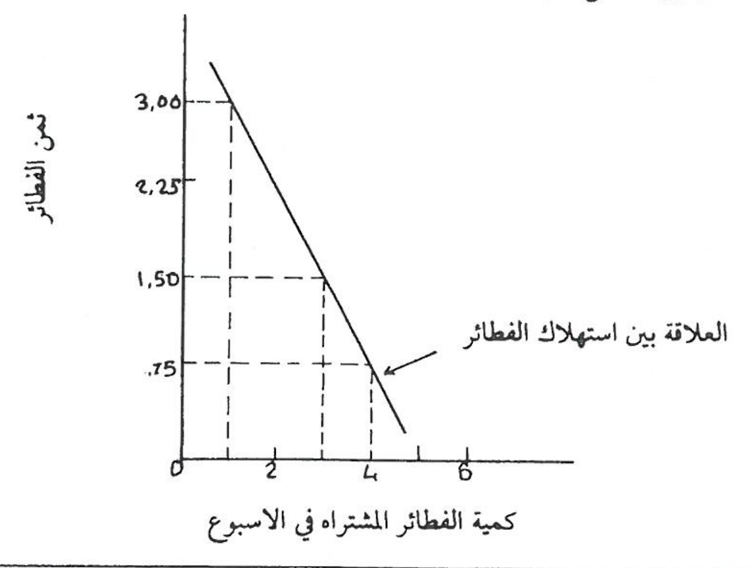
(أ) (ب)



شكل رقم (٤)

تصوير العلاقة بين السعر ـ الاستهلاك «للهامبورجر»

سوف يشتري الناس كمية أقل من الهامبورجر عندما يرتفع سعره . ويبين هذا الشكل العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المشتراة . لاحظ أن منحني الثمن ـ الكمية ينحدر إلى أسفل جهة اليمين .



والآن ، ليس ثمة ريب أن القارىء لديه فهما جيدا لكيفية قراءة الرسم البياني . على أن الأشكال البيانية ليست بديلا للتفكير الاقتصادي فلن يستطيع انسان أن ينقل عن الشكل البياني ما لا يستطيع نقله شفهيا ومع ذلك ، يمكن ، غالبا ، استخدام الأشكال البيانية لعرض أفكار بسرعة وبايجاز . ويجب ألا نمتلىء من الأشكال البيانية رعبا وخوفا . فهي تبدو أكثر تعقيدا مما هي فعلا .

فإذا كنت تظن أن لديك صعوبة في قراءة الأشكال البيانية . فعليك أن تحاول رسم (تشكيل) العلاقة بين عدة أشياء تحسن معرفتها . وحين تعمل حاول رسم العلاقة بيانيا بين الساعات التي عملتها (المحورX) وايراداتك الاسبوعية (المحورY) . ماذا يمثل انحدار منحني الايرادات/ ساعات العمل ؟ هل يمكنك رسم علاقة بيانية بين سعر الجازولين وانفاقك عليه ؟ ان رسم هذه العلاقات البسيطة سوف يعطيك ثقة أكبر في قدرتك على أن تسيطر على علاقات اقتصادية أشد صعوبة مبينة في أشكال بيانية .

ملحق (ب)

تحليل المستوى التوازني للدخل باستخدام المعادلات

لقد استخدمت عوامل مساعدة بيانية في الفصول ٨، ٩، ١٠ مع استخدام المنطق الرياضي لوضع مفاهيم توازن الدخل الكلي، والمضاعف، والسياسة المالية. ويمكن لأغلب الطلاب أن يفهموا هذه الأدوات بشكل أفضل عندما تعرض بهذا الأسلوب. ومع ذلك، فإن الاقتصاديين المحترفين يستخدمون، غالبا، الرياضيات لدراسة ونقل نفس الأفكار.

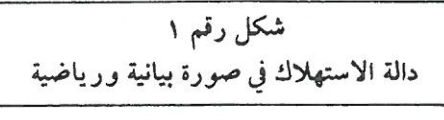
وفي هذا الملحق، نستخدم مبادىء الجبر لبناء بعض نماذج الدخل الكلي التي شرحناها، حالا، بتفصيل اكبر. وبالنسبة للطلاب المبتدئين في دراسة الاقتصاد يكون للكشف عن نموذجين جبريين ميزتان على الأقل. أولاً، يمكن للطلاب تحقيق فهم أحسن لأية مشكلة من خلال النظر اليها بدقة رياضية. ثانياً: يجعل هذا الكشف الانتقال إلى المراحل الأعلى في دراسة الاقتصاد اكثر يسرا.

المستوى التوازني للدخل The Equilibrium Level of Income

يجب علينا بادىء ذي بدء أن نذكر أنفسنا بقليل من المفاهيم الأساسية. إذ يمكن التعبير عن العلاقة بين الاستهلاك C والدخل الممكن التصرف فيه Y_d المبينة في الشكل (رقم ١) بالمعادلة التالية:

$$C = C_0 + MPC \times Y_d \qquad (1)$$

وهذه المعادلة تعني أن جملة الاستهلاك تساوي الاستهلاك المستقل C_0 مضافا إليه الميل الحدي للاستهلاك MPC مضروبا في الدخل الممكن التصرف فيه. وكمية الاستهلاك التي تتحقق عندما يكون الدخل الممكن التصرف فيه مساويا للصفر يمكن اعتباره استهلاكا لا تفسره التغيرات في Y_d أما الميل الحدي للاستهلاك MPC أي نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل الممكن التصرف فيه، فهو مقدار ثابت لأن الدالة البيانية خطية. وبديهي أن الميل الحدي للاستهلاك MPC هو ببساطة ميل الخط الذي يمثل دالة الاستهلاك.

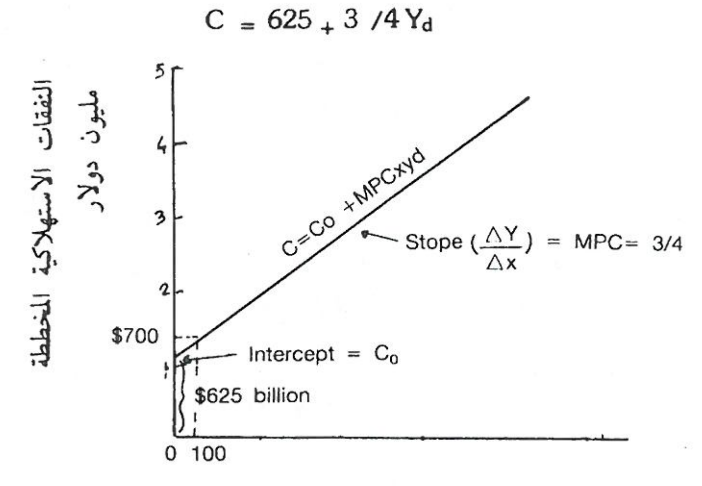


شكل رقم ١

دالة الاستهلاك في صورة بيانية ورياضية

يوضح الشكل دالة الاستهلاك عندما تكون Y تساوي ٦٢٥ بليون دولار وMPC تساوي ٣/ ٤ وتأخذ هذه الدالة صورة المعادلة التالية :

$$C = 625 + 3/4\,Y_d$$



الدخل الممكن التصرف فيه
(مليون دولار)

مثال ١ :

لو كان الاستهلاك ٦٢٥ بليون دولار عندما كان الدخل الممكن التصرف فيه صفرا ، ولو كان الاستهلاك يساوي ٧٠٠ دولار عندما يكون هذا الدخل ١٠٠ بليون دولار (انظر شكل رقم ١) ، فماذا تكون الدالة الخطية للاستهلاك ؟ في هذه الحالة نجد أن C_0 = ٦٢٥ بليون دولار ، وأنMPC تساوي التغير في الاستهلاك (٧٥ بليون دولار) مقسوما على التغير في الدخل الممكن التصرف فيه (١٠٠ بليون دولار) :

$$MPC = \frac{75}{100} = \frac{3}{4}$$

وعلى هذا فإن الدالة هي :

$$C = 625 + \frac{3}{4}\,Y_d$$

على أن المعادلات الأخرى اللازمة لنموذجنا هي إعادة صياغة أيضا لمفاهيم قد استخدمناها فعلا . فالناتج القومي الاجمالي ، Y في حالة التوازن يساوي النفقات الاستهلاكية المخططة C مضافا إليها الاستثمار الاجمالي المخطط (I) والنفقات الحكومية المخططة G :

$$Y = C + I + G \qquad (2)$$

كما أن تبسيط تعريف الدخل الممكن التصرف فيه له فائدته . وحينئذ فإن Y_d تساوي الناتج القومي الاجمالي عند مستوى التوازن (GNP) مطروحا منه جملة الضرائب (T) :

$$Y_d = Y - T \qquad (3)$$

وفي نطاق هذه المعادلات فإنه يمكن حساب الناتج القومي الاجمالي GNP التوازني باحلال معادلة (رقم ١) ومعادلة (رقم ٢) في معادلة (رقم ٢) :

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_0 + MPC \times Y_d + I + G \qquad (4)$$

$$Y = C_0 + MPC \times (Y-T) + I + G \qquad (5)$$

وإذا كانت قيمة C_0 وI وG وT وMPC ثابتة فإنه يمكننا حساب قيمة Y التوازنية ، مادام لدينا معادلة واحدة ذات متغير واحد مجهول .

مثال (٢) :

يحدث التوازن عندما يكون الانفاق الكلي المخطط (C+I+G) مساويا قيمة الناتج Y . فإذا كانت :

C_0 = ٦٢٥ بليون دولار

I = ١٠٠ بليون دولار

G = ٣٠٠ بليون دولار

T = ٣٠٠ بليون دولار

MPC = $\frac{٣}{٤}$

احسب المستوى التوازني للناتج القومي الاجمالي :

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_0 + MPC \times Y_d + 100 + 300$$

$$Y = 625 + 3/4(Y - T) + 400$$

$$Y = 1025 + 3/4(Y - 300)$$

$$Y = 1025 + 3/4 - 225$$

$$Y - 3/4Y = 800$$

$$1/4Y = 800$$

$$Y = S\ 3200\ \text{billion}$$

المضاعف The Multiplier

إن مفهوم المضاعف يمكن بيانه رياضيا كذلك . فقد عرفنا في الفصل التاسع أن المضاعف يساوي (1 /1- MPC) فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يساوي $\frac{3}{4}$ فإن تغيرا ما في النفقات الحكومية (أو الاستثمار) لابد أن يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل التوازني .

ويعرض شكل (رقم ١) في الفصل العاشر عرضا بيانيا لأثر زيادة قدرها ٣٠ بليون دولار في النفقات الحكومية عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك $\frac{3}{4}$ ويبين مثال رقم (٢) نفس النقطة باستخدام المعادلات .

مثال (٣) :

لو زادت النفقات الحكومية (أو الاستثمار) في مثال رقم (٢) بمقدار ٣٠ بليون دولار فهل يرتفع المستوى التوازني للناتج القومي الاجمالي بمقدار ١٣٠ بليون دولار كما يشير المضاعف عندما تكون قيمته ٤ ، إن زيادة قدرها ٣٠ بليون دولار في النفقات الحكومية ، مع ثبات الضرائب ، تعني :

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_0 + MPC \times (Y-T) + I + G$$

$$Y = 625 + 3/4(Y-300) + 100 + 330$$

$$Y = 625 + 3/4Y - 225 + 430$$

$$Y = 830 + 3/4Y$$

$$Y - 3/4Y = 830$$

$$1/4Y = 830$$

$$Y = S\ 3320\ \text{billion}$$

وهذا يعني أن المستوى التوازني الجديد يتحقق عندما تكون Y مساوية ٣٣٢٠ بليون دولار .

وعلى هذا فإنه يمكننا أن نعرض رياضيا ما يوضحه شكل رقم (١) في الفصل العاشر بيانيا ـ وهو أن زيادة مستقلة قدرها ٣٠ بليون دولار في النفقات الحكومية تؤدي إلى ارتفاع الدخل التوازني بمقدار ١٢٠ بليون دولار (من ٣٢٠٠ بليون دولار إلى ٣٣٢٠ بليون دولار) . ذلك أن قيمة المضاعف تكون ٤ عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك $\frac{٣}{٤}$.

ويجب أن نلاحظ في هذا المثال كذلك أن قيمة المضاعف الناتجة عن حدوث تغير في الضريبة تكون أدنى من قيمته بسبب تغير مساو في الاستثمار أو النفقات الحكومية . وسبب ذلك هو أن تغيرا ما في الضريبة لا يتحول كلية إلى تغير في الانفاق . ذلك أن انخفاضا ما في المدفوعات الضريبية ، مثلا سوف يؤدي في النهاية إلى احداث زيادة في الاستهلاك وزيادة في الادخار كذلك . وكما نستطيع أن نتبين من معادلة (رقم ٢) فإن الزيادة في الاستهلاك وحدها هي التي تمارس أثرا فعليا على الناتج القومي الاجمالي . وهكذا فإنه يجب احداث انخفاض في الضرائب اكبر من قيمة الزيادة في النفقات الحكومية لتحقق نفس الأثر التوسعي على الدخل التوازني .

ويبين شكل (رقم ٢) في الفصل العاشر أنه عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك مساويا $\frac{٣}{٤}$ فإن تخفيض الضرائب بمقدار ٤٠ بليون دولار لازمة لتحقيق نفس الأثر التوسعي على الدخل الذي يتولد عن زيادة قدرها ٣٠ بليون دولار في النفقات الحكومية . ويشرح مثال رقم ٤ هذه النقطة جبريا .

مثال رقم ٤ :

لو أن الضريبة في المثال رقم ٢ انخفضت بمقدار ٤٠ بليون دولار (من ٣٠٠ بليون دولار إلى ٢٦٠ بليون دولار) وظل الانفاق الحكومي ثابتا ، فما مقدار الزيادة في الدخل التوازني ؟

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_0 + MPC \times (Y - T) + I + G$$

$$Y = 625 + 3/4 (Y - 260) + 100 + 300$$

$$Y = 1025 + 3/4 Y - 195$$

$$Y - 3/4 Y = 830$$

$1/4Y = 830$

$Y = S\ 3320$ billion

وهذا يعني أن التوازن الجديد يتحقق عندما تكونY مساوية ٣٣٢٠ بليون دولار وهي نفس النتيجة السابقة.

ملحق (ع)

تحليل التوازن الكلي باستخدام نموذج IS - LM

من الصعب توضيح العلاقات المتبادلة بين الدخل ، ومعدلات الفائدة والسياسات النقدية والمالية باستخدام النموذج الكينزي البسيط الذي سبق شرحه في الفصول ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ . وعلى ذلك فقد طور الاقتصاديون أدوات اكثر تعقيدا (نموذج IS-LM) لغرض دمج أسواق السندات والنقود في التحليل الكينزي التقليدي بصورة تامة . ونموذج IS-LM يمكننا من ملاحظة تأثير القوى المالية والنقدية انيا على المستوى التوازني للدخل .

نموذج LM-IS

لقد قام ج . هكس J.R. Hicks بانشاء نموذج (IS-LM) لأول مرة وقد أكد هذا النموذج بأن التوازن الكلي يتطلب شرطين . الأول ، وهو أن الاضافة إلى الدخل يجب أن تساوي التسرب منه . والثاني ، هو أن الطلب على النقود يجب أن يساوي عرض النقود الحقيقي . وبغياب أي من هذين الشرطين فإننا سنحصل على حالة عدم التوازن .

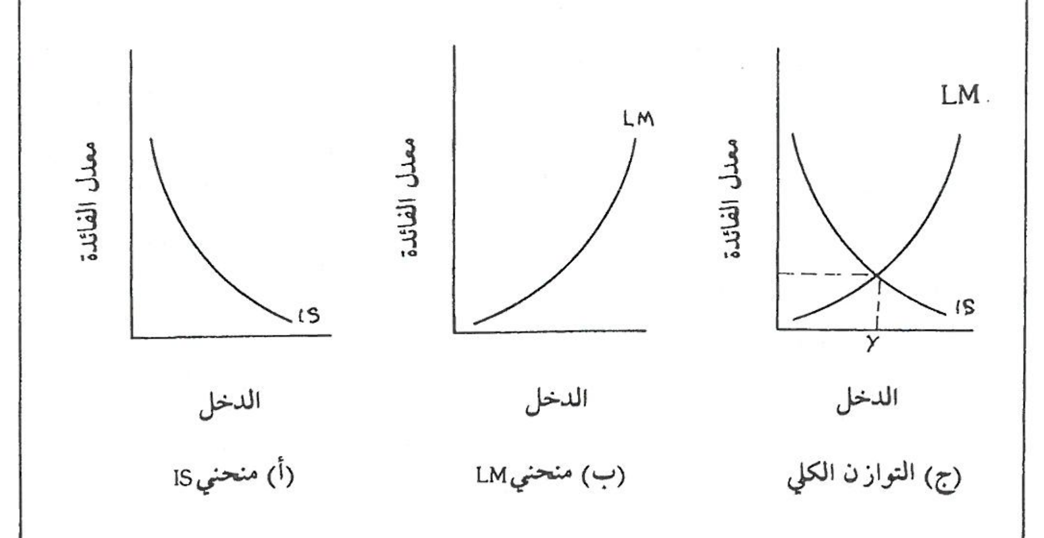
منحني IS

يمثل منحني IS جميع توليفات مستويات الدخل ومعدلات الفائدة والتي يكون عندها الاضافات (Injections) إلى الدخل مساوية إلى التسرب (leakages) منه . وشكل رقم (أ - ١) يوضح منحني IS لمختلف توليفات معدلات الفائدة ومستويات الدخل . وكلما زاد الدخل فإن كلا من الادخار والضرائب المستحصلة سوف تزيد ولغرض توازن الاضافات مع التسرب عند مستويات الدخل العالية هذه ، فإن الاضافات - الاستثمار والنفقات الحكومية - يجب أن تحفز بمعدلات فائدة منخفضة . وبنفس الشيء فإن الانخفاض بالدخل يجب أن يرافقه زيادة في معدل الفائدة ، لغرض خفض الاضافات بشكل كافي لابطال الانخفاض في التسرب . لذا فإن منحني IS يجب أن يكون سالب الانحدار ، مادام الدخل والفائدة يتغيران باتجاهين متعاكسين لغرض ادامة المساواة بين الاضافات والتسرب . (لاحظ بأن هذه العلاقة العكسية تنطبق على النماذج النقدية . فاذا

ما كانت السياسة النقدية ثابتة . فإن الزيادة في عرض النقود سيؤدي إلى خفض معدل الفائدة وزيادة الـGNP . انظر الفصل ١٣ ، شكل رقم ٤) .

شكل رقم (١) نموذج IS-LM للتوازن

إن منحني IS (١) يرينا جميع مستويات الدخل ومعدلات الفائدة التي تتساوى عندها الاضافات والتسرب ، وانحداره سالب لأن معدلات الفائدة المنخفضة ضرورية لجذب اضافات أخرى (استثمار) . والاضافات ضرورية لابطال التسرب الكبير الذي يصاحب مستويات الدخل العالية . اما منحني LM (ب) فإنه يوضح جميع مستويات الدخل ومعدلات الفائدة التي يكون عندها الأرصدة النقدية المرغوبة مساوية إلى عرض النقود الحقيقي . وانحداره موجب (إلى الأعلى وإلى اليمين) لأن معدلات الفائدة العالية ضرورية لخفض الأرصدة النقدية المرغوبة ، والتي تزداد كلما زاد الانتاج . (ج) وعندها يتقاطع منحني IS مع منحني LM وينشأ عن ذلك مستوى دخل ومعدل فائدة يتساوى عنده (١) التسرب من والاضافة إلى الدخل و (٢) الارصدة النقدية المرغوبة والفعلية في سوق النقود .



(أ) منحني IS (ب) منحني LM (ج) التوازن الكلي

يعكس منحني LM توليفات معدلات الفائدة ومستويات الدخل التي تنسجم مع التوازن في قطاع النقود . والتوازن في قطاع النقود يتطلب بأن الطلب على النقود يساوي تماما عرض النقود الحقيقي (الثابت) . فكلما زاد الدخل ، فإن الطلب على النقود يزيد ، وتزيد رغبة رجال الأعمال والأسر بالاحتفاظ بأرصدة نقدية اكثر لغرض الاشتراك في الصفقات التجارية . ويجب أن ترتفع معدل الفائدة لغرض أن تتساوى مستويات الأرصدة النقدية مع العرض الثابت . وانخفاض الدخل يتطلب انخفاض في معدل الفائدة لغرض استمرار رغبة رجال الأعمال والأسر بابقاء عرض النقود (الثابت) عند مستوى دخل منخفض .

وكما يوضح شكل (أ ـ ب) فإن منحني LM والذي يعكس توليفات معدلات الفائدة ومستويات الدخل التي يكون عندها الطلب على النقود مساوي إلى العرض عليها يكون ذو انحدار موجب . ويرجع سبب ذلك بأن ادامة التوازن في القطاع النقدي يتطلب أن تتغير معدل الفائدة والدخل بنفس الاتجاه .

التوازن الكلي

إن التوازن الكلي يتطلب توازنا في كلا القطاعين ، القطاع الحقيقي (الاضافات والتسرب) والقطاع النقدي . وكما يوضح الشكل (١ ـ جـ) فإن التوازن الكلي يحدث عند توليفة مستوى الدخل ومعدل الفائدة التي تتحدد بتقاطع منحني IS مع منحني LM .

السياسة المالية والنقدية

يمكن توضيح تأثير السياستين المالية والنقدية باستخدام نموذج IS-LM ولنبدأ أولا باستعراض وجهة النظر الكينزية حول السياسة النقدية .

السياسة النقدية :

يمكن إنشاء منحني LM لكل عرض معين للنقود . ويؤدي تغيير منحني عرض النقود بسبب عمليات السوق المفتوحة أو اعمال البنك المركزي الأخرى إلى انتقال منحني LM . وتخلق السياسة النقدية التوسعية فائض في عرض النقود عند مستوى الدخل الأولى . ومن وجهة النظر الكينزية فإن الفائض في عرض النقود سوف يتدفق إلى سوق الأموال القابلة للاقراض (أي تستخدم لشراء سندات) مما يؤدي إلى زيادة في عرض الأموال القابلة للاقراض ويخفض من معدل الفائدة ومعدل الفائدة الجديد المنخفض (r_2) يُحفز الاستثمارات ويزيد الانتاج . وإذا مازاد الانتاج فإن الطلب على الأرصدة

النقدية (للصفقات) سوف يزداد مما يتسبب في ارتفاع معدل الفائدة قليلا إلى (r_3) من وضعها الأصلي الذي انحدرت له . وعلى هذا فإن الشكل (٢) يوضح أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحني (LM) إلى اليمين وينتج عن ذلك توازن جديد عند معدل فائدة منخفض r_3 . ومستوى دخل عالي Y_2 .

أما تأثير السياسة النقدية المقيدة على منحني LM فانه يكون عكس ذلك . فالانخفاض في عرض النقود سيؤدي الى نقل منحني LM الى اليسار مسببا ارتفاعا في معدل الفائدة وانخفاضا في الدخل .

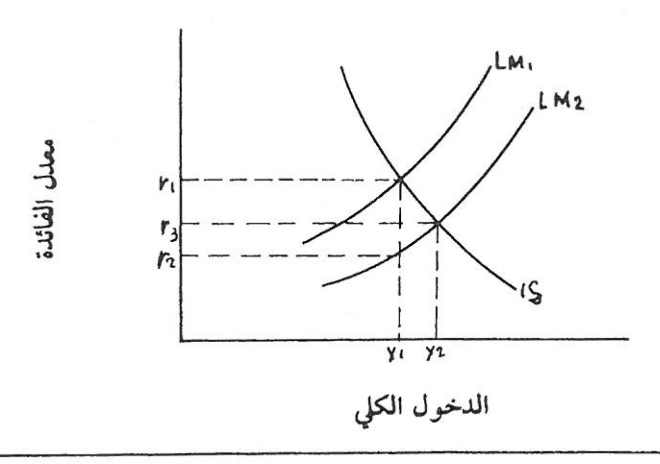
السياسة المالية

تؤثر السياسة النقدية على منحني LM اما السياسة المالية فإنها تؤثر على منحني IS

شكل رقم (٢)

السياسة النقدية : نموذج IS - LM

تؤكد وجهة النظر الكينزية بأن التوسع في عرض النقود سيؤدي إلى انتقال منحني LM إلى اليمين مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة (بشكل أولي إلى r_2) وهذه بدورها تحفز الاستثمار وتزيد الدخل الكلي . والزيادة في الدخل سوف تكبح الانخفاض الأولي الكبير في معدل الفائدة ، وسنحصل على توازن جديد عند مستوى الفائدة r_3 ومستوى دخل أعلى Y_2 .



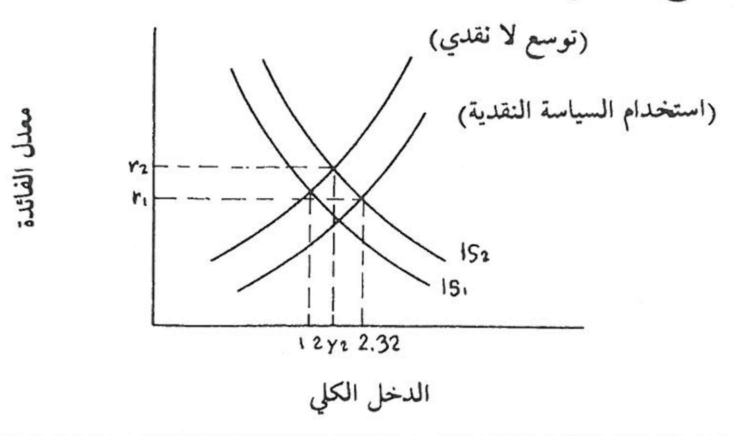
والآن ماذا يحدث لو أن الحكومة ارادت أن تتبع سياسة مالية توسعية ، بزيادة المصروفات الحكومية بمقدار ٣٠ بليون ريال مع ابقاء الضرائب ثابتة ؟ (وهذا المثال يوازي شكل رقم ١ في الفصل العاشر) . وواضح بأن ارتفاع مستوى المصروفات الحكومية سيؤدي إلى زيادة الاضافات (Injections) . وعند أي مستوى معين من الفائدة فإن بالامكان الحصول على مستوى أعلى من الدخل ، مع ادامة التوازن بين التسرب والاضافات . وعلى وجه الخصوص وكما موضح في الشكل رقم (٣) فإن منحني IS سوف ينتقل إلى اليمين بمقدار

شكل رقم (٣)

السياسة المالية : نموذج IS-LM

إن زيادة المصروفات الحكومية بمقدار ٣٠ بليون ريال سيؤدي إلى انتقال منحني IS إلى اليمين ـ ويزيد بمقدار الزيادة بالمصروفات (٣٠ بليون ريال) مضروبا في مقدار المضاعف . وكما يوضح الشكل رقم ١ في الفصل العاشر فإن الدخل سيزيد بمقدار ١٢٠ بليون ريال (على افتراض أن MPC يساوي $\frac{3}{4}$) اذا بقي معدل الفائدة ثابتا . ومع ذلك فإن ذلك يتطلب من السياسة النقدية التوسعية أن تنقل منحني LM إلى LM2 .

والآن ماذا لو بقي عرض النقود ثابت وبقي LM بمحله؟ في هذه الحالة يتوجب على الخزانة أن تقترض المزيد لغرض تمويل المستوى المرتفع للمصروفات الحكومية . والمبالغ التي تقترضها الخزانة ستؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة من r_1 إلى r_2 وعلى ذلك فإن المستوى التوازني للدخل سيزيد فقط إلى Y_2 وهو أقل من ١٢٠ بليون ريال التي اشار اليها النموذج الكينزي البسيط .



الزيادة في الاضافات (٣٠ بليون ريال) مضروبة في المضاعف (ويكون المضاعف ٤ عندما نفترض بأن الميل الحدي للاستهلاك مساويا إلى $\frac{٣}{٤}$) .

والآن عند أي مستوى دخل سيتحدد التوازن في القطاعات الحقيقية والنقدية ؟ والجواب على ذلك يعتمد على كيفية تمويل المستوى المرتفع للمصروفات الحكومية فاذا زاد البنك المركزي عرض النقود لكي يبقى معدل الفائدة ثابتا عند r_1 فإن منحني LM سينتقل إلى اليمين وينتج عن ذلك تأثير كامل للمضاعف . ويتحدد التوازن عند معدل الفائدة r_1 ومستوى الدخل ٣,٣٢ ترليون ريال .

ولكن ماذا يحصل لو أن مبلغ الـ٣٠ بليون ريال ، الزيادة في المصروفات الحكومية لم يكن نتيجة لأية سياسة توسعية نقدية ؟ فعلى سبيل المثال لنفرض بأن الخزانة أو وزارة المالية قامت بتمويل العجز عن طريق الاقتراض من الناس ، وأبقى البنك المركزي عرض النقود ثابتا . ففي هذه الحالة سيبقى منحني LM ثابتا . واقتراض الخزانة سوف يزيد الطلب على الأموال القابلة للاقراض (السندات) . مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة . وكما موضح في الشكل رقم (٣) ، فإن بدون التوسع النقدي سيحدث التوازن عند مستوى الدخل Y_2 ومعدل الفائدة r_2 . وعمل التوسع المالي المجرد سوف لن يؤدي إلى الحصول على تأثير المضاعف بشكل كامل . لأن جزء منه سيجري ابطاله بواسطة انخفاض المصروفات الخاصة كنتيجة لارتفاع معدل الفائدة .